

حَاشِي

تَحْفَةُ الْمَحْتَاجِ بِشَرَحِ الْمَنِهَاجِ

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تغمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء العاشر ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصولا بينهما بجدول وجعلت التعقيبة تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْبَعُ فِي الْمَكْتَبَةِ الْبَحْرِيَّةِ بِأَوَّلِ شَرَارِعِ مَجْدِيَّةِ بَنِي

لِصَاحِبِهَا مُحَمَّدٍ

مُطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ

صَالِحِيَّةِ الْبَحْرِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الايمان)

(قوله بالفتح) إلى قوله بما يأتي في المعنى إلا قوله بالنظر لوجوب تكفيرها وما ساند به عليه وإلى المتن في النهاية إلا قوله وإن نوزع إلى خرج وقوله وابدل إلى وشروط الحالف (قوله لانهم كانوا الخ) تعليل لمحذوف أي وإن سمى الحلف يمينا لانهم الخ عبارة المعنى واصطفا في اللغة اليد اليمينية واطاقت على الحلف لانهم كانوا إذا تحالفوا ياخذ كل واحد منهم يمين صاحبه وسمى العضو باليمين لوفور قوته قال تعالى لاخذنا منه باليمين ا بالقبوه اه (قوله قتلة قوية الحلف) من اضافة المصدر إلى فاعله وقوله الحث مفعوله اه سم (قوله ويرادفه الخ) عبارة المعنى والنهاية والاسنى واليمين والقسم والايلاء والحلف الفاظ مترادفة اه أي في الحلف رشيدى (قوله بالنظر لوجوب تكفيرها) أي والإطلاق يمين أيضا وحاصل المراد انه إنما قيد هنا بقوله بما يأتي المراد به اسم الله وصفته لان الكلام في هذا الباب في اليمين التي يجب تكفيرها لا في طلق اليمين حتى يرد نحو الطلاق اه رشيدى (قوله تحقيق امر الخ) وتكون أيضا للتأكيد والاصل في الباب قبل الاجماع ايات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم الآية وقوله ان الذين يشتركون بعد الله وائمانهم ثمنا قليلا واخبار منها انه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لا ومقلب القلوب رواه البخارى وقوله لا غزون قرى ثلاث مرات ثم قال في الثالث ان شاء الله تعالى رواه ابو داود اسنى ومعنى ونهاية وفي البجيرى عن سم مافيه ولا يخفى انه ليس المراد بتحقيقه جعله محققا حاصلا لان ذلك غير لازم لليمين فعمل المراد بتحقيقه التزامه واجبا به على نفسه والتصميم على تحقيقه واثبات انه لا بد منه فليتأمل اه (قوله محتمل الخ) عبارة الروض مع شرحه والمعنى تحقيق امر غير ثابت ماضيا كان او مستقبلا نفيا او اثباتا يمكننا كحلفه ليدخل الدار او ممتنا كحلفه ليقطن

(كتاب الايمان)
بالفتح جمع يمين لانهم كانوا
يضمون ايمانهم بعضها
ببعض عند الحلف ر اصل
اليمين القوة فتلقوية الحلف
الحث على الوجود والعدم
سمى يمينا ويرادفه الايلاء
والقسم وهي شرعا بالنظر
لوجوب تكفيرها تحقيق
امر محتمل

(كتاب الايمان)

(قوله الحلف) قال المصنف في شرح مسلم ويقال الحالف بكسر الهمزة واسكنها ومن ذكر الاسكان ابن
السكن في اول اصطلاح المنطق اه ذكر ذلك في شرح قوله عليه الصلاة والسلام المنطق سلطته بالحلف

تصريحهم بمراعاة الإيلاء
للمين مع تصريحهم بأن
الإيلاء لا يختص بالحلف
بالله نعم مرقولهم الطلاق
لا يحلف به أي لا يطلب وأن
كان فيه التحقيق المذكور
فلذا سمي يميناً بهذا الاعتبار
وحينئذ فذكر النظر
لوجوب التفكير إنما هو
ليان اليمين الحقيقية لا المنع
الحاق ما لا تفكير فيه بها في
التحقيق المذكور فخرج
بالتحقيق لغوا اليمين الآتي
وبالمحتمل نحو لا موتن أو
لا أصعد السماء لعدم تصور
الحنث فيه بذاته فلا إخلال
فيه بتعظيم اسمه تعالى
بخلاف لا موت ولا صعدن
السماء ولا قتلن الميت فانه
يحين يجب تكفيرها حالاً ما لم
يقيد بوقت كقوله فكفر غداً
وذلك لهتك حرمة الاسم
ولا ترد هذه على التعريف
لفهمها من الأولى إذاً المحتمل
له فيه شائبة عذر باحتمال
الوقوع وعدمه بخلاف هذا
فانه عند الحلف هاتك حرمة
الاسم لعله باستحالة البر فيه
وابدل محتمل بغير ثابت
لیدخل فيه الممكن والمتنع
وأجمعوا على انعقادها
ووجوب الكفارة بالحنث
فيها وشرط الحالف يعلم بما
مر في الطلاق وغيره بل
وعما يأتي من التفصيل

الميت صادقة كانت اليمين أو كاذبة مع العلم بالحال أو الجبل به اهـ (قوله بما يأتي) أي في المتن (قوله بنحو الطلاق) أي كالتعلق اهـ عـش (قوله غير بعيد) أي لتضمنه المنع من المحلوف عليه كتضمن الحلف بالله كذلك اهـ عـش (قوله ويؤيده) أي ما اقتضاه كلام الرافعي (قوله أي لا يطلب) أو لا يكون الطلاق مدخولاً لحروف القسم أي لم تجر العادة به اهـ سيد عمر (قوله أي لا يطلب) كلامهم كالصريح في أن المراد لا يصح أن يحلف به أي على صورة الحلف بالله بنحو الطلاق لا أفعل كذا اهـ سم (قوله وأن كان فيه) أي في الحلف بالطلاق (قوله وحينئذ) أي حين أن يسمى الحلف بنحو الطلاق يميناً (قوله انما هو لبيان اليمين الخ) فيه أن ما نقله عن اقتضاء كلام الرافعي وايداه مقتضاه أن الحلف بالطلاق يمين حقيقة أيضاً أي شرعاً إذاً الكلام في اليمين شرعاً اهـ سم (قوله بها الخ) أي باليمين الحقيقية والجوارن متعلقان باللاحق (قوله في التحقيق الخ) ليس الكلام في ذلك بل لا ينبغي أن يكون محل نزاع فتامله اهـ سم (قوله فخرج) إلى المتن في المعنى إلا قوله لا موت وقوله حالاً إلى وشرط الحالف وقوله يعلم إلى مكلف (قوله نحو لا موتن الخ) أي كقوله والله لا موتن الخ اهـ معنى (قوله لعدم تصور الحنث فيه الخ) عبارة المغنى والأسنى لتحققه في نفسه فلا معنى لتحقيقه ولأنه لا يتصور فيه الحنث اهـ (قوله بذاته) أي بالنظر لذاته وأن كان يمكن الحنث فيه بالصعود دخراً للعادة فلو صعد بالفعل هل بحث ويلزمه الكفارة أم لا والظاهر أنه بحث وتلزمه الكفارة كما قررته شيخنا العزبي اهـ بجري (قوله بخلاف لا موت) هذا المثال لا يظهر إلا إذا كان الماضي بمعنى المضارع كما عبر به النهاية قال عـش قوله بخلاف لا موت الخ أي ويبحث به في الطلاق حالاً اهـ (قوله ولا صعدن السماء) أي ما لم تخرق العادة له فيصعد اهـ عـش (قوله ما لم يقيد بوقت كغداً الخ) هذا لا يظهر بالنسبة إلى المثال الأول ولو كان بمعنى المضارع (قوله ولا تردده) أي صيغ لا موت الخ (قوله لفهمها من الأولى الخ) فيه شيء لأن الأولوية لا تعتبر في التعاريف قطعاً كما صرح به الفري كغيره في الكلام على عبارة المطول في تعريف فصاحة الكلام اهـ سم عبارة السيد عمر قوله لفهمها الخ قد يقال فهمها منه بالأولى بالنظر للحكم مسلم وعدم ورودها على التعريف محل نظر فالأولى أن يقال في التعريف محتمل للحنث يقيناً أو على تقدير وهذا وإن كان هو المراد لكنه لا يدفع الإبراد اهـ (قوله له فيه) أي للحالف في المحتمل (قوله بخلاف هذا) أي نحو لا صعدن السماء الخ عما يتمتع فيه البر (قوله فانه) أي الحالف (قوله وابدل الخ) ببناء المفعول ومن أبدل الروض والمغنى كما مر (قوله بغير ثابت) الباء داخل على ما أخذ (قوله ليدخل فيه) أي في تعريف اليمين (قوله والمتنع) هذا هو المنفرد داخله والافالممكن داخل في التعريف الأول أيضاً (قوله على انعقادها) أي اليمين على المتنع (قوله وشرط الحالف الخ) عبارة المغنى (تنبيه) أهمل المصنف ضابط الحالف استغناء بما سبق منه في الطلاق والإيلاء وهو غير كاف والاضبط أن يقال مكلف مختار الخ اهـ (قوله وهو) أي ضابط الحالف (قوله مكلف الخ) شمل الآخر وسياق ما يصرح به اهـ سم ومكره ظاهره ولو بحق ولعلمهم يذكروه ليعده أو عدم تصوره اهـ عـش (قوله أي اسم) إلى قوله وهي في النهاية (قوله أي اسم دال الخ) ولو شرك في حلفه بين ما يصرح الحلف به وغيره كوا الله والكعبة فالوجه انعقاد اليمين وهو واضح أن قصد الحلف بكل أو اطلاق

الفاجر (قوله الحلف) فاعله وقوله الحنث مفعوله (قوله نعم مرقولهم الطلاق لا يحلف به أي لا يطلب) كلامهم كالصريح في أن المراد لا يصح أن يحلف به أي على صورة الحلف بالله بنحو الطلاق لا أفعل كذا (قوله انما هو لبيان اليمين الحقيقية) فيه أنها تعلم من اقتضاء كلام الرافعي في اليمين شرعاً (قوله في التحقيق المذكور) ليس الكلام في ذلك بل لا ينبغي أن يكون محل نزاع فتامله (قوله لفهمها من الأولى الخ) فيه شيء لأن الأولوية لا تعتبر في التعاريف قطعاً كما صرح به المعمرى كغيره في الكلام على عبارة المطول في تعريف فصاحة الكلام (قوله والمتنع) ما تحقيقه (قوله وهو مكلف الخ) شمل الآخر ويصرح به ما سياتي في هامش قول المصنف أو لا يكلمه فسلم عليه حنث ولو كاتبه أو أرسله أو أشار إليه يداو غيرهما فلا فتامله (قوله لا تتعقد الابتدات الخ) (فرع) ذكر بعضهم أنها لا تتعقد فيما إذا قال له القاضي قل بالله فقال تالله إذا قلنا أنه

أى اسم دال عليها وان دل على صفة معها وهى فى اصطلاح المتكلمين الحقيقة والانكار عليهم بانها لا تعرف إلا بمعنى صاحبة مردود بتصریح الزجاج وغيره بالاول بل صرح بذلك حبيب رضى الله عنه عند قتله بقوله وذلك فى ذات الاله (أو صفة له) وستأتى فالاول بقسميه (كقوله والله ورب العالمين) أى مالك المخلوقات (٤) لان كل مخلوق علامة على وجود خالق له (والحى الذى لا يموت ومن نفسى بيده) أى قدرته

يصر فيها كيف شاء ومن فلق الحبة (وكل اسم مختص به) الله (سبحانه وتعالى) غير ما ذكرولو مشتقا ومن اسمائه الحسنى كالاله ومالك يوم الدين والذى اعبدته أو أسجد له ومقلب القلوب فلا تتعقد بمخلوق كنبى وملك للنهى الصحيح عن الحلف بالآباء وللأمر بالحلف بالله وروى الحاكم خبر من حلف بغير الله فقد كفر وفى رواية فقد أشرك وحلوه على ما إذا قصد تعظيمه كتعظيم الله تعالى فان لم يقصد ذلك اثم عند أكثر أصحابنا أى تبعاً لنص الشافعى الصريح فيه كذا قاله شارح والذى فى شرح مسلم عن أكثر الأصحاب الكراهة وهو المعتمد وان كان الدليل ظاهر فى الإثم قال بعضهم وهو الذى ينبغى العمل به فى غالب الأعصار لقصد غالبهم به أعظام المخلوق ومضاهاته لله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وقال ابن الصلاح يكره بماله حرمة شرعاً كالنبى ويحرم بماله حرمة له كالطلاق وذكر الماوردى ان للمحتسب

فان قصد الحلف بالمجموع ففيه تأمل والوجه الانعقاد لان جزء هذا المجموع يصح الحلف به والمجموع الذى جزؤه كذلك يصح الحلف به اه سم ويأتى عن ع ش ما يوافقه (قوله أى اسم دال عليها) شمل نحو والذى نفسى بيده فهو اسم كما اقتضاه كلامه وصرح به بعضهم وان اقتضى كلام غيره انه قسم للاسم فلعلهما اصطلاحان اه رشيدى (قوله وهى) أى الذات (قوله وستأتى) أى فى المتن (قوله فالاول بقسميه الخ) عبارة المعنى فالذات كقوله والله بجر أو نصب أو رفع سواء اتعمد ذلك أم لا والصفة كقوله ورب العالمين (قوله أى مالك) إلى قوله فان لم يقصد فى النهاية والمعنى إلا قوله الله بعد قول المتن به وقوله غير ما ذكر إلى كاله (قوله لان كل مخلوق الخ) أى وإسمائى المخلوقات بالعالمين لان الخ على هذا فالعالمين ليس مخصوصاً بالعقلاء وهو ما عليه البرماوى ككثيرين وذهب ابن مالك إلى اختصاصه بالعقلاء (قائداً) وقع السؤال فى الدرس عما يقع من قول العوام والاسم الأعظم هل هو عين أم لا ونقل بالدرس عن مر انعقاد الثمين بما ذكر اه ع ش (قوله ومن فلق الحبة) يؤخذ منه صحة إطلاق الاسماء المبهمة عليه تعالى وبه صرح بعضهم اه ع ش (قوله الله) هذا يقتضى جعل الهاء فى به لاسم كى يأتى ما يصرح به والظاهر خلافه اه سم (قوله ومن غير اسمائه الحسنى) كخالق الخلق اه بجيرى (قوله فلا تتعقد الخ) عبارة المعنى والنهاية لان الايمان معقودة بمن عظمت حرمة ولزمت طاعته وإطلاق هذا المختص بالله تعالى فلا تتعقد بالمخلوقات كوحق النبى وجبريل والكعبة وفى الصحيحين ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت والحلف بذلك مكروه اه (قوله بمخلوق كنبى الخ) أى بحيث تكون مينا شرعية موجبة للكفارة ولا يفهم عين لغة وينبغى للحالف ان لا يتساهل فى الحلف بالنبى صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة سيما إذا حلف على نية ان لا يفعل فان ذلك قد يجزى إلى الكفر لعدم تعظيمه الرسول والاستخفاف به صلى الله عليه وسلم اه ع ش (قوله الكراهة) وفاقاً للنهاية والمعنى كسر (قوله وهو المعتمد) أى القول بالكراهة (قوله وهو الذى الخ) أى القول بالحرمة والاثم (قوله لقصد غالبهم به) أى بالحلف بغير الله (قوله أعظام المخلوق به) أى بالحلف ويحتمل ان المحلوف بحام مهيئة ثم بالفاء حينئذ الجارو المجرور نائب الفاعل والضمير لال (قوله وإدخاله) إلى المتن فى النهاية إلا قوله بناء على لا ينافيه وقوله فى قوله يختص بالله وقوله مر إلى ووردوا الا انها عكست ما عراده الشارح إلى المتن والروضة (قوله فى حله) أى المتن حيث قدر لفظة الجلالة (قوله وبه يندفع) أى بجواز الأمرين (قوله تصويب من حصر) من اضافة المصدر إلى فاعله وقوله للبتن بان معناه الخ الجاران متعلقان بالتصويب وقوله وإفساد الخ معطوف عليه (قوله بان معناه يسمى الله به الخ) أى لان هذا ليس معناه كما هو ظاهر بل معناه ينفر د الله به فلا يشاركه فيه غيره مع ان ماسلكه ذلك الشارح فى حل المتن تكلف

ناكل وفيه نظر بل الوجه انعقادها وإن قلنا بنكوله فليراجع (قوله مختص به الله) هذا يقتضى جعل الهاء فى به لاسم والظاهر خلافه اللهم إلا ان يكون لفظ الله بدلاً من الهاء فلا ينافى انها فليتمل ثم رأت ما يأتى وفى هامشه (قوله فلا تتعقد بمخلوق كنبى وملك الخ) (فرع) شرك فى حلفه بين ما يصح الحلف به وبغيره كوالله والكعبة فالوجه انعقاد الثمين وهو واضح ان قصد الحلف بكل أو اطلق فان قصد الحلف بالمجموع ففيه تأمل والوجه الانعقاد لان جزء هذا المجموع يصح الحلف به والمجموع الذى جزؤه كذلك يصح الحلف به (قوله بان معناه يسمى الله به) لا يسمى بغيره (أى لان هذا ليس معناه كما هو ظاهر بل معناه ينفر د الله به فلا يشاركه فيه غيره مع ان ماسلكه ذلك الشارح فى حل المتن تكلف لا داعى اليه إذا المتبادر ليس إلى الرجوع

التحليف بالطلاق دون القاضى بل يعزله الامام ان فعله وفى خبر ضعيف ما حلف بالطلاق مؤمن ولا استحلف به الا متافق لا وإدخاله الباء على المقصور بناء على ما تقرر فى حله الذى سلكه شارح لا ينافيه إدخاله لها فى الروضة على المقصور عليه فى قوله يختص بالله لما مر انها تدخل على المقصور والمقصور عليه وبه يندفع تصويب من حصر دخولها على المقصور فقط للبتن لان معناه لا يسمى بغيره الله وهو المراد وفساد ما فى الروضة بأن معناه يسمى الله به ولا يسمى بغيره وليس مراداً ومراد القسم والنشوز ما يوضح ما ذكرته

واورد على المت اليمين
 الغموس وهي ان يحلف
 على ماض كاذبا عما افانها
 يمين بالله ولا تنعقد لان
 الحنث اقترن بها ظاهرا
 وكذا باطنا على الاصح ويرد
 بانه اشتباه نشان توه ان
 المحصور الاخير والمحصور
 فيه الاول وليس كذلك
 بل المقرر ان المحصور فيه
 هو الجزء الاخير فانعقادها
 هو المحصور واسم الذات او
 الصفة هو المحصور فيه فعنا
 كل يمين منعقدة لا تكون
 الا باسم ذات او صفة وهذا
 حصر صحيح لان كل ما هو
 باسم الله اوصفته يكون
 منعقد افتامه على ان جمعا
 متقدمين قالوا بانعقادها
 (ولا يقبل) ظاهرا ولا
 باطنا (قوله لم ارد به اليمين)
 يعني لم ارد بما سبق من
 الاسماء وصفات الله تعالى
 لانها نص في معناها لا تحتمل
 غيره اما لو قال في نحو بالله
 أو والله لا فعلن أردت بها
 غير اليمين كبالله أو والله
 المستعان أو وثقت أو
 استعنت بالله ثم ابتدأت
 بقولي لا فعلن فانه يقبل
 ظاهرا كما في الروضة واصلا
 لكن بالنسبة لحق الله تعالى
 دون طلاق وايلاء وعق

لا داعي اليه اذ المتبادر ليس الارجوع الهاء من به على الله تعالى فالباء داخله فيه على المقصور عليه كما في
 الروضة اه سم (قوله) واورد على المتن اي على قوله لا تنعقد لا بذات الله تعالى الخ اليمين الغموس اي فانها
 بذات الله الخ ولم تنعقد اه سم (قوله) وهي ان يحلف الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغني فان حلف كاذبا
 عالما بالحال على ماض فهي اليمين الغموس سميت بذلك لانها تغمس صاحبها في الاثم او في النار وهي من
 الكيماثر كما ورد في البخاري وفيها الكفارة لقوله تعالى ولكن واخذكم بما عقدتم الايمان الاية وتعلق
 الاثم لا يمنع وجوبها كفي الظاهر ويجب التعزير ايضا اه (قوله الاخير) وقوله بذات الله وقوله الاول
 هو الانعقاد اه ع ش (قوله) على ان جمعا متقدمين الخ) او اشار الشهاب الرمي الى تصحيح هذا في حواشي
 شرح الروض وذكر صور اظهر فيها فائدة الخلاف ثم نقل عن البلقيني انه لا خلاف في المذهب في
 انعقادها وان قال من الاصحاب انها غير منعقدة لم يرد ما قاله ابو حنيفة انها لا كفارة فيها وانما اراد انها
 ليست منعقدة انعقادا يمكن معه البر والحنث لا انعقادا مستعقبة لليمين من غير امكن البر او اطال في ذلك
 فليراجع اه رشدي (قوله) قالوا بانعقادها اي اليمين الغموس وهو اي انعقادها والمعتمد وتظهر فائدة
 ذلك في التعاليق اه ع ش وموافاق المغني والروض وشرحه والشهاب الرمي اعتماده ايضا (قوله)
 ظاهرا) الى قوله واستشكل في المغني الا قوله والمصور وقوله غالبوا الى قول المتن وحروف القسم في
 النهاية الا قوله ثم رايت الى ويقع وقوله ولو سلمنا الى المتن وقوله والفرض الى المتن وقوله وما في معناها مما مر
 وقوله ثم رايت الى وبالقرآن وقوله وان نازع فيها لاسنوي وقوله كما قاله الخطابي وغيره (قوله) يعني اشار
 به الى بعد التفسير عبارة المنهج مع شرحه الا ان يري به خير الدين فليس يدين يقبل منه ذلك كما في الروضة
 كاصلها ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والعنق والايلاء ظاهرا ابتعاق حق غيره به يشمل المستثنى منه ما لو اراد
 بها اي بالاسماء المختصة تعالى غيره تعالى فلا يقبل منه ارادته ذلك لا ظاهرا ولا باطنا لان اليمين بذلك
 لا يحتمل غيره فقول الاصل ولا يقبل قوله لم ارد به اليمين وول بذلك او سبق قلم اه وقوله وول بذلك اي
 بارادة غير الله بها او سبق قلم اي ان ابقيناه على ظاهره (قوله) لم ارد بما سبق الخ) ويمكن جعل المتن على حذف
 مضاف اي لم ارد به متعلق اليمين وهو المحلوف به اه سم (قوله) في نحو بالله الخ) اي من كل حالف بما يدل
 على ذاته تعالى فقط او مع صفته وليس المراد بنحو الحالف بما يدل على الذات فقط واحترز بذلك عن قوله بعد
 دون طلاق الخ اه ع ش (قوله) اردت بها اي بالصيغة المذكورة (قوله) ثم ابتدأت الخ) راجع لكل من
 قوله كبالله او والله الخ وقوله او وثقت الخ (قوله) فانه يقبل ظاهرا اي حيث لا قرينة فان كان ثم قرينة
 بدل على قصده اليمين لم يصدق ظاهرا مغني وروض مع شرحه (قوله) لكن بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق
 عبارة المغني والروض مع شرحه وانما قبل منه هنا في الحلف بما يختص به تعالى ارادة غير اليمين
 بخلاف الطلاق والعنق والايلاء متعلق حق الغير به ولو لان العادة جرت باجراء الفاظ اليمين بلا قصد بخلاف
 هذه الثلاثة فدعوا فيها تخالف الظاهر فلا يصدق اه (قوله) دون طلاق وايلاء الخ) صورته ان يحلف
 بالطلاق ثم يقول لم ارد به الطلاق (قوله) بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق الخ) يعني ان ما ذكره هنا لا ياتي
 نظيره في الطلاق وما بعده كما مر في ابوابها فلو قال مثلا انت طالق وقال اردت ان دخلت الدار لا يقبل ظاهرا
 رشدي بل اردت به حل الوثاق مثلا وان يقول لعبدك انت حر ثم يقول لم ارد به العتق بل اردت به انت كالحر

الهاء من به على الله تعالى فالباء داخله فيه على المقصور عليه كما في الروضة (قوله) واورد على المتن اي قوله
 لا تنعقد لا بذات الله (قوله) اليمين الغموس اي فانها بذات الله الخ ولم تنعقد (قوله) وهي ان يحلف على
 ماض كاذبا بالخ) عبارة الروض فان حلف كاذبا عالما على ماض فهي الغموس وفيها الكفارة قال في شرحه
 لقوله تعالى ولكن واخذكم بما عقدتم الايمان ثم قال ويجب فيها التعزير ايضا انتهى (قوله) يعني لم ارد
 بما سبق) يمكن جعل المتن على حذف مضاف اي لم ارد به متعلق اليمين وهو المحلوف به (قوله) فانه يقبل
 ظاهرا كما في الروضة واصلا لكن بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق وايلاء الخ) عبارة الروض ويصدق

فلا يقبل ظاهر التعلق حق الغيبة (وما (٦) انصرف اليه سبحانه عند الاطلاق) غالباً إلى غيره بالتقييد (كالرحيم والخالق والرازق)

والمصور والجبار والمتكبر والحق والقاهر والقادر (والرب تنعقده اليمين) لانصراف الاطلاق اليه تعالى وفيها للكمال (إلا أن يريد) بها (غيره) تعالى بأن أرادته تعالى أو أطلق بخلاف ما لو أراد بها غيره لأنه قد يستعمل في ذلك كرحيم القلب وخالق الكذب واستشكل الرب بال بانه لا يستعمل في غير الله تعالى فينبغي الحاقه بالاول ويرد بان اصل معناه يستعمل في غيره تعالى فصيح قصده به وال قرينة ضعيفة لا قوة لها على الغاء ذلك القصد (وما استعمل فيه وفي غيره تعالى (سواء كالتى) والموجود (والعالم) بكسر اللام (والحي) والسميع والبصير والعليم والحليم والغنى (ليس يمين الابنية) بان أرادته تعالى بها بخلاف ما إذا أرادها غيره أو أطلق لانها لما أطلقت عليهما سواء اشبهت الكنايات والاشتراك إنما يمنع الحرمة والتعظيم عند عدم النية ثم رايت ابن ابي عصرون اجاب به ويقع من العوام الخلف بالجانب الرفيع ويريدون به الله تعالى مع استحالة عليه إذ جناب الانسان فناء داره فلا يعقدون نوى به ذلك كما قاله ابو زرعة لان النية

في الخصال الحميدة مثلاً وأن يولى من زوجته ثم يقول لم أرد به الا بلاءه بحجى عن العشماوى والاولى أن يصور بنحو على طلاق زوجتى لافعله اولاً فاعل كذا (قوله فلا يقبل ظاهراً) مفهومه كشرح المنهج والروض انه يقبل منه باطنا اه عش (قوله غالباً) محترزه قول المصنف الاق سواه (قوله) وإلى غيره بالتقييد (ليس مقابلاً لقوله غالباً لان ذلك مفروض عند الاطلاق وما هنا ليس مطلقاً فينظر ما الذى احترز عنه بقوله غالباً ولعله ما ذكره بعد قوله وما استعمل فيه وفي غيره الخ ومع ذلك فيه شيء اه عش اى لان المصنف ذكر أن اليمين تنعقده فلا يصح أن يكون محترزاً أو اجيب بأنه لما قيده بقوله الابنية وكان الاول شاملاً للاطلاق صح ان يكون محترزاً اه بحجى (قوله وال فيها للكمال) اى لا للعموم ولا للعهد قال سيويه يكون لام التعريف للكمال تقول زيد الرجل تريد الكمال في الرجلية وكذا هي في اسماء الله تعالى فاذا قلت الرحمن اى الكمال في معنى الرحمة والعالم اى الكمال في معنى العلم وكذا بقية الاسماء اه معنى (قوله بها) اى بالاسماء المذكورة ولكن الانسب لقول المتن به ولقوله الاق لانه قد يستعمل الخ التذكير (قوله بان اراده تعالى الخ) هذا بيان لمنطوق الاستثناء وقوله بخلاف الخ بيان لمفهومه (قوله لانه قد يستعمل الخ) اى فيقبل ولا يكون يميناً لانه الخ اه معنى (قوله في ذلك) اى في حق غيره تعالى مقيداً اه معنى (قوله بالاول) اى بما اختص به تعالى (قوله يستعمل في غيره) يعنى يصدق على غيره تعالى (قوله قصده) اى الغير اه عش (قوله بكسر اللام) الى قوله وال اشتراك في المعنى (قوله بان اراده تعالى الخ) اى ولو مع غيره كان اراد بالعلم البارى تعالى وشخصاً اخر كالنبي او غيره اه عش وتقدم عن سم ما يوافقه (قوله اشبهت الكنايات) اى فاحتاجت الى النية (قوله وال اشتراك) اى بينه تعالى وبين الغير (قوله ويريدون به الله) وينبغي ان مثله في الحرمة ما لو قصد بذلك النبي ﷺ اه عش وفيه وقفة لظهور الفرق (قوله إذ جناب الانسان الخ) اى ويحرم اطلاقه عليه تعالى سواء قصده او أطلق وإن كان عامياً لكنه إذا صدر عنه يعرف فان عاد اليها يعزز ومثله في امتناع الاطلاق عليه ما يقع كثير من قول العوام اتكلت على جانب الله تعالى او الحملة على الله كما تقدم في الحقيقة اه عش (قوله فلا تنعقد وإن نوى الخ) سند كره عن قريب خلافة اه سم (قوله ولو سلطنا الخ) غاية (قوله والثاني) عطف على قوله فالاول بقسميه (قوله الذاتية) الى قوله وإن نازع في المعنى لا قوله فان اريد الى وعلم وقوله ما لم يرد الى وبالقرآن (قوله الذاتية) اخرج الفعلية كالحلق والرزق فلا تنعقد بها كما صرح به الرافعى واخرج السلبية ككونه ليس بحسم ولا جوهر ولا عرض

حيث لا قرينة إن قال لم أقصد ولا يصدق في الطلاق والعاق والايلاام (قوله فلا ينعقد وإن نوى) سياق في هامش الابنية خلافة (قوله والصفة كوعظمة الله وعزته الخ) قال الزركشى المراد ان يكون مبنياً على جواز اطلاقه والاشعرى قال بالمنع وفصل القاضى ابو بكر وغيره بين ما يوهى نقصاً فيمتنع وما لا يوهى فيجوز ثم قال من الصفات الذاتية ككونه تعالى ازيلاوانه واجب الوجود وهى كالزائد على الذات ومنها السلبية ككونه ليس بحسم ولا جوهر ولا عرض ولا في جهة ولم ارفها شيئاً والظاهر انعقاد اليمين بها لانها قديمة متعلقة بالله اه ثم قال وانه اى وفي كتب الحنفية أنه لو قال بسم الله لافعلن فهو يمين ولو وصفه الله فلا لان الاول من ايمان الناس ولهذا يقولون بسم الله انزلت من عنده السور قال الرافعى وذلك ان تقول إن قلنا الاسم هو المسمى فالخلف بالله تعالى وكذا إن جعلنا الاسم صلة وان اراد بالاسم التسمية لم يكن يميناً الا ان يريد الوصف اه وعبارة الرافعى في اخر الباب وان بعضهم اى الحنفية قال لو قال بسم الله لافعلن كذا فهو يمين ولو قال بصفة الله تعالى فلا لان الاول من ايمان الناس الا ترى القائل يقول بسم الله الذى انزلت من عنده السور ولك أن تقول إذا قلنا الاسم هو المسمى فالخلف بالله تعالى وكذا ان جعل الاسم صلة وإن اراد بالاسم التسمية لم يكن يميناً وقوله بصفة الله يشبه ان يكون يميناً إلا ان يريد الوصف اه وكونه اراد بالتسمية اللفظ وبالوصف قول الواصف ولعل قول الزركشى السابق ولو وصفه الله بحرف عن ولو قال وصفه الله (قوله

لا تؤثر مع الاستحالة ولو سلطنا أن الرفيع من أسمائه تعالى لكن بناء على اخذها من نحو رفيع الدرجات ومر ما فيه في الردة (و) الثاني ويختص من الصفات بما لا شركة فيه وهو (الصفة) الذاتية

لكن بحث الزركشي الانعقاد بها لانه قديمة متعلقة به تعالى اه رشيدى (قوله كوعظمة الله الخ) قال الزركشي من الصفات الذاتية كونه تعالى ازليا وانه واجب الوجود منها السلبية ككونه ليس بجسم ولا جوهرو ولا عرض ولا فى جهة ولم ار فيها شيئا والظاهر انعقاد اليمين بها لانه قديمة متعلقة بالله تعالى اه وقال الرافعى وان بعضهم اى الحنفية قال لو قال بسم الله لافعلن كذا فهو يمين ولو قال بصفة الله فلا ولا كان تقول اذا قلنا الاسم هو المسمى فالخلف بالله وكذا ان جعل الاسم صلة وان اراد بالاسم التسمية لم يكن يميناً وقوله بصفة الله يشبه ان يكون يميناً الا ان يريد به الوصف اه وكأنه اراد بالتسمية اللفظ وبالوصف قول الواصف وقال ابن الصباغ فى فتاويه لو قال وقدر الله يكون يميناً لقوله تعالى وما قدر الله حق قدره اى عظمته وحكى ابن المنذر عن الشافعى فىمن حلف بالقهر انه ليس يمين الا ان ينويه فيكون قال وبه اقول قال الزركشي فانظر القهر صفة فعل او ذات اه سم بحذف (قوله فى الكل) عبارة المغنى فى الستة (قول المتن يمين) خبر عن قول الشارح والثانى وما بينهما اعتراض ومع ذلك فقول المصنف يمين لا حاجة اليه من اصله لاستفادته من قوله اولاً ولا لاتعقد الا بذات الله تعالى او صفة له بل فيه فلاة اه ع (قوله منع قول الناس) نائب فاعل اخذ (قوله ورد الخ) عبارة المغنى ومنع القرأى ذلك وقال الصحيح ان عظمة الله المجموع من الذات والصفات فالمعبود بمجرعها اه (قوله هى المجموع الخ) فيه شيء اه سم عبارة ع ش هذا قد يخالف ما تقدم من جعل الصفة فى مقابلة الذات مع تفسير الذات بانها مادل على الذات ولو مع الصفة اه عبارة القليوبى وفيه نظر بل هو فاسد اذ لو كان كذلك لم تصح اضافته اى لفظ عظمة الى الله تعالى لان الكل لا يضاف لجزئه وايضاً المعبود الذات المتصفة بالصفات لا الذات مع الصفات اه (قوله او مجرد الصفة فمتنع) ولقائل ان يقول ينبغى عدم المنع وان اريد مجرد الصفة ما ليرد باللام التعدية للتواضع له لاحتمالها معنى العلة اى تواضع له لاجل عظمته فان قيل الذات تستحق التواضع لذاته قلنا ولصفاً تامل اه سم عبارة السيد عمر قد يقال يحتمل ان يكون لام عظمته للعلاية لاصلة للتواضع فعمول التواضع محذوف للعلم به تقديره له حيثئذ فلا محذور وان كان خلاف الاولى من جعل الذات هى المنشأ فليتأمل على ان حمل التواضع على العبادة ليس بمتعين اه (قوله حكم الاطلاق) اى فى قولهم سبحان من تواضع كل شيء لعظمته ع ش (قوله مفسر الخ) اى فى قول المصنف والصفة كوعظمة الله الخ (قوله ان المراد بالاسم) اى فى قول المصنف وكل اسم الخ (قوله من صفة ذاته الخ) والفرق بين صفى الذات والفعل ان الاولى ما استحقته فى الازل والثانية ما استحقته فى الازل يقال عالم فى الازل ولا يقال رازق فى الازل الا توسعاً باعتبار ما يؤول اليه الامراضى ومعنى (قول المتن الا ان ينوى الخ) قال الزركشي علم من استثنائه ان الصفات الفعلية كخلق الله ورزق الله ورحمة الله لاتعقد بها اليمين وبه جزم الرافعى قال وبمثله اجاب الامام فى واحياء الله واطلق الجمهور عدم الانعقاد بصفات الفعل لكن جزم الخفاف فى الخصال بانها تكون يميناً اذا نواها اه سم ويفيد عدم الانعقاد بها تنقيد

وهي (كو عظمة الله وعزته
وكبريائه وكلامه وعلمه
وقدرته ومشيتته) وأرادته
والفرض أنه أتى بالظاهر
بدل الضمير في الكل (يمين)
وإن أطلق لانه تعالى المالم
يزل موصوفا بها أشبهت
أسماء المختصة به وأخذ
من كون العظمة صفة منع
قول الناس سبحانه من
تواضع كل شيء لعظته لأن
التواضع للصفة عبادة لها
ولا يبعد إلا الذات ورد
بان العظمة هي المجموع من
الذات والصفات فان أريد
بذلك هذا فصحيح أو مجرد
الصفة فمتنع ولم يبينوا حكم
الاطلاق ويظهر انه لا منع
فيه وعلم بما فسربه الصفة
أن المراد بالاسم جميع
الاسماء الحسنى التسعة
والتسعين وما في معناها مما
مر سواء اشتق من صفة
ذاته كالسميع أو فعله
كالخالق) إلا ان ينوى بالعلم
المعلوم بالقدرة المقدور

وبالعظمة وما بعد مظهر آثارها كان يزيد بالكلام الحروف الدالة عليه وإطلاق كلام الله تعالى عليها حقيقة شائعة في الكتاب والسنة فلا يكون يمينا لأن اللفظ محتمل لك (٨) وتنبه بكتاب الله ونحو التوراة ما لم يرد الالفاظ كما هو ظاهر ثم رأيت الزركشي قال لو حلف المسلم

بأية منسوخة من القرآن أو بنحو التوراة تعتقد يمينه لأنه كلام الله ومن صفات الذات قاله القاضي وينبغي أن تكون المنسوخة على الخلاف في أنه هل يحرم على المحدث مسهوه هل تبطل الصلاة بقراءته والصحيح لا يحرم وتبطل وبه أقوى عدم الانعقاد أنه ويرد تخريج به بأن المدار هنا على المعنى وهو كلام الله النفس بلا شك وشم على الالفاظ ولا حرمة لها بعد نسخها فالوجه ما ذكرته من الانعقاد ما لم يرد اللفظ وبالقرآن ما لم يرد به نحو الخطبة وبالمصحف ما لم يرد به ورقه وجلده وإن نازع فيه الأسنوي لأنه عند الإطلاق لا ينصرف عرفا لما فيه من القرآن ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين أن يقول والمصحف أو وحق المصحف (ولو قال وحق الله) أو وحرمة لا فعلن أو ما فعلت كذا (فيهين) وإن أطلق لغلبة استعماله فيها ولأن معناه حقيقة الإلهية نعم قال جمع لا بد مع الإطلاق من جر حرق وإلا كان كناية ويفرق بينهما وبين ما يأتي أنه لا فرق بين الجر وغيره بأن تلك صرائح فلم يؤثر فيها الصرف بخلاف هذا كما

الشارح كالتأني والمغنى قول المصنف والصفة بالذاتية (قوله) وبالعظمة وما بعد مظهر آثارها) لأنه يقال عاينت عظمة الله وكبرياءه ويشار إلى أفعاله سبحانه وتعالى وقد يرد بالجلال والعزة والكبرياء مظهر آثارها على المخاوف اه مغنى (قوله) كان يريد الخ) عبارة التأني والمغنى وكان الخ بالطف (قوله) فلا يكون الخ) تفرغ على الدين (قوله) ونحو التوراة) كالأنجيل اه نهاية (قوله) تخريجه) أي الزركشي (قوله) هنا) أي في البين وقوله ثم اه في حرمة المس وبطلان الصلاة (قوله) وبالقرآن الخ) عطف على قوله بكتاب الله الخ (قوله) ما لم يرد به نحو الخطبة) أي أو الالفاظ والحروف أخذنا مما تقدم في قوله وكان يريد الكلام الخ اه عش (قوله) نحو الخطبة) أي كاصلاة اه مغنى (قوله) لا ينصرف عرفا لما فيه الخ) وقد يستعمل في المعنى القديم القائم بذاته تعالى وفي الحروف الدالة عليه وقضية التخصيص ما لم يرد به ورقة الخ الحث عند الإطلاق وكذا عند إرادة الحروف وهو محال ما لم يرد في كلام الله ما ذكره هنا مجرد تمثيل اه عش (قوله) ومنه يؤخذ الخ) يتأمل وجه الاختلاف من أين اه عش (قوله) أنه لا فرق الخ) ولعله أي الفرق إن حق المصحف ينصرف عرفا إلى ثمة الذي يصرف فيه ولا كذلك المصحف فإنه إنما ينصرف لمصافيه من القرآن اه حشر (قوله) وحق المصحف) كذا في أصل الشارح رحمه الله تعالى اه سيد عمري وكان ينبغي ووحق المصحف (قوله) وإن أطلق) إلى قوله وإن اعتذر في المغنى لإاقوله ويفرق إلى التام (قوله) وإن أطلق الخ) عبارة المغنى إن نوى الإين طاعوا كذا إن أطلق في الأصح لغلبة استعماله في الدين تنزل الإطلاق عليه اه (قوله) ولأن معناه وحقيقة الإلهية) لأن الحق ما لا يمكن جوده فهو في الحقيقة اسم من أسماء الله تعالى اه مغنى (قوله) ولأن معناه وحقيقة الإلهية) عبارة الجلال لغلبة استعماله فيها بمعنى استحقاق الله تعالى الإلهية اه رشدي (قوله) وحقيقة الإلهية) خبران (قوله) قال جمع الخ) معتداه عش (قوله) لا بد مع الإطلاق الخ) قضيته أنه مع النية لا يتعين الجر اه سم (قوله) ولما كان كناية) عبارة المغنى فإن رفع الحق أو نصب فكناية لتردده بين استحقاق الطاعة والإلهية فليس يبين الأبنية اه (قوله) وبين ما يأتي) أي في شرح كنايةه والله وتالله (قوله) بأن تلك صرائح الخ) قد يناقش فيه من وجهين أحدهما أنه اشتر أن الصريح يقبل الصرف في تفرغ فلم يؤثر الخ بحث والثاني أن ما هنا لم يكن صريحا احتاج للنية وليس كذلك في قوله بخلاف الخ بحث أيضا وقد يجاب عن الثاني بأن المراد بالصرائح التصور لا مقابل الكنايات فليتأمل (قائدة) في فتاوى السبوطي مسئلة رجل حلف يشهد الله أو يشهد الله وإضاف قوله وحق هل تعتقد يمينه وتزيمه الكفارة إذا حنت أم لا وما إذا حلف بالجنب الرفيع وأراد به الله تعالى الجواب لا نقل عندي في ذلك والذي يظهر في شهد الله ويشهد الله أنه ليس يمين وفي الأذكار للنووي ما يشهد لذلك فإنه ذكر ما معناه أن من الناس من يتورع عن البين فيعدل إلى قوله شهد الله فيقع في أشد من ذلك من حيث أنه نسب إلى الله أنه شهد الشيء وعلمه على خلاف ما هو عليه وكذا لو ضم إليه قوله وحق شهد الله إلا أن أراد يشهد المصدر فيكون معناه وحق شهادة الله أي علمه فيكون والحالة هذه يمينا لا نه حلف بالعلم والإطلاق الفعل وإرادة المصدر شائع كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين أي يوم نفعهم وإذا حلف بالجنب الرفيع وأراد به الله تعالى فهو يمين بلا شك اه وتقدم انقاع ابن زرة خلاف ما قاله في الجنب الرفيع اه سم بخذف (قوله) صرائح

وكلام ابن سراقه يخالفه لكن يطبق عليه كلام الخفاف السابق اه فليتأمل ما المراد بالنعمة والعقوبة وما المراد بالفعل (قوله) نعم قال جمع لا بد مع الإطلاق من جر حرق الخ) قال في الروض وإن قال وحق الله بالرفع أو النصب فكناية اه (قوله) أيضا قال جمع لا بد مع الإطلاق) قضيته أي مع النية لا يتعين الخبر (قوله) بأن تلك صرائح الخ) قد يناقش فيه من وجهين أحدهما أنه اشتر أن الصريح يقبل الصرف في تفرغ فلم

قال (لأن يريد) بالحق (العبادات) فلا يكون يمينا قطعا لأنه يطلق عليها وقضية كلامهم الاتي في دعاوى أن الطالب (أي الغالب المدرك المهلك صرائح في البين واعتراض بأن أسماء الله تعالى توقيفية على الأصح ولم يردش منها فلا يجوز إطلاقها عليه كما قاله الخطابي وغيره وإن اعتذر عنهم بأنهم إنما استحسنوها لما فيها من الجلال والرخاء فهم من الذين لا يدرسون ولا يبالون في ذلك إلى مقابل

أى فى اليمين (قوله المشهورة) إلى قوله بل هو الاصل فى النهاية إلا قوله وزيد إلى وبدأ (قوله المشهورة) وغير المشهورة كالالف الممدودة وهما التذنية اه شوبرى (قوله موحدة) إلى قوله ويظهر فى المعنى إلا قوله أى إلى وبدأ (قول المتن كناية ووالله الخ) ولو قال له القاضى قل والله فقال بالله بالمشناة أو الرحمن لم يحسب يمينا لمخالفته التحليف وقضية التعليل انه لا يحسب يمينا لوقال له قل بالله بالمشناة فقال بالله بالموحدة أو قل بالله فقال والله وهو الظاهر اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن بعضهم مانصه وفيه نظر بل الوجه انه نقادها وان قلنا بتكوله فليراجع اه (قوله فيه) أى القسم (قوله جرح الخ) أى لفظ الجلالة (قوله وزيد الخ) عبارة المعنى وزاد المحاملى والشيخ ابو حامد على الثلاثة الاف بدل الهمزة وسباقى انه كناية اه (قوله وهو الله) كان فى اصله الف قبل الجلالة فكشطت فليتامل فان الظاهر انه غير سديد ثم رأت الراعى شارح الالفية نقل عن بعض مشايخه ان حروف الجر خمسة اقسام قسم على حرف كالباء واللام وقسم على اقل من حرف واحد وذلك قطع همزة الوصل فى القسم باللفظة المعظمة نحو قالت الله لا فعلن كان الف وصل فلما اقسامه بقطع وصار يثبت وصلا بعد ما كان لا يثبت وصلا فزادت فيه صفة وهى اقل من حرف اه سيد عمر (قوله المحذوف) الاولى التنكير (قوله انها مبدلة منها) أى كفى تراث فان اصله وارث اه بجرى (قول المتن) وتختص التاء بالله لان الباء لما كانت الاصل فى القسم والو وبدل منها والتاء بدل من الواو ضاق قصرها عن البديل والمبدل منه فلم يدخل على شىء مما يدخلان عليه سوى اسم الله قال تعالى تالله فتفتو تذكر يوسف قال ابن الخشاب ان التاء ان ضاق قصرها ولم تدخل الا على اسم واحد فتدور كلفا فى اختصاها باشراف الاسماء واجلها اه معنى (قوله وتال الرحمن) وتحمية الله اه نهاية (قوله الابنية الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى عبارته فلا تدخل على غير لفظ الله أى لغة ولا يقال تريك وقال ابن مالك حكى الاخفش تريب السكبة وهو شاذ واما من جهة الشرع فانه لو قال تال الرحمن او الرحيم انعدت يمينه كما قاله البلقينى وغايته انه استعمل شاذ اذ اراد غير اليمين قبل منه وكذا لو قال بالله بالموحدة او والله لا فعلن كذا ونوى غير اليمين كوثقت بالله او اعتصمت او والله المستعان لم يكن يمينا اه وهى صريحة فى ان الاطلاق كالتبوتى انه لا فرق بين المسموع شذوذ او غير ه فى الانعقاد (قوله بهما) أى تريب السكبة وتال الرحمن أى ونحوهما وان لم يسمع كما مر انفا عن المعنى (قوله)

يؤثر فيه الخ بحث والثانى ان ما هنا لم يكن صريحا احتاج للنية وليس كذلك فى قوله بخلاف الخ بحث ايضا لا يقال المراد نقي صراحه عند عدم الجر لاننا نقول لما رايت التفاوت بينهما فى الجرو وغيره على الصراحة وعدمها وجب ارادة صراحتهما وعدمها باعتبار انفسهما مع قطع النظر عن الجرو وغيره والى ما لم يأت ذلك التريب وقد يجاب بان واحدا من الوجهين انما يريد الصراحة فى الدين وليس كذلك بل المراد صراحة اللفظ المقسم به فى معناه وفيه نظر الا انه لو كان كذلك لزم توقف الدين على انه ينوى به معناه وكلام المصنف صريح فى خلافه لانه لم يستثن ارادة العبادات فدخل الاطلاق نعم قد يجاب بان المراد بالصرايح المنصوص لا مقابل الكنايات فليتامل (فائدة) فى فتاوى السبوطى مسئلة رجل حلف يشهد الله او يشهد الله او اضاف قوله وحق هل يتعقد يمينه وتزيمه الكفارة اذا حنث ام لا وما اذا حلف بالجانب الرفيع و اراد به الله الجواب لا نقل عندى فى ذلك والذى يظهر فى شهد الله ويشهد الله انه ليس يمين وفى الاذكار للتوى ما يشهد لذلك فانه ذكر ما معناه ان من الناس من يتورع عن اليمين فيعبد الى قوله شهد الله فيقع فى اشد من ذلك من حيث انه ينسب إلى الله انه شهد الشىء وعلمه على خلاف ما هو عليه وكذا لضم اليه قوله وحق شهد الله الا ان اراد يشهد المصدر فيكون معناه وحق شهادة الله أى غلبه فيكون والحالة هذه يميناً لا نه حلف بالعلم واطلاق الفعل و ارادة المصدر شائع كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين أى يوم نفعهم وإذا حلف بالجانب الرفيع و اراد به الله فهو يمين بلا شك وتقدم فى الصفحة السابقة عن ابى زرعة خلاف ما قال فى الجانب الرفيع بالله بالتحية قال فى شرح الروض ووجه كونه يميناً يحذف المنادى وكأنه قال يا قوم او يا رجل ثم استأنف اليمين اه اذ حكمهما واحد فيقتضى انه كناية مع المدفخالفه ظاهر قوله السابق وزيد رابع الخ من انه صريح

الاصح للصحة المذكورة
(وحروف القسم) المشهورة
(باء) موحدة (وواو تاء)
فوقية (كناية ووالله وتالله)
فهى صريحة فيه جراً ونصب
أورفع أو سكن لان اللحن
لا يمنع الانعقاد وزيد رابع
وهو الله أى بناء على أن
الالف هى الجارة اما على
الاصح ان الجار المحذوف
وتلك عوض عنه فلا زيادة
وبدا بالباء لانها الاصل فى
للقسم لغة والاعم لدخولها
على المظهر والمضمر ثم
بالواو لقربها منها مخرجا بل
قبل لانها مبدلة منها ولانها
اعم من التاء لانها وان
اختصت بالمظهر تعم الجلالة
وغيرها ولا نه قيل ان التاء
بدل منها (وتختص التاء)
الفوقية (بالله) أى بلفظ
الجلالة وشذرتب السكبة
وتال الرحمن ويظهر انها لا
تتعقد بهما الابنية فن اطلق
الانعقاد

بها وجعله واردا على كلامهم فقد ابعد ويكتفى في احتياجه للنية شذوذ ومثلها بالله بالتحية وقالله بالفاء والله بالاستفهام قيل صوابه يختص
الله بالتاء لان الباء مع فعل الاختصاص إنما تدخل على المقصور فيقتضى أن الجلالة لا تدخل عليها أو الواو والباء وهو مناقض لما قدمناه وليس
في محله لما مر أنها تدخل على المقصور (١٠) عليه أيضا بل هو الاصل السالم من المجاز أو التضمنين كما مر (ولو قال الله) مثلاً لافعلن كذا ويجوز

مد الالف وعدمه اذ حكمها
واحد (ورفع او نصب او
جر) او سكن او قال اشد
بالله او لعمر الله او على عهد
الله وميثاقه ودمته وامانته
وكفالاته لافعلن كذا
(فليس يمين الانية)
للقسم لاحتماله لغيره احتمالا
ظاهر ولا ينافيه في الاولى
صحة ذلك نحو اذ الجرب يحذف
الجار وابقاء عمله والنصب
بنزع الخافض والرفع
يحذف الخبر أى الله احلف
به والسكون باجراء
الوصل مجرى الوقف على
أن هذه كلها لا تخلو من شذوذ
بل قيل الرفع لحن لكنه غير
صحيح كما تقرر وقيل يفرق
بين نحوى وغيره ويرد بان
حيث لم ينو اليمين ساوى
غيره في احتمال لفظه وبه
يتشديد اللام وحذف الالف
لغو وان نوى بها اليمين لان
هذه كلمة غير الجلالة اذ هي
الطوبى ذكره في الروضة
وهو متجه وان اعترض معنى
ونقلانا وان اسلمنا انها
هي غريبة جدا في الاستعمال
العرفي فلا يعول عليها وزعم
انها شائعة والمراد منه
شيوها في السنة العوام
كما صرح به غير واحد

وجعله) أى الانعقاد وكذا ضمير في احتياجه (قوله شذوذ) المناسب للنية (قوله ومثلها) إلى قوله اه في
المغنى لا لقوله والله إلى صوابه والا انه ابدل صوابه وكان الاولى (قوله بالله بالتحية) وجد كونه يميناً يحذف
المنادى وكانه قال يا قوم او يا رجل ثم استأنف اليمين اسنى ومغنى (قوله وآله بالاستفهام) يغنى عنه قول
المصنف الاتى ثم رايت ما يأتى عن الرشيدى فلا يغناء (قوله فيقتضى) أى تعبير المصنف (قول المتن ولو قال
الخ) عبارة المغنى ولو حذف الخالف حرف القسم وقال آله همزة الاستفهام وبدونه اه (قوله مثلاً) إلى قوله
وبله في النهاية لا لقوله على أن إلى وقيل (قوله مثلاً) عبارة المغنى والروض مع شرحه وقول الخالف لاها الله
بالمند والقصر كناية عن نوى اليمين فيمين ولا فلا وإن كان مستعملاً في اللغة لعدم اشتهاره وقوله وايم الله
بضم الميم اشهر من كسرها وصل الهمزة ويجوز قطعها وايم الله كذلك ولا تألم يكن كل منها يميناً إذا اطلق
لانه وإن اشتهر في اللغة وو رد في الخبر لا يعرفه إلا الخواص اه (قوله ويجوز مد الالف) أى التى هي جزء من
الجلالة بدليل قوله بعد ولا ينافيه الخ فهذا غير كونها الف الاستفهام الذى مرو غير كون الالف جارة الذى
نقله ثم صحح خلافه وإن توقف الشهاب ان قاسم في هذا اه رشيدى (قوله ولعمر الله الخ) عبارة المغنى
والروض مع شرحه وقول الخالف ولعمر الله والمراد منه البقاء والحياة كذلك أى كناية وإن لم يكن صريحاً
لانه يطلق مع ذلك على العبادات وقوله على عهد الله وميثاقه وامانته ودمته وكفالاته كل منها كذلك سواء
اضاف المعطوفات إلى الضمير كما مثل ام إلى الاسم الظاهر والمراد بعهد الله اذ نوى به اليمين استحقاقه لاجاب
ما وجه علينا وتعبنا به واذ نوى به غيرها العبادات التى امرنا بها فان نوى اليمين بالكل انعقدت يمين
واحدة والجمع بين الالفاظ تأكيده فلا يتعلق بالحث فيها الا كفارة واحدة ولو نوى بكل لفظ يميناً كان يميناً
ولم يلزمه الا كفارة واحدة كالمحلف على الفعل الواحد مراره (قوله ولا ينافيه) أى الاحتياج الى النية
كان الاولى التفرع (قوله في الاولى) أى ما فى المتن وقوله صحة ذلك الخ فاعل ينافى وقوله اذ الجرب الخ علة للصحة
عبارة النهاية ولا يضر اللحن فيما ذكر على انه قيل يمنعه فالجرب يحذف الجار الخ وعبارة المغنى وشيخ الاسلام
واللحن لا يمنع انعقاد اليمين على ان غير الرفع لحن فيه فالنصب بنزع الخافض والجرب يحذفه الخ واما الرفع
فصح ايضا ان يكون ابتداء بكلام اه وبذلك علم ما فى صنيع الشارح (قوله يحذف الجار الخ) قال سيويه
ولا يجوز حذف الجرو ابقاء عمله الا في القسم اه معنى (قوله بين نحوى) أى فتعتقد منه (قوله لغو الخ)
خلاقاً للنهاية والمغنى عبارتهما يمين انه نواها على الراجح خلافاً لجمع ذهبوا الى انها لغو اه (قوله
لان هذه) أى البلة اه معنى (قوله أو آليت) الى قوله وبه فارق في المغنى والى قول المتن ولو قال ان فعلت في
النهاية (قوله لانه لم يشتهر الخ) الاولى فانه الخ (قوله اما مع حذف بالله) أى من كل ما تقدم فى المتن والشرح

لأن يريد بالمد أن الالف للاستفهام كما تقدم آنفاً فلي تأمل (قوله أو على عهد الله وميثاقه الخ) قال فى شرح
الروض والمراد بعهد الله اذ نوى به اليمين استحقاقه لاجابه ما وجه علينا وتعبنا به واذ نوى به غيرها العبادات
التي امرنا بها اه (قوله نعم هو فى اللعان صريح الخ) عبارة الروض هنا ولو قال الملاعن اشهد بالله كذا بالزمت
الكفارة قال فى شرحه وان نوى غير اليمين اذ لا اثر للتورقة فى مجلس الحكم فلو حلف القاضى بنحو اشهد
بما يتوقف على النية ولم ينو فالوجه انه لا كفارة عليه لان هذا لا يكون يميناً الا بالنية وان قلنا يميناً فى مجلس
الحكم فى التنبيه وان حلف رجل بالله تعالى فقال آخر يمينى فى يمينك او يلزمك او يلزمنى مثل ما يلزمك لم
يلزمه شئ وان قال ذلك فى الطلاق والعقاق ونوى لزمه ما يلزم الخالف وان قال ايمان البيعة لازمة لم يلزمه شئ

ولا عبرة بالشيوخ فى الاستفهام) ولو قال أقسمت أو أقسم أو حلفت أو احلف) أو آليت أو أولى (بالله لافعلن) (قوله)
كذا (فيمين ان نواها) لا طراد العرف باستعمالها يميناً وايدته بنيتها (او اطلق) للعرف المذكور وبه فارق شهدت او اشهد بالله فانه محتاج لنية
اليمين به لانه لم يشتهر فى اليمين نعم هو فى اللعان صريح كما مر اما مع حذف بالله فلغو وان نوى اليمين (ولو قال قصدت) بما ذكرت (خبر ماضياً)
فى نحو أقسمت (او مستقبل) فى نحو أقسم (صدق باطنا) فلا تلزمه كفارة (وكذا ظاهراً) قبل قول المحشى فى التنبيه يابض بالاصل كما ترى اه

(قوله في نحو أقسمت) أى بما بصيغة الماضي (قوله في الاخيرة الخ) أى أسألك بالله الخ مفهومه أنه لو قال
 والله تفعل كذا أو لا تفعل كذا وأطلق كان ميمنا وهو ظاهر لأن هذه الصيغة لا تستعمل لطلب الشفاعة
 بخلاف أسألك بالله الخ (عش) (قوله ويندب) أى قوله وظاهر صنيعة في المعنى الإقوله وقال إلى المتن (قوله)
 وقال أحد الخ) لعله رواة عنه ولا لافلتى به عندهم ان الكفارة على الخالف (عش) (قوله أو يمين الخاطب)
 كان قصد جعلتك حالفا بالله (عش) (قوله ان حلفت عليك ليست الخ) أى في هذا التفصيل أى هو يمين
 وان لم يمين نفسه بقرينة التوجيه فليحور (عش) (قوله ان حلفت عليك ليست الخ)
 أى فانها تكون ميمنا وان لم يقصد به يمين نفسه بل أطلق (عش) (قوله وأليت) أى وان لم يذكره فيما مر (عش)
 رشيدى وكان الأولى للشارح أن يقول وأليت كما في النهاية (قوله ويكره) إلى قوله كما مر في المعنى الإقوله
 في غير المكروه (قوله ويكره رد السائل) ظاهره وان كان غير محتاج اليه ويوجه بان الغرض من اعطائه
 تعظيم ما سأل به (عش) (قوله أو بوجه) كسالك بوجه الله (عش) (قوله المتن ولو قال ان فعلت الخ)
 (فروع) لو حلف شخص بالله فقال آخر يميني في يمينك أو يلزمى ما يلزمك لم يلزمه شيء وان نوى به اليمين
 لخلو ذلك عن اسم الله تعالى وصفة من صفاته وان قال اليمين لازمة لم يلزمه شيء وان نوى لما مر وان قال
 ايمان البيعة لازمة لم يلزمه شيء وهو بيعة الحجاج فان البيعة كانت على عهد رسول الله ﷺ فمن بعده بالمصاحفة فلما
 ولي الحجاج رتبها ايمانا تشتمل على اسم الله تعالى وعلى الطلاق والعتاق والحج والصدقة لم يلزمه شيء لان
 الصريح لم يوجد الكناية تتعلق بما يتضمن ايقاعا فاما في الالتزام فلا الا ان بنوى الطلاق والقصاص فيلزمه
 لان الكناية تدخل فهما ولو قال ان فعلت كذا فإيمان البيعة لازمة لم يلزمه شيء وان نوى به اليمين
 التمس ان الطلاق لا يحكم له لانه لا يصح التزامه والباقي يتعلق به الحكم الا انه في الحج والصدقة كذا
 والالجاج والغضب (عش) (قوله سم وفي التنبيه) وان حلف رجل بالله تعالى فقال آخر يميني في يمينك أو يلزمنى مثل
 ما يلزمك لم يلزمه شيء وان قال ذلك في الطلاق والعتاق ونوى لزومه ما لزم الخالف ان قال ايمان البيعة لازمة لم
 لم يلزمه شيء وان قال الطلاق والعتاق لازم لم ونوى لزومه انتهى قال ابن النقيب في شرحه واعلم ان معنى يميني
 في يمينك على ما حكاه ابن الصباغ انه يلزمنى من اليمين ما يلزمك فان كان الشيخ قصد ذلك كان ذكره لك

لا أن بنوى به الطلاق والعتاق فيلزمه وان قال اليمين لازمة لم يلزمه شيء وان قال الطلاق والعتاق لازم لم
 ونوى لزومه (عش) (قوله ابن النقيب في شرحه) واعلم ان معنى يميني في يمينك على ما حكاه ابن الصباغ انه يلزمنى من
 اليمين ما يلزمك فان كان الشيخ قصد ذلك كان ذكره لك ليعرفك لانه لا فرق بين ان يأتى بهذا اللفظ او بمعناه
 وإن قصد انه يلزمه عن الكفارة او الطلاق او العتاق فهما صورتان متباينتان لكن في كلام المتولى ما يقتضى
 وقوع الطلاق في الصورة الثانية دون الاولى فان قال يميني في يمين فلان وكان فلان قد حلف بالطلاق
 والعتاق لا يتعلق به حكم لان التعليق وجد من غيره فلا يجعل كناية عنه وعلى هذا لو قال لامرأته أشركتك
 مع امرأة فلان وكان فلان قد علق الطلاق وأراد المشاركة في الطلاق بمعنى ان وقع الطلاق على تلك فأنت
 شريكته فيه صح (عش) وفي التهذيب ما يوافقه في الصورة الثانية فانه قال لو طلق رجل زوجته بالطلاق وحنث
 فقال يميني في يمينك وأراد ان امرأته تطلق كأمراة الاخر طلقت وكذا ان أراد متى طلق الاخر امرأته
 طلقت امرأته فان الخاطر متى طلق طلقت هذه واما الصورة الثانية فلم يتعرض الرافعى لها (عش) (قوله ابن النقيب)
 ثم قال فرع لو قال لمن يحلف يميني في يمينك وأراد إذا حلفت صرت حالفا مثلك لم يصح حالفا إذا حلف ذلك
 سواء كان بالله أو بالطلاق والعتاق فيلزمه أى لانه حينئذ بمنزلة قوله الطلاق لازم وهذا يقع به الطلاق وظاهر
 وقوله والعتاق ان قوله العتق لازم لي كذلك لكن سياق أوائل النذر قول الشارح ما نصه ومنه أى نذر اللجاج
 ما يعتاد على السنة الناس العتق يلزمنى أو يلزمنى عتق عبدى فلان أو والعتق لا فعل ولا فاعل كذا فان لم
 ينو التعليق فلفظ وإن نواه تخير ثم بين ما حاصله ان العتق لا يحلف به إلا على وجه التعليق أو الالتزام
 فيحمل كلام التنبيه على ذلك وكقوله فإيمان البيعة قوله فإيمان المسلمين كما قاله في شرح الروض (قوله)

يهودى) أو نصرانى (أو برى من الاسلام) أو من الله أو من النبى أو مستحل الخمر (فليس يمين) لا تنفاه الاسم والصفة ولا كفارة وان
حدث نعم يحرم ذلك كفى الا ذكر كفاره (١٢) ولا يكفر به ان قصد تبديد نفسه عن المحلوف عليه أو أطلق فان عاقب أو أراد الرضا بذلك

إذا فعل كفر حالاً ولومات
مثلاً ولم يعرف قصده حكم
بكفره حيث لا قرينة
تحمله على غيره على ما عتمده
الاسنوى لان اللفظ
بوضعه يقتضيه وقضية
كلام الا ذكر خلافه وهو
الصواب واذالم يكفر سن
له ان يستغفر الله ويقول
لا اله الا الله محمد رسول
الله ووجب صاحب
الاستقصاء ذلك للخبر
الصحيحين من حلف باللات
والعزى فليقل لا اله الا الله
وحذفهم أشهد هنا لا يدل
على عدم وجوبه فى الاسلام
الحقيقى لانه يغتفر فيما
هو للاحتياط مالا يغتفر
فى غيره على انه لو قيل الاولى
ان يأتى هنا بلفظ أشهد
فيهما لم يبعد لانه اسلام
اجماعاً بخلافه مع حذفه
(ومن سبق لسانه الى
لفظها) اى اليمين (بلا قصد)
كبرى والله لا والله فى نحو
غضب اوصلة كلام (لم
تعتقد) لقوله تعالى لا
يؤخذكم الله باللغو فى
ايمانكم الآية وعقدتم
فيها قصدتم لآية ولكن
يؤخذكم بما كسبت
قلوبكم وصح انه صلى الله
عليه وسلم فسر لغوها بقول
الرجل لا والله وبلى والله
وفسره ابن الصلاح بان

ليعرفك انه لا فرق بين ان يأتى بهذا اللفظ أو بمعناه وان تصدق انه يلزمه من الكفارة أو الطلاق والعناق فهما
صورتان متباينتان لكن فى كلام المتولى مائة تنفى وقوع الطلاق فى الصورة الثانية دون الاولى فانه قل
إذا قال يمينى فى بين فلان وكان فلان قد حلف بالطلاق والعناق لا يتعاق به حكم لان التعاق وجد من غيره
فلا يجعل كناية عنه وعلى هذا لو قال لامرأته اثركم مع امرأة فلان وكان فلان قد علق الطلاق واراد
المشاركة فى التعاقب بذلك الصفة لم يكن له حكم وان اراد المشاركة فى الطلاق بمعنى ان وقع الطلاق على لك
فانت شريكته فيه صحه وفى التهذيب ما يوافقه فى الصورة الثانية فانه قال لو طاق رجل زوجته بالطلاق
وحدث فقال رجل يمينى فى بينك واراد ان امرأته تطلق كأمراة الآخر طاعت وكذا ان اراد متى طاق
الآخر امرأته طلقت امرأته فان الخطاب متى طاق طلقت هذه واما الصورة الثانية فلم يتعرض الرافعى لها
اه كلام ابن النقيب ثم قال (فرع) لو قال لمن يخاف يمينى فى بينك واراد إذا حلفت صرت حالفاً ملك لم يصير
حالفاً إذا حلف ذلك سواء كان بالله أو بالطلاق والعناق اه وقوله ونوى لومه ما لزوم الحالف اى لانه حينئذ
بمنزلة قوله الطلاق لازم لى وهذا يقع به الطلاق وظاهر قوله والعناق ان قوله العناق لازم لى كذلك لكن
سياق اوائل النذر قول الشارح ما نهى عنه اى نذر اللجاج ما نهى عنه على السنة الناس العناق يلزمى او يلزمى
عناق عبدى فلان او العناق لا اقبل ولا فعلت كذا فان لم ينو التعليق فلعو وان نواه تخيير ثم بين ما حصله ان
العناق لا عاقب به الاعلى وجه التعاقب او الالتزام فيجمل كلام التنبية على ذلك وكقوله فاما ان البيعة قوله
فاما ان المسلمين كما قاله فى شرح الروض اه (قوله) او نصرانى الى قوله ووجب فى المغنى الى قوله وفسره
فى النهاية لا قوله او مات الى واذالم يكفر وقوله ووجب الى وحذفهم وقوله على انه الى المتن (قوله) أو من
النبى اى او من السكينة ونحو ذلك اه معنى (قوله) او مستحل (الاستنباط) تقدم به على ابرى الخ (قوله) وان
حدث اى فعل ما منع نفسه منه اه عيش (قوله) ذلك اى التلغظ بما ذكر (قوله) فان علق اى الكفر
على حصول ذلك الفعل وقوله بذلك اى الكفر اه نهاية (قوله) مثلاً اى كان غاب وتعدرت مراجعته اه
معنى (قوله) الصواب عبارة المغنى والوجه ما فى الاذكار اه (قوله) ان يستغفر الله اى كان يقول استغفر
الله العظيم الذى لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه وهى أكمل من غير ما اه عيش (قوله) أو ووجب الخ
عبارة المغنى ولا يخالف ما فى الصحيحين من حلف باللات الخ لانه محمول على الذنب وان قال صاحب
الاستقصاء بوجوب ذلك وتجب التوبة من كل معصية ويسن الاستغفار من كل تكلم بكلام قبيح اه وعبارة
سم لا يخفى ان عدم ايجاب ذلك على الاول لا ينافى وجوب التوبة لانها لا تتوقف على ذلك اه (قوله) لانه يغتفر
او هو اى ما هنا محمول على الاتيان بأشهاد كفى رواية امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله اه نهاية
(قوله) فيهما اى كبرى الشهادة (قول المتن بلا قصد) أى لمعناها اه معنى (قوله) كبرى الى المتن فى المغنى الا
قوله وهو وظاهر الى ولو قصد وقوله واقره الى ولا يقبل (قوله) وعقدتم مبتدأ وقوله فيها اى الآية صفته
وقوله قصدتم خبره على حذف اى التفسيرية (قوله) وفسره (قوله) لغو الدين بلا والله وبلى
والله عبارة للمغنى قال ابن الصلاح والمراد تفسير لغو الدين بلا والله وبلى والله على البدل لا على الجمع اما لو قال
لا والله وبلى والله فى وقت واحد قال الماوردى كانت الاولى لغو والثانية منعقدة لا نه الخ (قوله) حتى لا ينافى
قول الماوردى عبارة النهاية ولا فرق فى ذلك بين جمعه لا والله وبلى والله مرة وافراده اخرى وهو كذلك
خلاف الماوردى لان الفرض عدم التقصده قال الرشيدى قوله مرة وقوله اخرى الاولى حذفها اه (قوله)
ولو قصد الى المتن فى النهاية الا قوله واقره الى وليس (قوله) وليس منه اى من لغو الدين (واقره شارح)
او ووجب صاحب الاستقصاء ذلك لا يخفى ان عدم ايجاب ذلك على الاول لا ينافى وجوب القربة لانها لا تتوقف

المرا دهم بالبدل لا الجمع حتى لا ينافى قول الماوردى لو جمع انعقدت الثانية لانها استدراك فسكانت مقصودة وهو
ظاهر ان علم انه قصد ما كذا ان شك لان الظاهر انه قصد ما إذا علم انه لم يقصد ما فواضح انه لغو ولو قصد الحالف على شىء فسبق لسانه لغيره
فهو من لغو ما ووجب له صاحب الكفا ما إذا دخل على صاحبه فاراد ان يوقه له فقال والله لا تيم لى وأقره شارح وقال انه ماتم به بالبلوى اه

وليس باو منحه لانها ان قصد اليمين فواضح اولم بقصد ما فعل في قوله لم اراد به اليمين ولا تقبل ظاهر ادعى اللغو في طلاق او عتق او ايلام كما مر (وتصح اليمين على ماض) كما فعلت كذا او فعلته اجماعا (و) على (مستقبل) (١٣) كلا فعلن كذا او لا فعله للخبر الصحيح والله

كذا اقره المغني كاسر (قوله وليس بالواضح الخ) عبارة النهاية وما ذكر صاحب الكافي من ان من ذلك ما لو دخل الخ غير ظاهر لانه ان قصد اليمين الخ (قوله فعل ما مر الخ) أي فتنة قد مالم يرد غيره اه ع (قوله ولا تقبل ظاهر الخ) مفهومه انه يقبل منه باطنا اذ ع (قوله كاسر) أي على ما مر في شرح ولا يقبل قوله الخ من انه ان وجدت قرينة قبل والا (اذ ع) (قوله اليمين) الى قول المتن او ترك مندوب في المغني الا قوله وروى الى المتن وقوله بل قال الى المتن وقوله واستدل الى المتن (قوله كما فعلت) الى قول المتن او ترك مندوب في النهاية الا قوله اي لا تذكره الى المتن وقوله وانما يتجه الى المتن قوله لكن الى ولو كان (قوله لقوله تعالى الخ) ولانه ربها يعجز عن الوفاء به قال الشافعي ما حلفت بالله صادقا ولا كاذبا نهاية ومغني اي لا قبل البلوغ ولا بعده ع (قوله وهذا هو الاصل الخ) عبارة المغني (تنبيه) كان الاولي للمصنف ان يقول في الجملة كافي المحرر اذ منها معصية كسبائي في كلامه ومنها ما هو مباح ومنها ما هو مستحب وقد تجب اهر (قوله والا حاجة) أي فلا تذكره اه سيد عمر (قوله والا في دعوى الخ) يوضح المراد منه قوله وفي الاخير الخ اه سم (قوله فلا تذكره) اي ان كانت الدعوى صادقا اه مغني (قوله في الاولين) اي التوكيد والتعظيم (قوله وتحليله الخ) قد يقال التحليل في العين اما بالابراء كما هو المتبادر منه ولا سبيل اليه الا بعد التصرف فيقع المستحلف في المعصية بالتصرف واما بالتامليك بايجاب وقبول وقد لا يوافق عليه لزمه انه محق واما بالا باحقه وهي لا تقيد التصرف التام فليتامل نعم يتصور تملكه ملكا تاما بذتر له به واما الدين فحكمه واضح سيد عمر (قول المتن فان حلف على ترك واجب) ولو حلف على فعل واجب او ترك حرام اطاع باليمين وعصى بالحنث وعليه به الكفارة اه مغني (قوله أو يمكن سقوطه الخ) عطف على الكفاية لا على لم يتعين عبارة المغني واستثنى البلقيني من الصورة الاولى مستثنين الاولى الواجب الذي يمكن سقوطه كالفصاص بعد الحكم به فانه يمكن سقوطه بالعفو الثانية الواجب على الكفاية كما لو حلف لا يصلي على فلان الميت حيث لم يتعين عليه فانه لا يعصى بهذا الحلف (قوله ثنية الربيع) الربيع اسم امرأة وجب عليها ذلك بجنابة منها اه ع (قول المتن ولزومه الحنث) انظر متى يتحقق حنثه في فعل الحرام هل هو بالموت او بعزمه على ان لا يفعل فيه نظروا الاقرب الاول ولو لكنه يجب عليه العزم على عدم الفعل والندم على الحلف ليخلص بذلك من الاثم وانما تجب الكفارة بعد الموت وينبغي أن يعجلها بعد الحلف مسارعة للخبر ما امكن اه ع (قوله لا احتمال موته قبله) اي فيبتين يحجزه عنه فلا حنث اه سم (قوله من صدقها الخ) الظاهر ان النفقة مع ذلك باقية في ذمته وتصح فائدة هذا الطريق فيما اذا حلف على عدم الاتفاق مدة معينة فيرتكب هذا الطريق الى انقضائها حتى لا حنث بقي اذا طال به بخصوص النفقة وامتنعت من قبول القرض وقبول الصداق او طال به ايضا وكان قادرا فينبغي ان يلزمه الدفع وان حنث فليتامل اه سم عبارة السيد عمر وليتامل في هذه المسئلة لان ما ذكر ليس فيه سقوط للواجب فمزمع ما ذكر آثم بترك الواجب نعم لو زبد في التصوير ابرأوا من نفقة كل يوم بعد استقرارها وفيه شيء لاذ لا يرفع اثم التأخير نعم ان نذرت له بنفقة سقط الاثم ان لم يكن في كلامهم ما يمنع منه فان النذر يصح بالمعدوم ويقبل الجهالة ثم رأيت في تعليقه منسوبة

على ذلك (قوله والا في دعوى الخ) يوضح المراد منه قوله وفي الاخير الخ (قوله أو يمكن سقوطه) كالقود وظاهر انه بعض ان قصد بالحلف الامتناع منه وان امتنع مستحقة من العفو (قوله فليزمه الحنث) هذا يدل على تناول الصوم في الاثبات للصوم الفاسد اذا ضعف الى ما لا يقبله (قوله لا احتمال موته قبله) أي فيبتين يحجزه عنه فلا حنث اذ يمكنه اعطاؤها (قوله من صدقها الخ) الظاهر ان النفقة مع ذلك باقية في ذمته ويصح فائدة هذا الطريق فيما اذا حلف على عدم الاتفاق مدة عينها فيرتكب هذا الطريق الى انقضائها حتى لا حنث بقي اذا طال به بخصوص النفقة وامتنعت من قبول القرض وقبول الصداق او طال به ايضا وكان قادرا فينبغي

الاقامة على هذه الحالة معصية (وكفارة) ومثله لو حلف بالطلاق ليصير من العيد فليزمه الحنث ويقع عليه الطلاق لكن مع غرو به لاحتمال موته قبله ولو كان له طريق غير الحنث كالا يتفق على زوجته لم يلزمه اذ يمكنه اعطاؤها من صداقها

وقرضها ثم ابرأوها (او) على (ترك مندوب) كنافلة (او فعل مكروه) كاستعمال متمسك (سن حشته وعليه كفارة) لانه صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا (١٤) منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه رواه الشيخان وانا اقر صلى الله عليه وسلم

لا عرابي على قوله والله لا ازيد على هذا ولا انقص لان يمينه تضمنت طاعة وهو امثال الامر (او) على فعل مندوب او ترك مكروه كره حشته او على (ترك مباح او فعله) كدخول دار وكل طعام كلاتا كله انت وكلا آكله انا وقول البغوى يسن الاكل في الثانية ضعيف وذكر لا تاكله أنت هو ما وقع لشارح وهو غفلة عما مر انه يندب ابرار الحالف بشرطه (فالافضل ترك الحنث) ابقاء لتعظيم الاسم نعم ان كان من شأنه تعلق غرض ديني بفعله أو تركه كلاتا كل طيبا أو لا يلبس اعمافان قصد التماسي بالسلف او الفراغ للعبادة فهي طاعة فيكره الحنث فيها والا فهي مكروهة فيندب فيها الحنث (وقيل) الافضل (الحنث) لينفع المساكين بالكفارة وبحث الاذرعى انه لو كان في عدم الحنث اذى للغير كان حلف لا يدخل او لا ياكل أولا يلبس كذا ونحو صديقه يكرهه كان الافضل الحنث قطعاً (تنبيه) قال الامام لا تجب اليمين مطلقاً واعترضه الشيخ عز الدين بوجوبها لا يباح بالا باحة كالنفس

لصاحب المغنى صورتها اقول في هذا نظر لانه لو اعطاها من صداقها او اقرضها لا يسقط وجوب النفقة والاتفاق فالاولى ان يمثل لذلك بنفقة القريب فانه اذا اقرضه استغنى فسقط وجوب النفقة عليه وقد يقال في مسئلة الزوجة مندوحة بان يوكل في ذلك اللهم الا ان يقول لا بنفسى ولا بوكيلي فليس له مندوحة انتهت اه (قوله) او قرضها ثم ابرأها (عطف على اعطاؤها عبارة النهاية والمغنى او يقرضها ثم يبرئها اه (قوله) كنافلة) اى كسنة الظهور (قوله) لا نه صلى الله الى الفصل في النهاية الا قوله كلاتا كله الى المتن وقوله والاوجه الى المتن وقوله ووقع الى لان القاعدة (قوله) واما اقر الى قوله كلاتا كله الى المغنى (قوله على هذا) اى الصلوات الخمس اه ع (قوله) لان يمينه الخ) ويحتمل انه سبق لسانه الى قوله لازد فكان من لغو اليمين اه معنى عبارة سم ويحتمل انه اراد لا ازيد عملاً لا يشرع او على انه واجب اه (قوله) كدخول دار الخ) مثال لفعل مباح وقوله كلاتا كله الخ مثل اتركه فكان الاولى العطف (قوله في الثانية) اى لا آكله انا (قوله) وهو غفلة عما مر الخ) قد يصدق حينئذ ان ترك الحنث افضل فلا غفلة اه سم (قوله ابقاء) الى قول المتن قيل في المغنى الا قوله اى غير حرام الى الخبر وقوله ومرو الى اما الصوم (قوله) وبحت الاذرعى انه الخ) عبارة النهاية و الاقرب كما يحتمل الاذرعى الخ (قوله) كان حلف لا يدخل دار احدا بوجه او اقاربه او صديق يكره ذلك فالفضل الحنث قطعاً وعقد اليمين على ذلك مكروه بلا شك وكذا حكم الاكل واللبس (تنبيه) قد علم بان تقرر ان اليمين لا تغير حال المحلوف عليه عما كان وجوباً وتحرماً وندباً وكرهية و اباحة لكن قول المتن في المباح الافضل ترك الحنث فيه تغيير للمحلوف عليه ولذلك رجح بعضهم ان فيه التخيير بين الحنث وعدمه فيكون جارياً على القاعدة اه (قوله مطلقاً) عبارة المغنى اصلاً لا على المدعى ولا على المدعى عليه اه (قوله) واعترضه الشيخ الخ) عبارة المغنى وانكره الشيخ عز الدين وقال اذا كان المدعى كاذباً في دعواه وكان المدعى به مما لا يباح بالا باحة كالدماء والابضاع فان علم المدعى عليه ان خصمه لا يحلف اذا نكل فيخير ان شاء حلف وان علم او غلب على ظنه انه يحلف وجب عليه الحلف فان كان يباح بالا باحة وعلم او ظن انه لا يحلف فيتخير ايضا والا فالدعى اذاه وجوب الحلف دفعاً لمفسدة كذب الخصم اه وينبغي ان لا يجب عليه في هذه الحالة اه (قوله) للدفع عنه) بان علم او غلب على ظنه انه اذا نكل حلف خصمه فان علم او غلب على ظنه انه اذا نكل لا يحلف تخير هو بين الحلف وتركه سم (قوله) والاوجه الخ) عبارة النهاية وهو اى ما قام الشيخ عز الدين ظاهر لانه اعانته على معصية وهو متمكن من ترك الحلف والتعليل ورفع المطالبة وان زعم بعضهم ان الاوجه في الاخير عدم الوجوب لان يحمل على عدم وجوب تعينه اه وليتأمل حاصل ما فيها ثم الذى يظهر التفصيل بين طبقات الناس فمن يستشعر من نفسه طيبته بالا باحة والاسقاط باطناً لم تجب عليه والاوجب تخليصاً للغير من المعصية اذا يحل باطناً الامع طيبة النفس كالدفع لفقير لنحو حياء اه سيد عمر (قوله) بعد اليمين) فلا يجوز التقديم عليها لانه تقديم على السبيين ومنه ما لو قال ان دخلت الدار فوالله لا اكلمك فلا يجوز التكفير قبل دخولها لان اليمين لم تتعد بعد صرح به البغوى وغيره شرح الروض اه سم (قول المتن بغير صوم) من عتق او اطعم او كسوة اه معنى (قول المتن على حيث) احترز به عن تقديمها على اليمين فانه يتمتع بالاخلاف وكذا مقارنتها لليمين كما لو كل من يعتق عنها مع شروعه في اليمين معنى واسنى (قوله) اى غير حرام الخ) عبارة المغنى واجب او ان يلزمه الدفع وإن حنث فليأمل (قوله) وانا اقر ^{صلى الله عليه وسلم} الاعرابى على قوله والله لا ازيد (عما لا يشرع او على انه واجب (قوله) وهو غفلة عما مر انه يندب الخ) قد يصدق حينئذ ان ترك الحنث افضل فلا غفلة (قوله) اذا تعينت للدفع عنه) بان علم او غلب على ظنه انه اذا نكل حلف خصمه فان علم او غلب على ظنه انه اذا نكل لا يحلف تخير هو بين الحلف وتركه على حيث جائز وخرج بالحنث اليمين فلا يجوز التقديم عليها

والبضع اذا تعينت للدفع عنه قال بل الذى اراه وجوبها لدفع يمين خصمه الغموس على مال وان أبيع بالا باحة اه مندوب والاوجه في الاخير عدم الوجوب (وله) أى الحالف بعد اليمين (تقديم كفارة بغير صوم على حنث جائز) أى غير حرام

ليشمل الاقسام الخمسة الباقية للخبر الصحيح فكفر عن يمينك ثم ائت الذي هو خير لان (١٥) سبب وجوبها اليين والحنث جميعا والتقديم

على أحد السببين جائز كما مر
آخر الزكاة نعم الاولى
تأخيرها عنهما خروجا
من الخلاف ومر أن من
حلف على تمتع البر يكفر
حالا بخلافه على يمكنه فان
وقت الكفارة فيه يدخل
بالحنث أما الصوم فيمتنع
تقديمه على الحنث لانه عبادته
بدنية (قل و) على حنث
(حرام قلت هذا أصح
والله أعلم) فلو حلف لا يزني
فكفر ثم زنى لم تلزمه
كفارة أخرى لأن الخطر
في الفعل ليس من حيث اليين
لحرمة المحلوف عليه قبلها
وبعد هافا للتكفير لا يتعلق
به استباحة وشرط اجزاء
العق المعتبر كفارة بقاء
العبد حيا مسلما إلى الحنث
بخلاف نظيره في تعجيل
الزكاة لا يشترط بقاء
المعجل إلى الحول قبل
فيحتاج للفرق اه وقد
يفرق بان المستحقين ثم
شركاء للمالك وقد قبضوا
حقهم وبه يزول تعلقهم
بالمال ناجز أو ان تلف قبل
الحول لانهم عنده لم يبق لهم
تعلق وامانا فالواجب في
الذمة وهي لا تبرأ عنه إلا
بنحو قبض صحيح فاذا مات
العتيق أو ارتد بان بالحنث
الموجب للكفارة بقاء
الحق في الذمة وانها لم تبرأ
عنه بما سبق لان الحق لم
يتصل بمستحقه وقت

مندوب أو مباح اه (قوله الاقسام الخمسة) وهي الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى
عش وسم (قوله على أحد السببين) هما هنا الحلف والحنث اه عش (قوله من الخلاف) اى خلاف
اى حنفية اه معنى (قوله ومر) اى فى اول الباب (قوله لانه عبادته بدنية) فلم يجز تقديمها على وقت وجوبها
بغير حاجة كصوم رمضان واحترز بغير حاجة عن الجمع بين الصلاتين اه معنى (قوله وعلى حنث
حرام) اى وله تقديمها على حنث حرام كالحنث بترك واجب او فعل حرام اه معنى (قوله وشرط) إلى
قول اى لانه فى المعنى لا قوله بخلاف إلى فاذا مات وقوله وانها إلى ولو قدمها وقوله اى ان شرط إلى قال وقوله
مثلا (قوله وشرط اجزاء العتق) وهل يشترط ان يكون المدفوع اليه الطعام او الكسوة بصفة الاستحقاق
وقت الوجوب كفى نظيره من الزكاة اه سم اقول الظاهر نعم كما هو قضية الفرق الا فى الاولى (قوله حيا
مسلميا) قضيته انه لا يشترط سلامته إلى الحنث حتى لو عمى بعد الاعتاق وقبل الحنث لم يضر وليس مراد افيا
يظهر لانه وقت الحنث ليس يجزئ الكفارة اه عش اقول ويصرح بالاشتراط قول الروض مع
شرحه ولو ارتد المعتق بفتح التاء عن الكفارة أو مات أو تعيب بعد اليين قبل الحنث لم يجزه عنها اه (قوله
ويفرق الخ) نظريه سم راجعه (قوله ناجزا) اى زوالا ناجزا (قوله فالواجب فى الذمة الخ) هذا يقتضى
التسوية بين العتق والاطعام والكسوة مع ان تقييده بالعق يخرج غيره فليتأمل اه سم ولك ان تقول ان
التقييد بالعق انما هو لعدم تصور بقاء الحياة والاسلام فى الكسوة والاطعام (قوله فاذا مات العتيق الخ)
اى أو تعيب اه اسنى (قوله أو ارتد) ظاهره وان اسلم قبل الحنث وليس مراد افيا يظهر لانه يعود
بالاسلام تبين انه بما يجزئ فى الكفارة اه عش (قوله ولو قدمها) أى الكفارة وكانت غير عتق لما يأتى
من ان العتق يقع تطوعا اه عش عبارة سم قال شيخنا البرلسى انظر هل يأتى ذلك فى العتق عن الكفارة
انتهى قلت قضية قول الشارح اى مثلا وتوجيه كلام البغوى الاتيين عدم الاتيان وان انتفاء الحنث مع
الحياة كالوت فيما ذكره البغوى اه (قوله قال البغوى الخ) (فروع) لو قال اعتقت عبدى عن كفارتى ان
حنثت لحنث اجزاه ذلك عن الكفارة وان قال اعتقه عنها ان حلفت لم يجزه ولو قال ان حنثت غدا فعبدى

لا نه تقديم على السببين ومنه لو قال ان دخلت الدار فوالله لا اكلك ثم تجز التكفير قبل دخولها لان اليين لم
تتعد بعد صرح به البغوى وغيره وكالا يجوز تقديمها على السببين لا يجوز مقارنتها لليين حتى لو وكل من
يعتقه عنها مع شروعه فى اليين لم يجز بالاتفاق قاله الامام شرح الروض (قوله ليشمل الاقسام الخمسة)
كانه اراد بالخسرة الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى ومعنى الباقية اى بعد الحرام
(قوله وشرط اجزاء العتق المعجل الخ) هل يشترط ان يكون المدفوع اليه الطعام او الكسوة بصفة
الاستحقاق وقت الوجوب كفى نظيره من الزكاة المعجلة (قوله اجزاء العتق المعجل) أخرج الكسوة
والاطعام (قوله بخلاف نظيره فى تعجيل الزكاة) قال فى الروض وشرحه ولو ارتد المعتق بفتح التاء عن
الكفارة أو مات أو تعيب بعد اليين قبل الحنث لم يجزه عنها كالموجع عن الزكاة فارتد الاخذها أو مات
أو استغنى قبل تمام الحول اه فليتأمل ما ذكره الشارح مع ذلك لئلا يلبس به فان كلام الشارح فى نفس
المعجل وهذا الكلام فى الاخذ (قوله وقد يفرق الخ) ينبغى تأمل هذا الفرق فان حق المستحقين انما ثبت
بعد تمام الحول وقبل تمامه لاحق ولا شركة فكيف يقال انهم قبل تمامه قبضوا حقهم وزال تعلقهم بآخر
أو انهم عنده لم يبق لهم تعلق (قوله فالواجب فى الذمة الخ) هذا يقتضى التسوية بين العتق والاطعام
والكسوة مع ان تقييده بالعق يخرج غيره فليتأمل وقوله لا بنحو قبض صحيح قد يقال القبض صحيح
ولما لم يجز وان بقى المقبوض بحاله لان ما لم يصح لا ينقلب صحيحا (قوله استرجع كالزكاة الخ) قال
شيخنا الشهاب البرلسى انظر هل يأتى ذلك فى العتق عن كفارة اليين اه قلت فان اتى فيه اشكل بما يأتى
عن البغوى واحتج للفرق بينهما ويمكن قضية قول الشارح اى مثلا وتوجيه كلامه الاتيان وعدم الاتيان
وان انتفاء الحنث مع الحياة كالوت فيما ذكره البغوى

وجوب الكفارة ولو قدمها ولم يحنث استرجع كالزكاة أى إن شرط أو علم القابض التعجيل ولا فلا قال البغوى ولو اعق ثم مات

أى مثلاً قبل حنثه وقع العتق تطوعاً لتعذر الاسترجاع فيه أى لانه لما يقع هنا حث بان أن العتق تطوع من غير سبب (و) يجوز تقديم (كفارة) ظاهر على العود إذا كفر بغير صوم كان (١٦) ظاهر من رجعية ثم كفر ثم راجعها وكان طلق رجعيًا عقب ظاهره ثم كفر ثم راجع اما عتقه

عقب ظاهره فهو تكفير مع العود لان اشتغاله بالعتق عود وذلك لوجود احد السببين ومن ثم امتنع تقديمها على الظهار (و) يجوز تقديم كفارة (قتل) على الموت وبعد وجود سببه من جرح او نحوه (و) يجوز تقديم (منذور مالى) على ثانى سببيه كما اذا نذر تصديقاً وعتقان شفى مريضه او عقب شفائه يوم فاعتق او تصدق قبل الشفاء ووقع لهما فى الزكاة خلاف هذا و اعتمد البلقينى وغيره هذا لان القاعدة فى ذى السببين يجوز تقديمه على احدهما لا عليهما صريحة فيه (فصل) فى بيان كفارة اليمين (بتخير) الرشيد الحر ولو كافراً (فى كفارة اليمين بين عتق كالظهار) أى كعتق بجزأ فيه بان تكون رقبة كاملة مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل او الكسب ولو نحو غائب علمت حياته او بانت كافر وهو أفضلها ولو فى زمن الغلاء خلافاً لما بحثه ابن عبد السلام ان الاطعام فيه افضل (واطعام عشرة مساكين كل مسكين مد حب) او غيره بما يجزىء فى الفطرة (من غالب قوت

حر عن كفارتى فان حنث غدا عتق وأجزا عنها والافلا ولو قال أعتقته عن كفارتى ان حنثت فبان حانثاً عتق وأجزاه عنها والافلا نعم ان حنث بعد ذلك أجزاه عنها ولو قال ان حلفت وحنثت فبان حاله ما لم يجزه قاله البيهقي للشك فى الحلف معنى وروى مع شرحه (قوله اى مثلاً) اى او برى يمينه بفعل المحلوف عليه او عدمه اه عش (قوله اذا كفر) الى الفصل فى المغنى (قوله كان ظاهراً) عبارة المغنى وصوروا التقديم على العود بما اذا ظاهراً (قوله ويجوز تقديم كفارة قتل الخ) اى وتقديم جزاء الصيد اه معنى (قوله) وبعد الخ الصواب اسقاط الو او كانى المغنى (قوله وبعد وجود السبب الخ) ولا يجوز تقديمها عليه اه معنى (قوله فى الزكاة) اى فى مبحث تعجيلها اه معنى (قوله خلاف الخ) اى عدم الجواز (قوله لان القاعدة) اى قاعدة الشافعى اه معنى (قوله صريحة فيه) اى فى الجواز (تتمه) لا يجوز تقديم كفارة الجماع فى رمضان والحج والعمره عليه وكذا تقديم فدية الحلف واللبس والطيب عليها نعم ان جوزت هذه الثلاثة لعذر كمرض جاز تقديمها لوجود السبب اه معنى

(فصل) فى بيان كفارة اليمين (قوله فى بيان) الى قوله أى بلد المكفر فى النهاية الا قوله كاملة (قول المتن بتخير الخ) فى مختصر الكفاية لان النقيب فرع هل يجب اخراج الكفارة على الفور قال فى التتمه ان كان الحنث معصية فنعم والافلا وقال الفقهاء كل كفارة وجبت بغير عدوان ففى على التراخي لا محالة وان وجبت بعد وان ففى الفور وجهان وتبعه الغزالى اه سم وما فى التتمه ذكر الشارح ما يوافقه فى كفارة القتل وسيد كره قبيل قول المصنف ولا يكفر عبد بما لا (قوله الرشيد) لم يذكر المصنف ما يؤخذ من هذا القيد لكن ذكر الشارح فى شرح ولا يكفر عبد الخ ان المحجور عليه بسفه او فلس فى حكم العبد وقوله الحر اخذ هذا القيد من قول المصنف ولا يكفر عبد بما لا (قول المتن بين عتق الخ) فاذا اتى بجميع الخصال اثبت على اعلاها ثواب الواجب وان تركها كلها عوقب على ادائها وان اتى بجميعها مع اعتقاد وجودها جزا واحداً منها على المعتمد وان كان يحرم عليه اعتقاده ع وش ويحرم (قوله اى كعتق الخ) عبارة شيخ الاسلام والنهاية اى كاعتق عن كفارة وهو اعتاق رقبة الخ (قوله بان تكون الخ) الاولى التذكير بارجاع الضمير الى المعتق (قوله أو الكسب) هو فى النهاية والمغنى بالو او (قوله او بانت) اى بان اعتقه على ظن موته فبان حياً فيجزى اعتباراً بما فى نفس الامر وقياسه انه لو دفع فى الكفارة ما يظنه ملك غيره فبان ملكه او دفع لطائفة يظنها غير مستحقة للكفارة فبان خلافه اجزاه ذلك اه عش (قوله كافر) اى فى الظاهر عبارة هناك وأبقى ومغصوب وغائب علمت حياتهم او بانت وان جهلت حالة العتق اه (قوله افضلها) اى خصلها (قوله فيه) اى زمن الغلاء (قول المتن واطعام عشرة مساكين الخ) ولو كان عليه كفارات جاز اعطاء ما رجب فيها عشرة مساكين فيدفع لكل واحد امداداً بعددها اه عش (قول المتن كل مسكين) بالجر بدل من عشرة الخ وقوله موجب مفعول لا طعام الخ اه بجزمى (قوله اى بلد المكفر) الى قوله نعم عقبه النهاية بما نصه كذا قيل والوجه اعتبار بلد الاذن كالفطرة اه وفى المغنى ما يوافقها (قوله اى بلد المكفر) اى المخرج للكفارة وان كان غير الخائف اخذ بما باقى اه عش (قوله فواذن) اى الخائف (قوله اعتبر بلده) اى الماذون (قوله فى كثير من النسخ الخ) اى للنهجا (قوله وقضيتها اعتبار بلد الخائف) اختارها النهاية والمغنى كما مر (قوله اعتبار بلد الخائف الخ) اى محل الحنث لان العبرة ببلد المؤدى عنه ولا يتعين صرفها لفقراء تلك البلد اه بجزمى عن الحلبي (قوله ما تقرر) اى من اعتبار بلد

(فصل) بتخير فى كفارة اليمين بين عتق كالظهار الخ (قوله بين عتق كالظهار واطعام عشرة مساكين كل مسكين مد حب الخ) فى مختصر الكفاية لان النقيب فرع هل يجب اخراج الكفارة على الفور قال

البلد) فى غالب السنة أى بلد المكفر فلا إذن لاجبى أن يكفر عنه اعتبر بلده لا بلد الاذن فيما يظهر فان قلت قياس (الخالف ما مر فى الفطرة اعتبار بلد المكفر عنه قلت يفرق بان تلك طهارة للبدن فاعتبر بلده بخلاف هذه نعم فى كثير من النسخ بلده وقضيتها اعتبار بلد الخالف وان كان المكفر غيره فى غير بلده وهو محتتمل لما ذكر من مسئلة الفطرة ولا ينافى ما تقرر جواز نقل الكفارة لانه للملاحظ آخر

وأفهم كلامه أنه لا يجوز صرف أقل من مدلك واحد ولا لدن عشرة ولو في عشرة أيام (أو كسوتهم بما يسمى كسوة) ويعتاد لبسه بأن يعطيه
ذلك على جهة التخليك وإن فارت بينهم في الكسوة (كفمبص) ولو بلا كم (أو عمامة) وإن قلت أخذنا من أجزاء منديل اليد (أو أزار) أو
مقنعة أو رداء أو منديل يحمل في اليد أو السكم لقوله تعالى فكفارته إطعام عشرة مساكين الآية (لا) ما لا يسمى كسوة ولا ما لا يعتاد كالجلود
فإن اعتدت أجزاء من الأول نحو (خف وقفازين) ودرع من نحو حديد ومداس (١٧) ونعل وجورب وقلنسوة وقبع وطاقيّة

(ومنطقة) وتكفو فصادية
وخاتم وتبان لا يصل للركبة
وبساط وهيمان وثوب
طويل اعطاه للعشرة قبل
تقطيعه بينهم لأنه ثوب
واحد وبه فارق ما لو وضع
لهم عشرة امداد وقال
ملكتم هذا بالسوية أو
اطلق لانها امداد مجتمعة
ووقع لشيخنا في شرح المنهج
أجزاء العرقية وهو مشكل
بنحو القلنسوة واجيب
بانها في عرف اهل مصر
تطلق على ثوب يجعل تحت
البردعة ويرشد اليه قرنه
أباها بالمنديل وأفهم التخيير
امتناع التبعض كان يطعم
خمسة ويكسو خمسة (ولا
يشترط) كونه مخطا ولا
سائر للعورة ولا (صلاحه)
للمدفع اليه فيجوز
سراويل (ونحو قبص
صغير) أي دفعه (لكبير
لا يصلح له) وإن نازع فيه
جمع (وقطن وكتان وحريز)
وصوف ونحوها (لامرأة
ورجل) لوقوع اسم
الكسوة على الكل ولو
متنجسا لكن عليه ان
يعرفهم به لئلا يصلوا فيه
وقضيته ان كل من اعطى

الحالب كالقطرة (قوله وأفهم كلامه) إلى قول المتن ولا يجب في النهاية إلا لقوله وإن نازع فيه جمع وقوله
كالحلب العتيق وقوله لبلى (قوله ولا لدن عشرة) لا يخفى ما في عطفه والمراد لا يجوز صرف عشرة امداد
لدن عشرة مساكين ثم رايت قال الرشيدى وقوله ولا لدن عشرة صوابه وعدم جواز صرفها لدن عشرة
اه (قوله ذينك) أي المد والكسوة اه رشيدى أي احدهما (قوله وإن قلت) أي كذراع مثلا اه
عش (قوله منديل اليد) بكسر الميم (قوله او مقنعة) بكسر الميم ما تقع به المرأة رأسها اه قاموس
وفسرها عش بطرحة فليراجع (قوله او السكم) انظر ما المراد من المنديل المحمول في السكم عبارة الحلبي
قوله او منديل أي منديل الفقيه وهو شاله بوضع على كتفه أو ما يجعل في اليد كالمنشفة الكبيرة اه (قوله
فإن اعتدت) أي الجلود أي لبسها (قوله اجزأت) ويجزيه فرو ولبد اعتيد في البلد لبسهما اه معنى
(قوله فمن الاول) أي ما لا يسمى كسوة اه عش (قوله من نحو حديد) أي بخلاف درع من صوف
ونحوه وهر قبص لا كم له فيكفي اه معنى (قوله ومداس) وهو المكعب اه معنى (قوله وتبان لا يصل
الخ) عبارة المختار والتبان بالضم والتشديد سروال صغير مقدار شبر يستر العورة والمغلظة وقد يكون لللاحين
انتهى اه عش (قوله وهيمان) اسم لكيس الدراهم اه عش (قوله اعطاه للعشرة قبل تقطيعه
الخ) بخلاف ما لو قطعه قطعاً ثم دفعه اليهم قاله الماوردي وهو محمول على قطعة تسمى كسوة اه معنى
(قوله ووقع لشيخنا) عبارة النهاية وعرقية وقول الشيخ في شرح منهجه باجزائها محمول على شيء آخر يجعل
فرق رأس النساء يقال له عرقية أو على ما يجعل الدابة تحت السرج ونحوه اه (قوله واجيب الخ) عبارة
المعنى وحمله شيخى على التي تجعل تحت البردعة وهو وإن كان بعيداً أولى من مخالفتها للاصحاب اه (قوله اطلق
على ثوب) قد يقال الواجب كسوة المساكين كما يدل عليه قوله تعالى أو كسوتهم لا كسوة دوابهم تأمل اه
بجبرى (قوله ويرشد اليه قرنه الخ) انظر ما وجه الارشاد (قوله وافهم) إلى قوله وقضيته في المعنى
الا قوله كونه مخطا إلى متن وقوله وإن نازع فيه جمع (قوله كونه) أي ما يسمى كسوة (قوله
أن يعرفهم به) أي يكونه متنجساً (قوله وقضيته ان كل من الخ) معتمد اه عش (قوله غير معفو عنه)
فرضيته أنه لا يجب عليه اعلامه وقد يتوقف فيه لانه ربما ضمخه بما يسلب العفو اه رشيدى (قوله أى
عنده) أي المصلى (قوله ولا بعد لست الخ) انظره مع قوله المار ولا سائر للعورة اه رشيدى (قوله
لست عورة صغير) بالاضافة (قوله أى ملبوس) إلى قوله وصح في المعنى الا قوله ومرة قيل وقوله أى وإن
اعتيد كما هو ظاهر (قوله بخلاف ما إذا ذهبت قوته) أي بحيث صار منسجماً لم يجز ولا بد مع بقائه من
كونه غير متخرق اه معنى (قوله كالمهل) الكاف فيه للتنظير اه رشيدى (قوله لا يقوى الخ)
عبارة المعنى لا يدوم الا بتدوم لبس الثوب البالى اه (قوله ومرة) معطوف على ما من قوله ما ذهبت
اه رشيدى (قوله ومنسوج الخ) عبارة المعنى ولا يجزىء نجس العين من الثياب ويندب ان يكون الثوب
جديداً خاماً أو مقصور الآية لن تناولوا البرحتى تنفقوا ما تحبسون اه (قوله بالطريق السابق) أي بان لم

في التمتع إن كان الحلت معصية فنعيم والا فلا وقال الفاعل كل كراهة رجبت بغير عدوان فهي على التراخي
لاحالة وإن رجبت بعدوان ففي الفور وجهان وتبعه الغزالي وقال الرافعي في الوصية ان الموصى بعق على

(٣ - شروانى وابن قاسم - عاشر)

غيره ملوكاً أو عارية مثلاً ثوباً به نجس خنى غير معفو عنه بالنسبة
لاعتقاد الاخذ عليه اعلامه به حذر ان أن يوقعه في صلاة فاسدة ويؤيده قولهم من رأى مصلياً به نجس عي معفو عنه أي عنده لزمه اعلامه
به وفارق الثبان الدراويل الصغير بأن الثبان لا يصلح ولا يد لست عورة صغيرة فضلاً عن غيره فان فرض أنه يد لست عورة صغيرة فهو الدراويل
الصغير (وليس) أي ملبوس كثيراً أن (لم تذهب) عرقية قوته) باللبس كالحلب العتيق بخلاف ما ذهبت قوته كالمهل النسج الذي لا يقوى
على الاستعمال ولو جديداً ومرة لا بل ومنسوج من جلد ميتة أي وإن اعتيد كما هو ظاهر (فان يجز) بالطريق السابق في كفارة الظهار

(عن) كل من (الثلاثة) المذكورة لزومه عدم ثلاثة أيام) الآية اذ هي بخيرة ابتداء من ثبوتها (ولا يجب تأخيرها في الاظهر) لاطلاق الآية
وصح عن عائشة رضي الله عنها كان في انزل ثلاثة أيام متابعات تسقط متابعات وهو ظاهر في النسخ خلافا لمن جعله ظاهرا في وجوب
التابع الذي اختاره كثيرون واطالوا في (١٨) الاستدلال له بما اطال الاولون في ردده وان غاب ماله انتظره ولا يصح لانه واجد وفارق

متمتع له مال يبلده بان
القدرة فيه اعطيت بمكة
لانه يحل نسكه الموجب
للمسلم فلم ينظر والغيرها وهنا
اعتبرت مطلقا فلم يفرقوا
هنا بين غيبة ماله لمسافة
القصر وقل وبحت البلقيني
تقيده بدونها بخلاف من
عليها لانه عد معسرا في
الزكاة وفسخ الزوجة
والبائع مردود بانه انما عد
كذلك ثم للضرورة ولا
ضرورة بل ولا حاجة هنا
الى التعجيل لانه واجبة على
الترابي اي اصاله وحيث
لم ياتهم بالخلف والالزومه الخنث
والكفارة فوراً كما هو
ظاهر (ولا يكفر) بحجور
عليه بسفه او فلس بالمسال
باصوم لانه ممنوع من
الزعر لوزال حجره قبل
الصوم ام يمتنع لان العبرة
بوقت الاداء لا الوجوب ولا
يكفر عن ميت باز يد الخصال
قيمة بل يتعين اقلها أو
حداها ان استوت قيمها
ولا (عبد مال) لعدم ملكه
(الا اذا ملكه سيده) أو
غيره (طعاما أو كسوة)
ليكفر بهما او مطلقا (وقلنا)
بالضعيف (انه يملك) ثم
أذن له في التكفير فانه
يكفر نعم لسيده بعد موته
ان يكفر عنه على المعتمد بغير

يملك زيادة على كفاية العمر الغالب ما يخرج في الكفارة اه عش (قوله اذ هي بخيرة ابتداء الخ) بمعنى
انه ان قدر على الثلاثة تخير بينها وعلى اثنين تخير بينهما او على خصلة منها اعينت فان عجز عن جميعها صام
اه عش (قوله وهو ظاهر في النسخ) اي حكام وثلاوة نهاية ومعنى (قوله بما اطال الاولون الخ) اي القائلون
بعدم وجوب التابع (قوله لانه واحد) الى قوله بانه انما عد في المعنى ولم يفرق في النهاية الا قوله
او حيث الى المتن (قوله فلم يفرقوا الخ) تفسير لمطلقا (قوله تقيده) اي وجوب الانتظار بدونها اي مسافة
القصر (قوله لانه) اي من على مسافة القصر (قوله والا) اي كان حلف ان لا يصلي الظهر مثلا (قوله والا
لزومه الخنث الخ) هل ينتظر ماله الغائب هنا ايضا ويتغير عدم الفور حينئذ اه سم (قوله بحجور عليه)
الى قوله وبحت الاذرع في المعنى الا قوله فان شرع الى اما اذا وقوله وبه فارق الى وخرج (قوله امتنع) اي
مع اليسار اه معنى (قوله ولا يكفر عن ميت باز يد الخ) وظاهر ان الكلام فيما اذا كان في الورثة بحجور
عليه او ثم دين والا فلا يمتنع على الوارث الرشيد ان يكفر بالا على اه عش (قول المتن طعاما أو كسوة)
خرج به ما اذا ملكه رقبا ليعتقه عن كفارة فانه لا يقع عنها الا متاع الولاء للعبود حكم المدبر والمعلق
عتقه بصفة وام الولد حكم العبد اه معنى (قوله او مطلقا) اي او ملكه مطلقا اه معنى (قوله وقلنا بالضعيف)
راجع لقوله او غيره اي السيد ايضا اذ قيل بانه يملك بتملك غير سيده ايضا سم ومعنى (قوله نعم
لسيده الخ) انظر غير سيده كقريبه اه سم ويظهر الجواز اخذا من التعليل الثاني الاتي (قوله بغير
العق) هلا جاز به ايضا زال الرق بالموت اه سم (قوله من اطعام أو كسوة) خرج الصوم وفي الروض وقد
سبق اي في كتاب الصوم ذكر الصوم عن الميت قال في شرحه فيصوم عن قريبه لا غيره والاشارة الى هذا
في العبد من زيادته انتهى اه سم (قوله بذلك) اي بالاطعام او الكسوة (قوله وللمكاتب الخ) ظاهر
التعبير به انه لا يجب اه سم (قوله بذلك ايضا) ولو اذن السيد للمكاتب في التكفير بالا عتاق فاعتق لم يجزه
على المذهب كما قاله في باب الكتابة اه معنى (قوله وفارق العتق الخ) راجع لسلك من مسئلة آلتين
ومسائل الشرح (قول المتن باذن سيده) اي في كل منهما (قوله فلا نظر الخ) عبارة المعنى وإن كان الكفارة
على التراضي اه (قول المتن لم يصم الا باذن) اي منه قطعاً سواء كان الحلف واجبا ام جائزا أم ممنوعا فان صام
بلا اذن اجزأه كالمو صل الجمعة بلا اذن فانها تجزئه اوجج فانه ينمقدها معنى (قوله جاز له تحليله اي ولو اخبر
معصوم بموته بعد مدة قريبة لان حق السيد فوري ولا اثم على الرقيق في عدم الصوم لعجزه عنه اه عش

الطفل كفارة القتل قال وفيه وجه في التهمة فانها ليست على الفور قال ابن الرفعة المشهور ان الكفارات
والنذور ليست على الفور واهل الامام المطالبة بها اوجها اه (قوله والالزومه الخنث والكفارة فوراً) هل
ينتظر ماله الغائب هنا ايضا ويتغير عدم الفور حينئذ (قوله وقلنا بالضعيف) ظاهر الرجوع ايضا لقوله او غيره
اي السيد وقضية ان قيل بانه يملك بتملكه غير سيده ايضا وهو كذلك لكنه خلاف ضعيف ولذا ادعى القطع
بالنفي والحاصل ان في تملكه بتملك غير سيده طريقين ففقه خلاف في الجملة فصح قوله وقلنا بالضعيف
لقوله او غيره ايضا (قوله نعم لسيده بعد موته ان يكفر عنه الخ) انظر غير سيده كقريبه (قوله بغير العتق)
هلا جاز به ايضا زال الرق بالموت (قوله من اطعام أو كسوة) خرج الصوم وفي الروض وقد سبق اي في
كتاب الصوم ذكر الصوم عن الميت قال في شرحه فيصوم عن قريبه لا غيره والاشارة الى هذا في العبد من
زيادته اه (قوله وللمكاتب الخ) ظاهر التعبير به انه لا يجب

(قوله) العتق من اطعام أو كسوة لانه حينئذ لا يستدعي دخوله في ملكه بخلافه في الحياة ولزوال الرق بالموت ولسيد المكاتب
ان يكفر عنه بذلك باذنه وللمكاتب باذن سيده التكفير بذلك ايضا وفارق العتق بان القن ليس من اهل الولاء (بل يكفر) حتى في المرتبة
كالظهار (بصوم) لعجزه عن غيره (فان ضره) الصوم في الخدمة (وكان حلف وحنث باذن سيده صام بلا اذن) وليس له منعه لاذنه في سببه فلا نظر
لكونه على التراضي (او وجد) اي الحلف والخنث (بلا اذن لم يصم الا باذن) لانه لم ياذن في سببه والفرض انه يضربه فان شرع فيه جاز له تحليله

فلا يجوز له منعه منه مطلقا
(وان اذن في احدهما
فالاصح اعتبار الحلف) لان
اذنه فيه اذن فيما يترتب
عليه والاصح في الروضة
وغيرها اعتبار الحنف بل قيل
الاول سبق قلم لان اليمين
مانعة منه فليس اذنه فيها
اذن في التزام الكفارة وبه
فارق ما مر ان الاذن في
الضمان دون الاداء يقتضي
الرجوع بخلاف عكسه
وخرج بالعبء الامة التي
تحل له فلا يجوز لها بغير اذنه
صوم مطلقا نقديا بالاستمتاع
لانه ناجز اماما لا تحل له
فكالعبد فيما مر وببحث
الاذن في ان الحنف الواجب
كالحنث الماذون فيه فيما
ذكر لوجوب التكفير فيه
على الفور والذي يتجه ما
اطلقوه لان السيد لم يطل
حقه باذنه وتعدى العبد
لا يطلعه نعم لو قيل ان اذنه
في الحلف المحرم كاذنه في
الحنث لم يبعد لانه حيث
الزمام للكفارة لوجوب
الحنث المستلزم لها فورا
(ومن بعضه حر وله مال
يكفر بطعام او كسوة) لا
صوم لانه واجد (لاعتق)
لنقصه عن اهلية الولاء نعم
ان علق سيده عتقه بتكفيره
بالعتق كان اعتقت عن
كفارتك فنصبي منك حر
قبله او معه صح لزوال
المانع به اما اذا لم يكن له
مال فكفر بالصوم اى في

(قوله مطنا) اى سراء وجد الحلف والحنث باذن او بدونه قول ع ش اى سواء احتاجه للخدمة ام لا
اه ليس بظاهر (قول المتن فالاصح اعتبار الحلف) ضعيف ر قول الشارح والاصح في الروضة الخ معتمد
اه ع ش (قوله الاول) اى ما في المحرر والمهاج سبق قلم اى من الحنف الى الحلف اه معنى (قوله مانعة منه)
اى من الحنف (قوله الامة التي تحل الخ) ظاهره وان لم تكن معدة للتمتع بل للخدمة ولان بعد في العادة
تمتعه بها اه ع ش (قوله فلا يجوز لها بغير اذنه صوم الخ) ظاهره ولان حلفت وحشنت باذنه اه سم عبارة
ع ش اى سواء اضرها الصوم ام لا ولم يتعرض هنا للزوجة الحرة هل للزوج منعها او عبارة في باب النفقات
وكذا يمتنعها من صوم الكفارة ان لم تعص بسببه اى كان حلفت على امر ماض انه لم يكن كاذبة اه (قوله
مطلقا) اى وان لم تضره به اه معنى اى وان اذن في سببه (قوله لا استمتاعه) اى الحق استمتاعه اه ع ش
(قوله كالحنث الماذون فيه الخ) اما الحنف اللازم لليمين فلا ينبغي التوقف في ان الاذن في الحلف اذن
فيه اه سم اى كما ياتي في قول الشارح نعم لو قيل الخ (قوله فما ذكر) اى من جواز التكفير بلا اذن من
السيد في الحنف وان لم ياذن له في الحلف اه ع ش (قوله لان السيد الخ) هذا ظاهر لان كان مراد
الاذن اى ان السيد لم ياذن في الحلف فان كان مراده انه اذن في حلف يجب الحنف فيه لم يثبت هذا
التوجيه فليتام اه سم (قوله حقه) مفعول لم يبطل (قوله في الحلف المحرم) كالخلف على ترك صلاة
الظهر او على شرب الخمر (قوله لوجوب الحنف الخ) قال بعضهم ولو انتقل من ملك زيد الى عمرو وكان
حلف وحشنت في ملك زيد فهل لعمره المنع من الصوم ولو كان زيد اذن فيها او في احدهما ولو كان
السيد غائبا فهل على العبد ان يمتنع من صوم لو كان السيد حاضر الكان له منعه منه اولا والظاهر هنا اى في
مسئلة الغيبة نعم ولو اجر السيد عين عبده وكان الضرر يخل بالمنفعة المستاجر لها فقط فهل له الصوم باذن
المستاجر دون اذن السيد فيه نظروا الاقرب انه ليس لسيد منعه هنا اى بل يكون الحق للمستاجر ولم
يفرقوا في المسئلة بين كون الحنف واجبا او غير ولا بين ان تكون الكفارة على الفور او التراخي انتهى
والراجع في المسئلة الاولى اى مسئلة الانتقال بعد الحلف والحنث وفيما لو حلف في ملك شخص وحشنت في
ملك آخر ان الاول ان اذن له فيها او في الحنف لم يكن للثاني منعه من الصوم وان ضرره والاقله منعه ان ضرره اه
نهاية (قوله لاصوم) الى قوله لزوال المانع في المعنى (قوله سيده) اى مالك بعضه (قوله قبله الخ) اى
قبل اعتاقك عن الكفارة اه معنى (قوله لزوال المانع به) اى باعتاقه (قوله باذن فيما يظهر)
اى حيث لم ياذن له في الحنف كما في غير المبعوض اه ع ش اى وحيث اضره الصوم في الخدمة على التفصيل
المتقدم في العبد (قوله بتكرار ايمان القسامة الخ) وبتعدا ديان العان وهى الاربعة اه ع ش (قوله

(قوله فلا يجوز لها بغير اذنه صوم مطلقا) ظاهره ولان حلفت وحشنت باذنه (قوله كالحنث الماذون فيه الخ)
اما الحنف اللازم لليمين فلا ينبغي التوقف في ان الاذن في الحلف اذن فيه (قوله لان السيد الخ) هذا ظاهر ان
كان مراد الاذن اى ان السيد لم ياذن في الحلف فان كان مراده انه اذن في حلف يجب الحنف فيه لم يثبت هذا
التوجيه فليتام (قوله فرع تتكرر الكفارة الخ) في مختصر الكفاية فرع اذا تعددت اليمين واتحد
المحلف عليه ان قصد التاكيد اتحدت الكفارة وان قصد الاستئناف فوجها ان اصحهما عند النروى الاتحاد
وان اطلق فلي ايم ما يحمل وجها ولو اتحدت اليمين وتعدد المحلف عليه كقوله لجمع والله لا كلمت كل واحد
منكم وكلهم واحد فهل تبقى اليمين منعقدة في حق من بقى حتى اذا كلمه بحنث ام لا في الخلاف المتقدم مثله في
الايلام والاصح عدم انحلالها (فرع) اذا حلف لا ياكل الخبز وحلف لا ياكل لربط طعاما فاكل خبزه فبقى
تعدد الكفارة وجها اه ما في مختصر الكفاية وقوله في الفرع الاول والاصح عدم انحلالها الخلف لما في
الحاشية العليا عن شرح الروض عن البلقيني والرويانى وذكر ابن النقيب في مختصر الكفاية في باب الايلام
ما يوافقناه قال والله لا اصبت كل واحدة منكن ثم وطى واحدة انه ينحل الايلام في الباقيات وقوله في الفرع
الثاني وجها ان يؤيد التعدد ما قاله فيمن قال ان رايت رجلا فانت طالق وان رايت زيدا فانت طالق فرات

كلامها مقصود في نفسه بخلاف تكريرها في نحو لا ادخل وإن تفصلت مالم يتخللها تكفير وبتعدد الترك في نحو لا سلمن عليك كلما مررت عملا بقضية كلما ولا عطيتك كذا كل يوم وفي الجمع بين النفي والاثبات كوالله لا تكن ذا ولا ادخل الدار اليوم لا بحث إلا بترك المثبت وفعل المنفي معا ويأتي حكم لا فعلت ذا ودام نظائره

(فصل) في الحلف على السكنى والمساكنة وغيرهما مما يأتي والاصل في هذا وما بعده أن اللفاظ تحمل على حقائقها إلا أن يتعارف المجاز أو يريد دخوله فيدخل أيضا فلا بحث أمير حلف لا يني داره وأطلق الا بفعله بخلاف ما لو أراد مع نفسه وغيره فيبحث بفعل غيره أيضا لانه بنيت ذلك صير اللفظ مستعملا في حقيقته وبجازه بناء على الاصح عندنا من جواز ذلك أو في عموم المجاز كما هو رأى المحققين وكذا من حلف لا يحلق رأسه وأطلق فلا بحث بخلق غيره له بأمره على ما رجحه ابن المقوي وقيل يبحث للعرف وصححه الرافعي واعتمده الاسنوي وغيره وفي أصل الروضة هنا الاصل في البر والحنث اتباع مقتضى اللفظ وقد يتطرق اليه التقييد والتخصيص بنية

كسكر اليمين الغموس) هي الحلف كاذبا عالما على ما مضى سم عبارة ع ش وهو ما إذا حلف أن له على فلان كذا مثلا وكذا لايمان كاذبا به **(قوله)** مالم يتخللها تكفير) هل المراد تكفير قبل الحنث وان تخلل الحنث وحده كتحلل التكفير أو المراد اعم الذي ينبغي الاول ويوافقه ما يأتي في شرح فاستدام هذه الاحوال من قوله ولا إذا حنث الخ اه سم **(قوله)** كوالله لا تكن ذا ولا ادخل الدار الخ) سياقي في قول المصنف أو لا يلبس هذا ولا إذا حنث باحدهما قول الشارح لانهما يمينان حتى لو لبس واحدا ثم واحد الزمه كفارتان اه وفي الايلاء من شرح الروض فيما لو قال لا ربيع والله لا اجمع كل واحدة منكم إذ أو طي واحدة انحلت اليمين وان الشيخين بحثا عدم الانحلال إذا اريد تخصيص كل منهن بالايلاء وان الباقي منعه بان الحلف الواحد على متعدد يوجب تعلق الحنث باى واحد وقع لا تعدد الكفارة وان الروياني ذكره وفرع عليه انه لو قال والله لا ادخل كل واحدة من هذين الدارين فدخل واحدة منهما حنث وسقطت اليمين اه باختصار وفي مختصر الكفاية لابن النقيب خلافة اه سم

(فصل) في الحلف على السكنى **(قوله)** في الحلف) إلى قوله على ما رجحه في النهاية لا قوله بخلاف ما إلى وكذا وما نبه عليه **(قوله)** في هذا) أي فيما ذكر في هذا الفصل **(قوله)** تحمل على حقائقها) شمل الحقائق العرفية والشرعية كالغوية فهي مقدمة على مجازاتها وأما إذا تعارضت تلك الحقائق فيأتي حكمه فتنبه اه رشیدی **(قوله)** إلا ان يتعارف المجاز) قد يقال يشكل عليه مسألة الامير المذكورة فان المجاز متعارف فيها وكذا مسألة الحلق المذكورة اه سم **(قوله)** أو يريد الخ) عبارة النهاية ويريد الخ بالواو **(قوله)** فيدخل ايضا) أي مع الحقيقة ومفهومه انه لو اراد باللفظ غير معناه الحقيقي وحده مجاز لا تقبل ارادته ذلك ظاهر او لا باطنا لكن سياقي عند قول المصنف وان كاتبه أو راسله ما يقتضى خلافة ع ش ورشیدی وهذا لما برد على النهاية فانه اقتصر على ما هنا ولما زاد الشارح ما يأتي عن اصل الروضة فاذا قبول ارادة المعنى المجازي وحده بقرينة فلا مخالفة **(قوله)** فلا يحنث امير الخ) أي مثلا فالمراد به كل من لا يتأتى منه ذلك وإن كان غير امير كقطع اليد مثلا اه ع ش **(قوله)** أو في عموم المجاز) من إضافة الصفة إلى موصوفها أي معنى مجازي شامل للحقيقي وغيره **(قوله)** وأطلق الخ) أي أما لو اراد أنه لا يحلقه لا بنفسه ولا بغيره حنث بكل منهما وكذا لو اراد أنه لا يحلقه بغيره خاصة يحنث بكل منهما على ما فهمه قوله قبل ويريد دخوله الخ وينبغي تخصيصه بالغير عملا بنيت اه ع ش **(قوله)** فلا يحنث بخلق غيره له الخ) اعتمده النهاية **(قوله)** وفي أصل الروضة هنا الخ) هذا مع ما ذكره الشارح في أول الفصل في بيان اللفظ تارة يحمل على مقتضاه وذلك عند الاطلاق لانه الاصل وتارة على ما هو اعم منه وذلك اذا تعارف المجاز أو اريد دخوله فيه وتارة على ما هو اخص منه وذلك اذا قيد بقرينة أو نية أو عرف اه ع ش **(قوله)** التقييد) في أصله بخطه القيد اه سيد عمر **(قوله)** مثل ذلك) أي امثلة القيد والتخصيص بما ذكر **(قوله)** وهذا) أي ما ذكره عن أصل الروضة وقوله عكس الاول

زيد أو وقع طلقان فراجع **(قوله)** كسكر اليمين الغموس) هي الحلف كاذبا عالما على ما مضى **(قوله)** مالم يتخللها تكفير) هل المراد تكفير قبل الحنث وان تخلل الحنث وحده كتحلل التكفير أو المراد اعم الذي ينبغي الاول ويوافقه ما يأتي في شرح فاستدام هذه الاحوال حنث من قوله وإذا حنث الخ **(قوله)** كوالله لا تكن ذا ولا ادخل الدار اليوم الخ) سياقي في قول المصنف أو لا يلبس هذا ولا إذا حنث باحدهما قول الشارح لانهما يمينان حتى لو لبس واحدا ثم واحد الزمه كفارتان اه وفي الايلاء من شرح الروض فيما لو قال لا ربيع والله لا اجمع كل واحدة منكم إذ أو طي واحدة انحلت اليمين وان الشيخين بحثا عدم الانحلال إذا اراد تخصيص كل منهن بالايلاء وان الباقي منعه بان الحلف الواحد على متعدد يوجب تعلق الحنث باى واحد وقع لا تعدد الكفارة وان الروياني ذكره وفرع عليه انه لو قال والله لا ادخل كل واحدة من هذين الدارين فدخل واحدة منهما حنث وسقطت اليمين اه باختصار وفي مختصر الكفاية لابن النقيب خلافة **(فصل)** **(قوله)** إلا ان يتعارف المجاز) هو متعارف فيهما وكذا مسألة الحلف المذكورة **(قوله)**

لان فيه تغليظا بالتعميم بالنية (تنبيه) ما تقرر ان ابن المقرئ رجح ذلك وما ذكره شيخنا حيث جعله من زيادته لكنه مشكل فان عبارة اصل الروضة تشمل عدم الخنث في هذا ايضا وهي في الحق قيل بحث للعرف وقيل فيه الخلاف كالبيع وذكر قبل هذا فيما اذا كان الفعل المحلوف عليه لا يعتاد الحلف فعليه ولا يجي منه انه لا حدث فيه بالامر قطعاً وهذا صريح فيما ذكره ابن المقرئ فليس من زيادته وقد يجاب عن شيخنا بانه فهم من افراد مسئلة الحاق بالذكر وعدم ترجيح شئ فيها أنها مستثناة من قوله أو لا يجي (٢١) منه وهو محتمل فان قلت هل

لاستثناؤها وجه قلت يمكن توجيهه بأنه مع كونه يمكن بحجته منه لا يتعاطى بالنفس لانها لا تتقن احسانه المقصود فكان المقصود ابتداء منع حلق الغير له فاذا أمره به تناولته اليدين بمقتضى العرف لخنث به قتاً لمه اذا (حلف لا يسكنها) أى هذه الدار أو دارا (أو لا يقيم فيها) وهو فيها عند الحلف (فليخرج) ان أراد السلامة من الخنث بنية التحول في كل من مسئلة الإقامة والسكنى فيما يظهر من كلامهم قال الاذرعى ان كان متوطناً فيه قبل حلقه فلو دخله لنحو تفرج خلف لا يسكنه لم يحتج لنية التحول قطعاً (في الحال) بيده فقط لانه المحلوف عليه ولا يكلف المرولة ولا الخروج من أقرب البابين نعم قال الماوردى ان عدل لباب من السطح مع القدرة على غيره خنث لانه بالصعود وحكم المقيم أى ولا نظر لتساوى المسافتين ولا لأقرب طريق السطح

اى عكس ما مر أول الفصل (قوله لان فيه) أى فى الاول (قوله رجح ذلك) أى عدم الخنث فى مسئلة الحلق (قوله حيث جعله) اى شيخنا عدم الخنث من زيادته اى ابن المقرئ على الروضة لكنه اى ذلك الجعل (قوله) فان عبارة اصل الروضة (الخ) فى تطبيقه نظر (قوله وهذا صريح) اى ما ذكره اصل الروضة قبل قوله قيل بحث للعرف فيما ذكره الخ اى فى عدم خنثه بحلق الغير بامره (قوله أو لا يجي منه) الاول لا يعتاد الحلف فعليه (قوله اى هذه الدار) الى قوله اى ولا نظر فى المعنى إلا قوله أو دارا الى قوله وعلى هذا التفصيل فى النهاية إلا قوله ويتردد الى وكذا وقوله اى ولم يدركه الى ولو خرج (قوله وهو فيها الخ) راجع لكل من المعطوفين (قوله قال الاذرعى ان الخ) عبارة النهاية والمعنى ومحل ذلك كما قاله الاذرعى الخ اى محل الاحتياج الى نية التحول (قوله فيه الخ) الضمير هنا وفيما بعده راجع الى الدار فكان المناسب التانيث كما فى المعنى (قوله لا يسكنه) اى أو لا يقيمها (قوله لم يحتج لنية التحول) اى فيكفى فى السلامة من الخنث الخروج حالا اه ع ش قال الرشيدى قوله إلا ان يكون انجاز متعارفا ويريد قضيته ان مجرد تعارفه لا تكفى ولعل محله ان لم تهجر الحقيقة أخذاً مما ساقى فى آخر الفصل فيما لو حلف لا يأكل من هذه الشجرة وقضيته أيضاً ان المجاز الغير المتعارف لا يحل على عليه وإن اراد هو يأتى ما يخالفه فى الفصل الاخير قبيل قول المصنف أو لا يشك حنث بعبدة وكيله له حيث قال لان المجاز المرجوح يصير قوياً بالنية اه رشيدى وكلام الشارح حيث عبر بالسالم عن هذين الاشكالين (قوله لم يحتج لنية التحول الخ) قال الاذرعى وفى تخنيثه بالمكث اليسير نظر إذ الظاهر ان قوله لا اسكنه المراد به لا اتخذ مسكنها اه انتهى رشيدى (قوله فقط) اى وان بقى أهله ومتاعه معنى ونهاية (قوله لانه المحلوف عليه) هذا ظاهر عند الاطلاق أمالو أراد أنه يأخذ أهله وامتعته لم يرا إلا باخذهما فوراً ايضاً اه ع ش (قوله ولا الخروج من أقرب البابين) اى بان يقصده من محل المالوم وعليه وعدل عنه الى غيره فينبغى الخنث اخذاً عما علل به العدول الى السطح من أنه بالعدول عنه الى الصعود غير اخذ الخ اه ع ش (قوله لباب من السطح) اى أو الى حائط ليخرج منه بخلاف ما إذا كان قبالة فتخطاه من غير عدول فلا خنث اه ع ش وظاهر ان هذا يجري فى باب السطح ايضاً فاذا كان عند الحلف فى السطح يتعين الخروج من بابه فلو عدل منه مع القدرة عليه الى غيره خنث (قوله مع القدرة على غيره) ظاهره ولو كان غيره ابعده منه اه ع ش (قول الماتن فان مكث بلا عذر خنث) قال عميرة اى ولو متردد فى المكان واقتضى كلامهم ان المكث ولو قل بضرب قال الرافعى هو ظاهر ان اراد لا امكث فان اراد لا اتخذها مسكنها فينبغى عدم الخنث بمكث نحو الساعة انتهى اقول لعل التقيد بنحو الساعة جرى على الغالب وإلا فينبغى انه لو حلف لا يتخذها مسكنها مدة يبحث فيها عن محل يسكن فيه مع عدم ارادة الاستمرار على اتخاذها مسكنها لم يبحث وإن زادت المدة على يوم أو يومين اه ع ش عبارة المعنى وإن تردد فيها بلا غرض خنث وينبغى ان لا يبحث كما قال الرافعى إن اراد بلا أسكنها لا اتخذها مسكنها لانها لا تصير بذلك مسكنها اه (قوله ولو لحظة) الى قوله ولو لحظة للمعنى إلا قوله ولو قول الغزى الى المتن (قوله وقول الغزى) مبتدأ وقوله يتعين الخ خبره (قوله يسمى ساكنها الخ) إذ السكنى تطلق على الدوام كالأبتداء بنهاية ومعنى اى وكذا الإقامة (قوله أو طراً عليه الخ) وكذا لو كان مريضاً حال حلقه على الراجح عليه فالفرق بين كون الحلف حال العذر وبين طرق العذر على الحلف لعله من حيث القطع والخلاف وإلا فلم يظاهر بينهما فرق اذا الحلف حالة المرض

على ما أطلقه لانه يمشيه الى الباب آخذ في سبب الخروج وبالعدول عنه الى الصعود غير آخذ في ذلك عرفاً اما بغير نية التحول فيحنث على المنقول لانه مع ذلك ساكن أو مقيم عرفاً (فان مكث) ولو لحظة وهو مراد الروضة بساعة وقول الغزى كما لو وقف ليشرب مثلاً يتعين تقيد مثاله بما إذا لم يكن شربه لعطش لا يحتمل مثله عادة كما افهمه قولهم (بلا عذر خنث وان بعث متاعه) وأهله لانه مع ذلك يسمى ساكناً ومقياً أما إذا مكث لذكر كان أذاق عليه الباب أو طراً عليه عقب الحلف نحو مرض منعه من الخروج ولم يجد من يخرج

أو خاف على نحو ماله ولو خرج فكث ولو أيلة (٢٣) أو أكثر فلا حنث ويظهر ضبط المرض هنا بما روي في العجز عن القيام في فرض الصلاة

نعم يفهم بما يأتي عن المصنف أنه متى أمكنه استئجار من يحمله باجرة مثل وجدها فترك حنث وقليل المال ككثيره كما اقتضاه إطلاقهم ويتردد النظر في الخوف على الاختصاص والقياس أنه عذر أيضا إن كان له وقع عرفا وكذا الوضاق وقت فرض بحيث لو خرج قبل أن يصله فاتة أي لم يدركه كاملا في الوقت كما هو ظاهر لأن الإكراه الشرعي كالخس كما مرو لو خرج ثم عاد إليها لنحو زيارة أو عبادة لم يحث مادام يسمى عرفا زائرا أو عائدا والاحث وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق الشيعين وغيرهما أنه لا حنث المبكث بالعدو وقول البغوي ومن تبعه ن طال المكث حنث وخرج يقولنا وهو فيها عند الحلف ما لو حلف كذلك وهو خارجا فينبغي حنثه بدخولها مع إقامته لحظة أي يحصل بها الاعتكاف فيما يظهر فيها بغير عذر (وإن نوى التحول لكنه اشتغل بأسباب الخروج كجمع متاع وأخراج أهل ولبس ثوب) يلبق بالخروج لا غير (لم يحث) لأنه لا يعد مع ذلك سائكا وإن طال مقامه لا جله ويراعى في لبثه لذلك ما اعتيد من غير أهق وقيد المصنف ذلك بما لا ذالم تمكنه الاستئابة والاحث

مانع من الحنث وكذا لو طرأ فالحال أن مستويان أه عش (قوله أو خاف الخ) ظاهره ولو كان الخوف موجودا حال الخوف أه عش (قوله على نحو ماله) عبارة للمغنى على نفسه أو ماله أه (قوله لو خرج) أي سواء كان خوفه عليه بسبب تركه له حيث لم يتيسر له حمله معه أو كان الخوف حاصلًا له سواء أخذه معه أو تركه وينبغي أن يلحق بذلك ما لو خاف أنه إذا خرج لأقاه أو أن الظلمة مثلا فأي أخذون منه ذلك بسبب خروجه في ذلك الوقت وينبغي أن المراد بالخوف غلبة الظن فلا يكفي مجرد التوهم أه عش (قوله بما روي في العجز الخ) عبارة للنهاية بما يشق معه الخروج مشقة لا تحتمل غالبا أه (قوله بما يأتي الخ) أي تنافي في شرح وأن اشتغل بأسباب الخروج الخ (قوله وجدها) أي فاضلة عما يعتبر في الفطرة ويحتمل فضلهما عما بقي للمفاس كما يأتي في كلام الشارح والأقرب الأول أه عش وفيه أن قول الشارح والنهاية نعم يفهم بما يأتي الخ كالصريح في الثاني فكيف يسوغ له مخالفتهم ما من غير نقل (قوله وقابل المال الخ) أي إذا كان متعولا لأنه الذي يعد في العرف ما لا أه عش (قوله والقياس أنه عذر أيضا الخ) سكت عليه سم وأقره عش (قوله أي ولم يدركه كما هو ظاهر الخ) أي بأن خرج شيء منه من وقت ولولم يسم قضاء (قوله لأن الإكراه الخ) راجع لقوله وكذا الوضاق الخ (قوله مادام يسمى عرفا زائرا) وليس من ذلك ما يقع كثير من أن الإنسان يحث ثم يأتي بقصد الزيارة مع نية أن يقيم زمن الليل أو رمضان لأن هذا لا يسمى زيارة عرفا في حث أه عش (قوله وعلى هذا التفصيل الخ) لم يرد في الروض وشرحه على قوله ولا يضرب عوده إلى الدار بعد خروجه بهما قبل متاع قال الشاشي ولم يقدر على الإجابة وعبادة مريض وزيارة وغيرهما نعم أن مكث ضرقاه لا ذرعى وغيره نقلا عن تعليق البغوي وأخذ من مسئلة عبادة المريض الآتية وقد يفرق بأنه إذا خرج ثم عاد ثم لم يخرج انتهى وأراد بمسئلة عبادة المريض قول الروض الآتية فلو عاد قبل خروجه وقعد عنده حنث انتهى أه سم وفي المغنى بعد ذكره مثل قول الروض وشرحه ما فيه ولكن الآية الأولى أه أي عدم الفرق (قوله وخرج) إلى قول المتن أو لا يتزوج في المغنى الأقوله أي يحصل إلى المتن وقوله ويظهر إلى المتن وقوله وفارق إلى هذا وقوله على أحد وجهين إلى وأن لم ينو وقوله ولو لم يكن لكل باب وقوله ولا نهما لا يتقدرا بنهدة (قوله فينبغي حنثه الخ) عبارة للمغنى والاسني ثم دخل لم يحث مالم يمكث فان مكث حنث إلا أن يشتغل بجمع متاع كافى الابتداء أه (قوله مع إقامته الخ) بخلاف ما لو اجتازها كان دخل من باب وخرج من آخر لم يحث أه مغنى (قوله نوى التحول) إلى قول المتن أو لا يتزوج في النهاية الأقوله ويراعى إلى وقيد وقوله وفارق إلى هذا وقوله كان نوى إلى وأن لم ينو (قوله يلبق بالخروج) قضيته أنه لو اشتغل بلبس ثياب تزيد على حاجة التجميل الذي يلبس للخروج أنه لم يحث وهو كما قاله ابن شعبة ظاهر أه مغنى (قوله ويراعى الخ) عبارة للمغنى قال الماوردي ويراعى في لبثه لنقل المتاع والأهل ما جرى به العرف من غير أهق ولا استعجال ولو احتاج إلى ميت ليلة لحفظ متاع لم يحث على الأصح أه (قوله وقيد المصنف الخ) ذكر الاسني هذا القيد فيما إذا عاد بعد الخروج لنقل المتاع عن الشاشي وأقره كما مر وصرح المغنى هنا باعتبار الإطلاق وظاهر صنيعة اعتياده هناك أيضا عبارته لم يحث بمكثه ذلك سواء أقدر في ذلك على الاستئابة أم لا كما هو قضية إطلاق المصنف وإن كان قضية كلامه في المجموع أنه أن قدر على الاستئابة أنه لم يحث ولو عاد إليها بعد الخروج منها حال لنقل متاع لم يحث قال الشاشي إذ لم يقدر على الإجابة وهذاوافق قضية كلام المجموع أه (قوله وقيد المصنف ذلك) أي قولهم وإن اشتغل بأسباب الخروج الخ (قوله بما لا ذالم تمكنه الاستئابة الخ) ويظهر أنه لا اعتبار بإمكان

وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق الشيعين الخ لم يرد في الروض وشرحه على قوله ولا يضرب عوده إلى الدار بعد خروجه منها لنقل متاع قال الشاشي ولم يقدر على الإجابة وعبادة مريض وزيارة وغيرهما نعم أن مكث ضرقاه لا ذرعى وغيره نقلا عن تعليق البغوي وأخذ من مسئلة عبادة المريض الآتية وقد يفرق بأنه إذا خرج ثم عاد ثم لم يخرج أه وأراد بمسئلة عبادة المريض الآتية قول الروض فلو عاد قبل خروجه وقعد عنده حنث أه (قوله وقيد المصنف ذلك بما لا ذالم تمكنه الاستئابة والاحث) ويظهر أنه لا اعتبار بإمكان

ما يبق له ما رمى باب التماس لا يثبت لعذر (ولو حالف لا يساكنه في هذه الدار فخرج أحدهما) بنية التحول فظاهر ما رمى (في الحال لم يثبت) لانتفاء المساكنة إذ المفاعلة لا تتحقق إلا من اثنين وفي المسكن هنا العذر واشتغال بأسباب (٢٣) الخروج ما رمى (وكذا لو بنى بينهما جدار)

من طين أو غيره (ولكل جانب مدخل في الأصح) للاشتغال برفع المساكنة والأصح في الروضة وغيرها وتلاؤه عن الجمهور الحنفى لحصول المساكنة إلى تمام البناء من غير ضرورة وفارق المسكن لنحو جمع المتابع بأنه ثم رفع المساكنة بنية التحول وأخذ في أسبابه بخلافه هنا هذا إن كان البناء بفعل الحالف أو أمره وحده أو مع الآخر والأصح حنث قطعاً وإرخاء الستر بينهما وهما من أهل البادية مانع للمساكنة على ما قاله المتولى وخرج بهذه الدار ما لو أطلق المساكنة فإن نوى معينا اختص به كان نوى أنه لا يساكنه في بلد كذا على أحد وجهين يظهر ترجيحه وقوله مقابله ليس هذا مساكنة فلا تؤثر فيه النية لأنها لا تؤثر فيما لا يطابقه اللفظ يجاب عنه بأن هذا فيما لا يحتمله اللفظ بوجه وليس ما نحن فيه كذلك لأن المساكنة قد تطلق على ذلك وإن لم ينو معينا حنث بها في أي موضع كان وليس منه تجاورهما بينتني من خان وإن صغر واتحد مرقاه ولو لم يكن لكل باب

الاستنباط في نقل أمتعة يجب إخفاءها عن غيره ويشق عليه اطلاع عليها سم عبارة ع ش أي حيث لم يحش من الاستنباط ضرراً ومنه الخوف على ظهور ماله من السراق والظلمة اه (قول المتن ولو حالف لا يساكنه الخ) أي زيد أمثلاً أو لا يسكن معي فيها أو لا سكنت معه فيها اه معنى (قوله بنية التحول الخ) عبارة المعنى قال الأذرعى ويحجبها ما سبق من الفرق بين الخروج بنية التحول وعدمها ويبعد كل البعد أنه لو خرج المحلوف على عدم مساكنته أصلاً أو حمام أو حانوت ونحوها أو مكث الحالف في الدار أنه لا يثبت بعده عن العرف اه وهو ظاهر (قوله وفي المسكن هنا العذر الخ) وينبغي فيه لو مكث أحدهما لعذر والآخر لغير عذر حنث الثاني دون الأول فيما إذا حالف كل لا يساكن الآخر اه سم (قوله والأصح في الروضة وغيرها الخ) وهو المقتضى نهاية ومعنى (قوله هذا) أي الخلاف نهاية ومعنى (قوله أو مع الآخر) أي وبفعلهما أو بامرهما وقوله والآخر وإن كان بامر غير الحالف أما المحلوف عليه أو غيره اه معنى (قوله على أحد وجهين الخ) جزم به الروض والمعنى (قوله يجب الخ) خبره وقوله مقابله الخ (قول) وإن لم ينو الخ عطف على قوله أن نوى الخ (قوله حنث بها في أي موضع الخ) أي كما هو ظاهر ولا يثبت باجتماعهما في بلد واحد كما يصرح به مسألة التجاور بينتني من خان اه سم (قوله وليس منها) أي المساكنة اه ع ش (قوله وإن صغر الخ) غاية وقوله واتحد مرقاه أي وحده أيضاً اه ع ش (قوله ولو لم يكن لكل باب) عبارة المعنى والروض مع شرحه فإن لم ينو موضعا حنث بالمساكنة في أي موضع كان فإن سكنا في بيتين يجمعهما محن ومدخلهما واحد حنث لحصول المساكنة لأن كان البيتان من خان ولو صغرا فلا حنث وإن اتحد في المرقى وتلاصق البيتان لأنه متى أسكنى قوم وبيتة فرد باب ومقابله كدرب وإلا كان دار كبيرة وإن تلاصقا فلا حنث لذلك بخلافهما من صغرة ويشترط في الكبيرة لا في الخان أن يكون لكل بيت فيها غلق بباب ومرق فإن لم يكونا أو سكنا في صفتين من الدار أو في بيت وصفة حنث اه وهي صريحة في اشتراط الباب لكل من البيتين مطلقاً وإنما الفرق بين الخان والدار الكبيرة باشتراط غلق ومرق لكل منهما في الثاني دون الأول (قوله وكذا لو انفرد الخ) ولو حالف لا يساكنه وأطلق وكان في موضعين بحيث لا يدهما العرف متساكين لم يثبت أو حالف لا يساكن زيداً وعمر ابترخوج أحدهما أو زيداً وعمر المبربرخوج أحدهما اه نهاية قال ع ش وكذا لو حالف لا يساكنه في بلد كذا وأطلق وسكن كل منهما في دار منها فلا حنث لأن العرف لا يدهما متساكين اه (قول) وإن اتحدت الدار الخ الو أو الحالية عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو انفرد في دار كبيرة بحجرة منفردة المرافق كالمرق والطبخ والمستحم وباب الحجر في الدار لم يثبت وكذا لو انفرد كل منهما بحجرة كذلك في دار اه (قوله قال ابن الصباغ) كذا في أصله بخطه وعبارة النهاية كالمعنى ابن الصلاح اه سيد عمر (قوله أولاً لا يملك هذا الدين الخ) ومثله ما لو حالف لا يشتري هذا ولا يبيعه وقد سبق العقد عليه الحالف فلا يثبت بالاستدامة في ذلك لكونه لو أراد اجتنابه يعني أنه لا يستديم الملك فيها ولم يوافق البائع على الفسخ مثلاً أو لم يتيسر له النقل عن ملكه فيها لو حالف لا يملكها وأراد لا يستديم الملك هل يثبت بذلك أولاً وهل عجزه عن يشتري بمن المثل حالاً فيها لو حالف لا يستديم الملك عذراً لا فيه نظر ونقل عن شيخنا العلامة

الاستنباط في نقل أمتعة يجب إخفاءها عن غيره ويشق عليه اطلاع عليها (قوله وفي المسكن هنا العذر واشتغال بأسباب الخروج ما رمى) وينبغي فيه لو مكث أحدهما لعذر والآخر لغير عذر حنث الثاني دون الأول فيما إذا حالف كل لا يساكن الآخر (قوله كان نوى أنه لا يساكنه في بلد كذا على أحد وجهين يظهر ترجيحه) في الروض فإن حالف لا يساكنه ونوى أن لا يساكنه ولو في البلد حنث بمساكنته فيها وإن لم ينو فسكنا في بيتين يجمعهما محن واحد حنث لا من خان وإن اتحد المرقى ولا من دار كبيرة ويشترط في الدار أن يكون لكل بيت غلق ومرق الخ (قوله حنث بها في أي موضع كان) أي كما هو ظاهر ولا يثبت

ولا من دار كبيرة إن كان لكل باب وغلق وكذا لو انفرد أحدهما بحجرة انفردت بجميع مرافقها وإن اتحدت الدار والممر (ولو حالف لا يدخلها) أي الدار (وهو فيها أولاً يخرج) منها (وهو خارج) قال ابن الصباغ أولاً يملك هذه العين وهو مالها فاستدام ملكها

(فلاحت بهذا) لان حجة الدخول الانهال من خارج لدخول والخروج عكسه ولم يوجد في الاستدامة ولا نهال لا يقدر ان يمدد نعم لو نوى بعدم الدخول الاجتناب فاقام او بعدم (٢٤) الخروج الا ينقل أهله مثلا فتقام حنت (أو) حاف (لا يتزوج) أولا يتسرى كما يحتمل

أبوزرعة ورد ما يتوهم من الفرق ان التزوج ايجاب وقبول وهو منقضى لأدوام له والتسرى فعل وهو التحصين عن العيون والوطء والانزال وهذا مستمر بان هذا انما ياتي ان حمل التسرى على مدلوله اللغوي لا العرفي اذ أهله لا يطلقون التسرى الاعلى ابتداءه دون دوامه اه وفيه نظر والاولى على رأى الرافعي منع ان التزوج هو ما ذكر لا غير بل يطلق اغترعوا على الصفة الحاصلة بعد الصيغة فساوى التسرى (او لا يتطهر او لا يلبس او لا يركب او لا يقوم او لا يقعد) او لا يشارك فلانا او لا يستقبل القبلة (فاستدام هذه الاحوال حنت) لانها تقدر بزمان كلبست يوما وركبت ليلة وشاركت شهرًا وكذا البقية واذا حنت باستدامة شئ ثم حلف ان لا يفعله فاستدامة لزمه كفارة اخرى لا انحلال النكاح الاولى بالاستدامة الاولى وقضيته انه لو قال كلما لبست فانت طالق تكرر الطلاق بتكرر الاستدامة فتطلق ثلاثا بمعنى ثلاث لحظات وهي لايسة وما قيل ذكر كلما قونية صارفة للابتداء مردود بمنع ذلك ويتردد النظر في لابس مثلا حلف لا يلبس الى وقت كذا اهل

الشورى القول بالحنث فيها والاقرب عدم الحنث فيها لم يوافق البائع على الفسخ فيها لو قال لا اشترى واراد رداه على ما لكها اه ع ش اقول وكذا الاقرب عدم الحنث فيها لو اراد بعدم استدامة الملك البيع بمن المثل حالًا مثلا ولم يتيسر ذلك البيع (قول المتن فلا حنث الخ) اي ولا تنحل الدين فلو خرج منها ثم عاد حنث بالدخول اه ع ش (قوله) ولا نهال لا يقدر ان يمدد (قوله) ولا نهال ملك الشئ عبارة عنه تمامه كما بهد ان لم يكن وعليه فلو لم تكن في ملكه ثم اشتراه او نحو ذلك من كل ما يملك باختياره حنت امامه كما بهد بغير اختياره كان مات مورثه فدخلت في ملكه بموته فالظاهر انه لا يحنث لانه انما حلف على فعل نفسه ولم يوجد اه ع ش (قوله) او بعدم الخروج ان لا ينقل الخ) اي او اراد بعدم الملك ان لا يتنقل في ملكه فاستدام حنت او اراد انها ليست في ملكه حنت وإن ازالها عن ملكه حالًا اه ع ش (قوله) ورد ما يتوهم الخ) في صلاحية هذا الفرق بالنسبة للحكم الذي ذكره الرافعي حتى يحتاج المرد نظر اه سم (قوله) فساوى التسرى الخ) امالو استدام التسرى من حاف لا يتسرى فانه يحنث كما قتي به الوالد رحمه الله لانه حجب الامة عن عين الناس وانزله فيها وذلك حاصل مع الاستدامة شرح مر اه سم قال الرشدي قوله امالو استدام الخ كان الاول تأخير هذا عن استدراك التزوج لآتي في كلام الحاف اه وقال ع ش قوله كما قتي به الوالد خلافا لابن حنبل اه (قوله) او لا يشارك الخ) اي ان لا يتنقل الى المنى والى قوله فلذا جرى في النهاية (قوله) او لا يشارك فلانا الخ) ينبغى اولا يقارضه مر وفي فتاوى السيوطي مسألة رجل حلف لا يشارك اخاه في هذه الدار وهي ملك ابيهما فأت الوالد وانتقل الارث لهما وصار اشرى بكن فهل يحنث الحالف بذلك ام لا وهل استدامة الملك شركة تؤثر أم لا الجواب اما مجرد دخوله في ملكه بالارث فلا يحنث به واما الاستدامة فقتضى قواعد الاصحاب انه يحنث بها انتهى سم على حج اي وطريق البر ان يقتضاها حالًا ولو تعذرت الفورية فيه لعدم وجود قاسم مثلا عذر مادام الحال كذلك وكذا الدار فيما ذكره الحاف على عدم المشاركة في بهيمة مثلا وهي شركة بينهما فلا تخلص إلا بازالة الشركة فورًا إما ببيع حصته او هبتها لثالث او لشريكه اه ع ش وقوله ولو تعذرت الفورية الخ فيه توقف اذ ازالة الشركة بنحو النذر اشريكه او غيره ممتسرة على كل حال فلا يرجع (قول المتن فاستدام هذه الاحوال) أي المتصف هو بهما من التزوج الى آخرها اه معنى (قول المتن حنت) محله عند الاطلاق فان نوى شيئًا عمل به اه اسنى عبارة سم ومحله في الشركة ما لم يرد العقد اه وعبرة بالمعنى ولو نوى باللبس شيئًا مبتدأ فهو على ما نوه اذ قال ابن الصلاح ولو حلف لا يشارك زيدًا فاستدام أفتى ابن الصلاح بالحنث الا ان يريد شركة مبتدأة ولو حلف لا يستقبل القبلة وهو مستقبل القبلة حنت قطعًا اه (قوله) بمعنى ثلاث لحظات الخ) والمراد باللحظة اقل من يمكن فيه النزاع اه ع ش (قوله) في حنت باستدامة اللبس) أي لانها بمنزلة الايجاد اه ع ش (قوله) كل محتمل لكن قضية الخ) عبارة النهاية الاوجه الاول كما يدل له

باجتماعها في بلد واحد كما يصرح به مسألة التجاور بينين من خان (قوله) ورد ما يتوهم من الفرق الخ) في صلاحية هذا الفرق بالنسبة للحكم الذي ذكره الرافعي حتى يحتاج المرد نظر (قوله) اذ أهله لا يطلقون التسرى الاعلى ابتداءه دون دوامه (امالو استدام التسرى من حاف لا يتسرى فانه يحنث كما قتي به شيخنا الشهاب الرملي لانه حجب الامة عن عين الناس وانزال فيها وذلك حاصل مع الاستدامة ش مر (قوله) او لا يشارك فلانا الخ) في فتاوى السيوطي مسألة رجل حلف لا يشارك اخاه في هذه الدار وهي ملك ابيهما فأت الوالد وانتقل الارث لهما وصار اشرى بكن فهل يحنث الحالف بذلك أم لا وهل استدامة الملك شركة تؤثر أم لا الجواب اما مجرد دخوله في ملكه بالارث فلا يحنث به واما الاستدامة فقتضى قواعد الاصحاب انه يحنث بها اه (قوله) او لا يشارك فلانا) ينبغى اولا يقارض مر (قوله) فاستدام هذه الاحوال حنت) محله في الشركة ما لم يرد العقد مر (قوله) كل محتمل) والاوجه الاول كما يدل له قوهم الفعل المنفي الخ

تحمل يمينه على أن لا يوجد لابسًا قبل ذلك الوقت فيحنت باستدامة اللبس ولو لحظت أو على الاستدامة إلى ذلك الوقت قوهم فلا يحنث إلا إن استمر لابسًا اليه كل محتمل لكن قضية قوهم الفعل المنفي: نزلة النكحة المنفية في إفادة العموم ترجيح الاول فلذا جرى عليه

بعضهم وفي الاثار حنف لا يتختم وهو لا يلبس الخاتم فاستدام لم يحنث وهو مشكل على ما نقرر في اللبس الان يفرق بان صيغة الفعل تفعلني
 لا يجاد عنه للفعل والاستدامة ليس فيها ذلك فلم يكن التقدير هنا بعدة بخلاف صيغة اصل الفعل كاللبس وعليه فهل يخص هذا بالحنثي اولا
 لان المعنى يدرك الفرق بين الصيغةين وان لم يحسن التعبير عنه كل محتمل والثاني اقرب وبذلك يعلم انه لو حنف لا يلبس هذا الخاتم وهو لا يلبسه
 حنث بالاستدامة (قلت تحنيثه باستدامة التزوج والتطهر) على ما في اكثر نسخ المحرر (٢٥) (غلط لذهول) عما في شرحه فان الذي

جزم به فيه ما عدم الحنث
 كما هو المنقول منه وصار اذا
 لا يقدر ان يمده كالدخول
 والخروج فلا يقال تزوجت
 ولا تبرئت ولا تطهرت
 شهره بل لا بل نذر شهره وزعم
 البلقيني انه يقال ذلك
 مردود ذلك ان تقول ان
 البلقيني انه يقال ذلك عرفا فاجبه
 الرد لا زكلاهم صريح في
 انه لا يقال عرفا وهم احق
 بمعرفة العرف من غيرهم
 او نحو احتجاجه ما قاله اذا انحرو
 لا يمنعه لم يكن من الواضح
 ان اراد هو الاول ومحل
 عدم الحنث فيهما ان لم
 ينو استدامتهما والاحنث
 بها جزم ما واستدامة طيب
 ليست تطيبا في الاصح) اذ
 لا يقدر عادة بقية ومن ثم لم
 يلزمه بها فدية فيما لو تطيب
 ثم احرم واستدام (وكذا
 وطء) وغصب (وصوم
 وصلاة) فلا يحنث باستدامتها
 في الاصح (والله اعلم) ونازع
 في هذه الاربعة البلقيني
 وغيره لانها تقدر بزمان
 وليس كذلك فان المراد في
 نحو نكح او وطئ فلانة
 وغصب كذا وصام شهرا

قوله الفعل المنفي الخ (قوله) فهل يخص هذا اي عدم الحنث في مسألة التختيم (قوله) وبهذا اي الفرق
 المذكور (قوله) حنث بالاستدامة اي عند الاطلاق (قوله) المتن تحنيثه اي الحرراه مبنى وقضية قول
 الشارح على ما في اكثر الخ ان الضمير الحائف بخلاف النوى ابتداء اللبس كما مر (قوله) المتن باستدامة
 التزوج الخ اي واستدامة اللبس والركوب والقيام والقعود وصحيح لانه يقال لست بموكرت يوما وهكذا
 الباقي اه مبنى (قوله) على ما في اكثر الى قوله قل الماوردى في النهاية الا قوله ولا تبرئت وقوله وزعم
 الى وعمل وقوله ونازع الى فان المراد وقوله اذ حقيقته الى والصلاة (قوله) المتن لذهول) بذال مبدعة وهو
 نسيان الشيء والغلة عنه مبنى (قوله) عما في شرحه الى قوله وزعم البلقيني في المتن الا قوله ولا تبرئت
 (قوله) في شرحه اي الرأى (قوله) ولا تبرئت) خلافا للامامية كما مر (قوله) اتجه الرد اي على الباقي
 (قوله) وهم اي الاصحاب (قوله) ما قاله اي اليقينية (قوله) دو الاول اي العرف (قوله) وهل عدم
 الحنث الى قوله ونازع في المتن (قوله) فيهما اي الحنف على عدم التزوج والحائف على عدم التطهر (قوله)
 بها اي استدامتهما (قوله) لم يلزمه اي المحرم وقوله بها اي الاستدامة لاحاجة اليه (قوله) المتن وصلاة) بان
 يحلف في الصلاة ناسيا لانه فيها او كان اخرس وحائف بالاشارة مبنى واسنى (قوله) نحو نكح) استطرادى ثم
 رايت قال الرشيدى الظاهر ان لفظ نكح زاد الشارح مع مسألة الغصب فاستطعن الكتابة بدليل قوله فان
 المراد في نحو نكح وقوله في الثلاثة الاول فانراجع نسخة صحيحة اه (قوله) في الثلاثة الاول اي النكاح
 والوطء والغصب (قوله) وبمضى يوم الخ) حذفت على بانقضاء الخ (قوله) اذ حقيقته اي الصوم شرعا (قوله)
 الامساك الخ) المذكور في تاب الصوم (قوله) والصلاة الخ) بالنصب كطفاعل المراد عبارة المعنى قال بعضهم
 ولا يخلو ذلك عن بعض اشكال اذ يقال صحت شهر او صليت ليلة وقد يجاب بان الصلاة انعقاد للنية والصوم
 كذلك كما لو قال في التزوج انه قبول النكاح وقد صرحوا بان لو حنف انه لا يحل فاحرم بالصلاة احراما صحيحا
 حنث لانه يصدق عليه انه حصل بالنكاح اه (قوله) لان ذلك اي جعلهم المذكور (قوله) قال) الا قوله
 وفيما اطلقه في المتن (قوله) وفيما اطلقه في العقد نظر الخ) وهذا يدل على احتياج الشركة للنية الان يكون
 قوله يحتاج لنية راجعا لما قبله فقط اه (قوله) الان يحمل الخ) اقول او يجاب بان الحنث في مسألة الشركة
 ليس بالشركة بل بالاستدامة الاختلاط الحاصل معه فانه يسمى شركة ايضا كالعقد فليتأمل العقد بل بالاستدامة
 وهذا هو الموافق لما مر عن فتاوى السيوطى اه سم عبارة عرش واما الشركة التي تحصل به قد كان
 خلطا للمال واذن كل الآخر في التصرف فهل يكفي في عدم الحنث اذا حنف انه لا يشاركه الفسخ وحده
 او لا يدعمه من قسمة الماين فيه نظر والاقرب الاول اذ قلنا انه يحنث باستدامتهما على الراجح اما اذا قلنا بعدم
 الحنث على ما اقتضاه كلام الماوردى لم يحنث للفسخ ولا للقسمة ما لم يرد بعدم المشاركة عدم بقائهما (قوله)

قوله وفيما اطلقه في العقد نظر لما مر في الشركة) هذا يدل على احتياج الشركة للنية الان يكون قوله يحتاج
 لنية راجعا لما قبله فقط (قوله) الان يحمل الخ) اقول او يجاب بان الحنث في مسألة الشركة ليس بالاستدامة
 العقد بل بالاستدامة الاختلاط الحاصل معه فانه يسمى شركة ايضا كالعقد فليتأمل وهذا هو الموافق لما في اعلى

(٤ - شروانى وابن قاسم - عاشر)

استمرار احكام تلك لاحقيقتها لا نقضائها بانقضاء ادنى
 زمن في الثلاثة الاول وبمضى يوم لا بعضه في الصوم اذ حقيقته الامساك من الفجر الى الغروب وهذه الحقيقة لا يمكن تقديرها بزمن
 الاحكام كما تقرر والصلاة لم يعهد عرفا لشراعتهم تقديرها بزمن بل يحدد الركعات فان قلت يتنا في ما ذكر في الوطء جعلهم استدامة الصائم الوطء
 بعد الفجر مع علمه وطئهم فسد قلت لا ينافيه لان ذلك المعنى آخر اشاروا اليه بقولهم تنزيلا لمنع الانعقاد منزلة الا بطل قال الماوردى وكل عقد
 او فعل يحتاج لنية لا تكون استدامته كابتدائه وفيما اطلقه في العقد نظر لما مر في الشركة الان يحمل ذلك على الشركة بغير عقد كالارث

أو لا يغصب فاستدام فلا كما قاله واعترضه الأسوي بجهة تقديره مدة كنهية شهر أو بصريحهم بأنه في دوام الغصب غاصب ويرد بمنع
تقديره مدة عرفاً على أن المراد أقام عندي شهر أو معنى قولهم المذكور أنه غاصب حكمه وليس الكلام فيه ثم رأيت شارحاً الجواب بنحو ذلك
واستدامة السفر سفرو لو بالعود منه نعم إن حلف على الامتناع منه لم يحنث بالعود وعلم بما تقرر أن كل ما يقدر عرفاً مدة غير تأويل يكون
دوامه كابتدائه فيحنث باستدامته وما لا فلا ولو (٣٦) حلف لا يقيم بحل ثلاثة أيام واطاق فاقام به يومين ثم سافر ثم عاد فاقام به يوم واحد

أو لا يغصب الخ) اعلم معطوف على قول المصنف لا يدخلها الخ والاولى أن يقول واستدامة الغصب ليست
بغصب وفيه معنى ما نصه قوله أو لا يغصب الخ تقدم التصريح بهذه المسئلة فكانه أعادها ليعين ما فيها اه
وعبارة المثنى ولو حلف لا يغصب شيئاً لم يحنث باستدامة الغصب وفيه كجزم به في الروضة فإن قيل يقال
غصبته شهراً أو سنة ونحو ذلك كما قاله في المهمات اجيب بأن يغصب يقضي فلا مستقبلاً فهو في معنى قوله
لا أنشأ شغباً أو أقاتلهم غصبه شهر أو أقام عنده شهر أو كما أول قوله تعالى فاما لله ما عطاءهم اى
أما هو ألبته مائة عام أو جرت عليه أحكام الغصب شهر أو أمانته غصباً باعتبار الماضي فيجوز لاحقية
اه (قوله) ومعنى قولهم المذكور) وهو أنه في دوام الغصب غاصب (قوله) واستدامة السفر) الى قوله وعلم
في المغنى وإلى قوله وهو واضح في النهاية إلا قوله نعم إلى وعلم (قوله) ولو حلف لا يقيم بحل ثلاثة أيام) قياس
ذلك أنه لو حلف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة أيام فسكن فيها ثلاثة تفرقة حنث اه سم اى عند الاطلاق
(قوله) ثم سافر ثم عاد الخ) تقدم في المطلق أنه لو حلف على أنه لا يقيم بكذا مدة كذا لم يحنث الا باقامة ذلك
متوالياً قال الشارح لانه المتبادر من ذلك عرفاً فياجع ويجزى اه رشيدى (قوله) ثم عاد) أى ولو بعد
زمن طويل اه ع شر (قوله) كما اقتضى به بعضهم) عبارة النهاية كما هو الوجه اه (قوله) بخلاف مالو حلف
لا يكلمه شهر الخ) اى فانه يحل على الشهر المتتابع ولو لم يكلمه عشرة أيام ثم كلفه مدة ثم ترك كلامه وهكذا
حتى مضت مدة قدر الشهر لم يحنث لعدم التوالى اه ع شر (قوله) واعترض الخ) اى الافتاء المذكور
عبارة النهاية ولا يتأنيده في الروضة الخ لان المعاق الخ (قوله) و (فرق) اى بين مسئلة البض وسئلة الروضة
(قوله) هنا) أى في مسئلة الروضة لا ثم أى في مسئلة البض (قوله) لانها مختصة بالمال افر الخ) وخذنه انها لو
سافرت ثم عادت فكسبت مدة زائدة على الثلاثة أيام حنث وأن ما جرت به العادة من مجيء به بضر اهل البلد
ابض ولو حلف فيه انها لا تقدر في الضيافة مدة كذا او حلف انها لا يضيف زيداً لم يحنث بكسبها مدة ولو
طالت ولا بد ما به لو زيد ولو بطاب من زيد له طعام صنعته لان ذلك لا يسمى ضيافة وهذا كله عند الاطلاق فان
اراد شيئاً عمل به (فرع) لو حلف لا يرافقه في طريق فجمعتهما المدة لا حنث فيما يظهر لانها تجمع قوماً
وتفرق آخرين ونقل عن شيخنا الزياى ما يوافقه اه ع شر (قوله) عيناها) الى المتفرق في النهاية (قوله) عيناها)
الظاهر انه لما قيد به لاجل قول المصنف الاقوى ولو انه دعت الخ كما يعام بما يأتى فيه اه رشيدى (قوله) ومثلاً)
اى الدار وقواه فيما ذكر اى من الحنث بدخول دهايز الخ (قوله) اى والمجد) تقدم برنجو المدرسة الخ
(قوله) مطلقاً) اى سواء كان الدهابز مفرط الطول ام لا (قوله) انتم داخل الباب) اى الذى لا ثانى بعده فهو
بين الباب والدار اه معنى وبذلك يدفع اعتراض ع شر بما نصه قوله او بين باين لوعبر بقوله ولو بين
باين كان أوضح لان التعبير بما ذكره يقتضى أن التقدير أو لم يكن داخل الباب لكن كان بين باين ومعلوم
ان هذا غير مراده (قوله) أو لا ينسب الخ) هذا الاحتمال قضية ما يأتى عن شرح الروض في الدرب الغير
المختص اه سيد عمر (قوله) ما يأتى) اى انفا عن المتولى (قوله) المسقف) نعم ثانياً للدرب (قوله) حكمه
الاقى) اى من الحنث وما يأتى ما فيه (قوله) معقود) الى قوله ونقله في النهاية (قوله) لذهو الخ) اى الطاق
الهامش عن فتاوى السيوطى (قوله) أو لا يغصب) تقدم التصريح في هذه المسئلة فكانه أعادها ليعين ما فيها (قوله)
ولو حلف لا يقيم بحل ثلاثة أيام واطاق فاقام به يومين ثم سافر ثم عاد فاقام به يوم واحد حنث الخ) قياس ذلك انه

كما اقتضى به بعضهم أخذاً من
كلامهم في نذر اعتكاف شهر
أو سنة مثلاً قالوا الصديق
الاسم بالمتفرق والمتوالى
بخلاف مالو حلف لا يكلمه
شهر لان مقصود البين
المجرى ولا يتحقق بغير تتابع
واذ ترض بقول الروضة لو
حلف لا تمسك زوجته في
الضيافة اكثر من ثلاثة
أيام فخرجت منها ثلاث
فاقل ثم رجعت اليها فلا حنث
وفرق بان المعاق عليه وجد
هنا لاثم لانه الممسك أكثر
من ثلاثة أيام للضيافة
والرجوع ولو بقصد
الضيافة لا يدعى ضيافة
لانها مختصة بالسافر بعد
قدومه وهو واضح إن تم له
هذا التعليل كيف والعرف
قاصر بانها لا تختص بذلك
(ومن حلف لا يدخل داراً)
عيناها ومثلاً فيما ذكر كما
يحنث الا ذرعى نحو المدرسة
والرباط اى والمسجد
(حنث بدخول دهايز) بكسر
الدال وإن طال كما اقتضاه
اطلاقهم وبحث الزركشى
في مفرط الطول عدم الحنث
بدخوله لانه بمنزلة الرحبة
قدام الباب ويرد بمنع كونه

بمنزلة ما مطلقاً لا طابق أهل العرف على أن الجالس فيه يسمى جالساً بدار فلان بخلاف الجالس في تلك الرحبة
(داخل الباب أو بين باين) لانه حينئذ من الدار ومحلله لم يكن فيه باب دار اخرى والافهل ينسب اليهما معاً لان المالكين لما جعل عليه باباً
صار منسوباً لهما فبالكل منهما أو لا ينسب لواحدة منهما محل نظر ثم رأيت ما يأتى في الدرب أمام الباب المسقف الذى عليه باب وهو يشمل هذا
فيعطى حكمه الاقوى (لا بدخول طاق) معقود (قدام الباب) لانه ليس منها عرفاً وإن كان مبنيًا على تريعهما ويدخل في بيعها إذ هو ثخانة

المعقود

الحائط المعة ودله قدام ابواب دور الا كبر نعم ان جعل عليه باب حنث بدخوله ولو غير مسقف كما شله قول المان او بين يمين وقلا من المتولى واقرا هو عبارتهما وجعل المتولى الدرب المختص بالدار امام الباب اذا كان داخل في حد الدار ولم يكن في اوله باب كاطاق قال فان كان في اوله باب فهو من الدار مسقفا كان أو غير ما انتهت واستبعده الاذرع في غير المسقف (٢٧) واستشكه الزركشي بان العرف لا يعده

منها مطلقا ويرد منع ذلك مع وجود الباب لانه يصير منها وان لم يدخل في حدودها بل ولا اختص بها بناء على ان ضمير قوله فان كان في اوله باب مطلق الدرب لا يقيد المختص وما بعده وهو محتمل لان المدار على قرينة تجعله منسوباً لذلك الدار والباب كذلك بالنسبة لكل دار تاخرت عنه ولا يبحث بدخول اصطبل خارج عن حدودها وكذا ان دخل فيها وليس فيه باب اليها (ولا) بدخول بستان بصقتها ان لم يعد من مراقبها ولا (يصعد) سطح غير محوط من خارجها لانه ليس من داخلها لغة ولا عرفاً وبه يعلم انه لو حلف لا يخرج منها فصعده حنث او ليخرجن فصعده بر (وكذا محوط) من الجوانب الاربعة بحجر أو غيره (في الاصح) لما ذكر نعم ان كان مسقفاً كله أو بعضه ودخل تحت السقف كما اخذه البلقيني من كلام الماوردي حنث ان كان يصعد اليه منها لانه كبيت منها ولا يشكل على ما تقرر

المعقود اه عش عبارة المغني وفسر الرافي الطاق بالمعقود خارج الباب وهو ما يعمل لبعض ابواب الا كبراه (قوله المعقود له) اي على الحائط فاللام بمعنى على (قوله نعم) الى قوله وعبارتها في المغني لا لقوله شله الى نقله (قوله عليه) اي الطاق (قوله كاطاق) اي في عدم الحنث بدخوله (قوله انتهت) اي عبارة الشيبين (قوله واستبعده) اي قول المتولى فان كان الخ وكذا ضمير واستشكه (قوله واستشكه) الى قوله وان لم يدخل في المغني والى المتن في النهاية لا لقوله بناء الى ولا بحث (قول مطلقاً) اي مسقفاً كان ام لا جعل عليه باب ام لا اه عش (قوله ورد) اي للزركشي (قوله يمنع ذلك الخ) اي ان العرف لا يعده الخ (قوله لانه) اي الباب (قول) وان لم يدخل في حدودها في شرح الروض التصريح بخلافه وهو قضية كلام المتولى المحكي في اصل الروضة وقوله بل ولا اختص الخ في شرح الروض ايضا التصريح بخلافه اخذنا ما اثير اليه وقوله وهو محتمل لكنه احتمال بعيد تلاوم معنى فليتأمل اه سيد عمر (قوله خارج عن حدودها) ظاهره وان كان فيها وكذا قوله بستان الخ اه سم وفي دوى الظهور نظر ظاهر (قوله ان دخل فيها) اي في حدودها اه عش (قوله باب اليها) اي الى الدار (قول المان ولا يصعد سطح الخ) يفيد مع قوله السابق اي والمسجد عدم الحنث بصعود سطح المسجد اذا حلف لا يدخل المسجد وان صح الاعتكاف عليه اه سم (قول من خارجها) متعلق بصعوده فكان الاولى بتقديمه على غير محوط كافي النهاية والمغني (قوله ايس من داخلها لغة الخ) لانه حاجز يقي الدار الحرو والبردها وكحيطانها اه معنى (قوله من الجوانب) الى قوله ولا يشك كل في المغني لا لقوله ودخل الى حنث والى قول المان ولو ادخل في النهاية لا لقوله المذكور (قوله من الجوانب الاربعة) فان كان من جانب لم يؤثر قطعاً اه نهاية (قوله لما ذكر) هو قوله لانه ليس من داخلها لغة ولا عرفاً اه عش (قوله) ودخل تحت السقف لم يقيد به مر اه سم اي والمغني عبارته محل الخلاف اذ لم يكن السطح مسقفاً كله او بعضه ولا حنث قطعاً اذا كان يصعد اليه من الدار لانه من ابينها كما ذكره في الروضة ونازع البلقيني فيها اذا كان المسقف بعضه ودخل في المكشوف وقال ان مقتضى كلام الماوردي عدم الحنث ويرد ذلك التعليل المذكور اه وعبارة عش (قوله حنث سواء دخل تحت السقف او لا على المعتمد شيخنا الزايدى خلافاً لان حجر اه (قوله ان كان يصعد اليه) ولو حلف لا يخرج منها فصعد سطحها لم يبحث ان كان مسقفاً كله او بعضه ونسب اليه بان كان يصعد اليه منها ولا حنث ومثل ذلك في التفصيل المذكور ما لو قال لا اسكنها او لا انام فيها او نحو ذلك ومكث بسطحها وصورة المسئلة ان يكون بالسطح وقت الحلف او في غيره ولم يتمكن من الخروج والاحتياط لما مر انه لو عدل لباب السطح حنث اه عش (قوله على ما تقرر) اي من التفصيل (قوله مطلقاً) اي سقف او لا اه عش (قوله وهو) اي قوله شرعاً اه عش (قوله اورجل) الى قوله وكاساحة في النهاية الا العز وفي محالين وكذا في المغني الا قوله ويقاس بذلك الخروح (قوله وباقي بدنه الخ) راجع الى المتن والشرح معاً (قوله ولو ادخل) الى المتن عبارة المغني ولو تعاقب محل او جذع في واثها واحاط به بانيها حنث وان لم يعتمد على رجليه ولا احداها

لو حلف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة ايام فسكن فيها ثلاثة متفرقة حنث وقوله كما أفتى به بعضهم هو الاوجه مر (قوله خارج عن حدودها) ظاهره وان كان فيها وكذا قوله بستان الخ (قوله) ولا يصعد وسطح الخ يقيد مع قوله السابق اي والمسجد عدم الحنث بصعود سطح المسجد اذا حلف لا يدخل المسجد وان صح الاعتكاف عليه (قوله ودخل تحت السقف) لم يقيد به مر

صححة الاعتكاف على سطح المسجد مطلقاً لانه منه شرعاً حكماً لا تسمية وهو المناطق ثم لاهنا (ولو ادخل يده أو رأسه أو رجله) أو رجله غير غير معتمد (لم يبحث) لانه لا يسمى داخلها (فان وضع رجليه فيها معتمداً عليها) اورجل واحد واعتمدها عليها وحدها بان كان لو رفع الاخرى لم يقع وباقي بدنه خارج (حنث) لانه يسمى داخلها بخلاف ما اذا لم يعتمد كذلك كان اعتماد على الداخلة والخارجة معاً ولو ادخل جميع بدنه لكن لم يعتمد على شيء منها اتلته به وجعل حنثاً ايضاً واية اس بذلك الخروح ولو اتماق بغيره في الدار فان احاط

به بناؤها بان علا عليه حنث (٣٨) وإلا فلا (ولو أنه دمت الدار) المحلوف عليها بان قال هذه الدار (فدخل وقد بقي أساس الحيطان حنث)

لأنه بعد داخلها فان ارتفع بعض بدنه عن بنيانها لم يحنث اه (قوله به) أى بالشخص اه عش (قوله بان علا عليه) أى أو ساواه كما يشمله تعبير الروض وشرحه بقولهما وأحاط به البنيان بحيث لا يرتفع بهضه عن البنيان حنث لأن ارتفع بعضه عنه فلا يحنث انتهى اه سم وتقدم عن المغنى مثل ذلك التعبير ويوافقه أيضا تعبير النهاية بما نصه فان لم يعمل عليه حنث وإلا فلا اه أى أن لم يعمل الشخص على البناء بأن كان مساويا له أو دونه حنث وان كان الشخص اعلى من البناء فلا حنث عش (قول المتن ولو أنه دمت الدار) ولفظ الدار بالاسود فى النهاية وليس بموجود فى المحل والمغنى وكذا قضية قول الشارح الاتى كما اقتضاه سياق المتن انه ليس من المتن كما هو ظاهر فكتابته بالاخر فيما يبدى من التسخ من الكتبة (قوله لانها) أى أساس الحيطان والزائىث باعتبار المضاف اليه منها أى الدار (قوله وقضية عبارة الروضة) الى قوله وكالساحة الخ عبارة المغنى كذا قاله البغوى فى التهذيب وتبعه فى المحرر وجرى عليه المصنف وعبارة الشرح والروضة ان بقيت أصول الحيطان والرسوم حنث والمتبادر الى الفهم من هذه العبارة بقاء شاخص بخلاف عبارة الكتاب فان الأساس هو البناء المدفون فى الارض تحت الجدار البارز قال الدهيرى وكان الرافعى والمصنف لم يعنا النظر فى المسئلة انتهى والحاصل ان الحكم كذا اثر مع بقاء اسم الدار وعدمه وبذلك صرح المصنف فى تعليقه على المذهب فقال نقل عن الاصحاب انها الخ وقوله والحاصل الى قوله وبذلك فى النهاية مثله (قوله أن المراد بالاساس شىء بارز الخ) قد يدل عليه أو يعينه ما ساقى انه لا حنث بالنضاء مع وضوح انه لو لم يبق شىء بارز كانت فضاء فليتأمل اه سم (قوله وكالساحة الخ) هذا عن الشارح وليس بمافى المسودة (قوله اما لو قال دارا فكذلك الخ) عبارة الروض أى والمغنى حانف لا يدخل هذه يشير الى دار فان دمت حنث بالعرصة أو هذه الدار فلا الا ان بقيت الرسوم أو أعيدت بآاتها أو لا داخل دارا فدخل عرصة دار لم يحنث انتهى اه سم (قوله كما اقتضاه سياق المتن) فانه صور المسئلة فى اصلها بقوله دار الكن مراده هذه الدار ولها قدرت فى كلامه معينة اه وقوله فى اصلها وقول المصنف المارو من حانف لا يدخل دارا حنث بدخول دها بن الخ (قوله لكن قضية عبارة الروضة انه الخ) حزم بها الروض والنهاية والمغنى (قوله فى هذه) أى صورة ما لو قال دارا (قوله اما دارا فحنث فيها الخ) خلافا للروض والنهاية والمغنى كما مر (قوله مطلقا) أى بقى رسومها أو لا (قوله ولو قال هذه) أى من غير لفظ دار اه عش (قوله حنث مطلقا) وفاقا للمغنى والروض والنهاية (قوله عطف) الى قوله أى أعيد فى النهاية الا قوله لزوال الى الآن (قوله عطف على جملة الخ) أى باعتبار المغنى (قوله بالمد) الى قوله أى أعيد فى المغنى (قوله ومن ثم الخ) عبارة المغنى تنبيه مقتضى كلامه انحلال التمين بذلك حتى لو أعيدت لم يحنث بدخولها وهو كذلك ان أعيدت بآة أخرى فان أعيدت بآتها الاولى فلا يصح فى زوائد الروضة الحنث اه (قوله أى أعيد منها الخ) فى حواشى الجلال البلقى على الروضة مانصه لم يتعرض المصنف لما اذا أعيدت الا لغيرها والراجح انه لا حنث انتهى اه سيد عمر ويمكن حمل كلام البلقى على ما اذا لم يتم من المبنى باحدى الاثنين عن المبنى بالآخرى وكلام الشارح والنهاية والمغنى على ما اذا تمين كان مبنى الأساس بالاولى فقط والباقي بغيرها (قوله منها) من فيها اسم بمعنى البعض ونائب فاعل لقوله أعيد (قوله ولو الأساس الخ) أى بالمراد السابق (قوله فاضافه) أى زيد الخالف والاولى واضافه بالواو (قوله بناء على الاصح الخ) وقد يقال ان مبنى الايمان على العرف والعرف هنا شامل للاكل بالضيافة وغيرها

لأنها منها فكانه دخلها وقضية عبارة الروضة ان المراد بالاساس شىء بارز منه وإن قل وفى مسودة شرح المذهب عن الاصحاب انها متى صارت ساحة فلا حنث بخلاف ما ذابىق منها ما تسمى معه دارا وكالساحة ما اذا صارت تسمى طريقا وان بقي بعض حيطانها كما دل عليه نص الامام واعتمده البلقى وغيره اما لو قال دارا فكذلك كما اقتضاه سياق المتن لكن قضية عبارة الروضة انه لا يحنث فى هذه بقضاء ما كان دارا وان بقي رسومها ورده البلقى بان الخلاف والتفصيل السابق انما هو فى هذه الدار اما دارا فيحنث فيها مطلقا ولو قال هذه حنث مطلقا (وان صارت) عطف على جملة وقد بقي (فضاء) بالمد وهو الساحة الحالية من البناء (او جعلت مسجدا او حماما او بستانا فلا) حنث لزوال معنى الدار بحوث اسم اخر لها ومن ثم انحلت التمين فلو أعيدت لم يعد الحنث الا ان أعيدت بانها الاولى أى أعيد منها بالواو الأساس فقط فيما يظهر (ولو حلف لا) يأكل طعام زيد واطلق فاضافه لم يحنث بناء على الاصح السابق

أن الضيف يتبين بازدراده

انه ملكه أولا (يدخل دار زيد) أو حانوته (حنت بدخول ما يسكنها يملك لا باعارة واجارة وغصب) وايضا بمنفعتهما له ووقف عليه لان الاضافة الى من يملك تقتضي ثبوت الملك حقيقة ومن ثم لو قال هذه لزيد لم يقبل تفسيره بانه يسكنها واعتمد في المطالب قول جمع الفتوى على الحنت بكل ما ذكر لانه العرف الآن قال المعتبر عرف الالفاظ لا عرف اللفظ كما هو مذهب الائمة الثلاثة (إلا ان يريد مسكنه) فيحنت بكل ذلك لانه مجاز قريب نعم ذكر جمع متقدمون انه لا يقبل ارادته هذه في حلف بطلاق وعتاق ظاهرا واعترضوا بانه حينئذ مغلظ على نفسه فكيف لا يقبل وأجيب بانه مخفف عليها من وجه آخر وهو عدم الحنت بما يملكه ولا يسكنه فليقبل ظاهرا فيما فيه تغليظ عليه دون ما فيه تخفيف له (ويحنت بما يملكه) جميعه وان طرأ له بعد الحلف (ولا يسكنه) إلا ان يريد مسكنه فلا يحنت به عملا بقصدوه ولو اشتهرت الاضافة للتعريف في نحو دار أو سوق حنت بدخولها

(قوله أن الضيف يتبين النخ) قضيته أنه لو كان رقيقا حنت لأنه لا يملك وهو القياس وفاقا لم نعم بحث انه لو كان باذن السيد لم يحنت لأنه ينتقل ملك السيد فلم ياكل الحائز الاملاك سيدها وفيه نظر فليتأمل اه سم (قوله او حانوته) خلافا للروض وفاقا لشرح عبارة الاول وان حلف لا يدخل حانوت فلان حنت بدخول ما يدخل فيه ولو مستاجر أو عبارة الثاني ونقل الروياني مع قوله ان الفتوى على الحنت في المستاجر ان الشافعي نص على انه لا يحنت فيه قال الزركشي وما نقله عن الشافعي نص عليه في الام والخمير ووجرى عليه الجمهور لكن المختار ما قاله الروياني اه والقياس انه لا يحنت اه ومثل الحانوت الدكان لرادفتها للاحانوت كما في المصباح اه سم (قول المتن حنت بدخول ما يسكنها) اي الدار ومثلها في ذلك الاحانوت على ما فهمه كلام الشارح وقوله يملك اي يجمعهم فلا حنت بالمشاركة بينه وبين غيره اه عش (قول المتن لا باعارة الخ) ظاهره وان يملك دارا اه سم (قوله وايضا الخ) الى قوله راعته في المغنى الى قول المتن ولو حلف لا يدخلها في النهاية لا لقوله ربححت الى ولو اشترى وقوله واخلاقه (قوله واعتمد في المطالب قول الخ) ضعيف اه عش (قوله بكل ذلك) أي بالمعار وغيره اه معنى (قوله نعم ذكر جمع الخ) عبارة النهاية نعم لا يقبل الخ من غير عزو (قوله انه لا يقبل الخ) وهو المعتمد مر سلطان وزيدى اه يجرى (قوله ارادته) اي المسكن وقوله هذه صفة الارادة (قوله واعترضوا الخ) عبارة النهاية ولا يعترض ذلك بانه الخ لانه مخفف (قوله فكيف لا يقبل) الاولى التانيث (قوله بانه مخفف عليها الخ) اي على نفسه اه عش (قوله فيما فيه تغليظا الخ) اي فيما اذا دخل ما يسكنه ولم يملكه مؤاخذه له بقوله اه عش (قوله جميعه) الظاهر انه أحترز به عن المشترك ويؤيده قوله الآتي أو عن بعضهما وان قل اه عش عبارة سم فيه دلالة على عدم الحنت بالمشارك بينه وبين غيره وادل منه على ذلك قول شرح الروض بعد قول الروض او حلف لا ياكل كل طعامه فاكل مشتركاه اي بينه وبين غيره حنت بخلافه في اللبس والركوب اه مانصه وفي معنى اللبس والركوب السكنى ونحوها اه وعبارة المغنى هذا اذا كان ملك الجميع فان كان ملك بعض الدار فظاهر نص الام انه لا يحنت وان كثر نصيه واطبق عليه الاصحاب كما قاله الاذرعى اه (قوله وان طرأ الخ) ظاهره ولو بغير اختياره كان مات مورثه أو رده عليه بعيب اه عش (قوله فلا يحنت) الى قوله وبحت الباني في المغنى (قوله فلا يحنت) اي ان كان الحلف بالله كما فيد فيما مر اه عش (قوله ولو اشتهرت الاضافة الخ) عبارة المغنى تنبيه كان ينبغي ان يقول بما يملكه ولا يملكه ولكن لا نعرف إلا به ليشمل ما لو كان بالبلد دار أو سوق أو حمام يضاف الى رجل كسوق أمير الجيش وخان الخليلي بمصر وسوق يحيى ببغداد وخان يعلى بقزوين ودار الارقم بمكة

(قوله أن الضيف يتبين بازدراده انه ملكه) قضيته أنه لو كان رقيقا حنت لأنه لا يملك وهو القياس وفاقا لم نعم بحث انه لو كان باذن السيد لم يحنت لأنه ينتقل ملك السيد فلم ياكل الحائز الاملاك سيدها وفيه نظر فليتأمل (او حانوت) في الروض وشرحه مانصه وان حلف لا يدخل حانوت فلان حنت بما يدخل بدخوله الحانوت الذي يعمل فيه ولو مستاجر العرف ونقل الروياني مع قوله ان الفتوى على الحنت في المستاجر ان الشافعي نص على انه لا يحنت فيه قال الزركشي وما نقله عن الشافعي نص عليه في المختصر والام ووجرى عليه الجمهور لكن المختار ما قاله الروياني اه والقياس انه يحنت اه وفي الروض وشرحه ايضا او حلف لا يركب سرج هذه الدابة فركبها ولو على دابة اخرى وكذا لو كان حلف لا يدخله وهو ينسب الى زيد بلامك وإنما ينسب اليه نسبة تعريف حنت ومثل ذلك كل ما لا يتصور منه الملك فتسكون الاضافة اليه لتعريفه لا للملك كدار العدل ودار الولاية وسوق أمير الجيوش وخان الخليلي بمصر وسوق يحيى ببغداد وخان ابى يعلى بقزوين ودار الارقم بمكة راد بدمشق فاذا حلف لا يدخل شيئا منها حنت بدخول وان كان من يضاف اليه ميتا لتعذر حمل الاضافة على الملك اه (قوله لا باعارة) ظاهره وان لم يملك دار (قوله وأجيب بانه مخفف) كتب عليه مر (قوله جميعه) فيه دلالة على عدم الحنت بالمشارك بينه وبين غيره وادل منه على ذلك ما في شرح الروض فانه لما قال في الروض او حلف لا ياكل كل طعامه فاكل مشتركاه اي بينه وبين غيره حنت بخلافه في اللبس

مطلقا كدار الارقم بمكة وسرق يحيى بيغداد لتعذر حمل الاضافة على الملك وفارق المتجدد هنا لا اكلم ولد فلان فانه يحمل على الموجود دون المتجدد لان العين تنزل على مال الحالف قدرة (٣٠) على تحصيله واستشكل بقول الكافي لو حلف لا ينس شعر فلان فلقه ثم مس ما نبت منه

حنث وقد يجاب بان اخلاف الشعر لما عهد مطردا في اقرب وقت نزل منزلة المقدور عليه (ولو حلف لا يدخل دار زيد اولا يكلم عبده او لا يكلم زوجته فباعهما) اى الدار والعبد يباعا بنا او بشرط الخيار للبشرى وكذاهما ان اجر البيع وهو مثال والمراد فان زال ملكه عنهما او عن بعضهما وان قل (او طلقها) باننا اذ الرجعية زوجة (فدخل) الدار (وكلمه) اى العبد او الزوجة (لم يحنث) تغليا للحقيقة لزوال الملك بالبيع والزوجة بالطلاق وبحث الزر كشي في دار عرفت بالشؤم وعبد عرف بالشر الحنث مطلقا لان اضافتهما لمجرد التعريف وفيه نظر لاذ ما علل به قابل للبع ولو اشترى بعد بيعهما غيرهما فان اطلق او اراد اى دار او عبد ملكه حنث بالثاني او التقييد بالاول فلا (لإلا ان يقول داره هذه او زوجته هذه او عبده هذا) أو يريد اى دار أو عبد جرى عليه ملكه أو اى امرأة جرى عليها نكاحه (فيحنث) تغليا للاشارة على الاضافة وغلبت التسمية عليها فيما مر آنفا لانها اقوى لان الفهم يسبق اليها

ودار العقيق بدمشق قال ابن شبة فيحنث بدخول هذه الامكنة وان كان من تصاف اليه ميتا لتعذر حمل الاضافة على الملك فعين ان تكون للتعريف اه وفي سم عن الروض وشرحه ما يوافقه (قوله مطلقا) اى سواء كان المضاف اليه بما يتصور منه الملك ام لا اه اسنى (قوله فانه يحمل) اى قوله ولد فلان (قوله على مال الحالف) يتأمل فان الظاهر مال المضاف اليه كزبدنا اه ع ش عبارة المغنى على مال الحلف عليه اه (قوله بان اخلاف الشعر الخ) عبارة المغنى بان هذا اصل الشعر المحلوف عليه فليس هو غيره اه (قوله اى الدار والعبد) اى او بعضهما اه معنى (قوله وكذاهما الخ) ولولم يزل الملك بالبيع لاجل خيار مجلس أو شرطهما أو للبائع حنث ان قلنا الملك للبائع أو موقوف وفسخ البائع البيع فانه يتبين أن الملك للبائع فيتعين حنث الحالف اه معنى (نوله ان اجر البيع) ولو فسخ فهل يحنث لتبين بقاء الملك أو لا للشك في بقاء الملك باحتمال الاجازة فيه نظر اه سم وقد مر انفا عن المغنى ان الجزم بالاول (قوله هو مثال الخ) فلو قال المصنف فان زال ملكه عن بعضهما بدل فباعهما لكان اولى واعم لتدخل الهبة وغيرها اه معنى (قوله باننا) اى او رجعيما وانقضت عدتها اه معنى (قوله اذ الرجعية الخ) يؤخذ منه انه لو حلف لا يبقى زوجته على عصمته او على ذمته فطلقا قار جعيا لم يبر فيحنث بابقائها مع الطلاق الرجعى اه ع ش (قوله مطلقا) اى ازال ملكه عنهما أم لا (قوله ولو اشترى) الى قوله وغلبت فى المغنى (قوله ولو اشترى الخ) ومثله مالو طلقها وتزوج غيرها (قوله ولو اشترى بعد بيعهما الخ) بقى مالو اشترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلمها وينبغى الحنث اه سم (قوله فان اطلق) الى قوله حنث ينبغى جريان ذلك فيما اذا اشترىها بعد بيعهما وجريان نظير ذلك فى الزوجة إذا تزوج بعد طلاقها اخرى اه سم (قوله عليها) اى الاشارة (قوله فيما مر آنفا) اى فى قوله ولو حلف لا يدخل هذه الدار فصارت قضاء الخ اه ع ش (قوله وعملا الخ) عطف على قوله تغليا الخ فالاول لتعليل للبتن والمعطوف لتعليل لما زاده بقوله او يريد الخ اه رشدى (قوله بتلك النية) اى ارادة اى دار أو عبد جرى عليه ماكه (قوله نيتها) اى الاشارة (قوله ولا يابطل البيع الخ) مر قريبا ان التسمية اقوى من الاشارة وهذامنه فلا حاجة به الى جواب فتأمل اه رشدى (قوله ولا يابطل البيع فى بيعتك هذه الشاة الخ) ولو كان ذكر الشاة لسبق اللسان فينبغى عدم البطلان اه سم (قوله وفارقت) اى مسئلة لحم هذه السخلة (قوله بان الاضافة فيها) اى فى مسئلة دار زيد هذه (قوله الصادقة بالابتداء والدوام) اى ابتداء ودوام فيما نحن فيه وانه اراد حال ملكه وبعد زواله اه سم (قوله وفى تلك) اى فى مسئلة لحم هذه السخلة (قوله للزوم الاسم الخ) اى اسم السخلة واللام فيه للتعليل وقوله والركوب اه قال فى شرحه وفى معنى اللبس والركوب السكنى ونحوها اه (قوله وقد يجاب بان اخلاف الشعر) كتب عليه مر (قوله وكذاهما ان اجر البيع الخ) لو دخل الدار زمن خيارها ثم اجرين فينبغى عدم الحنث لتبين زوال الملك من حين البيع بل ولانه فى معنى الجاهل بالحلوف عليه المشك فى بقاء الملك باحتمال الاجازة او ثم فسخ فهل يحنث لتبين بقاء الملك أو لا للشك المذكور فيه نظر اقول ما ذكر فى اول هذه الحاشية مذكور فى كلام الشارح (قوله فاذا زال ملكه عنهما او عن بعضهما وان قل او طلقها فدخل وكلمه الخ) بقى مالو اشترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلمها وينبغى الحنث (قوله فان اطلق الى قوله حنث) ينبغى جريان ذلك فيما اذا اشترىها بعد بيعهما وجريان نظير ذلك فى الزوجة إذا تزوج بعد طلاقها اخرى (قوله او التقييد بالاول فلا) انظر لو اراد التقييد بالاول فاشترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلمها وينبغى الحنث (قوله ولا يابطل البيع فى بيعتك هذه الشاة فاذا هى بقرة) لو كان ذكر الشاة بسبق اللسان فينبغى عدم البطلان (قوله الصادقة بالابتداء والدوام الخ) اى ابتداء ودواما فيما

أكثر وعملا بتلك النية وألحق بالتلفظ بالاشارة نيتها وانما يابطل البيع فى بيعتك هذه الشاة فاذا هى بقرة لان العقود راعى فيها اللفظ ما أمكن ولو حلف لا يأكل لحم هذه السخلة فكبرت وأكله لم يحنث وفارقت نحو دار زيد هذه بان الاضافة فيها عارضة فلم ينظر اليها بل لمجرد الاشارة الصادقة بالابتداء والدوام وفى تلك لازمة للزوم الاسم او الصفة ولان زوالها يتوقف على تغيير بعلاج

أو خاتمة فاعتبرت مع الإشارة وتعلقت اليمن بجموعهما فإذا زال أحدهما كزنها نسخة في ذلك المثال زان المحوف عليه وهذا يعلم أنه لو زال اسم العبد بعتقه واسم الدار بجعلها مسجدا لم يحنث وإن أشار فالمراد بقوله السابق تغليباً للإشارة أي مع بقاء الاسم (إلا أن يريد) الخالف بقوله هذه وهذا (مادام ملكه) الرفع والنصب فلا يحنث بدخول أو تكليم بعد زواله بذلك (٣١) أو طلق لاهل الإرادة قريبة ويأتي في قبول

هذا في الخلف بطلاق أو عتق مأمراً انفاروا قال مادام في أجارته واطلق فالتبادر منه عرفاً كما قاله أبو زرعة أنه مادام مستحقاً لمنفعته ففتح الديمومة بما يجار له غيره ثم استجاره منه وأقضى فيمن حلف لا يدخل هذا مادام فلان فيه فخرج فلان ثم دخل الخالف ثم فلان بانه لا يحنث باستدامة مكثه لأن استدامة الدخول ليست بدخول ويحنث بعوده إليه وفلان فيه لبقاء اليمن أن أراد بمدة دوامه فيه ذلك الدوام وما بعده أو أطلق أخذاً ما قالوه في لا رايت منكراً إلا رفعت للقاضي فلان وأراد مادام قاضياً من أنه إذا رآه بعد عزله لا يحنث ولا تنحل اليمن لانه قد يتولى القضاء فيرفعه إليه ويرى فان أراد مادام فيه هذه المرة انحلت بخروجه اه وفيه نظر والفرق بين ما هنا ومسئلة القاضي ظاهر لان الديمومة ثم مر بوطه بوصف مناسب للحلوف عليه يطرأ ويحول فانيط بهو هنا محل وهو لا يتصور فيه ذلك فانه دمت بخروجه منه وان عاد اليه فالذي يتجه في حالة الاطلاق عدم الحنث

أو الصفة أو فيه الاضراب والمراد بالصفة كونه نسخة (قوله أو خاتمة) هو الذي يظهر فيما نحن فيه اه رشدي (قوله فاعتبرت) أي الاضافة (قوله الخالف) أي قوله ويأتي في المغنى (قوله الرفع) أي على أنه اسم دام والنصب أي على أنه خبرها والخبر هو الاسم محوفاً اه معنى (قوله بدد زواله ملكه) أي بطلاق) عبارة المغنى بعد زوال الملك والزوجة بالطلاق البائن ومثل زوال ملكه عن العبد ما لو اعتق بعضه كمالو حلف لا يكلم عداً فكم بمعضافاته لا يحنث وكذا لو حلف لا يكلم حراً أو لا يكلم حراً ولا عبداً كمالو حلف لا يأكل بسرقة ولا رطبة فكل منصفة اه (قوله ما سر آتفا) أي في شرح (الآن يريد مسكنه) ولا يأتي هنا الاعتراض السابق فان قضية ما ادعاه عدم الحنث فليس فيه تغليظ بل تخفيف اه سم عبارة ع ش أي من عدم القبول ظاهراً اه (قوله واطلق) أي أراد مادام مستحقاً لمنفعته كما هو ظاهر بخلاف ما إذا نوى مادام عقد أجارته بما لم تنقض مدته فانه يحنث لان أجارته باقية لم تفرغ ولم تنقض قال ذلك أبو زرعة أيضاً اه رشدي (قوله أنه مادام الخ) الأسبك اسقاطاً اه (قوله واقى) أي أبو زرعة (قوله أو أطلق) ضعيف اه ع ش (قوله أخذاً ما قالوه في لا رايت منكراً) لا ارفعه للقاضي) سيأتي في شرح مسألة القاضي الآتية في المتن أن هذا كلام الروضة وليس فيها ذكر الديمومة اه رشدي (قوله من انه) بيان لما قالوه (قوله من انه) إذا رآه بعد عزله الخ) يرجع عما يأتي وغيره اه سم (قوله ولا تنحل اليمن) في مطابقة هذا لما حققه الشرح فيما يأتي نظر فتأمل معه (قوله ويرى) بفتح الباء (قوله فان اراد الخ) عطف على قوله ان اراد بمدة الخ (قوله بخروجه) أي الفلان اه سم (قوله بوصف مناسب للحلوف عليه الخ) أي لان الرفع اليه مناسب لاتصافه بالقضاء إذا لرفع الالقاضي أو نحوه وذلك الوصف الذي هو القضاء يطرأ ويحول فكان ربط الرفع بهذا الوصف قرينة على إرادة حيثما وجد هذا الوصف فهو من دلالة الأياء المقررة في الأصول هذا والذي سيأتي في مسألة القاضي أنه حيث نوى الديمومة انقطعت بالعزل وإن عاد إلى القضاء أي إن لم يرد ذلك الدوام وما بعده كما هو ظاهر بما هنا وحيث فلا فرق بين مسألة دخول البيت ومسئلة الرفع للقاضي اه رشدي (قوله في حالة الاطلاق) أي في مسألة الحلف على عدم الدخول وقول ع ش أي في مسألة القاضي سبق قلم (قوله كالحالة الأخيرة) هي قوله فان أراد مادام فيه هذه المرة الخ ع ش وسم (قوله بابها) أي قوله أما لولم بشرق النهاية لا قوله وقوله إلى ولو اراد إلى قوله والطعام في المغنى لا قوله ذلك (ولو اراد الخشب) عبارة المغنى ومحل الخلاف عند الاطلاق فان نوى شيئاً من ذلك حمل عليه قطعاً (فرع) لو حلف لا يركب على سرج هذه الدابة فركب عليه ولو على دابة أخرى حنث اه وقوله فرع الخ في الروض مثله (قوله أيضاً) أي كالاول (قول المتن ولا يدخل بيتاً) أي واطلق اه نهاية (قول المتن حنث بكل بيت الخ) محل ذلك عند الاطلاق فان نوى نوعاً منها انصرف إليه اه معنى (قوله محكم) قيد في القصب اه ع ش (قوله نحن فيه) وكأنه أراد حال ملكه وبعد زواله (قوله ما سر آتفا) في شرح (الآن يريد مسكنه) (قوله أيضاً ما مر آتفا) فيه أنه لا ياتي هنا الاعتراض السابق فان قضية ما ادعاه عدم الحنث فليس فيه تغليظ بل تخفيف (قوله من انه إذا رآه بعد عزله لا يحنث) يرجع عما يأتي وغيره (قوله ولا تنحل اليمن الخ) في مطابقة هذا لما حققه الشارح فيما يأتي نظر فتأمل معه (قوله فاندمت بخروجه) الظاهر أن هذه الهاء لملان وقوله فالذي يتجه كذا شرح مر (قوله كالحاقه الأخيرة) كان المراد بها فان اراد مادام فيه هذه المرة الخ (قوله لا يسمى دابة اصلاً) فيه نظر

كالحالة الأخيرة (ولو حلف لا يدخل من ذال الباب فخرج) بابها الخشب مثلاً (ونصب في موضع آخر منها لم يحنث بالثاني) وإن سد الاول (ويحنث بالاول في الاصح) لان الباب إذا اطلق انصرف للتنفيذ لانه المحتاج اليه في الدخول دون الخشب وقوله ونصب الخ قيد للخلاف اذ لو طرح أو أتلّف ودخل من الثاني لم يحنث قطعاً ولو اراد الخشب قبل قطعاً ما لولم بشرق فلان من بابها فانه يحنث بالثاني أيضاً لانه يسمى بابها (أو) حلف (لا يدخل بيتاً) حنث بكل بيت من طين أو حجر أو آجر أو خشب) أو قصب محكم كما قاله الماوردي (أو خيمة) أو بيت شعر أو جلد وإن كان

الحالف حضري بالان البت يطلق على جميع ذلك حقيقة لغة كما بحث بجميع أنواع الخبز أو الطعام وأن اختص بعض النواحي بنوع أو أكثر منه
إذ العادة لا تخصيص عند جمهور الأصوليين وإنما اختص لفظ الرأس والبيض أو نحوهما بما ياتي للقرينة اللفظية وهي تعلق الاكل به واهل
العرف لا يطلقونه على ما عدا ما يأتي (٣٢) فيها وفرق بين تخصيص العرف للفظ بنقله عن مدلوله اللغوي إلى ما هو أخص منه وبين

انتفاء استعمالهم له في بعض
افراد سماء في بعض
النواحي كغلبة استعمال
اهل طبرستان للخبز في
خبز الارز لا غير فهذا لا
يوجب تخصيصا ولا نقلا
عرفيا للفظ بل هو معه باق
على عمومه لضعف المعارض
للعوم في هذا دون ما قبله
ويفرق بين ما ذكر ومن
حالف بنحو بغداد لا يركب
دابة لم يحث بالجار كما في
العزيم بان الجار عنده مؤلا
لا يسمى دابة أصلا بخلاف
نحو الخيمة تسمى عند الحضر
بيتا لكن مع الاضافة
كبيت شعرو لا ينافيه عدم
اعتبارهم لنظيرها في قولهم
في نحو المسجد بيت الله لأن
هذا حدث له اسم خاص فلم
يعول معه على تلك الاضافة
بخلاف نحو بيت الشعر
وانما اعطى في الوصية الجار
لأن المدار فيها على ما يصدق
عليه اللفظ وان لم يشتر على
ما مر وقيد الزركشي اخذا
من كلامهم الخيمة بما اذا
اتخذت مسكنا بخلافها
لدفع اذى نحو مسافر ولو
ذكر البيت بالفارسية لم
يحث بنحو الخيمة لانهم
لا يطلقونه الا على المبنى
ويظهر في غير الفارسية

كما بحث بجميع أنواع الخبز) أي فيما لو حلف لا يأكل خبزا أو طعما (قوله) إذ العادة لا تخصص الخ) قضيته
انه لو حلف لا يدخل بيتا من بيوتها أه ع ش وبأني عن الرشيدى ما يوافقه (قوله) وهي تعلق الاكل به) قضيته انه لو
حلف لم يدخل بيتا من بيوتها أه ع ش وبأني عن الرشيدى ما يوافقه (قوله) وهي تعلق الاكل به) قضيته انه لو
عاش به غير الاكل كان حلف لا يحمل رؤسا أو يضا بحث فليراجع أه رشيدى (قوله) به) وقوله لا يطاقونه
أي لفظ الرأس الخ (قوله) فيها) أي في الاماظ المذكورة (قوله) وفرق بين تخصيص العرف الخ) جواب
سؤال منشؤه قوله إذ العادة لا تخصص الخ وما ذكره من الفرق فيه وقمة ظاهرة (قوله) فهذا) أي انتفاء ذلك
الاستعمال (قوله) لضعف المعارض للعموم في هذا الخ) فيه تامل والجار متعلق بقوله وفرق الخ) فالأولى الباء
بدل اللام (قوله) دون ما قبله) وهو تخصيص العرف الخ (قوله) بين ما ذكر) أي من الحث بدخول نحو الخيمة
وإن كان الحالف حضريا (قوله) لا يسمى دابة أصلا) فيه نظاراه سم (قوله) لكن مع الاضافة الخ) انظر
ما الاضافة في الخيمة (قوله) ولا ينافيه) أي الفرق المذكور (قوله) لنظيرها) أي الاضافة في نحو بيت الشعر
(قوله) وقيد الزركشي) إلى قوله وهو يؤيد في المعنى لا أقوله ويظهر إلى المتن وقوله مع حدوث أسماء خاصة
لها وقوله أه إلى بحث (قوله) بخلافها لدفع اذى الخ) أي فلا تسمى بيتا أه معنى (قوله) ولو ذكر البيت
بالفارسية) أي كان قال والله لا ادخل بخانه لم يحث بنحو الخيمة أي بغير البيت المبني لأن العجم لا يطلقونه
على غير المبنى نقله الرافعي عن الغفال وغيره وصححه في الشرح الصغير أه معنى (قول المتن بمسجد) أي وكعبة
أه معنى (قوله) بيت الرحا) أي المعروفة بالطاحون الآن ومثله القهوة أه ع ش وقوله بيت الرحا إلى
الفصل في النهاية لا أقوله كذا قال إلى وخرج وقوله قال بعضهم إلى المتن (قوله) انه بيت) جزم به النهاية والمعنى
وقيد الاول بمن اعتمد سكتناه عبارته ما من اتخذته بيتا للسكن فيحث به من اعتمد سكتناه أه قال الرشيدى
قوله من اعتاده سكتناه لا يحث غير المعتاد لما مر وبأني ان العادة اذا ثبتت بمحل عمت جميع المحال أه وقوله لا
يحث غير المعتاد أيضا كما هو قضية اطلاق التحفة والمعنى (قوله) والاذرعى الخ) الذي في كلام الاذرعى جزم
لا بحث أه رشيدى (قوله) بخولة في المسجد) أي لا تعد منه أه نهاية أي بان لا تدخل في وقفه ع ش (قوله)
ثم رأيت أه) أي الاذرعى (قوله) وأبواها) أي المدرسة والرباط ونحوهما (قوله) يعلم بما تقر أن البيت غير
الدار) أي ولا نظر إلى ان عرف كثير من الناس اطلاق البيت على الدار ووجهه ان العرف العام مقدم على
العرف الخاص وبصرح بهذا كلام الاذرعى فانه لما ذكر مثل الاطلاق الذي في الشارح هنا وقال انه الاصح
عقبه بقوله وعن القاضي أن الطيب الميل إلى الحث أي فيما لو حلف لا يخال البيت فدخل دهليز الدار أو
صحنها أو صفتها لان جميع الدار بيت بمعنى الأبواها ثم قال أعني الاذرعى قلت وهو عرف كثير من الناس
يقولون بيت فلان ويريدون داره أه فلم من كلامه أن الاصح لا ينظر إلى ذلك وبهذا علم رد بحث ابن قاسم
أن محل قولهم البيت غير الدار الخ في غير نحو مصر فانهم يطلقون البيت على الدار بل لا يكادون يذكرون
الدار الا بلفظ البيت فينبغي الحث أه رشيدى (قوله) ان البيت غير الدار فينبغي أن يتامل دعوى الغيرية بمعنى
المباينة وان اريد بالغيرية المخالفة فلا نزاع فان الدار اسم لجميع المنزل المشتمل على دهليز وصحن وصفة
(قوله) ان البيت غير الدار الخ) لو اطرده في بلد تسمية الدار بيتا لادار كما في القاهرة فانهم لا يستعملون
اسم الدار كما هو معلوم فهل يحث من حلف لا يدخل بيت فلان بدخول داره فيه نظرو وينبغي الحث
(قوله) لا يدخل بيت فلان فدخل داره) كان دخل صحن الدار أو مقعدا فيها لان ذلك ليس بيتا مر

والعربية أنه يتبع عرفهم أيضا (ولا يحث بمسجد وحمام وكنيسة وغار جبيل) وبيوت
وبيوت الرحا لانها لا تسمى بيوتا عرفا مع حدوث اسماء خاصة لها وبحث البلقيني في غار اتخذ للسكنى انه بيت والاذرعى ان
المراد بالكنيسة محل تعبدهم أما لو دخل بيتا فيها فانه يحث أه وقياسه الحث بخولة في المسجد ثم رأيت بحث عدم الحث بساحة
نحو المدرسة والرباط وأبواها بخلاف بيت فيها وهو يؤيد ما ذكرته (تنبيه) يعلم مما تقر ان البيت غير الدار

ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون بيته لم يحث أو لا يدخل داره فدخل بيته فيها حث (أو) حلف (لا يدخل على زيد فدخل بيته زيد وغيره حث) إن علم به وذكر الحلف واختار الدخول كذا قاله شارح هنا (٣٣) وهو موم لان ذلك شرط لكل حث

لكن عذرهم ذكر المقتنع بعض محترقات ذلك وخرج بيتا دخوله عليه في نحو مسجد وحام مما لا يختص به عرفا قال بعضهم ومنه الحش ورد بانه مختص به (وفي قول ان ان نوى الدخول على غيره دونه لم يحث) كما يأتي في السلام عليه ولفرق الاول بان الاقوال تقبل الاستثناء بخلاف الالفعال ومن ثم صح سلم عليهم الا زيدا ودون دخل عليهم الا زيدا (ولو جهل حضوره بخلاف حث الناسي) والجاهل والاصح عدم حثهما كما ذكره كاقدمه في الطلاق نعم لو قال لا ادخل عليه عالما ولا جاهلا حث مطلقا وكذا في سائر الصور (قلت ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فيهم) وكان بحيث يسمعه وإن لم يسمعه او كان به نحو جنون بشرط ان يكون بحيث يعلم بالكلام (واستثناءه) ولو بقلبه (لم يحث) لما مر (وان أطلق حث) ان علم به (في الاظهر والله اعلم) لان العام يجري على عمومه مالم يخص وظاهر كلام الرافعي حثه بالسلام عليه من الصلاة وان لم يقصد واعتمده ان الصلاح وجزم به المتولى سكن نازع فيه البلقيني وتبعه الزركشي وغيره قال لا سيما اذا بعد

وبيوت والبيت اسم لمسكن واحد جزأ من الدار او غير جزءه اه سيد عمر (قوله ومن ثم قالوا لو حلف الخ) يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجتمع مع زيد في بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يحث خلافا لما بلغني ان بعضهم افتى بالحث سم على حج اه عش (قوله ان علم) الى قوله كذا قاله في المغني (قوله ان علم به وذكر الحلف الخ) اما لو دخل ناسيا او جاهلا فلا حث وان استدام لكن لا تنحل البين بذلك اه عش (قوله ذكر المتن بعض الخ) اي بقوله وجهل حضوره الخ (قوله في نحو مسجد الخ) ومنه القهوقية بيت الرحا وينبغي ان مثل ذلك مالمو حلف لا يدخل على زيد وجهتهما وليمة فلا حث لان موضع الويمة لا يختص باحد عرفا فاشبهه نحو الحمام وصورة المستثناة في المسجد ونحوه عند الاطلاق فلو قصد انه لا يدخل مكانا فيه زيد اصلا حث لتغليظه على نفسه ووقع السؤال عن شخص حلف بالطلاق انه لا يجتمع مع فلان في محل ثم انه دخل في محل وجاء المحلوف عليه بعده ودخل عليه واجتمع في المحل هل يحث لانه صدق عليه انه اجتمع معه في المحل ام لا والجواب ان الظاهر عدم الحث لانه انما حلف على فعل نفسه ولم يوجد اه عش وظاهر ان هذا عند الاطلاق فلو قصد انه لا يجتمعهما على اصلا في حث بذلك (قوله في نحو مسجد الخ) ولو دخل عليه دارا فان كانت كبيرة يفرق المتبايعان فيها لم يحث والاحت اه مغني (قوله ورد بانه مختص به) لم لا يحمل على بيوت الاحشاش العامة نحو المصاة قائمها غير مختص وان اختص كل واحد بمحل مخصوص فان الظاهر انه اذا دخل عليه وهو في الصفة المشتركة انه لا حث كالحمام اه سيد عمر (قوله كما يأتي) الى الفصل في المغني الا قوله وان لم يسمعه الى المتن وقوله وان لم يقصده (قوله لما مر) اي من ان الاقوال تقبل الاستثناء (قوله ان علم به) اي وذكر الحلف كما مر آنفا (قوله وان لم يقصده) وظاهر انه لو قصد صرفه عنه لم يحث اه سم (قوله وجزم به المتولى) معتمد اه عش (قوله لكن نازع فيه البلقيني الخ) عبارة المغني وقال البلقيني انه لا يحث بالسلام من الصلاة لان المحلوف عليه انما هو السلام الخاص الذي يحصل به الانس وزوال الهجران وهذا انما يكون في السلام في غير الصلاة وما ذكره الرافعي اخذه من الشامل وهو بحث له اه ويمكن حمل كلام الرافعي على ما اذا قصد به بالسلام وكلام البلقيني على ما اذا قصد التجمل او اطلق وقال الزركشي ما قاله الرافعي خارج عن العرف ثم قال ويحتمل التفصيل بين ان يقصده ام لا كما في قراءة الآية المفهمة اه وهذا قريب من الحمل المذكور اه (قوله قال لا سيما اذا بعد الخ) اخذ ما ذكره غاية يقتضي ان ما قلناه يقتضي الحث وان لم يسمعه وقد تقدم انه لا بد ان يسلم عليه بحيث يسمعه وان لم يسمعه اه عش عبارة الرشيدى قوله لا سيما اذا بعد الخ فيه ان شرط الحث كونه بحيث يسمعه كما مر اه وعبارة سم قوله بحيث لا يسمع سلامه يؤخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسمعه بل اولى اه

(فصل في الحلف على الاكل والشرب (قوله في الحلف) الى قوله وانما اتبع في المغني الا قوله ان كان الحالف وقوله اي قول المتن تباع وفي النهاية الا قوله او بعضه الى المتن (قوله مع ذكر ما يتناول الخ) اي وفيما يتبع ذلك كما لو حلف لا يكلم ذا الصبي الخ اه عش (قوله اخنص بالغنم) اي ضانا او معزا او هلا بشرط في الحث بها كونها مشوبة او لا ويكون المغني رؤوس ما يشوى رؤوسه او الرؤوس التي من شأنها ان تشوى فيه ونظروا الظاهر الثاني اه عش (قوله او لا ياكل الرؤوس) اي او الرأس اه مغني (قوله اي (قوله) ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون بيته لم يحث او لا يدخل داره فدخل بيته فيها حث) يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجتمع مع زيد في بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يحث خلافا لما بلغني ان بعضهم افتى بالحث (قوله وان لم يقصده) وظاهر انه لو قصد صرفه عنه لم يحث (قوله بحيث لا يسمع سلامه) يؤخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسمعه بل اولى

(فصل في حلف لا ياكل الرؤوس الخ (قوله او بعضه) قد يمنع ان جنس الرأس يوجد في بعض الرأس (قوله

اولا يشترها مثلا) اى بخلاف نحو لا يحملها أو لا يمسه أخذنا مما مر أنهما ليراجعاه رشيدى (قوله أو بعضه) وفاقا للمغنى وخلاف للنسابة عبارة أنه لا يبعضه على الاصح اذا المراد بلنظ الجمع هنا الجنس بخلاف ما لو قال رؤسا فلا يحث الا بثلاثة اه اى كاملة وفي اثناء عبارة شيخنا الزايدى فان حلف بالله فرق بين الجمع والجنس وان حلف بالطلاق فلا فرق بينهما فلا يحث الا بثلاث فيهما ع ش عبارة سم اعلم ان الذى ائتمى به شيخنا الشهاب الرملى انه ان عبر بالرؤس بال حمل على الجنس وحث براس لا يبعض راس او برؤسا بالتركيز لم يحث الا بثلاث كالمحلف لا يتزوج النساء او نساء فانه يحث بواحدة في الاول وبثلاث في الثانى بخلاف ما لو حلف بالطلاق انه لا يتزوج نساء او النساء فهو للجمع فيهما ولا يحث الا بالثلاث لان العصمة محقة فلا تزال بالشك اه بادنى تصرف وفي الزيادة ما يوافق افتاء الشهاب الرملى (قوله خلافا لما فهمه الخ) عبارة المغنى تنبيه قول المصنف حث برؤس يقتضى انه لا بد من اكل جمع من الرؤس وصرح به ابن القطان في فروعه وقال لا بد من اكل ثلاثة منها لكن قال الاذرى ان ظاهر كلامهم الخ حتى لو اكل راسا او بعضه حث اه وهذا هو الظاهر اه (قوله فقد قال الاذرى الخ) قديم عن ان جنس الراس يوجد في بعض الراس اه سم (قوله وهى رؤس الغنم) اى قطعها وكذا الابل والبقراى على الصحيح اه معنى (قوله ان كان الحالف ببلد آخر) وفي سم بعد ذكره عن الشهاب المحقق البرلى بهامش المنهج كلاما طويلا رده كلام المنهج مانعه وحاصله على الاول الذى هو الاقوى في الروضة واصلا هو الحث مطلقا سواء كان الحالف من اهل ذلك البلد او لا حلف فيه او خارجه اكل فيه او خارجه في اى محل او بلد وان الوجهين في ان المعتبر بالبلد او كون الحالف من اهلها مفرعان على الضعيف المقابل للاقوى المذكور خلافا لما وقع فيه الشارح تبعا لما في المنهج وغيره اه وفي المغنى وكذا في ع ش عن سم على المنهج عن مر ما يوافق ذلك الحاصل من الحث مطلقا عبارة الرشيدى قوله اى من اهل بلد الخ هذا واجب الاصلاح كانه عليه الشهاب عميرة فلما كتبه على شرح المنهج ونقله عن ابن قاسم على التحفة بحصله انه مبنى الضعيف وهو ان الرؤس اذا بيعت في بلد حث باكلها الحالف من اهل تلك البلدة خاصة والصحيح عدم الاختصاص لان العرف اذا ثبت في موضع عم اه وعبارة الحلبي قوله الا ان كان الحالف من بلد الخ المعتمدا انه لا يتقيد بذلك بل لو كان من غير ما كان كذلك ففى بيعت مفردة في محل حث الحالف مطلقا رؤس النعم اه (قوله لا فى غير الخ) عبارة النهاية وظاهر

ايضا او بعضه) قد يؤيد هذا حث من حالف لا ياكل الرطب باكل ما ترطب من المنصفة الا ان يفرق بين الجمع والجنس وان كان جمعا وفيه ان الجمع هنا حمل على الجنس بواسطة ال و قد يفرق بان الرطبة مركبة من اجزاء متفقة فصدق الجنس على بعضها بخلاف الراس (قوله خلافا لما فهمه كلامه وان صرح به ابن القطان الخ) اعلم ان الذى ائتمى به شيخنا الشهاب الرملى انه ان عبر بالرؤس بال حمل على الجنس وحث براس لا يبعض او برؤسا بالتركيز لم يحث الا بثلاث كالمحلف لا يتزوج النساء او نساء فانه يحث بواحدة في الاول وبثلاث في الثانى وسئل عن قول الشيخين في او اخر باب الطلاق انه لو حلف لا يتزوج النساء او نساء لم يحث فيهما الا بتزوج ثلاث مع ما في الايمان من انه يحث بواحدة في النساء وبثلاث في نساء فاجاب بان المعتمد في كل باب ما ذكر فيه لان التصوير مختلف اه فليحرر اختلاف التصوير المقضى لهذا التفويت و يفرق بين البابين او يسوى بينهما ويمكن ان يفرق بين البابين بان الصلابة يحاط له لان معناه قطع العصمة وهى محقة فلا تزال مع الشك فلهذا اعتبر الثلاث في المعرف ايضا بخلاف الايمان ولا يردان الاصل براءة الذمة من الكفارة فينبغى الاحتياط فيها ايضا لان لزوم الكفارة حكم خارج عن معنى الدين مرتب على الحث بخلاف قطع العصمة فانه نفس معنى الطلاق وقضية ذلك انه لا فرق في الطلاق في مسئلة الرؤس بين الرؤس ورؤسا ايضا في اعتبار الثلاث مر (قوله اى من اهل بلد) تبع في ذلك متن المنهج وقد كتب شيخنا الشهاب المحقق البرلى بهامش شرحه مانعه اعلم ان رؤس الطير ونحوها اذا لم تبع في بلد من البلدان مفردة لا حث بها على المشهور وان تبع في بلد من البلدان حث باكلها فيه وحث باكلها خارجا وجهان الاقوى في الروضة واصلا

(الرؤس) او لا يشترها مثلا
(ولا نية له حث برؤس)
بل او راس او بعضه خلافا
لما فهمه كلامه وان صرح
به ابن القطان فقد قال
الاذرى ان ظاهر كلامهم
او صريحه ان المراد الجنس
(تباع وحدها) اى من
شأنها ذلك وافتى عرف بلد
الحالف او لا وهى رؤس
الغنم وكذا الابل والبقر
لان ذلك هو المتعارف
(لا طير) و خيل (و حوت
وصيد) برى او بحرى كالظباء
لانها لا تفرد بالبيع فلا تفهم
من اللفظ عند الاطلاق
(الا) ان كان الحالف (ببلد)
اى من اهل بلد علم انها (تباع
فيه مفردة) عن ابدانها وان
حلف خارجه كما رجحه
البلية يبنى لانه يسبق الى فهمه
عرف بلده فيحث باكلها
فيه قطعا لانها حينئذ رؤس
الانعام لا فى غيره كما صححه
في تصحيح التنبيه

وأعتمد البلقيني وصرح به جمع متقدمون لكن الأقوى في الروضة كالشرح الحنث وخرج بلانية له ما لو نوى شيئا من ذلك فانه يعمل به وإنما اتبع هنا العرف وفي البيت اللغة كما مر عملا بالقاعدة أن اللغة متى شملت واشتهرت ولم يعارضها عرف أشهر منها اتبعت وهو الأصل فإن اختلف أحد الأولين اتبع العرف إن اشتهر وأطردوا لافقضية كلام ابن عبد السلام وغيره أنه يرجع إلى اللغة وعمله حيث لا قرينة ترشد لصدود كما يعلم من كلامهم هنا وفي الطلاق (والبيض) إذا حلف لا يأكله ولا يئله (يحمل على (٣٥) مزايل بائنه في الحياة) بأن يكون من شأنه أنه

يفارق فيها ويؤكل منفردا
(كدجاج ونعام وحمام)
واوزوط وعصافير لانه
المفهوم عند الإطلاق ولا

فرق بين ما كول اللحم وغيره
لحل أكله مطلقا اتفاقا على
ما في المجموع وإن اعترض
فعلم أنه يحنث بمصعب خرج
بعد الموت كالأكل معه
غيره وظهر فيه صورته
بخلاف الناطف ولو حلف
لأكل ما في كره وحلف
لأكل البيض فكان ما في

كرهه بيضا فجعل في ناطف وهو
حلاوة تعقد بيضا وأكله
برولو قال لا أكل هذا
البيض لم يحنث في ناطف
(لا) بيض (سمك) لانه إنما

يزيله بعد الموت بشق
البطن وقيل لانه لا يؤكل
منفردا وأخذ منه الحنث
به في بلد يؤكل فيه منفردا
كالرؤس وردة الزركشي
بأنه استجد أسما آخر وهو
البطارخ أه وفيه نظر لأن
تجدد اسم آخر مع بقاء
الأول لا أثر له كما يعلم بما يأتي
في الفاكهة فالوجه رد بمنع
تسميته بيضا عرفا ولو في بلد

كلامه عدم حنثه بأكلها في غير ذلك البلد وصححه في تصحيح التنبيه لكن أقوى الوجهين في الشرحين والروضة الحنث وقال أنه الأقرب إلى ظاهر النص وهو المعتمد أه وفي المغني ما يوافقنا زيادة (قوله) لكن الأقوى في الروضة كالشرح الحنث) وهو الظاهر أه معنى (قوله) بلانية له أي بقوله ولا يئله أه نهاية (قوله) ما لو نوى الخ ولو نوى مسمى الراس حنث بكل رأس وإن لم يبيع وحده معنى ونهاية (قوله) فإن اختلف الخ فيه أن الفرض أنه لم يعارضها عرف فتأمل أه سم (قوله) أحد الأولين أي شمول اللغة واشتهارها (قوله) وعمله أي الرجوع إلى اللغة (قول المتن والبيض) جمع بيضة أه معنى وفي الأوقيانوس أنه اسم جنس لبيضة أه وهو الظاهر (قوله) إذا حلف إلى التنبيه في المغني والنهاية لإيقوله ولو قال إلى المتن وقوله وقيل إلى ولو في بلد (قول المتن مزايل) أي مفارق أه معنى (قوله) أنه الأول إسقاط الضمير (قول المتن كدجاج الخ) تمثيل لبائنه أو لمزايل على حذف مضاف أي كبيض دجاج أه سم (قوله) وغيره كبيض الحداة ونحوها وقوله مطلقا أي من ما كول اللحم وغيره أه ع (قوله) فعل الخ أي من قوله بأن يكون من شأنه الخ (قوله) خرج بعد الموت أفاد كلامه أن الموت لا ينجس به البيض المتصلب وهو الظاهر أه ع (قوله) كالأكل معه غيره عبارة المغني ثم لا فرق في الحنث بين أكله وحده أو مع غيره إذا ظهر فيه بخلاف ما إذا أكله في شيء لا تظهر صورته فيه كالناطف فانه لا يتخلو عن بياض البيض فلا يحنث به قاله في التمهئة أه (قوله) وهو حلاوة الخ وهو المسمى الآن بالمنفوش أه ع (قوله) بر) أي ولم يحنث أه سم (قوله) هذا البيض الخ والظاهر أن مثله ما لو قال لا أكل بيضا العدم وجردا لا سم كما يأتي فيما لو قال أكل حنطة حيث لا يحنث بدقيقها ونحوه أه ع (قوله) لا يبيض سمك) وإن يبيع ببلد يؤكل فيه منفردا نهاية ومعنى (قوله) أما إذا نوى شيئا فيعمل به ظاهره أنه يقبل منه ذلك ظاهرا أه ع عبارة المغني هذا كله عند الإطلاق فإن نوى شيئا حمل عليه أه (قوله) أنه الخ خبر ظاهر الخ وقوله يحمل أي لفظ السمك (قوله) مما مر اتفاقا أي في شرح تباع فيه مفردة (إذا حلف) إلى قول المتن ولحم بقر في النهاية وكذا في المغني الأقوله أي في اعتقاد الخالف

نعم والمرجع في تصحيح التنبيه الثاني قال الزونكو في وجه الأول أن العرف إذا ثبت في موضع عم كخبز الأرض ثم إذا قلنا بالثاني وقصرنا الحكم على البلد فهل المعتبر البلد نفسه أو أن يكون الشخص الخالف من أهلها وجمان رجح البلقيني الثاني هذا ما فهمته في الروضة وأصلها وغيرهما في هذا المقام وبه يعلم أن صنيع الشارح في هذا المقام واجب الإصلاح فتدبروا والله الموفق ثم رابت الجورجى في شرح الإرشاد صرح بعين مآلته وقول ثم إذا قلنا بالثاني الخ كذلك يأتي على الأول بالنظر إلى القطع والخلاف أه ما كتبه شيخنا بحر وفه وحاصله على الأول الذي هو الأقوى في الروضة وأصلها هو الحنث مطلقا سواء كان الخالف من أهل ذلك البلد أو لا حلف فيه أو خارجه أكل فيه أو خارجه في أي محل أو بلد وأن الوجهين في أن المعتبر البلد أو كون الخالف من أهلها مفرعان على الضعيف المقابل للأقوى المذكور خلافا لما وقع فيه الشارح تبع لما في المنهج وغيره فتأمل أه (قوله) واعتمد البلقيني عبارة شرح البهجة ومال إليه البلقيني قاله الأول يعني الأقوى في الروضة كالشرح حنث تعقيد ما إذا انتشر العرف بحيث بلغ الحالف وغيره أو لا فلا حنث أه ثم رابت في شرح الإرشاد عبر بالله بقوله ومال إليه البلقيني ثم رجحه في تصحيحه وقيد الأول بما إذا انتشر العرف الخ (قوله) فإن اختلف أحد الأولين اتبع العرف) فيه أن الفرض أنه لم يعارضها عرف فتأمل أه (قوله) كدجاج الخ) تمثيل

يؤكل فيه منفردا (وجردا) لانه لا يؤكل منفردا أما إذا نوى شيئا فيعمل به (تنبيه) ظاهر افتاء بعضهم بأن السمك يدخل فيه الدينلس السابق في الأطعمة أنه يحمل هنا على جميع ما في البحر وإن لم يسم سمكا عرفا وفيه وقفة ظاهرة لأن العرف أطرد بأن نحو الدينلس لا يسمى سمكا أصلا فإن قيل أنه يسماه لغة قلنا هذا أن فرض تسليمه لم يشتهر وقد اشتهر العرف وأطرد بخلافه فلم يقول عليه كاعلم مما مر اتفاقا (واللحم) إذا حلف لا يأكله يحمل عند الإطلاق ونظيره ما قبله (على) مذكى (نعم) وهي الإبل والبقر والغنم (وخيل

ووحش وطير) لو قوع اسم اللحم عليها حقيقة دون ما يحرم لى في اعتقاد الحالف فيما يظهر (لا سمك) وجراد لانه لا يسمى للحمار قالى من غير قيد وان سميه لغة كما في القرآن كما لا بحث بالجلوس في الشمس المسماة سراجا وعلى الأرض المسماة بساطا في القرآن من حلف لا يجلس في سراج او على بساط (و) لا (شحم بطن) وعين (٣٦) لخالفتهما اللحم اسما وصفة (وكذا كرش وطحال وكبد وقلب) واما مورثه ومخ (في

فما يظهر وقوله الا ان رقى الى المتن وقوله وظاهر كلام الى لادهن (قول المتن ووحش وطير) اى ما كولين اهمغنى (قوله لو قوع اسم اللحم الخ) فيبحث بالا كل من مذكاهما سواء اكله نيا أم لا مغنى عبارة النهاية ولا فرق في اللحم بين المشوى والمطبوخ والنهى والقديد اه قال ع ش وهل يبحث بذلك وان اضطر الى ذلك بان لم يجد غيره اه لا لانه مكره شرعا على تناول ما يتقدم من الهلاك فيه نظرا والاقرب الثانى اه (قوله دون ما يحرم) عبارة النهاية والمغنى وعلم بما تقرر عدم حشته بميتة وخنزير وذئب هذا كله عند الاطلاق فان نوى شيئا حل عليه اه قال ع ش وقوله عدم حشته بميتة اى وان اضطر اه (قوله اى في اعتقاد الحالف الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى عبارة ولا يبحث بلحم ما لا يؤكل كالهيئة والحمار لان قصده الامتناع عما يعتاد اكله ولان اسم اللحم انما يقع على المأكول شرعا وان قال الا ذرعى يظهر ان يفصل بين كون الحالف من يعتدل حل ذلك فيبحث والافلا اه (قوله المتن وكذا كرش) بكسر الراء ويجوز اسكانها مع فتح الكاف وكسر ما كالمدة للانسان وكبد يفتح الكاف وكسر الباء الموحدة ويجوز اسكانها مع فتح الكاف وكسر ما وطحال بكسر الطاء اه مغنى (قوله واما عا الخ) وكذا الثدي والخصية في الاقرب اهمغنى (قوله بقا نصة الدجاجة) وهى بمنزلة المصارين لغير الطير اه قاموس (قوله الا ان رقى الخ) اى كان رقيقا في الاصل كجلد الفراخ اه ع ش (قوله وخدوا كارع) وينبغي ان يكون الاذان كذلك اه مغنى (قوله والاصح ان شحم الظهر) اى والجنب اخذا من العلة اه سم (قوله لخالفتهما كلا منهما) فاذا حلف لا ياكل اللحم او الشحم لا يبحث بهما اه مغنى (قوله اذا خلا في هذا) اى فلا يصح ان يكون معطوفا على ما قبله من مسائل اختلاف اهمغنى (قوله كذلك) اى اسما وصفة (قوله وهو الودك) اى الدهن وتفسير الدسم بالودك لا يناسب ما جرى عليه في قوله الا ان امادهن نحو سمسسم الخ من شمول الدسم لدهن السمسسم والوزن فان كلا منهما لا يسمى ودكا ذ هو كما في الخنازير سم اللحم فلعل تفسيره بذلك بالنظر لاصل اللغة اه ع ش (قول المتن يتناولها) اى الالية والسنام اه مغنى (قوله وكل دهن حيوانى) اى ما حلف لا ياكل دهننا هل هو كالدسم او كالشحم فيه نظرا والاقرب الثانى (فرع) لو اكل مرققة مشتملة على دهن فقياس ما سياتى في السمن انه ان كان الدهن متميزا في المرققة حث به من حلف لا ياكل دسما اى اودنها والافلا اه ع ش (قوله لما مر الخ) الاولى بما مر كما في النهاية (قوله ويرد الخ) عبارة المغنى واجيب بانه لما صار سميئا صار يطلق عا به اسم الدسم وان لم يطلق الدسم على كل لحم اه (قوله هذه السكلية) اى واللحم لا يدخل في الدسم (قوله اما دهن الخ) محترز حيوانى اه سم (قوله فلا يتناولها) الاولى الافراد (قوله على ما قاله البغوى) اعتمده شيخنا الزايدى وعميرة اه ع ش وكذا اعتمده المغنى عبارة وخروج بالدهن اصوله كالمسمسم والجوز واللوز ثم قال ولا يبحث بدهن السمسسم من حلف لا ياكل دهننا كما قاله البغوى وفي معناه دهن جوز ولوز ونحوهما اه (قوله وظاهر كلام غيره الخ) عبارة النهاية لكن الاقرب خلافه كما هو كلام غيره الخ (قوله وظاهر كلام غيره الخ) معتمدا ع ش (قوله لا نخود دهن خروج) اى كدهن ميتة اهمغنى (قوله والذى يتجه الخ) عبارة المغنى اجيب بانه لم يقل انه دسم فان قيل قد اكل فيه الدسم اجيب بانه مستهلك اه (قوله

الاصح) لانها ليست لحما حقيقة ولا يبحث بقا نصة الدجاجة قطعاً ولا يجلد الا ان رقى بحيث يؤكل غالبا على الاوجه (والاصح تناوله) اى اللحم (لحم رأس ولسان) اى ولحم لسان والاضافة بيانية اى ولحما هو لسان وحيتند فلا اعتراض عليه وخدوا كارع لصدق اسمه على ذلك كله (وشحم ظهر وجنب) وهو الابيض الذى لا يخاطله الاحمر لانه لحم سمين ولهذا يحمر عند الهزال (و) الاصح (ان شحم الظهر لا يتناول الشحم) لما تقرر انه لحم بخلاف شحم العين والبطن يتناوله الشحم (وان الالية والسنام) يفتح اولها (لنسا) اى كل منهما (شحما ولا لحما) لخالفتهما كلا منهما اسما وصفة (والالية) مبتدا اذا خلا في هذا (لا تتناول سناما ولا يتناولها) لاختلافهما كذلك (والدسم) وهو الودك اذا حلف لا ياكله او اطلق (يتناولها وما) يتناول (شحم ظهر) وجنب (وبطن) وعين (وكل دهن حيوانى) اى ما كول فيما يظهر اخذا مما مر انه لا بحث بغير المذكور لصدق اسمه

بكل ذلك واستشكل ذك كرشحم الظهر هنا لما مر انه لحم واللحم لا يدخل في الدسم ويرد بفتح هذه السكلية بل اللحم الذى فيه انه دسم يدخل فيه امادهن نحو سمسسم ولوز فلا يتناولها على ما قاله البغوى وظاهر كلام غيره انه يتناول كل دهن ما كول لا نخود دهن خروج به صريح البلغنى وفي المتن تردد لانه صلى الله عليه وسلم قال ان له دسما

والذي يتجه انه لا يتناول له لانه لا يسمى ذسما عرفا (ولحم البقر يتناول) البقر العرب والبقر الوحشي و(جاموسا) لصديق اسم البقر على الكل وان نازع فيه البلقيني ويفرق بين تناول الانسى للوحشي هنا لافي الر بالان المدار هنا على مطلق التناول من غير نظر لاختلاف اصل او اسم مختلفا لهم كما يعلم من كلامهم في البابين وبهذا يتجه ان الضان لا يتناول المعز هنا وعكسه وان اتحدوا جنسا ثم لان اسم احدهما لا يطلق على الاخر لغو لا عرفا وان شملهما اسم الغنم المقتضى لاتحاد جنسهما ثم (فرع) الزفر في عرف العامة يشمل كل لحم ودهن حيواني ويضو لو من سمك فينبغي حمله على ذلك ولا تتناول ميتة سمكا وجرا داولا دم كبد او طحالا (ولو قال مشيرا (٣٧) الى حنطة لا اكل هذه) ولا ثنية له (حنث

باكلها على هيئتها ويطحنها وخبزها) تغليباً للاشارة واستشكالك الاذرى في الطحن والخبز بان كلامهم هنا وفي غير مصرح بانه إنما يحنث باكل الجميع وقالوا في لا اكل هذا الرغيف لا يحنث متى بقي منه ما يمكن التقاطه وهو يفهم الحنث اذا بقي ما لا يمكن التقاطه ولا شك ان الحنطة اذا طحنت بقي منها شيء في الر حاو جدرها ومن عجينها اثار في الاناء واليد وهذا كله مما يوجب التوقف في الحنث باكل خبزها عند من ينظر الى حقيقة اللفظ ويطرح العرف ثم حكى عن الشاشي صاحب الحلية انه كان يفتي من حائف لا يلبس هذا الثوب بسل خيط منه مقدار نحو اصبع اه والذي يتجه ان ما اطلقوه هنا

انه لا يتناول له) أى الدسم اللين اه ع (قوله البقر) الى قوله وان نازع في المغنى الى قوله واستشكلك في النهاية (قوله البقر الوحشي) بخلاف ما لو حلف لا يركب حمارا فركب حمارا وحشيا لا يحنث لان المهمود ركوب الحمار الا على خلاف الاكل مغنى وسلطان (قوله وجاموسا) اى لا عكسه اه ع (قوله ويفرق بين تناول الانسى للوحشي هنا) الانسى لا يتناول الوحشي لا هنا ولا في غيره كما هو ظاهر وحق التعبير ان يقول بين تناول اسم البقر مثلا للانسى والوحشي جميعا فتامله سم على حجب وجه ذلك ان الانسى مسمى بالعرب او الجاموس بخلاف البقر فانه شامل للانسى والوحشي (فائدة) لو حلف لا ياكل طيخا فلا يحنث إلا بما فيه ودك او زيت او سمن اه متن روض اه ع (قوله ان الضان لا يتناول الخ) كذا في المغنى (قوله هنا) حقة ان يؤخر عن قوله وعكسه كما في النهاية (قوله وان اتحدوا جنسا ثم) اى في شملهما الغنم وينبغي ان الغنم لا تشمل الظباء لانها إنما يطلق عليها شاة البراه ع (قوله المقتضى) اى اسم الغنم يعنى شمولها (قوله) واما الزفر في عرف العامة) اى ولو كان الحائف غير عامى اذ ليس له عرف خاص اه ع (قوله ولا تتناول) الى قوله وقوله مقدار في المغنى (قوله وجرادا) اى ومذكاة اه مغنى (قول المتن لا اكل هذه) ومثل ذلك ما لو قال لا اكل الحنطة هذه مر اه سم (قوله تغليباً للاشارة) ولا يمنع الحنث فقات في الر حى وانا العجن يدق مدركه اخذنا مما في كل نحو هذا الرغيف اه ناية قال الرشيدى قوله فقات في الر حى ما يبق من الدقيق حول الر حى اه من النخالة كما بحثه ابن قاسم اه عبارة ع (قوله) وخرج بقوله فقات في الر حى ما يبق من الدقيق حول الر حى اه (قوله بسل خيط الخ) اى لمنع الحنث (قوله والذي يتجه ان ما اطلقوه الخ) عبارة المغنى وعلى هذا اذا تحقق ذهاب ما ذكر لا يحنث اه (قول المتن لا اكل هذه الحنطة) بخلاف الحنطة هذه فيحنث بالجميع مر اه سم عبارة المغنى تنبيه لو اخر اسم الاشارة كان قال لا اكل الحنطة هذه فهو كالواقتصر على الاشارة اه (قوله) فصرح الى قوله على ما قاله في النهاية (قوله اذا هرست) او عصدت اه نها يقرب (قوله على ما قاله البلقيني) اعتمده المغنى والنهاية (قوله وليس) اى التوجيه المذكور (قوله لان زال قشرها فقط) يتوقف في الحنث اذا زال قشرها فقط لانه حيث لم ياكل جميعها اه سم (قول المتن وسويقها) هو دقيقها بعد قلبها اه سم عبارة ع (قوله) عطفه على ما قبله يقتضى ان السويق غير الدقيق لان الطحين بمعنى المطحون اه (قول المتن وخبزها) بضم الخاء اه مغنى (قوله لزوال الاسم) الى قوله ومرفى في النهاية والمغنى (قول المتن رطب)

والذي يتجه انه لا يتناول له) كتب عليه مر (قوله ولحم البقر يتناول جاموسا) ولو وكله في لحم بقري شمل الجواميس حيث لا قرينة مر (قوله بين تناول الانسى للوحشي) الانسى لا يتناول الوحشي لا هنا ولا في غيره كما هو ظاهر وحق التعبير ان يقول بين تناول اسم البقر مثلا للانسى والوحشي جميعا فتامله (قوله) لا اكل هذه) ومثل ذلك ما لو قال لا اكل الحنطة هذه مر (قوله هذه الحنطة) بخلاف الحنطة هذه (قوله) لان زال قشرها فقط) قد يتوقف في الحنث اذا زال قشرها فقط لانه حيث لم ياكل جميعها (قوله لا يطحنها الخ) قال ابن النقيب في مختصر الكفاية وقال ابن سريج يحنث كالحالف لا ياكل هذا الجمل فذبحه واكله ولفرق الاصحاب بان الجمل لا يؤكل اه (قوله وسويقها) هو دقيقها بعد قلبها

الحنطة) فصرح بالاسم مع الاشارة (حنثها مطبوخة) ان بقيت حباتها (وثنية ومقلية) لوجود الاسم كلاكل هذا اللحم فجعله شواء (لا) اذا هرست على ما قاله البلقيني ثم يحتمل ان مراده لا اذا جعلت هريسة ويؤيده انه جملة في مساق المطبوخة التي تبقى حباتها وان مراده هرسها وهو دقها العنيف ويوجه بانه يلزم من دقها العنيف زوال صورتها المستلزم لزوال اسمها وليس يبعد ان تفتت لان زال قشرها فقط ولا (يطحنها وسويقها وعجينها وخبزها) لزوال الاسم والصورة (ولا يتناول رطب تمر او لاسرا) ولا باحوا ولا خلا ولا طلع (ولا عنب زبيب) ولا حصرما (وكذا المكوس) لاختلافها اسمها وصفة (فائدة) اول التمر طلع ثم خلال بفتح المعجمة ثم باح ثم رطب ثم تمر ولو حائف

وقوله ولا يسرا بضم أولهما اه معنى (قوله حنت بالمنصف) بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المهملة المشددة لاشتراكه على كل منهما فان حلف لا ياكل رطباً فاكل غير الرطب منه فقط ولا ياكل يسراً فاكل الرطب منه فقط لم يحنت اه معنى عبارة عش قد يشكك بامر من انه لو حلف لا ياكل رؤساً واكل بعض راس لم يحنت قال سم ما حاصله إلا ان يقال ان اجزاء الرطبة متساوية فحصل الجنس في ضمن البعض ولا كذلك الراس اه وقوله لما رآه اى فى النهاية خلافاً للشارح والمعنى (قوله لم يحنت بمنصفة) بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة وهى ما بلغ الارطاب فيها نصفها اه شرح الررض واقول فيه امر ان الاول ان الظاهر ان الحكم كذلك اذا بلغ الارطاب اقل من نصفها او اكثر والثاني انه لا يبعد جواز فتح الصاد على المفعول فليتأمل اه سم عبارة المعنى واذا بلغ الارطاب نصف البصرة قيل منصفة فان بدمان ذنبها ولم يبلغ النصف قيل مذنبه بكسر النون اه (قوله ولا نية له) اما اذا قصد الامتناع من هذه الثمرة وكلام الشخص فانه يحنت وان تبدلت الصفة اه معنى (قوله هذه السخلة) اى او الخروف اه معنى (قوله او هذا لبسرا) اى او العنب فصار زيبا والعصير فصار خمر او هذا الخمر فصار خلا اه معنى (قول المتن يتناول كل خبز) اى وان لم يفتت اختياراً فيما يظهر اه غش ويتناول الكنافة والسنبوسك والخبز والبقلارة لانها تخبز ولا مر بخلاف ما اذا قلت ولا فالبضابط ان الخبز يتناول كل ما خبز وان قلى وحدث له اسم يخصه دون ما قلى ولا فلا يتناول المقلى كالزلاية والقطايف سلطان وقلوبى اه بجري على عبارة الرشيدى وكذا الكنافة والقطايف المعروفة خبز واما السنبوسك فان خبز فهو خبز وان قلى فلا وان كان رقاقة مخبوزا لانه جدد له اسم اخر وكذا الرغيف الاسيوطى لانه مقلى وان كان رقاقة مخبوزا ولا لانه لا يسمى رقيقاً من غير تقييد مر اه سم على حجج ومنه يؤخذ ان ما استمر على اسمه عند الخبز يحنت به وان تجدد له اسم غير الموجود عند الخبز لا يحنت به كالسنبوسك المخبوز رقاقة كان عند الخبز يسمى رقاقاً فاقلى صار يسمى سنبوسكاً بخلاف السنبوسك المخبوز على هيأته كذا فهمته من تعاليلهم وامانتهم فليراجع اه (قول المتن كمنطة) وخبز الملة وهى بفتح الميم وتشديد اللام الرماذ الحار كغيره معنى وروض مع شرحه (قوله بتشديد اللام) الى قوله لو كان سبب الخفى المعنى الى قول المتن ويدخل فى النهاية الا قوله وهوان يلبث الى نعم وقوله ويؤيده الى المتن وقوله وقضيته الى المتن وقوله الا ان خثر الى المتن وقوله بقيدها (قوله على الاشهر) اى وبتخفيف اللام مع المد على مقابلة اه عش (قول المتن وذرة) هى الدخن وتسكون سوداء ويضاء اه معنى (قوله عوض عن واوا) اى ان اصلها اما ذروا وذرى فابدل الواو او الياء هاء اه عش (قوله

(قوله لم يحنت بمنصفة) عبارة الروض فان حلف لا ياكل الرطب فاكل المنصفة من غير الرطب لم يحنت او الرطب حنت وكذا لو اكلها جميعاً اه قال فى شرحه قال فى الاصل ولو حلف لا ياكل البسر فاكل المنصف ففيه هذا التفصيل والحكم بالعكس وقضيته انه لا يحنت باكل الجميع وليس بظاهر فالوجه انه يحنت لانه اكل يسراً ونظيره فيما اقتصر عليه المصنف اه ثم قال فى الروض وكذا لو حلف لا ياكل بسرة ولا رطبة فاكل منصفة لم يحنت اه وقوله او لا فاكل من المنصفة قال فى شرحه بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة وهى ما بلغ الارطاب فيها نصفها اه واقول فيه امر ان الاول ان الظاهر ان الحكم كذلك اذا بلغ الارطاب اقل من نصفها او اكثر والثاني ان لا يبعد جواز فتح الصاد على اسم المفعول فليتأمل (والخبز يتناول كل خبز) ينبغى ان السنبوسك خبز ان كان مخبوزا الا اذا كان مقلباً مر (قوله والخبز يتناول كل خبز) كلامهم كالصرى بيع الحنث بكل خبز وإن لم يسم الما كقول خبز اى عرف الحالف ولم يبلغه عرف غيره لانه كمن قضية ما تقدم فى هامش مسألة الروس عن البلقينى انه لا بد من انتشار العرف بحيث يبلغ الحالف وغيره اعتبار ذلك ايضا هنا وفى نظائره الا ان يفرق بين ما عول فيه على العرف كالمتقدم أو على اللغة كهذا وقد يدل على ذلك قوله وان لم يعده بيلده الخ واعلم ان المصنف لما قال فى باب الطلاق رلوعلى بعله بعله ناسياً للتعليل او مكرهاً لم تطلق فى الاظهر زاد الشارح عقب قوله او مكرهاً ما نصه او جاءه لا بانه المعلق عليه ومنه ان تخبر من حلف زوجها انها لا تخرج الا

لا ياكل رطباً ولا يسراً حنت بالمنصف أو رطبة أو بسرة لم يحنت بمنصفة لانها لا تسمى رطبة ولا بسرة (ولو قال) ولا نية له (لا اكل هذا الرطب فتتمر فاكله او لا اكله ذا الصبي فلكمه) بالغاً شاباً او (شيعاً فلا حنت فى الاصح) لزوال الاسم كفى الخنطة وكذا لا اكل هذا العبد فعتق او لا اكل لحم هذه السخلة فصارت كبشاً او هذا البسر فصار رطباً ومر فى شرح قوله داره هذه ايضاح ذلك وما يشكك عليه فراجع (والخبز يتناول كل خبز كمنطة وشعير وارض وباقلاً) بتشديد اللام مع التقصر على الاشهر (وذرة) بمجمة وهاو هاء عوض عن واو او ياء (وحص) بكسر ففتح أو كسر وسائر المتخذ من الحبوب

وان لم يعمد ببلده) بحث سم عدم الحنث اذا اكل شيئا من ذلك على ظن ان الخبز لا يتناول اخذا مما مر في
الطلاق اه رشيدي (قوله انه لم يطرد الخ) يرده عليه رؤس نحو طير تباع ببلد مفردة على ما جرى عليه المصنف
خلافا للاقوي في الرخصة والشرحين (قوله دون البسيس) وهو المسمى الان بالعجمية وكذا ما جفف
بالشمس ولم يخبز اه ع ش (نعم ان خبز ثم بس حنث به) انظر الفرق بينه وبين ما لودق الخبز وسفه الاتي
عن ابن الرفعة اه رشيدي (قوله بالثلثة) اي مخففا اه معنى (قوله نعم) الى قول المتن ويطبخ في المغني الا
قوله او لا يتناول الى المتن وقوله له او لا يشرب الى المتن وقوله كما قاله الى بخلاف الخ وقوله خلافا لما وردى وقوله
ويدخل فيها الى وظاهره ولو لم (قوله نعم لو صار الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغني لان جعله فمرفة
حسرا بفتح الحاء وتشديد الاء ووزن فعول اي ما تعاشرب شيئا بعد شئ الخساء اي شر به فلا يحنث به لانه
حينئذ لا يسمى خبزا قال في الاصل ولا يحنث باكل الجوز نيق على الاصح وهو القطائف المحشوة
بالجوز ومثله اللوز نيق وهي القطائف المحشوة باللوز اه (قوله كالخسوخ) المراد منه انه اختلطت
اجزؤه بعضها ببعض بحيث صار كالمسمى بالعصيدة ونحوها مما يتناول بالاصبع او الملعقة بخلاف ما اذا
بقي صورة الفتيت لهما يتميز بعضها عن بعض في تناول اه ع ش (قوله كما لودق الخبز اليابس) لعله حتى
صار كالذقي وكذا الفتيت الاتي عن الصيمري والاشكل الفرق بينهما وبين البسيس المسار اه
سيد عمر (قوله كما لودق الخبز اليابس الخ) لعله حتى صار كالذقي وكذا الفتيت الاتي عن الصيمري
والاشكل الفرق بينهما وبين البسيس المسار اه سيد عمر (قول المتن ولو حلف الخ) عبارة المغني
والنهاية والافعال المختلفة الاجناس كالاعيان لا يتناول بعضها بعضا والشرب ليس اكلا ولا عكسه فعلى هذا
لو حلف الخ (قول المتن باصبع) اي مبلولة لنهاية ومعنى (قوله وقضيته ان الابتلاع الخ) المعتمدان البلع
اكل في الايمان لافي الطلاق مر اه سم (قوله ومرفاهيه) عبارة المغني بعد ذلك تناقضا واجاب شيخه
عن ذلك بان الطلاق مبنى على اللغة فالبلع فيها لا يسمى اكلا ولا ايمان مبناها على العرف والبلع فيه يسمى
اكلا والجمع اولى من تضعيف احد الموضعين اه (قوله الا ان خثر الخ) عبارة المغني ان جعله اي السويق
في ماء اي مائع غيره حتى انما فشر به فلا اعدم الاكل فان كان خائرا بحيث يؤخذ منه باليد حنث اه (قوله
بقبدها) وهو ان لا يكون خائرا (قوله ولو حلف لا يذوق الخ) عبارة المغني فروع لو حلف لا ياكل سويقا

بأذنه بانه اذن لها وان كان كذبوه منه ايضا ما اقي به بعضهم فيمن خرجت ناسية فظننت انحلال اليمين او انها
لا تتناول الا المرة الاولى فخرجت نائيا نعم لا بد من قرينة على ظنها لما ياتي في الحاصل انه متى استند ظنها الى امر
تعذر معه لم يحنث او الى مجرد ظن الحكم حنث لا يحكمه اذ لا اثر له فقد قال غير واحد نص الاثمة لا اثر للجمل
بالحكم قال جمع محققون وعليه يدل كلام الشيخين في الكتابة وغيرها اه المقصود نقله باختصار فانظر
لواكل الحالف على اكل الخبز خبز الارز مثلا لظنه ان اليمين لا تتناوله من غير استناده الى امر يعذر معه هل
يحنث لان ظنه هذا من قبيل مجرد ظن الحكم وكذا يقال في نظائره فليتأمل جدوا ليراجع وليحرر وقد يقال
فيمن ظن ان اليمين لا تتناول خبز الارز انه مستند الى ما يعذر به وهو عدم تعارف ذلك عنده (والبقساط
والرقاق خبز) وكذا السكاكفة والقطايف المعروفة واما السنوسك فان خبز فهو خبز وان قل فلا وان كان
رقاقه مخبوزا لانه حدث له اسم اخر وكذا الرغيف الاسويطى لانه مقل وان كان رقاقه مخبوزا او لانه لا يسمى
رغيفا من غير (وقضيته ان الابتلاع في نحو خبز وسكر بلا مضغ اكلا به صرحاني مواضع الخ) المعتمدان
البلع اكل في الايمان لافي الطلاق مر (قوله ولو حلف لا يذوق الخ) قال في التنبيه وان حلف لا يذوق شيئا
فضعه ولفظه فقد قيل يحنث وقيل لا يحنث اه قال ابن النقيب في شرحه بعد ان بين ان الاصح الحنث
ولو اكله او شر به حنث وفيه وجه ولو اوجره لم يحنث لان معناه لا جعله على طعاما وقد جعله اه فايراجع
مسئلة الاجار فان قوله اوجره ان كان مبنيًا للفعول اشكل الحنث في الاطعمة لانه مكروه ولا حنث مع
الاكراه أو للفاعل فيكون المراد انه اوجره نفسه اي صبه في حاق نفسه اشكل عدم الحنث في الحلف على أنه

ولا يشرب به فذاقة لم يحنت لانه لم ياكل ولم يشرب وان حلف لا يذوق شيئا فاضغطة ولفظه حنت لان الذوق معرفة الطعام وقد حصل لو حلف لا ياكل ولا يشرب ولا يذوق فواجب حلقه وبلغ جوفه لم يحنت لانه لم ياكل ولم يشرب ولم يذوق ولا يطعم حنت بالايجار من نفسه او من غيره باختياره لان معناه لا جعلته على طعاما وقد جعله طعاما اه (قوله) ولا يتناول الخ ومثله ما لو قال لا يتناول طعاما بخلاف لا اكل طعاما فانه لا يحنت بالشرب اذ لا يسمى الاكل كاي شيء ثم ماذا كقضيته انه لا يشترط في الطعام ان يسماه في عرف الحالف فيحنت بنحو الخبر والجبن بما لا يسمى في العرف طعاما وقياس جعل الايمان مبنية على العرف عدم الحنت بما ذكر لان الطعام عندهم مخصوص بالمطبوخ (فائدة) وقع السؤال عن شخص حلف بالطلاق انه لا ياكل لينا ثم قال اردت باللين ما يشمل السمن والجبن ونحوهما هل يحنت بكل ذلك ام لا يحنت بغير اللين لعدم شموله انحو السمن والجواب عنه بان الظاهر الحنت لان السمن والجبن ونحوهما يتخذ من اللين فهو اصل لها فلا يبعد اطلاق اسم اللين على ذلك كله مجازا حيث اراده حنت به اه ع ش (قوله حنت بكل انواعه) هذا الصنيع يوم ان قول المصنف الا في فاكهه بخبر حنت الخ لا يجري في اللين الذي هو صريح المتن وظاهره انه ليس كذلك فكان الاولى خلاف هذا الصنيع اه رشيدى (قوله حنت بكل انواعه الخ) عبارة المغنى ولو حلف لا ياكل لينا فاكل شيرا ز او هو بكسر الشين المعجمة يغلى في سخن جدا ويصير فيه حوضه او دوغا وهو بضم الدال واسكان الواو وبالغين المعجمة لبن مخين نزع زبدته ذهب مائتة او ناشتا وهو بشين معجمة وناه مشاة فوقية ابن ضان مخلوط بلبن معز حنت اصدق اسم اللين على ذلك وسواه كان من نعم او من صيد قاله الرويانى واودى او خيل بخلاف مالوا كل لوز او هو بضم اللام واسكان الواو وبالزاي شىء بين الجبن واللبن الجامد ونحو الذى يسمونه فى بلاد مصر قرشرة او مصلا وهو يفتح الميم شىء يتخذ من ماء اللين لانهم اذا ارادوا اقطا وغيره جعلوا اللين فى وعاء من صوف او خوص او كرابس ونحوه فينزل ماؤه فهو المصل او جينا وتقدم ضبطه فى باب السلم او كسطا وهو بفتح الكاف معروف او اقطا وسمنا اذ لا يصدق على ذلك اسم اللين واما الزبد فان ظهر فيه لبن فله حكمه والا فلا وكذا القشطة كما بحثه شيخنا والسمن والودو الدهن متغايرة فالخالف على شىء منها لا يحنت بالباقي للاختلاف فى الاسم والصفة ولو حلف على الزبد والسمن لا يحنت باللين ولو حلف لا ياكل الباقى هو اول لبن يحدث بالولادة لم يحنت بما يحلب قبلها اه (قوله من ما كول) اى لبن ما كول فيشمل لبن الادميات ويحتمل من حيوان ما كول فيخرج لبن الادميات والاقرب الاول اه ع ش وبعبارة الروض مع شرحه واللبن يتناول ما يؤخذ من النعم والصيد قال الرويانى والادى والحيل اه (قول المتن او مائعا اخر) كالزيت اه معنى (قوله ولو حلف الخ) اى واطلق اه ع ش (قوله نحو غن) كالرمان والقصب معنى وع ش (قوله بالتبذير) وهو الماخوذ من غير الغنب والخمر ما اتخذ من الغنب خاصة اه ع ش (قول المتن عصيدة) وهى كما قال ابن مالك دقيق يلت بسمن ويطبخ قال ابن قتيبة سميت بذلك لانها تصد بالة اى تلوى اه معنى (قوله ولا نية له) الى قوله وتقوية الاذرى فى النهاية الا قوله خلافا لما وردى (قول المتن رطب الخ) وفى شمول الفاكه للزيتون وجهان اوجهما عدم الشمول اه معنى وفى سم عن مر مثله (قوله وتين الخ) وتفاح وسفرجل وكثرى وخوخ اه معنى (قوله من كل ما يتناوله) الضمير المستتر لاسم الفاكه والبارز الموصول (قوله لا كتين) ومغلق خوخ ومشمش اه معنى (قوله

اولا يتناول ولا يطعم حنت حتى بالشرب (او) حلف (لا ياكل لبنا) حنت بكل انواعه من ما كول ولو صيدا حتى نحو الزبدان ظهر فيه لانحو جبن واقط ومصل (او مائعا اخر) فاكله بخبر حنت) لانه كذلك يؤكل (او شربه فلا) لعدم الاكل (او) حلف (لا يشرب به فبا العكس) فيحنت فى الثانية دون الاولى لو حلف لا ياكل نحو غن لم يحنت بشرب عصيره ولا بصه ورمى قفله او لا يشرب خمر لم يحنت بالتبذير وعكسه (او) حلف (لا ياكل سمنا) فاكله بخبر جامدا كان (او ذا با حنت) لانه اى بالمحلول عليه وزيادة وبه فارق عدم الحنت فى الاكل كما اشتراه زيد فاكل مما اشتراه وعمر ولا نه لم ياكل مما اشتراه المحلول عليه خاصة (وان شربه ذا تبالا) يحنت لانه لم ياكله (وان اكله فى عصيدة حنت ان كانت عينه ظاهرة) اى مرتبة متميزة فى الحس كما قاله الامام لوجود اسمه حيثئذ بخلاف ما اذالم تكن متميزة كذلك (ويدخل فى فاكهة) حلف لا ياكلها ولا نية له (رطب وغن ورمان وارج) بضم اوله وثالثه مع تشديد الجيم ويقال اترنج وترنج وتين ومشمش (رطب ويابس) من كل ما يتناوله سواء

لوقوع اسمها على هذه كلها لانها لما يتفكك اى يتنعم باكله مما ليس بقوت وعطف الرمان والعنب عليها فى الاية لا يقتضى خروجها عنها لانه من عطف الخاص على العام وزعم انه يقتضيه قال الازهرى والواحدى خلاف اجماع اهل اللغة يدخل فيها موزرطب لا يابس على الاوجه وظاهر قولهم رطب وعنب انه لا حث بالم بنضج ويطب وهو ما صرح به (٤١) الزبيرى ويوافقه قول التتمة لا يدخل فيها

بلح وحصرم وقيد البلقين
فى البلح بغير ما حلا من نحو
يسر ومترطب بعضه (قلت
ولهم ونبق) بفتح فسكون
او كسر ونارنج وقيده
كالليمون الفارق بالطرى
نخرج المملح واليابس
واعتمده البلقين بل نازع
فى عدهما واطال وما قيل من
أن صوابه لم يبلان قال
الزركشى غلط (وبطيخ)
اصفر او هندى (ولب
لستق) بضم ثائه وفتح
(وبندق وغيرهما) كجوز
ولوز (فى الاصح) وتقوية
الاذرى لمقابله بانها لا تعد
فاكهة عرفاء فممنوعة (لاقضاء)
بكسر اوله أشهر من فتحه
وبمثلثة مع المد (وخيار
وباذنجان) بكسر المعجمة
(وجزر) بفتح اوله وكسره
لانها تعد من الخضروات
لا الفواكه وتعجب بعضهم
من اسقاط الخيار مع انه
يجعل فى اطباق الفاكهة
وعذب نحو البندق وبجواب
بان الخيار دخل فى نوع
آخر اختص به وهو كونه من
الخضراوات وذلك اللب
يعد من يابسها من غير
مخرج له عنها (ولا يدخل
فى الثمار) بالمثلثة (يابس

لوقوع اسمها الخ) تعليل للثمن وقوله لانها الخ اى الفاكهة علة للعلل (قوله) مما ليس بقوت) انظر نحو
التمر والزبيب اه سم عبارة عش اى ما لا يسمى قوتاً فى العرف فلا ينافى جعلهم الثمر ونحوه فى زكاة
الفطر من المقتات اه (قوله) وعطف الرمان) ليس فى الاية ذكر العنب عبارة لاسنى والمغنى وانما ذكر
المصنف الرطب والعنب والرمان لاجل خلاف ان حنيفة قال لا يحنث بها قوله تعالى فيه ما فاكهة ونخل
ورمان وميز العنب عن الفاكهة فى سورة عبس والعطف يقتضى المغايرة قالوا الواحدى والازهرى وهو
خلاف اجماع اهل اللغة فان من عادة العرب عطف الخاص على العام كقوله تعالى وملائكته ورسله
وجبريل وميكال فن قال ايسا من الملائكة فهو كافر اه (قوله) عليها) اى الفاكهة اه عش وكذا ضمير
عنها (قوله) وهو ما صرح الخ) وجزم بهذا شيخنا فى الروض ولم يزه لحدوه وظاهر اه معنى (قوله) وقيده
البلقيني الخ) عبارة النهاية نعم هو مفيد بغير ما حلى الخ قاله البلقيني اه وعبارة المغنى وعمله كاقاله البلقيني فى
البلح فى غير الذى احمر او اصفر وحلا وصار يسر او ترطب بعضه ولم يصر رطبا فاما ما وصل الى هذه الحالة فلا
توقف فى انه من الفاكهة اه قال السيد عمر قديم قال لا حاجة لتقييد البلقيني لان البلح لا حلا وفيه ما حدثت
فيه الحلاوة فبسر لا بلح نعم يقال ثم ما يوجد فيه حلاوة قبل تغير اللون الى الصفرة او الحمرة فهل يقال له
حيث بلح لبقاء الخضرة او يسر لوجود الحلاوة محل تأمل وعلى الاول يتجه التقييد بالبلح اه (قوله) بغير ما حلا)
اى ولوادنى حلاوة اه حلى (قوله) من نحو يسر الخ) بيان لما حلا (قول المتن وليمون) بفتح اللام واثبت
التون فى اخره والواحدة ليمونة اه معنى (قول المتن ونبق) طريه وبابس هو ثمرة شجر السدر اه معنى (قوله)
وقيده) اى النارنج (قوله) واعتمده البلقيني الخ) عبارة المغنى بل قال بعضهم ان الطرى منهما اى النارنج
والليمون ليس بقا فاكهة عرفاء وانما يصالح به بعض الاطعمة كالحل اه (قول المتن وبطيخ) عبارة النهاية والمغنى
والحلى وكذا بطيخ زيادة كذا فى المتن وزاد الثانى فى شرحه بكسر الباء ما لو حدة وفتحها اه ثم ذكر ما يصرح
قول المصنف فى الاصح راجع لما بعد كذا من البطيخ ولب لستق الخ (قوله) او هندى) اى اخضر اه عش
(قوله) بضم ثائه وفتح) زاد المغنى اسم جنس واحدة فستقة اه (قول المتن وبندق) بموحدة ودال مضمومتين
كاعبره المصنف وغيره وبالفاء كاعبره الازهرى وغيره اه معنى (قوله) وتقوية الاذرى الخ) عبارة المغنى
اما البطيخ فلان له نضجا وادرا كالكافور كدوا اما اللبوب فانها تعد من يابس الفاكهة والثانى المنع لان ذلك
لا يعد فى العرف فاكهة واختاره الازهرى اه وكذا فى النهاية الا قوله واختاره الخ (قوله) بانها) اى البطيخ
ولب لستق ولب بندق ولب غيرهما (قول المتن لا قماء وخيار) (تنبيه) ظاهر كلامهم ان القماء غير
الخيار وهو الشائع عرفا وبؤيده ما فى زيادة الروضة فى باب الربان القماء مع الخيار جنسا ولكنه نقل
فى تهذيبه عن الجوهرى ان القماء الخيار ولم ينسكه اه معنى (قوله) وتعجب بعضهم الخ) عبارة المغنى قال
الفزارى ومن العجب ان الخيار لا يكون من الفاكهة مع ان لب الفستق من الفاكهة والعادة جارية بجعل
الخيار فى اطباق الفاكهة دون الفستق والبندق اه (قوله) وعذب البندق) عطف على اسقاط الخيار
(قوله) وذلك اللب الخ) اى وان ذلك الخ (قوله) من يابسها) اى الفاكهة وكذا ضمير عنها (قوله) من كل
بالتون (قوله) ما ذكر) اى الرطب فى الثمر واليابس والرطب فى الفاكهة (قوله) ما لا يلى الخ) بمعنى
طرفها ومنتهاها المقابل لطرفها المتصل بالقمع (قوله) وهو قاض الخ) محل تأمل (قوله) من هذا) اى الثمر
(قوله) مما ليس بقوت) انظر نحد التمر والزبيب (قوله) لا يدخل فيها بلح الخ) ينبغى فى الحلف على البلح

(٦ - شروانى وابن قاسم - عاشر) والله اعلم) لأن الثمر اسم الرطب واستشكل خروج اليابس من هذه ودخوله
فى الفاكهة وبجواب بان المتبادر من كل ما ذكر (فائدة) قضية قول القاموس القمع بالسكسر الفتح وكعنب ما التزق باسفل الثمرة
واليسرة ونحوهما أن رأس الثمرة ما لا يلى قمعها ووجهه بعضهم بانه يخرج أولا كما يخرج رأس الحيوان عند ولادته او لا وفيه
نظر ظاهر والذى يتجه ان العبرة هنا بالعرف وهو قاض بان راسها ماتحت قمعها (ولو اطلق) فى الحلف (بطيخ وتمر) بالمثلثة (وجوز

لم يدخل هندي الخ) أي فلا بحث بأكله اه مغنى (قوله هو الاخضر) أي بساتر أنواعه جبليا كان او غيره احر كان او غيره حاليا كان او غيره اه عش (قوله) بأنه الان لا ينصرف البطيخ (إلا اليه) الاخضر وحينئذ قال وجه الحنث به ودعوى أنه لا عبرة بالعرف الطارىء كالعرف الخاص بمنوعة اه نهاية قال الرشيدى قوله وحينئذ قال وجه الحنث به اى وعدم الحنث بغيره كما نقله ابن قاسم عن افتامو الدال شارح ثم قال وعليه فهل يعم الحنث غير الديار المصرية والشامية على قياس ما قيل في خبز الارز وفي الروس فيه نظر اه وقضية القاعدة ان العرف اذا وجد مع العموم هنا هو قضية اطلاق الشارح اه رشيدى عبارة المغنى فينبغى الحنث به كما جرى عليه البلقينى والاذرعى وغيرهما اه (قوله) وقد يجاب الخ) وقال الشيخ الاسلام وخلافا لانهية والمغنى كما سارنا (قوله) وبه فارق الخ) اى بقوله في تجد يد اسم الخ (قوله) ولا يتناول الى قوله كما صرح في المغنى الا قوله اى بالمغنى الى المتن وكذا في النهاية الا قوله وان اطل الى لا الدواء (قول المتن قوتا) وهل يدخل التمر والزبيب واللحم في القوت لمن يعتاد كلامها أولا وجهان اوجهها كما قال شيخنا عدم دخوله اذا لم يعتد اقتياتها ببلد الحالف بخلاف ما لو اعتيد ذلك او كان الحالف يقتاتها اه مغنى وفي سم بعد ذكر كلام شيخ الاسلام المذكور ما نصه وقال شيخنا الشهاب الرملى الاصح الدخول اه اى مطلقا (قول المتن وادما) ومن الادم الفجل والثمار والبصل والملح والخل والشيرج والتمر مغنى وروض مع شرحه (قوله) وان اطل البلقينى في النزاع فيه) اى فى كون الطعام يتناول ما ذكره وقال عرف الديار المصرية ان الطعام هو المطبوخ فلا بحث الا به اه مغنى (قوله لا الدواء الخ) قياسه ان الطعام لا يشمل الماء ايضا لعدم دخوله فيه عرفا اه عش (قوله) ما يجنسه حامض) اى ما فى جنسه حموضة عزجة بالحلاوة بان يكون طعمه فيه حموضة وحلاوة وان قلت الحموضة اه عش (قوله) والحلوى تحتص بالمعمول من حلوى) اى على الوجه الذى يسمى بسببه حلوى بان عقدت على النار اما انشاء المطبوخ بالعسل فلا يسمى عرفا حلوى فينبغى ان لا بحث به من حلف لا ياكلها بل ولا بالعسل وحده اذا طبخ على النار لانه لا بدق الحلوى من تركها من جنسين فاكثر اه عش عبارة المغنى والحلوى كل ما اتخذ من نحو عسل وسكر من كل حلولىس فى جنسه حامض كدبس وقندوس فايند لا عنب الخ واما السكر والعسل ونحوهما فلا يس محلوى بدليل خبر الصحيحين انه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يحب الحلوى والعسل فيشترط فى الحلوى ان تكون معقودة فلا بحث اذا حلف لا ياكل الحلوى بغير المعمول بخلاف الحلوى فى الروضة وفى اللوز نيج والجوز نيج وجهان والاشبه كما قال الاذرعى الحنث لان الناس بعدونها حلوى قال الاذرعى ومثله ما يقال له المسكفن والخشكنان والقطايف واذا قصرنا الحلوى ككتب بالياء والافلا فلاف اه (قوله) اى بالمغنى المذكور الخ) وفى اصل الروضة التصريح بان منها المعمول من الدبس والتبادر منه دبس العنب لاسيما بدمشق وطن الامام النووى رحمه الله تعالى فلم يحرر اه سيد عمر اقول وجنس الدبس ليس فيه حامض كما هو معروف وان كان فى جنس ما يتخذ منه الدبس حامض كالعنب (قول المتن من هذه البقرة) التاء فيها للوحدة فتشمل الثور اه عش (قول المتن دون ولدا) قياس ذلك انه لو حلف لا ياكل من هذه الدجاجة مثلا لم بحث ببعضها ولا بما فرخ منه وبقي هل يشمل الدجاجة الذبك فيبحث باكله فيما لو حلف لا ياكل دجاجة لان التاء فيها للوحدة ام لا فيه نظر والا قرب الاول وقوله ولبن اى وما يتولد منه اه عش (قوله) هو) اى غير مامر (قوله) فيتناول نحو شحم وكرش وسائر مامر معها كما صرح به البلقينى وسبقه الى بعضه جمع متقدمون ويوجه بأن الاكل منها يشمل جميع ما هو من أجزائها الاصلية التى

تؤكل

(قول المتن لم يدخل هندي الخ) أي فلا بحث بأكله اه مغنى (قوله هو الاخضر) أي بساتر أنواعه جبليا كان او غيره احر كان او غيره حاليا كان او غيره اه عش (قوله) بأنه الان لا ينصرف البطيخ (إلا اليه) الاخضر وحينئذ قال وجه الحنث به ودعوى أنه لا عبرة بالعرف الطارىء كالعرف الخاص بمنوعة اه نهاية قال الرشيدى قوله وحينئذ قال وجه الحنث به اى وعدم الحنث بغيره كما نقله ابن قاسم عن افتامو الدال شارح ثم قال وعليه فهل يعم الحنث غير الديار المصرية والشامية على قياس ما قيل في خبز الارز وفي الروس فيه نظر اه وقضية القاعدة ان العرف اذا وجد مع العموم هنا هو قضية اطلاق الشارح اه رشيدى عبارة المغنى فينبغى الحنث به كما جرى عليه البلقينى والاذرعى وغيرهما اه (قوله) وقد يجاب الخ) وقال الشيخ الاسلام وخلافا لانهية والمغنى كما سارنا (قوله) وبه فارق الخ) اى بقوله في تجد يد اسم الخ (قوله) ولا يتناول الى قوله كما صرح في المغنى الا قوله اى بالمغنى الى المتن وكذا في النهاية الا قوله وان اطل الى لا الدواء (قول المتن قوتا) وهل يدخل التمر والزبيب واللحم في القوت لمن يعتاد كلامها أولا وجهان اوجهها كما قال شيخنا عدم دخوله اذا لم يعتد اقتياتها ببلد الحالف بخلاف ما لو اعتيد ذلك او كان الحالف يقتاتها اه مغنى وفي سم بعد ذكر كلام شيخ الاسلام المذكور ما نصه وقال شيخنا الشهاب الرملى الاصح الدخول اه اى مطلقا (قول المتن وادما) ومن الادم الفجل والثمار والبصل والملح والخل والشيرج والتمر مغنى وروض مع شرحه (قوله) وان اطل البلقينى في النزاع فيه) اى فى كون الطعام يتناول ما ذكره وقال عرف الديار المصرية ان الطعام هو المطبوخ فلا بحث الا به اه مغنى (قوله لا الدواء الخ) قياسه ان الطعام لا يشمل الماء ايضا لعدم دخوله فيه عرفا اه عش (قوله) ما يجنسه حامض) اى ما فى جنسه حموضة عزجة بالحلاوة بان يكون طعمه فيه حموضة وحلاوة وان قلت الحموضة اه عش (قوله) والحلوى تحتص بالمعمول من حلوى) اى على الوجه الذى يسمى بسببه حلوى بان عقدت على النار اما انشاء المطبوخ بالعسل فلا يسمى عرفا حلوى فينبغى ان لا بحث به من حلف لا ياكلها بل ولا بالعسل وحده اذا طبخ على النار لانه لا بدق الحلوى من تركها من جنسين فاكثر اه عش عبارة المغنى والحلوى كل ما اتخذ من نحو عسل وسكر من كل حلولىس فى جنسه حامض كدبس وقندوس فايند لا عنب الخ واما السكر والعسل ونحوهما فلا يس محلوى بدليل خبر الصحيحين انه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يحب الحلوى والعسل فيشترط فى الحلوى ان تكون معقودة فلا بحث اذا حلف لا ياكل الحلوى بغير المعمول بخلاف الحلوى فى الروضة وفى اللوز نيج والجوز نيج وجهان والاشبه كما قال الاذرعى الحنث لان الناس بعدونها حلوى قال الاذرعى ومثله ما يقال له المسكفن والخشكنان والقطايف واذا قصرنا الحلوى ككتب بالياء والافلا فلاف اه (قوله) اى بالمغنى المذكور الخ) وفى اصل الروضة التصريح بان منها المعمول من الدبس والتبادر منه دبس العنب لاسيما بدمشق وطن الامام النووى رحمه الله تعالى فلم يحرر اه سيد عمر اقول وجنس الدبس ليس فيه حامض كما هو معروف وان كان فى جنس ما يتخذ منه الدبس حامض كالعنب (قول المتن من هذه البقرة) التاء فيها للوحدة فتشمل الثور اه عش (قول المتن دون ولدا) قياس ذلك انه لو حلف لا ياكل من هذه الدجاجة مثلا لم بحث ببعضها ولا بما فرخ منه وبقي هل يشمل الدجاجة الذبك فيبحث باكله فيما لو حلف لا ياكل دجاجة لان التاء فيها للوحدة ام لا فيه نظر والا قرب الاول وقوله ولبن اى وما يتولد منه اه عش (قوله) هو) اى غير مامر (قوله) فيتناول نحو شحم وكرش وسائر مامر معها كما صرح به البلقينى وسبقه الى بعضه جمع متقدمون ويوجه بأن الاكل منها يشمل جميع ما هو من أجزائها الاصلية التى

ان لا بحث الا بالسر م (قوله) وازع جمع فيه بأنه الآن لا ينصرف البطيخ (إلا اليه) وحينئذ قال وجه الحنث به ودعوى أنه لا عبرة بالعرف الطارىء كالعرف الخاص بمنوعة م (قوله) والطعام يتناول الخ) قال فى الروض وهل يدخل التمر والزبيب واللحم فى القوت لمن لا يقتات وجهان قال فى شرحه اوجهها عدم دخوله ان لم يعتد اقتياتها ببلد الحالف بخلاف ما لو اعتيد ذلك او كان الحالف يقتاتها اه وقال شيخنا الشهاب الرملى الاصح الدخول اه فى الروض ومن الادم الفجل والثمار والبصل والملح والتمر قال فى شرحه والخل والشيرج ثم قال فى الروض ولو حلف لا يشرب ماء حنث بماء البحر وشرب ماء الثلج والجمد لا ياكلها

(او) لا ياكل (من هذه الشجرة) قال في القاموس الشجر من النبات ما قام على ساق او ماسما بنفسه دق او جل قارم الشتاء وعجز عنه اه
(نمير) لها ما كول فيما يظهر هو الذي يحنث به (دون ورق وطرف غصن) حملا على (٤٣) المجاز المتعارف لتعذر الحقيقة عرفا والحق

البليقي الجار بالنمير قال
وكذا ورق اعتيد اكله
كبعض ورق شجر الهند
اي المسمى بالنبل ونحوه
اه وعليه يحتمل انها
كرؤس تباع مفردة فيحنث
وافق عرف بلده اولوا وانها
كرأس نحو حوت فيعتبر
عرف بلد الخالف ولعل
هذا اقرب ويفرق بان
من شان رؤس الانعام
ما مر فلم يعمل فيها على بلد
بخلاف غيرها والورق
ليس من شأنه ذلك فالحق
ما اعتيد اكله منه بالثانية
اما اذا لم تعذر الحقيقة
فيحمل عليها مع المجاز
الراجح كالحلف لا يشرب
من ماء النهر الحقيقة السكرع
بالفم وكثير يفعلونه
والمجاز المشهور الاخذ
باليد او الاناء فيحنث بالكل
لانها لما تكافأ اذ في كل
قوة ليست في الاخر استويا
فوجب العمل بها اذ لا مرجح
نعم نقلا عن جامع المزني
انه لا حنث بلبس الخاتم في
غير الخنصر لانه خلاف
العادة واستدل له البغوي بما
لو حلف لا يلبس القلنسوة
فلبسها في رجله ورد ابن
الرفعة بان الذي فيه حنث
المرأة لا الرجل لانه العادة
فيها وانتصر له هو وغيره بانه
الموافق لما مر في الوديعة

الخ) راما الجلد فان جرت العادة بأكله مسمو طاحنث به والا فلا اه معنى (قوله) او ماسما بنفسه الخ) انظر ما
الفرق بين التعريفين ويظهر انهما متساويان واو للتوزيع في التعبير (قوله) فتمر لها ما كول الخ) في
مالولم يكن لها ما كول من ثمر وغيره هل تحمل اليمين على غير الما كول بقرينة عدم الما كول اه سم
(قوله) لها ما كول الخ) الى قوله قال في النهاية (قوله) حملا الى قوله اي المسمى بالنبل في المعنى (قوله) قال
اي البليقي (قوله) كبعض ورق الخ) الاولى كورق بعض الخ) كافي المعنى (قوله) اي المسمى اي الورق
ويحتمل شجر الهند (قوله) كبعض ورق شجر الهند الخ) وكورق العنب فيحنث باكله كافي الزيادة اه
بجبري (قوله) انها اي الاوراق المعتادا كلها (قوله) كرؤس تباع الخ) اي كرؤس الانعام (قوله) وانها
كرأس نحو حوت الخ) هذا التردد مبني على كلامه السابق في اوائل الفصل وقد بينا هناك اختلاله اه سم
(قوله) بالثانية) وهي رأس نحو حوت (قوله) اما اذا لم تعذر الى قوله نعم في المعنى والنهاية (قوله) لا يشرب
من ماء النهر الخ) ولو حلف لا يشرب ماء هذا النهر او الغدير لم يحنث بشرب بعضه اه نهاية عبارة
المعنى فروع لو حلف لا يشرب من هذا الكوز لجعل مائه في غيره وشربه لم يحنث لان اليمين تعلقت
بالشرب من الكوز ولم يوجد وإن حلف لا يشرب من ماء هذا النهر او لا شرب منه فشربه من مائه في كوز
حنث في الاولى وفي الثانية وان قل ما شربه او حلف لا اشرب او لا شرب من ماء هذا الكوز او الادوة ونحو
ذلك بما يمكن استيفائه شربا في زمان وان طال لم يحنث في الاولى ولم يبر في الثانية بشرب بعضه بل بشرب
الجميع لان الماء معروف بالاضافة فيتناول الجميع قال الدميري ولو قال لا اشرب ماء النبل او ماء هذا النهر
او الغدير لم يحنث بشرب بعضه اه ولو حلف ليصعدن السماء غدا حنث في الغد فان لم يقل غدا حنث
في الحال ولا شرب من ماء هذا الكوز وكان فارغا وهو عالم بفرغه او لا قلن زيد او هو عالم بموته حنث في الحال
وان كان فيه ماء فانصب منه قبل امكان شربه فكالملكره او لا شرب منه فصبه في ماء وشرب منه بران علم
وصوله اليه ولو حلف لا يشرب منه من الكوز فصبه في ماء وشربه او شرب منه لم يبر وان علم وصوله اليه لانه
لم يشربه من الكوز فيها ولم يشرب جميعه في الثانية ولو حلف انه لا يشرب ماء هذا النهر ونحوه او لا ياكل
خبز النكوة ونحوها او لا يصعد السماء لم تنعقد يمينه لان الحنث في ذلك غير متصور ولو حلف لا يشرب ماء
فراة او من ماء فرات حنث بالماء الغدب من اي موضع كان لا بالما الخ) ومن ماء الفرات حمل على النهر المعروف
ولو حلف لا يشرب الماء حنث بكل ماء حتى بماء البحر وشرب ماء الناج والجد لا اكلها فشر بها غيرها اكلها
واكلها غير شرهما والتنج غير الجند اه (قوله) واستدل له اي لما في الجامع (قوله) ورد اه اي النقل وقوله
بان الذي فيه اي في الجامع (قوله) ورد ابن الرفعة الخ) اعتمده المعنى (قوله) لانه اي ليس الخاتم في غير الخنصر
العادة فيها اي في حق المرأة دون الرجل (قوله) له اي الذي في الجامع من حنث المرأة لا الرجل وقوله هو اي
ابن الرفعة (قوله) يحنث اي باللبس في غير الخنصر مطلقا اي رجلا كان او امرأة (قوله) ثم بحث اي الاذرعى
(قوله) وغيرها اي من الوسطى والسفلى (قوله) وهذا هو الاقرب اي ما قاله الاذرعى نقلا وبثا (قوله)
وليس اي الامر كما ذكره البغوي اي من قياس الخاتم على القلنسوة (قوله) لان ذاك اي لبس القلنسوة
في الرجل وقوله وهذا اي لبس الخاتم في غير الخنصر (قوله) من كراهته اي ابس الخاتم في غير الخنصر

وأكلها غير شرهما اه وفي الباب او لا ياكل ادا فهو ما يؤتم به كخول ودبس وشيرج وزيت
وسمن او لا كلحم وجبن وبقول وخبز وبصل وتمر وملح اه (قوله) او من هذه الشجرة) في مالولم
يكن لها ما كول من ثمر وغيره هل تحمل اليمين على غير الما كول بقرينة عدم الما كول (قوله) وعابه
يحتمل انها كرؤس تباع مفردة الخ) هذا التردد مبني على كلامه السابق وقد بينا فيما سبق اختلاله

ورجح الاذرعى قول الروياني عن الاصحاب يحنث مطلقا لوجود حقيقة اللبس وصدق الاسم ثم بحث أنه لا فرق بين لبسه في الانملة
او في غيرها اه وانما الاقرب إعادة الباب وليس كما ذكره البغوي لان ذاك لم يعتد اصلا وهذا معتاد في عرف اقوام وبلدان مشهورة
وعما يؤيد انه بغير الخنصر ليس من خصوصيات النساء ما مر من كراهته للرجل خلافا لمن زعم حرمة محتجبا بانه من خصوصياتهن

(فصل) في صور منشورة ليقاس بها غير هاهو (حلف) لا يتعدى او لا يتمشى فقد مر حكمه في فصل الاعذار بالنفقة او (لا يا كل هذه التمرة فاختلفت بتمر فاكلة لا تمر) او بعضها (١٤) وشك هل هي المحلوف عليها او غيرها (لم بحث) لان الاصل براءة ذمته من الكفارة

والورع ان يكفر فان اكل الكل حنت لكن من اخر جزءا كله فتمتد في حلف بطلاق من حينئذ لانه المتيقن (او) حلف (ليا كلتها فاختلفت) بتمر وانهممت (لم يبر الا بجميع) اى اكله لاحتمال ان المتروكة هي المحلوف عليها فاشترط يتقن اكلها ومن ثم لو اختلفت بجانب من الصبرة او بما هو بلونها وغيره لم يحتج الا الى اكل ما في جانب الاختلاط وما هو بلونها فقط (او ليا كان هذه الرمانة فانما يبر بجميع حبها) اى اكله لتعلق اليمين بالكل ولهذا لو قال لا اكلها فترك حبة لم يحنث ومرفى فتات خبز يدق مدركة انه لا عبرة به فيحتمل ان مثله حبة رمانة يدق مدركها ويحتمل ان يفرق بان من شان الحبة انه لا يدق إدراكها بخلاف فتات الخبز ومن ثم كان الاوجه في بعض الحبة التفصيل كفتات الخبز (او لا يلبس) هذا او الثوب الفلاني او قبله اليسه فقال والله لا اليسه فسل منه خيط لم يحنث كما مر عن الشاشي بقيدته وفارق لا اسألك في هذه الدار فانهم بعضها وساكن في الباقي بان المدار هنا على

(فصل في صور منشورة) (قوله) لو حلف لا يتعدى الخ) ولو حلف لا يشم بفتح الشين المعجمة وحكى ضمها الى بحان بفتح الراء حنت بضم الضيمزان وهو بفتح الضاد المعجمة واسكان الياء النحتية الريحان الفارسي لا نطلاق الاسم عليه حقيقة وان شم الورد او الياسمين لم يحنث لانه مشموم لا ريحان ومثله البنفسج والزرج والزعفران ولو حلف انه يترك المشموم حنت بذلك دون المسك والكافور والعنبر لانها طيب لا مشموم ولو حلف على الورد والبنفسج لم يحنث بهنهما اه معنى (قوله) او بعضها الى قوله ومرفى المعنى الى قوله ولا يتنافى ما تقرر في النهاية لا قوله كما مر الى وفارق (قوله) لان الاصل براءة ذمته الخ) اى وعدم نحو الطلاق اه رشيدى (قوله) والورع انه يكفر) اى فى صورتين اه عش (قوله) لم يحتج الا الى اكل ما في جانب الاختلاط الخ) اى ويبر بذلك ليا لو حلف ليا كلتها كما هو ظاهر اه رشيدى (قول المتن) فانما يبر بجميع حبها) اى وان ترك القشر وما فيه ما اتصل بالحب المسمى بالشحم وقياس ذلك انه لو حلف ليا كان هذه البطيخة بربا كل ما يتعادا كله من لحاف فلا يضر ترك القشر واللب ثم يبقى النظر في انه هل يشترط اكل جميع ما يمكن عادة من لجمها او يختلف باختلاف احوال الناس والا قرب الثاني اه عش (قوله) فترك حبة) اى او بعضها كما باقى عش (قوله) ومرفى فتات الخبز) اى مر فى الطلاق اه رشيدى اى وعن قريب فى شرحه ولو قال مشيرا الى حطة الخ (يدق مدركه) اى ادراكه بحيث لا يسهل التقاطه عادة باليد وان ادركه البصر اه عش (قوله) او لا يلبس هذا الخ) ومثل هذا الثوب هذا الشاش او الرداء مثلا فيما يظهر حيث قال لا اليسه واما لو قال لا ارتدى هذا الثوب او لا اتعمم بهذه العمامة او لا الف هذا الشاش فهل هو مثل اللبس فيبر بسل خيط منه او مثل ركوب الدابة فلا يبر بذلك فيه نظر والا قرب الاول اه عش (قوله) فسل منه خيط) اى قد اصبغ مثلا طولا لا عرضا وليس بما خيط به بل من اصل منسوجه اه عش وقوله لا عرضا فيه نظر ظاهر وقوله وليس الخ فيه تردد (قوله) كما مر) اى فى شرحه ولو قال مشيرا الى حطة (قوله) بقيدته) اى بان يكون نحو مقدار اصبع بما يحس ويدرك (قوله) او لا اركب) اى هذا الحمار او السفينة اه نهاية اى او على هذه البرذعة فيما يظهر ومثل ما ذكر فى عدم البر بقطع جزء منه ما لو حلف لا يبرقد على هؤلاء الطراريج او الطراحة او الحصير او الاحرام فيحنث بالرقاد على ذلك وان قطع بعضه لوجود مسماه بعد القطع وكذا لو فرش على ذلك ملاء لان العرف يعدد قد عليها بل هذا هو المعتاد فى النوم على الطراحة فتنبه له ولا تغتر بما نقل من خلافه عن بعض اهل العصر اه عش (قوله) او لا اركب او لا اكل الخ) عطى على قوله لا اسألك الخ وقوله بان القصد الخ على قوله بان المدار الخ (قوله) بان القصد هنا النفس) اى روى موجوده ما فى المسمى ولا كذلك اللبس لان المدار فيه على ملاسة البدن لجميع اجزائه اه نهاية قال عش قوله ولا كذلك اللبس قضية التعبير باللبس جريان هذا فى غير الثوب من نحو زمر موزة وقبقاب وسراويل فيبر فى الكل بقطع جزء من المحلوف عليه حيث كان من غير ما خيط به اه (قوله) اذا سل خيطا منه

(فصل) حلف لا يا كل هذه التمرة (قوله) لو حلف لا يا كل هذه التمرة الخ) قال فى الروض او حلف لا شرب من ماء هذا الكوز فصبه فى ماء وشرب منه بران علم وصوله اليه لا نه شرب من ماء الكوز وهذا من زيادته والذى فى الاصل ولو حلف لا يشرب منه فصبه فى ماء وشرب منه حنت قال وكذا لو حلف لا يشرب من لبن هذه البقرة فخطاه بلبن غير هاهو بخلاف ما لو حلف لا يا كل هذه التمرة فخطاها بصبرة لا يحنث الا باكل جميع الصبرة والفرق ظاهر اه ما فى شرحه ولا يخفى ان ما ذكره الروض او لا يؤخذ من قول اصله ولو حلف لا يشرب منه فصبه فى ماء وشرب منه حنت لانه انا حنت لصدق الشرب منه واذا صدق الشرب منه لم يلزم البر بالشرب منه بعد الصب فى حائه لا شرب منه غاية الامر ان تقييد الروض بقوله ان علم الخ مسكوت عنه فى مفهوم الاصل

صدق المساكنة ولو فى جزء من الدار و ثم على لبس الجميع ولم يوجد او لا اركب أو لا اكل هذا فقطع أكثر بدنه بان اى القصد هنا النفس وفى اللبس جميع الاجزاء ولا يتنافى ما تقرر فى سل الخيط تعبير شيخنا بقوله ان ازال منه القوارى او نحوها ما هو انه لا يحنث سلى الخبط وان طال لان مراده مجرد التمثيل بدليل قوله فى فتاويه لا يحنث اذا سل خيطا منه او لا يلبس او لا يسل او لا يدخل مالا (وهذا لم يحنث

باحدهما) لانه حلف عليهم فان نوى لا البس منهما شيئا حثت باحدهما (فان لبسهما معا او مرتبا حثت) لوجود لبسهما المحلوف عليه (او لا يلبس هذا ولا هذا حثت باحدهما) لانهما يمينان حتى لو لبس واحدا ثم واحد اخر حثت (٤٥) لان العطف مع تكرار لا يقتضي ذلك

اي وان قل حيث كان يحس ويدرك اه عش (قوله لانه حلف) الى قوله ثم ما تقرر في المعنى الا قوله
اولا كلن الى فيتعلق وقوله في الاولى الى بهما (قول المتن معا) اي في مدة واحدة وقوله او مرتبا اي بان
لبس احدهما ثم نزع ثم لبس الآخر (تنبيه) قد استعمل المصنف معالاتحاد في الزمان وفاقتعطف وغيره
لكن الراجح عندنا مالك خلافة اه معنى (قوله لانهما) الى قوله وقد بالغ في النهاية الا قوله كان كاذب
وقوله وان فرقهما الى ثم ما تقرر (قوله ثم واحد الخ) وظاهر ان ما يفيد ثم من الترتيب ليس بقيد (قوله
اولا كلن الخ) عطف على لا آكل هذا وهذا (قوله في الاولى) اي لا آكل هذا وهذا وقوله في الثانية
اي لا كلن هذا وهذا الخ (قوله لتردده بينه) اي بين هذين او بين احدهما عبارة فالمعنى لتردده بين جعلهما
كاشي. الواحد والشبتهين اه (قوله لكن رجح الخ) انظره في الثانية اه سم وقد يقال ان قول
الشارح لتردده الخ راجع للاولى فقط كما ان قوله ثم ما تقرر الخ راجع للثانية فقط فلا اشكال (قوله
وبدونها لنفي المجموع الخ) وفي سم بعد سرد كلام المعنى والدما مبنى والشمى مانصه فانت ترى كلام
الثلاثة يفيد احتمال المعنيين عند النحاة وكلام المعنى والشمى يفيد انه ظاهر في نفي كل منهما فانظر مع ذلك
جزمه عن النحاة بقوله وبدونها لنفي المجموع والله اعلم اه (قوله حتى تتعدد اليمين) وفائدة تعددها في
الاثبات تعدد الكفارة اذا انتهى البراه سم عبارة الرشيدى لعل مراد المتولى بتعدد اليمين انه لو تركها
لزمه كفارتان لانه اذا فعل احدهما برادلا وجهه فليراجع اه (قوله توقافيه الخ) والمعتمد الاول من
انه يمين واحدة بناء على الصحيح عند النحويين ان العامل في الثاني هو العامل في الاول بتقوية حرف العطف
وكلام المتولى مبنى على المرجوح عندهم ان العامل في الثاني فعل مقدر اه نهاية قال الرشيدى قوله وكلام
المتولى مبنى على المرجوح الخ قد يقال لو بنى المتولى كلامه على المرجوح لقال بالتعدد في جانب النفي ايضا
مع انه غير قائل به كما يعلم من الزام الرخصة له به كما مر اه (قوله من تصرفه) اي من فهمه بلانقل (قوله لا
يبحث الا بلبسهما الخ) قد يتوقف فيه ويقال ينبغي الحث لان معناه لا لبس احدهما بلبس واحد صدق عليه
ان لبس الاحدهما عشاء عبارة سم اعلم ان الذى قرره الرضى وغيره ان الدلف باو بعد النفي لاحد المذكورين
او المذكورات بحسب اصل وضع اللغة ولكل واحد بحسب استعمال اللغة فارجح انظر ايه الى الاول
ان سلما ما قرره مؤلا اه (قوله يمنع الخ) متعلق بقوله وردا (قوله وما في الاية) اي من نفي كل منهما (قوله
ولو عطف) الى التنبيه في النهاية الا قوله لكن قضيته الى المتن وقوله ونسوقوله ومثله الى المتن (فروع) لو

فليتأمل (قوله لكن رجح الخ) انظره في الثانية (قوله وبدونها لنفي المجموع) قال في المعنى في الكلام على
اقسام العطف تنبيه لانا كل سمكوا تشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما اه قال
الدما مبنى كذا قاله غيره ايضا ولي فيه نظر اذا لموجب انعين ان يكون النهى عن كل واحد منهما على كل
حال ولا مانع من ان يكون المراد النهى عن الجميع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيد وعمر واحتمل ان المراد
نفي كل منهما على كل حال وان براد نفي اجتماعهما في وقت المحي فاذا جىء بلا صاير الكلام نصا في المعنى الاول
ولا يرتاب في انك اذا قلت لا تضرب زيد وعمر احتمل تعلق النهى بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى
الاجتماع ولا فرق في ذلك بين الاسم والفعل اه قال الشمنى يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم والنهي عن
كل واحد منهما اي ظاهر افلا ينافي ذلك احتمال النهى عن الجميع بينهما اه فانت ترى كلام الثلاثة يفيد
احتمال المعنيين عند النحاة وكلام المعنى والشمى يفيد انه ظاهر في نفي كل منهما فانظر مع ذلك جزمه عن النحاة
بقوله وبدونها لنفي المجموع والله اعلم (قوله حتى تتعدد اليمين) وفائدة تعددها في الاثبات تعدد الكفارة
اذا انتهى البر (قوله لان او اذا دخلت بين نفيين اقتضت الخ) اعلم ان الذى قرره الرضى وغيره ان العطف

ولا تطع منهم انهما او كفورا يمنع ما علل به اي وما في الاية انما استفيد من خارج لان او اذا دخلت بين نفيين كفى للبر ان لا يلبس واحدا منهما
ولا يضر لبسه لاحدهما كما انهما اذا دخلت بين اثباتين كفى للبر ان يلبس احدهما ولا يضر ان لا يلبس الآخر وانتصار البليغى للمقابل
مزدود ولو عطف بالفاء او ثم عمل بقضية كل من ترتب

ولا تطع منهم انهما او كفورا يمنع ما علل به اي وما في الاية انما استفيد من خارج لان او اذا دخلت بين نفيين كفى للبر ان لا يلبس واحدا منهما
ولا يضر لبسه لاحدهما كما انهما اذا دخلت بين اثباتين كفى للبر ان يلبس احدهما ولا يضر ان لا يلبس الآخر وانتصار البليغى للمقابل
مزدود ولو عطف بالفاء او ثم عمل بقضية كل من ترتب

حلف لا يلبس شيئا فلبس درعا وخفا و نملا و خاتما و قلنسوة و نحوها من سائر ما يلبس حنث لصدق الاسم بذلك ان حلف لا يلبس ثوبا حنث بقميص و رداء و سراويل و جبة و قبا و نحوها محيطا كان او غيره من قطن و كتان و صوف و ابريسم سواء البسه بالهيئة المعتادة ام لا بان ارتدى او اتزر بالقميص او تعمم بالسراويل لتحقق اسم اللبس و الثوب لا بالجلود و قلنسوة و الخلى و لعدم اسم الثوب نعم ان كان من ناحية يعتادون لبس الجلود ثيابا في شبه كما قال الازرعي ان يحنث بها ولا يحنث بوضع الثوب على رأسه ولا باثراشه تحته ولا بتدريه لان ذلك لا يسمى ابسا وان حلف على ردائه لا يلبسه ولم يذ كر الرداء في يمينه بل قال لا ابس هذا الثوب فقطعه قميصا و ابسه حنث لان اليمين على لبسه ثوبا فحمل على العموم كالو حلف لا يلبس قميصا ميكرا او معرقا كهذا القميص فارتدى او اتزر به بعد تقه لوال اسم القميص فلما عاده على هيئته الاولى فكالدار المعادة بنقضها و قد مر حكمها ولو قال لا ابس هذا الثوب و كان قميصا و رداء ففعله نوعا آخر كسراويل حنث بلبسه لتعلق اليمين بعين ذلك الثوب الا ان بنى مادام بتلك الهيئة و لا البس هذا القميص او الثوب قميصا فارتدى او اتزر او تعمم لم يحنث لعدم صدق الاسم بخلاف ما لو قال لا البسه و هو قميص وان حلف لا يلبس حليا فلبس خاتما او مخنقة لواء و هي بكسر الميم و تخفيف النون مأخوذة من الخناق بضم الخاء و تخفيف النون موضع الخنقة من العنق و تحلى بالحلي المتخذ من الذهب و الفضة و الجواهر ولو منطقة محلاة و سوار او خلخال و دملجاسواء اكان الحالف رجلا او امرأة حنث لان ذلك يسمى حليا و لا يحنث بسيف محلى لانه ليس حليا و يحنث بالخرز و السبيح بفتح السبع بالمهمل و الموحدة و الجيم و هو الخرز الاسود و بالحديد و النحاس ان كان من قوم يعتادون التحلي بهما كاهل السودان و اهل البوادي و الافلاكا يؤخذ من كلام الروياني معنى و روض مع شرحه (قوله بمهمل) اى عرفاه عش (قوله فضلا عن قيده) و هو التراخي اه عشاى اى او عدمه (قول المتن اولى اكلن ذا الطعام الخ) اى وان كان اكله محرما عليه اه عشاى (قوله اونسى) اى واستمر نسيانه حتى مضى الغد اه سم (قوله الاقنى) اى آفقا (قوله حيث لا ضرر) و ينبغى ان المراد ضرر لا يحنث عادة و ان لم يبح التيمم كما يفهمه قوله كما علم الخ اى فان اضره لم يحنث بترك الاكل لكن لو تعاطى ما حصل به الشبع المفرط في زنه يعلم عادة انه لا ينضم الطعام فيه قبل مجيء الغد هل يحنث لتفويته البر باختياره كالأول تلقاه و لا فيه نظر و الاقرب الاول لما ذكر و ينبغى ان ياتى مثل هذا التفصيل فيما لو حلف لياكلن ذى الرمانة مثلا فوجدها عافنة تعافها الانفس و يتولد الضرر من تناولها فلا حنث عليه و يكون كالواكره على عدم الاكل اه عشاى (قوله على ما ذكرته) اى من شبع بضر الاكل معه (قوله لتفويته) الى قول المتن باكل فى المغنى (قوله ومن ثم الحق قتله لنفسه الخ)

بمهلة او عدمها ولو غير نحو
كما اطلقوه لكن قضية ما مر
له في ان دخلت بالفتح خلافا
وعليه فينتجه في عامى لانية
له ان لا يعتبر ترتيب فضلا
عن قيده (اوليا كلكن ذا
الطعام) اولية ضيئته حقه
اوليسا قرن (غدا فمات)
بغير قتله لنفسه او نسي
(قبله) اى الغد و مثله كما
يعلم من كلامه الاقنى موته
او نسيانه بعد مجيء الغد
وقبل تمكنه (فلا شئ عليه)
لانه لم يبلغ زمن البر و الحنث
(وان مات) او نسي (او تلف
الطعام) او بعضه (فى الغد
بعد تمكنه) من قضائه او
السفر او (من اكله) بان
امكنه اساغته وان كان
شبعان اى حيث لا ضرر
كما علم عامر في مبحث الاكراه
واما ما اقتضاه اطلاق بعضهم
من ان الشبع عذر فيعتين
حمله على ما ذكرته (حنث)
لتفويته البر حيث بذ اختياره
ومن ثم الحق قتله لنفسه
قبل الغد بهذا

باو بعد النفي لاحد المذكورين او المذكورات بحسب اصل وضع اللفظ ولكل واحد بحسب استعمال اللغة فارجعوا نظرا فيه الى الاول ان سلما ما قرره هؤلاء (قوله ولو غير نحوى) كتب عليه مر (قوله فمات قبله) اى الغداى واستمر نسيانه حتى مضى الغد (قوله ومن ثم الحق قتله لنفسه قبل الغد) لهذا القائل ان يقول لا معنى لاحاقه به الاحتمال اذا جاء الغد ومضى قبل التمكن اذا الحنث انما يكون حيثئذ كاسياتى لكن يرد حيثئذ بحث وهو انه يلزم تحنث الميت وهو غير سائغ ولهذا ما قالوا انه لو حلف انه لا يهب له لم يحنث بالصيغة له علوه بانها تملك بعد الموت والميت لا يحنث اه فتأمل و كقتله لنفسه قتل غير له قبل الغد اذا تمكن من دفعه فلم يدفعه كما فى الناشرى فانه صرح بالحنث فيما اذاصال عليه قبل الغد مع تمكنه من دفعه فلم يدفعه حتى قتله ونقله عن الباقرى وانه قال انه لم يرد ذلك اه وفيه ما علمت من قتله لنفسه فليتامل ثم رأيت قول الشارح الاتى فلو مات قبل ذلك لم يحنث وهو يناق قوله ومن ثم الحق الخ فتأمل وفي شرح الرضى فى الصوم فى الكلام على تأخير قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر عن الزركشى فى مسئلتنا عدم الحنث فرأجعه (قوله ايضا ومن ثم الحق قتله لنفسه قبل الغد بهذا) وقد يقال قياس ذلك الحنث فى مسئلة ابن الرفعة اذا وقع الخلع قبل التمكن من السفر لكانه مشكلا اذ الحنث انما يكون بعد من التمكن فان حنث بعده لزم الحنث بعد الخلع

لأنه به مفوت لذلك أيضا
وكذا لو تلف الطعام قبله
بتقصيره كان أمكنه دفع
آكله فلم يدفعه (و) في
موته أو سنيانه (قبله) أي
التمكن من ذلك جرى في
حشته (قولان ككره)
والأظهر عدمه لعذره
وحيث اطلقوا قولي
المكره أرادوا ألا كراهه
الحث فقط أما إذا كرهه
على الحلف فلا خلاف في
عدم الحث (وان اتلفه)
عامدا عالما مختارا (باكل
أو غيره) كادائه الدين في
الصورة التي ذكرتها مالم
ينوانه لا يؤخر أدائه عن
الغد (قبل الغد) أو بعده
وقبل تمكنه منه (حث)
لتفويته البر باختياره وصر
أن تقصيره في تلفه كاتلافه
له ثم الأصح أنه انما يحث
بعد مجي الغد ومضى وقت
التمكن فلومات قبل ذلك لم
يحث وقيل بغروبه وقيل
حالا فعليه لمعسرة صوم
الغد عن كفارتة (وان تلفه)
الطعام بنفسه (أو اتلفه
اجنبي) قبل الغد أو التمكن
ولم يقصر فيهما كما مر
(لمكرهه) فلا يحث لعدم
تفويته البر وما ذكرته من
الحاق ليقضيه حقه أو
ليسافر عن مسئلة الطعام
فيما ذكر فيها هو القياس
كالو حلف بالطلاق الثلاث
ليسافر في هذا الشهر ثم
خالع بعد تمكنه من الفعل

لقاتل ان يقول لا معنى لاحاقه به الا حثه اذا جاء الغد ومضى وقت التمكن اذ الحث انما يكون حينئذ
سياق لكن يرد حينئذ بحث وهو ان يلزم تحيث الميت وهو غير شائع وكفته له نفسه قتل غيره له قبل الغد اذا
تمكن من دفعه له فلم يدفعه كافي الناشري ونقله عن البلقيني وفيه ما علمت في قتله لنفسه ثم رايت قول الشارح
الاقى فلومات قبل ذلك لم يحث وهو يناق في قوله ومن ثم الحق الخ فتالمه وفي شرح الروض في الصوم في
الكلام على تأخير قضاء رمضان عن الزركشي في مسئلتنا عدم الحث فراجعوا وايضا قد يقال قياس ذلك
الاحاق الحث في مسئلة ابن الرفعة لانية اذا وقع الخلع قبل التمكن من السفر لكنه مشكل اذ الحث انما
يكون بعد من التمكن فان حث بعده لزوم الحث بعد الخلع فان كان مع نفوذ الخلع لم يمكن اذ لا حث مع
اليئونة او مع بطلانه فكيف يبطل بطلاق بعده ولما الحث بعد الموت فمكن اه سم (قوله) لانه به مفوت
لذلك وليس منه فيما يظهر مالم يقتل عمدا عدوا انا وقتل فيه ولو بتسليمه نفسه لجواز العفو عنه من الورثة اه
عش (قوله دفع آكله) أي من المرأة والصغير مثلا هم في (قوله) ارادوا الا كراهه (الخ) عبارة المغني ارادوا
به ما اذا حلف باختياره ثم اكرهه على الحث اما الخ (قوله) كادائه الدين الخ الكاف فيه للتظير لا للتمثيل
لان اداء الدين ليس اتلافا ولكنه تفويت للبر اه عش (قوله) في الصورة التي ذكرتها أي من قوله
او ليقضيه حقه الخ اه عش (قوله) او بعده الخ هذا بالنظر لقوله كادائه الدين الخ يقتضي تصور اداء الدين
بعد الغد وقبل التمكن ولا يخفى استحالة اه سم (قوله) ثم الاصح (الى المتن في المغني) (قوله) فلومات قبل ذلك
أي والفرض انه اتلفه عامدا عالما مختارا قبل الغد كما هو صريح العبارة وحينئذ فعدم الحث هنا مشكل
على قوله السابق ومن ثم الحق الخ اذهب في كل منهما مفوت للبر باختياره فتامل سم على حج وقد
يفرق اه رشيدى (قوله) فعليه الخ أي على كل من هذين الوجهين (قوله) كامر أي انفا قبيل قول المصنف
وقبله قولان الخ (قوله) بعد تمكنه من الفعل) أي ولم يسافر وكان وجه هذا التقييد ان الحث انما هو بعد
مضى من التمكن اخذ من قوله السابق ثم الاصح انه يحث الخ فاذا خالع قبل التمكن لم يمكن وقوع الطلاق
بعد من التمكن لتأخره عن زمن الخلع فهي حينئذ بائن لا يلحقها طلاق وهذا التقييد موافق لما تقدم
في الطلاق في مسئلة ابن الرفعة لكن قياس قوله السابق ومن ثم الحق الخ خلافه اه سم (قوله) فانه يقع

فان كان مع نفوذ الخلع لم يمكن اذ لا حث مع اليئونة او مع بطلانه فكيف يبطل بطلاق بعده واما الحث بعد
الموت فمكن (قوله) أيضا الحق قتله لنفسه قبل الغد) هذا الحث في مسئلة ابن الرفعة اذا خالع قبل التمكن
من السفر اذ خاله كفته له نفسه خلاف تقييد الشارح ببعده التمكن لكنه مشكل (قوله) كان أمكنه دفع آكله
فلم يدفعه) وكذا لو صال صائل على الحالف فلم يدفعه مع تمكنه من دفعه حتى قتله كما قاله البلقيني (قوله)
او بعده) هذا بالنظر لقوله كادائه الذي يقتضي تصور اداء الدين بعد الغد وقبل التمكن ولا يخفى استحالة
فتامه (فلومات قبل ذلك لم يحث) أي والفرض انه اتلفه عامدا عالما مختارا قبل الغد كما هو صريح العبارة
وحينئذ فعدم الحث هنا مشكل على قوله السابق ومن ثم الحق قتله لنفسه الخ اذهب في كل منهما مفوت للبر
باختياره فتامل (قوله) بعد تمكنه) انظر هل وجه هذا التقييد انه لو خالع قبل التمكن لم يمكن وقوع الثلاث
اسبق الخلع حينئذ اذ وقوع الثلاث انما يكون بعد مضى التمكن وسبق الخلع مانع من الوقوع ولا يقال بل
يقع الثلاث ويتبين بوقوعها بطلان الخلع لانه غير ظاهر اذ يكتفي بكون الطلاق الثلاث المتأخر عن زمن الخلع
رافعاه او التقييد لحكمة اخرى ولا فرق بين ما بعد التمكن وما قبله فليحرر (قوله) ايضا بعد تمكنه) كان
وجه هذا التقييد ان الحث انما هو بعد مضى من التمكن اخذ من قوله السابق ثم الاصح انه انما يحث الخ
فاذا خالع قبل التمكن لم يمكن وقوع الطلاق بل بعد مضى من التمكن لتأخره عن زمن الخلع فهي حينئذ بائن
لا يلحقها طلاق لكن قياس قوله السابق ومن ثم الحق الخ خلافه (قوله) ايضا بعد تمكنه) هذا القيد موافق
لما تقدم في الطلاق في مسئلة ابن الرفعة (قوله) بعد تمكنه من الفعل) أي ولم يسافر

عليه الثلاث قبل الخلع لتفويته البر باختياره ومرفى ذلك بسطفي الطلاق فراجعهم ﴿تفسيه﴾ لم ار لهم ضابطا للتمكن هنا وفي نظائره من كل ما علقوا فيه الحنث بالتمكن وقد اختلف كلامهم في ضبط التمكن في ابواب فالتمكن من الماء في التيمم وتوهم بعد الغوث اوتيقه بعد القرب واهن ما مروا ظاهره انه يلزمه متى لذلك اطاقه لا ذهاب لما فوق ذلك ولو راكبوا في الجملة بالقدرة على الذهاب اليها ولو قبل الوقت اذا بعدت داره ولو ما شيا ولو بنحو مركوب وقادر قدر على اجرتها وفي الحج بما مر فيه في مبحث الاستطاعة ومنه انه يلزمه متى قدر عليه اذا كان دون مرحلتين وفي الزد بالعيب والاخذ بالشفعة بما مر فيه ما وجدنا فها يلاحظ باي تلك المواضع حتى يجرى فيه جميع ما ذكره وفي ذلك من التمكن واعذاره وقد علمت اختلافها باختلاف تلك المواضع والنظر في ذلك مجال اى مجال وواضح انه حيث خشى من فعل المحلوف عليه ميسر تيمم لم يكن متمكنا منه فان لم يخش ذلك فالذى يتجه انه لا يكتفى توهم وجود المحلوف عليه بخلاف الماء لان له بدلا بل لا بد من ظن وجوده بلا مانع مما مر في التيمم وان المشى والركوب هنا كالحج وان الوكيل (٤٨) ان لم يفعل بنفسه كافي الرد بالعيب في عدم متمكنا اذا قدر عليه ولو باجرة مثل طلبه الوكيل

فاضلة عما يعتبر في الحج
وان قائد الاعمى ونحو
محرم المرأة والامرد كما في
الحج فيجب ولو باجرة
وان عذرا لجمعة ونحو الرد
بالعيب اعذارها فوجود
أحدهما يمنع التمسك إلا في
نحو اكل كريبه بما لا اثر
له هنا بخلافه في نحو الشهادة
على الشهادة كما يأتي و مر
قبيل العدد في اعذار تاخير
البنى الواجب فورا ماله
تعلق بما هنا ويفرق بين
ما هنا وكل من تلك النظائر
على حدته بان كلا من تلك
المقلب فيه اما حق الله او
حق الآدمي فتكلموا فيه
بما يناسبه وهنا ليس المقرب
فيه واحدا من هذين
ولما المدار على ما يأتي وقد
ذكرنا في عدنحو الاكراه

عليه الثلاث قبل الخلع) اى مرتبين بطلانه اه نهاية (قوله) وامن مامر) اى فى التيمم (قوله) لذلك) اى
لحد الغوث او حد القرب (قوله) ومنه) اى مامر فى الحج (قوله) وحينئذ) اى حين اختلف كلامهم فى ضبط
التمكين الخ (قوله) فاهنا) اى ماعلى فيه الجنث بالتمكين (قوله) فى ذلك من التمكين) لعل حق المقام فى التمكين
من ذلك فتأمل (قوله) اختلاهما) اى التمكين والاعذار (قوله) فى ذلك) اى اللاحاق (قوله) بخلافه)
اى وجود احد اعذار الجمعة الخ (قوله) لا يكتفى) اى فى التمكين (قوله) لان له بدلا) اى بخلاف المحلوف
عليه (قوله) وان المشى الخ) عطف على قوله انه حيث خشى الخ (قوله) كافى الراد الخ) خبر وان الخ (قوله)
لانحو اكل كربه الخ) استثناء من قوله وان اعذار الجمعة الخ (قوله) بما لا اثر الخ) بيان للنحو (قوله) وهنا)
الاولى وما هنا (قوله) على ما باتى) اى فى قوله وحينئذ متى وجد الخ (قوله) اعذارا الخ) مفعول عدنحو الخ
وقوله ما بين الخ مفعول وقد ذكر وا (قوله) مامر) اى من اعذار الجمعة ونحو الرد بالعيب ومنه الاعسار فى
الحلف على الوفاء (قوله) كمشى الخ) مثال للعدر (قوله) لم يحنت بتلف المحلوف عليه الخ) فيه وقفه ظاهرة ثم
رايت فى هامش نسخة مصدحة على اصل الشرح مرارا كتب مصدحها ما نصه قوله لم يحنت بتلف المحلوف
عليه والاحنت كذا فى اصل الشرح بخطه وصوابه فى الاول حنت وفى الثانى لم يحنت وكانه سبق قلم وبدل له
انه كان فى اصل الشرح بخطه ايضا ما نصه فحيث وجد بان لم يكن له عذر بما مر فتلف المحلوف عليه بعد مضي
زمان يمكن الوصول اليه فيه حنت، لا افلا اه ثم ضرب عليه الشرح وابدله بما ذكره فجعل من لا يسو اه
كاتبه مصطفى (قوله) ساعة يعى) الى قوله نعم بتجته فى النهاية لا الا قوله ويعتدو مع الى قوله لتقوته بالراح محل
ذلك ما لم ير دانه لا يؤخره بعد البيع زمنا يعده مقصرا عرفا اه عش (قوله) للبيع) الاولى بالبيع كافى النهاية
(قوله) وان لم يعلم بغيبته) او كان ظن حضوره اه سم (قوله) بعد) اى بعد حين اه نهاية (قوله) فثلاثة)
اى فيحنت قبيل موته اذا تمكن من قضائه بعد ثلاثة اه عش ولعل صوابه قبل مضي ثلاثة (قوله) او مع
راس الهلال) لو حذف راس بر بفعله قبل مضي ثلاثة ليال من الشهر الجديد اه عش وهو مخالف
لقول الروض او مع الهلال او عند راس الشهر حمل على اول جزء من اول ليله اه (قوله) او اول الشهر)
او عند راس الشهر او مع راسه او مع الاستهلال او عنده مغنى وروض مع شرحه (قول المتن فليقضه) ويكتفى
(قوله) وان لم يعلم بغيبته) لو كان ظن حضوره (قوله) عند راس الهلال فليقض الخ) لو قال فى رجب عند راس

والنسيان والاعسار فما لو حلف ليوفيقه يوم كذا اعدارهما ما يبين ان المراد التمكن في عرف حملة الشرع
ويؤيده ما مر انه حيث تعذرت اللغة رجح العرف وان العرف الشرعي مقدم على العرف العام فلذا اخذت ضابطا تتمكن هنا من مجموع
كلامهم في تلك الابواب وحينئذ متى وجد التمكن من المحلوف عليه بان لم يكن له عذر مامر يمنعه عنه كشي فوق مرحلتين وان اطاقه لم يحنث
بتلف المحلوف عليه والا حنث فتاملك ذلك كله فانه مهم محتاج اليه مع انهم لم يتعرضوا لشيء منه هنا مع تخالف تلك النظائر وعدم يدرك
مطرد يوجب الحاق ما هنا به فلذلك اشكل الامر لولا ما ظهر مما قضى به المدرك الصحيح كما لا يخفى على متأمل (اولا قضين حقه)
ساعة يبيى لمكذبا بفاعه مع غيبة الدائن حنث وان ارسله اليه حال التفويته البر باختياره للبيع مع غيبة الدائن وان لم يعلم بغيبته
كما هو ظاهر او الى زمن فوات لكن بعد تمكنه من قضائه حنث قليل موته لان لفظ الزمن لا يعين وقتا فكان جميع العمر
مهله وانما وقع الطلاق بعد لحظة في انت طلاق بعد او الى زمن لانه تعليق فتعلق باول ما يسمى زمنا وما هنا وعد هو لا يختص باول
ما يقع عليه الاسم وتضيئه انه لا رقي هنا بين الحلف بالله والطلاق او الى ايام فلا تاهو (عند او مع رأس الحلال) او اول الشهر (فالمهنة) هـ

فعل وكيه اخذا من قوله في الفصل الاتي وانما جعلوا اعطاء وكيهها الخ اه ع ش (قول المتن عند غروب الشمس) اي عقب الغروب (فرع) رجل له على آخر دين فقال ان لم اخذه منك اليوم فامراني طالق وقال صاحبه ان اعطيتك اليوم فامراني طالق فالطريق ان ياخذ منه صاحب الحق جبرافلا يحثان قاله صاحب الكافي اه بجري عن الشوبري عن مر (قول المتن آخر الشهر) ولو وجد الغريم مسافرا آخر الشهر هل يكلم السفر اليه ام لا فيه نظر والا قرب الاول حيث قدر على ذلك بلا مشقة ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح ما يوافقه اه ع ش (قوله لفساد المعنى المراد) اي الذي هو الجزء الاول من الشهر الجديد عبارة الرشيدى لعل وجه الفساد ان الاخر جزء من الشهر الماضي وعند الغروب لا آخر فلا يتحقق آخر عند الغروب فتأمل اه (قوله كونه بدلا) اي من عند غروب الخ (قوله اذاخر) اي آخر الشهر الذي الخ قد يقال هذا التعليل لوسلم يقتضى الاباهم عند تعلقه بالغروب ايضا ولعل المناسب لتعليل عدم الصحة بفساد المعنى ثم رابت قال الرشيدى قوله اذاخر الذي هو المقصد الخ قد يقال هذا يلزم ايضا على جعل آخر ظرفا لغروب بل يلزم عليه الفساد المار ايضا فتأمل اه (قوله يطلق على نصفه الاخر) قضيته انه لو حلف ليقضي حقه آخر الشهر لم يكن الحكم كذلك فلا يحث بتقدمه على الجزء الاخير منه بل يتقيد بكون الاداء في النصف الاخير كله والظاهر انه غير مراد فيحث بتقدمه على غروب شمس آخر يوم منه اه ع ش (قوله الذي وقع) الى قول المتن ولا يتكلم في المعنى الا قوله او بعدنا ومع الى قول المتن او مضى بعد الغروب قدر امكانه الخ وكذا يحث لو مضى من الشروع ولم يشرع مع الامكان ولا يتوقف على مضى من القضاء كما صرح به الماوردي فينبغي ان يعد المال و يترصد ذلك الوقت فيقضيه فيه اه معنى وقوله فينبغي الخ قال ع ش بعد ذكر مثله عن المنهج مانصه وقضيته انه لو تمكن من اعداد المال قبل الوقت المحلوف عليه ولم يفعل حثت وقياسه انه اذا علم انه لا يصل لصاحب الحق الا بالذهاب من اول اليوم مثلا ولم يفعل الحث بفوات الوقت المحلوف على الاداء فيه وإن شرع في الذهاب لصاحب الحق عند وجود الوقت المذكور اه وقوله وقياسه الخ خلاف صريح قول الشارح كانهية والمعنى لا يحمل حقه الخ وايضا ان الذهاب المذكور كالكيل من مقدمات القضاء والواجب عليه انما هو الاخذ فيها في ميقاته (قوله او الذي قبل المعين) كالو قال في رجب عند راس رمضان او اوله اه سم (قول المتن حث) وانما يحث في التقديم بعد غروب الشمس ومضى من يمكنه فيه القضاء عادة اخذا بما تقدم في قوله ثم الاصح انما يحث الخ اه ع ش (قوله او بعدنا ومع الى) اي انوي بلفظ عندنا ومع معنى الى (قوله لم يحث بالتقديم) ظاهره القبول ظاهرا اه سم (قوله وبحث الاذرى اعتبار تواصل الخ) جزم به المعنى وعبارة النهاية لا الوجه كما بحثه الاذرى اعتبار الخ (قوله لا يحمل حقه الخ) ظاهر صنيعه انه من بحث الاذرى وايس براد عبارة النهاية نعم لو حمل حقه اليه من الغروب ولم يصل منزله لا بعدلية لم يحث كما لا يحث بالتأخير لشك في الهلال اه (قوله ولا بالتأخير الخ) فلو شك في الهلال فاخر القضاء عن الليلة الاولى وبان كونها من الشهر لم يحث كالسكره وانخلت اليمين كما قاله ابن المقرئ ولوراي الهلال بالنهار بعد الزوال فهو لليلة المستقبلة كما مر في باب الصيام فلو اخر القضاء الى الغروب ام يحث كما قاله الصيدلاني اه معنى (قوله او هل) الى قوله اي ان اسمع في المعنى الا قوله محرما وقوله ورسوله (قوله هل) اي بان قال لا اله الا الله اه ع ش (قوله اودعا) او كبر اه معنى (قوله بما لا يبطل) اي الدعاء بذلك (قوله

فعل وكيه اخذا من قوله في الفصل الاتي وانما جعلوا اعطاء وكيهها الخ اه ع ش (قول المتن عند غروب الشمس) اي عقب الغروب (فرع) رجل له على آخر دين فقال ان لم اخذه منك اليوم فامراني طالق وقال صاحبه ان اعطيتك اليوم فامراني طالق فالطريق ان ياخذ منه صاحب الحق جبرافلا يحثان قاله صاحب الكافي اه بجري عن الشوبري عن مر (قول المتن آخر الشهر) ولو وجد الغريم مسافرا آخر الشهر هل يكلم السفر اليه ام لا فيه نظر والا قرب الاول حيث قدر على ذلك بلا مشقة ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح ما يوافقه اه ع ش (قوله لفساد المعنى المراد) اي الذي هو الجزء الاول من الشهر الجديد عبارة الرشيدى لعل وجه الفساد ان الاخر جزء من الشهر الماضي وعند الغروب لا آخر فلا يتحقق آخر عند الغروب فتأمل اه (قوله كونه بدلا) اي من عند غروب الخ (قوله اذاخر) اي آخر الشهر الذي الخ قد يقال هذا التعليل لوسلم يقتضى الاباهم عند تعلقه بالغروب ايضا ولعل المناسب لتعليل عدم الصحة بفساد المعنى ثم رابت قال الرشيدى قوله اذاخر الذي هو المقصد الخ قد يقال هذا يلزم ايضا على جعل آخر ظرفا لغروب بل يلزم عليه الفساد المار ايضا فتأمل اه (قوله يطلق على نصفه الاخر) قضيته انه لو حلف ليقضي حقه آخر الشهر لم يكن الحكم كذلك فلا يحث بتقدمه على الجزء الاخير منه بل يتقيد بكون الاداء في النصف الاخير كله والظاهر انه غير مراد فيحث بتقدمه على غروب شمس آخر يوم منه اه ع ش (قوله الذي وقع) الى قول المتن ولا يتكلم في المعنى الا قوله او بعدنا ومع الى قول المتن او مضى بعد الغروب قدر امكانه الخ وكذا يحث لو مضى من الشروع ولم يشرع مع الامكان ولا يتوقف على مضى من القضاء كما صرح به الماوردي فينبغي ان يعد المال و يترصد ذلك الوقت فيقضيه فيه اه معنى وقوله فينبغي الخ قال ع ش بعد ذكر مثله عن المنهج مانصه وقضيته انه لو تمكن من اعداد المال قبل الوقت المحلوف عليه ولم يفعل حثت وقياسه انه اذا علم انه لا يصل لصاحب الحق الا بالذهاب من اول اليوم مثلا ولم يفعل الحث بفوات الوقت المحلوف على الاداء فيه وإن شرع في الذهاب لصاحب الحق عند وجود الوقت المذكور اه وقوله وقياسه الخ خلاف صريح قول الشارح كانهية والمعنى لا يحمل حقه الخ وايضا ان الذهاب المذكور كالكيل من مقدمات القضاء والواجب عليه انما هو الاخذ فيها في ميقاته (قوله او الذي قبل المعين) كالو قال في رجب عند راس رمضان او اوله اه سم (قول المتن حث) وانما يحث في التقديم بعد غروب الشمس ومضى من يمكنه فيه القضاء عادة اخذا بما تقدم في قوله ثم الاصح انما يحث الخ اه ع ش (قوله او بعدنا ومع الى) اي انوي بلفظ عندنا ومع معنى الى (قوله لم يحث بالتقديم) ظاهره القبول ظاهرا اه سم (قوله وبحث الاذرى اعتبار تواصل الخ) جزم به المعنى وعبارة النهاية لا الوجه كما بحثه الاذرى اعتبار الخ (قوله لا يحمل حقه الخ) ظاهر صنيعه انه من بحث الاذرى وايس براد عبارة النهاية نعم لو حمل حقه اليه من الغروب ولم يصل منزله لا بعدلية لم يحث كما لا يحث بالتأخير لشك في الهلال اه (قوله ولا بالتأخير الخ) فلو شك في الهلال فاخر القضاء عن الليلة الاولى وبان كونها من الشهر لم يحث كالسكره وانخلت اليمين كما قاله ابن المقرئ ولوراي الهلال بالنهار بعد الزوال فهو لليلة المستقبلة كما مر في باب الصيام فلو اخر القضاء الى الغروب ام يحث كما قاله الصيدلاني اه معنى (قوله او هل) الى قوله اي ان اسمع في المعنى الا قوله محرما وقوله ورسوله (قوله هل) اي بان قال لا اله الا الله اه ع ش (قوله اودعا) او كبر اه معنى (قوله بما لا يبطل) اي الدعاء بذلك (قوله

رمضان او اوله (قوله لم يحث بالتقديم) ظاهره القبول ظاهرا (قوله او لا يتكلم فنج او هل او حدا ودعا بما لا يبطل الصلاة الخ) عبارة غير كالعباب حث بكل لفظ مبطل للصلاة وبه صرح القاضي ابو الطيب فلو حلف لا يسمع كلام زيد لم يحث بسماع قرأة القرآن وإن انصرف عن القرآنية بقرينة كان قصد به القارىء التفهيم فقط او كان جنبوا واطلق وقد يوجه به انه قرآن بذاته والقرينة انما تصرفه عن حكم القرآن وقد يجاب

ولا مشتملا على خطاب غير الله ورسوله (٥٠) (أو قرأ) ولو خارج الصلاة (فقرأنا) ولو جوبا (فلا حث) بخلاف ما عند ذلك فإنه يحث به

ولو جوبا) قضيته عدم الحث وإن لم يقصد القرآن بأن قصد الذكر أو اطلق ويمكن توجيهه بأنه وإن انتفى عنه
كونه قرأنا لم ينف كونه ذكر أو هو لا يحث به اه عش (قوله بخلاف ما عند ذلك) عبارة غيره كالعباب
حث بكل لفظ مبطل للصلاة وقضيته الحث بما لو رد على المصلي وقصد الرد فقط أو اطلق وفي شرح الروض
وعلم بذلك تخصيص عدم الحث بما لا يبطل الصلاة وبه صرح القاضي أبو الطيب فلو حلف لا يسمع كلام
زيد لم يحث بسماع قراءة القرآن قاله الجليل اه وظاهر عدم الحث بسماع قراءة القرآن وإن انصرف
عن القرآنية بقرينة كان قصد القاري به التفهيم فقط أو كان جوبا واطلق وقد يوجه بأنه قرآن بذاته وقرينة
إنما انصرفه عن حكم القرآن وقد يجاب بأن انصرفه عن حكم القرآن يقتضي الحث لأنه لم يبق له حكم القرآن
بل حكم كلام الادميين فليتأمل اه سم (قوله لا تصرف الكلام الخ) لا يظهر هذا التعليل بالنسبة إلى قوله
ورسوله (قوله عرفا) أي عرف في الشرع اخذ من قوله الاتي ويرد الخ ويحتمل العرف العام اخذ من قوله
الاتي على أن العادة الخ (قوله ومن ثم الخ) في سبكه ما لا يخفى وحقه أن يقول وما ذكر ليس من كلامهم كما
صرح به خبر مسلم ومن ثم الخ (قوله خبر مسلم) وهو أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو
التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أسنى ورشيدى (قوله لكن نازع فيه) أي في كلام المصنف (قوله وقد علم
الخ) فيه بحث اه سم (قوله من الخبر) أي خبر مسلم قال للعهد المذكرى اه رشيدى (قوله وكذا) إلى قوله
بل لو قيل في المعنى (قوله وكذا نحو التوراة الخ) أي فلا يحث به أي إذا لم يتحقق تبدله أو لا فيحث بذلك اه
عش (قوله أن قرأها الخ) أي التوراة أو الانجيل ونحوهما (قوله مثلا) انظر ما فائدة مع قوله الاتي بل لو
قيل الخ (قوله ولو من الصلاة) إلى قوله أو ليشين في النهاية الا قوله نعم إلى قوله ولو عرض (قوله ولو من
الصلاة) أي لأن السلام عليه نوع من الكلام ويؤخذ من ذلك أنه لا بد من قصده بالسلام فلو قصد التحلل فقط
أو اطلق لم يحث كما بحثه بعض المتأخرين وهو الظاهر اه معنى (قوله أو قال له قم الخ) عبارة الاسنى مع شرحه
وإن قال والله لا أكذبك فتتح عنى أو قم أو أخرج أو غيرها ولو متصلا باليمين حث لأنه نكبه اه (قوله أو دق
الخ) ببناء المفعول عليه أي الحلف ويجوز كونه ببناء الفاعل وضميره المستتر للحلف عليه (قوله من) بفتح
الميم مقول فقال (قول المتن حث) ولو سبق لسانه بذلك لم يحث كما قاله ابن الصلاح وبحث ابن الاستاذ عدم
قبول ذلك منه في الحكم وهو ظاهر حيث لا قرينة هناك تصدقه اه معنى (قوله وقضية اشترطهم الخ) فيه
نظر حكما واخذا اه سم وسيأتى عن المعنى ما يؤيده (قوله ويظهر أنه الخ) يتأمل الجمع بينه وبين ترجيح
اعتبار الفهم في المسروع اه سيد عمر (قوله وإنما يتجه في صم الخ) وقضيته أنه لا فرق في ذلك بين طرو
الصم عليه بعد الحلف ركونه كذلك وقته وإن علم به اه عش (قوله ولو عرض الخ) عبارة المعنى واعتبر
المأوردى والتفكال المواجهة ايضا فلو تكلف بكلام فيه تعريض له ولم يواجهه كما حاطط المأقل لك كذا لم
يحث والمراد بالكلم الذى يحث به اللفظ المركب ولو بالقوة كما بحثه الزركشى (تبيينه) لو كلفه وهو مجنون
أو مغنى عليه وكان لا يعلم بالكلام لم يحث والاحتث وإن لم يفهمه كما نقله الأذرعى عن المأوردى ونقل عنه
ايضا أنه لو كلفه وهو نائم بكلام يوقف مثله حث والافلا وأنه لو كلفه وهو بعيد منه فإن كان بحيث يسمع كلامه
حث والافلا يسمع كلامه أم لا اه وقوله لو كلفه وهو مجنون الخ في الاسنى مثله (قوله كذا) أطلقه الخ يظهر
أنه راجع إلى قوله ولو عرض الخ ايضا (قوله فليحمل الخ) أي فيحث إذا أفهمه بذلك الكلام مقصوده كما
بأق في الآية أما لو لم يفهمه ذلك فهذا لا يتعلق له به فلا وجه لاحتث به إلا أن قصد مخاطبته به اه سم (قوله

أى أن أسمع نفسه أو كان
بحيث يسمع لولا العارض
كما هو قياس نظائره
لأنصرف الكلام عرفا إلى
كلام الادميين في محاوراتهم
ومن ثم لم تبطل الصلاة
بذلك لأنه ليس من كلامهم
كما صرح به خبر مسلم لكن
نازع فيه جمع بأن نحو
التسبيح يصدق عليه كلام
لغة وعرفا وهو لم يحلف
أنه لا يكلم الناس بل أن لا
يتكلم ويرد بأن عرف
الشرع مقدم وقد علم من
الخبر أن هذا لا يسمى كلاما
عند الإطلاق على أن العادة
المطرودة أن الحالفين
كذلك أنما يريدون غير ما
ذكر وكفى بذلك مرجحا
وكذا نحو التوراه والانجيل
نعم نتيجة أنه أن قرأها مثلا
كلها حث لتحقق أن فيها
مبدلا كثيرا بل لو قيل أن
أكثرها ككلها لم يبعد
(أو لا يكلمه فسلم عليه) ولو
من صلاة كما مر أو قال له قم
مثلا أو دق عليه الباب فقال
وقد علمه من (حث) أن
سمعه وهل يشترط حينئذ
فهمه لما سمعه ولو بوجه
أولا كل محتمل وقضية
اشترطهم سمعه الاول
ويظهر أنه لو كان بحيث
يسمعه لكن منع منه عارض
كلفه كان كمال سمعه نعم في

الذخائر كالحالية أنه لا يحث بتكليمه الا صم وأنا يتجه في صم يمنع السماع من أصله ولو عرض له كان خاطب جدارا فليحمل
بمحضرته بكلام ليفهمه به لم يحث وكذا لو ذكر كلاما من غير خطاب أحده كذا أطلقه شارح ويرده ما يأتي من التفصيل في قراءة الآية

فليحمل هذا على ذلك التفصيل (الخ) يرجع إلى مسألة الجدار أيضا عبارة النهاية ولو عرض له كان خاطب جداره يحضرته بكلام يفهمه به أو ذكر كلاما من غير أن يخاطب أحدا به اتجه جريان ما ذكر من التفصيل في قراءة آية في ذلك اهـ (قول المتن أو غيرها) كدين وراس اهـ معنى (قوله) فلا حث عليه) إلى قوله بما يرد في المعنى (قوله) إن كان (الخ) أي الحائث اهـ معنى (قوله) ربهما) أي بكرهما كلاما على حذف المضاف كما يفيد صنيع النهاية والمعنى (قوله) حث به) أي قطعاه اهـ معنى (قوله) لأن المجاز تقبل إرادته (الخ) قضيته أنه لا يحث بالكلام بالقلم وقضية ما تقدم في أول فصل الحلف على السكنى من أن اللفظ يحمل على حقيقة ومجازه المتعارف معا إذا أراد دخوله خلافه فيؤيد الحث ما قدمه من أنه لو حلف لا يدخل دار زيد وقال أردت مسكنه من الحث بما يسكنه وليس ملكه وبما يملكه ولم يسكنه حيث حلف بالطلاق اهـ ع ش أقول كلام المعنى كالصريح فينا رجح من الحث بالكلام اللساني بل ما ادعاه من أن قضية ذلك القول عدم الحث بذلك غير مسلم (قوله) وجعلت (الخ) جواب سؤال منشؤه قوله وإن كان آخرس (الخ) (قوله) وجعلت نحو إشارة الآخرس في غير هذا (الخ) كذا ذكره الرافعي وتعقب بما في فتاوى القاضي من أن الآخرس لو حلف لا يقر القرآن فقراه بالإشارة حث وبما في الطلاق من أنه لو حلف بمشيئة ناطق نفرس وأشار بالمشيئة طلقت واجيب عن الأول بان الآخرس موجود فيه قبل الحلف بخلافه في مسئلتنا وعن الثاني بان الكلام مدلوله اللفظ فاعتبر بخلاف المشيئة وإن كانت تؤدي باللفظ اهـ معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وقضية جوابه عن الأول أنه لو حلف الآخرس لا يتكلم ولا يتكلم بالإشارة حث لأنه إذا عدت الإشارة تكليما عدت كلاما أيضا كما هو ظاهر ثم هذا كله مما يصرح بان عقاد يمين الآخرس وأنه لا يشترط في الحائث النطق اهـ (قول المتن وإن قرأ آية أفهمه (الخ) أي المحلوف على عدم كلامه نحو ادخلوها بسلام عند طرق المحلوف عليه الباب ومثل هذا ما لو فتح على إمامه أو سيج لسهوه فيأتي فيه التفصيل المذكور وإن فرق بعضهم بان ذلك من مصالح الصلاة بخلاف قراءة الآية (فروع) لو حلف لا يقر احث بما قرأ ولو بعض آية أو ليركن الصوم أو الحج أو الاعتكاف أو الصلاة حث بالشروع الصحيح في كل منها وإن فسد بعده لأنه يسمى صائما وحاجا ومعتكفا ومصليا بالشروع لا بالشروع الفاسد لأنه لم يأت بالمحلوف عليه لعدم انعقاده إلا في الحج فيحث به بصورة انعقاد الحج فاسدا إن فسد عمرته ثم يدخل الحج عليها فانه يتعقد فاسدا أولا أصلي صلاة حث بالفراغ منها لا بالشروع فيها ولو من صلاة فاقد الطهورين ومن يؤمى إلا أن أراد صلاة مجزية فلا يحث بصلاة فاقد الطهورين ونحوها مما يجب قضاء أو عملا بنيتة ولا يحث بسجود تلاوة وشكرو طواف لأنها لا تسمى صلاة قال الماوردي والقفال ولا يحث بصلاة جنازة لأنها غير متبادرة عرفا وقضية كلام ابن المقرئ أنه يحث بصلاة ركعة واحدة وكلام الروياني يقتضي أنه لا يحث بصلاة ركعتين فأكثر وهو الوجه كالأول نذر أن يصلي صلاة أو لا أصلي خلف زيد فحضر الجمعة فوجده إماما ولم يتمكن من صلاة الجمعة غير هذه وجب عليه أن يصلي خلفه لأنه ملجأ إلى الصلاة بالأكرام الشرعي وهل يحث أو لا والظاهر الأول كما يحثه

(قوله) فليحمل (الخ) أي فيحث إذا فهمه بذلك الكلام مقصوده كما يأتي في الآية أما لو لم يفهمه ذلك فهذا لا يتعلق به بوجه فلا وجه لاحت به إلا أن أقصد بخطبته به وهل معنى الإطلاق هنا عدم قصد الإفهام بعدة قصد الخطبة وهل بقيد الإطلاق في الآية بما إذا قصد بخطبته بها وقد يجاب عن الثارح المذكور بأنه إذا فهمه مقصوده فقد خاطبه فلا يصدق قوله بلا خطاب أحد حينئذ يلتزم (قوله) وجعلت نحو إشارة الآخرس في غير هذا كالعبارة للضرورة) قال في شرح الروض كذا ذكره الأصل وتعقب بما في فتاوى القاضي من أنه لو حلف الآخرس لا يقر القرآن فقراه بالإشارة حث وبما في الطلاق من أنه لو حلف بمشيئة ناطق نفرس وأشار بالمشيئة طلقت واجيب عن الأول بان الآخرس موجود فيه قبل الحلف وفي مسئلتنا بعده وعن الثاني بان الكلام مدلوله اللفظ فاعتبر بخلاف المشيئة وإن كانت تؤدي باللفظ انتهى وقضية جوابه عن الأول أنه لو حلف الآخرس لا يتكلم فحث بالإشارة حث لأنه إذا عدت الإشارة تكليما عدت كلاما أيضا

فليحمل هذا على ذلك التفصيل كما هو واضح (ولو) كاتبه أو راسله أو أشار إليه يبد أو غيرها فلا حث) عليه وإن كان أصم أو آخرس (في الجديد) لأن هذه ليست بكلام عرفا وإن كانت كلاما لغة وبها جاء القرآن نعم إن نوى شيئا منها حث به لأن المجاز تقبل إرادته بالنية وجعلت نحو إشارة الآخرس في غير هذا كالعبارة للضرورة (وإن قرأ آية أفهمه بها مقصوده وقصد قراءة) ولو مع الإفهام (لم يحث) لأنه لم يكلمه (ولا) بان قصد الإفهام وحده أو أطلقه (حث) لأنه كله

ونازع البلقيني في حالة الاطلاق بما يرد به باحة القراءة حينئذ ليجنب الدالة على أن ما تلتفظ بكلام لا قرآن أو ليتبين على الله أفضل الشامل يبرر إلا بالحمد لله حدايوافى نعمه ويكافى مزيد لاثر فيه ولو قيل برب ياربنا لك الحمد كما ينبغي للجلال وجهك وأعظم سلطانك لكان أقرب بل ينبغي ان يتعين لأنه أبلغ معنى وصح به الخبر أو (٥٢) ليصلين على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة بر صلاة التشهد فقط واعترض بان وعلى

آل محمد مستأنف كما قاله الشافعي لئلا يلزم تفضيل ابراهيم على نبينا صلى الله عليه وسلم عملا بقضية التشبيه حينئذ فلم يبق منها الا اللهم صل على محمد فكيف فضل الكيفية التي ذكرها الرافعي مع ان فيها التكرير الابدى بكلمة ذكرك الى آخره وجوابه ان هذا الاستئناف غير متعين في دفع ذلك اللازم لكثرة الاجوبة عنه بغير ذلك كما بسطته في كتاب الدر المنضود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود ووجه افضليتها انه صلى الله عليه وسلم عليها لهم وهو لا يختار لنفسه الا الافضل ولئن سلمنا ذلك الاستئناف فوجا ما مر ان افضليتها لا تتوقف على ذلك التشبيه بل وقوع الصلاة بعدها على الآل على وجه التشبيه فيه اعلى شرف له صلى الله عليه وسلم وان الخلق يعجزون عن تشبيه صلاته بصلاة مخلوق وان تعين الصلاة عليه موكل في كفيته وكتبها الى ربه تعالى يختار له ما يشاء وانه ارشده الى تعليم امته صلاة لا تشابه صلاة احد وان الصلاة على آله

بعض المتأخرين كما لو حلف لا يصوم فادركه صان فانه يجب عليه الصوم ويحتمل ألا يؤم زيدا فاصلى زيد خلفه ولم يشعر به لم يحتمل فان اشعر به وهو في فريضة وجب عليه إكراهه هل يحتمل أو لا فيه ما مر اه معنى وقوله فروع الى قوله وهو اوجه في الروض مع شرحه مثله وقوله فيه ما مر محل توقف إذ مضي قوا عدم الحنث لانه حلف على فعل نفسه ولم يوجد فليراجع (قوله) ونازع البلعيني في حالة الاطلاق واعتد عدم الحنث اه معنى (قوله) الدالة على ان ما تلتفظ به الخ) فيه ان مجرد كونه كلاما لا يرد لان الحلف على التكليم لا الكلام اه سم ولعل لذلك أقر المعنى ما اعتمده البلقيني من عدم الحنث (قوله) أوليشين الخ) عبارة النهاية ولو حلف ليشين على الله باجل الشام وأعظمه فطريق البر ان يقول سبحانه لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فلو قال احدهم بجميع الحمد او باجلها فانه يقول الحمد لله حدايوافى نعمه ويكافى مزيد اه (قوله) اوليصلين) الى قوله فقط في النهاية (قوله) اوليصلين الخ) ولو قيل له كلم زيد اليوم فقال والله لا كلمته انعقدت على الا بد ما لم ينو اليوم فان كان في طلاق وقال اردت اليوم قبل في الحكم ايضا القرينة اه وفي الروض مثله إلا أنه أبدل لا كلمته بلايكلمه وقوله للقرينة عبارة تشرح الروض لان ذكر اليوم في السؤال قرينة على ذلك اه (قوله) بان وعلى آل محمد) ادلى آخره (قوله) عملا الخ) علة للزوم التفضيل (قوله) بقضية التشبيه) اى من الخلق الناقص بالكامل (قوله) فكيف فضل) اى لفظ اللهم صل على محمد الكيفية اى على الكيفية ولعل على سقطت من قلم الناسخ (قوله) اللازم) الاولى الزوم (قوله) ووجه افضليتها) اى صلاة التشهد (قوله) لهم) اى لصحابه رضوان الله تعالى عليهم اجمعين (قوله) فوجه ما مر) اى من البر بصلاة التشهد فقط (قوله) على ذلك التشبيه) اى تشبيه صلاته صلى الله عليه وسلم بصلاة ابراهيم (قوله) اعلى شرف الخ) خبر بل وقوع الصلاة الخ) عطف على ان افضليتها الخ) (قوله) عن تشبيه صلاته) اى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بصلاة مخلوق اى على مخلوق (قوله) وانه) اى ربه تعالى (قوله) فيها) اى صلاة التشهد (قوله) لا مر خارج هو الافراد) الانسب بما بعده ان يقول في الاقتصار عليها لاف ذاتها (قوله) واطلق) فان نوى نوعا من المال اختص به اه معنى (قوله) او عجم) اى في نيته وإلا فالصيغة صيغة عموم بكل حال اه سم (قول) اثن حنث بكل نوع الخ) وينبغي أن مثل ذلك ما لو حلف أنه ليس له دين فيحنث بكل ما ذكر وانه لو حلف انه ليس عنده او ليس بيده مال لا يحنث بدينه على غيره وإن كان حالا وسهل استيفاؤه من المدين ولا بما له لغائب وإن لم ينقطع خبره لانه ليس بيده الآن ولا عنده اه ع ش وقوله فيحنث بكل

كما هو ظاهر ثم هذا كله مما يصرح بان عقاديين الاخرس وانه لا يشترط في الحالف النطق (قوله) الدالة على ان ما تلتفظ به كلام) فيه ان مجرد كونه كلاما لا يرد لان الحلف على التكليم لا الكلام (قوله) ايضا الدالة على انه ما تلتفظ به كلام الخ) قضية ذلك الحنث في مسألة لا يتكلم السابقة بقراءة القرآن بلا قصد وهو محتمل وقد يفرق بان الجنابة قرينة صارقة عن القرآنية لعدم مناسبتها لها ويجاب بان ما هنا ايضا قرينة صارقة وهي وجود مخاطب له مقصود تمسك الاشارة اليه بالآية (قوله) او لا مال له حنث بكل نوع وان قل حتى ثوب بدنه ومدير ومعلق عتقه) قال في التنبيه وان حلف ماله رقيق او ماله عبد له مكاتب لم يحنث في أظهر القولين ويحنث في الآخر اه عبارة الروض او لا عبد له لم يحنث بمكاتب اه (قوله) واطلق او عجم) اى في نفيه والا فالصيغة صيغة عموم بكل حال

إذا أشبهت الصلاة على إبراهيم وأبنائه الانبياء فكيف حال صلاته التي رضيها تعالى له وذلك

ما يستلزم خروجها عن الحصر فان قلت ظاهر كلامهم هنا بوجهها وإن لم تقترن بالسلام فينافى ما مر انه يكره إفرادها عنه وإنما لم تحتج للسلام فيها لانه سبق في التشهد قلت نعم ظاهر كلامهم هنا ذلك ولا منافاة لانها من حيث ذاتها أفضل من غيرها والكرامة إنما هي لامر خارج هو الافراد نظير كرامة التوراة المرداد انه يكره الاقتصار عليها الا ذاتها (او لا مال له) واطلق او عجم (حنث بكل نوع) من انواع المال له (وإن قل)

ولولم يتمول كما اقتضاء
 كلامهم هنا وفي الاقرار
 خلافا للبقيني كالادعى
 (حتى ثوب بدنه) لصدق
 اسم المال به نعم لا بحث
 بملكه لمنفعة لانها لا تسمى
 مالا عند الاطلاق (ومدبر)
 له للمورثة إذا تأخر عتقه
 (ومعلق عتقه بصفة)
 وأم ولد (وما وصى به)
 لغیره لان الكل ملكه
 (ودين حال) ولو على
 معسر جاحد بلاينة قال
 البقيني إلا ان مات لانه
 صار في حكم العدم اه
 وفيه نظر لاحتمال ان له
 مالا باطنا او يظهره بعد
 بنحو فسخ بيع وبقرض
 عدمه هو باق له من حيث
 أخذه لبدله من حسنات
 المدين فالتجته اطلاقهم
 وكونه لا يسمى مالا الآن
 ممنوع (وكذا مؤجل في
 الاصح) لثبوته في الذمة
 وصحة الاعتراض والابراء
 عنه ولو وجوب الزكاة فيه
 وأخذ منه البقيني أنه لا
 حنث بدينه على مكانه أى
 لانه لم يوجد فيه شيء من
 هاتين العلتين إذ ليس ثابتا
 في الذمة

ما ذكر فيه وقفة ظاهرة فليراجع **قوله** (ولولم يتمول) المعتمد انه لا بد في الحنث من كونه متمول مر اه
 سم **(قوله** خلافا للبقيني الخ) حيث قيده بالمتمول واستظهره الاذرى وهو الظاهر مغنى ونهاية (قول
 المتن حتى ثوب الخ) ثوب مجرور بحتى عطفا على المجرور قبله وشرط جمع من التحويين في عطفها على المجرور
 اعادة عامل الجر عليه فينبغي ان يقول حتى ثوب اه مغنى **(قوله** لصدق اسم المال) الى قوله وفيه نظري
 المغنى ولى قوله بل ومغصوب في النهاية الاما سانه عليه **(قوله** لا بحث بملكه لمنفعة) أى بوصية او اجارة
 ولا بموقوف عليه ولا باستحقاق قصاص فلو كان قد عني عن القصاص بمال حنث مغنى وروض وعبارة ع ش
 أى وان جرت عادته باستغلاها باجرا او نحوه حيث لم يكن له منها مال متحصل بالفعل وقت الحلف ومثل
 المنفعة الوظيفية والجماعية فلا بحث بها من حلف لا مال له وان كان اهلا لها لا تنفاه تسميتها مالا اه **(قوله**
 للمورثة) كذا في اكثر نسخ النهاية وكتب عليه ع ش ما نصه كذا في حج وفي نسخة اول مورثة إذا تأخر عتقه
 خلافا لبعضهم اه وما في الاصل اظهر لانه إذا كان التدبير من مورثة يصدق على الوارث انه لا مال له اه
 وعبارة المغنى امامد بر مورثة الذى تأخر عتقه المتعلق بصفة كدخول دارو الذى أوصى مورثة باعتاقه فلا
 بحث به لعدم ملكه اه **(قوله** إذا تأخر عتقه) بان علق على شيء آخر بعد الموت وفيه بحث لانه يملك له
 إلى العتق وان منع من التصرف فيه بما يزيل الملك فالقياس الحنث به فان كان هذا منقولا ولا فينبغي منعه
 فليراجع ثم رایت ان شيخنا الشهاب الرملى كتب بخطه اعتماد الحنث كما في الموصى بعتقه فان الوارث حنث
 به قبل عتقه اه سم وقوله لانه يملك له الخ تقدم عن ع ش خلافاً وعن المغنى الجزم بخلاف ما نقله عن
 شيخه الشهاب في المقيس والمقيس عليه معا وبخالفه ايضا في المقيس عليه مفهوم قول المصنف الآتى
 وما وصى به **(قوله** ولو على معسر) ولولم يستقر كالاجرة قبل اقتضاء مدة الاجارة اه مغنى **(قوله** قال
 البقيني إلا ان مات الخ) اقره أى البقيني الاسنى والمغنى وقال سم اعتمد شيخنا الشهاب الرملى خلاف ما قاله
 البقيني هنا وفيما يأتى في دينه على المكاتب اه **(قوله** إلا ان مات) أى المعسرا اه مغنى **(قوله** فالتجته
 اطلاقهم) وهو الحنث بالدين ولو على ميت معسرا ع ش **(قوله** وكونه) أى الدين على ميت معسر **(قوله**
 الآن) أى حين الحلف ويحتمل أن المعنى وكون الدين على معسر لا يسمى مالا حين الموت **(قوله** وأخذ منه)
 أى من التعليل **(قوله** انه لا حنث الخ) اقره المغنى خلافاً للنهاية عبارة هو اخذ البقيني من ذلك عدم حنثه
 الخ وجزم به الشيخ في شرح منهجه مردود إذ لم يخرج عن كونه مالا ولا أثره لتعرضه للسقوط ولا لعدم
 وجوب زكاته وعدم الاعتراض هنا لانه لم ينع آخر لا لا تنفاه كون ذلك مالا اه **(قوله** من هاتين العلتين) أى
 الثبوت في الذمة ووجوب الزكاة **(قوله** اذ ليس ثابتا في الذمة) وفي عدم ثبوته في الذمة نظر اذ ليس متعلقا

(قوله ولولم يتمول) المعتمد انه لا بد في الحنث من كونه متمولا مر **(قوله** خلافا للبقيني) المتجته ما قاله
 البقيني شرح مر **(قوله** للمورثة إذا تأخر عتقه) فيه بحث لانه يملك له إلى العتق وان منع من التصرف
 فيه بما يزيل الملك فالقياس الحنث به فان كان هذا منقولا ولا فينبغي منعه فليراجع ثم رایت ان شيخنا
 الشهاب الرملى كتب بخطه اعتماد الحنث كما في الموصى بعتقه فان الوارث حنث به قبل عتقه **(قوله** إذا
 تأخر عتقه) كان علق على شيء آخر بعد الموت **(قوله** قال البقيني إلا ان مات الخ) اعتمد شيخنا الشهاب
 الرملى خلاف ما قاله البقيني هنا وفيما يأتى في دينه على المكاتب **(قوله** وأخذ منه البقيني انه لا حنث بدينه
 على مكاتبه) اعتمد خلافاً شيخنا الشهاب الرملى وهو شامل لنجوم الكتابة وحينئذ يشكل قولهم لا حنث
 بمكاتبه بانه لا كبير فائدة لنفي الحنث بالمكاتب مع ان من لازم وجود نجوم الكتابة عليه وهى توجه الحنث
 على هذا التقدير فلا فائدة مع ذلك معتد اهما قولهم لا حنث بالمكاتب لان حاصل الامر حينئذ تحقق الحنث
 ولا بد لكنه من حيث نجوم الكتابة لا من حيث نفس المكاتب الا ان يجاب بتصوير المسئلة بما اذا كانت
 النجوم دينار او منفعة مثلاً ووقع الحلف بعد توفيه الدينار فلا حنث حينئذ لان المنفعة لا حنث بها كما تقدم
 وكذا المكاتب كما تقرر فليتأمل (اذ ليس ثابتا في الذمة) في نفي ثبوته في الذمة نظر اذ ليس متعلقا بالزكاة ولا

له دم صحة الاعتياض عنه ولا قدرة المكاتب على إسهاطه في شاء ولا زكاة فيه (لا مكاتبه) كتابه صحيحة (في الاصح) لانه لدم ملكه لمنافعه وارث
جنايته كالاجني عرفا فلا ينافي عدمه الا في النصب ونحوه وبهذا يعلم انه لا أثر له جيزه بعد الدين وكذا زوجة واختصاص بل ومغصوب لم
يقدر على نزعها ولا على بيعه من قادر على نزعها (٥٤) وغائب انقطع خبره على الوجه خلافا للانوار وفيه فرق بين المغصوب المذكور وما في

ذمة المعسر بأن هذا لا
يتصور سقوطه بخلاف
المغصوب يتصور بأن يرد
غاصبه لقاض فيتلف عنده
من غير تقصير (او لضررته
قالب) انما يحصل (بما
يسمى ضربا) فلا يكفي
مجرد وضع اليد عليه (ولا
يشترط إيلام) لصدق
الاسم بدونه ووقع في
الروضة في الطلاق اشتراطه
لكنه اشار هنا الى ضعفه
(ولا ان يقول) او ينوي
(ضربا شديدا) او موجعا
مثلا فيشترط حينئذ الإيلام
عرفا وواضح انه يختلف
بالزمن وحال المضروب
(وليس وضع سوط عليه
وعض) وقرص (وختق)
بكسر الزون (وتنف شعر
ضربا) لانه لا يسمى بذلك
عرفا (قل ولا لطم) لوجه
باطن الراحة مثلا
(وكرر) وهو الضرب
باليد مطبقة او الدفع ولو
بغير اليد كادل عليه كلام
الغويين ورفس ولكم
وصفغ لانها لا تسمى ضربا
عادة والاصح ان جميعها
ضرب وانما تسماه عادة
ومثلها الرمي بنحو حجر
أصابه كما بحثه وأثبت به
ثم رأيت الخوارزمي جزم

بالرقبة ولا باعيان مال ولا يتصور دين خال عن هذه الامور إلا ان يريد بثبوتها في الذمة المنقبة لزومه اه سم
عبارة الرشدي يعني ليس مستقر الثبوت اذ هو معرض للسقوط وإلا فمؤثبات كالايحني اه (قوله) اعدم
صحة الاعتياض عنه) قضيت ان الكلام في نجوم الكتابة وانه يحتمل بغيرها ما على مكاتب من الدين قطعاه اه
عش (قوله) كتابة صحيحة) واما المكاتب كتابة فاسدة فيبحث به ولو حلف لا ملك له حنت بمغصوب منه وأبق
ومر هو ان لا زوجة إن لم يكن له نية والا فيعمل بنية ولا يزيت تنجس او نحوه لان الملك زال عنه بالتنجس
او حلف ان لا عبد له لم يحتمل بمكاتبه كتابة صحيحة تنزيلا للكتابة منزلة البيع اه معنى (قوله) انه لا اثر
لتعجيزه) اي فلا حنت به لانه لم يكن ماله حال الحلف اه عش (قوله) بل ومغصوب) عبارة المغني ولو كان له
مال غائب أو ضال أو مغصوب أو مسروق وانقطع خبره هل يحتمل به أو لا وجهان أحدهما يحتمل لان الاصل
بقاء الملك فيها والثاني لا يحتمل لان بقاءها غير معلوم ولا يحتمل بالشك قال شيخنا وهذا الوجه ويحتمل
بمسئولته لانه يملك منافعها وارث جنايتها عليها اه واعتمد النية الوجه الاول وفاقا للانوار (قوله) فلا
يكفي) الى قوله ومثلها في المغني اللفظة مثلا الثانية وقوله ووقع الى الماتن وقوله الى الدفع الى ورفس الى قوله
ونقله الامام في النهاية لا ذلك وقوله كما بحثت الى الماتن (قول الماتن ولا يشترط إيلام) بخلاف الحدو التعزير
لان المقصود منهما الزجر شيخ الاسلام ومغني (قوله) لصدق الاسم) اذ يقال ضربه فلم يؤلمه شيخ الاسلام
ومغني (قوله) اشتراطه) اي الإيلام (قوله) لكنه اشار هنا الى ضعفه) عبارة النهاية ولا ينافيه ما في الطلاق من
اشتراطه لانه محمول على كونه بالقوة وما هنا من نفيه محمول على حصوله بالفعل اه قال الرشدي قوله بالقوة
الظاهر ان المراد بها ان يكون شديدا في نفسه لكن منع من الإيلام مانع اذ الضرب الخفيف لا يقال انه مؤلم
لا بالفعل ولا بالقوة اه (قوله) فيشترط حينئذ الإيلام) ولو حلف ليضربه علة فهل العبرة بحال الحالف
او المحلوف عليه او العرف فيه نظروا الظاهر الثالث لان الايمان بمنابها على العرف اه عش (قوله) الإيلام
عرفا) اي شدة إيلامه كما يدل عليه عبارة القوت وهو الذي يظهر فيه النظر للعرف والا فلا إيلام انما يظهر
النظر فيه للواقع لا للعرف كالا يحني اه رشدي عبارة المغني ولا يكفي الإيلام وحده كوضع حجر ثقيل عليه قال
الامام ولا حديقته عنده في تحصيل البر ولكن الرجوع الى ما يسمى شديدا وهذا يختلف لا محالة باختلاف
حال المضروب (تنبيه) يبر الحالف بضرب السكران والمغني عليه والمجنون لانهم محل للضرب لا بضرب
الميت لانه ليس محلا له (قوله) مثلا) راجع لوجه دون باطن الراحة فكان الاولى عدم الفصل بينهما وفي القاموس
لطمه اذ اضرب خده او صفحة جسده بالكف مفتوحة اه (قول الماتن وكرر) عبارة المختار وكرر ضربه
ودفعه وقيل ضربه بجمع يده على ذقنه وبابه ودعا اه عش (قوله) ورفس ولكم وصفغ) الاول الضرب
بالرجل والثاني الضرب باليد بمجموعة والثالث ضرب القفا بجمع كفه كذا في القاموس (قوله) ومثلها الرمي
أي فيبحث به من حلف لا يضرب اه عش (قول الماتن أو خشبة) ومن الخشب الاقلام ونحوها من اعداد
الخطب والجر يدو اطلاق الخشب عليها اولى من اطلاقه على الشاربخ اه عش (قوله) من السياط) الى
الماتن في المغني (قول الماتن بعشكال) بكسر العين وبالمثلثة اي عرجون وقوله شمر اخ بكسر اوله بخطه وقوله ان

باعيان ماله ولا يتصور دين خال عن هذه الامور إلا ان يراد بثبوتها في الذمة المنقبة لزومه (خلافا للانوار)
كتب عليه مر (قوله) لكنه اشار هنا الى ضعفه) إلا ان يحتمل على ما بالقوة مر (قوله) ورفس ولكم وصفغ)
لو ادعى الحالف بالطلاق انه اراد نوعا من هذه الانواع كالضرب بالعصا دون الرفس والصفغ (قوله)

به واعتمده الاذرعى وقد صرح عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمي الرجم في قصة ما عزيه بعد هربه وادراكهم
له ضربا مع تسمية جابر له رجما (او لضررته مائة سوط او خشبة فشد مائة) من السياط في الاولى ومن الخشب في الثانية ولا يقوم احدهما
مقام الاخر (وضربه بها ضربة او) ضربه (بعشكال) وهو الصفغ في الاية (عليه مائة شمر اخ بران علم اصابه الكل او) علم (تراكم
بعض) منها (على بعض فوصله) بسبب هذا التراكم (الم الكل) عبارة الروضة نقل الكل قيل وهي أحسن لما مر أنه لا يشترط الإيلام

ورد بان ذكر العدد قرينة ظاهرة على الايلام فهو كونه ضرر باشد بدو صريح كلامه اجزاءه بشكل في قوله مائة سوط وهو ما قاله كثيرون
وصوبه الاسنوى لكن المعتبر ما صححاه في الروضة واصلها انه لا يكتفي لانه اخشاب (٥٥) لاسياط ولا من جنسها ونقله الامام عن قطع

الجاهير وقولهم لانه اخشاب
يرد على من نازع في اجزائه
عن مائة خشبة بانه لا يسمى
خشبا (قلت ولو شك) اى
تردد باستواء او مع ترجيح
الاصابة لامع ترجيح عدمها
كما يحتمل الاسنوى اخذ ان
كلامهم (في اصابة الجميع
بر على النص والله اعلم) اذ
الظاهر الاصابة وفارق مالم
مات المعاق بمشيئته وشك في
صدورها منه فانه كتحقق
العدم على مامر فيه في
الطلاق بان الضرب سبب
ظاهر في الانكسار
والاصابة ولا اماره ثم على
وجود المشيئة قالوا عن
الغبوى ولو قال ان ضربتك
فانت طالق فقد ضرب
غيرها فاصابها طلقت ولا
يقبل قوله ويحتمل قبوله
اه وقول الانوار هو ضرب
لها لكن لا يبحث للخطا
كالمكره والناسي يحتمل
على انه لا حنث باطنا عند
قصده غيرهما فلا ينافي كلام
الغبوى لانه بالنسبة للظاهر
وعليه يحتمل قول غيره
لا يقبل قوله لم اقصدها الا
بينة لان الضرب محقق
والدفع مشكوك فيه وقوله
الايبينة لا يلائم ما قبله
فليحمل على ان المراد الا
بينة بقرينة على انه لم يقصدها
(أو ليضربه مائة مرة) أو
ضربه (لم يبر بهذا) اى

علم اصابة الكل بان عاين اصابة كل من الشمار يخ بان بسطها واحدا بعد واحد كالحصير وقوله فوصله ألم
الكل اى نقله ايضا فانه يبر ايضا وان حال ثوب او غيره مما لا يمنع أثر البشارة بالضرب اهمغنى (قوله بان ذكر
العدد) اى بقوله مائة اه سم (قوله على الايلام) هل يشترط الايلام بكل واحدة او يكتفى حصوله
بالجموع وينبغي الثاني اه سم (قوله فهو كقوله ضرر بالخالج) والوجه الاخذ باطلاقهم في عدم اشتراط
الايلام بالفعل وان ذكر العدد نهاية (قوله) و صريح كلامه الخ) واقتضى كلامه ايضا ان تراكم بعضها على
بعض مع الشد كيف كان يحصل به المثلث والكنه و رده الشيخ ابو حامد والموردى وغيرهما بان تكون
مشدودة لاسفل عمولة الاعلى واستحسن اه مغنى (قوله) لكن المتمد الخ) كذا في المغنى (قوله) انه
لا يكتفى الخ) وانما يبر بسياط بمجودة بشرط تلها اصابتها بدنه على مامر اه مغنى (قوله لانه) اى
العشكال (قوله) ولا من جنسها) اى السياط فانها يسور متخذة من الجلد اه ع ش (قوله في اجزائه)
اى العشكال (قوله) اى ترد (الى قوله) قال في المغنى وكذا في النهاية الا قوله لامع ترجيح الى المتن (قوله لامع
ترجيح عدمها الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية عبارته فلو ترجح عدم اصابة الكل براية اخلافا للاسنوى
في المهمات احالة على السبب الظاهر مع اعتضاد بان الاصل برامة الذمة من الكفارة اه اى حيث كان
الحاف بالله وبان الاصل عدم الطلاق فيم لو كان الحاف به ع ش (قول المتن في اصابة الجميع) اى اصابة
ثقل الجميع والافا تراكم كاف وحيلولة بعضها بين البدن والبعض الاخر لا يقدح اه سم (قول المتن بر
على النص) لكن الورع ان يكفر عن يمينه لاحتمال تخلف بعضها مغنى وروض (قوله) وفارق مالم مات الخ)
عبارة الاسنى والمغنى وفروا بينه وبين مالم وحلف ليدخل اليوم الا ان يشاء زيد فلم يدخل ومات زيد ولم تعلم
مشيئته حيث يحنث بان الضرب الخ (قوله) فانه كتحقق العدم) اى فيحنث من قال انت طالق الا ان يشاء
زيد ولا يحنث من قال انت طالق ان شاء اه ع ش (قوله) ولا اماره الخ) عبارة النهاية والمغنى والمشيئة
لا اماره عليها ثم الاصل عدمها اه (قوله) ولا يقبل قوله) اى لم اقصدها بالنسبة للظاهر (قوله) يحمل الخ)
خبر وقول الانوار (قوله) عند قصده) اى غير ما (قوله) فلا ينافي) اى قول الانوار (قوله) وعلى) اى الظاهر
(قوله) وقوله) اى غير الانوار (قوله) لا يلائم الخ) كان وجهه ان البينة لا تطاع على عدم القصد اه سم
(قوله) او ضربه) الى قول المتن او لا افارقك في المغنى والى قول الشارح ولو تعوض في النهاية الا قوله مطلقا
(قوله) والوجه انه لا يشترط هاتوا اليها) اى فيكتفى فيما لو قال اضربه مائة خشبة او مائة مرة ان يضربه
بشماره اصدق اسم الخشبة عليه اه ع ش (قوله) واشترط ذلك) اى التالى (قوله) في الحد الخ) متعلق
باشترط ذلك وقوله لان الخ خبره (قوله) بان يعلم الخ) هذا تفسير لنفس التخلية اى والتخلية ان يعلم به
ويقدر على منعه اى ولم يمنعه اه رشيدى (قوله) ويقدر على منعه) اى ولو بالتوجه اليه حيث بلغه انه

ورد بان ذكر العدد) اى لقوله مائة (قوله) على الايلام) هل يشترط الايلام لكل واحدة او يكتفى حصوله
بالجموع وينبغي الثاني (قوله) كما يحتمل الاسنوى الخ) منع ما يحتمل الاسنوى احالة على السبب الظاهر مع
اعتضاده بان الاصل برامة الذمة من الكفارة مر (قوله) اى المصنف في اصابة الجميع) اى اصابة ثقل الجميع
والافا تراكم كاف وحيلولة بعضها بين البدن والبعض الاخر لا يقدح (قوله) اذ الظاهر) فيه شىء مع باستواء
ثم راي المشطوب (قوله) على مامر فيه الطلاق) قال هناك قبل فصل شك في طلاق استدلالا على شىء فهو
كانت طالق الا ان يشاء زيد فمات ولم تعلم مشيئته اى فانه يقع الطلاق اه وينبأها مشه تصريح المذون بذلك
ونقلناه فيه عن الروض وشرحه ما حاصله عدم الحنث بذلك في الطلاق والحنث في الايمان مع الفرق فراجع
فانظر مع ذكر هذه الحوالة الا ان يكون ذكر ذلك في محل آخر (قوله) الايبينة لا يلائم الخ) كان وجهه ان

المشدودة او العشكال لانه جعل العدد مقصودا والوجه انه لا يشترط هاتوا اليها واشترط ذلك كالا يلام في الحدود التعزير لان القصد بهما
الزجر والتبكي (اولا) اخليك تفعل كذا حمل على نفي تمكيه منه بان يعلم به ويقدر على منعه منه اول (افارقك حتى استوفى حتى)

منك (فهر) يعني ففارقة المحلوف عليه ولو بغير هر ب كما يعلم عما ياتي (ولم يمكنه اتباعه لم يحنت) بخلاف ما اذا امكنه اتباعه فانه يحنت (قلت الصحيح لا يحنت اذا امكنه اتباعه والله اعلم) لانه لما حلف على فعل نفسه فلم يحنت بفعل الغريم سواء امكنه اتباعه ام لا وفارق مفارقة احد الباعين الاخر في المجلس وامكنه اتباعه (٥٦) فانه يتقطع خيارهما بان التفرق يتعلق بهما اسم لاهما ومن ثم لو فارقة هنا باذنه لم يحنت

ايضا ولو اراد بالمفارقة ما يعمها حنت ولو حلف لا يطلق غريمه فهل هو كلا فارقة او كلا اخلي سبيله حتى يحنت باذنه له في المفارقة وبعدم اتباعه المقدور عليه اذا هرب جزم بعضهم بالثاني وفيه نظر في مسألة الحرب لان المتبادر لا يباشر اطلاقه وبالاذن باشره بخلاف عدم اتباعه اذا هرب (وان فارقة) الحالف بما يتقطع خيار المجلس ولو بمشيء بعد وقوف الغريم يختار اذا كرا (او وقت) الحالف (حتى ذهب المحلوف عليه وكانا ماشين) حنت لان المفارقة حينئذ منسوبة للحالف حتى في الثانية لانه الذي احدها بوقوفه اما اذا كانا ساكنين فابتدأ الغريم بالمشي فلا حنت مطلقا كما مر (او ابراه) حنت لانه فوت البر باختياره (او احتال) به (على غريم) لغريمه او احواله به على غريمه (ثم فارقة) او حلف ليعطينه دينه يوم كذا ثم احواله به او عوضه عنه حنت لان الحوالة ليست استيفاء ولا اعطاء حقيقة وان اشبهت نعم ان نوى انه لا يفارقة وذهمه مشغولة بمحقه لم يحنت كما لو نوى بالاعطاء او الايفاء

يريد الفعل ولو بعدت المسافة اه ع ش عبارة الرشيدى اى بخلاف ما اذا لم يقدر وانظر هل الحكم كذلك وان كان عند الحلف عالما بان لا يقدر على منعه كالسلطان او هو من التعليق بالمستحيل عادة اه (قوله منك) انظر هل للتقييد بفائدة فيما ياتي اه رشيدى اقول ياتي عن المغنى والروض مع شرحه فائدة وعجزه (قوله حتى استوفى حتى) ولو قال لا افارقك حتى تقضى حتى فذفع له دراهم مقاصيص هل يب بذلك ام لا فيه نظر والظاهر الثاني لانها دون حقه لنقص قيمتها وزنها عن قيمة الجيدة وزنها وان راجت اه ع ش (قوله بما ياتي) اى في قوله ما اذا كانا ساكنين الخ (قول المتن ولم يمكنه اتباعه) لمرض او غيره اه معنى (قوله بخلاف ما اذا امكنه اتباعه) اى ولم يتقدم وان اذن له اه (قوله لاهنا) اى فانه يتعلق بفعل الحالف فقط (قوله لم يحنت ايضا) كذا في المغنى (قوله ما يعمها) اى فعل نفسه وفعل غريمه (قوله حنت) اى بمفارقة المحلوف عليه اذا امكن الحالف اتباعه ولم يتبعه (قوله فهل هو كلا فارقة) اى حتى لا يحنت باذن الحالف لمدنيته في المفارقة وبعدم اتباعه المقدور عليه اذا هرب (قوله وجزم بعضهم الخ) عبارة النهاية والوجه فيما سوى مسألة الحرب الثاني وفيها عدم الحنت لان المتبادر الخ (قوله بالثاني) اى الحنت في المستثنين (قوله الحالف) الى قوله وقبل في المغنى الا قوله او عوضه عنه وقوله مطلقا كما مر (قوله ذا كرا) اى اليمين (قوله ساكنين) اى واقفين اه ع ش (قوله مطلقا) اى سواء اذنه في المشي ام لا (قوله كما مر) اى في شرح قلت الخ (قوله به) اى بحقه (قول المتن ثم فارقة) قضيته انه لا حنت بمجرد الا براه والحوالة وصرح في شرح الروض بخلافه في الاول ولعل الثاني كذلك اه سم اقول صنيع المنهج حيث اسقطه قول المنهج ثم فارقة كالصريح في ذلك (قوله او حلف ليعطينه) او ليوفيه كما يفيد قوله الاتي او الايذاء (قوله نعم ان نوى الخ) راجع لمسئلة الا براه وما بعدهما الى او حلف ليعطينه الخ وقوله كما لو نوى الخ راجع الى هذه اى مسألة الاعطاء (قوله وقبل في ذلك ظاهر الخ) ظاهره ولو في الحلف بالطلاق اه سم (قوله ولو تعوض الخ) اى او ابراه او احواله كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ان التعويض) الاولى التعويض (قوله حنت كما مر) خلافا للنهاية عبارة ته عدم حنته لانه جاهل اى اى يكون ذلك غير مانع من الحنت وينشأ منه ان المفارقة الان غير محلوف على عدمها فهو جاهل بالمحلوف عليه لا بالحكم ويؤخذ من عدم الحنت بما ذكر للجهل عدمه فيما لو حلف بالطلاق لا يفعل كذا افعال له غيره الا ان شاء الله وظن صحة المشيئة لجهله ايضا بالمحلوف عليه اه ع ش عبارة سم قوله حنت فيه نظر ثم راي بعض من شرح بعده اقتصر على بحث عدم الحنت لانه جاهل وينبغي ان يجري ذلك في قوله وكان بعضهم الخ الاتي في شرح وفي غيره القولان اه (قول المتن او افلس) اى ظهر ان غريمه مفلس وقوله ليوسر وفي المحرر الى ان بوسر اه معنى (قوله لوجود المفارقة) الى قوله وانما اثر في النهاية والمعنى (قوله لوجود المفارقة الخ) ظاهره وان كان حال الحلف يظن ان له مالا يوفى منه دينه وتبين خلافه وان لا فرق بين طرو الفلس بعد حلفه وتبين انه كذلك قبله وفي حج ما يفيد ذلك واطال فليراجع اه ع ش وقوله لم يوفى حج الخ فيه نظر ظاهر كما يظهر بتأمل كلام الشارح بل قوله الاتي وان من ذلك ما لو حلف الخ صريح في خلاف قوله ظاهره وان كان الخ (قوله كما لو قال لا اصلي الفرض الخ) لا يخفى

البيتة لا تطلع على عدم القصد (قوله ومن ثم لو فارقة هنا باذنه لم يحنت) عبارة الروض وان فارقة الغريم فلا حنت وان اذن له اه (قوله او ابراه حنت) قال في شرح الروض وان لم يفارقة اه (قوله اى المصنف ثم فارقة) قضيته انه لا حنت بمجرد الا براه والحوالة وصرح في شرح الارشاد بخلافه في الاول ولعل الثاني مثله (قوله وقبل في ذلك ظاهر او باطنا) ظاهره ولو في الحلف بالطلاق وقوله حنت فيه نظر ثم راي بعض من

الفرق

براءة ذمته من حقه وقبل في ذلك ظاهر او باطنا على المعتمد

ولو تعوض او ضمنه له ضامن ثم فارق لظنه ان التعويض والضمان كاف حنت لما مر في الطلاق ان جهله بالحكم لا يعذر به (او افلس ففارقة ليوسر حنت) لوجود المفارقة منه وان لزمته كما لو قال لا اصلي الفرض فصلا فانه يحنت نعم لو الزمه الحاكم بمفارقته

لم يحث كالمكره وإنما العذر في نحو لا أسكن فكث لنحو مرض لان الحث فيها باستدامة الفعل لا بانشائه وهي اضعف فتاثر به بخلاف ما هنا والحاصل ان من خص يمينه بفعل المعصية أو أتى بما يعبرها قاصدا دخولها أو قامت قرينة عليه حث بها وإلا فلا كما مر في مجت الإكراه في الطلاق وان من ذلك ما لو حلف لا يفارقه ظانا يساره فإن عساره فلا يحث بمفارقة لكن (٥٧) ظاهر المتن في هذه إلا ان يجب

أن قرينة المشاحو الخصومة الحاملة على إطلاق اليمين ظاهرة في إرادته حالة اليسر والعسر ومن ظن يساره حالة الحلف لا قرينة على شمول كلامه للمعصية وان سبقت خصومة لان الظن أقوى فلم يحث بالمفارقة الواجبة وأما قول الزركشي فن ابتلع خطا لا لاثم أصبح صائما ولم يحد من نزعه منه كرها أو غفلة ولا حاكم يجبره على نزعه حتى لا يفطر لو قيل لا يفطر بنزعه هو له لم يبعد تنزيلا لاجاب الشرع منزلة الاكراه كالأول حلف ليطأن زوجته فوجدها حائضا فردود لتعاطيه المفطر باختياره فالقياس أنه ينزعه ويفطر كريض خشي على نفسه الهلاك ان لم يفطر فيلزمه تعاطي المفطر ويفطر به وليس هذان كما نحن فيه لان مدار الايمان على الالفاظ والوضع الشرعي أو العرفي له فيها مدخل بالتخصيص تارة والتعميم أخرى فلذا فرقوا فيها بين المعصية وغير ها غل التفصيل الذي ذكرناه والحاصل ان الإكراه الشرعي كالخبي هتالام فتامله (فرع)

الفرق بأنه في هذه آثم بالحلف إلا ان تكون مستلنا كذلك بان تصور بأنه عالم بعساره عند الحلف فليراجع أه رشدي وياقي في قول الشارح إلا ان يجب الخ تصور آخر (قوله لم يحث الخ) (تنبيه) لو استوفى من وكيل غير يمينه او من متبرع به وفارقه حث ان كان قال منك وإلا فلا حث فان قال لا تفارقتي حتى استوفى منك حتى أو حتى توفي حتى ففارقة الغريم عالما بختار حث الحالف وان لم يختار فراقه لان اليمين على فعل الغريم وهو مختار في المفارقة فان نسي الغريم الحلف أو أكره على المفارقة ففارق فلا حث ان كان بمن يبالى بتعليقه كظهير في الطلاق نبه على ذلك الاستوى ولو فر الحالف منه لم يحث وان امكنه متابعتها لان اليمين على فعله فان قال لا تفترقي حتى استوفى منك حتى حث بمفارقة احدهما الآخر عالما بختار او كذا ان قال لا افترقنا حتى استوفى حتى منك لصدق الا فراق بذلك فان فارقة ناسيا او مكرها لم يحث مغنى وروض مع شرحه (قوله فيها) أى مسألة لا أسكن فكث الخ (قوله به) أى بالعدر (قوله بفعل المعصية) كلالزمتها مع الاعسار أه سم (قوله او قامت قرينة الخ) كالخصام هنا قضية الاستدلال بالقرينة عدم الحث باطنا إذا لم يرد ما ذكر أه سم (قوله حث بها) أى هذه اليمين أى بترك المعصية فيها (قوله وإلا) أى بان اتنى كل من القصد والقرينة (قوله وان من ذلك) أى من وإلا فلا وقوله ما لو حلف أى أو اطلق (قوله هذه) أى مسألة ما لو حلف لا يفارقه ظانا الخ أى عدم الحث فيها (قوله في إرادته) أى عدم المفارقة (قوله ومن ظن الخ) عطف على قوله قرينة المشاحو الخ (قوله وأما قول الزركشي الخ) جواب سؤال منشؤه قول المصنف أو افلس الخ أو تعليل الشارح له بقوله لوجود المفارقة الخ (قوله لو قيل الخ) مقول الزركشي (قوله فردود) جواب اما (قوله لتعاطيه المفطر) وهو النزاع (قوله وليس هذان) أى مستلنا الخط والمريض وقوله كما نحن فيه أى مسألة الا فلاس إذا ظن يسار الغريم وإلا فلا فرق بينها وبين هذين (قوله هنا) أى في اليمين على غير المعصية لا ثم أى في الصيام (قوله فرع سئل عمالو حلف الخ) (فرع) حلف لا أسكن في هذا المكان شهر رمضان وهذه السنة لم يحث بالسكنى بعض الشهر أو السنة بخلاف في شهر رمضان أو في هذه السنة يحث بالبعث ولو قال لا أقعد في هذا المكان إلى الغروب حث باستدامة القعود إلى الغروب إذا كان قاعدا أو بأحدائه وان قام قبل الغروب لان الفعل بعد التنى في معنى مصدر منكر في حيز التنى كذا أتى به مرتبعا لآييه في نظيره وهو موافق لما أفتى به الشارح في الفرع المذكور أه سم وقوله وهو موافق الخ لعلراجع لقوله أو بأحدائه الخ فقط وإلا وما ذكره قبله من الفرق بين شهر رمضان الخ وفي شهر رمضان الخ إنما وافق افتاء البعض دون ما أفتى به الشارح (قوله حيث لآنية) أى بخلاف ما إذا اراد أنه لا يرافقه في جميع الطرق فلا يحث بذلك (قوله دين) مفهومه أنه لا يقبل منه ذلك ظاهرا

شرح بعده اقتصر على بحث عدم الحث لانه جاهل وينبغي أن يجري ذلك فيما ساق في الصفحة في قوله لو كان بعضهم الخ (قوله والحاصل ان من خص يمينه بفعل المعصية) كلالزمتها مع الاعسار (قوله او قامت قرينة الخ) كالخصام هنا قضية الاستدلال بالقرينة عدم الحث باطنا إذا لم يرد ما ذكر (قوله فرع سئل عمالو حلف لا يرافقه من مكة إلى مصر فرافقه في بعض الطريق) (فرع) حلف لا أسكن في هذا المكان شهر رمضان وهذه السنة لم يحث بالسكنى بعض الشهر أو السنة بخلاف في شهر رمضان أو في هذه السنة يحث بالبعث ولو قال لا أقعد في هذا المكان إلى الغروب حث باستدامة القعود إذا كان قاعدا أو بأحدائه وان قام قبل الغروب لان الفعل بعد التنى في معنى مصدر منكر في حيز التنى كذا أتى به مرتبعا لآييه في نظيره وهو

(٨ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

سئل عمالو حلف لا يرافقه من مكة إلى مصر فرافقه في بعض الطريق

فهل يحث واجبت الظاهر أنه يحث حيث لآنية لان المتبادر من هذه الصيغة ما اقتضاه وضعها للغوى إذا الفعل في حد التنى كالنكرة في حيزه من عدم وجود المرافقة في جزء من اجزاء تلك الطريق وزعم ان مؤداه ان لا تستغرق الطريق كلها بالاجتماع ليس في محله كاهو واضح وعمالو حلف لا يكلمه مدة عمره فاجبت بأنه ان اراد مدة معلومة دين والاقتضى ذلك استغراق المدة من انتهاء الحلف الى الموت فتي كليه

في هذه المدة حثت وأما إفتاء بعضهم بأنه إن أراد في مدة عمره حثت بالكلام في أي وقت وإلا لم يحث إلا بالجميع فليس في محله فاحذره فإنه لا حاصل له وبتسليم أنه له حاصل فهو سفساف لا يبول عليه (وإن استوفى وفارقه فوجدته) أي ما أخذه منه (ناقضا) نظرا (إن كان جنس حقه لكنه أردأ) منه (لم يحث) لأن الرداء لا يمنع الاستيفاء (٥٨) وقيد ابن الرفعة نقلا عن الماوردي بما إذا قل التفاوت بحيث يتسامح به أي عرفانظير ما

مرفى الوكالة فيها يظهر على أن ذلك إن تنازع في التقييد من أصله بمنع أن ذلك لا يمنع الاستيفاء (والا) يكن جنس حقه كان كان دراهم فخرج الماخوذ مغشوشا (حسب عالم) بذلك عند المفارقة لأنه فارقه قبل الاستيفاء (وفي غيره) وهو الجاهل به حيث (القولان) في حث الجاهل أظهرهما لا حث وكان بعضهم أخذ من هذا إفتاء فممن حلف ليعطينه دينه فاعطاه بعضه وعوضه عن بعضه بأن الدائن أن خفي عليه ذلك لجهله به بنحو قرب إسلامه لم يحث وقد تعذر الحث اهـ وليس في محله لأن ما في المتن في جهل المحلوف عليه وهذا في جهل حكمه وقد مر مبسوطا في الطلاق أنه ليس بعذر مع الفرق بين الجهلين ولو حلف ليعطينه فلا نأدينه يوم كذا فأعسر ذلك اليوم لم يحث كما أفتى به كثيرون من المتأخرين وكلامهما ناطق بذلك في فروع كثيرة منها ما مرفى لا آكلن ذا الطعام غدا وما يأتي من قول المتن في القاضى والافكره ويؤخذ

اه ع ش (قوله في هذه المدة) أي في بعضها (قوله إن أراد في مدة عمره) أي في جزء منها وقوله والأي بان أراد في كل جزء منها وهذا المعنى هو المراد بقول الشارح وبتسليم أنه له حاصل لكن في دعوى كونه سفسافا وتوهمنا نظرا (قوله فإنه لا حاصل له) كان وجهه أن تقديره في لازم له لأنه ظرف والاحتمال القائل بعدم تقديرها لا يعقل اهـ سيد عمر (قوله أي ما أخذه) إلى قوله وكان بعضهم في النهاية والمعنى (قول المتن ناقصا) أي ناقص القيمة إذ لا يصدق على ناقص الوزن والعدد والكيل أنه استوفى حقه اه ع ش (قوله وقيد ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية وتقييد ابن الرفعة تبع الخ فيه نظر لأن ذلك لا يمنع الاستيفاء اهـ وعبارة المعنى (تنبيه) ظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون الأرض قليلا يتسامح بمثله أو كثيرا أو هو كذلك وإن قيده في الكفاية بالأول اهـ (قوله في التقييد) أي بالقليل من أصله أي بقطع النظر عن قيد الحيثية (قوله بمنع أن ذلك) أي التفاوت المذكور مطلقا وإن كان كثيرا اهـ رشيدى (قوله كان كان دراهم) أي خالصة اهـ معنى (قوله مغشوشا) أي أو نحاسا نهاية ومعنى (قول المتن للقولان) التعريف فيه للهد المذكور في باب الطلاق فقوله ابن شهية ولا بعد التقدم يحيل عليه ممنوع اهـ معنى (قوله فيمن حلف ليعطينه الخ) الخالف الدائن وفاعل ليعطينه المديون ومفعوله الدائن بدليل قوله بأن الدائن أن خفي عليه الخ اهـ سم (قوله ليعطينه دينه) أي في يوم كذا مثلا (قوله بأن الدائن أن خفي عليه الخ) أي فظن كفاية ذلك اهـ سم أي في السلامة عن الحث (قوله وقد تعذر الحث) هذه الجملة الحالية في قوة التعليل لعدم الحث فكانه قال لجهله الاعطاء المحلوف عليه (قوله وليس في محله) فيه نظر وقوله وهذا في جهل حكمه الخ هذا الجهل يتضمن ظن أن من أفراد اعطاء الدين التعويض عنه فهو متضمن للجهل بالمحلوف عليه اهـ سم (قوله ولو حلف ليعطينه الخ) وإن حلف الغريم فقال والله لا أؤفك حقه فسلمه له مكرها أو ناسيا لم يحث أو لا استوفيت حقه منى فآخذه مكرها أو ناسيا لم يحث بخلاف ما إذا أخذه عالما مختارا وإن كان المعطى مكرها أو ناسيا معنى وروض مع شرحه (قوله لم يحث) ظاهر إطلاقه وإن كان معسرا حال الحلف ولم يرجع الإيسار بسبب ظاهر (قوله في القاضى) أي فيما لو حلف لا أرى مكرها إلا رفعه إلى القاضى وقوله والافكره مقول القول ولكن صوابه والافكره بزيادة الكاف (قوله أن حاضرت الخ) مقول القول وقوله أن محل عدم الحث الخ نائب فاعل يؤخذ (قوله في مسئلتنا) أي قوله ولو حلف ليعطينه فلا ديننا الخ (قوله لا يقدر) خبر أن (قوله من أول المدة) إلى قوله والوجه الأولي الاخصر من أول اليوم الذي حلف عليه الخ (قوله قبلها) ينبغي أو فيها قبل الامكان اهـ سم وفيه توقف لما قدمنا من المعنى قيل قول المصنف وإن شرع في الكيل الخ مانعه وكذا أي يحث لو مضى زمن الشروع ولم يشرع مع الامكان ولا

موافقا لما أفتى به الشارح في الفرع المذكور (قوله لأن الرداء لا يمنع الاستيفاء وقيد ابن الرفعة الخ) عبارة الروض فإن استوفى ثم وجدته معييا لم يحث قال في شرحه نعم إن كان الأرض كثيرا لا يتسامح بمثله حثت قاله الماوردي وتبعه ابن الرفعة قال الماوردي فإن قيل نقصان الحق موجب للحث فيما قل وكثير فملا كان نقصان الأرض كذلك قلنا لا لأن نقصان الحق محقق ونقصان الأرض مظنون اهـ (قوله فيمن حلف ليعطينه دينه) الخالف الدائن وفاعل ليعطينه المديون ومفعوله الدين بدليل قوله بأن الدائن أن خفي عليه الخ (قوله بأن الدائن أن خفي عليه) أي فظن كفاية ذلك (قوله وليس في محله) فيه نظر (قوله وهذا في جهل حكمه) هذا الجهل يتضمن ظن أن من أفراد اعطاء الدين التعويض عنه فهو متضمن للجهل بالمحلوف عليه (قوله قبلها) ينبغي أو فيها قبل الامكان ولا يكلف اعطاء وكيله أو القاضى بل لا عبرة باعطائها ولا يكون

يتوقف

من تقييدهم الحث في هذه المسائل بما إذا تمسكن ومن قول الكافي في أن لم تصل الظهر اليوم إن حاضرت

بعد مضى إمكان صلاتها حثت والافلان أن محل عدم الحث في مسئلتنا أن لا يقدر على الوفاء بوجه من الوجوه من أول المدة التي حلف

عليها إلى آخرها كالיום في مسئلتنا والوجه فيه الما سافر الدائن قبلها وقد قال لأقضيته أو لأقضيته فلا نأدم الحث لفوات البر بغير اختيار

ولا يكاف إعطاء وكيله أو القاضي لانه مجاز فلا يجعل الحالف عليه من غير قرينة ثم رأيت الجلال البلقيني رجع ذلك أيضا ولا ينافي ذلك ما في التوسط عن فتاوى ابن الزري قال إن جاء حادى عشر أشهر وما أول فينك أو لا تضيق لك إلى الحادى عشر فساغر الدائن قبله فان تصدكو نه لا تنه الغاية وتمكن من الايفاء قبله حنث وإن جملة يعنى الحادى عشر ظرفا للايفاء فساغر قبله فيه خلاف مشهور أى والأصح منه لاحث وإن أطلق فالأولى أن يرجع اه والذي يتجه ما يتبادر من اللفظ أن المدة كلها من حين الحلف (٥٩) إلى تمام الحادى عشر ظرف للايفاء

المحلف عليه فاذا سافر بعد التمكن من الايفاء حنث الحالف مطلقا ما لم يقل اردت ان الحادى عشر هو الظرف الاستيفاء فيصدق بيمينه لاحتماله وهذا يعلم وجه عدم المسافاة لان لا تضيقك غدا صريح في ان الغد هو الظرف للايفاء بخلاف صورتي الحادى عشر فلم يؤثر السفر قبل الغد في تلك واثر في هاتين على ما تقرر والوجه ايضا ان موت الدائن كسفره فيما مرفيه فان كان بعد التمكن

حنث وإلا فلا ولا أثر لقد رته على الدفع الوارث لانه خلاف المحلف عليه ومن ثم كان الذى يتجه في لا تضيق حنث انه لا يفوت البر بالسفر والموت لا مكان القضاء هنا مع غيبته وبراء الدائن قبل التمكن مانع منه واما ما في عقارب المزني أى وسماه بذلك لصعوبته من انه مع العجز عن القضاء حنث اجماعا فاشار الرافعي إلى رده كما مر بل اعراض الاثمة عنه واطبا قهم على التفريع على خلافه من اعتبار التمكن ادل دايلى على عدم صحته واول بحمله

يتوقف على مضي زمن القضاء كما صرح به الماوردى اه (قوله ولا يكاف إعطاء وكيله الخ) بل لا عبرة باعطائهما ولا يكون كاعطائه حتى لو سافر الدائن في المدة بعد التمكن لم يندفع الحنث باعطائهما لانه غير المحلف عليه اه سم (قوله إن جاء حادى عشر الخ) أى فامراق طاق (قوله أو لا تضيق لك إلى الحادى الخ) أى والله لا تضيقك الخ (قوله قبله) أى الحادى عشر وقوله كونه أى كل من التريكين (قوله وان جملة الخ) لا يخفى بعده في الثانية سم (قوله وان اطلق فالأولى ان يرجع) المتبادر منه عدم الحنث عند تعذر المراجعة (قوله ما يتبادر من اللفظ) مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبره والذى الخ (قوله الايفاء) أى أو القضاء (قوله حنث) أى إذا لم يجعل الحادى عشر ظرفا للايفاء (قوله مطلقا) أى سافر قبل الحادى عشر أو فيه (قوله وبهذا الخ) أى بقوله والذى يتجه الخ (قوله غدا) الأولى يوم كذا (قوله فلم يؤثر السفر) أى لم يحنث به (قوله على ما تقرر) أى ما لم يقل اردت ان الحادى عشر هو الظرف الخ (قوله فيه) أى السفر (قوله فان كان) أى الموت (قوله في لا تضيق حنثك) أى بحذف المفعول الاول (قوله لا مكان القضاء) أى بالاعطاء لو وكيله أو القاضي أو الوارث (قوله مانع منه) أى من الحنث (قوله بذلك) أى العقارب (قوله كما مر) أى انفاي قوله وكلاهما ناطق بذلك الخ (قوله واول) أى ما في العقارب (قوله إذا تمكن الخ) أى ثم عجز عنه (قوله وتقبل دعواه العجز الخ) اطلق هنا قبول قوله في الاعسار ونقله قبيل الرجعة عن بعض المتأخرين ثم قال وفيه نظر لما مر انه لا تقبل دعواه الا كراهه الا بقرينة كحبس فكذا هنا ويؤيده قولهم في التفليس لا يقبل قوله فيه الا اذا لم يعهده مال اه وسبق في التفليس عن المغنى والنهاية نقلا عن الشهاب الرملى تقييد قبول قول الحالف في الاعصار بما إذا لم يعرف له مال اه سيد عمر (قوله قبل بالنسبة لعدم الحنث الخ) ولو كان الحالف بطلاق كان قال لزوجته ان خرجت او ان خرجت ابدأ بغير اذنى فانت طاق فخرجت وادعى الاذن لها في الخروج وانكرت ولا يثبت له فالقول قولها يمينها كذا في شرح الروض ويفارق كون القول قوله في مسألة الشارح باتفاقهما هنا على وجود المعاق عليه وهو الخروج وان اختلف في شرطه مر اه سم (قوله بالنسبة لعدم الحنث) أى بالنسبة اسقوط الدين (قوله او نحو لقطه) الى قوله في محل ولا يثبت في المغنى والى قول الماتن على قاضى البلد في النهاية (قوله او نحو لقطه) أى كضالة اه معنى عبارة النهاية او نحو لقطه قال اه عرش أى في محل لا يليق به اللفظ كما مسجد اه (قوله منكر) الأولى يشمل ما زاده ذلك (قوله او نحو كتابة) لعله ادخل بالنحو الرسالة كما صرح بها النهاية ولكن يغنى عنه قوله او غيره فالأولى اسقاطه كفى المغنى (قوله حتى مات الحالف) اخرج موت القاضي ووجهه ظاهر لانه يكفى الرفع لمن يولى بعده كما عزل قبل الرفع اليه مع التمكن فانه لا يحنث لا مكان رفعه لمن يولى بعده او من غيره اه سم (قوله لانه فوت البر باختياره) ولا

كاعطائه حتى لو سافر الدائن في المدة بعد التمكن لم يندفع الحنث باعطائهما لانه غير المحلف عليه مر (قوله وان جملة الخ) لا يخفى بعده في الثانية (قوله قبل بالنسبة لعدم الحنث كما مر في الطلاق الخ) ولو كان الحالف بطلاق كان قال لزوجته ان خرجت او ان خرجت ابدأ بغير اذنى فانت طاق فخرجت وادعى الاذن لها في الخروج وانكرت ولا يثبت له فالقول قولها يمينها كذا في شرح الروض ويفارقة كون القول قوله في مسألة الشارح باتفاقهما هنا على وجود المعلق عليه وهو الخروج وان اختلف في شرطه مر (قوله حتى مات الحالف) اخرج موت القاضي ووجهه ظاهر لانه يكفى الرفع لمن يولى بعده كالعزل قبل الرفع اليه مع التمكن

على ما إذا تمكن من قضائه في الغد فلم يقضه وتقبل دعواه يمينه العجز لا عسار أو نسيان بل لو ادعى الاداء فانكره الدائن قبل بالنسبة لعدم الحنث كما مر في الطلاق مع ما فيه (أو) حلف (لا أرى منكرا) أو نحو لقطه (إلا رفعه إلى القاضي فرأى) منكر أو تمكن (من رفعه له) فلم يرفعه (أى لم يصل نفسه أو غيره بلفظ أو نحو كتابة للقاضي خبره في محل ولا يثبت لا غيره إلا لا فائدة له) حتى مات (الحالف حنث) أى من قبيل الموت كما هو ظاهر لانه فوت البر باختياره ويظهر ان البرية في المنسكى

باعتماد الحالف دون غيره وظاهر أن الرؤية من أعين تحمل على العلم ومن بصير تحمل على رؤية البصر (ويحمل) القاضي في لفظ الحالف حيث لانية له (على قاضي البلد) أي بلد فعل المنكر لانه المعهود بالنسبة لازالتوه بفرق بين هذا وما مر في الرؤس نعم إنما يتجه ذلك في منكر محسوس لا نحو زنا نقضي والا اعتبر قاضي البلد التي فيها فاعل المنكر حالة الرفع لان القصد من هذه العيين ازالة المنكر وهي في كل بما ذكر (فان عزل فابن بالرفع الى) القاضي (الثاني) لان التعريف بال يعمر بمنع التخصيص بالموجود حالة الحالف فان تعدد في البلد تخير ما لم يختص كل بجانب فيعين قاضي شق فاعل (٦٠) المنكر لانه الذي يلزمه اجابته اذا دعاه ذكره في المطلب وتوقف فيه شيخنا بان رفع

المنكر للقاضي منوط باخباره به لا بوجوب اجابة فاعله ويجاب بمنع ذلك بل ليس منوطا الا بما يتمكن من ازالته بعد الرفع ولو لاله وهذا لا يتمكن منها فالرفع اليه كعدم ولورآه بحضرة القاضي فالوجه انه لا بد من اخباره به لانه قد يتيقظ له بعد غفلته عنه ولو كان فاعل المنكر القاضي فان كان ثم قاض اخر رفعه اليه والام يكلف كما هو ظاهر بقوله رفعت اليك نفسك لان هذا لا يراد عرفا من لا رابت منكرا الارفعته الى القاضي (او الارفعه الى قاض بربكل قاض) باى بلد كان لصدق الاسم وان كان ولايته بعد الحلف (او الى القاضي فلان فرآه) اى الحالف المنكر (ثم) لم يرفعه اليه حتى (عزل فان نوى مادام قاضيا حيث) بعزله (ان امكنه رفعه) اليه قبله (فتركه) لتفويته البر باختياره ولا فورية هنا واما لم يعزل ولم يرفعه له حتى مات احدهما فانه يحتم ان تمكن منه وتقيده جمع من الشراح ما ذكر في

يلزمه المبادرة الى الرفع بل له المهمة مدة عمره وعمر القاضي فتى رفعه اليه براه معنى (قوله) باعتقاد الحالف) وعليه فيبر رفعه الى قاضي البلد وان كان لا يراه منكر اه عش وعبرة الرشيدى ظاهره وان لم يكن منكر عند القاضي وفيه وقفة لا ذلا فائدة في الرفع ويبعد تنزيل العيين على مثل ذلك اه وعبرة البجيرى كلامه يشمل ما اذا كان غير منكر عند الفاعل كشرب النبيذ من الخنفي فالظاهر انه لا بد ان يكون منكر اه عند الفاعل وعند القاضي حتى يكون للرفع فائدة اه (قوله) اى بلد فعل المنكر) عبارة الاسنى الذى حلف فيه دون قضاة بقية البلاد اه وعبرة النهاية اى بلد الحلف لا بلد الحالف فيما يظهر اه قال الرشيدى قوله اى بلد الحلف لا بلد الحالف في بعض النسخ عكس هذا وهو موافق لما في شرح الروض اه وعبرة سم وفي شرح الروض بلد الحالف مر ولعل نسخ شرح الروض مختلفة (قوله) وما مر في الرؤس) قد مر ما فيه (قوله) محسوس) اى موجود في الحال (قوله) في كل) اى من المحسوس والمنقضى (قوله) تخير) اى وان كان المحلوف عليه لا يقضى عليه من رفعه له في العادة بتعزيز ولا نحوه لعظمة الفاعل الصورية اه عش (قوله) ما لم يختص الخ) خلافا للنهائية والمعنى عبارتها وان خص كل بجانب فلا يمين قاضى شق فاعل المنكر خلافا لابن الرفعة اه (قوله) وتوقف فيه شيخنا) اى في تخير ايضا اه سم اى وفاقا للنهائية والمعنى (قوله) لا بوجوب اجابة فاعله) قد زاد الشيخ على ذلك ما نصه على ان المعتبر بلده انتهى اه سم (قوله) ويجاب بمنع ذلك الخ) اقول بما ينازع في هذا الجواب ويقوى توقف الشيخ ما ياتي فيما لو نكر القاضي فقال الى قاض حيث يبر بالرفع لغير قاضى البلد مع ان الفاعل لا يجب عليه اجابة غير قاضى البلد وهذا مما ينازع فيما في المطلب ويوجه اطلاقهم اه سم (قوله) ولورآه) الى قوله فان قلت في المعنى ما يوافقه والى قول المتن والا فكسره في النهاية ما يوافقه (قوله) لانه قد يتيقظ الخ) انظر لو صدر من القاضي ما يقطع بتيقظه وعدم غفلته كالمبارزة الى انكاره والمبالغة فيه اه سم اقول مقتضى التعليل انه لا يكلف بالاخبار (قوله) والام يكلف وهو الظاهر معنى (قوله) بقوله الخ) متعلق بلم يكلف (قول المتن فلان) هو كناية عن اسم علم لمن يعقل ومعناه واحد من الناس اه معنى (قوله) هنا) اى في مسائل الرفع الى القاضي (قوله) حتى مات احدهما) الاولى احدثهم (قوله) مطلقا) اى تمكن من الرفع اليه قبل العزل ام لا اه اسنى (قوله) فخرج) ظاهره وان قل الخروج ولم يقصد الذهاب الى محل آخر اه عش (قوله) الوصف الخ) وهو الكون في البلد في التكليم

فانه لا يحتمل لامكان رفعه لمن يولى بعده من غيره (قوله) اى بلد فعل المنكر) وفي شرح الروض بلد الحالف مر (قوله) وتوقف فيه شيخنا) كتب على التوقف مر (قوله) وتوقف فيه شيخنا) اى في تخير ايضا (قوله) لا بوجوب اجابة فاعله) قد زاد الشيخ على ذلك ما نصه على ان المعتبر بلده اه (قوله) ويجاب بمنع ذلك الخ) اقول بما ينازع في هذا الجواب ويقوى توقف الشيخ ما ياتي فيما لو نكر القاضي فقال الى قاض حيث يبر بالرفع لغير قاضى البلد مع ان الفاعل لا يجب عليه اجابة غير قاضى البلد وهذا مما ينازع فيما في المطلب ويوجه اطلاقهم (قوله) ولورآه بحضرة القاضي الخ) انظر لو كان فاعل المنكر نفس القاضي (قوله) لانه قد يتيقظ له بعد غفلته) انظر لو صدر من القاضي ما يقطع بتيقظه وعدم غفلته كالمبارزة الى انكاره والمبالغة فيه

العزل بما اذا استمر عزله لموت احدهما والا فلا حتم لاحتمال عود مردود بان هذا انما يتأتى فيما اذا قال وهو والكون قاض او نواه فانه الذي لاحتمال فيه بالعزل مطلقا لاحتمال عودده واما اذا قال مادام او مازال قاضيا او نواه فيعين حثه بمجرد عزله بعد تمكنه من الرفع اليه سواء اعادام استمر معزولا لموت احدهما لا تقطاع الديمومة بعزله فلم يبر بالرفع اليه بعد فان قلت يمكن ان يجاب بان الظرف في الارفعه الى القاضي فلان مادام قاضيا انها وظرف الرفع والديمومة موجودة حيث رفعه اليه في حال القضاء قلت كلامهم في نحو لا اكلمه مادام في البلد فخرج ثم عاد يقتضى انه لا بد من بقاء الوصف المعلق بدوامه من الحلف الى الجنى حتى زال بينهما فلا حتم عملا بالتبادر من عبارته

(والا) يتمكن منه لحو مرض او حبس او تحجب القاضى ولم يمك: امر اسئلة ولا مكاتبه (فكمكره) فلا يحنث (وان لم ينو) مادام قاضيا (ابر برفعه) اليه بعد عزله) نوى عنه او أطلق لتعلق العين بعينه وذكر القضاء للتعريف فهو كلا أدخل دار زيد هذه فباعها ثم دخلها حنث تغليبا للعين مع ان كلا من الوصف والاضافة يطرأ ويؤول وبه فارق ما مر في لا اكلم هذا العبد فكله (٦١) بعد العتق لان الرق ليس من شأنه

أنه يطرأ ويؤول (فرع) حلف لا يسافر بحرا شمل النهر العظيم كما اتفق به بعضهم لتصريح الصحاح بانه يسمى بحرا قال ويبر من حلف ليسافرن بقصير السفر بان يصل لمحل لا تلزمه فيه الجمعة لكونه لا يسمع النداء منه اه واخذ هذا من رأى من ضبط قصير السفر الذى يتنفل فيه لغير القبلة وفيه نظر بل قضية كلامهم بره بمجرد مجاوزة مامر في صلاة المسافر بنية السفر لانه الآن يسمى مسافرا لغة وشرعا وعرفا ولما قيدوا نحو التنفل على الدابة بالميل او عدم سماع النداء لان ذلك رخصة تجوزها الحاجة ولا حاجة فيما دون ذلك فتامله (فصل) لو (حلف) لا يشتري عينا بعشرة فاشترى نصفها بخمسة ثم نصفها بخمسة اختلف فيه جمع متأخرون فقال جمع يحنث وجمع لا والذي يتجه الثانى سواء اقال لا اشترى فنامثلا ولا اشترى هذا لانه لم يصدق عليه عند شراء كل جزء الشراء بالعشرة وكونها استقامت عليه بعشرة لا

والكون قاضيا فيما نحن فيه (قوله يتمكن) الى قوله فهو كلا أدخل في المغنى وإلى الفصل في النهاية لإلا قوله بان يصل إلى بل قضية الخ وقوله لا نه إلى ولما قيدوا (قوله) او تحجب القاضى اى او علم انه لا يتمكن من الرفع اليه لا بدراهم يغرمها له او لمن يوصله اليه وان قلت اه ع ش (قوله) نوى عنه اى خاصة وانما ذكر القضاء للتعريف واصل ذلك قول الاذرعى هنا صورتان إحداهما ان ينوى عين ذلك القاضى ويذكر القضاء تعريفه فعب بالرفع اليه بعد عزله قطعاً والثانية ان يطلق في بره بالرفع اليه بعد عزله وجهان لتقابل النظر إلى التعيين والصفة اه فالشارح اراد بما ذكره التعميم في الحكم بين صورتين اه رشيدى (قوله) شمل النهر لعظيم اى وان اتنى عظمه في بعض الاحيان كبحر مصر وسافر في الحين الذى اتنى عظمه فيه كزمن الصيف اه ع ش (قوله) بعضهم عبارة النهاية الوالد اه (قوله) بقصير السفر) متعلق بقوله يبر وقوله بان يصل الخ تصور لقصير السفر عبارة النهاية قال فان حلف ليسافرن برقصير السفر والا قرب الاكتفاء بوصوله خلا يترخص منه المسافر اه (قوله) واخذ اى ذلك البعض (قوله) هذا اى قوله ويبر من حلف ليسافرن الخ (قوله) رأى مصدر مجرور بمن وقوله في ضبط السفر نعت له (قوله) بمجرد مجاوزة مامر الخ اى مع كونه قصد خلا بعد قاصده مسافرا في العرف فلا يكتفى بمجرد خروجه من السور على نية ان يعود منه لان الوصول إلى مثل هذا لا يسمى سفرا ومن ثم لا يتنفل فيه على الدابة ولا لغير القبلة اه ع ش (قوله) بنية السفر) ان اراد ان قصر في قوله ولما قيدوا الخ نظر لانه لا يرد حينئذ لظهور جواز التنفل المذكور بمجرد المجاوزة المذكورة وان اراد بشرط الطول ففيه نظر اه سم

(فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري) (قوله لو حلف) إلى قوله وقضية فرقه في النهاية (قوله بعشرة) خرج به ما لو قال لا اشترى هذه العين ولم يذكر ثمنها فيحنث إذا اشترى بعضها في مرة وبعضها في أخرى لانه صدق عليه انه اشتراها اه ع ش (قوله) ويتجه الثانى وينبغى ان يأتى مثل ذلك فيما لو قال لا يبيعها بعشرة فباع نصفها بخمسة ثم نصفها بخمسة فلا يحنث اه ع ش (قوله) سواء اقال لا اشترى فنامثلا هل يصدق القن على البعض حتى لو اشترى بعضه بعشرة حث فيه نظر ولا يبعد الصدق لان البعض شىء رقيق فوقن اه سم اقول بل الا قرب عدم الصدق لان المتبادر من قنا الكامل والله اعلم (قوله) عليه اى فعل الحالف (قوله) وكونها اى العين (قوله) لا يفيد اى فى الحنث اه ع ش (قوله) فلا يقال القصد انها لا تدخل الخ قد يفيد عدم الحنث مع قصد هذا المعنى و ارادته بالفعل وفيه وقفة ظاهرة ومخالفة لقوله عند الاطلاق فينبغى أن يحمل على الشأن والله اعلم (قوله) عقدا اى قوله وينبغى فى المغنى (قوله) عقدا صحيحا الخ ولا فرق في ذلك بين العامى وغيره اه ع ش (قوله) اما الاول اى العقد لنفسه (قوله) نعم الحج الخ وكذا العمرة عبارة المنهج مع شرحه ولا يحنث بفاسد من بيع او غيره الا ينسك فيحنث به وان كان فاسدا لانه منعقد يجب المضى فيه اه (قوله) إلحاقها بالحج الخ والظاهر عدم إلحاقها به معنى ونهاية (قوله) بفاسدها الخ الاول التذكير (قوله) وفيه نظر) كان وجهه ان الحج الفاسد الحقوه بالصحيح فى سائر احكامه من المحرمات والواجبات والاركان

(قوله بنية السفر) ان اراد وان قصر في قوله وان قيدوا الخ نظر لانه لا يرد حينئذ لظهور جواز التنفل المذكور بمجرد المجاوزة المذكورة وان اراد بشرط الطول ففيه نظر

(فصل) حلف لا يبيع أو لا يشتري فعقد الخ (قوله) والذي يتجه الثانى كتب عليه مر (قوله) سواء اقال لا اشترى فنامثلا ولا اشترى هذا لانه لم يصدق عليه الخ هل يصدق القن على البعض حتى لو اشترى بعضه

يفيد لان المدار فى الايمان غالبا عند الاطلاق على ما يصدق عليه اللفظ فلا يقال القصد انها لا تدخل فى ملكه بعشرة وقد وجد او لا يبيع أو لا يشتري فعقد) عقدا صحيحا لا فاسدا (لنفسه أو غيره) بوكالة أو ولاية (حنث) أما الاول فواضح وأما الثانى فلان إطلاق اللفظ يشمله نعم الحج يحنث بفاسد مولو ابتداء بان احرم بعمره فافسدها ثم ادخله عليها لانه كصحيحه لا يباطل وقضية فرقه بين الباطل والفاسد فى العارية والخلع والكتابة إلحاقها بالحج فما ذكر من الحنث بفاسدها دون باطلها وفيه نظر ولو قال لا يبيع فاسدا فباع فاسدا فوجها ظاهر كلاهما ترجيح

عدم الحث وجزم به الانوار وغيره ورجح الامام الحنث ومال اليه الاذرعى وغيره وينبغي ان يجمع بحمل الاول على ما اذا اراد حقيقة البيع
اراطق لا نصرف لفظ البيع الى حقيقته (٦٢) وقوله فاسد مناف لما قبله فالغنى والثاني على ما اذا اراد بالبيع صورته لاحقيقته وانما احتجنا

والمندوبات ولا كذلك ما ذكر فانهم فرقوا فيها بين الفاسد والباطل لم يلحقوا الفاسد منها بالصحيح في
مباحث الاحكام اه سيد عمر ومر عن شيخ الاسلام فرق اخر (قوله ورجح الامام الحنث الخ) وفاقا للبعث
والنهاية (قوله لهذا) اى الجمع المذكور (قوله والا) اى بان اراد الجمع الاول عدم الحث ولو اراد الخالف
صورة البيع (قوله فهو) اى الاول (قوله وقد ذكر وافي لا يبيع الخ) عبارة المغنى ولو اضاف العقد الى
مالا قبله كان حلف لا يبيع الخرا والمستردة ثم اى بصورة البيع فان قصد التلفظ بلفظ العقد مضافا الى
ما ذكره حنث وان اطلق فلا اه (قول المن ولا يحنث الخ) اى الحالف على عدم البيع مثلا اذا اطلق سواء
اكان من يتولاه بنفسه عادة ام لا اه معنى (قوله لا نعلم بعقد) الى قوله وان كان ما قبله فى النهاية الا قوله وتعلقه
الى المتن (قوله والمستاجر المنفعة الخ) لاشك ان المنفعة فى قولهم والمستاجر يملك المنفعة اسم عين ومدلوله
المعنى القائم بمحلها المستوفى على التدريج لا المعنى المصدرى الذى هو الاتفاق فالمستعير مالك للمنفعة بهذا
المعنى وحينئذ فيتضح ان اخذ الزكشى محل تامل بل يكاد ان يكون ساقطا بالكلية فليتأمل اه سيد عمر (قوله
بل لا يصح) معتمداه ع (قوله لان الكلام فى مدلول ذينك اللفظين الخ) الظاهر ان هذا وجه النظر وسكت
عن وجه عدم الصحة ولعله ان المصدر هو الاتفاق ولا فرق بينه وبين ان والفعل ثم فالمستعير كما يملك ان يتنفع
بملك الاتفاق الذى هو عبارة عنه وانما المنفى عنه ملك المنفعة وهى المعنى القائم بالعين وليس مصدرا اه
رشيدى (قوله ذينك اللفظين) اى ان يتنفع والمنفعة (قوله فى مدلول ذينك اللفظين شرعا) اى بخلاف ما هنا
فان المراد بيان مدلولهما الاصل اذ الشارح لم يفرق بينهما هنا بخلافه هناك فتأمل اه رشيدى (قوله وفى
حلفت ان لا اشترى) لم يظهر لى فائدة اظهار الفعل دون ما قبله (قوله وهو مباشر ته للشراء بنفسه) اى فلا
يحنث بفعل وكيله اه ع ش (قوله لانه انما) الى قوله على ما قالاه فى المغنى (قوله سواء الاق بالخالف الخ)
اى واحسنه اه نهاية (قوله وسواء احضر حال فعل الوكيل) اى وامره بذلك اه معنى (قوله فى ان
أعطيتنى) اى فى اى لو قال لزوجته ان اعطيتنى الفافان طالق اه معنى (قوله لانه حينئذ يسمى اعطاء)
فهل يجرى ذلك هنا حتى لو حلف انه لا يعطيه فاعطاه بوكيله بحضرته حنث اه سم اقول قضية قول المغنى
كالاسنى مانصه لان اليمين تتعلق باللفظ فاقصر على فعله وامافى الخلع فقوله والوكيله اسلم اليه بمثابة اخذه
فلا حظوا للمعنى اه عدم الحث ثم رايته عقب الرشيدى كلام سم بمانصه وموقبله النص على انه ليس
كفعله اه (قوله واوجبوا الخ) انظر ماموقعه هنا مع ان حكمه موافق لحكم مسألة المتن بخلاف مسألة
الخلع (قوله وهو الموكل) بكسر الكاف وقوله عليه متعلق بتميز اه ع ش (قوله وتعليقه الخ) اى من
حلف انه لا يطلق عبارة المغنى ولو حلف لا يطلق زوجته ثم فوض اليها طلقها فطلقت نفسها لم يحنث كالو
وكل فيه جنيا ولو قال ان فعلت كذا او شئت كذا فانت طالق ففعلت او شاء من حنث لان الوجود منها
مجرد صفة وهو المطلق اه (قوله تطلق) خبر وتعليقه اى فيحنث (قوله فطلقت) اى فليس تطليقا فلا
يحنث (قوله ومكاتبته اى من حلف انه لا يعتق وقوله لست اعتاقا) اى فلا يحنث (قوله على ما قالاه هنا
الخ) اعتمده المغنى عبارة تمولو حلف لا يعتق عبدا فكا تبه وعق بالادام يحنث كما نقلناه عن ابن القطان وقرأه
وان صوب فى المهمات الحنث معللا بان التعليق مع وجود الصفة اعتاق كما ان تعليق الطلاق مع وجود الصفة
تطبيق لان الظاهر ان اليمين عند الاطلاق منزلة على الاعتاق مجانا اه (قول المتن الا ان يريد ان يفعل الخ)

بعشرة حنث فيه نظر ولا يبعد الصدق لان البعض شى رقيق فهو قن (قوله ورجح الامام الحنث) كتب على
رجح مر (قوله لانه حينئذ يسمى عطاء) فهل يجرى ذلك هنا حتى لو حلف انه لا يعطيه فاعطاه بوكيله بحضرته

لهذا ليتضح وجه الاول
والا فهو مشكل جدا كيف
وقد ذكر وافي لا يبيع الخ
انه ان اراد الصورة حنث
فتأمل (ولا يحنث بعقد
وكيله) لانه لم يعقدوا اخذ
الزكشى من نفر يقهر بين
المصدر وان والفعل فى
قولهم يملك المستعير ان
يتنفع فلا يؤجر والمستاجر
المنفعة فيؤجر اذ لو اتى هنا
بالمصدر كلا فاعل الشراء
او الزرع حنث وكيله وفيه
نظر بل لا يصح لان الكلام
ثم فى مدلول ذينك اللفظين
شرعا وهو ما ذكره
فيهما وهما فى مدلول ما وقع
فى لفظ الخالف وهو فى
لا فاعل الشراء ولا اشترى
وفى حلفت ان لا اشترى
واحد وهو مباشر ته للشراء
بنفسه (او) حلف (لا يزوج
او لا يطلق او لا يعتق
او لا يضرب فكل من
فعله لم يحنث) لانه انما
حلف على فعل نفسه ولم
يوجد سواء الاق بالخالف
فعل ذلك هنا وفيما
قبله ام لا وسواء احضر حال
فعل الوكيل ام لا وانما
جعلوا اعطاء وكيلها
بحضرتها كاعطائها كآمر
فى الخلع فى ان اعطيتنى لانه
حينئذ يسمى اعطاء
واوجبوا التسوية بين

الموكل وخصمه فى المجلس بين يدي القاضى ولم ينظر والوكيل لكسر قلب الخصم بتميز خصمه حقيقة وهو الموكل وطريقه
عليه وتعليقه الطلاق بفعلها فوجد تطبيق بخلاف تفويضه اليها فطلقت ومكاتبته مع الادام ليست اعتاقا على ما قالاه هنا والذى مر فى الطلاق
لان تعليقه مع وجود الصفة تطبيق يقتضى خلافه الا ان يفرق (الا ان يريد ان لا يفعل هو ولا غيره)

فيبحث بالتركيب في كل ما ذكر لان المجاز المرجح بصير قويا بالنية والجمع بين الحقيقة (٦٣) والمجاز قاله الشافعي وغيره ان استبعده

او طريقه انه استعمل اللفظ في حقيقته ومجازه او في عموم المجاز كان لا يسمي في فعل ذلك اها سني (قوله فيبحث
الى قوله وفي الاخذ نظر في المعنى لا لقوله قاله الى ولو حلف (قوله بالتوكيد الخ) اي بفعل الوكيل الناشئ عن
التوكيد اه ع ش عبارة المعنى بفعل وكيله بما ذكر في مسائل الفصل كما عملا ارادته اه (قوله المرجح)
لعله صفة كاشفة لذهوم مرجح بالنسبة للحقيقة لانه اشهد رشيدى (قوله والجمع بين الحقيقة والمجاز)
اي كافي هذا على انه يمكن جملة من قبيل عموم المجاز كالسعي في ذلك اه م عبارة السيد عمر لك ان تقول يكون
عند المانعين من عموم المجاز اه (قوله لم يثبت الخ) خلافا لاسني (قوله يبيع وكيله الخ) اي بما اذا كان وكل
قبل ذلك يبيع ماله فباع الوكيل بعد يمينه بالوكالة السابقة اه معنى (قوله بعده) اي الحلف (قوله واخذ
منه البقيتي الخ) وهو ظاهر اه معنى (قوله لم يثبت) والا قرب الحنث اه نهاية (قوله وفي الاخذ نظر)
وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى كما مر اننا (قوله وان كان ما قاله محتملا) كان توجهه انها خرجت باذنه وان كان
اذنا سابقا على الحلف لان حقيقة لفظ الاذن صادق به اه سيد عمر ولو لوجه النظر ان المحلوف عليه وجد
هنا بعد الحلف بخلاف الماذون منه وايضا ان المتبادر هنا الاذن بعد الحلف (قوله وعليه) اي ما قاله البلقيني
من عدم الحنث (قوله ان اذنه لما الخ) اي قبل الحلف (قوله فذكره) اي المعين (قوله ولا نية) الى واقفي في
النهاية ولى قوله بناء على ما مر في المعنى (قوله ولا نية له) فان نوى منع نفسه او وكيله اتبع روض ومعنى أى
منع كل منهما اسني (قوله واطال) اي واعتمد عدم الحنث اه معنى (قوله واضافة القبول له) اي للوكل
(قوله ولو حلفت الخ) ولو حلف لا يتزوج ثم جن فعقد له ولم يثبت لعدم اذنه فيه ذكره بحثا وهو ظاهر
ولو حلف الامير لا يضرب زيد فامر الجلا بدضر به فضر به لم يثبت او حلف لا يبنى بيته فامر البناء ببنائه فبناه
فكذلك او لا يحلق راسه فامر حلقه لم يثبت كما جرى عليه ابن المقرئ لعدم فعله اه معنى وقوله ولو
حلف الامير الخ قدم الشارح مثله في اول فصل الحلف على السكني (قوله لم تحت المجرة بتزويج مجبرها)
ظاهر هو ان اذنت له وقد يتوقف فيه لوجود الاذن فالاقرب الحنث باذنه المذكور اه ع ش وفيه وقفة
فعل الاقرب ظاهر اطلاقهم من عدم الحنث مطلقا ثم رايت قال الرشيدى قوله لم تحت المجرة بتزويج
مجبرها اي بالا جبار كما هو ظاهر بخلاف ما اذا اذنت وقد يقال هلا انتفى الحنث عن المرأة مطلقا بتزويج الولي
نظير ما مر فيما لو حلف لا يحلق راسه بل اولى لان الحقيقة متعذرة اصلا والقول بتحتمل انما يناسب مذهب ابى
حنيفة انه اذا تعذرت الحقيقة وجب الرجوع الى المجاز فليتأمل اه (قوله فيمن حلف لا يرجع الخ) مثله كما هو
ظاهر خلافا لمن افنى بخلافه من حلف لا يرد زوجته المطلقة باثنا تخلع او رجعا اذا اراد الرد الى نكاحه اه
سم (قوله بعدم الحنث) وفاقا لاسني والمعنى وخلافا للنهاية (قوله وبالحنث) اعتمده النهاية ثم رد قول
الشارح وقد يقال الخ بما نصه والقول بذلك اي بعدم الحنث لانهم اغتفروا الخ ليس بشيء اه (قوله اغتفروا
فيها) اي الرجعة بعدم الحنث بمراجعة الوكيل (قوله ان هذا) اي عدم الحنث من ذلك اي من اجل انه
يغتفر في الدوام لا يغتفر في الابتداء (قوله لما مر) الى قوله واطال البلقيني في النهاية الا قوله على ما في
الروضة (قوله نعم) الى قوله كما علم في المعنى (قوله بما مر) اي في قول المصنف الا ان يريد الخ (قوله اما اذا
نوى) اي بالنكاح المنق (قوله فلا يثبت) اي ويقبل منه ذلك ظاهرا اه ع ش (قوله بعقد وكيله الخ)
لعل تخصيصه بالذكر لكون الكلام فيه والا فالظاهر كما هو مقتضى التعليل عدم الحنث بعقد نفسه ايضا

حنث (قوله فيبحث بالتوكيد في كل ما ذكر لان المجاز الخ) قال في شرح الروض واستثنى الزركشي ما اذا
كان قد وكل قبل يمينه والارجه خلافا له (قوله والجمع بين الحقيقة والمجاز) اي كافي هذا على انه يمكن جعله من
قبيل عموم المجاز كالسعي في ذلك (قوله فخرجت اليه بعد اليمين لم يثبت) والا قرب الحنث شرح مر (قوله لم
تحت المجرة) بخلاف غيرها م ش (قوله فيمن حلف لا يرجع) مثله كما هو ظاهر خلافا لمن افنى بخلافه
من حلف لا يرد زوجته المطلقة باثنا تخلع او رجعا اذا اراد الرد الى نكاحه (قوله وبالحنث بناء الخ) كتب

غيره حنث كما علم بما مر اما اذا نوى الوطء فلا يثبت بعقد وكيله لما مر ان المجاز يتقوى بالنية (او لا يبيع)

او يؤجر مثلاً (مال زيد) اول زيد ما لا كافي الروضة ومنازعة البلقيني وفرقة بين الصورتين مردودة ومن ثم تعين في لا تدخل في دار الان الى حالاً من دار اقدم عليها لكونها نكرة وليس متعلقاً بتدخل لان ذلك هو المتبادر من هذه العبارة فيحسب بدخول دار الحالف وإن كان فيها ودخل لغيره لا دار غيره وإن دخل له (فباعه) عالماً بأنه مال زيد (بأذنه) او اذن نحو ولي او حاكم او لظفر (حسب) لصدق الاسم (والا) بيع باذن صحيح (فلا) حسب لما مر ان العقد اذا اطلق (٦٤) اختص بالصحيح وكذا العبادات الا الحج كامر (اولاً) بيرة و اطلق شمل كل تبرع من نحو

صدقة و ابر او عتق و وقف
لا نحو زكاة (اولاً) (يهب له)
اي لزيد (فاوجب له)
العقد (فلم يقبل لم يحسب)
لان الهبة لا تتم ويجرى
هذا في كل عقد يحتاج
لايجاب وقبول (وكذا ان)
قبل ولم يقبض في الاصح)
لا يحسب لان مقتضى الهبة
المطلقة والغرض منها نقل
الملك ولم يوجد وأطال
البلقيني في الانتصار للمقابل
بما في اكثره نظر وايداه
غيره بقولهم في ان بعث
هذا فهو حر يعتق بمجرد
يعه وان قلنا الملك للبائع
مع عدم انتقال الملك ويرد
بان البيع لما دخله الخيار
المقتضى لنقل الملك تارة
وعدمه اخرى كان الغرض
منه لفظه بخلاف الهبة فانه
لما لم يدخلها ذلك كان
الغرض منها معناها
المقصودة هي لاجله فلم
يكتف بلفظها وانما لم يكن
الاقرار بالهبة متضمناً
للاقرار بالقبض لانه ينزل
على اليقين والقبض قدر
زائد على مسمى الهبة فلم
يدخل بالاحتمال على انه
لا قرينة على ارادته أصلاً

(قوله او يؤجر مثلاً) عبارة المغني وذكر البيع مثال والافسائر العقود لا تتناول الا الصحيح ام (قوله حالاً) صوابه الرفع (قوله قدم عليها لكونها نكرة) يعني لما اراد اعارة به حالاً اقدم لاجل تنكير صاحبه بعد ان كان وصفاني حال تاخيرها رشيدى (قوله لان ذلك) اي كونه حالاً (قوله فيحسب بدخول دار الحالف) ومثل ذلك ما لو قال لا ادخل لك دار اعمش (قوله وإن كان فيها ودخل لغيره) الاولى لا اخسروا وان دخل لغيره (قوله وان دخل له) اي للحالف (قوله عالماً بأنه الخ) فلو باعه باذن وكيل زيد ولم يعلم انه مال زيد لم يحسب مغني وروض (قوله او اذن) الى قوله و اطال البلقيني في المغني لا لفظه نحو في الموضوعين (قوله او اذن نحو ولي الخ) والحاصل ان يبيعه يباع صحيحاً حائياً وواسني عبارة المغني فباعه يباع صحيحاً بان باعه باذنه او لظفر او اذن حاكم كالحجر او امتناع او اذن الولي لصغره او جنون ام (قوله نحو ولي الخ) لعل النحو لا يدخل الوكيل مع العلم (قوله لصدق الاسم) اي اسم البيع اهمغني (قوله بيع باذن صحيح) عبارة المغني والنهاية بان باعه يباع غير صحيح ام (قوله فلا حسب الخ) (فروع) لو حلف لا يبيع لي زيد ما لا فوكل الحالف رجلاً في البيع وأذن له في التوكيل فوكل الوكيل زيد في بيع ذلك فباعه حسب الحالف سواء علم زيدانه مال الحالف ام لا لان اليقين منعقدة على نفى فعل زيد وقد فعل باختياره والجهل او النسيان انما يعتبر في المباشر للفعل لا في غيره قال الاذرع والظاهر حمل ذلك على ما اذا قصد التعليق أما اذا قصد المنع فياتي فيه ما مر في تعليق الطلاق مغني وروض مع شرحه وقولهما والجهل الخ في تقريره تأمل (قوله كامر) اي في اول الفصل (قوله من نحو صدقة) كعبية ولا عارة اهمغني (قوله لا نحو زكاة) ككفارة ونذر (قول المتن وكذا ان قبل الخ) قال ابراهيم المروزي ولا يحسب بالهبة لعبد زيد لانه انما عقد مع العبد قال الموردي ولا يحسب باذنه في بيع ونحوه واسني ومغني (قوله وايداه) اي المقابل لغيره اي غير البلقيني (قوله يمتنع الخ) مقول القول (قوله بمجرد بيعه) اي يبيعه قبل انقضاء الخيار وقوله الملك للبائع الخ اي في زمن الخيار ام سيد عمر (قوله ويرد) اي التأييد المذكور (قوله ولا يتم يكن الاقرار الخ) استئناف يبياني (قوله لانه ينزل) اي الاقرار (قوله كما تقرر) اي في الفرق بين البيع والهبة (قوله من حلف) الى قول المتن ووصية في المغني ولى قول الشارح فان قلت في النهاية الا قوله والتعليل الى المتن وقوله لا تقتضي التملك (قوله ووصية) قدمه المغني على التعليل ثم ثني ضمير فيها (قوله لانها جنس الخ) ومثله يقال في الضيافة اعمش (قوله في نحو والله لا يهب الخ) اي فيما اذا حلف على امتناع الهبة من غيره (قوله عين الخ) أي يملكها الموقوف عليه انهاية (قوله كشره الخ) صريح هذا انه يملكها ولا يرجع ما مر في الوقف ام رشيدى (قوله لانه ملك اعيان الخ) هذا يدل على ان الموقوف عليه يملك تلك الاعيان ويخالفه قوله في باب الوقف والتمرة الموجودة حال الوقف ان تابرت فهي الواقف ولا تشملها الوقف على الاوجه ثم قال اما اذا كان حلالين الوقف فهو وقف والحق به نحو الصوف والبن اهو الا لحاق المذكور في شرح الروض امهم (قوله وفيه نظر لانها تابعة الخ) عبارة النهاية والوجه خلافه لانها الخ (قوله حسب) الى قوله و ابراء في المغني (قوله لانه) اي الوقف (قوله لا تقتضي التملك) عبارة المغني فان قيل ينبغي ان يحسب به فيما مر ايضاً لانه تبين بهذا ان الوقف صدقة وكل صدقة هبة اجيب بان هذا الشكل غير منتج لعدم عليه مر (قوله لانه ملك اعياناً بغير عوض) هذا يدل على ان الموقوف عليه يملك تلك الاعيان ويخالفه قوله

بمخلاف ما نحن فيه كما تقرر (ويحسب) من حلف لا يهب (بعمري ورقى وصدقة) مندوبة لا واجبة اتحاد
كزكاة وكفارة ونذرو هدية مقبوضة لانها انواع من الهبة (لا اعارة) اذ لا ملك فيها وضيافة (ووصية) لانها جنس مغاير للهبة والتعليل بانها انما تملك بالموت والميت لا يحسب قاصر لانه لا يتاقي في نحو والله لا يهب فلان فلان شيئاً فاصح اليه (ووقف) لان الملك فيه لله تعالى ويبحث البلقيني انه لو كان في الموقوف عين حال الوقف كشره او صوف حسب لانه ملك اعياناً بغير عوض وفيه نظر لانها تابعة لا مقصودة (او لا يتصدق) حسب بصدقة فرض وتطوع ولو على غنى ذي وبعث ووقف لانه يسمى صدقة لا تقتضي التملك و ابراء (لم يحسب) بهدي وقاربه وضيافة وقرض

اتحاد الوسط اذ محمول الصغرى صدقة لا تقتضى الملك وموضوع الكبرى صدقة تقتضى كما مر في بابها اه
(قوله وقرأ الخ) فروع لو حلف لا يشارك فقارض قال الخوارزمي حنث لا نه نوع من الشركة وهو كما
قال الزركشي ظاهر بعد حصول الريح دون ما قبله او لا يتوضأ فتيتم لم يحنث او لا يضمن لفلان ما لا يفكحل
بدن مدونه لم يحنث لانه لم يات بالمحلف عليه او لا يذبح الجنين فذبح شاة في بطنها جنين حنث لان زكاتها زكاة
او لا يذبح شاتين لم يحنث بذلك لان الايمان يرعى فيها العادة لا يقال ان ذلك ذبح لشاتين ويحتمل ان
لا يحنث في الاولى ايضا وهذا الاحتمال كما قال الاذرى اقرب او لا يقرب اقرب مصحف ففتححه وقرأ فيه حنث
او لا يدخل هذا المسجد فدخل في زيادة حادثة فيه بعد اليمين او لا يكتب بهذا القلم وهو مبرى فكسر ثم يرى
فكسب به لم يحنث وان كانت الانبوبة واحدة لان اليمين في الاولى لا تتناول الزيادة والقلم في الثانية اسم للمبرى
دون القصبة وانما يسمى قبل البرى قلما مجازا لانه صغير قلما او لا اكل اليوم الا كلة واحدة فاستدام من
اول النهار الى آخره لم يحنث وان قطع الاكل قطعاً يبين انهم عاده حنث وان قطع لشرب او انتقال من لون الى آخر
او انتظار ما يحمل اليه من الطعام ولم يطل الفصل لم يحنث اه معنى وفي النهاية بعد ذكر مسألة القلم مانصه
وكذا لو حلف لا يقطع هذه السكين ثم ابطل حدها وجعل الحدم ورائها وقطع بها لم يحنث او لا يزور فلانا
فشيع جنازته فلا حنث اه (قوله) ولهذا حلت الخ اي الهبة وكذا الهدية لان كلا منهما لا يسمى صدقة اه
عش (قوله فكل صدقة هبة) يستثنى من ذلك صدقة الفرض لما مر من ان من حلف ان لا يهب لم يحنث بها
لانها لا تسمى هبة اه عش (قوله حملوا الهبة) لعل الاوجه ان يقال بدله ارادوا بالهبة فتأمل اه سم
(قوله هنا) اي من الحلف على عدم التصديق وقوله وفيما مر اي في الحلف على عدم الهبة (قوله قلت بوجه
الخ) الوجه في الجواب انهم لما قابلو الهبة بالصدقة كانت غيرهما اه سم (قوله باعتبار السياق) الاولى
اسقاطه (قوله فاخذوا الخ) لعل الوجه في الجواب ان يقال انما اريد بالهبة هنا مقابل الصدقة لفساد ارادة
ما يشمل الصدقة اذ يلزم ان من حلف لا يتصدق لم يحنث بالتصدق وهو باطل واما كون الهبة اريد بها
هنا ما يقابل الهدية ايضا فغير محتاج اليه في الحكم كما لا يخفى اه سم (قوله يعنى) الى قوله واليمين في المعنى
الا قوله على ما اقتضاه اطلاقهم والى الفرع في النهاية الا قوله على ما في الروضة (قوله ولو بعد افراز حصته)
اى بعد ان قسم حصته من شريكة فسمه افراز اه عش (قوله على ما اقتضاه اطلاقهم) الذى في شرح الروض

في باب الوقف والتمرة الموجودة حال الوقف تابت فهي للواقف والاشتمال الوقف على الاوجه ثم قال اما
ذا حلحاحين الوقف فهو وقف والحق به نحو الصوف واللين اه والحاق المذكور في شرح الروض (فرع)
قال في التنبيه وان من عليه رجل فحلف لا يشرب له ماء من عطش فاكل له خبز أو لبس له ثوبا او شرب له ماء
من غير عطش لم يحنث قال ابن النقيب في شرحه اي سواء اطلق او نوى ان لا ينتفع بشئ من ماله كما قاله المحاملى
لانه لم يتحقق مدلول اللفظ واليمين تتعلق بمدلول لفظه دون معناه بدليل ما لو حلف لا يتزوج فتسرى فانه لا
يحنث اه ولا يخفى اشكال ما قاله المحاملى عند النية اذ الحنث حيثئذ ظاهر ويقارقه ما استدلل به بان الشرب
يستلزم الاتمتاع بالماء فجاز ان يتجاوز به عن لازمه الا عموم وهو مطلق الاتمتاع بشئ من ماله وهذا مجوز قريب
لا يظهر مثله فيما استدلل به ثم رآيته في الروض جزم بما قاله المحاملى ووجهه في شرحه بما يمكن المنازعة فيه بها
ذكرنا (قوله) فان قلت قد علم بما تقرر انهم حملوا الهبة هنا على مقابل الصدقة لعل الاوجه ان يقال انهم ارادوا
بالهبة بدل حملوا الهبة فتأمل (قوله قلت بوجه بان الهبة لها اطلاقان الخ) الوجه في الجواب انهم لما قابلا
الهبة بالصدقة كانت غيرهما (قوله) ايضا قلت بوجه بان الهبة لها اطلاقان الخ لعل الاوجه في الجواب ان يقال
انما اريد بالهبة هنا مقابل الصدقة لفساد ارادة ما يشمل الصدقة اذ يلزم ان من حلف لا يتصدق لم يحنث
بالتصدق وهو باطل واما كون الهبة اريد بها هنا ما يقابل الهدية ايضا فغير محتاج اليه في الحكم كما لا يخفى
(قوله ولو بعد افراز حصته على ما اقتضاه اطلاقهم الخ) الذى في شرح الروض نعم ان افراز حصته فالظاهر
حنث ان كانت القسمة افرازا اه فالشارح قصد مخالفته هنا لکنه واقفه في شرح الارشاد فقال انه الاوجه

وقارض وان حصل فيه ربح
على الاوجه ولا (هبة في
الاصح) لانها لتوقفها على
الايجاب والقبول لا تسمى
صدقة ولهذا حلت له صلى
الله عليه وسلم بخلاف
الصدقة وفارق عكسه
السابق بان الصدقة اخص
فكل صدقة هبة ولا عكس
نعم ان نوى بالصدقة الهبة
حنث فان قلت قد علم بما
تقرر انهم حملوا الهبة هنا
على مقابل الصدقة والهدية
وفيما مر على ما يشمل هذين
وغيرهما فما وجه قلت
بوجه بان الهبة لها اطلاقان
باعتبار السياق فاخذوا في
كل سياق بالتبادر منه (أو)
لا يأكل طعاما اشتراه زيد
لم يحنث بما اشتراه زيد (مع
غيره) يعنى هو وغيره معا
او مرتبا مشاعا ولو بعد
افراز حصته على ما اقتضاه
اطلاقهم لان كل جزء منه لم
يختص زيد بشئ من ماله واليمين
محمولة على ما يتبادر منها
من اختصاص زيد بشئ من ماله
ومن ثم لو حلف لا يدخل
دارا شركه بينه وبين غيره خرج
بالافراز ماله واقتسم

قسمه ردكان اشترى بطيخة ورمانة فراضيا بردأخذ النفيسة فيحث لان هذه القسمة بيع فيصدق أن زيد اشتراه وحده (وگذا الوقال) في مئته لا آكل (من طعام اشترى زيد في الاصح) لما تقرر (ويحث بما اشتراه) زيد (سلبا) او تولية او اشراكا لانها انواع من الشراء وعدم انعقادها بلفظه إنما هو فيها من الخصوصيات (٦٦) وإن كانت يوعا حقيقة إذا الخاص فيه قدر زائد على العام فلا يصح إيرادها بلفظ العام

نعم إن أفرز حصته فالظاهر حثه إن كانت القسمة لأفرادها فالشارح قصد مخالفتها لكنه وافقه في شرح الارشاد فقال إنه لا وجه له سم (قوله قسمة رد) أي وتعديل أخذ من قوله لأن هذه القسمة بيع أه عش (قوله ورمانة) الو او بمعنى أو (قوله بردأخذ النفيسة) عبارة النهاية بردأخذ إحدى الحصتين أه قال عش قوله بردأخذ أي شيئا من المال وقضيته وإن لم تختلف قيمتهما بل وقضيته أنه لو اشترى بطيختين فدفع أحدهما للأخر شيئا من المال في مقابلة حصته من إحدى البطيختين أنه يكون بيعا أه (قوله فيحث الخ) خلافا للنفى عبارة تولا يحث بما اشتراه لزيد وكيلاه أو ملكه بقسمة وإن جعلناها بيعا أو بصلح أو أوارث أو هبة أو وصية أو رجع إليه برد يعيب أو إقالة وإن جعلناها بيعا أه (قوله لأن هذه القسمة بيع) قضية قوله الآتي أو قسمة ليس فيها لفظ بيع أن يقيد هذا إذا كان فيها لفظ بيع فليحرم أه سم وسياق عن عش ما وافقه (قوله او تولية) إلى الفرع في المعنى الا قوله وصورته إلى وبما اشتراه وقوله ليس فيها إلى لانها وقوله ووجه إلى المتن وقوله ويفرق إلى ولو نوى (قوله او تولية الخ) أو مراعاة أه معنى (قوله وإن كانت يوعا حقيقة) الأنسب تقديمه على قوله إنما هو الخ (قوله وصورته) أي الحث (قوله أن يشتري) أي زيد بعده أي الاشراك الباقي للشترى الاول (قوله وبما اشتراه لغيره الخ) أو اشتراه ثم باعه أو باع بعضه أه معنى (قوله بوكالة) أو ولاية أه أسنى (قوله لا بما اشتراه وكيلاه) أو ملكه زيد بارت أو هبة أو وصية أه معنى (قوله بنحو رد يعيب الخ) أي كرد الامة (قوله أو صلح الخ) عبارة الروض والمعنى أو حصل له بصلح الخ (قوله أو قسمه ليس فيها الخ) يدخل في ذلك قسمة التعديل حيث لم يجر فيها لفظ بيع فلا يثبت بها بل وقضية عبارة أنه أن قسمة الرد لو لم يجر فيها لفظ بيع لم يثبت بها وقضية قوله قبل فراضيا برد إحدى الحصتين خلافا أه عش (قوله لانها الخ) تعاليل لقوله أو عا داليه بنحو رد يعيب وما بعده أه عش (قوله على الاطلاق) أي حالة الاطلاق أه نهاية (قوله كاقضاء السياق الخ) عبارة الاسنى وقضية كلامه أنه لا فرق فيما ذكره بين أن يقول طعاما اشتراه أو من طعام اشتراه وهو ظاهر في الثانية وأما الاولى في تخنيته بالبعض توقف لاقتضاء اللفظ الجميع لاسيما إذا قصد أه (قوله بان التكبير يقتضى الجنسية) انظره مع النفي أه رشيدى (قوله نحو الكف) عبارة الروض والمعنى كالكف والكفين أه (قوله بخلاف نحو عشر حبات) عبارة النهاية بخلاف نحو عشرين حبة أه وعبارة المعنى بخلاف عشر حبات وعشرين حبة أه (قوله ولو نوى الخ) عبارة المعنى وهذا كله عند الاطلاق فلو قال أردت طعاما يشتريه شائعا أو خالصا حث به لأنه غلط على نفسه أه (قوله اختص الخ) أي الحث وقياس مامر من عدم القبول فيما لو قال أردت بداره مسكنه حيث حلف بالاطلاق عدم قبوله هنا أه عش (قوله بشفعة جوار الخ) لعل هنا سقطة من الناسخ عبارة النهاية وفي المعنى نحو ما بها بان يكون بشفعة الجوار ويحكم الخ (قوله ويحكم بها الخ) ينبغي عدم اشتراط ذلك بل يكفي تقايد من يراها وإن لم يوجد حكم فليتامل أه سم عبارة الرشيدى ويحكم بها الخ ليس يقيد كما أشار إليه سم فيكنى التقليد أه (قوله من يراها) أي حاكم حنفى معنى وشرح المنهج (قوله وبغيرها) أي غير شفعة الجوار (قوله نصفه) أي النصف الاخر المملوك له (قوله مالم يملكها) وهو حصته الاصلية أه عش (قوله مالم يملكها الخ) انظر ما وجه حصر ما يبيعه فيها لا يملكه بالشفعة والظاهر أن ما يبيعه شائع فيها ملكه بالشفعة وفيها ملكه بغيرها أه رشيدى (قوله ثم يبيعه) أي الآخر (قوله أنه أخذها كلها الخ)

لنقات المعنى الزائد فيه على العام وصورته في الاشراك ان يشتري بعده الباقي ويأتى في الافرازها مامر وبما اشتراه لغيره بوكالة لا بما اشتراه وكيلاه أو عاد إليه بنحو رد يعيب أو إقالة أو اصلح أو قسمة ليس فيها لفظ بيع كما هو ظاهر لانها لا تسمى يوعا على الاطلاق (ولو اختلط) فيها إذا حلف لا ياكل طعاما أو من طعام اشتراه زيد كما اقتضاه السياق ووجه بان التكبير يقتضى الجنسية فلم يشترط أكل الجميع (ما اشتراه) زيد وحده (بمشتري غيره) يعنى يملكه ولو بغير شراء (لم يثبت حتى يتيقن) أي يظن (أكله من ماله) أي مشتري زيد بان ياكل منه نحو الكف لظن أن فيه بما اشتراه بخلاف نحو عشر حبات ويفرق بينه وبين ثمرة حلف لا ياكلها واختلطت بثمر فكله إلا واحدة بانه لا يقين هنا بل ولا ظن ثم عادة ما بقيت ثمرة بخلاف ما نحن فيه ولو نوى هنا نوعا بما ذكر اختص به (أو لا يدخل دار اشتراه) زيد لم يثبت (بدخول دار) أخذها) زيد أو بعضها (بشفعة) لان الأخذ بها

لا يسمى شراء عرفا ولا شرعا ويتصور أخذ كلها بشفعة جوار ويحكم بها من يراها وبغيرها لكن لا في مرة واحدة بان يملك شخص نصف دار ويبيع شريكه نصفه فيأخذها بها ثم يبيع ما يملكها لآخر ثم يبيعه الآخر فيأخذها الشريك بها فيصدق حينئذ أنه أخذ كلها بشفعة (فرع) أخذ بعض السلف من قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم

بناء على تفسيره القديم بما مضى عليه سنة أن من له عيب اختلف وقت ملكهم لو قال أعتقت القديم منك لم يعقق إلا من مضى له في ملكه سنة وفي التفسير المأخوذ منه ذلك نظر ظاهر ألا يعضده لغة ولا عرف والظاهر على قواعدنا أن (٦٧) من سمي منهم قديما عرف عتق فان لم يطرد

بذلك عرف عتق من قبل آخرهم ملكه لان الكل يسمون قديما بالنسبة له ويجرى ذلك في التعليق بنحو كلام القديم منهم ولو علق بأن خدمتي أو فلانا فالذي يظهر ان المدار في الخدمة على العرف لكنهم ذكروا في الاستئجار للخدمة والوصية بها وتعليق العتق عليها ما يمكن بجيشه هنا فيكون يانا للعرف الذي هو المناط نعم يتردد النظر فيما لو خدم خادمه فيما يتعلق به كان ناول طابخ طعامه حطباً تمام طبخه فهل تسمى مناولته هذه خدمة للحالف لعود النفع اليه اولا لانه لا يسمى في العرف خادما له بل للطابخ أو يفرق بين أن يقصد بذلك خدمة الطابخ فلا حنث أو الحالف فالحنث كل من الاولين محتمل دون الثالث لان مناط الخدمة التسمية ولا دخل للنية فيها وليس نظيرة لما سبق في الجملة في معين العامل لان استحقاق الجعل يتاثر بنية التبرع فتاثر بنية اعانة المالك أو العامل على أنهم سموه فغله في حال قصده اعانة الغامل ردا فهو يؤيد الاحتمال الاول لولا وضوح الفرق بين الرد المتعلق بالعبد

لكن في عقدين اه معنى (قوله على تفسيره) أي البعض لكن المتبادر من قوله الاتي ان التفسير لغير ذلك البعض وعليه فالصواب اسقاط الضمير (قوله لان الكل) أي كل من قبل آخرهم ملكا (قوله يسمون قديما) الاولى الافراد (قوله بالنسبة له) أي لاخرهم ملكا (قوله في التعليق الخ) أي كان كليت أو ضربت القديم من عبيدي فانت طالق (قوله بان خدمتي) بكسر الهمزة وتحريك التاء متعلق بعلق وقوله أو فلانا عطف على باء المتكلم وقوله فالذي يظهر الخ جواب ولو (قوله لو خدم) أي المخاطب خادمه أي الحالف أو الفلان للحالف أي أو الفلان (قوله بين أن يقصد) أي المخاطب بذلك أي المناولة (قوله دون الثالث) أي الفرق (قوله وليست) أي المناولة (قوله في معين العامل) من الاعانة (قوله فهو يؤيد) أي العلوي (قوله لذلك) أي لاجل العامل (قوله وبهذا) أي وضوح الفرق المذكور (قوله يقرب الاحتمال الثاني) وقد يرجحه ايضا ما مر من ان المدار في الايمان غالباً عند الاطلاق على ما يصدق عليه اللفظ ومن ان اليمين محمولة على ما يتبادر منها في المعنى والروض مع شرحه (خاتمة) فيها مسائل مشورة مهمة متعلقة بالباب لو حلف لا يخرج فلان الا باذنه أو حتى ياذن فخرج بلا اذنه منه حنث أو باذن فلا ولم يعلم اذنه لحصول الاذن وانحلت اليمين في حالتها الحنث وعدمه حتى لو خرج بعد ذلك لم يحنث ولو كان الحلف بطلاق فخرجت وادعى الاذن لها وانكرت فالقول قولها يمينها وتحل اليمين بخروج واحدة لان لهذا اليمين جهة بروهي الخروج باذن وجهة حنث وهي الخروج بلا اذن لان الاستثناء يقتضي النفي والاثبات جميعاً وإذا كان لها جهتان ووجدت احدهما انحلت اليمين بدليل ما لو حلف لا يدخل اليوم الدار وليا كل هذا الرغيف فانه ان لم يدخل الدار في اليوم بروا ترك كل الرغيف وان أكله بروا دخل الدار وليس كما لو قال ان خرجت لابساً حرير فانت طالق فخرجت غير لابساً له لتحل حتى يحنث بالخروج ثانياً لابساً له لان اليمين لم تشمل على جهتين وانما علق الطلاق بخروج مقيد فاذا وجد وقع الطلاق فان كان التعليق بلفظ كذا أو كل وقت لم تحل بخروجه واحدة وطريق عدم تكرر وقوع الطلاق ان يقول اذنت لك في الخروج كلما اردت ولو قال لا اخرج حتى استاذنك فاستاذنه فلم ياذن فخرج حنث لان الاستئذان لا يعنى ليعنه بل للاذن ولم يحصل نعم ان قصد الاعلام لم يحنث أو حلف لا يلبس ثوباً نعم به عليه فلان فباعه ثوباً أو أبراه من ثمنه أو حابه فيه لم يحنث بلبسه وإن وهبه أو وصى له به حنث بلبسه الا ان يبده قبل ابدسه بغيره ثم يلبسه الغير فلا يحنث وإن عدده عليه النعم غيره خلف لا يشرب له ماء من عطش فشرب ماء بلا عطش أو اكل له طعاماً أو لبس ثوباً لم يحنث لان اللفظ لا يحتمله أو حلف لا يلبس ثوباً من غزل فلانة فلبس ثوباً بساده من غزها ولحمته من غيره لم يحنث وان قال لا لبس من غز لها حنث به لا بثوب خيط بخيط من غز لها لان الخيط لا يوصف بانه ملبوس وان قال لا لبس بما غزلته لم يحنث بما غزلته بعد اليمين اولا لبس مما غزلته لم يحنث بما غزلته قبل اليمين أو قال لا لبس من غز لها حنث بما غزلته وبما غزلته لصلاحيه اللفظ لهما اه مع شرحه

(كتاب النذر)

بالمعجزة الى قوله ومن ثم في النهاية الا قوله لان كلالا لان في بعض انواعه قوله وعلى المنجزة الى وما يؤيده الى قوله وقد يوجه في المعنى الا قوله لكن يتاكد الى والاصل (قوله بالمعجزة) أي بذاك معجزة ما كتمه وحكي فتحها اه معنى (قوله في بعض انواعه) وهو نذر اللجاج اه رشيدى (قوله كاليمين) أي ككفارتها (قوله الوعد بخير) فيه جمع بين قولين هنا عبارة المعنى والاسنى وشرعا الوعد بخير خاصة قاله الرويانى والماوردى وقال غيرهما التزام قرابة الخ (قوله بالتزام القرابة الخ) الباء ملابسة الكلى لجزئية (قوله لكن يتاكد له

(كتاب النذر)

يوجد حكم فليتا مل

الصادق بكل من وضع يده عليه لذلك والخدمة المتعلقة بالحالف المقتضية أنه لا بد من مباشرة الخادم للخدمة الحالف فلا واسطة بهذا يقرب الاحتمال الثاني والله أعلم (كتاب النذر) بالمعجزة عقب الايمان به لان كلالا يعقد لنا كيداً للتمزم لان في بعض انواعه كفارة كاليمين وهو لغة الوعد بخير أو شرعاً الوعد بخير بالتزام القرابة الاتية على الوجه الاتي فلا يحصل بالنية وحدها لكن يتاكد له امضاء ما نواه للزم

الهديد لمن نوى فعل خير ولم يفعله والاصل فيه الكتاب والسنة والاصح أنه في اللجاج الآتي مكروه وعليه يحمل ما أطلقه المجموع وغيره هنا قال لصحة النهي عنه وأنه لا يأتي بخير (٦٨) إنما يستخرج به من البخيل وفي القرية المنجمة أو المعلقة مندوب وعلى المنجزة يحمل قوله فيه في

(الخ) وينبغي أن مثل النذر غيره من سائر القرب فتأكد نيتها اه عش (قوله قال) أي المصنف في المجموع وقوله وإنه الخ عطف على النهي عبارة الاسنى والمغنى وجزم به المصنف في مجموع خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عنه وقال إنه لا يرشدنا وإنما يستخرج به الخ (قوله) إنما يستخرج الخ عبارة غيره وإنما الخ بالواو (قوله وفي القربة الخ) عبارة النهاية وفي التبر عدم الكراهة لأنه قربة سواء في ذلك المعلق وغيره إذ هو وسيلة لطاعة الخ وعبارة المغنى وقال ابن الرفعة أنه قربة في نذر التبر دون غيره اه وهو الظاهر (قوله) يحمل قوله) أي المصنف فيه أي المجموع (قوله يشبه الدعاء) عبارة المغنى يشبه قوله سبحانه وجبى للذى خلقه وصوره اه (قوله) وبما يؤيد الخ خبر مقدم لقوله أنه وسيلة الخ (قوله) أيضا) أي كقول المجموع في مبطلات الصلاة بقطع النظر عن الحمل المار (قوله أنه قربة) مفعول يؤيد (قوله) بقسميه) وهما اللجاج والتبر (قوله) ثواب الواجب) وهو يزبد على النفل بسبعين درجة مغنى وابن شبة (قوله) كقائه) أي أنه يثاب على النذر ثواب الواجب (قوله) وقوله تعالى الخ) عطف على قوله أنه وسيلة الخ (قوله) أنه) أي للنذر (قوله) وقد يوجه) أي إطلاق الجمع المذكور (قوله) أيضا) أي كالتبر (قوله) ما يأتي) أي قبيل التنبيه (قوله) وفي أحد نوعي نذر التبر الخ) وأما نوعه الآخر فلا تعليق فيه اه سم أي فهو ما لا تعليق فيه (قوله) وقد يجب) أي عن التأييد ثم التوجيه المذكورين (قوله) بان نذر اللجاج لا يتصور فيه الخ) لأن المقصود فيه إبعاد النفس عن المعلق عليه القربة اه سم (قوله) وأركانه) إلى قوله وكذا القن في النهاية قوله إلى قوله وكذا إشارة الخ في المغنى لإقوله وزيد إلى الصيغة (قوله) ناذرو منذور) سكنت المصنف عنهما اه مغنى (قوله) لعدم أهليته للقربة) أولا التزامها وإلما صح وقفه وصيته وصدقته من حيث أنها عقود مالية لا قربة أسنى ومغنى (قوله) وغير مكلف) كهي ومجنون لعدم أهليته للا التزام أسنى ومغنى (قوله) ومكره) الأولى تقديمه على وغير مكلف (قوله) عنهم) أي الصبي والمجنون والمكره (قوله) في قربة مالية عينية) كعتق هذا العبد ويصح من المحجور عليه بسفه أو فاسد في أقرب البدنية ولا حرج ليهما في الذمة فيصح نذرهما المالى فيها لأنها لما يؤيدانه بعد فك الحجر عنها مغنى وروى مع شرحه وفي عش ما نصه وبقي ما لومات السفه ولم يؤده والظاهر أنه يخرج من تركته لأنه دين لزم ذمته في الحياة وقياس على تنفيذ ما وصى به من القرب اه (قوله) ولو يغير إذن سيده) وفاقا لاسنى والمغنى وخلافا للنهاية بعبارة ته ونذر القن مالا في ذمته كضمانه خلافا لبعض المتأخرين اه أي وضمانه باطل إذا كان بغير إذن سيده وأما بآذنه فصحيح ويؤديه من كسبه إلى الحاصل بعد النذر اه عش (قوله) هنا) أي في النذر (قوله) اختص بالقرب) سياق ما فيه (قوله) وزيد) قوله وكذا إشارة في النهاية وعبارة ته ولا بد من إمكان فعله المنذور الخ (قوله) إمكان الفعل) الأولى ولمكان الخ (قوله) ولا يبعد عن مكلف الخ) أي بعد لا يدرك معه الحج في تلك السنة على السير المعتاد اه عش (قوله) أو كتابة) بالتثنية (قوله) تدل) راجع للفظ بتاويل اللفظة وللكتابته وقوله أو تشعر راجع للإشارة وبجوز رجوعها الكل من الثلاثة وكان الأولى تذكر الفعلين عبارة الرشيدى قوله يدل أو يشعر أي كل من اللفظ والكتابة والإشارة اه وقوله بالالتزام تنازع فيه الفعلان وقوله مع النية حال من فاعل الفعلين وقوله في الكتابة متعلق بمتعلق مع النية (قوله) لا لنية الخ) عطف على لفظ عبارة المغنى فلا ينعقد بالنية اه (قوله) ومن الأول الخ) عبارة النهاية ويكتفى في صراحتها نذرت لك كذا وإن لم يقل الله اه قال عش قوله نذرت

مبطلات الصلاة أنه مناجاة لله تعالى تشبه الدعاء فلم تبطل الصلاة به عما يؤيد أيضا أنه قربة بقسميه أنه وسيلة لطاعة ووسيلة الطاعة طاعة كإمكان وسيلة المعصية معصية ومن ثم ائيب عليه ثواب الواجب كما قاله القاضي وقوله تعالى وما انفقم من نفقة أو نذرت من نذر فإن الله يعلمه أي يجازى عليه على أن جمعا أطلقوا أنه قربة وحملوا النهي على من ظن من نفسه أنه لا يفي بالنذر أو اعتقد أنه لا تأثير لما وقد يوجه بان اللجاج وسيلة لطاعة يضاهي الكفارة أو ما التزمه ويؤيده ما يأتي من الملتزم بالنذرين قربة وإنما يفترقان في أن المعلق به في نذر اللجاج غير محبوب للنفس وفي أحد نوعي نذر التبر محبوب لها وقد يجب بان نذر اللجاج لا يتصور فيه قصد التقرب فلم يكن وسيلة لقربة من هذه الحيثية وأركانه ناذر ومنذور وصيغة وشرط الناذر لإسلام واختيار ونفوذ تصرفه فيما يذره فيصح نذر سكران لا كافر لعدم أهليته للقربة وغير مكلف ومكره لرفع القلم عنهم ومحجور فلس أوسفه في قربة مالية عينية وكذا

القن فيصح نذره المالى في ذمته ولو بغير إذن سيده بخلاف الضمان لأن الم أغلب هنا حق الله تعالى ومن ثم اختص بالقرب لك وزيد إمكان الفعل فلا يصح نذرهم صوما لا يطيقه ولا يبعد عن مكلف حاشا هذه السنة كما يأتي أوائل الفصل والصيغة لفظ أو كتابة وإشارة أخرى تدل أو تشعر بالالتزام مع النية في الكتابة وكذا الإشارة لم يفهمها كل أحد لانية وحدها كسائر العقود ومن الأول نذرت لله أو لك على لك

كذا ولهذا مثله انتذرت او انذرت من عامي لغته ذلك كما يعلم بما قدمته في زوجتك بفتح التاء اذ المعتمد الذي صرح به البغوي من اضطراب طويل في نذرت لك وان لم يذكر معها الله انها صريحة وما يصرح بذلك هو بوضحة قول محصول الفخر الرازي لاشك ان نحو نذرت وبعث صبيغ اخبار لغة وقد تستعمل له شرعا ايضا انما النزاع في انها حيث تستعمل لاحداث الاحكام كانت اخبارات او انشآت والاقرب الثاني لوجوه وساقها وقد حكيا في نذرت لله لا فعلن كذا ولم ينوي مينا ولا نذرا وجبين وجزم في الانوار بما يحتمل الرافي انه نذرا أي نذر تبرر وزعم شارح ان مخاطبة المخلوق بنحو نذرت لك تبطل صراحتها عجيب مع قولهم ان على لك كذا وان شئني (٦٩) الله مريض فلي لك كذا صريحان في

النذر مع ان فيهما مخاطبة مخلوق وزعم انه لا التزام في نحو نذرت ممنوع نعم ان نوى به الاخبار عن نذر سابق عرف اخذا بما مر في الطلاق فواضح او اليين في نذرت لا فعلن فيمين (تنبيه) قولهم على لك كذا صريح في النذر ينافية انه صريح في الاقرار إلا ان يقال لا مانع من انه صريح فيهما وينصرف لاحدهما بقرينة وظاهر ما مر في لفظ السلف انه صريح في السلم والقرض لكن الميزم نفس الصيغة بخلافه هنا (هو ضربان نذر للجاج) بفتح اللام وهو القادى في الخصومة ويسمى نذر ويمين اللجاج والغصب والقلق بفتح المعجمة واللام وهو ان يمنع نفسه او غيرها من شيء او يحث عليه أو يحقق خبرا غصبا بالتزام قرينة (كان كلمته) اوان لم اكله اوان لم يكن الامر كما قلته (فنه) على) أو فعلى (عتق

لك كذا عبارة شيخنا الزيادي ولو قال نذرت لملان بكذا لم ينعتقدوا ظاهرا انه لو نوى به الاقرار ألزم به اه وعليه في فرق بينه وبين ما ذكره الشارح بان الخطاب يدل على الانشاء بحسب العرف كافي بعثك هذا بخلاف الاسم الظاهر فانه لا يتبادر منه الانشاء اه ع ش اقول ما ذكره عن الزيادي مخالف لقول الشارح او لهذا وللصور الآتية في الشارح كالتهاية كمل صدقة لفلان وان اعطيه وجعلت هذا للنبي صلى الله عليه وسلم او لقبر الشيخ الفلاني (قوله بكذا) الاولى تاخير عن اول هذا (قوله اذ المعتمد) تعليل لقوله اولك الخ وكان الاولى لتصل العلة بمعلولها ان يذكر قوله ومثله الخ عقب قوله نذرت (قوله وان لم يذكر الخ) الاولى تاخير عن قوله انها صريحة (قوله لاشك ان نحو نذرت الخ) قد يقال لاشك ان مجرد نذرت غير كاف بل مع ما ذكره من المتعلقان وكلام الفخر ساكت عنها فواجه كونه صريحا فيما ذكره اسيد عمر (قوله كانت الخ) خبر ان (قوله اخبارات) يعني وضعها لاستعمالها او انشأت اى وضعها واستعمالا (قوله عجيب) خبر وزعم شارح (قوله وزعم انه لا التزام الخ) اى بخلاف قولهم المذكور (قوله ممنوع) خبر وزعم انه الخ (قوله لكن الميزم) بفتح الياء أى بالقرينة بخلافه هنا يعني ان الميزم هنا قصد الاخبار او الانشاء وفيه تأمل (قوله بفتح اللام) الى قوله كانص في المعنى لا قوله ولا بخلاف فهم الى المتن وقوله او والعقلى الى فان لم ينو الى قول المتن ونذر تبرر في النهاية لا قوله ولقول كثيرين الى المتن وقوله كانص عليه في بعض ذلك وقوله اذ تعين الكفارة الى ويؤيد (قوله وهو التادى) سمي بذلك لوقوعه حال الغضب اه معنى (أو يحقق خبر الخ) كذا في النهاية قال الرشيدى قوله او يحقق خبر الخ انظر مع قوله الآتى وقوله العتق او عتق فنى فلان يلزمى او والعق مافعلت كذا الفو ولم ار قوله او يحقق خبر اى كلام غيره إلا فى التحفة وشرح المنهج وعبارة الروض كالروضة هو ان يمنع نفسه من شيء او يحملها عليه بتعليق التزام قرينة وكذا عبارة الاذرعى اه (قوله غضبا الخ) تنازع فيه الأفعال الثلاثة عبارة الجيرى عن الزيادى والبرماوى والحلى قوله غضبا راجع للجميع اى شانه ذلك فليس قيدا ولا نماقيد به لانه الغالب اه (قوله او عتق وصوم الخ) عبارة المعنى وتعبيره باوليس بقيد بل لو عطف بالواو فقال ان كذبت فله على صوم وعتق وحج وأوجبا الكفارة فواحدة على المذهب أو الوفاء بما التزمه لزمه الكل اه (قوله به) أى لزوم الكفارة (قول المتن وفي قول أيهما شاء) هل يتعين عليه احدهما باختياره للظاهر لا يتعين اه سيد عمر وجزم بذلك المعنى ناقلا له نقل المذهب عبارة فيختار واحد منهما من غير توقف على قوله اخترت حتى لو اختار معينا منهما لم يتعين وله العدول الى غيره اه (قوله مقصود اليين) من المنع والحث او تحقيق الخبر (قوله اما اذا التزم الخ) عبارة المعنى (تنبيه) قضية قول المصنف فله على عتق او صوم ان نذر اللجاج لا بد فيه من التزام قرينة وبه صرح فى المحرر لكن الصحيح فى أصل الروضة فيما قال ان دخلت الدار فله على أن أكل الخبز من صور اللجاج وانه يلزمه كفارة يمين لكن هنا لما يلزمه كفارة يمين فقط لانه انما يشبه اليين لا النذر لان المعلق غير قرينة اه ولا يخفى ان هذا مناف لقول الشارح المارون ثم اختص بالقرب (قوله ومنه) اى نذر اللجاج ع ش ورشيدى

خلافا لبعض المتأخرين مر

أو صوم) أو عتق وصوم وحج (وفيه) عند وجود المعلق عليه (كفارة يمين) لخبير مسلم كفارة النذر كفارة يمين ولا كفارة في نذر التبرر قطعا فتعين حمله على نذر اللجاج ولقول كثيرين من الصحابة رضى الله عنهم به ولا خلاف له من ثم اطال البلقيني فى الانتصار له (وفى قول لالتزم) لخبير من نذر وسمى فعله ما سمي (وفى قول أيهما شاء) لانه يشبه النذر من حيث انه التزم قرينة واليمين من حيث ان مقصوده مقصود اليين ولا سبيل للجمع بين موجبيهما ولا تعطيلهما فوجب التخيير (قلت الثالث اظهر ورحبه العرافيون والله أعلم) لما قلنا اما اذا التزم غير قرينة كالأكل الخبز فيلزمه كفارة يمين بلانزاع ومنه ما يعتاد على أسنة الناس العتق يلزمى او يلزمى عتق عبدي فلا

او والعق لا افعل او لا فعلن كذا فان لم ينو (٧٠) التعليق فلفو وان نواه تخير كائن نص عليه في بعض ذلك ثم ان اختار العتق وعق المعين

اجزاءه مطلقا او الكفارة
واراد عتقه عنها اعتبر فيه
صفة الاجزاء ولو قال ان
فعلت كذا فعبدى حر ففعله
عتق قطعاً كما في المجموع
خلافاً لما وقع للزركشي
لان هذا محض تعليق ليس
فيه التزام بنحو على وقوله
العتق او عتق قتي فلان
يلزم منى او والعق ما فعلت
كذا لغو لانه لا يتعلق فيه
ولا التزام والعق لا يحلف
به الا على احد ذينك وهما
هنا غير متصورين (ولو قال
ان دخلت) الدار مثلاً (فعل
كفارة عين او) فعل كفارة
(نذر لزمه) في الصورتين
(كفارة بالدخول) تغليبا
لحكم العين في الاولى ولخبر
مسلم في الثانية اما اذا قال
فعل بين فلفو لانه لم يأت
بصفة نظرو ولا حلف وليست
العين بما يلزم في الذمة او
فعل نذر تخير بين قربة ما
من القرب وكفارة عين
ولا لجل هذا تعين جر نذر
في المتن عطفاً على عين وامتنع
رفعه لمخالفته بما تقرر اذ
تعين الكفارة عند الرفع
وقم وانا الذي فيه حيث
ما مر من التخير وهو المعتمد
وانه لا يصح ولا يلزمه شيء
وهو ما اقتضاه نص البيهقي
ويؤيد ما تقرر في فعل نذر
انه لو اتى به في نذر التبرر كان
شئ الله مريضاً فعلى نذر
لزمه قربة من القرب والتعنين
اليه ذكره البلقيني (ونذر

(قوله او والعق الخ) ان قرىء بالضم مبتداً حذف خبره كلازم لي فواضح وان قرىء بالجر خالف ما جزم
المعنى فليحرم اه سيد عمر اقول صنيع الشارح والنهاية صريح في الجرح ومخالفة ما جزم به المعنى (قوله
لا افعل الخ راجع لجميع ما تقدم (قوله فان لم ينو التعليق) اي تعليق الالتزام اعمش (قوله فان لم ينو
التعليق الخ) يشمل الاطلاق ولعل وجهه انها لما لم تكن صريحة في التعليق لم تحمل عليه الا عند ارادته
نعم يظهر ان نحو ان فعلت كذا يلزم منى الخ يلحق فيها الاطلاق بقصد التعليق لصراحتنا فيه اه سيد عمر (قوله
او عتق المعين الخ) هذا صريح في ان المعين لا يلزمه عتقه بل له العدول عنه الى الكفارة اههم (قوله مطلقاً)
اي سواء كان يجزى في الكفارة ام لا اعمش (قوله واراد عتقه) اي المعين (قوله ولو قال) الى قوله كافي
المجموع في المعنى (قوله لغو) يتأمل فانه لا فرق بين هذا التصور وما سبق الا بما فعلت هنا وبلا افعل او
لا فعلن هناك فلم اطلق هنا لغو وفصل هناك اه سم عبارة ع ش قوله لغو اي حيث لا صيغة تعليق فيلفو
وان نوى التعليق بخلاف ما تقدم في قوله ومنه ما يعتاد الخ فان صورته ان يقول ان كلمتك مثلاً فالعتق
يلزم منى ثم رايت سم ذكر الاستشكال فقط اه اقول قوله فان صورته الخ لا يظهر في قول الشارح كانه نهاية
او والعق الخ بل صنيع المعنى صريح في عدم اشتراط صيغة التعليق بعبارة هو العتق لا يحلف به الا على وجه التعليق
والالتزام كقوله ان فعلت كذا فعلى عتق فنجب الكفارة ويختار بينها وبين ما التزمه فلو قال العتق يلزم منى
لا افعل كذا لم ينو التعليق لم يكن ميمناً فلو قال ان فعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
والطلاق بالجر لا افعل كذا لم ينقد يمينه اه وحاصلها كما ترى ان الصيغة الاولى صريحة في اليمين فتعقد
مطلقاً والثانية محتملة لها احتمالاً ظاهر ا فتعقد بالنية بخلاف الاخيرة فانها لا تحتملها كذلك فلا تتعقد
مطلقاً والله اعلم وغاية السيد عمر قوله لغو الخ ظاهر هو ان قصد التعليق وهو محل تأمل لا يقال وجهه حيث
انه تعليق بماض وهو لا يقبل التعليق لاننا نقول معناه ان تبين انى ما فعلت كذا وهذا مستقبلي وقد صرحوا
بذلك في صور متعددة ومن حقق ذلك الى العراقي في فتاوى في الخلع اه وقد يقال ان هذا التأويل مجرد صيانة
القاعدة النحوية من استقبال الجزاء او الفال لفظ لا يحتتملها ظاهر اه وكذا يجاب عما يأتى عن سم وع ش ثم رايت
قال الرشيدى قوله لا يتعلق فيه ولا التزام كانه لان كلا منهما انما يكون في المستقبلات حقيقة ولا ينافى هذا
تصويرهم التعليق بالماضي في الطلاق لانه تعليق لفظي اه والله الحمد (قوله والعق الخ) ومثله الطلاق كما مر
في الامان (قوله الاعلى احد ذينك) اي التعليق والالتزام ع ش ومعنى الاول كان فعلت كذا فعلى
عتق والثاني كان فعلت كذا فعبدى حر بحججى (قوله وهما هنا غير متصورين) هلا تصور التعليق بان
يجعل المعنى ان كنت فعلت كذا فعلى العتق او عتق قتي فلان كافي على الطلاق ما افعل كذا فانه تعليق سم
وع ش وقد مر ما فيه ثم قوله كافي على الطلاق الخ في هذا القياس نظر ظاهر (قوله تغليبا) الى المتن في المعنى
(قوله ولخبر مسلم) اي السابق آنفا اه معنى (قوله بين قربة ما الخ) اي كنسبيح وصلاة ركعتين وصوم
يوم اه ع ش (قوله ما تقرر) اي من التخير (قوله وهم) تعريض بالزركشي اه سم (قوله فيه) الرفع فقوله
حيث نذر لا حاجة اليه (قوله وانه الخ) عطف على ما مر (قوله ما تقرر الخ) اي من التخير (قوله والتعنين اليه)
اي موكل الى رايه اه ع ش (قوله سمي به) الى التنبيه في النهاية الا قوله ويوافقه الى وهذا هو الوجه
(قول المتن بان يلتزم قربة) ومن ذلك ما لو قال شخص لمريد الزوج لبنته الله على ان اجزها لك بقدر مهرها
مراراً فهو نذر تبرر فيلزمه ذلك واقل المراتل ثلاث مرات زيادة على مهرها اه ع ش (قوله او صفتها الخ)

(قوله وان نواه تخير) كتب على تخير مر (قوله وعتق المعين الخ) هذا صريح في انه في المعين لا يلزم
عتقه بل له العدول عنه الى الكفارة (قوله لغو) يتأمل فانه لا فرق بين هذا التصور وما سبق الا بما
فعلت هنا وبلا افعل او لا فعلن هناك فلم اطلق هنا لغو وفصل هناك (قوله وهما هنا غير متصورين) هلا
تصور التعليق بان يجعل المعنى ان كنت فعلت كذا فعلى العتق او عتق قتي فلان كافي على الطلاق ما افعل
كذا فانه تعليق (قوله او صفتها) قد يقال صفة القربة قربة فهي داخله في عبارته

(ان حدثت نعمة) تقتضي سجود الشكر كما يرشد اليه تعبيرهم بالحدوث (او ذهبت) (٧١) نعمة (تقتضي ذلك ايضا ومر

يانهما في بابها هذا مانقله
 الامام عن والده وطائفة
 من الاصحاب لكنه رجح
 قول القاضي انهما لا
 يتقيدان بذلك ويوافقه
 ضبط الصيرى لذلك بكل
 ما يجوز اى من غير كراهة
 أن يدعى الله تعالى به وهذا
 هو الاوجه ومن ثم اعتمده
 ابن الرفعة وغيره وبه
 صرح القفال حيث قال لو
 قالت لزوجها إن جامعنى
 فعلى عتق عبد فان قلته على
 سبيل المنع فلجاء أو الشكر
 لله حيث يرزقها الاستمتاع
 بزوجهما لزوما الوفاء اه
 والحاصل أن الفرق بين
 نذرى اللجاج والتبرر أن
 الاول فيه تعليق برغوب
 عنه والثانى برغوب فيه
 ومن ثم ضبط بان يعلق بما
 يقصد حصوله فنحو أن
 رأيت فلانا فعلى صوم
 تحتل النذر ين ويخصص
 أحدهما بالقصد وكذا قول
 امرأة لآخر إن تزوجتنى
 فعلى أن أبرئك من مهرى
 وسائر حقوقى فهو تبرر ان
 أرادت الشكر على تزوجه
 ﴿ تنبيه ﴾ علم من هذا
 الحاصل ان من قال لبائعه
 إن جئتني بمثل عوضى فعلى
 أن أقيلك أو أفسخ البيع
 لزمه أحدهما إن نذب
 لندمه وكان يجب احضار
 مثل عوضه

قد يقال صفة للقرية قرية فهي داخلة في عبارة المصنف اه سم (قوله تقتضي سجود الشكر) أى بأن كان
 لها وقع اه عش عبارة المغنى واطلق المصنف النعمة وخصها الشيخ ابو محمد بما يحصل على ندور فلا
 تصح في النعم المعتادة كالا يستحب سجود الشكر لها اه (قوله في بابها) أى سجود الشكر (قوله هذا) اى
 تقيد هما بذلك الاقتضاء (قوله لكنه رجح) اى الامام (قوله بذلك) اى اقتضاءهما سجود الشكر عش
 (قوله لذلك) اى المعلق به الالتزام من حدوث النعمة او زوال النعمة (قوله وهذا هو الاوجه) اعتمده المغنى
 (قوله فان قلته على سبيل المنع الخ) ولو اطلقت يلحق بابها اه سيد عمر أقول قضية ما أتى آتفا عن سم
 مع ما فيه الا للاحاق بالثاني وقضية الحاصل الاتى انه لا يصح ولا يلزمه شيء فليراجع (قوله والحاصل) عبارة
 المغنى (فائدة) الصيغة ان احتملت نذر اللجاج ونذر التبرر رجح فيها إلى قصد الناذر فالمرغوب فيه
 تبرر والمرغوب عنه لجاء وضبطوا ذلك بان الفعل اما طاعة او معصية او مباح والالتزام في كل منها تارة
 يتعلق بالاثبات وتارة بالنفي والاثبات في الطاعة كقوله ان صليت فعلى كذا يحتمل التبرر بان يريد ان وقتى
 الله تعالى للصلاة فعلى كذا واللجاج بان يقال له صل فيقول لأصلى وان صليت فعلى كذا والنفي في الطاعة
 كقوله لو قد منع من الصلاة إن لم اصل فعلى كذا لا يتصور إلا الجأجا فانه لا يترك الطاعة والاثبات في المعصية
 كقوله وقد أمرت بشرب الخمر ان شربت الخمر فعلى كذا يتصور لجأجا فقط والنفي في المعصية كقوله ان لم
 اشرب الخمر فعلى كذا يحتمل التبرر بان يريد ان عصمنى الله تعالى من الشرب فعلى كذا واللجاج بان يمنع من
 الشرب فيقول ان لم اشرب فعلى كذا ويتصور التبرر واللجاج في المباح فنياوا لاثباتا والتبرر في النفي كقوله ان
 لم أكل كذا فعلى كذا يريد ان أعاننى الله تعالى على كسر شهوى فعلى كذا وفى الاثبات كقوله ان أكلت كذا
 فعلى كذا يريد ان يسره الله تعالى فعلى كذا واللجاج في النفي كقوله وقد منع من أكل الخبز ان لم أكله فعلى
 كذا وفى الاثبات كقوله لو قد أمر بأكله ان أكلته فعلى كذا اه (قوله ان الفرق الخ) هذا الفرق لا يشمل
 ما إذا كان المعلق عليه ليس مرغوبا فيه ولا مرغوبا عنه بان استوى عند وجوده وعدمه ويحتمل انه نذر
 تبرر وان يكتفى فيه بكون المعلق عليه غير مرغوب عنه سواء كان مرغوبا فيه أولا وعلى هذا لا يتقيد نذر
 التبرر في مسألة الزوجة المذكورة بما إذا قالت ما ذكر على سبيل الشكر بل يكفي ان لا يكون على سبيل المنع
 اه سم اقول ما ذكره أولا من صورة الاستواء لك ان تنسك تحققة في مقام النذر وما ذكره ثانيا من
 الاحتمال وما فرعه عليه مخالف لصريح الحاصل المذكور الذى اتفقوا عليه (قوله فيه تعليق) اى لا التزام
 قرينة (قوله ضبط) اى الثانى (قوله ويتخصص) اى يتعين اه عش (قوله لآخر) الانسب لرجل
 (قوله فهو تبرر) اى فيجب عليها إبرائه بما يجب لها فى المهر بما يترتب لها بذمته من الحقوق بعد
 وان لم تعرفه كما أتى في قول الشارح ولا يشترط معرفة الناذر ما نذره الخ (فرع) وقع السؤال عما لو
 نذر شخص انه إن رزقه الله ولدا سماه بكذا والجواب عنه ان الظاهر انه إن كان ما ذكره من الاسماء
 المستحبة كمحمد واحمد وعبد الله انعقد نذره وانه حيث سماه بما عينه برون لم يشتر ذلك الاسم بل
 وان هجر بعد اه عش (قوله وان نذب لندمه) هل يعتبر كالحجة الآتية في وقت الاثبات بالثمن أو في
 وقت النذر والظاهر الثانى اه سيد عمر (قوله وكان يجب احضار مثل عوضه) ان قرىء كان فعلا ما ضيا
 اقتضى ان اللزوم موقوف على ندم البائع المستلزم لنذب الاقالة ومجبة المشتري الاحضار مثل عوضه مع ان
 قوله الاتى وحيتذ فينبغى الخ يقتضى خلافه اللهم إلا ان يكون الواو فى وكان بمعنى او وان قرىء كان بصورة
 الكاف الجارة وان المصدرية زال هذا التثاني لكن لا يحسن عطفه على نذب لان المعطوف عليها يكون جملة

(قوله وهذا هو الاوجه) كتب عليه مر (قوله والحاصل أن الفرق الخ) هذا الفرق لا يشمل ما إذا كان
 المعلق عليه ليس مرغوبا فيه ولا مرغوبا عنه بان استوى عند وجوده وعدمه ويحتمل انه نذر تبرر ان يكتفى
 فيه بكون المعلق عليه غير مرغوب عنه سواء كان مرغوبا فيه أولا وعلى هذا لا يتقيد نذر التبرر في مسألة

والا كان لجاو على ذلك بحمل اختلاف جمع متأخرين فيه وقد صرحوا في التعليق بالمباح بأنه يحتمل النذرين ولا شك ان إحضار العوض كذلك ثم رأيت بعضهم أشار اليه بقوله إن علقه بطلبها المرغوب له مع الندم فنذر تبرر ولا فليجأ اه ملخصا لكن فيه نظر يعرف بما قرره وحيث قد ينبغي الاكتفاء بندها وحده وإن استوى عنده الرغبة في إحضار العوض وعدمه ومحبته لاحضاره وإن لم تندب لما تقرر أن المباح يتصور فيه النذران وفي الروضة عن (٧٢) فتاوى الغزالي فإن خرج المبيع مستحقا فعلى لك كذا أنه لغو ووجه بان الهبة وإن كانت قريبة

لكنها على هذا الوجه ليست قريبة ولا محرمة فكانت مباحة ويوجه بأنه جعلها في مقابلة الاستحقاق المكروه له دائما وهي في مقابلة العوض غير قريبة فلم يمكن اللجاج نظرا لعدم القرية ولا للتبرر نظرا لكرهه لمعلق عليه فاندفع ما قيل أي فرق بين هذا وقوله فعلى ان أصلي ركعتين وبما قرره علم ان هذا لا يشكل على ما ذكرته في مسألة الاقالة لوضوح الفرق بين الاستحقاق الذي هو دائما مكروه له واحضار العوض المحبوب له تارقه والمكروه له أخرى فاذا جعله شرطاً لندوب هو الاقالة للندم وإن لم يطلبها تعين فيه ما ذكرته من التفصيل وأتى أبو زرعة فيمن نزل لاخر عن اقطاعه فنذر له ان وقع اسمه بدله ان يعطيه كذا بأنه نذر قريبة ومجازاة فيلزمه وقرينة وبين مسألة الغزالي بما يقرب مما ذكرته واذا قلنا بلزوم نذر الاقالة فقيدها بمدة فاقياس تقيد اللزوم بها فان أخر عنها لغير نحو نسيان واكرهه فاقياس كما يعلم مما مر في تعالين

ولا على لندمه لا يهاه توقف نذب الاقالة على محبة المشتري للاحضار فليتأمل اه سيد عمر اقول ان القراءة الاولى متعينة لأن مقتضاها المذكور هو الذي افاده تعريف نذر التبرر في المتن وعلم من الحاصل المذكور في الشرح وان قوله الاتي المنافي لما هنا هو المحتاج إلى التاويل بارجاع ضمير عنده إلى البائع لا المشتري وضمير لم تندب إلى المحبة لا الاقالة ولو قال فيما يأتي بدل الغاية الاولى وإن لم يطلبها واذكر الفعل في الغاية الثانية بارجاع ضميره إلى الاحضار لسلم من الاشكال والتاويل (قوله والا) أي بان انتفت المحبة (قوله وعلى ذلك) أي التفصيل المذكور وكذا الضمير المحرور في قوله الاتي أشار اليه (قوله إن علقه) أي علق المشتري التزام الاقالة بطلبها أي طلب البائع الاقالة ولعل المراد بطلبها لازمه وهو احضاره للثمن بقرينة توصيفه بالمرغوب له أي للمشتري وبذلك يندفع النظر الاتي (قوله والا) أي بان انتفت الرغبة (قوله وفيه نظر يعرف الخ) كأنه يريد انه لا حاجة للتقيد بالطلب كما يشير اليه ما سيذكره اه سم (قوله وحيث) أي حين اذ فصل بذلك التفصيل (قوله فينبغي الخ) لا يخفى ما في هذا التفرع (قوله الاكتفاء) أي في كون القول المار نذر تبرر (قوله ومحبته) عطف على ندها وضميره للمشتري (قوله وان لم تندب) أي المحبة لاحضار البائع مثل العوض لكن المراد عدم نذب الاحضار بعلاقة اللزوم لأن نفي اللازم هو نذب المحبة للاحضار يستلزم نفي اللزوم وهو نذب الاحضار (قوله في ان خرج المبيع الخ) أي في قول البائع للمشتري ان خرج الخ (قوله ويوجه) أي كون الهبة على هذا الوجه ليست قريبة (قوله المكروه له) أي البائع (قوله لكرهه المعلق عليه) أي ولعدم قرية الملزم (قوله فاندفع ما قيل الخ) القائل شيخ الاسلام ووافقه المغني حيث قال بعد عزوه للتوجيه الاول لابن المقرئ مانصه والوجه كما قال شيخنا انعقاد النذر وأي فرق بينه وبين قوله ان فعلت كذا فله على ان أصلي ركعتين اه (قوله فقيدها) أي الاقالة يعني ما علقها به من الاحضار (قوله بها) أي بتلك المدة (قوله فان آخر) يعني آخر البائع الاحضار (قوله لغير نحو نسيان الخ) وادخل بالنحو الجبل والجنون والاعتماد (قوله مطلقا) أي سواء كان معذورا بغير ما ذكره أو لا (قوله ليس نحو نسيان) اراد بنحوه ما لا يمكن اطلاق البيئة عليه (قول المتن كان شفي مريض الخ) أي او ذهب عني كذا اه معنى (قوله أو الزمت) إلى المتن في النهاية الاقوله أو لله على الف وقوله نعم إلى ولو كرر وقوله كذا ذكره إلى ويجوز (قوله أو لله على الف) ان عطف على جواب الشرط فيرد عليه انه مكرر وخالف عن الرابطة وان عطف على الشرط فيردانه لا تعليق فيه ولعل لهذا اسقط في النهاية (قوله ولم يذكر شيئا) يعني مصرفا يدفع اليه اه عش زاد الرشيدي ويدل له ما بعده اه (قوله غير مرادله) خبر قوله وما يصرح الخ (قوله صحة لله على الخ) لا يخفى انه من غير المعلق (قوله والفرق الخ) أي بين قوله ان شفي مريض الخ وقوله لله او على التصديق الخ اه عش (قوله والفرق انه في تلك الخ) قد يقتضي هذا الفرق البطان ايضا في لله على الزوجة المذكورة بما اذا قالت ما ذكر على سبيل الشكر بل يكفي انه ان لا يكون على سبيل المنع (قوله يعرف بما قرره) كأنه يريد انه لا حاجة للتقيد بالطلب كما يشير اليه ما سيذكره (قوله لعدم القرية) وكرهه المعلق عليه (قوله نظرا لكرهه المعلق عليه) يتأمل مع ما تقدم ان المعلق عليه في اللجاج مرغوب عنه فكرهه المعلق عليه لا تنافي اللجاج وكان يكفي في نفي امكان كون المعلق غير قريبة (قوله فاندفع ما قيل أي فرق الخ) أي ما قاله في شرح الروض (قوله والفرق انه في تلك لم يعين مصرفا الخ) قد يقتضي هذا الفرق البطان

الطلاق الغاء النذر مطلقا ويحتمل الفرق بين المعذور وبأي عذر وجدو وبين غيره وعليه لا يقبل قوله في العذر الذي ليس نحو نسيان لانه يمكن اقامه البينة عليه (كان شفي مريض الخ) أي أو فلي كذا أو الزمت نفسي كذا أو فكذا لا يلزم لي أو واجب على ونحو ذلك من كل ما فيه التزام وما يصرح به كلامه من صحة ان شفي مريض فله على الف أو فلي الف أو لله على الف ولم يذكر شيئا ولا نواه غير مرادله لجزومه في الروضة بالبطان مع ذكره صحة لله على أو على التصديق أو التصديق بشيء ويجزى به أدنى متمول والفرق انه في تلك لم يعين مصرفا ولا ما يدل عليه

من ذلك مسكين او تصدق او نحو ذلك فكان الالهام فهما من سائر الوجوه بخلاف هذه لان التصديق ينصرف للمساكين غالباً ويؤخذ منه صحة نذر التصديق بالف ويعين الفاعل ما يريد على هذا التفصيل يحمل ما وقع للاذرعى (٧٣) مما يؤم الصحة حتى في الاولى وابن المقرئ

عما هو ظاهر في البطلان حتى في نذر التصديق بالف غفلة عن ان تصوير اصله لصورة البطلان بما اذالم يذكر التصديق والصحة بما اذا ذكر الفألاً شيئاً مجرد تصوير اذ الفارق انما هو ذكر التصديق وحذفه كما تقرر نعم بحث بعضهم ان ذكر الله حيث لم ينبو مجرد الاخلاص يفنى عن ذكر التصديق فيصرف للفقراء وفيه نظر لما سار اول الوصية من الفرق بينها وبين الوقف وبما يرد عليه افتاء القفال في الله على أن أعطى الفقراء درهما ولم يرد الصدقة او هذا درهما او اراد الهية بانه لغو لكن نظره في الاذرعى بانه لا يفهم منه الا الصدقة ويجاب عن الهية بان مراده بها مقابل الصدقة لقول الماوردي في ان هلك فلان فته على ان اهب ما لي لو يد إن كان فلان من اعداء الله وزيد لمن يقصد بهيته الثواب لا التوصل والمحبة انعقد نذره والا فلا ولو كرر ان شئ مريض ففعل كذا تكرار الا ان اراد التاكيد كذا ذكره بعضهم وفيه نظر وقياس ما مر في الطلاق من الفرق بين تكرير الظهار واليمين الغموس وتكرير اليمين في غيرهما بان الاولين

ألف دينار أو دينار وقد منع اقتضاؤه ذلك بناء على أن المراد أنه كالم يدين جنس الملتزم ولا نوعه لم يعين مصرفاً ولا ما يبدل عليه وهذا معنى قوله الآتي من سائر الوجوه لكنه قد يعكر على ذلك قوله ان الفارق انما هو الخ فليحذر اسم اقول وقد يؤيد ذلك المراد قول المعنى ولو قال ان شئ الله مريض ففعل الف ولم يعين شيئاً باللفظ ولا بالنية لم يلزمه شيء لانه لم يعين مساكين ولا دراهم ولا تصدق ولا غيرها اه (قوله ويؤخذ منه) أي من الفرق المذكور (قوله صحة نذر التصديق بالف الخ) خلافاً لظاهر صريح المعنى عبارة ولو نذر التصديق بالف ولم ينبو شيئاً فكذلك لم يلزمه شيء كما جزم به ابن المقرئ تبعاً لاصله لكن قال الاذرعى يحتمل ان ينعقد نذره ويعين الفاعل ما يريد كما لو قال الله على نذر قال شيخنا وما قاله ظاهر وأى فرق بينه وبين نذر التصديق بشيء اه (قوله عما يريد) أي من دراهم او غيرها كقمح او فول اه ع ش (قوله غفلة) إلى قوله نعم عبارة النهاية فقد غفل عن تصوير أصله البطلان بما اذالم يذكر التصديق والصحة بما اذا ذكر الفألاً شيئاً فالفارق الخ و صوب الرشيدى عبارة الشارح والذي يظهر لي العكس فتأمل (قوله اصله) أي اصل الروض وهو الروضة (قوله او شيئاً) عبارة النهاية وشيئاً بالو او كما مر اتقاء وهي الموافقة لمفهوم قول الشارح السابق انما والله على الف ولم يذكر شيئاً الخ (قوله انما هو ذكر التصديق) أي ونحوه مما يدل على المصرف او الملتزم اخذاً مما مر (قوله من الفرق بينها وبين الوقف) أي ومثله النذر (قوله وبما يرد عليه) أي البعض (قوله ولم يرد الصدقة) صادق بالاطلاق (قوله بانه لغو) أي كل من الصورتين وكذا ضمير لا يفهم منه (قوله ويجاب عن الهية الخ) هذا يقتضي ان الهية المقابلة للصدقة في نفسها غير قرينة ولا فلم ينعقد نذرها وذلك خلاف ما يدل عليه ما وجه به ما تقدم عن فتاوى الغزالي اه سم (قوله عن الهية) قضيه تخصيصها بالجواب عنها تسليم النظر بالنسبة للاعطاء فاقا للاسنى والمعنى عبارتها واللفظ للثاني وفي فتاوى القفال لو قال الله على ان أعطى الفقراء عشرة دراهم ولم يرد به الصدقة لم يلزمه شيء قال الاذرعى وفيه نظر اذ لا يفهم من ذلك الا الصدقة انتهى وهذا هو الظاهر اه (قوله بان مراده) أي القفال (قوله من اعداء الله) يظهر ان المراد باعداء الله هنا ما يشمل المصرين على الكبار وإن لم يجاهروا بالفسق (قوله وزيد من يقصد الخ) إشارة إلى معنى الصدقة اه سم (قوله الثواب) أي الاخرى (قوله ولو كرر الخ) ولو قال ان شئ الله مريض ففعل الله على أن تصدق بالف درهم مثلاً فشنى والمريض فقير فان كان لا يلزمه نفقته جاز لا عطائه ما يلزمه وإلا فلا كالزكاة ولو نذر على ولده او غيره الغنى جاز لان الصدقة على الغنى جائزة ولو نذر ان يضحى بشاة مثلاً على ان لا يتصدق بهم لم ينعقد نذره لتصرحه بما ينافيه اه معنى وقوله فان كان لا يلزمه نفقته الخ لعل منه ما اذا كان الناذر الذي هو اصل المريض فقيراً (قوله إلا ان اراد التاكيد) ولو مع طول الفصل نهاية ومعنى (قوله كذا ذكره بعضهم) اقتصر على ما قبل هذا امر اه سم وكذا اعتمد المعنى عبارة ولو قال ان شئ الله مريض ففعل الله على ان تصدق بعشرة دراهم مثلاً ثم قال في اليوم الثاني مثله فان قصد التكرار لم يلزمه غير عشرة وإن قصد الاستئناف او اطلق لزمه عشرون كما في فتاوى القفال ويجيء مثله كما قال الزركشي في نذر اللجاج اه (قوله ومع استوائهن فيه) أي في وجوب الكفارة (قوله ويجوز) إلى قوله ولا موسر في المعنى (قوله ويجوز الخ)

أيضا في الله على ألف دينار أو دينار وقد منع اقتضاؤه ذلك بناء على أن المراد أنه كالم يدين جنس الملتزم ولا نوعه لم يعين مصرفاً ولا ما يبدل عليه وهذا معنى قوله الآتي من سائر الوجوه لكنه قد يعكر على ذلك قوله اذ الفارق انما هو الخ فليحذر (قوله ويجاب عن الهية بان مراده بها مقابل الصدقة الخ) هذا يقتضي ان الهية المقابلة للصدقة في نفسها غير قرينة ولا فلم ينعقد نذرها وذلك خلاف ما يدل عليه ما وجه به ما تقدم عن فتاوى الغزالي (قوله وزيد من يقصد بهيته الثواب) إشارة إلى معنى الصدقة (قوله كذا ذكره بعضهم الخ) اقتصر على

(١٠ - شرواني وابن قاسم - عاشر) حق ادعى بخلاف الثالث ان ما هنا كالثالث فلا يتكرر الا ان نوى الاستئناف فان قلت ما وجه كون هذا ليس حق ادعى مع ان الواجب به يصرف للأدعى قلت المراد بكونه حق ادعى وعدمه ان فيه اضاراً به او لا ولا اضاراً هنا ولا نظر لما يجب به فان كلامنا من الثلاثة الاولى فيه كفارة ومع استوائهن فيه فروقاً بما مر فعلمنا ان المراد ما ذكرناه فتأمل

ويجوز إبدال كافر أو مبتدع بمسلم أو سني لأدرهم بدنياً ولا موسر بفقير لأنهما مقصودان ومن ثم لو عين شيئاً أو مكاناً للصدقة تعين (فيلزمه ذلك) أي ما التزمه (إذا حصل المعلق عليه) لحبر البخاري من نذر أن يطعم الله فليطعمه وظاهر كلامه أنه يلزمه الفور بإدائه عقب وجود المعلق عليه وهو كذلك خلافاً لقضية ما يأتي (٧٤) عن ابن عبد السلام ثم رأت بعضهم جزم به فقال في أن شفى مريضاً فعلى أن أعتق هذا فنفى

له مطالبته ويجبر عليه فوراً
 اه وفي نحو أن شفى فعبدى
 حر لا يطالب بشيء لأنه بمجرد
 الشفاء يعتق من غير احتياج
 لا عتاق بخلاف فعلى أن
 أعتقه ويظهر أن المراد بالشفاء
 زوال العلة من أصلها وأنه
 لا بد فيه من قول عدلى طب
 اخذاً عما مر في المرض الخوف
 أو معرفة المريض ولو
 بالتجربة وأنه لا يضر بقاء
 آثاره من ضعف الحركة
 ونحوه وفاقى البغوى في أن
 شفى فعلى أن أعتق هذا بعد
 موتى بانه يلزم قال غيره
 الظاهر أن معنى لزومه منع
 بيعه بعد الشفاء وأنه يجب
 على الوصى فالقاضي اعتاقه
 بعد موته أي عقبه قال
 ومقتضى قوله لزوم أن التعليق
 إذا كان في مصححة لا يحسب
 من الثلث وهو الظاهر كما إذا
 نذر بدار مستأجرة فلم تنقص
 أجزائها إلا بعد الموت وقوله
 بعد موته ليس فيه الإيذان
 وقت المطالبة بما تحقق لزومه
 قبل مرضه أهو فيه نظر ظاهر
 وإنما يتم ما ذكره أن لم يقل
 بعد موته وأما مع ذكره
 فلا ينصرف إلا الوصية
 فليقتصر به على الثلث وهذا
 يندفع قياسه وقوله ليس

أنظر ما صورة النذر للكافر أو المبتدع وليراجع نظيره المارقي الوصية اه رشیدی (قوله ويجوز إبدال كافر أو مبتدع الخ) فيه أمر أن أحدهما أنه يتجه أن محله في غير المعين والامتنع الإبدال وقضية تصويره بذلك تصوير قوله ولا موسر بفقير بغير المعين أيضاً ولا مانع لأنه قد يقصد النذر للوسر لا غرض صالحه والثاني أنه لا يبعد أن محل صحة النذر للكافر والمبتدع ما لم يقصده لاجل الكفر والبدعة ولا لم ينقصه وفاقاً في كل ذلك لم فليتأمل اه سم ونقل بعض المحققين عن الأيعاب ما يوافق الأمر الأول (قوله أو مبتدع) ومثله مرتكب كبيرة اه ع ش (قوله ولا موسر بفقير) خلافاً للمغنى (قوله ولا موسر الخ) ولعل وجه تعيين الدفع للوسر وجواز العدول عن الكافر والمبتدع للمسلم والسني أن التصديق عليهما قد يكون سبباً لبقائهما على الكفر والبدعة بخلاف التصديق على المسلم فإنه لا يترتب عليه شيء اه ع ش (قوله ومن ثم لو عين شيئاً) كان قال الله على أن أتصدق بهذا أو أتصدق بكذا في مكان كذا ومن ذلك ما لو قال الله على فعل ليلة للفقراء مثلاً فيجب عليه فعل ما اعتد في مثله ويبى بما يصدق عليه عرفاً أنه فعل ليلة ولا يجوز أن يتصدق بما يساوى ما يصرف على الليلة ويختلف ذلك باختلاف عرف الناذر فإن كان فقيهاً مثلاً اعتبر ما يسمى ليلة في عرف الفقهاء اه ع ش (قول المتن فيلزمه ذلك الخ) «تلييه» لو علق النذر بمشيئة الله أو مشيئة زيد لم يصح وإن شاء زيد لعدم الجزم اللائق بالغرب نعم إن قصد بمشيئة الله تعالى التبرك أو وقع حدوث مشيئة زيد نعمة مقصودة كقدم زيد في قوله إن قدم زيد فعلى كذا فالوجه الصحة كما صرح به الأذرع في الأولى وشيخنا في الثانية اه مغنى (قوله وظاهر كلامه) إلى قوله خلافاً عبارة النهاية ويلزمه ذلك فوراً إذا كان لمعين وطالب به وإلا فلا اه قال ع ش قوله وإلا فلا دخل فيه ما لو كان لجهة عامة كالفقراء فليراجع وقياس ما في الزكاة وغيرها خلافه فيجب الفور اه أقول عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو نذر لمعين بدراهم مثلاً كان له مطالبة الناذر به إن لم يعطه كالمحصورين من الفقراء لهم المطالبة بالزكاة التي وجبت فإن أعطاه ذلك فلم يقبل برىء الناذر لأنه أتى بما عليه ولا قدرة له على قبول غيره ولا يجبر على قبوله بخلاف مستحق الزكاة لأنهم ملكوها بخلاف مستحق النذر وأيضاً الزكاة أحادار كان الإسلام فاجبروا على قبولها خوف تعطيلها بخلاف النذر اه (قوله إن شئني) أي مريضني (قوله قال) أي غير البغوى ومقتضى قوله أي البلقنى (قوله لزوم) الانسب يلزم (قوله لا يحسب) أي العتق (قوله وقوله) أي الناذر (قوله وبهذا) أي قوله ولم تأت بما ذكره الخ (قوله قياسه) أي على الدار المستأجرة (قوله وقوله الخ) عطف على قياسه (قوله ولا يؤيده) أي قول الغير بعدم حسبانته من الثلث (قوله لانه الخ) علة لعدم التأييد (قوله ولا وجد) أي الصفة والتذكير بتأويل المعلق به وكذا قوله إذا وجد اه المعلق به (قوله بينهما) أي بين قوله أعتق وقوله بعد موتى (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية الأقوله به إلى نعم وقوله ومحت إلى ولو شك (قوله يلزم) أي في المتن (قوله عمرت دار فلان ما قبل هذا مر) (قوله ويجوز إبدال كافر أو مبتدع) فيه أمر أن أحدهما أنه يتجه أن محله في غير المعين والامتنع الإبدال وقضية تصويره بذلك تصوير قوله ولا موسر بفقير بغير المعين أيضاً ولا مانع لأنه قد يقصد النذر للوسر لا غرض صالحه والثاني أنه لا يبعد أن محل صحة النذر للكافر والمبتدع ما لم يقصده لاجل الكفر والبدعة ولا لم ينقصه وفاقاً في كل ذلك لم فليتأمل (قوله أيضاً ويجوز إبدال كافر أو مبتدع) هل وان عين (قوله إذا حصل المعلق عليه) ويلزمه ذلك فوراً إذا كان لمعين وطالب به وبالأفلاش مر (قوله وظاهر كلامه أنه يلزمه الفور) قد يقال المفهوم من العبارة فوراً لزوم وهو لا يستلزم فوراً إلا دام (قوله في أن شفى

فيه الخ ولا يؤيده ما مر أنه لو علق في الصحة العتق بصفة فوجدت في المرض لا باختياره خرج من رأس المال لانه هنا الخ لم ينص على المرض ولا وجد فيه باختياره بل هذا يراد عليه لانه إذا وجد في المرض باختياره حسب من الثلث فالولى إذا قال في المرض بعد الموت وقوله أعتق بعد موتى لا تنافي بينهما لأن استناد العتق إليه مباشرة نائبه له مجاز مشهور فعملنا به لتشوف الشارع إليه وصونا لكلام المكلف عن الإلغاء ما أمكن وخرج يلزم نحو أن شفى مريضاً عمرت دار فلان أو مسجد كذا فهو لغو لانه وعد لا التزام فيه

وبه يرد على من نظري ذلك نعم ان نوى به الالتزام لم يبعد انعقاده وبحث البلقيني أنه لو نذر نذر اماليا ثم حجر عليه بسفه لم يتعلق بماله وإن رشد و فرق بينه وبين ماله على عتق عبده بصفة ثم حجر عليه ثم وجدت عتق بقوة العتق وفيه نظر ظاهر ولو شك بعد الشفاء في الملتزم اهو صدقة او عتق او صوم او صلاة فالذي يتجه من احتيايا فيه للبغوى انه يجتهد و فارق من نسي صلاة من الحسن يتيقن شغل ذمته بالكل فلا يخرج منه إلا يتيقن بخلافه ثم فان اجتهد ولم يظفر له شيء و ايس من ذلك اتجه وجوب الكل لانه لا يتم خروجه (٧٥) من الواجب عليه يقينا إلا بفعل

الكل وما لا يتم الواجب إلا به واجب (وان لم يعلقه بشيء كالله على صوم) او على صوم او صدقة لفلان او ان اعطيه كذا ولم يرد الهبة على مامر عن القفال (لزمه) ما التزم حالا ولا يشترط قبول المنذور له بل عدم رده كما ياتي (في الاظهر) للخبر السابق وهذا من نذر التبرر إذ هو قسيان معان وغيره واشترط الجواهر فيه التصريح بالله ضعيفا ويسمى المعلق نذر المجازاة ايضا ولو قال لله على اضحية او عند نحو شفاء الله على عتق لنعمة الشفاء لزمه ذلك جرما تنزيلا للثاني منزله المجازاة لوقوعه شكرا في مقابلة نعمة الشفاء وقضية المتان المنذور له في قسمي النذر لا يشترط قبوله النذر وهو كذلك نعم الشرط عدم رده وهو المراد بقول الروضة عن القفال في ان شفي مريضى فعلى ان اتصدق على فلان بعشرة لزمته إلا إذا لم يقبل فراده بعدم القبول الرد لا غير على انه مفروض كما ترى في ملتزم في الذمة وما فيها لا يملك إلا بقبض صحيح فائرو به

(الخ) خرج به ما لو قال فعلى عماره دار فلان أو مسجد كذا فتنزهه العمارة ويخرج من عهده ذلك بما يسمى عماره كمثل ذلك الدار أو المسجد عرفاه ع ش (قوله وبه) اى التعليل (قوله في ذلك) اى في الغاء نحو ان شفي مريضى عمرت دار فلان (الخ) (قوله نذر اماليا) ظاهره مطلقا عينيا كان او في الذمة (قوله وفيه نظر ظاهر) قدم عن المغنى والروض مع شرحه في اوائل الباب ما يوافق النذر (قوله ولو شك) الى قول فان اجتهد في المعنى (قوله ولو شك بعد الشفاء في الملتزم (الخ) ومثل ذلك ما لو شك في المنذور له اهو زيد ام عمرو اهو ع ش (قوله فالذي يتجه (الخ) ائقي به شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله انه يجتهد (الخ) ثم لو تغير اجتهاده فان كان ما فعله عتقا او صوما او صلاة او نحوها وقع تطوعا وان كان صدقة فان علم القابض انه عن جهة كذا وان تبين له خلافا رجع اليه ولا فلا اهو ع ش (قوله بخلافه ثم) اى في النذر فان تيقنا ان الجميع لم يجب وانما وجب شيء واحد واشتبه فيجهد كالواى والقبلة اه معنى (قوله او على صوم) الى قوله لا غير في النهاية لا لقوله على مامر عن القفال (قوله ولم يرد الهبة) صادق بالاطلاق اه سم (قوله على مامر عن القفال) اى في شرح كان شفي مريضى الخ قبيل ويجاب عن الهبة (الخ) (قوله لزمه ما التزمه حالا) اى وجوبا موسعا اه نهاية عبارة شيخنا واما نذر التبرر فيلزم فيه ما التزم عينيا لكن على التراخي اى لم يقيد بوقت معين اه (قوله السابق) اى في شرح اذا حصل المعلق عليه (قوله فيه) اى نذر التبرر (قوله لزمه ذلك (الخ) ويخرج عن نذر الاضحية بما يجزى فيها وعن نذر العتق بما يسمى عتقا وان لم يجزى في الكفارة قياسا على مامر في نذر اللجاج من انه لو التزم عتقا تخير ثم ان اختار العتق اجزاه مطلقا اه ع ش (قوله وهو المراد) اى الرد (قوله على انه (الخ) اى كلام القفال (قوله فائرو) وقوله به اى الرد (قوله يبطل النذر) اى بما في الذمة (قوله من اصله ما لم يرجع (الخ) قد يقال بينهما تناف فالاولى اسقاط قوله من اصله (قوله ومرفى الاضحية الفرق (الخ) لعلة اراد به قوله هناك ومن نذر معينة فقال الله على ان اضحى هذه زال ملكه عنها بمجرد التعيين كما لو نذر التصديق بماله بعينه لزمه مذبحا في هذا الوقت السابق فان تلفت قبله اى وقت الاضحية بغير تقرير فلا شيء عليه لزال ملكه عنها بالالتزام فهى كوديعة عنده وانما لم يزل الملك في على ان اعتق هذا الا بالعتق لانه لا يمكن ان يملك نفسه وبالعتق لا ينتقل الملك فيه لاحد بل يزول عن اختصاص الآدمى به ومن ثم لو تلفه الناذر لم يضمته وما لكو الاضحية بعد ذبحها باقون ومن ثم اتلفها ضمتهما بحذف (قوله بينه) اى نذر التضحية بمعينة (قوله وبانه) اى الوقف (قوله كما تقرر) اى في قوله بخلاف نذر التصديق بمعين (قوله يقع لبعض العوام) الى قوله

(الخ) قوة الصنيع تدل على ان هذا نذر فان كان كذلك احتيج للفرق بينه وبين ما قدمه في اول الصفحة السابقة فيما لو قال ان فعلت كذا فعبدى حر ففعله من ان هذا محض تعليق ليس فيه التزام بنحو على اذا هنا لا التزام فيه بنحو على وقد عد في شرح الروض نقلا عن اصله من النذر المنعقد قوله ان شفي الله مريضى فعبدى حر ان دخل الدار اه الا ان يفرق بان ذكر الشفاء بصرف الى النذر او يفرق بين التعليق بصفتين والتعليق بواحد وفيه ما فيه (قوله لم يتعلق بماله وان رشد) عبارة الكسز ولا يلزم بعد رشده كما قاله البلقيني قال ويحتمل ان يتعلق بماله لانه صدر الالتزام في حال اطلاق تصرفه اه (قوله فالذي يتجه من احتيايا فيه للبغوى انه يجتهد) ائقي به شيخنا الشهاب الرملى (قوله اتجه وجوب الكل) كتب عليه مر (قوله ولم يرد الهبة) صادق بالاطلاق (قوله على مامر) عن القفال اوائل الصفحة (قوله فيصح) كتب عليه مر

يبطل النذر من اصله ما لم يرجع وقبل كالوقف على مامر فيه بخلاف نذره التصديق بمعين فانه يزول ملكه عنه بالنذر ولو لمعين فلا يتاثر بالرد كاعر اض الغانم بعد اختياره التملك ومرفى الاضحية الفرق بينه وبين نذره متعين فان قلت هل يجزى هنا خلاف الوقف في اشتراط القبول قلت الظاهر لا ويفرق بقوة النذر لقبوله من الغرر والجهالات انو اعا كثيرة لا تنافى انعقاده بخلاف الوقف وبانه مع الرد لا تتصور صحته اشترط انقبوله ام لا بخلاف نذر التصديق بمعين كما تقرر (فروع) يقع لبعض العوام جملة هذا النبي ﷺ فيصح كما بحث لانه اشتهر في النذر

في عرفهم ويصرف لمصالح الحجرة النبوية بخلاف متى حصل لي كذا أجي له بكذا فإنه لغو ما لم يترن به لفظ التزام أو نذر أي أو نيته ولا نظر إلى أن النذر لا ينعقد بها لأنه لا يلزم من النظر إليها في التوابع النظر إليها في المقاصد ويأتي آخر الباب ما له تعلق بذلك ولا يشترط معرفة الناذر ما نذر به كخمس ما يخرج له من معشر ذكره القاضي ككل ولد أو ثمرة أو ثمره أو شجرة في هذه وكعتق عبدان ملكته وما في فتاوى ابن الصلاح مما يخالف ذلك ضعفه الأذرع (٧٦) والحاصل أنه يشترط في المال المعين لنحو صدقة أو عتق أن يملكه أو يعلقه بملكه ما لم

وجعل بعضهم في النهاية الإقوله وبأقوله ولا يشترط (قوله في عرفهم) أي العوام (قوله لمصالح الحجرة الخ) أي من بناء ترميم دون الفقراء ما لم تجر به العادة أه عش (قوله إليها) أي النية (قوله من النظر إليها الخ) الأنسب من عدم النظر إليها في المقاصد عدم النظر إليها في التوابع (قوله ذكره القاضي) عبارة القاضي إذا قال إن شئني الله مريضني فله على أن أتصدق بخمس ما يحصل له من المعشرات فشيئني يجب التصديق به وبعد إخراج الخمس يجب العشر في الباقي إن كان نصا وبأول عشر في ذلك الخمس لأنه لفقر غير معين فاما إذا قال الله على أن أتصدق بخمس مالي يجب إخراج العشر ثم ما بقي بعد إخراج العشر يخرج من الخمس انتهت قال الأذرع ويشبهه أن يفصل في الصورة الأولى فإن تقدم النذر على اشتداد الحب فكأن قال وإن نذر بعد اشتداده وجب إخراج العشر أو لا من الجميع انتهى أه رشيدى (قوله ككل ولدا الخ) الأولى العطف (قوله والحاصل أنه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويشترط في انعقاد نذر القرية المالية كالصدقة والاضحية الالتزام بها في الذمة أو الإضافة إلى معين يملكه كقوله على أن أتصدق بدينار أو بهذا الدينار بخلاف ما لو أضاف إلى معين يملكه غيره كقوله على أن أعتق عبد فلان وإن قال أن ملكك عبدان أو أن شئني الله مريضني وملكك عبدان فله على أن أعتقه أو أن شئني الله مريضني فله على أن أعتق عبدان ملكته أو فله على أن أشتري عبدان واعتقه أو فمعدى حر إن دخل الدار انعقد نذره لأنه في غير الأخيرة التزم قرية في مقابلة نعمة وفي الأخيرة مالك للعبد وقد علقه بصفة تين الشفاو والدخول وهي مستثناة مما يعتبر فيه على ولو قال أن ملكك عبدان أو أن شئني الله مريضني وملكك عبدان فهو حر لم ينعقد نذره لأنه لم يلتزم التقرب بقرية بل علق الحرية بشرط وليس هو مال كالحال التعليق فلما ولو قال أن ملكك أو شئني الله مريضني وملكك هذا العبد فله على أن أعتقه أو فهو حر انعقد نذره في الأولى دون الثانية بشقيها أه (قوله قبل الاشتداد) مفهومه أن فيه الزكاة أن نذر بعد الاشتداد أه سم (قوله وببحث صحة للجنين الخ) عبارة النهاية والأقرب صحة الخ (قوله لأنه) أي النذر وقوله وإن شاركها أي الوضعية أه عش (قوله كهي) أي الوضعية والهبة أي للفقير (قوله لا لليت) عطف على قوله للجنين (قوله ينتفع به) أي ولو على نذر كإياي (قوله والنذر الخ) عطف على نذرها الخ (قوله وواقفه) أي بعضهم قوله في الأولى مسألة نذرها الزوجا (قوله وقال) أي بعض المحققين (قوله أن كان بعد ظر فإلخ) ويؤخذ منه جواب ما وقع السؤال عن حكمه من النذر الشائع بين الأكراد بأن يقول بعضهم بالفارسية مه روزيش از مرض فوت من مال من فلان كس نذر بأشدي نذرت بما لي لفلان قبل ثلاثة أيام من مرض موتي وحاصل الجواب أن النذر المذكور صحيح ومنجز فيمتنع تصرف الناذر في المال المنذور إن كان قوله له مه روزيش از مرض فوت من ظرفا لقوله مال من ومعلق فيجوز تصرف الناذر فيه ورجوعه عنه إن كان قوله المذكور ظرفا لقوله نذر بأشدي ويحمل على الثاني أي المعلق إن لم يعلم مراد الناذر وهذا كله إذا طرد عرفهم باستعمال نذر بأشدي لا إنشاء النذر أو لا فلا ينعقد إلا إذا قصد به ذلك المعنى والله أعلم (قوله ولم يبين) أي بعض المحققين (قوله مراده) أي الناذر (قوله على الثاني) أي الظرفية للنذر (قوله ويطلب) أي قوله ويصح في النهاية الإقوله كنذرت له إلى الأفي المنفعة (قوله ينافي هذا) أي البطلان بالتأقيت (قوله الاتي) وقوله ويصرف لمصالح الحجرة كتب عليه مه وقوله بخلاف متى حصل لي كتب عليه مه (قوله قبل الاشتداد) مفهومه أن فيه الزكاة أن نذر بعد الاشتداد فإن أريد الواجب بالنذر حيث نخس ما عدا قدر الزكاة

ينوالات متاع منه فهو نذر لجأج وذكر القاضي أنه لزكاة في الخمس المنذور قال غيره ومحلله أن نذر قبل الاشتداد وببحث صحة للجنين كالوصية له بل أولى لأنه وإن شاركها في قبول التعليق والخطر وصحته بالمجهول والمعدوم لكنه يتميز عنها بأنه لا يشترط فيه القبول بل عدم الرد ومن ثم اتجهت صحته للفقير كهي والهبة فيأتي فيه أحكامهما فلا يملك السيد ما بالذمة إلا بقبض الفقير لا لليت إلا لغير الشيخ الفلاني وأراد به قرية ثم كإسراج ينتفع به أو طرد عرف بحمل النذر له على ذلك كما يأتي وجعل بعضهم من النذر بالمعدوم المجهول نذرها الزوجا بما سيحدث لها من حقوق الزوجية والنذر في الصحة بمثل نصيب ابنه بعد موته فيوقف لموته ويخرج النذر من رأس المال لأنه لم يملكه به وإنما المعلق به معرفة قدر النصيب ومن ثم لو أراد التعليق بالموت كان كالوقوف المعلق به في أنه وصية وواقفه على الأولى بعض المحققين وقاسها على النذر له بشرة

بستانه مدة حياته فإنه يصح كما في به البلقيني وقال في النذر بنصيب ابنه بعد موته أن كان بعد ظر فالتصيب فالنذر منجز والمقدار غير معلوم وهو لا يؤثر أو ظر فالنذر صح وخرج من الثلث وجاز الرجوع فيه كوقفت دارى بعد موتى على كذا بل أولى لأن النذر يحتمل التعليق دون الوقف ولم يبين حكم ما إذا لم يعرف مراده الذي يظهر حمله على الثاني لأنه المتبادر ويطلب بالتأقيت كنذرت له هذا يوما لانا فإنه الالتزام السابق الذي هو موضوع النذر فإن قلت بنافى هذا أقول الزر كشي لا نفي من توقيت النذر بما قبل مرض الموت

الصريح في أن التاقيت لا يضر في النذر وكذا في الصورة التي قبله والتي بعده قلت لا ينافيه لأن التاقيت يكون صريحا وهو ما مثلت به فهذا هو المطلق لما ذكرته وقد يكون ضميا كما في صورة الزركشي والتي قبلها والتي بعدها وهو لا يؤثر لأنه لا ينافي الالتزام وإنما يرجع إلى شرط في النذر وهو يعمل فيه بالشروط التي لا تنافي مقتضاه كما في الوصية والوقف الواقع تشبيهه بكل منهما في كلامهم فقامله إلا في المنفعة فيأتي في نذرهما ما في الوصية بهما ولا في نذر تلك بهما مدة حياتك فيتبادك العمر ويصح بما في ذمة المدين ولو يجهول له فقير أحوالا وإن لم يقبل خلافا للجلال البلقيني وليس كييعه ولا هبته منه لأن النذر لا يتأثر بالغرر بخلاف نحو البيع (٧٧) ولا يتوقف على قبض بخلاف الهبة وكلام

الروضة لا ينافي ذلك خلافا لمن زعمه كما هو واضح للتأمل وبالترام عتق قته فله الطلب والدعوى به وإن لم يلزمه فوراً على ما ذكره ابن عبد السلام وفيه نظر لأنه حق ثابت لا غاية له تنتظر بخلاف المؤجل فليجبر على عتقه فوراً ثم رأت الفقيه اسمعيل الحضري خالفه فقال حيث لزم النذر وجب وفاء فوراً وهو قياس الزكاة وإن أمكن الفرق وعليه فهل يتوقف وجوب الفورية على الطلب كالدين الحال أو يفرق بأن القصد بالنذر التبرز وهو لا يتم إلا بالتعجيل بخلاف الدين كل محتمل وظاهر أن محل الخلاف فيما لم يزل ملكه عنه بالنذر ويعلم بما مر في الاعتكاف أنه لو قرن النذر بالأن يدولى ونحوه بطل لمناقاته الالتزام من كل وجه بخلاف على أن اتصدق بمالي إلا أن احتجته فلا يلزمه مادام حيا لتوقع حاجته فإذ مات اتصدق بكل ما كان يملكه وقت النذر إلا أن أراد كل ما يكون بيده إلى الموت فيتصدق بالكل

أى آنفاً (قوله الصريح في أن التاقيت لا يضر الخ) ولك أن تمنع دعوى الصراحة بل دعوى المناقاة من أصلها بأن المراد بالتاقيت المطلق تحديداً لا استحقاق وبيان غايتها وما يأتي عن الزركشي من بيان أولها فقط (قوله وكذا في الصورة الخ) فيه ما مر آنفاً (قوله التي قبله) أى صورة إلا أن احتجته والتي بعدها أى صورة إلا أن يحدث لي ولد (قوله ما مثلت به) أى نذرت له بهذا يوم (قوله إلا في المنفعة) راجع إلى قوله ويطلب بالتاقيت (قوله ما مر في الوصية) وهو الصحة أه ع ش (قوله له) أى للدين والجار متعلق بضمير يصح الرجوع للنذر (قوله وليس) أى نذرت ما في ذمة المدين له (قوله ولا يتوقف الخ) أى مطلق النذر وانتقال الملك به (قوله لا ينافي ذلك) أى صحة النذر في ذمة المدين المدين به (قوله وبالترام عتق فيه) أى اعتاقه منجزاً أو معلقاً وجد المعلق عليه (قوله على ما ذكره الخ) راجع إلى الغاية (قوله بخلاف المؤجل) أى من الدين (قوله ثم رأت الفقيه اسمعيل الحضري خالفه الخ) انظر ما في الهامش السابق على قول المتن إذا حصل المعلق عليه سم يعنى ما حاكمه هناك من قول النهاية ويلزمه ذلك فوراً إذا كان لمعين وطالب به وإلا فلا أه وقد مناهناك عن ع ش وغيره ما يتعلق به راجعه (قوله وعليه) أى وجوب الفورية (قوله فهل يتوقف وجوب الفورية على الطلب) جزم به النهاية كأمس (قوله فيما لم يزل ملكه الخ) أى كالملتزم في الذمة بخلاف نحو أن تشق مريضى فعبدى فلا يطالب بشيء فانه بمجرد الشفاء يعتق كما مر في شرح فيلزمه ذلك إذا حصل المعلق عليه وبخلاف نذر التصديق بمعين فانه يزول ملكه عنه بالنذر كما مر في شرح لزمه في الاظهر (قوله تصديق الخ) أى نائبه الوصى فالقاضي وهذا أى على أن تصديق بمالي إلا أن احتجته أقول ومثله ما يأتي بقوله وينعقد معلفاً الخ (قوله من توقيت النذر الخ) أى بلا تعليق (قوله بما قبل مرض الموت) أى بيوم قبل الخ (قوله من ذلك) أى صحة النذر المشتل على الاستثناء المذكور (قوله صحة النذر بماله لفلان قبل مرض موته) إلا أن يحدث لي ولداً (خ) وينبغى أخذاً ما تقدم أنه لا يلزمه مادام حيا لتوقع حدوث الولد أه سم (قوله ولو نذر لبعض ورثته الخ) سياق ما يتعلق به قبل التنبيه (قوله من غير مشارك) أى من بقية الورثة (قوله أخذاً ما مر الخ) وقد يقال لا حاجة للاخذ منه لأن ما مر في النذر الغير المؤقت أصلاً وما هنا مؤقت فينبغى أن لا يلزم قبل مجيء الوقت بالاتفاق (قوله وقد ينافى) بكسر الزاى (قوله في ذلك كله) أى من عدم لزوم التعجيل وعدم صحة الدعوى والبطالان بالموت قبل الغاية (قوله فقياسه هنا صحته الخ) قد يقال إنما يكون ذلك قياساً لو كان المنذور ذلك الشيء وليس كذلك وإنما المنذور التصديق به فالمرجو التصديق به

ففيه أنه وإن كان الجنس حينئذ أى خمس الجملة قد أخرجت زكاته فالمنذور أليس خمساً أخرجت زكاته وإن أريد أن المنذور حينئذ خمس المجموع لكن يسقط منه قدر زكاته ففيه أن النذر لا يتعلق بالزكاة لأنها ملك غير الناذر فلا تصدق الزكاة في الجنس المنذور (قوله ثم رأت الفقيه اسمعيل الحضري خالفه فقال حيث الخ) انظر ما في الهامش السابق على قوله إذا حصل المعلق عليه (قوله) وأخذ من ذلك بعضهم صحة النذر بماله لفلان قبل مرض موته إلا أن يحدث لي ولداً (خ) وينبغى أخذاً ما تقدم أنه لا يلزمه مادام حيا لتوقع حدوث الولد (قوله) فقياسه هنا صحته قد يقال إنما يكون ذلك قياساً لو كان المنذور ذلك الشيء وليس كذلك وإنما المنذور

قال الزركشي وهذا أحسن مما يفعل من توقيت النذر بما قبل مرض الموت وأخذ من ذلك بعضهم صحة النذر بماله لفلان قبل مرض موته إلا أن يحدث لي ولد فهو له أو لا لأن يموت قبلى فهو لي ولو نذر لبعض ورثته بماله قبل مرض موته بيوم ملكه كله من غير مشارك لزوال ملكه عنه إليه قبل مرضه قال بعضهم وفي نذرت أن تصدق بمذاعلى فلان قبل موتى أو مرضى لا يلزمه تعجيله أخذاً ما مر عن ابن عبد السلام فيكون ذكره الموت مثلاً غاية للحد الذي يؤخر إليه لكن يتمتع تصرفه فيه وإن لم يخرج عن ملكه لتعلق حق المنذور له اللازم به ولا تصح الدعوى به كالدين المؤجل ولو مات المنذور له قبل الغاية بطل وقد ينافى في ذلك كله أنه لو قال أنت طالق قبل موتى وقع حالاً فقياسه هنا صحته

حالا فيملكه المنذور له كافي على ان تصدق بهذا على فلان وينعقد معلقا نحو إذا مرضت فهو نذر له قبل مرضي يوم وله التصرف هنا قبل حصول المعلق عليه لضعف النذر حينئذ وافي جمع فيمن اراد ان يتبايعا فتقاعا على ان ينذر كل الآخر بمتاعه فعلا صح وان زاد المبتدىء ان نذرت لي بمتاعك وكثيرا ما يفعل ذلك فيها لا يصح بيعه ويصح نذره ويصح تعجيل المنذور المعلق بعد التعليق وقبل وجود الصفة كما مروى يصح ابراء المنذور له الناذر عما في ذمته وان لم (٧٨) يملكه حيث جاز له المطالبة به كما يصح اسقاط حق الشفعة وسياتي انه لا يصح عن لا يدري

لا يملك المنذور له فليتأمل اه سم أقول ويصرح بذلك فرقهم بين نحو ان شفى مريضى فعبدى حر وبين نحو ان شفى فعلى ان اعتقه كما مر في شرح إذا حصل المعلق عليه (قوله حالا) الاولى تأخير عن فيملكه المنذور له (قوله كما مر في على ان تصدق بهذا الخ) فيه تأمل يعلم مما مر عن سم انفا (قوله ان نذرت لي بمتاعك) اى فتاعى هذا نذر لك (قوله فيما لا يصح بيعه) اى كالربويات مع التفاضل اه سم (قوله ويصح) الى قوله كما مر في المغنى (قوله تعجيل المنذور الخ) اى المالى اه معنى (قوله كما مر) لعله في الطلاق او الايمان ولا اقليم هنا (قوله عما في ذمته) اى الناذر (قوله وان لم يملكه الخ) كان شفى مريضى فعلى ان تصدق بدينه لزيد وحصل الشفاء (قوله وسياتي) اى في الفصل الاقنى في الفروع (قوله انه يفيد) اى النذر (قوله ونذر قراءة) الى المتن في النهاية (قوله ونذر قراءة الخ) اى ونحوه كمنذر طواف ونذر قراءة حزب من نحو الدلائل (قوله حتى يخرب) بفتح الراء اه عرش (قوله والاقرب الاول) ونظيره انه لو حلف ان تغسل زوجته ثوبه فغسله غير هاجث لا نه يحمله على الغسل من وسخه ولا يبرأ بغسلها اياه من وسخ يعرض له بعد ذلك لانصراف اليمين الى غسله من الوسخ الذى به وقت الحلف وبه افاق شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله وتصحيح اللفظ) اى الواجب اه عرش (قوله وان خرب) بكسر الراء اه رشيدى (قول المتن ولا يصح نذر معصية) كالقتل والزنا وشرب الخمر فلا يجب كفارة ان حنث ومحل عدم لزومها بذلك كما قال الزركشى إذا لم ينبو به اليمين كما اقتضاه كلام الرافعى آخر افان نوى به ليمين لزمه الكفارة بالحنث معنى واسنى (قوله وكان سبب انعقاد الخ) عبارة المغنى اوردد في التوشيح اعتاق العبد المرهون فان الرافعى حكى عن التهمة ان نذره منعقدان نفذنا عنه في الحال او عند اداء المال وذكر في الرهن ان الاقدام على عتق المرهون لا يجوز فان تم الكلامان كان نذرا في معصية اه وبه يعلم ما في قول الشارح فاندفع ما لصاحب التوشيح هنا وعبارة النهاية ولا يستثنى من ذلك صحة اعتاق الراهن الموسر لانه جائز كما مر في باب اه (قوله وبغرضها) اى الحرمة (قوله هنا) اى في نذر المدين (قوله وافهم المتن) الى قوله إلا ان يفرق في النهاية ولى قوله وصلاة في ثوب في المغنى (قوله ويؤيده) اى عدم الانعقاد (قوله عدم انعقاد نذر صلاة سبب لها الخ) اى حيث لم يقولوا بصحة النذر ويصلى في غير وقت الكراهة وفي غير الثوب النجس اه رشيدى (قوله في الاولى) اى نذر صلاة في مكان مغضوب (قوله وقد يوجه الخ) فيه نظر اه سم (قوله ما قاله فيها) اى الزركشى في

التصدق به فإلم يوجد التصديق لا يملك المنذور له فليتأمل (قوله فيما لا يصح بيعه) اى كما في الربويات مع التفاضل (قوله والاقرب الاول) ونظيره انه لو حلف ان تغسل زوجته ثوبه فغسله غير هاجث لان غسله يحمله على الغسل من وسخه ولا يبرأ بغسلها اياه من وسخ يعرض له بعد ذلك لانصراف اليمين الى غسله من الوسخ الذى به حين الحلف وبذلك افاق شيخنا الشهاب الرملى (قوله ولا يصح نذر معصية) في الروض وشرحه الركن الثالث المنذور بالتزام المعصية فلا يجب به كفارة ان حنث قال الزركشى ومحل عدم لزوم الكفارة بذلك إذا لم ينبو به اليمين كما اقتضاه كلام الرافعى آخر افان نوى به اليمين لزمته الكفارة بالحنث اه باختصار (قوله وكان سبب انعقاد نذرت المرهون الخ) ولا يستثنى من ذلك صحة اعتاق الراهن الموسر لانه جائز كما مر في باب اه مر (قوله لم ينعقد الخ) كذا شرح مرقى قياس ان الحرمة إذا كانت خارجا لاتمنع الانعقاد هو الانعقاد (قوله وقد يوجه ما قاله فيها) فيه نظر

معناه ومحل ان جهله بالكلية بخلاف ما إذا عرف انه يفيد نوع عطية مثلا ونذر قراءة جزء قرآن أو علم مطلوب كل يوم صحيح ولا حيلة في حله ولا يجوز له تقديم وظيفة يوم عليه فان فاتت قضى ولو نذر عمارة هذا المسجد وكان خرابا فعمره غيره فهل نقول بطل نذره لتعذر نفوذه لانه إنما اشار اليه وهو خراب فلا يتناول خرابه بعد ذلك اولى يبطل بل يوقف حتى يخرب فيعمره تصحيحا للفظ ما أمكن كل محتمل والاقرب الاول وتصحيح اللفظ ما أمكن إنما يعدل اليه ان احتمله لفظه وقد تقر ان لفظه لا يحتمل ذلك لان الاشارة إنما وقعت للخراب حال النذر لا غير نعم ان نوى عمارته وان خرب بعد لزومه (ولا يصح نذر معصية) لخبر مسلم لا نذر في معصية الله ولا فيها لا يملكه ابن ادم وكان سبب انعقاد نذر عتق المرهون عن موسر مع حرمة اعتاقه له وان نفذ ان الخلاف في عدم الحرمة قوى لان حق الغير ينجز بالقيمة والملك للمعتق فافى

وجه للحرمة حيث ذاندفع ما لصاحب التوشيح هنا وبفرضها هي لامر خارج وهي لا تمنع انعقاد النذر ومن ثم صح نذر الاولى المدين بما يحتاجه لوفاء دينه وان حرم عليه التصديق به لانها لامر خارج وهم بعضهم في قوله لا يصح النذر هنا وافهم المتن انه لو نذر ان يصلى في مغضوب لم ينعقد وهو اقرب على ما قاله الزركشى من قول آخرين ينعقد ويصلى في غيره ويؤيده عدم انعقاد نذر صلاة لاسبب لها في وقت مكروه وصلاة في ثوب نجس إلا ان يفرق بان الحرمة في هذين لذات المنذور ولا يلزمها بخلافها في الاولى وقد يوجه ما قاله فيها بان الحرمة

هنا جمع عليها فالحقت بالذاتي بخلافها في نذر التصديق والعقود المذكورين وكالمعصية المكروه لذاته أو لازمه كصوم الدهر الآتي وكنذر مالا يملك غيره وهو لا يصبر على الاضاعة لا لعارض كصوم يوم الجمعة لما يأتي في شرح قوله صام آخره وهو الجمعة وكنذره لاحدا بويه أو اولاده فقط وقول جمع لا يصح لان الايثار هنا بغير غرض صحيح مكروه مردود بانه لا معارض (٧٩) هو خشية العقوق من الباقيين قال بعضهم وإذا

صرح اصحاب بصحة

نذر المراجعة لصوم الدهر

من غير اذن الزوج لكنها

لا تصوم إلا بأذنه مع

حرمته قالوا ان يصح

بالمكروه اه على ان

المكروه هو عدم العدل

وهو لا وجود له عند النذر

وان نوى ان لا يعطى

الباقيين وإنما يوجد بعد

بترك اعطاء الباقيين مثل

الاول ومن ثم لو اعطاهم

مثله فلا كراهة وان كان

قد نوى عدم اعطائهم

حال اعطاء الاول ففتح ان

الكرهية ليست مقارنة

للنذر وإنما توجد بعده فلم

يكن لتأثيرها فيه وجه

وهذا اندفع ما اطال به

بعضهم للبطلان ومحل

الخلاف حيث لم يسئل ايثار

بعضهم اما اذا نذر الفقير

او الصالح او البار منهم

فيصح اتفاقا وقول الروضة

في ان شئ الله مريض فثمة

على ان تصدق على ولدي

لزمه الوفاء ظاهر في صحته

على الاطلاق وحمله على

ما اذا لم يكن له إلا ولد

واحد او سوى منهم

او فضله لو صف بتفضيه

تكلف (تذنه)

اختلف مشايخنا في نذر

الاولى (قوله هنا) أى في الاولى (قوله) وكالمعصية المكروه (قوله) المكروه لذاته (قوله) المكروه لذاته كالصلاة في الحمام اه ع (قوله) الآتي) أى لمن يتضرر به اه نهاية عبارة المغنى لمن خاف به ضررا أو فوت حق اما اذا لم يخف به فوت حق ولا ضرر عليه فينعتقد ويستثنى من صحة نذر صوم الدهر رمضان اداء وقضاء والعيدان وايام التشريق والحيض والنفاس وكفارة تقدمت نذره فان تأخرت عنه صام عنها وفدى عن النذر ويقضى فائت رمضان ثم ان كان فواته بلا عذر فدى عن صوم النذر ولا يمكن قضاء ما يفطره من الدهر فلأرادولى المفطر بلا عذر الصوم عنه حيا لم يصح سواء كان بامر أم لا يجوز أم لا فان افطر فيه فان كان لعذر كسفر ومرض فلا فدية عليه وان كان سفر نزهة ولا وجبت الفدية عليه لتقصيره اه وفي الروض مع شرحه مثله إلا انه رجح الا فتداء اذا افطر في سفر النزهة (قوله) لا لعارض (قوله) خلافا للمغنى وشرحي الروض والمنهج وإلى وفاقهم ميل كلام سم وجرم به فتح المعين عبارة وكالمعصية المكروه كالصلاة عند القبر والنذر لاحدا بويه او اولاده فقط اه وهو الاقرب والله اعلم (قوله) بغير غرض (قوله) حال من الايثار واحترار عما يأتي في قوله ومحل الخلاف الخ وقوله مكروه خبر لان وقوله مردود خبر وقول جمع (قوله) بانه) أى الكراهة (قوله) لا معارض (قوله) وقد يقال انه لازم للايثار المذكور بحسب الشان كما هو ظاهر فلا يتم ما ادعاه من الرد (قوله) مع حرمة (قوله) قد يمنع اطلاق حرمة اه سم عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو منع المرأة زوجها من صوم الدهر المنذور بغير اذنه بحق سقط الصوم عنها ولا فدية عليها او بغير حق كان نذرت ذلك قبل ان يتزوجها او كان غائبا عنها ولا تنضرب بالصوم فلا يسقط الصوم عنها وعليها الفدية ان لم تصم وان أذن لها فيه فلم تصم تعديا فدت اه (قوله) وإنما يوجد) أى عدم العدل (قوله) حال اعطاء الاول) أى وحال النذر ايضا (قوله) فتنتج ان الكراهة ليست مقارنة الخ (قوله) قد يقال لا يضرب عدم مقارنتها فانها في نذر المكروهات السابق بطلانها غير مقارنة ضرورة ان المكروه والمنذور لا وجود له حين النذر فليتأمل اه سم (قوله) وتكلف) خبر وحمله الخ (قوله) اختلف) إلى قوله اه في النهاية (قوله) مشايخنا) عبارة النهاية من ادر كناه من العلماء اه (قوله) مادام دينه) اوشى منه ولو اقتصصر على قوله في نذره مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لا تقطاع الديومة اه نهاية قال ع (قوله) ولودفع للقرض مالا مده ولم يذكر له حال الاعطاء انه عن القرض او النذر ثم بعد مدة ادعى انه نوى دفعه عن القرض قبل منه فان كان المدفوع استغرق القرض سقط حكم النذر من حيث نذره مطالبة بمقتضى النذر إلى براءة ذمته بخلاف مالا ذكر حال الدفع انه للنذر فلا يقبل دعواه بعد ان قصد غيره وكاعترا فبانه عن نذر القرض ما جرت به العادة من كتابة الوصولات المشتتة على ان الماخوذ عن نذر المقرض حيث اعترف حال كتابتها او بعدها بما فيها اه (قوله) وقال بعضهم يصح) وافتى به الوالد رحمه الله تعالى وذهب بعضهم إلى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له أى الفرق اه نهاية (قوله) يصح لانا في مقابلة) ومحل الصحة حيث نذر لمن ينعتقد

(قوله) مع حرمة (قوله) قد يمنع اطلاق حرمة (قوله) فتنتج ان الكراهة ليست مقارنة للنذر (قوله) قد يقال لا يضرب عدم مقارنتها فانها في نذر المكروهات السابق بطلانها غير مقارنة ضرورة ان المكروه والمنذور لا وجود له حين النذر فليتأمل (قوله) وقال بعضهم يصح) وافتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) وقال بعضهم يصح لانه في مقابلة حدوث نعمته بريح القرض) وذهب بعضهم إلى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له ولو اقتصصر على قوله في نذره مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لا تقطاع الديومة ثم مرد

مقرض مالا معينا لمقرضه كل يوم مادام دينه في ذمته فقال بعضهم لا يصح لانه على هذا الوجه الخاص غير قرينة بل يتوصل به إلى رب النسبة وقال بعضهم يصح لانه في مقابلة حدوث نعمته بريح القرض ان اتجر فيه او اندفاع نعمة المطالبة ان احتاج لبقائه في ذمته لا عسار او اتفاق ولا يسن للمقرض ان يرد زيادة عما اقترضه فاذا التزمها بنذر انعتقد لزمته فهو حيث نذر ما كافا احسان لا وصلة للرب بالذمه لا يكون إلا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان ربا اه وقد يجمع بحمل الاول على ما اذا قصد ان نذره ذلك فيه ناهية الربح الحاصل له

نذره بخلاف ما لو نذر لاحد بنى هاشم والمطلب فلا ينعقد لحرمه الصدقة الواجبة كالزكاة والنذر والكفارة عليهم ومراعاة لو نذر شيئا لذى او مبتدع جاز صرفة لمسلم او سني وعليه فلو اقترض من ذمي ونذره بشيء مما دام دينه في ذمته ان انعقد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فتفتن له فانه دقيق وهذا بخلاف ما لو اقترض الذمي من مسلم ونذره ما دام الدين عليه فانه لا يصح نذره لما مر من ان شرط الناذر الاسلام اه عش واقره البجيرمي اقول ما قاله ثانيا من جواز ابدال ذمي بمسلم هنا مخالف لما مر عن سم من ان محله في غير المعين ولا امتاع هو ما قاله او لا من عدم انعقاد النذر لاحد بنى هاشم والمطلب فيه توقف لاحتمال ان المراد بجرمة النذر عليهم النذر لغير المعين فيكون ذلك مستثنى من قولهم ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع كبقية المستثنيات وقد يؤيده انعقاد النذر لكافر معين مع انه لا يجوز صرف التصديق المنذور على اهل بلد للكافر منهم ولا صرف الواجب بالشرع له فليراجع ثم رايت تاليفا للسيد عبد الله بن عمر المشهور بصاحب البقرة بسط فيه ادلة واضحة وتقول لا سديدة مصرحة بان النذر لاهل بيت النبي ﷺ صحيح لا شك فيه ولا خلاف فيه في مذهب الشافعي وإنما الخلاف في النذر المطلق او المقيد بكونه لنحو الفقراء فجري شيخ الاسلام والتحفة والنهاية المغني على انه كالزكاة فيحرم على اهل البيت ورجح السيد اسمعدي والسيد عمر البصري ومحمد بن ابي بكر بافضل انه لا يحرم عليهم ففي قيد الناذر نذره باهل البيت اما لفظه او قصده او اطار اد العرف بالصرف اليهم صح النذر لهم سواء كان القيد خاصا بهم ذاتيا كفلان ونبي فلان او وصفا ككلماء بلد وكذا وليس بها عالم من غيرهم او شاملا لهم ولغيرهم ككلماء بلد وكذا وفيها علماء منهم ومن غيرهم ثم قال بعد ان بين ان كلام شيخ الاسلام والتحفة والنهاية والمغني إنما هو في النذر المطلق والنذر المقيد بنحو الفقراء واثبتته بادلة من كلامهم وكلام غيرهم وهذا تبين فساد قول ع في حاشية النهاية في نذر المقرض لمقرضه ومحل الصحة حيث نذر اخ ونحو ذلك من عبارات المتأخرين عن ابن حجب والرملي فانهم فهموا ذلك من كلام الاذرعى والتحفة النهاية وهو فهم فاسد برده ما سلفناه وانتقال من عدم الصرف لاهل البيت من نذر أصح لان النذر لا ينعقد لهم وشتان ما بينهما اه عبارة باصبرين في حاشية فتح المعين قوله ما لم يعين شخصاى ولا لا فتعين صرفة إلى ذلك الشخص ولو كان من بنى هاشم وبنى عبد المطلب فنذر غير السيد للسيد بخصوصه ونذر السيد للسيد بخصوصه صحيح كنذر الوالد لولده وكالنذر لغني بخصوصه اه (قوله على ما اذا جعله الخ) ينبغي او قصد الاحسان برد الزائد المندوب له اخذ اماماه سيد عمر (قوله يؤيد ما ذكرته الخ) فيه تأمل فان ما مر يؤيد الثاني على إطلاقه كما جرى عليه النهاية (قوله عيني) إلى قوله ولو نذر ذودين في المغني إلا ما سانه عليه الى المتن في النهاية الا قوله او ليس فيه الى وله فيها اذا قوله وان يبيعه الى ولو اسقط وما سانه عليه (قوله بخلاف خصلة معينة الخ) عبارة النهاية بخلاف ما لو التزم اعلاها اه اى سواء عبر باعلاها او عين ما هو الاعلى في الواقع سم وعبارة المغني لو نذر خصلة معينة من خصاله هل ينعقد كفرض الكفاية أو لا ينعقد الاعلاها بخلاف العكس او لا ينعقد بالكلية رجع شيخنا الاول والزر كشي الثاني وقال انه القياس والقاضى الثالث وهو اوجه لان الشارع نص على التخير فلا يغيراه وعلم بهذا ان ما في الشارح موافق لما رجحه شيخ الاسلام وما في النهاية موافق لما رجحه الزر كشي (قوله او واجب الخ) عطف على واجب عيني (قوله وذلك) اى عدم صحة نذر الواجب (قوله وفي الصبر) الى لزمه عبارة النهاية قصد ارفاقه لارتفاع سعر سلعته ونحو ذلك قال الرشيدى

(قوله كاحد خصال كفارة اليمين) هذا اذا اوجبت عليه كفارة ثم نذرها فلو نذر احد خصالها من غير وجوب فاصح الاراء عدم اللزوم وان كان ما نذره اعلى (قوله بخلاف خصلة معينة الخ) بخلاف ما اذا نذر اعلاها شمر رأى سواء عبر باعلاها او عين ما هو الاعلى في الواقع (قوله ولو نذر ذودين حال أن لا يطالب غيره الخ) وكثيرا ما تنذر المرأة انها ما دامت في عصمتها لا تطالب زوجها بحال وادقا وهو حينئذ نذر تبرر ان رغبته حال نذرها في بقائها في عصمتها ولها أن توكل في مطالبته وأن تحيل عليه لان النذر شمل فعلمنا فقط فان زادت فيه ولا يوكلها ولا تحيل عليه لزم وامتنع جمع ذلك كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى شرح م

والثاني على ما اذا جعله في مقابلة حصول النعمة أو اندفاع النعمة المذكورين ويتردد النظر في حالة الاطلاق والاقرب الصحة لان اعمال كلام المكلف حيث كان له محمل صحيح خير من اهماله وما مر عن القفال في ان جامعته والحاصل بعده يؤيد ما ذكرته من الجمع فتأمله (ولا نذر) واجب عيني كصلاة الظهر أو غير كاحد خصال كفارة اليمين مبهما بخلاف خصلة معينة منها على ما بحث أو واجب على الكفاية تعين بخلافه اذا لم يتعين فيصح نذره احتيج في ادائه مال كجهاد وتجهيز ميت ام لا كصلاة جنازة وذلك لانه لزم عينا بالزام الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه ولو نذر ذودين حال ان لا يطالب غيره فان كان معسرا لغيره لان انظاره واجب او موسرا وفي الصبر عليه فائدة له كرجاء غلو سعر بضاعته

لومه لان القرية فيه ذاتية حينئذ اوبس فيه ذلك لئلا يقر به فيه كذلك حينئذ هذا ما يظهر في ذلك وان اطاق كثير من ان الحال يتاجل بالنذر كالوصية ولها اذا قيد بان لا يطالبه ان يحيل عليه وان يوكل من يطالبه وان يبيعه لغيره (٨١) على القول به وان يطالب ضامته ولو اسقط

المدن حقه من هذا النذر لم يسقط ولو نذر ان لا يطالبه مدة فمات قبلها فلوارثه مطالبة كما قاله ابو زرعة وغيره وردوا قول الاسنوي ومن تبعه بخلافه (ولو نذر فعل مباح أو تركه) كاكل ونوم من كل ما استوى فعله وتركه اى فى الاصل وان رجح احدهما بنية عبادته كالاكل للقوى على الطاعة (لم يباحه) لخبر ابي داود لا نذر الا فيما ابغى به وجه الله تعالى وفى البخارى انه

صلى الله عليه وسلم امر ابا اسرائيل ان يترك ما نذر من نحو قيام وعدم استغلال وانما قال صلى الله عليه وسلم لمن نذرت ان تضرب على راسه بالدف حين قدم المدينة اوفى بذكرك لما اقترن به من غابة سرور المسلمين واغاطة المناقير بقدمه فكان وسيلة لقربة عامة ولا يبعد فيما هو وسيلة لهذه انه مندوب للآزمه على ان جمعا قالوا بنده لكل عارض سرور لا سيما النكاح ومن ثم امر به فيه فى احاديث وعليه فلا اشكال اصلا (لكن ان خالف لومه كفارة يمين على المرجح فى المذهب كما باهله واقتضاه كلام الروضة وأصلها فى موضع لكن المعتمد ما صوبه فى المجموع وصححه فى الروضة

قوله قصدا رفاقه الخ اى بخلاف ما اذا لم يكن فى الاظهار رفقا وكان ولم يقصد الارفاق كما هو ظاهر للمراجع اه (قوله لومه الخ) وهو مع ذلك باق على حلوله لكن منع من المطالبة به مانع وكثيرا ما تنذر المرأة انها مادامت فى عصمته لا تطالب زوجها بحال صداقتها وهو حينئذ تبران رغبته حال نذرها فى بقائها فى عصمته ولها ان توكل فى مطالبة وان تحيل عليه لان النذر شمل فعلها فقط فان زادت فيه ولا بوكيلها ولا تحيل عليه لزم وامتنع جميع ذلك كما اتفق به الوالد رحمه الله اه نهاية قال ع ش ومع ذلك اى الامتناع فلو خالفت واحالت عليه فينبغى صحة الحواله لان الحرمة لا مخرج وكذلك لو وكلت للمراجع اه وفيه نظر ظاهر (قوله فيما اذا قيد بان لا يطالبه) اى بخلاف ما اذا عمم فقال لا يطالبه ولا ضامته ولا بنفسه ولا بوكيله ولا يبيعه لغيره (قوله على القول به) اى بخلاف ما اذا قيد الدين لغيره من هو عليه وهو الراجح (قوله ولو اسقط المدن حقه) كان قال لمن نذر ان لا يطالبه اسقط ما استحقه عليك من عدم المطالبة فانه لا يسقط بل تمتنع المطالبة مع ذلك هذا وقد يشكك هذا بما مر من انه يشترط عدم الرد وقوله اسقط ما استحقه الخ دللنا ان الله انما يقال ان ما هنا موصور بما اذا لم يرد او لا واستقر النذر فلا يسقط باسقاطه بعد ما موصور بما اذا رد من اول الامر اه ع ش وقوله اللهم الان يقال ان ما هنا الخ فيه نظر ولعل الارجح ان يقال ان ما تقدم مخصوص بالمنذور العيني (قوله) ولو نذر ان لا يطالبه مدة الخ) انظر هل مثله ما لو نذر بقائه فى ذمته مدة فمات قبلها اه رشيدى والاقرب انه ليس للوارث المطالبة فى هذه (قوله فلوارثه مطالبة) لان النذر انما شمل فعل نفسه فقط اخذا بما مر اه ع ش وقضيته انه لو نذر ان لا يطالبه مدة هو ولا وارثه بعده امتنع المطالبة للوارث ايضا للمراجع (قوله كاكل) الى قوله فكان وسيلة فى المغنى والى المتن فى النهاية (قوله انه صلى الله عليه وسلم) عبارة الاسنى والمغنى عن ابن عباس بيئنا النبي صلى الله عليه وسلم بخطب اذار اى رجلا قائما فى الشمس فسأل عنه فقالوا هذا ابو اسرائيل نذر ان يصوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم قال مروءة فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه اه (قوله بالدف) اى الطاراه ع ش (قوله وسيلة لقربة عامة) عبارة المغنى فكان من القرب اه (قوله به فيه) اى بضرب الدف فى النكاح (قوله وعليه) اى ما قاله الجمع (قوله لكن المعتمد ما صوبه فى المجموع الخ) وفاقا للنهاية والمغنى والمنهج قال ع ش وقره الرشيدى (قوله لكن المعتمد الخ) وعليه فانظر الفرق بين هذا وما تقدم فى قوله ما اذا التزم غير قربة كلاك اكل الخبز فيلزمه كفارة يمين ولعله ان ما سبق لما كان المراد منه الحث على الفعل او المنع اشبه اليمين فلزم فيه الكفارة بخلاف ما هنا فانه لما جعله بصورة القربة بعدت مشابهته باليمين اه ويأتى عن المغنى ما يوافق (قوله وصححه فى الروضة) كالشرحين انه لا كفارة الخ) فان قيل يوافق الاول ما فى الروضة واصلمان انه لو قال ان فعلت كذا ففعلت على ان اطلقك او ان اكل الخبز والله على ان ادخل الدار فان عليه كفارة فى ذلك عند المخالفة اوجب بأن الاولين من نذر اللجاج وكلام المتن فى نذر التبرر واما الاخيرة فلزوم الكفارة فيها من حيث اليمين لان النذر اه معنى (قوله مطلقا) اسقطه المغنى والنهاية ولعله اشار بالاطلاق الى رد ما قد منعت المغنى انما وعنه عن الاسنى فى نذر المعصية (قول المتن صوم ايام) او الايام على الراجح اه نهاية (قوله واطلق) الى قوله نعم فى النهاية الا قوله وانتصر الى المتن والى قوله ويحبب فى المغنى الا قوله فان نذر عشرة الى المتن وقوله والمراد الى المتن وقوله ويوجه الى وخروج (قوله لومه ثلاثة) اى ولو قيدها بكثيرة لانها اقل الجمع اه معنى (قوله كما يأتى) فى الفصل الا تى (قوله وان عين عددها الخ)

(قوله لومه كفارة يمين على المرجح) قال فى شرح الروض وهو الموافق لما مر من لزومها فى قوله ان فعلت كذا ففعلت على ان اطلقك وفى قوله ان فعلته ففعلت على ان اكل الخبز وفى قوله لله على ان ادخل الدار اه (قوله وخبر لا نذر فى معصية الخ) يمكن حمله على ما تقدم عن الزركشى بهامش ولا يصح نذر معصية (قوله وان عين عددها) اى باللفظ فلو عينها بالنية فهل تتعين فيه نظر ومقتضى ان النذر لا يلزم بالنية عدم التعيين الا ان يقال

(١١ - شروانى وابن قاسم - عاشر) كاشر حين انه لا كفارة فيه مطلقا كالغرض والمعصية والمكروه وخبر لا نذر فى معصية وكفارته كفارة يمين ضعيف اتفاقا (ولو نذر صوم ايام) واطلق لومه ثلاثة كما يأتى وان عين عددها فاعينه وفى الحالين (ندب تعالجها)

مسارعة ابراءة ذمته نعم ان عرض له ما واهم كذا في شق له الصوم كان النذر اولى ذكره الاذرعى او كان غايه صوم كفارة مبيت النذر سن تقديمها عليه ان كانت على التراخي والاوجب ذكره البلقيني (فان قيد بنريق او هو الاوجب) ما قيد به منهم ما علم بالالتزمه اما الموالاة فواضح واما التفريق فلان الشارع اعتبره في صوم التمتع فان نذر عشرة مفرقة فصامها ولا حسب له منها خمسة (والا) يقيد بتفريق ولا موالاة (جاز) كل منهما لكن الموالاة افضل (٨٢) (او) نذر صوم (سنة معينة) كسنة كذا او سنة من الغدا ومن اول شهر او يوم كذا (صامها

وافطر العبد) الفطر والاضحى (والشريق) وجوب الحرمه صومها والمراد عدم نية صوم ذلك لا تعاطى مفطر خلافا للفقهاء (وصيام رمضان عنه) لانه لا يقبل غيره (ولا قضاء) لانها لا تقبل صوما لم تدخل في نذره (وان افطرت لحيض او نفاس رجب القضاء في الاظهر) وانصر له البلقيني لقبول زمنهما للصوم في ذاته فوجب القضاء كما لو افطرت رمضان لاجلها (قلت الاظهر لا يجب) القضاء (وبه قطع الجمهور والله اعلم) لان ايام احدهما لما لم تقبل الصوم ولو لعروض ذلك المانع لم يشملها النذر (وان افطرت يوما) منها (بلاعذر وجب قضاؤه) لنفويته البر باختياره (ولا يجب استئناف سنة) بل له الاقتصار على قضاء ما افطره لان التتابع كان للسوق لا لكونه مقصودا في نفسه كافي قضاء رمضان ومن ثم لو افطرها كلها لم يجب الوفاء في قضاها ويتجه وجوبه من حيث ان ما تعدى بفطره يجب قضاؤه فور او خرج بقوله

اي باللفظ فلو عينها بالنية فهل تمنع فيه نظر ومقتضى ان النذر لا يزم بالنية عدم التبعين الا ان يقال هذا من التوابع كما تقدم نظيره في قوله فروع يقع لبعض العوام الخ وفي الاعتكاف ما يؤيد ذلك اه سم (قوله نعم ان عرض الخ) ولو خشى النذر انه لو اخر الصوم يحزن عنه مطلقا اما الزيادة مرض لا يرجى برؤه او لهرم لزمه التعجيل كما قاله الاذرعى اهمقني (قوله تقديمها) اي الكفارة بالصوم اه عش (قوله والا) وان كانت الكفارة على الفور اى بان كان سببها معصية اه عش (قوله وجب) اي تقديمها وتعجيلها (قوله حسب له منها خمسة) وينبغي ان تقع الخمسة الاخرى نفلا للجاهل فان كان كذلك استفيد منه ان تحلل النفل بين الواجب لا يمنع تفريقه الواجب اهم عبارة عش ووقعت الخمسة الباقية نفلا مطلقا فان اجزاه ما عان النذر فان علم عدم اجزائها عنه فقياس ما ياتي في نذريوم بهينه من الاثم وعدم الصحة الخ عدم الصحة هنا ايضا اه (قوله كسنة كذا) اي كسنة سبع وتسعين بعد الف وما تتين (قوله او من اول شهر) بلاثنتين (قول الماتن والشريق) وهو ثلاثة ايام بعد النحر اه معنى (قوله لانها لا تقبل الخ) عبارة المعنى لان هذه الايام لو نذر صومها لم ينعقد نذره فاذا اطاق لا تدخل في نذرها (قول الماتن وان افطرت) اي امر اذ في سنة نذرت صيامها اه معنى (قوله لا يجب القضاء) اي قضاء زمن ايامها (تنبيه) الاغناء في ذلك كالحيض معنى وكثر (قول الماتن وبه قطع الجمهور الخ) ولو افطرت بخنول لم يجب قضاء حاجز ما كايام رمضان كجزاه سم (قوله لم يشملها) اي النذر المطلق (قوله منها) اي السنة المعينة (قوله لو افطرها كلها) اي السنة للمنذورة اه معنى (قوله وجوبه) اي الولا (قوله من حيث ان ما تعدى الخ) اي لا من حيث الاجزاء اه سم (قوله لعذر مرض) ووافقا للنفى والروض وخلافا للنهاية عبارة نعم ان افطر لعذر في روزه القضاء او مرض فلا كما اقتضاه كلام المصنف في الروضة وهو المعتمد بوافقه اطلاق الكتاب ولا يصح اطلاقه العذر الشامل للسفر ونحوه لانه قول خرج بقوله بلا عذر غيره وفيه تفصيل فان كان سفر او نحوه وجب القضاء او مرضا لا والمفهوم اذا كان كذلك لا يرد اه ولكن نظر فيها عش بما نصه قد يشكل عدم وجوب القضاء حيث افطر بالمرض على ما ياتي في الفصل الا في قول المصنف او نذر صلاة او صوما في وقت فتنعه مرض وجب القضاء فليتنامل وسوى حج بين السفر والمرض في وجوب القضاء وهو واثق لما ياتي اه (قوله خلافا لما يقتضيه كلام الماتن الخ) والجواب ان في مفهومه تفصيل اه سم وقدرته مع زيادة بيان عن النهاية (قوله وعجيب الخ) مرجو به انما (قوله وذلك) اي وجوب القضاء لا افطار في المرض او السفر (قوله

هذان التوابع كما تقدم نظيره في الالحاق بازاء قوله فروع يقع لبعض العوام الخ وفي باب الاعتكاف ما يؤيد ذلك (قوله حسب له منها خمسة) وينبغي ان تقع الخمسة الاخرى نفلا للجاهل فان كان كذلك استفيد منه ان تحلل النفل بين الواجب لا يمنع تفريقه الواجب (قوله وان افطرت لحيض او نفاس) قال في الكنز او اغناء (قوله قلت الاظهر لا يجب القضاء) به قطع الجمهور والله اعلم ولو افطر بخنول لم يجب قضاء حاجز ما كايام رمضان (قوله من حيث ان ما تعدى بفطره الخ) اي لا من حيث الاجزاء (قوله نعم ان افطر لعذر مرض الخ) عدم القضاء في المرض هو المعتمد مر (قوله نعم ان افطر لعذر مرض الخ) جزم به في الروض ومر بعدم القضاء في المرض وقال في شرحه انه مقتضى كلام اصله وقد منعه البلقيني وغيره وقالوا بل الاصح فيه وجوب القضاء كما ذكره في صوم الاثنين اه

بلاعذر ما افطره بعذر فلا يجب قضاؤه نعم ان افطر لعذر مرض او سفر لزمه القضاء خلافا لما يقتضيه كلام الماتن فيهما في الروضة واصحابها في المرض وعجيب قول من قال ان الماتن واصله ذكر وجوب القضاء في المرض وذلك لان زمنهما يقبل الصوم فشملة النذر بخلاف موالحيض فان قلت فاجمل قوله بلا عذر حينئذ لان الاعذار الاول ذكر ان لا قضاء فيها فلم يبق الاعذار السفر والمرض وهما يجب القضاء بهما قلت لا تنحصر الاعذار فيما ذكر بل منها الجنون والاغناء فلا قضاء لافيها كما اهمه كلامه والاضابطا لما لم يماذ كر ان كل ما قبل

الصوم عن النذر فانطهر بغيره وما لا (فان شرط التتابع) في نذر السنة المعينة ولو في غيره كما قاله الماوردي (وجوب) بظاهره يوما ولو اذمر سفر ومرض اخذنا ما في الكفاية وان كانت تضية سياقاً بين فرضه في عدم العذر والاستئناف (في الاصح) لان التتابع صار مقصوداً (او) نذر صوم سنة (غير معينة وشرط التتابع) في نذره ولو بالنية (وجوب) التتابع وفاء بما (٨٣) التزمه ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه

(و) لا (فطر العيد والتشريق) لا يستأنف ذلك شرعاً ومن ثم لم يدخل في المعينة كما مر وخرج بعض فرضه صومه عن نذر او قضاء او تطوع فانه باطل وينقطع به التتابع (وبعضها) اي رمضان والعيد والتشريق لانه التزم صوم سنة ولم يصمها (تباعاً) اي متواليه (متصلة بآخر السنة) عملاً بشرطه التتابع وفارقت المعينة بان المعين في العقد لا يبدل بغيره المطلق إذا عين قد يبدل الا ترى ان المبيع المعين لا يبدل لعيب ظهر به بخلاف ما في الذمة هذا ان أطلق فان نوى ما يقبل الصوم من سنة متتابعة لم يلزمه القضاء قطعاً وان نوى عدد أيام سنة لزمه القضاء قطعاً ويحمل مطلقاً على الهلاية (ولا يقطعه حبس) ونفاس لتعذر الاحتراز عنهما (وفي قضائه القولان) السابقان في المعينة وقضيته ترجيح عدم القضاء وجزم به غيره ونازع في ذلك بالقينى واطال لظهور الفرق بين المعينة وغيرها مما مر وسبقه ان الرفعة لبعض ذلك فقال الاشبه قضاء زمن الحيفس كما في

في نذر السنة إلى قوله ونازع في النهاية إلا قوله ولو بالنية (قوله الاستئناف) فاعل وجب اه ع ش (قوله أو نذر صوم سنة) اي هلاية اهمعنى (قوله لم يدخل الخ) اي ما ذكر من رمضان والعيد والتشريق (قوله عملاً بشرطه) الى قول المتن وإن لم يشرطه في المعنى الا قوله وجزم به الى فقال الاشبه (قوله وفارقت المعينة الخ) عبارة المغنى وقيل لا تقضى كالسنة المعينة واجاب الاول بان المعين في العقد الخ (تنبيه) محل الخلاف اذا أطلق اللفظ فان نوى الخ (قوله والمطلق إذا عين الخ) والسنة المطلقة هنا قد عينت بالنى صامها اه سم (قوله هذا) اي الخلاف المشار اليه بقوله وفارقت المعينة الخ (قوله عدداً بام سنة) عبارة المغنى عدداً بياغ سنة كان قال ثلثمائة وستين يوماً اه (قوله وبحمل مطلقاً الخ) عبارة المغنى وإذا أطلق الناذر السنة حملت على الهلاية لانها السنة شرعاً اه (قوله مطلقاً) اي في المعينة وغيرها اه ع ش (قوله على الهلاية) هي عند اهل الحساب ثلثمائة واربعة وخمسون يوماً لكن قوله الا في صوم سنة هلاية او ثلثمائة وستين يوماً قد يمنع من الحل هنا على مصطلح الحساب إلا لا يظهر فارق بين قوله سنة وقوله عدداً بياغ سنة فليأمل وليجرر اه سيد عمر اقول يأتى أنفاً عن الروض مع شرحه ما يصرح بخلاف الحمل المذكور (قول المتن ولا يقطعه حبس الخ) وان افطر اسفر او مرض او لغير عذر استأنف كفطره في صوم الشهرين المتتابعين معنى وروض مع شرحه (قوله وجزم به غيره الخ) معتمد اه ع ش (قوله بما مر) اي في قوله وفارقت المعينة الخ (قوله فيصوم سنة هلاية الخ) عبارة الروض مع شرحه وان نذر سنة مطلقة لم يلزمه التتابع فعليه ثلثمائة وستون يوماً عدد أيام السنة بحكم كمال شهرها او اثني عشر شهراً بالاهلة وان نقصت لانها السنة شرعاً وكل شهر استوعبه بالصوم فناقصه كالسكامل ويتم المنكسر من الاشهر ثلاثين يوماً فشوال وعرفة اى شهرها وهو ذو الحجة منكسران ابداً بسبب العيد والتشريق فان نقص شوال تدارك يومين او ذو الحجة فخمسة أيام فان صامها اي في سنة متواليه اقضى أيام رمضان والعيد والتشريق والحيفس والنفاس فان شرط تتابعها اقضى رمضان والعيد والتشريق الا أيام الحيفس والنفاس ويجب القضاء متصلاً بآخر السنة التي صامها اه بحذف (قوله هلاية) هل يدخل في ذلك ما لو صام اثني عشر شهراً هلاية متفرقة وكانت كلها ناقصة مثلاً محل تردد ثم رايتم كلاماً يقضى الاجزاء فيما ذكر فليراجع اه سيد عمر اقول هذا بعيد قد ينافيه تعليلهم بكونها سنة شرعية كما مر (قوله الاربعة) الى قوله ووقع له في المغنى وإلى قوله ونظير ما ذكر في النهاية الا قوله وكون هذا الى وليس مثلهما وقوله لا لذاته ولا للضرورة كما مر وقوله صريح الى الذي اعتمدته وقوله اى باحدى الطرق الى في بيت النية (قوله خلافاً لمن انكره) عبارة الاسنى كما نقله الزركشى عن ابن السكيت وغيره فانكار ابن برى والنوى الاثبات مردود وقد قال الجوهرى بعد قوله ان اثنين لا يثنى ولا يجمع لانه مثنى فان احببت ان تجمعهما كانه صفة لواحدة قلت اثنان اه (قوله وزعم ان الخ) تعريض بالشارح المحقق (قوله مردون) خبر وزعم الخ (قوله بان التبعية الخ) رد الزعم الاول وهو ان حذفها للتبعية وقوله بان الاثنين الخ

(قوله وفارقت المعينة) اي من حيث لا يقضيها فيها (قوله والمطلق إذا عين الخ) والسنة المطلقة هنا قد عينت بالنى صامها (قوله فقال الاشبه قضاء من الحيفس كما في رمضان بل اولى) قال في السكيز وبجواب بانها لم تدخل في النذر فكيف تقضى مع عدم سبق مقتضى الوجوب وايضاً القضاء بما مر جدد وهو ثابت في رمضان دون هذا والقياس بمنع لما علم من الفرق ويقضى فيها من سفر ومرض اه فانظر القضاء بالمرض هل هو مبنى على القضاء به في المعينة (قوله فيصوم سنة هلاية الخ) عبارة الروض وان نذر سنة مطلقة لم يلزمه

رمضان بل اولى قال الزركشى ومثله النفاس (وان لم يشرطه) اي التتابع (لم يجب) لعدم التزمه فيصوم سنة هلاية او ثلثمائة وستين يوماً (او) نذر صوم (يوم الاثنين ابداً لم يقض اثنان رمضان) الاربعة لان النذر لا يشملها سبق وجوبها وحذفه نون اثنان صوبه في المجموع ووقع له في الروضة وغيره اثباتها وهو لغة قليلة خلافاً لمن انكره وزعم ان حذفها للتبعية لحذفها من المفرد او للاضافة مردود بان التبعية لذلك لم تعهد وبان اثنين ليس جمع مذكر سالماً ولا ملحقاً به بل حذفها وإثباتها

مطلقا لثان والثاني الحذف اكبر استعمالا (وكذا) الاثنين الخامس من رمضان (العيد والتشريق في الاظهر) ان صادف يوم الاثنين قيا ساعلي
 اثنان رمضان وكون هذا قد يتفق وقد لا اثر له بعد ان تعلم العلة السابقة وهي سبق وجوبها وليس مثلها يوم الشك لقبوله الصوم النذر وغيره
 كما مر (فلولومه صوم شهرين تباعا الكفارة) او نذر (صاهما ويقتضى اثنان) لانه ادخل دلي نفسه صوم الشهرين (وفي قول لا يقتضى ان
 سبقت الكفارة اى وجبها وسبق (٨٤) نذر الشهرين المتتابعين (النذر) للثاني بان لومه صوم الشهرين اولاهم نذر صوم الاثنين

لان الاثنى الواقعة فيها
 حينئذ مستثناة بقرينة
 الحال كما لا يقتضى اثنى
 رمضان (قلت ذا القول
 اظهر والله اعلم) وانتصر
 الاول جمع محققون
 واطاوا في الانتصار له وارق
 بينه وبين اثنى رمضان
 يانه لا صنع له فيه بخلاف
 الكفارة (وتقتضى المرأة
 زمن حيض ونفاس) وقع
 في الاثنى والنذر من نحو
 مرض وقع فيها (في الاظهر)
 لانه لم يتحقق وقوعه فيه لم
 يخرج عن نذرها وقضية
 كلام الروضة واصلها
 والمجموع وغيره انه لا قضاء
 فيهما واعتمده جمع
 متاخرين واجاب بعضهم
 عن سكوتهم هنا على ما في
 اصله بانه للعلم بضعفه عما
 قدمه في نظره فان قلت على
 ما في المنهاج هل يمكن فرق
 بين ما هنا ثم قلت نعم لان
 وقوع الحيض في يوم الاثنين
 بعينه غير متيقن بالنسبة
 لها اذ قد يلزم حيضها زمنا
 ليس منه يوم الاثنين بخلاف
 نحو يوم العيد فكان هذا
 كالمستثنى بخلاف ذاك
 (او) نذر (يوما بعينه) اى
 صومه (لم يصح قبله) فان

رد لثان وهو ان حذفه للاضافة اه رشيدى (قوله مطلقا) اى في الاضافة وفي غيرها اه رشيدى (قوله
 الاثنين الخامس) الى قوله وكون هذا في المغنى (قوله الاثنين الخامس من رمضان) اى فيما لو وقع فيه خمسة
 اثنان اه مغنى (قوله ان صادفت) اى العيد وايام التشريق ويوم خامس من رمضان (قوله وكون هذا)
 رد لدليل مقابل الاظهر والاشارة الى ما ذكر من وقوع خمسة لثانين في رمضان ووقوع العيد والتشريق
 في يوم الاثنين (قوله وليس مثلها الخ) اى ايام العيد والتشريق فيصحب صومه اه ع ش (قوله او انذر الخ)
 اى ولم يعين فيه وقتا اه مغنى (قوله الواقعة فيها) ينبغى التثنية (قول المثنى ذا القول اظهر) جزم به
 الروض والمنهج (قوله بخلاف الكفارة) اى والنذر (قول المثنى وتقتضى زمن حيض ونفاس) ضعيف
 (قوله والنذر من نحو مرض الخ) معتمد (قول المثنى في الاظهر) محل الخلاف حيث لا عادة لما غالبه فان كانت
 فعدم القضاء فيما يقع في عاداتها اظهر لانها لا تصد صوم اليوم الذى يقع فيه عاداتها غالبا في مفتتح الامر نهاية
 ومغنى ومحل (قوله لانه لم يتحقق) اى النذر ووقوعه اى الصوم المنذور فيه اى زمن الحيض والنفاس (قوله
 انه لا قضاء فيهما الخ) وهو المعتمد نهاية ومغنى (قوله بما قدمه) اى حيث قال نالت الاظهر لا يجب اه مغنى
 عبارة شرح المنهج في السنة المعينة اه وبذلك علم ان قوله الاثنى بخلاف نحو يوم العيد كان حقه ان يقول
 بخلاف وقوعه في السنة المعينة (قوله لان وقوع الحيض الخ) اى وحل عليه النفاس (قوله فكان هذا)
 اى زمن الحيض كالمستثنى اى من نذر السنة المعينة وقوله بخلاف ذاك اى زمن الحيض بالنسبة الى نذر
 الاثنى (قوله فان فعل) الى قوله ولو نذر في المغنى (قوله فان فعل اسم) اى عالما بذلك بخلاف من فعله لظنه انه
 يوم نذره فقياس ما ذكر في الصلاة انه يقع فلا ولا اثم سيد عمر (قوله صح) اى مع الاثم (قوله فدى عنه) اى
 ولا اثم عليه لعدم عصيانه بالتأخير اه ع ش (قوله بمعنى جمعة) لا مطلقا بدليل صام آخره وهو الجمعة اه
 سم (قوله بمعنى جمعة) الى قول المثنى ولو قال في المغنى الا قوله في صحة نذر المسكروه الى ان اول الاسبوع
 (قوله اى يوم الجمعة) نفى المثنى اقامة ضمير الرفع مقام ضمير النصب (قوله وهذا صريح في صحة نذر المسكروه
 الخ) خلافا للمغنى عبارته ((تبيينه)) يؤخذ مما ذكره المصنف ان نذر صوم يوم الجمعة منفردا يتعقد به
 قال بعض المتأخرين وهو اما باقى قول بل صحة نذر المسكروه كما مر عن المجوع وما على المشهور في المذهب
 من ان نذر المسكروه لا يصح كما مر فلا يأتى الا ان يقول بانه كان نذره يومين متواليين وصام احدهما ونسى
 الآخر فانه حينئذ لا كراهة ويصدق عليه انه نذر صوم يوم من اسبوع ونسيه وهذا تاويل ربما يتعين

التتابع فعليه ثلثا وستون يوما او اثني عشر شهرا ويتم المنكسر ثلاثين فشوال وعرفة اى شهرها
 منكسر ان ابدأ فان صامها اى السنة متواليات في ايام رمضان والعيد والتشريق والحيض اى والنفاس
 ويجب القضاء متصلا باخر السنة ويستأنف بالنظر للسفر والمرض اى او غير نذر كما فهم بالا ولى وصرح به
 الاصل واذا شرعت في صوم اليوم المعين فحاضت سقط قضاءه لا الماطق اه (قوله واعتمده جمع متاخرين)
 وهو المعتمد شرح مر بخلاف نحو يوم العيد (قوله بمعنى جمعة) لا مطلقا بدليل آخره وهو الجمعة (قوله
 وهو الجمعة الخ) وهذا صريح في انعقاد نذر يوم الجمعة ولا ينافيه قولهم لا يتعقد النذر في مكروه مع كراهة
 افراد الجمعة بصوم لان محل ذلك اذا صامه فلا فان نذره لم يكن مكروها وقد افنى بذلك شيخنا الشهاب الراملى رحمه
 الله شرح مر (قوله وهذا صريح في صحة نذر المسكروه لا لذاته ولا لازمه اذا المسكروه افراد بالصوم الخ) لقاتل

فعل اثم ولم يصح كتقديم الصلاة على وقتها ولا يجوز تأخيرها عنه بلا عذر فان فعل صح وكان قضاء
 ولو نذر صوم خميس ولم يعين كفاه اى خميس كان واذا مضى خميس اى يمكنه صومه اخذ ما مر في الصوم استقر في ذمته حتى لو مات
 فدى عنه (او) نذر (يوما من اسبوع) بمعنى جمعة (ثم نسيه صام آخره وهو الجمعة فان لم يكن) المنذور (هو) اى يوم الجمعة
 (وقع قضاء) وان كان لقد وفى بما اتزمه وهذا صريح في صحة نذر المسكروه لا لذاته ولا لازمه كما مر

اذ المكروه افراده بالصوم لانفس صومه وبه فارق عدم نذر صوم الدهر اذا كره وفي ان اول الاسبوع السبت وهو صريح خبر مسلم وان تكلم فيه الحفاظ كابن المديني والبخاري وجعلوه من كلام كعب وان ابا هريرة قال سمعته منه فاشتبه ذلك على بعض الرواة فرفعه ونقل البيهقي انه مخالف لما عليه اهل السنة والجماعة ان اول بدء الخلق في الاحد السبت ودله خبر خلق الله الارض يوم الاحد اسناده صالح ومن ثم كان الاكثرون على ان اوله الاحد وجرى عليه المصنف تحريره وغيره وعليه فيصوم السبت لكن الذي اعتمدته كالرافعي الاول (ومن) نذرا تمام كل نافلة دخل فيها الزمة الوفاء بذلك لانه قربة ومن ثم لو (شرع في صوم نفل) بان نوى (٨٥) ولو قبل الزوال وان نازع فيه

البلقيني (فندر اتمامه لزومه على الصحيح) لان صومه صحيح فصحه التزامه بالنذر ولزومه الاتمام (وان نذر بعض يوم لم ينغدر) لانه ليس بقربة (وقيل يلزمه يوم) لان صوم بعض اليوم لا يمكن شرعا فلزمه يوم كامل ويجرى ذلك في نذر بعض ركعة (او) نذر (يوم قدوم زيد فلا يظهر انعقاده) لا مكان الوفاء به بان يعلمه قبل قبضه ليلا ونيته حينئذ واجبة (فان قدم ليلا او في يوم عيد) او تشريق (او في رمضان) او حيض او نفاس (فلا شيء عليه) لانه قيد باليوم ولم يوجد القدوم في زمن قابل للصوم نعم يسن في الاولى صوم صبيحة ذلك الليل خروجه من خلاف من اوجبه قال الرافعي او يوم آخر شكر الله تعالى (او) قدم (نهارا) قابلا للصوم (وهو مفطر او صائم قضاء او نذرا) وجب يوم آخر عن هذا اي نذره لقدومه كالمو نذر صوم يوم معين ففاته وخرج

ولا يتوقف فيه الا قليل الفهم او معاند اه اقول وبعده لا مجال لانكاره (قوله اذ المكروه افراده الخ) ولان حل ذلك اذا صامه نفلا فان نذره لم يكن مكروها وقد اتي بذلك الوالد رحمه الله تعالى انهاية (قوله وبه فارق نذر صوم الدهر) كذا في النسخ فهو على حذف مضاف اي عدم صحة نذرا في سيد عمر (قوله وفي ان اول الاسبوع السبت) وهو كذلك انهاية (قوله ونقل البيهقي انه الخ) اي اول الاسبوع السبت (قوله لكن الذي اعتمدته الخ) عبارة المغني والمعتمد كما قال شيخنا الاول وقال الزركشي بعد نقله الخلاف ويذهب على هذا لان تبرأ ذمة يتيقن حتى يصوم يوم الجمعة والسبت خروجه من الخلاف وقال في المطلب يجوز ان يقال يلزمه جميع الاسبوع لقول الماوردي لو نذر الصلاة ليلة القدر لزومه ان يصلي تلك الصلاة في جميع ليالي العشر لاجل الابهام ولو صح ما قاله المصنف لكان يصليها في آخر ليلة من رمضان اه (قوله اعتمدته) اي المصنف وقوله الاول اي ان اول الاسبوع السبت (قوله كل نافلة الخ) من صلاة وطواف واعتكاف وغيرها اه معنى (قوله بان نوى قبل الزوال) وليس لنا صوم واجب بنية النهار الا هذا اه معنى (قوله صحيح الخ) عبارة المغني عبادة اه (قوله ويجرى ذلك) اي الخلاف المذكور وان نذر بعض نسك فينبغي ان يبنى على ما لو احرم ببعض نسك وقدم في بابه انه يتعقد نسكا كالطلاق وان نذر بعض طواف فينبغي بقاؤه على انه لم يصح التطوع بشروطه وقدر نص في الام على انه يثاب عليه كالو صلى ركعة ولم يصف ليها اخرى وان نذر سجدة لم يصح نذره لانها ليست قربة بلا سبب بخلاف سجدة في التلاوة والشكر ولو نذر الحج في عامه وهو متعذر لضيق الوقت كان على مائة فرسخ ولم يبق الا يوم واحد لم ينغدر نذره لانه لا يمكنه الاتيان بما التزمه مغني وروض مع شرحه (قوله بان يعلمه قبل) عبارة النهاية والمغني بان يعلم انه يقدم غدا اه اي بسؤال اوبدونه والظاهر انه لا يلزمه البحث عن ذلك وان سهل عليه بل ان اتفق بلوغ الخبر له وجب والا فلاحش (قوله نعم يسن الخ) سواء اراد باليوم الوقت ام لا سنى ومعنى (قوله شكر الله تعالى) اي على نعمة القدوم (قول المتن وهو مفطر) قال في شرح الروض اي بغير جنون ونحوه والا فلا قضاء عليه كصوم رمضان ذكره الماوردي وغيره انتهى اه سم عبارة المغني ودخل في قوله مفطر افطاره بقتاؤه لمفطر او بعدم النية من الليل نعم ان افطر لجنون طرا فلا قضاء الخ (قول المتن) وجب يوم آخر عن هذا) ويسن قضاء الصوم الواجب الذي هو فيه ايضا لانه بان انه صام يوما مستحق الصوم لكونه يوم قدوم زيد للخروج من الخلاف مغني ونهاية وروض مع شرحه (قوله بان ظن قدومه الخ) عبارة المغني بان يتبين له انه يقدم غدا بخبر ثقة مثلا اه (قوله في بيت النية الخ) عطف على فتوى عطف مفصل على مجمل اه ع اقول قول الشارح كما هو ظاهر الرجوع الى قوله اي باحدى الخ يدل على ان قوله فتوى من جملة التفسير فيتعين ان قوله في بيت الخ عطف على قوله ظن قدومه الخ (قوله لانه لم يات بالواجب الخ)

ان يمنع ان هذا من نذر المكروه لان صوم الجمعة غير مكروه مطلقا بل بشرط الافراد فنذر صومه لا يكون نذر مكروه الا ان نذر صومه منفردا بخلاف ما اذا اطلق لصديق صومه حينئذ مع صوم آخر قبله او بعده فتدفع الكراهة فليتامل سم (قوله وهو مفطر) قال في شرح الروض اي بغير جنون ونحوه والا فلا قضاء عليه

بقضاء وما بعده مالم يصامه عن القدوم بان ظن قدومه فيه اي باحدى الطرق السابقة فيا لو تحدث برؤية رمضان ليلا فتوى كاهو ظاهر فبيت النية ليته فيصح ولا شيء عليه لانه بناء على اصل صحيح (او) قدم ولو قبل الزوال (وهو صائم نفلا فكذلك) يلزمه صوم يوم آخر عن نذره لانه لم يات بالواجب عليه بالنذر (وقيل يجب تميمه) بقصد كونه عن النذر (ويكفيه) عن نذره بناء على انه لا يجب الامن وقت القدوم والاصح انه بقدمه يتبين وجوبه من اول النهار لتعذر تبعيضه وبه يفرق بين هذا ومالو نذر اعتكاف يوم قدومه فان الصواب في المجموع ونقله عن النص واتفاق الاصحاب انه لا يلزمه الامن حين القدوم ولا يلزمه قضاء ما معنى منه اي لا مكان تبعيضه

فلم يجب غير بقية يوم قدومه (ولو قال ان قدم زيد فنته على صوم اليوم التالي ليوم قدومه) من تلوته وتلينه تبعته وتركته فهو صدوق بالتوا بالكر ما يلو الشيء والمراد بالتالي هنا التابع من غير فاصل (وان قدم عمرو ولله على صوم اول خميس بعده) اي يوم قدومه (فقدما) معا او مرتبا (في الاربعاء) بتلايت الباب والامد (وجب ٨٦) صوم يوم الخميس عن اول النذرين) لسبقه (ويقضى الاخر) لتعذر الاتيان به في وقته نعم

والنفل لا يقوم مقام الغرض اه معنى (قوله) فلم يجب غير بقية يوم قدومه) اي وإن قل جدا اه عش (قول المتن ولو قال ان قدم زيد فنته على الخ) قال الاذرى كلام الائمة ناطق بان هذا النذر المعلق بالقدوم نذر شكر على نعمة القدوم فلو كان قدومه افترض فسد لئلا نذر كراهة اجنبية به واما او اردت به شقة او نحوهما فالظاهر انه لا ينعقد كنذر المصيبة وهذا كما قال شيخنا سبويه ونشوه اشتباه الملتزم بالماضي بالماضي بشرط كونه قربة للملتزم لا المعلق به والملتزم هنا الصوم وهو قربة فيصح نذره سواء كان المعلق بقربة ام لا اه معنى (قوله) تبعته وتركته) هو تفسير المطلق التلوي لا فالماخوذ منه هنا لمعنى تبعته خاصة اه رشيدى (قوله) ووقع لشارح) وهو ابن شبة اه معنى (قوله) قال عنه) اي عن المجموع (قوله) لم يصح نذره على المذهب) فيه انه يمكن الوفاء به بان يعلم يوم قدوم زيد فيصوم اليوم الذي قبله كما يصوم في نذر صوم يوم قدوم زيد اه رشيدى زاد الحلبي الا ان يقال امس لا يتصور وجوده بالنسبة للمستقبل لانه جعله متعلقا بجزاء الشرط فيكون مستقبلا بخلاف يوم قدوم زيد وحينئذ قوله امس مثل قوله اليوم الذي قبل يوم قدوم زيد حرر اه (قوله) وغلط فيه) عبارة المغنى قال شيخنا ما نقل عنه اي المجموع من أنه قال يصح نذره على المذهب سهو اه ولعل نسخته اي المجموع بخلافه وبالجملة فالعتمد الصحة لانه قد يعلم ذلك باخبار ثقة مثلا كما مر اه اقول هذا خلاف صنيع صريح الشارح كانهماية وشرحى الروض والمذهب من عدم صحة النذر (قوله) ونظير ما ذكر) اي في المتن (قوله) لكن في هذه اراء الخ) والارجح انعقاد النذر الثاني وعقته عن السابق منهما ولا يجب الاخرى ما اذا لا يمكن القضاء فيه بخلاف الصوم فان وقعا معا او اقرع بينهما نهاية وهذا الذي في النهاية كان في اصل الشارح ثم ضرب عليه وأبدله بما ترى اه سيد عمر اقول وعقب الاسنى كلام الروض الموافق لكلام النهاية بما نصه كذا نقله في الروضة عن فتاوى القاضى عن العبادى والذي فيها عن ان النذر الثاني موقوف فان شفى المريض قبل القدوم او بعده او معه بان لم ينعقد العبد مستحق العتق عن الاول وان مات انعقد واعتق العبد عنه وكذا ذكره البغوى في فتاويه اه زاد المغنى وهذا الوجه لو نذر من موت اولاده عتق رقيق ان عاش له ولد فعاش له ولدا اكثر من اولاده الموتى ولو قليلا لزمه العتق اه (قوله) عن السابق) اي من الشفاء والقدوم (قوله) كما نقله القاضى عنه) قد مر انقاع الاسنى والمغنى رده بان ما في فتاوى القاضى عن العبادى موافق لما في فتاوى البغوى (قوله) الاولى) وهى الشفاء (قوله) عتق) الاولى هنا وفي نظيره الاتيين اعتق من باب الافعال (قوله) واذا تعارضا) اي الالغاء والتصحیح (قوله) فان وجد الاول) وهو الشفاء (قوله) مطلقا) اي سواء وجد الثاني معه او قبله او بعده (قوله) والا) اي بان مات المريض (قوله) صحة بيع المعلق عتقه الخ) كان قال ان دخلت دارى فانت حر (قوله) ووقفه) اي وصحة وقف المعلق الخ (قوله) عنه) اي عن تعليق العتق بالدخول (قوله) بنحو البيع) اي كالتوقف (قوله) بالاول) اي بالشفاء (قوله) وهو الخ) اي النذر (قوله) يلزمه ذلك) قد يمنع بدليل العتق عن اول النذرين وفائدة صحة الثاني انه اذا تعذر حصول الاول عتق عن الثاني اه سم (قوله) ويؤخذ) الى قوله اه في النهاية وكذا كان في اصل الشارح

كصوم رمضان ذكره الماوردى وغيره اه (قوله) ورأى العبادى الانعقاد) كتب على رأى م (قوله) وهو لا يجوز الرجوع عنه الخ) هذا يدل على امتناع بيعه قبل وجود الصفة خلاف قوله الا انى نعم الخ فليتأمل (قوله) يلزمه ذلك) قد يمنع بدليل العتق عن اول النذرين وفائدة صحة الثاني انه اذا تعذر حصول الاول عتق عن الثاني (قوله) نعم ويؤخذ الخ) اقتصر عليه شرح م (قوله) ايضا نعم الخ) غير موجود في النسخة المصاح

يصح مع الاثم صوم الخميس عن النذر الثاني ويقضى يوما اخر عن النذر الاول وفي المجموع لو قال ان قدم قدومى لم يصح نذره على المذهب ووقع لشارح انه قال عنه صح نذره على المذهب وغلط فيه ونظير ما ذكره مالو قال ان شفى الله مريضى فعلى عتق هذا ثم قال ان قدم غائبى فعلى عتقه فحصل الشفاء والقدوم لكن في هذه اراء رأى القاضى كما فهمه في التوسط عنه عدم انعقاد النذر الثاني ويعتق عن الاول ورأى العبادى الانعقاد ويعتق عن السابق كما نقله القاضى عنه ولا يوجب الاخير شيئا فان وقعا معا اقرع بينهما وثمرة الاقراع ان اى نذر خرجت القرعة له اعتقه عنه ورأى البغوى انه موقوف فان وجدت الاولى عتق عنها والا فغن الثانية والذي يتجه ترجيحه هو الاخير لان النذر قبل التعليق حتى بالمعذور وحينئذ فاذ علق بالقدوم لم يمكن الغاؤه لاحتمال عدم العتق عن الاول والعتق محتاط له ولا صحته الان

لمعارضة نذر الاول له وهو اولى بسبقه فوجب العمل بقضيته ما امكن وإذا تعارض الزم القول بوقفه وقف تبين فان وجد اخذا الاول عتق عنه مطلقا والاعتق عن الثاني فان قلت صحة بيع المعلق عتقه بدخول مثلا ووقفه تؤيد صحة نذر الثاني حتى يرتب عليه ما ذكر عن العبادى قلت يفرق بان الدخول المعلق به والالاتزام فيه لجاز الرجوع عنه بنحو البيع بخلاف النذر هنا فانه تعلق بالاول وهو لا يجوز الرجوع عنه ولا يابطاله وصحة نذر الثاني يلزمه ذلك بخلاف القول بالوقف فتعين لان فيه وفاء بكل من الاول والثاني في الجملة فتأمله قبل ويؤخذ

من حجة النذر الثاني صحة بيعة قبل وجود الصفة اه وفيه نظر لان النذر الثاني وان قلنا بصحته لا يبطل العتق المستحق من اصله بخلاف البيع
(فصل) في نذر النسك والصدقة والصلاة وغيرها اذا (نذر المشي الى بيت الله تعالى) (٨٧) وقيد بكونه الحرام او نواه او نوى ما يختص

به كالطواف فيما يظهر ومن ثم كان ذكر بقعة من الحرم كدار ابي جبل كذكر البيت الحرام في جميع ما يأتي فيه (او اتيانه) او الذهاب اليه مثلا (فالذهب وجوب اتيانه بحج او عمرة) او بهما وان نفي ذلك في نذره ويفرق بينه وبين نذر التضحية بهذه الشاة على ان لا يفرق لهما فانه يلغو النذر من اصله لان النذر هنا والشرط هنا تضادا في معين واحد من كل وجه لاقتضاء الاول خروجه عن ملكه بمجرد النذر والثاني بقاءه على ملكه بعد النذر بخلافهما ثم فانهما لم يتواردا على شيء واحد كذلك لان الاتيان غير النسك فلم يضاد نفيه ذات الاتيان بل لازمه والنسك لشدة تشببه ولوومه كما يعرف بعمار في بابه لا يتأثر بمثل هذه المضادة لضعفها ثم رايت شيخنا اشار لذلك في شرح الروض وفرق في شرح البيهجة بان التضحية مالية واتيان الحرم بدنية وهي اضيق وفيه نظر لانهم الحقوا بالحج بالمالية في كثير من احكامها وذلك لانه لا قرينة في اتيان الحرم الا بذلك فلم يحمل النذر على المعهود الشرعي ومن ثم

اخذنا من قول سم ما نصه قوله نعم يؤخذ الخ اقتصر عليه شمر وهو غير موجود في النسخ المصلح عليها المناخرة عن هذه ويحتمل سقوطه منها الرجوع عنه اه (قوله وفيه نظر الخ) وباتي في الفروع ما ملخصه ان البيع موقوف وقت تبين فان وجدت الصفة تبين عدم صحة البيع والا كان مات المريض تبين صحته (فصل) في نذر النسك والصدقة والصلاة وغيرها (قوله في نذر النسك) الى قوله ويفرق في النهاية والمغني لا قوله كالطواف فيما يظهر (قول المتن نذر المشي الى بيت الله تعالى او اتيانه) انما جمع بين المشي والاتيان للتنبيه على خلاف ابي حنيفة فانه وافق في المشي وخالف في الاتيان اه معنى أقول وتوطئة للتفصيل الاتي في لزوم المشي اه سيد عمر (قوله او نوى ما يختص به الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه وان نذر ان ياتي عرفات ولم ينو الحج لم ينعقد نذره لان عرفات من الحل فهي كبلد آخر ولو نذر اتيان مكان من الحرم كالصفة او المروة او مسجد الخيف او منى او مزدلفة او دار ابي جهل او الخيبر ان لزمه اتيان الحرم بحج أو عمرة لان القرينة انما تتم في اتيانه بنسك والنذر يحتمل على الواجب وحرمة الحرم شاملة لجميع ما ذكر من الامكنة ونحوها في تنفيذ الصيد وغيره اه (قوله او الذهاب اليه مثلا) ومثل ذلك ما اذا نذر ان يس شيئا من بقع الحرم وان يضربه بثوبه مثلا كما صرح به الاذري اه رشدي (قوله وان نفي ذلك) عبارة الروض والمغني وان قال بلا حج ولا عمرة اه (قوله ويفرق الخ) قد يكفي في الفرق ان النسك شديد التشبث وال لزوم اه سم (قوله بينه) اي نذر المشي الى بيت الله الحرام بلا حج وعمرة فانه ينعقد (قوله لاقتضاء الاول) اي النذر وقوله الثاني اي الشرط (قوله لان الاتيان الخ) قد يقال ان التضحية غير التفرقة لانها عبارة عن الذبح فلم يضاد نفيه ذات التضحية بل لازمها اه سم (قوله وهي اضيق) اي من المالية (قوله لانهم الحقوا الخ) يجاب عنه بان الحاق البدن بالمالي في بعض الاحكام لا يخرج عن كونه بدنيا وانه اضيق فتأمله اه سم (قوله وذلك) الى قوله وبحسب البلقيني في المغني والى المتن في النهاية لا قوله ومن ثم الى اما اذا (قوله وذلك) راجع الى المتن (قوله لا بذلك) اي النسك (قوله فازم) اي اتيانه بنسك (قوله حملا للنذر على المعهود الشرعي) وفي قول من طريق لا يجب ذلك حملا للنذر على جائز الشرع والاول يحمله على واجب الشرع مغني ونهاية (قوله ومن ثم لو نذر الخ) لا يظهر وجه التفرع ولذا حذف المغني من ثم (قوله ولم يلزمه شيء) ويلغو نذره لانه لا مسجد لا يجب قصده بالنسك فلم يجب اتيانه بالنذر كسائر المساجد يفارق لزوم الاعتكاف فيهما بالنذر بان الاعتكاف عبادة في نفسه وهو مخصوص بالمسجد فاذا كان للمسجد فضل وللعبادة فيه مزيد ثواب فكانه الزم فضيلة في العبادة المترتبة على الاتيان بخلافه اسنى ومعنى (قوله بذلك) اي بالحرام (قوله لان المساجد كلها بيوت لله تعالى) اي فبيت الله يصدق بيته الحرام وبسائر المساجد اه معنى (قوله والذي يتجه الخ) نعم ان اراد باتيان الاستمرار فيه فينتجه انه لا يلزمه شيء لانه بهذه الارادة صرفه عن موضوعه شرعا فلي تأمل اه سم وهل الحكم كذلك واراد بذلك خصوص الطواف فقط والظاهر نعم (قوله

عليها المناخرة عن هذه ويحتمل سقوطه منها او الرجوع عنه (فصل) نذر المشي الى بيت الله الخ (قوله وقيد بكونه الحرام او نواه او نوى ما يختص به الخ) قال في الروض وان نذر ان ياتي عرفات ولم ينو الحج او ياتي بيت الله ولم ينو الحرم لم يلزمه شيء (قوله وان نفي ذلك الخ) عبارة الروض وان قال بلا حج وعمرة اه (قوله ويفرق بينه وبين نذر التضحية بهذه الشاة الخ) قد يكفي في الفرق ان النسك شديد التشبث وال لزوم (قوله لان الاتيان الخ) قد يقال والتضحية غير التفرقة لانها عبارة عن الذبح فلم يضاد نفيه ذات التضحية بل لازمها (قوله لانهم الحقوا الخ) يجاب بان الحاق البدن بالمالي في بعض الاحكام لا يخرج عن كونه بدنيا وانه اضيق فتأمله سم (قوله والذي يتجه انه يلزمه) كتب عليهم

لو نذر اتيان مسجد المدينة او بيت المقدس لم يلزمه شيء كسائر المساجد اما اذا ذكر البيت ولم يقيد بذلك ولا نواه ويلغو نذره لان المساجد كلها بيوت لله تعالى وبحسب البلقيني ان من نذر اتيان مسجد البيت الحرام وهو داخل الحرم لا يلزمه شيء لانه حينئذ بالنسبة اليه كبقية المساجد وله احتمال آخر والذي يتجه انه يلزمه النسك هنا ايضا

لان ذكر البيت الحرام او جزء من الحرم في النذر صار موضوعا على التزام حج او عمرة ومن بالحرم يصح نذره لها فيلزمه هنا احدهما وان نذر ذلك وهو في الكعبة او المسجد حولها (فان نذر الاتيان لم يلزمه مشى) لانه لا يقتضيه فله الركوب (وان نذر المشى) الى الحرم او جزء منه (او) نذر (ان يحج او يعتمر ماشيا (٨٨) فالظاهر وجوب المشى) من المسكن الآتي بيانه الى الفساد او الفوات او فراغ التحللين وان

صار موضوعا على التزام حج الخ) فلا يقال هذا مجاز فتقدم الحقيقة لان هذا باعتبار اللغة ولو نظر اليه لزم ان لا يلزم في اتيان البعيد حج ولا عمرة اهمم (قوله ومن بالحرم الخ) من تنعمة العلة (قوله لها) اي الحج والعمرة (قوله هنا) اي فيما اذا نذر اتيان المسجد الحرام (قوله وان نذر ذلك الخ) غاية والاشارة الى اتيان المسجد الحرام (قول المتن فان نذر الاتيان الخ) اي الى بيت الله الحرام او الذهاب اليه او نحو ذلك اهمغنى (قوله لانه لا يقتضيه) الى قوله ويفرق في المغنى الا قوله فاندفع ما للشارح هنا وقوله وفي خبر الى ومع كون الركوب والى المتن في النهاية لا ما ذكر (قول المتن وان نذر المشى وان يحج الخ) اي وهو قادر على المشى حين النذر اما العاجز فلا يلزمه مشى ولو قدر عليه بمشقة شديدة لم يلزمه أيضا كما ذكره الزركشي اهمغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسنى مانصه وظاهره ان عقاد النذر عند عدم القدرة لكن لا يلزمه مشى اه قوله الاتي بيانه اي آتفا في المتن (قوله الى الفساد او الفوات) اخرج ما بعدهما وسيأتي قبيل المتن اه سم (قوله او فراغ التحللين) ويحصل ذلك برمي جرة العقبة والعلق والطواف مع السعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم اه ع ش (قوله وان بقي عليه رمي الخ) عبارة للمغنى ولا يجب عليه ان يستمر حتى يرمي ويبيت لانهما خارجان من الحج خروج السلام الثاني اه (قوله رمي بعدها) اي لا يام التشرى بق ع ش (قوله في حوائجه) لغرض تجارة او غيرها اه مغنى (قوله لان المشى قربة الخ) لعل المراد انه مقصود من حيث كونه اثباتا للحرم مثلا اه رشيدى (قوله وهذا هو الشرط الخ) أى وكونه قربة مقصودة في نفسها هو الشرط في صحة النذر اه رشيدى (قوله فيلزمه به) اي بالمشى اذا نذر الركوب (قوله كعكسه) عبارة الروض (فرع) لو نذر الركوب فمشى لزمه دم انتهت فانظر لو سافر في سفينة هل يقوم مقام الركوب حتى لا يلزمه دم مطلقا او بشرط ان لا يزيد مؤنة الركوب وتعبه ولا يقوم مقامه مطلقا سم اقول مقتضى تعليمهم افضلية الركوب بان فيه تحمل زيادة مؤنة في سبيل الله الاحتمال الثاني والله اعلم (قوله كذهب عن فضة الخ) اي فيما اذا نذر التصديق باحدهما (قوله فاجزأ الفاضل الخ) فعل ففاعل (قوله لانه وقع تبعا) يتأمل مع قوله من اجزاء الصلاة اه رشيدى (قوله اليه) متعلق بسببان اه رشيدى (قوله فلم يجز أحدهما الخ) اي في الخروج عن عهدة النذر اه رشيدى (قوله وايضا فالقيام قعود وزيادة) لعل وجهه ان القعود جعل النصف الاعلى منتصبا وهو حاصل بالقيام مع زيادة وهي انتصاب الساقين والفخذين معه اه ع ش (قوله في الركوب) اي عن المشى وقوله والذهب اي عن الفضة (قوله على ذلك) اي عدم اجزاء الركوب عن المشى (قوله لو نذر شاة) اي غير معينة (قوله بعض البدنة) وهو السبع اه ع ش

(قوله لان ذكر البيت الحرام او جزء من الحرم في النذر صار موضوعا على التزام حج او عمرة) نعم ان اراد باتيان الاستمرار فيه فينتجه انه لا يلزمه مشى لانه بهذه الارادة صرفه عن موضوعه شرعا فليتأمل (قوله ايضا لان ذكر البيت الحرام او جزء من الحرم في النذر صار موضوعا على التزام حج او عمرة) فلا يقال هذا مجاز فتقدم الحقيقة لان هذا باعتبار اللغة ولو نظر اليه لزم ان لا يلزم في اتيان البعيد حج ولا عمرة (قوله فان نذر الاتيان لم يلزمه مشى) لانه لا يقتضيه فله الركوب (قال في الروض فرع) لو نذر الركوب فمشى لزمه دم اه فانظر لو سافر في سفينة هل يقوم مقام الركوب حتى لا يلزمه دم مطلقا او بشرط ان لا تزيد مؤنة الركوب او نفسه او لا يقوم مقامه مطلقا (قوله فالظاهر وجوب المشى) قال في شرح الروض وظاهر ان محل لزمه اذا كان قادرا عليه حالة النذر ولا بان لم يمكنه او امكنه بمشقة شديدة لم يلزمه ذكره الزركشي اه وظاهره انعقاد النذر عند عدم القدرة لكن لا يلزمه المشى (قوله الى الفساد او الفوات) اخرج ما بعدهما وسيأتي

بقي عليه رمي بعدهما او فراغ حج اركان العمرة وله الركوب في حوائجه خلال النسك وانما لزمه المشى في ذلك لانه التزم جملة وصفا للعبادة كالمو نذر ان يصلى قائما وكون الركوب أفضل لا ينافي ذلك لان المشى قربة مقصودة في نفسها وهذا هو الشرط في النذر واما انتفاء وجود افضل من الماتزم فغير شرط اتفاقا فاندفع ما للشارح هنا وعجيب عن زعم التنافي بين كون المشى مقصودا وكونه مفصولا وفي خبر ضعيف على ما فيه من حج مكة ماشيا حتى يرجع اليها كتب الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم الحسنة بمائة الف حسنة ومع كون الركوب افضل لا يجزى عن المشى فيلزم به دم تمتع كعكسه لانها جسدان متغايران فلم يجز أحدهما عن الاخر كذهب عن فضة وعكسه ويفرق بين هذا ونذر الصلاة قاعدا فانه يجزئه القيام بان القيام او القعود من اجزاء الصلاة الملتزمة فاجزأ الفاضل عن المفضول لانه وقع تبعا والمشى والركوب

خارجان عن ماهية الحق وسببان متغايران اليه مقصودان فلم يجز أحدهما عن الاخر وايضا فالقيام قعود وزيادة كما صرحوا (قوله به فوجد المنذور هنا زيادة ولا كذلك في الركوب والذهب مثلا نعم بشكل على ذلك لو نذر شاة اجزأه بدلها بدنة لانها افضل وقد يفرق بان الشارع جعل بعض البدنة يجزى عن الشاة حتى في نحو الدماء الواجبة فاجزاء كلها الاولى بخلاف الذهب عن الفضة وعكسه فانه لم يعهد في نحو

من حيث النذر كما بينته مع البسط فيه في الفتاوى (فان كان معصوباً استتاب) ولو بمال كافٍ حجة الاسلام فياقي في استتابته ونائبه ما ذكره
فيهما في الحج من التفصيل فلا يستتيب من (٩٠) على دون مرحلتين من مكة ولا عين من عليه حجة الاسلام او نحوها (ويستحب تعجيله

في أول سنى الامكان) مبادرة لبرائة الذمة فان خشى نحو غضب أو تلف مال لزومه المبادرة (فان تمكن) لتوفر شروط الوجوب السابقة فيه فيها يظهر ويحتمل أن المراد بالتسكين قدرته على الحق عادة وان لم يلزمه كمشى قوى فوق مرحلتين ثم رايت عبارة البحر صراحة في هذا الاحتمال وهى لوقال ان شئ الله مريض فقه على أن أحق فشي وجب عاياه الحق ولا يعتبر في وجوبه وجود الزاد والراحلة وهل يعتبر وجودهما في أدائه ظاهر المذهب أنه يعتبر وقيل لا يعتبران ايضا لانه كان قادرا على استثناء ذلك في نذره انتهت فلم يجعل وجودهما شرطاً في لزومه لذمته وإنما جعلهما شرطاً لمباشرته بنفسه أى لانه يحتاط له كما كثر مما علم بما مر فيه ثم رايت المجموع ذكر الاتفاق على أن

الشروط معتبرة في الاستقرار والاداء معا وهو صريح فيما ذكرته او لا وإن كلام البحر مقالة (فاخرفات حق) عنه (من ماله) لاستقراره عليه بتمكنه منه في حياته بخلاف ما اذا لم يتمكن (وإن نذر الحج)

نذر المشى فركب فيجز به ويلزمه دم وقضيته انه يأثم ان لم يكن له عذر وان نذر القرآن أو التمتع وأقر دقو الفضل من كل منهما فياقي به ويلزمه دم القرآن أو التمتع لانه التزمه بالنذر فلا يسقط صرح به المجموع وكلامهم يشعر بالانه دم عليه للعدول وهو ظاهراً اكتفاء بالدم الملتزم مع كون الافضل الماتى به من جنس المندور وهذا فارق لزومه بالعدول من المشى الى الركوب ولو نذر القرآن فتمتع فهو الفضل ولو نذر التمتع فقرر انجزه ولو لمه دمان اه مخذف (قوله من حيث النذر) أى امان من حيث التمتع أو القرآن فيجب ع ش ورشيدى (قول المتن فان كان معصوباً بالخ) ولو نذر المعصوب الحج بنفسه لم ينقذ نذره وان يحتج من ماله أو أطلق انعقد نهاية أى ويستتيب فيها ع ش عبارة المغنى وفي فتاوى البغوى لو نذر المعصوب الحج بنفسه لم ينقذ بخلاف ما لو نذر الصحيح الحج بماله فانه ينقذ لان المعصوب ايس من الحج بنفسه والصحيح لم يياس من الحج بماله فان برا المعصوب لزومه الحج لانه بان انه غير مايوس اه (قوله فلا يستتيب من دون مرحلتين) فعل ففعول وهذا متفرع على قوله في استتابته وقوله ولا عين من عليه الخ فعل ففعول وهو متفرع على ونائبه (قول المتن ويستحب) أى للناذر اه معنى (قول المتن تعجيله) أى الحج المندور لا بقيد كونه من المعصوب اه ع ش (قوله مبادرة) الى المتن في المغنى (قول المتن فان تمكن) أى من التعجيل اه معنى (قوله لتوفر شروط) الى قول المتن فان منع في النهاية إلا قوله ثم عبارة البحر الى ثم رايت المجموع وقوله وإن كلام البحر مقالة (قوله السابقة فيه) أى في الناذر ويحتمل في باب الحج والمجارى الى الاول متعلق بتوفره على الثاني بالسابقة (قوله فلم يجعل) أى صاحب البحر (قوله يحتاط له) أى لوجوب المباشرة (قوله) وهو صريح فيما ذكرته او لا الخ (نظر فيه سم راجعه) (قول المتن حج من ماله) والعمره في ذلك كالحج (تنبيه) من نذران حج عشر حجات مثلاً ومات بعد سنه وقد تمكن من حجة فيها قضيت من ماله وحدها والمعصوب اذا نذر عشر او كان بعيداً من مكة يستتيب في العشر المندور ان تمكن كافى حجة الاسلام فقد يتمكن من الاستتابة فيها في سنة فيقضى العشر من ماله فان لم يف ماله بالم يستقر الا ما قدر عليه معنى وروض مع شرحه (قول المتن وامكنه) أى فعله فيه بان كان على مسافة يمكنه منها الحج في ذلك العام اه معنى (في ذلك العام) الى قوله انتهى في المغنى إلا قوله ولو بان الى فلا ينقذ قوله أى بعد تمكنه منه فيها يظهر (ان لم يكن عليه حج) عبارة المغنى والروض مع شرحه تنبيه ما ذكره المصنف فيمن حج حجة الاسلام فان لم يحج حجة الاسلام فانه يلزمه للنذر حج آخر كالأول نذر ان يصلى وعليه صلاة الظهر تلزمه صلاة اخرى وتقدم حجة الاسلام على حجة النذر ومحل انعقاد نذره ذلك ان ينوى غير الفرض فان نوى الفرض لم ينقذ كالأول نذر الصلاة المكتوبة أو صوم رمضان وإن أطلق فكذلك إلا لا ينقذ نسك محتمل كما قاله الماوردى والرويانى اه (قوله فيمتمتع تقدمه) أى تقدم النسك المندور وهو مفرغ على قوله في ذلك العام اه رشيدى عبارة المغنى فلا يجوز تقدمه عليه كالصوم ولا ناخيره عنه فان اخره وجب عليه القضاء في العام الثاني كما قاله الماوردى اه (لم يعين العام)

الماوردى والرويانى (قوله لتوفر شروط الوجوب السابقة فيه) عبارة الروض فرع وإتما يستقر نذر الحجة المندورة باجتماع شرائط الحج كحجة الاسلام انتهى قال في شرحه لوقال باجتماع شرائط حجة الاسلام كان أولى وقوله نذر لا فائدة له (ثم رايت المجموع ذكر الاتفاق على أن الشروط معتبرة في الاستقرار والاداء معا وهو صريح فيما ذكرته او لا وإن كلام البحر مقالة) يظهر انه لا منافاة بين البحر والمجموع لان حاصل كلام البحر ان الشروط غير معتبرة في اللزوم لتمكنها معتبرة في الاداء وسكت عن اعتبارها في الاستقرار وسكوته عن ذلك لا ينافى اعتبارها في اللزوم فكيف يكون كلام المجموع صريحاً في أن كلام البحر مقالة ثم ان قول المتن في الاستقرار وحاصل كلام المجموع اعتبارها الاستقرار والاداء وسكت عن اعتبارها وعدمه بالنسبة للزوم وسكوته عن ذلك لا ينافى عدم اعتبارها فان تمكن إشارة الى الاستقرار فاعتبار التمكن

أو العمره (عامه) أو عاماً بعده معيناً (وأمكنه لزومه) في ذلك العام ان لم يكن عاياه حج اسلام أو قضاء أو عمرته أى تقرعاً على الاصح ان زمن العبادة يتبين بالتعيين فيمتمتع تقديمه عليه اما اذا لم يعين العام فيلزمه في أي عام شاء وإما اذا عينه

ولم يتمكن من فعله فيه كان لم يبق من سنة عينها ما يمكن الذهاب فيه ولو بان كان يقطع (٩١) أكثر من مرحلة في بعض الايام

فما يظهر اخذا بما مر في الحج للنسك فلا ينعمق نذره ولو حج عن النذور عليه حجة الاسلام وقع عنها (فان) تمكن من الحج واسكن (منعه) منه (مرض) او خطا طريق او وقت او نسيان لاحدهما او للنسك بعد الاحرام في الكل اى بعد تمكنه منه فيما يظهر (وجب القضاء) لاستقراره بتمكنه منه بخلاف ما اذا لم يتمكن بان عرض له بعض ذلك قبل تمكنه منه لان المنذور نسك في ذلك العام ولم يقدر عليه ونزع البلقيني واطال في ايجاب القضاء مطلقا (او) منعه قبل الاحرام او بعده (عدو) أو سلطان او رب دين ولم يمكنه الوفاء حتى مضى امكان الحج تلك السنة (فلا) يلزمه القضاء (في الاظهر) كما في نسك الاسلام إذا صد عنه في اول سنى الامكان وفارق نحو المرض بجواز التحلل به من غير شرط بخلاف نحو المرض (او) نذر (صلاة او صوما في وقت) يصحان فيه (فمنعه مرض او عدو) كاسير يخاف إن لم ياكل قتل وكان يكرهه على التلبس بمنافى الصلاة جميع وقتها (وجب القضاء) لوجوبها مع العجز بخلاف الحج

اى لم يقيد به بله اى معنى (قوله فعله فيه) اى في ذلك العام (قوله للنسك) متعاق بعينها اى سيد عمر الاول بالذهاب (قوله تمكن من الحج) الى قوله وافتى بعضهم في النهاية الا قوله ونزع البلقيني الى المتن وقوله وبما قررت الى المتن وقوله وان كان بين بلد والحرم فيما يظهر وقوله اى الا ان قصر كما هو ظاهر (قوله تمكن من الحج) يغنى عن هذا قوله الا فى بعد الاحرام في الكل اى بعد تمكنه من الحج اى سم وسياق عن ع ش مثله (قوله بعد الاحرام الخ) متعاق بمنع الخ (قوله اى بعد تمكنه الخ) لا حاجة اليه بعد قوله تمكن من الحج اى ع ش (قوله اى بعد تمكنه منه) قال الشهاب سم قديقال ان كان ضمير منه للحج فلا فائدة في هذا التفسير لان فرض المسئلة التمكن من الحج كما صرح به وان كان الاحرام فلا فائدة فيه ايضا مع الفرض المذكور مع ان التمكن من مجرد الاحرام لا يظهر كفايته في الوجوب فليتامل اى وقديقال ان الضمير للاحرام وبين الشارح هذا التفسير انه ليس المراد بالاحرام فعله بل مجرد التمكن منه ولا مانع من وجوب القضاء بمجرد التمكن من الاحرام بل هو القياس في كل عبادة دخل وقتها وتمكن من فعلها ولم يفعل وقوله لا يظهر كفايته في الوجوب اى غير ظاهر اى رشيدى وعبارة المغنى تنبيه محل وجوب القضاء إذا منعه المرض بعد الاحرام فان كان مريضا وقت خروج الناس ولم يتمكن من الخروج معهم او لم يجدر فقة وكان الطريق مخوفا لا يأتى للاحد سلوكه فلا قضاء لان المنذور حج في تلك السنة ولم يقدر عليه كما لا يستقر حجة الاسلام والحالة هذه هذا ما في الروضة كاصلها ونزع البلقيني في اشتراط كون ذلك بعد الاحرام وقال انه يخالف انص الام اى محل وجوب القضاء على الاول اذا لم يحصل بالمرض غاية على العقل فان غاب على عقله عند خروج القافلة ولم يرجع اليه عقله في وقت لو خرج ليه ادرك الحج لم يلزمه قضاء الحجة المنذورة كما قاله البلقيني كما لا يستقر حجة الاسلام والحالة هذه في ذمته كائنص عليه في الام بالسبب لحجة الاسلام (قوله بخلاف ما اذا لم يتمكن الخ) يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان شخصا نذر ان يتصدق على انسان بقدر معين في كل يوم مادام المنذور له حيا وصرف اليه مدة ثم عجز عن الصرف لما التزمه بالنذر لم يل يسط النذر عنه مادام عاجزا الى ان يوسر او يستقر في ذمته الى ان يوسر فيؤديه وهو انه يسقط عنه النذر مادام معسرا لعدم تمكنه من الدفع فاذا ايسر بعد ذلك وجب اداؤه من حيث نذره بشئني تصديقه في اليسار وعدمه مالم تقم عليه بينة بخلافه اى ع ش (قوله مطلقا) اى سواء كان المنع بعد الاحرام او قبله (قوله او منعه الخ) اى منعا خاصا به او عاما له واغيره اى معنى (قوله به) اى بمنع نحو العدو (قوله يصحان فيه) عبارة للمغنى في وقت معين لم ينه عن فعل ذلك فيه اى (قوله كاسير الخ) التصوير بذلك نقله الاسنى والمغنى عن المجموع وهذا التصوير مع قوله الا فى بقوانا كاسير يخاف يندفع الخ كالصريح في ان الخوف المذكور لا يعد من الاكراه المانع عن الافطار فليراجع (قوله وكان يكرهه) الاول حذف الهاء (قوله بمنافى الصلاة) اى كعدم الطهارة ونحوه اى معنى عبارة السيد عمر (قوله بمنافى الصلاة) يعنى بكل وجه حتى بازالة تمييزه المانعة من اجراء الاركان على قلبه وعلى هذا يتم له دفع بحث الزركشى اى (قوله استشكل الزركشى الخ) وفي شرح الروض اى والمغنى قال اى الزركشى وقولهم ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع يشكل

بتوفر الشروط حاصله اعتبارها في الاستقرار وكلام البحر حيث قال ولا يعتبر الخ انما هو في الزوم دون الاستقرار فكيف يقال ان عبارته صريحة في الاحتمال الثانى وانهم لم يجعل وجود ما ذكر شرط في الزوم فليتامل (قوله ولم يتمكن) اى حين النذر (قوله تمكن من الحج) يغنى هذا عن قوله بعد الاحرام بالمكن الذى استظهره (قوله اى بعد تمكنه منه) قد يقال ان كان ضمير منه للحج فلا فائدة في هذا التفسير لان فرض المسئلة التمكن من الحج كما صرح به وان كان الاحرام فلا فائدة فيه ايضا مع الفرض المذكور مع ان التمكن من مجرد الاحرام لا يظهر كفايته في الوجوب فليتامل (قوله وجوب القضاء) انظره في المرض مع ما تقدم فيما لو نذر سنة فافطر يوما للمرض ان المعتمد عدم وجوب القضاء (قوله كاسير الخ) التصوير بذلك نقله في شرح الروض عن تصوير المجموع (قوله يندفع استشكل الزركشى الخ) قال في شرح الروض

شرطه لا يبطأ عنه بقوانا كاسير يخاف يندفع استشكل الزركشى تصور المنع من الصوم بانه لا قدرة على المنع من نيته والاكل للاكراه لا بظفر

عليه انه لو نذر صلاة في وقت بعينه فاعفى عليه لومه القضاء وإن لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم قلت هذا مستثنى كبقية المستثنيات اهـ وقوله لومه القضاء في كثر الاستاذ خلافة وتفصيل طويل فراجع اهـ سم **(قوله)** وبقولنا كان يكره الخ يعلم الجواب (الخ) في علم الجواب من ذلك نظر فانه إذا أكرهه على التلبس بما فيها جميع الوقت يمكنه فعله مع ذلك المنافي ويقضى ونظير ذلك ما لو حبس في مكان نجس وقد يجاب بانه لو أكرهه في صلاته اختار اعلى استدبار القبلة ونحوه بطالت صلاته لنذر ذلك فلا يتصور حينئذ مع الاكراه فعله مع المنافي اهـ ع **(قوله)** كيف امكن (عبارة المغني بامراره فعلها على قلبه اهـ **(قوله)** لان ذلك) اى المنع من الصلاة بهيتها **(قوله)** لم يسكتوا عن هذا) اى عن انه يصلى كيف امكن الخ **(قوله)** ما ذكرناه (اى من الاكراه المذكور **(قوله)** فان اتتني) اى الغرض المذكور **(قوله)** تعين) اى ما قاله الزركشى من انه يصلى كيف امكن الخ وفى سم مانصه منع التعيين الاستاذ في الكنز بانحطاط النذر عن الواجب الشرعى واطال فيه اهـ **(قوله)** انها لا تتعين) اى الصلاة **(قوله)** نعم لا يتعين) قد يشعر بانعقاد النذر ولكن في الروض وغيره ولا ينعقد نذر الصوم في يوم الشك والصلاة في اوقات الكراهة وان صح فعل المندور فيها اهـ وانظر نذر من يحرم مكة الصلاة في الوقت المكروه والقياس عدم انعقاده ايضا لانها فيه في تلك الاوقات خلاف الاولى وخلاف الاولى منهي فلا ينعقد نذره م اهـ سم وقوله قد يشعر الخ يدفعه ما قدمه الشارح كالتأني في شرح ولا يصح نذر معصية وقوله فلا ينعقد نذره بخلافه قول المغني مانصه اما إذا نذر الصلاة في اوقات النهي في غير حرم مكة او الصوم في يوم الشك فقد مر ان نذره لم ينعقد اهـ **(قوله)** لانه الخ) اى تعيين وقت الكراهة **(قوله)** او غيره الخ) قضيته انه لو نذر اهداء هذا الثوب مثلاً يلزمه حمله الى مكة وان لم يذكرها في نذره وفى شرح الجلال وشرح المنهج ما يخالفه فليراجع اهـ رشيدى ويأتى عن المغني ما يوافقهما حيث حمل الماتن على ما إذا ذكر في نذر مكة او الحرم ويوافقهما ايضا قول فتح المعين ولو نذر اهداء منقول الى مكة لومه نقله الخ لكن يوافق إطلاق الشارح والتأني في قول الشهاب عميرة على المحلى مانصه قوله الى مكة قال الزركشى او اطلق

وبقولنا كان يكرهه الى
آخره يعلم الجواب عن
قوله انه يصلى كيف امكن
فى الوقت المعين ثم يجب
القضاء لان ذلك عذر نادر
كفى الواجب بالشرع اه
فهم لم يسكتوا عن هذا الا
لكون الغرض ماذكرناه
فان انتفى تعين ما ذكره
ووقع لها فى الاعتكاف
انها لا تتعين فى الوقت
المعين بالنذر والمعتمد ما هنا
من التعين نعم لا يتعين
وقت مكروه عين اضلاحة
لانعتقد فيه لانه معصية
(او) نذر (هديا) لنعم او
غيره بما يصح التصديق به

قال اي الزركشي وقوله ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع بشكل عليه انه لو نذر صلاة في وقت بعينه
فاغنى عليه لزومه القضاء وان لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم قلت هذا يستثنى كبقية المستثنيات وسره ان
الصلاة المنذورة لزمت بالنذر وان توقف الاتيان بها على دخول الوقت بخلاف المكتوبة لا تلزم الا بدخول
الوقت اه وقوله لزومه القضاء في كثير الاستاذ خلافاً وتفصيل طويل فراجعوه (قوله تعين ما ذكره) منع التعيين
الاستاذ في السكنز بانحطاط النذر عن الواجب الشرعي واطال فيه قال في شرح الروض قال اي الزركشي
وقوله الى آخر الحاشية التي فوق هذه كذا صورة وضع المحشي الحاشية التي فوق هذه فتأمل مع هذا كون
الحاشية التي فوق هذه موضوعاً على قول الشارح بن دفع استشكل الزركشي الخ كما هو مكتوب هنا ام لا
(قوله والمعتد ما هنا من التعيين) كتب عليه مر (قوله نعم لا يتعين) قد يشعر بانعقاد النذر ولكن في
الروض وغيره ولا ينعقد نذر الصوم والصلاة في يوم الشك اي في الاولى والاوقات المكروهة اي في الثانية
وان صح فعل المنذور فيهما اه وانظر نذر من يحرم مكة الصلاة في الوقت المكروه والقياس عدم انعقاده
ايضاً لانها فيه في تلك الاوقات خلاف الاولى وخلاف الاولى نهى عنه فلا ينعقد نذره مر (قوله ايضاً لا يتعين
وقت مكروه) بقي المكان المكروه (قوله ايضاً لا يتعين وقت مكروه عين الصلاة لا تنعقد فيه لانه معصية) قال
في شرح الباب بعد ان ذكر انهم صرحوا بانها لو نذر صلاة في يوم بعينه ثم اغنى عليه لزومه القضاء وان لم يلزمه
قضاء صلوات ذلك اليوم مانعه وبقوله المذكور بن دفع قول البلقيني فيأتي في الاغما والجنون هنا ما مر فيهما
بالنسبة للمكتوبة قبيل باب الاذان من انهما تارة يستغرقان الوقت وتارة يكونان في اوله وتارة يكونان في
آخره حيث وجب فعل المكتوبة او قضاؤها بعد زوال المانع ثم وجب هنا وحيث لا فلا قال وفي الصوم يجب
قضاء الاغما دون الجنون ويجب قضاء المنذورة وان استغرق وقتها حيض او نفاس لانها لا تتكرر بخلاف
المكتوبة وعليه يقال لنا امرأة فاتتها الصلاة في الحيض ولزمها قضاؤها اه والاوجه خلاف ما ذكره

حتى نحو دهن نجس وعينه في نذره او بعده كذا وقع في شرح المنهج وفيه نظر لان التبيين بعد النذر (٩٣) انما يكون في المطلق وسيأتي ان المطلق

ينصرف لما يجزى اضحية
فلا يصح تعيين غيره وبما
قررت في معنى هديا اندفع
اعتراضه بانه لو قال بدله شيئا
كان اولى (لزم محله) ان
كان مما يحمل ولم يكن بمحله
ازيد قيمة كما في الصورة
الآتية (الى مكة) اي حرما
اذ اطلاقها عليه سائغ اي
الى ما عينه منه ان عين والا
فاليه نفسه لانه محل الهدى
قال تعالى هديا بالغ الكعبة
او انه دق به (علي من) هو
مقيم او مستوطن (بها)
من الفقراء والناساكين
السابقين في قسم الصدقات
ويجب التعميم في المحصورين
بان سهل عدم على الاحاد
ويجوز في غيرهم الاقتصار
على ثلاثة ويجب عند
اطلاق الهدى كونه مجزيا
في الاضحية لان الاصح ان
النذر يسلك به مسلك
الواجب الشرعي غالبا وعليه
اطعامه ومؤنة حمله اليها
فان لم يكن له مال بيع بعضه
لذلك سواء اقال الهدى
هذا ام جعلته هديا ام هديا
للكعبة ثم اذا حصل الهدى
في الحرم ان كان حيوانا
يجزى اضحية وجب ذبحه
وتفرقة عليهم ويتعين
الحرم لذبحه ولا يجزى
اعطاه لهم حيا فان ذبحه
فرقه وغرم ما نقص بالذبح
ولو نوى غير التصديق كالصرف لستر الكعبة او طيبها

اه في المسئلة خلاف (قوله) حتى نحو دهن نجس (الخ) خلافا للمعنى عبارته وقوله والتصديق به يقتضى
الاكتفاء بكون ذلك الشيء مما يتصدق به وان لم تصح هبته ولا هديته فليدخل فيه ما لو نذر اهداه من نجس
وجله الملية قبل الدباغ لكن قال البلقيني الاربع انه يشترط فيه ان يكون ما يهدي لادى انتهى وهذا
اظهر اه (قوله) وفيه نظر (الخ) ما المانع ان شرح المنهج اراد التعيين بالشخص كعينت هذه البدنة عن
نذرى والتعيين كذلك لا يتأني انصراف المطلق لما يجزى فليتامل اه سم عبارة البجيري قوله لان التعيين
بعد النذر (الخ) فيه نظر اذ الكلام هنا اي في شرح المنهج في اهداشى مخصوص اي من حيث الجنس كان نذر
اهدا بغير او شاة ولا شك انه شامل لما لا يجزى اضحية واما ما قاله الى النهاية كالنخفة فهو فيما لو اطلق كالمو قال
لله على ان اهدى شيئا و لم يعين ما يهديه فليزمه ما يجزى في الاضحية سلطان اه اقول قضية هذا الجمع
جواز تعيين ما لا يجزى في الاضحية فيما اذا قال الله على ان اهدى شاة مثلا بتعين الجنس فقط وهو مع كونه
خلاف ظاهر كلامهم باقى عن المعنى ما يفهم عدم جوازه (قوله) اندفع اعتراضه بانه (الخ) في اندفاعه بما ذكر
نظر لا يخفى اذ التعميم اولى بلا شبهة اه سم (قوله) بمحله (اي النذر) (قوله) الآتية (اي انفا في السوادة
(قوله) ان عين) (اي فى النذر (قوله) والا فاليه (الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى والا فعدو الاقلاى محل
منه اه سيد عمر (قوله) فاليه نفسه) (اي فالتعيين مفوض الى رايه) (قوله) لانه محل الهدى (الخ) هذا والذي
بعده مبنيان على ظاهر المتن لا بالنظر لما حله به اه رشيدى (قوله) على من هو مقيم (اي اقامة) تنقطع السفر
وهي اربعة ايام صحاح كما يصرح به مقابلة بالمستوطن فن نحر بمنى لا يجزى اعطاه وللحجاج الذين لم يقيموا
بمكة قبل عرفة اربعة ايام لما مر انه لا ينقطع ترخصهم الا بعد عودهم الى مكة بنية الاقامة اه ع ش وفي
سم ما يشير اليه (قوله) في المحصورين (ولو لم يمكن تعميمهم كدرهم وهم مائة فهل يجب دفعه الى جملتهم اه
سم (قوله) ويجب عند اطلاق الهدى (الخ) عبارة المعنى وان نذر هديا باني ان يهدي شيئا سم من نعم او غيرها
كان قال الله على ان اهدى شاة او ثوبا الى مكة او الحرم لزمه حمله الى مكة او الحرم ولزمه التصديق به على
من بها اما اذا قال الله على ان اهدى ولم يسم شيئا وان اضحى فانه يلزمه ما يجزى في الاضحية حلا على معهود
الشرع اه (قوله) غالبا (ينبغي حذفه اه رشيدى (قوله) وعليه اطعامه (اي قوله) يظهر كلامهم
في المعنى (قوله) لذلك (اي لنقل الباقي اه معنى (قوله) سواء اقال اهدى هذا (الخ) عبارة المعنى وفي
الا بانه ان قال اهدى هذا فاقوله عليه وان قال جعلته هديا فلا ويباع منه شيء لاجل مؤنة النقل وسببه في البحر
للقفال واستحسنه قال الرافعي لكن مقتضى جعله هديا ان يوصله كله الى الحرم فليلتزم مؤنته كالمو قال
اهدى انتهى وهذا هو الظاهر اه (قوله) سواء اقال (الخ) الظاهر انه تعميم في المتن اه رشيدى (قوله)
وجب ذبحه (اي في ايام النحر اه معنى (قوله) ولا يجزى) كالظبا وشاة ذات عيب وسخلة معنى (قوله) ولو
نوى (الخ) ولو نذر ان يهدي شاة مثلا ونوى ذات عيب او سخلة اجزاء هذا المنوى لانه الملتزم بؤخذ ما مر انه
يتصدق به فان اخرج بدله تاما فهو الصل (تنبيه) قد علم بما مر انه يتمتع اهداء ما ذكر الى اغنياء الحرم
نعم لو نذر نحو لهم خاصة واقترن به نوع من القرية كان تناسي به الاغنياء لزمه كاقاله في البحر اه معنى وقوله
ونوى ذات عيب الخ مفهومه انه يجب عند اطلاق هدى شاة مثلا كونها مجزية في الاضحية خلافا لما رعن

اخرا ايضا وبحت ايضا عدم انعقاد نذر التحيرة لصلاة وصوم في زمن معين لاحتمال كونها فيه حائضا وقد
يقال انما يتجه ما ذكره اذا نذرت ايقاع ذلك مع التحير اموالوا طلفت فينبغي انعقاد نذر هائم ان شفيحت لزمها
والا فلا لعدم تمسكها انتهى بالمعنى (قوله) كذا وقع في شرح المنهج وفيه نظر لان التعيين (الخ) ما المانع ان
شرح المنهج اراد التعيين بالشخص كعينت هذه البدنة عن نذرى والتعيين كذلك لا يتأني انصراف المطلق
لما يجزى فليتامل (قوله) وبما قررت في معنى هديا اندفع اعتراضه (الخ) في اندفاعه بما ذكر نظر لا يخفى اذ
التعميم اولى بلا شبهة (قوله) على من هو مقيم (ان اراد الاقامة القاطعة للسفر لم يشمل من لم ينة قطع سفره
(قوله) في المحصورين) لو لم يمكن تعميمهم كدرهم وهم مائة فهل يجب دفعه الى جملتهم

شارح في الشمع انه يشعل فيها وفي الزيت انه يجعل في مصباحها ويتعين حمله على ما لو اضاف النذر اليها واحتيج لذلك فيها والايح وصرف لمصالحها كما هو ظاهر ولو عسر التصديق بعينه كؤلوا باءه ولفرق ثمنه علتهم ثم ان استوت قيمته ببلده والحرم تخير في بيعه فيما شاء منهما والا ازمه بيعه في الازيد قيمة وان كان بين بلده والحرم فيما يظهر اما مالا يمكن حمله او يعسر كعقار ورعي فيباغ ويفرق عليهم ثم نذرنا ف المعين في يده لا يضمه اى الا ان قصر كما هو ظاهر وظاهر كلاهما ان المتولى لجميع ذلك هو الناذر وانه ليس لقاضى مكة نزعه منه وهو ظاهر ويظهر ترجيح انه ليس له امساك ببعيمته لانه متهم في محاباة نفسه ولاتحاد القابض والمقبض وافق بعضهم في ان قضى الله حاجتي فعلى للكعبة كذا بانه يتعين لمصالحها ولا يصرف لفقرائها الحرام كادل عليه كلام المذهب وصرح به جمع متأخرون وخبر مسلم لولا قومك حديثه عهد بكفر لا نفقت كنز الكعبة في سبيل الله المراد بسبيل الله فيه انفاقه في مصالحها (او) نذر (التصدق) او الاضحية وكذا

سم وسلطان (قوله تعين صرفه فيما نواه) ينبغي تقييده بما لا يحتاج اليه اخذاعا باقيا (قوله اليها) اى الى الكعبة اى الاشغال والتسريع فيها وبه يندفع ماسياتى من اشكال سم (قوله والا) اى بان انتفى الاضافة والاحتياج اى كافى ما نمان فان لها شعا و زياتر تبين بيمينان من الاسلا بنول (قوله والا بيع) دخل فيه ما اذ لم يضاف اليها فانظر مع ذلك الى قوله وصرف الخ اه سم ومرجوا به (قوله ولو عسر التصديق بعينه الخ) اى حيث وجب التعميم اسنى ومغنى (قوله كؤلوا) وثوب واحد اه مغنى (قوله ثم ان استوت قيمته الخ) ومن ذلك ما لو نذر اهداء بهيمة الى الحرم فان امكن اهداؤها بنقلها الى الحرم من غير مشقة في نقلها ولا نقص قيمة لها وجب والا باعها بمحلها ونقل قيمتها اه عرش وقضيتها ان مجرد مشقة النقل بلا نقص قيمة في الحرم يجوز البيع بمحلها فليراجع (قوله اى الا ان قصر الخ) عبارة المغنى وان تعيب الهدى المنذور والمعين عن نذره تحت السكنين عند الذبح لم يجوز كالاضحية لانه من ضمانه ما لم يذبح وقيل يجوز وجرى عليه ابن المقزى لان الهدى ما يهدى الى الحرم وبالوصول اليه حصل الاهداء اه (قوله هو الناذر) اى ولو غير عدل لانه في يده ومضمون عليه فولايته له اه عرش (قوله لمصالحها) اى من بناء او ترميم (قوله ولا يصرف لفقرائها الحرم الخ) اى ما لم تجز به العادة اخذاعا عامر عن عرش على قول الشارح ويصرفه لمصالح الحجر النبوية وما ذكره الشارح في النذر لغير الشيخ الفلاني (قوله وخبر مسلم الخ) مبتدا وقوله المراد الخ خبره والجملة استثنائية بيانية (قوله المراد بسبيل الله انفاقه الخ) هذا خلاف المتبادر جدا من سبيل الله وايضا فقروها لا يكرهون اتفاق كنزها في مصالحها اه سم (قوله او نذر التصديق) الى الفروع وفي النهاية الا قوله وصح الى والمراد قوله وبينت الى المتن وقوله ونذر الخ الى ويقوم وقوله وقيد يجب الى المتن وقوله واعتماد شارح الى المتن (قوله كذا النحر الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان نذر الذبح والتفريفة او نواها ببلد غير الحرم تعينا فيه وان نذر الذبح في الحرم والتفريفة في غيره تعين المكان وان نذر الذبح في غير الحرم او يسكنين ولو مقتصرا ونذر التفريفة فيهما في الحرم تعين مكان القرية فقط اذا لا قرية في الذبح خارج الحرم ولا في الذبح يسكنين معينين ولو في الحرم وان نذر الذبح بالحرم فقط ازمه النحر به ولو لمه التفريفة فيه حلال على واجب الشرع وان نذر الذبح بافضل بلد تعينت مكة الذبح لانه افضل البلاد اه بخذف (قوله به) اى بما ينجره اه عرش (قوله بالنسبة لغير الحرم) خرج الحرم قال في شرح الروض اى والمغنى ولو نذر ذبح شاة ولم يعين بلدا او عين غير الحرم ولم ينو الصدقة بلحما لم ينعقد ولو نذر الذبح في الحرم انعقد انتهى اه سم زاد المغنى ولزمه التفريفة فيه اه عبارة الرشيدى اى اما بالنسبة اليه فانه يلزمه وان لم يذ كر ذلك ولا نواه اه (قوله وتعين الخ) عبارة المغنى وصرفه لمسا كينه من المسلمين ولا يجوز نقله كافي زيادة الروضة كالزكاة اه (قوله للسكاكين) اى المقيمين او المستوطنين ولا يجوز له ولا لمن تلزمه نفقتهم الا كل منه قياسا على الكفارة اه عرش (قوله المسلمين منهم) عبارة شرح الارشاد وشرطهم الاسلام اذا لا يجوز صرف النذر لذمى كما صرح به جمع متقدمون اه وقضيتها انه لو كان جميع اهل البلد كفار الغا النذر اه سم عبارة النهاية نعم لو تمحض اهل البلد كفار لم يلزم لان النذر لا يصرف لاهل الذمة اه قال الرشيدى قوله لم يلزم اى لم يلزم صرفه اليهم كذا في هامشه اى لانه يجوز ابدال الكافر بغيره كما مر لكن قوله لان النذر الخ فيه صعوبة

(قوله والا بيع) دخل فيه ما اذ لم يضاف اليها فانظر مع ذلك وصرفه الخ (قوله ولو عسر التصديق بعينه كؤلوا الخ) عبارة شرح الروض ومثل حجر الرحي في بيعه ما لو كان لا يمكن تعميم بقرع الحرم اذا فرقه على مسا كينه كؤلوا قاله الماوردى ومراده حيث وجب التعميم اه (قوله ويظهر ترجيح انه ليس له امساك ببعيمته الخ) لم يزد في شرح الروض على حكاية وجهين في الكفاية في ذلك (قوله المراد بسبيل الله فيه انفاقه في مصالحها) هذا خلاف المتبادر جدا من سبيل الله وايضا فقروها لا يكرهون اتفاق كنزها في مصالحها (قوله بالنسبة لغير الحرم) خرج الحرم قال في الروض ولو نذر ذبح شاة ولم يعين بلدا او عين غير الحرم ولم ينو الصدقة بلحما لم ينعقد ولو نذر الذبح في الحرم انعقد اه (قوله المسلمين منهم) عبارة شرح الارشاد وشرطهم الاسلام اذا

وقياس ما مر في قسم الصدقات انه يعم به المحصورين وله تخصيص ثلاثة في غير المحصورين (او) نذر (حوما) او نحوه (في بلد) ولو مكة (لم يتعين) فيلزمه الصوم ويفعله في أي محل شاء لانه لا قرينة في محل بخصوصه ولا (٩٥) نظر لزيادة ثوابه فيها ولذا لا يجب صوم

الدم فيها بل لم يجز في بعضها (وكذا صلاة) ومثلها الاعتكاف كما مر نذرهما يبلد او مسجد لا يتعين لذلك نعم لو عين المسجد للفرض لزمه وله فعله في مسجد غير هو ان لم يكن اكثر جماعة فيما يظهر خلافا لمن قيد به لانا انما اوجبنا المسجد لانه قرينة مقصودة في الفرض من حيث كونه مسجدا فليجزي كل مسجد لذلك ويظهر ان ما يسن فيه من النوافل كالفرض (الا المسجد الحرام) فليتعين للصلاة بالنذر اعظم فضله وتعلق النسك به وضح ان الصلاة فيه بمائة الف صلاة بل استنبطت من الاخبار كايئنته في حاشية مناسك المصنف انها فيه بمائة الف صلاة لاني غير مسجد المدينة والاقصى وبه يتضح الفرق بينهما وبين الصوم والمراد به السكبة والمسجد هو ما مع ما زيد فيه وقبل جميع الحرم (وفي قول) الا المسجد الحرام (ومسجد المدينة والاقصى) لمشاركتها له في بعض الخصوصيات للخبر الصحيح لا تشد الزحال الى ثلاثة مساجد وبينت معناه في كتابي الجوهر المظم في زيارة القبر المكرم (قلت الاظهر تعينهما كالمسجد الحرام

لا يخفى اه (قوله وقياس ما مر في قسم الصدقات) أي وفي شرح والتصدق به على من بهامن قوله ويجب التعميم في المحصورين الخ اه عش (قوله ونحوه) أي كافر أو مسلم (قوله ولو مكة) إلى ول المتن وكذا صلاة في المغني (قوله ولا نظر الخ) عبارة المغني وقيل ان عين الحرم تعين لأن بعض المتأخرين رجح ان جميع القرب تتضاعف فيه فالحسنة فيه بمائة الف حسنة والتعريف قرينة اه (قوله لزيادة ثوابه الخ) يؤخذ منه ان الصوم يزيد ثوابه في مكة على ثوابه في غير ها وهل يضادف الثواب فيه قدر مضاعفة الصلاة او لا بل فيه مجرد زيادة لا تصل لحد مضاعفة الصلاة فيه نظر وقضية كلام الشارح في الاعتكاف ان المضاعفة خاصة بالصلاة اه عش اقول ما مر عن المغني اتفاق بعض المتأخرين صريح في الاحتمال الاول من ان مضاعفة الصوم وغيره من القرب في مكة قدر مضاعفة الصلاة فيها عند القائل بتضاعف جميع القرب في مكة وما سيذكره الشارح في شرح الا المسجد الحرام صريح في الاحتمال الثاني (قوله ولذا لا يجب صوم الدم الخ) يعني دم التمتع وحاصله انه لا يجب صوم الدم فيها على الاطلاق فان كان اكثر ثوابا بل بعضها لا يجزى فيها فضلا عن وجوبه وهو صوم دم التمتع اه رشدي (قوله نذرهما يبلد الخ) صفة صلاة (قوله نعم لو عين المسجد الخ) ينبغي ان يقال ان اطلق نذر الفرض في المسجد لزمه فعله فيه ولو فرادى ولو عين مسجدا بعينه لم يتعين وان قيد بالجماعة لزمه فعله فيه جماعة ولو عين مسجدا بعينه فله العدول الى مثله جماعة او اكثر مر اه سم (قوله وان ام يكن اكثر جماعة الخ) في الخادم والمنقول انه اذا انتقل الى مسجد غير الذي عينه فان كانت الجماعة فيه اعظم واكثر جاز والافلا كذا قاله الفوراني وعدد جماعة اه انتهى سم (قوله فيتعين) الى قوله وبحث الزركشي الى المغني الا قوله بل استنبطت الى والمراد قوله وبينت الى المتن فيتعين للصلاة اي ومثلها الاعتكاف (قوله وبه يتضح الخ) اي بقوله وضح الخ (قوله وقيل جميع الحرم) الاصح عند النووي ان تضعيف الصلاة يعم جميع الحرم ولا يختص بالمسجد ولا بمكة كذا نقله ابن زيات في الاعتكاف عن فتاويه عن السكوب للردادوقي واما بقية اه سيد عمر عبارة المغني تنبيه المراد بالمسجد الحرام جميع الحرم لا موضع الطواف فقط فقد جزم الماوردي بان حرم مكة كمسجدها في المضاعفة وتبعه المصنف في مناسكه وجزم به الحاوي الصغير ونقل الامام عن شيخه انه لو نذر الصلاة في السكبة فصلي في اطراف المسجد خرج عن نذره لان الجميع من المسجد الحرام وان كان في السكبة زيادة فضيلة اه (قوله وبينت معناه الخ) عبارة النهاية اي لا يطالب شداها لذلك اه اي فيكون الشدة كروها وفي حج في الجنائز ان المراد بالنتهي في الحديث السكر اه عش (قوله ثم تلك المضاعفة انما هي في الفضل الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه تنبيه لا يجزى صلاة واحدة في هذا المساجد عن اكثر منها لو نذر الف صلاة في مسجد لم تجز صلاة واحدة في مسجد المدينة كالمسجد الذي لا تجزى صلاة واحدة في مسجد المدينة كالمسجد الذي لا تجزى صلاة واحدة في غيرهم وان عدلت بها كالمسجد الذي لا تجزى صلاة واحدة في غيرهم وان عدلت بها كالمسجد الذي لا تجزى صلاة واحدة في غيرهم وان عدلت بها كالمسجد الذي لا تجزى صلاة واحدة في غيرهم

لا يجوز صرف النذر لذي كاصرح به جمع متقدمون اه ونصيته انه لو كان جميع اهل البلد كفارا لغا النذر (قوله نعم لو عين المسجد للفرض لزمه الخ) ينبغي ان يقال ان اطلق نذر الفرض في المسجد لزمه فعله فيه ولو فرادى ولو عين مسجدا بعينه لم يتعين وان قيد بالجماعة لزمه فعله فيه جماعة ولو عين مسجدا بعينه فله العدول الى مثله جماعة او اكثر مر (قوله للفرض) ظاهره ولو غير جماعة وقد زيد قوله ويظهر الخ لكن قوله وان لم يكن اكثر جماعة يشعر بخلاف ذلك (قوله وان ام يكن اكثر جماعة) في الخادم والمنقول انه اذا انتقل الى مسجد غير الذي عينه فان كانت الجماعة فيه اعظم واكثر جاز والافلا كذا قاله الفوراني وعدد جماعة ثم قال وظاهر كلامه يعني الشافعي يدل على انه يلزمه صلاة الفرض في المسجد الذي عينه بالنذر ان كانت في جماعة وله ان يسقط ذلك بان يصلي مع جماعة اكثر منها اه وهو يشعر بلزوم الجماعة فهل صورة المسئلة انه نذر الفرض

والله اعلم) ونازع فيه البلقي نقلا ودليلا بما فيه نظر ظاهره ويقوم مسجده كمقامهما ومسجد المدينة مقام الاقصى ولا عكس فيهما ثم تلك المضاعفة انما هي في النفل فقط لا في الحجابان عن مندور وقضاء اجماعا

وبحث الزركشي تعين مسجد قباء لصحة (٩٦) الخبران ركعتين فيه كعمرة (أو) نذر (صوماه مطلقا) بان لم يقده بعدد اظلا ولا نية

(فيوم) لانه اقل ما يتصور فيه فهو المتيقن وان وصفه بطويلا أو كثيرا أو حيناً أو دهر أو قد يجيب اليوم الواحد استقلالاً في جزء الصيد والبلوغ والافاقه قليل فجر اخر يوم من رمضان (أو) نذر (أياماً ثلاثاً) منها يجب صومها لانها أقل الجمع ومروءة وجوب التثبيت في كل صوم واجب ويظهر في الايام ذلك ايضا واعتاد شارح قول السنوى في التمهيد يلزمه صوم الدهر بعيد ويلزمها انه لو نذر التصديق بالدرهم وماله كله درهم ان يتصدق بجميعها وكلامهم في الاقرار برده أو أن يشيع الجنائز أو يعود المرضى لزمه عيادة كل مريض وتشيع كل جنازة وهو بعيد وقياس كلامهم المذكور انه لا يلزمه الا ثلاثة (أو) نذر (صدقة) فيجزئه التصديق وان قال بمال عظيم (بما) أي باى شيء (كان) وان قل بما يتمول اذ لا يكفي غيره لاطلاق الاسم لان أحد الشركا في الخلطة قد تجب حصته كذلك (فروع) لو نذر التصديق بجميع ماله لزمه الا يسائر عورته وان كان عليه دين مستغرق من غير حجر كما بينته في كتابي قرة العين ببيان ان التبرع

(قوله) وبحث الزركشي الخ عبارة النهاية والمغنى ولا يلحق بالمساجد الثلاثة مسجد قباء خلافا لما بحثه الزركشي وان صح الخبر بان ركعتين فيه كعمرة اه (قوله) بان لم يقده الى قوله واعتاد شارح في المغنى (قوله) وقد يجب الخ عبارة المغنى فان قيل ينبغي ان لا يكفي به اذا حملنا النذر على واجب الشرع فان اقل ما وجب بالشرع ابتداء صيام ثلاثة ايام اجيب بمنع ذلك بدليل وجوب يوم من جزاء الصيد وعند افاقه المجنون وبلوغ الصبي قبل طلوع فجر الخ (قول المتن او اياماً ثلاثاً) او شهر او اقله ثلاثة وثلاثون او اقله واحد عشر لسكونه جمع كثيرة ولو عرف الاشهر احتمل ذلك واحتمل ارادة الثلاثة وقوله اي كايام المنسكرك (قوله ذلك) اي وجوب (قوله قول السنوى) اي في الايام المعرف السنوة وهو الظاهر ولو نذر الصوم في السنة صح ان كان صومه افضل من فطره ولا فلاه مغنى (قوله) ويلزمها اي السنوى وذلك شارح (قوله) وماله كله درهم جملة حالية (قوله) ان يتصدق الخ اي لزمه ان يتصدق الخ وهو جواب لو (قوله) وان يشيع الخ عطف على التصديق بدرهم (قوله) لزمه عيادة كل مريض الخ لك ان تقول عيادة كل مريض وتشيع كل جنازة غير مقدور بخلاف صوم الدهر فرفع من الاستغراق في ذنبك مانع وأما قوله ان يتصدق بجميعها فيمكن التزامه ويجاب عما في الاقرار بانه مبني على اليقين ولا يقين مع احتمال الجنس وان كان مرجوحا بخلاف ما نحن فيه اه سيد عمر (قوله الا ثلاثة) اي من الجنائز والمرضى (قوله) او نذر صدقة الخ عبارة الروض مع شرحه ومن نذر التصديق بشيء صح نذره وتصدق بما شاء من قليل وكثير لصدق الشيء عليه بخلاف ما اذا ترك شيئاً لا يجزئه الا متمول كما مر اه (قوله) فيجزئه التصديق الى الفروع في المغنى (قوله) وان قل الخ كدائقي ودونه اه مغنى (قوله) اذ لا يكفي غيره الخ عبارة النهاية فلا يكفي الخ (قوله) لان أحد الشركا الخ عبارة النهاية ولان الخ بالواو قال الرشيدى قوله لا لطلاق الاسم ولان أحد الشركا الخ تعاميان لاصل المتن اي انما جاز باى شيء كان وان قل لانه يتصور وجوب التصديق به في مسألة الشركا وانما احتاج لهذا ليعكون الحكم جارياً على الصحيح من ان النذر يسلك به مسلك واجب الشرع اه عبارة المغنى فان قيل فلا يتقدر بخمسة دراهم او بنصف دينار كما انه اقل واجب في زكاة المال اجيب بان الخلطاء قد يشتركون في نصاب فيجب على احدهم شيء قليل اه (قوله) قد تجب حصته كذلك (قوله) قد يقال قد تجب حصته مالا يتمول اه سم وقد يجاب بان ما ذكرنا من انه علة لعدم وجوب الزيادة كما قد مناعن المغنى (قوله) لو نذر التصديق بجميع ماله الخ (فروع) لو نذر ان يشتري للتصدق بدرهم خبز لزمه التصديق بخبز قيمته درهم ولا يلزمه شراءه نظر للمعنى لان القرينة انما هي التصديق لا الشراء ولو قال ابتداء مالي صدقة أو في سبيل الله فالغو لا نلزمه ان يصيغه الالتزام فان علق قوله المذكور بدخول مثلاً كقوله ان دخلت الدار فالى صدقة فنذر لجاج فاما ان يتصدق بكل ماله وما أن يكفر كفارة عين الا أن يكون المعلق به مرغوباً فيه كقوله ان رزقني الله دخول الدار او ان دخلت الدار واراد ذلك فالى صدقة فيجب التصديق عيناً لانه نذر تبرر ولو قال بدل صدقة في سبيل الله تصديق بكل ماله على الغزاة اه مغنى زاد الاسنى عقبه ما نصه في الاول بعد الاختيار وفي الثاني مطلقا قال الزركشي والاشبه تخصيص لزوم التصديق بكل ماله فيما تقرر بما اذا لم يكن عليه دين لا يرجو وفاءه ولا له من لزمه مؤنته وهو يحتاج الى صرفة له فان كان كذلك لم ينقض نذره بذلك لعدم تناوله له لانه لا يجرى عليه التصديق بما يحتاج اليه لذلك وسبقه الى نحو ذلك الا ذرعى اه (قوله) الا يسائر عورته (قوله) ظاهره انه لا يبق زيادة على سائر العورة وان لم يدفع عنه برداً او حراً يفضى الى الهلاك او الي ما يبيح التيمم وفيه نظر اه سم (قوله) وان كان عليه دين الخ خلافا لما انفاعن الزركشي والا ذرعى (قوله) ومروءة اي في شرح وان لم يعلقه

في المسجد جماعة ولا فرق بين ذلك واطلاق نذره في المسجد وعلى كل فهل كذلك في صورة التواقل المذكورة) او لا وعليه فما الفرق فليحرر (قوله) ويظهر في الامام ذلك ايضا كتب عليه م (قد تجب حصته كذلك قد يقال قد تجب حصته مالا يتمول (الا يسائر عورته) ظاهره انه لا يبق له زيادة على سائر العورة وان لم يدفع

وعينها على فلان أو أن شئ مريض ففعل ذلك ففشي ملكها وان لم يقبضها ولا قبلها لفظا بل وان رد كافر فله التصرف فيها وينعقد حول زكاتها من حين النذر وكذا ان لم يعينها ولم يردها المنذور له فتصير ديناله عليه ويثبت لها احكام الديون من زكاة وغيرها كالا استدال عنها وكذا الا برامها وقول ابن العباد لا يصح الا برامها كالمو انحصر مستحقوا الزكاة وملكوها ليس لهم الا برام مردود وقد قال ابن الرفعة القياس جواز الاعتراض والابرام في الزكاة وانما منع منهما التعبد وظاهر كلام الامام جوازهما في النذر اولى وكذا له الدعوى والمطالبة بها خلافا للزكشي والحلف لو نكل الناذر ويورث عنه كافي مستحق الزكاة اذا انحصروا وقال الاستوى وانما لم يجبر المستحق هنا على القبول بخلافه في الزكاة لان الناذر هو الذي كلف نفسه الزكاة او جها الشارع ابتداء فلا متنازع منها يؤدي الى تعطيل احوار كان الاسلام اه و فرقا ايضا بان مستحق الزكاة ملكوها بخلاف مستحق النذر وفيه نظر بل لا يصح اطلاقه لما تقرر من انهم ملكوه ايضا بتفصيله المذكور ووافق بعضهم فيمن نذر لآخر بالسكنى بملكه مدة معلومة فمن المنذور له لم تستحق ورثته شيئا لعدم شمول لفظ النذر لهم او الناذر لم يطل حق المنذور له ووافقه جمع على الشق الاول فقالوا الواسط جردا فانذر لفلان كل سنة بكذا مادامت تحت يده ثم مات المنذور له لم تستحق ورثته ذلك وخالف بعضهم لان النذر حق قد ثبت المورث فليثبت للوارث واذا ورث وارث الموصل له الميث قبل القبول فوارث المنذور له اولى لان النذر الزم من الوصية ولو مات الناذر في مسألة الاجارة لم يستحق المنذور له فضلا عن ورثته شيئا لان الناذر قيد بمادامت الدار (٩٧) تحت يده وبموت زوال كونها تحت يده فبطل

النذر كالمو كان حيا وعادات
لملكها ووافق بعضهم في
مدن مات وله تركه فضمنه
بعض اولاده فنذر المستحق
انه لا يطالبه مدة معلومة بانه
لا يصح النذر لانه يؤدي الى
تاخير براءة ذمة الميث وهو
غير جائز وفيه نظر لاسيما
ان قلنا بان الميث برى بمجرد
الضمان على ما اقتضاه ظاهر
حديث أبي قتادة المار مع
الكلام عليه آخر الجنائز
ولو كان له في دار نصف فنذر
لفلان بنصفها نزل على
الحصر كالوصية بجامع
القرب فيصح النذر بجميع
نصفه وقال الاذرعى التنزيل
على نصيه في الوصية ونحوها
من القرب ظاهر من حيث

بشيء الخ (قوله وعينها) اى فى النذر (قوله على فلان) متعلق بقوله ان اتصدق (قوله ذلك) اى المتصدق بهذه العشرين دينارا على فلان (قوله كافر) اى فى اوائل الباب فى شرح وان لم يعلقه بشيء الخ (قوله ولم يردها الخ) ففعل ان النذر على فلان ان كان بمعين لم يرتد بالردو الا ارداه سم (قوله وانما منع منهما التعبد) اى ولا تعبد فى النذر المعين وكذا المحصور (قوله وظاهر كلام الامام الخ الظاهر انه من مقرر قال (قوله لما تقرر) اى انفا (قوله فوات المنذور له) اى قبل تمام المدة (قوله لم يستحقه ورثته الخ) سياتى ما فيه وكان ينبغي انه يقول بانه لم يستحق الخ (قوله او الناذر) اى او مات الناذر (قوله الميث) صفة الموصل له (قوله قبل القبول) متعلق بالميت (قوله نزل على الحصر) اى فى نصيه لاعلى الاشاعة اى على النصف الشائع بينه وبين شريكه حتى يصح النذر فى نصف نصيه فقط (قوله غريبة) بالغين المعجمة من الغرابة (قوله يخالجه الجهال) اى من القضاة بين الاغنياء اى من الازواج والزوجات (قوله وبحث الاذرعى) اى الصحة فى العمرى الخ اى من لا يعرف معناها وقوله لذلك اى قول ابن عبد السلام (قوله وجرى عليه) اى بحث الاذرعى الزكشي وغيره اى لعدم استحضارهم لما فى قواعد ابن عبد السلام (قوله نحو بيعه) اى كوكفه (قوله اختلف فيه) اى فى جواب هذا الاستفهام (قوله مامر اوائل الباب) اى من اعتبار الالتزام فى ماهية النذر وقيل الفصل اى فى تعليق العتق بالشفاء ثم بالقدوم (قوله بهذين) اى النذر والكفارة (قوله ثم حملها) اى النذر والكفارة فيما زاده المصنف (قوله وصر) لعل

عنه بردا او حرا يفضى الى الهلاك اى الى مبيع التيمم وفيه نظر (قوله ولم يردها المنذور له) ففعل ان النذر على فلان ان كان بمعين لم يرتد بالردو الا اردته (قوله و فرقا ايضا الخ) الفارق شرح الروض (قوله او نذر صلاة فركتان الخ) قال فى الروض ولو نذر ان يصل ركعتين فصلى اربعافى الاجزاء تردد اه قال فى شرحه

(١٣ - شروانى وابن قاسم - عاشر)

المعنى لا اللفظ اه ولو سال عامى دأته أن يلقنه صيغة رهن داره بدنيه فلقنه صيغة النذر به اه ثم ادعى بها عليه فقال انما رهنها وانا جاهل بمالته قبل يمينه ان خنى عليه ذلك لعدم مخالطته للفقهاء اخذا من قول ابن عبد السلام فى قواعده لو نطق العربى بكلمات عربية لا يعرف معناها شرعا كانت طائفة للسنة كان لغوا اذ لا شعور له بمدلول اللفظ حتى يقصده به وكثيرا ما يخالجه الجهال بين اغنياء لا يعرفون مدلول لفظ الخلع ويحكمون بصحته للجهل بهذه القاعدة اه وبجته الاذرعى فى العمرى والرقبى لعدم استحضاره لذلك وجرى الزكشي وغيره ونحوان شئ مريض ففعل فعلى عتقه هذا هل يصح نحو بيعه قبل الشفاء اختلف فيه المتأخرون والوجه كما علم مامر اوائل الباب وقيل الفصل عدم الصحة لتعلق النذر بالتمتع به نعم ان بان عدم الشفاء كان مات فالذى يتجه تبين صحة البيع اخذا مامر قبيل الفصل لان العبرة بما فى نفس الامر وحينئذ فعنى عدم الصحة الذى ذكرته عدمها الآن نظير مامر قبيل الفصل وبهذا يجمع بين كلام المتأخرين المتنافى فى نحو ذلك ولو نذر التصديق بعشرين دينارا مثلا فى ذمته ولم يعين المتصدق عليه لزوم الامام مطالبته فقد قال الرافعى لو علم الامام من رجل انه لا يؤدي الزكاة الباطنة بنفسه فهل له ان يقول له امان تفرق بنفسك واما ان تدفع الى حتى افرق وجهان يجريان فى المطالبة بالنذور والكفارات زادا المصنف الاصح وجوب هذا القول ازالة للشك ونظر فيه ابن الرفعة بانه لا يجب الوفاء بهذين فور اثم حملها على كفارة عصي بسببها ونذر صرح فيه بالفور ومرفى هذا مريد فر اجعه (او) نذر (صلاة فركتان)

تجزئانه حملا على ذلك ويجب فعلهما بتسليمة (٩٨) واحدة أو صلاتين وجب التسليم في كل ركعتين (وفي قول ركعة) حملا على جائزه ولا

يكفيه سجدة تلاوة أو شكر (فعلى الاول يجب القيام فيهما مع القدرة) لانهما الحقا بواجب الشرع (والثاني لا) الحقا بجائزه (أو) نذر (عقا) عبارة أصله اعتاقا كالتنبيه قيل وعجيب تغييرها مع قوله في تحريره انكاره جهل لكثرة أحسن اه ويجب بان في تغييرها الرد على المنكر فكان اهم من ارتكاب الاحسن (فعلى الاول) تجب (ركعة كفارة) وهي رقة مؤمنة تسليمة من عيب يخل بالعمل (وعلى الثاني رقة) وان لم تجز كعبية وكافرة حملا على جائزه (قلت الثاني هنا اظهر والله أعلم) لان الاصل براءة الذمة فاكنتي بما يقع عليه الاسم ولتشوف الشارع إلى العتق مع كونه غرامة سوح فيه وخرج عن قاعدة السلوك بالنذر مسلك واجب الشرع (أو) نذر (عتق كافرة معينة اجزاه كاملة) لانها أفضل مع اتحاد الجنس (فان عين ناقصة) بنحو كفر أو عيب كعلى عتق هذا أو هذا الكافر (تعيينت) ولم تجز ابدالها ولو تخير منها لتعلق النذر بعينها وإن لم يزل ملكه عنها به (أو) نذر (صلاة قائما لم تجز قاعدة) لانه دون ما التزم (بخلاف عكسه)

في الفروع التي قيل قول المن ولا يصح نذر معصية (قوله تجزيانه) إلى التنبيه في المغنى الاما سانبه عليه وقوله ويجب إلى المن وإلى قوله قال السبكي في النهاية الا قوله قال حذف إلى وكشمت العاطس وقوله الذاتية وقوله ومنها الزوج إلى ومنها التصديق (قوله تجزيانه) أي عن نذره وكان الاولى التانيث (قوله على ذلك) انظر مرجع الاشارة اه رشيدى عبارة المغنى على اقل واجب الشرع اه (قوله أو صلاتين الخ) عطف على صلاة في المتن (قوله على جائزه) أي جائز الشرع اه معنى (قوله ولا يكفيه سجدة تلاوة الخ) ولا صلاة جنازة ولا يجوز فعل الصلاة على الراحلة اذ لم ينذر عليها بان نذر على الارض أو أطلق فان نذره عليها اجزاه فعلها عليه لكن فعلها على الارض أولى معنى وروض مع شرحه (قول المتن فعلى الاول) أي المبني على السلوك بالنذر مسلك واجب الشرع اه معنى (قول المتن يجب القيام فيهما) ولا فرق في الصلاة المذكورة بين النفل المطلق وغيره كالرواتب والضحي فيجب القيام في الجميع اه ع (قوله الحق) الاولى التانيث (قول المتن والثاني لا) أي لا يجب القيام فيهما (تنبيه) محل الخلاف اذا أطلق فان قال اصلي قاعدا فله القعود قطعاً كالأمر بركعة فتجزئ به قطعاً لكن القيام افضل . (فرع) لو نذر ان يصلي ركعتين فصلى اربعا بتسليمة بتشهد أو تشهدين في الاجزاء طريقان قال في المجموع اصحهما وبه قطع البغوى جوازه انتهى ولو نذر ان يصلي اربع ركعات جاز ان يصليها بتسليمتين لزيادة فضلها فان صلاها بتسليمة فإتي بتشهدين فان ترك الاول سجدة لسبب هذا ان نذر اربعا بتسليمة واحدة أو أطلق فان نذرهما بتسليمتين لم يمتاه لانهما افضل اه معنى وروض مع شرحه بحذف (قوله كالتنبيه الخ) عبارة المغنى قال المصنف في تحزيه قول التنبيه أو عتقا كلام صحيح ولا تنفك إلى من انكره لجهله ولكن لو قال اعتاقا لكان احسن انتهى قال ابن شهية والعجب ان عبارة المحرر اعتاقا فغيرها إلى خلاف الاحسن اه وبه يعلم ما في كلام الشارح وانه كان الا صوب كذا في التنبيه وعبارة المحرر اعتاقا قيل الخ (قوله انكاره) أي عتقا وقوله لكنه أي اعتاقا وكان الاولى الاظهار (قوله ويجب الخ) حاصل المراد لو كان في العبارة قلاقة ان المصنف انما عبر بالعتق كالتنبيه مع ان بعضهم تعجب من هذا التعبير وعدوله عن تعبير اصله باعتاق وإن كان احسن اشارة لرد هذا التعجب المتضمن لتخطئة التعبير بالعتق وهذه الاشارة اهم من التعبير بالاحسن اه رشيدى (قول المتن فعلى الاول) المبني على ما سبق اه معنى (قوله ولتشوف الخ) متعلق بقوله الآتي سوح فيه الخ عبارة المغنى والفرق بينه وبين الصلاة ان العتق من باب الغرامات التي يشق اخر اجها فكان عند الاطلاق لا يلزمه الاما هو الاقل ضرر بخلاف الصلاة اه (قوله لانها افضل) وذكر الكفر والعيب ليس للتقرب بل لجواز الاقتصار على الناقص فصارت نذر التصديق بخطة رديئة يجوز له التصديق بالجيدة اسنى ومعنى (قوله ولم يجز ابدالها الخ) وليس له بيعها ولا هبتها ولا يلزمه ابدالها ان تلفت أو تلفها وان اتلفها اجنبى از مه قيمتها لمالكها ولا يلزمه صرفها إلى اخرى بخلاف الهدى فان الحق فيه للفقراء وهم موجودون قاله في البيان اه معنى (قول المتن لم يجز) أي فعلها قاعدا أي حال كونه قاعدا مع القدرة بلا مشقة على القيام اما مع المشقة لنحو كبر أو مرض فلا يلزمه القيام على الاصح اه معنى (قوله ولا يلزمه الخ) أي وإن كان حين النذر عاجزا عن القيام ثم قدر عليه خلافا لما ذكره بعضهم مر اه سم (قوله أو القيام) عطف على عبارة المجموع ففيه طريقان اصحهما وبه قطع البغوى جوازه إلى ان قال والقائل بالجواز قاسه بما لو نذر ان يتصدق بعشرة فتصدق بعشرين وهو على خلاف الاصل السابق من انه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع ولهذا جزم في الانوار بعدم الجواز وقال في الاصل بعد ذكره الخلاف ويمكن بناؤه على ما ذكر ان نزلناه على واجب الشرع لم يجز كالأمر صلى الصبح اربعا والاجزاه اه (قوله ويجب بان في تغييرها الرد على المنكر الخ) وفيه ايضا الاختصار (قوله أو نذر صلاة قائما) (فرع) نذر القيام في النافلة لم على المعتمد خلافا لبعضهم مر (قوله فله القيام) أي ولا يجب ان كان حين النذر عاجزا عن القيام ثم قدر عليه خلافا لما ذكره بعضهم

بان نذرها قاعدا فله القيام لانه أفضل مع اتحاد الجنس ولا يلزمه ان قدر على المعتمد (أو) نذر (طول قراءة الصلاة) المكتوبة أو غيرها أو تطويل نحو ركعها أو القيام في نافلة أو نذر ثلاث وضوء (أو) نذر (سريرة معينة) يقرؤها طول

(الجماعة) فيما تشرع فيه من فرض أو نقل (لزمه) ذلك لانه قرينة مقصودة وتقيدهما هذه الثلاثة بالفرض إنما هو للخلاف ومن ثم اخذ منه تغليب من اخذ منه تقييد الحكم بذلك (تنبيه) لم ار ضابطا للتطويل الملتزم بالنذر هنا فيحتمل ان يضبط بالعرف وفيه نظر لانه امر نسبي فلا يضبطه العرف والذي يظهر انه يجوز انه ادنى زيادة على ما يسن لامام غير محصورين الاقتصار عليه واما قول البلقيني محل وجوب التطويل إذا لم يكن اماما في مكان لا تنحصر جماعته ولا لم يلزمه التطويل لكرهاته فهو وإن كان فيه إشارة لما ذكرته إلا ان كراهة ادنى زيادة على ما يسن لامام غير محصورين الاقتصار عليه ممنوعة وحينئذ فيسقط ما بحثه (والصحيح انعقاد النذر بكل قرينة لا تجب ابتداء كعبادة) لمريض تسن عبادته (وتشيع جنازة والسلام) أي ابتدائه حيث شرع وكذا جوابه ما لم يتعين لما مر في فرض الكفاية قال وحذفت قول المحرر على الغير لايها ما الاحتراز عن سلامه على نفسه عند

طول قراءة الصلاة عبارة المغني ولو نذر إتمام الصلاة أو قصرها في السفر صرح إن كان كل منهما أفضل ولا فلا كما جزم به في الانوار ولو نذر القيام في النوافل أو استيعاب الرأس أو التثليث في الوضوء أو الغسل أو غسل الرجلين صح ولم كما جزم به في الانوار أيضا اه زاد الروض وسجدتي التلاوة والشكر عندهم متضيقهما اه (قوله في صلاته الخ) أي وخارجها اه معنى (قول المتن أو الجماعة) ويخرج من عدة ذلك بالاقتداء في جزء من صلاته لانه صاحب حكم الجماعة على جميعها اه عش (قوله أو نذر الجماعة الخ) لو صلى فرادى سقط الاصل وينبغي أن تبقى الجماعة وتلزمه جماعة لاجل حصول الجماعة ولو بعد خروج الوقت وإن امتنعت الاعادة خارج الوقت في غير النذر مر اه سم عبارة المغني (تنبيه) لو خالف في الوصف الملتزم كان صلى في الأخيرة منفردا سقط عنه خطاب الشرع في الاصل وبقي الوصف ولا يمكنه الاتيان به وحده فعليه الاتيان به ثانيا مع وصفه ذكره في الانوار تبعا للقاضي والمتولى وقال القاضي ابو الطيب يسقط عنه نذره ايضا لانه ترك الوصف ولا يمكن قضاءه وقال ابن الرفعة والاول ظاهر إذ لم نقل ان الفرض الاول ولا فالتوجه الثاني قال شيخنا وقد يحمل الاول على ما إذا ذكر في نذره الظهر مثلا والثاني على ما إذا ذكر فيه الفرض انتهى والاول جه ما ذكره صاحب الانوار اه (قوله لزمه ذلك) راجع للمسائل المذكورة اه معنى (قوله وتقيدهما الخ) أي في الروضة واصلها ولو نذر القراءة في الصلاة فقرأ في محل التشهد أو في ركعة زائدة قام لها ناسيا لم تحسب اه معنى (قوله ومن ثم اخذ منه) أي من كون التقييد بذلك إنما هو للخلاف اخذ منه أي من التقييد بذلك (قوله تقييد الحكم) وهو اللزوم بذلك أي بالفرض (قوله يجوز ثم) أي في الخروج عن عدة النذر (قوله وأما قول البلقيني الخ) اعتمده المغني (قوله إذا لم يكن إماما في مكان الخ) أو حصروا ولم يرضوا بالتطويل اه معنى (قوله فيسقط ما بحثه) أقول ناذر الطول قد يطلقه كنه على تطويل قراءة الصلاة وقد يعينه كنهه على تطويل قراءة الاولى بقدر البقرة والثانية بقدر النساء مثلا وكنهه على تطويل يزيد على ما يسن لامام غير المحصورين زيادة ظاهرة أو قدر ضعفه ولا خفاء في كراهة التطويل في القسم الثاني لامام غير المحصورين فلا ينعقد نذره فباحثه البلقيني صحيح يحمل على هذا القسم فقط إن سلم للشارح عدم كراهة أدنى زيادة وحينئذ فدعوى سقوط ما بحثه ساقطة اه سم (قول المتن لا تجب ابتداء) أي لا تجب جنسها ابتداء وسيأتي تحريزه وبه يندفع ما قد يقال مفهوم قوله لا تجب ابتداء صحة نذر صلاة الجنازة إذا تعينت عليه لعدم وجوبها عليه ابتداء وقد مر عدم صحة نذرها اه عش (قول المتن والسلام) أي على الغير أو على نفسه إذا دخل بيتا خاليا مغني ونهاية (قوله قال) أي المصنف في الدقائق (قوله على الغير) مقول المحرر (قوله ولا يصح) أي ذلك الاحتراز (قوله ونازعه الاذرعى الخ) لعل هذه المنازعة ساقطة فإن المصنف لم يدع تناول إطلاق السلام سلامه على نفسه بل في كلامه إشعار قوي بان المراد إدخال ما إذا عين السلام على نفسه فليتام اه سم عبارة السيد عمر لك ان تقول مراد الامام النووي كما هو الظاهر المتبادر من عبارته ان التقييد الواقع في المحرر هو انه لو نذر السلام على نفسه لم ينعقد ولو بصيغة لله على ان اسلم على نفسه إذا دخلت البيت خاليا وهذا واضح لا غبار عليه ولا نزاع فيه واما كون نذر مطلق

مر (قوله أو نذر الجماعة الخ) لو صلى فرادى سقط الاصل وينبغي أنه تبقى الجماعة في ذمته وان تلزمه إعادتها جماعة لاجل حصول الجماعة ولو بعد خروج الوقت وإن امتنعت الاعادة خارج الوقت في غير النذر مر (قوله فيسقط ما بحثه) أقول ناذر الطول قد يطلقه كنهه على تطويل قراءة الصلاة وقد يعينه كنهه على تطويل قراءة الاولى بقدر البقرة والثانية بقدر النساء مثلا والله على تطويل يزيد على ما يسن لامام غير المحصورين زيادة ظاهرة أو قدر ضعفه ولا خفاء في كراهة التطويل في القسم الثاني لامام غير المحصورين فلا ينعقد نذره فباحثه البلقيني صحيح يحمل على هذا القسم فقط إن سلم للشارح عدم كراهة أدنى زيادة وحينئذ فدعوى سقوط ما بحثه ساقطة (قوله ونازعه الاذرعى الخ) لعل هذه المنازعة ساقطة لان المصنف لم يدع تناول إطلاق السلام على نفسه بل في كلامه إشعار قوي بان المراد إدخال ما إذا عين السلام على نفسه فليتام (قوله ايضا)

دخوله بيتا خاليا ولا يصح فإنها سواء انتهى ونازعه الاذرعى بان سلامه على نفسه لا يفهم

من نذر السلام قال فيتجه
أنه لا يجب الابنية أو قرينة
تدل عليه وكشمت العاطس
وزيارة القادم وتجميل
مؤقة أول وقتها لأن
الشارع رغب فيها فكانت
كالعبادات الذاتية ومنها
التزوج فيصح نذره حيث
سن له كما سري بابه ومنها
التصدق على ميت أو قبره
أن لم يرد تملكه وأطرد
العرف بأن ما يحصل له
يقسم على نحو فقره هناك
فان لم يكن عرف هناك
بطل قال السبكي والاقرب
عندي في الكعبة والحجرة
الشريفة والمساجد الثلاثة
أن من خرج من ماله عن
شيء لها واقتضى العرف
صرف في جهة من جهاتها
صرفه إليها واختصت به
أه فان لم يقتض العرف
شيئا فالذي يتجه أنه يرجع
في تعيين المصروف لرأى
ناظرها وظاهر أن الحكم
كذلك في النذر إلى مسجد
غيرها خلافا لما يوهمه
كلامه ومنها اسراج نحو
شمع أو زيت بمسجد أو
غيره كقبرة أن كان ثم من
ينفع به ولو على ندور
فيجب الوفاء به والأفلا
وخرج بلا تجب ابتداء
ما وجب جنسه شرها
كصلاة وصدقة وصوم وحب
وعتق فيجب بالنذر قطعا

السلام يشمل السلام على نفسه فليس فيه تعرض له بوجه فالعجب من الأذرعى مع جلالة كيف صدرت منه
هذه المنازعة ومن الشارح مع مزيد مشاحته للمتبعين للبهنصف كيف أقرها اه (قوله أو قرينة) فيه
تأمل (قوله وكشمت) إلى الكتاب في المغنى لا قوله الذاتية إلى ومنها التصديق وماسانه عليه (قوله وتجميل
مؤقة أول وقتها) وقيام التراويح وتحية المسجد وركعتي الاحرام والطواف وستر الكعبة ولو بالحرير
وتطيبها وصرف ماله في شراستها فان نوى المباشرة لذلك بنفسه لزمه ولا فله بعث إلى القيم ليصرفه في
ذلك اه مغنى (قوله رغب فيها) أي المذكورات اه ع ش (قوله ومنها التزوج الخ) أي من القرينة التي لا تجب
ابتداء ومن العبادات الذاتية (قوله ومنها التصديق على ميت أو قبره الخ) عبارة الروض مع شرحه ومن نذر
زيتا وشما لاسراج مسجد أو غيره أو وقف ما يشترى به من غلته صح كل من النذر والوقف أن كان
يدخل المسجد أو غيره من ينفع به من نحو مصل أو نائم ولا لم يصح لانه إضاعة مال وقد ذكر الأذرعى ما يفيد
ذلك فقال في إيقاد الشموع ليل على الدوام والمصاييح الكثيرة نظر لما فيه من الاسراف وأما المنذور للشاهد
التي بنيت على قبر أو نحو فان قصد الناظر بذلك التبرع على من يسكن البقعة أو يتردد إليها فهو نوع قرينة
وحكمه ما ذكر أي الصحة وإن قصد به الإيقاد على القبر ولو مع قصد التبرع فلا وإن قصد به وهو الغالب من
العامّة تعظيم البقعة أو القبر أو التقرب إلى من دفن فيها أو نسبت إليه فهذا نذر باطل غير منعقد فانهم يعتقدون
أن لهذه الأماكن خصوصيات لأنفسهم ويرون أن النذر لها بما يدفع به البلاد قال وحكم الوقف كالنذر
اه زاد المغنى فان حصل شيء من ذلك رد إلى مالكه وإلى وارثه بعده وإن جهل صرف في مصالح المسلمين
وقال الشيخ عز الدين المهدى إلى المساجد من زيت أو شمع أن صرح بانه نذر وجب صرفه إلى جهة النذر
ولا يجوز بيعه وإن أفرط في الكثرة وإن صرح بانه تبرع لم يجز التصرف فيه إلا على وفق إذنه وهو باق
على ملكه فان طال المدة وظن أن باذله مات فقد بطل إذنه ووجب رده إلى وارثه فان لم يعرف له وارث
صرف في مصارف المسلمين وإن لم يعرف قصد المهدى أجرى عليه أحكام المنذور التي تقدمت أو يصرف
في مصالح المسلمين اه (قوله عن شيء) لعل عن زائدة (قوله إلى مسجد غير مال الخ) قال في الارشاد في امثلة
ما ينقد بالنذر وتطيب مسجد قال في شرحه ولو غير الكعبة لأن تطيب المسجد سنة مقصودة ككسوة
الكعبة بحري وغيره وليس مثله أي المسجد مشاهد العلماء والصلحاء كما قاله ابن عبد السلام ومرحمة
كسوتها بالحرير وأما بغيره فهو مباح لا ينقد نذره اه سم (قوله خلافا له) أي للسبكي حيث قيد بالمساجد
الثلاثة (قوله ومنها اسراج نحو شمع الخ) وفي العباب لو نذر ستر الكعبة ولو بحري أو تطيبها أو صرف مال
لذلك لزمه قال في شرحه وخرج بسترها ستر غيرهما من المساجد فانه لا ينقد على الوجه لانه بالحرير
حرام خلافا لابن عبد السلام كالغزالي وأما بغيره فقال أبو بكر الشاشي هو حرام أيضا وهو بعيد وقال
ابن عبد السلام لا بأس به وهو ظاهر بل ينبغي أن يكون قرينة يلزم بالنذر إذا كان فيه وقاية المصلين المستندين
إلى جدرانهم نحو حراو برداو وسخ اه ثم قال في العباب وأن نذر تطيب سائر المساجد فاختار أي كافي

ونازعه الأذرعى الخ) لا يخفى أن هذه المنازعة تمامها لا تضر المصنف فيما قاله (قوله ومنها اسراج نحو
شمع أو زيت بمسجد أو غيره كقبرة الخ) قال في الارشاد في امثلة ما ينقد بالنذر وتطيب مسجد قال في شرحه
ولو غير الكعبة كما رجحه في المجموع خلافا لما في الحاوي تبعاً للامام وإن أقره في الروضة وأصلها لأن تطيب
المسجد سنة مقصودة ككسوة الكعبة بحري وغيره وليس مثله مشاهد العلماء والصلحاء كما قاله ابن
عبد السلام ومرحمة كسوتها بالحرير وأما بغيره فهو مباح فلا ينقد نذره اه وفي العباب لو نذر ستر
الكعبة ولو بحري أو تطيبها أو صرف مال لذلك لزمه قال في شرحه وخرج بسترها ستر غيرهما من المساجد
فانه لا ينقد على الوجه الذي اقتضاه كلامهم لانه بالحرير حرام خلافا لابن عبد السلام كالغزالي وأما
بغيره فقال أبو بكر الشاشي هو حرام أيضا وهو بعيد وقال ابن عبد السلام لا بأس به وهو ظاهر بل ينبغي أن يكون
قرينة تلزم بالنذر إذا كان فيه وقاية المصلين المستندين إلى جدرانهم نحو حراو برداو وسخ اه ثم قال في العباب

والواجب العيني والخير وما
على الكفاية إذا تعين كإم
ولا بد في الضابط من زيادة
أن لا يبطل رخصة الشرع
ليخرج نذر عدم الفطري
السفر من رمضان ونذر
الانتماء فيه إذا كان الأفضل
الفطر والقصر فإنه لا ينعقد
(كتاب القضاء)

بالمدة وهو لغة لإحكام الشيء
وإمضاؤه وجاء لمعان آخر
كالوصي والحق وشرعا
الولاية الآتية والحكم
المرتب عليها أو الزام من له
الالزام بحكم الشرع فخرج
الافناء والاصل فيه
الكتاب والسنة وإجماع
الامة وفي الخبر المتفق عليه
إذا حكم الحاكم أي أراد
الحكم فاجتهد ثم أصاب
فله اجران وإذا حكم فاجتهد
ثم أخطأ فله اجر وفي رواية
صحيحة بدل الاولى فله عشرة
أجور قال في شرح مسلم
اجمع المسلمون على أن هذا
في حكم عالم يجتهد ما غيره
فأنهم بجميع احكامه وان
وافق الصواب واحكامه كلها
مردودة لان أصابته اتفاقية
وروى الاربعة والحاكم
والبيهقي خبر القضاء ثلاثة
قاض في الجنة وقاضيان
في النار وفسر الاول بأنه عرف
الحق وقضى به والآخري
بمن عرف وجار ومن
قضى على جهل

المجموع لزومه دون مشاهد العلماء والاولياء أي فلا ينعقد نذر تطييبها كما قاله ابن عبد السلام انتهى ثم قال
في شرحه وتردد الغزالي في انعقاد تنظيف المسجد من الاذى والظاهر الانعقاد لانه قربة انتهى وقوله
السابق بل ينبغي أن يكون قربة يلزم بالنذر الخ ينبغي أن يجري مثله في مشاهد العلماء والاولياء إذا كان فيه
وقاية الزائرين كما ذكر فليتامل اه سم (قوله والواجب العيني الخ) عطف على ما وجب جنسه الخ (قوله
كإم) الاولى فلا ينعقد كما مر (قوله ان لا يبطل) أي النذر اه ع شر (قوله ان لا يبطل الخ) الاولى ولا تبطل
(قوله فانه لا ينعقد) ولو قال ان شفى الله مريضى فله على تعجيل زكاة مالي لم ينعقد او نذر الاعتكاف صائما
لزمه جز ما وقرأه الفاتحة إذا عطس انعقد وإن لم تكن به علة فان عطس في تخور كوع قراها بعد صلاته او
في القيام قراها حالاً اذ تكريرها لا يبطلها وان يحمده الله عقب شره انعقد او ان يجدد الوضوء عند مقتضيه
فكذلك أي ينعقد اه نهاية عبارة المغنى واورده على الضابط ما لو قال ان شفى الله مريضى فله على ان اعجل
زكاة مالي فان الاصح في زيادة الرخصة عدم انعقاد لانه ليس بقربة نعم حيث قلنا يندب تعجيل الزكاة كان
اشتدت حاجة المستحقين بها او التمسوها من المذكي او قوم الساعي قبل تمام حوله فينبغي كما قاله الاسنوي
وغيره صحة نذره ولو نذر ان يصلي في افضل الاوقات فقياس ما قالوه في الطلاق ليلة القدر او في احب الاوقات
إلى الله تعالى قال الزركشي ينبغي ان لا يصح نذره والذي ينبغي الصحة ويكون كندره في افضل الاوقات ولو
نذر ان يعبد الله بعبادة لا يشركه فيها احد فليل يطوف بالبيت وحده وقيل يصلي داخل البيت وحده وقيل
يتولى الامامة العظمى فان الامام لا يكون الا واحدا فان انفرد بها واحد فقد قام بعبادة هي اعظم العبادات
وينبغي انه يكفي أي واحد من ذلك وما رد به من ان البيت لا يتخول عن طائف ملك او غيره مردود لان العبادة بما
في ظاهر الحال اه (كتاب القضاء)

(قوله بالمد) إلى قول المتن ويكره طلبه في النهاية الا قوله ففيه استخدام وما سأنبه عليه وقوله واعتمده
البيهقي الى وخرج بيتولا (قوله وامضاؤه) عطف مغاير اه ع شر (قوله وجاء) أي لغة اه ع شر (قوله
او الحكم الخ) العطف با وفيه فيما بعده لتنوع القضاء الشرعي للتردد اه سيد عمر اقول ولا يظهر مغايرة
بين الاخيرين وياتي عن المغنى ما وكالصريح في الاتحاد (قوله او الزام من له الخ) اقتصر عليه المغنى عبارة
وشرعا فصل الخصومة بين خصمين فاكثر بحكم الله تعالى قال ابن عبد السلام الحكم الذي يستفاده القاضي
بالولاية هو اظهار حكم الشرع في الواقعة فيمن يجب عليه امضاؤه فيه بخلاف المفتي فانه لا يجب عليه امضاؤه اه
(قوله والاصل) الى قوله من ثم في المغنى (قوله المتفق عليه) أي الذي اتفق عليه صحيح البخاري وصحيح مسلم
(قوله قال) أي المصنف (قوله على ان هذا) أي الخبر المذكور (قوله يجتهد) عبارة المغنى اهل للحكم اه
(قوله اما غيره الخ) انظر هذا الاطلاق مع ما ياتي ولعله في غيره اه سم عبارة السيد عمر قوله اما غيره أي
غير العالم وهو الجاهل ولا يليق ابقاؤه على ظاهره لاقتضائه ان العالم المقلد اتهم في جميع احكامه وان وافقت
الصواب واقتضت الضرورة تولية لفقد غيره اه وفي الرشدي نحوها (قوله واحكامه كلها مردودة) أي
عليه ان لم يولد وشوكة كإشارته الى ان الرفعة اه رشدي أي فلا ينافي قول المصنف الآتي فان أهدر جمع هذه
الشروط الخ (قوله وروى الاربعة) أي البخاري ومسلم وابوداود والترمذي (قوله وفسر) أي الخبر والنبي
صلى الله عليه وسلم عبارة المغنى فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق وقضى به واللذان في النار رجل عرف

وان نذر تطييب سائر المسجد فليختار أي كافي المجموع لزومه دون مشاهد العلماء والاولياء أي فلا ينعقد
نذره تطييبها كما قاله ابن عبد السلام انتهى ثم قال في شرحه وتردد الغزالي في انعقاد تنظيف المسجد من الاذى
والظاهر الانعقاد لانه قربة انتهى وقوله السابق بل ينبغي أن يكون قربة يلزم بالنذر إذا كان فيه الخ ينبغي
أن يجري مثله في مشاهد العلماء والاولياء إذا كان فيه وقاية الزائرين كما ذكر فليتامل

(كتاب القضاء)

(قوله اما غيره) انظر هذا الاطلاق مع ما ياتي ولعله في غيره

والذي يستفاده بالولاية اظهر - حكم الشرع واهـ واؤه في ارفع اليه بخلاف المفقى فانه مظهر لا مضمون ثم كان القضاء بحقه افضل من الافناء
لانه افتاء وزيادة (هو) أى قبوله من (١٠٢) متعددين صالحين ففيه استخدام (فرض كفاية) بل هو أسنى فروض الكفايات حتى قال

الغزالي انه افضل من الجهاد وذلك للاجماع مع الاضطراب اليه لان طباع البشر مجبولة على النظام وقل من يصنف من نفسه والامام مشغول بما هو اهم منه فوجب من يقوم به فان امتنع الصالحون له منه اثموا واجبر الامام أحدهم اما تقليده ففرض عين على الامام فوراً في قضاء الاقام وعلى قاضي الاقام فيما عجز عنه كياتي ولا يجوز اخلاء مسافة العدى عن قاض أو خليفة له لان الاحضار من فوقها مشق وبه فارق اعتبار مسافة القصر بين كل مفتين قال البلقيني وايقاع القضاء بين المتنازعين فرض عين على الامام او نائبه ولا يحمل له الدفع إذا كان قيـه تعطيل وتطويل نزاع ومن صريح التولية ولتلك او قلدتلك القضاء ومن كناية ما عولت واعتمدت عليك فيه ويشترط القبول لفظاً وكذا فوراً الحاضر وعند بلوغ الخبر في غيره هذا ما في الجواهر وغيرها لكن لما نقله عن الهوردي بحثاً انه باقى هنا ما مر في الوكالة فعليه الشرط عدم الرد

الحق وجار في الحكم ورجل قضى للناس على - جهل اهـ (قوله) والذي يستفاده (الخ) أى الحكم الذي يستفاده القاضي (الخ) اهـ معنى (قوله بحقه) أى مع اقيام بحقه (قوله أى قوله) لعله معنى التلبس به ولا لافسائى ان قبوله بشرط اهـ رشيدى (قوله ففيه استخدام) ان رجوعه للقضاء على حذف مضاف أى قبول فلا استخدام والحكم بالاستخدام يحتاج إلى اطلاقه القضاء معنى أى قوله اهـ سم (قوله بل هو أسنى) أى على اهـ عـش (قوله) وذلك راجع إلى ان (قوله) لان طباع البشر) إلى قوله ومن صريح التولية في المعنى (قوله) على النظام) أى ومنع الحقوق وقوله والامام مشغول الخ أى فلا يقدر على فصل الخصومات بنفسه اهـ معنى (قوله) اما تقليده) أى توليته ان يقوم به اهـ عـش (قوله فوراً) الاولى تقديمه على على الامام (قوله) ولا يجوز اخلاء (الخ) والمخاطب بذلك الامام او من فوض اليه الامام الاستخلاف كقاضي الاقام اهـ عـش (قوله) لان الاحضار (الخ) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد انه لا بد ان يكون بين كل واحد وبين القاضي مسافة العدوى فاقول اهـ سم (قوله) قال البلقيني (الخ) عبارة النهاية أما ايقاع القضاء (خ) فرض عين كاقاله البلقيني اهـ (قوله) بين المتنازعين) أى بعد تداعيهما كما هو ظاهر وقوله على الامام يعلم منه ان الامام له - حكم القاضي في القضاء وما يترتب عليه وقوله او نائبه أى من ائتمنه كما هو ظاهر اهـ رشيدى (قوله) ويشترط القبول (الخ) عبارة النهاية ولا يتبر القبول انظا إلى يكفي فيه الشروع بالفعل كالوكيل كما اقى به الوالدرحه الله تعالى نعم يرتد بالرد اهـ (قوله) له واحد) إلى قوله وفيه نظر في المعنى لا قوله ولو يبدل وقوله ما يمكنه إلى وان خاف وقوله او علم إلى بل عليه (قوله) بان لم يصاح غيره) أى بان يوجد في الناحية صالح للقضاء غيره اهـ شرح الروض والمراد بالناحية بله مودون مسافة العدوى عنانى (قوله) فاضلا عما يعتبر) ظاهره وان كثر المال ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع التي صرحوا فيها بسقوط الوجوب حيث طلب منه مال وان قل ان القضاء يترتب عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذله للقيام بتلك المصلحة ولا كذلك غيره اهـ عـش اقول قضية صنيع المعنى والاسنى عدم وجوب البذل (قوله) ولم يطلبه) أى القضاء اهـ سم (قوله) (هـ) أى المتنازعين للقضاء (قوله) وليس) أى الامتناع مفسقاً لعل المراد انه لا يحكم بنفسه ولا بالتعليل لا يساعدها ظاهر العبارة اهـ رشيدى (قوله) نعم بحث الاذرعى (الخ) عبارة النهاية والاقر بوجوب الطلب وان ظن عدم الاجابة خلافاً للاذرعى اخذ من قولهم يجب الامر الخ وعبارة المعنى ومحل وجوب الطلب إذا ظن الاجابة كما بحثه

(قوله) ففيه استخدام) ان رجوعه للقضاء على حذف مضاف أى قبوله فلا استخدام والحكم بالاستخدام يحتاج إلى اطلاقه القضاء معنى القبول (قوله) لان الاحضار من فوقها مشق) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد انه لا بد ان يكون بين كل واحد وبين القاضي مسافة العدوى فاقول (قوله) وبه فارق) يتأمل مع وجود المشقة في الذهاب للاستفتاء لان يقال ان الاحتياج للاستفتاء دون الاحتياج للقضاء مع انه لو كان بين كل قاضيين فوق مسافة العدوى فاقول فلم شرط ان يكون بينهما مسافة العدوى فقط كما هو قضية امتناع اخلاء مسافة العدوى عن قاض وقضية المقابلة لقوله اعتبار مسافة القصر بين كل مفتين فليتأمل ويحجب بمنع انه شرط ما ذكر بل الذي شرطه ان لا تخلو مسافة العدوى من قاض وهذا متحقق إذا كان بين القاضيين فوق مسافة العدوى ولا يقال هذا بما يؤول إلى انتفاء الفرق بينهما وبين المفتين لما هو واضح فتأمل (قوله) إذا كان فيه تعطيل) فالعينية مقيدة (قوله) ويشترط القبول لفظاً) لا يعتبر القبول لفظاً بل يكفي فيه الشروع بالفعل كالوكيل كما اقى بذلك شيخنا الشهاب الرملى نعم يرتد بالرد مـ رش (قوله) ولم يطلبه) أى القضاء (قوله) نعم بحث الاذرعى انه لو ظن عدم الاجابة لم يلزمه الطلب وفيه نظر) نعم لو يتقن عدم الاجابة حيث انقطع الاحتمال قطعاً فيحتمل عدم وجوب الطلب فان او جنباه (١) عند الظن وكذا يقال

(فان تعين له) واحد بان لم يصلح غيره (لزمه طلبه) ولو يبدل مال ان قدر عليه فاضلا عما لا يعتبر في الفطرة فما يظهر وان الاذرعى خاف الميل أو علم ان الإمام عالم به ولم يطلبه منه بل عليه الطلب والقبول والتحرز ما يمكنه فان امتنع أجبر عا الامام وليس امتناعه مفسقاً لانه غالباً لما يكون بتأويل نعم بحث الاذرعى انه لو ظن عدم الاجابة لم يلزمه الطلب وفيه نظر (١) قوله فان او جنباه الخ هكذا في النسخ ولعل هنا سقط آخر

وقولهم يجب الامر بالمعروف وان علم انهم لا يمثلونه صريح في وجوب الطالب هنا وان علم انهم لا يجيبونه (والا) يتعين غايه نظر (فان كان غيره اصاح) سن الاصلح طلبه وقبوله وان وثق بنفسه فان سكت (وكان يتولاه) أى يقبله (١٠٣) إذا وليه (فلم يفضول القبول) إذا بذل له

من غير طلب وتعتقد توليته كالامامة العظمى (وقيل لا) يجوز له القبول فلا تعتقد توليته لخبر البيهقي والحاكم من استعمل عاملا على المسلمين وهو يعلم أن غيره افضل منه وفي رواية رجلا على عصابة وفي تلك العصابة من هو ارضى الله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين واعتمده البلقيني إذا كان الفاضل مجتهدا أو مقلدا عارفا بمدارك امامه والمفضول ليس كذلك وخرج بيتولا غيره فهو كالعدم ولا يجبر الفاضل هنا ومحل الخلاف حيث لم يتميز المفضول بكونه اطوع في الناس أو اقرب إلى القلوب أو اقوى في القيام في الحق أو الزم لمجلس الحكم والاجاز له القبول بلا كراهة وانعقدت ولايته قطعاً (و) على الاول (يكراه طلبه) أى المفضول وقبوله مع وجود الفاضل الغير الممتنع لخطره وتقدمه على من هو احق منه (وقيل يحرم) طلبه اما على الثاني فيحرم طلبه جزما فتفريع شارح هذا على الثاني غير صحيح (وان كان) غيره (مثله) وسئل بلا طلب (فله القبول) بلا كراهة بل قال البلقيني يندب له لانه

الاذرى فان تحقق أو غلب على ظنه عدمها لماعلم من فساد الزمان وأتمته لم يلزمه اه وعبارة سم نعم لو تبين عدم الاجابة بحيث انقطع الاحتمال قطعاً فيحتمل عدم وجوب الطالب وان اوجبه عند الظن وكذا يقال في الامر بالمعروف انه لو تبين عدم الامتثال فيحتمل عدم وجوبه وقد يفرق بينهما اه (قوله) صريح في وجوب الطالب هنا (الخ) ويمكن الفرق اه سم (قوله) والاتباعين عليه) أى لوجود غيره معه اه معنى (قوله) أى يقبله) إلى قوله وتعتقد توليته في المعنى (قول المتن المفضل) أى المتصف بصفة القضاء وهو غير الاصلح اه معنى (قول المتن القبول) ظاهره مع انتفاء الكراهة والقياس بثبوت الجريان بالخلاف في جواز القبول وقد يقتضى قوله الآتى فله القبول بلا كراهة بثبوتها فيما نحن فيه اه ع ش أقول ويصرح بالكراهة قول الشارح الآتى وقوله مع وجود الفاضل (الخ) وقول شرح المنهج او كان مفضولاً ولم يمتنع الا فضل من القبول كرهاى الطالب والقبول له اه (قوله) إذا بذل له من غير طلب) كان يمكن ترك هذا التقييد لان له القبول مع الطالب وان كرها كما سياتى اه سم (قوله) من استعمل عاملا (الخ) دخل فيه كل من تولى امر من امور المسلمين وإن لم يكن ذلك شرعياً كصبه شايخ الاسواق والبلدان ونحوهما اه ع ش (قوله) إذا كان الفاضل مجتهدا) قد يقال مع وجود المجتهد لا بولى غيره فهذا ليس مما الكلام فيه إلا ان يفرض في التولية بالشوكة وفيه نظر اه سم (قوله) (وخرج) إلى المتن في المعنى إلا قوله ولا يجبر الفاضل هنا (قوله) أو اقرب إلى القلوب) عبارة غيره إلى القبول قال ع ش أى لقبول الخصم ما يقضى عليه اوله وهو قريب من الاطوع لان معناه اكثر طاعة بان يكون طاعة الناس له اكثر من طاعتهم لغيره (قوله) أو الزم المجلس الحكم) او حاضرا والافضل غائب وصحى او افضل مريض اه معنى (قوله) لخطره) علة للكراهة (قول المتن) وقيل يحرم) استشكله الامام بانه إذا كان النصب جائزاً فكيف يحرم طلب الجائز ونظير هذا سؤال الصدقة في المسجد فانه لا يجوز ويجوز إعطاؤه على الاصلح إذا كان الاعطاء باختيار المعطى فالسؤال كالعدم اه معنى (قوله) وسئل) إلى قول المتن والاعتبار في النهاية إلا قوله ويصحب إلى ويحرم (قول المتن) فله القبول) ولا يلزمه على الاصلح لانه قد يقوم به غيره نهاية ومعنى (قوله) بل قال البلقيني) عبارة النهاية نعم يندب له كما قاله البلقيني (الخ) (قوله) قال البلقيني يندب (الخ) هو مناف لقوله الآتى والابو جند أحدهما هذه الاسباب (الخ) فتأمل فان قيل هذا محمول على ما إذا وجد أحد الاسباب فلا معنى لنقله عن البلقيني مع ما فى المتن اه سم أقول وكذا قول الشارح بلا كراهة ينافى لما يأتى (قوله) نعم ان خاف) إلى قول المتن والاعتبار في المعنى إلا قوله كالخبر الحسن إلى ويحرم الطالب وقوله مطلقاً إلى المتن (قول المتن) إلى الرزق) هو بالفتح مصدر وبالسكر اسم لما ينتفع به اه ع ش (قوله) على الولاية) وفي هذا إشعار على انه يجوز اخذ الرزق على التضام وسياق ايضاح ذلك اه معنى (قوله) وكذا ان ضاعت (الخ) صريح في ان القبول حينئذ مندوب ولو قيل بوجوبه لم يبعد اه ع ش

في الامر بالمعروف انه لو تبين عدم الامتثال فيحتمل عدم وجوبه وقد يفرق بينهما (قوله) وقولهم يجب الامر بالمعروف وان علم انهم لا يمثلونه صريح في وجوب الطالب هنا) يمكن الفرق (قوله) إذا بذل له من غير طلب) كان يمكن ترك هذا التقييد لان له القبول مع الطالب وان كرها كما سياتى (قوله) واعتمده البلقيني إذا كان الفاضل مجتهدا) قد يقال مع وجود المجتهد لا بولى غيره فهذا ليس مما الكلام فيه إلا ان يفرض في التولية بالشوكة وفيه ما فيه (قوله) ولا يجبر الفاضل) ظاهره نظر الماتقدم عن البلقيني وان كان الفاضل مجتهدا والمفضول غير مجتهد وفيه نظر (قوله) بل قال البلقيني (الخ) هو مناف لقوله الآتى وألا يوجد أحد هذه الاسباب الثلاثة (الخ) فتأمل فان قيل هذا محمول على ما إذا كان وجدا لاسباب قلنا فلا معنى لنقله عن

من أهله وقد أتاه من غير مسئلة فيعان عليه أى كفى الحديث نعم ان خاف على نفسه لزمه الامتناع كما في الذخائر ورجحه الزركشى (ويندب) له القبول (والطالب) للقضاء حيث أمن على نفسه منه كما هو ظاهر (ان كان خاملاً) أى غير مشهور بين الناس بعلم (برجو به نشر العلم) ونفع الناس به (أد) كان غير الخامل (محتاجا الى الرزق) من بيت المال على الولاية وكذا ان ضاعت حقوق الناس

الطلب كالقبول لما فيه من الخطر من غير حاجة وهذا هو سبب امتناع اكثر السلف الصالح منه (قلت ويكره) له الطلب والقبول (على الصحيح والله اعلم) لورود نهى مخصوص فيه وعليه حملت الاخبار المحذرة منه كالخبر الحسن من تولى القضاء فقد ذبح بغير سكنين كناية عن عظيم خطره المؤدى الى فطيع هلاكه ويصح كونه كناية عن على رفعته بقيامه في الحق المؤدى الى ايداء الناس له بما هو اشد من ذلك الذبح ويحرم الطلب على جاهل وعالم قصد انتقاما وارثا ويكره ان طلبه للباهاة والاستعلاء كذا قيل والوجه انه حرام بقصد هذين ايضا هذا كله حيث لا قاض متول او كان المتولي جائرا اما صالح متول فيحرم السعي في عزله على كل احد ولو افضل ويفسق به الطالب ولا يؤثر بذل مال مع الطلب بمن تعين عليه او نذب له لكن الآخذ ظالم فان لم يتعين ولا نذب حرم عليه بذله ابتداء لا لادواما لا يعزل ويسن بذله لعزل غير صالح وينفذ العزل وان اثم به العازل والاولية وان جزم الطالب والقبول مطلقا خشية الفتنة

(قوله بتولية جاهل) أى أو عاجز اه معنى (قوله الاسباب الثلاثة) هى قوله ان كان خاملا الخ وقوله أو محتاجا الخ وقوله وكذا الوضاعت الخ اه ع ش (قوله أى الطالب كالقبول) ان كان كون القبول خلاف الاولى او مكروها لا فرق فيه بين ان يكون هنا طلب منه او لا خالف ما تقدم عن البلقيني وان كان مقيدا بالطلب لم يخالفه فليحرم اه سم (قوله سبب امتناع الخ) وقد امتنع ابن عمر رضى الله تعالى عنهما لما ساله عثمان رضى الله عنه القضاء رواه الترمذى وعرض على الحسين بن منصور النيسابورى قضاء نيسابور فاخفى ثلاثة ايام ودعا الله تعالى فأتى في اليوم الثالث وورد كتاب السلطان بتولية مضر بن على الجهمضى عشية قضاء البصرة فقال اشاور نفسى الليلة واخبركم غدا واتوا عليه من الغد فوجدوه ميتا وقال مكحول لو خيرت بين القضاء والقتل اخترت القتل وامتنع منه الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه لما استدعاه المأمون لقضاء الشرق والغرب وامتنع منه الامام ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه لما استدعاه المنصور فحبسه وضربه وحكى القاضي الطبرى وغيره ان الوزير بن الفرات طلب ابا على ابن خيران لتولية القضاء فهرب منه فمتم دوره نحو من عشرين يوما اه معنى (قوله وعليه حملت الخ) أى على انتفاء كل من الاسباب الثلاثة (قوله على جاهل) أى مطلقا اه ع ش (قوله قصد) أى العالم (قوله انتقاما) أى من الاعداء اه معنى (قوله والوجه انه) أى الطالب (قوله بقصد هذين) أى المباهاة والاستعلاء (قوله هذا كله الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وهذا التفصيل اذ لم يكن هناك قاض متول فان كان نظر فان كان غير مستحق للقضاء فكلما عدوم وان كان مستحقا له فطلب عزله حرام ولو كان دون الطالب وتبطل بذلك عدالة الطالب فان عزل وولى الطالب نفذ عند الضرورة اما عند تمهيد الاصول الشرعية فلا ينفذ وهذا فى الطالب بلا بذل مال فان كان يبذل نظر فان تعين على الباذل القضاء او كان ممن يسن له جاز له بذل المال ولكن الآخذ ظالم بالاخذ وهذا كما اذا تعذر الامر بالمعروف لا يبذل مال فان لم يتعين ولم يسن طلبه لم يجز بذل المال ليولى ويجوز له البذل بعد الاولية لئلا يعزل والآخذ ظالم بالاخذ ووقع فى الروضة انه يجوز له بذله ليولى ونسب إلى الغلط واما بذل المال لعزل قاض متصف بصفة القضاء فهو حرام فان عزل وولى الباذل نفذ عند الضرورة كما مر اما عند تمهيد الاصول الشرعية فتولى باطل والمعزول على قضائه لان العزل بالرشوة حرام وتولية المرتضى للرأى حرام اه وعلم بذلك ان قول الشارح وينفذ العزل الخ راجع إلى قوله فيحرم السعى الخ وقوله فان لم يتعين الخ وان قوله مطلقا إشارة إلى رد ما مر عنهم من التفصيل بين حالى الضرورة وعدمها (قوله جائرا) أى او جاهلا (قوله ولو افضل) ينبغى ان يكون محل حيث لم يكن الطالب مجتهدا والمتولى مقلدا اه سيد عمر (قوله ولا يؤثر) أى فى العدالة وصحة التولية بل يجب عليه ذلك كما مر اه رشيدى (قوله وينفذ العزل الخ) كلام مستأنف اه رشيدى (قوله مطلقا) لعله متعلق بينفذ اه رشيدى (قوله ويظهر ضبطها الخ) عبارة الروض

البلقيني مع ما فى المتن (قوله أى الطالب كالقبول) ان كان كون القبول خلاف الاولى او مكروها لا فرق فيه بين ان يكون هنا طلب منه او لا خالف ما تقدم عن البلقيني وان كان مقيدا بالطلب لم يخالفه فليحرم (قوله ولا يؤثر بذل مال مع الطلب) فى الروضة جواز بذله ليولى ايضا ودعوى انه سبق قلم مردودة او ذلك بالنسبة لعزوما ذكر للرويانى لا بالنسبة للحكمش مر (قوله ابتداء لادواما) كذا فى شرح الروض قال ووقع فى الروضة انه يجوز بذله ليولى وهو سبق قلم انتهى (قوله وينفذ العزل وان اثم به العازل الخ) عبارة الروض فان كان هناك قاض غير مستحق أى للقضاء فكلما عدوم وان كان مستحقا فطلب عزله حرام أى وان كان مفضولا فان فعله أى عزله وولى أى غيره نفذ للضرورة قال فى شرحه اى غندها واما عند تمهيد الاصول الشرعية فلا ينفذ صرح به الاصل فيما اذا بذل مال لذلك والظاهر انه بدونه كذلك انتهى (قوله ويظهر ضبطها الخ) عبارة الروض ولا يجب اى على من تعين عليه القضاء طلبه ولا قبوله فى غير بلده قال فى شرحه وظاهر كلامه انه لو كان ببلد صالحان وولى احدهما لم يجب على الآخر ذلك فى بلد آخر ليس به صالح والوجه الوجوب عليه لئلا يمتل البلد الاخر ان لم يشملها حكم الاول مع انتفاء حاجة بلده اليه هذا واقتصاره

يجب في كل مسافة عدوى نصب قاض فيجری في المتعين وغيره ما مر من احكام التعيين وعدمه في الطلب والقبول في وطنه ودون مسافة العدوى منه دون الزائد على ذلك لانه تعذيب لما فيه من ترك الوطن بالسكينة لان عمل القضاء (١٠٥) لا غاية له بخلاف سائر فروض الكفايات

المحوجة الى السفر كالجهاد وتعلم العلم نعم لو عين الامام قاضيا وارسله اليها لزمه الامتثال والقبول وان بعدت لان الامام اذا عين احد المصالح المسلمين تعيين وعلى هذا التفصيل يحمل قول الرافعي انما لم يكلف السفر لما فيه من التعذيب بهجر الوطن اذ القضاء لا غاية له واعتراض ابن الرقعة له بقول ابن الصاغ وغيره يلزم الامام ان يبعث قاضيا لمن ليس عندهم قاض وقد جمع الاذرعى بنحو ما ذكرته فقال يتعين حمل ما ذكره الرافعي عن الائمة على وجود صالح للقضاء في البلد المبعوث اليه او بقربه وكلام ابن الصاغ وغيره على عكس ذلك اذ لا ريب في وجوب البعث حيث شذ على الامام ووجوب امتثال امره والا وهو ما اقتضاه كلام الرافعي لزوم تعطيل الحقوق في البلاد التي لا صالح فيها ومن ثم ابطال البقيين كلام الرافعي نقلا ودليلا ومنه انه صلى عليه وسلم ارسل عليا الى اليمن قاضيا واباموسى ومعاذوا استمر على ذلك

ولا يجب اى على من تعيين عليه القضاء طلب ولا قبول في غير بلده قال في شرحه وظاهر كلامه انه لو كان يلد صالحا وولى احد هما لم يجب على الآخر ذلك اى الطلب والقبول في بلد اخر ليس به صالح والاوجه الوجوب عليه اثلا يتعطل البلد الاخر ان لم يشملها حكم الاول مع انتفاء حاجة بلده اليه اه وخالفه النهاية والمغنى فقالوا لو كان يلد صالحا وولى احد هما لم يجب على الآخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله فيجری) الى قوله نعم في المغنى (قوله فيجری في المتعين) (تنبيه) حكم المقلدين الآن حكم المجتهدين في الاصلح وعدمه كما قاله بعض المتأخرين اه معنى (قوله في الطلب والقبول) ظرف للاحكام وقوله في وطنه الخ متعلق بقوله فيجری الخ وكان الاولى ان يقول فيجری ما مر من احكام الطلب والقبول في المتعين وغيره في التعيين وعدمه في وطنه الخ (قوله لانه) اى ايجاب القبول لما فوق مسافة العدوى (قوله بخلاف سائر فروض الكفايات) فانه يمكنه القيام بها والعود الى الوطن اه معنى (قوله اليها) اى الى ناحية (قوله لزمه الامتثال الخ) ظاهره وان وجد صالح يتولى في البلد المبعوث اليه او بقربه بخلاف جمع الاذرعى الاق فانه اعتبر فيه انتفاء وجود الصالح المذكور ففى قوله بنحو ما ذكرته شىء اه سم عبارة الشيخ سلطان ويتعين حمله على عدم وجود صالح للقضاء في محل المبعوث اليه او بقربه وحينئذ يجمع الكلامان اه (قوله وعلى هذا التفصيل) اى وجوب القبول فيما دون مسافة العدوى وعدمه في الزائد على ذلك (قوله واعتراض الخ) عطف على قول الرافعي الخ (قوله له) اى لقول الرافعي (قوله حمل ما ذكره الخ) اى ما نقله الرافعي بقوله طرق الاصحاب واما ما بحثه الرافعي بقوله ومقتضاه الخ فلا يقبل الجمع كما يعلم بمراجعته اه سيد عمر (قوله وهو) اى عدم وجوب البعث والامتثال (قوله ومنه انه صلى الله عليه وسلم الخ) قد يجاب بان البعث الصادر منه صلى الله عليه وسلم ومن بعده كان برضا المبعوثين فلا يدل على وجوب امتثالهم كما هو المدعى ويوضح ذلك انها وقائع حال فعلية محتملة اه سم (قوله نعم الناحية الخارجة الخ) عبارة للمغنى ولو خلا الزمان عن امام رجع الناس الى العلماء فان كثير علماء الناحية فالتبع اعلمهم فان استووا وتنازعوا اقرع كما قاله الامام اه (قوله من يرجع الخ) اى دوشوكة مسلم يرجع (قوله كامر) اى في النكاح فى او اخر فصل لا تزوج امرأة نفسها (قوله اوولى من لم يصل للبلد الخ) بقى ما لو امتنع الامام من تولية القاضى ببلده وغيره مطلقا وايس الناس من تولية قاض من جهته وتعطلت اموره هل لاهل الحل والعقد من بلده او غير هاتولى قاض وكذا لو لى قاضيا لكن منعه من العمل بمسائل معينة وتنهت طلت اموره بالنسبة اليها هل لم تولية قاض بالنسبة لتلك المسائل ولعل قياس ما بحثه ان لهم ما ذكر اه

على البلد من تصرفه والذى في الاصل اعتبار البلد والناحية وفي الحقيقة المعترف في ذلك الناحية فقط كما اقتصر عليها المنهج انتهى (قوله في كل مسافة عدوى نصب قاض) عبارة شرح الروض قال في الاصل ويجب عليه اى الامام نصب قاض في كل بلد وناحية قال الامام وغيره بحيث يكون بين كل بلدين مسافة العدوى انتهى المقصود نقله (قوله لزمه الامتثال ظاهره وان وجد صالح يتولى في البلد المبعوث اليه او بقربه بخلاف جمع الاذرعى الاق فانه اعتبر فيه انتفاء وجود الصالح المذكور ففى قوله بنحو ما ذكرته شىء مو فى شرح الروض وظاهر كلامه انه لو كان يلد صالحا وولى احد هما لم يجب على الآخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح والاوجه الوجوب عليه الخ اه فلو كان يلد صالحا وولى احد هما لم يجب على الآخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح خلافا لبعض المتأخرين ش م ر (قوله ومنه انه صلى الله عليه وسلم ارسل عليا الخ) قد يجاب بان البعث الصادر منه صلى الله عليه وسلم ومن بعده كان برضا المبعوثين فلا يدل على وجوب امتثالهم كما هو المدعى ويوضح ذلك انها وقائع فعلية محتملة (قوله اوولى من لم يصل للبلد كتهويقه في الطريق

(١٤ - شرواني وابن قاسم - عاشر) عمل الخلفاء الراشدين ومن بعدهم (تنبيه) المولى للقاضى الامام وانائبه نعم الناحية الخارجة عن حكمه يولى بهما من يرجع امرهم اليه اتحد او تعدد فان فقد فاهل الحل والعقد منهم كما مر وقد يؤخذ من ذلك ان السلاطون انائبه لو عزل قاضيا من بلد بعيدة عنه ولم يول غيره اوولى من لم يصل للبلد لتعويقه في الطريق

أومات القاضى فتعطلت أمور الناس بانتظاره أن لاهل الحل والعقد تولية من يقوم بذلك إلى حضور المتولى وينفذ حكمه ظاهرا وباطنا للضرورة (وشرط القاضى) أى من تصح توليته للتضام (مسلم) لأن الكفر ليس أهلا للولاية وانصبه على من له مجرد رياسة لا تقليد حكم وقضاء ومن ثم لا يلزمون بالتحاكم عنده ولا (١٠٦) يلزمهم حكمه إلا أن رضوا به (مكلف) لنقص غيره واشترط الماوردى زيادة عقل اكتسابى

على العقل التكيفى وقد يفهمه ما يأتى من اشتراط كونه ذا بقظة تامة (حر) كانه لنقص غيره بسائر أقسامه (ذكر) فلا تولى امرأة ولو فيما تقبل فيه شهادتها ولا خثى لحبس البخارى وغيره أن يفاح قوم ولو أمرهم امرأة وصح ايضاً ملك قوم ولو الأمرهم امرأة (عدل) فلا يولى فاسق لعدم قبول قوله ومثله نافي الاجماع أو خبر الواحد أو الاجتهاد ومحجور عليه بسفه (سميع) فلا يولى أصم ومه ومن لا يسمع بالكتابة بخلاف من يسمع بالصباح (بصير) فلا يولى أعمى ومن يرى الشبح ولا يميز الصورة وأن قربت بخلاف من يميزها إذا قربت بحيث يعرفها ولو بتكاف ومزيد تأمل وأن يجز عن قراءة المكتوب ومن يبصر نهاراً فقط ويبحث الأذرعى منع عكسه وفي إطلاقهما نظر والذي يتجه أنه متى كان في زمن يوجد فيه ضابط البصير الذى تصح توليته وفي غيره لا يوجد فيه ذلك وأطردت عادته بذلك صححت توليته في الأول دون الثاني

سم (قوله أومات القاضى) كان الأولى أن يقدمه على قوله ولم يول غيره (قوله أن لاهل الحل الخ) جواب لو وكان الأولى جاز لاهل الخ (أى من تصح) إلى قول الماتن مطلق في النهاية وإلى قول الشارح وفي إطلاقهما في المغنى إلا قوله وصح ايضاً إلى الماتن (قول الماتن مسلم الخ) أى إسلامه وكذا الباقي وهذا الشرط داخل في اشتراط العدالة ولهذا لم يذكره في الروضة فلا يولى كافر على مسلمين أو قوله تعالى ولن يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلاً ولا سبيلاً أعظم من القضاء اه معنى (قوله وانصبه على مثله الخ) عبارة المغنى وأما جريان عادة الولاية بنصب حاكم من أهل الذمة عليهم فقال الماوردى والرويانى إنما هي رياسة وزعامة لا تقليد حكم الخ (قوله ومن ثم لا يلزمون الخ) فهو كالحكم لا الحاكم اه زيادى (قول الماتن مكلف) أى بالغ عاقل فلا يولى صبي ولا مجنون وإن قطع جنونه اه معنى (قوله واشترط الماوردى الخ) عبارة النهاية واشترط الماوردى زيادة عقل اكتسابى على العقل الذرى مخالف لكتلامهم اه قال الرشيدى قوله مخالف لكتلامهم عبارة الماوردى ولا يمكننى بالعدل الذى يتعاق به التكليف حتى يكون صحيح التمييز جيد النطق بعيد عن السهو والغفلة ليتوصل إلى إيضاح المشكل وحل المضل انتهت ولا يخفى أن هذا الذى اشترطه الماوردى لا بد منه ولا فجر دالعقل التكيفى الذى هو التمييز غير كاف قطعاً مع أن الشارح سيجزم بما اشترطه الماوردى عقب قول المصنف كاف حيث يقول بأن يكون ذا بقظة تامة وظاهر أن ما قاله الماوردى ليس فيه زيادة على هذا فليتأمل اه (قوله فلا تولى امرأة ولو الخ) فيه إشارة إلى الرد على ابن حنيفة حيث جوز مجتهد على ابن جرير الطبرى حيث جوزهما مطلقاً اه معنى (قوله ولا خثى) إلى قوله وفي إطلاقهما في النهاية إلا قوله وصح ايضاً إلى الماتن (قوله ولا خثى الخ) عبارة المغنى والخثى المشكل في ذلك كالمرأة كما قاله الماوردى وغيره فلو يولى ثم بازرع لاصح توليه كما قاله الماوردى وصرح به البحر وقال أنه المذهب ويحتاج إلى تولية جديدة أما إذا بان ذلك كونه قبل التولية فانهما تصح اه وسياق فى الشارح والنهاية قبيل قول المصنف وهو من يعرف الخ بمخالفه (قول الماتن عدل) وسياق فى الشهادات بيانه اه معنى (قوله ومثله) أى الفاسق اه عرش عبارة المغنى والروض ولا يولى مبتدع ترد شهادته ولا من ينكر الاجماع أو أخبار الاحاد أو الاجتهاد المتضمن إنكاره إنكار القياس اه أى يحرم ولا يصح تقايد مبتدع الخ أسنى (قوله ومحجور عليه) كما صرح به البلقينى لأن مقتضى القضاء التصرف على المحجور عليهم قال وأما ألا كراه فانه مانع من صحة القبول إلا فى من تعين عليه اه معنى (قوله فلا يولى أعمى الخ) خرج بالاغنى الأعور فانه يصح توليته اه معنى (قوله وفي إطلاقهما) أى صحة من يبصر نهاراً فقط وعدم صحة من يبصر ليلاً فقط وجرى النهاية والمغنى على الإطلاق المذكور (قوله أنه متى كان) أى من يراد نصبه قاضياً (قوله صححت توليته في الأولى الخ) يعنى أن من يبصر نهاراً فقط تصح توليته إذا وفى النهار وينفذ حكمه فيه دون الليل ومن يبصر ليلاً فقط تصح توليته إذا وفى الليل وينفذ حكمه فيها دون النهار (قوله لا يصح قضاءه فيه) أى فى زمن عدم التمييز (قوله واختير الخ) عبارة المغنى فإن قيل قد استخلف النبي ﷺ ابن أم مكتوم على المدينة وهو أعمى ولذلك قال مالك بصحة ولاية الأعمى اجيب بأنه إنما استخلفه فى إمامة الصلاة دون الحكم (تنبيه)

أومات القاضى فتعطلت أمور الناس الخ) بقى ما لو امتنع الامام من تولية القاضى ببلده وغيره ما تلقا وأيس الناس من تولية قاض من جهته وتعطلت أمورهم هل لاهل الحل والعقد من بلده أو غيرهما تولية قاض وكذا لوولى قاضياً لكن منعه من العمل بمسائل معينة وتعطلت أمورهم بالنسبة اليها هل لهم تولية قاض بالنسبة لتلك المسائل ولعل قياس ما بحثه أن لهم ما ذكر (قوله واشترط الماوردى الخ) هو مخالف لكتلامهم شمر

فلا يدخل تبعاً للأول بل يتجه فى بصير عرض له تحور مدعيه لا يميز إلا بنحو الصوت أنه لا يصح قضاءه فيه وظاهر أنه لا ينعزل بل يقر بجزأه مع كمال من طرأ له واختير صحة ولاية الأعمى لأنه صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم على الصلاة وغيره من أمور المدينة رواه الطبرانى ويحجب بعد تسليم صحته ورود العموم الذى فيه باحتمال أنه استخلفه للنظر فى أمور العامة من الحراسة وما يتعلق بها

لا في خصوص الحكم الذي الكلام فيه (ناطق) فلا يولى آخر من وإن فهم إشارته كل أحد لعجزه عن تنفيذ الأحكام كسابقه (كاف) للقيام بمنصب القضاء بأن يكون ذاته قوية ونامة وقوة على تنفيذ الحق فلا يولى مغفل ومخل نظر كبير أو مريض وجبان ضعيف النفس وفي الروضة يندب ذو حلم وثبت ولين وفطنة وتيقظ وصحة حواس وأعضاء وعدة الفطنة والتهذيب لا ينافي ما قلناه في القطة التامة لأن القصد منها أن يخرج عن التغفل واختلال الرأي كما تقرروا منها زيادة على ذلك بحيث يرجع إليه العقل في رأيه وتدبيره (بمجتهد) فلا يصح تولية جاهل ومقلد وإن حفظ مذهب إمامه لعجزه عن إدراك غوامضه وتقرير أدلته إذ لا يحيط بهما إلا بمجتهد (٧٠) مطلق قبل كان ينبغي أن يقول لإسلام إلى آخره

أو كونه مسلماً إلى آخره لأن الشرط المعنى المصدرى لا الشخص نفسه اه ويرد بوضوح أن المراد بتلك الصيغ ما اشعرت به من الوصف وافهم كلامه أنه لا يشترط كونه كاتباً واشترطه جمع واختير فعلى الأول يتأكد نذب ذلك ولا كونه عارفاً بالحساب المحتاج إليه في تصحيح المسائل الحسائية لكنه صحح في المجموع اشتراطه في المفتى فالقاضى أولى لأنه مفت وزيادة قوبه يندفع تصويب ابن الرفعة خلافاً وقد يجمع بحمل الاشتراط على المسائل الغالب وقوعها وعدمه على ضدها ووجهه أن رجوعه لغيره في تلك يشق على الخصوم مشقة لا تحتمل بخلافه في هذه ولا معرفته بلغة أهل ولايته أى وعكسه ومحامها أن كان ثم عدل يعرفه بلغتهم ويعرفهم بلغته كما هو واضح وقياس ما مر في العقود أن المدار فيها على ما في نفس الأمر لا على ما في ظن المكلف أنه

لو سمع القاضى البيئة ثم عي قضى في تلك الواقعة على الاصح واستثنى ايضا لنزول أهل قلعة على حكم اعنى فانه يجوز كما هو المذكور في محله اه (قوله لا في خصوص الحكم الخ) الاولى دون الحكم الخ (قوله فلا يولى آخر من) إلى قوله وجبان في النهاية وإلى قوله وعده في المبنى الا قوله في الروضة (قوله وجبان ضعيف النفس) فان كثير من الناس يكون عالما ديناً ونفسه ضعيفة عن التنفيذ والالزام والسطاو فيطمع في جانبه بسبب ذلك اه معنى (قوله وصحة حواس وأعضاء) وان يكون عارفاً بلغة البلد الذى يقضى لاهله فتوقعا سليمان الشحنة صدوقا وافر العقل ذا وقار وسكينة قريشاً ومراعاة العلم والتقى أولى من مراعاة النسب معنى وروض مع شرحه (قوله وعده الخ) أى من المندوبات (قوله ما قلناه في القطة التامة) أى من ادخالها في تفسير الكفاية الواجبة (قوله لأن القصد منها الخ) كيف يراد بالقطة التامة اصل التيقظ وبالتيقظ المطابق كماله فليتأمل اه سيد عمر (قوله فلا يصح) إلى قوله اه في المغنى الا قوله قبل وإلى المتن في النهاية الا قوله واشترطه الى ولا كونه عارفاً قوبه له وبه يندفع الى ولا معرفته قوبه له فقول جمع الى وللولى (قوله تولية جاهل) أى بالأحكام الشرعية نهائية معنى (قوله وان حفظ) إلى قبل عبارة النهاية والمغنى وهو من حفظ مذهب إمامه لكنه غير عارف بغوامضه وقاصر عن تقرير أدلته لانه لا يصاح للفتوى فالتضاء أولى اه (قوله ويرد الخ) هذا ردانما يفيد لو اريد بالانبغاء الوجوب لا الأولى (قوله وافهم) إلى قوله لكنه صحح في المغنى (قوله فعلى الأول) أى ما افهمه كلام المصنف (قوله وبه يندفع) أى بما في المجموع (قوله تصويب ابن الرفعة خلافاً) اعتمده المغنى (قوله ان رجوعه) أى القاضى (قوله ولا معرفته) أى ولا يشترط معرفته الخ (قوله ومحامها) أى الاصل والعكس (قوله ان المدار الخ) بيان للمار وقوله فيها أى العقود (قوله ثم بان) الأولى التذكير (قوله فعول جمع الخ) منهم المغنى كما مر (قوله لا يصح) الأولى التانيث (قوله وللولى الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه واذ عرف الامام اهلية احد ولا هو الا بحث عن حاله وللولى من لا يصاح للقضاء مع وجود الصالح له العلم بالحال اثم المولى بكسر اللام والمولى بفتحها ولا ينفذ قضاؤه وان اصاب فيه اه (قوله ويسن له اختياره الخ) أى ان كان اهلاً للاختبار والا اكتفى باخبار العاديين اه ع ش (قوله وهو من) كان في اصله رحمه الله تعالى أن مكتوباً بالحرارة على أنه من المتن وكذا هو في المغنى والنهاية والمحلى ثم اصلح بمن فليحجر اه سيد عمر (قوله أى المجتهد) إلى قوله على ان قول ابن الجوزى في المغنى وإلى قوله قال ابن دقيق العيد في النهاية الا قوله قال ابن الصلاح الى واجتماع ذلك (قول المتن ما يتعلق بالأحكام) احترز به عن المواعظ والقصص اه معنى (قوله وان لم يحفظ ذلك) بل يكفي أن يعرف مظان الأحكام في أبوابها فليراجعها اه معنى (قوله في خمسة آية ولا خمسة حديث) حق التعبير أن يقول أى الأحكام في خمسة آيات ولا احاديثها في خمسة آية (قوله لو اعجميها) زاعم الاول البندنيجي والماوردى وغيرهما وزاعم الثاني الماوردى اه معنى (قوله وغيرهما) أى كالحكم والامثال (قوله قاضية بطلانه) أى لما باقى ان غالب الاحاديث الخ (قوله قائله) أى انحصار الاحاديث في خمسة آية (قوله أو الأحكام الخ) عطف على الاحاديث ويحتمل على

لولى لم يعلم اجتماع تلك الشروط فيه ثم بان في صحت توليته فقول جمع لا يصح الظاهر انه ضعيف وللولى لم يعلم حاله أن يعتمد في الصالح على شهادة عدلين عارفين بما ذكر ويسن له اختياره ليزداد فيه بصيرة (وهو) أى المجتهد (من يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالأحكام) وإن لم يحفظ ذلك عن ظهر قلب ولا ينحصر في خمسة آية ولا خمسة حديث خلافاً لراعيهما اما الاول فلانها تستنبط حتى من أى القصص والمواعظ وغيرهما أما الثاني فلان المشاهدة قاضية بطلانه فان اراد قائله الحصر في الاحاديث الصحيحة السالمة من طعن في سند أو نحوه أو الاحكام الخفية الاجتهادية كان له نوع من القرب على أن قول ابن الجوزى

أنها ثلاثة آلاف وخمسة مائة مردود بان غالب الاحاديث لا يكاد يتخلو عن حكم أو أدب شرعي أو سياسة دينية ويكتفي اعتماده فيها على أصل مصحح عنده يجمع غالب احاديث الاحكام كسكن ابن داود اى مع معرفة اصطلاحه ومال الناس فيه من نقد ورد فيها يظهر (وعامه) راجع لما مطلقا أو الذى أريد به العموم (وخاصه) مطلقا أو (٨٠) الذى أريد به الخصوص ومطلقة ومقيدة (وبجمله ومبينه وناسخه ومنسوخه) والنص

والظاهر والمحكم (ومتواتر السنة وغيره) وهو آحادها إذ لا يتمكن من الترجيح عند تعارضها إلا بمعرفة ذلك (و) الحديث (الم متصل) باتصال رواته إلى الصحابي فقط ويسمى الموقوف أو اليه صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع (والم رسل) وهو ما يسقط فيه الصحابي ويصح أن يراد به ما يشمل المعضل والمنقطع بدليل مقابله بالم متصل (و حال الرواة قوة وضعفا) لانه بذلك يتوصل إلى تقرير الاحكام نعم ما تواترنا قوله او اجمع السلف على قوله لا يبحث عن عدالة ناقله وله الا كنفاء بتعديل إمام عرف صحة مذهبه في الجرح والتعديل (واسان العرب لغة ونحو) أو صرفا وبلاغة إذ لا بد منها في فهم الكتاب والسنة (واقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم إجماعا واختلافا) لا في كل مسألة بل في المسئلة التي يريد النظر فيها بان يعلم ان قوله فيها لا يخالف إجماعا ولو بان يغلب على ظنه انها مولدة لم يتكلم فيها الاولون

الحصر (قوله انها) أى احاديث الاحكام (قوله اعتماده) أى المتجتمد فيها أى في معرفة احاديث الاحكام (قوله على أصل مصحح) اى من كتب الحديث اه معنى (قوله كسكن ابن داود) وصحيح البخارى اه معنى (قوله مع معرفة اصطلاحه الخ) اى ذلك الأصل (قوله راجع لما الخ) عبارة المغنى ويعرف خاصه وعامه بتذكير الضمير نظر الما والخاص خلاف العام الذى هو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر ويعرف العام الذى أريد به الخصوص والخاص الذى أريد به العموم اه (قوله راجع لما) اى معطوف عليها اه رشيدى (قوله مطلقا) راجع لعامه وكان المراد بقوله مطلقا ما هو عام بوضعه ويقال به ما ليس عام بوضعه لكن أريد به العموم وعلى هذا القياس ما ياتى في قوله وخاصة وينظر الفصل بين عامه ومطلقا بما بينهما والعطف في قوله او الذى الخ ويحتمل ان المراد بقوله مطلقا سواء أريد عمومه او لا ويكون قوله او الذى الخ إشارة إلى التردد في المراد بالعام وعلى قياس ذلك يقال في مطلق الثاني وما بعده اه سم وقوله والعطف الخ اى وكان حقه العطف بالواو كافى المغنى (قوله او الذى الخ) عطف على عامه اه عشرين (قوله او الذى أريد به العموم) أى ولو مجازا (قوله ومطلقة) إلى قول المتن والمتصل فى المغنى (قول المتن وبجمله) وهو ما لم تنضح دلالة مثل قوله تعالى وآتوا الزكاة وخذ من أموالهم صدقة لا نعلم يعلم منها قدر الواجب والمبين هو ما تنضح دلالة مثل قوله وفي عشرين دنائير نصف دينار اه بجزمى (قوله والمحكم) اى والمتشابه اه معنى (قوله عند تعارضها) اى الادلة اه معنى (قوله لا بذلك) فيقدم الخاص على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل والناسخ على المنسوخ والمتواتر على الآحاد قال ابن برهان ويشترط ان يعرف اسباب النزول اه معنى (قوله المعضل) وهو الحديث الساقط من سنده اثنان فاكثر كإقاله العراقي والمنقطع قال العراقي هو ما سقط من سنده واحد قبل الصحابي فى أى موضع كان وإن تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط فى كل منها على واحد اه جاد المولى (قوله لانه بذلك) إلى قوله انتهى فى المغنى الا قوله قال ابن الرفعة إلى وقال ابن الصلاح (قوله ما تواترنا قوله) اى بلغوا عدد التواتر اه سم عبارة المغنى تواتر عدد القروا ته اه (قوله لا يبحث الخ) عبارة المغنى فلا حاجة للبحث عن عدالتهم وما عدا ذلك يكفى فى عدالته وانه بتعديل إمام الخ ولا بد مع العدالة من الضبط اه (قول المتن ونحو) يجوز أن يريد بالنحو ما يشمل الصنف اه سم عبارة المغنى أراد بالنحو ما يشمل البناء والاعراب والتصريف اه (قوله ولو بان يغلب على ظنه الخ) عبارة المغنى اما بعلبه بموافقة بعض المتقدمين او يغلب الخ (قوله صحة الخ) راجع إلى المتن (قوله وجلاء وخفاء) يعنى عنه ماسر (قوله وطرق استخراج العلل الخ) اى ويعرف طرق الخ (قوله ولا يشترط نهايته الخ) عبارة المغنى ولا يشترط ان يكون متبحرا فى كل نوع من هذه العلوم حتى يكون فى النحو كسيويه وفى اللغة كالحليل بل يكفى معرفة جمل منها قال ابن الصلاح (قوله مع الاعتقاد الجازم الخ) متعلق بقول المصنف وشرط القاضى مسلم الخ اى يشترط فيه ما مر مع الاعتقاد الجازم بامور العقائد وإن لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة فليس إحسانها

(قوله مطلقا) راجع لعامه وكان المراد بالعام مطلقا ما هو عام بوضعه ويقال به ما ليس عام بوضعه لكن أريد به العموم وعلى هذا القياس ما ياتى في قوله وخاصة وينظر الفصل بين عامه ومطلقا بما بينهما والعطف فى قوله او الذى الخ ويحتمل ان المراد بقوله مطلقا سواء أريد عمومه او لا ويكون قوله او الذى الخ إشارة إلى التردد فى المراد بالعام وعلى قياس ذلك يقال فى مطلقا الثانى وما بعده (قوله نعم ما تواترنا قوله) اى بلغوا عدد التواتر (قوله اى المصنف ونحو) يجوز ان يريد بالنحو ما يشمل الصنف

وكذا يقال في معرفة الناسخ والمنسوخ (والقياس بأنواعه) من جلى وهو ما يقطع فيه بنى الفارق كقياس ضرب الوالد شرطا على تافيه أو مساو وهو ما يبعد فيه الفارق كقياس إحراق مال اليتيم على أكله أو ادون وهو ما لا يبعد فيه ذلك كقياس التفاح على البرى الزبا بجامع الطعم صحة وفساد أو جلاء وخفاء وطرق استخراج العلل والاستنباط ولا يشترط نهايته فى كل ما ذكر بل تكفى الدرجة الوسطى فى ذلك مع الاعتقاد الجازم وإن لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة الآن قال ابن الصلاح وهذا سهل الآن لتدوين العلوم وضبط قوانينها

واجتماع ذلك كله إنما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يفتى في جميع أبواب الفقه أما مقيد لا يعدو مذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه ولايراع فيها ما يراعيه المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ومن ثم لم يكن له العدول عن نص امامه كما لا يجوز الاجتهاد مع النص قال ابن دقيق العيد لا يخلو العصر عن مجتهد إلا إذا تداعى الزمان وقربت الساعة وأما قول الغزالي كالفقال ان العصر خلا عن المجتهد المستقل فالظاهر ان المراد مجتهد قائم بالقضاء لرغبة العلماء عنه وكيف يمكن القضاء على الاعصار بخلوها عنه والفقال نفسه كان يقول لسائله في مسائل الصبره تسألني عن مذهب الشافعي ام عما عندى وقال هو (١٠٩) وآخرون منهم تليذه القاضي حسين لسنا

مقلدين للشافعي بل وافق رأينا رايه قال ابن الرفعة ولا يختلف اثنان ان ابن عبد السلام وتليذه ابن دقيق العيد بلغاربية الاجتهاد وقال ابن الصلاح امام الحرمين والغزالي والشيرازي من الاثمة المجتهدين في المذهب اه ووافقه الشيخان فاقاما كالغزالي احتمالات الامام وجوها وخالف في ذلك ابن الرفعة فقال في موضع من المطلب احتمالات الامام لا تعد وجوها في موضع آخر منه الغزالي ليس من اصحاب الوجوه بل ولا امامه والذي يتجه ان هؤلاء وان ثبت لهم الاجتهاد فالمراد به التأهل له مطلقا وفي بعض المسائل إذا أصبح جواز تجزئه اما حقيقته بالفعل في سائر الابواب فلم يحفظ ذلك من قريب عصر الشافعي الى الآن كيف وهو متوقف على تأسيس قواعد أصولية وحديثية وغيرها يخرج عليها استنباطاته وتقريراته

شرطا في المجتهد أو على الصحيح اه رشيدى (قوله واجتماع ذلك) أى العلوم المتقدمة (قوله امام مقيد) أى بمذهب امام خاص اه معنى (قوله لا يعدو) أى لا يتجاوز (قوله لرغبة العلماء عنه الخ) عبارة المغنى فان العلماء يرغبون عنه وهذا ظاهر لا شك فيه وكيف يمكن الخ عنه أى القضاء (قوله وكيف يمكن) إلى قوله قال ابن الرفعة قضية صنيعة انه من قول ابن دقيق العيد ايضا وان اوهام ما مر آتفاعن المغنى خلافة (قوله عنه) أى المجتهد (قوله تسألني عن مذهب الشافعي ام عما عندى الخ) هذا لا ينافي ما ذكرناه لا يقتضى الاستقلال في جميع مسائل الفقه في جميع أبوابه اه سم (قوله وقال هو) أى الفقال (قوله وآخرون الخ) عبارة المغنى والشيخ ابو على والقاضى حسين والاستاذ ابو اسحق وغيرهم لسنا الخ فاهذا كلام من يدعى زوال رتبة الاجتهاد وقال ابن الصلاح الخ (قوله ووافقه) أى ابن الصلاح (قوله منه) أى من المطلب (قوله والذي يتجه) هذا من عند الشارح (قوله إذا أصبح جواز تجزئه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فرع يجوز ان يتبع بعض الاجتهاد بان يكون العالم مجتهدا في باب دون باب فيكفيه علم ما يتعلق بالباب الذي مجتهد فيه اه (قوله اما حقيقته) أى الاجتهاد (قوله في سائر الابواب) أى في جميعها (قوله وهذا التأسيس الخ) قد يشير إلى ما ينافي قوله السابق فالمراد به التأهل له اه سم اقول يدفع المناقاة حل قوله اوفى بعض المسائل على الاضراب (قوله عنه) أى التأسيس (قوله رتبة الاجتهاد المذهبي) أى الاجتهاد في المذهب فضلا عن الاجتهاد النسبي أى الاجتهاد في بعض الابواب فضلا عن الاجتهاد المطلق أى في جميع الابواب (قوله وكذا من عداهم الخ) هذا مع قوله الآتى هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لاقناء أو قضاء فيمتنع الخ صريح في ان من عدا الاربعة ممن حفظ مذهب في تلك المسئلة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته فيمتنع تقليده في غير العمل من الاقامة والحكم فليتنبه لذلك وليحفظ مع انه في نفسه لا يخلو عن اشكال اه سم (قوله ممن حفظ مذهب في تلك المسئلة الخ) أى لو وجدوا لا فلا تتحقق له فيما اطلعنا عليه (قوله وسائر معتبراته) أى كعدم المانع (قوله ويشترط لصحة التقليد ايضا ان لا يكون بما ينقض فيه قضاء القاضى) كان ينبغي ان يؤخر ويذكره قوله كخالف الاجماع (قوله ان لا يكون بما ينقض فيه الخ) قد يشكك هذا بانه يلزمه بطلان بعد تقليد مقلدى بقية الاثمة الاربعة فيما قلنا بنقضه من مذاهم اه سم ويدفع الاشكال بان الكلام في تقليد المقلد لغير امامه (قوله هذا) أى قوله وكذا من عداهم من حفظ الخ (قوله فيه) أى الاقناء أو القضاء

(قوله تسألني عن مذهب الشافعي ام عما عندى الخ) هذا لا ينافي ما ذكرناه لا يقتضى الاستقلال في جميع مسائل الفقه في جميع أبوابه (قوله وهذا التأسيس الخ) قد يشير إلى ما قد ينافي قوله السابق فالمراد به التأهل له (قوله وكذا من عداهم من حفظ مذهب الخ) هذا مع قوله الآتى هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لاقناء أو قضاء فيمتنع تقليد غير الاربعة فيه اجماعا صريح في ان من عدا الاربعة ممن حفظ مذهب في تلك المسئلة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته فيمتنع تقليده في غير العمل من الاقامة والحكم فليتنبه لذلك وليحفظ مع انه في نفسه لا يخلو عن اشكال (قوله ويشترط لصحة التقليد ايضا ان لا يكون بما ينقض فيه قضاء القاضى) قد يشكك هذا بانه يلزمه بطلان تقليد مقلدى بقية الاثمة الاربعة فيما قلنا بنقضه من مذاهم

وهذا التأسيس هو الذى أعجز الناس عن بلوغ حقيقة رتبة الاجتهاد المطلق ولا يغنى عنه بلوغ الدرجة الوسطى فيما سبق فان أدون أصحابنا ومن بعدهم بلغ ذلك ولم يحصل له مرتبة الاجتهاد المذهبي فضلا عن الاجتهاد النسبي فضلا عن الاجتهاد المطلق (فروع) في التقليد يضطر اليها مع كثرة الخلاف فيها وحاصل المعتمد من ذلك انه يجوز تقليد كل من الاثمة الاربعة وكذا من عداهم ممن حفظ مذهب في تلك المسئلة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته فالاجماع الذى نقله غير واحد على منع تقليد الصحابة يجعل على ما قد دفعه شرط من ذلك ويشترط لصحة التقليد ايضا ان لا يكون بما ينقض فيه قضاء القاضى هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لاقناء أو قضاء فيمتنع تقليد غير الاربعة فيه اجماعا كما يعلم

ما يأتي لانه محض تشبه
وتغير ومن ثم قال السبكي
اذا قصد به المفتي مصلحة
دينية جاز أى مع تبينه
للمستفتى قائل ذلك وعلى
ما اختل فيه شرط مما ذكر
يحمل قول السبكي ما خالف
الاربعة كخالف الاجماع
ويشترط ايضا اعتقاد
ارجحية مقلده أو مساواته
لغيره لكن المشهور الذى
رجحاه جواز تقليد
المفضول مع وجود الفاضل
ولا ينافى ذلك كونه عاميا
جاهلا بالدلالة لان الاعتقاد لا
يتوقف على الدليل لحصوله
بالتسامع ونحوه قال
الهروى مذهب أصحابنا
أن العامى لا مذهب له أى
معين يلزمه البقاء عليه
وحيث اختلف عليه
متجران أى فى مذهب
امامه فكأختلاف
المجتهدين اه وقضيته
جواز تقليد المفضول

(قوله بما يأتى) لعله أراد به قوله لكن فى الروضة إلى فلا ينافى وقوله بخلاف الحاكم لا يجوز الخ (قوله لانه
محض تشبه الخ) كيف ذلك مع الشروط المذكورة اه سم وقد يجاب بان الشروط المذكورة إنما هى فى العمل
فى حق نفسه (قوله اذا قصد به) أى بالاقام بمنزلة غير الاربعة بل غير امامه (قوله أى مع تبينه للمستفتى
قائل ذلك) أى ليقبله فيكون قول المفتي حينئذ ارشادا لا افتاء (قوله كخالف الاجماع) خبر ما الخ (قوله
(قوله اسكن المشهور الذى رجحاه الخ) فى الروض ويعمل أى المستفتى بفتوى عالم مع وجود اعلم منه
جهله قال فى شرحه بخلاف ما اذا علم بان اعتقده اعلم كما صرح به بعد فلا يلزمه البحث عن الاعلم اذا جهل
اختصاص احدهما بزيادة علم ثم قال فى الروض فان اختلفا أى المفتيان جوابا وصفة ولا نص أى من كتاب
او سنة قدم الاعلم وكذا اذا اعتقد احدهما اعلم او اورد أى قدم من اعتقده اعلم او اورد ويقدم الاعلم
على الاورع اه فانظر هل يخالف ذلك اطلاق جواز تقليد المفضول مع وجود الفاضل الا فى قوله وقد
سبق أن الارجح التخير فيها الخ فليتامل اه سم وقد يقال إن الاطلاق المذكور يقيد بذلك كما يؤيده قوله
الآتى ولا وجد من يخبر به (قوله ولا ينافى ذلك) أى اشتراط الاعتقاد المذكور (قوله قال الهروى الخ)
بين السيد السهمودى فى رسالة التقليد ان مقتضى الروضة ترجيح ما نقله الهروى واطال فى ذلك اه سم
(قوله لا مذهب له) ليس معناه ان له ترك التقليد مطلقا بل معناه ما عبر عنه المحلى فى شرح جمع الجوامع
بقوله فله ان ياخذ فيما يقع له هذا المذهب تارة وبغيره اخرى وهكذا اه وبارة السيد السهمودى فيقلد
واحدا فى مسألة وأخر فى أخرى اه ولعل الشارح اشار الى ذلك بقوله أى معين الخ اه سم (قوله أى
معين يلزمه البقاء الخ) لا يقال هذا لا يخص العامى لان الذى اقتضاه كلام الفقهاء جواز الانتقال ولو بعد
العمل فلعل الاوجه منع ما نقله الهروى لانا نقول المراد بالعامى غير المجتهد او نقول غير المجتهد من العلماء
مثل العامى فى ذلك كما صرح به المحلى فى شرح جمع الجوامع اه سم (قوله وحيث اختلف الخ) عبارة
الروض مع شرحه واختلف المفتين فى حق المستفتى كأختلاف المجتهدين فى حق المقلد وسيأتى انه بقلد من
شاء منها فللمستفتى ذلك على ما يأتى اه واراد بما يأتى ما مر انفا عن سم عن الروض وشرحه (قوله
وقضيته جواز تقليد المفضول الخ) هذا فى العامى بدليل قوله الآتى فلا ينافى ما مر عن الهروى لانه فى عامى
الخ واعلم ان قوله السابق ويشترط ايضا اعتقاد ارجحية مقلده الخ شامل للعامى بدليل قوله ولا ينافى ذلك
كونه عاميا الخ وحينئذ فقد يمنع قوله وقضيته جواز تقليد المفضول الخ ويقال بل قضيته منع ذلك بدليل قوله

(قوله لانه محض تشبه وتغير) كيف ذلك مع الشرط المذكور (قوله لكن المشهور الذى رجحاه جواز
تقليد المفضول مع وجود الفاضل) فى الروض ويعمل أى المستفتى بفتوى عالم مع وجود اعلم منه جهله قال
فى شرحه بخلاف ما اذا علم بان اعتقده اعلم كما صرح به بعد فلا يلزمه البحث عن الاعلم اذا جهل اختصاص
احدهما بزيادة علم ثم قال فى الروض فان اختلفا أى المفتيان جوابا وصفة ولا نص قدم الاعلم وكذا اذا
اعتقد احدهما اعلم أو اورد أى قدم من اعتقده اعلم أو اورد ويقدم الاعلم على الاورع اه فانظر
هل يخالف ذلك اطلاقه جواز تقليد المفضول مع وجود الفاضل الا فى الصفة الآتية وقد سبق
ان الارجح التخير فيها فى العمل فليتامل (قوله قال الهروى مذهب أصحابنا ان العامى الخ) بين السيد
السهمودى فى رسالة التقليد ان مقتضى الروضة ترجيح ما نقله الهروى واطال فى ذلك (قوله لا مذهب
له) ليس معناه أن له ترك التقليد مطلقا بل معناه ما عبر به المحلى فى شرح جمع الجوامع بقوله فله ان ياخذ
فما يقع له هذا المذهب تارة وبغيره اخرى وهكذا اه وبارة السيد السهمودى فيقلد واحدا فى
مسألة وأخر فى أخرى اه ولعل الشارح اشار الى ذلك بقوله أى معين الخ (قوله أى معين يلزمه البقاء
عليه) لا يقال هذا لا يخص العامى لان الذى اقتضاه كلام الفقهاء جواز الانتقال ولو بعد العمل فلعل الاوجه
منع ما نقله الهروى لانا نقول المراد بالعامى غير المجتهد او نقول غير المجتهد من العلماء مثل العامى فى ذلك
فانه لما قال فى جمع الجوامع عطف اعلى معمول الاصح وان يجب على العامى التزام مذهب معين ثم فى خروجه

من أصحاب الأوجه مع وجود أفضل منه لكن في الروضة ليس لفت وعامل على مذهبه في مسألة ذات قولين أو وجهين أن يعتمد أحدهما بلا نظريته بخلاف بل يبحث عن أرجحهما بنحو آخره أن كانا لواحداه ونقل ابن (١١١) الصلاح فيه الإجماع لكن حمله بعضهم على

المفتي والقاضي لما مر من جواز تقليد غير الأئمة الأربعة بشرطه وفيه نظر لأنه صرح بمساواة العامل للمفتي في ذلك فالوجه حمله على عامل متأهل للنظر في الدليل وعلم الراجح من غيره فلا ينافي ما مر عن الهروي وما يأتي عن فتاوى السبكي لأنه في عامي لا يتأهل لذلك وإطلاق ابن عبد السلام أن من لاماه في مسألة تقليده في أيهما أحب يردده قولاً له ما تقرر وما مر في شرح الخطبة وما في الروضة من الوجهين مفروض كما نرى فيما إذا كانا لواحد ولا تخير لتضمن ذلك ترجيح كل منهما من قائله الأهل كما اقتضاه قوله أيضاً اختلاف المتبحرين كاختلاف المجتهدين في الفتوى وقد سبق أن الأرجح التخيير فيها في العمل وما يصرح بجواز تقليد المرجوح قول البلقيني في مقلد مصحح الدور في السريجة لا يائمه وأن كنت لأفتي بصحته لا الفروع الاجتهادية لا يعاقب عليها ولا ينافيه قول ابن عبد السلام يتمتع التقليد في هذه لأنه مبني على قوله فيها ينقض قضاء القاضي بصحة الدور وما أن ما ينقض لا يقلد

فكذلك اختلاف المجتهدين إلا أن يكون هذا بالنظر إلى قوله لكن المشهور الخ اه سم (قوله من أصحاب الأوجه) كذا كان في أصله رحمه الله تعالى ثم اصحح بالوجه وليس بضروري كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله لكن في الروضة الخ) استدراك على الفضية المذكورة (قوله فيه الإجماع) أي في وجوب البحث عن الأرجح (قوله لكن حمله الخ) استدراك على الفضية المذكورة (قوله فيه الإجماع) أي في وجوب البحث عن الأرجح (قوله لكن حمله الخ) أي كلام الروضة المذكور اه سم (قوله من جواز تقليد غير الأئمة الخ) أي في العمل بنفسه (قوله وفيه نظر) أي في الحمل المذكور (قوله لأنه صرح بمساواة العامل الخ) أي فإنه قال ليس لفت وعامل الخ اه سم (قوله في ذلك) أي وجوب البحث (قوله ما مر عن الهروي الخ) أي من تخير العاين في الوجهين (قوله وما يأتي الخ) أي انفاً (قوله لأنه الخ) كل بما مرو وما يأتي (قوله إطلاق ابن عبد السلام الخ) أي الشامل المتأهل وغيره (قوله يردده الخ) هلا قال يحمل على عامي غير متأهل للنظر (قوله ما تقرر) أي كلام الروضة المذكور مع قوله فالوجه حمله الخ (قوله وما في الروضة الخ) عطف على وإطلاق ابن عبد السلام الخ (قوله مفروض) محل تأمل بل قولها أن كانا لواحد فيه نوع إشعار بأن الكلام فيها أي الوجهين ولو لمتعدد فتدبراه سيد عمر (قوله ولا) أي بأن كانا لمتعدد (قوله كما اقتضاه قوله الخ) أي قول صاحب الروضة أقول قد سبق عن الروض وشرحه تفصيل القول المذكور بجعل المستفتي اختصاصاً أحدهما بزيادة علم أو ورع (قوله وقد سبق) أي في أول الفروع (قوله فيهما) أي المجتهدين (قوله في العمل) أخرج الفتوى والحكم اه سم (قوله في مقلد مصحح الخ) بالإضافة وقوله لا يائمه الخ مقول البلقيني (قوله بصحته) أي الدور (قوله ولا ينافيه) أي قول البلقيني (قوله في هذه) أي مسألة صحة الدور (قوله لأنه الخ) أي قول ابن عبد السلام (قوله وما مر) أي في أول الفروع (قوله كما مر) أي في قوله فالوجه حمله الخ (قوله عنه وعن غيره ما يخالف الخ) وما يخالفه كلام الروض فإنه صريح في أنه إذا لم يتأهل للعلم بالراجح ولا وجد من يخبره يتوقف ولا يتخير حيث قال هنا وليس له أي لكل من العامل والمفتي كما في شرحه العمل والفتوى بأحد القولين أو الوجهين من غير نظر إلى أن قال فإن كان أهلاً للترجيح أو التخيير استقل به متعرفاً ذلك من القواعد والمأخذ وأن تلقاه من نقلة المذهب فإن عدم الترجيح أي بان لم يحصله بطريق توقف أي حتى يحصله إلى أن قال فإن اختلفوا إلى أصحاب في الأرجح ولم يكن أي كل من العامل والمفتي أهلاً للترجيح اعتمد ما صححه إلا أكثر فالعلم والأدب وان لم يصححوا شيئاً توقف أهلاً لا يخفى مخالفة هذا لإطلاق الهروي السابق فإن قوله تلقاه من نقلة المذهب وقوله فإن اختلفوا ولم يكن أهلاً للترجيح شامل للعاين أن لم يكن محصوراً فيه ولم يخبره بل أوجب عليه تعرف الأرجح إلا أن يكون ما قاله الهروي في اختلاف المتبحرين في غير الترجيح أو كلام شرح الروض في غير العاين الصريح ومخالفته لمحل الشارح المذكور بقوله فالوجه حمله الخ فإنه أوجب على غير المتأهل تعرف الأرجح ومخالفته لما ذكره الشارح من التخيير إلا أن يحمل على المختلفين في غير الترجيح مع التساوي عنده أو على المتساويين فيه عنده وعن السبكي من جواز العمل بالمرجوح في حق نفسه فليتأمل اه

عنه أو قال الخ زاد المحلى عقب العاين ما نصه وغيره من لم يبلغ رتبة الاجتهاد انتهى وقضيته جواز تقليد المفضل الخ هذا في العاين دليل قولنا لا ينافي ما مر عن الهروي لأنه في عامي الخ فاعلم أن قوله السابق وبشرط أيضاً اعتماداً رجحية مقلده الخ شامل للعاين دليل قولنا لا ينافي ذلك كونه عامياً الخ حيث قد يمنع قولنا وقضيته جواز تقليد المفضل الخ ويقال بل قضيته منع ذلك دليل قوله فكذلك اختلاف المجتهدين إلا أن يكون هذا بالنظر إلى قوله لكن المشهور الخ (قوله لكن حمله بعضهم) أي كلام الروضة المذكور (قوله لأنه صرح بمساواة العامل للمفتي الخ) أي فإنه قال ليس لفت وعامل صاحب الروض (قوله في العمل) أخرج الفتوى والحكم (قوله عنه وعن غيره ما يخالف بعض ذلك فراجع) وما يخالفه كلام الروض فإنه صريح في أنه

والحاصل أن من ينقضه يمنع تقليده ومن لا ينقضه يجوز تقليده وفي فتاوى السبكي يتخير العامل في القولين أي إذا لم يتأهل للعلم بالراجح كما مر ولا وجد من يخبره به لكن مر في شرح الخطبة عنه وعن غيره ما يخالف بعض ذلك فراجع اه

بخلاف الحاكم لا يجوز له الحكم باحدهما إلا بعد علم أرجحيته وصرح قبل ذلك بأن له العمل بالمرجوح في حق نفسه ويشترط أيضا أن لا يتبع الرخص بأن يأخذ من كل مذهب بالأسهل منه لا لتحلل رتبة التكليف من عنقه حيث تدور من ثم كان الوجه أنه يفسق به وزعم أنه ينبغي تخصيصه بمن يتبع بغير تقليد يتقيد (١١٢) به ليس في محله لأن هذا ليس من محل الخلاف بل يفسق قطعاً كما هو ظاهر وقول ابن عبد

السلام للعامل أن يعمل برخص المذاهب وإنكاره جهل لا يتنافى حرمة التتبع ولا الفسق به خلافاً لمن وهم فيه لأنه لم يعبر بالتتبع وليس العمل برخص المذاهب مقتضياً له لصدق الأخذ بها مع الأخذ بالعزائم أيضاً وليس الكلام في هذا لأن من عمل بالعزائم والرخص لا يقال فيه أنه متتبع للرخص لاسيما مع النظر لضبطهم للتتبع بما مر فتأمل له والوجه المحكي بجوازه يردّه نقل ابن حزم الإجماع على منع تتبع الرخص وكذا يردّه به قول محقق الحنفية ابن الهمام لا أدري ما يمنع ذلك من العقل والنقل مع أنه اتباع قول مجتهد متبوع وقد كان عليه السلام يحب ما خفف على أمته والناس في عصر الصحابة ومن بعدهم يسألون من شأوا من غير تقييد بذلك أه وظاهره جواز التلقيق أيضاً وهو خلاف الإجماع أيضاً فمنع له ولا تغتر بمن أخذ بكلامه هذا المخالف للإجماع كما تقرر وفي الخادم عن بعض المحتاطين الأولى لمن يلي بوسواس الأخذ بالأخف

سم (قوله بخلاف الحاكم الخ) ومثله المقتى (قوله وصرح الخ) أي السبكي (قوله بأن له العمل بالمرجوح الخ) ينبغي أن يكون محله في مرجوح رجحه بعض أهل الترجيح أما مرجوح لم يرجحه أحد كاحد وجهين الشخص رجح مقابله أ لم يرجح منهما شيئاً ورجح أحدهما جميع من جاء بعده من أهل الترجيح فيعيد تقليده والعمل به من عامي لم يتأهل للترجيح فليتأمل أه سيد عمر (قوله ومن ثم كان الوجه الخ) خلاف الوجه في شرح الروض من أنه لا يفسق بتتبعها من المذاهب المدونة أه سم (قوله يتقيد به) الظاهر يعتد به وسيأتي في شرح نفذ ما يؤيده أه سيد عمر (قوله وليس العمل برخص المذاهب الخ) فيه توقف (قوله لصدق الأخذ الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله وكذا يردّه) أي بما نقله ابن حزم (قوله بذلك) أي بالسؤال عن عالم واحد (قوله وظاهره) أي قول ابن الهمام جواز التلقيق محل تأمل أه سيد عمر (قوله وفي الخادم الخ) استقر أدنى (قوله كما مر بسط ذلك في شرح الخطبة الخ) عبارته هناك ولا يتنافى ذلك قول ابن الحاجب كالامدى من عمل في مسألة بقول امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقاً لتعين حله على ما لا ذنب من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني تركب حقيقة لا يقول بها كل من الامامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الراس ومالك في طهارة السكب في صلاة واحدة ثم رايث السبكي في الصلاة من فتاويه ذكر نحو ذلك مع زيادة بسط وتبعه عليه جمع فقالوا انما يتتبع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة بعينها لا مثلاً أي خلافاً للجلال المحلى كان أفتي ببينونة تزوجته في نحو تعليق فنسكح اختها ثم أفتي بأن لا بينونة فأراد أن يرجع للأولى ويعرض عن الثانية من غير إبانيتها وكان أخذ بشقعة الجوار تقليد الأبي حنيفة ثم استحقت عليه فأراد تقليد الشافعي في تركها فيمتنع فيهما لأن كلام الامامين لا يقول به حجة ثم ذفاً علم ذلك فانه مهم ولا تغتر بظاهر ماسر أه وبينافي هامش شرح الخطبة ما في تمثيله الأول فراجع أه سم (قوله مثله) أي الامدى (قوله فيه تجوز) خبر

إذا لم يتأهل للعلم بالراجح ولا وجد من يخبره يتوقف ولا يتخير حيث قال هنا وليس له أي لكل من العامل والمفتي كما في شرحه العمل والفتوى باحد القولين أو الوجهين من غير نظر إلى أن قال فان كان أهلاً للترجيح أو التخريج استقل به متعزلاً فذلك من القواعد والماخذ والاتقاة من نقلة المذهب فان عدم الترجيح أي بأن لم يحصله بطريق توقف أي حتى يحصله إلى أن قال فان اختلفوا أي الاصحاب في الارجح ولم يكن أي كل من العامل والمفتي أهلاً للترجيح اعتمد ما صححه الاكثر والاعلم والاي وان لم يصححوا شيئاً توقف أه ولا يخفى تخالفة هذا الاطلاق المروى السابق فان قوله والالتقاء من نقلة المذهب وقوله فان اختلفوا ولم يكن أهلاً للترجيح شامل للعامة أي لم يكن محصوراً فيه ولم يحجز به بل اوجب عليه تعرف الراجح الا ان يكون ما قاله المروى في اختلاف المتبحرين في غير الترجيح أو كلام شرح الروض في غير العامي الصرف ومخالفته لحل الشارح المذكور بقوله فالوجه حل فانه اوجب على غير المتأهل تعرف الراجح ومخالفته لما ذكره الشارح من التخيير الا ان يحمل على المختلفين في غير الترجيح مع التساوي عنده وعلى المتساويين فيه عنده وعن السبكي من جواز العمل بالمرجوح في حق نفسه فليتأمل (قوله ومن ثم كان الوجه الخ) خلاف الوجه في شرح الروض انه لا يفسق بتتبعها من المذاهب المدونة (قوله كما مر بسط ذلك في شرح الخطبة الخ) عبارته هناك ولا يتنافى ذلك قول ابن الحاجب كالامدى من عمل في مسألة بقول امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقاً لتعين حله على ما لا ذنب من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني تركب حقيقة لا يقول بها كل من الامامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الراس ومالك في طهارة السكب في صلاة واحدة ثم رايث السبكي في الصلاة من فتاويه ذكر نحو ذلك مع زيادة البسط فيه وتبعه عليه جمع فقالوا انما يتتبع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة

والرخص ثلاثاً يزداد فيخرج عن الشرع ولضده الأخذ بالاقفل ثلاثاً يخرج عن الاباحة ويشترط أيضاً وأن لا يلق بن قولين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما وأن لا يعمل بقول في مسألة ثم بضده في عينها كما مر بسط ذلك في شرح الخطبة مع بيان حكاية الآمدى الاتفاق على المنع بعد العمل ونقل غير واحد عن ابن الحاجب مثله فيه تجوز وان جريت

عليه ثم فانه لما نقل ذلك في عامي لم يأتهم مذهبنا قال فان التزم معينا بخلاف وكذا صرح بالخلاف مطلقا التراقي قيل ولعل المراد بالاتفاق اتفاق الاصوليين لا الفقهاء فقد جوز ابن عبد السلام الانتقال عمل بالاول ولا واطلق الامة جواز الانتقال وقد أخذ الاسنوى من المجموع وتبعوه ان إطلاقات الائمة إذا تناولت شيئا ثم صرح بعضهم بما يخالف فيه فالمعتمد الاخذ فيه باطلا قدم (فائدة) من ارتكب ما اختلف في حرمة من غير تقليد ثم يترك تعلم امكنه وكذا بالفعل إن كان بما لا يعذر (١١٣) احد يجعله لزما بشهرته قيل وكذا إن علم

انقل غير واحد (قوله عليه) أي النقل (قوله ثم) أي في شرح الخطبة (قوله فانه الخ) أي ابن الحاجب (قوله ذلك) أي الاتفاق المذكور (قوله قال) أي ابن الحاجب (قوله بالخلاف مطلقا) أي بدون ذكر مصدره من الاصوليين او الفقهاء او منهما (قوله قيل الخ) مقابل الاطلاق المذكور (قوله فيه) أي في ذلك الشيء (قوله قيل الخ) يظهر انه مجرد الحكاية لا للمريض (قوله وكذا) أي ياتهم بالفعل (قوله ان علم) أي المرتكب (قوله لانه اذا خفي الخ) في تقريره نظر (قوله اما اذا عجز عن التعلم الخ) في الرض وشرحه وان عدم المستفتي عن واقعة المفتي في بلده وغيره ولا وجد من ينقل له حكمه فلا يؤخذ صاحب الواقعة بشيء يصنع فيها اذا لا تكليف عليه كما لو كان قبل ورود الشرع اه سم (قوله ولولنقله) أي ولو كان العجز لتوقف التعلم على نقله لا يستطيعها (قوله وبه) أي بالتعليل (قوله عالم بفسادها) أي بانه قيل بفسادها أي سيد عمر (قوله فله تقليد أبي حنيفة الخ) صريح في جواز التقليد بعد الفعل اه سم (قوله ان كان مذهبه صحة صلاته الخ) فيه نظر اه سم وخبر مذهب لابي حنيفة (قوله والافه عابت الخ) هذا ممنوع اه سم عبارة السيد عمر الاولى فلا يجوز به التقليد او غير هذه العبارة كما يعلم من قوله انقأ وبه يعلم الخ فاعلم اه (قوله وكذا) أي له تقليد أبي حنيفة في اسقاط القضاء (قوله من اقدم) أي وهو متذكر للبس (قوله على مذهبه) أي المقدم (قوله وقد عذره) ينبغي وان لم يعذر به لانه عند عقده للصلاة جازم لها لا عابت معه فليجز التقليد بشرطه فليتأمل اه سيد عمر (قوله ولم يعذر) إلى قوله ونازع كثيرون في النهاية الا قوله وممر إلى المتن (قوله عما يأتي) أي انفا في السوادة (قوله ولم يخلع الخ) والا اتجه عدم تنفيذهما نهائية (قوله نفذت احكامه) أي ومنها التولية وهو صريح في صحة توليته حينئذ لغير الاهل مع وجود الاهل وسيأتي ما فيه اه رشيدى (قول المتن فاسقا الخ) أي مسلما فاسقا الخ اه معنى (قوله ولو جاهلا) أي مجضا كما يأتي في قوله ولا بعد فيه الخ ويأتى عن النهاية والمعنى وشرح المنهج انه يشترط في غير الاهل معرفة طرف من الاحكام (قول المتن للضرورة) أي لضرورة الناس أي لا يضطرهم إلى القاضى وشدة احتياجهم اليه لتعطل مصالحهم بدونهم وقد تعين فيمن ولاد السلطان وهذا التعليل يصح بالنسبة لما زاده الشارح ايضا لانه لما انحصر الامر فيمن ولاد السلطان ولو مع وجود الاهل ثبت اضطرار الناس اليه لعدم وجود قاض اهل وهذا في غاية الظهور اه سم (قوله وصوبه) أي النزاع (قوله وهو عجيب) أي تصويب الزركشى (قوله او ذو الشوكة) الاولى ذا

بعينها امثلها أي خلافا لجلال المحلى كان اقل بينه ونزوحته في تحريك تعليق فتدريج اختتام اقل بان لا بدونة فاراد ان يرجع الاولى ويعرض عن الثانية من غير اباتها وكان اخذ بشقة الجوار تقليدا لابي حنيفة ثم استحققت عليه فاراد تقليد الشافعي في تركها فيمتنع فيها لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ فاعلم ذلك فانه مهم ولا تغتر بمن اخذ بظاهر مامر اه وبينافي هامش شرح الخطبة ما في تمثيله الاول فراجع (قوله اما اذا عجز عن التعلم ولولنقله او اضطرار الى تحصيل الخ) في الرض وشرحه وان عدم المستفتي عن واقعة المفتي في بلده وغيره ولا وجد من ينقل له حكمه فلا يؤخذ صاحب الواقعة بشيء يصنع فيها اذا لا تكليف عليه كما لو كان قبل ورود الشرع اه (قوله فله تقليد ابي حنيفة) صريح في جواز التقليد بعد الفعل (قوله ان كان مذهبه صحة صلاته الخ) فيه نظر (قوله والافه عابت) هذا ممنوع (قوله أي المصنف للضرورة) أي لضرورة الناس أي لا يضطرهم إلى القاضى وشدة احتياجهم اليه لتعطل مصالحهم بدونهم وقد تعين فيمن ولاد السلطان

جهلا وقد عذره (فان تعذر جمع هذه الشروط) اولم يتعذر كما هو ظاهر مما يأتي فذكر التعذر تصوير لا غير (فولي سلطان) أو من (له شوكة) غيره بان يكون بتاحية انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا الا اليه (تدنيه) ظاهر المتن

ان السلطنة لا تستلزم دوام الشوكة فلو زالت شوكة سلطان بنحو حبس أو أسر ولم يخلع نفذت احكامه ومرفى في مبحث الامامة قبيل الردة ما له تعلق بذلك فراجع (فاسقا أو مقلدا) ولو جاهلا (نفذ قضاءه) الموافق لمذهبه المعتد به وان زاد فسقه (للضرورة) لئلا تتعطل مصالح الناس ونازع كثيرون فيما ذكر في الفاسق واطالوا وصوبه الزركشى قال لانه لا ضرورة اليه بخلاف المقلد اه وهو عجيب فان الغرض ان الامام او ذا الشوكة هو الذي ولاد عالما بفسقه

(١٥ - شرواني وان قاسم - عاشر)

ان السلطنة لا تستلزم دوام الشوكة فلو زالت شوكة سلطان بنحو حبس أو أسر ولم يخلع نفذت احكامه ومرفى في مبحث الامامة قبيل الردة ما له تعلق بذلك فراجع (فاسقا أو مقلدا) ولو جاهلا (نفذ قضاءه) الموافق لمذهبه المعتد به وان زاد فسقه (للضرورة) لئلا تتعطل مصالح الناس ونازع كثيرون فيما ذكر في الفاسق واطالوا وصوبه الزركشى قال لانه لا ضرورة اليه بخلاف المقلد اه وهو عجيب فان الغرض ان الامام او ذا الشوكة هو الذي ولاد عالما بفسقه

بل هو غير عالم به على ما جزم به بهضم فكيف حيث يدفع الى عدم تنفيذ احكامه المأثر تبعا له من الالتزام لا يتدارك خرقه وقد اجبت الامة كما
قاله الاذرعى على تنفيذ احكام الحلفاء (١١٤) الظلمة واحكام من ولوه ورجح البلقيني نفوذ تولية اوراق واعى فيما يضبطه وقن وكافر

الشوكة بالالف (قوله او غيره عالم به) المتجه في هذا انه ان كان بحيث لو علم حاله لم يولد لم ينفذ حكمه والافذا
سم (قوله واحكام من ولوه) اي ولو فاسقا وكان ينبغي ان يذكره فانه محط استدلال (قوله ورجح البلقيني
نفوذ تولية امرأة الخ) الفتي به فيما عدا الكافر شيخنا الشهاب الرملي اهتم عبارة النهاية ولو ابتلى الناس
بولاية امرأة او قن او اعى فيما يضبطه نفذ قضاؤه للضرورة كما افتي به والدرج الله تعالى والحق ابن عبد
الاسلام الصبي بالمرأة ونحوها لا كافر او سياق عن المغنى ما يوافقه (قوله وكافر) عطف على امرأة اعش
(قوله ونازعه الاذرعى وغيره في الكافر) يفهم انهما لم ينازعا في المرأة وليس مراد عبارة الاسنى وباقى
عن المغنى ما يوافقه في النقل عن الاذرعى وكلام المصنف كاصله فدية تقتضى ان القضاء ينفذ عن المرأة والكافر
اذا وليا بالشوكة وقال الاذرعى وغيره الظاهر انه لا ينفذ منهما امر (قوله والاوجه ما قاله) اي البلقيني
فتنفذ تولية الكافر ايضا خلافا للنهاية كما مر انفا والمغنى عبارته تنبيه افهم تقييده بالفاسق اي المسلم
كما قررته في كلامه انه لا ينفذ من المرأة والكافر اذا وليا بالشوكة واستظهره الاذرعى لكن صرح ابن
عبد السلام بنفوذ من الصبي والمرأة دون الكافر وهذا هو الظاهر والمعادل ان يتولى القضاء من الامير الباغي
اه (قوله وسبقه) اي البلقيني (قوله ولا بعد فيه الخ) ياتي عن النهاية والمغنى ما يخالفه (قوله ولو
تعارض) الي قوله ومحل في النهاية الا قوله وخرج الى ويجب وقوله كما يفيد الى ويبحث وقوله ما سبقه اليه
البيضاوى (قوله ويراجع الخ) اي الدين (قوله ويجب) اي ومع ذلك لو خالف نفذ ما فعله كما هو ظاهر
اه سم (قوله عليه) اي السلطان امر عس والاولى اي المولى (قوله ويجب عليه رعاية الامثل الخ) عليه ما ياتي
وكان الاولى تاخير عماء بعده اه رشيدى (قوله وما ذكر في المفلد لمحل الخ) هذا لما ياتي لوابقى المتن على
ظاهرة الموافقة لكلام غيره واما بعد ان حوله الى ما مر فلام وقع له هذا و حصل المراد كما يؤخذ من كلامهم
ان السلطان اذا ولي قاضيا بالشوكة نفذت توليته مطلقا سواء كان هناك اهل للفضاء ام لا وان ولاه لا بالشوكة
او ولاه قاضى القضاة كذلك فيشترط في صحة توليته فقد اهل للقضاء اه رشيدى (قوله وكذا الفاسق الخ)
ومعلوم انه يشترط في غير الاهل معرفة طرف من الاحكام نهاية وشرح المنهج ومغنى وتقدم في الشارح
ما يخالفه (قوله ان ولاه الخ) اي من غير الاهل للقضاء مع وجود الاهل له اخذا بما ياتي (قوله يلزمه بيان
مستنده) افى بذلك شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله يلزمه بيان مستنده) اي اذا سئل عنه والمراد
بمستنده ما استند عليه من بينة او نقول ونحو ذلك وعبرة الخادم فان سألته المحكوم عليه عن السبب فجزم
صاحب الحاوى وتبعه الرويانى بانه يلزمه بيانه اذا كان قد حكم بتكوله وبين الطالب لانه يقدر على دفعه
بالبينة او كان بالبينة تعين فانه يقدر على مقابلتها بمثلها فترجع بينة صاحب اليد قال ولا يلزم اذا كان قد حكم
بالاقرار او بالبينة بحق في الذمة وخرج من هذا تخصيص قول اصحاب ان الحاكم لا يسأل اي سؤال الاعتراض
اما سؤال من يطلب الدفع عن نفسه فيتعين على الحاكم الابداء ليجدا المحكوم عليه التخاص انتمت لكن كلام
السلطان وهذا التعليل يصح بالنسبة لما زاده الشارح ايضا لانه انما انحصر الامر فيمن ولاه السلطان ولو مع
وجود الاهل ثبت اضطراز الناس اليه لعدم وجود قاض اهل وهذا غاية الظهور (قوله او غيره عالم به)
المتجه في هذا انه ان كان بحيث لو علم حاله لم يولد لم ينفذ حكمه والافذا (قوله ورجح البلقيني نفوذ تولية امرأة
افتي به فيما عدا الكافر شيخنا الشهاب الرملي (قوله ونازعه الاذرعى وغيره في الكافر) كتب عليه مر
(قوله وزاد ان الصبي كذلك) كتب عليه ايضا مر (قوله ويجب الخ) اي ومع ذلك لو خالف نفذ ما فعله
كما هو ظاهر (قوله نفذت تولية غير الصالح قطعاً) ومعلوم انه يشترط في غير الاهل معرفة طرف من
الاحكام ش مر (قوله يلزمه بيان مستنده) افى بذلك شيخنا الشهاب الرملي

ونازعه الاذرعى وغيره
في الكافر والاوجه ما قاله
لان الفرض الاضطرار
وسبقه ابن عبد السلام للرأ
وزاد ان الصبي كذلك قال
الاذرعى والقول بتنفيذ
قضاء عامى محض لا ينتحل
مذهباً ولا يعول على رأى
مجتهد بعيد لا احسب احدا
يقول به اه ولا بعد فيه
اذا ولا ذو شوكة ومجز
السنة من زله فينفذ منه
ما وافق الحق للضرورة ولو
تعارض فقيه فاسق وعامى
دين قدم الاول عند جمع
والثاني عند آخرين ويترج
كأله الحسباني ان فسق العالم
ان كان لحق الله تعالى فهو
اولى بالظلم والرشا فالدين
اولى بجمع العلماء وخرج
بقوله سلطان القاضي
الا كبره تنفذ توليته من
الافى الا ان كان يعلم
الاستدلال كما هو ظاهر ويجب
عليه رعاية اهل مثل قالا مثل
رعاية لمصلحة المسلمين وما
ذكر في المفلد لمحل ان كان ثم
مجتهد الا نفذت تولية
المفلد ولو من غير ذي شوكة
وكذا الفاسق فان كان هناك
عدل اشترطت شوكة والا
فلا كما يفيد ذلك قول ابن

الرفعة الحق انه اذا لم يكن ثم من يصلح للقضاء نفذت تولية غير الصالح قطعاً اه وبحث البلقيني ما سبقه اليه البيضاوى ان
من ولاه ذو شوكة ينزل بوال شوكة موليه ولو الالمقتضى لنفوذ قضاؤه اي بخلاف مفلد فاسق مع فقد المجتهد والعدل فلا تزول ولايته بذلك
لعدم توفهم اعلى الشوكة كما هو صرح جمع متأخرون ان قاضى الضرورة وهو من فقد فيه بعض الثمروط السابقة يلزمه بيان مستنده

في سائر احكامه ولا يقبل قوله حكمت بكذا من غير بيان لمستنده فيه وكأنه اضعف ولا يثبت ومثله المحكم لاولي ومحل في الاول وان لم يمنع موليه من طالب بيان مستنده كما هو ظاهر ويجوز ان يخص النساء بقاض والرجال بقاض (١١٥) وبحث في الرجل والمرأة ان العبرة بالطالب

منهما (ويندب للامام) اي ومن الحق به كما هو ظاهر (اذ اولي قاضيا ان ياذن له في الاستخلاف) ليسكون اسهل له واقرب لفصل الخصومات ويتأكد ذلك عند اتساع الخطبة (وان نهاه) عنه (لم يستخلف) استخلافه لانه لم يرض بنظر غيره ولو فوض له حينئذ مالا يمكنه القيام به نفذ فيما يمكنه ولا يستخلف على المعتمد وظاهر أنه في بلدين متباعدين كيفاد والبصرة ولاه اياهما له كما صرح به الماوردي ان يختار مباشرة القضاء في احدهما واعتضه بالبقني بما فيه نظر وعند اختياره احدهما هل يكون ذلك مقتضيا لانزاله عن الاخرى او يباشر كلامه وجهان ورجح الزركشي وجمع ان التدريس بمدرستين في بلدين متباعدين ليس كذلك لان غيبته عن احدهما لمباشرة الاخرى ليست عذرا ورجح آخرون الجواز ويستتيب وفعله الفخران عساكر بالشام والقدس اما الغاوص كتعليق وسماح بينة ففضية كلام الاكثرين منه أيضا وقال جمع مقدمون

الخادم هذا كما ترى شامل لقاضي الضرورة وغيره للتعاليل التي ذكرها اه رشيدى أقول المتبادر من المقام ان المراد بالمستنده ما يشمل كلام نقله المذهب في المسئلة اقر الوجودها والمتعقبين لهم من اهل النظر فليراجع (قوله في سائر احكامه) اي ولو بدعية اه ع (قوله في الاول) اي قاضي الضرورة (قوله في الرجل والمرأة) اي اذا كانت الخصومة بينهما اه ع (قوله اي ومن الحق به) الى قوله وظاهر المتن في النهاية (قوله ومن الحق به) اي كنه لشوكه (قوله ليكون) الى قوله وظاهر انه في المغنى (قوله عند اتساع الخطبة) عبارة المغنى عند اتساع العمل وكثرة الرعية اه (قوله عنه) اي عن الاستخلاف (قوله استخلافا عاما) ياتي محترزه اه سم (قوله مالا يمكنه القيام به) اي بجميعة وقوله فيما يمكنه تأمل ما ضابطه واعله عدم حصول مشقة لا تحتمل عادة اه سيد عمر اقول المتبادر ما يمكنه ولو بمشقة لا تحتمل عادة (قوله ولا يستخلف الخ) فان استخلف لم ينفذ حكم خليفته فان تراضا الخصمان بحكمه التحق بالحكم كما في الروضة واصحابه وان عين لمن يستخلفه وليس باهل لم يكن له استخلافه لفساده ولا غيره لعدم الاذن (تنبيه) لو قال وليك القضاء على ان تستخلف فيه ولا تنظر فيه بنفسك قال الماوردي هذا تقليد اختيار ومراعاة وليس تقليد حكم ولا نظر قال الزركشي ويحتمل في هذه ابطال التولية كما لو قالت المولي اذنت لك في تزويجي ولا تزوج بنفسك اه وظاهر الاول اه (قوله كيفاد البصرة الخ) عبارة كثر الاستاذ ولا ولاية له في المعجوز عنه في هذه الحالة حتى لو قدر على ذلك لم يجوز له الحكم فيه انتهى اه سم (قوله له) خبر مقدم لقوله ان يختار الخ (قوله واعتضه بالبقني الخ) عبارة النهاية وان اعترضه الخ (قوله وجهان) او جهه بالاول وهو الانعزال اه نهاية (قوله ايس كذلك) يعني ان توليته لا تنفذ اه ع وعبارة الرشيدى قوله ليس كذلك الصواب حذف لفظ ليس لان الزركشي انما يختار عدم صحة ولا يثبت على المدرستين كما يعلم به رجعة كلامه ويصرح به تعليقه وما قبله به الشارح اه (قوله ورجح الآخرون الجواز) معتمدا كالمدرس الخطيب اذا ولي الخطبة في مسجدين والامام اذا ولي امامة مسجدين وكذا كل وظيفة في وقت معين تتعارضان فيه اه ع (قوله اما الخالص) محترزه قوله عاما اه ع (قوله ففضية كلام الاكثرين) الى قوله نعم عبارة النهاية فقطع الفقهاء بجواز الضرورة لان ينص على المنع منه ومقتضى كلام الاكثرين انه على الخلاف اه اي الاتي في قول المصنف فان اطلق استخلف فيما لا يقدر عليه الخ ع (قوله واختاره الاذرعى الا الخ) معتمدا اه ع (قوله حتى عنده ولا) اي الجمع المتقدمين والاذرعى (قوله وان اطلق الاستخلاف الخ) عبارة المغنى وان اطلق الامام الولاية لشخص ولم ينه عن الاستخلاف ولم ياذن له فيه وهو لا يقدر الا على بعضه استخلف فيما لا يقدر عليه لا في غيره وهو ما يقدر عليه في الاصح ولو اذن له الامام في الاستخلاف وعم او اطلق بان لم يعمم له في الاذن جاز له الاستخلاف في العام والخاص والمقدور عليه وان خصه بشئ لم يتعمده اه وفي شرح المنهج ما يوافقه (قوله استخلف مطلقا) اي فيما عجز عنه وغيره المعتمدا انه لا يستخلف الا عند العجز م ع (قوله وبقري وقوله والمعتمداه الخ) مخالف للتحفة والنهاية والمغنى وشرح المنهج فليراجع (قوله او التولية فيما لا يقدر) قال في شرح الروض كقضاء بلدين او بلد كبير اه سم (قول

(قوله استخلافا عاما) يأتي محترزه (قوله ولا يستخلف على المعتمد) كذا م (قوله وظاهر أنه في بلدين متباعدين كيفاد الخ) عبارة كثر الاستاذ ولا ولاية له في المعجوز عنه في هذه الحالة حتى لو قدر على ذلك لم يجوز له الحكم فيه انتهى (قوله او يباشر كلامه) يمكن ان يراد على هذا فان لم تات له ذلك استتاب الا ان يفرض هذا الكلام مع النهي كما هو ظاهر السياق (قوله وجهان) او جهه ما هو الانعزال شم (قوله وان اطلق الاستخلاف الخ) عبارة المنهج فان اطلق التولية استخلف فيما عجز عنه والاذن فطلقا انتهى

يجوز واختاره الاذرعى الا أن ينص على المنع منه نعم التزويج والنظر في أمر اليتيم ممتنع حتى عند هؤلاء كالعام (وان أطلق) الاستخلاف استخلف مطلقا او التولية فيما لا يقدر الا على بعضه (استخلف

فما لا يقدر عليه) لحاجته اليه (لا غيره في الاصح) تحكما القرينة الحال ولو طرأ عدم القدرة بعد التولية لنحو مرض او سفر استخلف جزما قال الاذرعى الان نهى عنه ونظر فيه الغزى بانه عجز عن المباشرة والانسان لا يخلو عن ذلك غالباً فيمكن مستثنى من النهى عن النيابة ويبنى حل الاول على ما اذانهى عنه حتى للعدو الثانى على ما اذا أطلق النهى عنه وظاهر قول المتن فما لا يقدر عليه ان له الاستخلاف خارج محل ولايته وهاهنا ترع بعضهم لكن ياتى رده فى (١١٦) شرح قوله كمزول المبين لما هنا (وشرط المستخلف) بفتح اللام (كالقاضى) لانه

قاض (الآن يستخلف فى امر خاص كسماع بيعة) وتحليف (فيكنى عليه بما يتعلق به) من شرط البيعة او التحليف مثلاً ولوعن تقليد ومن ذلك نائب القاضى فى القرى اذا فرض له سماع البيعة فقط يكفيه العلم بشروطها ولوعن تقليد كقالاته وائس مثله من نصب للجرح والتعديل لانه حاكم وله استخلاف ولده ووالده كما ان الامام توليتهما نعم لو فرض الامام اختيار قاض أو توليته لرجل لم يجوز له اختيارهما لان التهمة هنا اقوى للفرق الواضح بين القاضى المستقل والنائب فى التولية وإنما لم يجوز لقاض سماع شهادتهما لانه يتضمن الحكم لهما بالتعديل ومن ثم لو ثبتت عدتهما عند غيره جاز له سماعهما قال الاذرعى وكذا محل صحة استخلافهما اذا ظهر فيه عند الناس اجتماع الشروط اه والذى يتجه انه حيث صححت توليته وحديث سيرته جاز له توليتهما ان كانا كذلك (وبحكم)

المتن فيما لا يقدر عليه) وليس من العجز ما لا يراه المستخلف فى مذهبه فليس له أن يستخلف مخافاً لمعقل ما لا يراه مع قدرته على ماولى فيه كما قاله بعض المتأخرين اه معنى (قوله تحكما) إلى قوله قال الاذرعى فى المعنى (قوله ولو طرأ عدم القدرة الخ) عبارة للمعنى ومحل الخلاف فى العجز المقارن اما الطارى الخ (قوله بعد التولية) اى المطلقة فيما لا يقدر إلا على بعضه (قوله وظاهر قول المتن الخ) عبارة النهاية ولو فرض التولية لانسان وهو فى غير محل ولا يتهى المولى ليذهب اى ذلك الانسان ويحكمها صاحب التفويض كما فى به والوالده رحمه الله تعالى ودعوى رده سافطة اه (قوله لكن ياتى رده) ويأتى هاهنا ما يتعلق به اه سم (قوله بفتح اللام) الى قوله وقول جمع فى النهاية الا قوله كان للامام توليتهما (قول المتن كالقاضى) اى فى شروطه السابقة اه معنى (قوله وليس مثله) اى مثل المستخلف فى امر خاص (قوله وله استخلاف ولده) الى قوله لان التهمة فى المعنى إلا قوله كان للامام توليتهما (قوله وله) اى القاضى استخلاف ولده ووالده اى فيما له الاستخلاف فيه (قوله لم يجوز له اختيارهما) اى كما لا يجوز له اختيار نفسه اسنى ومعنى (قوله فى التولية) متعلق بالنائب (قوله سماع شهادتهما) عبارة النهاية الحكم بشهادتهما اه اى ولده ووالده (قوله سماعها) عبارة النهاية الحكم بشهادتهما اه (قوله اذا ظهر فيه) اى فى القاضى المولى لاصله وفرعه اه ع ش لوقال الرشيدى اى المتولى اه ويوافقه قول المعنى وظاهر اطلاق كلامه جواز استخلاف ابيه وابنه وبه صرح الماوردى والبغوى وغيرهما لكن محله اى جواز استخلافهما ان ثبتت عدتهما عند غيره اه اى غير القاضى المولى لها (قول المتن باجتهاده) اى ان كان مجتهداً وقوله ان كان مقلداً بكسر اللام حيث ينفذ قضاء المقلد اه معنى (قوله وسيأتى) انفاً فى السوادة قبل التنبيه (قوله لا يجوز لغير متبحر الخ) ظاهره ولو بتقليد الغير اه سم (قوله ولو عرفاً) اى كما يأتى عن الحسابى (قول المتن عليه) اى على من استخلف خلافه اى الحكم باجتهاده واجتهاد مقلده اه معنى (قوله لانه) يعتقده غير الحق الخ) قضية ذلك انه لو شرط له لم يصح الاستخلاف وهو كذلك لان الحاكم انما يعمل باجتهاده اجتهاد مقلده وكذلك لو شرط له الامام فى تولية القاضى لم تصح توليته لما سرون قال لا تحكم فى كذا بما يخالفه وفيه جاز وحكم فى غيره من بقية الحوادث كقوله لا تحكم فى قبل المسلم بالكافرو الحر بالعبد اه معنى (قوله بالحكم الحق الخ) وهو ما دل عليه الدليل عند المجتهد فلا يجوز ان يحكم بغيره والمقلد ما حق بمن قبله لانه انما يحكم بمعتقده فلذا اجرى عليه حكمه اه معنى (قوله وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم الخ) وهو كذلك اه نهاية (قوله لا يجوز) اى حكم المقلد بغير مذهب مقلده (قوله والثانى على من له اهلية ذلك) قد يقال ان فرض ذلك مع التقليد فظاهر والا فشكل على انه قد توقف مع اعتبار التقليد فى اعتبار

(قوله اى المصنف فيما لا يقدر عليه) قال فى شرح الروض كقضاء بلدين أو بلد كبير (قوله جز ما قول المتن فى الاصح) كان يمكن العكس فتامله (قوله وينبغى حل الاول على ما اذانهى الخ) كتب عليه م (قوله وظاهر قول المتن فيما لا يقدر عليه ان له الاستخلاف خارج محل ولايته الخ) ولو فرض التولية لانسان وهو فى غير محل ولا يتهى ليذهب ويحكمها صاحب التفويض كما فى به شيخنا الشباب الرملى م (قوله لكن ياتى رده فى شرح قواه كمزول) ويأتى هاهنا ما يتعلق به (قوله اى المصنف ان كان مقلداً) اى بكسر اللام (قوله لغير متبحر) ظاهره ولو بتقليد الغير (قوله وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده) وهو كذلك

الخليفة (باجتهاده أو اجتهاد مقلده) بفتح اللام (ان كان مقلداً) وسيأتى أنه لا يجوز لغير متبحر حكم بغير معتد مذهبه ولا لمتبحر اذا شرط عليه ذلك ولو عرفاً (ولا يجوز ان يشترط عليه خلافه) لانه يعتقده غير الحق والله تعالى انما امر بالحكم بالحق وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده وقال الماوردى وغيره يجوز وجمع الاذرعى وغيره بحمل الاول على من لم ينته لرتبة الاجتهاد فى مذهب امامه وهو المقلد الصريف الذى لم يتاهل لنظر ولا ترجيح اهلية

والثاني على من له اهلية ذلك ومنع ذلك الحسباني من جهة ان العرف جرى بان تولية المقلد مشروطة بان يحكم بمذهب مقلده وهو متجه سواء
 الامل لما ذكر وغيره لاسيما ان قاله في عقد التولية على عادة من تقدمك لانه لم يعتد لمقلد حكم بغير مذهب امامه وقول جمع متقدمين لو قلد
 الامام رجلا القضاء على ان يقضى بمذهب عينه بطل التقليد يتعين فرضه في قاض مجتهد او مقلدين له غير مقلده مع بقاء تقليده له كما هو واضح
 ثم رايت شارحنا جزم بذلك قال وهو الذي عليه العمل انه يشترط على كل مقلد العمل بمذهب مقلده فلا يجوز له الحكم بخلافه اه ونقل ابن
 الرفعة عن الاصحاب ان الحاكم المقلد اذا بان حكمه على خلاف نص مقلده نقض حكمه (١١٧) وصرح ابن الصلاح كما مر بان نص امام

المقلد في حقه كنص الشارع

في حق المقلد ووافقه في
 الروضة وما أفهمه كلام
 الرافعي عن الغزالي من
 عدم النقض بناء على ان
 للمقلد تقليد من شاء
 وجزم به في جمع الجوامع
 قال الاذرعى بعيد الوجه
 بل الصواب سد هذا الباب
 من أصله لما يلوم عليه من
 المفاسد التي لا تخصي اه
 وقال غيره المقلد على مذهب
 الشافعي لا يجوز له الافتاء
 بمذهب غيره ولا ينفذه
 اي لو قضى به لتحكيم او
 تولية لما تقرّر عن ابن
 الصلاح نعم ان انتقل لمذهب
 اخر بشرطه وتبخر فيه جاز
 له الافتاء به (تنبيه)
 قيل منصب سماع الدعوى
 والبيئة والحكم بها يختص
 بالقاضي دون الامام الاعظم
 كما هو ظاهر الروضة في
 القضاء على الغائب ورد
 يمنع ما ذكر وبان مرادهم
 بالقاضي ما يشمله بدليل
 انهم لم يذهبوا على تخالف

اهلية الجميع اه سم (قوله على من له اهلية الخ) هل المراد اوجج مذهب الغير وقلده والافاى فائدة
 لمجرد الاهلية اه سم ومنع ذلك اي اجمع المذكور (قوله بطل التقليد) اي التولية (قوله مع بقاء
 تقليده) سيصرح بفهمه قوله الاتي نعم ان انتقل الخ (قوله بذلك) اي الفرض المذكور (قوله وهو
 الذي عليه العمل) ان كان من جملة المقول فللفظ هو زائد لا موقع له ولو كان من كلام الشارح فكان الاولى
 ان يذكره بعد قوله اه (قوله وما أفهمه كلام الرافعي الخ) وفي الروض ولو استقصى مقلدا اي للضرورة
 فحكم بمذهب غير من قلده لم ينقض اه قال في شرحه على ان للمقلد تقليد من شاء اه واعتمد شيخنا
 الشهاب الرملي خلاف ذلك وحمل كلام الروض على من فيه اهلية الترجيح اه سم (قوله بناء على ان
 للمقلد الخ) فيه إشعار ظاهر باننا حكم به بعد تقليده وحينئذ فهي مغايرة لما سبق مما نقله ابن الرفعة
 عن الاصحاب لان تلك مفروضة في حكمه بخلاف نص مقلده وبتقليده الثاني خرج الاول عن كونه مقلدا له
 عند الحكم ونعم واضح ان محله حيث لم تدل القرينة على تخصيص توليته بالحكم بمذهب معين كما مر اه
 سيد عمر اقول فيه نظر اذ المتبادر من مقلده فيما سبق امامه الذي اترجم مذهب به بمجرد تقليده وفي واقعة للثاني
 لا يصدق انه خرج عن مذهبه وانما يصدق ذلك اذا انتقل من مذهب لمذهب الثاني واتخذ اماما كما يفيد قول
 الشارح الاتي نعم ان انتقل الخ والله اعلم (قوله بشرطه) لعله اراد به كون المنتقل اليه من المذاهب الاربعة
 (قوله وتبخر فيه) فيه تأمل (قوله جازله الافتاء) اي والحكم (قوله قيل منصب سماع الدعوى) الى قوله ومر
 الخ زاد النهاية عقبه مانصه على ان صريح المتن الجواز كما يعلم من قوله ويحكم له ولو لا الامام وقاض اخر اه
 (قوله ورد بمنع ما ذكر وبان مرادهم الخ) عبارة النهاية والاصح خلافه على ان مرادهم الخ (قوله ما يشمله)
 اي الامام الاعظم اه غش (قول المتن ولو حكم) بكاف مشددة اه معنى (قوله او اثنا) الى قوله ويؤخذ
 في النهاية والمغنى (قوله ويؤخذ منه) اي مما زاده (قوله يكره) بكسر الراء (قوله في ذلك) اي الحلف
 المذكور (قوله ما فيه) اي المحصر المذكور (قوله اكراهه) اي الشرعى (قوله وان كان الخ) اي حكم
 المحكم (قوله او حكم الخ) عطف على حكم خصمان (قوله او تعزير) الى قوله مع وجود الادل في المغنى الا
 ما انبه عليه والي قوله على ما مر في النهاية الاما سانه عليه (قوله اي مع الخ) عبارة المغنى عن التفصيل

ش مر (قوله والثاني على من له اهلية ذلك) قد يقال ان فرض ذلك مع التقليد فظاهر ولا فشكل على انه قد
 يتوقف مع اعتبار التقليد في اعتبار اهلية الجميع (قوله على من له الخ) هل المراد اوجج مذهب الغير وقلده
 اذ اى فائدة لمجرد الاهلية (وما أفهمه كلام الرافعي عن الغزالي من عدم النقض الخ) في الروض ولو استقصى
 مقلدا اي للضرورة فحكم بمذهب غير من قلده لم ينقض اه قال في شرحه على ان للمقلد تقليد من شاء اه
 واعتمد شيخنا الشهاب الرملي خلاف ذلك وحمل كلام الروض على من فيه اهلية الترجيح اه (قوله تنبيه)
 قيل منصب سماع الدعوى والبيئة والحكم بها يختص بالقاضي والاصح خلافه على ان مرادهم بالقاضي
 ما يشمله الخ مرش (قوله الاتي ببعض المسائل الخ) على ان صريح المتن الجواز كما يعلم من قوله ويحكم له ولها

احكامهما الا في بعض المسائل كانهزال القاضي بالفسق دون الامام الاعظم ومر آخر البغاة ماله تتعلق بذلك (ولو حكم خصمان) او اثنا
 من غير خصوصية كني نكاح ويؤخذ منه ان من حالف لا يكلم باه فحكم اخر فحكم عليه بتكليمه لم يحنث لان الاكراه الشرعى كالحسنى
 ولا شك ان المحكم يكره وان لم يتصور منه نحو ضرب ولا حبس فافتاء بعضهم بعدم جواز التحكيم في ذلك فيه نظر وكأنه اخذ ذلك من ان
 الحاكم لا يكون حكمه اكراه الا ان قدر حسا على إجبار الحالف ومما فيه في مبحث الاكراه في الطلاق فراجع فان قلت نفوذ
 قضاء المحكم موقوف على رضا الحالف فكيف يتصور اكراهه له قلت ليس الكلام فيما قبل الحكم بل فيما بعده وهو حينئذ لا اكراهه على
 مقتضى حكمه وان كان متوقفا ولا على رضاه او حكم اكثره من اثنين (رجلاني غير مد) او تزيير (لله تعالى جاز طائفا) اي مع وجود قاض

اهل وعدمه (بشرط اهلية القضاء) المطلقة لافي خصوص تلك الواقعة فقط لان ذلك وقع بجمع من الصحابة ولم ينكر مع اشتباهه فكان اجماعا
اما احدا لله تعالى او تعزيره فلا يجوز التحكيم فيه اذ لا طالب له معين واخذ منه ان حق الله تعالى المالى الذى لا طالب له معين لا يجوز التحكيم فيه
واما غير الاهل فلا يجوز تحكيمه اى مع (١١٨) وجود الاهل ولا جاز ولو فى الشكاح على ما مر فيه ونوزع فيه بانه لا ضرورة الى تحكيمه

حيث وجد قاضى ضرورة
لان الضرورة تنقدر
بقدرها قال البلقيني ولا
يجوز لو كيل من غير اذن
موكله تحكيم ولا لولى ان
اضر بمولىه وكوكيل
ما ذون له فى التجارة وعامل
قراض ومفلس ان ضر
غرماءه ومكاتب ان اضر
به وتحكيم السفينة لغو ولو
باذن وليه على ما اقتضاه
اطلاق بعضهم وفيه نظر
(وفى قول لا يجوز) التحكيم
لما فيه من الاقييات على
الامام ونوابه وبحاجب بانه
ليس له حبس ولا ترسيم ولا
استيفاء عقوبة آدمى ثبت
موجبها عنده لثلا تخرق
ابتهم فلا اقييات (وقيل)
انما يجوز (بشرط عدم
قاض فى البلد) للضرورة
(وقيل مختص) الجواز
(بمال دون قصاص ونكاح
ونحوهما) كلعان وحد
قذف ولا ينفذ حكمه الا
على راض لفظا لا سكوتا
فيما يظهر ويعتبر رضا
الزوجين معا فى النكاح
نعم يكفى سكوت البكر اذا
استؤذنت فى التحكيم (به)
اى بحكمه الذى سيجكم به
من ابتداء التحكيم الى
صب الحكم لانه المثبت
للولاية نعم إن كان احد

الآتية اه (قوله اهل) عبارة النهاية افضل اه (قول المتن بشرط اهلية القضاء) يستثنى منه التحكيم
فى عقد النكاح فانه يجوز فيه تحكيم من لم يكن مجتهدا كما مر ذلك فى بابيه معنى واسنى (قوله واخذ منه) اى
من التعليل (قوله الذى لا طالب له معين) كالزكاة حيث كان المستحقون غير محصورين اه بيجرى (قوله
والاجاز) وفاقا لشرح المنهج وخلافا لاطلاق المغنى وللنهاية عبارة ته نعم لا يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود
قاض ولو قاضى ضرورة اه (قوله ونوزع فيه الخ) والذى يتجه ان قاضى الضرورة ان كان مقلدا عارفا
بمذهب امامه عدلا فلا وجه لتحكيم من هو مثله بخلاف ما لو كان جاهلا او فاسقا ثم مقلدا عالم عدلا فظاهر
جوازه اه سيد عمر عبارة البجيرى قوله ولو مع وجود قاض اى اذا كان المحكم مجتهدا اما اذا لم يكن كذلك
فلا يجوز ولو مع وجود قاضى ضرورة عش فيمتنع التحكيم لان لوجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما
نقله الزياى عن مر لا اذا كان القاضى باخذ ماله وقع فيجوز التحكيم حينئذ كما قاله الحلبي اه (قوله
بانه لا ضرورة الى تحكيمه الخ) بقى انه لو وجد القاضى لسكنه بمنوع من جهة الامام من العمل بمسائل
معينة كالومنع الشافعى من الحكم على الغائب فالوجه جواز التحكيم فى تلك المسائل لفقد القاضى
بالنسبة اليها وهذا ظاهر اه (قوله قال البلقيني) الى قوله وتحكيم السفينة فى النهاية الى قوله ولو
باذن وليه فى المغنى الا قوله ومكاتب ان اضر به (قوله ان اضر) اى مذهب المحكم اه معنى (قوله وكوكيل
ما ذون له الخ) خبر فبتدا (قوله وعامل قراض الخ) عطف على ما ذون له الخ (قوله ومفلس) اى محجور عليه
بفلس اه معنى (قوله ان اضر) اى مذهب المحكم اه معنى (قول المتن وفى قول لا يجوز) اى مطلقا اه
معنى (قوله التحكيم) الى قوله ولو كان احدهما فى النهاية (قوله ايسر له) اى للمحكم اه معنى (قوله
ابتهم) اى شغروهم وشرفهم وعظمتهم قال فى المختار والابهة العظيمة والسكبر وهى يضم الهمة قوتاشديد الباء
الموحدة اه بيجرى (قوله ويعتبر رضا الزوجين الخ) اى فلا يكتفى بالرضا من ولى المرأة والزواج بل الرضا
لنما يكون بين الزوجين حيث كانت الولاية للقاضى اه عش (قوله من ابتداء الخ) الى قوله وقول ابن
الرفعة فى المغنى (قوله من ابتداء التحكيم الخ) متعلق برضا به (قوله الى صب الحكم) اى تمامه اه معنى
(قوله لان المحكم نائبه) عبارة المغنى وشيخ الاسلام بنامه على ان ذلك تولية ورد ابن الرفعة بان ابن الصباغ
وغیره قالو اليس التحكيم تولية فلا يحسن البناء واجيب بان محل هذا اذا صدر التحكيم من غير قاض فيحسن
البناء اه (قوله وحمل الاول الخ) عطف على جملة الخ (قوله ثم رايت الماوردي الخ) عبارة النهاية وفى كلام
الماوردي ما يبدل على ذلك اه (قوله ذكره) اى التفصيل المذكور لسكن بعضه منطوقا والبعض الاخر

الا الامام او قاض اخر مر (قوله لافي خصوص تلك الواقعة) كتب عليه مر (قوله اى مع وجود
الاهل) كتب عليه مر (قوله ولا جاز) ويحتمل حينئذ تقديم الامثل فالامثل مع تيسره لانها ولاية
للضرورة ولا شوكه فيها حتى تنفذ من غير الامثل مع تيسره مر (قوله ولو فى النكاح) نعم لا يجوز تحكيم
غير مجتهد مع وجود قاض ولو قاضى ضرورة مر (قوله بانه لا ضرورة الى تحكيمه) حيث وجد قاضى ضرورة
لان الضرورة) بقى انه لو وجد القاضى لسكنه بمنوع من جهة الامام من العمل بمسائل معينة كالومنع
الشافعى من الحكم على الغائب فالوجه جواز التحكيم فى تلك المسائل لفقد القاضى بالنسبة اليها وهذا ظاهر
(قوله نعم يكفى سكوت البكر) كتب عليه مر (قوله لم يؤثر عدم رضا خصمه) كتب عليه مر (قوله
ينبغي حله على ما اذا لم يجز غير الرضا) كتب عليه مر

الخصمين القاضى الذى له الاستخلاف واستمر رضاه لم يؤثر عدم رضا خصمه لان المحكم نائبه وقول ابن
الرفعة نقل عن جرح النكاح لخصم ليس تولية له يذبح حله على ما اذا لم يجز غير الرضا وحمل الاول على ما اذا انضم له لفظ فيد التوفيق
كما حكم بيننا مثلا ثم رايت الماوردي ذكره حيث قال اذا انحكم الامام وخصمه لبعض الرعية ولم يقد خصم من النظر اشترط رضا الخصم

لمنع منه نعم الوجه انه لا بد من بيان مستنده كما مر وكوه مشهور الديانة والصيانة وإذا اشترط رضا المحكوم عليه (فلا يكفي رضا قاتل في ضرب دية على عاقلة) لا بد من رضاهم لانهم لا يؤخذون باقراره فكيف برضاه (فان رجع احدهما قبل الحكم) ولو بعد استيفاء شروط البيئة (امتنع الحكم) لعدم استمرار الرضا (ولا يشترط الرضا بعد الحكم في الاظهر) كحكم المولى من جهة الامام ولا ينقض حكمه الا حيث ينقض حكم القاضى وله ان يشهد على اثباته وحكمه فى مجلسه خاصة لانعزاله بالافتراق وإذا تولى القضاء بعد سماع بيته حكم بها بعده من غير اعادتها (ولو قاضين) او اكثر (ببلد رخص كالبغداد) منه (او من أنواع) كان جعل حدها يحكم فى الاموال وبين الرجال والآخرفى لدماءه وبين النساء (جاز) لعدم المنازعة بينهما فان كان رجل وامراة وليس امام الاقضى رجال او قاضى سواء لم يحكم بينهما بخلاف الطالب اذا وجد فان العبرة (كذا) لم يخص فى الاصح (

(قوله والمحكم ان يحكم بعلمه) المعتمد منع ذلك مـ ولو يجهدا مـ (قوله وله ان يشهد على اثباته وحكمه في جاسه) كتب غايه مـ وقوله حكمها كتب عليه مـ (قوله فان العبرة بالطالب الخ) ملاجاز ايضا اذا وجد احدهما فقط وكان الطالب بمن شملته ولايته وما الفرق (قوله واذا كان في البلد قاضيان فان كان احدهما اصلا جيب داعيه والاخر سبق داعيه الخ) المراد بداعيه كما هو ظاهر رسوله وعبارة الروض وشرحه فان طالباى القاضيان خصما بطاب خصمه له منهما اجاب السابق منهما بالطالب والا بان طالبا معا قرع بينهما وان تنازع الخصمان في اختيار القاضيين الخ (قوله فان تنازعا) اى الخصمان وقوله في اختيارهما اى القاضيين (قوله والا فالقرعة) بان استويا في القرب (قوله وفارق نظيره في الوصيين) اليهما

كنصب الوصيين الوكيلين في شئ. وإذا كان في بلد قاضيان فإن كان أحدهما أصلا أعجب داعيه والا فبق شبق داعيه فإن جاء أمعا أفرع
فإن تنازعا في اختيارهما أجب المدعى فإن كان كل طالبا ومطلوبا كان اختلفا فما يقتضى تحالفا فارقهما والا فالقرعة وفضية المتن
انه حيث لم يشرط اجتماعا ولا استقلالا حمل الاستقلال وفارق نظيره في الوصيين

بان الاجتماع هنا متنع فلم يحمل عليه تصحيح الكلام ما أمكن والاجتماع ثم جائز لحمل عليه لانه أحوط (الأن يشترط اجتماعهما على الحكم) فلا يجوز قطعاً باختلاف (١٢٠) اجتهدا هما غالباً فلا تنفصل الخصومات وقضيته انهما لو كانا مقلدين لامام واحد ولا أهلية

لهما في نظر ولا ترجيح او شرط اجتماعهما على المسائل المتفق عليها صح شرط اجتماعهما لانه لا يؤدي إلى تخالف اجتهد ولا ترجيح ولو حكما اثنين اشترط اجتماعهما بخلاف ما ذكر في القاضيين لظهور الفرق قاله في المطلب (فرع) يشترط تعيين ما يولى فيه نعم ان اطرد عرف بتبعية بلاد لبلاد في توليتها دخلت تبعاً لها ويستفيد بتوابع القضاء العام سائر الولايات وأموال الناس حتى نحو زكاة وحسبة لم يفوضا لغيره والوجه في الحكم بين الناس انه خاص بالحكم لا يتجاوز له لغيره ويفرق بينه وبين وليتك القضاء بانه في هذا التركيب بمعنى امضاء الامور وسائر تصرفات القاضى فيها امضاء بخلاف الحكم (فصل) فيما يقتضى انعزال القاضى او عزله وما يذكر معه اذا جن قاض او اغشى عليه) ولو لحظة خلافا لشارح وانما استثنى في نحو الشريك مقدار ما بين صلاتين كما مر لانه يحتاج هنا ما لا يحتاج ثم او مرض مرضا لا يرجى زواله وقد عجز معه عن الحكم (او عوى) او صار كالاعشى كما عرف بما مر في

سم (قوله بان الاجتماع هنا متنع الخ) قضيته انه اذا أمكن الاجتماع كإبائى في قوله وقضيته انهما لو كانا الخ يحمل الاطلاق هنا كالوصية على الاجتماع للراجع (قوله وقضيته انهما الخ) عبارة المغنى وقضيته هذا التعليل انه لو ولي الامام مقلدين لامام واحد قلنا يجوز ولا ية المقداد انه يجوز وان شرط اجتماعهما على الحكم لانه لا يؤدي إلى اختلاف لان امامهما واحد فان قيل قد يكون للامام الواحد قولان فيرى احدهما العمل بقول والآخر بخلافه فيؤدي إلى النزاع والاختلاف أجاب الشيخ برهان الدين الفزارى بان كلامهم انما يحكم بما هو الاصح من القولين وهو كما قال ابن شعبة ظاهر في المقلد الصرف وعند تصريح ذلك الامام بتصحيح احد القولين اما اذا كانا من اهل النظر والترجيح والحق ما لم يقف فيه على نص من ائمة المذهب بما هو منصوص و ترجيح احد القولين فهنا يقع النزاع والاختلاف في ذلك لئلا يمتنع ايضا اه (قوله على المسائل المتفق الخ) اى او على تصحيح احد القولين كما مر عن المغنى اى او الوجهين كترجيح التحفة مثلاً في محال الاختلاف (قوله لظهور الفرق الخ) وهوان التولية للحكم انما هي من الخصمين ورضاهما معتبر فالحكم من احدهما دون الآخر حكم بغير رضا الخصم اعش وفيه ما لا يخفى وعبارة البجيرى وهواى الفرق ان القاضيين يقع بينهما الخلاف في محل الاجتهد بخلاف المحكمين وفيه ان المحكمين قد يكونان يجتهدان لان هذا نادر او يحتمل ان مراد المطلب ان عدم انفصال الخصومة هنا نشأ عن نفس المتخاصمين والحد لا يعدو عنهما وفي القاضيين عن الامام المولى لهما الواجب عليه فصل الخصومات (قوله نعم ان اطرد الخ) عبارة الاسنى والمغنى لرفع قال الماوردى ولو قلده اى الامام بلدا وسكت عن نواحيها فان جرى العرف بافراها عنها لم تدخل في ولايته وان جرى باضافتها دخلت وان اختلف العرف روى اكثرهما عرفا فان استويا روى اقرهما عهدا اه

(فصل فيما يقتضى انعزال القاضى او عزله) (قوله فيما يقتضى) إلى قول المتن لكن في النهاية لا قوله وخالف إلى ولو عوى وقوله بحيث اذا نابه لا يتنبه وقوله ولان مالى المتن (قوله انعزال القاضى) اى بلا عزل او عزله اى بمنزلة الامام مثلاً وما يذكر معه اى من قول المصنف وينعزل بموته وانعزاله من اذن له الخ (قوله ولو لحظة) كذا في المغنى (قوله أو مرض) إلى قوله وخالف في المغنى لا قوله او صار إلى المتن (قوله لا يرجى زواله وقد عجز الخ) عبارة المغنى الثالث اى من التنبيهات المرض المعجز له عن النهضة والحكم ينعزل به اذا كان لا يرجى زواله فان رجى او عجز عن النهضة دون الحكم لم ينعزل قاله الماوردى الرابع لو انكر كونه قاضيا في البحر ينعزل ومحل كما قال الزركشى اذا عمد لا غرض له في الاخفاء الخامس لو انكر الامام كونه قاضيا لم ينعزل كما بحثه بعض المتأخرين اه (قول المتن او عوى) ولو عوى ثم ابصر فان تحقق حصول العمى حقيقة احتيج إلى تولية جديدة والا فلا وعلى هذا يحمل قول الباقرى انه لو ابصر بعد العمى لم يحتج لتولية جديدة مر اسهم وجرى المغنى على ظاهر قول الباقرى حيث قال ولو عاد ابصره تبين انه لم ينعزل لانه لو ذهب لما عاد كما مر ذلك في الجنائيات (قوله في قوله بصير) اى في شرحه (قوله وصحنا ولايته) اى كما مر في قول المصنف فان تعدد جمع هذه الشروط الخ وفي شرحه (قوله بحيث اذا نابه الخ) ظاهر صنيعة ان هذا لا يشترط في غفلة المجتهد ووجه ظاهر اذا اصل الغفلة تخل بالاجتهاد كما علم مما روي به بفتح الوقف الشهاب سم زشيدى وباقى عن المغنى ما يؤيد التوقف عبارة المغنى قال الاذعى ومن لم يبلغ هذه الرتبة اى الاجتهاد في المذهب

(فصل) جن قاض او اغشى عليه او عوى أو ذهب أهلية اجتهاده الخ (قوله ولو لحظة) كتب عليه مر (قوله او عوى) لو عوى ثم ابصر فان تحقق حصول العمى حقيقة احتيج إلى تولية جديدة والا فلا وعلى هذا يحمل قول الباقرى انه لو ابصر بعد العمى لم يحتج لتولية جديدة مر (قوله وكذا ان لم يكن مجتهدا) يتأمل هذا التقييد

قوله بصير (أو ذهب أهلية اجتهاده) المطلق أو المقيد بنحو غفلة (و) كذا ان لم يكن مجتهدا وصحنا ولايته فذهب وهو (ضبطه بغفلة أو نسيان) بحيث إذا نابه لا يتنبه (لا ينفذ حكمه) لا نعزاله كذلك وكذا ان خرس أو صم وخالف ابن أبي عسرون في العمى وصنف فيه لما عوى محتجا بانه لا يقدح في النبوة التي هي اعلى من القضاء

واخدمته الا ذرعى اختياره ان الاغما لا يؤثر لانه مرض لا يقدح في النبوة ايضا وما بر دعليه ما ان الملحظ هنا غيره ثم كاهو واضح ثم رايته في القوت اشار لهذا على انه لم يثبت عني نبي كاحق في موضعه ومردد الاستدلال بقصة ابن ام مكتوم ولو عني بعد ثبوت امر عنده ولم يبق الا الحكم الذي لا يحتاج معه الى اشارة نفذ حكمه به (وكذا الواسق) او زاد فسق من لم يعلم (١٢١) موليه بفسقه الاصلى او الزائد حال توليته

كاهو ظاهر فلا ينفذ حكمه (في الاصح) لوجود المناق هذا ان قلنا لا ينزول بالفسق ولا لم ينفذ جز ما وبهذا يندفع ما اورده عليه من التكرار فانه إنما ذكره في الوصية بالنسبة للانزال لانفسه الحكم ولا نظر لفهم ان المراد بعدم النفوذ عدم الولاية من قوله (فان زالت هذه الاحوال لم تعد ولايته في الاصح) لا بتولية جديدة كالوكالة ولان ما بطل لا يعود لا بتجديد عقده (والامام) اى يجوز له عزل قاض لم يتعين (ظهر منه خلل) لا يقتضى انزاله ككثرة الشكاوى منه او ظن انه ضعف او زالت هيئته في القلوب وذلك لما فيه من الاحتياط اما ظهور ما يقتضى انزاله فان ثبت انزاله ولم يحتج لعزل وان ظن بقرائن فيحتمل انه كالاول ويحتمل فيه نذب عزله واطلاق ابن عبد السلام وجوب صرفه عند كثرة الشكاوى منه اختيار له (اولم يظهر) منه خال (وهناك افضل منه) فله عزله من غير قيد مما يأتى في المثل رعاية للاصلاح للمسلمين ولا يجب وان قلنا ان ولاية

وهو الموجود اليوم غالباً لم ارفيه شيئاً ويشبهه انه اذا حصل له ادنى تغفل ونحوه لم ينفذ حكمه لانخطا طرقت به في قدح في ولايته ما عساه يغتفر في حق غيره اه (قوله) واخدمته اى من الاحتجاج المذكور (قوله) اشار لهذا) الى المغيرة الملحظ في المقامين (قوله) لا يحتاج معه الى اشارة) اى بين الخصمين بان كانا معروفين بالاسم والنسب اه ع (قوله) او زاد فسق من لم يعلم بفسقه الاصلى الخ) اى وكان بحيث لو علم لم يوله مع ذلك اه سم عبارة المغنى ومحل ذلك اى ما في المتن في غير قاضى الضرورة ما هو اذا ولاه ذو شوكة والقاضى فاسق فزاد فسقه فلا ينزل كما بحثه بعض المتأخرين اه وعبارة الرشيدى قوله او الزائد الخ عبارة مز فيها كتبه على شرح الروض نصها ويطرأ ان يقال ان كان ما طرأ عليه لو علم به مستنبه لم يعزله وبسببه فهو باق على ولايته وإلا فلا اه (قوله) حال توليته ظرف ليعلم (قوله) لوجود المناق) الى قوله لا وظن في المغنى الا قوله ولا نظر الى المتن (قوله) هذا) اى الخلاف عبارة النهاية والوجه ان اذ قلنا الخ (قوله) ان قلنا لا ينزل الخ) اى على المرجوح (قوله) وبهذا) اى قوله هذا ان قلنا الخ (قوله) عليه) اى المتن (قوله) انما ذكره) اى طرو الفسق (قوله) لانفسه الحكم) الاولى كافي للمغنى لا ادم نفوذ الحكم (قوله) ولا نظر لفهم الخ) اى لان التكرار يعتبر فيه خصوص ما تقدم ولا يكفي فيه انه يفهم من السياق ان المراد به ما تقدم اه ع (قوله) من قوله الخ) متعاقب لفهم (قول الماتن في الاصح) والثانى تعود كالاب اذا جن ثم افاق او فسق ثم تاب نهاية ومعنى ومثل الاب في هذا الحكم الجدد والحاضنة والناظر بشرط الواقف اه ع (قوله) تنبيه) لزالت اهلية الناظر على الوقف ثم عادت فان كان نظره مشروطا في اصل الوقف عادت ولايته كما اتى به المصنف لقوته اذ ليس لاحد عزله ولا فلا تعود الا بتولية جديدة اه (قوله) او ظن انه ضعف الخ) معطوف على قول المصنف ظهر منه خلل (قوله) وان ظن الخ) خلافا لاطلاق المغنى عبارة ما ظهور خلل يقتضى انزاله فلا يحتاج فيه الى عزل لانزاله اه (قوله) كالاول) وهو قول المصنف والامام عزل قاض الخ فيجوز عزله اه ع (قوله) ويحتمل ان المراد بالاول قول الشارح اما ظهور ما يقتضى انزاله الخ كما يفيد ما مر عن المغنى انما (قوله) واطلاق ابن عبد السلام الخ) اعتمده المغنى عبارته ويكفي فيه اى ظهور الخلل غلبة الظن كما في اصل الروضة وجزم به في الشرح الصغير ومن الظن كثرة الشكاوى منه بل قال ابن عبد السلام اذا ثرت الشكاوى منه وجب عزله اه وهو ظاهر اه (قوله) وجوب صرفه) اى عزله عن الولاية اه ع (قوله) اختيار له) خبر واطلاق الخ (قوله) منه خلل) الى قوله واستغنى في المغنى (قوله) لان الفرض الخ) ينبغى على الاصح ان لا يحتاج لكون الفرض ذلك اه سم (قول الماتن به) اى المثل يعنى لاجل نصبه قاضيا ويحتمل ان الباء بمعنى مع (قوله) عن قول اصله الخ) اى المحرر عبارة او مثله وفي عزله به مصلحة وليس في عزله فتنه اه مغنى (قوله) معها) اى المصلحة وقوله وليس في عزله فتنه مقول الاصل (قوله) قول شارح الخ) وافقه المغنى (قوله) لا يغنى اى قول المصنف وفي عزله به مصلحة عنه اى عن قول اصله وليس في عزله فتنه (مع الاثم) الى قوله ولله مستخلف في النهاية لا قوله وان لم يعلم موليه خلافا لما وردى (قوله) على المولى) اى السلطان اه ع (قوله) والمتولى) هذا إنما يظهر لو سعى في العزل ولو بمجرد الطلب وإلا

نعم ان كان ذهاب الضبط ينأى اهلية الاجتهاد ظاهر التقيد (قوله) او الزائد حال توليته) اى وكان بحيث لو علم لم يوله مع ذلك (قوله) لان الفرض حدوث الافضل) ينبغى على الاصح ان لا يحتاج لكون الفرض ذلك (قوله) لكن مع الاثم على المولى والمتولى

(١٦) - شروانى وابن قاسم - عاشر

الافضل بعد الولاية فلم يقدح فيها (او) هناك (مثله) اودونه (وفى عزله به مصلحة كتسكين فتنه) لما فيه من المصلحة للمسلمين (والا) يكن فيه مصلحة (فلا) يجوز عزله لانه عيب وتصرف الامام بصان عنه واستغنى بذكر المصلحة عن قول اصله معها وليس في عزله فتنه لانه لا اثم المصلحة إلا اذا انتفت الفتنه وبه يندفع قول شارح لا يغنى عنه فقد يكون الشيء مصلحة من وجه ومفسدة من جهة اخرى (لكن) مع الاثم على المولى والمتولى

(ينفذ العزل في الاصح) لطاعة السلطان اما اذا تعين بان لم يكن ثم من يصلح غيره فيجرم على موليه عزله ولا ينفذ وكذا عزله لنفسه حيث ينفذ بخلافه في غير هذه الحالة ينفذ عزله لنفسه وان لم يعلم موليه خلافا للماورى كالوكيل والمستخلف عزل خليفته ولو بلا موجب ولو لى اخر ولم يتعرض للاول ولا ظن نحو مو تلم بعزل على المعتمد نعم ان اطردت العادة بان مثل ذلك المحل ليس فيه الا قاض واحد احتمل الانعزال حينئذ (والمذهب انه لا ينعزل قبل بلوغه خبر عزله) لعظم (١٢٢) الضرر في نقض افضيته لو انعزل ومم الفرق بينه وبين الوكيل في بابه ومن علم عزله لم ينفذ

فلا وجه لثانيه فليراجع اه (قول المتن ينفذ العزل في الاصح) هذا في الامر العام اما الوظائف الخاصة كما بما راذان وتصوف وتدريس وطاب ونظر ونحوها فلا ينعزل اربابها بالعزل من غير سبب كما فتي به جمع متأخرون وهو المعتمد ومحل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف ما يقتضي خلاف ذلك نهاية ومعنى اى بان كان فيه ان لناظر العزل بلا جنة ثم العبرة في السبب الذى يقتضى العزل بعقيدة الحاكم ع (قوله لطاعة السلطان) الى قوله نعم في المعنى الاول وان لم يعلم موليه خلافا للماوردى (قوله ولو لى اخر) عبارة المعنى ولو لى الامام قاضيا فانما موت القاضى الاول اوفسقه فبان حيا او عدلا لم يقدح في ولايته الثانية كذا قالاه وقضيته كما قال الاذرى انعزال الاول بالثاني لانه اقامه مقامه لانه ضمه اليه وبه صرح البغوى في تعليقه وقضية كلام القفال عدم انعزاله والاول اوجه وفي بعض الشروح ان تولية قاض بعد قاض هل هى عزل للاول وجهان وليكونا مبيذين على انه هل يجوز ان يكون في بلد قاضيان اه قال الزركشى والراجح انها ليست بعزل اه (قوله ولا ظن نحو مو تالغ) مفهومه انه اذا ظن نحو مو ت انعزل اه سم (قوله احتمل الانعزال الخ) اقول هذا الاحتمال متجه بل متعين ويتخرج عليه حكم حادثه يكسر السؤل فيها وهى تولية مدرسة لمدرس من غير تصريح بعزل المدرس الاول فانما اطردت به العادة ان المدرس لا يليها الا مدرس واحد نعم لو فرض اطراد العرف في محل بالتشريك في المدرسة كان الحكم فيها واضحا سيد عمر (قوله لعظم الضرر) الى قوله وانما يتجه في المعنى والى قوله الا ترى في النهاية (قوله ومن علم الخ) اى والخضم الذى علم الخ (قوله لعليه الخ) علة لما قبل الاستثناء (قوله ذكره الماوردى) ضعيف اه ع (قوله وانما يتجه الخ) عبارة النهاية والوجه خلافا ذلم الخضم بعزل القاضى لا يخرج جمعه عن كونه قاضيا اه (قوله هو) اى ما ذكره الماوردى حيث اى حين التخصيص بالنحكم اشبه يمكن منعه وقوله فلا يقبل اى قول الماوردى (قوله ان من بلغه الخ) اى من الخضم (قوله معتقده) بفتح القاف مبتدأ وقوله ان ولايته باقية خبره والجملة خبر ان (قوله ويبحث الاذرى) الا كنفاء بخبر واحد الخ وهذا الظاهر وبفرق بين التولية والعزل بان التولية فيها اقدام على الاحكام فيحاطط لها والعزل فيه ترفق عنها وواحوط اه معنى (قوله ما قاله الزركشى انه لا بد الخ) جزم به النهاية (قوله لا يقال) الى قوله ولا يكفي كالذكر مع قوله فان قلت الى قوله ويبحث الخ فانه يعنى عن هذا وعلى فرض عدم الاغناء فكان حكمه ان يقدم على قوله ويبحث الاذرى الخ (قوله ولا يكفي كتاب مجرد الخ) فى الاصح فيها اه معنى اى العزل والتولية (قوله وليت) ببناء المفعول

ينفذ العزل في الاصح) هذا في الامر العام اما الوظائف الخاصة كامامة واذان وتصوف وتدريس وطالب ونحوها فلا ينعزل اربابها بالعزل من غير سبب كما فتي به جمع متأخرون وهو المعتمد ومحل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف ما يقتضى خلاف ذلك شمر (قوله ولو لى اخر) ولم يتعرض للاول ولا ظن نحو مو ت الخ) قال في الروض فان الى الامام قاضيا فانما موت القاضى اى الاول اوفسقه فبان حيا الى او عدلا لم يقدح في ولايته الثانية قال في شرطه قال الاذرى وقضيته انعزال الاول بالثاني لانه اقامه مقامه لانه ضمه اليه وبه صرح البغوى في تعليقه وقضية كلام القفال عدم انعزاله اه (قوله ولا ظن نحو مو ت الخ) مفهومه انه اذا ظن نحو مو ت انعزل اه (قوله فلا يصح ما قاله الا ترى انه لو تصرف بعد العزل) كتب على فلا يصح م (قوله والقياس ما قاله الزركشى انه لا بد من عدلى الشهادة) كتب عليه

حكمه له الان يرى بحكمه فيما يجوز التحكيم فيه لعلمه انه غير حاكم باطنا ذكره الماوردى وانما يتجه ان صح ما قاله انه غير حاكم باطنا اما على ما اقتضاه كلامهم انه قبل ان يبلغه خبر عزله باق على ولايته ظاهر او باطنا فلا يصح ما قاله الا ترى انه لو تصرف بعد العزل وقبل بلوغ الخبر يتزوج من لولى لها مثلام يلزم الزوج باطنا ولا ظاهرا انعزالها فان قلت الماوردى يخص عدم نفوذه باطنا بحالة علم الخصم لا مطلقا قلت هو حيث ينفذ بالتحكم اشبه فلا يقبل لما تقرر ان من بلغه ذلك معتقده ان ولايته باقية قبل بلوغه هو خبر العزل ويبحث الاذرى الا كنفاء في العزل بخبر واحد مقبول الرواية والقياس ما قاله الزركشى انه لا بد من عدلى الشهادة او الاستفاضة كالتولية لا يقال يتعين على من علم عزله او ظنه ان يعمل باطنا بمقتضى علمه او ظنه كاهر قياس نظائره لا نقول انما يتجه ذلك ان قلنا بعزله باطنا قبل ان يبلغه خبره وقد

تقرر ان الوجه خلافه ولا يكفي كتاب مجرد وان حفته قرائن يبعد التزوير بمثلها كما يصرح به كلامهم ولا قول انسان (قوله وليت نعم الوجه انه ان صدقه المدعى والمدعى عليه نفذ حكمه لهما وعليهما كما للحكم بالولى بخلاف ما اذا صدقه احدهما او صدقه اهل الحل والعقد لان تصديقهم لا يثبت تولية عامة بخلاف توليتهم فيما قدمه قبيل قوله وشرط القاضى لان ذاك تولية جزوز للضرورة فقد قدرت بقدرها ولزم عدم مهار لا كذلك مجرد تصديقهم له وعلى هذا التفصيل يحمل اختلافهم في ان التصديق هل يفيد ولا يبحث البلقينى انه اذا انعزل لم تنعزل

نوابه حتى يبلغهم خبر عزله كما ذكرناه وان يستحق معلومه لان بقاء نوابه كبقائه وان نائبه اذا باه خبر عزل اصله لم ينزل لبقاء ولا ية اصله نظر فيه غير واحد والنظر في الثانية واضح لان القياس يقتضي ان عزلهم وانما اغتفر (١٢٣) للضرورة فليقتدر بقدرها في عدم ان عزلهم

بالنسبة للاحكام لا بالنسبة لبقاء ولا يته بقاء ولا يتم وفي الثالثة انما يتجه على ما قدمناه لا على ما مر عن الماوردي ويظهر ان العبرة في بلوغ خبر العزل للنائب بمذهبه لا بمذهب منوبه (واذا كتب الامام اليه اذا قرأت كتابي فانت معزول فقراه) او طالعاه وفهم ما فيه وان لم يتلفظ به والمراد سطر العزل نظير ما مر في الطلاق (ان عزل) لوجود الشرط (وكذا ان قرى عليه) وان كان قارئاً (في الاصح) لان القصد اعلامه بالعزل لا لقراءته وفارق ما مر في نظيره في الطلاق بان عادة الحكم ان يقرأ عليهم فليس النظر الا على وصول خبر العزل اليهم بخلاف المرأة القارئة (وينعزل بموته وان عزلهم من اذن له في شغل معين كبيع مال ميت) او غائب وكساع شهادة في معين كالوكيل (والاصح ان عزل نائبه) اي القاضي ولو قاضي الاقام على المنقول وقول القاضي قضاءه الى الاقليم كقضاة الامام محله كما قاله الحسباني اذا صرح له الامام بذلك اي التولية عنه او اقتضاه العرف (المطلق ان لم يؤذن له في الاستخلاف) لان القصد

(قوله كما ذكر) اي بعدلى الشهادة او الاستفاضة (قوله وانظر فيه الخ) عبارة النهاية ولو بلغ الخبر المستتيب دون النائب او بالعكس ان عزل من بلغه ذلك دون غيره خلافاً للبلقيني اه وعبارة المغني بعد سوق كلام البلقيني المذكور ونصه او ما قاله ظاهر في الاول منوع في العكس اي فيما لو بلغ النائب قبل اصله لان النائب داخل في عموم كلام الاصحاب حتى يبلغه الخبر والنائب قاض فينزل بلوغ الخبر كما جرى عليه شيخنا في بعض كتبه ولو ولي السلطان قاضياً يلد حكمه ذلك القاضي ولم يعلم السلطان ولا قال الزركشي فيجتمعل ان ينفذ حكمه كالوكل وكلا يبيع شي ومتصرف الوكيل وباعه ثم علم بالوكالة اه والظاهر عدم نفوذ حكمه لاشتراط القبول من القاضي واخذنا بما بحثه في قاض اقدم على تزويج امرأة يعتقد انها في غير ولايته ثم ظهر انها محل ولايته من انه لا يصح قال لانه بالاقدام يفسق ويخرج عن الولاية اه (قوله في الثانية) اي مسئلة استمرار ما رتب للقاضي ما لم يبلغ خبر عزله نوابه (قوله وانما اغتفر) اي عدم ان عزلهم (قوله لبقاؤهم لا ية) الانسب لبقاء استحقاقه المعلوم (قوله انما يتجه على ما قدمناه لا على ما مر الخ) فيه نظر بل الظاهر العكس كما يقيد قول ع ش على ما مر انما في النهاية ما نصه قوله انه عزل من بلغه ذلك الخ هذا ظاهر ان لنا بكلام الماوردي فيما لو بلغ الخصم عزل القاضي ولم يبلغ القاضي اما على ما استوجه من نفوذ الحكم على الخصم وله عدم ان عزل القاضي فيه نظر اه (قوله ويظهر) الى التنبيه في النهاية الا قوله اي القاضي الى ان (قول) انما اذا قرأت كتابي الخ ولو كتب اليه عزلك او انت معزول من غير تعاقب على القراءة لم ينزل ما لم يات به الكتاب كما قاله البغوي وغيره اه معنى (او طالعاه) الى المتن في المغني (والمراد سطر العزل) فاذا انمحن موضع العزل لا ينزل ولا ان عزل اه معنى (قوله لان القصد اعلامه بالعزل الخ) يؤخذ منه ان الحكم كذلك لو قرأه شخص ثم اعلمه بمضمونه فليتام اه سيد عمر اقول وكذا يؤخذ منه ان الحكم كذلك لو طالعاه شخص وفهم ولم يات به فليتام اه معنى (قوله لا ينزل) لان اعلامه بالعزل قضيت انه لو قرأه انسان في نفسه ولو في غير مجلس القاضي ثم اعلمه بما فيه انه ينزل وانه لو قرأ عليه ولم يفهم معناه اسكونه اعجمياً والكتاب بالعربية او عكسه انه لا ينزل حتى يخبره به انسان فليراجع ثم رايته والد الشارح صرح بعدم انزاله في الاولى اه اي ومثلهما الثانية (قول المتن وينعزل بموته وان عزلهم من اذن له الخ) المراد اذا علم بذلك كما يعلم بتمامه وصرح به ابن سرافة وفي الروضة واصلها عن السرخسي ان الامام لو نصب نائباً عن القاضي لا ينزل بموت القاضي وان عزلهم قال الرافعي ويجوز ان يقال اذا كان الاذن مقيداً بالبقاء ولم يبق الاصل لم يبق النائب اه وهذا ظاهر وبحت بعضهم ان الموت ليس بعزل بل ينتهي به القضاء اه معنى (قول المتن في شغل معين الخ) اطلاقهم في الشغل المعين وتفصيلهم في النائب الا في قديمهم انه لا يجري فيه التفصيل الا في ولا يظهر له وجه فاعل وجه تخصيصهم ما ياتي بالتفصيل كثيرة وقوعه فيه بخلافه في الشغل المعين حتى لو فرض ان الامام قال له استخلف عني في بيع مال فلان كان المستخلف خليفة عن الامام فلا ينزل بعزل اي القاضي اه سيد عمر (قوله او غائب) الى قوله وبحت البلقيني في المغني الا قوله وبه فارق الى نعم وقوله غير قاضي ضرورة الى ولا من ولايته (قوله وقول القاضي) اي قاضي حسين اه معنى (قوله اي التولية عنه) اي عن الامام (قوله انظره) اي القاضي (قوله بموته) اي او انزاله اه معنى (قوله ولا قاضي ضرورة) دخل فيه الصبي والمرأة

مر وقوله وبحت البلقيني انه اذا انزل لم تنزل نوابه حتى يبلغهم الخ كتب عليه مر وقوله لان القياس يقتضي ان عزلهم كتب عليه مر وقوله ويظهر ان العبرة في بلوغ خبر العزل للنائب بمذهبه لا بمذهب منوبه كتب عليه مر (قوله اي المصنف فان قال استخلف عني فلا) قال في شرح الروض قال في الاصل ولو نصب الامام نائباً عن القاضي فقال السرخسي لا ينزل بموت القاضي وان عزل لانه ما ذون له من جهة الامام وفيه

بأسنا بته معاوته وقد زالت (او) ان قيل له من جهة موليه (استخلف عنك) لماذا ذكر (او اطاق) اظهر غرض المعاونة حينئذ وبه فارق ما مر في نظيره من الوكالة لان الغرض ثم ليس هو ان يوكّل بل النظر في حق الموكّل فحمل الاطلاق على ارادته نعم ان عين له الخليفة كان قاطعاً للنظره فيكون كاني له (ما قال) لم يركب (ايه خائف من فلا) ينزل الخليفة بموته لانه ليس نائبه (ولا ينزل قاضي) غير قاضي ضرورة ولا قاضي ضرورة

الذي يوجد مجتهد صالح ولا من ولايته عامة كنظر بيت المال والجيش والحسبة والاوراق (بموت الامام) الاعظم ولا باعزاله اعظم الضرر بتعطيل الحوادث ومن ثم لو ولاه للحكم بينهم وبين خصمه انعزل بفرأغه منه والان الامام انما يولي القضاة نيابة عن المسلمين بخلاف تولية القاضي لنوابه فانه عن نفسه ومن ثم كان له ذلك ولم يغير موجب (١٢٤) كما سيجعل خلاف الامام يحرم عليه الا بموجب وزعم بعضهم ان ناظر بيت المال كالوكيل

غلط كما قاله الا ذرعى وبحت البلقيني ان قاضي الضرورة حيث انعزل استرد منه ما أخذه على القضاء ونظر الاوقاف لا يوافق ما مر من صحة توليته وبحت غيره انه لا ينعزل بوجود مجتهد صالح الا ان رجى توليته والا فلا فائدة في انعزاله (تنبيه) العادة في الازمنة السابقة ان تولية الخليفة العباسي للسلطان ثم السلطان يستقل بتولية القضاة وغير ما قبل حينئذ ينعزل القضاة بموت السلطان لانه نائب اول لانه مستقل وفي روضة شريح اذا مات الخليفة لم يل ينعزل قضاة وجهان فان قلنا ينعزل فلو مات السلطان هل تنعزل القضاة وجهان ثانيهما الا لانهم قضاة الخليفة لانه نائب عنه اه قال الزركشي ويشبه ان ياتي فيه ما مر من الاذن في الاستخلاف عنه وعن الامام اى الخليفة او يطلق اه واقول في هذا كله نظر والوجه بناؤه على ما مر اخر البقاع مع بسطه ان الخليفة اذا ضعف بحيث زالت شوكته بالكلية ولم يبق له الارسم التولية باذنه تبركا به اذ لو امتنع منه اجبروه

والقن الاعمى فلا ينعزل واحد منهم بموت السلطان ان لم يكن ثم مجتهد وقوله السابق قبيل قول المصنف ويندب الخربحت البلقيني الخ يقتضى خلافه في غير المقدور الفاسق مع وجود العدل وعدم المجتهد اه ع ش ولعل صوابه كما يعلم مما سبق مع فقد المجتهد والعدل ثم يمكن ان يحمل قاضي الضرورة هنا على خصوص الفاسق والمقلد كما اقتصر المصنف عليهم ما هناك ليعلم منه عزل نحو الصبي بموت الامام ان وجد نحو بالغ بالاولى ليوافق ما هنا السابق (قوله اذ لم يوجد مجتهد صالح) امام مع وجوده فان رجى توليته انعزل والا فلا فائدة في انعزاله اه عتاني اى كياتي قبيل التنبيه (قوله ومن ثم) راجع الى التعليل (قوله بينه الخ) اى الامام (قوله كما مر) اى في شرح لكن ينفذ العزل في الاصح (قوله ان ناظر بيت المال كالوكيل) اى فينعزل بموت السلطان كما ينعزل الوكيل بموت الموكل اه معنى (قوله غلط) خبر وزعم بعضهم (كما قاله) اى كونه غلطاً (قوله وبحت البلقيني الخ) مبتدأ خبره قوله لا يوافق الخ (قوله ما مر) اى في المتن (قوله وبحت غيره الخ) فعل وفاعل عبارة النهاية والوجه عدم انعزاله مع وجود مجتهد الخ ثم هذا متعلق بقوله السابق اذا لم يوجد مجتهد صالح فكان الانسب ان يقدم على بحث البلقيني (قوله انه لا ينعزل الخ) اى قاضي الضرورة (قوله بوجود مجتهد الخ) لعل المراد بحدوثه بعد تولية قاضي الضرورة (قوله تولية الخليفة الخ) خبر قوله العادة الخ (قوله لانه نائب) اى عن الخليفة كمقاضي الاقاليم (قوله اذا مات الخليفة) اى العباسي (قوله قضاة) اى قضاة نائبه السلطان (وجهان) اى والراجع انها لا تنعزل لقول المصنف ولا ينعزل قاض بموت الامام فقول الشارح فان قلنا ينعزلون اى على الوجه المرجوح (قوله فلو مات السلطان) اى مات الخليفة او لا (قوله لانه نائب) اى السلطان عنه اى الخليفة الامام (قوله من الاذن) اى اذن الخليفة في الاستخلاف عنه اى السلطان (قوله على ما مر الخ) اى من اختلاف بعض مشايخه بقاء خلافة المتولى من بنى العباس بطريق العهد المتسلسل فيهم اى قرب من الشارح (قوله فان قلنا بقاء عمره ولايته) تقدم هناك انه باطل اذ لا عبرة به بعد غير مستجمع للشرط ولا نظر للضعف وزوال الشوكة لان عروضا من صحت ولايته لا يبطلها (قوله او بعدم بقائها) تقدم هناك انه هو المتعين (قوله نصيبهم) الى قول المتن ولا يقبل في المعنى والى قوله قول شارح في النهاية (قوله انعزل الخ) اى كالمو شرط النظر لزيد ثم لعمره ونصيب زيد لنفسه نائباً فيه ثم مات زيد فانه ينعزل نائبه ويصير النظر لعمره وليحمل اذا كلام المصنف على ما اذا ل النظر الى القاضي ليكون الواقف لم يشرط ناظراً او انقراض من شرط له او خرج عن الاهلية قال ابن شهبة ويقع في كتب الاوقاف كثير فاذا انقضت الذرية يكون النظر فيه لحاكم المسلمين ببلد كذا يولي من شام من نقباءه ونوابه فاذا زال النظر الى قاض لولى النظر لشخص فهل ينعزل بموت ذلك القاضي او انعزاله او لا الا قرب عدم انعزاله اه معنى وقوله الا قرب الخ هذا مخالف لما في الشارح والنهاية ولما ذكره هو ولا الا ان يحمل قوله لحاكم المسلمين ببلد كذا على حاكم معين بشخصه (قول المتن ولا يقبل قوله الخ) ولو قال صرفت مال الوقف لجهته او عمراته التى يقتضيها الحال صدق بلايين اه معنى (قوله وان كان انعزاله بالعمى) اطلافة مخالف لما قدمه قبيل قول المتن وكذا الواسق وان قيد ما هناك فليحمل قول البلقيني على ذلك ايضا عبارة المعنى والاسنى نعم ان انعزل بالعمى قبل منه ذلك لانه انما ينعزل بالعمى فيما يحتاج الى الابصار وقوله حكمت عليك بكذا لا يحتاج الى ذلك قاله البلقيني اه (قوله للبلقيني) اقره المعنى والاسنى كما مر انفا (قول المتن احتمال اه وصرح الماوردى بما يوافق هذا الاحتمال اه (قوله لا يوافق ما مر) كتب عليه مر

عليه او اتوا بغيره من بنى عمه وولوه ثم يولى السلطان كما وقع نظائر ذلك فان قلنا بقاء عموم ولايته مع ضعفه فالسلطان نائبه حكمت وبات ذلك التفصيل الذى ذكره الزركشى او بعدم بقائها فالقضاة نواب السلطان لا غير (ولا) ينعزل (ناظر يتم) ومسجد (ووقف بموت قاض) نصيبهم وكذا بانعزاله ثلاث تحتل المصالح نعم لو شرط النظر لحاكم المسلمين انعزل كما سيجعل الا ذرعى وغيره بتولية قاض جديد لصيرورة النظر اليه بشرط الواقف (ولا يقبل قوله) وان كان انعزاله بالعمى فيما يظهر خلافا للبلقيني (بعد انعزاله) ولا قول المحكم بعده فارقا بجاس

حكمه (حكمت بكذا) لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ (فان شهد) وحده (او مع اخر حكمه لم يملك ان يملك) لانه يشهد بقول نفسه وفارق
المرضعة بان فعلها غير مقصود بالاثبات مع ان شهادتها لا تتضمن تزكية نفسها بخلاف الحاكيم لهما ما خرج بحكمه شهادته باقرار صدر في مجلسه
فيقبل جزما (او) شهد (بحكم حاكم جاز الحكم) ظاهره انه لا بد منه ويوجه بان حذفه (١٢٥) موم لاحتماله حاكما لا يجوز حكمه

حكمته (حكمت بكذا) اي كنت حكمت بكذا اقلان مغنى وروض (قوله لانه لا يملك انشاء الحكم الخ) اي فلا يملك
الاقرار به شيخ الاسلام ومغنى (قوله وحده) الى قول المتن او بحكم حاكم في المغنى (قوله وحده) اي بما
يثبت بالشاهد واليمين اه مغنى (قوله وفارق المرضعة) اي فيما لو شهدت بانها ارضعت ولم تطالب باجرة
فانها تقبل اه مغنى (قوله بان فعلها غير مقصود) بل المقصود ما يترتب عليه من التحريم وقوله مع ان
شهادته الخ وجهه ان المقصود من الارضاع حصول اللبن في جوف الطفل فيترتب عليه التحريم وهذا المغنى
يحصل بارضاع فاسقة اه ع ش (قوله فيقبل الخ) لانه لم يشهد على فعل نفسه وانما يشهد على اقرار سمعه
اه مغنى (قوله فقول شارح انه تا كيد) جرى عليه المغنى (قوله ومن غير بقاض) اي بدل حاكم لم يحتاج
لذلك اي جاز الحكم (قوله على ما فيه) عبارة المغنى ومحل الخلاف اذا قلنا لا يعتبر تعيين الحاكيم في الشهادة
على الحكم بل يكفي ان تقوم البيئة على حكمه حاكم من الاحكام كاهر المشهور اما اذا قلنا باشرط التعيين
فلا تقبل قطعا اه (قوله لان مذهب القاضى) اي المرفوع اليه الامر (قوله مذهب) اي الشاهد (قوله
واحتمال الميطل) اي انه اراد حكمه (قوله) ومن ثم لو علم انه حكمه الخ وعلى هذا يضر اضافة الاخر القضاء
في شهادته الى المعزول بخلافه على القول الذى هو واحد احتمالي الراعى كما اوضح ذلك في شرح البهجة اه
سم وقوله بخلافه على القول الذى الخ هذا مناف لما في المغنى مما نصه ومحل الخلاف اذا لم يعلم القاضى انه
حكمه والا فلا يقبل جزما نظرا للبقاء التهمة اه فتأمل (قوله وقد يشكك عليه) اي على قوله لو علم انه حكمه
الخ (قوله مطلقا) اي بدون بيان سبب الملك (قوله بخلاف المستثنين الخ) الاول بخلاف مسئلة البيع (قوله
لقدرته) الى قوله ان لم يتهم في المغنى والى قوله وظاهر هذا في النهاية الا قوله ان لم يتهم الى المتن وقوله واخذ
الزر كشي الى رافهم (قوله حتى لو قال على سبيل الحكم الخ) بخلاف ما لو قاله على سبيل الاخبار فلا يقبل قوله
كما صرح به البغوي وهو مقتضى كلام اصل الروضة وينبغي ان يكون محله كما قال شيخنا مالوا اسنده الى ما قبل
ولايته اه (قوله قبل) اي قوله بلا حجة اه مغنى (قوله وبحت الاذرى الخ) عبارة النهاية ومحله كما بحثه
الاذرى الخ (قوله ان محله) اي محل ما قالوه من قبول قوله اه مغنى (قوله في محصورات والافوا الخ) عبارة
المغنى في قرية اهلها محصورون ما في بلد كبير كبغداد فلا نا قطع بيطان قوله والى ما قاله الى الاذرى
يشير تعبير الشيخين بالقرية اه (قوله من جاهل) المراد به بقرينة ما قبله من لم يبلغ رتبة الاجتهاد في المذهب
(قوله وقد افقت الخ) من مقول الاذرى كما هو صريح المغنى (قوله وقد افقت) عبارة المغنى ولا بد في قاضى
الضرورة من بيان مستنده فلو قال حكمت بحجة او جبت الحكم شرعا وامتنع من بيان ذلك لم يقبل حكمه كما
افق به الوالد رحمه الله لاحتمال الخ وافق ايضا بانه لو حكم بطلاق امرأة شاهدين الخ (قوله بوجوب بيان
القاضى الخ) اي ما لم يثبت عليه عن طلب بيان مستنده كما قدمه قبيل قول المصنف ويندب الخ اه ع ش

قوله وبحت غيره كتب عليه مر (قوله ومن ثم لو علم انه حكمه لم يقبله) على هذا يضر اضافة الاخر القضاء
في شهادته الى المعزول بخلافه على القول الذى هو واحد احتمالي الراعى كما اوضح ذلك في شرح البهجة وغيره
(قوله ويقبل قوله قبل عز له حكمت بكذا الخ) في التكملة فرع اذا ذكر الحاكيم ان فلا ولا ناشدا عندي
بكذا وانكر الشاهد ان لم يلتفت الى انكارهما وكان القول قول الحاكم هذا في غير قاضى الضرورة مر
اقول هل يشكل ذلك على قولنا بين السطور ظاهره ولو قاضى ضرورة الحاكيم غير انه ان كان ذلك بعد الحكم
بشهادتهما كان انكارهما بمنزلة الرجوع في انه لا يقبل لاهم لم يعرفوا بذلك قاله ابن الصباغ في فتاويه اه
(قوله وقد افقت بوجوب بيان القاضى الخ) افق بذلك ايضا شيخنا الشباب الرملى (قوله ايضا وقد افقت

المستثنين الاخيرتين (ويقبل قوله قبل عز له حكمت بكذا) وان قال بعلنى لقدرته على الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم نساهذه
القرية طواقم من ازواجهن قبل وبحت الاذرى اعز على محصورات والافوا وكاذب مجازف وفي فاض مجتهد ولو في مذهب امامه قال ولا
ريب عندي في عدم نفوذ من جاهل او فاسق وقد افقت بوجوب بيان القاضى مستنده اذا سئل عنه

المستثنين الاخيرتين (ويقبل قوله قبل عز له حكمت بكذا) وان قال بعلنى لقدرته على الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم نساهذه
القرية طواقم من ازواجهن قبل وبحت الاذرى اعز على محصورات والافوا وكاذب مجازف وفي فاض مجتهد ولو في مذهب امامه قال ولا
ريب عندي في عدم نفوذ من جاهل او فاسق وقد افقت بوجوب بيان القاضى مستنده اذا سئل عنه

لاحتمال ان يظن ماليس
بمستند مستند او اتى غيره
بانه لو حكم بطلاق امرأة
بشاهدين فقال انما شهدنا
بطلاق مقيد بصفة ولم توجد
وقال بل اطلقتما انه يقبل
قوله ان لم يتم في ذلك لعلمه
وديانته (فان كان في غير
محل ولايته) وهو خارج
عمله لا يجلس حكمه خلافا
لمن وهم فيه الا ان يريد ان
موليه قيد ولايته بذلك
المجلس (فكمعزول) لانه
لا يملك انشاء الحكم حينئذ
فلا ينفذ اقراره به واخذ
الزركشي من ظاهر كلامهم
انه اذا ولي ببلد لم يتناول
مزارعها وبساتينها فلو
زوج وهو باحدهما من
هي بالبلد او عكسه لم يصح
قيل وفيه نظر اه والنظر
واضح بل الذي يتجه اخذ
مما رقبيل فصل جن قاض
انه ان علمت عادة بتبعية او
عدمها حكم بها والا توجه ما
ذكره اقتصارا على مانص
له عليه والفهم قوله كمعزول
انه لا ينفذ منه فيه تصرف
استباحه بالولاية كايجار
وقف نظره للقاضي وبيع
مال يتيم وتقرير وظيفة
وهو ظاهر كنز وبيع من
ليست بولايته وظاهر هذا
انه لا يصح استخلافه قبل
وصوله لمحل ولايته من يحكم
بها

(قوله لاحتمال الخ) كما هو كثير او غالب في قضاء العصر اه معنى (قوله واتفى غيره بانه الخ) اتفى بذلك شيخنا
الشهاب الرملي ولعله مراد الشارح اه سم (قوله انه يقبل الخ) جواب لو حكم الخ فكان ينبغي اسقاط
لفظاته كانه النهاية (قوله انه يقبل قوله الخ) هذا في غير قاضي الضرورة مر اه سم (قوله ان لم يتم
في ذلك الخ) اي بخلاف ما اذا كان جاهلا وفاقسا فلا يقبل نظير ما مر عن الاذرعى (وهو خارج) الى قوله
وافهم في المعنى الا قوله الا ان يريد الى المتن (قوله لا يجلس حكمه) اي المعدل للحكم اه معنى (قوله قيد ولايته
الخ) اي فان لم يقيد بها بمجلس الحكم المعتاد نفذ حكمه في محل عمله كله وان قيد لم ينفذ حكمه في غير مجلس
الحكم كمسجد مثلا ومحل عمله مانص مرليه عليه او اعتيد انه من توابع المحل الذي ولاه ليحكم فيه اه ع
(قوله باحدهما) اي المذكورين من المزارع والبساتين (قوله قيل وفيه نظر انتهى الخ) عبارة المعنى وهذا
اذا لم يكن عرف كقائه مناه لو قال المذول للامين اعطيتك المال ايام قضائي لتحفظه فلان فقال الامين بل
لفلان صدق المعزول وهل يغرم الامين لمن عينه هو وقد رد ذلك فيه وجهان في تعليق القاضى او وجههما كما قال
شيخنا المنع فان قال له الامين لم تعط شيئا بل هو لفلان فالقول قول الامين لان الاصل عدم الاعطاء ويستغنى
من اطلاق المصنف بالواذن الامام للقاضى ان يحكم بين اهل ولايته حيثما كان فانه يجوز له الحكم بينهم ولو
كان في غير محل ولايته قال صاحب البيان هذا الذي يقتضيه المذهب رقاله في الذخائر ايضا حينئذ يقبل قوله
على من هو من اهل البلد انه حكم عليه بكذا اه (قوله حكم بها) اي بالعادة ثابت في بعض النسخ وعلى
تقدير حذفه فالتقدير فالامر واضح او نحوه اه سيد عمر (قوله منه فيه) اي من القاضى في غير محل ولايته
(قوله وظاهر هذا) اي المتن (قوله انه لا يصح استخلافه) خلافا للنهاية عبارة نعم لو استخلف وهو في غير
محل ولايته من يحكم بها بعد وصوله لها صح كاتفى به الوالد رحمه الله تعالى اذا استخلف ليس يحكم حتى يتمتع
الخ قال ع ش قوله نعم لو استخلف الخ مثله ما لو ارسل من يحكم عنه في محل ولايته الى ان يحضر القاضى وقوله
بعد وصوله الى القاضى اه وقال الرشيد قوله بعد وصوله الى الخليفة اه وهو الظاهر (قوله من يحكم
بها) ظاهره مطا اى قبل وصول القاضى او بعده فافتاء بعضهم الخ هو شيخنا الشهاب الرملي وفي الروض
وللقاضى ان يشهد في محل ولايته على كتاب حكم كتبه في غير محل ولايته لا عكسه قال في شرحه اى ليس له

بوجوب بيان القاضى) ولا بد في قاضى الضرورة من بيان مستنده الخ مر (قوله واتفى غيره بانه لو حكم الخ)
اتفى بذلك شيخنا الشهاب الرملي ولعله مراد الشارح بالغير (قوله انه يقبل قوله) ظاهره ولو قاضى ضرورة
مر ثم قال الا قاضى الضرورة (قوله وظاهر هذا) انه لا يصح استخلافه الخ في الروض في اخر باب القضاء
على الغائب وللقاضى ان يشهد في محل ولايته على كتاب حكم كتبه في غير محل ولايته لا عكسه اه قال في
شرحه اى ليس له انه يشهد في غير محل ولايته على كتاب حكم كتبه في غير محل ولايته لا عكسه اه قال في
الكتابة لا باس بها ومثلها الا اذا لم يتضمن حكما كان اذن وهو في غير محل ولايته في الافراج عن خصم
محبوس في محلهما بسؤال خصمه اه فقوله اذا لم يتضمن حكما يفهم الا متناع فيما يتضمن حكما وهذا قد يدل على
عدم صحة الاستخلاف المذكور على خلاف ما اتفى به شيخنا الشهاب الرملي الا ان يكون المراد يتضمن الحكم ان
الاذن نفسه يتضمنه لان المأذون فيه يتضمنه ثم رابت في التنبيه مانصه ولا يحكم ولا يولى ولا يسمع البيعة في غير
عمله فان فعل ذلك لم يعتد به اه قال ابن النقيب في شرحه لا نه لا ولاية له فيه فاشبهه سائر الرعية فهل له ان يكتب
الى قاض اخر فيه خلاف قال الرافعى والذى يستمر على اصل الشافعى جواز وحقى الزبلى قولين فيما اذسمع
البيعة في غير عمله ووقف على عدالتهم في عمله وحكم بها ابتداء على انه هل يحكم بعلمه ام لا قال ابن الرفعة وفيه نظر
لانا نمنع كونها من القضاء بالعلم وان سلم فامعنى لفرض سماع عدالتهم في عمله بل قد يظهر ان ماخذ الخلاف
ان الاعتبار في الشهود اذا زكوا بوقت الشهادة ام بوقت التزكية كاسبق في صلاة العيد اذا شهدوا بعد الزوال
او عدلوا بعد الغروب ولو سمع الشهادة في عمله والتعديل في غير عمله قال ابن القاص يحكم به ان قلنا بقضى
بعلمه وقال ابو عاصم وغيره القياس انه لا يحكم به وهو ظاهر اطلاق الشيخين اه كلام ابن النقيب ولا يخفى

فافتاء بعضهم بصحته بعيد وقوله الاستخلاف ليس حكا حتى يمتنع بل مجرد اذن فهو (١٢٧) كحرم وكل من يزوجه بعد التحلل

او اطاق يرد بانه اذن استفاده بالولاية بمحل مخصوص فكيف يعتد منه به قبل وصوله اليه ويرد قياسه المذكور بانه ليس قياسا مسئلتنا لان المحرم ليس ممنوعا الا من المباشرة بنفسه والقاضي قبل وصوله لمحل ولا يتهلم بتاهل لاذن ولا حكم ولانما قياسه ان يقيد تصرف الوكيل بيلد فليس له كما هو ظاهر كلامهم فيه التوكيل وان جوزناه له بالاذن لغيره وهو في غيرها نعم ان اطردت العادة باستنابة المتولى قبل وصوله وعلمها متى لم يبعد الجواز حينئذ (ولو ادعى شخص على معزول) اى ذكر للقاضي وسماء دعوى تجوز لانها انما تكون بعد حضوره (انه اخذ ماله برشوة) اى على سبيل الرشوة كما باصه وهى اولى لايهام الاولى ان الرشوة سبب مغاير للاخذ وليس كذلك الا ان يجاب بان المراد من الرشوة لازمها اى بباطل (او شهادة عبيدين مثلا) وأعطاه فلان ومذهبه انه لا تجوز شهادتهما (احضر وفصلت خصوصتهما) لتعذر اثبات ذلك بغير حضوره وله ان يوكل ولا يحضر قالا ومن حضر لجديد وتظلم

ان يشهد في غير محل ولا يته على كتاب حكم كسبه في محل ولا يته والحكم كالا شهاد بخلاف الكتابة لا باس بها ومثلها الاذن اذا لم يتضمن حكما كان اذن وهو في غير محل ولا يته في الافراج عن خصم محبوس في محلهما بسؤال خصمه اه فقوله اذالم يتضمن حكما يفهم الامتناع فيما يتضمن حكما وهذا قد يدل على عدم صحة الاستخلاف المذكور على خلاف ما افق به شيخنا الشهاب الرملى الا ان يكون المراد يتضمن الحكم ان الاذن نفسه يتضمنه لان المأذون فيه يتضمنه ثم رايت في التنبيه ما نصه ولا يحكم ولا يولى ولا يسمع البيعة في غير عمله فان فعل ذلك لم يعتد به اه ولا يخفى ظهوره في خلاف ما افق به شيخنا ايضا اه سم بحذف اقول بل عبارة التنبيه المذكورة صريحة في خلافه وفي وفاق ما قاله الشارح والله اعلم (قوله وقوله) اى قول البعض مستدلا على ائتمانه بالصحة (قوله استفاده) اى القاضي ذلك الاذن (قوله ويرد الى قوله نعم الخ) رده النهاية بما نصه ومنازعة بعضهم فيه بانه اذن استفاده الخ وان القياس المذكور ليس بمسئل لان المحرم ليس ممنوعا الخ (قوله قياسه) اى البعض (قوله ليس ممنوعا الا من المباشرة بنفسه الخ) فيه نظر بل هو ممنوع من المباشرة بوكيله ايضا مادام الاحرام وبهذا يظهر صحة القياس ويسقط الفرق وقوله لم يتاهل الخ هذا اول المسئلة اه سم (قوله وانما قياسه ان يقيد الخ) مردودة بصحة القياس لان عبارة المحرم في النكاح مختلة طلقا بنفسه وانما يه في زمن الاحرام وصح اذنه المذكور فكذلك القاضي يمتنع عليه الحكم في ذلك المكان الخارج عن محل ولا يته وصح اذنه فيه يتأمل اه ورائفان الروض والتنبيه ما يوافق ما قاله الشارح (قوله فيه) اى الوكيل المذكور وكذا قوله الا فى وهو الخ (قوله لغيره) متعاق بالوكيل اه رشيدى (قوله اى ذكر) الى الفصل فى النهاية الا قوله ومن ثم الى قال وهذا وقوله وبما قررت الى المتن (قوله وسماء) اى الاخبار للقاضي (قوله بعد حضوره) اى المعزول (قول المتن برشوة) هى تثليث الرأى ما يبدل له ليحكم بغير الحق او ليمتنع من الحكم بالحق اسنى ومعنى (قوله الا ان يجاب بان المراد الخ) انما صدر الجواب بالا المشعرة ببعده لما تقرران المراد لا يدفع الايراد على انه لا يرد اولى لولية تعبير المحرر ثم رايت قال الرشيدى قوله لا ان يجاب الخ لا يخفى ان ما ذكره لا يدفع الا لولية والايهام قائم وغاية ما ذكره انه تصحيح لعبارة المصنف لا دفع الا لايهام اه (قول المتن مثلا) اى ونحن هما من لا تقبل شهادته اه معنى (قوله واعطاء الخ) عطف على اخذ اه عش (قوله واعطاء) الى قوله وبما قررت فى المعنى الا قوله وقال غيره الى المتن وقوله ويرد الى المتن وقوله ومن ثم الى قال وهذا (قوله ومذهبه) اى المعزول (قوله وله ان يوكل الخ) واذا حضر فان قيمت عليه بيعة او اقر حكم عليه والاصدق بيمينه كسائر الامناء اذ ادعى عليهم خيانه اه معنى (قوله ولا يحضر) فاذا حضر وكيه استوفت الدعوى اه نهاية قال الرشيدى اعلمه سقط لفظ او قبل قول وكيه اى فاذا حضر هو او وكيه اه (قوله قالا ومن حضر الخ) عبارة النهاية وانما يجب احضاره لاذن كرسيتا يقتضى المطالبة شرعا كما مثله ولو طلب احضاره بمجلس الحكم ولم يعين شيئا لم يجب اليه لاذن فلا يكون له حق وانما يقصد ابتداله بالخصومة اه وعبرة للمعنى (تنبيه) لو حضر انسان الى القاضي الجديد وتظلم من المعزول وطلب احضاره لم يبادر باحضاره بل يقول ما تريد منه فان ذكر انه يدعى عليه دين او عينا احضره ولا يجوز احضاره قبل تحقق الدعوى اذ لا يكون له الخ (قوله لئلا يقصد ابتداله) اى بالحضور اه معنى (قول المتن حكم) اى القاضي

ظهور عبارة التنبيه المذكورة فى خلاف ما افق به شيخنا ايضا (قوله فافتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى (قوله لان المحرم ليس ممنوعا الا من المباشرة بنفسه) فيه نظر بل هو ممنوع من المباشرة بوكيله ايضا مادام الاحرام وبهذا يظهر صحة القياس ويسقط الفرق (قوله لم يتاهل لاذن) هذا اول المسئلة (قوله اى المصنف) ولو ادعى شخص على معزول انه اخذ ماله برشوة الخ ما ذكره المتن فيه زاد التنبيه ما نصه وان قال جار على فى الحكم نظر فان كان فى امر لا يسوغ فيه الاجتهاد ووافق رايه لم ينقضه وان خالفه ففيه قولان احدهما ينقضه والثانى لا ينقضه اه وقوله لا يسوغ فيه الاجتهاد اى باخالف النص والاجماع أو القياس الجلى ونحوه كما قررره ابن النقيب وان كان يسوغ فيه الاجتهاد قال ابن النقيب كسمن الكلب وضمن خمر الذى

من معزول لم يحضره قبل استنفاه له عن دعواه لئلا يقصد ابتداله (وان قال حكم بعبدین)

أو نحو فاسقين قال ابن الرفعة أي وهو يعلم ذلك وأنه لا يجوز وأنا اطالبه بالغرم وقال غيره لا يحتاج لذلك وإنما سمعت هذه الدعوى مع أنها ليست على قواعد الدعاوى الملزمة إذ ليست بنفس الحق لأن القصد منها التدرج إلى الزام الخصم (ولم يذكر مالا أحضر) ليجب عن دعواه (وقيل لا) يحضره (حتى تقوم بيته بدعواه) لأنه كان أمين الشرع والظاهر من أحكام القضاة جريانها على الصحة فلا يعدل عن الظاهر إلا بيينة صيانة لولاة المسلمين عن البذلة ويرد بان هذا الظاهر وإن سلم لا يمنع أحضاره لتبين الحال (فإن حضر) بعد البيينة أو من غير بيينة (وانكر) بان قال لم أحكم عليه أصلا ولم أحكم إلا بشهادة (١٢٨) حرين عدلين (صدق بلا يمين في الأصح) صيانة عن الابتذال ومن ثم صوبه جمع

متأخرون منهم الزركشي قال وهذا فيمن عزل مع بقاء اهليته فاما من ظهر فسقه وجوره وعلمت خيائته فالظاهر أنه يحلف قطعا وسبقه إليه لا ذرعى كما يأتي (قلت الأصح) أنه لا يصدق إلا (بيمين والله أعلم) لعموم خبر واليمين على من أنكر ولأن غايته أنه أمين وهو كالوديع لا بد من حلفه (ولو ادعى على قاض) متول (جور في حكم لم تسمع) الدعوى عليه لاجل أنه يحلف له وكذا لو ادعى على شاهدانه شهد زورا أو أراد تغريمه لأنهما أمينا الشرع (ويشترط) لسماع الدعوى عليهم بذلك (بيينة) يحضرها بين يدي المدعى عنده لتخبره حتى يحضره إذ لو فتح باب تحليفهما لكل مدع لا شتد الأمر ورغب الناس عن القضاء والشهادة وبما قررت به المتن اندفع الاعتراض عليه بان اشتراط البيينة يناقض جزمه قبله بعدم سماع الدعوى فان اعتماد البيينة فرع سماع الدعوى ونازع السبكي فيما ذكر وأطال فيه في حلياته لكن

على اه معنى (قوله أو نحو فاسقين) أي ممن لا يقبل شهادته اه معنى (قوله أي وهو يعلم الخ) أي وقال في دعواه وهو الخ اه مع ش (قوله وأنه لا يجوز) يحتمل أنه من الجواز فالجملعة معطوفة على قوله ذلك ويحتمل أنه من التجريز فالجملعة معطوفة على قوله هو يعلم ذلك (قوله بعد البيينة أو من غير بيينة) عبارة المغنى على الوجهين وادعى عليه اه (قوله بعد البيينة) هذا تصريح بأنه مع البيينة هو المصدق لكن هذا لأن البيينة أقيمت قبل حضوره فلو أقيمت بعد حضوره بشرطها قبلت ولم يلتفت لقوله كما هو ظاهر اه سم ويأتي عن ع ش مثله (قوله وهذا) أي الخلاف (قول المتن قلت الأصح الخ) قال الفارقي رحل الخلاف إذا عدم الشاهدان والا لينظر فيهما ليعرف حالهما قال الغزالي وهو متجه في العبيد دون الفسقة لأن الفسق قديطر العدل اه وهو ظاهر اه معنى (قوله أنه لا يصدق إلا بيمين) ومعلوم أن محل ذلك حيث لم تقم بيينة على ما ذكره المدعى والا قضى بها بلا يمين اه ع ش (قوله لا بد من حلفه) وأما مثاؤه الذين يجوز لهم أخذ الأجرة إذا حوسب بعضهم فبق عليه شيء فقال أخذت هذا المال أجرة على عملي وصدقه المعزول لم ينفعه تصديقه ويسترد منه ما يزيد على أجرة المثل اه نهاية أي ثم إن كان له مال معلوم دفع له والافليت المال ع ش (قول المتن ولو ادعى) بالبيناء للمفعول اه معنى (قوله على قاض متول) أي في غير محل ولايته كما يعلم مما سياتي آخر الفصل اه رشیدی (قوله أنه يحلف) ببناء المفعول من التحليف (قوله المدعى عنده) أي القاضي المدعى الخ (قوله وبما قررت به المتن) حاصلة أنه لا تسمع الدعوى أقصد تحليفه بل للبيينة وأن البيينة اشترطت لسماع الدعوى لا لاثبات المدعى به (قوله اندفع الاعتراض عليه الخ) عبارة المغنى فان قيل كيف تشترط البيينة مع عدم سماع الدعوى أجيب بان المراد لم تسمع الدعوى لقصد تحليفه وسمعت لاجل البيينة فان كانت له بيينة سمعت لا محالة اه (قوله فان اعتماد البيينة الخ) علة للمنافاة (قوله فيما ذكر) أي في المتن (قوله ومم) أي انفا (قوله ان هذا) أي عدم التحلف (قوله ومن ثم اعترض الا ذرعى الخ) عبارة المغنى قال الزركشي وهذا إذا كان موثوقا به والاحلف وقال الا ذرعى قولهم في توجيه منع التحليف أنه لو حلف الخ أن ذلك مبنى على كمال القاضي ووجود اهليته التامة ونحن نقطع بان غالب من يل بالقضاء في عصرنا لو حلف لم يرد ذلك عن الحرص على القضاء ودوام ولايته مع ذلك بل يشتد حرصه وثباته عليه وطلبه هو وغيره فانا لله وانا اليه راجعون اه هذا في زمانه فكيف لو أدرك زماننا اه (قوله على متول) أي على قاض متول في غير محل ولايته كما يعلم مما يأتي اه رشیدی (قول المتن حكم) بتخفيف الكاف (قوله قال السبكي) إلى الفصل في المغنى الا قوله وفيه ما مر إلى وخروج (قوله هذا) أي ما في المتن (قوله بما لا يقدر فيه الخ) كان ادعى عليه أنه استاجر له خدمة منزله مثلا اه ع ش (قوله ولا يخل بمنصبه) عطف تفسير اه بجري (قوله لم تسمع الدعوى) أي لاجل التحليف والا فلتسمع للبيينة كما يأتي اه بجري (قوله وان لم يقدر) أي ما ادعى به عليه (قوله وفيه ما مر) أي أن محله فيمن لم يظهر فسقه وجوره الخ ع ش ورشیدی وفيه أنه لا يلتزم مع قول الشارح بعد وفرضه الخ ولعله أراد بما

وقوله والثاني لا ينقضه هو الأصح (قوله بعد البيينة) هذا تصريح بأنه مع البيينة هو المصدق لكن هذا لأن البيينة أقيمت قبل حضوره فلو أقيمت بعد حضوره بشرطها قبلت ولم يلتفت لقوله كما هو ظاهر (قوله البيينة أقيمت قبل حضوره فلو أقيمت بعد حضوره بشرطها قبلت ولم يلتفت لقوله كما هو ظاهر) (قوله البيينة أقيمت قبل حضوره فلو أقيمت بعد حضوره بشرطها قبلت ولم يلتفت لقوله كما هو ظاهر) (قوله البيينة أقيمت قبل حضوره فلو أقيمت بعد حضوره بشرطها قبلت ولم يلتفت لقوله كما هو ظاهر)

أطال الحساب في فرده وتزييفه نقلا ومعنى وتبعه الا ذرعى في بعضه ومم ان هذا في قاض محمود السيرة ومن ثم اعترض مر الا ذرعى التعليل بالرغبة بأنه يقطع بان غالب قضاة عصره لو حلف احدهم سبعين مرة في اليوم انه لم يرتكب ولم يجز لحلف ولم يردده وغيره ذلك الا حرصا وتهاوتا على القضاء (وان ادعى على متول بشيء لم يتعاق بحكمه) كغصب أو دين أو بيع (حكم بينهم خليفته وغيره) كواحد من الرعية يحكمه قال السبكي هذا ان ادعى عليه بما لا يقدر فيه ولا يخل بمنصبه والا لم تسمع الدعوى قطعا ولا يحلف ولا طريق للدعى حينئذ لا البيينة قال بل ينبغي أنها لا تسمع وإن لم يقدر فيه حيث لم يقدر لهما حكم حصة الدعوى صيانة عن ابتذال بالدعاوى والتحليف اه وفيه ما مر

مر ما ذكره في شرح وقيل لاحق الخ من قوله ويرد بأن هذا الظاهر الخ (قوله ويرضه) أى فرض محذور كلا
 السبكي اه ع (قوله وخرج الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى وليس لاحد ان يدعى على متول الخ (قوله بما
 ذكر) أى قول المتن ولو ادعى على قاض جور في حكم وقوله وان لم يتعلق بحكمه الخ اذ الدعى عليه بأنه حكم
 بكذا ليس منهما بل هى دعوى نفس حكمه تأمل اه بجيرى (قوله انه حكم بكذا الخ) فطريقه ان يدعى على
 الخصم ويقيم البينة بان القاضى حكم به بكذا ع ش اه بجيرى (قوله بكذا) أى جورا اه رشيدى (قوله فلا
 تسمع) ظاهره خصوصاً مع مقابلته بما بعده عدم السماع ولو مع البينة وهو كذلك مر اه سم عبارة ع ش
 قوله فلا تسمع أى الدعوى لا نه يقبل قوله فى محل ولايته حكمت بكذا فالدعى مع قبول قوله تحل بمصعبه
 وسيأتى فى كلام المصنف ان البينة لو شهدت بأنه حكم بكذا لم يعمل به حتى يتذكره فلا فائدة فى سماع الدعوى
 اذ غايتها اقامة بينة اه (قوله بخلافه فى غير محلها) أى الذى هو صورة المتن المارة كاهم اه رشيدى (قوله
 فتسمع الدعوى) أى بالجور اه رشيدى (قوله فتسمع الدعوى والبينة ولا يخلف) ذكره فى الروضة
 واصلها فامر فى المعزول محله فى غير هذا معنى ونهاية أى فى غير الدعوى عليه بأنه حكم بكذا ع ش وقال
 الرشيدى قوله فامر فى المعزول محله فى غير هذا مر اده بذلك الجمع بين تصحيح المصنف هنا تحليف المعزول
 وتصحيحه فى الروضة وعدم تحليفه اه عبارة شرح المنهج ذكره فى الروضة واصلها فاذكرته فى المعزول
 محله فى غير ما ذكر اه قال البجيرى قوله ولا يخلف أى عند عدم البينة وقوله فما ذكرته فى المعزول
 هو قوله أو على معزول بشئ فكغيرهما فهو مفرع على قوله ولا يخلف وحاصله دعوى التنافى بين
 كلامه سابقا وبين كلام الروضة واصلها عبارة الزيادة قوله فاذكرته فى المعزول الخ أى من انه كغيره
 فتصل الخصومة باقرار او حلف او اقامة بينة وما ذكر اه فيه أى المعزول فيما يتعلق بالحكم فتسمع
 البينة ولا يخلف اه عبارة سم أى من انه كغيره المفيد انه يخلف محله فى غير ما ذكر اه فيه أى فيستثنى
 بالنسبة للتحليف ما اذا ادعى عليه انه حكم بكذا وكان وجهه ان فائدة التحليف انه قد يقر عند عرض اليمين
 عليه او ينكل فيحلف المدعى اليمين المردودة التى هى كالافرار واقرار المعزول ومن فى غير محل ولايته
 انه حكم بكذا غير مقبول كما تقدم فلا فائدة لتحليفه فلا تسمع الدعوى لاجله اه كلام البجيرى

(فصل) فى آداب القضاء وغيرها (قوله فى آداب القضاء) إلى قول المتن ثم الاوصياء فى الهاية الاما
 سانه عليه و نزاع البلقنى فى موضعين (قوله وغيرها) أى كقوله ليكتب الامام إلى قوله ويبحث القاضى (قوله
 ندبا) إلى قوله أى لاهل الحل فى المغنى الا قوله لا بدلى يشهد بما فيه وقوله بصفات عدول الشهادة (قوله وما
 يحتاج اليه القاضى) أى بما يتعلق بمصالح المحل الذى يتولاه لا الاحكام فانه ان كان يجتهد بالحكم باجتهاده ولا
 فيمذهب مقلده ع ش اه بجيرى (قوله ومشاورة العلماء) وتقصد الشهود اه معنى (قوله واقتصر فى
 معاذ الخ) يعنى ولم يجب ذلك لانه عليه السلام لم يكتب لمعاذ بل اقتصر فيه لما بعثه الخ (قوله اليها)
 أى اليمين (قوله لا بد ان اراد العمل الخ) فيه مع قوله دون ما فى الكتاب شئ اه سم عبارة

فلا تسمع) أى ولو مع البينة كما سيأتى ما يعلم منه ذلك عند قول المصنف ولو رأى ورقة فيها حكمه فى الشرح
 وهامشه عن الروض (قوله ايضا فلا تسمع) ظاهره خصوصاً مع مقابلته بما بعده عدم السماع ولو مع البينة
 وهو كذلك مر (قوله ايضا فلا تسمع) عبارة الباب فى هذا وان ادعى على القاضى او الشاهد انه حكم او
 شهد له وانكر لم يرفع ما تناقض ولم يخلفه كمن انكر الشهادة اه (قوله فتسمع الدعوى والبينة ولا يخلف) قال
 فى شرح المنهج ذكره فى الروضة واصلها فاذكرته فى المعزول أى من انه كغيره المفيد أنه يخلف محله فى غير
 ما ذكر اه فيه اه فيستثنى بالنسبة للتحليف ما اذا ادعى عليه انه حكم بكذا وكان وجهه ان فائدة التحليف
 انه قد يقر عند عرض اليمين او ينكل فيحلف المدعى المردودة التى هى كالافرار واقرار المعزول ومن
 فى غير محل ولايته بأنه حكم غير مقبول كما تقدم فلا فائدة لتحليفه فلا تسمع الدعوى لاجله
 (فصل ليكتب الامام لمن يوليه ويشهد بالكتاب الخ) (قوله لا بد ان اراد العمل بذلك الكتاب ان يشهد الخ)

قضاؤه والاعتماد على ما يشهدان به دون (١٣٠) ما في الكتاب ولا بد أن يسمع التولية من المولى وإذا قرىء الكتاب بحضوره فليعلم أن

ما فيه هو الذي قرىء للثلاثة
يقرأ غير ما فيه ثم إن كان في
البلد قاض أديا عنده وأثبت
ذلك بشروطه والاكتفى
أخبارهما لاهل البلد أى
لاهل الحل والعقد منهم كما
هو ظاهر وحينئذ يتعين
الاكتفاء بظاهرى العدالة
لاستحالة ثبوتها عند غير
قاض مع الاضطرار الى ما
يشهدان به فقولهم بصفات
عدول الشهادة إنما يتأتى
إن كان ثم قاض واختار
البلقى الاكتفاء بواحد
(وتكفى الاستفاضة) عن
الشهادة (فى الاصح)
لحصول المقصود ولا نعلم
ينقل عنه صلى الله عليه وسلم
ولا عن الخلفاء الراشدين
أشهاد (لا مجرد كتاب) فلا
يكفى (على المذهب) لا مكان
ترويجه وإن احتفت
القرائن بصدقه ولا يكفى
أخبار القاضى وإن صدقه
كما مر بما فيه لاتهمامه
(ويبحث) بالرفع (القاضى)
ندبا (عن حال علماء البلد)
أى محل ولايته (وعدوله)
إن لم يعرفهم قبل دخوله
فإن تعمس فعبه ليعلمهم
بما يليق بهم (ويدخل) وعليه
عمامة سوداء كما فعل صلى
الله عليه وسلم لما دخل مكة
يوم الفتح والاولى دخوله
(يوم الاثنين) صحيحته لانه
صلى الله عليه وسلم دخل المدينة فيه حين

الرشيدى قوله ان أراد العمل بذلك أى ولا فالمدار لما هو على الشهادة لاعلى الكتاب اه (قوله قضاؤه)
عبارة النهاية والمغنى طاعته اه (قوله والاعتماد على ما يشهدان به) مبتدأ وخبر عبارة الاسنى والمغنى ولو
أشهد ولم يكتب كفى فان الاعتماد على الشهود اه (قوله ولا بد أن يسمع) عبارة المغنى وعند اشهادهما
يقرأ الكتاب او يقرؤه الامام عليهما فاذا قرأه الامام قال فى البحر لاحتياج الشاهدان إلى ان ينظرا فى
الكتاب وان قرأه غير الامام فلا حوطان ينظر الشاهدان فيه ليعلم ان الأمر على ما قرأه القارىء من غير
زيادة ولا نقصان اه (قوله بحضرته) أى المولى انتهى ع ش (قوله اديا عنده) أى بلفظ الشهادة
اه ع ش عبارة المغنى (تنبيه) أشار بقوله بخبر ان إلى انه لا يشترط لفظ الشهادة عند اهل ذلك البلد هو
كذلك كما نقله فى الروضة عن الاصحاب من أن هذه الشهادة ليست على قواعد الشهادات إذ ليس هناك
قاض يؤدى عنده الشهادة قال الزركشى وقضية ذلك انه إن كان هناك قاض آخر كما جرت به العادة فى
بعض البلاد من منصب لكل من اتباع المذاهب الاربعه اعتبرته حقيقة الشهادة ولا شك فيه اه (قوله)
وأثبت) أى ذلك القاضى ذلك أى ما شهد به من التولية بشروطه أى الاثبات بالبدنة (قوله وحينئذ) أى حين
إذ يمكن فى البلد قاض آخر (قوله لاستحالة ثبوتها) أى العدالة (قوله لما يتأتى إن كان الخ) قد يقال يتأتى
مطلقا لان كلامهم فى الاشهاد لافى التادية اه سم وقد يجاب بان ثمره الاشهاد التادية (قوله)
واختار البلقى الخ) ضعيف اه ع ش عبارة المغنى والظاهر اطلاق كلام الاصحاب اه (قول المتن
وتكفى) بمشاة فوقية اه مغنى (قول المتن وتكفى الاستفاضة) أى فى لزوم الطاعة اه ع ش (قوله عن
الشهادة) عبارة المغنى عن اخبارهما بالتولية اه (قول المتن لا مجرد كتاب) أى بلا اشهاد ولا
استفاضة مغنى واسنى (قوله لا مكان تزويجه) وهذا ما أخذ الشافعية فى ان الحجج لا يثبت بها حكم ولا شهادة
ولانها للتذكر فقط فلا تثبت حق ولا تمتنع عن برى اه بجزى (قوله ولا يكفى أخبار القاضى الخ) فان
صدقه لزوم طاعته فى اوجه الوجهين نهاية واسنى ومغنى قال ع ش أى صدقه كلهم وان صدقه
بعضهم وكذبه بعضهم فلكل حكمه حتى لو حضر متداعيان وصدقه احدهما دون الاخر لم ينفذ حكمه عليه
انتهى (قوله كما مر) أى فى شرح والمذهب انه لا ينعزل الخ (قوله بالرفع) الى قول المتن ثم الاوصياء فى المغنى
لا قوله وصرح إلى قال المصنف وما سانه عليه وقوله لا لان يراه غسن (قوله بالرفع) كله احتراز عن الجرم
بالعطف على لى يكتب لكن ما المانع اه سم كقولنا لا لى ليعلمهم الخ (قوله قبل دخوله) متعلق بيبعث اه
ورشيدى (قوله فان تعمس الخ) عبارة الاسنى فيسأل عن ذلك قبل الخروج فان تعمس فى الطريق فان
تعمس يدخل اه زاد المغنى (تنبيه) يندب اذا ولى ان يدعو اصدقاءه الامناء ليعلموه عيوبه
ليسعى فى روالها كما ذكره الراغبى اه (قوله وعليه عمامة سوداء الخ) فيه إشارة إلى ان هذا الدين لا يتغير لان
سائر الالوان يمكن تغييرها بخلاف السوداء ع ش (قوله فيه) أى يوم الاثنين (قوله وصح الخ) تعليل
لفعله صحيحته (قوله ينبغى الخ) عبارة المغنى قال المصنف ويستحب لمن كان له وظيفة من وظائف الخير
كقراءة قرآن أو حديث أو ذكر أو صنعة من الصنائع أو عمل من الاعمال ان يفعل ذلك اول النهار ان امكنه

فيه مع دون ما فى الكتاب شىء (قوله والاعتماد على ما يشهدان به الخ) فى التنبيه واشهد على التولية شاهدين
وقيل ان كان البلد قريبا بحيث يسهل الخبر به لم يلزمه الاشهاد اه فى تصحيحه للاسنى وانه اى والصواب
لانه إذا كان البلد قريبا لم يلزمه الاشهاد والالزم (قوله فقولهم الخ) قد يقال بل يتأتى مطلقا لان كلامهم
فى الاشهاد لافى التادية (قوله ولا يكفى أخبار القاضى الخ) فان صدقه لزوم طاعته فى اوجه الوجهين
ش مر (قوله بالرفع) كأنه احتراز عن الجزم بالعطف على لى يكتب لكن ما المانع (قوله لى تسأوى الناس
فى القرب منه) كان المراد تسأوى كل مع نظيره فاهل اطراف البلد يتسأرون وكذا من يليهم وهكذا
فاهل الاطراف مثلا لا يتسأون مع من قرب من الوسط مثلا ومع ذلك ففيه نظر لانه لو نزل طرف البلد
لتسأوى كل مع نظيره فليتامل فقد يجاب بان جميع اهل الاطراف لا يتسأون وحينئذ فى القرب (قوله ايضا)

وكذلك

أشد الضحى فان تعمس فالخمس فالسبت وصح خبر اللهم بارك لأمتى فى بكرها ومن ثم قال المصنف

وكذلك من أراد سفر أو إنشاء أمر كعقد النكاح أو غير ذلك من الأمور **اه** **(قوله)** تحريها أي البكور
 اه ع ش وكذا ضمير فيها **(قوله)** ثم بأسر بعده الخ عبارة الروض مع شرحه ثم إن شاء قرأ العهد فوراً وإن
 شاء أعد الناس ليوم يحضرون فيه ليقرأ عليهم وإن كان معه شهود شهوداً ثم انصرف إلى منزله **اه** **(قوله)** من
 كانت له حاجة أي فليحضر **(قوله)** وبه صرح الماوردي عبارة المغني قال ابن شهبة وقد صرح الماوردي
 بذلك فقال لا يستحق قبل الوصول إلى عمله فاذا وصل ونظر استحق وإن وصل ولم ينظر فإن تصدى للنظر
 استحق وإن لم ينظر كالأجير إذا سلم نفسه وإن لم يتصلم يستحق انتهت ويظهر أن مثل القضاء في ذلك بقية
 الوظائف كالندريس ونحوه هـ سيد عمر (قول المتن وينزل وسط البلد) قد يؤخذ من هذا مع أنه لا بد أن كل من
 يعم الحاجة إليه يندب له ذلك كالفتي والطبيب وهذا فرع نفيس قلته تحريها وإن لم أر من نبه عليه هـ سيد عمر
(قوله) وينزل حيث لا موضع الخ هذا إذا اتسعت خطته كما قاله الزركشي ولا أنزل حيث تيسر مغني وأسنى
(قوله) ليتساوى في القرب منه كان المراد تساوى كل مع نظيره فاهل اطراف البلد يتساوون وكذا من
 يليهم وهكذا ولا فاهل الاطراف مثلاً لا يتساوون مع من قرب من الوسط مثلاً هـ سم وحاصله التساوى
 بقدر الامكان **(قوله)** ندبا كما صرح به الراغب لكن نقل ابن الرفعة عن الامام أنه واجب واقره والاولى
 أن يقال ما دعت إليه مصلحة وجب تقديمه كما يؤخذ مما يأتي **اه** مغني **(قوله)** من الاول أي القاضي الاول
(قوله) وهو الاوراق الخ عبارة المغني والروض مع شرحه وهو ما كان عند القاضي قبله من المحاضر
 وهي التي فيها ذكر ما جرى من غير حكم والسجلات وهي ما يشتمل على الحكم وحجج الايتام واموالهم
 ونحو ذلك من الحجج المودعة في الدوان كحجج الاوقاف **(قوله)** وإن نادى معطوف على أن يـ لم **اه**
 رشیدی **(قوله)** متكرراً عبارة المغني وإن يامر منادياً ينادى يوماً أو أكثر على حسب الحاجة **اه**
(قول المتن) في أهل الحبس وإنما قدم عليهم ما رأى من تسلط ديوان الحكم والنداء لانه اهم ويؤخذ منه
 ما جزم به بالفتني انه يقدم على البحث عنهم كل ما كان اهم منه كالنظر في المحاجير الجائعين الذين تحت نظره
 ما اشرف على الهلاك من الحيوان في التراكات وغيره او ما اشرف من الاوقاف واملاك محاجيره على السقوط
 بحيث يترتب الفور في تداركه اسنى ومغني **(قوله)** لانه عذاب علة لما في المتن **(قوله)** ويقرعه في البداية ندبا
 عند اجتماع الخصوم فلو حضر او مرتين نظر وجوباً في حال كل من قدم اولاً ولا ينتظر حضور غيره **اه**
 ع ش **(قوله)** ويقرعه في البداية الخ عبارة المغني ويبعث إلى الحبس اميناً من امنائه يكتب في رفاق اسماءهم
 وما حبس به كل منهم ومن حبس له في رقعة فاذا جلس اليوم الموعود وحضر الناس صب تلك الرقاع بين
 يديه فيأخذوا واحدة واحدة وينظر في الاسم المثبت فيها ويسأل عن خصمه فن قال أنا خصمه بعث معه نقعة إلى
 الحبس ليأخذ بيده ويخرجه وهكذا يحضر من المحبوسين بقدر ما يعرف أن المجلس يحتمل النظر في امرهم
 ويسألهم بعد اجتماعهم عن سبب حبسهم **اه** **(قوله)** وبعده شامل لثبوت الاعسار وعبارة الروض
 وشرحه فن اعترف منهم بحق طوب بهر ان اوفى الحق او ثبت اعساره كما ذكره الاصل نودى عليه فلعن له
 غريم اخر مراه سم **(قوله)** لا احتمال ظهور غريم اخر اي غريم هو محبوس له ايضا ولا فلا وجه للبداءة
 على كل غريماته وان لم يكن محبوسا لهم كما هو ظاهر وعبارة الروض وغيره ظاهر في ذلك **اه** رشیدی
(قوله) ثم يطلقه عبارة الروض مع شرحه والمغني ثم إذا لم يحضر له غريم يطلق من الحبس بلا عين لان الاصل
 عدم غريم اخر **اه** وعبارة النهاية ولا حبس حال النداء ولا يطالب بكفيل بل يراقب **اه** قال ع ش
 ظاهره وان خيف من بوجه باننا لم نعلم الا ان ثبوت حق عليه حتى يحبس لاجله **اه** **(قوله)** إلى استيفاء
 حداً الخ عبارة النهاية والمغني وان كان الحق حداً اقامه عليه واطاقه او تعزيراً وراى اطلاقه فعل **اه** **(قوله)**
 جريمة معزير بصيغة اسم المفعول من التعزير (قول المتن فعلى خصمه حجة) أنه حبسه بحق ويكفي المدعى اقامة

ليتساوى الناس في القرب منه) قال الزركشي وكأني حيث اتسعت خطته والانزل حيث تيسر ش روض
(قوله) وبعده شامل لثبوت الاعسار وعبارة الروض وشرحه فن اعترف منهم بحق طوب بهر ان اوفى

والاحكامه واطلعه من غير كميل لان ابراهم بن رنازع فيه البلقيني واطال في ان الحجة انما هي على المحبوس اذ الظاهر انه انما حبس بجن (فان كان) خصمه (غائبا) عن البلد (كتب اليه (١٣٣) ليحضر) لعصل الخصومة بينهما أو يوكل لان الفصد اعلامه ليلحن بحجته فان علم ولم يحضر

ولا وكل حلف وأطلق
لنقصير الغائب ونازع فيه
واطل ايضا (ثم) في
(الوصياء) وكل متصرف
على الغير بعد ثبوت ولا يتم
عنده لان المال لا يملك
المطالبة بما له فتاب القاضي
عنه لانه وليه العام ان كان
ببلده وان كان ماله ببلد اخر
لما سر ان الولاية العامة
لصاحب بلد المالك (فن
ادعى وصاية سال) الناس
(عنها) ألها حقيقة وما
كيفية ثبوتها (وعن حاله) هل
هو مستجمع للشروط
(وتصرفه فن) قال فرقت
الوصية او تصرفت للوصى
عليه لم يعترضه ان وجده
عدلا وان (وجده فاسقا
اخذ المال منه) وجوباً
بدل ما فوته وعين غيره ومن
شك في حاله ولم تثبت عدالته
عند الاول ينتزع منه كما
رجحه البلقيني وغيره ورجح
الاذري عدم الانتزاع قال
وهو الاقرب لكلام الشيخين
والجمهور اما اذا ثبت عدالته
عند الاول فلا يؤثر الشك
وان طال الزمن لاتحاد
القضية وبه فارق شاهدها
زكي ثم شهد بعد طول الزمن
لا بد من استزكائه (او)
وجده (ضعيفاً) عن القيام
بها مع اماتته (عضده
بمعين) ولا ينزع المال

بيته باثبات الحن الذي حبس به أو بان القاضي المأمور حكم عليه بذلك اه معنى (قوله) حلفه أى المحبوس
اه رشيدى (قوله) رنازع فيه (أى فى المن) (قوله) انما حبس (أى حبسه الحاكم اه معنى (قول المن كتب
الخ) عبارة المغنى طال به بكميل اورده الى الحبس وكتب الخ (قول المن اليه) قال الزركشى الى قاضى بلد
خصمه وقال ابن المقرئ الى خصمه وهو اقر الى قول المصنف اي حضر اه معنى (قوله) لان الفصد اعلامه
أى لا الزامه بالحضور اه معنى (قوله) ليلحن (أى يفتح وقوله) حلف (أى وجوباً اه ع ش (قوله) ونازع
فيه) (أى لعل في قوله) ليلحن بحجته الخ (قول المتن ثم الاوصياء) (أى ثم بعد النظر في اهل الحبس ينظر في حال
الاوصياء على الاطفال والمجانين والسفهاء قال الماوردى ويبدأ فى الاوصياء ونحوهم بمن شاء من غير قرعة
والفرق بينهم وبين المحبوسين ان المحبوسين ينظر لهم والاوصياء ونحوهم ينظر عليهم اه معنى (قوله) وكل
متصرف على الغير) الى قوله وحكى شريح فى النهاية الاما سابه عليه (قوله) وكل متصرف الخ (أى بولاية
فليس المراد ما يشمل نحو الوكيل وعامل القراض كما لا يخفى اه رشيدى (قوله) لان المال الى قوله
وقيس بهما فى المغنى الا قوله وليس له كشف الى ثم ينظر وقوله وكذا ما بعده وقوله وقال المتن وقوله أو
الشهود وقوله وان كان شهرده كلهم اعجمين (قوله) فتاب القاضي عنه الخ (أى وكان تقديمهم اولى مما بعدهم
اه معنى (قوله) لما سر (أى فى باب الحجر) (قوله) لصاحب بلد المالك (أى لحاكمه اه نهاية (قول المتن وصاية)
بكسر الواو بخطه ويجوز فتحها اسم من اوصيت له جعلته وصياً اه معنى (قوله) وكيفية ثبوتها (أى هل
ثبتت بيته او لا شيخ الاسلام ومعنى (قوله) للشروط (أى من الامانة والكفاية اه معنى (قوله) فن قال
فرقت الوصية الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فان قال صرفت ما وصى به فان كان معينين لم يعرض
له وهو كما قال الازري ظاهر ان كانوا اهلاً للبطالية فان كانوا محجورين فلا اولحجة عامة وهو عدل امضاء او
فاسق ضمنه ما فرقه لتعد به ولو فرقه اجنى لمعين نفذ أو لامة ضمن اه (قوله) (أى بدل ما فوته) ظاهره مطلقاً
وقال ع ش (أى حيث لم تقم بيته بصرفه فى طريقه الشرعى والا فلا تفرجى اه وهو مخالف لصريح ما مر انفا
عن المغنى والروض مع شرحه الان يحمل على ما اذا كان الموصى له معيناً وكاملاً (قوله) وعين الخ) عطف على
بدل الخ (قوله) ينتزع منه كما رجحه البلقيني) الى قوله اما اذا ثبت الخ عبارة النهاية لم ينزع منه كما رجحه الازري
قال وهو الاقرب الى كلامهما والجمهور وان رجح البلقيني وغيره خلافه اه وعبارة المغنى والاسنى لا ياخذ
منه وهو ما جرى عليه ابن المقرئ وهو الاقرب الى كلام الجمهور لان الظاهر الامانة وقيل ينزع منه حتى تثبت
عدالته وقال الازري انه المختار لفساد الزمان اه وهى كما ترى مخالفة لما فى الشارح ونهاية فى حكاية مختار
الازري فليراجع (قوله) عن القيام بها (أى لكثرة المال او لسبب اخر اه شيخ الاسلام (قوله) فى امانة
القاضى (أى المنصوبين على الاطفال وتفرقة الوصايا اه معنى واسنى ونهاية (قوله) بما ذكر) متعلق بينظر
عبارة المغنى والاسنى فيعمل من فسق منهم ويعين الضعيف باخر اه (قوله) عزل من شاء منهم (أى وتولية
غيرهم نهاية ومعنى (قوله) موجب) اسقطه النهاية (قوله) فى الاوقاف العامة) ومتولها وفى الخاصة ايضا كما
قاله الماوردى والرويانى لانها تقول لمن لا يمين من الفقراء والمساكين فينظر هل آلت اليهم وهل له ولاية
على من معين منهم اصغر او نحوه معنى واسنى ونهاية (قوله) ونحوها كالاتيات الخ) عبارة المغنى والروض مع
شرحهم ويبحث ايضا عن اللانطة التى لا يجوز تملكها للفقراء ولا يجوز تملكها بعد التعريف وعن

الحق أو ثبت إعساره كذا ذكره الاصل نردى عليه فعل له غير ما آخر مر (قوله) ورجح الازري عدم
الانتزاع) كتب عليه مر (قوله) ثم بعد الاوصياء ينظر فى امانة القاضي المنصوبين على الاطفال وتفرقة
الوصايا ب روض (قوله) نعم اه عزل من شاء منهم) كتب عليه مر (قوله) ثم ينظر فى الاوقاف العامة) قال

الضوال

منه ثم بعد الاوصياء ينظر فى امانة القاضي بما ذكر فى الاوصياء

نعم له عزل من شاء منهم ولو بلا جنة لانهم صاروا نوابه بخلاف الاوصياء وليس له كشف عن أب وجد الا بعد ثبوت موجب
قادر عنده ثم ينظر فى الاوقاف العامة ونحوها كالاتيات وعليه لاحظ من بقائها مفردة وخلطها بمال بيت المال وبيعها وحفظ ثمنها

(ويتخذ) ندبا (مزكيا) يهفته الاتية واراد به الجنس وكذا ما بعده إذ لا يكفي واحد (١٣٣) (وكاتبنا) لانه يحتاج اليه لكثرة

أشغاله وكان له صلواته

كتاب فوق الأربعين

ولما يندب هذا إن لم

يطلب أجرا أو رزق من

بيت المال ولا لم يعينه ندبا

وقال القاضي وجوبا لثلا

يغالي في الاجرة ويأتي ذلك

في المترجمين والمسمعين

(ويشترط كونه) أي

الكاتب حرا ذكرا (مسلم)

عدلا) لثمن خيائه (عارفا

بكتابة محاضر وسجلات)

وساقي الفرق بينهما وقد

يترادفان على مطلق

المكتوب وسائر الكتب

الحكمية لان الجاهل بذلك

يفسد ما يكتبه (ويستحب)

فيه (فقه) فيما يكتبه أي

زيادته من التوسع في معرفة

الشروط ومواقع اللفظ

والتحرز عن الموهوم والمختل

ثلا يؤتى من الجهل ومن

اشتراط فقهه أراد المعرفة

بما لا بد منه من أحكام

الكتابة وعفة عن الطمع

ثلا يستمال (ووفور

عقل) اكتسابي ليزيد

ذكاؤه وفطنته فلا يخذع

(وجوده خط) ولا يضاحه

مع ضبط الحروف

وترتيبها وتضييقها لثلا

يقع فيها إلحاق وتبينها

حتى لا تشبه نحو سبعة

بتسعة ومعرفة بحساب

الضوال فيحفظ هذه الأموال مفردة عن أمثالها وله خطاطها بمثلها إن ظهر في ذلك أي الخطاط مهاجة أو دعت
اليه حاجة كما قاله الأذرعى فاذا ظهر ما الكها غرم له من بيت المال وله بيعها وحفظ ثمنها لمصلحة ما الكها ويقدم
من كل نوع بما ذكر الامه فلا هو يستخلف فيما إذا عرضت حادثة حال شغله بهذه المهمات من نظار في تلك
الحادثة أو فيها هو فيه اه وكذا في النهاية إلا قوله أودعت إلى فاذا ظهر وقوله أودعت الخ (قول المتن
ويتخذ مزكيا) أي أشد الحاجة اليه ليعرف حال من يجهل حاله لانه لا يمكنه البحث عنهم اه معنى (قوله
بصفته الآتية) أي في آخر الباب اه معنى (قول) إذ لا يكفي واحد) فيه تغليب بالنسبة للكاتب فعناه بالنسبة
اليه انه لا يجب الاقتصار على واحد اه رشدي (قوله) ولما يندب هذا) أي اتخاذ الكاتب (قول) والام يعينه)
عبارة النهاية ولا لم يندب اتخاذها الا ان تعين كالقاسم والمقوم والمترجم والمسمع والمزكي ثلا يغالوا في
الاجرة اه (قوله) ثلا يغالي في الاجرة) (فروع) للقاضي وان وجد كفايته اخذ كفايته وعياله من نفقتهم
وكسوتهم وغيرهما يلق بحالمهم من بيت المال ليتفرغ للقضاء الا ان يتعين للقضاء ووجد ما يكفيه وعياله فلا
يجوز له أخذ شيء لانه يؤدي فرضا تين عليه وهو واجد لا كفاية ويسن ان لم يتعين إذا كان مكنته يترك
الاخذ ويحل جواز الاخذ للمكفي ولغيره إذا لم يوجد متطوع بالقضاء صالح له والا فلا يجوز كما صرح به
الماوردي ولا يجوز ان يرزق القاضي من خاص مال الامام او غيره من الاحاد ولا يجوز له قبوله وفارق
نظيره في المؤذن بان ذلك لا يورث فيه تمة ولا ميلان لانه لا يتخلف وفي المفتي بان القاضي اجدر بالاحتياط
منه ولا يجوز عقدا لاجارة على القضاء كما مر في بابها واجرة الكاتب ولو كان القاضي وثمن الورق الذي يكتب
فيه المحاضر والسجلات وغيرهما من بيت المال فان لم يكن فيه مال أو احتج اليه بما هو أهم في منزله العمل من
مدع ومدعي عليه ان شاء كتابة ما جرى في شؤمه ولا لا يجبر على ذلك لكن يكفه القاضي انه إذا لم يكتب
ما جرى فقد يندب شهادة الشهود وكم تكفه الا لامام ان يأخذ من بيت المال لنفسه ما يلبق به من خيل وغلان
ودار واسنة ولا يلزمه الاقتصار على ما اقتصر عليه النبي صلواته والخلفاء الراشدون والصحابة رضي الله عنهم
أجمعين لبعدهم عن زمن النبوة التي كانت سببا للانصر بالرعب في القلوب فلما اقتصر اليوم على ذلك لم يطع
وتعطلت الاورور يرزق الامام ايضا من بيت المال كل من كان عمله مهاجة عامة للمسلمين كالأهرو المفتي
والمحتسب والمؤذن وامام الصلاة ومعلم القرآن وغيره من العلوم الشرعية والقاسم والمقوم والمترجم وكاتب
الصكوك فان لم يكن في بيت المال شيء لم يندب ان يمين قاسما ولا كاتبا ولا مقوما ولا ترجا ولا مسمعا وذلك
ثلا يغالوا بالاجرة معنى وروى مع شرحه وكذا في النهاية إلا قوله لا يجوز له إلى ولا يجوز عقدا لاجارة
قال عشة وله وعياله هل المراد منهم من لزومه وثمنهم أو كل من في نفقته وان كان ينفق عليهم مرواة كعته
وخالته مثلا ليه نظر وقياس ما اعتمدت في قسم الصدقات بالنسبة لمن يأخذ الزكاة الاول وقد يقال وهو الاقرب
انه يأخذ ما يحتاج اليه ولوان لا تنازه نفقته ويفرق بان هذا في مقابلة عمل قديقه طعه عن الكسب بخلاف
الزكاة فانها تخضع المواساة وقوله ولا يجوز ان يرزق الخ لعل المراد انه لا يجب على الامام ان يعطى من خاص
ماله ولا الاحاد اما لو دفع احد هاتين عالم يمتنع قبوله ويرزق الامام الخ أي وجوبا وان وجد ما يكفيه
قياسا على القاضي لان ما يأخذه في مقابلة عمله فلزم يعطى بما ترك العمل فتتطل ما الخ المؤمنين وقياس
ما مر عن الماوردي ان محله في المكفي إذا لم يوجد متطوع بالعمل غيره وقوله من العلوم الشرعية أي التي
لها تعلق بالشرع فيشمل الفقه والحديث والتفسير وما كان آلهما اه كلام عشة وقوله ولعل المراد الخ
يعلم رده ما مر عن المغني والاسنى انقا (قوله) وباقى ذلك) أي قوله ولما يندب الخ (قوله في المترجمين الخ)
بصيغة التثنية (قوله وسائر الكتب الخ) عطف على محاضر (قوله أي زيادته) أي الفقه وقوله من التوسع
الخ يان للزيادة (قوله لثلا يؤتى) أي يدخل عليه الخلل اه عشة (قوله وعفة الخ) عطف على فقه (قوله
اكتسابي) أي اما التكتلبي فشرط كما مر اه معنى (قوله وفطنته) عطف تفسير اه عشة (قول المتن

الماوردي والروائي والخاصة الخ شمر (قوله هذا إن لم يطلب أجرا) والاي يندب اتخاذها كالقاسم والمقوم
المواريث وغيرها لا يضطراره اليه وفصاحتها وعلمه بلغات الخصوم (و) يتخذ ندبا أيضا

(مترجما) لا تلهي هل اسان الخصوم او الشهود (وشرطه عدالة وحرية وعدد) اي اثنان ولو في زمان او كان شهوده كلهم اجمعين نعم يكفي رجل وامرأتان فيما ثبت بهما وقيس بهما أربع نسوة فيما ثبت بهن وذلك لانه ينقل للقاضي قوله لا يعرّفه فاشبه المزكي والشاهد (والاصح جواز اعمى) لان لم يتكلم غير الخصم لان (١٣٦) الترجمة تفسير لما يسمع فلم يحتج لمعاينة وإشارة بخلاف الشهادة ولا يلزم من هذا أنهم

غلبوا شائبة الرواية خلافا لمن ظنه بل هو شهادة الا في هذا لعدم وجود المعنى المشترك له الا بصار هنا (و) الاصح (اشتراط عدد) ولا يضر العمى هنا ايضا (في) اسماع قاض به صمم لم يبطل سمعه كالمترجم فانه ينقل عين اللفظ كأن ذاك ينقل معناه وشرطها امر في المترجمين وشرط كل من الفريقين الاثبات بلفظ الشهادة وانتفاء التهمة فلا يقبل ذلك من نحو اصل او فرع ان تضمن حقا لهما وخرج باسماع القاضي الذي هو مصدر مضاف لمفعوله اسماع الخصم ما يقوله القاضي أو خصمه فيكني فيه واحدا لانه اخبار محض (و يتخذ) ندبا (درة) بكسر المهملة (للتأديب) اقتداء بعمر رضي الله عنه نعم منع ابن دقيق العيد نوابه من ضرب المستورين بها لانه صار بما يعير به ذرية المضروب و افار به بخلاف الاراذل وله التأديب بالسوطة (وبخنا لاداء حق و تعزير) كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه بدار اشتراها بمكة وجعلها سجنا وحكي شريح وجهين في تقييد محبوس لجوج وقضية مامر

و مترجما) الأقرب أن يتخذ من يعرف اللغات التي يغلب وجودها في عمله معنى ونهاية ويزادى (قوله) شهوده) اي الزنا اه رشدي (قوله) وذلك) اي اشتراط العدد (قوله) لان لم يتكلم) الى قول المتن ويستحب في المعنى الا قوله ولا يلزم الى المتن وقوله وشرطها امر في المترجمين وقوله نعم الى وله التأديب (قوله) من هذا) اي من جواز الاعمى انهم غلبوا الخ اي في المترجم وقوله بل هو الخ اي المقلب في المترجم (قوله) ولا يضر العمى الخ) اي ان لم يتكلم غير الخصم اخذنا ممر بالا ولى اه سيد عمر (قوله) لم يبطل سمعه) واما ان لم يسمع اصلا ولو برفع الصوت لم تصح ولايته كما مر اه معنى (قوله) وشرطها) اي المسمعين مامر الخ اي من العدالة والحرية (قوله) من الفريقين) اي المترجمين والمسمعين (قوله) الاثبات بلفظ الشهادة) ان يقول كل منهما اشهد انه يقول كذا اه معنى (قوله) فلا قبل ذلك) اي كل من الترجمة والاسماع (قوله) فيكني فيه واحد) لكن بشرط فيه الحرية اه معنى (قوله) لانه اخبار محض) لم يذكر مثلا في الترجمة فاقضى انه لا بد من العدد في نقل معنى كلام القاضي للخصم وقد يتوقف فيه بان قياس الاكتفاء بواحد هنا الا كتفاء به في الترجمة وسوى شرح المنهج بينهما في الاكتفاء بواحد يمكن الفرق بينهما اه ع ش (قوله) بكسر المهملة) اي وتشديد الراء (فائدة) قال الشعبي كانت درة عمر اهيب من سيف الحجاج قال الدميري وفي حفظي من شيخنا انها كانت من نعل رسول الله ﷺ وانه ما ضرب بها احدا على ذنب وعاد اليه اه معنى (قول المتن) لا داء حق) أي لله أو لآدمي اه معنى (قول) اشتراط الخ) بأربعة آلاف درهم اه معنى (قوله) وجعلها سجنا) ولما ضرب المحبوس لم يلزم القاضي اي ولا السجنا طالبا فاذا احضر رساله عز سبب هر با فان تعامل باعسار لم يعزره والا عزره وكذا يعزره لو طالبا ابتداء لاصل الدعوى فامتنع من الحضور ولو اراد مستحق الدين ملازمه بدلا عن الحبس يمكن ما لم يقل تنق على الظاهر والصلاد مع ملازمته ويختار السجن فيجبر به و اجرة السجن على المسجون لانها اجرة المكان الذي شغله و اجرة السجن على صاحب الحق اذ لم يتبها ذلك اي اجرة السجن والسجان من بيت المال اه نهاية بادي في زيادة من ع ش (قوله) وحكي شر يع الخ) عبارة المعنى تنبيه لو امتنع مدبون من اداء ما عليه تغيير القاضي بين بيع ماله بغير اذنه وبين سجنه لبيع ماله نفسه كافي الروضة في باب التفليس ان لا ينعى الا أصحاب ولا يسجن والدبدن ولده في الاصح ولا من استؤجرت عينه اعمل وتعذر عمله في السجن كافي فتاوى الغزالي ونفقة المسجون في ماله وكذا اجرة السجن والسجان ولو استأشعر القاضي من المحبوس الفرار من حسبه فله نقله الى حبس الجرائم كافي الروضة واصلها ولو سجن لحق رجل فجاء اخر و ادعى عليه اخرجه الحاكم بغير اذن غيره ثم رده والحسن امد مر عذر في ترك الجعقة ويتخذ اعوانا قال شريح والرويان في ثفاة و اجرة المدون والحبس لمعسر على الطالب ان لم يمتنع خصمه من الحضور فان امتنع فالاجرة عليه لانه بالامتناع اه وقوله والسجان قد مر عن النهاية ما يخالفه (قول المتن) ويستحب كون مجلسه فسيحا الخ) هذا ان اتحد المجلس فان تعدد وحصل زحام اتخذ مجالس بعدد الاجناس فلو اجتمع رجال و خنثا ونساء اتخذ ثلاثة مجالس قاله ابن القاص اسنى ونهاية (قوله) الذي يقضى) الى قوله اما اذا غضب في النهاية وكذا في المعنى الا قوله لم يجعل الى المتن وقوله ومن ثم الى المتن وقوله والحق الى المتن (قوله) كل واحد) اي كل من اراده من مستوطن وغريب اه معنى (قوله) ويكره اتخاذ حاجب) اي حيث لم يعلم القاضي من الحاجب انه لا يمكن من الدخول عليه عامة الناس وانما يمكن عطاءهم او من يدفع اه رشوة للممكنين والافيجرم اه ع ش (قوله) لا مع حجة الخ) عبارة المعنى والاسنى ويكره ان يتخذ حاجبا حيث لا حجة والمترجم والمسمع والمزكى مرش (قوله) فيكني فيه واحد) قال في الروض لكن بشرط فيه الحرية على

في التفليس أنه ان عرف له مال وعاند عزره القاضي بما يراه من قيد وغيره والا فلا (ويستحب كون مجلسه) الذي يقضى وقت فيه (فسيحا) للثلاي اذى به لخصوم (بارزا) أي ظاهرا ليعرفه كل أحد ويكره اتخاذ حاجب لا مع حجة أو في خلوة (مصونا من أذى) نحو (حر وبرد) وريح كربه وغبار ودخان (لا تقابل الوقت) أي الفصل كهب الريح ووضع الماء في الصيف والسكن في الشتاء والخضرة في الربيع

ولم يجعل هذا نفس المصون كما صنعه أصله بل غيره كانه الإشارة إلى تغيرهما لان الاول لدفع المؤذى والثاني لتجديد التزهد ودفع الكبدورة عن النفس فاندفع استحسان شارح لعبارة أصله على عبارته (و) لا تقابو وظيفة (القضاء) التي هي أعظم المناصب وأجل المراتب بأن يكون على غاية من الابهة والحرمة والجلالة فيجلس مستقبل القبلة داعيا بالتوفيق والعصمة والتسديد متعمها متطيلسا على حال به فرش ووسادة ليمتيز به وليكون أهيب وان كان من أهل الزهد والتواضع للحاجة إلى قوة الرهبة والهيبة ومن ثم (١٣٥) كره جلوسه على غير هذه الهيئة (لا

مسجدا) أى لا يتخذها مجلسا للحكم فيكره ذلك لان مجلس القاضي يغشاه نحو الحيف والدواب ويقع فيه اللغو والتخاصم والمسجد يسان عن ذلك نعم ان اتفق عند جلوسه فيه قضية أو قضايا فلا بأس بفصلها وعليه يحمل ما جاء عنه عليه السلام والخلفاء بعده وكذا إذا جلس فيه لعذر نحو مطر وإقامة الحدود وفيه اشذ كراهة والحق بالمسجد بيته ويتعين حمله على ما إذا كان بحيث يحتشم الناس دخوله بأن أعده مع حاله فيه يحتشم الناس الدخول عليه لاجلها أما إذا أعده وأخلاه من نحو عيال وصار بحيث لا تحتشمه أحد في الدخول عليه فلا معنى للكرهية حينئذ (و) يكره أن يقضى في حال غضب (لله تعالى (وجوع وشبع مفرطين وكل حال يسوء خلقه) فيه كمرض ومدافعة حدث وشدة حزن أو خوف أو هم أو سرور لصحة النهي عنه في الغضب وقيس به الباقي ولاختلال فكره

وقت الحكم فان لم يجلس للحكم بان كان في وقت خلواته أو كان ثم زحمة لم يكره نصبه والباب وهو من يقعد بالباب للآخران كالحاجب فيما ذكر وهو من يدخل على القاضي للاستئذان قال الماوردي اما من وظيفته ترتيب الخصوم والاعلام بمنازل الناس أى وهو المسمى الان بالنقيب فلا بأس باتخاذهم وصرح القاضي ابو الطيب وغيره باستحبابه اه (قوله) ولم يجعل هذا) أى قوله لا تقابو بالوقت نفس المصون أى من الاذى (قوله) كما صنعه أصله) فانه قال لا تقابو بالوقت لا يتأذى فيه بالحر والبرد اه معنى (قوله) بل غيره) أى بل جعله صفة اخرى اه معنى (قوله) استحسان شارح الخ) وافقه المغنى (قوله) بان يكون على غاية الخ) الضمير في يكون للقاضي بدليل ما بعده وحينئذ فكان اللاتق بالالباء في بان بالواو اه رشيدى (قوله) داعيا بالتوفيق الخ) والاولى ما رواه تمام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من بيته قال بسم الله توكلت على الله اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل على قال ابن قاص وسمعت أن الشعبي كان يقوله إذا خرج إلى مجلس القضاء ويؤذيه أو يعتدى أو يعتدى على اللهم اعني بالعلم وزيني بالحلم والزمن التقوى حتى لا أظنق إلا بالحق ولا أقضى إلا بالعدل وان باقى المجلس راكبا ويندب ان يسلم على الناس يمينا وشمالا اه معنى (قوله) على عال) أى مرتفع كدكة اه معنى (قوله) عند جلوسه فيه) أى صلاة أو غير هانهاية ومعنى (قوله) وكذا إذا جلس فيه لعذر الخ) فان جلس فيه مع الكراهة أو دونها منع الخصوم أى وجوبا من الخوض فيه بالمخاصمة والمشاغمة ونحوهما بل يقعدون خارجا وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين معنى ونهاية (قوله) والحق بالمسجد بيته) أى في اتخاذ مجلسا للحكم اه عرش وقال الرشيدى أى في الكراهة بدليل قوله في آخر السوادة وإلا فلا معنى للكرهية اه (قوله) مع حاله) أى حال كونه مصحوبا بحالة اه عرش (قوله) فيه) اسطة النهاية (قوله) أو سرور) في هذا العطف تساهل اه رشيدى (قوله) وقضية الخ) عبارة المعنى وظاهر هذا انه لا فرق بين المجتهد وغيره وهو كذلك وان قال في المطلب لو فرق بين ماللا جهاد فيه مجال وغيره لم يعدوا لافرق بين ان يكون الغضب لله أو غيره وهو كذلك كما قال الاذرى انه الموافق لا إطلاق الاحاديث وكلام الشافعى والجمهور وان استثنى الامام والبعوى الغضب لله تعالى لان المقصود تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك نعم تنتفى الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة فان قضى مع تغير خلقه نفذ قضاؤه اه وقوله نعم تنتفى الخ) في النهاية والاسنى مثله (قوله) ذلك) أى التعليل الثانى (قوله) في مقدمات الحكم) كعدالة الشهود وتركيبتهم بجيرى (قوله) اما إذا غضب الله تعالى الخ) خلافا للمعنى كما مر انفاو للنهاية عبارة ته ومقتضى إطلاق المصنف عدم الفرق بين الغضب لنفسه أو لله تعالى وهو كذلك كما افق به الوالد رحمه الله تعالى تيعا الاذرى خلافا للبلقيني ومن تبعه لان المحذور تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك اه (قوله) واطال له) أى عدم الفرق أو ترجيحه والام بمعنى في (قوله) والمجتهد الخ) بالنصب مفعول يشاور وقول المصنف الاقى الفقهاء بدله منه ومن قوله غير المعطوف على المجتهد ولو عكس لكان احسن مزجا (قوله) في تلك الواقعة) كقوله الاقى عند تعارض الخ) يشاور (قوله) عند تعارض الادلة الخ) اما الحكم المعلوم بوضوح او اجماع او قياس جلى

الأصح كمال رمضان (قوله) لأنه لا يأمن التقصير في مقدمات الحكم) نعم تنتفى الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة (قوله) وترجيح الاذرى عدم الفرق الخ)

رفهه بذلك ومع ذلك ينفذ حكمه وقضية ذلك ان ما لا مجال للاجتهاد فيه لا كراهة فيه كما أشار إليه في المطلب وجزم به ابن عبد السلام ولا يخلو عن نظره لأنه لا يأمن التقصير في مقدمات الحكم اما إذا غضب الله تعالى وكان يملك نفسه فلا كراهة كما اعتمده البلقيني وغيره لأنه يؤمن معه التعبد بخلافه لحظ نفسه وترجيح الاذرى عدم الفرق واطال له محمد على من لم يملك نفسه لتشويش الفكر حينئذ (ويندب ان يشاور) المجتهد ولو في الفتوى وغيره حيث لا يعتمد عليه في مذهبه في تلك الواقعة بسائر توابعها ومقاصدها فيما يظهر عند تعارض الادلة

والمدايرك (الفقهاء) الاول المواقف والمخالفين لقوله الى وشاورهم في الامر ومنه اخذ رد قول القاضي لا يشاور من هو دونه وايضا قد يكون عند المفسر في بعض المسائل ما ليس عند الفاضل وفي وجه تحريم المباحة مع الفاء قويت بين ترجيح ان تصديها لمناسه لانه حرام كما صرحوا به (ولان لا يشتري ويبيع) ويعامل مع وجوده من يوكله (بنفسه) في عمله بل يكرهه التلبيح (ولا يكون له وكيل وروف) ان لا يجازي ايضا (فان) كان وجه هذا الفرع ان (١٣٦) مباشرته لنحو البيع وعلم وكيله لما كانا مظنة لمحاباته التي هي في حكم الهدية فرع حكمها عليهم

وحينئذ قد يؤخذ من ذلك ما لم ار من تعرض له وهو انه لو بيع له شيء بدون ثمن المثل حرم عليه قوله وهو متجه وان كان قولهم لئلا يجازي تعليلا للكرامة قد يقتضي حل قبول المحابة (اهدى اليه) اوضيفه او وهبه او تصدق عليه فرضا او نفلا على ما ياتي (من له خصوصية) او من احسن منه انه سيخاصم وان كان بهضه على الاوجه لئلا يمتنع من الحكم عليه او كان يهدي قبل الولاية (او) من لا خصوصية له (لم يهد) اليه شيئا (قبل ولايته) او كان يهدي اليه قبلها لكنه زاد في القدر او الوصف (حرم عليه قبولها) ولا يملكها لانها في الاولى توجب الميل اليه وفي الثانية سببها الولاية وقد صرح الاخبار الصحيحة بتحريم هدايا العمال بل صرح عن تابعي اخذه الرشوة ببلغ به الكفر اي ان استحل او انها سبب له ومن ثم جاء المعاصي يريد الكفر وانما خلت له ^{عليه السلام} الهدايا بالمصمتة وفي خبراته حابها بالمعاذ فان صح فهو

فلامعنى ونهاية قال الرشدي قوله المعلوم بخص اي ولو نص امامه اذا كان مفلا كما هو ظاهر فليراجع اه (قول المتن الفقهاء) المراد بهم كمال جمع من اصحاب الذين قبل قولهم في الافاء فيدخل الاعصى والعبد والمرأة ويخرج الفاسق والجاهل قال القاضي حدين واذا اشكل الحكم تكون المشاورة واجبة ولما فمستحبة اه معنى (قوله الاول) ولا يشاور غير عالم ولا عالما غير اهل اه نهاية اي لا يجوز ع ش (قوله ومنه اخذ) الى قوله وفي وجه في المعنى الى قوله لا نه حرام في النهاية (قول المتن وان لا يشتري ويبيع الخ) نعم ينبغي ان يستثنى بيعه اصوله او فروعه لا تنفاه المعنى اذ لا ينفذ حكمه لهم اه نهاية اقول استثنائه ههنا لا لبعض وهو افقته للشارح في عدم استثنائهم فيما ياتي في الهدية بما تضي منه العجب لثاني التعليل الاتي هناك هنا وهو لا يمتنع من الحكم عليه فلينال اه سيدعمر وفي الرشدي ما يوافق عبارة المعنى واستثنى الزركشي معاملة البعض لا تنفاه المعنى اذ لا ينفذ حكمهم وما قاله لياتي مع التعليل الاول اه وهو التلبيح بل قلبه عماد وصدده اه (قوله ويعامل الخ) عبارة المنى والنهاية وفي معنى البيع والشراء بل السلم والاجارة وسائر المعاملات ونص في الام على انه لا ينظر في نفقة عياله ولا امرضيته يكل ذلك الى غيره ليتفرغ قلبه اه اي يستحب له ذلك ع ش (قوله ومع وجوده من يوكله) فان لم يجد وكلا عقد بنفسه للضرورة وقولان وقعت من عام له خصه ومه اناب ندبا غير في فصلها خوف الميل اليه معنى ونهاية (قوله في عمله) اي محل ولايته والجارعة عاقبها بل اه معنى (قوله التلبيح) اي قبل قلبه الى من يحاييه اذ انواع بينه وبين غيره خصه ومه والمحابة فيمارشودة وهدية وهي محرمة اه معنى (قوله ولم يوكله الخ) ع ش في اسم از (قوله اوضيفه) الى قوله ولا يملك في المعنى الا قوله او من احسن الى او كان وفي قوله قال السبكي في النهاية الا قوله بل صح الى وانما حلت (قوله اوضيفه الخ) ودل يجوز لغير القاضي من حضر ضيافته الا كل ام لا فيه نظرو الاقرب الجواز لا تنفاه العلة فيهم ومعلوم ان محل ذلك اذا قامت قرينة على رضا المالك باكل الحاضرين من ضيافته ولا لا يجوز وياتي مثل هذا التفصيل في سائر المعاملات ومنه ما جرت العادة به من اضرار طوام اشاد البلد او نحوه من الماتزم او الكاتب اه ع ش (قوله او تصدق عليه فرضا) اي ان لم يتبين الدفع اليه اه معنى (قوله على ما ياتي) اي في شرح بقدر العادة (قول المتن من له الخ) وقد يقال اخذ من التعليل او لبعضه او لنحو قريبه الذي يسعى له حين الخصومة كما هو المعروف في زمننا (قول المتن من له خصوصية) اي في الحال عنده اه معنى (قوله) او كان يهدي اليه قبلها لكنه الخ هذا مكررع ما ياتي في المتن (قوله ولا يملكها) اي لو قبلها او بردها على مال الكفا فان تعذر وضعها في بيت المال اه معنى (قوله وقد صرح الخ) راجع للاولى والثانية معا (قوله اخذه) اي القاضي اه معنى وكذا ضمير يبلغ (قوله وسواء) الى قوله ولا يجرى في المعنى (قوله فلو جهزها الخ) عبارة المعنى وقضية كلامهم انه لو ارسله اليه في محل ولايته ولم يدخل بها حرمت وهو كذلك وان ذكر فيها الماوردي وجهين (تنبيه) يستثنى من ذلك هدية البعض كما قال الاذرعى اذ لا ينفذ حكمهم اه وتقدم مثله عن النهاية مع ما فيه عن السيدعمر والرشدي (قوله رجح شارح الخ) عبارة للزمانية او وجهها الحرمة اه (قوله ولا يجرى عليه الخ) خلافا لاطلاق المعنى (قوله بانها مقدمة لخصوصية) اي فيجرى قبولها وان كان الهدى من غير محل عمله اه ع ش (قوله ومتى بذل) الى قوله اجماعا في المعنى (قوله ما رجحه الاذرعى افتى به شيخنا الشهاب الرمل ش م ر (قوله ويتعين ترجيحه) كتب عليه م ر (قوله

من خصوصياته ايضا وسواء اكان المهدي من اهل عمله أم من غيره وقد حملها اليه لانه صار في عمله فلو جهزها له مع رسول وليس اما له محاسبة فوجهان رجح شارح منهما الحرمة ولا يجرى عليه قبولها في غير عمله وان كان المهدي من اهل عمله مالم يستشعر بانها مقدمة لخصوصية ومتى بذل له مال ليحكم بغير حق او ليمتنع من حكم بحق فهو الرشوة المحرمة اجماعا ومثله ما لو امتنع من الحكم بالحق الا بمال لكنه اقل انما وقد قال ^{عليه السلام} لعن الله الراشي والمرأشي في الحكم وفي رواية الراش وهو العاشي بينهما وعمله في راسل باطل

أما من علم أخذ ماله بباطل لولا الرشوة فلا ذم عليه، وكما الرأش - كم، وكما فأن توكل عنهم ما عصى مطلقاً (تنبيه) على قولنا لئلا يملكه، انما ما إذا كان له رزق من بيت المال، والاولى كان ذلك الحكم ما يصح الاستتجار عليه، وطالب اجره مثل عمله فقط جاز له طالم أو اخذه عند كثيرين، وامتنع عند آخرين قبل، والاول أقرب والثاني أحوط قال السبكي وبأنه لم ينحصر الأمر فيه إلا امتناع من الاقضاء لا يجوز، وكذا الحكم وفارقا الحكم بأنه نصب للفصل، أي فيتهم ولو قبل بأمره، لئلا يملك منه، ولا يجوز له أن كان ما يباخذ عليه في كافة تقابل باجرة، وحينئذ لا فرق بين العيني وغيره بناء على الأصح أن العيني المقابل بالاجرة، فإن عين عليه الامتناع منه إلا بالاجرة، وعلى ما قاله السبكي، مبنى على الضعف أن العيني لا يجوز اخذ الاجرة عليه مطلقاً، وكأنه نفي على هذا قوله أيضاً يجوز البذل ان يحدث له في أمر جائز، تقابل باجرة عند ذي سلطان، إن لم يكن المتحدث مرصداً للمال، بحيث يجب عليه قوله، ان الخائناً يأتي على الضعيف كقوله (١٣٧) لا يجوز الاخذ على شفاعة واجبة، قال وكذا

مباحة بشرط عوض ان جعل العوض جزءاً لها (وان كان) من عاداته (انه يهدى) اليه قبل الولاية، وشرح لها لنحو قرابة او صداقة، ولو مرة فقط كما يشعر بكلامهم واعتداه الزور كشيء عليه فاشعار كان في اثنين بالتكرار غير مراد (ولا خصوصاً) له حاضر، ولا ترقية (جاز) قبول هديته ان كانت (بقدر العادة) قبل كالعادة، ليعم الوصف أيضاً، اولى هو قد يجاب بان القدر قد يستعمل في التكيف كالكم، وذلك لانفاء التهمة حينئذ بخلافها بعد الترشح او مع الزيادة فيحرم قبول الكل ان كانت الزيادة في الوصف كان اعتداد الكتبتان فاهدى اليه الحرير، وكذا في القدر على الاوجه الذي اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما ولا باق في تفريق الصفة لان محله ان تبرأ الحرام، ومن ثم قال الملقني كجسلي اذا تميزت الزيادة حرمت فقط

أما من علم الخ) المراد به ما يشمل الظن كما هو ظاهر (قوله عنهما) أي الراشي والمرشئ وقوله مطلقاً أي سواء كان الراشي حلقاً أو باطلاً (قوله عما يصح الاستتجار عليه) أي بان كان فيه كافة تقابل باجرة (قوله لم ينحصر الأمر فيه) أي لم يتعين الاقتضاء لوجود الخ له غيره (قوله وعلى الاول) أي جواز اخذ الجمل (قوله بين العيني) أي المتعين الاقضاء (قوله ان العيني) أي الواجب العيني (قوله واعل الخ) كان الظاهر التفرع (قوله ما قاله السبكي) أي تنبيهه المغني بقوله لم ينحصر الأمر فيه (قوله مطلقاً) أي قابل بالاجرة أم لا (قوله يجوز البذل) أي واخذ وقوله (قوله المتحدث) بكسر الدال (قوله مرصداً) أي عيناً للمال، أي شئلة التحدث (قوله من عاداته) إلى قوله وزعم اننا في النهاية (قول) والترشح أي التبرؤ، اه خر (قول) قبل كالعادة (الخ) أي كان الاولى التعبير به واسطاً بقدر اه خر عبارة قسم قوله كالعادة، مبتدأ أي هذا اللفظ وقوله أيضاً أي كما قدر وقوله اولى خبر أي من بقدر العادة (قوله ليعم الوصف أيضاً) مثلاً، وتوسط بين جزأى المدعى (قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى ان هذا الجواب لا يدفع الاول، ولو لولا زيادة احواله انما هو تصحيح العبارة، اهرشدي (قوله وذلك) راجع إلى ما في اثنين (قوله وكذا في القدر) إلى قوله وزعم الخ عبارة النهاية، فان كانت في القدر ولم يتبين فكذلك أي يحرم الجميع والاحرام الزائد فقط، اه عبارة المغني وفي الذخائر ينبغي ان يقال ان لم يتبين الزيادة أي يحرم او قدر حرم قبول الجميع والا فالزيادة فقط لا ما حدثت بالولاية ووصوه الزور كشيء وهو ظاهر ان كان الزيادة وقوعه الا بدبره، اه (قوله ويتعين حمله) أي قوله على والافلا على مبدء متاد الخ والاحرام القبول مطلقاً (قوله اهدي اليه) أي كالعادة (قول) وجوز له السبكي إلى قوله ويؤخذ من علته في النهاية الا قوله هذا ما أتى إلى المتن (قوله وخصه في تفسيره الخ) عبارة تفسيره وان لم يكن المتصدق عارفاً بأنه القاضى ولا القاضى عارفاً بأنه فلا شك في الجواز انتهت اهرشدي (قول) وعكسه) أي بان لم يعرف القاضى انه من اهل ولايته اه خر وقد يخالفه ما مر من حرمة قبول الهدية من غير المعتاد في محل ولايته مطلقاً فالاولى ما مر عن الرشدي (قول) وبمحت غيره) أي غير السبكي (قوله بما ذكر) أي عن تفسير السبكي أي وما اذا لم يتعين الدفع اليه كما مر عن المغني (قوله والحق) إلى قوله كما علم في المغني (قوله والحق الحسباني بالاعيان الخ) جزم به المغني (قوله كما مر) أي في شرح فان اهدي اليه الخ (قوله وشرطنا القبول) معتمد في الوقف دون النذر اه خر (قوله فان عين باسمه) أي وشرطنا القبول اه سم أي كما هو المعتمد (قوله ابراهه) من اضافة المصدر إلى مفعوله والضمير للقاضى (قوله بشرط عدم الرجوع) قد يؤخذ من مفهومه جواز اقرضه كالعادة) مبتدأ (قوله ايضاً كالعادة) أي هذا اللفظ وقوله اولى خبر (قوله ايضاً اولى) من بقدر العادة (قوله فان عين باسمه) أي وشرطنا القبول (قوله بشرط عدم الرجوع) قد يؤخذ من مفهومه جواز اقرضه

(١٨) - شرواني وان قاسم - عاشر - وزعم انه يلزم من زيادة القدر التميز ممنوع ولو اهدي له بعد الحكم حرم القبول ايضاً ان كان مجازاة له والافلا كذا اطلقه شارح ويتعين حمله على مبدء معتاد اهدي اليه بعد الحكم له وجوز له السبكي في حاشيته قبول الصدقة من لا خصوصاً له ولا عادة وخصه في تفسيره بما اذا لم يعرف المتصدق انه القاضى وعكسه واعتداه ولده هو متجه والا لشكل بما يأتي في الضيافة وبمحت غيره القطع بمحل خذه للزكاة وينبغي تنقيده بما ذكر والحق الحسباني بالاعيان المنافع المقابلة بمال عادة كسكنى دار بخلاف غيرها كاستعارة كتاب علم واكلة طعم بعض اهل ولايته ضيفاً كقبول هديتهم كما علم ما مر وتردد السبكي في الوقف عليه من اهل عمله الذي يتجه فيه وفي النذر انه ان عينه باسمه وشرطنا القبول كان كالهدي له وكذا الوقف على تدريسه وشرطه باسمه امتنع والافلا يصح ابراهه عن دينه اذ لا بشرطية قبله وكذا اذا قود منه غير اذ لا بشرطية، بشرط عدم الرجوع وبمحت اناج السبكي ان خلع الموك اي التي من اهل العلم كدو

ظاهر ايدت كالحدية بشرط اعتيادها (١٣٨) لانه وان لا يغير بها ثبوت النسخ على الحق وسائر العمال فله في نحو الهدية لكنه اغلظ هذا

ما ائتمى به جمع واعتمده السبكي وقول البدر ان جماعة بالحل لهم ضيق جدا مصادم للحديث المشهور هذا بالعمال غلول ولما سأل السبكي شيخه ابن الرفعة عن هذا التخالف فاجابه بانهم ان كانوا اعلمها ولو بدجاجة لم يحرم قال اتوهم ان الحامل له على هذا الجواب عدم موافقته للطائفتين او عدم اتقانه للمستقلة والله يغفر لنا وله اه (والاولى) لمن جازله قبول الهدية (ان يشيب عليها) أو يرد لها للمالك أو يضعها في بيت المال واولى من ذلك سد باب القبول مطلقا حسبا للباب (ولا ينفذ حكمه) ولا سماعه لشهادة (لنفسه) لانه متهم وانما جازله تعزير من اساء اذ به عليه في حكمه كحكمت على بالجور لثلا يستخف ويستهان به فلا يسمع حكمه واه ايضا ان يحكم لمحجوره وان كان وصيا عليه قبل القضاء كافي اصل الروضة وان نازع فيه ان الرفعة وغيره وان تضمن حكمه استيلاءه على المال المحكوم به وتصرفه فيه وكذا باثبات وقف شرط نظره لقاض هو بصفته وان تضمن حكمه وضع يده عليه وباثبات مال لبيت المال وان كان يرزق منه

اه سم (قوله وسائر العمال) دل منهم ناظر الوقت اه سم عبارة عرش ومنهم مشايخ الاسواق والبلدان ومباشر الاوقف وكل من يتعاطى امراتهما بالمسلمين اه (قوله وسائر العمال فله الخ) ولا يلحق بالقاضي فيما ذكر المفتي والواعظ ومعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم اهلية الا لزام والاولى في حقهم ان كان الهدية لاجل ما يحصل منهم من الاقواء والوعظ والتعظيم عدم القبول ليكون عملهم خالصا لله تعالى وان اهدى اليهم تحبوا وتوددوا لعلهم صلاحهم فالاولى القبول واما اذا اخذ المقتى الهدية ليرخص في الفتوى فان كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يبدل احكام الله تعالى ويشترى بها ثمنا قليلا وان كان بوجه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة وروى هذا بالعمال سجت وروى هذا بالاساطين سجت اه مغنى (قوله عن هذا التخالف) اى ينال جمع والبدر بن جماعة (قوله بانهم الخ) اى سائر العمال وقوله دائما اى الهدية (قوله قال) اى السبكي (قوله ان الحامل له) اى لابن الرفعة (قوله انما جاز) اى قوله وإفادته في المغنى لا قوله واولى الى اثنين وقوله ولا سماعه لشهادة وقوله وان نازع فيه ابن الرفعة وغيره (قوله واولى من ذلك الخ) (فروع) ليس للقاضي حضور ولاية احد المصلحة من حالة المصلحة ولا حضور وليتهما ولو في غير عمل الولاية ولا تخصيص لاجابة عن اعتداده قبل الولاية ويندب له لاجابة غير المصلحة من ان عم المولى التذلل له ولم تعطه كثرة الولائم عن الحكم ولا فيترك الجميع ويكره حضور ولاية اثبات لشاة او الاغنيا ودعى فيهم بخلاف مالو اتخذت الجيران او له لملأه وفيهم ولا يضيف احد المصلحة دون الاخر ولا يالحق بما ذكر المفتي والواعظ ومعلم القرآن والمولف والقاضي أن يشفع لاحد المصلحة ويرزق منه ما عليه لانه يفهم ما وان يعيد المرضى ويشهد الجنائز ويورق اقامه ولو كانوا متخاصمين لان ذلك قرينة على اصل الروضة فان لم يكن له التعميم اتي به كل نوع وخص من عرفه وقرب منه اه مغنى (قوله لانه متهم) ولانه من خصائصه ^{عليه السلام} اه مغنى (قوله كحكمت) ففتح الله (قوله ان يحكم لمحجوره الخ) وفي معناه - كانه على من في جهته مال لو وقف تحت نظره بطريق الحكم اه مغنى (قوله وان نازع فيه الخ) اى في هذه الغاية وستبقى الاشارة للفرق بين هذا وبين وقف هو ناظره قبل الولاية بان هذا متبرع بخلاف ذلك ومن ثم لو كان متبرعا أيضا صح منه كما باتى اه رشيدى (قوله وكذا باثبات وقف الخ) عبارة المغنى الثانية اى من ائتمى ثبوت الاوقف ائتمى شرط النظر فيها للحاكم بطريق العدم او صار فيها النظر اليه لا تقراض ناظرها الخاص له الحكم بصحتها وموجبها وان تضمن الخ (قوله لقاض هو بصفته) يخرج مالمو شرط النظر له بخصوصه ويناسبه قول الاذرعى الاتى ونظره له قبل لولاية اه سم (قوله وباثبات مال الخ) وكذا الامام الحكم بان نقل ملك الى بيت المال وان كان فيه استيلاءه عليه بجهة الامامة اه مغنى (قوله واقتناء البلقيني الخ) مستنداه عرش (قوله يحمل على ما الخ) عبارة النهاية يتجه حله على الخ (قوله على ما نه الاذرعى) عبارة الاذرعى دل يحكم لجهة وقف كان ناظرها الخاص قبل الولاية ودرسة هو مدرسه او الشبه ذلك والظاهر تفرقة بالانفصال المانع لاذ هو الخصم وحال نفسه وشريكه فان كان متبرعا بالنظر فلكولى اليتيم انتهت فتواه اذ هو الخصم تعال

لأن يكون متبرعا فكالوصى وهذا أولى من رد بعضهم الكلام العلم بان القاضي أولى من الوصى لان ولايته على الوقف بجهة القضاء تزول بانعزاله ولا كذلك الوصى إذ اتولى القضاء فالتهمة في حقه أقوى ومن ثم لو شهد القاضي بمال للوقف قبل ولايته عليه قبل او الوصى بمال لمولاه قبل الوصية لم يقبل (ورقيقة) لذلك نعم له الحكم بحماية عليه قبل رقة بان جنى مات ثم (١٣٩) على ذمى ثم حارب وأرق ويوقف ما ثبت له

حينئذ إلى عقبه فان مات قنا صار فينا ذكره البلقيني قال وكذلك المنورث موصى بمنفعته الحكم بكسبه اى لانه ليس له (وشريكه) او شريك مكاتبه (في المترك) لذلك ايضا نعم لو حكم له بشاهد ويمينه جاز لان المنصوص انه لا يشاركه ذكره ايضا ويؤخذ من علته انه يشترط ان يعلم انه لا يشاركه ولا فالتهمة موجودة باعتبار ظنه وهي كافية (وكذا اصله وفرعه) ولو لاحدهم على الآخر (على الصحيح) لانهم ابعاضه فكانوا كنفسه ومن ثم امتنع قضاؤه عليهم بملقه قطعاً اما الحكم عليهم كفته وشريكه بل ونفسه فيجوز عكس العدو وحكمه على نفسه حكم لإقراره على الاوجه وله على المعتد تنفيذ حكم بعضه والشهادة على شهادته إذ لاتهمه (ويحكم له) اى القاضي (ولهؤلاء الامام او قاض آخر) مستقل إذ لاتهمه (وكذا نائبه على الصحيح) كبقية الاحكام (ولذا) ادعى عنده بدين حال او مؤجل او بعين مملوكة او وقف او غير ذلك ثم (أقر المدعى

لمسئلة النظر وقوله وحال لنفسه وشريكه لتبطل لمسئلة التدريس اه رشيدى **(قوله)** إلا أن يكون متبرعا فكالوصى) قد يخرج مالو لم يكن الوصى متبرعا اه سم **(قوله)** فكالوصى) اى فينفذ حكمه وإن كان مدرسا وانظر اقبل القضاء اه رشيدى **(قوله)** وهذا أولى من رد بعضهم لكلام العلم الخ) اعلم ان هذا الرد يشير ان فصل الاذرعى لا يخالفه خلافا لما يوجهه كلامه لانه لما ارد ان يفتاء العلم فيما اذا ثبت النظر للقاضى بوصف القضاء بدليل قوله لان ولايته على الوقف بجهة القضاء تزول بانعزاله فهذا الرد موافق للعلم على المنع فيها القاضي ناظر عليه قبل الولاية اه رشيدى **(قوله)** فالتهمة في حقه) اى الوصى أقوى أى ومع ذلك صححنا حكمه فالقاضى المذكور أولى اه رشيدى **(قوله)** بمال للوقف) اى الذى نظره له وقوله قبل ولايته متعلق بمتعلق الوقف وقوله قبل الوصية متعلق بمتعلق لمولاه (قول الماتن ورقيقة) بالجر اى ولا يحكم له في تعزير او قصاص او مال ورقيق اصله وفرعه كاصله وفرعه وهما ورقيق احدهما فى المشترك كذلك معنى وروض **(قوله)** لك) إلى قول الماتن وإذا قرئ المغنى إلا قوله ويؤخذ إلى الماتن **(قول)** لذلك) اى التهمة **(قوله)** ثم حارب) اى الذى اه عش **(قوله)** وأرق) بناء على القول **(قوله)** ان ورث الخ) أى لقاض ورث عبدا موصى بمنفعته لا آخر ان يحكم بالكسب له فوصى بمنفعته الذى هو وصف اوصوف عذوف كما تقرر معمول لورث اه رشيدى عبارة المغنى ثانيها اى الصور التى استثنى البلقيني العبد الموصى باعتاقه الخارج من الثالث إذا قلنا ان كسبه له دون الوارث وكان الوارث حاكما فله الحكم بطريقه ثالثها العبد المنذور باعتاقه اه **(قوله)** لانه ليس له) اى لان كسبه الحاصل قبل عقبه ليس الوارث الحاكم بل للوصى له بالمنفعة **(قوله)** أنه لا يشاركه) اى أن القاضي لا يشاركه في هذه الصورة اه مغنى **(قوله)** ولو لاحدهم إلى قوله وإن وجد في النهاية إلا قوله واخذ إلى وإذا عدلت **(قوله)** ولو لاحدهم الخ) عبارة المغنى ولو حكم لولده على ولده او لاصله على فرعه او عكسه لم يصح اه مغنى ومعلوم ان حكمه ابيض اصله على آخر كذلك وقد يدعى شمول كلام الشارح لهذا **(قوله)** اما الحكم عليهم) اى اصوله وفرعه ولورثهم الضمير لجميع من تقدم لاستغنى عن قوله كنه وشريكه بل ونفسه **(قوله)** واشهاد الخ) وفي جواز حكمه بشهادة ابن له لم يعد له شاهدان وجهان أحدهما نعم والثاني لا قال ابن الرفعة وهو الارجح في البحر وغيره لانه يتضمن تعديله فان عدله شاهدان حكم بشهادته وكاتبه في ذلك سائر ابعاضه اسنى ومغنى **(قول الماتن ولهؤلاء)** اى المذكورين مع القاضي حيث اكل منهم خصومة اه مغنى **(قول الماتن او قاض آخر)** سواء اكان معه في بلده ام في بلدة اخرى اه مغنى **(قوله)** او مؤجل) فيه نظر إذا الدعوى فيه لا تسمع إلا بعد حملوله كذا رايت بهامش اصله بخط يشبه خط تليذه وشيخنا الجلال الزمى فليتأمل سيد عمر وتديق عدم سماع الدعوى لا ينافى صحة الاقرار على ان عدم صحة الدعوى لا ينافى صحتها المجرد الاشهاد والتسجيل فليراجع **(قول الماتن خلف المدعى)** البين المراد دودة واقام بينة اه مغنى **(قول الماتن على إقراره)** اى في صورة الاقرار او يمينه في صورة النكول او على ما قامت به البينة اه مغنى **(قوله)** إجابته) إلى قوله واخذ في المغنى إلا قوله كاستناعه إلى وصيغة الحكم **(قوله)** لما ذكر) اى من الاشهاد والحكم اه عش **(قوله)** وسأل الاشهاد) اى باحلافه اه مغنى **(قوله)** وذلك) اى لو لم الاجابة **(قوله)** لنحو نسيان القاضي) اى كعدم جواز قضائه بعلبه اه مغنى **(قوله)** قول الاذرعى الآتى ووقف نظره له قبل الولاية **(قوله)** إلا أن يكون متبرعا فكالوصى) قد يخرج مالو لم يكن الوصى متبرعا **(قوله)** لا اقرار على الاوجه) كتب عليه مر

عليه او نكل خلف المدعى) أو حلف بلا نكول بان كانت اليين في جهته لنحولت أو إقامة شاهد مع إرادة الحلف معه (وسأل) المدعى (القاضى ان يشهد على إقراره عنده او يمينه او) سال (الحكم) له عليه (بما ثبت والاشهاد به لزمه) إجابته لما ذكره وكذا لو حلف مدعى عليه وسأل الاشهاد لكون حجة له فلا يطالبه مرة أخرى وذلك لانه قد ينكر بعد فيفوت الحق لنحو نسيان القاضي

أو سأله الاشهاد عليه بقبولها
لزمه ايضا لانه يتضمن تعديل
البينة واثبات حقه وخرج
بقوله سال ما اذا لم يسأله
لامتناع الحكم للدعى قبل
يسال فيه كامتناعه قبل
دعوى صحيحة الا فيما قبل
فيه شهادة الحسبة وصيغة
الحكم الصحيح الذى هو
الالزام النفساني المستفاد من
جبهة الولاية حكمت او قضيت
له به او نفذت الحكم به أو
الزمت خصمه الحق واخذ
ابن عبد السلام من كون
الحكم الالزام انه اذا حكم
في نفسه في مختلف فيه لم
يتأثر بنقض مخالف له
وظاهره انه بعد حكم
المخالف يقبل ادعاه وذلك
الحكم لانه لا يعرف الامن
جهته وفيه نظار والذى يتجه
انه ان كان اشهد به قبل حكم
المخالف لم يعتد بحكم المخالف
والا اعتد به واذا عدلت
البينة لم يحز الحكم الا بطلب
الدعى كما تقرر فاذا طلبه قال
لخصمه الك دافع في هذه
البينة او قادح فان قال لا
او نعم ولم يشته حكم عليه
وان وجد فيه هاربة لم يجد
لها مستد اخلافا لا في حنيفة
وقوله ثبت عندى كذا أو
صح بالبينة العادلة ليس
بحكم وان توقف على الدعوى
ايضا سواء اكان الثابت
الحق أم سببه خلافا لما اختاره
السبكي لاتفاء الا لزم

وانزاله) أى قدم قول قوله (قوله الاشهاد عليه) أى اشهاد القاضى على نفسه (قوله لانه يتضمن الخ) أى
الاشهاد عليه اه معنى (قوله لامتناع الحكم المدعى الخ) أى ولا يصح ذلك لو وقع منه اه ع ش (قوله قبل ان
يسال فيه) أى قبل ان يسأله المدعى لزم ان كان الحكم ان لا يبرعن نفسه اصغر او جنون وهو وليه في غير
كما قال الاذرعى الجرم بان لا يتوقف على سؤال احدهم على أسنى (قوله كامتناعه) أى الحكم اه رشيدى (قوله
او نفذت الحكم به الخ) او نحو ذلك كامتناعه او اجزته اه معنى (قوله اذا حكم في نفسه) أى بلا حضرة
شهود فيما يظهر لانه لم يتلفظ به كما توهه العبارة اه سيد عمر اقول كلام الشارح كالصريح بل صريح
في عدم اشتراط التلظ ثم رأيت قال الرشيدى بعد حكاية كلام الشارح هنا مناصه فالشهاب ابن حجر
موافق لابن عبد السلام في تأثير الحكم النفساني في رفعه الخلاف لانه انما نظرى كلامه من جهة قبول قول
القاضى حكمت في نفسه من غير اشهاد اه (قوله وان وجد) غاية (قوله فيما) أى البينة (قوله وقوله) الى
قوله وان توقف في المضى والاسنى والى قوله وفي الفرق في النهاية الا قوله خلافا لما الى فان حكم وقوله كذا
الى وعبارة شيخنا وقوله وقال الى ويجوز (قوله اوضح) كان الاولى تقديمه على قوله عندى (قوله اوضح
بالبينة الخ) أو سمعت البينة وقبلتها وكذا ما يكتب على ظهر الكتب الحكيمة صح ورو هذا الكتاب على قبلته
قبول مثله والزمت العمل به وجبه ولا بد في الحكم من تعيين ما يحكم به ومن يحكم له لكن قد بينى القاضى
بظالم بر دما لا يجوز ويحتاج الى ملاينته فرخص في رفعه بما يجزى اليه انه اسعفه بمراده مثاله اقام الخارج
بينة والداخل بينه والقاضى لم يفسق بينة الداخل ولكنه يحتاج الى ملاينته وطلب هو الحكم له بناء على
ترجيح بينته فيكتب حكمت بما هو مقتضى الشرع في معارضة بينة الداخل والان الخارج وقررت
المحكوم به في يد المحكوم له وسأطه عليه ومكتبته من انصرف فيه معنى وروض مع شرحه (قوله أيضا) أى
كالحكم (قوله سواء اكان الثابت الحق ام سببه) ستعلم مثالها انفا اه سم اى فى قول الشارح وفيما اذا
ثبت الحق كثبت عندى الخ بخلاف سببه كوف لان (قوله خلافا لما اختاره السبكي) عبارته في
الكتاب المشار اليه ولهذا اخذ السبكي التفصيل بين ان ثبت الحق او السبب فان ثبت سببه فليس يحكم
وان ثبت الحق فهو في معنى الحكم اه وقضية هذا ان السبكي لم يخالف غاية الامر انه جعل القسم الاول
هنا في معنى الحكم وهو موافق لما نقله عن شيخه اه سم (قوله وانما هو) أى قول القاضى ثبت عندى كذا
الخ (قوله ويجزى) أى ما ذكر من ان قوله ثبت عندى كذا الخ ليس يحكم بل بمعنى سمعت البينة وقبلتها
وحاصله انه ثبوت مجرد اى ويجزى الثبوت المجرد اه سم (قوله في الصحيح والفاقد) يتامل ما المراد
بهما اه سيد عمر عبارة سم قال اى الشارح في كتابه الاقنى قال اى السبكي في شرح المنهاج والثبوت المجرد
جارى في الصحيح والفاقد فاذا اراد الحاكم ابطال عقد فلا بد من ثبوته عنده حتى يجوز له الحكم باطلاه
ومعنى الثبوت المجرد في العقد الصحيح انه ظهر للحاكم صدق المدعى اه (قوله الا فى مسألة الخ) يتامل
موقع هذا الاستثناء في هذا المحل اه سيد عمر عبارة سم كان المراد بالتسجيل بالفسق اثباته وضبطه

(قوله سواء اكان الثابت الحق أم سببه) ستعلم مثالها انفا (قوله خلافا لما اختاره السبكي) عبارته في
الكتاب المشار اليه ولهذا اختار السبكي التفصيل بين ان ثبت الحق او السبب فان ثبت سببه فليس يحكم
وان ثبت الحق فهو في معنى الحكم اه باختصار التمثيل والدليل وقضية هذا ان السبكي لم يخالف غاية
الامر انه جعل القسم الاول هنا في معنى الحكم وهو موافق لما نقل عن شيخه (قوله ويجزى) أى
ما ذكر من ان قوله ثبت عندى الخ ليس يحكم بل بمعنى سمعت البينة وقبلتها وحاصله انه ثبوت مجرد
أى ويجزى الثبوت المجرد (قوله أيضا ويجزى في الصحيح والفاقد) قال في كتابه الاقنى ذكره
قال اى السبكي في شرح المنهاج والثبوت المجرد جازى في الصحيح والفاقد فاذا اراد الحاكم ابطال عقد فلا
بد من ثبوته عنده حتى يجوز له الحكم باطلاه ومعنى الثبوت المجرد في العقد الصحيح انه ظهر للحاكم
صدق المدعى اه (قوله الا فى مسألة تسجيل الفسق) كان المراد بالتسجيل بالفسق اثباته وضبطه

اليه وإلا كإبطال نظره فالوجه الجواز فان حكم بالثبوت كان حكما بتعديل أو سماعها فلا يحتاج حاكم آخر إلى النظر فيها كذا قاله شارح وقضيه ان الثبوت بلا حكم لا يحصل ذلك لكن قضية كلام غيره بل صريحه خلافه (١٤١) وعبارة شيخنا الثبوت ليس حكما بالثابت

ولأنما هو حكم بتعديل البيئة وقبولها وجريان ما شهدت به وفائدة عدم احتياج حاكم آخر إلى النظر فيها انتهت قال وفيما إذا ثبت الحق كتبت عندي وقف هذا على الفقراء هو وإن لم يكن حكما لكن في معناه فلا يصح رجوع الشاهد بعده بخلاف ثبوت سببه كوقف فلان لتوقفه على نظر آخر ومن ثم يمتنع على الحاكم الحكم به حتى ينظر في شروطه وقال أيضا والتنفيذ بشرطه إلا ما غلب في زمننا حكم وفائدته التأكيد للحكم قبله ويجوز تنفيذ الحكم في البلد قطعا من غير دعوى ولا حلف في نحو غائب بخلاف تنفيذ الثبوت المجرد فيها فان فيه خلافا والوجه جوازه بناء على أنه حكم بقبول البيئة والحاصل أن تنفيذ الحكم لا يكون حكما من التنفيذ إلا أن وجدت فيه شروط الحكم عنده وإلا كان اثباتا للحكم الأول فقط وفي الفرق بين الحكم بالموجب والحكم بالصحة كلام طويل للسبكي والبلقيني وأنى زرة وقد جمعت كل ما فيه من نقد ورد وزيادة في كتابي المستوعب في بيع الماء والحكم بالموجب بمالم يوجد مثله فاطلبه فانه مهم

لا المعنى المفهوم من قوله الآتي والسجل ما تضمن من اشهاد الخ اذ لا حكم هنا ولا تنفيذ بل ثبوت مجرد اه فثبت ان ذلك مستثنى من قوله والعاسد اى من جريان الثبوت المجرد فاصد اثبات فساد (قوله) وإلا اى بان احتياج إلى تسجيل الفسق اه سيد عمر (قوله) لا كإبطال نظره (الخ) عبارة ادب القضاء للشيخ الاسلام مسئلة لا يجوز التسجيل بالفسق لان العاسد بقدر على إسقاطه بالتوبة فلا فائدة فيه قال الجر جاني ولعله عند عدم الحاجة إلى ذلك فاما عندها كإبطال نظره فيتجه الجواز والتوبة انما تمتع في المستقبل لا في الماضي اه (قوله) فان الخ (قوله) تفريع على قوله وقوله ثبت الخ ليس بحكم الخ وقوله حكم عبارة النهاية صرح اه (قوله) بالثبوت (اى لاحق اوسببه) (قوله) لا حصل ذلك (اى الحكم بتعديل البيئة وسماعها) (قوله) وعبارة شيخنا الخ سياقي عن المغن عند قول المتن ويجوز الخ ما يوافقه من زيادة (قوله) وفائدته عدم احتياج حاكم آخر (الخ) عبارته في كتابه الآتي إشارته اليه وفائدة الثبوت عند الحاكم وعدم احتياج حاكم آخر إلى النظر في البيئة وحكمه جواز نقله فوق مسافة العدوى ثم قال عن السبكي ونقل الثبوت في البلد فيه خلاف والخيار عندي في القسم الثاني اى وهو ما اذا كان الثابت الحق القطع بجواز النقل وتخصيص محل الخلاف بالاول اى وهو ما اذا كان الثابت السبب والاولى فيه الجواز ايضا وقال للامام تفرعا على انه حكم بقبول البيئة انتهت اه سم (قوله) هو (اى قول الحاكم ثبت عندي الخ) (قوله) وان لم يكن حكما (اى فلا يرفع الخلاف اه رشيدى (قوله) في معناه) (اى الحكم اه ع) (قوله) كوقف فلان (هو بصيغة الفعل الماضي اه رشيدى اى يذكر الوقف والواقف دون الموقوف عليه) (قوله) فيها) (اى البلدة) (قوله) فان فيه) (اى التنفيذ في البلدة) (قوله) فان فيه خلافا (الخ) تقدم عن السبكي ما يتعلق به (قوله) بناء على انه) (اى الثبوت المجرد عن الحكم) (قوله) لا يكون حكما (الخ) اى ولهذا لم يشترط فيه تقدم دعوى اه رشيدى (قوله) الا ان وجدت فيه شروط الحكم) (اى بان تقدمه دعوى وطلب من الخصم وغير ذلك من المعبرات اه رشيدى (قوله) عنده) عبارة النهاية عندنا اه (قوله) بين الحكم بالموجب (الخ) سياقي عن المغن عند قول المتن ويجوز الخ زيادة بسط متعلق بهما (قوله) بالموجب) بفتح الجيم (قوله) وزيادة بالجر عطفا على نقد ويحتمل نصبه على انه مفعول معه لجمعه (قوله) المستوعب) بكسر العين ثمت لكتابي وقوله بمالم يوجد الخ متعلق بالمستوعب وما واقعة على الاستيعاب (قوله) ومنه) (اى من الفرق) (قوله) ان الحكم) إلى قوله فلو حكم في النهاية (قوله) بخلافه) (اى الحكم) (قوله) فانه) (اى الحكم بالصحة) (قوله) لم يكن للحنى الحكم بمنع رجوع الاصل) (اى فرجع الاصل من الآثار التابعة فيشملة الحكم بالموجب دون الحكم بالصحة بخلاف ملك ذلك الموهوب الخاص فانه من الآثار الموجودة فيشملة الحكم بالصحة ايضا اه سم (قوله)

لا المعنى المفهوم من قوله الآتي في الصفحة الاتية والسجل ما تضمن من اشهاد الخ اذ لا حكم ولا تنفيذ بل ثبوت مجرد (قوله) وإلا كإبطال نظره فالوجه الخ) عبارة ادب القضاء للشيخ الاسلام مسئلة لا يجوز التسجيل بالفسق لان الفاسق بقدر على إسقاطه بالتوبة فلا فائدة فيه قال الجر جاني ولعله عند عدم الحاجة إلى ذلك واما عندها كإبطال نظره فيتجه الجواز والتوبة انما تمتع في المستقبل لا في الماضي اه (قوله) وفائدته عدم احتياج حاكم آخر إلى النظر فيها) عبارته في كتابه الآتي إشارته اليه وفائدة الثبوت عند الحاكم عدم احتياج حاكم آخر إلى النظر في البيئة وحكمه جواز نقله فوق مسافة العدوى ثم قال عن السبكي ونقل الثبوت في البلد فيه خلاف والخيار عندي في القسم الثاني اى وهو ما اذا كان الثابت الحق القطع بجواز النقل وتخصيص محل الخلاف بالاول اى وهو ما اذا كان الثابت السبب والاولى فيه الجواز ايضا وقال للامام تفرعا على انه حكم بتول البيئة اه (قوله) والحاصل ان تنفيذ الحكم) كتب عليه مر (قوله) لم يكن للحنى الحكم بمنع رجوع الاصل) (اى فرجع الاصل من الآثار التابعة فيشملة الحكم بالموجب دون الحكم بالصحة بخلاف ملك

ومنه أن الحكم بالموجب يتناول الآثار الموجودة والتابعة لها بخلافه بالصحة فانه انما يتناول الموجودة فقط فلو حكم شافعي بموجب الهبة للسرع لم يكن للحنى الحكم بمنع رجوع الاصل لشمول حكم الشافعي للحكم بجوازه

أو بصحتها لم يمنع من ذلك ولو حكم حنفى بصحة التدبير لم يمنع الشافعى من الحكم بصحة بيع المدبر أو بوجه منعه أو ماله كى بصحة البيع لم يمنع الشافعى من الحكم بخيار المجلس مثلاً أو بوجه منعه ومنع العاقد من الفسخ به لاستلزامه نقض حكم الحاكم مع نفوذ ظاهر أو باطن كما يأتى ولو حكم شافعى بموجب إقرار بعدم الاستحقاق منع الحنفى من الحكم بعدم دعوى السهو أو بموجب بيع فإن أن البائع وقعه قبل البيع على نفسه فضمن حكمه الغاء قال حكمت بكل مقتضى من مقتضياته ومنها سماع دعوى السهو أو بموجب بيع فإن أن البائع وقعه قبل البيع على نفسه فضمن حكمه الغاء الوقف فيمتنع على الحنفى الحكم بصحة بيع ولو حكم شافعى بصحة البيع لم يمنع الحنفى من الحكم بشمعة الجوارى فى البيع أو بوجه منعه أو ماله كى بصحة قرض لم يمنع الشافعى من الحكم (١٤٢) بجواز رجوع المقرض فى عينه ما دامت باقية بيد المقرض وبوجه منعه وذلك لأن

أو بصحتها لم يمنع من ذلك أى لو حكم شافعى بصحة الهبة لم يمنع ذلك الحكم الحنفى من الحكم بمنع رجوع الاصل (قوله أو بوجه منعه) أى التدبير منعه أى منع حكم الحنفى الشافعى من الحكم بصحة بيع المدبر (قوله) لاستلزامه أى حكم الشافعى بخيار المجلس (قوله بموجب إقرار) الاولى ليظهر قوله الا فى مفرد مضاف لمعرفة الخ بموجب الإقرار بالتعريف (قوله ومنها) أى من مقتضيات الإفراز (قوله أو بموجب بيع) انظر الحكم هنا بالصحة اهـ ويظهر اخذاً من التعديل الا فى وقوله هناك وإن كان الاول اقوى الخ ان الحكم بالصحة كالحكم بالموجب فى إفادة الغاء الوقف الا فى بل أولى إذ هنا إفادة الثانية الغاء الوقف بسبب تضمنه للاول المفيد كون البائع مالكاً مباحه والله اعلم (قوله فليس فيه) أى فى الحكم بما ذكر الخ نقض له أى للحكم بالصحة (قوله بخلافه) أى الحكم بما ذكر بالموجب فيه لا يجازى محل وحق التعبير بعد الحكم بالموجب (قوله وإن كان الاول) إلى قوله فيما يظهر فى الهبة لا فوله وفى فتاوى القاضى إلى ولو حكم (قوله من حيث أنه يستلزم الحكم بملك العاقد الخ) أى دون الحكم بالموجب كما يأتى عن المغنى بزيادة بسط (قوله وامتنع على الحنفى الزام البائع بالثمن) أى فيقوت الثمن على المشتري (قوله لم يشملها الخ) لعل بما يوضح ذلك أن بطلان الهبة السابقة لا يستلزم بطلان البيع لجواز أن يستند إلى مسوغ آخر غير الهبة السابقة كتملك آخر بسبب من اسباب التملك اهـ سم قضيته أنه لو اعترف البائع بأن المسوغ هو الهبة السابقة فقط يلزم عليه رد الثمن إلى المشتري فليس ارجح (قوله ولو حكم الخ) كلام مستأنف والضمير لمطلق القاضى (قوله لو قيل بان محله فى قاض الخ) عبارة النهاية نعم يتجه أن يكون محله فى قاض موثوق بدينه وعلمه ككل حكم أحل الخ (قوله إذ لا خلاف الخ) علة الاشكال (قوله وحمله) أى ما حكاه الرافعى من الوجهين (قوله هل يحكم عليه الخ) اختاره المغنى عبارة وله الحكم على ميت باقراره حيا فى احد وجهين رجحه الا ذرى اهـ (قوله أن يكون هذا) أى ما إذا ادعى على رجل فافر ثم مات قبل الحكم عليه (قوله وليس) أى الخلاف (قوله سألته المدعى) إلى قوله والحق بهما فى المغنى وإلى قوله اجماعاً فى النهاية (قوله نظير ما مر) أى فى شرح والاشهاد به لازم (قوله حيث لم يكن من بيت المال) عبارة المغنى من عدة او من بيت المال اهـ قول المتن أو سجلاً بما حكم الخ اعلم أن لافاظ الحكم المتداولة فى المستحيلات مراتب أدناها الثبوت المجرد وهو أنواع ثبوت اعتراف المتبايعين مثلاً بجريان البيع وثبوت ما قامت به البينة من ذلك وثبوت نفس الجريان وهذا كله ليس بحكم كما صححناه فى باب

الحكم بما ذكر بعد الحكم بالصحة فى الكل لا ينافيه بل يترتب عليه فليس فيه نقض له بخلافه بالموجب ولهذا اثره الا كثرون وإن كان الاول اقوى من حيث أنه يستلزم الحكم بملك العاقد مثلاً ومن ثم امتنع على الحاكم الحكم بها إلا بحجة تفيد الملك بخلاف الحكم الموجب وفى فتاوى القاضى لو وهب آخر شقة صامداً فباعه المتب فرعه الواهب لحنفى فحكم بطلان الهبة فرغ المشتري البائع لشافعى وطالبه بالثمن فحكم بصحة البيع نفذ وامتنع على الحنفى الزام البائع بالثمن أى لأن ما حكم به الشافعى قضية اخرى لم يشملها حكم الحنفى الاول فلم يكن له نقض حكم الشافعى ولو حكم بالصحة ولم يعلم هل استند لجهة بالملك أو لا حملنا حكمه على الاستناد لانه الظاهر نعم لو قيل بان محله فى قاض موثوق بدينه وعلمه لم يعد

القضاء

ومجرى ذلك فى كل حكم أجل ولم يعلم استيفاءه لشروطه فلا يقبل الا بمن ذكر

فيمّا يظهر ايضا ثم رايت ما قدمته قبل العارية وهو صريح فى ذلك (تنبيه) من المشكل حكاية الرافعى وجهين فى انه هل يصح أن يلزم القاضى الميت بموجب اقراره فى حياته اذ لا خلاف أنه يجب اخراج ما أقر به من تركته عنا كان أو ديناً وحله السبكي على ما اذا ادعى على رجل فافر ثم مات قبل الحكم عليه هل يحكم عليه باقراره الاول او يحتاج الى انشاء دعوى على الوارث قال فينبغى أن يكون هذا محل الوجهين وليس من جهة لفظ الموجب (أو) سألته المدعى ومثله المدعى عليه نظير ما مر (أن يكتب له) بقرطاس أحضره من عنده حيث لم يكن من بيت المال (محضراً) بفتح الميم (بما جرى من غير حكم أو سجلاً) بما حكم استحبابه (لانه) مذكور واتمام يجب لأن الحق يثبت بالشهود لا بالسكتاب (وقيل يجب) ثبوتاً لجهة نعم ان تعلقت الحكومة بصبي أو مجنون له أو عليه وجب التسجيل جزماً وألحق بهما الزركشى الغائب

القضاء على الغائب ونقله في البحر عن نص الامور اكثر الاححاب لانه انما يراى به صحة الدعوى وقبول الشهادة فهو بمثابة سموت البينة وقبلتها ولا الزام في ذلك والحكم الزام واعلاها الشبوت مع الحكم والحكم انواع ستة الحكم بصحة البيع مثلا والحكم بموجبه والحكم بموجب ما ثبت عنده والحكم بموجب ما قامت به البينة عنده والحكم بموجب ما شهد به على نفسه والحكم بشبوت ما شهدت به البينة وادنى هذه الانواع هذا السادس وهو الحكم بشبوت ما شهدت به البينة لانه لا يزيد على ان يكون حكما بتعديل البينة وفائدته عدم احتياج حاكم آخر الى النظر فيها وجواز النقل في البلد واعلاها الحكم بالصحة او بالموجب اعنى الاولين واما هذان فلا يطلق القول بان احدهما اعلى من الاخر بل يختلف ذلك باختلاف الاشياء ففى شىء يكون الحكم بالصحة اعلى من الحكم بالموجب وفى شىء يكون الامر بالعكس فاذا كانت تختلف فيها وحكمهما من يراها كان حكمهما اعلى من حكمه بالموجب مثاله بيع المدبر يختلف فى صحته فالشافعى يرى صحته والخنفى يرى فسادها فاذا حكم بصحته شافعى كان حكمه اعلى من حكمه بموجب البيع لان حكمه فى الاول حكم بالمتنكف به قصد وفى الثانى يكون حكمه به ضمنا لانه فى الثانى انما حكم قصد ان يترتب اثر البيع عليه واستتبع عليه واستتبع هذا الحكم بالحكم بالصحة لان اثر الشىء انما يترتب عليه اذا كان صحيحا ومثل هذا تعليق طلاق المرأة على نكاحها فالشافعى يرى بطلانه والمالكى يرى صحته فلو حكم بصحته مالكي صح واستتبع حكمه به الحكم بوقوع الطلاق اذا وجد السبب وهو التنكاح بخلاف مالو حكم بموجب التعليق المذكور فانه يكون حكمه متوجها الى وقوع الطلاق قصد الاضمان فيكون لغو الان الوقوع لم يوجد فهو حكم بالشىء قبل وجوده فلا يمنع الشافعى ان يحكم بعد التنكاح ببقاء العصمة وعدم وقوع الطلاق واذا كان الشىء متفقا على صحته والخلاف فى غيرها كان الامر بالعكس اى يكون الحكم بالموجب فيه اعلى من الحكم بالصحة ماله التدبير متفق على صحته فاذا حكم الخنفى بصحته لا يكون حكمه مانعا للشافعى من الحكم بصحة بيعه بخلاف مالو حكم الخنفى بموجب التدبير فان حكمه بذلك يكون حكما بطلان بيعه فهو مانع من حكم الشافعى بصحة بيعه وهل يكون حكم الشافعى بموجب التدبير حكما بصحة بيعه حتى لا يحكم الخنفى بفساد الظاهر كما قال الاشمونى لان جواز بيعه ليس من موجب التدبير بل التدبير ليس مانعا منه ولا مقتضيا له نعم جواز بيعه من موجبات الملك فلو حكم شافعى بموجب الملك فالظاهر انه يكون مانعا للخنفى من الحكم بطلان بيعه لان الشافعى حينئذ قد حكم بصحة البيع ضمنا ومثل التدبير يبيع الدار المتفق على صحته فاذا حكم الشافعى بصحته لا يكون حكمه مانعا للخنفى من الحكم بشفعة الجوار واذا حكم بموجب البيع كان حكمه به مانعا للخنفى من ذلك ولو حكم شافعى بصحة اجارة لا يكون حكمه مانعا للخنفى من الحكم بفسخها بموت احد المتأجرين وان حكم الشافعى فيها بالموجب فالظاهر خلافا لبعضهم ان حكمه يكون مانعا للخنفى من الحكم بالفسخ بعد الموت لان حكم الشافعى بالموجب قد يتناول الحكم بانسحاب بقاء الاجارة ضمنا وقد بان لك ان الحكم بالصحة يستلزم الصحة بالموجب وعكسه وهذا غالبا لادائم فقد يتجر دكل منهما عن الاخر مثال تجرد الصحة البيع بشرط الخيار فانه صحيح ولم يترتب عليه اثره فيحكم فيه بالصحة ولا يحكم فيه بالموجب ومثال تجرد الموجب الخلع والكتابة على نحو خمر فانهما فاسدان وترتب عليهما اثرهما من البينة والعق ولزوم مهر المثل والقيمة فيحكم فيهما بالموجب دون الصحة وكذا الربا والسرقة ونحوهما يحكم فيه بالموجب دون الصحة ويتوقف الحكم بموجب البيع مثلا كما وضحته على ثبوت ملك المالك وحيازته واهليته وصحة صيغته فى مذهب الحاكم وقال ابن قاسم اخذ من كلام ابن شبة والفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب ان الحكم بالموجب يستدعى صحة الصيغة واهلية التصرف والحكم بالصحة يستدعى ذلك وكون التصرف صادرا فى محله وفائدته فى الاثر المختلف فيه فلو وقفه على نفسه وحكم بموجبه حاكم كان حكمه بان الواقف من اهل التصرف وصيغة وقفه على نفسه صحيحة حتى لا يحكم بطلانها من يرى الابطال وليس حكما بصحة وقفه

ونحو الوقف بما يحتاجه وأشار المتن إلى أن المحضر ما يحكى فيه واقعة الدعى والجواب رسماع البيعة بلا حكم والسجل ما نضم من شهادة على نفسه أنه حكم بكذا أو نقذه (ويستحب نسختان) أى كتابتهما (أحدهما) تدفع (له) بلا ختم (والأخرى تحفظ في ديوان الحكم) مخزومة مكتوب عليها اسم الخصم من وإن لم يطلب الخصم ذلك لأنه طريق للاندكروضاءات تلك وإذا حكم باجتهاد وهو من أهله أو باجتهاده مقلده (ثم بان) أن ما حكم به (خلاف نص الكتاب (١٩٤) أو السنة) المناوئة أو الإجماع (أو) بان خلاف (الإجماع) ومنه ما خالف شرط

الوقف (أو) خلاف (قياس) (جلى) وهو ما يعم الأولى والمساوى قال الفرافى أو خالف القواعد الكلية قالت الحنفية أو كان حكما لا دليل عليه أى قطعا فلا نظر لما بنوه على ذلك من النقض فى مسائل كثيرة قال ها غيرهم لادلة عنده قال السبكي أو خالف المذاهب الأربعة لأنه كالخالف للإجماع أى لما يأتى عن ابن الصلاح (نقضه) أى أظهر بطلانه وجوبا وإن لم يرفع إليه (هو) وغيره) بنحو نقضه أو أبطلته أو فسخته إجماعا فى مخالف للإجماع وقياسا فى غيره والمراد بالنص هنا الظاهر على ما فى المطلب عن النص لا معناه الحقيقى وهو ما لا يحتمل غيره ويؤيده قول السبكي فتمى بان الخطأ قطعا أو ظنا فنقض الحكم قال أما مجرد التعارض إقام بيعة بعد الحكم بخلاف ما قامت به البيعة التى حكم بها فلا نقل فيه والذى يرجح أنه لا نقض فيه وإطال فى تقريره وكان هذا مبنى على ما يأتى عنه قبيل فصل القائف مع

لتوقفه على كونه مالا كالما وقفه حين وقفه ولم يثبت ذلك اه معنى (قوله ونحو الوقف) كالوصية والاجارة الطويلة اه ع ش (قول المتن ويستحب) أى للفاضى نسختان أى بما وقع بين الخصمين وإن لم يطلب ذلك اه معنى (قوله تدفع له) أى لصاحب الحق لينظر فيها ويعرضها على الشهود لثلاثين أو اه معنى (قول المتن تحفظ في ديوان الحكم) ويضعها فى حرز له وما يجتمع عند الحاكم يضم بعضها إلى بعض ويكتب عليه محاضر كذا فى شهر كذا فى سنة كذا وإذا احتاج إليه تولى أخذه بنفسه ونظر أو لا إلى ختمه وعلامته اه معنى (قوله مكتوب عليها) أى على رأسها اه معنى (قوله وإن لم يطلب الخصم ذلك) راجع إلى قول المصنف ويستحب نسختان (قوله لأنه طريق الخ) علة لقول المصنف والأخرى تحفظ الخ خلافا لما هو به صنيعة (قول المتن وإذا حكم باجتهاد الخ) تنبيه ما يقضى به القاضى ويفى به المفتى الكتاب والسنة والإجماع والقياس وقد يقتصر على الكتاب والسنة ويقال الإجماع يصدر عن أحدهما والقياس يرد إلى أحدهما وليس قول الصحابي أن لم ينتشر فى الصحابة حجة لأنه غير معصوم من الخطأ لكن يرجح به أحد القياسين على الآخر فإذا كان ليس بحجة فاختلاف الصحابة فى شيء كاختلاف سائر المجتهدين فإن انتشر قول الصحابي فى الصحابة ووافقوه فإجماع حتى فى حقه فلا يجوز له كغيره مخالفة الإجماع فإن سكتوا فحجة إن اقرضوا وإلا فلا لاحتمال أن يخالفوه لا مريد ولهم والحق مع أحد المجتهدين فى القروع قال صاحب الأنوار وفى الأصول والأخرى مخطئة ما جور لقصد الصواب معنى وروض مع شرحه (قوله أو باجتهاد مقلده) كان ينبغى حذفه أو زيادة أو نص امامه بعد أو الإجماع (قوله أن ما حكم به) هذا التقدير بغير أعراب المتن وقد رخص المغنى حكمه وهو أخصر واسلم (قوله بان) الأسبك حذفه (قوله أى قطعا) أى أتقى الدليل عليه انتفاء قطعيا (قوله فلا نظر لما بنوه على ذلك من النقض) أى فلا ينفذ هذا النقض لعدم القطع بانتفاء الدليل (قوله عنده) أى الغير اه نهاية (قوله أى أظهر بطلانه) عبارة الاسنى والمغنى وفى تعبيرهم بنقض وانتقض مساححة إذ المراد بان أن الحكم لم يصح من أصله به عليه ابن عبد السلام اه (قوله وجوبا) أى إلى قوله والمراد فى المغنى (قوله وإن لم يرفع إليه) وعليه اعلام الخصمين بانتقاضه نفس الأمر وروض معنى (قوله بنحو نقضته الخ) ولو قال هذا باطل أو ليس بصحيح فوجهان وينبغى أن يكون نقضا اه معنى (قوله الظاهر) يعنى ما يشمل الظاهر (قوله أو ظنا) هو محط التأييد (قوله وكان هذا) أى قول السبكي الذى يرجح الخ (قوله مع بيان الخ) أى من الشارح (قوله فى ذلك) أى التعارض المذكور (قوله يتبين بطلانه) أى الحكم (قوله لا يرد هذا) أى تصريحهم المذكور (قوله لان هذا) أى نحو تبين فسق شاهد الحكم (قوله بل رافعا) الأولى رفع الرفع (قوله وينقض) إلى قوله لما رفى المغنى لإفوله أى لأنه إلى وحكم من الخ (قوله حكم مقلد) أى ولى للضرورة اه معنى وتقدم فى الشارح والنهاية ولو لغير ضرورة فتمى ولا اله الا ما ينفذ حكمه ولو مع وجود تجهده صالح

(قوله على ما يأتى عنه قبيل فصل القائف) عبارته هناك ولو قامت بيعة باحتياج نحو يتم لبيع ماله وإن قيمته مائة وخمسون فبإيه الفيم به وحكم حاكم بصحة البيع ثم قامت أخرى بانه يبيع بلا حاجة أو بان قيمته مائتان فنقض الحكم وحكم بفساد البيع عند ابن الصلاح قال لأنه إنما حكم ببناء على سلامة البيعة عن المعارض ولم تسلم فهو كما لو أزيلت يد داخل بيعة خارج ثم أقام ذو اليد بيعة فإن الحكم ينقض اذك وخالفه السبكي قال لأن الحكم لا ينقض بالشك اذ التقويم حدس وتخمين وقد تطلع بيعة

بيان أن الحق فى ذلك أنه أن قطع بما يوجب بطلان الحكم الأول أبطل والآخر لا (قوله) انهم صرحوا بتبين بطلانه إذا بان فسق شاهده أو رجوعه أو نحو ذلك لكن لا يرد هذا على السبكي لأن هذا ليس معارضا بل رافعا وشتان ما بينهما ويدخل فى قوله باجتهاد خلافا لمن أورده عليه ما لو حكم بنص ثم بان نسخه أو خروج تلك الصورة عنه بدليل وينقض أيضا حكم مقلده بما يخالف نص امامه لأنه بالنسبة إليه كمنع الشارح بالنسبة للمجهد كفى أصل الروضة واعتمده المتأخرون والحق به الزركشى

حكم غير متبحر بخلاف المعتد عند أهل المذهب أى لا يعلم يرتقى عن رتبة التقليد وحكم من لا يصلح القضاء وإن وافق المعتد أى ما لم يكن ناضجاً ضرورة لما سار به في حكمه بالمعتد في مذهبه ونقل الزراني إن الإصلاح الاجماع على أنه لا يجوز الحكم بخلاف الواجب في المذهب بربيعهم الجرا من صرح السبكي في مواضع من فتاويه في الواقف وأطال وجعل ذلك من الحكم بخلاف ما أنزل الله لأن الله واجب على المجتهدين أن يأخذوا بالراجح وأوجب على غيرهم تقديمه فيما يجب عليهم العمل وبه يعلم أن سراد الأولين (١٤٥) بعدم الجواز عدم الاعتدال به فيجب

نقضه كما علم مما مر عن أصل الروضة قال ابن الصلاح وتبعوه وينفذ حكم من له أهلية الترجيح إذا رجع قولاً ولو مرجوحاً في مذهبه بدليل جيد وليس له أن يحكم بشاذ أو غريب في مذهبه إلا أن ترجح عنده ولم يشرط عليه التزام مذهب باللفظ أو العرف كقوله على قاعدة من تقدمه قال ولا يجوز إجماعاً تقليد غير الأئمة الأربعة في قضاء ولا إفتاء بخلاف غيرهما هو وسبقه إلى صحة ذلك الاستثناء الماوردي وخالفه ابن عبد السلام ومرآتنا لذلك من يدعي البغوى ولو حكم حاكم بالصحة في قضية من بعض وجوه اشتملت عليها فليخالفه الحكم بفسادها من وجه آخر كصغيرة زوجها غير مجبر بغير كفء ويلزمه التسجيل بالنقض إن سجل بالمنقوض قاله الماوردي قال السبكي ومتى نقض حكم غيره سئل عن مستنده وقولهم لا يسأل القاضي عن مستنده محله إذا لم يكن حكمه نقضاً أى ومحله أيضاً إذا لم يكن فاسقاً

(قوله حكم غير متبحر) ريباً في حكم المتبحر في قوله قال ابن الصلاح وتبعوه الخ (قوله حكم من لا يصلح القضاء) عبارة المعنى والأسنى ولو قضى بصحة النكاح بلاولى وبشهادة من لا تقبل شهادته كما سبق لم ينقض حكمه كعظم المسائل المختلف فيها (تنبيه) هذا كما في الصالح لانضاء أمان لم يصلح له فإن أحكامه تنقض وإن أصاب فيها لا يهاصدت من لا ينفذ حكمه ويؤخذ من ذلك أنه لو ولاه ذو شركة بحيث ينفذ حكمه مع الجمل أو نحوه أنه لا ينقض ما أصاب فيه وهو الظاهر كما جرى عليه ابن المقرئ اهـ (قوله فيما يجب عليهم) أى المجتهدين (قوله وبه) أى بكلام السبكي (قوله كقوله) أى قول موليه في عقد التولية (قوله من تقدمه) الأولى الخطاب (قوله قال) أى ابن الصلاح (قوله ذلك الاستثناء) وهو بخلاف غيرهما (قوله ومرآتنا) أى في الفروع في التقليد (قوله ويلزمه التسجيل الخ) أى ليكون التسجيل الثاني مبطلاً للاول كما كان الحكم الثاني ناقضاً للحكم الاول اهـ معنى (قوله إن سجل بالمنقوض) فإن لم يكن قد سجل بالحكم لم يلزمه التسجيل بالنقض وإن كان التسجيل به اولى اهـ معنى (قوله حكم غيره) وكذا حكم نفسه في قاضي الضرورة أخذاً مما مر وبأى (قوله سئل عن مستنده) لو قال نقضت بحجة أو جبت القرض شرعاً وامتنع من بيان ذلك لم يقبل نقضه أخذاً مما مر (قوله كما مر أول الباب) أى مع تقييده بما لا ذم له من موليه عن السؤال (قوله لا ما بان) إلى قوله وخبر امرت في المعنى وإلى قوله وغيره في النهاية لا قوله جزم إلى أنكره (قوله لا احتمالاً) أى الفارق وهو كثرة الاقيات في البردون الذرة ولا يبعد تأثيره في الحكم أى بنى الربوية عن الذرة اهـ بجري (قوله فلا ينقضه الخ) ولو قضى قاض بصحة نكاح المفقود زوجها بعد أربع سنين ومدة العدة أو بنى خيار المجلس أو بنى بيع للعرايا أو بمنع القصاص في القتل بمثل أو بصحة بيع أم الولد أو نكاح الشغار أو نكاح المتعة أو بجرمة الرضاع بعد حولين أو نحو ذلك كقتل مسلم بدعى وجريان التوارث بين المسلم والكافر قضاءه كالفضاء باستحسان فاسد وهو أن يستحسن شيء لا مريه حسن في النفس أو لعادة الناس من غير دليل أو على خلاف الدليل لأنه يجرم متابعتهم أما إذا استحسن الشيء لدليل يقوم عليه من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس فيجب متابعتهم ولا ينقض معنى وروض مع شرحه ونهاية (قوله فيما باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره) أى بأن ترتب الحكم على أصل كاذب كشهادة زور أو أسنى ومنهج (قوله لعل بعضكم الخ) أو له كافي الأسنى إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلى ولعل الخ (قوله الحن) أى أقدر اهـ ع ش عبارة الرشيدى أى ابلغ واعلم اهـ (قوله وخبر الخ) بالجر عطفاً على خبر الصحيحين كما هو صريح جميع النهاية (قوله امرت أن أحكم بالظاهر) عبارة النهاية أمرنا باتباع الظواهر اهـ (قوله جزم الحافظ الخ) عبارة النهاية لكن جزم الخ (قوله أنه) أى خبر امرت الخ (قوله المزى) بكسر الميم اهـ نهاية (قوله وامله الخ) أى إنكار المزى (قوله الاقل على عيب فمعنا زيادة علم وإنما نقض في المقدس عليه لاجل اليدأى الثابتة قبل إلى آخر ما أطال به هناك ومنه هذا الذى يتعين اعتداده أخذاً من تعليل السبكي بالشك حمل الاول على ما إذا بقيت العين بصفاتها وقطع بكذب الاول والى والثانى على ما إذا تلفت ولا نوافق ولم يقطع بكذب الاول واعتمد شيخنا كلام ابن الصلاح ورد كلام السبكي الخ اهـ باختصار فراجعوه (قوله غير متبحر) أخرج حكم المتبحر بما ذكره وسياق فى قوله قال ابن الصلاح وتبعوه الخ (قوله وكذا أنكره المزى) بكسر الميم ش م

(١٩ - شروانى وابن قاسم - عاشر) أوجاهلاً كما مر أول الباب (لا) ما بان خلاف قياس (حن) وهو ما لا يبعد احتمال الفارق فيه كقياس الذرة على البرق الربا بجماع الطعام فلا ينقضه لاحتماله (و القضاء) أى الحكم الذى يستفاده القاضي بالولاية فيما باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره تنفيذاً كان أو غيره (ينفذ ظاهراً لا باطناً) فالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدالة لا يفيد الحل باطن المال ولا يضيع خبر الصحيحين لعل بعضكم أن يكون الحن بحجته من بعض قاضى له بنحو ما سمع منه فن قضيت له من حق أخيه بشيء فلا يأخذه فأنما أقطع له قطعة من النار وخبر امرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر لزم الحافظ العراقي بأنه لا أصل له وكذا أنكره المزى وغيره ولعله من

حيث نسبة هذا اللفظ بخصوصه اليه صلى الله عليه وسلم أما معناه فهو صحيح منسوب اليه صلى الله عليه وسلم أخذ من قول المصنف في شرح مسلم في خبراني لم اؤمر ان اتعب عن قلوب الناس ولا اشق بطونهم معناه في امرت ان احكم بالظاهر والله يتولى السرائر كما قال صلى الله عليه وسلم اه وعبرة الام عقب حديث الصحيحين المذكور فاخبرهم صلى الله عليه وسلم أنه لما يقضى بالظاهر وان أمر السرائر إلى الله بل نقل ابن عبد البر الاجماع على معناه وعبارته اجمعوا على ان احكام الدنيا على الظاهر وان أمر السرائر إلى الله انتهت وهذا كله يتبين رد إطلاق أو تلك الحفاظ أنه لا اصل له ويلزم المحكوم عليها (١٤٦) بنكاح كاذب الحرب بل والقتل إن قدرت عليه كالأصائل على البضع ولا نظار لكونه

يعتقد الاباحة كما يجب دفع الصبي عنه وإن كان غير مكلف فان اكرهت فلا إثم ولا يخالف هذا قولهم الاكره لا يبيح الزنا لشبهة سبق الحكم على ان بعضهم قيد عدم الائتم بما إذا ربطت حتى لم يبق لها حركة لكن فيه نظر إذ لو كان هذم رادالم يفرقوا بين ما هنا والاكره على الزنا لان محل حرمة حيث لم تربط كذلك فان وطئت فزنا عند الشيخ أبي حامد ووطء شبهة عند غيره وهو الاصح لان ابا حنيفة رضى الله عنه يجعلها منكوبة بالحكم ورجع الزركشي كالادعى الاول فالاول والشبهة انما تراعى حيث قوى مدركه لا كنهه اماما باطن الامر فيه كظاهره فان لم يكن في محل اختلاف المجتهدين كالتسليط على الاخذ بالشبهة الذي لم يترتب على اصل كاذب نفذ باطنا ايضا وكذا ان اختلف فيه كشفعة الجوار فينفذ باطنا ايضا على المعتدوم

أخذ من قول المصنف الخ قد يقال أن آخر هذا القول أى قوله كما قال الخ يفيد أن ذلك اللفظ بخصوصه منسوب اليه صلى الله عليه وسلم (قوله في خبراني لم اؤمر الخ) أى في تفسيره (قوله معناه الخ) مقول المصنف (قوله وعبرة الام الخ) بالجر عطفا على قول المصنف ويحتمل انه مهتدا خبره مخدوف أى تفيد ذلك ايضا واخبره قوله فاخبرهم الخ (قوله اولئك الحفاظ) لم يسبق في كلامه منهم غير الحفاظ العراقي (قوله ويلزم المحكوم عليها) إلى قوله فان اكرهت في النهاية وإلى قوله ومن ثم في المغنى إلى قوله وورجح الزركشي إلى أما باطن الامر (قوله ويلزم المحكوم عليها الخ) أى ولم يحل للمحكوم له الاستمتاع بها اه معنى (قوله بل والقتل الخ) ومثلها من عرفت وقوع الطلاق على زوجها ولم يمكنها الخلاص منه اه ع ش (قوله إن قدرت عليه) أى ولو بسم ان تعين طريقا اه ع ش (قوله لكونه) أى طالب الوطء (قوله كما يجب الخ) علة لقوله ولا نظار الخ (قوله دفع الصبي) أى والمجنون عنه أى البضع اه معنى (قوله لشبهة سبق الحكم) علة لعدم المخالفة (قوله على ان بعضهم) وهو الاسنوى اسنى ومعنى (قوله فان وطئت الخ) أى المحكوم عليها بنكاح كاذب عبارة المغنى والروض مع شرحه وفي حده بالوطء وجهان اوجهها كما جزم به صاحب الانوار وابن المقرئ عدم الحد لان ابا حنيفة يجعلها منكوبة بالحكم فيكون وطؤه وطاقى نكاح مختلف في صحته وذلك شبهة وإن كان أى المحكوم به طلاقا حل لوطؤه باطنا إن تمكن منه لكنه يكره لانه يعرض نفسه للتهمة والحدويين التوارث بينها لا النفقة للحليلة ولو نكحت آخر فوطئها جاهلا بالخال فشبهة وتحرم على الاول حتى تنقضى العدة او عالما او نكحها احد الشاهدين ووطئها فكذا في الاشبه عند الشيخين اه (قوله الاول) أى كون وطئها زنا وقوله قال أى الاذرى والزر كشي (قوله اما ما باطن الامر) إلى قوله ومن ثم في النهاية (قوله كظاهره) أى بان ترتب على اصل صادق اه معنى (قوله الذى لم يترتب على اصل كاذب) أى فان ترتب على اصل كاذب كشهادة زور فكلاول اه نهاية أى كالمخالف للنص الذى ينفق الحالك وغيره ع ش (قوله فينفذ باطنا ايضا الخ) أى وإن كان لمن لا يعقده لينفق الكلمة ويتم الانتفاع معنى واسنى (قوله ومن ثم حل الخ) عبارة المغنى فلو حكم حنفى لشافعى بشفعة الجوار أو بالارث بالرحم حل له الاخذ به اعتبارا بعقيدة الحالك لا ذلك مجتهد فيه والاجتهاد إلى القاضى لا إلى غيره معنى واسنى (قوله وجاز لشافعى الشهادة الخ) عبارة الروض مع شرحه فلو شهد شاهد بما يعقده القاضى لا الشاهد كشافعى شهد عند حنفى بشفعة الجوار قبلت شهادته لذلك قال الاسنوى والشهادته بذلك حالان احدهما ان يشهد بنفس الجوار وهو جائز ثانيها ان يشهد باستحقاق الاخذ بالشفعة او بشفعة الجوار وينبغى عدم جواز له الاعتقاده خلافا اه زاد المغنى وهذا لا يأتى مع تعليمهم المذكور اه (قوله كما ان له) أى للشافعى (قوله نعم ليس له دعوى الخ) هل الافاء ورواية الحديث كذلك يتأمل اه سبى عمر (قوله على مرتد الخ) أى على ارتداده (قوله ايضا) أى كجواز الشهادة بشفعة الجوار (قوله فلو فسخ نكاح امرأة الخ) لعل هذا فى فسخ لا يسوغه الشافعى وإلا فلا حاجة إلى الاستناد بحكم الحنبلى بصحته اه سم (قوله (قوله فلو فسخ نكاح امرأة الخ) لعل هذا فى فسخ لا يسوغه الشافعى وإلا فلا حاجة إلى الاستناد بحكم الحنبلى

ثم حل للشافعى طلبها من الحنفى وإن لم يقلد أبا حنيفة لان من عقيدة الشافعى ان النفوذ باطنا يستلزم الحل فلم ياخذ محرما فى اعتقاده ومن ثم لم يجز للحنفى منعه من طلبها وجاز للشافعى الشهادة بها لكن لا بصيغة أشهد أنه يستحقها لأنه كذب كأنه له حضور نكاح بلاولى إن قلد أو أراحفظ الواقعة نعم ليس له دعوى ولا شهادة على مرتد عند من لا يرى قبول توته كنافس عليه لان امر الدماء اغلظ وجاز ايضا الحالك كشافعى انتهى اليه ما لا يراه من احكام مخالفيه تنفيذها والزام العمل بها فلو فسخ نكاح امرأة او خولعت مرارا وحكم حنبلى بصحة احدهما ثم رفعت امرها للشافعى ليزوجها فى الاولى من آخر وفى الثانية من زوجها من غير محل

جاز له ذلك خلافا لابن العباد في الثانية لما مر من انه يرى نفوذ حكم المخالف باطنا وحكم المخالف فيما ذكر اثباته إن كان معتقده انه حكم كما هو ظاهر مما تقرر ان العبرة بعقيدته لا بعقيدته من انهم اليه حكم ويظهر انه لا اثر لسكون المخالف يعتقد ان الحكم إنما ينفذ ظاهرا فقط بل العبرة في هذا باعتقاد المنهي اليه كالشافعي ويفرق بان هذا هو المبيح للاقدام على العمل بقضية حكم المخالف فنظر لاعتقاد الثاني في هذا بخصوصه دون ماعداه (ولا يقضى) أى لا يجوز له القضاء (بخلاف علمه) أى ظنه المؤكد على (١٤٧) مقاله شارح اخذ بما يأتى عقبه ويحتمل

الفرق (بالاجماع) على نزاع فيه منشؤه ان الوجوه هل تخرق الاجماع والوجه انا إن قلنا لازم المذهب مذهب خرقته ولا وهو الاصح فلا وذلك كما اذا شهد ابرق او نكاح أو ملك من يعلم حرته أو بينوتها أو عدم ملكه لانه قاطع بطلان الحكم به حيث ذكر الحكم بالباطل محرم ولا يجوز له القضاء في هذه الصورة بعلمه لمعارضه البيئته مع عدالتها ظاهرا ولا يلزم من علمه خلاف ما شهدا به تعتمدهما المفسق لهما وبه فارق قولهم ولتحقق جرح شاهدين ردهما وحكم بعلمه المعارض لشهادتهما قيل صواب المتن بما يعلم خلافاه فان من يقضى بشهادة من لا يعلم صدقهما ولا كذبهما قاض بخلاف علمه وهو نافذ اتفاقا وهو عجيب فانه فرضه فيمن لا يعلم صدقا ولا كذبا فكيف يصح أن يقال ان هذا قضى بخلاف علمه حتى يرد على المتن فالصواب صحة عبارة ثم رايت البلقيني رده بما ذكرته فقال هذا الاعتراض غير صحيح لان الذى يقضى به هو ما

جاز له ذلك) أى التزويج المذكور (قوله من أنه) أى الشافعي (قوله وحكم المخالف) خبر مقدم لقوله اثباته (قوله فيما ذكر) أى فى النفوذ باطنا وجواز التنفيذ والزام العمل (قوله اثباته) أى قول المخالف ثبت عندي ونحوه أه سيد عمر (قوله معتقده) أى المخالف (قوله بان هذا) أى اعتقاد ان الحكم المترتب على اصل صادق ينفذ باطنا ايضا (قوله لا يجوز) إلى قوله ولا يلزم فى النهاية لا لقوله على مقاله إلى وذلك (قوله أى ظنه الخ) لعل الاوجه تفسير العلم بما يشمل العلم والظن إذ قد يحصل له حقيقة العلم أو الظن لا بخصوص الظن لخروج العلم أه سم (قوله على نزاع فيه منشؤه الخ) عبارة المغنى اعترض على المصنف دعواه الاجماع بوجه حكاه الماوردي بانه يحكم بالشهادة المخالفة لعلمه واجيب بان لنا خلافا في ان الاوجه تقدر فى الاجماع بناء على ان لازم المذهب هل هو مذهب اولاء والراجح انه ليس بمذهب فلا يقدح أه (قوله وذلك) أى خلاف علمه (قوله لانه قاطع الخ) علمه لاني المتن (قوله فى هذه الصورة) أى فيما لو قامت عنده بيئته بخلاف علمه مغنى (قوله لمعارضه البيئته الخ) فيمتنع عليه الحكم بشئ منهنما أه مغنى (قوله خلاف ما شهدا به) مفعول علمه وقوله تعتمدهما الخ فاعل لا يلزم وقوله المفسق الخ نعت لتمددهما (قوله وبه) أى بقوله ولا يلزم من علمه الخ (قوله صواب المتن) إلى قوله أه فى المغنى إلا انه قال الاولى ان يعبر بما يعلم خلافاه كما لو ردى وغيره فان الخ (قوله وهو عجيب الخ) اقول لقائل ان يقول ليس بعجيب لان قوله بخلاف علمه فى المعنى من قبيل السلب البسيط لانه فى المعنى معنى ما لا يوافق علمه ومن المشهور صدق السلب مع انتفاء الموضوع فما لا يوافق علمه صادق مع انتفاء علمه فالقضاء بخلاف علمه يصدق بالقضاء بشهادة من لا يعلم صدقه ولا كذبه أه سم ولك أن تمنع قوله لانه فى المعنى الخ بأن المتبادر من خلاف العلم ضد العلم فيقتضى تحقق العلم وإنما يظهر ما قال المصنف بغير علمه والفرق بين التعبيرين ظاهر (قوله صدقا الخ) مفعول لا يعلم (قوله لا صدقهما) عطف على ما يشهدان به لكن ما يفهمه من انه لو فرض كونه محكوما به لما صح التفرع الا فى فيه نظر (قوله عامر) أى فى الفرق بين الحكم بالموجب والحكم بالصحة (قوله تضمن) أى حكم الشافعي المذكور (قوله وان لم يذكره) أى الابطال (قوله وقت الحكم بها) فاعل دخل والضمير للآثار (قوله فان من آثارهما) أى الحكم بالصحة والحكم بالموجب وكان الاولى افراد الضمير بارجاعه للنكاح (قوله فان من آثارهما هنا أن الطلاق السابق الخ) يتأمل هذا الكلام ويراجع فان الصحة لا تنافى الوقوع المعلق بها بل تقتضيه كاقضاء الشرط للجزاء أه سم اقول قدمر عن المغنى ما يوافق كلام الشارح وايضا فى حاشية قول المتن اوسجلا بما حكم الخ ان قوله فان الصحة لا تنافى الخ ممنوع بالنسبة إلى عقيدة الحاكم الشافعي فان عقيدته عدم تاتر النكاح بالتعليق السابق عليه (قوله مثلا) أى او ما لى (قوله جاز للشافعي الخ) خلافا للبنى كما مر فى حاشية اوسجلا بما حكم الخ

بصحته (قوله أى ظنه الخ) لعل الاوجه تفسير العلم بما يشمل العلم ويشمل الظن إذ قد يحصل له حقيقة العلم أو الظن لا بخصوص الظن لخروج العلم (قوله وهو عجيب) اقول لقائل ان يقول انه ليس بعجيب لان قوله بخلاف علمه فى المعنى من قبيل السلب البسيط لانه فى المعنى معنى ما لا يوافق علمه ومن المشهور صدق السلب البسيط مع انتفاء الموضوع فما لا يوافق علمه صادق مع انتفاء علمه فالقضاء بخلاف علمه يصدق بالقضاء بشهادة من لا يعلم صدقه ولا كذبه فليتأمل (قوله فان من آثارهما هنا أن الطلاق السابق لتعليقه الخ) يتأمل هذا

يشهدان الا صدقهما فلم يقض حيث ذكر بخلاف علمه ولا بما يعلم خلافاه فالعبارتان مستويتان أه (فرع) علم بامر أن من قال ان تزوجت فلانة فهى طالق ثلاثا فتزوجها وحكم له شافعي بصحة النكاح او موجه تضمن الحكم ابطال ذلك التعليق وإن لم يذكره فى حكمه لان المعتقد أن الحكم بالصحة كالحكم بالموجب فى تناول جميع الآثار المختلف فيها لكن إن دخل وقت الحكم بها كما هنا فان من آثارهما هنا أن الطلاق السابق لتعليقه على النكاح لا يرفع ولو حكم حتى مثلا قبل العقد بصحة ذلك التعليق جاز للشافعي

(قوله عقب العقد) لعلة ليس بقيد (قوله لانه ليس نقضه لعدم دخول وقته لانه الخ) فيه تقديم وتأخير
 وحق المقام ان يقال لانه في الحقيقة فتوى لاحكم لعدم دخول وقته فليس الغاؤه نقضا للحكم اذ الحكم
 الحقيقي الخ (قوله لعدم دخول وقته) اي الحكم بصحة التعليق (قوله لانه الخ) يتامل هذا التعليل ولعل
 الاسبق بل هو في الحقيقة الخ (قوله في واقع وقته) اي في امر تحقق وقت الحكم (قوله بعدها) اي الدعوى
 المزمرة (قوله عن المالكية او الحنابلة) عبارة في الطلاق عن الحنابلة وبعض المالكية اهـ (قوله لم يبعد
 امتناع نقضه) هو متجه لا ينبغي العدول عنه ولا ينافيه الاجماع المذكور لان قائل ذلك لا يسلمه فليتامل اهـ
 سم ومر عن المغني ما يوافقه (قول المتن والظاهر انه يقضى بعلمه) لانه اذا حكم بما يفيد الظن وهو الشاهدان
 او شاهدو يمين فبالعلم اولى لكنه مكروه كما اشار اليه الشافعي في الام ولا يقضى بعلمه جز ما لاصله وفرعه
 وشريكه في المشترك مغني واسني (قوله ولو قاضي ضرورة الخ) وفاقا لاسني والمغني في غير الفاسق وخلافا
 للنهاية عبارته اي القاضي المجتهد وجوبا للظاهر التقوى والورع ندبا اما قاضي الضرورة فيمتنع عليه
 القضاء به حتى لو قال قضيت بحجة شرعية او جبت الحكم بذلك وطلب منه بيان مستنده لم يمتنع عليه
 رد دناؤه ولا نعمل به كما اتي به الوالد رحمه الله تعالى تبع البعض المتأخرين اهـ وعبرة الاولين قال الاذرعى
 واذ نفذنا احكام القاضي الفاسق للضرورة كما مر فينبغي ان لا ينفذ قضاؤه بعلمه بخلاف اذ لا ضرورة الى
 تنفيذ هذه الجزئية النادرة مع فسقه الظاهر وعدم قبول شهادته بذلك قطعاً اهـ (قوله ان شاء) الى قوله كما
 قاله الماوردي في النهاية الا قوله واشترط القطع الى ومن ثم الى قول المتن ولوراي في المغني الا قوله ذلك
 وقوله لم يتعد الى قال وقوله وهو احتياط لا بأس به وقوله فلا تناقض الى المتن وقوله وكذا اذا الى اما حدود
 الادميين (قوله اي بظنه المؤكد الخ) كشهادة اليد والتصرف مدة طويلة بلا معارض وكخبرة باطن المعسر
 ومن لا وارث له ونحو ذلك ولا يكتفى في ذلك اي في الحكم بالعلم بمجرد الظنون وما يقع في القلوب بلا اسباب
 لم يشهد الشرع باعتبارها هذا كله فيما علمه بالمشاهدة اما ما علمه بالتواتر فهو اولى لان المخذور ثم التهمة فاذا
 شاع الامر زالت واختار الباقين التفصيل بين التواتر الظاهر لسلك احد كوجود بغداد فيقضى به قطعاً
 وبين التواتر المختص فيخرج به على خلاف القضاء بالعلم اهـ مغني (قوله اي بظنه الخ) الا صوب ان يقول اي
 بالاعم من علمه حقيقة وظنه المؤكد اهـ سم (قوله وان استفاده) اي العلم قبل ولايته او في غير محل ولايته
 وسواء كان في الواقعة بينة ام لا مغني واسني (قوله مطلقاً) اي مؤكداً كان ام لا (قوله ومن ثم) اي من اجل
 ان المراد بالعلم الظن المؤكد او من اجل ضعف منع الاكتفاء الخ (قوله مثله) اي القضاء بالعلم اهـ اسني
 (قوله بان يدعى عنده الخ) عبارة لاسني بما اذا ادعى عليه ما لا وقد رآه القاضي اقرضه ذلك او سمع المدعى عليه
 اقر بذلك اهـ (قوله مع احتمال البراء وغيره) اي فجرد رؤية الاقراض وسماع الاقرار لا يفيد العلم
 بشيئ المحكوم به وقت القضاء اهـ اسني (قوله ابرأ مدينه) ومثله بالا ولى ما اذا اقر انه لا دين له عليه كما لا يخفى
 وقوله فاخبره بذلك لعلمه مثال اهـ رشيدى (قوله فاخبره) اي اخبر القاضي المدين بالا برأه (قوله فقال مع
 ابرأته الخ) عبارة المغني فقال اعرف صدور الابرأ منه ومع ذلك فدينه باق على اهـ (قوله عمل به) يؤخذ
 من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً له دين على آخر فاقر الدائن بوصول حقه له من المدين
 عند جماعة ثم بلغ المدين ذلك فقال جزاء الله خير افانه اقر بتجمل مع بقاء حقه بدينى وانه لم يصل اليه منى شىء

عقب العقدان يحكم بالغائه
 لانه ليس نقضاً له لعدم
 دخول وقته لانه في الحقيقة
 فتوى لاحكم اذ الحكم
 الحقيقي الممتنع نقضه انما
 يكون في واقع وقته دون
 ما سبق لعدم تصور دعوى
 مزمرة به والحكم في غير
 الحسبة انما يعتد به بعدها
 اجماعاً على ما حكاه غير
 واحد من الحنفية نعم ان
 ثبت ما قيل عن المالكية أو
 الحنابلة انه قد لا يتوقف
 عليها وانه قد يسوغ على
 قواعدهم مثل هذا الحكم
 لم يبعد امتناع نقضه حيثئذ
 ومر في الطلاق ماله تعلق
 بذلك (والاظهر انه) اي
 القاضي ولو قاضي ضرورة
 على الاوجه (يقضى بعلمه)
 ان شاء اي بظنه المؤكد
 الذى يجوز له الشهادة
 مستنداً اليه وان استفاده
 قبل ولايته واشترط القطع
 ومنع الاكتفاء بالظن
 مطلقاً ضعيف ومن ثم مثله
 الائمة بان يدعى عنده بمال
 وقد رآه اقرضه اياه قبل او
 سمعه قبل اقرله به مع
 احتمال الابرأ أو غيره ولو
 سمع دنا ابرأ مدينه فاخبره
 فقال مع ابرأته دينه باق على
 عمل به

وليس على خلاف العلم لان اقراره المتأخر عن الابرار دافع له ولا بد ان يصرح بمسئدته فيقول علمت ان له عليك ما ادعاه وقضيت او حكمت عليك بعلمى فان ترك احدهذين اللفظين لم ينفذ حكمه كما قاله الماوردي وتبعوه ولم يبالوا (١٤٩) باستغراب ابن ابي الدم له قال ابن

عبد السلام ولا بد ايضا من كونه ظاهر التقوى والورع اه وهو احتياط لا باس به ويقضى بعلمه في الجرح والتعديل والتقويم قطعاً وكذا علمى من اقر بمجلسه اى واستمر على اقراره لكنه قضاء بالاقرار دون العلم فان انكر كان قضاء بالعلم فلا تناقض في كلامهما كارد به البلقيني على الاسنوى ولو راي وحده هلال رمضان قضى به قطعاً بناء على ثبوته بواحد (الافى حدود) او تعازير (الله تعالى) كحدزنا او محاربة او سرقة او شرب لسقوطها بالشبهة مع ندب سترها فى الجلة نعم من ظهر منه فى مجلس حكمه ما يوجب تعزير اعزروه وان كان قضاء بالعلم قال جمع متأخرون وقد يحكم بعلمه فى حد الله تعالى كما اذا علم من مكلف انه اسلم ثم اظهر الردة فيقضى عليه بموجب ذلك قال البلقيني وكذا اذا اعترف فى مجلس الحكم بموجب حدود ولم يرجع عنه فيقضى فيه بعلمه وان كان اقراره سرا لخبر فان اعترفت فارجه ولم يقيد بحضرة الناس وكذا اذا ظهر منه فى مجلس الحكم على رؤس الاشهاد انحوردة وشرب

وهو انه يعمل بقول المدين ويحمل قول الدائن وصل اليه على أنه أقر على رسم القبالة مثلاً وان وصلنى على معنى انه لا يصل او عدنى ونحو ذلك عرش (قوله وليس الخ) اى ليس عمل القاضى باقرار المدين وحكمه عليه بما اقر به قضاء على خلاف العلم اه معنى (قوله لان اقراره المتأخر الخ) عبارة المغنى لان قرار الخصم المتأخر عن الابرار قد يرفع حكم الابرار فصار العمل به لا بالينة ولا بالاقرار المتقدم اه (قوله دافع له) لعل المراد انه تضمن الاعتراف من المدين بعدم صحة البراءة او بمعنى ازيدته ثابت على ان نظيره بان تمحدر بعد البراءة مثله والا فالبراءة بعد وقوعها لا ترتفع اه عرش (قوله ولا بد الخ) اى فى القضاء بالعلم (قوله بمسئدته) اى بان مسئدته عليه بذلك اه اسنى (قوله فيقول علمت انه الخ) عبارة الاسنى والمغنى فيقول قد علمت الخ (قوله ولا بد الخ) ظاهره الوجوب ويصرح به قول المغنى والاسنى وشرط الشيخ عز الدين فى القواعد كون الحاكم ظاهراً تقوى والورع اه وتقدم ان النهاية جرت على ندبه واليه يميل قول الشارح وهو احتياط الخ (قوله ويقضى بعلمه) الى المتن فى النهاية لا قوله فلا تناقض الى ولو راي وحده (قوله) وكذا على من اقر بمجلسه الخ) عبارة المغنى (قوله بمجلسه) عبارة شرح الروض بمجلس حكمه بعد الدعوى اه ولعل المراد بمجلس حكمه ما فيه من ثبت به الاقرار اه سم واستثنى اى البلقيني من محل الخلاف بالقضاء بالعلم صور احداها اما لو اقر بمجلس قضاائه الخ ثانياً بالعلم الامام استحقيقاً من طاب الزكاة جاز الدفع له ثالثها لو اعان القاضى اللوث كان له اعتماده ولا يخرج على الخلاف فى القضاء بالعلم اربعها ان يقر عنده بالطلاق الثلاث ثم يدعى زوجته ما سها ان يدعى ان فلا نقل اياه وهو يعلم انه قد تغير اه (قوله) لكنه قضاء بالاقرار الخ) نعم إن قرع عنده سراً فله بالعلم قاله فى الانوار اه اسنى (قوله فى كلامهما) اى الشيخين (قوله الافى حدود او تعازير الله تعالى) خرج بحدود الله تعالى وتعزيراته حقوقه المالية فيقضى فيها بعلمه كما صرح به القاضى الدارمى اه معنى (قوله او تعازير) الى الفصل فى النهاية لا قوله وان كان اقراره الى وكذا وقوله ودليل حل الخلاف الى وفارقت (قوله فى الجملة) احتراز عن المستثنيات الاتية انفا (قوله من ظهر منه فى مجلس حكمه الخ) هذا علم بما قدمه فى شرح ولا ينفذ حكمه لنفسه الخ من قوله وانما جاز له تعزير من اساء اذ به عليه الخ ومع ذلك لا يعد تكرار الان ما هنا قصد به بيان الحكم وما تقدم سبق لمجرد الفرق اه عرش (قوله بموجب حد) اى كشرب الخمر (قوله ولم يرجع عنه الخ) لكن الحكم هنا ليس بالعلم كما مر نظيره قريباً اه رشيدى (قوله ولم يقيد بحضرة الناس) اى لم يقيد الاعتراف بكونه فى حضرة الناس (قوله اما حدود الادميين) الاولى حقوق الادمى (قوله سواء المال) اى قطعاً والقود وحد القذف اى على الاظهر اه معنى (قوله انسان) عبارة المغنى قاض او شاهداه (قول المتن حكمه او شهادته) اى انسان بشئ اه معنى (قول المتن او شهدت بهذا) اى تحملت الشهادة عليه كما لا يخفى اه رشيدى (قول المتن لم يعمل به) اى بمضمون خطه اه معنى اى وشهادة الشاهدين بحكمه (قوله اى لا يجوز) الى قوله ولا ينافى فى المغنى (قوله الواقعة) اى انه حكم او شهد اه معنى (قوله ولا يكفى تذكره ان هذا الخ) ولا تذكر اصل القضية اه معنى (قوله لاحتمال التزوير) اى فى الحالة الاولى والمطلوب الخ اى فى الحالة الثانية اه معنى (قوله وخرج يعمل به الخ) عبارة المغنى وافهم قوله لم يعمل به جواز العمل به لغيره وهو كذلك فى الحالة الثانية فاذا شهدا عنده بان فلا نأحكم بكذا اعتمده اه (قوله عمل غير الخ) عبارة الروض وشرحه فان توقف وشهدا على

من علمه حقيقة وظنه المؤكد (قوله فيقول علمت ان له عليك ما ادعاه) عبارة شرح الروض فيقول قد علمت ان له عليك ما ادعاه وحكمت عليك بعلمى فان اقتصر على احدهما لم ينفذ الحكم اه (قوله) وكذا من اقر بمجلسه الخ) عبارة شرح الروض اما الاقرار بمجلس حكمه بعد الدعوى فالحكم به لا بالعلم كما علم بمأمر ايضا نعم ان

خبر أما حدود الادميين فيقضى فيها سواء لمال والقود وحد القذف (ولو رأى) الانسان ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد عليه أو أخبره (شاهد انك حكمت او شهدت بهذا لم يعمل به) القاضى (ولم يشهد) به الشاهد اى لا يجوز لكل منهما ذلك (حتى يتذكر) الواقعة بتفصيلها ولا يكفى تذكره ان هذا خطه فقط وذلك لاحتمال التزوير والمطلوب علم الحاكم والشاهد ولم يوجد وخرج يعمل به عمل غيره

إذا شهدا عنده بحكمه (وفيهما وجه) إذا كان الحكم والشهادة مكتوبين (في ورقة مصونة عندهما) ووثق بأنه خطه ولم يدخله فيه ريبة أنه يعمل به والاصح لافرق لاحتمال الريبة (١٥٠) ولا ينافي ذلك نص الشافعي على جواز اعتماده للبيعة فيما لو نسي نكول الخصم لانه يغتفر في

حكمه عند قاض غيره نفذ بشهادتهما حكم الاول ولو ثبت عنده توقفه لان ثبت عنده ولو يعلمه انكاره ذلك فلا ينفذه وليس لاحد ان يدعى على القاضي في محل ولا يثبته عند قاض اخر انك حكمت لي بكذا اه سم (قول المتن وفيها) اي العمل والشهادة وقوله في ورقة مصونة من سجل او محضر عندهما اي القاضي والشاهد اه معنى (قوله انه يعمل به) متعلق بقول المتن وجه (قوله لافرق) اي بين الورقة المصونة الخ وغيرها (قوله ذلك) اي عدم جواز عمل القاضي بشهادة البيعة بحكمه ما لم يتذكره (قوله في الوصف) لعل المراد به مقدمة الحكم (قوله ويؤخذ منه) اي من التعليل (قوله يكتب على ما ظهر بطلانه الخ) اي فينبغي لمن ظهر له من القضية ذلك ان يفعل مثله اه عش (قول المتن وله) اي الشخص اه معنى (قول المتن الحلف) يشمل اليمين المردودة واليمين التي معها شاهد اه بجري اي وغيرهما (قول المتن على استحقاق حق) له له على غيره او ادائه حق الغيرة اه معنى عبارة الروض مع شرحه (فرع) لو وجد شخص بخط مورثه ان له ديناً على شخص او انه ادى لفلان كذا وعرف امامته فله الحلف على استحقاقه او ادائه اعتماداً على ذلك وكذا لو وجد خط نفسه بذلك اه (قوله اخبار عدل) الى الفصل في المغني لا قوله على المعتمد من تناقض فيه وقوله مع انه غيره الى وفارقت (قوله وعلى خط نفسه) اي وان لم يتذكر اه عش (قوله خط نحو مكاتبه الخ) عبارة الاسني والمغني خط مكاتبه الذي مات في اثناء الكتابة وخط ما ذونه القن بعد موته وخط معاملته في القراض وشريكه في التجارة اه (قول المتن اذا وثق بخطه واماته الخ) وضابط ذلك انه لو وجد عنده بان يرد على كذا سمحت نفسه بدفعه ولم يحلف على نفيه اه نهاية عبارة المغني وضبط القفال الوثوق بخط الاب كما نقله الشيخان واقراءه بكونه بحيث لو وجد في التذكرة اعلان على كذا لم يجده في نفسه ان يحلف على نفي العلم به بل يؤديه من التركة اه (قوله ودليل حل الحلف بالظن الخ) وسياق في الدعاوى جواز الحلف على البت بظن. وكذا يعتمد خطه او خط آبيه اه معنى (قوله ولم ينكر) أي النبي ﷺ وكذا ضمير وانما قال (قوله وفارقت) اي اليمين اعتماداً على الخط ونحوه ما قبلها اي القضاء والشهادة بان خطرهما اي القضاء والشهادة عام اي بغير القاضي والشاهد (قوله بخلافها) اي اليمين اعتماداً على ما تقدم عبارة عش اي المذكورات من قوله ولكن الحلف الخ اه (قوله بنفسه) اي نفس الحالف (قوله لان باب الرواية اوسع) لانها تقبل من العبد والمرأة ومن الفرع مع حضور الاصل بخلاف الشهادة ولان الراوي يقول حدثني فلان عن فلان انه روى كذا ولا يقول الشاهد حدثني فلان عن فلان انه يشهد بكذا الاسني ومعنى (قوله ولورأى خط شيخه الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ويجوز للشخص ان يروي باجازه ارسلها اليه المحدث بخطه ان عرف هو خطه اعتماداً على الخط فيقول اخبرني فلان كتابة او في كتابه او كتب الي بكذا ويصح أن يروي عنه بقوله أجزتك مروياتي أو نحوها كسموعاتي بل لو قال أجزت المسلمين أو من ادرك زمانى أو نحو ذلك ككل احد صح ولا يصح بقوله أجزت احدى لاء الثلاثة مثلاً مروياتي أو نحوها أو أجزت كذا احد هذه الكتب للجهل بالمجاز في الاولى وبالجملة في الثانية ولا بقواه أجزت من سيولدى مروياتي مثلاً لعدم المجاز له وتصح الاجازة لغير المميز وتكفي الرواية بكتابة ونية اجازة كما تكفي بالقراءة عليه مع سكوته واذا كتب الاجازة استحباب ان يتلفظ بها اه

(فصل في التسوية) (قوله في التسوية) اي وما يتبعها نهاية ومعنى اي كقوله وإذا جلسا فلان يسكت

أقر عنده سراً فهو حكم بالعلم قاله في الانوار اه ولعل المراد بمجلس حكمه ما فيه من ثبت به الاقرار (قوله غيره) إذا شهدا عنده بحكمه عبارة الروض وشرحه فان توقف وشهدا على حكمه عند قاض غيره نفذ بشهادتهما حكم الاول ولو ثبت عنده توقفه لان ثبت عنده ولو يعلمه انكاره ذلك فلا ينفذ وليس له اي لاحد ان يدعى عليه عند قاض انك حملت لي اه (فصل) ليس بين الخصمين في دخول عليه الخ

الوصف مالا يغتفر في الاصل ويؤخذ منه انه يلحق بالنكول في ذلك كل ما في معناه (فائدة) كان السبكي في زمن قضائه يكتب على ما ظهر بطلانه أنه باطل بغير اذن مالكه ويقول لا يعطى لملكه بل يحفظ في ديوان الحكم ليراه كل قاض (وله الحلف على استحقاق حق أو أدائه اعتماداً على) اخبار عدل وعلى (خط) نفسه على المعتمد من تناقض فيه وعلى خط نحو مكاتبه وما ذونه ووكيله وشريكه (مورثه اذا وثق بخطه) بحيث اتقى عنه احتمال تزويره (واماته) بان علم منه أنه لا يتساهل في شيء من حقوق الناس اعتضاداً بالقرينة ودليل حل الحلف بالظن حلف عمر رضي الله عنه بين يدي النبي ﷺ ان ابن صياحه والذجال ولم ينكر عليه مع انه غيره عند الاكثرين وانما قال ان يكتنه فلان تسقط عليه وفارقت ما قبلها بان خطرهما عام بخلافها لتعلقها بنفسه (والصحيح جواز رواية الحديث بخط) كتبه هو أو غيره

ولان لم يتذكر قراءة ولا سماعاً ولا اجازة (محفوظ عنده) أو عند غيره لان باب الرواية أوسع ولذا عمل به السلف والخلف ولورأى خط شيخه له بالاذن في الرواية وعرفه جاز له الاعتماد عليه أيضاً (فصل) في التسوية (ليسو)

وجوبا (بين الخصمين) وان وكلا وكثير يوكل خلاصا من ورطة التسوية بينهما خصمه وهو جهل قبيح وإذا استويا في مجلس أرفع
ووكلاهما في مجلس أدون أو جلسا مستويين وقام وكلاهما مستويين جاز كما يجتهد الاذرعى (في دخول عليه) بأن يأذن لهما فيه معالا
لاحدهما فقط ولا قبل الآخر (وقيام لهما) أو تركه (واستماع لسلماهما) ونظر اليهما (وطلاقة وجه) أو عبوسة (وجواب سلام) إن سلما
معا (ومجلس) بأن يكون قريبا اليه فيه على السواء أحدهما عن يمينه والآخر عن (١٥١) يساره أو بين يديه وهو الاولى لخبر فيه

والاولى أيضا أن يكون
على الركب لأنه أهيب نعم
الاولى للبراءة التربع لانه
أستر ويبعد الرجل عنها
وسائر أنواع الاكرام فلا
يجوز له أن يؤثر أحدهما
بشيء من ذلك ولا يمزج معه
وإن شرف يعلم أو حرية أو
والدية أو غيرها لكسر
قلب الآخر وإضراره
والاولى ترك القيام لشريف
ووضع لانه يعلم أن القيام
لاجل الشريف ولو قام لمن
لم يظنه مخاصما فبان قام
لخصمه أو اعترض له أما إذا
سلم أحدهما فقط فليسكت
حتى يسلم الآخر ويفتقر
طول الفصل للضرورة أو
يقول للآخر سلم حتى أرد
عليكما واغفر له هذا التكلم
بأجنبي ولم يكن قاطعا للرد
لذلك ومن ثم حكى الامام
عنهم أنهم جوزوا له ترك
الرد مطلقا لكنه استعبده
هو والغزالي وأفهم قوله
ومجلس أنه لا يتركهما
قائمين أى الاولى ذلك وعليه

الخ (قوله وجوبا) الى قوله واغفر له في المغنى الا قوله وإذا استويا الى المتن وقوله أو عبوسة وقوله لخبر فيه
الى ويبعد الرجل والى قوله ولو قرب أحدهما في النهاية الا قوله لخبر فيه وقوله ومن ثم الى وأفهم (قوله ولا
قبل الآخر) عطف على فقط (قوله ونظر اليهما) اى اذا اتفق انه نظر لاحدهما فلينظر للآخر اه ع
(قوله أو بين يديه) أى يجلسهما بين يديه اه سم (قوله وهو الاولى) عبارة الاسنى والمغنى ويندبان
يجلس بين يديه لتمييزا وليكون استماعه الى كل منهما سهلا وإذا تجالسا تقاربا الا ان يكونا رجلا وامراة
غير محرم فيقاعدان اه (قوله وسائر أنواع الاكرام) معطوف على ما في المتن اه رشدى (قوله ولا
يمزج معه) اى أحدهما وليقبل على الخصمين بقلبه وعليه السكينة بلا مزج معهما أو أحدهما ولا تسارولا
نهرولا يصاح عليهما ما لم يتركا إذا به مغنى وروض مع شرحه (قوله والاولى ترك القيام الخ) عبارة
المغنى وكره ابن ابى الدم القيام لهما جميعا لان أحدهما قد يكون شريفا والآخر وضعيا فاذا قام لهما علم
الوضع أن القيام لأجل خصمه فيزداد الشريف تبا والوضع كسر اترك القيام لهما اقرب الى العدل
اه (قوله لشريف ووضع الخ) وفى الجبرى عن سم والزبى أنه يحرم القيام لهما حينئذ (قوله لانه
يعلم) اى الوضع اه ع ش (قوله فبان) اى الحال بخلافه نهاية (قوله قام لخصمه) واعتذر له اى بانته يعلم
انه جاء في خصومة ويحتمل ان يكون الاعتذار واجبا اه بجبرى عن سم والزبى (قوله فليسكت حتى
يسلم الآخر الخ) بقى ما لو علم من الآخر عدم السلام بالمرة هل يجب عليه ان يقول له سلم لا جيكا ام لافيه
نظروا الا قرب الاول اه ع ش (قوله لذلك) اى للضرورة (قوله وعليه يحمل قول الماوردى لا تسمع
الدعوى الخ) أى لا ينبغي اسم (قوله فالذى يتجه الرجوع للقاضى الخ) ويتجه الرجوع للقاضى أيضا
فيما لو قام أحدهما وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر له مع امتناعه منهما اه سم (قوله
بنزول الشريف) اى موافقته (قوله بتحقيقا أو أخافة له) اى للشريف (قوله بخلاف عكسه) اى الامر
بنزول الخسيس للشريف (قوله فليتعين) اى العكس (قوله ممنوع) اى تعين العكس (قوله الاولى ذلك) اى
العكس (قوله اى المجلس) الى قوله واعتمده البلقينى في المغنى الا قوله واعتمده الزركشى كالبارزى وفى
النهاية الا قوله وجوز اعند سليم وغيره (قوله اى المجلس) بان يجلس مثلا المسلم اقرب اليه من الذى أسنى
ومغنى (قوله وجوبا الخ) وهو قياس القاعدة الاغلبية ان ما كان ممنوعا منه اذا جاز وجب كقطع اليد في
السرقه اه مغنى (قوله واعتمده الزركشى الخ) وافتي به الوالد رحمه الله تعالى ولا ينافيه تعبير من عبر
بالجواز لانه بعد منع يصدق بالواجب كما هو القاعدة الاكثرية نهاية (قوله ليهودى) عبارة المغنى لنصراني
(قوله انه قال وقدر تفع الخ) اى سيدنا على كرم الله وجهه (قوله لو كان خصمى مسلما الخ) لعل حكمة
قوله ذلك إظهار شرف الاسلام ومحافظة اهله على الشرع ليكون سببا لسلام الذى وقد كان كذلك اه ع ش

(قوله أو بين يديه) أى يجلسهما بين يديه (قوله وعليه يحمل قول الماوردى لا تسمع الدعوى) أى لا ينبغي
(قوله فالذى يتجه الرجوع للقاضى من غير نظر الخ) ويتجه الرجوع للقاضى أيضا فيما لو قام أحدهما
وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر له مع امتناعه منها واعتمده الزركشى كالبارزى وافى
به شيخنا الشهاب الرملى والتعبير بالجواز لا ينافيه

يحمل قول الماوردى لا تسمع الدعوى وهما قائمان ولو قرب أحدهما من القاضى وبعد الآخر منه وطلب الاول مجيء الآخر
اليه وعكس الثاني فالذى يتجه الرجوع للقاضى من غير نظر لشرف أحدهما أو خسته فان قلت أمره بنزول الشريف الى الخسيس تحقيرا أو
إخافة بخلاف عكسه فليتعين قلت ممنوع لان قصد التسوية يبنى النظر لذلك نعم لو قيل الاولى ذلك لم يبعد (والاصح رفع مسلم على ذى فيه)
أى المجلس وجوبا عند الماوردى واعتمده الزركشى كالبارزى وجوز اعند سليم وغيره لان الاسلام يعلم ولا يعلى وفى خبر البيهقى في
مخاصمة على كرم الله وجهه ليهودى فى درع بين يدي نائبه شريح أنه قال وقد ارتفع على الذى لو كان خصمى مسلما القعدت معه بين يديك

(قول) لکنی سمعت رسول الله الخ) ومحل الاستشهاد (قوله) يقول لا تساوهم في المجالس) تنمة کافی المغنی انقض بئنی وبنیه یا شریح فقال شریح ما تقول یا امیر المؤمنین فقال هذه دعوی ذهب علی منذ زمان فقال شریح لا امیر المؤمنین هل من بیته فقال علی صدق شریح فقال النصرانی انی اشهد ان هذه احکام الانبیاء ثم اسلم النصرانی فاطاه علی الدرع وحمله علی فرس عتیق قال الشعبي فقد رایتہ فیما قال المشرکین علیه اه (قوله) وقضیة کلام الرافعی إیثار المسلم فی سائر وجوه الا کرام) ای حتی فی التقديم بالدعوی کما بحثه بعضهم وهو ظاهر ان قلت الخصوم المسلمون ولا فالظاهر خلافه لکثرة ضرر التأخیر أسانی ونهایه ومعنی (قوله) فی سائر وجوه الا کرام) دخل فیہ الدخول علیه لکن ینبغی ان یراد به الاذن فی دخول المسلم قبل الکافر لا فی دخوله فقط وفي التنبیہ فان کان احدهما مسلما والاخر کافرا قدم المسلم علی الکافر فی الدخول ورفعہ الیه فی المجلس انتهى وینبغی حمله علی ما قلناه من انه یقدم المسلم فی الدخول اولا لا فی اصل الدخول اه سم (قوله) بان طوائف) ای من اصحابنا (قوله) او قاما) الی قوله ومن ثم فی المغنی الا قوله جواز وقوله وقضیة الی اثنین والی قوله ولو قبل حله فی النهایة لا قوله وان تردد فیہ الی اثنین (قوله) او قاما بین یدیه) ای کاه والغالب اه معنی (قول) اثنین فله ان یسکت) ای عنهما حتی یتکلم لانهما حضرا لیکلما (قوله) وله ان یقول الخ) ای ان لم یعرف المدعی والا ولی ان یقول ذلك القائم بین یدیه اه معنی عبارة سم عن ابن النقیب والا ولی ان یمکن قائل ذلك القائم علی راس القاضی او بین یدیه اه (قوله) قال له تکلم) ای له ان یقول له تکلم کافی الروضة اه معنی (قوله) جوازا) ای قبل طالب خصمه ووجوب بان طالب اه فلیونی علی المحلی (قوله) ولو قبل بوجوبه الخ) عبارة النهایة فالمتبجح وجوبه علیه حیث یندو الا لزم الخ (قوله) حیث یندو) ای حین سأل المدعی من القاضی مطالبة خصمه بالجواب وقد اتهمه بالامر فیہ (قول) فیکذا بهذا) ای بهدم سؤاله الجواب الخصم اه عرش ای بهد الطالب (قول) انتر فان اقر فذلك) عبارة التنبیہ فان اقر لم یحکم علیه حتی یطالبه المدعی اه قال ابن النقیب لان الحكم حقه فیتوقف علی اذنه فیقول قد اقر لك بما ادعیت فاترید ولا یقول سمعت اقراره لا تانیس حکما بصحة الاقرار بخلاف قد اقر وقيل الحكم لیس له الخ مخالف لقول الشارح کالنهایة والمغنی فیلزمه کلام ابن النقیب اه سم وقوله وقبل الحكم لیس له الخ مخالف لقول الشارح کالنهایة والمغنی فیلزمه

(قوله) وقضیة کلام الرافعی إیثار المسلم فی سائر وجوه الا کرام) دخل فی سائر وجوه الا کرام الدخول علیه لکن ینبغی ان یراد به الاذن فی دخول المسلم قبل الاخر لا فی دخوله فقط وفي التنبیہ فان کان احدهما مسلما والاخر کافرا قدم المسلم علی الکافر فی الدخول ورفعہ علیه فی المجلس اه وینبغی حمله علی ما قلناه من انه یقدم المسلم فی الدخول اولا لا فی اصل الدخول واما قول الاسنوی فی تصحیحه ان الاصح عدم تقدیم المسلم علی خصمه الکافر فی الدخول ولا بما رفعه علیه فی المجلس فقط اه فان اراد اصل الدخول والا اشکل (قوله) فی سائر وجوه الا کرام) قال فی شرح الروض ای حتی فی التقديم بالدعوی کما بحثه بعضهم وهو ظاهر ان قلت الخصوم المسلمون والا فالظاهر خلافه لکثرة ضرر التأخیر اه وكذا ش مر (قوله) واعترض بان طوائف الخ) ترکه مر (قوله) ولا إذا جلسا او قاما بین یدیه الخ) قال فی التنبیہ فان ادعی کل واحد علی الاخر حقا قدم السابق منهما بالدعوی فان انقضت خصوصته سمع دعوی الاخر فان قطع احدهما الکلام علی صاحبه او ظهر منه لدوسوء ادب نهاه فان عاذر جره ای اغلظ علیه وتوعده فان عاذرزه اه (قوله) وله ان یقول لیتکلم المدعی منکما) قال ابن النقیب والا ولی ان یمکن قائل ذلك القائم علی رأس القاضی او بین یدیه اه (قوله) فان عرف عین المدعی قال له تکلم الخ) قال الشیخان قال الماوردی والا ولی للخصمین ان یستأذنا فی الکلام (قوله) ولو قبل بوجوبه علیه حیث یندو لم یبعد) هو المتبجح ش مر (قوله) فان اقر فذلك) عبارة التنبیہ فان اقر لم یحکم علیه حتی یطالبه المدعی اه قال ابن النقیب لان الحكم حقه فیتوقف علی اذنه فیقول قد اقر لك بما ادعیت فاترید ولا یقول سمعت اقراره لانه لیس حکما بصحة الاقرار بخلاف قد اقر قال الماوردی وقيل الحكم لیس للمقر له ملازمة قال ابن الرفعة ویجی وجهه انه لو حکم قبل

ولکنی سمعت رسول الله الخ) ومحل الاستشهاد (قوله) يقول لا تساوهم في المجالس) تنمة کافی المغنی انقض بئنی وبنیه یا شریح فقال شریح ما تقول یا امیر المؤمنین فقال هذه دعوی ذهب علی منذ زمان فقال شریح لا امیر المؤمنین هل من بیته فقال علی صدق شریح فقال النصرانی انی اشهد ان هذه احکام الانبیاء ثم اسلم النصرانی فاطاه علی الدرع وحمله علی فرس عتیق قال الشعبي فقد رایتہ فیما قال المشرکین علیه اه (قوله) وقضیة کلام الرافعی إیثار المسلم فی سائر وجوه الا کرام) ای حتی فی التقديم بالدعوی کما بحثه بعضهم وهو ظاهر ان قلت الخصوم المسلمون ولا فالظاهر خلافه لکثرة ضرر التأخیر أسانی ونهایه ومعنی (قوله) فی سائر وجوه الا کرام) دخل فیہ الدخول علیه لکن ینبغی ان یراد به الاذن فی دخول المسلم قبل الکافر لا فی دخوله فقط وفي التنبیہ فان کان احدهما مسلما والاخر کافرا قدم المسلم علی الکافر فی الدخول ورفعہ الیه فی المجلس انتهى وینبغی حمله علی ما قلناه من انه یقدم المسلم فی الدخول اولا لا فی اصل الدخول اه سم (قوله) بان طوائف) ای من اصحابنا (قوله) او قاما) الی قوله ومن ثم فی المغنی الا قوله جواز وقوله وقضیة الی اثنین والی قوله ولو قبل حله فی النهایة لا قوله وان تردد فیہ الی اثنین (قوله) او قاما بین یدیه) ای کاه والغالب اه معنی (قول) اثنین فله ان یسکت) ای عنهما حتی یتکلم لانهما حضرا لیکلما (قوله) وله ان یقول الخ) ای ان لم یعرف المدعی والا ولی ان یقول ذلك القائم بین یدیه اه معنی عبارة سم عن ابن النقیب والا ولی ان یمکن قائل ذلك القائم علی راس القاضی او بین یدیه اه (قوله) قال له تکلم) ای له ان یقول له تکلم کافی الروضة اه معنی (قوله) جوازا) ای قبل طالب خصمه ووجوب بان طالب اه فلیونی علی المحلی (قوله) ولو قبل بوجوبه الخ) عبارة النهایة فالمتبجح وجوبه علیه حیث یندو الا لزم الخ (قوله) حیث یندو) ای حین سأل المدعی من القاضی مطالبة خصمه بالجواب وقد اتهمه بالامر فیہ (قول) فیکذا بهذا) ای بهدم سؤاله الجواب الخصم اه عرش ای بهد الطالب (قول) انتر فان اقر فذلك) عبارة التنبیہ فان اقر لم یحکم علیه حتی یطالبه المدعی اه قال ابن النقیب لان الحكم حقه فیتوقف علی اذنه فیقول قد اقر لك بما ادعیت فاترید ولا یقول سمعت اقراره لا تانیس حکما بصحة الاقرار بخلاف قد اقر قال الماوردی وقيل الحكم لیس للمقر له ملازمة قال ابن الرفعة ویجی وجهه انه لو حکم قبل

الحكم رأيت في مبحث التزكية مال الى - واز الملائمة (قوله أو حكما) أي بان نكل وحلف المدعى اليمين
المردودة سم وروض وفي الجبري بعد ذكر مثله عن الحامي مانص وفيه نظر اذ اليمين المردودة لا تكون الا
بعد الانكار وحينئذ فلا يصح جعل هذا قسيه الفوله او انكر فالتصوير الحسن ان يقول المدعى عليه للقاضي
ان المدعى قد ادعى على سابقا وطلب مني اليمين فردتها عليه فحلف فان هذا متضمن لثبوت الحق اللازم
للاقرار قاله شيخنا الحنفى وقال الشيخ ساطع والاولى التصوير بما اذا ادعى الاداء او البراء فانه
متضمن للاقرار فيكون اقرارا حكما بلا انكار اه (قوله من غير حكم) ينبغي أو المراد من غير حاجة للحكم
والا فالوجه جواز الحكم لا يقال لا فائدة له لانا لا نمنع ذلك بل من فوائده انه قد يختلف العلماء في موجب
الاقرار نفى الحكم دفع المخالف عن الحكم نفى ذلك الموجب المختلف فيه وهذا غير الاقرار المختلف فيه لان
الاختلاف ثم في نفس الاقرار وكلاهما في الاختلاف في بعض وجبه تامل اه (قوله ومن ثم لو كانت الخ)
عبارة المغنى بخلاف البينة فانها تحتاج الى نظر واجتهاد وللمدعى بعد الاقرار ان يطلب من القاضي الحكم
عليه اه زاد الاسنى فيحكم كان يقول له اخرج عن حقك أو كلفتك الخروج من حقك أو ألزمتك اه وهذه
تقيد مامر عن سم من ان الحكم جائز ونافع طالما (قوله وله) اذ القاضي اه عش (قوله ان يزن)
عبارة النهاية الدفع يعنى دفع المال رشدي اه (قوله وان يشفع له ان ظن الخ) عبارة الروضة وله ان يشفع
لاحدهما وان يؤدى المال عن عليه لانه ينفه منهما انتهت وائس فيها تقيد الشفاعة بظان القبول الذى اوهمه
عبارة الشارح وكانه ذكره وتوطئة ما بعده لا لاجل ان اصل ظان القبول معتبر في الشفاعة لانه خلاف المقرر
في مسئلة الشفاعة المأخوذة من اشارة الحديث اليه فلو قال مالم يظن قبوله عن حياء لكن اوضح اه سيد عمر
عبارة المغنى والروض مع شرحه ويندب للقاضى بعد ظهور وجه الحكم نذب الخصم الى صلح يرجي
ويؤخر له الحكم يوم او يومين برضاها بخلاف اذا لم يرضيا اه وهى موافقة لما في الشارح والنهاية
(قوله لاعن حياء) اى أو خوف اه نهاية (قوله وتردد ايضا) اى الزركشى في قوله اى القاضي (قول
المتن وان انكر الخ) عبارة المغنى وان انكر الدعوى وهى مما لا يمين فيها في جانب المدعى فله اى القاضي
أن يقول الخ وان كان الحق مما ثبت بالشاهد واليمين قال ألك بينة أو شاهد مع يمين فان كان اليمين في
جانب المدعى لكونه نائما او في قسامة قال له تخالف ويقول للزوج المدعى على زوجته بالزنا اتلاعنها
فلوعبر المصنف بالحجة بدل البينة كان اولى ليشمل جميع ذلك اه (قوله وهو الاولى) كان الاولى ان
يؤخره عن قول المصنف ان يسكت كفى النهاية (قوله نعم ان سكت الخ) عبارة الاسنى والنهاية نعم ان جهل
المدعى انه له اقامة البينة فلا يسكت بل يجب اعلامه بان له ذلك كما افهمه كلام المذهب وغيره وقال البلقينى
ان علم عليه بذلك فالسكوت اولى وان شك فالقول اولى وان علم جهله به وجب اعلامه اه زاد المغنى وهو
تفصيل حسن اه (قوله ان سكت) اى المدعى (قوله وجب اعلامه) معتمد اه عش (قوله فادى

السؤال نقض كما قيل بمثله فيما اذا حكم بالبينة قبل السؤال ويعضده أن الرافعى حكى الخ اه كلام ابن النقيب
(قوله أو حكما) اى بان نكل وحلف المدعى اليمين المردودة (من غير حكم) ينبغي ان المراد من غير حاجة
لحكم والا فالوجه جواز الحكم لا يقال لا فائدة له لانا لا نمنع ذلك بل من فوائده انه قد يختلف العلماء في موجب
الاقرار نفى الحكم دفع المخالف عن الحكم نفى ذلك الموجب المختلف فيه وهذا غير الاقرار المختلف فيه لان
الاختلاف ثم في نفس الاقرار وكلاهما في الاختلاف في بعض مواجبه تامل (قوله وانما لم يجزله تعليم المدعى
كيفية الدعوى ولا الشاهد) قال في الروض ولو علم كيف تصح الدعوى والشهادة جاز اه قال في شرحه لم
يصح الاصل شيئا في الاولى فالتصحيح فيها من زيادة المصنف لكن الذى عليه الاكثر وجه صاحب
النتيه وافرده عليه النووى وجزم به صاحب الانوار وقال الرويانى وغيره انه المذهب عدم الجواز كما لا يجوز
ان يعلمه احتجاجا ولما فيه من كسر قلب صاحبه وقد يفرق بينهما وبين الثانية بان الدعوى اصل
والشهادة تبع اه (قوله فان تعدى وفعل الخ) سكت عما لو تعدى وادعى المدعى بتعليمه

الشاهد بتعليمه اعتدبه على ما بحثه الغزى ولو قيل محله في مشهورين بالديانة لم يعدد ولا يلزمه سؤال من التمس منه حضور من بالبلد عن كيفية دعواه إلا في المعزول كما مرورجح الغزى ما أفهمه كلام شريح أنه يلزمه لاحتمال طلبه بما لا يسمع فيبتذل أو يتضرر وعليه فمحله فيمن يعد ذلك ابتداء أو اضرار له (فان قال لي بينة واريد تحليفه فله ذلك) لانه ان تورع واقر سهل الامر والاقام البينة عليه لتشتهر خيانتة وكذبه وبحث البلقيني في متصرف عن غيره (١٥٤) او عن نفسه وهو محجور عليه بنحو سفه او فليس تعين اقامة البينة لتلايحتاج الامر للدعوى بين

يدى من لا يرى البينة بعد الحلف فيحصل الضرر (او قال لا بينة لي) واطلق او قال لا حاضرة ولا غائبة او كل بينة اقيمها زور (ثم احضرها قبلت في الاصح) لاحتمال نسيانه او عدم عليه بتحملها وقضيته ان من ادعى عليه بقرض مثلا فانكر اخذه من اصله ثم اراد اقامة بينة باداء او ابراء قبلت وجرى عليه ابو زرعة لجواز نسيانه حال الانكار كالمو انكر اصل الادعاء ثم ادعى تلفا او رد اقبل الجحد وعليه فمحله في صورة القرض ان يدعى اداء او ابراء قبل الجحد على ان شيخنا فرق بين الوديعة والبيع مراعاة بان مبنى الوديعة على الامانة فاكتفى فيها بالبينة مطلقا بخلاف البيع وهذا ظاهر في الفرق بينهما وبين القرض فالقياس المذكور غير صحيح ولو قال شهودى فسقة او عيب ثم احضر بينة فالأوجه انه ان اعترف انهم هم الذين قال عنهم ذلك اشترط مضى زمن يمكن فيه العتق والاستبراء لا مكان قبولهم حيثئذ

الشهادة بتعليمه) أى أو ادعى المدعى بتعليمه سم وعش (قوله على ما بحثه الغزى) عبارة النهاية قاله الغزى اه (قوله محله) أى الاعتداد بذلك في مشهورين الخ أى شاهدين مشهورين الخ (قوله حضور من الخ) أى احضاره (قوله عن كيفية دعواه) أى دعوى التمس (قوله كافر) أى قبيل فصل اداب القضاء بما فيه من التفصيل والخلاف اه سم (قوله وعليه) أى ما فهمه كلام شريح فمحله أى لزوم السؤال فيمن الخ في مطلوب (قوله لانه تورع) أى قوله وقضيته في المغنى الاما سانه عليه والى قوله وعليه فمحله في النهاية (قوله وبحث البلقيني في متصرف الخ) عبارة النهاية نعم لو كان أى المدعى متصرفا عن غيره الخ تعينت اقامة البينة كما بحثه البلقيني لتلايحتاج الامر الخ ونوزع فيه بان المطالبة متعلقة بالمدعى فلا يرفع غريمه إلا لمن يسمع البينة بعد الحلف بتقدير ان لا ينفصل امره عند الاول اه وعبارة المغنى واستثنى البلية أى ما إذا ادعى أخيره بطريق الولاية او النظر او الوكالة او لنفسه ولكن كان محجورا عليه بسفه او فليس او ما ذناله في التجارة او مكاتباً فليس له ذلك في شئ من هذه الصور لتلايخلف ثم يرفع له لما كرم يرى منع البينة بعد الحلف فيضيع الحق ورد بان المطالبة متعلقة بالمدعى الخ و اجاب ع ش عن هذا بما منشؤه عدم فهم المراد بما مر في شرحه ولو نصب قاضين الخ (قوله تعين اقامة البينة) أى ابتداء اه ع ش (قول المتن قبلت في الاصح) اما لو قال لا بينة لي حاضرة ثم احضرها فانها تقبل قطعاً لعدم المناقصة اه معنى (قوله وجرى عليه الخ) عبارة النهاية كما جرى عليه الولي العراقي اه (قوله كالمو انكر اصل الادعاء ثم ادعى تلفا) الخ أى فانه يقبل اه ع ش (قوله قبل الجحد الخ) متعلق بقوله تلفا او ردا (قوله وعليه فمحله) أى القبول (قوله مطلقاً) أى قبل الجحد وبعده (قوله غير صحيح) خلافاً للنهاية كما نبهنا انفاً (قوله ولو قال شهودى إلى قوله فان تعذرت في النهاية والمغنى (قوله اشترط) عبارة النهاية والمغنى وقدمت مدة استبراء او عتق قبلت شهادتهم وإلا فلا فان قال الخ (قوله والاستبراء) أى بعد التوبة سم وزمن الاستبراء مستغش (قوله لا مكان قبولهم الخ) لعله علة للقبول عند وجود الشرط المذكور لا لاشتراطه (قوله حيثئذ) أى حين مضى ذلك الزمن (قوله بذلك) أى بالعتق او الاستبراء (قوله فان تعذرت الخ) أى بموته (قوله والذي يظهر الخ) وقد يقال هلا قبلوا مطلقاً لاحتمال الجهل والنسيان فظير ما مر اه رشيدى وياتى في الشارح ما يردده (قول المتن وإذا ازدحم) أى في مجلس القاضى اه معنى (قوله مدعون) أى قول المتن ونسوة في النهاية لا لقوله المسلم وقوله كالعروض إلى وما فيه وقوله المباح وكذا في المغنى لا لقوله وبحث البلقيني إلى اما الكافرو وقوله وسبقه اليه الفزارى (قوله الاسبق فالاسبق) أى منهم ان جاء امرئتين وعرف الاسبق اه معنى (قوله المسلم) أى كلهم وكذا إذا كانوا كلهم كافرين كما يأتى عن ع ش (قوله لانه العدل) وكما سبق إلى موضع مباح اه معنى (قوله بسبق المدعى) أى دون المدعى عليه اه معنى (قوله وبحث البلقيني انه لو جاء الخ) ويرد بان خصم الاول اذا حضر قبل دعوى الثانى قدم الاول لسبقه من غير معارض

(قوله إلا في المعزول كما مر) أى بما فيه من التفصيل والخلاف (قوله فيحصل الضرر) ونوزع فيه بان المطالبة متعلقة بالمدعى فلا يرفع غريمه إلا لمن يسمع البينة بعد الحلف بتقدير ان لا ينفصل امره عند الاول لم رش (قوله وجرى عليه ابو زرعة) اقتصر عليه مر (قوله والاستبراء) بعد التوبة (قوله وبحث البلقيني انه لو جاء مدع الخ) ويرد بان خصم الاول ان حضر قبل دعوى الثانى قدم الاول لسبقه من غير معارض او بعدها

باقامة البينة بذلك وان قال هؤلاء اخرون جهلهم او نسيهم قبلوا وان قرب الزمن فان تعذرت مراجعته وقال الوارث او لاعلم بذلك فالذى يظهر الوقف إلى بيان الحال لان قوله فسقة او عيب مانع فلا بد من تيقن انتفائه واحتمال كون المحضرين غير المقول عنهم ذلك لا يؤثر احتياط الحق الغير (واذا ازدحم خصوم) أى مدعون (قدم الاسبق) فالاسبق المسلم وجوبا ان تعين عليه فصل الخصومة لانه العدل والعبرة بسبق المدعى لانه ذو الحق وبحث البلقيني انه لو جاء مدع وحده ثم مدع مع خصمه ثم خصم الاول قدم من جاء مع خصمه

أولها تقديم الثاني هنا ليس إلا لان تقديم الاول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا بطلان حق الاول وهذه الصورة ليست مرادة للشيخين كما هو ظاهر اهناية (قوله اما الكافر الخ) اشار به الى ان قول المصنف وإذا ازدحم خصوم الخ أي مسلمون أو كفار اه ع ش (قوله فيقدم عليه المسلم المسبوق) أي مالم يكثر المسلمون ويؤدي إلى الضرر كما تقدم لهم مر فيقدم الكافر ابتداء اه ع ش (قوله كالعروض) أي إن قلنا بسنيته اه ع ش (قوله على ما يشترط الخ) متعلق بالزيادة (قوله واما فيه) أي في الفرض ولو كفاية (قوله فهو كالقاضي) أي وجب تقديم السابق ولا فبالقرعة اه نهاية قال ع ش (قوله وجب تقديم السابق أي حيث تعين اخذا من تشبيهه بالقاضي وقوله ولا فبالقرعة ينبغي ان يأتي مثل هذا التفصيل في التاجر ونحوه من السوق كذا نقل عن شيخنا الزيادي اقول وهو ظاهر لم يكن ثم غيره وتعين عليه البيع لا اضطرار المشتري ولا فينبغي ان الخيرة له لان البيع من اصله ليس واجبا بل له ان يتمتع من بيع بعض المشتري وبيع بعضا ويجري ما ذكر من تقديم الاسبق ثم القرعة بين المزدحمين على مباح ومنه ما جرت به العادة من الازدحام على الطواحين بالريف التي أباح أهلها الطحن بها لمن أراد وهذا في غير المالكين أمامهم فيقدمون على غيرهم لان غاية ان غيرهم مستعير منهم وإذا اجتمعوا أي المالكون وتنازعوا فيمن يقدم فينبغي ان يقرع بينهم وان جاءوا مرتين لا شترأ كه في المنفعة اه ع ش (قوله وكذا يقال في المفتي كما هو ظاهر) عبارة أصل الروضة والمفتي والمدرس يقدمان عند الازدحام ايضا بالسبق او بالقرعة ولو كان الذي يعمله ليس من فروض الكفاية فلا اختيار اليه في تقديم من شاء انتهت فموقع قوله كما هو ظاهر الموهوم انه بحث له ولعله لعدم استحضاره اه سيد عمر و عبارة المغني والنهاية والازدحام على المفتي والمدرس كالأزدحام على القاضي ان كان العلم فرضا ولو على الكفاية والافالخيرة الى المفتي والمدرس اه (فان جهل السابق) او علم ونسب اه ع ش (قوله اذ لا مرجح) فان أثر بعضهم بعضا جاز اسنى ومغني (قوله ومنه) أي من الاقرا ع (قوله والاولى لهم تقديم مريض) ومن له مريض بلا متعهد يتجه الحاقه بالمريض اه نهاية ويأتي عن المغني مثله (قوله ان كان مطلوباً) أي لان كان طالباً لا نه مجبوراً والطالب مجبر اه معنى (قول المتن ويقدم مسافرون) عبارة المغني تنبيه لا يقدم القاضي بعض المدعين على بعض الا في صورتين اشار للاولى منهما بقوله ويقدم الخ وأشار للثانية بقوله ونسوة وافهم اقتصاره على المسافرين والنسوة الحصر فهما وليس مراد اهل المريض كما سبق كذلك قال الزركشي وينبغي ان يلحق به من له مريض بلا متعهد اه (قوله بان يتضرروا الخ) انظر ما متعلق الباء عبارة المغني والاسنى قوله ويقدم ندبا مسافرون مستوفزون أي متجهون للسفر خائفون من انقطاعهم ان تأخروا على مقيمين لئلا يتضرروا بالتخلف اه (قوله ونسوة كذلك على رجال) أي طالبا لسترهن اه معنى (قوله كذلك) الى قوله وله ان يعين في المغني الا قوله بان كانوا الى يقدم منهم والى قوله واول الاذرعى في النهاية الا قوله بان كانوا الى يقدم وقوله والفرق الى ويجاب وقوله نعم الى وللحاكم وقوله وهذا ليس الى المتن وقوله فمن ثم الى المتن وقوله اشترط الى قال جمع الخ وما سانه عليه (قوله كذلك) أي مدعات او مدعى عليهن (قول المتن وان تأخروا الخ) أي المسافرين والنسوة في المجيء الى القاضي اه معنى (قوله ان النوعان) تفسير لفاعل كل من الفعلين (قوله وغلب) أي في كل من الفعلين الذكور رأى المسافرين على النسوة (قوله بان كانوا الخ) عبارة النهاية فان كثروا او كان الجميع مسافرين او نسوة فالقديم بالسبق او القرعة كما مر ولو تعارض الخ

أما الكافر فيقدم عليه المسلم المسبوق كما بحثه البلقيني وسبقه اليه الفزاري واما إذا لم يتعين عليه فصلها فيقدم من شاء كدرس في علم غير فرض ولو كفاية كالعروض وزيادة التجر على ما يشترط في الاجتهاد المطلق وأما فيه فهو كالقاضي وكذا يقال في المغني كما هو ظاهر (فان جهل السابق) (أو جاز أهما أقرع) إذا لم مرجح ومنه ان يكتب اسماءهم برقاع بين يديه ثم يأخذ رقعة رقعة فكل من خرج اسمه قدمه والاولى لهم تقديم مريض يتضرر بالتأخير فان امتنعوا قدمه القاضي إن كان مطلوباً لانه مجبور (ويقدم) ندبا (مسافرون) أي يريدون للسفر المباح وإن قصر كما اقتضاه إطلاقهم على مقيمين (مستوفزون) مدعون او مدعى عليهم بان يتضرروا بالتأخير عن رفقتهم (ونسوة) كذلك على رجال وكذا على خنثى فيما يظهر (ولان تأخروا) لدفع الضرر عنهم (مالم يكثر) أي النوعان وغلب الذكور لشرفهم فان كثروا بان كانوا اقدر أهل البلد أو أكثر فكل مقيمين كذا قالاه عبارة غيرهما تفهم اعتبار الخصوم بعضهم مع بعض

لا مع اهل البلد كهم قبل واهله اولى والمسافرون فيما بينهم والنسوة كذلك يقدم منهم بالسبق ثم يقرع ولو تعارض مسافرو امرأة قدم على
الاولى لان الضرر فيه اقوى وبحت (١٥٦) الزركشى ان العجوز كل رجل لا تتفاءل المحذور وفيه نظر وما عال بمنوع (ولا يقدم سابق

وقارع الابدعى) واحدة
لثلا يزيد ضرر السابقين
ويقدر المسافر بدعاويه
ان خفت بحيث لم تضر
بغيره اضرارا بيناى بان
لم يحتمل عادة كما هو ظاهر
ولما فدعى واحدة
والحق به المرأة (ويحرم
اتخاذ شهود معينين لا يقبل
غيرهم) لمافيه من التضييق
وضياع كثير من الحقوق
وله ان يعين من يكتب
الوثائق أى إن تبرع او
رزق من بيت المال والا
حرم كما مر عن القاضي لانه
يؤدى الى تعيين المعين
ومغالاته فى الاجرة وتعطيله
الحقوق او تأخيرها (وإذا
شهد شهود) بين يدى قاض
بحق او تركية (فعر ف
عدالة او فسقا عمل بعلمه)
قطعا ولم يحتج لتركية ان
علم عدالتهم ان طلب الخصم
نعم اصله وفرعه لا تقبل
تركيتيه لهما فلا يعمل
فيهما بعلمه (والا) يعلم
فيهم شيئا (وجب) عليه
(الاستزكاء) أى طلب من
يزكيهم وان اعترف الخصم
بعد التهم كما يأتى لان الحق
لله تعالى نعم ان صدقهما
فيما شهدا به عمل به من جهة
الاقرار لا الشهادة ولو

وعبارة المغنى فان كثروا لوساروا وكفى بالمذنب او كذا الجيع الخ **قول** لا مع اهل البلد كهم) ان لم يكر فى
عبارتهما ما يمنع من حمل اهل البلد فيها على الخصوم منهم فلا مانع من حملها على ذلك اهـ **م** **قوله** على الاول
عبارة المغنى والاسنى ويقدم المسافر على المرأة المقيمة كما صرح به فى الانوار اهـ **قوله** وبحت الزركشى الخ
عبارة النهاية وما يحتمل الزركشى من الحاق العجوز بالرجل ممنوع اهـ وعبارة المغنى وإطلاق المصنف النساء
يقضى ان لا فرق بين الشابة والعجوز وهو كذلك وإن قال الزركشى القياس الحاق العجوز بالرجال لا تتفاءل
المحذور اهـ **قول** المتن وقارع) أى من خرجت قرعته اهـ معنى **قوله** (لا بدعى واحدة) أى وان اتحد
المدعى عليه اهـ معنى **قوله** (لثلا يزيد ضرر السابقين) لانه بما استوعب المجلس بدعاويه فتسمع دعواه
وينصرف ثم يحضر فى مجلس اخر او ينتظر فراغ دعوى الحاضرين ثم تسمع دعواه الثانية لان بقى وقت ولم
يضرر معنى **قوله** (إن لم تضر بغيره) أى بالمقيمة فى الاولى وبالرجال فى الثانية اهـ معنى **قوله** (ولا لا بدعى
واحدة الخ) ولذا قدمنا ما هو واحد فظاهر ان المراد بتقديم بالدعى وجوابها فصل الحكم فيها نعم ان تأخر
الحكم لا تنظر بينة او تركية او نحوها سمع دعوى من بعده حتى يحضره وبينه فيشتغل حيثئذ باتمام حكمه إذ
لا وجه له تطالب الخصوم ذكره الا ذرعى وغيره **تنبيه** (ولما قال كل من الخصمين ان المدعى فان كان قد
سبق احدهما الى الدعوى لم تطاع دعواه بل على الاخر ان يجيب ثم يدعى إن شاء ولا ادعى من بعت منهما
العوز خاف الاخر وكذا من اقام منهما بينة لانه اضر الاخر ايدعى عليه وإن استورد اقرع بينهم فن
خرجت قرعته ادعى معنى ور وضع مع شره **قول** (المتن لا يقبل غيرهم) فان دين شهودا وقبل غيرهم لم يحرم
ولم يكره قاله الماوردى اهـ معنى **قوله** (وضياع كثير من الحقوق) إذ قد يحتمل الشهادة غيرهم فاذا لم يقبل ضاع
الحق اسنى ومعنى **قوله** (وله ان يعين من يكتب معنى انه يعين على الناس ان يكتبوا عنه ويمنعهم من الكتب
عند غيره بدليل ما بعده وبدليل ايراده بعد قول المصنف ويحرم اتخاذ شهود الخ فهو من محترزات المتن
فسكانه قال خرج بالشهود الكسبة فلا يحرم اتخاذهم لا بقيد اما اتخاذ الكاتب من غير تعيين فانه مندوب كما
مرفى المتن اول الباب اهـ رشيدى **قوله** (او رزق من بيت المال) ينبغى ولم ياخذ الرشوة فى التقديم **قوله**
(ولا) أى وإن لم يتبرع ولم يرزق من بيت المال فطلب الاجرة لكتابتها الوثائق **قوله** (حرم) أى التبيين **قوله**
كاسر) أى فى فصل آداب القاضي (قول المتن فعرف) أى فيهم اهـ معنى **قوله** (ولم يحتج) إلى قوله ولو عرف
فى المغنى **قوله** (ولم يحتج لتركية الخ) أى ويرد من عرف فسقه ولا يحتاج الى بحث اهـ معنى **قوله** (نعم اصله الخ)
أى القاضي **قوله** (فيهما) أى فى عدالة اصله وفرعه على حذف المضاف بقريئة ما قبله اما الاجرح فعمل فيهما
بعلمه لانه أبلغ كما هو ظاهر اهـ رشيدى **قوله** (شيئا) أى من العدالة والفسق **قوله** (أى طلب من يزكيهم الخ)
تنبيه (لوجه لاسلام الشهود ورجوع فيه الى قولهم بخلاف جهل بحريتهم فانه لا بد فيها من البينة اهـ معنى
قوله (نعم ان صدقهما الخ) ولو شهد عليه شاهدان معروفاً بالعدالة واعترف الخصم بمشاهدته قبل الحكم
عليه فالحكم بالاقرار لا بالشهادة لانه اقوى بخلاف ما لو اقر بعد الحكم فان الحكم قد مضى مستندا الى الشهادة
هذا ما نقله فى اصل الروضة عن الهروى وافرعه وتقدم فى باب الزنا ان الاصح عند الماوردى اعتبار الاسبق
من الاقرار والشهادة وتقدم ما فيه وقول ابن شعبة والصحيح إسناداه الى المجموع ممنوع اهـ معنى **قوله**
ولو عرف عدالة مزكى المزكى صورته ما لو شهد اثنان عند القاضي ولم يعلم حالهما فزكاهما اثنان ولم
يعرف القاضي حالهما ايضا فزكى المزكىين اخر ان عرف القاضي عدلتهما اهـ عس **قوله** (او غيرها)

قوله لا مع اهل البلد كهم) ان لم يكن فى عبارتهما ما يمنع من حمل اهل البلد فيها على الخصوم منهم فلا
مانع من حملها على ذلك **قوله** (ولو تعارض مسافرو امرأة قدم) عبارة شرح الروض صرح به فى الانوار
اهـ **قوله** وبحت الزركشى ان العجوز الخ) ممنوع مر **قوله** (ويمهله ثلاثة ايام الخ) ويمهله ثلاثة ايام

عرف عدالة مزكى المزكى فقط كفى خلافا لما وقع للزركشى وله الحكم بسؤال عقب ثبوت العدالة والاولى ان يقول
للمدعى عليه هل لك دافع فى البينة او غيرها ويمهله ثلاثة ايام فاقبل وفي هذا الامهال بغير رضا الخصم ولا طلب المدعى عليه

أى أو فى الحق بنحو أداء (قوله نظر ظاهر) عبارة الهاتمة ويهمل ثلاثة أيام حيث طلبه المدعى عليه وهو ظاهر اه قال ع ش ظاهره وجوبا اه (قوله ويحب مدع طالب الحيلولة الخ) أى بين المدعى عليه وبين العين التى فيها النزاع اه ع ش (قوله ويحب مدع الخ) هذا إذا كان المدعى به عينا لاحتق فيها لله تعالى امالو كان كذلك كما إذا كان المدعى به عتقا أو طلاقا فللمناضى الحيلولة بين العبد وسيده وبين الزوجين مطلقا بلا طلب بل يجب فى الطلاق وكذا فى العتق إذا كان المدعى عتقه أمة ذن كان عبدا فانما يجب بطلبه وأما إذا كان المدعى به دين فلا يستوفيه قبل التزكية وإن طالب المدعى هذا معنى ما فى شرح البهجة لشيوخ الاسلام وفى العباب بعض مخالفة له فليراجع اه رشيدى (قوله وله حيث ذم ملازمته الخ) وفى التنبيه فان قال لى بينة بالجرح وجب اماله ثلاثة أيام والمدعى ملازمته إلى أن يثبت الجرح انتهى قال ابن النقيب لثبوت حقه فى الظاهر اه وقياس ذلك أن المقر له ملازمة المقر قبل الحكم لثبوت حقه بالاقرار من غير حكم لكن تقدم عن الماوردى خلافه فليراجع وليحرر اه سم وقد منا هناك أن مقتضى كلام الشارح والنهاية والمغنى جواز الملازمة وقوله عن الماوردى لعل صوابه عن ابن النقيب (قوله مما مر) أى من أن العبرة فى العقود بما فى نفس الامر (قوله وللحاكم فعلها) أى الحيلولة اه ع ش (قوله أو حبس الخ) فيه نظر قال فى التنبيه فى بحث التزكية وإن سال المدعى أن يحبس حتى يثبت عدالتهم حبس اه وهذا حبس قبل الحكم إذ لا يصح الحكم قبل التزكية وهو شامل لما إذا كان المدعى به دينيا ولما إذا كان عينا لكن خصه الروض بالدين ومثله فى العباب فانه قال فصل من أقام شاهدين بما ادعاه ثم طلب من القاضى نزع وجعله مع عدل إلى تزكيتها به فان كان عينا أجا به وإن رأى القاضى ذلك بلا طلب فعل فان تلفت مع العدل لم يضمن هو ولا القاضى بل المدعى عليه أن ثبت للمدعى لا عكسه وليس للقاضى تعديلا أى تحويلها مع المدعى فان فعل فتلفت عنده ثم ثبت لم يضمنها المدعى عليه وإن كان دينيا لم يحبس فلا يستوفيه ولا يحجر على خصمه ويحبسه بطلب المدعى لدينه ولقود و حد قد ف لالحدا لله تعالى إلى اخر ما اطال به هنافى كتاب الشهادات بما يتعين مراجعته اه سم (قوله اسما وصفه الخ) عبارة المغنى من اسم وكنية اشتهر بها وولاء ان كان عليه ولاء واسم أبيه وجده وحليته وحرفته وسوقه ومسجده لئلا يشبه بغيره فان كان الشاهد مشهورا أو حصل التمييز ببعض هذه الاوصاف اكتب به اه (قوله فى مانع اخر الخ) الاولى الاخصر فى وجود نحو عداوة أو قرابة (قول المتن وكذا قدر الدين) الاولى ان يقول وكذا ما شهدوا به ليعم الدين والعين والنكاح والقتل

حيث طلبه المدعى عليه كما هو ظاهر مر ش (قوله نعم من بان له نفوذ تصرفه الخ) تركه مر (قوله أو حبس قبل الحكم) فيه نظر قال فى التنبيه فى بحث التزكية وإن سال المدعى أن يحبس حتى تثبت عدالتهم حبس انتهى وهذا حبس قبل الحكم إذ لا يصح الحكم قبل التزكية وهو شامل لما إذا كان المدعى به دينيا ولما إذا كان عينا لكن عبر فى الروض بقوله لو شهدا بعين مال وطلب المدعى أو رأى الحاكم أن يعدله أى يحوله حتى يزكى الشاهدان أجيب أو بدين لم يستوف قبل التزكية ولو طلب الحجر عليه قبله لم يحبس اه حبسه أجيب اه فخص ذكر الحبس بالدين ومثله فى العباب فانه قال فصل من أقام شاهدين بما ادعاه ثم طلب من القاضى نزع وجعله مع عدل إلى تزكيتها به فان كان عينا أجا به وإن رأى القاضى ذلك بلا طلب فعل فان تلفت مع العدل لم يضمن هو ولا القاضى بل المدعى عليه أن ثبت للمدعى لا عكسه وليس للقاضى تعديلا مع المدعى فان فعل فتلفت عنده ثم ثبت لم يضمنها المدعى عليه وإن كان دينيا لم يحبس فلا يستوفيه ولا يحجر على خصمه ويحبسه بطلب المدعى لدينه ولقود و حد قد ف لالحدا لله تعالى إلى اخر ما اطال به هنافى كتاب الشهادات بما يتعين مراجعته وعلل فى شرح الروض عدم الاجابة للحجر بما قال ان قضيته انه يجيبه إلى الحجر فى المشهود به ووجهه ثم قال فى الروض ولا يحبس أى المدعى عليه بشاهد قال فى شرحه لان الشاهد وحده ليس بحجة وقال فى التنبيه قبل ما تقدم عنه فان قال لى بينة بالجرح وجب اماله ثلاثة أيام والمدعى ملازمته إلى أن يثبت الجرح انتهى قال ابن النقيب لثبوت حقه فى الظاهر اه وقياس ذلك أن المقر له ملازمة المقر قبل الحكم لثبوت حقه بالاقرار

نظر ظاهر والفرق بينه وبين ما يأتى فى الحيلولة بلا طلب غير خفى ويحب مدع طالب الحيلولة بعد البينة وقيل التزكية وله حيث ذم ملازمته بنفسه أو بنائبه وبعد الحيلولة لا ينفذ تصرف واحد منها نعم من بان له نفوذ تصرفه كما هو ظاهر مما مر وللحاكم فعلها بلا طلب أن رآه ولا يجب طالب استيفاء أو حجر أو حبس قبل الحكم (بان) بمعنى كان (يكتب ما يميز به الشاهد) اسما وصفه وشهرة لئلا يشبهه ويكفى ميز (والمشهود له وعليه) لئلا يكون قريبا أو عدوا وهذا ليس من الاستزكاء بل مما يربح من النظر بعده فى مانع آخر من نحو عداوة أو قرابة (وكذا قدر الدين على الصحيح) لانه قد يغلب على الظن صدق الشاهد فى القليل دون الكثير ولا بعد فى كون العدالة تختلف بذلك وإن كانت ملكة فمن ثم ضعف المصنف الخلاف وإن قواه الامام ونقل المقابل عن معظم الأئمة

وغيرها اه مغنى (قوله قول شارح الخ) وافقه المغنى (قوله أى اثنين) أى فأكثر مغنى (قوله وسماه) أى المبعوث (قوله لمن اعترضه) وافقه المغنى عبارة هو أى من كيان نصب باسقاط الحافض وصرح به فى المحرر فقال إلى مركزى اه (قوله وهؤلاء المبعوثون الخ) وفى الشرح والروضة ينبغى أن يكون للقاضى من كون واصحاب مسائل فالمزكون المرجوع اليهم ليبنوا حال الشهود واصحاب المسائل هم الذين يبعثهم القاضى إلى المزكين ليبحثوا ويسألوا ورواها فى تفسير واصحاب المسائل فى لفظ الشافعى رضى الله تعالى عنه بالمزكين انتهى اه مغنى وروض مع شرحه (قوله لانهم يبحثون الخ) أى من المزكين ليوافق ما يأتى اه رشيدى (قوله ويسن الخ) عبارة المغنى قال فى الروضة ويكتب إلى كل مركز كتابا ويدفعه إلى صاحب مسئلة وينبغى كل كتاب عن غير من دفعه إليه وغير من يبعثه إليه احتياطا لئلا يسعى المشهود له فى التزكية والمشهود عليه فى الجرح اه (قوله ورواها لا يعلم) من الاعلام (قوله ويطلقون) أى اصحاب المسائل اه سيد عمر (قوله وهم) أى المزكون (قوله المرسل اليهم) يأتى عن الرشيدى (قوله ثم بعد السؤال الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ثم ان عاد إليه الرسل بجرح من المزكين توقف عن الحكم وكتم الجرح وقال للبدعى زدنى فى الشهود وأعادوا إليه بتعديل لم يحكم بقولهم بل يشافهه أى القاضى المزكى المبعوث إليه بما عنده من حال الشهود من جرح أو تعديل لان الحكم بشهادة ويشير المزكى اليهم لئلا يمتنع بذلك الغلط من شخص إلى آخر اه (قوله له) أى للقاضى اخفاؤه أى الجرح وقوله وتعديل عطف على جرح والو أو بمعنى أو كما عبر بها غيره (قوله ثم هذا المزكى) أى المذكور فى قول المصنف ثم يشافه المزكى كما أشار إليه بهذا الذى هو للإشارة للقريب فالمراد به المبعوث إليه وهو غير المزكى المذكور أو لا وصرح بهذا الأذرى ويصرح به قول المصنف يعدو وقيل تكفى كتابته ورواها شارح بقوله ان كان شاهد اصل أى بان كان هو المختبر لحال الشهود بصحبة أو جوار أو غيرهما ما يأتى وقوله والو أى بان لم يقف على أحوال الشهود إلا بأخبار نحو جيرانهم ولا ينافى ما تقرر قول شارح أى المزكى سواء صاحب المسئلة والمرسل إليه عقب قول المصنف وشرطه لانه للإشارة إلى الخلاف فى أن الحكم بقول المزكين أو المسئولين من الجيران ونحوهم كما أشار إليه الأذرى وقد قرر الشهاب ابن قاسم هذا المقام على غير هذا الوجه وبوافقه شرح المنهج فليحرج وليراجع ما فى حاشية الزياى اه رشيدى عبارة سم (قوله والو الاشتراط فى الأصل عذر الخ) وحيث كان ذلك من قبيل الشهادة على الشهادة لا يشكل بقوله الاتى وخبرة باطن من يعدله لصحبة أو جوار أو معاملة قديمة بخلاف غير القديمة من هذه الثلاثة فان هذه الثلاثة قد لا يوجد منها شيء هنا على أنه يسأتى أن يستفيض عنده عدالته من الخبراء اه (قوله ولولا) إلى قوله ولولا على عبارة النهاية والأقبل قوله وان لم يوجد شرط قبول الشهادة على الشهادة كما قاله جمع للحاجة اه (قوله ولولا) إلى الماتن فى المغنى (قول المتن وقيل تكفى

من غير حكم لكن تقدم عن الماوردى فى هامش الصفحة السابقة خلافاه فليراجع وليحرج (قوله وهؤلاء المبعوثون يسمون اصحاب المسائل) كتب عليه مر هنا (قوله والو الاشتراط فى الأصل عذر يجوز الشهادة) حيث كان ذلك من قبيل الشهادة على الشهادة لا يشكل بقوله الاتى وخبرة باطن من يعدله لصحبة أو جوار أو معاملة قديمة بخلاف غير القديمة من هذه الثلاثة فان هذه الثلاثة قد لا يوجد منها شيء هنا على أنه يسأتى أيضا أنه يغنى عنها أن يستفيض عنده عدالته من الخبراء (قوله وقال جمع لا يشترط ذلك للحاجة) كتب عليه مر (قوله ولولا) إلى صاحب المسئلة الحكم بالجرح والتعديل اكتفى بقوله فيه الخ) بعد أن نقل الشيخان خلافا فى أن الحكم بقول اصحاب المسائل أو بقول المزكين قالوا واللفظ للروضة وإذا تأملت كلام الاصحاب فقد تقول ينبغى أن لا يكون فى هذا خلاف محقق بل أن على صاحب المسئلة الجرح والتعديل لحكم القاضى مبنى على قوله فلا يعتبر العدد لانه حاكم وان امره بالبحث بحث ووقف على حال الشاهد وشهد بما وقف عليه فالحكم ايضا مبنى على قوله لكن يعتبر العدد لانه شاهد وان امره براجعة مزكين فصاعدا وبان يعلمه بما عندهما فهو رسول محض والاعتداد على

فاندفع قول شارح لا يحسن التعبير بالصحيح بل بالأصح (ويبعث به) أى المكتوب (مركيا) أى اثنين مع كل نسخة مخفية عن الآخر وسماه به لانه سبب فى التزكية فلا ينافى قول أصله إلى المزكى خلافا لمن اعترضه وهؤلاء المبعوثون يسمون اصحاب المسائل لانهم يبحثون ويسألون ويسن أن يكون بعثهم سارا وان لا يعلم كلا بالآخر ويطلقون على المزكين حقيقة وهم المرسل اليهم (ثم) بعد السؤال والبعث (يشافه المزكى بما عنده) من جرح فيسن له اخفاؤه ويقول زدنى فى شهودك وتعديل فيعمل به ثم هذا المزكى ان كان شاهد أصل فواضح والاشتراط فى الأصل عذر يجوز الشهادة على الشهادة وقال جمع لا يشترط ذلك للحاجة ولو لى صاحب المسئلة الحكم بالجرح والتعديل اكتفى بقوله فيه لانه حاكم (وقيل تكفى كتابته) أى المزكى إلى القاضى بما عنده

(الح) أى من غير مشافهة وهذا اختاره القاضى حسين وأصحابه وعليه عمل القضاة الآن من اكتفائهم برؤية سجل العدالة اه معنى (قوله) وأول الأذرى (الح) عبارة المغنى (تفيه) من نصب من أرباب المسائل حا كفى الجرح والتعديل كفى أن ينهى إلى القاضى وحده فلا يعتبر العدد لأنه حاكم وكذا الأمر القاضى صاحب المسئلة بالبحث فبحث وشهد بما يحتمل أن يكون فيه خلاف محقق بل أنولى صاحب المسئلة الجرح والتعديل كلام الأصحاب فقد تقول ينبغي أن لا يكون فيه خلاف محقق بل أنولى صاحب المسئلة الجرح والتعديل فحكم القاضى مبنى على قوله فلا يعتبر العدد لأنه حاكم أن أمره بالبحث فبحث ووقف على حال الشاهد وشهد به فالحكم ايضا مبنى على قوله لكن يعتبر العدد لأنه شاهد وأن أمره بمراجعة من كين وإعلامه ما عندهما فهو رسول محض فليحضر أو يشهد أو كذا الوشيد على شهادتهما لأن شاهد الفرع لا يقبل مع حضور الأصل انتهى وقد رفع بذلك الخلاف فى أن الحكم بقول المزيكى أو بقول هؤلاء والذى نقله عن الأكثرين أنه بقول هؤلاء وهو كما قال شيخنا المعتمد اه (قوله) أى المزيكى إلى قوله ومثله فى المغنى لا أقوله ومحل إلى المتن وإلى قوله نظير ما أتى فى النهاية (قوله) والمرسول إليه صوابه والمرسل إليه لأن اسم المفعول من غير الثلاثى لا يكون إلا كذلك اه رشيدى (قول المتن كشاهد) قضيته عدم شهادة الأب بتعديل الابن وعكسه وهو الأصح اه معنى (قوله) فى كل ما يشترط (الح) أى من اسلام وتكليف وحرية وذكره وعدالة وعدم عداوة فى جرح وعدم بنوة أو اوة فى تعديل اه زبادى (قوله) ومحل اه أى أن شرطه كشرط قاض (قوله) ومثله) أى المزيكى فى ذلك أى فى اشتراط المعرفة (قوله) فبقول بعضهم (الح) عبارة النهاية نعم اتى الوالد بأن يكفيه أنه يشهد بأنه صالح لدينه ودنياه ويتجه حمله على عارف صلاحهما (الح) وما اعترض به من أنه أتى فى الشهادات ما يعلم منه أنه (الح) غير صحيح لأن حقيقة الاطلاق أن يشهد بمطلق الرشد امام قوله أنه صالح لدينه ودنياه فانه تفصيل لا إطلاق اه وعقبها سم بما نصه واقول قد يقال إنما يكون تفصيلا لا إطلاقا إذا صرح بما يتحقق به الصلاح مع أنه لم يصرح بذلك فليتأمل اه (قوله) يحمل هذا) أى ماسأتى وقوله والاول أى ما قاله البعض (قول المتن وخبرة باطن) من إضافة المصدر إلى مفعوله أى خبرته باطن اه سم أى كما اشار إليه الشارح بتقدير المرسول إليه (قول المتن وخبرة باطن من يعدل (الح) والمغنى فيه أن اسباب الفسق خفية غالبا فلا بد من معرفة المزيكى حال من يركبه ويشترط علم القاضى بأنه خير بباطن الحال الا

قولهما فليحضر أو يشهد وكذا الوشيد على شهادتهما لأن شهادة الفرع لا تقبل مع حضور الأصل انتهى قال شيخنا الشهاب البرلى اقول وفى قولها فحكم القاضى مبنى على قوله ما يفيد أن الثبوت يثقل فى البدوان تجرد عن الحكم الا أن يحمل ذلك على ما إذا حكم نائب القاضى المذكور بالجرح والتعديل ثم شافه القاضى ثم رابت كلام الشيخين محصله أن نائب القاضى بشافه بالثبوت وان لم يحكم ويغفر فيه ذلك لأنه معين له بخلاف القاضى المستقل ذكر ذلك الشيخان عند الكلام على كتاب القاضى للقاضى اه قلت وعبارة الروض وشرحه هناك فصل وان لم يحكم وأنه سماع الحجة المسبوقه بالدعوى إلى قاض آخر مشافهة به لم يجز له الحكم بناء على أن انهاء سماعها نقل لها كقتل الفرع شهادة الأصل وكما يحكم بالفرع مع حضور الأصل لا يجوز الحكم بذلك او مكاتبه جاز الحكم به حيث تكون المسافة بين القاضيين بحيث تسمع فيها الشهادة على الشهادة بخلاف الكتاب مع الحكم يجوز ولو مع القرب بخلاف ما لو قال لثابته اسمع البيعة بعد الدعوى وانها إلى ففعل فالاشبه الجواز أى جواز حكم منبه بذلك لأن تجويز النيابة للاستعانة بالثابته وهو يقتضى الاعتداد بسامعها بخلاف سماع القاضى المستقل اه باختصار وبه يتضح أن الاشكال فيما ذكره اه (قوله) فبقول بعضهم يكفيه أن يشهد بأنه صالح (الح) اتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله) يحمل على من يعرف (الح) كتب عليه مر (قوله) لكن سأتى فى الشهادات (الح) غير صحيح لأن حقيقة الاطلاق أن يشهد بمطلق الرشد امام قوله أنه صالح لدينه ودنياه فانه تفصيل لا إطلاق شمر واقول قد يقال إنما يكون تفصيلا لا إطلاقا إذا صرح بما يتحقق به الصلاح مع أنه لم يصرح بذلك فليتأمل سم (قوله) أى

وأول الأذرى كالحسابى وهذا الوجه بما يرجع إلى المعتمد (وشرطه) أى المزيكى سواء صاحب المسئلة والمرسول إليه (كشاهد) فى كل ما يشترط فيه امامن نصب للحكم بالتعديل والجرح فشرطه كقاض ومحل إن لم يكن فى واقعة خاصة وإلا فكلما مر فى الاستخلاف (مع معرفة) المزيكى لكل من (الجرح والتعديل) وأسبابهما لتلا يجرع عدلا ويتركى فاسقا ومثله فى ذلك الشاهد بالرشد فقول بعضهم يكفيه أن يشهد بأنه صالح لدينه ودنياه يحمل على من يعرف صلاحهما الذى يحصل به الرشد فى مذهب الحاكم نظير ما أتى فى هو عدل لكن سأتى فى الشهادات ما يعلم منه أنه لا يكتفى بنحو ذلك الاطلاق ولو من الموافق للقاضى فى مذهبه لأن وظيفة الشاهد التفصيل لا الاجمال لينظر فيه القاضى وقد يجمع بحمل هذا على ما إذا كان ثم احتمال يقدر فى ذلك الاطلاق والاول على خلافه

(و) مع (خبرة) المرسل اليه ايضا بحقيقة (باطن من بعدله) وجوز بعضهم رفع خبره عطفًا على خبر شرطه (الصحة او جوار) بكسر اوله افصح من ضمّه (أو وماملة) قديمة كما قاله عمر رضي الله عنه لمن عدل عنده شاهدًا أو جارك تعرف ليله ونهاره أو عاملك بالدينار والدرهم الذين يستدل بها على الورع أو رفيقك في السفر (١٦٠) الذي يستدل به على مكارم الاخلاق قال لافان است تعرفه ويقبل قولهم في خبرتهم

إذا علم من عدلته أنه لا يترك إلا بعد الخبرة فتمتد غنى وروض مع شرحه (قوله ومع خبره المرسل اليه) إلى قول المتن وأنه يكفي في النهاية الا قوله وجوز بعضهم إلى المتن وقوله كما يدل عليه الاثر وقوله اتفاقًا على ما قاله الماوردي وقوله لا شهادة عدلين الما وخرج (قول المتن من بعدله) صلة أو صفة جرت على غير من هي له فليتم له اسم أي ولم يبرز اختيار المذهب السكوفيين (قوله وجوز بعضهم) إلى قوله ويقبل في المغنى إلا قوله قديمة (قوله بعضهم) عبارة المغنى ابن الغرakah اه (قول المتن أو معاملة) أي ونحوها أسنى ومعنى عبارة الرشيدى قول المتن لصحة وجوار أو معاملة أي أو شدة خص وهذا هو الذي يتأق في المزكين المنصوبين من جهة الحاكم غالبًا اه (فوله قديمة) سيذكر محترضا (قوله بذلك) أي الصحة أو الجوار أو المعاملة (قوله فلا يكفي الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولا يعتبر في خبرة الباطن التقدم في معرفتها بل يكفي بشدة الفحص عن الشخص ولو غريبًا يصل المزكى بفحصه إلى كونه خيرا بباطنه فحين يغلب على ظنه عدلته باستفاضة منه شهدا اه (قوله ويغنى عن خبره ذلك) في هذه العبارة علاقة والاولى حذف لفظ خبرة اه رشيدى (قوله عن خبرة ذلك) يعنى عن الصحة والجوار والمعاملة (قوله عنده) أي المزكى (قوله والحق ابن الرفعة الخ) هذا الملحق نقله ابن النقيب في مختصر الكفاية عن القاضي حسين اه سم (قوله لا شهادة عدلين) عطف على قوله أن تستفيض الخ (قوله وخرج) إلى قول المتن وأنه يكفي في النهاية (قوله وخرج بمن بعدله من يجره الخ) هو ظاهر وان سوى المحلى بينهما اه سم (قول المتن اشترط لفظ شهادة) فيقول أشهد أنه عدل أو غير عدل اه معنى (قوله قول العارف الخ) أي مع لفظ الشهادة اه معنى (قوله فيها) أي اسباب الجرح واسباب التعديل (قوله نظير ما تقرر الخ) أي في شرح مع معرفة الجرح والتعديل (قول المتن هو عدل) أي أو مرضى أو مقبول القول أو نحوها اه أسنى (قوله التي هي المقصود) عبارة المغنى التي اقتضاها ظاهر قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم اه (قول المتن يزيد) أي على قوله أشهد أنه عدل اه معنى (قوله ما تقرر انفا الخ) أي في شرح وكذا قدر الدين على الصحيح (قوله فغير متصور شرعا) فيه شيء مع قوله السابق ولا بعد في كون العدالة تختلف بذلك وان كانت ملكة اه سم اقول ويدفع الاشكال قول شارح اخذ ما تقرر الخ فإنه صريح في أن هذا التفسير هو المراد مما سبق (قوله الذي ذكرته) أي بقوله يعنى قد يظن الخ هو المراد أي من التعليل بأنه قد يكون عدلا الخ (قوله الظن) أي على الظن والافوق بما سبق أن يقول الذي يظن صدقه فيه دون غيره (قوله اغفلوه) أي ردة الوجه الضعيف بذلك (قوله كإيان) أي بقوله ولا يشترط حضور المزكى الخ (قول المتن ويجب ذكر سبب الجرح) وإنما يكون الجرح والتعديل عند القاضي أو من عينه القاضي اه معنى (قول المتن ذكر سبب الجرح) أي وان كان فقها اه نهاية (قوله صريحا) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله ولا يكون به) أي بذكر الزنا وان انفرد نهايقوم معنى (قوله للحاجته انه مسؤول الخ) عبارة النهاية والمغنى

المصنف خبرة باطن) من اضافة المصدر للمفعول أي خبرته باطن (قوله من بعدله) صلة أو صفة جرت على غير من هي له فتأمل اه (قوله ويغنى عن خبرة ذلك أن تستفيض) كتب عليه مر (قوله والحق ابن الرفعة الخ) هذا الملحق نقله ابن النقيب في مختصر الكفاية عن القاضي الحسين (قوله وخرج بمن بعدله من يجره) هو ظاهر ان سوى المحلى بينهما (قوله فغير متصور شرعا) فيه شيء مع قوله السابق ولا بعد في كون العدالة تختلف بذلك وان كانت ملكة (قوله أي المصنف ويجب ذكر سبب الجرح) أشكل على بعض الطلبة

ذلك كما يدل له الاثر ما غير القديمة من تلك الثلاثة كان عرفة في احدى ما من نحو شهرين فلا يكفي اتفاقا على ما قاله الماوردي ويغنى عن خبره ذلك أن تستفيض عنده عدلته من الخبراء بباطنه والحق ان الرفعة بذلك ما اذا تكرر ذلك على سمعه مرة بعد اخرى بحيث يخرج عن حد التواطؤ لا شهادة عدلين لاحتمال التواطؤ الا ان يهد على شهادتها وخرج بمن بعدله من يجره فلا يشترط خبرة بباطنه لا شترط تفسير الجرح والاصح اشترط لفظ شهادة من المزكى كبقية الشهادات (و) الاصح (انه يكفي) قول العارف باسباب الجرح والتعديل أي المرافق مذهبه المذهب القاضي فيها نظير ما تقرر بما فيه (هو عدل) لانه اثبت له العدالة التي هي المقصود (وقيل يزيد على ولي) ونقل عن الأكثر لانه قد يكون عدلا في شيء ودون شيء يعنى قد يظن صدقه في شيء ودون شيء أخذنا بما تقرر أنفا في القليل والكثير وأما

اثبات حقيقة العدالة في صورة ونفها في آخر فغير متصور شرعا واذا تقرر أن ذلك الذي ذكرته هو المراد لم ينتح لانه منه تأييد لذلك الوجه الضعيف لأنه وان قال على ولي قد يرد في بعض الصور التي يغلب الظن فيها صدقه دون غيره فتأمله فان الشراح اغفلوه بالكلية ولا يجوز أن يترك أحد الشاهدين الآخر ولو عرف الحاكم والخم اسم الشاهد ونسبه وعينه جازت تركيته في غيبته كإيانى (ويجب ذكر سبب الجرح) ربحا كزان ولا يكون به قاذفا للحاجة مع أنه مسؤول وبه فارق شهود الزنا اذا اقتصر كما مر مع أنه يندب لهم الستر

أو سارق الاختلاف في سببه فوجب بيانه ليعمل القاضي فيه باعتقاده نعم لو اتحد مذهب (١٦١) القاضي وشاهد الجرح لم يعد الا كنفاء

لانه مشمول فهو في حقه فرض كفاية أو عين بخلاف شهرد الزنا اذا انفصوا عن الاربعة فانهم قدوة لانهم مندوبون الى السرفهم معصرون اه (قوله اوسارق) او قاذف او يقول ما يعتقده من البدعة المنكرة اه معنى (قوله الاختلاف الخ) علة لما في المتن (قوله فوجب بيانه الخ) اشكل على بعض الطلبة التميز بين الجرح وسببه ولا لمشكال لان الجرح هو الفسق او رد الشهادة وسببه نحو الزنا والسرقه اه سم (قوله انه لافرق) وقافا للنهاية والمعنى (قوله بما مر انفا) اى فى شرح مع معرفة الجرح والتعديل (قوله وقال الامام الخ) عبارة المعنى رقيق ان كان الجارح عالما بالاسباب اكتبى باطلافه والافلا (تنبيه) محل الخلاف في غير المنصوب للجرح والتعديل اما هو فليس للحاكم سؤاله عن السبب كما نقله الزركشى عن المطالب عن ابن الصباغ اه (قوله ولو علم) الى قوله قال جمع فى المعنى الا قوله بل قال الى فان لم يبين والى قول المتن والاصح فى النهاية (قوله لكن توقف الخ) عبارة النهاية لكن يجب التوقف عن الخ قال ع ش و فى نسخة اى للنهاية لكن توقف عن الخ اى ندبا اخذنا ما ياتى له اه عبارة الرشيدى قوله كما ياتى الذى ياتى خلاف هذا وانه لا يجب التوقف كما ساقى التنبيه عليه وفى حاشية الشيخان فى بعض النسخ هنا ابدال لفظ يجب بيبندب وهو الذى يوافق ما ياتى اه وصنيع المعنى وشرح المنهج كالصريح فى الوجوب وبه صرح الاسنى عبارة قال الاسنوى وليس المراد بعد قبول الشهادة بالجرح من غير ذكر سببه انها لا تقبل اصلا حتى يقدم عليها بينة التعديل بل المراد انه يجب التوقف عن العمل بها الى بيان السبب كذا ذكره النووى فى شرح مسلم فى جرح الراوى ولا فرق فى ذلك بين الرواية والشهادة اه (قوله عن الاحتجاج به) اى بالمجروح اه معنى (قوله كما ياتى) اى قبل قول المصنف والاصح انه لا يكتبى الخ (قوله حضور المزكى) بفتح الكاف (قوله من تسمية البينة) المراد بها ما يشمل المزكى والاصل (قول المتن ويعتمد) اى الجارح اه معنى (قوله اى الجرح) الى التنبيه فى المعنى الا قوله ولا يجوز الى والاشهر (قول المتن او الاستفاضة) علم بذلك اعتماد التواتر بالاولى اه نهاية عبارة المعنى وشرح المنهج او التواتر كما فهم بالاولى وكذا شهادة عدلين مثلا بشرطه للحصول العلم او الظن بذلك اه (قوله الا ان شهد) اى الجارح (قوله والاشهر انه يذكر معتمده الخ) عبارة النهاية والمعنى وشيخ الاسلام وفى اشتراط ذكر ما يعتمد من معانة او نحوه وجهان احدهما وهو الاشهر نعم وثانيهما وهو الا قيس لا وهذا الوجه اه (قول المتن ويقدم على التعديل) سواء كان بينة الجرح اكثر ام لا اه معنى عبارة سم قال فى التنبيه فان عدله اثنان وجرحه اثنان قدم الجرح على التعديل اه قال ابن التقي وبكذا لو جرحه اثنان وعدله ثلاثة فاكثر الى مائة قاله القاضي حسين وغيره اه (قوله لزيادة علم الجارح) فان بينة التعديل بذت امرها على ما ظهر من الاسباب الدالة على العدالة وخفى عليها ما اطلع عليه بينة الجارح من السبب الذى جرحته به كالمقامت بينة بالحق وبينه بالابراء اه معنى (قول المتن المعدل) بكسر الدال مخطه اه معنى (قوله لزيادة علم الخ) اى بجريان التوبة وصلاح الحال بعد وجوب السبب الذى اعتمده الجارح (تنبيه) هذه المسئلة احدى مسئلتين يقدم فيهما ما بينة التعديل على الجرح والثانية ما لو جرح ببلد ثم انتقل لآخر فعده اثنان قدم التعديل كما قاله صاحب البيان عن الاصحاب قال فى الذخائر ولا يشترط اختلاف البلدين بل لو كانا فى بلد واحد اختلف الزمان فتكذلك اه وحاصل الامر تقديم البينة التى معها زيادة علم من جرح او تعديل اه ولعل ما نقله عن الذخائر

التمييز بين الجرح وسببه نحو الزنا والسرقه (قوله نعم لا بد من تسمية البينة) مضاف للمفعول مر (قوله الا ان شهد على شهادتهم) كتب مر (قوله والا قيس لا) هذا الوجه ش مر (قوله ايضا والا قيس لا) قال فى شرح الروض ذكر ذلك الاصل وظاهر صنيع المصنف اعتماد الثانى اه (قوله ويقدم الجرح على التعديل) قال فى التنبيه فان عدله اثنان وجرحه اثنان قدم الجرح على التعديل اه قال ابن التقي وبكذا لو جرحه اثنان وعدله ثلاثة فاكثر الى مائة قاله القاضي حسين وغيره اه قال فى التنبيه قبل

(٢١ - شروانى وابن قاسم - عاشر) (فان قال المعدل عرفت سبب الجرح وتاب منه وصلاح قدم) لزيادة علمه حينئذ

(تنبيه) قوله وصلاح يحتمل أن يكون تأكيذا للوجه أنه تأسيس إذ لا يلزم من التوبة قبول الشهادة وحينئذ يفيد أنه مضت

مدة الاستبراء دون النوبة لا يمكن ظاهر المتن أنه يكفي مجرد قوله صلاح ريس مراد بل لا بد من ذكر مضي تلك المدة إن لم يعلم تاريخ الجرح والام
يحتج لذلك اذ لا بد من مضيا وكذا يقدم التعديل أن أرخ كل من الشينين وكانت بينة التعديل متأخرة قال ابن الصلاح إن علم المعدل جرحه وإلا
فيحتمل اعتماده على حاله قبل الجرح قال (١٦٢) القاضي ولا توقف الشهادة به على سؤال القاضي لانه تسمع فيه شهادة الحسبة وقضيته

أن التعديل كذلك
لساها فيه ايضا ويقبل
قول الشاهد قبل الحكم
انا فاسق او مجروح وان لم
يذكر السبب خلافا للروايات
وغيره نعم يتجه أن محله فيمن
لا يبعد عادة عليه باسباب
الجرح وفي شرح مسلم
يتوقف القاضي عن شاهد
جرحه عدل بلا بيان سبب
ويتجه ان مراده نذب
التوقف إن قويت الريبة
لعل القادح يتضح فان لم
يتضح حكم لما يأتي انه لا عبرة
لريبة يجدها بلا مستند
(والاصح انه لا يكفي في
التعديل قول المدعى عليه
هو عدل وقد غلط في شهادته
على المامر ان الاستزكاء
حق لله تعالى ولهذا لا يجوز
الحكم بشهادة فاسق وان
رضى الخصم ومقابله
الاكتفاء بذلك في الحكم
عليه لا في التعديل اذ لا قائل
به وقوله وقد غلط ليس
بشرط بل هو بيان لان
استكراه مع اعترافه بعدالته
مستلزم لنسبته للغلط وان
لم يصرح به فان قال عدل
فيما شهد به على كان اقرارا
منه به ويسن له ولا يلزمه
ولم نطلب الخصم اذ ارتاب
فيهم لكن بقيد الاتي
قبيل الحسبة وفي المنتقبة

هو ما ذكره الشارح بقوله الآتي وكذا يقدم الخ فيقيد بما قاله ابن الصلاح (قوله مدة الاستبراء) وهي سنة
اه ع ش (قوله تاريخ الجرح) اي سبب الجرح كالزنا (قوله لذلك) اي لا ذكر مضي تلك المدة (قوله وكذا
يقدم الخ) ولو عدل الشاهد في رافة ثم شهد في أخرى فطال بينهم ما من استبعده القاضي باجتهاده طلب
تعديله ثانيا لان طول الزمن يغير الاحوال بخلاف ما لا ظلم بطل ولو عدل في مال قليل هل يعمل بذلك التعديل
المدكر في شهادته بالمال الكثير بناء على ان العدالة لا تتجزأ او لا بناء على أنها تتجزأ وجهان قال ابن
أبي الدم المشهور من المذهب الاول فمن قبل في درهم قبل في ألف نقله عنه الاذرعى وأقره ولو عدل الشاهد
عند القاضي في غير محل ولايته لم يعمل بشهادته إذا عاد إلى محل ولايته إذ ليس هذا قضاء بعلم بل بينة فهو كما
لوسم البينة خارج ولايته مغنى وروض مع شرحه (قوله الشهادة به) اي بالجرح اه ع ش (قوله
فيه) اي الجرح (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله ويقبل) إلى قوله خلافا الخ في المغنى (قوله قبل
الحكم) قد يشمل ما قبل اداء الشهادة فليراجع (قوله جرحه عدل بلا بيان سبب) مفهوما انه لو بين
السبب رد الشاهد وفيه نظر مع ما قدمت عن ابن النقيب أن الجرح والتعديل لا يثبتا بدون اثنتين
الا ان يريد بقوله عدل الجنس فليراجع اه سم (قوله ويتجه ان مراده الخ) لا يخالف ما مر عن الاسنى
وغيره لان ذلك في عدلين فاكثر (قوله في شهادته) الى قوله ولو قال لا رافع في المغنى الا قوله ولا يلزمه الى ان
يفرقهم وإلى الباب في النهاية الا قوله اتى ذلك وقوله بينة الى اقام بينة (قوله ومقابله الخ) عبارة المغنى تنبيه
كلامه يقتضى ان مقابل الاصح الاكتفاء بذلك في التعديل ولا قائل به وإنما مقابله الاكتفاء به في الحكم على
المدعى عليه بذلك لان الحق له وقد اعترف بعدالته اه (قوله اذ ارتاب فيهم) أو توهم غلطهم لخفة عقل
وحداه فيهم ولم يرتب بهم ولا توهم غلطهم فلا يفرقهم وإن طلب منه الخصم تفرقهم لان فيه غضا منهم
مغنى وروض مع شرحه (قوله وفي المنتقبة) عطف على قبيل الحسبة (قوله وإلا) اي وإن انتفى القيد
الا في سيد عمر (قوله ان يفرقهم) تنازع فيه قوله ويسن له ولا يلزمه وقوله وجب (قوله كالاخ) مع قوله ثم
يسأل الثاني لعل هنا سقطه والاصل فيسأل واحد ويستقصى ثم يسأل الخ عبارة المغنى والروض مع شرحه
ويسأل كلامهم عن زمان تحمل الشهادة عاما وشهرا ويوما وغداة وعشية وعن حضر معه من الشهود وعن
كتب شهادته معه وانه بحر او مداد ونحو ذلك ليستدل على صدقهم ان افقت كلمهم والافيقف عن الحكم
وإذا اجابوا احدهم لم يدع، يرجع الى الباقي حتى يسألهم لئلا يخبرهم بجرابها فان امتنعوا من التفصيل
ورأى ان يعظمهم ويحذرهم عقوبة شهادة الزور وعظمهم وحذرهم فان اصرروا على شهادتهم ولم يفصلوا
وجب عليه القضاء الخ (قوله والاولى كون ذلك قبل التزكية) اي لا بعدها لانه ان اطلع على عورة
استغنى عن الاستزكاء والبحث عن حالهم اسنى ومغنى (قوله بذلك) اي بنحو عداوته او فسقه (قوله
ذلك وأقلمهم أى أصحاب المسائل المبعوثة للبحث عن حال الشهود اثنان وقيل يجوز أن يكون واحدا قال ابن
النقيب القولان مبنيان على أن الجرح والتعديل يقع بقولهم ام بقول المسئولين من الاصدقاء والجيران ظاهر
النص وقول الاصطخري والاكثرين الاول وصححه القاضي ابو الطيب وغيره فافقهم اثنان لان الجرح
والتعديل لا يثبت بدونهما وافر النووي الشيخ على ترجيحه (قوله جرحه عدل بلا بيان سبب) مفهوما انه
لو بين السبب رد الشاهد وفيه نظر مع ما في الحاشية العلما عن ابن النقيب أن الجرح والتعديل لا يثبتان بدون
اثنتين الا ان يريد بقوله عدل الجنس فليراجع (قوله فان قال عدل فيما شهد به على) كتب عليه م ر (قوله
لكن بقيد الاتي) سكنت عنه م ر (قوله ولهم ان لا يجيروه) كتب عليه م ر

والاوجب أن يفرقهم ويسأل كلا ويستقصى ثم يسأل الثاني قبل اجتماع الاول به ويستقصى ويعمل بما غلب على
ظنه والاولى كون ذلك قبل التزكية ولهم أن لا يجيروه ويلزمه حينئذ القضاء وإن وجدت شروطه ولا عبرة بريبة يجدها ولو قال لا دفاع في فيه ثم
أتى بينة بنحو عداوته أو فسقه وادعى أنه كان جاهلا بذلك قبل قوله يمينه على ما ذكره بعضهم فله بعد حلفه إقامة البينة بذلك فان قلت أطلقوا

قبوله في لا بينة لي وما معه مما رآنا الظاهر أو الصريح في أنه لا يدين عليه وهذا يرد على ذلك البعض قلت يمكن الفرق بان الثاني هنا أظهر لانه
في القادح على العموم ثم أثبت بعضه في شخص واحد فاحتاج ليمين تؤيد صدقه في ذلك الاثبات وأما حكم فانيانه ببيئته لا ينافي لا بينة لي من كل وجه
لانهما لم يتواردا على شيء واحد أو ما قوله لم يكون له بينة ولا يعلمها فلا فارق فيه لانه قد يكون عدوه مثلاً وهو لا يعلمه ولو أقام بينة على إقرار
المدعى بأن شاهده يشرب الخمر مثلاً وقت كذا فان كان بينته وبين الاداء دون سنة رد (١٦٣) ولا فلا ولو لم يعين الشرب وقتنا مثل المقر

وحكم بما يقتضيه تعيينه
فان اتى عن التعيين توقف
عن الحكم ولو ادعى الخصم
ان المدعى اقرب نحو فسق
بينته واقام شاهد يحلف
معه بنى على ما لو قال بعد
بينته شهودى فسقة
والاصح بطلان بينته لا
دعواه فلا يحلف الخصم
مع شاهده لان الغرض
الظن في البينة وهو لا يثبت
بشاهد يمين ولو شهد بان
هذا مله ورثه فهو د
اخران بانهما ذكرا بعد
موت الاب انهما ليسا
بشاهدين في هذه الحادثة
او انهما اتباعا الدار منه ردا
وايهام الروضة خلاف
ذلك غير مراد

﴿باب القضاء على الغائب﴾
عن البلد أو المجلس بشرطه
وتوابع اخر (هو جائز) في
كل شيء ما عدا عقوبة الله
نعالي كياتي وإن كان الغائب
في غير عمله للحاجة ولم تكن
من لإبطال الحكم عليه
بأثبات طاعن في البينة إذ
يجب تسميته له إذا حضر
بنحو فسق او في الحق بنحو
اداء وليس له سؤال القاضي
اى الامل كما هو ظاهر عن
كيفية الدعوى ومثلاً يمين

في شخص (الخ) تنازع في الإعلان (قوله لا ينافي الخ) هذا يخالف قول المناطقة ان المرجحة الجزئية تقيض
السالبة الكلية (قوله لانهما لم يتواردا على شيء واحد) فيه شيء في كل بينة اقيمها زور ويحجب بان غاية
الامر انه عام في الاشخاص وهو يقبل التخصيص اه (قوله بينة) اى وقت الشرب (قوله ولو لم يعيننا)
اى شاهد الاقرار (قوله توقف عن الحكم) هل ندبا كما هو قياس ما قدمه قبيل قول المتن والاصح انه الخ او
وجوباً كما هو قياس ما قدمته عن الاسنى وغيره وهذا هو الاقرب فليراجع (قوله والاصح بطلان بينته
لادعواه) لعل مقابله بطلان دعواه ايضاً فعليه يحلف الخصم مع شاهده لان الغرض حينئذ إبطال الدعوى
لا الطعن في البينة (قوله وايهام الروضة الخ) اقول القياس ما في الروضة كما تقدم للمصنف من انه لو قال لا بينة
لي ثم احضرها قبلت لانه ربما لم يعرف له بينة او نسي او نحو ذلك فكذلك البينة هنا يحتمل انهما حين
قولهما السنابشاهدين في هذه القضية نسيا اه ع ش

﴿باب القضاء على الغائب﴾

(قول المتن على الغائب) والحق القاضي حسين بالغائب ما إذا حضر المجلس فهو ب قبل ان يسمع الحاكم البينة
او بعده وقبل الحكم فانه يحكم عليه قطعاً اه معنى (قوله عن البلد) الى قوله وليس له في المعنى والى الفرع
في النهاية الا قوله اى الامل كما هو ظاهر وقوله ومثلاً الى نعم وقوله ويؤيده الى واعترضه وقوله الا ان
يقول وهو ممتنع وقوله وكذا تسمع الى ولو كان (قوله عن البلد) اى فوق مسافة العدوى كما ياتي في اول الفصل
الثاني (قوله بشرطه) اى من التوارى او التعزز معنى ونهاية (قوله وتوابع اخر) اى من قوله ويستحب
كتاب به الى الفصل الثاني اه بجمري (قوله كما ياتي) اى الفصل الثاني (قوله ولم تكنه) اى المدعى عليه
ع ش اى بعد حضوره رشيدى (قوله بنحو فسق الخ) متعلق بطاعن في البينة وقوله بنحو اداء متعلق بطاعن في
الحق (قوله وليس له) اى للغائب اذا حضر (قوله عن كيفية الدعوى) اى الاولى اه ع ش (قوله ومثلاً)
اى الدعوى وكذا ضمير تحريرها (قوله استيفاءه) اى التحرير (قوله اليه) اى القاضي اه ع ش (قوله
ان سجلت) اى الدعوى سم وينبغي ان يكون مثل التسجيل مالى تبرع القاضي بمكاتبها للخصم اه
سيد عمر (قوله ولانه) الى قوله ويؤيده في المعنى (قوله ولان الخ) عطف على قوله للحاجة (قوله فهو الخ)
الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله والالقال الخ) عبارة المعنى ولو كان فنوى لقال لك ان تاخذى اولاً باس
عليه او نحوه ولم يقل خذى لان المقتضى لا يقطع فلما قطع كان حكماً كذا استدلو ا به وقال المصنف في شرح مسلم
لا يصح الاستدلال به لان باسفيان كان حاضراً الخ (قوله ورده الخ) وايضاً الملازمة في قولهم والالقال
الخ ممنوعة اذ يجوز ان يكون فنوى ويقول خذى الخ كما افاده الحلبي اه بجمري (قوله ذلك) اى الشكاية
عن شح زوجها (قوله ويؤيده) اى ما في شرح مسلم (قوله واعترضه) الى قوله خلافاً للبلقينى في المعنى الآ

(قوله لانهما لم يتواردا على شيء واحد) فيه شيء في كل بينة اقيمها زور ويحجب بان غاية الامر انه عام في
الاشخاص وهو يقبل التخصيص (قوله ولو أقام بينة على اقرار المدعى بأن شاهده الخ) كتب عليه م
(قوله ولو لم يعين الشرب وقتنا الخ) كتب عليه م (قوله ولو ادعى الخصم ان المدعى اقرب بنحو فسق الخ)
كتب عليه م (قوله ولو شهد بان هذا مله ورثه الخ) كتب عليه م

﴿باب القضاء على الغائب﴾ (قوله نعم ان سجلت) اى الدعوى

الاستظهار وإن كان في تحريرها خفاء يبعد على غير العالم استيفاءه لان تحريرها اليه نعم إن سجلت فله القدرح باءام يطل لها كما هو ظاهر ولانه
عليه السلام قال لهند امرأة أبى سفيان رضى الله عنهم لما شككت اليه شحه خذى من ماله ما يكفيك ولذلك بالمعروف فهو قضاء عليه لا افتاء
ولا الالقال لك ان تاخذى مثلاً ورده في شرح مسلم بانه كان حاضر أعير متوار ولا متعز لان الواقعة في فتح مكة لما حضرت هند للبايعه وذكر
عليه السلام فيها أن لا يسرقن فذكرت هند ذلك ويؤيده ما رواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي انها قالت لا أباعك على السرقة لاني أسرق

من مال زوجي فكف عنه يده وكفت يدها حتى أرسل إلى أبي سفيان يشعل لها منه فقال أبو سفيان أما الرطب فنعم وأما اليا بس فلا واعترضه غيره بأنه لم يحلفها ولم يقدر (١٦٤) المحكوم به لها ولم تجرد دعوى على ما شرطوه والدليل الواضح أنه صح عن عمرو وعثمان رضي الله

قوله يعلمها القاضي وقوله وأنه يلزمه تسليمه (قوله واعترضه) أي القول بأنه قضاء اه عش وقضية مامر
عن المغني أن الضمير للاستدلال بالخبر المذكور ثم رايت قال الرشيدى أي الدليل أيضا اه (قوله غيره)
أي غير شرح مسلم (قوله بأنه) أي عليه (قوله واتفاقهم الخ) عطف على قوله أنه صح الخ
والضمير للصحابه ويحتمل أنه للصحاب (قوله على سماع البينة الخ) أي بعد سماع الدعوى عليه في حضوره
كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله عليه) أي الغائب (قوله فالحكم) أي على الغائب بالبينة (قوله والقياس
الخ) عطف على قوله القضاء اه عش والصواب على قوله أنه صح الخ (قوله مع أنها الخ) ولأن في
المنع منه اضاعة للحقوق التي نذب الحكام إلى حفظها اه مغني (قوله بشروطها الآتية) أي من بيان
المدعى به وقدره ونوعه ووصفه وقوله إلى مطالب بحق مغني وروض (قول المتن إن كانت) أي
للمدعى عليه أي الغائب اه مغني (قوله وإن اعترضه البلقيني) أي اشتراط علم القاضي بالبينة كما هو
صريح السياق لكن الواقع أن البلقيني إنما نازع في اشتراط علم المدعى به بل وفي وجودها حيثئذ من
أصلها كما يعلم من حواشي الشهاب الرمل اه رشيدى ولك أن تمنع الصراحة بأن قول الشارح حالة
الدعوى الخ متعلق بقول المصنف إن كانت الخ وهو مرجع ضمير وإن اعترضه كما هو صريح صنيع المغني الخ
(قوله علم البينة) من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله أو تحملا) لعل حدوث التحمل في نحو المتوارى اه
سيد عمر عبارة الرشيدى قوله أو تحملا هو بالرفع أي أو حدث تحملا ولعل صورته أن تسمع إقرار الغائب
بعد وقوع الدعوى اه (قوله ولو شاهد أو يمين) وهل يكفي يمين أو يشترط يمينان أحدهما لتكميل الحجة
والثانية للاستظهار الأصح الثاني دهمري ومثله الدعوى على الصبي والمجنون والميت اه عش عبارة الروض
مع شرحه ويقضى على الغائب بشاهد أو يمين أحدهما لتكميل الحجة والأخرى بعدها لثني المسقط من إبراء
أو غيره وتسمى يمين الاستظهار اه (قوله ما عداها) أي من الإقرار أو اليمين المردودة (قوله واليمين
المردودة) أنظر هل يمكن تصويرها بما إذا غاب بعد رد اليمين وقبل حلفها والحكم اه سم أقول قياس
ما تقدم عن المغني عن القاضي حسين نعم (قول المتن وادعى المدعى جحوده) أي الحق المدعى به وهذا شرط
لصحة الدعوى وسماع البينة على الغائب ويكلف البينة بالجحود بالاتفاق كما حكاه الامام ويقوم مقام الجحود
ما في معناه كالأشترى عينا وخرجت مستحقة قاعدى الثمن على البائع الغائب فلا خلاف أنها تسمع وإن لم
يذكر الجحود وأقدمه على البائع كان في الدلالة على جحوده اه مغني (قوله وأنه يلزمه تسليمه) قد يقال
أنه داخل في الشروط الآتية ثم رايت قال الرشيدى قوله وأنه يلزمه تسليمه الخ صريح هذا مع قوله فيما سر
مع زيادة شروط أخرى الخ أن ذكر لزوم التسليم والمطالبة من الزائد على الشروط الآتية وليس كذلك
اه (قول المتن فإن قال وهو مقر) أي وهو بما يقبل إقراره كما يأتي اه عش (قوله أو ليكتب الخ) معطوف
على قوله استظهار (قوله إلا أن يقول وهو ممتنع) أي إلا أن يقول وهو مقر ولكنه ممتنع فتسمع بيته وحكم
بها مغني وشيخ الاسلام خلافا للنهية حيث قال وإن قال هو ممتنع اه (قوله ويؤخذ منه) أي من قول المصنف
فإن قال هو مقر الخ اه عش (قوله لتمكن الوديع الخ) قد تمنعه قول المدعى في يده (قوله لكن بحث
ابوزرعة سماع الدعوى الخ) عبارة النهاية وما بحثه العراقي الخ مبنى على ما نظر إليه شيخه البلقيني الخ (قوله
ومن ثم الخ) راجع إلى ما قبله (قوله معه) أي مع المدعى (قوله باتلافه) أي الغائب (قوله قال) أي
(قوله واليمين المردودة) أنظر هل يمكن تصوير هذا بما إذا غاب بعد رد اليمين وقبل حلفها والحكم (قوله
الآن يقول وهو ممتنع الخ) كذا قال البلقيني وخولف مر (قوله ويؤخذ منه) أنه لا تسمع الدعوى على
غائب بوديعة الخ (كتب عليه مر

عنهما القضاء على الغائب
ولا يخالف لهما من الصحابة
كما قاله ابن حزم واتفقهم
على سماع البينة عليه فالحكم
مثلها والقياس على سماعها
على ميت وصغير مع أنها
اعجز عن الدفع من الغائب
وأما تسمع الدعوى عليه
بشروطها الآتية في بابها مع
زيادة شروط أخرى هنا
منها أنه لا تسمع هنا إلا
(أن كانت عليه) حجة يعلمها
القاضي حالة الدعوى كادل
عليه كلامهم وإن اعترضه
البلقيني وجوز سماعها إذا
حدث بعدها علم البينة أو
تحملا ثم تلك الحجة أما
(بينة) ولو شاهد أو يميناً فيها
يقضى فيه بهما وأما علم
القاضي دون ما عداهما لتعذر
الإقرار أو اليمين المردودة
(وادعى المدعى جحوده)
وأنه يلزمه تسليمه له الآن
وأنه يطالبه بذلك (فإن قال
هو مقر) وإنما أقيم البينة
استظهاراً بخافة أن ينكر
أو ليكتبها القاضي إلى
قاضي بلد الغائب (لم تسمع
بينته) إلا أن يقول وهو
ممتنع وذلك لأنها لا تقام
على مقر ولا أثر لقوله بخافة
أن ينكر خلافاً للبلقيني
ويؤخذ منه أنه لا تسمع
الدعوى على غائب بوديعة
للمدعى في يده لعدم الحاجة

لذلك لتمكن الوديع من دعوى الرد أو التلف

لكن بحث أبو زرعة سماع الدعوى بأنه له تحت يده وديعة وتسمع بينته بها لكن لا يحكم ولا يؤف به من ماله إذ ليس له في ذمته شيء
ومن ثم لو كان معه يديعة باتلافها أو تلفها عنده بتقصير سمعها وحكم ووفاه من ماله لأن بدلها حيثئذ من جملة الديون قال وإنما جوزنا

ذلك لاحتمل جود الوديع وتعذر البينة فيضبطها عند القاضي باقامتها اليه واشهاده على نفسه بثبوت ذلك يستغنى باقامتها عند جود الوديع
إذا حصر لانها قد تذر حينئذاه ولعل ما قاله مبنى على ما نظر اليه شيخه البلقيني من ان مخافة انكاره وسوغ لسماع الدعوى عليه ويستغنى من
ذلك ما إذا كان للغائب عين حاضرة في عمل القاضي الذي الدعوى عنده وان لم تكن (١٦٥) ببلده كما هو ظاهر و اراد اقامة البينة على

دينه ليوفيه منه قسم
البينة وان قال هو مقرر قال
البلقيني وكذا تسمع بيئته
وقال اقر فلان بكذا ولى
بينة باقراره و جزم به غيره
ولو كان ممن لا يقبل اقراره
كسفيه ومفلس فيما لا يقبل
اقرارهما فيه لم يؤثر قوله
هو مقرر في سماع البينة (وان
اطلق) ولم يتعرض للجود
ولا اقرار (فالاصح انها
تسمع) لانه قد لا يعلم
ججوده في غيبته ويحتاج الى
اثبات الحق فيجعل غيبته
كسكوته (فرع) غاب
المحال عليه واتصل بالحاكم
وثيقة بما للمحيل عليه ثابتة
قبل الحوالة حكم بموجب
الحوالة فله إذا حضر انكار
دين المحيل لا بصحتها كما هو
ظاهر لعدم ثبوت محل
التصرف عنده إذ الصورة
انه اتصل به ثبوت غيره
الذي لم ينضم اليه حكم ما إذا
اتصل به حكم غيره بذلك
فيحكم بالصحة وليس للمحال
عليه الانكار (و) الاصح
(انه لا يلزم القاضي نصب
مسخر) بفتح الخاء المعجمة
المشددة (ينكر عن الغائب)
ومن الحق به بمن ياتي لانه
قد يكون مقرًا فيكون

أبوزرعة (قوله ذلك) أى سماع الدعوى والبينة بان له تحت يده ودبيعة (قوله فيضبطها) أى الوديع
ويحتمل البينة باقامتها أى البينة (قوله واشهاده) أى القاضي (قوله بثبوت ذلك) أى الوديع (قوله
باقامتها الخ) الباء بمعنى عن (قوله ويستغنى) إلى الفرع في المعنى (قوله من ذلك) أى قول المصنف فان قال
هو مقرر لم تسمع بيئته (قوله و اراد) أى المدعى (قوله ليوفيه) أى القاضي دينه منه أى من العين الحاضرة
والتذكير بتأويل المال (قوله) وكذا تسمع بيئته لو قال اقر فلان بكذا ولى بينة باقراره (هذا منوع اه نهاية
(قوله ولو كان الخ) عطف على وكذا تسمع الخ فهو من قول البلقيني كما هو صريح المعنى عبارته ثالثها
الصور التي زادها البلقيني لو كان الغائب لا يقبل اقراره لسفه ونحوه فلا يمنع قوله هو مقرر من سماع بيئته
المدعى وكذا المفلس يقر بدين معاملة بعد الحجر فانه لا يقبل في حق الغرماء فلا يضر قول المدعى في غيبته انه
مقرر لان اقراره لا يؤثر وكذا لو قال هذه الدار لزيد بل اعمر وقادعاها عمر وفي غيبته انه مقرر لان اقراره لا
يؤثر قال ويتصور ذلك في الرهن والجنانية ولم ار من تعرض لذلك اه (قوله وثيقة بما للمحيل عليه) أى المحال
عليه كاشهاد حاكم على نفسه بثبوت ذلك عنده (قوله حكم الخ) جواب لو المقدّر قبل غاب الخ (قوله حكم
بموجب الحوالة) أى بعد دعوى المحتال وابتاع المراد بموجب الحوالة اه سيد عمر ولعل المراد به لزوم
الاداء إذا اقر بالدين (قوله لا بصحتها) عطف على بموجب الحوالة يعنى ولا يجوز له الحكم بصحة الحوالة
لعدم ثبوت محل التصرف وهو دين المحيل على المحال عليه عنده أى الخاكم بقى هل له ان يحكم بالثبوت ثم بصحة
الحوالة ظاهر اجمع (قوله اتصل به) أى بالخاكم ثبوت غيره يعنى ثبوت محل التصرف عند غير الخاكم فلعل
لفظ غير ساقط عن قلم الناسخ (قوله بذلك) أى بثبوت دين المحيل في ذمة المحال عليه (قوله وليس الخ) الاولى
التفريع (قوله والاصح) الى قوله نعم في النهاية (قول الماتن وانه لا يلزم القاضي الخ) هو معطوف على الجزاء
مع قطع النظر عن الشرط وانظر هل مثل ذلك سائغ اه رشيدى (قول الماتن نصب مسخر) واجرته ينبغي ان
تكون على الغائب لانه من مصالحه حلجى اه بجيرى (قول الماتن ينكر الخ) أى يقول ليس لك عليه ما تدعيه
اه بجيرى وقال عس وينبغي له ان يودى في انكاره على الغائب اه (قوله عن ياتى) أى الصبي والمجنون
والميت (قوله لانه) الى قوله خروجا في المعنى (قوله وقول الانوار يستحب) جرى عليه الروض والنهاية
عبارته نعم يستحب نصبه كما صرح به فى الانوار وغيره اه وقوله بعيد جرى عليه الاسنى والمعنى عبارته
قال أى فى اصل الروضة ومقتضى هذا التوجيه أى لانه قد يكون مقر الخ لانه لا يجوز نصبه لكن الذى ذكره
العبادى وغيره ان القاضى مخير بين النصب وعدمه اه فقول ابن المقرئ ان نصبه مستحب قال شيخنا قد
يتوقف فيه اه (قوله فان قلت الخ) مؤيد لقول الانوار (قوله ويؤيده) أى كون الخلاف قويا (قوله على
المتنرد) أى الممتنع من الحضور لمجلس الشرع بلا عذر (قوله والخلاف القوى الخ) عطف على جملة صريح
المتن قوة الخلاف (قوله كيف هو) أى المدرك (قوله نوع حاجة) وهو ان تكون الحاجة على انكار
منكراه شيخ الاسلام (قوله فى هذا) أى عدم لزوم نصب المسخر (قوله فيما ياتى) أى فى وجوب عين
الاستظهار هناك دون المتنرد على المعتمد (قوله فيما إذا لم يكن) الى قوله و ظاهر فى المعنى والى قوله أى فى
(قوله مبنى على ما نظر اليه شيخه) كتب عليه مر وقوله ويستغنى من ذلك كتب عليه مر (قوله قال
البلقيني وكذا تسمع بيئته الى اخره) لو كان ممن لا يقبل اقراره الخ) ما قاله البلقيني ممنوع فى الاولى مسلم
فى الثانية ش مر (قوله لم يؤثر قوله) كتب عليه مر (قوله وقول الانوار يستحب بعيد) كتب عليه مر

انكار المسخر كذا بانعم لا باس بنصبه خروجا من خلاف من اوجبه وكذب غير محقق على ان الكذب قد يغتفر فى مواضع وقول الانوار
يستحب بعيد فان قلت صريح المتن قوة الخلاف ويؤيده قول المطلب ان لزوم نصبه هو قياس المذهب فى الدعاوى على المتنرد والخلاف
القوى تسن رعايته قلت قوته من حيث الشهرة لانتافى ضعفه من حيث المدرك كيف وهو يقتضى حرمة النصب كما قاله الراسمى لكن لما
كان فيه نوع حاجة اقتضى اباحته لا غير وما ذكره فى المطلب ممنوع بل المتنرد والغائب سواء فى هذا وان افرقا فيما ياتى (ويجب)

فما اذا لم يكن للغائب وكيل حاضر ان كانت الدعوى بدین أو عين أو بصحة عقد أو ابراء كان احال الغائب على مدين له حاضر فادعى ابراء لاحتمال دعوى انه مكره عليه (أن يحلفه بعد البينة) وتعديلها (أن الحق) في الصورة الاولى (ثابت في ذمته) الى الان احتياطا للحكم عليه لانه لو حضر لربما ادعى ما يبريه ويشترط أن يقول مع ذلك وأنه يلزمه تسليمه الى لانه قد يكون عليه ولا يلزمه أدائه لتأجيل او نحوه وظاهر كما قاله الملقني أن هذا لا يأتي في الدعوى بعين بل يحلف فيها على ما يليق بها وكذا نحو الابرار كما يأتي وأنه لا بد أن يتعرض مع الشبوت ولزوم التسليم الى انه لا يعلم أن في شهوده قادحا في الشهادة مطلقا او بالنسبة للغائب كفسق وعداوة و تهمة بناء على الاصح ان المدعى عليه لو كان حاضرا وطلب تحليف المدعى على ذلك أجيب ولا يبطل الحق بتأخير هذه البينة ولا ترد بالرد لأنها ليست مكملة للحجة وانما هي شرط للحكم ولو ثبت الحق وحلف ثم نقل الى حاكم آخر ليحكم به لم تجب اعادتها على الاوجه أما اذا كان له وكيل حاضر

الحقيقة في النهاية (قوله فيما اذا لم يكن للغائب وكيل حاضر) سيدكر محترزه (قوله إن كانت الدعوى الخ) الاولى سواء كانت الخ كافي النهاية (قوله كان احال الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمعنى ولا تجمع الدعوى والبينة على الغائب باسقاط حق له كقولنا كان له على ألف قضيته إياها أو ابراني منها ولي بينة بذلك ولا آمن إن خرجت اليه يطالبني ويجحد القبض أو الابرار ولا اجد حديث البينة فاسمع يدي و اكتب بذلك إلى حاكم بلده لم يجبه لان الدعوى بذلك والبينة لا تسمع إلا بعد المطالبة بالحق قال ابن الصلاح وطريقه في ذلك ان يدعى إنسان ان رب الدين احاله به فبغير ترف المدعى عليه بالدين لربه وبالحو والتويدعى انه ابراه منه واقبضه فسمع الدعوى بذلك والبينة وإن كان رب الدين حاضرا بالبلد اه (قوله مكره عليه) اي على الابرار (قول المتن ان يحلفه) اي المدعى بمن الاستظهار به البينة اي وقبل توفية الحق اه معنى (قوله في الصورة الاولى) اي الدعوى بدین (قوله ما يبرئه) اي كالدوام والابرار اه نهاية (قوله ويشترط الخ) ولا يشترط في بعين الاستظهار التعرض لصدق الشهود بخلاف البينة مع الشاهد الكمال الحجة هنا كما صرح به في اصل الروضة اسنى ومعنى (قوله ان يقول الخ) هذا أقل ما يليق والا كل على ما ذكره في اصل الروضة انما ابراه من الدين الذي يدعيه ولا من شيء منه ولا اعتاض عنه ولا استوفيه ولا احال عليه هو ولا احدمن جهته بل هو ثابت في ذمة المدعى عليه يلزمه أدائه ثم قال ويجوز ان يقتصر في حلفه على ثبوت المال في ذمته وجوب تسليمه اه معنى (قوله مع ذلك) اي ذكر الثبوت (قوله او نحوه) اي كعساراه بجيرى (قوله ان هذا) اي ما في المتن اه رشدي (قوله على ما يليق بها) اي كان يقول والعين باقية تحت يده يلزمه تسليمها الى اه عش عبارة سم كان يحلفه في صورة العتق الاتية ان عتقه صدر من سيده او انه اعتقه إن قلنا بالتحلف في ذلك على ما يأتي اه (قوله نحو الابرار) اي كلفاه (قوله كما يأتي) اي في شرح ولو حضر المدعى عليه الخ (قوله وان لا بد الخ) عطف على ان هذا لا يأتي الخ (قوله لا بد ان يتعرض الخ) اي في الصورة الاولى (قوله او بالنسبة للغائب) يقتضى ظاهر التخيير الا كفاء الثاني فقط مع ان في العلم به لا يستلزم في العلم بالمطابق فلو اتى بالواو كان اولي فليتأمل اه سيدعرو فيا نغادر إذ كل ما يقدس في نطاق الشهادة يقدس في الشهادة لمدين بلا عكس كما هو ظاهر ثم رايث قال الرشدي قوله مطلقا او بالنسبة للغائب ظاهر اه يكتفي منه باحد هذين والظاهر انه كذلك للازمنة كاي لم يلائم اه (قوله على ذلك) اي في العلم بالقادح (قوله بتأخير هذه البينة) اي عن اليوم الذي وقعت فيه الدعوى اه عش (قول ولا ترد بالرد) اي بان يرداه على الغائب ويوفى الامر إلى حضوره أو يطالب الانهاء إلى حاكم بلده ليحلفه اه عش (قوله وانما هي شرط للحكم) وفي القوت (فرع) اذا اوجبتا البين في الحكم على الغائب ونحو حكمه عليه قبل التحليف ففضية كلام الجمهور انه لا ينفذ بل البين ركن فيه او شرط الخ اه سم عبارة المعنى وافهم قول المصنف ان يحلفه بعد البينة انه لا ينفذ الحكم عليه قبل التحليف وهو مقتضى كلام الاصحاب اه (قوله ولو ثبت الحق) اي باقامة البينة (قوله لم تجب اعادتها) اي البينة (قوله على الاوجه) وفي القوت (فرع) وكله في شراء ملك يبلد اخر ففعل وانثبه الوكيل على قاضي بلد البائع وحكم فيه بالصحة ثم نفذه حاكم آخر ثم نقل الوكيل الكتاب الى بلد موكله وطلب من حاكم بلده تنفيذه فهل يتوقف تنفيذ الحكم على تحليف الموكل افعى الشيخ برهان المرأعي والشيخ

(قوله في الصورة الاولى) ويحلفه في غيرهما بما يناسبه كان يحلفه في صورة العتق الاتية ان عتقه صدر من سيده او انه اعتقه هذا ان قلنا بالتحليف في ذلك على ما يأتي (قوله لانها ليست مكملة للحجة وانما هي شرط للحكم) في القوت فرع اذا اوجبتا البين في الحكم على الغائب ونحو حكمه عليه قبل التحليف ففضية كلام الجمهور انه لا ينفذ بل البين ركن فيه او شرط اه (قوله لم تجب اعادتها) في القوت فرع وكله في شراء ملك يبلد آخر ففعل وانثبه الوكيل على قاضي بلد البائع وحكم فيه بالصحة ثم نفذه حاكم آخر ثم نقل الوكيل الكتاب الى بلد موكله وطلب من حاكم بلده تنفيذه فهل يتوقف تنفيذ الحكم على تحليف الموكل افعى الشيخ برهان الدين الراعي والشيخ نجم الدين الوفائي من معاصري المصنف بدمشق بأنه لا يتوقف على تحليفه فان سلم

ونجم الدين الوفاقي من معاصري المصنف بدمشق بانه لا يتوقف على تحليف الموكل فان سلم ذلك عن منازعة استثنى هو وامثاله من اطلاق المصنف وغيره لانه قضاء على غائب اه سم (قوله) فهل يتوقف التحليف (الخ) عبارة النهائية فانه يتوقف التحليف على طلبه كما اقتضاه كلامهما واعتمده ابن الرفعة اه (قوله) توقفه عليه (الخ) اي حيث وقعت الدعوى على الوكيل فان وقعت على الموكل لم يتوقف على ذلك كما ياتي في الحاصل اه ع ش فان لم يسأل الوكيل اليمين حكم ولا يؤخره لسؤاله اي اليمين لعدم وجوب التحليف عند عدم سؤاله زيادي أي مالم يكن سكوتة للجهل والافيعر فله الحاكم سلطان اه بجري ويأتي في الشارح ما يوافقه (قوله) واعتمده ابن الرفعة (و) جزم به شرح المنهج اي والمغنى اه سم (قوله) واستشكله في التوشيح (الخ) عبارة النهائية وما استشكل به في التوشيح من انه الخ يمكن رده بان العبرة الخ (قوله) ويؤيد ذلك (اي) ما اقتضاه كلامهما (قوله) واقضاء انما يقع (الخ) مبتدأ وخبر (قوله) الا بالنسبة ليمين (اي) ان طلبها الوكيل كما هو الموافق لما تقدم انه قضية كلامهما اه سم (قوله) وان لم تسمع (الخ) ظاهر هذا الكلام صحة سماع الدعوى على الغائب وان لم تكن في وجهه وكيه وعليه يخالف ما يأتي في هامش الصفحة الاتية أن الدعوى على الميت لا تسمع الا في وجهه وارثه ان حضروا او بعضهم والفرق يمكن اه سم اقول بل التنبيه الا في صريح في صحة ذلك (قوله) بخير بين سماع الدعوى على الوكيل (الخ) يوافق ذلك ما اتي به شيخنا الشهاب الرملي انه لو حكم على غائب فبأنه وكيل حاضر نفذ الحكم اه اذ لو توقف الحكم على الدعوى على الوكيل اذا كان حاضرا لم يصح مع حضوره عند الجهل به م راه سم (قوله) اذ وجدت (الخ) متعاقبة قوله بخير (الخ) (قوله) ولا يتعين عليه (قوله) فان ادعى على الغائب وجب بين الاستظهار مطلقا وعلى الوكيل لم يجب الا بطلب الوكيل كذا قال مرويا ووافقه قول الشارح السابق الا بالنسبة ليمين اه سم ولعل الاصول وقضية كلامهما (الخ) (قوله) وخرج (الخ) الى المتن في النهاية الا قوله او بالاقرار (قوله) ما لم يكن (اي) الحق كذلك اي بما ثبت في الذمة (قوله) وشهدت البينة حسبة) انظر ما وجه كونها حسبة مع ان الفرض وجود الدعوى ويمكن تصويره بان تشهد البينة بعدا للدعوى من غير طالب وان كان الامر غير محتاج الى ذلك على ان كلام ابن الصلاح الذي نقله الاذرعى وقاس عليه ما ياتي ليس فيه ذكر الدعوى اه رشيدى (قوله) على اقراره (الخ) ذكر الاقرار هنا وفي التنبيه الاتي هل يخالف ما تقدم من عدم سماع البينة اذا قال هو مقرر او لا لنحو حمل هذا على مسوغ السماع مع الاقرار مما تقدم فايراجع ويحتمل ان بوجه السماع مع الاقرار هنا بان غرض العبد الاستيلاء على نفسه والاستقلال وكذا الزوج وغرض مدعى نحو البيع الاستيلاء على المبيع وان يمكنهم القاضي من ذلك فهو بمنزلة مدعى الدين اذا كان غرضه ان يوفيه القاضي من مال الغائب الحاضر حيث تسمع بينته وان قال هو مقرر كما تقدم فليتا مل اه سم اقول ويدفع الاشكال من أصله بان ما تقدم في الدعوى بغير الاقرار وما هنا في الدعوى بالاقرار وقدم عن البلقيني وغيره قبيل قول المصنف وان اطلق سماع بينة اقرار الغائب (قوله) على اقراره به (قوله) عن منازعة استثنى هو وامثاله عن اطلاق المصنف وغيره لانه قضاء على غائب اه (قوله) وقضية كلامهما توقفه عليه (جزم به في شرح المنهج (قوله) الا بالنسبة ليمين (اي) ان طلبها الوكيل كما هو الموافق لما تقدم انه قضية كلامهما (قوله) وان لم تسمع (الخ) ظاهر هذا الكلام صحة سماع الدعوى على الغائب وان لم تكن في وجهه وكيه وعليه يخالف ما ياتي في هامش الصفحة الاتية أن الدعوى على الميت لا تسمع الا في وجهه وارثه ان حضروا او بعضهم والفرق يمكن (قوله) بخير بين سماع الدعوى على الوكيل (الخ) يوافق ذلك ما اتي به شيخنا الشهاب الرملي انه لو حكم على الغائب فبأنه وكيل حاضر نفذ الحكم اه اذ لو توقف الحكم على الدعوى على الوكيل اذا كان حاضرا لم يصح مع حضوره مع الجهل وجب بين الاستظهار مطلقا وعلى الوكيل لم يجب الا بطلب الوكيل كذا قال مرويا ووافقه قول الشارح السابق الا بالنسبة ليمين (قوله) على اقراره (قوله) انظر ذكر الاقرار هنا وفي التنبيه الاتي هل يخالفه عدم سماع البينة اذا قال هو مقرر او لا لنحو حمل هذا على مسوغ السماع مع الاقرار مما تقدم فايراجع ويحتمل ان بوجه السماع مع الاقرار بان غرض العبد

ذلك عن منازعة استثنى هو وامثاله عن اطلاق المصنف وغيره لانه قضاء على غائب اه (قوله) وقضية كلامهما توقفه عليه (جزم به في شرح المنهج (قوله) الا بالنسبة ليمين (اي) ان طلبها الوكيل كما هو الموافق لما تقدم انه قضية كلامهما (قوله) وان لم تسمع (الخ) ظاهر هذا الكلام صحة سماع الدعوى على الغائب وان لم تكن في وجهه وكيه وعليه يخالف ما ياتي في هامش الصفحة الاتية أن الدعوى على الميت لا تسمع الا في وجهه وارثه ان حضروا او بعضهم والفرق يمكن (قوله) بخير بين سماع الدعوى على الوكيل (الخ) يوافق ذلك ما اتي به شيخنا الشهاب الرملي انه لو حكم على الغائب فبأنه وكيل حاضر نفذ الحكم اه اذ لو توقف الحكم على الدعوى على الوكيل اذا كان حاضرا لم يصح مع حضوره مع الجهل وجب بين الاستظهار مطلقا وعلى الوكيل لم يجب الا بطلب الوكيل كذا قال مرويا ووافقه قول الشارح السابق الا بالنسبة ليمين (قوله) على اقراره (قوله) انظر ذكر الاقرار هنا وفي التنبيه الاتي هل يخالفه عدم سماع البينة اذا قال هو مقرر او لا لنحو حمل هذا على مسوغ السماع مع الاقرار مما تقدم فايراجع ويحتمل ان بوجه السماع مع الاقرار بان غرض العبد

لم يكن كذلك كدعوى قن: بما أو امرأة طلاقا على غائب وشهدت البينة حسبة على اقراره به

فلا يحتاج إليه إذا لا - طه - جهة الحسبة (٦٨) وباقى إزاه لاح في الحق والحق به الاذرى الملاق ونحوه من حوق الله الى المتابعة

بشخص معين بخلاف مالو ادعى عليه بنحو بيع واقام بيته به او بالقرار به وطلب الحكم بشوته فانه يحسم لذلك خلافا لما وقع في الجواهر وحينئذ يجب ان يحلف خوفا من مفسد قارن العقد او طرو مزيل له ويكفي انه الان مستحق لما ادعاه (وقيل يستحب) التحليف لانه يمكنه التدارك ان كان له واقع ويقع ان الحاضر بالبلد يوكل من يدعى على الغائب حتى ينفي عنه يمين الاستظهار اخذا من ظواهر عبارات تقتضي ذلك وليس بصواب بل المجزوم به في كلام الاصحاب انه لا بد من حلف الموكل وتلك العبارات محمولة على وكيل الغائب اى الى محل تسمع عليه الدعوى فيه لا مطلقا كما هو ظاهر وسكتوا عن التصريح بذلك لوضوحه (تنبيه) ادعى على غائب بنحو طلاق كان علقه بمضى شهر فضى حكم به ولا ينتظر وان احتمل ان تخلفه بعذر كما مر مبسوط او اخر الطلاق وظاهر كلام السبكي وجوب يمين الاستظهار حتى في الطلاق اى إذا لم يلاحظ فيه الحسبة فانه اقضى فيمن قال ان مضت مدة كذا ولم ادخل بها فهي طالق فانه قضت المدة وهو غائب بانه ان شهد اربع نسوة

أفرد الضمير لكونه عطف باو اعش (قول) فلا يحتاج لليمين هذا قد اقضى به شيخنا الشهاب الرملى فانه سئل هل يختص يمين الاستظهار بالاموال او يجري في غيرها كالعق والطلاق فاجاب بالاختصاص بها ولا يخفى مخالفته لما ياتى عن ظاهر كلام السبكي اه سم (قوله) إذا لاحظ اى في حكمه جهة الحسبة اى معرضا عن طلبه اى العبداه قوت وفيه اشعار بان جهة الحسبة اقتضت انه لا يعتبر فيه اليمين وبانه إذا لم يلاحظ جهتها يحتاج لليمين اه سم (قول) وبه اقضى الخ اى بعدم الاحتياج لليمين (قول) والحق به الاذرى الخ اى في القوت اه سم (قوله) ونحوه اى كالوفاء اه عش (قوله) بخلاف مالو ادعى عليه اى على ميت او غائب كما صور بذلك في القوت واطال هنا اه سم (قوله) او بالقرار به هذا يشكل بما تقدم في اشتراط عدم الاقرار وما وقع البحث في ذلك مع مر وكان ذكر ذلك في شرحه ضرب عليه اه سم وقدر آتافا يندفع به الاشكال ثم رايست عقب الرشيدى كلام سم المذكور بانه واول لا شكل لان المانع من سماع الدعوى ذكر انهم في الحال وهو غير ذكر اقراره بالبيع لجواز انه اقر للبينة ثم انكر الآن اه (قول) ويكفى الخ اى في الحلف فيه الوادعى عليه بنحو بيع الخ ويحتمل انه ما طوف على قول الله ف ان الحق ثابت في ذمته وهو الاذرى له ولجميع اه ورا السابعة هناك (قوله) التحليف الى التذية في النهاية ما وافقه (قول) ويقع الخ) عبارة في النهاية نعم لو غاب الموكل في محل تسمع عليه الدعوى وهو به لم يتوفى الحكم بما ادعى به وكيله على حلف بخلاف مالوكا في محل لا يسمع عليه الدعوى عليه وهو به لا بد اه جهة الحكم من حلفه اه قال ع شر قوله نعم لو غاب الخ استدراك على قول الله ف ويجب ان يحلف الخ وقال الرشيدى قوله لم يتوفى الحكم بما ادعى به وكيله اى على غائب وقوله على حلف اى من الموكل اه (قول) ان الحاضر بالبلد الخ) وكذا الغائب الى محل لا تسمع عليه الدعوى عليه وهو به كسر عن النهاية وياتى في الشارح (قول) وليس الخ اى ما يقع او الاخذ (قوله) انه لا بد اى في صحة الحكم (قوله) محمول على وكيل الغائب اى بان وكل الغائب في الدعوى على غائب اه سم (قوله) اى الى محل تسمع عليه الخ) ينبغي اوفى غير محل ولاية القاضي اخذنا مما سياتى عن بعضهم في الصفحة الآتية ولا فلا بد في صحة الحكم من حضوره وحلفه اه سم (قوله) بذلك اى بقيد الى محل تسمع الخ (قوله) بمضى شهر اى بعدم المجيء الى تمام الشهر (قول) حكم به الخ جواب لو المقدر قبل ادعى الخ (قوله) ولا ينتظر اى الى حضوره (قوله) فانه قضت الخ) عطف على جملة قال ان مضت الخ (قوله) فقه قوله الخ) الاولى الواو بدل الفاء (قوله) فيها اى يمينها (قوله) وقد يجمع بان الاول اى

الاستيلاء على نفسه والاستقلال وكذا الزوجة وغرض مدعى نحو البيع الاستيلاء على المبيع وأن يمكنهم القاضي من ذلك فهو بمنزلة مدعى الدين اذا كان غرضه ان يوفيه القاضي من مال الغائب الحاضر حيث تسمع بيته وان قال هو معسر كما تقدم فليتامل (قوله) فلا يحتاج لليمين هذا قد اقضى به شيخنا الشهاب الرملى فانه سئل هل يختص يمين الاستظهار بالاموال او يجري في غيرها كالعق والطلاق فاجاب بالاختصاص بها ولا ينافيه ما اقضى به ايضا من تخليفها فيما اذا عاق الزوج بعدم الاتفاق عليها الآتى في قول الشارح فظاهر انه ليس من محل الخلاف الخ لان تخليفها انما هو من جهة المال الذى تضمنته دعواها ولا يخفى مخالفة فتوى شيخنا لما ياتى عن ظاهر كلام السبكي فليتامل (قوله) اذا لاحظ في حكمه قوت (قوله) ايضا اذا لاحظ الخ) فيه اشعار بان جهة الحسبة اقتضت انه لا يعتبر فيه اليمين وبانه اذا لم يلاحظ جهتها يحتاج لليمين (قوله) ايضا اذا لاحظ جهة الحسبة) معرضا عن طلبه اى العبداه قوت (قوله) والحق به الاذرى اى في القوت (قوله) بخلاف مالو ادعى عليه اى على ميت او غائب كما صور بذلك في القوت واطال هنا (قوله) او بالقرار به هذا يشكل بما تقدم في اشتراط عدم الاقرار وما وقع البحث في ذلك مع مر وكان ذكر ذلك في شرحه ضرب عليه (قوله) محمول على وكيل الغائب) بان وكل في الدعوى على غائب (قوله) اى الى محل تسمع عليه الدعوى فيه) ينبغي اوفى غير محل ولاية القاضي اخذنا مما سياتى عن بعضهم في الصفحة الآتية (قوله) ايضا اى الى محل

بكراتها وحلفت على عدم الدخول لاجل غيبته حكم بوقوع الطلاق فقوله وحلفت بالواو لا باو خلافا لما وقع في نسخ ما تحريفوا تعليقه بقوله لاجل غيبته صريح في أنها يمين استظهار وقد يجمع بان الاول في بيته شهادة باقراره فهو المقصر به فلم يحتج الاستظهار في حقه

وهو لضعف دلالة يحتاج
لمقوف وجبت هذا والوجه
طلاق وجوبها لانه
الانساب بالاحتياط المبني
عليه امر الغائب وظاهر
انه ليس من محل الخلاف
مالذا عاق بعدم الاتفاق
عليها فتجانب ان نفقتها
باقية عليه ما يرى منها
بطريق من الطرق وافتى
بعضهم بانه لا يحتاج اليها
في قاض جعله الميت وصيا
واعترف عنده بدين عليه
لفلان بناء على انه لا قضاء
بعليه وفيه نظر بل لا يصح
لانه قد يبرئه بعد الوصية
فاحتيج لبيان الاستظهار
ان في ذلك ونحوه وبانه
لو اقر بدين وهو مريض
واوصى بقضائه وفي
الورثة يتيم احتيج لبيان
الاستظهار ان مضي بعد
الاقرار امكان ادائه وفيه
ايهام والوجه اخذ امام
انه تلزمه بين بان الاقرار
حق وبقاء الدين وان لم
يمض مدة امكان ادائه
لاحتمال البراء او نحوه
(ويجزيان) أي الوجهان
كما قبلهما من الاحكام (في
دعوى على صبي ومجنون)
لاولى له اولى له ولم يطلب
فلا تتوقف اليقين على طلبه
وميت ليس له وارث
خاص حاضر كالغائب
بل اولى لعجزهم عن
التدراك فاذا كمل أو قدم
الغائب فهم على حجبتهم

ما مر عن الاذرعى ولا يخفى ان هذا الجمع إنما يحتاج اليه بالنظر الى اطلاقهما وأما على تقييد الاول بملاحظة
جهة الحسبة والثاني بعدهما كما فعل الشارح فلا للجمع طريقان (قوله وهذا) أي ظاهر كلام السبكي
(قوله بفعله) وهو عدم الدخول بها المثبت باقامة البيعة على بقاء بكارتها وهو أي فعله يبنى بقاء البكارة في
كلامه استخدام لضعف دلالة أي لاحتمال ان يكون وظنهما وطأ خفيفا فاعدت البكارة (قوله والوجه
اطلاق وجوبها) أي سواء شهدت البيعة باقراره أو بفعله وظاهره وسواء لوحظت جهة الحسبة أولا كما يشير
اليه تعليقه الآتي وحينئذ قد يخالف النهاية فانه اقتصر على ما مر عن الاذرعى فليراجع (قوله وظاهره
ليس من محل الخلاف مالذا علق الخ) أي لان تحليفها إنما هو من جهة المال الذي تضمنته دعواها اه سم
(قوله فتجانب الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملة اه سم (قوله وافتى بعضهم الخ) الاولى تاخيرها وذكره
عقب قوله الآتي وميت ليس له الخ فانها ليست من القضاء على الغائب اه سم يدعمر (قوله قد يبرئه بعد
الوصية) أي او يتبين بعد الوصية والاعتراف انه قد ابرأ قباها وقد يدعى دخوله في قوله الآتي ونحوه (قوله
لدي ذلك) أي البراء (قوله ونحوه) أي كادائه بعد الوصية وقبل الموت والاف دائه أو أخذه عليه من
جنس دينه بغيره وكذا اعترا في رسم القباله اخذنا بما ياتي في شرح التلخيص (قوله اخذنا ما مر) أي أنفا
(قوله وان لم يرض الخ) أي ولم يكن في الورثة يتيم وطأ به (قوله لاحتمال البراء الخ) يغني عنه قوله اخذنا
عما مر (قوله أي الوجهان) إلى قوله وخرج في النهاية (قوله من الاحكام) أي من انه لا تسمع الدعوى إلا ان
كانت هناك حجة وان لا يلزم الفاضى نصب مستتر على الاصح (قول المتن في دعوى على صبي) وصورة
المسئلة ان يكون للمدعى بيعة بما اعد بخلاف ما إذا لم تكن هناك بيعة فانه لا تسمع وفي هذه الحالة يحل
قولهم لا تسمع الدعوى على الصبي ونحوه اه زبادى عبارة المغني (نتيجه) قد علم من ذلك انه لا تنافي
بين ما ذكرهنا وما ذكر في كتاب دعوى الدم والقسمه من ان شرط المدعى عليه ان يكون مكافا لما تزما
للاحكام فلا تصح الدعوى على صبي ومجنون لان محل ذلك عند حضورهما فتكون الدعوى على الولي
امام عند غيبته فالدعوى عليهم كالدعوى على الغائب فلا تسمع إلا ان يكون هناك بيعة ويحتاج معها إلى بين
اه اقول ما تقتضيه عبارة الزبادى من سماع الدعوى على نحو صبي عند وجود البيعة وان كان له ولي حاضر
هو قياس ما تقدم عن الملقبي في غائب له وكيل حاضر فليراجع (قوله لاول له) إلى قوله وميت حاصله وجوب
التحليف مطلقا على الاصح (قوله ولم يطلب) الاولى وان لم يطلب اه ع ش اقول بل الاولى لا يخصص لاولي
له ولم يطلب (قوله فلا تتوقف اليقين على طلبه) خلافا لشيخ الاسلام والمغني (قوله وميت) إلى قوله والفرق
في المغني (قوله ليس له وارث خاص) أي كامل اخذنا من محترزه الآتي (قوله كالغائب) أي قياسا على
الغائب (قوله بل اولى) اضراب عما تضمنه قوله كالغائب من ان الاصح الوجوب (قوله او قدم الغائب)
أي الوارث الخاص الغائب (قوله فهم على حجبتهم) أي من قاذح في البيعة او معارضة ببيعة بالاداء او البراء
مغني (قوله اما من له وارث خاص الخ) وسيأتي في الشهادات قبيل قول المتن ومتى حكم بشاهدين فبأن الخ
مانصه وإلا أي ان كان للميت وارث خاص لم تسمع أي الدعوى إلا في وجه وارث له ان حضروا وبعضهم اه
وقيل قوله ويبطل حق من لم يحلف الخ مانصه ويكفي في دعوى دين على ميت حضور بعض ورثته لكن

تسمع عليه) وإلا فلا بد في صحة الحكم من حضوره وحلفه (قوله فلا تتوقف اليقين على طلبه) جزم في
شرح المنهج بالتوقف (قوله اما من له وارث خاص حاضر كامل فلا بد في تحليف خصمه الخ) وسيأتي في
الشهادات قبيل قول المتن ومتى حكم بشاهدين فبأننا كافرين او عبيدين الخ مانصه وقد يتوقف الشيء على الدعوى
لكن لا يحتاج لجواب خصم ولا لحضوره كدعوى توكيل شخص له ولو حضر بالبلد إلى ان قال وكالدعوى
على متنع ومن لا يعبر نفسه كمحجور وغائب وميت لا وارث له خاص والالم تسمع الا في وجه وارث له
ان حضروا او بعضهم اه وقيل قوله ويبطل حق من لم يحلف بنكوله ان حضروه وكامل الخ مانصه
ويكفي في دعوى دين على ميت حضور بعض ورثته لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضرا وكتبنا

والفرق بينه وبين ما مر في الولي ظاهر ومن ثم لو كان على الميت دين مستغرق لم يتوقف على طلبه الا ان حضر معه كل الغرماء وسكتوا نعم ان سكت من طلبها لجهل عرفه الحاكم فان لم يطلبها قضى عليه بدونها وخرج بمن ذكره متعزز ومتوار فية قضى عليهما بلايين كما ياتي لتقصيرهما (فرع) لا تسقط بين الاستظهار (١٧٠) باحالة الدين ولا يمنع توقف طلبها من المحيل صحة الحواله ولا سماع بينة المحتال واقعي

لا يتعدى الحكم لغير الحاضرا وكتبنا بها مشه عليه حاشية مهمة فليراجع اه سم (قوله) والفرق بينه وبين ما مر الخ وهو ان الحق في هذه يتعلق بالتركة التي هي الواث فتركة اطالب اليه من اسقاط الحقة بخلاف الولي فانه انما يتصرف عن الصبي والمجنون بالصلحة اه ع ش (قوله) ومن ثم (اي من اجل الفرق) (قوله) لم يتوقف (قوله) الخلف (قوله) مع) اي الوارث (قوله) وسكتوا اي الغرماء (قوله) فان سكت اي الوارث ومثله الغرماء فيما يظهر بل يمكن ارجاعه لما تناوبل الجميع مثلا (قوله) فية قضى عليهما بلايين اعتمد شيخنا الشهاب الرمي ما صححه البلقيني انه لا بد من اليقين اه سم (قوله) كما ياتي (اي في الفصل الثاني) (قوله) باحالة الدائن (قوله) اي على مدينه الغائب (قوله) توقف طلبها من المحيل الخ) اعل صورة المسئلة ان يدعي شخص ان دائنه عمرا الغائب احاله على مدينه زيد الغائب فية قيم بينة بدين يحمله على المحال عليه الغائبين وباحالته بذلك عليه فتسمع بينته ويؤخر بين الاستظهار الى حضور المحيل وهذا التأخير لا يمنع صحة الحواله ولا سماع بينة والله اعلم (قوله) وطلبها منه اي من القاضي (قوله) انه مفرع على طريقة السبكي الخ) لعله بالنظر لولي الطفل لا لو كبل الغائب ايضا لقوله ولو ادعى وكيل الغائب الخ لكن طريقه السبكي الآتية لم يصرح فيه بوقف الدين الى السكالك كما صرح به ابن العماد اه سم (قوله) وغيره اي واقعي غير العماد (قوله) بانه لو حكم الخ) في الروض وشرحه اي والغنى وقول المحكوم عليه الما وكل في الخصومة كنت عزلت وكلي قبل قيام البينة لا يبطل الحكم لان القضاء على الغائب جائز بخلاف المحكوم له اذا قال ذلك يبطل الحكم لان القضاء للغائب باطل انتهى سم (قوله) امرنا الخ) اي في شرح ويجب ان يحلفه بعد البينة الخ (قوله) ومر ان القاضي الى قوله وتناقض الخ لا يظهر وجه عطفه على ما قبله فهو كلام مستأنف وكان الانسب ان يؤخره ويذكره في شرحه واذ اثبت مال على غائب الخ (قوله) ثم ادعى سبق يعه اي المالك (قوله) ابراه اي او اقر بابرائه اخذاعا ياتي عن الاذرع (قوله) لاحتمال انه) اي الميت (قوله) لغائب) الى قوله كما هو ظاهر في النهاية ما يوافقه (قوله) فيهما اي الموكل والمدعى عليه (قوله) فوق مسافة العدوى اي الغيبة فوقها (قوله) او في غير ولا ية الحاكم الخ) عطفه سم على فوق الخ حيث جعله من مقول البعض كما مر والظاهر انه معطوف على قوله الى مسافة الخ (قوله) كما ياتي (اي في الفصل الثاني في شرح وقيل مسافة انقصر (قوله) اوصي الى قوله قال الرافعي في النهاية (قوله) بل يحكم) الى قوله واقتناء ابن الصلاح في الغنى (قوله) بل يحكم بالبينة اي ويعطى المال المدعى به ان كان للمدعى عليه هناك مال اسنى ومغنى وهل يحلف الموكل بعد حضوره فيه نظر وقضية ما ياتي عن المغنى وسم انفا وجوبه بعده فليراجع (قوله) لان الوكيل لا يتصور عبارة المغنى لان الوكيل لا يحلف بين الاستظهار بحال لان الشخص لا يستحق يمين غيره اه قال ع ش مانصه يؤخذ من ذلك ان الناظر لو ادعى دينه للوقوف على ميت واقام بذلك بينة لم يحلف بين الاستظهار لانه لو حلف لا ثبت حقا لغيره يمينته ومحل اخذاعا ياتي في قوله ويحلف الولي يمين الاستظهار فيما بشاره انه لو كانت دعواه انه باع او اجر

العماد بن تونس في ميت عن ابنين غائب وطعل وعنده ردين بدن فوات المدين فحضر وكيل الغائب ووصى الطفل الى القاضي واثبتا الدين والارهن وطلبا منه الوفاء بانه يوفى من ثمنه وتوقف اليمين الى الحضور والبولوغ ويظهر انه مفرع على طريقة السبكي الآتية وغيره بانه لو حكم على غائب فبان ان له وكلا بالبلد حالة الحكم نفذ وبوافقه ما مر آنفا عن البلقيني وبران القاضي لو باع مال غائب فقدم وقال بعته قبل بيع الحاكم فقدم المالك بخلاف مالو باع وكيله ثم ادعى سبق بيعه لا بدله من الية كما في النهاية لان ولاية الوكيل الخاص اقوى من ولاية الحاكم وتناقض كلام ابن الصلاح فيما لو ادعى ان الميت ابراه او ابته بالبينة والاوجه انه لا بد

بها مشه حاشية عليه مهمة فليراجع (قوله) فية قضى عليهما بلايين كما ياتي اعتمد شيخنا الشهاب الرمي ما صححه البلقيني انه لا بد من اليقين ويظهر انه مفرع على طريقة السبكي الآتية لعله بالنظر لولي الطفل لا لو كبل الغائب لقوله ولو ادعى وكيل الغائب الخ لكن طريقه السبكي الآتية لم يصرح فيها بوقف الدين الى السكالك كما صرح به العماد (قوله) وغيره بانه لو حكم على غائب فبان ان له وكلا بالبلد حالة الحكم نفذ الخ) في الروض وشرحه اخر الباب وقول المحكوم عليه الما وكل في الخصومة كنت عزلت وكلي قبل قيام البينة

من يمين الاستظهار هنا ايضا قال الاذرع الاحتمال انه كان مكرها على ابراه او الاقرار به (ولو ادعى وكيل الغائب) أي إلى مسافة

يجوز ان شاء فيها على الغائب كما هو ظاهر ثم رايت بعضهم صرح به فقال فيما اذا ادعى وكيل غائب على غائب الميت او حاضر المراد بالغيبة فيهما فوق مسافة العدوى او في غير ولاية الحاكم وإن قربت كما ياتي عن الماوردي (على غائب) اوصي او مجنون او ميت وإن لم ير ثم لا يثبت المال على الاوجه (فلا تحلف) بل يحكم بالبينة لان الوكيل لا يتصور حلفه على استحقاقه ولا على ان موكله يستحقه ولو وقف الامر الى حضور الموكل لتعذر استيفاء الحقوق بالوكلاء واقتناء ابن الصلاح فيمن ادعى على ميت واقام بينه

ثم وكل ثم غاب وطلب وكيله ولا يتوقف على عين الموكل مردود بان التوكيل هنا لما وقع لاسقاط الدين بعد وجوبه فلم تسقط بخلافه فيما مر أما الغائب إلى محل قريب وهو بولاية القاضي فنلزمه الدين فيتوقف الامر إلى حضوره وحلفها (١٧١) لانه لا مشقة عليه في الحضور حينئذ

بخلاف ما لو بعد او كان بغير ولاية الحاكم ولو ادعى قيم صبي أو مجنون دينه على كامل فادعى وجوده مسقط كاتفاق احدهما على من جنس ما يدعيه بقدر دينه وكابراني مورثه أو قبضه من قبل موته وكافرت لكن على رسم القباله على الاوجه لم يؤخر الاستيفاء للدين المتوجهة على احدهما بعد كاله لاقراره فلم يراجع بخلاف من قامت عليه البينة في المسئلة الآتية فادعاء تناقض بينها ليس في محله وايضا فالدين هنا لما توجهت في دعوى ثانية فلم يلتفت إليها بخلافها فيما ياتي او على احدهما او غائب وقف الامر الى الكمال والحضور كما صرح به كلامهما وبه صرح القاضي وتبعوه كما اعترف به السبكي لتوقفه على الدين المتعذرة ويفرق بين هذا ومما مر في الوكيل بانه يترتب على عدم الاستيفاء ثم مفسدة عامة وهي تعذر استيفاء الحقوق بالوكلاء بخلافه هنا لكن ينبغي ان يؤخذ كفيلا وقال السبكي يحكم الآن بما قامت به

الميت شيئا من الوقت وجب تحليفه وعمله ايضا ما لو لم يدع الوارث علم الناظر ببراءة الميت فان ادعاه حاف اخذ من قوله الاتي ايضا نعم له تحليف الوكيل اذا ادعى عليه بنحو ابراهيم الخ (قوله ثم وكل) اي في تمام ما يتعلق بالخصومة اه ع ش (قوله طالب وكيله) عبارة النهائية فطالب وكيله الحكم اجابه اه والاولى ان يقال بانه يطلب وكيله الحكم (قوله ولا يتوقف) اي الحاكم (قوله فيما مر) اي في المتن (قوله ولو ادعى قيم صبي) الى قوله وبه صرح القاضي في المغني وقوله دينه لا فرد الضمير لكونه العف باو (قوله لم يؤخر الاستيفاء الخ) بل يتضاهي في الحال ولا ذابغ الصبي عا لئلا يوافق المجنون حلفا على نفي ما ادعاه اه مغني (قوله المتوجهة على احدهما الخ) انهم وجوب الدين بهما الكمال اه سم (قوله لاقراره) اي ولو ضمنا اه رشدي (قوله من قامت الخ) اي من احدهما او غائب (قوله في المسئلة الآتية) اي عقب هذه والجامع بين المسئلةين توجه الدين على الطفل وان كانت هنا لدفع ما ادعاه المدعي عليه من المسئلة وفي المسئلة الآتية الاستظهار اه رشدي (قوله فادعاء تناقض بينهما الخ) عبارة المغني فان قيل هذا يشكل على ما ياتي من ان مقتضى كلام الشيخين انه يجب انتظار كمال المدعي له اجيب بان صورة المسئلة هنا ان قيم الصبي ادعى دينه على حاضر رشيد اعترف به او كان ادعى وجوده مسقط صدر من الصبي وهو لا ينافي لا يؤخر الاستيفاء للدين المتوجهة على الصبي بعد بلوغه وما ياتي فيها اذا قام قيم الطفل بينة وقلنا بوجوب التحليف في نظر لان البينة على الطفل ومن في ماله من غائب ومجنون لا يعمل بها حتى يعف مقيمها على المسئلة التي يتوعدواها من الغائب ومن في ماله فلم تتم الحاجة التي يعمل بها فانه لا يعمل بالبينة وهذا بل لا بد من البينة والدين اه (قوله بينهما) اي بين هذه المسئلة والمسئلة الآتية اه ع ش (قوله او على احدهما الخ) اي ولو ادعى قيم صبي أو مجنون على صبي أو مجنون أو غائب رشدي وع ش (قوله والحضور) اه وبإسقاطه اذا الكلام في المدعي له لا المدعي عليه (قوله وبه صرح الخ) اي بوقف الامر (قوله كما اعترف به) اي بتصریح القاضي بالوقف ومتابعته له في ذلك (قوله لتوقفه الخ) مسئلة قوله ونف الامر الخ (قوله ومما مر الخ) اي من عدم الوقف والحكم بالبينة بلا تحاييف في الوكيل اي وكيل الغائب (قوله ان يؤخذ كفيلا) اي من مال المدعي عليه (قوله وقال السبكي يحكم الخ) عبارة للمغني والروض مع شرحه ولو ادعى قيم اوليه اي الصبي أو المجنون على قيم شخص آخر فمقتضى كلام الشيخين انه يجب انتظار كمال المدعي له ليحلف ثم يحكم له وإن خالفها السبكي وقال الوجه انه يحكم الخ (قوله ويؤخذ منه) اي من مال المدعي عليه (قوله وتبعهما جمع متأخرون الخ) وقال في شرح المنهج وهو المعتمد ونقل بحسبه اشهاب ابن قاسم متابعتهم العلامة الطبرلاوي في ذلك اه سيد عمرو في الجبرمي قوله وهو المعتمد ضيف اه (قوله لانه قد يترتب الخ) مسئلة قوله قولى مدركا (قوله لكن هذا يخفف الخ) اي خوف ضياع الحق عبارة النهاية ورد بان الامر يحكم بالكفيل المار اذا مر اد الخ (قوله والمراد به) اي باخذ الكفيل (قوله من ماله) أي المدعي عليه تحت يده اي القاضي (قوله بالمدعي) أي به اه ع ش وهذا اذا كان المدعي به دينه وقوله او ثمنه الخ فيما اذا كان عينه فتقوله الساق دينا مثال ليس بقيد (قوله وبه يقرب الخ) اي باخذ الكفيل بالمعنى المذكور (قوله الاول) اي ونف الامر الى الكمال (قول المتن

لا يبطل الحكم لان انقضاء على الغائب باطل انتهى (قوله لم يؤخر الاستيفاء للدين المتوجهة الخ) افهم وجوب الدين بعد الكمال (قوله او على احدهما او غائب الخ) قال في الروض ولو ادعى قيم طفل واقام بينة انتظار بلوغ المدعي له ليحلف انتهى (قوله اي المصنف ولو حضر الحضور فرع الغيبة فالمدعي عليه غائب كما كان المدعي كذلك اخذ من قول الاشار لوكيل المدعي الغائب فكيف قال الاشار كغيره انها

البينة ويؤخذ منه وبسط ذلك وسبقه اليه ابن عبد السلام وتبعها جمع متأخرون كالا ذرعي والبقيني والزر كشي وهو قولى مدركا لا نقلا لانه قد يترتب على الانتظار ضياع الحق لكن هذا يخفف باخذ الكفيل الذي ذكرته والمراد اخذ القاضي من ماله تحت يده ما بقى بالمدعي أو ثمنه لان خشي تلفه وبه يقرب الاول ويحذف الولي يبين الالة تظاها فيها باشره بناء على ما ياتي

(ولو حضر المدعى عليه وقال) بد (١٧٢) الدعوى عليه. ووكيل غائب بد ينزله عليه (لو وكيل المدعى) الغائب (أبرأني ووكالك) أو وفته

مثلا فآخر الطلب إلى حضوره
ليحلف لي أنه ما أبرأني لم
يجب (وأمر بالتسليم) له
ثم ثبت الأبراء بعد أن كان
له به حجة لا نه ولو وقف لتعذر
الاستيفاء بالوكلاء نعم له
تحليف الوكيل إذا ادعى
عليه عليه بنحو أبرأ أنه لا يعلم
أن موكله أبرأه مثلا لصحة
هذه الدعوى اذ لو اقر
بمضمونها بطلت وكالتة قال
الرافعي وقياس ذلك أن
القاضي يحلفه على أنه لا يعلم
صدور مسقط لما يدعيه من
نحو قبض وإبراء ويحمل
قولهم لا يحلف الوكيل على
الحلف على البت وكان
وجه ذكر هذه المسئلة مع
انها ليست من فروع هذا
الباب ان فيها طلب توقف
إلى يمين فاشبهت ما قبلها
(فرع) يكفى في دعوى
الوكيل مصادفة الخصم له
على الوكالة ان كان القصد
اثبات الحق لا تسلمه لانه
وإن ثبت عليه لا يلزمه
الدفع الاعلى وجه مبرولا
يبرأ الا بعد ثبوت الوكالة
(واذا ثبت) عند حاكم (مال
على غائب) أو ميت وحكم
به بشروطه (وله مال) حاضر
في عمله أو دين ثابت على
حاضر في عمله كاشمله المتن
واعتمده جمع منهم أبو زرعة
وأطال فيه في فتاويه ولا
ينافيه منعهم الدعوى
بالدين على غريم الغريم
لانه محمول على ما إذا كان

ولو حضر المدعى عليه الخ الحضور فرع الغيبة فالمدعى عليه غائب كان المدعى كذلك اخذ من قول الشارح
لو وكيل المدعى الغائب عبارة المنهج وشرحه ولو حضر الغائب وقال الخ فكيف قال الشارح كغيره ان هذه
المسئلة ليست من فروع الباب اه سم ولك ان تقول انها تاتي في الحاضر ابتداء ايضا كما نهبوا عليه فلم
تكن من فروع الباب المختص بالغائب عبارة المغنى ثم اشار المصنف لمسئلة مستانفة ليست من هذا
الباب ولا تاتي لها بما قبلها وإن اوهم كلامه خلافة فقال ولو حضر اى كان المدعى عليه حاضر افادعى عليه
وكيل شخص غائب بحق واقام البينة عليه ثم قال لو وكيل المدعى الخ (قوله بعد الدعوى) إلى قوله قال الرافعي في
المغنى (قوله بعد الدعوى) اى وإقامة البينة عليه اهمغنى (قوله انه ما أبرأني) اى مثلا عبارة النهاية على نفى
ما ادعيته اه (قوله ثم ثبت الأبراء) اى أو نحوه اه نهاية (قول) بعد) تاكيد لثم (قوله انه لا يعلم الخ) اى على
انه الخ (قوله اصدقة هذه الدعوى الخ) عبارة المغنى والنهاية فان قبل هذا يخالف ما سبق من ان الوكيل
لا يحلف اجيب بانه لا يلزم من تحليفه هنا تحليفه هنا: اجماع من جهة دعوى صحيحة يقتضى اعترافه
بها مسقط مطالبته لخروجه باعترافة به من الوكالة في الخصومة بخلاف يمين الاستظهار فان حاصلها
ان المال ثابت في ذمة الغائب أو الميت وهذا لا ياتي من الوكيل اه (قوله بطلت وكالتة) (فرع) لو قال
شخص آخر انت ووكيل فلان الغائب ولى عليه كذا او ادعى عليك واقيم به بينة فانكر الوكالة او قال لا اعلم
اننى ووكيل لم يقم عليه بينة بانه ووكيله لان الوكالة حق له فكيف تقام بينة ما قبل دعواه او اذا علم انه ووكيل و اراد
انه لا يتخاصم فليزل نفسه وإن لم يعلم ذلك فينبغي ان يقول لا ادلم لى ووكيل ولا يقول ليست بوكيل فيكون
مكذبا ببينة قد تقوم عليه بالوكالة مغنى وروض مع شرحه (قوله وقياس ذلك) أى قوله نعم له تحليف الوكيل
أن القاضي يحلفه اى يحلف الوكيل الذى يدعى على نحو الغائب (قوله طلب توقف الخ) اراده قوله السابق
فاخر الطلب الخ (قوله فرع) إلى المتن فى الاسنى وإلى قوله وجزم ابن الصلاح فى النهاية (قوله يكفى في دعوى
الوكيل الخ) اى فى سماعها اه ع ش (قوله الا بعد ثبوت الوكالة) اى بالبينة (قوله او ميت) لعلة لا وارث
له خاص اما من له وارث خاص فظاهر ان وارثه هو المطالب كولى نحو الصبي ولهذا لم يذكر نحو الصبي
هنا اه رشيدى (قوله وحكم به) ياتى محترزه اه سم (قوله او دين ثابت على حاضر) يعنى باقرار الحاضر
به اخذ من كلامه الا فى أوائل كتاب الدعوى (قوله كاشمله المتن) يقال فكان اللاتق عليه ان لا
يعطفه على ما فى المتن بل يجعله غاية فيه اه رشيدى (قوله فليس له الدعوى ليقم شاهد الخ) فيه اشارة
إلى أن له الدعوى لاقامة البينة لكن قولهم واللفظ لعماد الرضا ببيان أدب القضا للشيخ الاسلام ومنها
أى المسائل لو اثبت دين على ميتة وادعى ان لها على زوجها مهر او لم يدع ذلك وارثها لم تسمع دعواه لانه يدعى
حقا لغيره غير منتقل اليه كما لو ادعت الزوجة دينالزوجها فانها لا تسمع وإن كان لو ثبت تعلق به حق
النفقة انتهى ية يقتضى خلافة اه سم أقول وكذا يقتضى خلافة قول النهاية فليس له الدعوى لاثباته اه
وقول الشارح الآتى عن الغزى آتفا وما ذكروه فى المنع الخ بل كلامه فى أوائل كتاب الدعوى قيل قول
المتن أو نكاحا لم يكف الاطلاق الخ كالصريح فى خلافة فى الميت والغائب مثله (قوله وجزم ابن الصلاح) الى
المتن هذا يفيد أن حضور الوارث مع عدم دعواه يجوز ايضا الدعوى الغريم وقياس ذلك جواز دعواه ايضا
إذا كان غائبا أو قاصرا لان ذلك لا يرد على حضوره مع عدم دعواه فليتامل وقد بحثت مع مرفى ذلك فبالغ

ليست من فروع الباب (قوله اى المصنف ايضا ولو حضر المدعى عليه) عبارة المنهج وشرحه ولو حضر
الغائب وقال الخ وحينئذ فالمسئلة من فروع الباب (قوله وحكم به) ياتى محترزه (قوله ولا ينافيه) كتب
عليه م (قوله انه لا نه محمول) كتب عليه م (قوله فليس له الدعوى ليقم شاهد او يحلف معه) فيه اشارة
الى ان له الدعوى لاقامة البينة لكن قولهم واللفظ لعماد الرضا ببيان ادب القضا للشيخ الاسلام ومنها
اى المسائل لو اثبت دين على ميتة وادعى ان لها على زوجها مهر او لم يدع ذلك وارثها لم تسمع دعواه لانه
يدعى حق لغيره منتقلا اليه كما لو ادعت الزوجة دينالزوجها فانها لا تسمع وإن كان لو ثبت تعلق به حق

الغريم حاضر أو غائبا ولم يكن دينه ثابتا على غريمه فليس له الدعوى ليقم شاهد او يحلف معه وجزم ابن الصلاح فى

بان لغريم ميت لا وارث له وأوله وارث ولم يدع الدعوى على غريم الميت بعين له تحت يده لعله يقر قال والاحسن إقامة البيعة بها وتبعه السبكي قال الغزوي وهو واضح وما ذكره في المنع إنما هو في الدين للفرق بينهما والغائب كالميت فيما (١٧٣) ذكره وقول شريح تمتنع إقامة غريم

الغائب بينة بملكه عينا منظر فيه أو محمول على ما إذا أراد أن يدعى لقيم شاهد أو يخلف معه (قضاء الحاكم منه) إذا طلبه المدعي لأن الحاكم يقوم مقامه ولا يطلبه بكفيل لأن الأصل بقاء المال ولا يعطيه بمجرد الثبوت لأنه ليس بحكم إذا كان في غير عمله فسيأتي قريبا واستثنى منه البلقيني ما إذا كان الحاضر يجبر على دفع مقابله للغائب كروجة تدعى بصدافها الحال قبل الوطء وبائع يدعى بالثمن قبل القبض وأما إذا تعلق بالمال الحاضر حق كبايع له لم بقبض ثمنه وطلب من الحاكم الحجر على المشتري الغائب حيث استحقه فيجيبه ولا يوفي الدين منه وكذلك يقدم مؤنه بمون الغائب ذلك اليوم على الدين الذي عليه وطلب قضاؤه من ماله ولو كان نحو مرهون تزيد قيمته على الدين فللقاضي بطلب المدعي اجبار المترهن على اخذ حقه بطريقه ليقبض الفاضل للدائن أه ولو باع قاض مال غائب في دينه فقدم وأبطل الدين باثبات إيفائه أو نحو فسق شاهد بطل البيع على الأوجه

في مخالفة هذا المذكور عن ابن الصلاح والسبكي والغزوي من جواز إقامة الغريم البيعة لاثبات الدين وقال لا فرق في المنع بين الدين والعين فلا يصح من الغريم إثبات واحد منهما وإثباته إذا كان الحق من عين أو دين ثابتا قبل الرفع إلى الحاكم ليوفيه منه أه سم افول وكلام الشارح في أوائل كتاب الدعوى كالصريح في موافقة ما نقله عن مرفرأجمعه (قوله الدعوى الخ) اسم مؤخر لأن (قوله لعله يقر) هلاجاز الدعوى بالدين أيضا لعله يقر أه سم (قوله والاحسن إقامة البيعة بها الخ) مرآفأما فيه (قوله إذا طلبه) إلى قوله أما إذا كان في المعنى وإلى قوله قيل إنها وفي النهاية (قوله لأن الحاكم يقوم مقامه) أي الغائب كالمالك كان حاضرا فامتنع أه معنى أي الغائب (قوله ولا يطالبه) أي المدعي (قوله ولا يعطيه الخ) محتز قوله السابق وحكم به بشروطه أه سم (قوله أما إذا كان الخ) محتز قوله حاضرا في عمله (قوله واستثنى منه) أي بما في المتن (قوله الحاضر) أي المال الحاضر فقوله يجبر أي المدعي خبر جري على غير ما هو له بلا إظهار ويحتمل أن المراد المدعي الحاضر وعليه فالخبر جار على ما هو له وفي ضمير مقابله استخدام (قوله كروجة تدعى الخ) فأنها مأمورة بدفع مقابل الصداق وهو نفسها بان تسلمها للزوج أه سم (قوله قبل القبض) أي قبض المشتري الغائب المبيع (قوله كبايع له) أي للمال الحاضر وقوله ثمنه أي المبيع (قوله حيث استحقه) أي استحق البائع المال الحاضر الذي هو المبيع ويحتمل أن ضمير النصير راجع إلى الثمن (قوله منه) أي من المال الحاضر المبيع (قوله ولو كان) أي من المال الحاضر (قوله نحو مرهون الخ) أي كبديجان (قوله انتهى) أي ما استثناه البلقيني (قوله أولم يحكم) محتز قوله السابق وحكم به بشروطه أه سم عبارة الرشيدى قوله أولا يحكم هذا لا ينسجم معه تفصيل المتن الآتي الذي من جملته إنهاء الحكم تأمل أه (قول المتن إنهاء الحال) أي من سماع بينة أو شاهد يمين بعد ثبوت عدالة الشاهد أو سأل إنهاء حكم أه معنى (قول المتن إلى قاضي بلد الغائب) أي إن علم وقول الشارح أول كل من يصل الخ أي مطلقا كما يأتي عن المعنى (قول المتن فينهي إليه سماع بينة) ويكتب في أناته سماع بينة عادلة قامت عندي بان لفلان على فلان كذا فاحكم بها وهذا مشروط بيبعد المسافة كما سيأتي أه معنى (قوله وخرج بها عمله الخ) قد يقال أن حكم بعلمه فظاهرا أنه إنهاء الحكم المستند إلى العلم وإلا فهو شاهد حينئذ ولعل ما في العدة محمول على الثاني وكلام السرخسي على الأول وأما قول البلقيني لأن عمله الخ فاطلاقه محل تأمل لأنه إنما يكون كالبيعة بالنسيئة لقاض آخر ألا ترى أنه لو كان القاضي الآخر حاضرا فقال له قاض أنا أعلم هذا الأمر هل له الحكم بمجرد قوله فليتأمل أه سيدعمر وفيه أن كلام الشارح هنا مع كلامه الآتي قبيل قول المتن والكتاب بالحكم الخ كالصريح في إرادة الثاني وبه صرح المعنى والأسنى عبارتهما وقول المصنف سماع بينة ليحكم بها يوم أنه لو ثبت الحق عنده بعلمه لو كتب ليقضى له بموجب علمه على المدعي عليه أنه لا يجوز به صرح في العدة فقال لا يجوز وإن جوزنا القضاء بالعلم لأنه ما لم يحكم به هو كالشاهد والشهادة لا تنادي بالكتابة وفي أمالي السرخسي جرازه ويقضى به المكتوب إليه إذا جوزنا القضاء بالعلم لأن إخباره عن علمه إخبار عن قيام الحجة فليكن كإخباره عن قيام البيعة قال الأسنوي وما قاله في العدة جزم به صاحب البحر وجري عليه ابن المقرئ وقال البلقيني الأصح المعتمد ما قاله السرخسي انتهى وهذا هو مقتضى كلام أصل الروضة ولهذا قال شيخنا فافا قاله المصنف يعني ابن المقرئ عكس ما اقتضاه كلام أصل الروضة ولعله سبق قلم

النفقة انتهى يقتضى خلافه (قوله لعله يقر) هلاجاز الدعوى بالدين أيضا لعله يقر (قوله ولا يعطيه بمجرد الثبوت الخ) محتز قوله السابق وحكم به بشروطه (قوله قبل الوطء) فأنها مأمورة بدفع مقابل الصداق وهو نفسها بان تسلمها للزوج (قوله أولم يحكم) محتز قوله السابق وحكم به بشروطه

خلاف الروايات (ولا) يكن له مال في عمله أولم يحكم (فان سأل المدعي إنهاء الحال إلى قاضي بلد الغائب) أولى كل من يصل إليه الكتاب من القضاة (اجابه) وجوب أولم كان المكتوب إليه قاضي ضرورة مسارعة لقضاء حقه (فينهي إليه سماع بينة) ثم إن عدلها لم يحتج المكتوب إليه إلى تعديلها ولا احتاج إليه (ليحكم بها ثم يستوفي) الحق وخرج بها علمه فلا يكتب به لأنه شاهد الآن لا قاض

ذكره في العدة وخالفه السرخسي واعتمده البلقيني لان عليه كقيام البينة ويؤيده قول المتن الاتي فشافه بحكمه الى اخره وله على الاوجه ان يكتب سماع شاهد واحد ليسمع المكتوب اليه شاهد اخر او يحلفه ويحكم له (او) ينهى اليه (حكما) ان حكم (ليستوفي) الحق لان الحاجة تدعو الى ذلك ولا يشترط هنا بعد المسافة كما ياتي قيل انها واه اما سماع بينة او ثبتت عندي وهي تستلزم الاولى ولا عكس واما الحكم بالحق وهو ارفعها ويستلزم الاولين والذي يرتب (١٧٤) عليه المكتوب اليه الحكم هو الثانية لا الاولى فاذا تعير المصنف ليس بمحرره ويرد

اه (قوله ذكره في العدة) وخالفه السرخسي عبارة النهاية على ما ذكره في العدة لكن ذهب السرخسي الى خلافه اه (قوله واعتمده البلقيني) وجزم به شرح المنهج (قوله او ينهى اليه حكما الخ) وفي الروض مع شرحه والاولى في انهاء الحكم ان يكتب له بذلك كتابا او لا ثم يشهد ويقول حضر فلان وادعى على فلان الغائب المغيم ببلد كذا بكذا واقام عليه بينة وحلفت المدعى وحكمت له بالمال وسال ان اكتب له اليك بذلك فكشفت له واشهدت به ويجوز ان يقول فيه حكمت بشاهد من ان لم يصغفها بعدالة ولا غيرها فحكمه بشهادتها بعدل لها وان يقول حكمت بكذا بحجة او جيت الحكم فقديحكم بشاهد وعين او بعلمه فلم انه لا يجب تسمية شهود الحكم ولا شهود الحق ولا ذكر اصل الشهادة فيها اه (قوله لان الحاجة) الى قوله ولو حضر الغائب في المغنى لا لقوله ويرد الى قوله ولو كتب (لان الحاجة تدعو الى ذلك) اى فان من له بينة في بلد وخصمه في بلد آخر لا يمكنه احمل الى بلد الخصم ولا حمل الخصم الى بلد البينة فيضيع الحق اه معنى (قوله قيل انها واه الخ) حكاه المغنى عن ابن شبة واه (قوله وهو ارفعها) اى الدرجات الثلاث اه معنى (قوله ويستلزم الاولين) الانسب التانيث كما عبر به المغنى (قوله والمراد الاول) يرد عليه ان المراد لا يدفع الا براد (قوله ومثل هذا الخ) ظاهر المنع (قوله ولو كتب) الى المتن في النهاية (قوله امضاء الخ) سواء عاش الكاتب والمكتوب اليه او ماتا اه روض ومحل ذلك في موت الكاتب اذ لم يكن الحاكم الثاني نائب عنه فان كان نائباً عنه تعذر ذلك وكالموت العزل والانزال بجنون وانما وخرس ونحوها اسنى (قوله لفلان) اى على فلان (قوله وان لم يكن الخ) غاية (قوله لو فسق) اى القاضي الكاتب او ارتد اه روض (قوله والكتاب بسماع الشهادة) جملة حاله اه عرش (قوله انتهى) اى مافى الكفاية (قوله بكتاب القاضي) اى انها ته (قوله فيما لم يحكته) اى المدعى على الغائب (قوله ان يحكم لغريب حاضر) الاوضح غريب حاضر ان يحكم له (قوله من بلده) لعله ليس بقيد وكذا قوله في النهاية ولم تثبت عدالتهم عنده ليس بقيد (قوله وان سمعا) اى على خلاف ما طلب منه او وقع سماعها اتفاقا اه عرش (قوله لم يكتب بها) اى بسماع شهادتهم على حذف المضاعف (قول المن ان يشهد عدلين الخ) ولولم يشهد هما ولكن انشا الحكم بحضورهما فلم ان يشهدا بحكمه اه معنى عبارة الاسنى والحاصل ان انشاء الحكم بحضورهما لا يحتاج فيه الى قوله اشهدا على بخلاف قراءة الكتاب لا بد فيه من قوله اشهدا على بما فيه اه (قوله ذكرين) الى قراء وظاهر في النهاية (قوله ولا يكفى غير رجلين الخ) عبارة الروض مع شرحه ويشهد بما فيه رجلان ولو فى مال او زنا او هلال رمضان ويجوز شهادتهم قبل فسخ الكتاب وبعده سواء افضه القاضي ام غيره لكن الادب والاحتياط ان يشهدوا بعد فسخ القاضي له وقراءتهم الكتاب اه (قول المتن ويستحب) اى مع الاشهاد كتاب به اى بما جرى عنده ولا يجب لان الاعتماد على الشهادة اه معنى (قوله ليذكر) الى قوله خلافا لقول ان الصلاح في المغنى لا لقوله وظاهر المراد الى صرح انه الخ قوله ذكر نقش خاتمه الى ان ثبت (قوله لذكر الشهود) فدينافيه قول المتن وبختمه ثم رايه كتب عليه الرشيدى مانصه انظر ما وقع هذا هاهنا مع الذى يذكر به الشاهد الحال من النسخة الثانية كما ياتي اه (قوله واسماء الشهود) اى للحق

بان غاية الامر ان قوله سماع بينة محتمل لان بكون معه ثبوت وان لا والمراد الاول ومثل هذا لا يوجب الجزم بعدم تحرير التعيير ولو كتب لمعين فشهد الشاهدان عند غيره امضاء اذ الاعتماد على الشهادة ولو حضر الغائب وطلب من الكاتب المبهم البينة المعدل لها ان يبينها له ليقدر فيها اجيب على الاوجه وفاقا لجمع ولو شهدت بينة عند قاض ان القاضي فلانا ثبت عنده كذا فلان وكان قدماء او عزل حكم به ولم يحتاج لاعادة البينة باصل الحق وقولهم اذا عزل بعد سماع بينة ثم ولي اعادها محله كما بينه البلقيني اذ لم يكن قد حكم بقول البينة والام تجب استعادتها وان لم يكن قد حكم بالالزام بالحق وفي الكفاية لو فسق والكتاب بسماع الشهادة لم يقبل ولم يحكم به كالمفسد للشاهد قبل الحكم ومحل اذا كان فسقه قبل عمل المكتوب اليه بالسماع فان كان بعده لم ينتقض صرح به جمع

متقدمون اه ملخصا (تنبيه) لما يعتد بكتاب القاضي فيما لم يمكن تحصيله بغيره فلو طلب منه ان يحكم لغريب وتاريخه حاضر على غائب بعين غائبة ببلد الغريب وله بينة من بلده عازمون على السفر اليه لم تسمع شهادتهم وان سمعها لم يكتب بها بل يقول له اذهب معهم لقاضى بلدك وبلد ملكك ليشهدوا عنده (والانهاء ان يشهد) ذكرين (عدلين بذلك) اى بما جرى عنده من ثبوت او حكم ولا يكفى غير رجلين ولو فى مال او هلال رمضان (ويستحب كتاب به) لذكر الشهود والحال (يذكر فيه ما يمتيز به المحكوم) او المشهود (عليه) وله من اسم ونسب وصناعة وحلية واسماء الشهود وتاريخه (وبختمه) ندبا حفظا له واكراما للمكتوب اليه وختم الكتاب من حيث هو سنة

متبعة وظاهر ان المراد بختمه جمل نحو شمع عليه ويختم عليه بخاتمه لانه يحفظ بذلك ويكرم به المكتوب اليه حيثذ وعلى هذا يحمل ما صح انه عليه السلام كان يرسل كتبه غير مختومة فامتنع بعضهم من قبولها الا مختومة فاتخذ خاتما ونقش عليه محمد رسول الله ويسن له ذكر نقش خاتمه الذي يختم به في الكتاب وان ثبت اسم نفسه واسم المكتوب اليه في باطنه وعنوانه وقبل (١٧٥) ختمه يقرؤه هو أو غيره بحضوره على

الشاهدين ويقول أشهد كما أني كتبت إلى فلان بما فيه ولا يكتفي أشهد كما كان هذا خطي أو أن ما فيه حكى ويدفع لها نسخة أخرى غير مختومة تبدأ كرا ن بها ولو خالفاه أو اتجى أو ضاع فالعبرة بهما (و) بعد وصوله للمكتوب اليه ولا حضاره الخصم خلافا لقول ابن الصلاح لا يتوقف اثبات الكتاب الحكمي على حضور الخصم ولا على إثبات غيبته الغيبة المعتبرة ثم رايت القمولى قال وهذا غريب والخادم قال عن الماوردى لا بد من حضور الخصم لان ذلك شهادة عليه وسكت عليه الرويانى وغيره وبه ائقي السبكي ونقله غيره عن قضية كلام الشيخين وابن الرفعة واعتمد أكثر متأخري فقهاء اليمن ما ذكر عن ابن الصلاح قيل وعليه عمل الاشياخ والقضاة لان القاضى المنهى اليه منفذ لما قامت به الحجة عند الاول غير مبتدى للحكم وقد قطع الرويانى بأن التنفيذ لا

وتاريخه أى الكتاب (قوله أن المراد) أى مراد المصنعت (قوله فامتنع بعضهم) أى ما لا يقرؤن كتابا غير مختوم غير فاعلى كسب امرارهم وإعطاءه نديهم اسنى ومعنى (قوله واسم المكتوب اليه) وان لم يعلم بلد الغائب كذب الكتاب مطلقا إلى كل من يبلغه من قضاة المسلمين ثم من بعده عمل به اه معنى (قوله وقبل ختمه) إلى الفرع في النهاية لا لا قوله وفيه وقفة إلى المتن وقوله ويجب إلى المتن وقوله قال بعضهم الى ولو ثبت (قوله وقبل ختمه الخ) عطف على جملة ويستحب الخ (قوله يقرؤه) أى ورجبا (قوله وان ما به حكمي) أى حتى يفصل لها ما حكم به ولو قال رجل آخر يستحق فلان على ما في هذه القبالة وأنا عام به جازان يشهد عليه بما فيها ان حفظها وان لم يفصله له لانه يقر على نفسه والافرار بالمجهول صحيح بخلاف القاضى فانه يخرج عن نفسه بما يضر غيره اه روض مع شرحه بخذف (قوله نسخة اخرى) ومن صدر الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم حضر عا قانا الله وإياك فلان وادعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا بالشئى والفلاقي واقام عليه شاهدين هما فلان وفلان وقد عدلا عندى وحلفت المدعى وحكمت له بالمال فسالى ان اكتب اليك في ذلك فاجبته فاشهدت بالكتاب فلانا وفلانا اه معنى ولو خالفاه أى الشاهدان المكتوب (قوله فالعبرة بهما) والمكتوب اليه يطلب وجوب باتزكية الشهود الحاملين للكتاب ولا يكتفى بتعديل الكاتب لإياهم لانه تعديل قبل اداء الشهادة اه روض مع شرحه زاد المعنى وإذا حمل الكتاب إلى بلد الغائب أخرجاه اليه ليقف على ما فيه اه (قوله ويدفع) أى ندبا (قوله وحضاره الخصم الخ) عبارة النهاية وفي ذلك أى قول المتن ويشهدان عليه الخ إيماء إلى اشتراط حضور الخصم وإثبات الكتاب الحكمي في وجهه أو إثبات غيبته الغيبة الشرعية لانها شهادة عليه وبه صرح الماوردى وافق به السبكي ونقل عن قضية كلام الشيخين وذهب ابن الصلاح إلى عدم اعتبار ذلك واعتمده أكثر متأخري فقهاء اليمن لان القاضى الخ ويرد بأن التنفيذ الخ قال عش قوله أو إثبات غيبته الخ معتمد اه (قوله وهذا) أى قول ابن الصلاح (قوله والخادم الخ) أى ورايته (قوله لان ذلك) أى إثبات الكتاب الحكمي (قوله وسكت الخ) عطف على عن الماوردى الخ (قوله عليه) أى على ما قاله الماوردى من اشتراط حضور الخصم (قوله ما ذكر عن ابن الصلاح) أى من انه لا يتوقف إثبات الكتاب الحكمي على حضور الخصم الخ (قوله قيل وعليه) أى على ما ذكر عن ابن الصلاح (قوله انتهى) أى ما قيل (قوله ويرد) أى تعليلهم بأن القاضى المنهى اليه الخ (قوله وأما الحكم هنا) أى حكم القاضى المنهى اليه (قوله فليس هنا محض الخ) عبارة النهاية فليس ما هنا الخ فلعن كلمة ماسقطت هنا من قلم الناسخين (قول المتن عليه) أى على ما صدر من القاضى الكاتب من الحكم والثبوت المجرد عن الحكم اه معنى (قوله ان انكر بما فيه) عبارة المعنى ان انكر الخصم المحضر للقاضى الحق المدعى به عليه فان اعرف به الزمه القاضى توفيقه وان قال لست الخ (قوله على ذلك) أى انه ليس المسمى في الكتاب ولا يكتفى بالخلف على نفي اللزوم كما في الشرح الصغير نعم ان اجاب بلا يلزم من شئ واراد الخلف عليه ممكن معنى وروض مع شرحه (قوله براهته) عبارة المعنى عدم تسميته بهذا الاسم اه (قوله المتن وعلى المدعى بيته الخ) فان لم تكن بيته ونكل الخصم عن اليمن حلف المدعى واستحق اه اسنى (قوله ويكتفى) إلى الفرع في المعنى لا لا قوله أى ومعاملة مورثه إلى ومات وقوله ولو امر الشرطة إلى المتن وقوله بحث الاذرى إلى المتن وقوله ولم يحضر الخصم وقوله ولو في غير مشهورى العدالة إلى اكتفاء وقوله اه والحكم بالعلم إلى المتن وقوله لا بالحكم في موضعين وما انبه عليه (قوله ويكتفى فيها العدالة الظاهرة) ولا يبلغ في البحث والاستزكاء اه معنى (قول المتن المكتوب)

يشترط فيه حضور الخصم والدعوى عليه اه ويرد بأن التنفيذ لما يكون في الاحكام التامة التي فرغ منها وأما الحكم هنا فلا يقال له تنفيذ لان الاول لم ان يحكم فواضح وان حكم ولم يكن بحله مال للحكوم عليه فحكمه لم يتم فزل منزلة عدم الحكم وعلى كل فليس هنا محض تنفيذ فاشترط حضور الخصم وان كان هناك حكم احتياطا (يشهدان عليه وان انكر) بما فيه (فان قال لست المسمى في الكتاب صدق بيمينته) على ذلك لان الاصل براهته (قوله وعلى المدعى بيته) ويكتفى فيها العدالة الظاهرة كما اخذه الزركشى من كلام الراعى (بان هذا المكتوب اسمه ونسبه)

نعم ان كان مرفوعا فها حكم عليه ولم يلتفت (١٧٦) لانكاره (فان اقامها بذلك فقال است المحكوم عليه لومه الحكم ان لم يكن هناك مشارك

هو بالرفع خبر ان اه ع ش ويأتي عن المغني ما يفيد أنه نعت اسم الاشارة وخبر ان اسمه ونسبه عبارة الرشيدى
قول المتن بان هذا المكتوب الخ يجوز ان يكون هذا الاسم ان والمكتوب بدل منه واسمه ونسبه خبر ان
فالاشارة للمكتوب ويجوز ان يكون هذا الاسم ان والمكتوب مبتدأ واسمه خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر
خبر ان فالاشارة للشخص المشهود عليه لكن قد يقال ان الاول هو المراد ليتأتى للشهود عليه إنكار كونه
المحكوم عليه والظرف ان هناك مشاركا والا الذي ذكره المصنف بعد بخلافه على الاعراب الثاني فانهم
شهدوا على عيته بأنه هو الذي كتب اسمه ونسبه فلا ينظر لانكاره كما لا يخفى وقد اقتصر الشيخ في حواشيه على
الاعراب الثاني وقد علمت بما فيه فتأمل اه (قوله نعم ان كان معروفا فها الخ) وكذا اذا شهدوا على عيته ان
القاضي الكاتب حكم عليه فيستوفى منه اه معنى (قوله حكم عليه) والمراد بالحكم ما يشمل تنفيذه ليشمل
ما اذا كان المنهى الحكم اه بجري (قول المتن فان اقامها بذلك) اي اقام المدعى البينة بان المكتوب في
الكتاب اسم المدعى عليه ونسبه فقال الغائب صحيح ما قامت به البينة لكن است المحكوم عليه بهذا الحق
لومه الحكم بما قامت به البينة ولم يلتفت لقوله ان لم يكن هناك شخص آخر مشارك الخ اه معنى (قوله ولم
يعاصره) اي المدعى كذا في شرح المنهج هنا وفي مفعول عاصرا الاق وجعل الروض مفعولها المحكوم
عليه وهو ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمغني لكن عقبه شارحه بان الذي قاله غيره المحكوم له اه (قوله
وامكنت معاملته) اي ولو بالمكاتبه ولا عبرة بخوارق العادات كالأدعى على غائب بمحل بعيد انه عامله امس
اه ع ش (قوله معاملته) اي المدعى المحكوم له وكذا ضمير مورثه وضمير لاله وقوله له اي للمشارك واللام
بمعنى مع كاعبر به الاسنى وكذا ضمير لاله (قول المتن من الشهود) اي شهود الحكم لا الكتاب (قوله وقف
الامر) اي وجوبا وقوله حتى يتكشف الحال اي ولو طال المدة اه ع ش (قوله وبحت البلقيني الخ)
اعتمده النهاية بعبارة ولا بد من حكم ثان كما بحثه البلقيني لكن لا بدعى ولا حلف اه (قوله بما كتب
به) اي ثانيا (قوله وفيه وقفة) وفاقا للنقطة بعبارة وقضية كلام المصنف لاقتصار على كتابة الصفة المميزة
من غير حكم وهو كذلك وان قال البلقيني لا بد من حكم مستأنف على الموصوف بالصفة الزائدة وان لم
يحتج لدعوى وحلف اه ولفظ سم عبارة كنز الاستاذ ولا يشترط تجديد حكم خلافا للبلقيني انتهت اه
(قول المتن ولو حضر قاضي الخ) المراد القاضي بالمعنى اللغوى وهو كل من يحصل منه الازام فيشمل الشادان
انحصرا الامر في الانهاء اليه كما ياتي فان الاول ان يعبر بحاكم الخ ليشمل حاكم السياسة وقوله المكتوب
اليه الخ الاول كتب اليه ام لا وقوله اليه اي امير الشرطة اه بجري (قول المتن ببلد الحاكم) خرج به ماله
اجتمع في غير بلدهما واخره بحكمه فليس له امضاؤه اذا عاد لمحل ولايته اه معنى عبارة الروض مع شرحه
فان شافه قاض قاضيا بالحكم والمنهى له في غير محل ولايته لم يحكم الثاني وان كان في محل ولايته لان اخباره في
غير محل ولايته كاخباره بعد عزله اه (قوله ولو امين الشرطة) بضم فسكون واحد الشرط كسر دوهم
طائفة من أعوان الملوك اه قامرس (قوله وخرج به) اي بقرله بحكمه اه معنى (قوله فانه لا يقضى الخ)
هل محله اذ لم يكن معها ثبوت والافضى بها كما تقدم في الانهاء ولا فرق ويفرق بين الانهاء والمشافهة اه سم
اقول ظاهر التعليل الاق في الشارح الاول عبارة المغني والفرق اي بين المشافهة بالحكم والمشافهة بسماع
البينة فقط ان قوله في محل ولايته حكمت بكذا يحصل للسامع به علم بالحكم لانه صالح للانشاء بخلاف سماع
الشهادة فان الاخبار به لا يحصل علمه بوقوعه فتعين ان يسلك به مسلك الشهادة فاخص سماعها بمحل
الولاية اه (قوله لانه مجرد اخبار كالشهادة الخ) عبارة الاسنى بناء على ان انهاء سماعها مشافهة نقل

له في الاسم والصفات) أو
كان ولم يعاصره لان الظاهر
انه المحكوم عليه (وان كان)
هناك من يشاركه يعلم القاضي
او بينه وقد عاصره قال جمع
متقدمون وامكنت معاملته
اي او معاملة مورثه او
إتلافه لاله ومات بعد
الحكم او قبله وقع الاشكال
فيرسل للكتاب بما ياتي
وان لم يمت (احضر فان
اعترف بالحق طواب وترك
الاول) ان صدق المدعى
المقر والافهم ومقر لمسك
ويبقى طلبه على الاول
(والا) اي وان انكر
(بعث) المكتوب اليه (الى
الكتاب) بما وقع من
الاشكال (ليطلب من
اليهود زيادة صفة تميزه
ويكتبها) وينبها للقاضي
بلد الغائب (ثانيا) فان لم
يجد من يدوقف الامر حتى
يتكشف الحال وبحت
البلقيني انه لا بد من حكم
ثان بما كتب به من غير
دعوى ولا حلف وفيه وقفة
لان هذا من تنمة الحكم
الاول فلا حاجة لاستئناف
حكم آخر (ولو حضر قاضي
بلد الغائب) سواء المكتوب
اليه وغيره (ببلد الحاكم)
ولو امين الشرطة لكن
بشرط ان ينحصر الخلاص
في الانهاء اليه نظير ما ياتي
في الشهادة عنده (فشافه

(قوله) وكان لم يعاصره الخ) صرح في شرح المنهج بجعل فاعل يعاصره المدعى (قوله وبحت البلقيني
انه لا بد من حكم ثان بما كتب به الخ) عبارة كنز الاستاذ ولا يشترط تجديد حكم خلافا للبلقيني (قوله فانه
لا يقضى بها) هل محله اذ لم يكن معها ثبوت والافضى بها كما تقدم في الانهاء ولا فرق ويفرق بين الانهاء

ها
بحكمه ففي امضائه) أى تنفيذه (إذا عاد إلى) محل (ولايته خلاف القضاء بعلمه) والاصح جوازه
لانه قادر على الانشاء وخرج به الوشافهة بسماع البينة دون الحكم فانه لا يقضى بها اذا رجع إلى محل ولايته قطعا لانه مجرد اخبار كالشهادة

ويجب تقيده بما يأتى عن المطالب (ولو ناداه) كائنين في طرفي لا يتهما) وقال له انى حكت بكذا (أمضاه) أى نفذه وكذا إذا كان في بلد قاضيان ولو نائباً ومنيبه وشافه أحدهما الآخر بحكمه فيمضيه وإن لم يحضر الخصم (فان أقصر) القاضى الكاتب (على سماع بيئته كتب سموت بيئته على فلان) ويصفه بما يميزه ايجكم عليه المكتوب اليه (ويسمى بها) وجرباير رفع في نسبها (إن لم يعد لها) ليبحث المكتوب له عن عداتها وغيرها حتى يحكم بها ويبحث الأذرعى تعين تعديلها إذا علم أنه ليس في بلد المكتوب له من (١٧٧) يعرفها (ولاً) بان عدلها (فالاصح جواز

ترك التسمية) ولو في غير
مشهورى العدالة كما اقتضاء
اطلاقهم لكن خصه الماوردى
بمشهورىها وذلك اكفاء
بتعديل الكاتب لها كما انه
إذا حكم استغنى عن تسمية
الشهود نعم إن كانت شاهداً
ويمنيا أو يميناً مردودة
وجوب بيانها لان الانتهاء قد
يصل لمن لا يرى قبولها والحكم
بالعلم قال بعضهم الاصح
أن له نقله وإن لم يبينه وفيه
نظر لاختلاف العلماء فيه
كالذى قبله ولو ثبت الحق
بالاقرار لزومه يسانه ولا
يجزم بأنه عليه لقبول الاقرار
للسقوط بدعوى انه على
رسم القباله فيطلب يمين
خصمه فيردها فيحلف
فيبطل الاقرار (والكتاب)
والانتهاء بلا كتاب (بالحكم)
من الحاكم لا المحكم (بمضى
مع قرب المسافة) وبعدها
لان الحكم تم فلم يبق بعده
إلا الاستيفاء (وسماع
البينة لا يقبل على الصحيح
إلا في مسافة قبول شهادة
على شهادة) فيقبل من
الحاكم لا المحكم أيضاً وفي
فوق مسافة العدوى الاتية
لسهولة احضار الحجة

لها كنقل الفرع شهادة الاصل فكلا لا يحكم بالفرع مع حضور الاصل لا يجوز الحكم بذلك ويؤخذ منه أنه لو غاب الشهر دعى بلد القاضى لمسافة يجوز فيها الشهادة على الشهادة جاز الحكم بذلك وهو ظاهر اه (قوله) ويجب تقيده الخ (عبارة شرح المنهج وظاهر ان محله حيث تيسرت شهادة الحجة اه أى وإلا بان غابت أو مرضت فيقضى بها سم اه بجري ومرو عن الاسنى ما يوافقه (قوله بما يأتى) أى قبيل الفرع (قوله وقال له انى حكت بكذا) أى بخلاف ما لوقال له انى سمعت البينة بكذا اخذنا ما راننا من الفرق (قول المتن أمضاه) لانه ابلغ من الشهادة والكتاب في الاعتماد عليه أسنى ومعنى (قوله وشافه أحدهما) أى سواء كان الاصيل او النائب اه ع (قوله بحكمه) أى لا بسماع البينة كما مر آنفاً (قوله وإن لم يحضر الخصم) هل هذا مع قوله السابق وإحضار الخصم خلافاً لقول ابن الصلاح الخ للفرق بين الانتهاء بالكتاب والمشافهة أو كيف الحال اه سم اقول ويظهر انه للفرق بان الغرض من احضار الخصم هناك وهو إثبات الكتاب الحكمى باقامة البينة عليه لا يتأتى ذلك الغرض هنا إذ القضاء هنا بالعلم واما التفصيل المار فى قول المصنف فان قال لست المسمى الخ فظاهر أن نظيره يجرى هنا (قوله ليبحث المكتوب له عن عداتها) هل يشترط حضورها عنده اه سم اقول صريح صنيعهم عدم اشتراطه (قوله وذلك) أى الجواز المذكور (قوله اكفاء بتعديل الكتاب) أى من غير إعادة تعديلها (نتيجه) لو أقام الخصم بيئته بجرح الشهود قدمت على بيئته التعديل ويميل ثلاثة من الايام ليقيم بيئته الجرح إذا استسهل له وكذا لوقال ابرانى وقضيت الحق واستسهل لا قامة البينة ولو قال امهلونى حتى اذهب الى بلدهم واجرحهم فانى لا اتمكن من جرهم لانهك اوقال الى بيئته الكدافعة لم يمل بل يؤخذ الحق منه فان أثبت جرحاً ودفعنا استرد ما سلمه معنى وروى مع شرحه (قوله ان كانت) أى الحجة المسموعة معدلة او لا اه معنى (قوله او يميناً مردودة) صورتها مع ان الكلام فى القضاء على الغائب ان يدعى على حاضر فينكر ويعجز المدعى عن البينة ويرد المدعى عليه اليمين على المدعى ثم غاب قبل القضاء ثم قضى عليه بعد تحليف خصمه مراه ع ش وفي البجبرى عن الغنائى والحبلى مثله (قوله وجب بيانها) لعل محله اذا لم يعلم حال قاضى بلد الغائب اما لو علم وكان موافقاً للقاضى الكاتب فلا يحتاج لما ذكر لكن الاقرب بقاؤه على اطلاقه اه سيد عمر (قوله نقله) أى انتهاء حكمه بالعلم (قوله وفيه نظر لاختلاف العلماء) محل تأمل لان قولهم نعم ان كانت شاهداً الخ السابق يجرى دسما على البينة من غير حكم وما نحن فيه قد وجد فيه حكم ومن المعلوم ان الحكم يرفع الخلاف فلا نظر الى قول الشارح لاختلاف الخ اه سيد عمر وقدمت عن الروض مع شرحه فى هامش وينهى اليه حكماً ما يصرح بعدم وجوب البيان فى انتهاء الحكم مطلقاً راجعه عبارة الرشيدى وفيه نظر ظاهر للفرق الواضح بين الحكم الذى قد تم وارتفع به الخلاف وبين مجرد الثبوت الا أن يكون المخالف لا يراه حكماً معتداً به بحيث يجوز له نقضه فليراجع اه (قوله بالاقرار) أى بيئته شهدت على اقرار الغائب اه ع ش (قوله بنحو مرض) للشهود كغيبتهم عن بلد القاضى أى بعد اداء الشهادة لمسافة يجوز فيها الشهادة على الشهادة اه اسنى (قوله لا المحكم ايضاً والمتجه قبول ذلك أى الانتهاء بسماع البينة من المحكم اه نهاية (قوله لو حضر الغريم) أى كان حاضراً (قوله وكذا ان غاب الخ)

والمشافهة (قوله وإن لم يحضر الخصم) هذا مع قوله السابق واحضاره الخصم خلافاً لقول ابن الصلاح الخ للفرق بين الانتهاء بالكتاب والمشافهة وكيف الحال (قوله ليبحث المكتوب له عن عداتها) هل يشترط

(٢٣ - شروانى وابن قاسم - عاشر)
ينحصر مرض قبل الانتهاء والعبارة فى المسافة بما بين القاضيين وبما بين القاضى النهى والغريم (فرع) قال القاضى واقروه لو حضر الغريم وامتنع من بيع ماله الغائب لوفاء دينه به عند الطالب ساغ للقاضى بيعه لقضاء الدين وان لم يكن المال بمحل ولايته وكذا ان غاب بمحل ولايته كما ذكره التاج السبكى والغزى قال بخلاف ما لو كان بغير محل ولايته لانه لا يمكن نيابته عنه فى وفاء الدين

حيث لا خلاف في الضرر بين الاثنين ونوزعا بتصرف الغزالي كاما هو اقتضاه كلام الرافعي وغيره بأنه لا فرق في العقار المقتضى به بين كونه بمحل ولاية القاضي الكاتب وغيرهما قال الامام فان قيل كيف يقضى بيقعة ليست في محل ولايته قلنا هذا غفلة عن حقيقة القضاء على الغائب فكما أنه يقضى على من ليس بمحل ولايته ففما ليس فيه كذلك وعن هذا قال العلماء بمقتضى القضاء قاض في قرية ينفذ قضاؤه في دائرة الآفاق ويقضى على أهل الدنيا ثم إذا ساغ القضاء على غائب فالقضاء بالدار الغائبة قضاء على غائب والدار مقضى بها اه قال غيره ويبيع الغائبة عن الغائب عن محل ولايته قضاء عليه بقضاء دينه بلا شك بل ذلك أولى بالقضاء على غائب عن محل ولايته به عن غير محل ولايته ويلزم السبكي والغزوي ومن تبعهما أن يمنعوا ذلك ولا (١٧٨) أظنهم يسمعون به وتقييد الرافعي بالحاضر في قوله إذا ثبت على الغائب دين وله مال

حاضر وفاه الحاكم منه إنما هو للغالب لندرة القدرة على تيسر القضاء من المال الغائب عن محل ولايته اه وعلى هذا يحمل قوله أيضا قد يكون للغائب مال حاضر يمكن التوفية منه وقد لا فيسأل المدعى القاضي لإنهاء الحكم إلى قاضي بلد الغائب اه فقله فيسأل إنما هو لكون هذا الإنهاء أسرع في خلاص الحق وأقوى عاينه من حكم القاضي به مع كونه بغير عمله وقد قال القمولي في المفلس كاتب عبد السلام باع الحاكم ماله وصرفه في دينه سواء كان ماله في محل ولايته هذا الحاكم أو في ولاية غيره ونقله الأزرقي عن فتاوى القاضي فثبت أن هذا هو المنقول المعتمد ولك أن تقول لا شاهد في هذا لأن الغريم فيه في محل ولايته ولا كلام حيث في

أي الغريم وكذا ضمير كان (قوله حيث) أي حين كون كل من المال ومالكه (قوله في الصورين الخ) وما حضور المالك وغيبته في محل ولاية القاضي (قوله المفضى به) أي بالعقار دين شخص حاضر أو غائب في محل ولاية القاضي (قوله وغيرهما) الأولى التذكير (قوله قال الامام) تأييدا وتوجيها لعدم الفرق وسيأتي رده بقوله ولك أن تقول الخ (قوله كيف يقضى الخ) أي دين على حاضر أو غائب في محل ولايته (قوله فكما أنه يقضى على من ليس بمحل ولايته الخ) أفاد به أن القضاء على الغائب صادق على ما إذا كان المقضى به غائبا أيضا (قوله ففما ليس فيه الخ) أي فيقضى عليه في عينه ليس الخ (قوله وعن هذا) أي من أجل عدم الفرق بين غيبة المالك وغيبة ماله في جواز القضاء (قوله بمقتضى القضاء) متعلق بالعلماء (قوله في دائرة الآفاق) أي على بقاع الارض في دائرة الآفاق اه معنى هذا بيان لنفوذ حكمه فيما في غير محل ولايته وقوله ويقضى على أهل الدنيا بيان لنفوذ حكمه على غير من في محل ولايته وقوله إذا ساغ القضاء على غائب أي بالمعنى المتقدم اتفاه وقوله فالقضاء أي قضاء دين الغائب (قوله قال غيره) أي غير الامام (قوله بل ذلك) أي البيع المذكور (قوله أولى بالقضاء على غائب الخ) أي أولى بالجواز من القضاء الخ (قوله ذلك) أي القاضي على غائب عن محل ولايته به عن غير الخ وقوله به أي يمنع ذلك (قوله وتقييد الرافعي الخ) أي وتبعه شرح المنهاج كما سر (قوله انتهى) أي قول الغير (قوله وعلى هذا) أي الغالب (قوله يحمل قوله) أي الرافعي (قوله فيسأل الخ) متفرع على المعطوف فقط (قوله انتهى) أي قول الرافعي (قوله فثبت الخ) تفرع على قوله ونوزعا إلى هنا (قوله ان هذا) أي جواز بيع القاضي لمال الغريم لقضاء دينه وإن غاب في غير محل ولايته (قوله لا شاهد في هذا) أي بما قاله القمولي وابن عبد السلام (قوله وما بعده) أي من قول الامام (قوله لانه) أي كلا من كلام الغزالي والسكالك المذكور بعده (قوله عن محل ولايته) لعله هو محط الذي فقط (قوله يخالف غيره) أي يبيع المال وقوله بمحل ولايته خبر كان (قوله مطلقا) أي سواء خرج كل من المال والخصم عن محل ولايته الحاكم المنهى أولا (قوله حاصله قال ابن قاضي شعبة) لعلنا حذفنا قلبا والاصل كما قال الخ إرقال ابن قاضي شعبة حاصله (قوله عنها) الأولى التذكير (قوله وخالف شيخنا الخ) ووافقه شيخنا الشهاب الرملي فإنه سئل هل المعتمدان القاضي يبيع عن الغائب عقار ليس في محل ولايته كما في شرح الروض وغيره ام لا كما في فتاوى شيخ الاسلام زكريا فاجاب بأنه لا يصح أن يبيع القاضي عن الغائب عقارا ليس في محل ولايته اذ هو فيه كالمعزول وما عزي في السؤال لشرح الروض لم اره فيه انتهى اه سم (قوله ذلك) أي كلام السبكي والغزوي (قوله مطلقا) أي سواء كان المالك في محل ولايته ام لا اه (قوله قال

حضوره عنده (قوله وخالف شيخنا في فتاويه الخ) ووافقه شيخنا الشهاب الرملي فإنه سئل هل المعتمدان القاضي يبيع عن الغائب عقار ليس في محل ولايته كما في شرح الروض وغيره ام لا كما في فتاوى شيخ الاسلام

أى يبيع ماله وإن كان خارجا أو لا كما كان كل من المال والخصم في غير محل ولايته ولا شاهد أيضا في كلام الغزالي وما بعده لانه ليس فيه تصريح بغيبتهما مع أن محل ولايته فيلحق على أن الإنهاء يخالف غيره أو على ما إذا كان الخصم الغائب بمحل ولايته ولا أولوية وحمل كلام الرافعي المذكور أن يمنع أن لا دليل يصرح بذلك وقد اعتمد بعضهم كلام السبكي والغزوي فأجابين لإنهاء القاضي إلى قاضي بلد المال فيجوز مطلقا وبين بيعه للمال فلا يجوز إلا لأن كان أحدهما في محل عمله فقال ما حاصله قال ابن قاضي شعبة وإنما يمنع البيع إذا غاب هو وماله عن محل ولايته أي فينبه إلى حاكم بلده وفيما أو ماله كما ذكره الأئمة ولا يجوز أن يبيع إذا خرجا عنها وقول بعضهم يجوز سهو لانه إذا لم يجز له احضاره للدعوى عليه وإن قرب فكيف يبيع ماله فمهر عليه اه وما علل به السهو هو السهو إذ لا ملازمة بين الاحضار والبيع وخالف شيخنا في فتاويه ذلك فنع بيع ما ليس بمحل ولايته مطلقا قال كن زوج امرأة ليست بمحل ولايته

من هو فيها اه ولا شاهد فيما ذكره لان العبرة في التصرف في المال بقاضى بلد المالكة (١٧٩) لا بقاضى بلد المال لانه تابع لامستقل

بخلاف الزوجة فانها مستقلة فاعتبرت ببلدها لا غير

(فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضى)

سواء كان محل ولايته ام لا ولهذا ادخله في الترجمة لمناسبته لها ولا فرق

فيما ياتي بين حضور المدعى عليه وغيبته (ادعى عينا

غائبة عن البلد) ولو في غير محل ولايته على مامر

(يؤمن اشتباها كعقار وعبد وفرس ومعروفات)

ولو للقاضى وحده ان حكم بعلمه او بالشهرة او بتحديد

الاول (سمع) القاضى (ينته) التي ليست ذاهبة

بلد العين كامر (وحكم بها) على حاضر وغائب (وكتب

الى قاضى بلد المال ليسلمه للدعى) كما يسمع البينة

ويحكم على الغائب فيها ممر قال جمع صوابه معروفين

لان القاعدة عند اجتماع العاقل مع غيره تغليب

العاقل اه وتعبيرهم بالصواب غير صواب بل

ذلك قد يحسن كما أنه قد يحسن تغليب غير العاقل

لكثرت كما في سبج لله مافي السموات ومافي الارض

وزعم البلقيني ان الصواب قول اصله وغير معروفين

نعتا لغير العقار اكتفاء فيه بـ (ويعتمد في)

معرفة (العقار وحدوده) ويرد بان المعرفة فيه

أى الشيخ كمن زوج الخ أى قياسا على قاض زوج الخ (قوله انتهى) أى قول الشيخ (قوله ولا شاهد الخ) يعنى فكلام السبكي والغزى هو المعتمد

(فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضى) (قوله ولهذا ادخله في الترجمة) يتامل اه سم يعنى ان المناسب تاخيره عن قوله ولا فرق الخ عبارة المغنى ولا فرق في مسائل الفصل بين حضور المدعى عليه وغيبته

ولما ادخله المصنف في الباب نظرا لغيبة المحكوم عليه اه (قوله لمناسبته لها) لاحاجة اليه (قوله ولا فرق) الى قوله على مامر في المغنى وإلى قول المتن فان شهدوا في النهاية لا لقوله ولو للقاضى إلى او بالشهرة وقوله

وزعم إلى المعرفة فيه وقوله فمن عبر إلى المتن وقوله وفيه ما فيه (قول المتن غائبة عن البلد) أى وكانت فوق مسافة العدو بدليل ما ياتي اه يجزى أى عن الاذرى والمطلب (قوله ولو في غير محل ولايته) هذا الصنيع

يقضى رجوع هذا ايضا لقوله ألا لا يؤمن الخ وعلى هذا فيمكن الفرق بينه وبين ما ياتي عن المطلب حيث قيده الشارح بكونه في محل ولايته بانه لا يقدر على إحضار ما ليس فيه بخلاف ما هنا لان من له الولاية

يبعثه اليه لسماع الدعوى وقيام البينة اه سم (قوله على مامر) عبارة النهاية كامر اه أى قوله او ينتهى اليه حكما ان حكم ليستوفى الحق اه فان المراد بالحق هناك ما يشمل العين الغائبة عن محل ولايته كما يفيد ما قبله

ويحتمل انه اراد مامر في الفرع عن السبكي والغزى (قوله ولو للقاضى وحده ان حكم بعلمه) فيه مع قول المتن سمع بينته الخ حازة لا تخفى لاقتضائه انه مع الحكم بعلمه يسمع البينة ويحكم بها فليتامل اه سم (قوله

او بالشهرة) متعلق بمعروفات فالصواب اسقاط او وقوله او بتحديد الاول أى العقار الاول اسقاطه عبارة لمغنى ومعروفات بالشهرة ثم قال ويعتمد المدعى في دعوى العقار الذى لم يشتر حدوده الاربعة ليميز (تنبيه)

محل ذكر حدوده كلها اذ لم يعلم باقل منها ولا اكثري بما يعلم منها اه (قوله كامر) أى قبيل قول المتن والانهاء ان يشهد الخ (قوله على حاضر وغائب) تأ كيد لقوله السابق ولا فرق فيما ياتي الخ (قول المتن ليس له الخ)

أى المدعى به بعد ثبوت ذلك عنده اه مغنى (قوله كما يسمع) إلى قوله كما في سبج في المغنى (قوله ويحكم) أى بها (قوله فيما سر) أى في الدعوى على الغائب اه مغنى (قوله وزعم البلقيني الخ) فعل وفاعل (قوله

معروفين) أى بالثنية (قوله اكتفاء فيه) أى في العقار (قوله ويرد) أى ما زعمه البلقيني (قوله بان المعرفة فيه الخ) اقول ويرد ايضا بتسليم التقييد المذكور بان له ويعتمد الخ بيان لطريق معرفة العقار المذكورة

في معروفات اه سم أى كما نبه عليه شرح الروض عبارة مع المتن ثم العين المدعاة الغائبة عن البلدان كانت مما تعرف كالعقار المعروف ويعتمد فيه ما ذكره بقوله فيعرفه المدعى بذكر البقعة والسكة والحدود

لاربعة الخ (قوله المعرفة فيه) إلى قول المتن والاظهر انه يسلمه في المغنى لا لقوله واشترطت إلى المتن وقوله وقد اشارو إلى المتن (قوله وقد لا يحتاج الخ) أى وهذا افاده بقوله ويعتمد (قوله ولا يجوز الاقتصار على اقل

منها وقول الروضة الخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع عبارة النهاية مع المتن ويعتمد في معرفة العقار حدوده زكريا فاجاب بانه لا يصح ان يبيع القاضى عن الغائب عقارا ليس في محل ولايته إذ هو فيه

كالمعزول وما عزي في السؤال لشرح الروض لم اره فيه انتهى

(فصل ادعى عينا غائبة عن البلد الخ) (قوله ادخله في الترجمة) يتامل (قوله ولو في غير محل ولايته) هذا الصنيع يقضى رجوع هذا ايضا لقوله ألا لا يؤمن وعلى هذا فالفرق بينه وبين تقييد ما ياتي آخر

الصفحة عن المطلب ما في محل ولايته يمكن بنحو انه لما قيد فيما ياتي لانه لا يقدر على إحضار ما ليس في محل ولايته بخلافه هنا لان من له الولاية يبعث اليه لسماع الدعوى وقيام البينة (قوله ولو للقاضى وحده ان حكم

بعلمه) فيه مع قول المتن سمع القاضى بينته وحكم بها حازة كما لا يخفى لاقتضائه انه مع الحكم بعلمه يسمع البينة ويحكم بها فليتامل (قوله كامر) أى في تنبيه قبيل المتن والانهاء ان الذاهبة لها لا يسمعها (قوله

ويرد بان المعرفة فيه الخ) اقول ويرد ايضا بتسليم التقييد المذكور بان قوله ويعتمد الخ بيان لطريق معرفة

لا تتقيد بحدوده بل قد يعرف بالشهرة التامة فلا يحتاج لذكر حد ولا غيره وهذا استفيد من كلامه الاول وقد لا يحتاج لذكر حدوده الاربعة ولا يجوز الاقتصار على اقل منها وقول الروضة وأصلها ككثيرين يسكني ثلاثة محله ان تميز بها بل قال ابن الرفعة ان تميز بحد كفي

وبشرط ايضاً ان يكون له وسكان محلته منها لا يثبت له حصول النمين بدونها (او لا يؤمن) اشتباههم اكد غير المعروف من نحو العبد والدواب (فالظاهر سماع) لدعوى اعتمادا (١٨٠) على الاوصاف ايضاً لاقامة (البينة) عليها لان الصفة تميزها والحاجة داعية الى اقامة الحجة

عليها كالعقار (وبالفتح) وجوباً (المدعى في الوصف) للمثلي بما يمكن الاستقصاء به ليحصل التمييز به الحاصل غالباً بذلك واشترطت المبالغة هنا دون السلم لانها ثم تؤدي لعزلة الوجود المناقفة للعقد (ويذكر القيمة) في المتقوم وجوباً ايضاً اذ لا يصير معلوماً إلا بما ذكر قيمة المثلي والمبالغة في وصف المتقوم فندوبان كاجر ياعليه هنا وقولهما في الدعاوى يجب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية كانت او متقومة محمول على عين حاضرة بالبلد يمكن احضارها مجلس الحكم وقد اشاروا لذلك بتعبيرهم هنا بالمبالغة في الوصف واثم بوصف السلم فن عبر في البابين بصفات السلم فقدومهم (و) الاظهر (انه لا يحكم بها) اي بما قامت البينة عليه لان الحكم مع خطر الاشتباه والجهالة بعيد والحاجة تدفع بسماع البينة بها اعتماداً على صفاتها والكتابة بها كما قال (بل يكتب الى قاضي بلد المال بما شهدت به) البينة فان اظهر الخصم هناك عينا اخرى مشاركة لها يده او يد غيره اشكل الحال نظير ما مر في المحكوم عليها وان

الاربعة ان لم يعرف إلا بما فالمعرفة فيه لا تنقيد بها فقد يعرف بالشهرة الخ رقد لا يحتاج لذكر حدوده الاربعة بل يكفي بثلاثه واول منها فقول الروضة الخ (قوله) وبشرط ايضاً الخ) هذا كله اذا توفقت التعريف على الحدود وقد حصل التعريف باسم وضعها لا يشاركها فيه غيرها كدار الزدرة بمكة كفي كما جزم به الماوردي في الدعاوى وان ادعى اشجاراً في بستان ذكر حدوده التي لا يميز بدونها وعدده الاشجار ومحلها من البستان وما يميز به من غيرها والضابط التمييز اهمه (قوله) وسكنه (يعني حارته اه سلطان (قوله) ومحلها منها) اي هل هو في اولها او آخرها او وسطها اهمه (قوله) منها) اي السكة اه عش (قوله) من نحو العبد والدواب) اي من سائر المنقولات واما العقار فلا يكون الا ما مون الاشتباه اما بالشهرة واما بالتحديد كما مر اه رشيدى ويفيده ايضاً قول الشارح الآتي كالعقار اه بكاف القياس (قوله) ايضاً) اي كافي المعروف السابق اه سم (قوله) بما يمكن الخ) اي بذكره على حذف المضاف والباء للتصوير (قوله) بذلك) اي المبالغة (قوله) للعقد) اي لصحة عقد السلم (قوله) كاجر ياعليه الخ) اي في الروضة واصلها اه شرح المنهج (قوله) مثلية كانت او متقومة) اي فخالف ما هنا في المتقومة اه بجري مي (قوله) محمول على عين حاضرة الخ) سياقي ان الحاضرة يجب فيها ذكر الصفات وإن كانت متقومة قال سم وكان وجه ذلك ان الحاضر بالبلد تسهل معرفته فاشترط وصفه في الدعوى وإن كانت البينة لا تسمع إلا على عينه اذ لم يكن معروفاً انتهى اي فلا يخالف قوله الآتي واغاية عن المجلس لا البلداً مر باحضار ما يمكن الخ لان الكلام هنا في سماع الدعوى وما ياتي من تكليف الاحضار بالنسبة لاقامة الحجة بغيره اه بجري مي قال المغنى وبذلك الجمل اندفع قول بعضهم ان كلامهما هنا يخالف ما في الدعوى وقال البلقيني مع اعتماده ما في الدعوى كلام المتن في غير النقد اما هو فيعتبر فيه ذكر الجنس والنوع والصحة والتكسار اه (قوله) فن عبر الخ) تعرض لابن المقرئ في روضه (قوله) اي بما قامت الخ) اي بعين مثلية او متقومة قامت الخ (قوله) مع خطر الاشتباه الخ) اي خوفه اه بجري مي (قوله) والكتابة الخ) اي معها وقوله بها اي بسماع البينة (قوله) او يد غيره) لعل المراد انها يد غيره وهى للدعى عليه اه رشيدى (قوله) نظير ما مر في المحكوم عليه) اي فيبعت القاضي المكتوب اليه الى القاضي الكاتب ليطالب من الشهود زيادة تمييز للعين المدعى بها فان لم يجد زيادة على الصفات المكتوبة وقف الامر حتى يتبين الحال عش وبجري مي (قوله) بالصفة التي الخ) عبارة المغنى والنهاية اذ اوجده بالصفة الخ (قوله) وحينئذ) لا موقع له (قول المتن) في اخذاه اي المدعى به وبيعه الخ) انظر لو كان يتعذر بعثه كالعقار الغير المعروف او يتعسر كالشيء الثقيل او يورث قلعه ضرراً كالمثبت في جدار وسالت الطبلواوى عن ذلك فقال لا يجزى فيه ما ذكره انتهى اه سم وقال مريتدا عيان عند قاضى بلد العين فليحرره اه بجري مي (قوله) وبيعه الى القاضي الخ) ليس فيه افصاح عن ان البعث جائز او واجب ولا عن محل مؤنة البعث اه سم وانما نفى الافصاح لاصل الدلالة في البعث لقولهم ان مطلقا العلوم ضرورية واما نفيه عن محل مؤنة البعث فقد يمنع بان ما ياتي من قول الشارح كالذهاب وقول المصنف وحيث اوجبنا الاحضار الخ مفسح بذلك (قول المتن) ليشهدوا على عينه) اي ففائدة الشهادة الاولى نقل العين المذكورة اه برلى وسم (قوله) ليحصل اليقين) هو مرادف للعلم وقرق بعضهم بينهما فقال اليقين حكم الذهن الجازم الذى لا يتطرق اليه الشك والعلم اعم وعلى هذا كان الانسب التعبير بالعلم اه عش (قوله) انه لا يسلمه الا بكفيل) زيادة لامع الا نوه ان مقابل الاظهر يقول يسلمه بلا كفيل وليس مراداً كما يعلم من العقار المذكورة في معروفات (قوله) اعتماداً على الاوصاف ايضاً) أى كفاي المعروف السابق في اخذه وبيعه انظر لو كان يتعذر بعثه كالعقار او يتعسر كالشيء الثقيل او يورث قلعه ضرراً كالمثبت في جدار (قوله) وبيعه) ليس فيه افصاح عن ان البعث جائز او واجب ولا عن محل مؤنة البعث (قوله)

لم يات بدافع عمل القاضي المكتوب اليه بالصفة التي تضمنها الكتاب وحينئذ (في اخذه) من قوله هو عنده (وبيعه الى) القاضي (الكاتب ليشهدوا على عينه) ليحصل اليقين (و) لكن (الاظهر انه) لا (يسلمه للمدعى) الا (بكفيل)

ويظهر وجوب كونه ثقة مليا قادر الطبق السفر لا حضار، وله صدق طابه (بدنه) (١٨١) احتياط للمدعى عليه حتى إذا لم يحميه

الشهود طول بردة نعم
الامة التي تحرم خلوته بها
لا ترسل معه بل مع أمين
معه في الرفقة وظاهره انه
لا يحتاج هنا إلى نحو محرم
أو امرأة ثقة تمنع الخلوة ولو
قيل به لم يعد إلا أن يجب
بان اعتبار ذلك يشق
فسومح فيه مسارة لفصل
الخصوصية فيه ما فيه ويسن
أن يختم على العين وأن
يلحق قلادة بعنق الحيوان
بختم لازم لتلايدل بغيره
(فان) ذهب به إلى القاضي
الكتاب (شهدوا) عنده
(بعينه كتب براءة الكفيل)
بعد تنعيم الحكم وتسليم
العين للمدعى ولم يحتج
لارسال ثان (ولا) يشهدوا
بعينه (فعلى المدعى مؤنة
الرد) كالذهاب لظهور تعديده
وعليه مع ذلك أجرة تلك
المدة إن كانت له منفعة لانه
عطلها على صاحبها بغير حق
(أو) ادعى عينا غير معروفة
للقاضي ولا مشهورة للناس
(غائبة عن المجلس لالبلد)
قال الأذرعى أو قرية من
البلد وسهل إحضارها
وسبقه إليه في المطلب فقال
الغائبة عن البلد بمسافة
العدوى أى وهى في محل
ولاية القاضي كالتى في البلد
لا شترأ كهما في وجوب
الإحضار (امر) بإحضار ما
يمكن أى يتيسر من غير
كبير مشقة لا تتحمل عادة
كما هو ظاهر (إحضاره)

قوله الآتى ومقابل الاظهر الخ اه ع ش عبارة المغنى والظاهر أنه أى المكتوب اليه يسلمه إلى المدعى
بعد أن يحلفه كما قال الزركشى ان المال هو الذى شهد به شهوده عند القاضي ويجب أن يكون التسليم
بكفيل يبدنه أى المدعى وقيل لا يكفله ببدنه بل يكفله بقيمة المال اه (قوله وجوب كونه) أى
الكفيل (قوله مليا) ماوجه اعتبار الملازمة إلا أن يراد بها ما يأتى معه السفر اه سم (قوله وليصدق
الخ) ببناء الفاعل من الصدق ويحتمل أنه ببناء المفعول من التصديق (قوله احتياطا) الى قوله واما ثقيل
في المغنى لإقوله وظاهره الى ويسن أى وهى في محل ولاية القاضي وقوله من غير كبير مشقة الى المتن
وقوله ليدعى وقوله لتوصله الى المتن (قوله لا ترسل معه) أى مع المدعى (قوله بل مع أمين في الرفقة
الخ) ويفرق بينه وبين المدعى ولو أمانة حيث اعتبر فيه نحو امرأة ثقة بان المدعى من الطمع فيها ما ليس
لغيره فالتهمة فيه أقوى اه سم (قوله وان يعلق قلادة بعنق الحيوان) الاولى وعلى قلادة تجعل بعنق
الحيوان عبارة المغنى والروض وشرح المنهيج ويسن أن يختم على العين حين تسليمها بختم لازم للتلايدل بما
يقع به اللبس على الشهود فان كان رقيقا جعل في عنقه قلادة وختم عليها اه وفي البجيرى قوله رقيقا ليس بقيد
وعبارة النهاية حيوانا اه (قوله بختم لازم) أى لا يمكن زواله كهيئة فلا يكشف بختمه بحجر ونحوه اه بجيرى
عن شيخه العشماوى (قوله ذهب به) إلى قول المتن احضار في النهاية الاقوله أى وهى في محل ولاية القاضي
(قول المتن بعينه) أى على عين المدعى به (قوله كالذهاب) عبارة كنز الاستاذ ويجب على المدعى مؤنة الاحضار
ايضا انتهت اه وعبارة شرح الروض عقب قوله فان شهدوا بعينها حكمها للمدعى وسلمها نصافه
الرجوع على الخصم بمؤنة الاحضار اه وفيه اشعار بان مؤنة الاحضار تؤخذ من المدعى ثم ان ثبت العين
رجع بها على الخصم ثم رأيت قول المصنف الآتى آخر الفصل وحيث اوجبتنا الحضور الخ اه سم (قوله
لظهور تعديده) ولهذا كان مضمونا عليه كما حكاه ان الرفعة عن البنديجي اه مغنى (قوله تلك المدة) أى
مدة الخيلولة اه مغنى (قوله غير معروفة الخ) سيد كرتخرزه (قوله لا شترأ كهما في وجوب الاحضار)
قد يقال ان وجوب الاحضار حكم الاصل لا جامع فكان الصواب في تيسر الاحضار (قول المتن امر) بضم
أوله أى أمر القاضي الخصم او من العين في يده اه مغنى (قوله ليدعى) قضيته أنه لا تسمع الدعوى بالصفة
لكن قال الزركشى افهم نفي الاقتصار على سماع الشهادة بالصفة جواز الدعوى وبه صرح في البسيط اه
سم اقول وكذا صرح بذلك المغنى فقال عقب قول المتن ولا تسمع شهادة بصفة مانصه لعين غائبة عن
محس الحكم وان سمعت الدعوى بها اه (قول المتن بعينه) أى عليها اه مغنى (قوله لتوصله الخ) قد
يعنى عنه قوله الا ترى كفى الخصم الغائب الخ عبارة النهاية لتيسر ذلك اه زاد المغنى والفرق بينه وبين
الغائب عن البلد بعد المسافة وكثرة المشقة اه (قوله حيثئذ) إشارة الى سماع الشهادة بالصفة في غير ذلك

ويظهر وجوب كونه ثقة مليا ماوجه اعتبار الملازمة إلا أن يراد بها ما يأتى معه السفر (قوله بل مع أمين) ان
حلت خلوة ذلك الأمين بها فقد احتسج هنا الى نحو محرم واما لا المرجح لارسالها معه دون المدعى اذا كان أمينا
الا ان يفرق بان للمدعى بها من الطمع فيها ما ليس لغيره فالتهمة فيه أقوى (قوله مؤنة الرد كالذهاب الخ)
سكت عن مؤنة احضاره اذا شهدوا بعينه على من هى ثم رأيت قول شرح الروض عقب قول الروض فان شهدوا
بعينها حكمها للمدعى وسلمها اليه مانصه فله الرجوع على الخصم بمؤنة الاحضار اه وفيه اشعار بان مؤنة
الاحضار تؤخذ من المدعى ثم ان ثبت العين له رجع بها على الخصم ثم رأيت قول المصنف الآتى آخر الفصل
وحيث اوجبتنا الاحضار الخ (قوله أى المصنف ايضا فعلى المدعى مؤنة الرد) عبارة كنز الاستاذ ويجب على
المدعى مؤنة الاحضار ايضا الخ (قوله ليدعى وليشهد الخ) قضيته انه لا تسمع الدعوى بالصفة لكن قال
الزركشى افهم نفي الاقتصار على سماع الشهادة بالصفة جواز الدعوى وبه صرح في البسيط فقال والدعوى
بالعبد الذى لا يعرفه القاضي بعينه مسموعة على الوصف لا محالة اذ قد لا يقدر المدعى على احضار العبد وهو في
يد الخصم اه (قوله حيثئذ) إشارة الى سماع الشهادة بالصفة في ذلك كفى قوله الآتى واما ما لا يسهل

ليدعى (وليشهدوا بعينه) لتوصله به لحقة فوجب كما يجب على الخصم الحضور عند الطلب (ولا تسمع) حيثئذ (شهادة بصفة) كفى الخصم

كافي قوله الاتي وأما ما لا يسهل - احضاره الخ حيث قال فيه أو وصفه وحدد الخ اه سم (قول ونحوه) أى من المسافة القريبة (قول امام مشهور) الى قوله وزعم في النهاية الا قوله الى الى فيأتيه وقوله للدعوى الى وقد تسمع وقوله ومثله الا - ضار الى وعلم (قول امام مشهور الخ) الى للناس محترز قوله السابق غير معروفة للقاضي الخ فكان المناسب الثاني (قول او معروف للقاضي الخ) عبارة النهاية وامام يعرفه القاضي فان عرفه الناس ايضا فله الحكم به من غير احضار وإن اختص به القاضي فان حكم بعله نفذ او بالبيئة فلا لانها لا تسمع بالصفة اه (قول) وأراد الحكم فيه بعله) أى إن قلنا حكم بعله بان كان مجتهدا اذ عر ش أى على اختيار النهاية خلافا للشارح فانه لا يشترط الاجتهاد كمر (قول) بخلاف ما إذا لم يحكم بعله لا بد من احضاره الخ) صريح الصنيع رجوعه للمشهور ايضا لكن صريح الروض خلافا حيث قال وكذا العبد مثلا المشهور أى للناس لا يحتاج الى احضاره وكذا إن عرفه القاضي وحكم بعله فان كانت أى - حجة التي يحكم بها البيئة احضراه سم ويأتى عن المغنى مثل ما نقله عن الروض لكن دعوا صراحة صدى الشارح في رجوعه للمشهور ايضا بنوع (قول) وأما ما لا يسهل الخ) أى لا يمكن كما عبر به المغنى وشرح المنهج وقرينة قوله الاتي وأما قبل الخ وقد يدع به ما يأتى عن الرشيدى (قول) او عرفه القاضي وحكم بعله) لو قدمه على اشتهر ليخص قوله وتسمع الخ بغيره كان اصوب اه سم أى مع حذف او وحكم وزيادة او قيل اشتهر (قول) وحكم بعله) أى بناء على جواز حكمه بعله اه مغنى (قول) او وصف وحدد الخ) ظاهر صديقه هنا كالتنبيه والروض اشترط الجمع بين الوصف والتحديد فلا يكتفى بمجرد التحديد وقضية اقتصار المغنى وشرح المنهج والروض هنا على التحديد كما أتى عبارة الاولين وكذا اقتصار جميعهم عليه فيما أتى من قولهم فان كان هو المحدود داخله ان يكتفى فليحمل العطف هنا على انه للتفسير (قول) وأما قبل ومثبات الخ) قضية كلامه كالروض والنهاية اخر انه لا تسمع فيما ذكر البيئة بالصفة مطلقة بخلاف كلام المغنى وشرح المنهج وكلام النهاية او لا عبارة الاول اما ما لا يمكن احضاره كالعقار فيجده المدعى وقيم البيئة بذلك الحد ودان قال المشهور ونعرف العقار بعينه ولا نعرف الحدود يدع القاضي من يسمع البيئة على عينه او يحضر بنفسه فان كان الخ هذا إذا لم يكن العقار مشهورا بالبلد ولا لم يحتاج الى تحديده أو اما ما يعسر احضاره كالشئ والثقيل أو ما ثبت في الارض أو ركز في الجدار أو وثق قلعته ضرر افاك العقار اه وعبارة شرح المنهج اما إذا لم يسهل احضاره بان لم يمكن كعقار او يعسر كشيء ثقيل أو بوث قلعته ضرر فلا يؤمر باحضاره بل يحدد المدعى العقار ويصف ما يعسر وتشهد الحاجة بتلك الحدود والصفات فان كان العقار مشهورا بالبلد لم يحتاج لتحديده فيما ذكر ومثله يأتى في وصف ما يعسر احضاره اه قال الجبرمى قوله بتلك الحدود دأى في العقار وقوله والصفات أى فيما يعسر إذا شهدت الحاجة بذلك حكم من غير حاجة الى أن يحضر هو أو نائبه كافي شرح الروض وقوله فيما ذكر أى في الدعوى به والشهادة وقوله ومثله أى مثل هذا التقييد اه وعبارة سم قوله وأما قبل الخ أى من غير احضاره الخ حيث قال فيه أو وصفه وحدد الخ (قول امام مشهور) أى شهرة بحيث يكون معلوما للقاضي وحينئذ فلا إشكال في رجوع قوله وأراد الحكم بعله الخ لهذا ايضا وقوله بخلاف ما إذا لم يحكم بعله لا بد من احضاره صريح الصنيع رجوعه للمشهور ايضا لكن صريح الروض خلافا حيث قال وكذا أى العبد مثلا المشهور أى للناس لا يحتاج الى احضاره وكذا إن عرفه القاضي وحكم بعله فان كانت أى حجة التي يحكم بها البيئة احضراه قال في شرحه وتبع في هذا اصله حيث نقل عن الغزالي انه يحكم بالعبد الذى يعرفه القاضي بلا احضار ثم اعترضه بان هذا بعيد فيما اذا جهل وصفه وقامت به بيئة لانها لا تسمع بالصفة لكن اجاب عنه ابن الرفعة بان الممنوع انما هو الشهادة بوصف لا يحصل للقاضي به معرفة الموصوف معه دون ما اذا حصلت به كاهنا اه (قول او معروف للقاضي الخ) وامام يعرفه القاضي فان عرفه الناس ايضا فله الحكم به من غير احضار وان اختص به القاضي فان حكم بعله نفذ او بالبيئة فلا ش مر (قول لا بد الخ) مشى عليه في الروض وفيه كلام في شرحه (قول) او عرفه القاضي) لو قدمه على فان اشتهر ليخص فتسمع

الغائب عن المجلس في البلد ونحوه لعدم الحاجة إلى ذلك بخلافه في الغائب عن ذلك امام مشهور او معروف للقاضي وأراد الحكم فيه بعله فيحكم به من غير احضاره بخلاف ما إذا لم يحكم بعله لا بد من احضاره لما تقرر أن الشهادة لا تسمع بصفة وأما ما لا يسهل احضاره كالعقار فان اشتهر أو عرفه القاضي وحكم بعله أو وصف وحدد فتسمع البيئة ويحكم به فان قالت البيئة انما نعرف عينه فقط تعين حضور القاضي أو نائبه لتقع الشهادة على عينه فان كان هو المحدود في الدعوى حكم والا فلا

واما ثقيل ومثبت وما يورث فله ضرر رأى له وقع عرافا يظهر فيأتيه القاضي أو نائبه للدعوى على عينه بعد وصف ما يمكن وصفه وقد تسمع البينة بالوصف بان شهدت باقرار المدعى عليه باستيلائه على دين صفتها كذا وثة الاحضار على المدعى عليه ان ثبت للدعى والإفهي ووثنة الرد على المدعى كايأتى وعلم بما تقرر قبول الشهادة على العيز وان غابت عن الشهود بعد التحمل وزعم بعض معاصري أى زرة اشتراط ملازمتها لها من التحمل الى الاداء اطال ابو زرة في رده بما حاصله أنه لم ير أحدا ذك ذلك (١٨٣) فيطالب بنقله أو الأصل الذى خرج به

عليه ان تأهل للتخريج وهل يقول بذلك فى كل مثلى او ومقوم ثم قال والذى لا اشك فيه ان الشاهدان كان من اهل الدين واليقظة التامة قيات شهادته بها وتشخيصه لها ولا يقال له من اين علمتها لانه قد يحصل له بعينها من لها عن مشاركتها فى وصفها من قرائن وممارسة بها وان لم يكن كذلك فينبغى للقاضى ان يسأله فان ذكر انه لازمها من تحمله الى ادائه قبل وان قال غابت عنى لكنها لم تشبه على فينبغى للقاضى امتحانه بخلطها بمشابهها من جنسها فان ميزها حينئذ علم صدقه وضبطه قال وهذا كما يفرق القاضى الشهود للريبة فان لم ير منهم موجب الرد أمضى الحكم ولو مع بقاء الريبة والشاهد أمين والقاضى اسيره فاذا ادعى معرفة ما شهد به فهو مؤتمن عليه فان اتهمه حرر الامر كما ذكرنا من التفريق وخط الشهود به او عليه اوله مع مشابهيه ليتحرر له ضبط الشاهد اه وقوله ينبغى الاول والثاني يحتمل

المعروف والمشهور اه (قوله واما ثقيل) لاحاجة اليه لانه عين ما قبله اه رشيدى (قوله للدعوى على عينه الخ) قضيته امتناع الدعوى بالوصف لكن عبارة الروض وشرحه مصرحة بجوازها اه سم ومر عن المغنى ما يصرح بذلك وفى كلام النهاية ما يشير اليه (قوله ففى ووثنة الرد على المدعى) وليس عليه هنا اجرة مثل المدة الحيلولة كما يأتى (قوله كايأتى) أى فى آخر هذا الفصل اه سم (قوله مما تقرر) أى بقوله فان قالت البينة الخ ويمكن رجوعه لقول المصنف امر باحضار الخ ايضا (قوله وان غابت عن الشهود) لا يخفى انه ينبغى تقييد هذا بغير المثليات اماهى فلا اخفاء انها لا تنأتى الشهادة على عينها اذا احتاج الامر اليه الا مع الملازمة المذكورة إذهى بمجرد غيبتهما عن الشهود فتنهيم عليهم لعدم شيء يميزها اه رشيدى (قوله وزعم بعض معاصري) عبارة النهاية قوله وكذلك خلافاً لما ن اشتراط ملازمتها لها من التحمل الى الاداء اه (قوله اطال ابو زرة) خبر وزعم بعض الخ اقول يحمل كلام ذلك على المثليات يندفع الاعتراض بالمرآة انما عن الرشيدى (قوله فيطالب) أى البعض وكذا ضمير وهل يقول (قوله ثم قال) أى ابو زرة (قوله وان لم يكن كذلك) أى من اهل الدين واليقظة التامة (قوله وهذا) أى ما ذكر من الانبغامين ويحتمل ان الإشارة للانبغاء الثانى كما يؤيده آخر كلامه (قوله اه) أى كلام ابى زرة (قوله ما يأتى الخ) أى من انه ان اشترى ضبطه وديانته لم يلزمه استفساره والالزومه (قول المتن) إذ اوجب احضار أى للشئ المدعى به ولا بينة لمدعيه فقال أى المدعى عليه اه مغنى وفى البجيرمى هذا راجع للغائبة عن البلد او عن المجلس كما نبه عليه العناى ولا ينافيه قوله كلف الاحضار المأمور انه مخصوص بالغائبة عن المجلس لان المدعى لما حلف بين الرد واقام الحجة غاظ على المدعى عليه بتكليفه الاحضار اه (قوله عندى) الى الفصل فى النهاية لا قوله وقد صرح الاصحاب الى وفى فتاوى القفال (قوله غرم) ظاهره انه يصدق فى دعوى الغيبة بلا يمين وفيه وقفة ظاهرة بل قضية قوله الآتى على حسب جوابه رجوع صدق يمينه لما زاده ايضا فكان ينبغى ان يؤخر ذلك فيقول عقب قوله لان الأصل معه وغرم فى الاولى قيمة العين للحيلولة فليراجع (قوله قيمتها) أى وقت طلبها منه لا أقصى القيم فيما يظهر اه ع ش (قوله فى المتقوم) الى قوله ونفقتها فى المغنى لا قوله وان قالت الى المتن وقوله لا افصح أو وقوله ثم يكلف الى المتن (قول المتن) أو أقام بينة (عطف على نكحل عبارة المغنى أو لم ينكحل بل اقام المدعى بينة حين انكاره بان العين الخ (قول المتن كلف الاحضار) أى للمدعى به اه مغنى (قوله وحبس عليه لامتناعه من حق لزومه الخ) عبارة المغنى وان امتنع ولم يدع راجع احبس عليه أى الاحضار لانه امتنع من حق واجب عليه اه (قوله ما لم يبين الخ) ظرف لحبس عليه فكان الانسب ليصاله به (قوله

الخ لغيره كان أصوب (قوله واما ثقيل) أى من غير المعروف والمشهور (قوله للدعوى على عينه الخ) قضيته امتناع الدعوى بالوصف لكن عبارة الروض وشرحه مصرحة بجوازها وهى وما يعسر احضاره لثقل فيه او اثبات له فى جدار او ارض وضرقه لعل وصفه المدعى ان امكن ثم ياتيه القاضى أو نائبه لتقع الشهادة على عينه وكذا اعرف الشهود العقار بدون الحدود ويحضره هو أو نائبه لتقع الشهادة على عينه فان وافقت الحدود ما ذكره المدعى فى الدعوى حكموا لا فلا اه (قوله كما يأتى) أى آخر هذا الفصل (قوله وان غابت عن الشهود بعد التحمل) وهو كذلك ش مر (قوله أى المصنف كلف الاحضار) أى للدين

الوجوب والتدب الذى يظهر أنه يأتى هنا ما يأتى قبيل الحسبة وفى المنسوبة من التفصيل المفيد للوجوب تارة وللندب أخرى (وإذا وجب احضار فقال) عندى عين بهذه الصفة لكنها غائبة غرم قيمتها للحيلولة او (ليس يبدى عين بهذه الصفة صدق يمينه) على حسب جوابه لان الأصل معه (ثم) بعد حلف المدعى عليه (للدعى دعوى القيمة) فى المتقوم والمثل فى المثلى لاحتمال أنها لم تكن (فان نكحل) المدعى عليه عن اليمين (فحلف المدعى او اقام بينة) بان العين الموصوفة كانت بيده وان قالت لانعلم انها ملك المدعى (كلف الاحضار) ليشهد الشهود على عينه (وحبس عليه) لامتناعه من حق لزومه ما لم يبين عذر اله فيه (ولا يطاق الا باحضار) للوصوف (او دعوى تلف) له مع الحلف عليه

وحينئذ يأخذ منه القيمة والمثل ويقبل (١٨٤) دعواه التالف وان ناقض قوله الاول للضرورة نعم بحث الاذرعى انه لو اضاف التالف

الى جهة ظاهرة طواب بيينة بها ثم يحلف على التالف بها كالوديع (ولو شك المدعى هل تلفت العين فيدعى قيمة ام) الافصح او (لا فيدعيها فقال غصب منى كذا فان بقي لزمه رده والاقيمته) في المتقوم ومثله في المثل (سمعت دعواه) وان كانت مترددة للحاجة ثم ان اقرب بشئ فذاك وإلا حلف انه لا يلزمه رد العين ولا بدله وان نكل حلف المدعى كما ادعى على الواجهة (وقيل) لا تسمع دعواه للتردد (بل يدعيها) اى العين (ويحلفه) عليها (ثم يدعى القيمة) ان تقوم والا فالمثل (ويجربان) اى الوجهان (فيمن دفع ثوبه لدلال ليبيعه فجدده وشك هل باعه فيطلب الثمن ام اتلفه) يطلب (قيمه) ام هو باق فيطلبه) فعلى الاول الاصح تسمع دعواه مترددة بين هذه الثلاثة فيدعى ان عليه رده او ثمنه ان باعه واخذه او قيمته ان اتلفه ويحلف الخصم بمينا واحدة انه لا يلزمه تسليم الثوب ولا ثمنه ولا قيمته فان رد حلف المدعى كما ادعى ثم يكلف المدعى عليه البيان ويحلف ان ادعى التالف فان رد حلف المدعى انه لا يعلم التالف ثم يحبس له (وحيث اوجبنا الاحضار

فياخذ منه القيمة) أى بعد دعواه او اثباتها بطريقة كما هو معلوم اه سم (قوله) وان ناقض قوله الاول) لان دعواه التالف تنافى انكاره او لا وتذكر ناقض لنا ويل الدعوى بالقول ويحتمل ان الضمير للمدعى عليه فلا تاويل (قوله للضرورة) لانه لو لم تقبل قوله لخلد عليه الحبس معنى وشرح المنهج (قوله) لو اضاف التالف (الخ) اى بخلاف ما لو اطلق دعوى التالف او اسنده الى جهة خفية كسرة فلا يطالب بالبيينة اه معنى (قول المتن ولو شك المدعى) على من غصب منه عيناى ترد بان تساوى عنده الطرفان او رجح احدهما وقوله فيدعيها اى العين نفسها فقال أى في صفة دعواه اه معنى (قوله) ثم ان أقرب بشئ (الخ) عبارة البجيرى عن سلطان حينئذ ان دفع له العين فذاك أو غير هاقبله والقول قول المدعى عليه في قدره سواء كان ثمننا او بدلا لانه غارم اه (قوله) كما ادعى) اى على التردد معنى فلا يشترط التعيين في حلفه سم (قوله على الواجهة) اى كما في شرح الروض اى والمعنى اه سم وعبارة النهاية كما هو مقتضى كلامهم اه (قول المتن ام اتلفه) اى او تلف في يده بثة صير كما يأتى عن عرش (قوله) تسمع دعواه مترددة بين هذه الثلاثة (الخ) قال البلعنى وقد يكون الدلال باعه وتلف الثمن أو اثوب في بدء تلفا لا يقتضى تضمينه وقد يكون باعه ولم يسلمه ولم يقبض الثمن والدعوى المذكورة ليست جامعة لذلك والقاضى انما يسمع الدعوى المترددة حيث اقتضت الالتزام على كل وجه فلواتى ببعض الاحتمالات لم يسمعها الحاكم فان فيها ما لا الزام به قال ولم ار من تعرض لذلك اه معنى وفي البجيرى عتب ذكر مثله عن مر مانصه إلا ان يقال بجدها صار غاصبا فيضمنها واثمنها وان لم يقصر اه (قوله) ان اتلفه) اى او تلف في يده بلا تصير اه عرش (قوله) كما ادعى) اى على التردد كما مر معنى وأسنى (قوله) ثم يكاف) راجع لمسئلة نصب أيضا (قوله) ويحلف ان ادعى (الخ) أى ويقتبل ان بين غيره اه عرش (قوله) التالف) لعل المراد به التالف بلا تصير فليراجع (قوله) ثم يحبس له) لعل المعنى يحبس المدعى عليه لاجل تسليم العين او بدلهام إذا استمر على دعوى التالف فلم يقرب بشئ ومن بقاء الثوب او بيعه فهل يستدام الحبس او إلى ان يظن بقرئن احواله صدقه فيها وليحرر قول المتن وحيث اوجبنا الاحضار) اى او جينا على المدعى عليه احضار المدعى به فاحضره وقوله مؤنة اى الاحضار اه معنى (قول المتن ومؤنة الرد) قال الزركشى تخصيصه المؤنة بالرد قاصر ولهذا قال الرافعى حيث يبعثه القاضى المكتوب اليه الى بلد الكاتب ولم يثبت للمدعى فعليه رده إلى موضعه بمؤناته ويستقر عليه مؤنة الاحضار ان تحملها من عنده وظاهره شمول نفقة العبد ايضا ثم قال عن المطالب ويظهر ان المراد بها ما زاد بسبب السفر حتى لا يندرج فيه النفقة الواجبة بسبب الملك الخ اه سم (قوله) اجرة مثل منافع الخ) فلو اختلفت اجرة مثله كان كانت مدة الحضور والرد شهرين منفعته في احداهما عشرة وفي الآخر عشرون فانه يجب عليه ثلاثون اه عرش (قوله) لا المجلس فقط) لان مثل ذلك يتسامح به توقير المجلس القاضى ومراعاة للصالحه في ترك المضايقة مع عدم زيادة الضرر بخلاف الغائب عن البلد ولا يجب للخصم اجرة منفعته وان احضره من غير البلد للسماحة بمثله ولان منفعة الحر لا تضمن بالقوات اه أسنى عبارة البجيرى عن سم عن مر وظاهر كلام الشيخين انه لا اجرة للمحضرة من البلد وان اتسعت البلدو انه يجب للمحضرة من خارجها وان قربت المسافة وان خالف بعض المتأخرين والكلام فيما مثله اجرة اما لو لم يرض من مثله اجرة فلا اجرة وان احضرت من

(قوله) فياخذ منه القيمة (الخ) أى بعد دعواه او اثباتها بطريقة كما هو معلوم (قوله) نعم بحث الاذرعى انه لو اضاف (الخ) كتب عليه مر (قوله) وان نكل حلف المدعى كما ادعى على الواجهة) فلا يشترط التعيين في حلفه (قوله على الواجهة) كما في شرح الروض (قوله) ومؤنة الرد) قال الزركشى تخصيصه المؤنة بالرد قاصر ولهذا قال الرافعى حيث يبعثه القاضى المكتوب اليه الى بلد الكاتب ولم يثبت للمدعى فعليه رده إلى موضعه بمؤنته ويستقر عليه مؤنة الاحضار وانه يحضرها من عنده فظاهره شموله نفقة العبد ايضا ثم قال عن المطالب ويظهر ان المراد بها ما زاد بسبب السفر لا يندرج فيه النفقة الواجبة بسبب الملك الخ اه (قوله)

ثبتت للمدعى استقرت مؤنته على المدعى عليه) لانه المحجوج إلى ذلك (وإلا) تثبت له (فهى) أى مؤنة الاحضار خارج (ومؤنة الرد) للعين إلى محلها (على المدعى) لانه المحجوج للغرم وعليه أيضا اجرة مثل منافع تلك المدة ان كانت غائبة عن البلد لا المجلس فقط

ونفقتهما إلى أن ثبتت في بيت المال ثم باقتراض ثم على المدعي (فرع) غاب إنسان من غير وكيل وله مال فأنهى إلى الحاكم أنه إن لم يبلغه اختل معظمه لزمه بيعه إن تعين طريقا سلامته وقد صرح الأصحاب بأنه إنما يتساقط على أموال الغائبين إذا اشرفت على الضياع أو مست الحاجة إليها في استيفاء حقوق الثابت على الغائب قالوا ثم في الضياع تفصيل فإن امتدت الغيبة وعثرت المراجعة قبل وقوع الضياع ساغ التصرف وليس من الضياع اختلال لا يؤدي لتلف المعظم ولم يكن ساربا لا امتناع بيع مال الغائب (١٨٥) لمجرد المصلحة والاختلال المؤدى لتلف

المعظم ضياع نعم الحيوان
يبيع بمجرد تطرق اختلال
إليه لحرمته الروح ولأنه
يبيع على ما لديه محضته
إذا لم ينفقه ومتى أمكن
تدارك الضياع بالأجارة
اكتفى بها يقتصر على أقل
زمن يحتاج إليه ولو نهي عن
التصرف في ماله امتنع إلا في
الحيوان أه مخلصا وفي
فتاوى القفال للقاضي يبيع
مال الغائب بنفسه أو قيمه
إذا احتاج إلى نفقة وكذا
إذا خاف فوته أو كان الصلاح
في بيعه ولا يأخذ به بالشفعة
وإذا قدم لم ينقض يبيع
الحاكم ولا بإجاره وإذا
أخبر بفساد ماله ولو قبل
غيبته أو بجدوده وخذى
فلسه فله نصب من يده
ولا يسترد ودعيته وأقضى
الأذرعى فيمن طالت غيبته
وله دين خشى تلفه بأن الحاكم
ينصب من يستوفيه وينفق
على من عليه مؤنته وقد
تناقض كلام الشيخين فيما
للغائب من دين وعين
فظاهره في موضع منع
الحاكم من قبضها وفي آخر
جوازه فيهما وفي آخر

خارج البلد أهر اه (قوله ونفقتهما) مبتدأ خبره في بيت المال اه عرش (قوله في بيت المال) ظاهره أنه اتفاق لا اقتراض اه سم عبارة عرش ظاهره أنه مواساة وقياس ما بعده أنه قرض وقوله ثم باقتراض ظاهره أنها حيث ثبتت في بيت المال يكون تبرعا اه (قوله فأنهى إلى الحاكم) أى اتفق أن شخصا من أهل محله أخبر الحاكم بذلك وينبغي وجوب ذلك على سبيل الكفاية في حق أهل محله اه عرش وظاهر أن التقيد بأهل محله نظرا للغائب من اطلاعهم على الحال قبل غيرهم فلا مضموم له (قوله إن تعين الخ) لمجرد التوضيح وإلا فهو مفهوم مما قبله (قوله إن تعين طريقا سلامته) أى ولم ينه عن التصرف فيه وهو ليس بحيوان كما يأتى وسيد كر محترز ذلك بقوله ومتى أمكن تدارك الضياع بالأجارة الخ (قوله لا امتناع الخ) علة لفعله وليس من الضياع الخ (قوله والاختلال الخ) مبتدأ خبره ضياع (قوله إلا في الحيوان) أى أو إذا مست الحاجة إليه في استيفاء حق ثبت عليه كامر (قوله اه) أى قول الأصحاب (قوله وفي فتاوى القفال للقاضي الخ) قضيته جواز ذلك وقياس ما قبله الوجوب اه عرش وقد يجاب بأنه جواز بعد الامتناع فيشمل الوجوب (قوله إذا احتاج) أى المال (قوله وكذا إذا خاف) عبارة المغنى والروض مع شرحه وللقاضي أقرض مال الغائب من ثقة يحفظه في الذمة وله بيع حيوانه خوفا فلا كونه كمنه وله إجارته إن من عليه لأن المنافع تنفوت بغير الوقت وإذا باع شيئا لمصلحة أو إجاره بأجرة مثله ثم قدم الغائب فليس له الفسخ كما هي إذا باع ولأن ما فله القاضي كان ببقاء شرعية وماله من لا ترعى معرفته للقاضي يبيعه وصرف ثمنه في المصالح وله حفظه قال الأذرعى والأحوط في هذه الأعرار صرف في المصالح لا حفظه لأنه يعرضه للنهب ومدايدى الظلمة إليه اه (قوله أو كان الصلاح في بيعه) هل يخالف قوله السابق لا امتناع يبيع مال الغائب الخ أو يحمل عليه اه سم والاولى الثاني يحمل الصلاح هنا على نحو ما يأتى في أوائل الفصل الآتى عن النهاية في تعقيب كلامه إلى شكيل (قوله وإذا أخبر) أى القاضي اه عرش (قوله ولو قبل غيبته) غاية للنصب (قوله وأقضى الأذرعى فيمن طالت غيبته الخ) قضيته أنه لو غاب وترك من يجب عليه نفقتهم بلا منفق لا يجوز للقاضي قبض شيء من دينه ليصرفه على عياله ولو قبل بوجوبه رعاية لمصلحة من يجب نفقتهم عليه لم يكن بعيدا اه عرش أقول ما استقر به من الوجوب لا يحيد عنه إلا أن يوجد قبل بخلافه بل قديدى دخوله في قول الشارح السابق أو مست الحاجة إليها الخ على أن دعوى القضية تنمو عقدا كلام الأذرعى ورد في جواب سؤال فلامفهوم له (قوله يجب أخذه الخ) أى ما لم ينه مالكة عن التصرف فيه ولا فلا يجوز إلا في الحيوان أخذنا امر اه عرش (قوله من العين) بفتح الميم (قوله وما لا يجوز الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى وعبارة النهاية وما لا يكون كذلك يجوز الخ اه سيد عمر وظاهر أن هذا راجع لما قبل وكذا الخ فقط (قوله دين حاضر) بالإضافة (قوله وقياسه في الغائب مثله) عبارة النهاية والغائب مثله اه (قوله ولو مات الغائب) عبارة النهاية ولو مات شخص اه (قوله وليه القاضي) يظهر أن القاضي ليس كالغائب المار اتفاقا (قوله قبض وطلب جميع الخ) الاولى قلب العطف كما في النهاية

في بيت المال ظاهره أنه اتفاق لا اقتراض (قوله أو كان الصلاح في بيعه) هل يخالف قوله السابق لا امتناع يبيع مال الغائب بمجرد المصلحة أو يحمل عليه

(٢٤ - شروانى وابن قاسم - عاشر)
الحاكم بخلاف العين قال الفارقى والكلام في مدين ثقة ملي. والواجب أخذه منه قطعاً وبه يتأيد ما ذكر عن التفال والأذرعى والذي يتجه إن ما غلب على الظن فواته على مالكة لفلس أو وجد أو فسق يجب أخذه عينا كان أو ديناً وكذا لو طلب من الدين عنده قبضها منه لسفر أو نحوه وما لا يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض أمين كاعلم عامر في الوديعة قال الزركشى وقد اطلق الأصحاب أنه يلزم الحاكم قبض دين حاضر ممتنع من قبوله بلا عذر وقياسه في الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه محجور وليه القاضي لزمه قبض وطلب جميع ماله من

يزيد ودين واقدا لم (نه ل الغائب الذي تسمع الدعوى والبينة عليه) ويحكم عليه من بمسافة بعيدة) لان القريب يسهل احضاره وقضية
المتن انه لو حكم على غائب فبان (١٨٦) كونه حينئذ بمسافة قريبة بان فساد الحكم وهو كذلك وزعم ان المتبادر من كلامهم

الصحة بمنوع ويجرى ذلك
في صبي او مجنون او سفيه
بان كاله ولو قدم الغائب
وقال ولو بلا بيعة كرت بيعت
او اعتقت قبل بيع الحاكم
بان بطلان تصرف الحاكم
كما مر ولو بان المدعى موته
حيثا بعد بيع الحاكم ماله
في دينه قال ابو شكيل
بان بطلانه ان كان الدين
مؤجلا تبين بقاءه لاحالا
لان الدين يلزمه وفاؤه حالاه
وانما يتم له ذلك في الحال ان
بان معسرا لا يملك غير
المبيع اذ لو رفع للقاضي
باع ماله حينئذ بخلاف ما
اذ لم يكن كذلك فينبغي
بيان بطلان البيع لانه
لا يلزمه الوفاء من هذا
المبيع بعينه ولو بان ان
لادين بان ان لا يبيع كما هو
واضح (وهي) اي البعيدة
(التي لا يرجع منها) متعلق
بقوله (مبكر) اي خارج
عقب طلوع الفجر اخذا
بما مر في الجمعة ان التذكير
فيها يدخل وقته من الفجر
ويحتمل الفرق وان المراد
المبكر عرفا وهو من يخرج
قبل طلوع الشمس (الى
موضعه ليلا) اي اوائله
وهي ما ينتهي اليه سفر
الناس غالبا قاله البلقيني
وذلك لان في ايجاب الحضور
منها مشقة بمقارفة الاهل

(فصل في الغائب الذي تسمع البينة ويحكم عليه) قال البجيرمي الاولى تقديم هذا الفصل على الذي
قبله لانه من تعلقات القضاء على الغائب (قوله الدعوى) الى قوله او لم يمتنع الشهود في النهاية الا قوله
اذ لو رفع الى ولو بان وقوله اي خارج الى المتن وقوله وانه لو كان الى المتن (قول المتن من بمسافة) اي من هو
كائن بمسافة اهمغنى (قوله لان القريب الخ) هذا علة المذهب وهو ما علة المنطوق فهي قوله الآتي وذلك لان في
ايجاب الحضور الخ (قوله لان القريب يسهل احضاره) اي الذي في ولايته كما يعلم بما ياتي اه رشدي (قوله
حينئذ) اي حين الحكم (قوله بان فساد الحكم الخ) هو القياس وان اقي شيخنا الشهاب الرملي بصحة الحكم
ونفوذ مراه سم (قوله ويجرى ذلك) اي فساد الحكم اه عرش (قوله في صبي او مجنون او سفيه
الخ) اي بعد الدعوى على وليه اه عرش (قوله وقال ولو بلا بيعة) اي ولو كان فاسقا او كافرا او هلا يتوقف
ذلك على عيين ام لافيه نظروا الاقرب تخليفه اه عرش (قوله أو اعتقت) اي مثالا (قوله كما مر) اي قبيل
قول المتن ولو ادعى وكيل الغائب الخ قال الرشدي الذي رانما هو اذا ابطال الدين بعد حضوره خلافا
لروايي اه (قوله يتم) عبارة النهاية بسلام (قوله ان بان معسرا لا يملك غير المبيع) اي يملك غيره
وظهر ان المصلحة في بيع المبيع لو ظهر له الحال قبل التصرف اخذ اماما في الرهن شرح مراه سم (قوله
بيان بطلان البيع) يعني تبين بطلانه ظاهره وان كان صلاحه فيه وقدم آتفا عن النهاية خلافا (قوله
بان) كذا بخط المؤلف وفي نسخة السيد عمر فان مصلحة اه مصطفى الحموي (قول المتن لا يرجع الخ)
اي بعد فراغ المحاكمة اه مغنى (قوله اي اوائله) الى قوله ويتعلق منها في المغنى (قوله غالبا) اي وان كان
اهل ذلك المحل لا يرجعون الا في نحو ثلث الليل اه عرش (قوله وذلك لان الخ) هذا علة للمنطوق قول المتن
الغائب الخ كما تبيننا عليه هنا خلافا لما هو مذهبنا من ان المناسب ذكره بدل قوله السابق لان القريب الخ
كما فعل شيخ الاسلام والمغنى (قوله لتوقف الخ) علة للتعين (قوله اي لا يرجع مبكر الخ) عبارة الروض مع
شرحه في بيان مسافة العدوى بعد القرب ما يعود منه المبكر من يومه اي ما يتمكن المبكر اليه من عودته الى
محله في يومه انتهت اي والبعيدة ما زادت على ذلك اه سم (قوله تعبيره) اي المصنف (قوله لان منها) اي
ضميره (قوله وهي ليست التي الخ) بل يصح انها تلك لانه يصح نسبته لكل من طر في المسافة اه سم (قوله

(فصل الغائب الذي تسمع البينة ويحكم عليه من بمسافة بعيدة الخ) (قوله بان فساد الحكم) هو القياس
وان اقي شيخنا الشهاب الرملي بصحة الحكم ونفوذ مراه (قوله وهو كذلك الخ) كذا شرح مراه (قوله
وانما يتم له ذلك) كذا شرح مراه (قوله ان بان معسرا لا يملك غير المبيع) او يملك غيره وظهر ان المصلحة
في بيع المبيع لو ظهر له الحال قبل التصرف اخذ اماما في الرهن شرح مراه (قوله ولو بان ان لادين بان
ان لا يبيع) كتب عليه مراه (قوله وهي التي لا يرجع منها مبكر الى موضعه ليلا) عبارة الروض وشرحه في
الطرف الثالث من الباب الثالث من كتاب الشهادات في بيان مسافة العدوى ما نصه وحد القرب ما يعود فيه
بمعنى منه المبكر من يومه اي ما يتمكن المبكر اليه من عودته الى محله في يومه اه والبعيدة ما زادت على ذلك
(قوله اندفع قول البلقيني تعبيره غير مستقيم الخ) فان قلت لا يحتاج في اندفاع قول البلقيني المذكور الى
التعلق المذكور بل يندفع مع تعلق منها ب يرجع وتقدير صلة مبكر اي اليها وتعلق الى موضعه ايضا
ب يرجع والتقدير لا يرجع منها المبكر اليها الى موضعه ليلا فليتأمل فانه ظاهر مغن عن التكلف قلت لكن
هذا يقتضي ان المراد بالمسافة البعيدة محل الحاكم وهو لا يناسب قوله من بمسافة بعيدة وانما يناسبه ان المراد
بها محل المدعى عليه فليتأمل وقد يدفع هذا بمنع الاقتضاء المذكور ولو سلم فالمراد ببيان المسافة البعيدة
في نفسها لا التي بها المدعى عليه (قوله وهي ليست التي لا يرجع منها الخ) بل يصح انها تلك لانه يصح نسبته

ان
والوطن ليلا ويتعلق منها بمبكر المتعين لتوقف صحة المراد عليه مع جعله الى موضعه من اظهار المضمر اي لا يرجع
مبكر منه البلد الحاكم اليها اول الدليل بل بعده اندفع قول البلقيني تعبيره غير مستقيم لان منها يعود دلا ببعيدة وهي ليست التي لا يرجع منها بل التي
لا يصل اليها ليلا من يخرج بكرة من مريضه الى بلد الحاكم فلو قال اني اخرج منها بكرة لباد الحاكم لا يرجع اليها ليلا وعاد في بر مه بعد فراغ

الحكمة لوفى بالصدده و ظاهر ان البرة في ذلك باليوم المعدل و يظهر ان المراد من الحكمة المعتدلة من دعوى وجوب اقامة بينة
حاضرة أو حاتف و تعديلها وان البرة بغير الاشارة الى المصطط المول عليه في نحو مسافة التمهروا لو كان محل طرية ان و هو باحد هما على
المسافة و بالاخر على دونها فان كانت التمهيرة و عر قد لم تعبر و الا اعتبر و قدمت في صلاة المسافر في شرح قوله و لو كان اتصده طرية ان
ماله اتفاق لك فراجع (وقيل) هي (مسافة التمهيرة) لان النسخ اعبر بها في مواضع و يرد بوضوح الفرق هذا كله حيث كان في محل ولاية القاضي
والاسمع الدعوى عليه و البينة و حكم و كاتب و ان قربت قاله الماوردي وغيره (١٨٧) وقضيته انه لو تعددت النواب او المستقلون

في بلد واحد لكل واحد

حد فطلب من قاض منهم

الحكم على من ليس في حده

قبل حضوره حكم و كاتب

لانه غائب بالنسبة اليه

وفيه نظر ظاهر لاسيما ان لم

تفحص سعة البلد و الظاهر

ان هذا غير مراد الماوردي

و غيره (ومن بمسافة

قريبة) ولو بعد الدعوى

عليه في حضوره وهو ممن

يتأق حضوره (كحاضر فلا

تسمع) دعوى ولا (بينة)

عليه (ولا يحكم بغير حضوره)

بل يحضره وجوب السهولة

احضاره لئلا يشتهر على

الشهود او وليدفع ان شاء او

يقرفغي عن البينة والنظر

فيها أو لتتبع الشهود ان

كانوا كذبة حياء أو خوف

منه و محل ما ذكر في منع

سماع البينة اذا تيسر احضار

المدعى عليه ولم يضطر

الشهود الى السفر فورا

والا فينبغي حينئذ جواز

سماعها في غيبته للضرورة وان

امكن أن يشهد على شهادتها

اخذا من قوهم اذا قام

ان المراد (الخ) اي بفرار الحكمة (قوله) وانه لو كان (الخ) اي ويظهر انه (الخ) (قوله) وعرة اي صعبة (قوله) لان
الشرع) الى قوله وقضيته في المعنى الا قوله و يرد بوضوح الفرق (قوله) بوضوح الفرق) وهو المشقة في
الحضور هنا (الخ) (قوله) هذا كله) الظاهر ان هذا لا عمل له هنا وان عمله انما هو و يرد قول المصنف الاتي
ومن بقرينة كحاضر (الخ) الى انه لا حاجة الى ذكر هذا اصلا ولا الى نسبة الى الماوردي لانه عين قول المصنف
الاتي أو غائب في غير محل ولا يته فليس له احضاره فتأمل (الخ) رشيد (قوله) حيث كان) أي الخصم الخارج
عن البلد (الخ) معنى (قوله) والاسمع (الخ) عبارة المغنى فان كان خارجا عنها فالبعد والقرب على حد سواء
فيجوز ان تسمع الدعوى (الخ) (قوله) قاله (الخ) عبارة المغنى كما قاله (قوله) قاله الماوردي وغيره) وافق به شيخنا
الشهاب الرملي (الخ) سم (قوله) وقضيته انه (الخ) دفع المغنى هذه القضية بفرض كلام الماوردي وغيره
فيما اذا كان الخصم خارجا عن البلد كما مر (قوله) ومن بمسافة قريبة) اي وهو في محل ولا يته سم وهي
اي القرينة دون البينة بوجهها معنى (قوله) وهو ممن يتأق حضوره سيدكر محترزه في شرح فان امتنع
بلا عذر احضره (الخ) قول المتن كحاضر) أي - كمن حكم حاضرا في البلد (الخ) معنى (قوله) او ليدفع (الخ) او
هنا وفي قوله الاتي أو لتتبع (الخ) معنى الواو كما عبر بها الاسنى (قوله) اذا تيسر (الخ) (خبر و محل ما ذكر الخ
(قوله) ان يشهد) ببناء المفعول والفاعل من الاشهاد والضمير على الثاني للقاضي او المدعى والشهود بتاويل
من ذكر (قوله) عذر (الخ) اي ما يرخص في ترك الاجعة كما يأتي (قوله) اي او يسمعها هو) أي القاضي
بو صوله بنفسه الى الشاهد قوله فاذا جازاه (الخ) فكذا في مسئلتنا ولك ان تمنع الملازمة (قوله) سماعها
هنا) أي بنفسه او نائبه (قوله) بل قضية قولهم او يرسل من يسمعها انه (الخ) في تجر يد المزمع ما نصه اذا كان
للمطلوب عذر عن الحضور كمرض او حبس ظالم او خوف منه وهو معروف بالنسب ولم يكن للمدعى بينة
قال القمولى فيظهر سماع الدعوى والبينة والحكم عليه لان المرض كالغيبه في سماع شهادة الفرع وكذا في
الحكم عليه وقد صرح بذلك البيهقي قلت زاد الغزى عنه انه لا يكلف نصب وكيل يخاصم عنه انتهى
وسياتي ذلك في شرح احضره باعوان السلطان اه اسم وقوله ولم يكن للمدعى (الخ) الصواب اسقاط لم يكن
(قوله) حينئذ) اي حين ارساله من يسمع الشهادة (قوله) المتن الاتواريه أو تعززه) اي وعجز القاضي عن
احضاره بنفسه و باعوان السلطان (الخ) وشيخ الاسلام (قوله) أو حبسه) الى قول المتن و اذا استعدي في
النهاية الا قوله من غير يمين الى فان لم يكن وقوله ولو بعد الحكم الى ويمهل و ما نابه عليه (قوله) أو حبسه) عطف
على تواريه كما هو صريح صنيع النهاية قد يقال ان ذكره اي الحبس هنا لا يناسب قوله السابق وهو ممن يتأق
حضوره بل ذلك داخل في مفهومه ولذا كره ابن المقرئ والمغنى في مفهوم ما يأتي من الامتناع بلا عذر (قوله)
وقد ثبت ذلك) اي التوارى و ما عطف عليه ولو بقول عن ثقة كما يأتي (قوله) فتسمع البينة) الى قول المتن بل

لكل من طر في المسافة (قوله) قاله الماوردي وغيره) وافق به شيخنا الشهاب الرملي (قوله) والظاهر ان هذا
غير مراد للماوردي) كتب عليه مر (قوله) ومن بمسافة قريبة) اي في محل ولا يته (قوله) بل قضية قولهم
او يرسل من يسمعها انه لا يحتاج لحضور الخصم (الخ) في تجر يد المزمع ما نصه اذا كان للمطلوب عذر

بالشاهد عذر منعه من الاداء جاز للقاضي ان يرسل من يشهد على شهادته أو من يسمعها أي أو يسمعها هو كما فهم بالاولى فاذا جاز له سماعها
هنا مع تيسر الشهادة على شهادته فكذا في مسئلتنا بل قضية قولهم او يرسل من يسمعها انه لا يحتاج لحضور الخصم حينئذ فيتايد به ما ذكرته
و اذا سمعت في غيبته وجب ان يخبر باسمائهم ليتمكن من القدح (الاتواريه) ولو بالذهاب لبحوال السلطان زعمائه انه يخاف جور الحاكم
عليه كما هو ظاهر لان الخصم لو ممكن من ذلك تعذر القضاء فوجب ان لا تلفت لهذا العذر منه وإن اشتهر جور قاضي الضرورة وفسقه أو
حبسه عجل لا يمكن الوصول اليه او هو به من مجلس الحكم (او تعززه) اي تغلبه وقد ثبت ذلك عند القاضي فتسمع البينة

ويحكم به غير - ضرورة من غير - الاستظهار على المقول المعتمد تغليظا عليه والالامتنع الناس كلهم فان لم يكن المدعى بينة جعل الاخر في حكم الناكل فيحلف المدعى بين الرد خلافا (١٨٨) الماوردي ومن تبعه ثم يحكم له لكن لا بد من تقديم النداء به انه ان لم يحضر جعل ناكلا قاله

الماوردي والرويانى (والاظهر جواز القضاء على غائب في قصاص وحد قذف) لانه حق آدمي كالمال (ومنعه في حد) او تعزير (لله تعالى) لبناهما على المسامحة والدرء امكن وما فيه الحقان كالسرقة يقضى فيه بالمال لا القطع (ولو سمع بينة على غائب بينة على غائب فقدم) ولو (قبل الحكم لم يستعدها) اى لم يلزمه لوقوع سماعها صحيحا لكنه على حجته من ابداء فادح او ادفع (بل يخبره) بالحال فيتوقف حكمه على اخباره كما في المطلب وقول البلقيني اعتراضا عليه الا عذر غير شرط عندنا لصحة الحكم رده تليذا بوزرة بانه في غير هذه لحضور الدعوى والينة فهو متمكن من الدفع وامانها فلم يعلم فاشترط اعلامه (ويمكنه من الجرح) او نحوه كاثبات نحو عداوة ولو بعد الحكم اخذا من قولهم يقبل الجرح بعده وبمهل ثلاثة ايام ولا بد ان يؤرخ الجرح يوم الشهادة وقبلها وقبل مضى مدة الاستبراء وقد استطرذ بذكر مسائل لم انواع تعلق بالباب فقال (ولو عزل) او انعزل (بعد سماع بينة ثم ولى) ولم يكن حكم بقبولها كما يحتمل البلقيني (وجبت الاستعادة)

نخبره في المعنى (قوله بغير - ضرورة) وبغير نصب وكيل ينكر عنه اه معنى (قوله من غير بين الخ) وفاقا لابن افرى وشيخ الاسلام والمعنى وخلافا للنهاية والشهاب الرملى (قوله والا) اى وان لم يستثن المتوارى وما عطف عليه (قوله جعل الاخر في حكم الناكل الخ) وفاقا لاسنى والمعنى وتجريد المازجد كما ياتى وخلافا للهاية عبارة جعل الاخر في حكم الناكل فيحلف المدعى بين الرد على ما ادعاه بعضهم ثم يحكم له امكن صرح الماوردي بخلافه وتبعه جمع وعلى الاول فلا بد من تقديم النداء الخ وقوله لكن صرح الماوردي بخلافه وقول الشارح خلافا للماوردي في تخالفان قوله الا (قوله جعل الاخر في حكم الناكل الخ) هذا خاص بالمتوارى والتمتد ز بخلاف المحبوس الذي زاده الشارح اه رشيدى قاله الماوردي ولعل سم اليه اشار بما نصه قوله خلافا للماوردي في تجريد المازجد ما نصه قال الماوردي والرويانى هل يحكم على المتوارى بعد تعذر احضاره والنداء عليه يبين خصمه تنزيلا لتواريه منزلة نكوله فيه وجهان اشبههما نعم لكن بعد ان ينادى عليه بانه يسمع الدعوى عليه ويحكم بالنكول فان لم يحضر قضى عليه بنكوله ورد اليه بين على المدعى فان حلف حكم له بما ادعاه اه سم وياتى عن الاسنى والمعنى مثل كلام التجريد (قول المتن في قصاص الخ) اى ونحوها من عقوبات الادميين نهاية ومعنى وع ش (قول المتن على غائب فقدم الخ) اى كالزكاة والكفارة كحقوق الادميين نهاية ومعنى وع ش (قول المتن على غائب فقدم الخ) اى او على صبي فبالغ عاقلا او على مجنون ففاق قال الاذرى والظاهر انه لا عبرة بيلوغ الصبي سفيها لدوام الحجر عليه كولو بالغ مجنونا اه معنى (قوله لم يلزمه) اى القاضى اه رشيدى اى اعادة السماع (قوله لكنه على حجته الخ) يعنى عنه قوله الا (قوله لا يمكنه من الجرح او نحوه الخ) (قوله من ابداء فادح) اى كالجرح وقوله او ادفع كالاقدام (قوله فيتوقف حكمه الخ) اى فيما اذا قدم قبل الحكم كما هو ظاهر (قوله عليه) اى على المطلب (قوله الا عذر غير شرط الخ) اى الاعتراف بما يريد القاضى الحكم به وابداء عذرى عدم الاعتراف به او لا مثلا وفى المختار عذر صار ذا عذرا ع ش اقول الظاهر ان همزة الافعال هنا للسبب اى ازالة العذر (قوله لصحة الحكم) صلة شرط (قوله لحضوره الخ) اى ثم اه ع ش (قوله او نحوه) الى قول المتن ولو عزل في المعنى الا قوله اخذا الى ويمهل (قوله نحو عداوة) اى كالبعضية بالمحكوم له (قوله ولو بعد الحكم الخ) يعنى عنه ما قدره قبل الحكم فى المتن (قوله ويمهل الخ) اى وجوب باه ع ش (قوله وقبل مضى مدة الارباء) وهى ستة اه ع ش (قوله وانعزل) اى بفسق مثلا اه ع ش (قوله ولم يكن حكم الخ) سيدذكر مخترزه (قوله ولا يحكم) الى قوله وان احوالت في المعنى الا قوله وبخلاف الى المتن ولا نحو معاهد (قوله لان الارجح انه) اى الاشهاد على نفسه بسماع البينة غير حكم اى بقبولها (قوله بالبناء للمفعول) من اعدى يعدى اى يزيل العدوان وهو الظلم كاشكاه ازال شكواه معنى واسنى فماتى في الشارح تفسير بالالزام المراد هنا (قوله ولو يهوديا) الى قوله وافراده في النهاية الا قوله ولم يعلم الى المتن وقوله وان اختار الى اما اذا علم وقوله وكذا من الحكم الى وكذا وقوله ان كان الى ولو من غير قوله ثم رايت الى ويلزمه (قوله ولو يهوديا الخ) عبارة المعنى ويوم الجمعة كغيره في احضار الخصم لكن لا يحضر اذا صعد الخطيب المنبر حتى يفرغ الصلاة بخلاف اليهودى يوم السبت فانه يحضر ويكسر عليه سبته قال الزركشى ويقاس عليه النصرانى في

عن الحضور كمرضا وحبس ظالم او خوف منه وهو معروف والنسب ولم يكن للمدعى قال القمولى فيظهر سماع الدعوى والينة والحكم عليه لان المرض كالغيبه في سماع شهادة الفرع وكذا في الحكم عليه وقد صرح بذلك بغوى قلت زاد الغزى عنه انه لا يكلف نصب وكيل يخاصم عنه اه وسياتى ذلك في شرح احضره باعوان السلطان (قوله من غير بينة للاستظهار على المنقول المعتمد الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى ما صححه البلقيني من وجوب بينة الاستظهار هنا ايضا احتياطا للحكم (قوله خلافا للماوردي) في

ولا يحكم بالسماع الاول لبطالته بالانعزال بخلاف ما لو خرج عن محل ولايته ثم عاد لبقائه ولايته وبخلاف ما لو حكم بقبولها فان له الاحد الحكم بالسماع الاول ولا اثر لاشهاد على نفسه بالسماع لان الارجح انه غير حكم (ولو اذا استعدى) البناء للمفعول (على حاضر بالبلد) ولو يهوديا

يوم سبته اهل السماع الدعوى وجراهم الى طالب منه احضاره ولم يذبحه ولم لا كان اجبر عن ولا يحرمه اهد ولا اراد التوكيل (احضره)
وجوبا وان احوال العادة ما ادعاه عليه كوز ادعى عليه وضعه انه استاجر سائسا او نازح قدزوان اختار جمع خلافة ومما يراد عليهم ما ياتي
من تمكنه من التوكيل اما اذا علم كذب فلا يحضره كما ذكره الماوردي وغيره وكذا اجبر (١٨٩) عين وحضوره يعطل حق المستاجر فلا

يحضره حتى تنقضي مدة
الاجارة ذكر السبكي وغيره
ويظهر ضبط التعطيل
المضربان بمضى زمن يقابل
باجرة وان قلت وكذا من
الحكم بينهما غير لازم له
كما هدد على مثله وكذا من
وكل فيقبل وكيله ان كان
من ذوى الهيات ذكرهما
البليغنى والذي يتجه قبول
وكيله ولو من غير ذوى
الهيات ثم رايت شارحا
اعترضه بتجوز ابن ابى
الدم التوكيل مطلقا
ويلزمه اذا لزم مخدرة
يمين ان يرسل اليها من
يخلفها كما ياتي وقول
الجواهر عن الصيمرى يسن
ذلك مردود (يدفع ختم
طين رطب او غيره) مكتوب
فيه اجب القاضى فلانا
وكان ذلك معتادا فهجر
واعتيد الكتابة فى الورق
قيل وهو اولى (او بمرتب
لذلك) وهو العون المسمى
الآن بالرسول ولم يرتض
الشيخ ابو حامد التخيير
فقال يرسل الختم اولا
فان امتنع فالعون وافراده
قال البليغنى وفيه مصلحة
لان الطالب قد يتضرر
باخذ اجرة منه اومعناه

الاحد اه (قوله اهل الخ) صفة حاضر الخ (قوله اى طالب الخ) يقال استعدى فلان فاعدا فى
اى استعدت به عليه فاعانى اه بخاراه عن (قوله اى طالب منه احضاره) هذا الفسير يدل على ان
نايب فاعل استعدى فى المن القاضى لاجار والجور اه رشيدى (قوله ولم يعلم كذبه الخ) سيد كر
محرزانه (قوله احضره وجوبا) اى اقامه لشعار الاحكام ويلزمه الحضور رعايا ارباب الحكام وقال ابن
ابى الدم اذا استحضره الفاضى وجب عليه الاجابة لا ان يوكل او يقضى الحق الى الطالب اه وهو ظاهر
اه معنى ويأتى فى الشارح ما يتعلق به (قوله وان احوال الخ) هل يأتى مفهوما قوله السابق ولم يعلم كذبه
المدكور بعد (قوله وان اختار جمع الخ) افره المعنى عبارة فى الزوائد عن العدة ان المستعدى عليه اذا
كان من اهل الصيانة والمروءة وتوهم الحاكم ان المستعدى يقصد ابتداءه واذا لا يحضره ولكن يرسل اليه
من يسمع الدعوى تنزيلا لصيانة منزلة المخدرة جزم به سليم فى التقريب اه (قوله ومما يراد عليهم الخ)
قد يجاب بعدم تسير التوكيل لكل احد فى كل وقت (قوله اما اذا علم) الى قوله ولم يظهر فى المعنى (قوله فلا
يحضره حتى تنقضي مدة الاجارة الخ) ظاهره انه لا يؤمر بالتوكيل ايضا خلافا للنهائية عبارة والاوجه
امره بالتوكيل اه اى من استؤجرت عينه وكان حضوره يعطل حق المستاجر عن (قوله ذكره السبكي)
عبارة النهاية كما قاله السبكي (قوله وان قلت) اى كدبرهم اه عيش (قوله وكذا من الحكم بينهما الخ)
لعل المراد ههنا فى اللزوم اه سم (قوله ذكرهما) اى قوله وكذا من الحكم الخ وقوله وكذا من وكل
الخ (قوله اعترضه) اى البليغنى (قوله مطلقا) اى سواء كان من ذوى الهيات ولا (قوله ويلزمه) اى
القاضى وقوله يمين اى بلا تغليظ كما ياتي (قوله كايأتى) اى فى آخر الفصل (قول المتن يدفع ختم الخ) اى
للمدعى ليعرضه على الخصم معنى وأسنى (قوله او غيره) اى بما اعتاده اوسنى (قوله مكتوب) الى المتن فى
المعنى لا اقره قبل (قوله واعتيد الكتابة الخ) ثم هجر ذلك واعتيد الطالب بارسال الرسل اى ابتداء اه
يجبرى (قوله وهو اولى) لعل وجه الاولوية ما فى الطين من القذارة اه عيش (قول المتن او بمرتب) وفى
الحاوى للقاضى ان يجمع بين ختم الطين والمرتب ان ادى اجتماعه اليه من قوة الخصم وضعفه معنى ونهاية
(قوله وهو العون) الى قوله زاد المعنى عقبه مانعه نعم يذبحى كما قال شيخنا ان يكون مؤنه من احضره
عند امتناعه من الحضور يبعث الختم على المطلوب اخذنا ما يأتى فى أعوان السلطان اه ويأتى فى
الشارح وعن النهاية ما يوافقه (قوله ولم يرتض الشيخ ابو حامد التخيير) عبارة المعنى ظاهر كلامه التخيير
بينهما وليس مراد افقى تعليل الشيخ ابى حامد انه يرسل الختم اولا والخ عبارة المنهج مع شرحه فيمرتب
لذلك من الاعوان بباب القاضى يحضروا مادكرته من الترتيب بين الامرين هو مائى الروضة واصلها وكلام
الاصل يقتضى التخيير بينهما فاعليه مؤنه المرتب على الطالب ان لم يرتزق من بيت المال وعلى الاول مؤنه على
المتع فى ما يظهر اه وقوله فاعليه مؤنه المرتب الخ يأتى ما فيه عبارة النهاية وكلامه كاعمله يحمل على التنوع
بحسب ما يراه القاضى وبه صرح فى الحاوى وفى الاستمسماء انه لا يبعث العون الا اذا امتنع من الحجى بالختم

تجرب المرزجدمان فاصه قال الماوردي والرويانى هل يحكم على المتوارى بعد تضرر احضاره والنداء عليه يمين
خصمه تنزيلا لتواريه منزلة نسكوله فيه وجهان أشبه ما نعم لكن بعد ان ينادى عليه بان يسمع الدعوى عليه
ويحكم عليه بالنسكول فان لم يحضر قضى بنسكوله ورد اليمين على المدعى فان حلف حكم له بما ادعاه اه
(قوله وكذا من الحكم بينهما الخ) لعل المراد ههنا فى اللزوم (قوله او بمرتب) عبارة الروض او باحد

ان الترتيب الذى جرى عليه فى الروضة واصلها فيه مما حد لطلاب لان الفاضى اذا عمل به لا يزن الطالب أجره من أول وهله بخلاف ما اذا
تخير فانه قد يرسل اليه العون أولا فياخذ أجره ثم من الطالب مع احتمال انه لو ارسل له الختم اولا جاء وتوفرت على الطالب الاجرة حيثئذ وإنما
يتجه هذا للبليغنى ان كان يقول بان اجرة العون على الطالب ارسل الفاضى العون اولا او بعد الامتناع من الحضور بالختم وحيثئذ فالظاهر من
كلام البليغنى هذا انه يقول بان الاجرة على الطالب سواء أقلت بالتخيير واختار القاضى العون أولا أم بالترتيب ولم يعمل به القاضى بان ارسله أولا

وفيه ما فيه بالاولى اذا عمل به بان لم يحضره لا بعد الامتناع من الختم ويؤيده هذا الاطلاق اطلاقهم ان اجرة الملازم على الطالب وهو المدعى بخلاف اجرة الحبس واعتمد ابو زرعة (١٩٠) ما أطلقه شيخه ولا فقال الاجرة على الطالب مطلقا وان امتنع من الحضور معه إلا

برسول لانه لا يلزمه الحضور لمجلس الشرع الا بطالب اى من القاضى وقد لا يوافق الطالب على ان له عليه حقا ويراه مبطلا اه ويؤخذ منه تقييد اطلاق شيخه بما إذا لم يكن طالب من القاضى والا لزمت المطلوب لتدعيه بامتناعه بعد طلب القاضى له ومن ثم جاز للقاضى اولزمه ارسال عون الحاكم وعززه ان رآه دون ما أطلقه ثانيا فجعل اجرة الملازم باذن الحاكم على المدين قال لتقصيره بتأخير الوفاء مع القدرة ولا يازم الدائن ملازمته بنفسه اه وبتمام كلامه يعلم ان الاجرتين اجرة العون واجرة الملازم حكمها واحد وهو انه ان كان الامتناع بعد طلب الحاكم لزمت المطلوب وإلا فالطالب وقضية قوله مع القدرة انه لا بد من ثبوت يساره والذى يتجه التعبير بمع عدم ثبوت اعساره والكلام فى عون ليس له رزق من بيت المال والا فلا شيء له على واحد منهما (نتيجه) ما ذكره ابو زرعة من انه لا يلزمه حضور مجلس القاضى إلا بطلبه دون طلب الخصم هو الذى صرح به الامام

لان الطالب قد يتضرر بأخذ أجرته منه وظاهر كلامهم أن الاجرة على الطالب مطاقا حيث لم يرزق العون من بيت المال وقضية ما ياتى فى اعوان السلطان انها على الممتنع هنا ايضا وهو كذلك واجرة الملازم على المدعى بخلاف الحبس لكن ذهب الولي العرائقى إلى ان الاجرة على الطالب وان امتنع خصمه من الحضور لانه قد لا يصدق على المدعى به فلا يلزم الذهاب معه بقوله بل لا بد من امر الحاكم بذلك وفصل فى اجرة الملازم فجعلها على المدينون ان كان باذن الحاكم والا فعلى الطالب ومحل لزوم اجابة الحضور ما لم يعلم ان القاضى المطلوب اليه يقضى عليه بجور برشوة او غيرها والا فله الامتناع باطنا وما فى الظاهر فلا اه وعبرة القليوبى على المحلى قوله ومؤنته على الطالب أى حيث ذهب به ابتداء كما هو الفرض سواء قلنا بالتخير او الترتيب فان ذهب بعد امتناعه فؤنته على المطلوب لتدعيه وقول شيخ الاسلام ان المؤنة على الطالب على قول التخيير وعلى الممتنع على قول الترتيب فيه نظر فتأمل انتهت (قوله وفيه ما فيه) اى فى الشق الثانى (قوله من الختم) اى من الحضور به (قوله ان اجرة الملازم) الى قوله قال لتقصيره فى النهاية لا لقوله ويؤخذ الى جعل الخ كامر (قوله ان اجرة الملازم الخ) ومنه السجن اه ع ش (قوله فقال الاجرة على الطالب مطلقا الخ) ضعيف اه ع ش (قوله وقد لا يوافق) اى المطلوب (قوله ويؤخذ منه الخ) فى شرح الروض وينبغى أن تكون مؤنة من أحضره أى عون القاضى عند امتناعه من الحضور يبعث الختم على المطلوب اخذا مما ذكره فى قوله فان ثبت امتناعه بلا عذر أحضره اعوان السلطان وعليه مؤنتهم اه وفى شرح مر مثله اه سم (قوله وعززه) الانسب وتعزيره (قوله دون ما طاقه) اى البلقينى ثانيا اى بقوله ويؤيد هذا الاطلاق اطلاقهم الخ هذا مفاد كلامه صريحا وفيه ان الاطلاق الثانى من كلام الشارح لا من كلام البلقينى (قوله فجعل الخ) اى ابو زرعة وكذا ضمير قال (قوله وبتمام كلامه) اى ابو زرعة (قوله وقضية قوله) اى ابو زرعة (قوله التعبير بمع الخ) خبر والذى الخ (قوله والكلام) الى المتن فى المغنى لا لقوله وله وجه فقال بدله وكلام الامام اظهر اه (قوله هو الذى صرح به الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر (قوله ان صدق) اى المدعى (قوله إذا قال لى عليك كذا فاحضر معى) اى الى الحاكم فلا يلزمه الحضور وإتماعه وفاء الدين ان صدق اه معنى (قوله خصوصه الخ) اى ولم يجعلها لىخرج عنها فلزمه الحضور اه معنى (قوله من الحضور) الى الباب فى النهاية لا لقوله وبعد الحكم الى قال الاذرى وقوله فى المسافة السابقة وما انبه عليه (قوله من محل تلزمه الخ)

أعوانه واجرتهم على الطالب إن لم يرزقوا من بيت المال فان ثبت امتناعه بلا عذر أحضره أعوان السلطان وعليه مؤنتهم لا امتناعه اه وقوله ولا واجرتهم على الطالب قال فى شرحه وينبغى ان تكون مؤنة من أحضره عند امتناعه من الحضور يبعث الختم على المطلوب اخذا مما ذكره فى قوله فان ثبت الخ وقوله وعليه مؤنتهم الخ يؤخذ منه ان اجرة العود عليه ايضا عند امتناعه وهو كذلك ش مر (قوله ويؤخذ منه تقييد اطلاق شيخه بما إذا لم يكن طلب من القاضى والا لزمت المطلوب الخ) وظاهر كلامهم ان الاجرة على الطالب مطلقا حيث لم يرزق العون من بيت المال وقضية ما ياتى فى اعوان السلطان انها على الممتنع هنا ايضا وهو كذلك واجرة الملازم على المدعى بخلاف الحبس لكن ذهب الولي العرائقى الى أن الاجرة على الطالب وان امتنع خصمه من الحضور لانه قد لا يصدق على المدعى به ولا يلزمه الذهاب معه بقوله بل لا بد من امر الحاكم بذلك وفصل فى اجرة الملازم فجعلها على المدينون ان كان باذن الحاكم والا فعلى الطالب ومحل لزوم اجابة الحضور ما لم يعلم ان القاضى المطلوب اليه يقضى عليه بجور برشوة او غيرها والا فله الامتناع باطنا وما فى الظاهر فلا وقد مر انه متى وكل لم يلزمه الحضور بنفسه ش مر (قوله الا بطلبه) اى من القاضى

كالمرأوزة قالوا لان الواجب إنما هو أداء الحق ان صدق وقال العراقيون بل يجب

ولو بطلب الخصم وجمع ابن ابى الدم بحمل الاول على ما إذا قال لى عليك كذا فاحضر معى والثانى على ما إذا قال بينى وبينك خصوصه فاحضر معى وله وجه مر انه متى وكل لم يلزمه الحضور بنفسه (فان امتنع) من الحضور بنفسه او وكيل من محل تلزمه الاجابة منه

ولعل الأولى حذفه كما في المعنى وشرح المهج إذ الكلام هنا في الخصم الحاضر بالبلد فقط وذكره قديهم
 خلافة (قول المتن بلاغذر) أو بسوء أدب بكسر الخيم ونحوه أسنى ومعنى (قوله) عن أَعذار الجمعة) مثل نحو
 أكل ذي ربح كريه وظاهر أنه غير مراد بعبارة الرافعي والعذر كالمريض وحبس الظالم والخرف منه وقيد
 غيره المرض الذي يعذره بان يكون بحيث تسوغ بمثله شهادة الفرع اه رشيدى أقول يأتى في الشهادة
 على الشهادة جريان الشارح والنهاية على حمل أَعذار الجمعة هناك على إطلاقها وجريان الأسنى والمعنى على
 استثناء نحو أكل ذي ربح كريه بما ليس فيه مشقة (قوله) وثبت ذلك) إلى الباب في المعنى لإقوله ومحلّه إلى
 ولو أخبر وقوله كما علم بما مر مبسوطا وقوله ومر إلى وسميت وقوله من خارج البلد وقوله أو امرأة (قوله) ولو
 بقول الخ) غاية اه ع ش (قول المتن احضره) أى وجوباً اه معنى (قوله) إن رأى ذلك) عبارة المعنى
 والأسنى وعززه بما مر من ضرب أو حبس أو غيره وله العفو عن تعزير من رآه اه (قوله) نودى الخ) أى
 باذن القاضي اه معنى (قوله) وحكم بها) أى بالبينة (قوله) بعدها) أى الثلاث اهمعنى (قوله) سال المدعى
 فعل وفاعل (قوله) أحدهما) أى التسمير والختم (قوله) فيه نوع نقص) عبارة النهاية إذا أفضى إلى نقص
 اه (قوله) بخلاف الختم) الظاهر أن المراد أنه لا يؤدي إلى نقص اه رشيدى (قوله) ويحكم بها) بعد البين
 اه نهاية وبدونها عند الشارح وشيخ الإسلام والمعنى كاسر (قوله) وبعد الحكم الخ) متعلق بقوله الآتى يزال
 الخ) (قوله) ولا تسمر) أى لا يجوز التسمير اه ع ش أى ولا الختم (قوله) إذا كان يابوياً غيره) أى غير اهله
 لأنهم محبسون لحقه فيما يظهر اه ع ش أقول وقد يشير إليه قوله الآتى ومحلّه كما هو ظاهر الخ) (قوله) إذا
 كان يابوياً غيره) قال الأذرى ويتجه هنا بعد الانذار الهجوم دون الختم وقوله ولا يخرج الغير أى ليس للقاضي
 لإخراج غيره منها كاهله وأولاده كما صرح به الأذرى اه رشيدى (قوله) فى سائر باجرة) أى ونحوه من
 تزلزم مؤنته (قوله) ولو أخبر أنه الخ) عبارة المعنى والأسنى فان عرف موضعه بعث إليه النساء ثم الصبيان ثم
 الخصيان يهجمون الدار ويفتشون عليه ويبعث معهم عدلين من الرجال كما قاله ابن القاص وغيره فإذا
 دخلوها وقف الرجال فى الصحن وأخذ غيرهم فى التفتيش قالوا ولا يجوز فى الحدود إلا فى حد قاطع الطريق
 قال الماوردى وإذا تعذر حضوره بعد هذه الأحوال حكم القاضي بالبينة وهل يجعل امتناعه كالنكول فى
 رد البين الاشبه نعم لكن لا يحكم عليه بذلك إلا بعد إعادة النداء على بابه ثانياً بأنه يحكم عليه بالنكول فإذا
 امتنع من الحضور بعد النداء على بابه الثانى حكم بنكوله اه (قوله) أرسل له مسوحاً) أى وجوباً اه ع ش
 (قوله) يعززه الخ) وله العفو عن تعزير من رآه أسنى ومعنى (قوله) والمعذور الخ) عبارة المعنى والروض مع
 شرحه وإن امتنع من الحضور لعذر كخوف ظالم أو حبسه أو مرض بعث إليه نائبه ليحكم بينه وبين خصمه أو
 وكل المعذور من يخاصم عنه ويبعث القاضي إليه من يحلفه أن وجب تحليفه قال فى المهمات ويظهر أن هذا
 فى غير معروف النسب أو لم يكن عليه بينة ولا يسمع الدعوى والبينة وحكم عليه لأن المرض كالتغيب فى سماع
 شهادة الفرع فكذلك فى الحكم عليه قال وقد صرح بذلك البغوى اه ومر قبيل الالتواريه الخ) عن تجريد
 المرجد مثله (قوله) وله الحكم عليه) أى على المعذور بلا إرسال ولا توكيل (قوله) وأدعى على غائب الخ) لعل
 الشارح أنما قدر لفظ ادعى دون استعدى وإن كان خلاف ظاهر ما مر لاجل قول المصنف الآتى بل يسمع
 بينة ويكتب إليه الخ) إذ هذا لا يكون إلا بعد الدعوى ولا يكون بمجرد الاستعداد اه رشيدى (قول المتن
 فليس له إحضاره) ولو استحضره لم يلزمه إجابته اهمعنى (قوله) ثم ينهى كأم) هلا ذكر الحكم أيضاً لجوازه
 حينئذ أخذ من قوله السابق قبيل ومن بقرته كحاضر مانصه هذا كله حيث كان فى محل ولاية القاضي وإلا

(قوله) وأجرتهم عليه حينئذ) كتب عليه مر (قوله) ويحكم بها) بعد البين ش مر (قوله) بل يسمع
 الدعوى والبينة ثم ينهى كأم) هلا ذكر الحكم أيضاً لجوازه حينئذ أخذ من قوله السابق قبيل
 ومن بقرته كحاضر مانصه هذا كله حيث كان فى محل ولاية القاضي ولا يسمع الدعوى عليه والبينة وحكم
 وكأنه وإن قرب قاله الماوردى وغيره اه (قوله) أى المصنف لم يحضره) أى لم يحضره إحضاره ش مر

سمع الدعوى عليه والبينة وحكم وكان وان قربت قاله الماوردي انتهى اه سم عبارة المغنى ثم ان شاء
انهى السماع وان شاء حكم بعد تخليف المدعى على ما سبق وان كان في مسافة قريبة كما مر عن الماوردي اه
وقد يعترض عن الشارح بانه ادخله في قوله كما مر اى فى اوائل الباب (قول المتن او فيها) اى محل ولايته اه مغنى
اى والثانيث باعتبار المضامى اليه (قول المتن واهناك الخ) اى للقاضى ومثله الباشا اذا طلب احضار
شخص من اهل ولايته حيث كان بمحل فيه من فصل الخصومة بين المتداعين لما فى احضاره من المشقة
المذكورة ما لم يتوقف خلاص الحق على حضوره والاوجب عليه احضاره اه ع (قوله ومثله متوسط
يصلح) وكان من اهل الخبرة والمروءة والعقل فيكتب اليه انه يتوسط ويصلح بينهما ولا يحضره للاستغناء
عن احضاره اه اسنى (قوله وان لم يصلح للقضاء) اى كالشاد ومشايع العربان والبلدان اه ع عبارة المغنى
(تنبيه) محل احضاره اذ لم يكن له هناك نائب ما لم يكن هناك من يتوسط ويصلح بينهما فان كان لم يحضره بل
يكتب اليه ان يتوسط ويصلح بينهما واشترط ابن الرفعة وابن يونس فيه اهل القضاء ولم يشترط الشيخان
وقال الشيخ عماد الدين الحسباني يتجه ان يقال ان كانت القضية مما تنفصل يصلح فيكون وجود متوسط مطاع
يصلح بينهما وان كانت لا تنفصل يصلح فلا بد من مصالح للقضاء في تلك الواقعة يفرض اليه الفصل يصلح او
غيره انتهى وهذا لا بأس به اه (قول المتن لم يحضره) اى لم يحضر احضاره اه نهاية (قوله في المسافة الخ) عبارة
المغنى (تنبيه) ظاهر كلام الروضة واصحها انه لا فرق بين ان يكون على مسافة قريبة او بعيدة وليس مراد
بل محل ذلك اذ كان فوق مسافة العدوى لما مر ان الكتاب بسماع البينة لا يقبل في مسافة العدوى اه
وفى سم بعد ذكر ما يوافقه من شرح الروضة ما نصه رفيه تصوير المشكلة بما اذالم يوجد حكم فليستظر لم يعمم
المسئلة الى الحكم وعدمه ويخص التقيد بفوق مسافة العدوى بما اذا لم يوجد حكم اه (قوله السابقة)
اى اول الفصل اه سم (قوله اولاً نائب له) اى ولا متوسط يصلح اه شرح المنهج (قوله كما علم بما مر)
اى فى كلام المصنف اول الفصل اذ هذا مفهومه لانه لما ذكر هناك ما فوق مسافة العدوى علم منه ضابط
مسافة العدوى اه رشيدى (قوله فان كان فوقها لم يحضره) ينبغى ان يقيد بمثل ما تقدم من وجوب
الاحضار عند توقف خلاص الحق عليه اه ع (قوله لكن يقتضى كلام الروضة الخ) عبارة النهاية
لم يحضره وهذا هو المعتمد وان اقتضى كلام الروضة الخ وعبارة المغنى والثاني ان كان دون مسافة القصر
احضره والا فلا والثالث يحضره وان بعدت المسافة وهذا ما اقتضى كلام الروضة واصحها ترجحه وعليه
العراقون ورجحه ابن المقرئ ومع هذا فالوجه ما فى المتن لما فى ذلك من المشقة فى احضاره ويبحث القاضى
الى بلد المطلوب اى نائبه اه وعبارة المنهج مع شرحه احضره من مسافة عدوى وهذا ما صححه الاصل
وهو الموافق لاول الفصل وقيل يحضره وان بعدت المسافة وهو مقتضى كلام الروضة واصحها وعليه
العراقون اه (قوله ومر) اى فى اول الفصل (قوله اى يعين من طلب الخ) لعل هذا تفسير باللازم والا
فعنى اعدى ازال العدوان كاشكى ازال الشكوى فالهزمة فيه للسلب اه ع (قوله والاصح ان
المخدرة لا تحضر) عبارة المغنى ثم استثنى المصنف فى المعنى من قوله لا تسمع البينة على حاضر (قوله والاصح
ان المخدرة الحاضرة لا تحضر للدعوى) بضم اوله وفتح ثالثة مضارع احضر اى لا تكلف الحضور للدعوى
عليها اه (قوله فيرسل القاضى لها التوكل الخ) عبارة الروض مع شرحه فتوكل او يبعث القاضى اليها نائبه
فتجيب من وراء الستار اعترف الخصم انهاهى او شهد اثنان من محارمها انهاهى والا تلفعت بنحو ملحقة

(قوله في المسافة السابقة) اول الفصل (قوله أضافى المسافة السابقة) عبارة شرح الروض وظاهر ان محل
ذلك اذ كان فوق مسافة العدوى لما مر ان الكتاب بسماع البينة لا يقبل في مسافة العدوى اه وقية
تصوير المسئلة بانه لم يوجد حكم فليستظر لم تعمم المسئلة الى الحكم وعدمه ويخص التقيد بفوق مسافة
العدوى بما اذا لم يوجد حكم (قوله وهى التى يرجع منها مبكر) اى الها و قوله ليلاً اى اوائل الليل (قوله
فان كان فوقها لم يحضره) وهذا هو المعتمد وان اقتضى كلام الروضة كاصلها احضاره مطلقاً ش مر

(أوفىها وله هناك نائب)
ومثله متوسط يصلح بين
الناس وان لم يصلح للقضاء
(لم يحضره) للشقة مع
تيسر الفصل (بل يسمع
بينته) عليه (ويكتب اليه)
فى المسافة السابقة لسهولة
الفصل حينئذ (او لا نائب
له فالاصح) انه (يحضره)
بعد تحرير الدعوى وصحة
سماعها (من مسافة العدوى
فقط وهى التى يرجع منها
مبكر) الى محله (ليلاً) كما
علم بما مر مبسوطاً فان
كان فوقها لم يحضره لكن
مقتضى كلام الروضة
واصلها احضاره مطلقاً
وانتصر له كثيرون ومر
أن أوائل الليل كالنهار
وحينئذ فلا تنافى بين قوله
هنا ليلاً وقوله فى الروضة
قبل الليل وسميت بذلك
لان القاضى بعدى أى يعين
من طلب خصماً منها على
احضاره (و) الاصح (ان
المخدرة لا تحضر) صرفاً
للمشقة عنها كالمرضى
وحينئذ فيرسل القاضى لها
لتوكل او من يفصل منها

ويغلظ عليها بحضور الجامع للتخفيف ولا تحضر برزة من خارج البلد الامع نحو محرم (١٩٣) أنسوة ثقات أو امرأة احتياطا

لحق الأدنى (وهي من لا يكثر خروجها للحاجات) متكررة كشراء قطن بان لا تخرج أصلا أو تخرج نادر النحوز اما أو حمام أو زيارة لانا غير مبتدلة بهذا الخروج بخلافه لنحو مسجد ﴿ باب القسمة ﴾

أدرجت في القضاء لا احتياج القاضي اليها ولان القاسم كالقاضي على ما يأتي وهي تميز بعض الانصاء من بعض وأصلها قبل الاجماع وإذا حضر القسمة الآية وقسمته صلى الله عليه وسلم للغنائم والحديث السابق أول الشفعة (قد يقسم) المشترك (الشركاء) الكاملون أما غير الكامل فلا يقسم له وله الا ان كان له فيه غبطة (أو منصوب) أي وكيلهم (أو منصوب الامام) أو الامام نفسه وان غاب أحدهم لانه ينوب عنه أو المحكم لحصول المقصود بكل ممن ذكر ولا يجوز لاحد الشريكين قبل القسمة أن يأخذ حصته الا باذن شريكه قال القفال أو امتناعه من المتماثل فقط بناء على الاصح الا ان قسمته افراز وما قبض من المشترك مشترك نعم للحاضر أن ينفرد بأخذ نصيبه

وخرجت من الستر إلى مجلس الحكم في مكانها اه زاد المغني وعند الحلف تحلف في مكانها اه (قوله) يغلظ عليها الخ اي تكلف المخدرة حضور الجامع للتخفيف إذا اقتضى الحال التغلظ عليها اه اسنى عبارة المغني ولا تكلف أيضا الحضور للتخفيف إن لم يكن في المين تغلظ بالمكان فان كان احضرت على الاصح في الروضة اه (قوله) ولا تحضر برزة الخ عبارة المغني وغير المخدرة وهي البرزة بفتح الباء الموحدة يحضرها القاضي لكن يبعث اليها محرما لها وأنسوة ثقات لتخرج معهم بشرط امن الطريق كما جرى عليه ابن المقرئ وصاحب الانوار اه (قول المتن) وهي من لا يكثر الخ ﴿ تنبيه ﴾ لو كانت برزة ثم لازمت الخدر فكذلك لافسق اذا تاب فيعتبر مضى سنة ولو اختلفا في كونها مخدرة فان كانت من قوم الغالب على نسايتهم الخدر صدقت يمينها والا فهو يمينته اي حيث لا يبينها اه معنى زاد النهاية وافهم كلامه ان كونها عدة او اعتكاف لا يكون مانعا من حضورها بمجلس الحكم وبه صرح الصيمري في الافصاح نعم المريضة بالخدرة اه قال ع ش قوله وبه صرح الصيمري الخ معتمدا اه (قوله) بان لا تخرج اصلا اي الا لضرورة شيخ الاسلام ومعنى ﴿ باب القسمة ﴾

(قوله القسمة) بكسر القاف نهاية ومعنى (قوله ادرجت) الى قوله ولا يجوز في المغني الا قوله وان غاب أحدهم وإلى قوله وأفتى جماعة في النهاية (قوله على ما يأتي) اي في قول المتن والافصاح الخ مع شرحه (قوله) وهي تميز الخ اي لغة وشرا اه ع ش (قوله والحديث الخ) والحاجة داعية اليها فقد يترجم الشريك من المشاركة أو يقصد الاستبداد بالتصرف شيخ الاسلام ونهاية ومعنى (قول المتن قد يقسم) قد للتحقيق بالنظر للشركاء ومنصوبهم وللتلليل بالنظر إلى غيرهما اه بجري (قوله) أما غير الكامل الخ عبارة المغني والروض مع شرحه في مبحث الاجرة الا في وجب الاجرة في مال الصبي وإن لم يكن له في القسمة غبطة لان الاجابة اليها واجبة والاجرة من المؤمن التابعة لها وعلى الولي طلب القسمة له حيث كان له غبطة والا فلا يطلبها وإن طلبها الشريك اوجب وإن لم يكن للصبي فيها غبطة وكالصبي المجنون والمجور عليه بسفه اه وفي الرشيدي عن الهجة ما يوافقها (قوله اي وكيلهم) ولو وكل بعضهم واحدا منهم أن يقسم عنه قال في الاستقصاء أن وكله على أن يفرض لكل منهم نصيبه لم يجوز لان على الوكيل أن يحتاط لموكله وفي هذا لا يمكنه لانه يحتاط لنفسه وإن وكله على أن يكون نصيب الوكيل والموكل جزءا واحدا جاز لانه يحتاط لنفسه ولموكله اسنى ومعنى (قوله وان غاب الخ) راجع لمنصوب الامام ايضا (قوله ان يأخذ حصته الخ) اي كاملة أو شيئا منها لان كل جزء مشترك واحدا الشريكين لا يستقل بالتصرف اه ع ش (قوله او امتناعه الخ) ظاهره ولولم يكن عند قاض وهو ظاهر اه ع ش (قوله من المتماثل الخ) هو راجع لما قبل كلام القفال ايضا أي إذ غير المتماثل يتمتع فيه ولو باذن الشريك اه رشیدی عبارة سم قوله من المتماثل فقط راجع لما قبل كلام القفال ايضا كما يعلم من القوت عبارته إذا قلنا القسمة افراز قال الماوردي يجوز لاحدهما ان ينفرد بأخذ حصته من الثمار كالحبوب والادهان باذن شريكه بخلاف ما تختلف اجزؤه كالتياب والحيوان لان ذلك يقتضي اجتهاد فلم يجوز لاحدهما ان ينفرد وان اذن الشريك اه ثم ذكر ما قاله القفال اه سم (قوله على الاصح الخ) الموافق لما يأتي على الاظهر (قوله ان قسمته) اي المتماثل (قوله) وما قبض من المشترك الخ ظاهره ولو باذن شريكه أو امتناعه وقد يؤيده ما يأتي آفان الروض مع شرحه ثم رایت قال الرشیدی قوله وما قبض من المشترك هذا في نحو الارث خاصة كما نبهوا عليه وهو لا يختص

(قوله) ويغلظ عليها بحضور الجامع للتخفيف قال في شرح الروض إذا اقتضى الحال التغلظ عليها ﴿ باب القسمة ﴾

(قوله من المتماثل فقط) راجع لما قبل كلام القفال ايضا كما يعلم من القوت وعبارته إذا قلنا القسمة افراز قال الماوردي يجوز لاحدهما ان ينفرد بأخذ حصته من الثمار كالحبوب والادهان باذن شريكه بخلاف ما تختلف اجزؤه كالتياب والحيوان لان ذلك يقتضي اجتهاد فلم يجوز لاحدهما ان ينفرد وان اذن الشريك

من مدعى ثبت له منه حصه فكانهم جعلوا غيبة شريكه عذرا في تركه منه كما متناعه رافق جماعة منهم المصنف في دراهم جودت لا مبرر و خلطت ثم بداهم تركه بأن لاحد هم أخذ قدر حصته (١٩٤) بغير رضاهم وخالفهم التاج الفارسي قال الاذرعى وقوله أى المصنف بغير رضاهم يشعر

بامتناعهم فالجواز حيث ذهب
المعتد كما في فتاوى القفال
اه ويؤيده ما مر في الغيبة
اذ لا فرق بينها وبين الامتناع
ومثلها مجهول الشريك
لقول المجموع لو اختلطت
دراهم ودهن حرام بحلال
فصل قدر الحرام فيصرفه
مصرفه اى من حفظ الامام
له ان توقفت معرفة صاحبه
وادخاله بيت المال ان لم
تتوقع ويتصرف في قدر
ماله كيف شاء قال وكذا لو
اختلطت دراهم او حنطة
جماعة او غصبت و خلطت
اى ولم يملكها الغاصب لما
مر ثم فيقسم الجميع بينهم
وقيل يجوز الانفاد بالقسمة
في المشتبهات مطلقا و شرط
منصوبه اى الامام ومثله
محكمهم ما تضمنه قوله (ذكر
حر عدل) تقبل شهادته ومن
لازمه التكليف والاسلام
وغيرهما عما ياتي اول
الشهادات من نحو سمع
وبصر وضبط ونطق لانها
ولا يقر فيها الزام كالقضاء
اذ القسم مجتهد مساحة
وتقدير اثم يلزم بالاقرار
(يعلم) ان نصب للقسمة
مطلقا او فيما يحتاج لمساحة
وحساب (المساحة) بكسر
الميم وهى علم يعرف به طرق
استعلام الجهولات العددية
العارضة للمقادير وهى

بما اذا كان الشريك غائبا بل يجرى أيضا فيما اذا كان حاضرا فمحط الاستدراك الآتى أنه اذا كان الشريك
حاضرا لا يجوز له الاستقلال بالغيب بخلاف ما اذا كان غائبا فان له الاستقلال والا فاقبض مشترك في
المستقلين اه (قوله من مدعى الخ) اى به وهرشام البثلى والمنقوم وقضية قوله الا ترى فكانهم جعلوا الخ
تخصيصه بالمثلى اه ع ش ويأتى عن سم ما يوافق اخره من التخصيص بالمثلى وعن شرح الروض ما هو ظاهر
في اوله من الشمول (قوله له منه حصه) هو جملة من مبتدأ وخبر وصفت لمدعى وليس قوله حصه فاعلا ثبت
اه رشيدى (قوله عذرا في تركه الخ) قال في شرح الروض في الباب الرابع من كتاب الشهادات ما نصه
واذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه اه سم وعبرة الروض مع شرحه هناك واذا ادعى بعض الورثة
واقام شاهدين ثبت للجميع واستحق الغائب والصبي والمجنون بلا إعادة شهادة وعلى القاضي بعد تمام
البينة الاتزاع للصبي والمجنون اى لنصيبها ديناً كان او عيناً او ما نصيب الغائب فيقبض له القاضي العين
وجوباً بالدين فلا يجب قبضه له بل يجوز وقد مر في كتاب الشركة ان احدا الورثة لا ينفرد بقبض شيء
من التركة ولو قبض من التركة شيئاً لم ينعين له بل يشاركه فيه بقيتهم وقالوا هنا باخذ الحاضر نصيبه وكانهم
جعلوا الغيبة للشريك هنا عذرا في تمكين الحاضر من الانفاد حيث ذهبوا اذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه
اه بخلاف (قوله كامتناعه) قد يؤخذ من التقيد بالمثالى اه سم ومر ما فيه (قوله فالجواز حيث ذهب)
الامتناع (قوله بحلاله) اى المذكور من الدراهم او الدهن (قوله اى من حفظ الامام) بيان المصروف
الحرام الخ (قوله قال) اى فى المجموع (قوله وكذا لو اختلطت دراهم او حنطة جماعة الخ) قد يقال ان اراد
جماعة معينة اراد بقسم الجميع الا ترى ان كل بالقسمة فى عين ما قدمه عن افتاء جماعة فيشترط اذن البقية
او امتناعهم من القسمة او مباشرتهم معا بالقسمة فلاموقع للتشبيه وان اراد جماعة غير معينة فى عين ما
ذكره عن المجموع او لا (قوله لما مر ثم) اى فى الغصب (قوله مطلقا) ظاهره مثلية او لا باذن بقية الشركاء
وبدونه جهل الشريك او لا فليراجع (قوله اى الامام) الى قول المتن يعلم فى المغنى والى قول الشارح ومن
ثم كان القضاء فى النهاية الا قوله وانتصر له البلقينى وقوله وقيل الى نعم وقوله وجوبا كما هو ظاهر وقوله
اى يحرم الى امالوا استأجره (قوله ما تضمنه قوله الخ) دفع به ما يرد من ان الذكر وما بعده اسم ذات ولا يخبر
به عن اسم المعنى فاشار الى ان الشرط كونه ذكر الخ ع ش (قوله تقبل شهادته) اى على الاطلاق فلا ترد
المرأة فلا يقسم الاصل لفرعه وعكسه اه بجيرى (قوله ومن لازمه) اى كونه عدلا مقبول الشهادة (قوله
من نحو سمع الخ) اى وعدم تهمة بان لا يكون هناك عداوة ولا اصلية ولا فرعية ولا سببية كاتقدم فى القضاء
اه ع ش (قوله ثم يلزم) اى القسم (قوله بكسر الميم) من مسح الارض ذرعا ليعلم مقدارها اه مغنى
(قوله العددية العارضة بالمقادير) كطريق معرفة اقلتين بخلاف العددية فقط فان علمها يكون بالجبر
والمقابلة اه بجيرى (قوله فقطه عليها الخ) عبارة المغنى وعلم المساحة يغنى عن قوله والحساب
لاستدعائها له من غير عكس اه (قوله واشترط جمع الخ) عبارة المغنى والاسنى واعتبر الماوردى
وغيره مع ذلك ان يكون عقيفا عن الطمع واقتضاء كلام الامام اه (قوله نرها) اى بعيدا عن
الاقدار اه ع ش (قوله ويجوز الخ) الاولى التفرع (قوله كونه فنا وفاقا الخ) اى وذميا اه
ع ش (قوله اشترط ما مر) عبارة شرح المنهج فتعتبر فيه العدالة اه سم عبارة السيد عمر قوله

اه ثم ذكر ما قاله القفال (قوله عذرا في تركه منه) قال في شرح الروض في الباب الرابع من كتاب الشهادات
في الشاهد واليمين ما نصه واذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه اه وسنذكر عبارة الروض وشرحه ههنا
قول المصنف الا ترى فى كتاب الشهادات ولو ادعت ورثة ما لا لمورثهم (قوله كامتناعه) قد يؤخذ منه التقيد
بالمثالى (قوله نعم ان كان فيهم محجور عليه اشترط ما مر) عبارة شرح المنهج الا ان يكون فيه محجور

قسم من الحساب فقطه عليها من عطف الاعم (والحساب) لانها آلتها كالفقه للقضاء واشترط جمع كونه نرها قليل
الطمع وخرج بمنصوبه بمنصوبهم فيشترط تكليفه فقط لانه وكيل ويجوز كونه فنا وفاقا ترا و امراً ذم ان كان فيهم محجور عليه اشترط ما مر

(فان كان فيها تقويم وجب) حيث لم يجعل حاكما في التقويم (قاسمان) اي مقومان يقسمان بانفسهما لان التقويم لا يثبت الا باثنين فاشتراط التعدد لانما هو لأجل التقويم لا للقسمة (والا) يكن فيها تقويم (فقسام) (١٩٥) واحد يكفي وإن كان فيها خرص لانه

حاكم لان قسمته تلزم بنفس قوله ولا يحتاج وإن تعدد للفظ الشهادة لانها تستند إلى عمل محسوس (وفي قوله) يشترط (اثنان) بناء على الضعيف انه شاهد لاحاكم وانتصر له البليغي هذا في منصوب الامام اما منصوبهم فيكني اتحاده قطعا وفارق الخرص القسمة بانه يعتمد الاجتهاد وهي تعتمد الاخبار بان هذا يساوي كذا (والامام جعل القاسم حاكما في التقويم) وحيث (فيعمل فيه بعدلين) ذكرين يشهد ان عنده به لا باقل منهما (ويقسم) بنفسه وله العمل فيه بعلمه كاعلم من كلامه في القضاء وعلم من كلامه انه لا يشترط معرفته بالقيمة فيرجع لعدلين خيرين وقيل يشترط ورجحه البليغي في غير قسمة الاقرار والمعتمد الاول نعم يستحب ذلك خروجا من الخلاف (ويجعل الامام) وجوبا كما هو ظاهر (رزق منصوبه من بيت المال) من سهم المصالح لانه من المصالح العامة (فان لم يكن) فيه مال او سهم مصرف اهم او منع ظلما ولهذا التعميم الذي قد يستفاد من عبارته حذيق

اشتراط ما مر قضيته كونه اهلا للشهادات وقضية المغني كشرح المنهج الاكتفاء بالعدالة امله اقرب لانه قيم او وكيل عن الولي وكل منهما لا يشترط فيه اهلية الشهادة فليتأمل اه (قول المتن فيها) اي القسمة تقويم هو مصدر قوم السعة قدر قيمتها اه معنى (قول المتن وجب قاسمان) ظاهره وظاهر كلام شراحه ان التعدد شرط حتى في منصوب الشركاء متى كان في القسمة تقويم لا بد من تعدد المقوم اه حلي (قوله) حيث لم يجعل حاكما الخ) اي ولذا جعل حاكما فيه فيعمل فيه بعدلين كما يأتي في كلام المصنف اه عرش (قوله) لان التقويم لا يثبت الا باثنين) لانه شهادة بالقيمة اه معنى (قوله) يكن فيها تقويم) الى قوله ولا نأمر حرم في المغني الا قوله ذكرين الى المتن وقوله ولهذا العموم الى المتن (قوله) لان قسمته تلزم الخ) اي فاشبه الحاكم شرح المنهج ومعنى اي والحاكم لا يشترط فيه التعدد بجبرمى (قوله) ولا يحتاج) اي القاسم (قوله) لانها الخ) اي القسمة اسنى وبجبرمى (قوله) هذا) اي محل الخلاف اه معنى (قوله) وفارق الخرص الخ) اي على هذا الثاني حيث لم يكتف بواحد بخلاف الخرص اه عرش اقول هذا خلاف صريح صنيع المغني وشرح المنهج من رجوعه للاول فهذا رد على مقابل الاصح فيما فيه خرص كما يأتي في المغني وأشار إليه الشارح بقوله السابق وإن كان فيها خرص (قوله) القسمة) كذا في بعض نسخ الشارح والنهاية ولعل الصواب ما في بعض نسخهما من القسمة عبارة المغني وظاهر كلام المصنف انه يكفي واحد وان كان فيها خرص وهو الاصح وإن قال الامام القياس انه لا بد من اثنين كالتقويم لان الخارص يجتهد ويعمل باجتهاده فكان كالحاكم والمقوم يخبر بقيمة الشيء فهو كالشاهد اه (قول المتن والامام جعل القاسم حاكما الخ) اي بان يفوض له سماع البيعة فيه وان يحكم به اه معنى (قوله) وله العمل الخ) اي للقاسم المجهول حاكما في التقويم اه معنى (قوله) بعلمه) اي مطلقا عند الشارح وبشرط الاجتهاد عند النهاية كما مر (قوله) انه لا يشترط الخ) اي في منصوب الامام جعل حاكما او لا اه معنى (قوله) فيرجع الخ) اي عند الحاجة الى التقويم ان لم يكن عارفا به اسنى ومعنى (قوله) في غير قسمة الاقرار) اي من قسمة التعديل وقسمة الرد (قوله) والمعتمد الاول) اي عدم الاشتراط مطلقا (قول المتن ويجعل الامام رزق منصوبه الخ) اي ان لم يتبرع معنى واسنى (قوله) فيه مال) لا يخفى ان ذكر هذا عقب المتن يفيد قصر المتن عليه فيكون قوله او كان ثم ما هو اهم الخ قدر ازا نداء على مفاد المتن فتفوت النكدة التي لا جمل حذف المصنف هذا القيد فكان المناسب غير هذا الحل اه رشدي (قوله) ان استاجروه) اجارة محيصة او فاسدة اه معنى (قوله) لان عمل ساكتا) اي عن الاجرة عبارة المغني ولودعا الشركاء القاسم ولم يسموا له اجرة لم يستحق شيئا كما لو دفع ثوبه لقصار ولم يسم له اجرة او الحاكم فله اجرة المثل اه رشدي (قوله) وليس للامام حيثنذ) قد يتبادر ان المراد حين اذ لا يكون في بيت المال مال الخ عبارة الروض وشرحه الا بان لم يكن فيه اي بيت المال سعة او وجد متبرعا فلا ينصب قاسما الا لمن سال نصبه واجره حيثنذ اذ لم ينصبه الامام او نصبه بسؤالهم عليهم سواء اطلبوا كلهم القسمة ام بعضهم ولا يعين قاسما اذ لم يسأله احد لئلا يغالي في الاجرة الخ اه سم وقوله سواء اطلبوا الخ خلافا للشارح والنهاية ووافقا للمغني البغوي كما يأتي (قوله) وليس للامام حيثنذ تعيين قاسم) بل يدع الناس يستاجرون من شأوا اسنى ونهاية ومعنى (قوله) اي يحرم عند القاضي) وهو الاوجه اسنى ومعنى (قوله) وذلك) اي المنع

عليه فيعتبر فيه العدالة اه (قوله) وليس للامام حيثنذ) قد يتبادر ان المراد حين اذ لا يكون في بيت المال مال الخ عبارة الروض وشرحه الا بان لم يكن فيه اي بيت المال سعة او وجد متبرعا فلا ينصب قاسما الا لمن سال نصبه واجره حيثنذ اذ لم ينصبه الامام او نصبه بسؤالهم عليهم سواء اطلبوا كلهم القسمة ام بعضهم لان العمل لهم ولا يعين قاسما اذ لم يسأله احد لئلا يغالي في الاجرة الى ان قال ومنعه من التعيين قال القاضي على جهة التحريم والفور اني على جهة السكر اه الخ (قوله) اي يحرم عند القاضي) في شرح الروض انه الاوجه قول اصله فيه مال (فاجر ته على الشركاء) ان استاجروه لان عمل ساكتا وذلك لانه يعمل لهم مع التزامهم له عوضا وليس للامام حيثنذ تعيين قاسم اي يحرم عند القاضي ويكره عند الفور اني وذلك لانه يتدلى في الاجرة او يواطيه بعضهم فيجيب اموالوا استاجره بعضهم

قال كل عليه وإنما حرم على القاضي أخذ (١٩٦) أجرة على الحكم مطلقا لأنه حق الله تعالى وما هنا حق متحمض للادى ومن ثم كان القضاء

فرضادون القسمة ونظر
ابن الرفعة في عدم فرضيتها
ثم فرق بما يقتضى أن للقاضي
أخذ الاجرة إذا قسم بينهم
ونظر فيه ايضا وليس النظر
بالواضح لانه لم يأخذها
من حيث القضاء بل من حيث
مباشرته للقسمة الغير
المتوقفة على القضاء (فان
استاجروه) كلهم معا وسمى
كل منهم قدرا) كاستاجرناك
لتقسم هذا بيننا بدينار على
فلان ودينارين على فلان
وثلاثة على فلان او وكلا من
عقد لهم كذلك (لزمه) اى
كلما سماه ولو فوق اجرة
المثل ساوى حصته ام لا اما
مرتبا فيجوز على المنقول
المخصوص ومن ثم قال
الاسنوى وغيره انه معروف
فجزم الانوار وغيره بعدم
الصحة الا برضا الباقيين لار
ذلك يقتضى التصرف في
ملك غيره بغير اذنه ضعيف
فقلوا وان كان قويا مدركا
ومن ثم اعتمده البلقيني
وعليه له ذلك فى قسمة
الاجبار من الحاكم (والا)
يسم كل منهم قدرا بل اطلقوا
(فالا جرة موزعة على
الحصص) لانها من مؤن
الملك كنفقة المشترك هذا
فى غير قسمة التعديل أما فيها
فانها توزع بحسب الماخوذ
قله وكثرة لا بحسب الحصص

من التعيين (قوله فالكلى عليه) خلافا للشيخ الاسلام والمغنى (قوله مطلقا) اى استاجره ام لا وظاهره ولو
فقير اه عش (قوله لانه حق لله تعالى الخ) ولان للقاسم عملا يباشره فالاجرة فى مقابلته والحاكم مقصور
على الامر والنهى نهاية قضية هذا الفرق ان القاضي لو قسم بينهم بنصفه كان كئيبا وهو متجه وسياق ما يؤخذ
منه ذلك اه بجري عن سم عن عميرة (قوله كلهم) الى قوله اما مرتبا فى المغنى والى قوله على المنقول فى النهاية
(قوله معا) اى بعقد واحد عبارة المغنى والروض مع شرحه وليستاجروا بعقد واحد كاستاجرناك
تقسم الخ (قوله ولو فوق اجرة المثل الخ) عبارة المغنى سواء اتساووا فيه ام تفاضلوا سواء كان مساويا
لاجرة مثل حصته ام لا اه (قوله اما مرتبا) بان استاجره واحد لافراز حصته ثم اخر كذلك وهكذا كما
صوره الزياى اه رشيدى عبارة الروض فلو انفرد كل بعقد وترتبوا لم يصح الا برضا الباقيين اه وقال فى
شرحه اول مرتبوا فيما يظهر اه فجعل محل الكلام الانفراد بالعقد سواء كان ترتبا ام لا اه سم وعبارة
المنهج مع شرحه فان استاجروا قاسوا وعين كل منهم قدر الزمه ولو فوق اجرة المثل سواء اعقدوا معا ام
مرتبين اه بان عقد واحد الشركاء لافراز نصيبه ثم الثانى كذلك كما قاله القاضي حسين زيادى (قوله فيجوز)
وقال الشرح المنهج كما مر والنهاية كما ياق وخلافا للروض كما مر والمغنى عبارة فلو انفرد كل منهم بعقد لافراز
نصيبه وترتبوا كما قاله اول مرتبوا كما بحثه شيخنا صرح ان رضى الباقيون بل يصح ان يعقد احدهم ويكون
حينئذ اصيلا او كيلا ولا حاجة حينئذ الى عقد الباقيين فان لم يرضوا لم يصح كما قاله ابن المقرئ وصاحب
الانوار وهو الظاهر لان ذلك يقتضى التصرف فى ملك غيره بغير اذنه نعم لهم ذلك فى قسمة الاجبار بامر
الحاكم وقيل يصح وان لم يرض الباقيون لان كلا عقد لنفسه اه (قوله على المنقول المنصوص الخ) عبارة
النهاية عند القاضي واعتمده البلقيني ورد على الاسنوى اعتماده لمقابله وهى مخالفة للتحفة فى النقل عن البلقيني
فليحذر اه سيد عمر اقول وعن الاسنوى وبوافق ما فى التحفة قول الاسنوى بعد حل كلام الروض
مستدركا عليه ما نصه والترجيح من زيادته وجزم به فى الانوار لكن قال الاسنوى وغيره المعروف الصحة قال
فى الكفاية وبه جزم الماوردى والبندنجى وابن الصباغ وغيرهم وعليه نص الشافعى اه (قوله فجزم الانوار
وغیره) اى كالروض اه سم (قوله ومن ثم) اى من اجل قوته مدركا اعتمده الخ اى عدم الصحة الا برضا
الباقيين (قوله وعليه) اى على ما جزم به الانوار وغير الضعيف (قوله له ذلك) اى لكل من الشركاء العقد
لافراز نصيبه او مرتبا اه اسنى (قوله من الحاكم) عبارة شرح الروض اى والمغنى بامر الحاكم سم (قوله
والا يسم كل) الى قول المتن ثم ما عظم فى النهاية والمغنى (قوله بل اطلقوا) اى بان سموا اجرة مطلقة مغنى
وشيوخ الاسلام (قوله هذا فى غير قسمة التعديل الخ) حمل المغنى تبعا للنهج المحصص فى المتن على الماخوذة ثم
قال واحترزنا بالماخوذة عن الحصص الاصلية فى قسمة التعديل فان الاجرة ليست على قدرها
بل على قدر الماخوذة قلة الخ (قوله اما فيها فانها توزع الخ) قال شيخنا الزياى كارض بينهما نصفان
يعدل ثلثها ثلثها فالصائر اليه الثلثان يعطى من اجرة القسام ثلثى الاجرة والاخر ثلثها ولو استاجروه اى كاتب
لكتابة الصك فالاجرة ايضا على قدر الحصص كما جزم به الرافعى اخر الشفعة اه عش وقوله
ولو استاجروه الخ فى المغنى مثله (قوله هذا) اى التفصيل بقله وسمى كل منهم قدرا لزمه والا الخ اه حلى
(قوله على قدر الحصص) اى الماخوذة منهج ومغنى (قوله مطلقا) اى عينوا قدرا ام لا اه حلى عبارة سم
قوله مطلقا ليقاد ان المغنى حتى فى قسمة التعديل فليحذر اه اقول ان صنيع المنهج والمغنى صريح فى ذلك
المغنى وفى ان المراد بالحصص الماخوذة كما مر آنفا خلافا لما يوهمه صنيع الشارح والنهاية من ان

(قوله اما مرتبا فيجوز على المنقول الخ) عبارة الروض فلو انفرد كل بعقد وترتبوا لم يصح الا برضا الباقيين
اه وقال فى شرحه عقب قوله وترتبوا لم يرتبوا فيما يظهر اه فجعل محل الكلام الانفراد بالعقد سواء
كان ترتبا ام لا سم قال نعم له اى لكل ذلك فى قسمة الاجبار بامر الحاكم اه (قوله فجزم الانوار وغيره)
كالروض (قوله وعليه له ذلك فى قسمة الاجبار من الحاكم) عبارة شرح الروض بامر الحاكم (قوله مطلقا)

الاصلية لان العمل فى الكثير اكثر منه فى القليل هذا ان صحت الاجارة والاوزعت اجرة المثل على قدر الحصص مطلقا المراد

المراد بها الاصلية ثم رأيت قال الرشيدى قوله على قدر الحصص مطلقا أى سواء اسمى كل قدرا أم لا فالاطلاق فى مقابلة تفصيل المتن ومعلوم بما مر انه فى قسمة التعديل يكون على حسب الحصص الحادثة لا الاصلية ويعلم هذا من التعليل المار ايضا اه (قوله كالأمر القاضى الخ) عبارة الروض مع شرحه كما لو كانت القسمة باجبار من القاضى ولو من منصوبه اه بآدى تصرف (قول المتن وفى قول على الرؤوس) أى من طريقة حاكية لقولين ذكرهما الروضة وطريقة العراقيين الجزم بالاول قال ابن الرفعة وهى اصح باتفاق الاصحاب وصححها فى أصل الروضة إذ قد يكون لهم سهم من ألف سهم فلو أُلزم نصف الاجرة لما أستوعب قيمه نصيبه وهذا مدفوع فى القول اه (قول المتن ثم ما عظم الضرر الخ) عبارة المنهج مع شرحه ثم ما عظم ضرر قسمته ان يطل نفعه بالكلية كجوهرة وثوب نفيسين منعهم الحاكم منها ولم يجبههم والاى وان لم يطل نفعه بالكلية بان نقص نفعه او يطل نفعه المقصود لم يمنعهم ولم يجبههم فالاول كسيف بكسر فلا يمنعهم من قسمته كالأمر هدمو اجدار او اقسمو انقضه ولا يجبههم لما فيها من الضرر والثاني كحمام وطاحونة صغيرين فلا يمنعهم ولا يجبههم لما مر اه لجعل السيف مثلا لما لا ينقص نفعه ولا يطل بالكلية فعليه يكون قول المنهاج كسيف مثلا للثنى للثنى أى لا تنفاه بطلان النفع لا بطلان النفع ويكون مفهوم قوله إن لم تبطل منفعة انه يمنعهم إذ اطل النفع بالكلية ويمثل لذلك بالجوهرة والثوب النفيسين ولا ينافى ذلك تمثيله بهما لما عظم الضرر فى قسمته لانه شامل لما يطل نفعه مطلقا ولما ينقص نفعه ولما يطل نفعه المقصود وهذا مما يطل نفعه مطلقا فصح التمثيل بهما لما عظم الضرر فى قسمته الشامل لذلك وغيره ثم قسمه إلى ما لا يطل نفعه بالكلية كالسيف وإلى ما يطل أى كالمذكورين وهذا القسم وحكمه بطريق المفهوم وإلى ما يطل المقصود منه كما ذكره بقوله وما يطل نفعه المقصود الخ وقوله فيه لا يجاب طالب قسمته أى ولا يمنع فليتأمل وعلى هذا فوافق المنهاج والمنهج ويظهر ما فى كلام الشارح مما لا يخفى مع تأمله بما قررناه اه سم ويأتى منه ايضا ما يوضح منشأ الاشكال ووجهه (قوله وذكر النفاسة) عبارة الاسنى والتقييد بالنفاسة ذكره الاصل وغيره وتركه المصنف أى ابن المقرئ تبعاً للثنية وعليه اعتمد العراق اه (قوله إذ الجوهرة الكبيرة الخ) يتأمل (قوله بالنسبة لبقية جنسها) فيه أن المدعى وجود جوهرة خسيصة حقيقة (قول المتن وزوجى خف) أى مصراعى باب اسنى ومعنى (قوله أى فردية) إلى قوله ونازع البقيى فى المعنى إلا قوله أى المقصودة إلى بالكلية وإلى قوله بما قلناه فى النهاية إلا ذلك وقوله المذكورة وقوله ومع النظر إلى بحث جمع (قوله أى المقصودة منه الخ) هذا التقييد مع قوله بل يمنعهم القسمة الخ) يوجب المناقضة مع

يتبادران المعنى حتى فى قسمة التعديل فليحرر (قوله ثم ما عظم الضرر الخ) عبارة المنهج ثم ما عظم ضرر قسمته ان يطل نفعه بالكلية كجوهرة وثوب نفيسين منعهم الحاكم والاى يمنعهم ولم يجبههم كسيف بكسر وكحمام وطاحونة صغيرين اه وقوله الا قال فى شرحه أى وان لم يطل نفعه بالكلية بان نقص نفعه او يطل نفعه المقصود اه فلم انه جعل السيف مثلا لما ينقص نفعه ولا يطل بالكلية فعليه يكون السيف فى قول المنهاج ان لم يطل نفعه كسيف بكسر مثلا للثنى للثنى أى مثلا لا تنفاه بطلان النفع لا بطلان النفع ويكون مفهوم الشرط أعنى قوله إن لم يطل نفعه أنه يمنعهم إذ اطل النفع بالكلية ويمثل لذلك بالجوهرة والثوب النفيسين ولا ينافى ذلك تمثيله بهما لما عظم الضرر فى قسمته لانه شامل لما يطل نفعه مطلقا ولما ينقص نفعه ولما يطل نفعه المقصود وهذا ان مما يطل نفعه فصح التمثيل بهما لما عظم الضرر فى قسمته الشامل لذلك وغيره ثم قسمه إلى ما لا يطل نفعه بالكلية كالسيف وإلى ما يطل أى كالمذكورين وهذا القسم وحكمه بطريق المفهوم وإلى ما يطل المقصود منه كما ذكره بقوله وما يطل نفعه المقصود الخ وقوله فيه لا يجاب طالب قسمته أى ولا يمنع فليتأمل وعلى هذا فوافق المنهاج والمنهج ويظهر ما فى كلام الشارح مما لا يخفى مع تأمله بما قررناه (قوله أى المقصودة منه اخذنا ما يأتى الخ) هذا التقييد مع قوله بل يمنعهم من القسمة موجب للمناقضة مع قوله فى شرح قول المتن الاقنى وما يطل نفعه المقصود الخ انه لا يمنعهم منها

كالو أمر القاضى من يقسم بينهم اجبارا (وفى قول على الرؤوس) لأن العمل فى النصب القليل كفو فى الكثير (ثم ما عظم الضرر فى قسمته كجوهرة وثوب نفيسين) وذكر النفاسة فى الجوهرة قد يحترز به عن جوهرة لانفاسة لها إذ الجوهرة الكبيرة من اللؤلؤ قد يكون لها من الاضاءة وعدمها ما يقتضى نفاستها وخستها بالنسبة لبقية جنسها (وزوجى خف) أى فردية (ان طلب الشركاء كلهم قسمته لم يجبههم القاضى) ان بطلت منفعة أى المقصودة منه أخذنا ما يأتى

بالكلية بل يمنعهم من القسمة بانفسهم لانه سلفه ونازع البلقني واطال في صورة زوجه خفي لاذ ليس في قسمتها ابطال منفعة بل نهضها ويرد بانهم ان كانا بين اكثر من اثنين كانا من هذا القسم او بين اثنين فقط كانا من القسم الآتي فلا اعتراض (ولا يمنعهم ان قسموا بانفسهم ان لم تبطل منفعته) المذكورة بالكلية بان (١٩٨) نقصت (كسيف يكسر) لا يمكن الانتفاع بما صار اليه منه على حاله او باتخاذ سكيناً مثلاً ولا يجزئهم الى ذلك لما

ما يأتي في شرح وما يبطل نفعه المقصود الخ من قوله ولا يمنعهم منها الخ لاتحاد التصوير في الموضوعين بما يبطل نفعه المقصود مع تفرقة في الحكم حيث ذكر هنا انه يمنعهم وهناك انه لا يمنعهم وقد صور في المنهج وشرحه اي والنهاية المعنى ما هنا بطلان المنفعة بالكلية لا المقصودة والمنع حينئذ واضح نعم يستشكل بطلان منفعة الجوهرية والثوب النفيسين بقسمتهما بالكلية إلا ان يقال الكلام فيها وكذلك اي في جوهرية وثوب صغيرين او يصور بكثرة الشركاء بحيث لا يخص كلا إلا ما لا نفع فيه اصلاً وفيه نظر إذ لا خصوصية لها بذلك فليتأمل فانه قد يقال ان التمثيل بما لما عظم ضرره الا اعم بما يبطل القسمة نفعه بالكلية لا ينافي تقييدهم بالحكم المذكور بما يبطل نفعه بالكلية اه سم (قوله بالكلية) ومال الطباوى الى ان النفع الذي لا وقع له كالعدم اه سم عبارة الحلبي أي صار لا نفع له أصلاً وله نفع لا وقع له لانه كالدعم اه (قوله بل يمنعهم من القسمة بانفسهم) كان ينبغي ان يقدمه على قوله ان بطلت الخ كما فعل المعنى ليظهر مقابلته لما يأتي في المتن وعطفه على هذا (قوله بالكلية) الى قوله ومع النظر في المعنى (قوله) وينظر في بحث جمع الخ) ونظر فيه المعنى ايضا بغير ذلك راجعه ولكن اقر النهاية بالبحث المذكور عبارته نعم بحث جمع الخ ورد ما عشمها ع ش بان اطلاقهم يخالفه ثم فرق بين ما هنا وشم بغير ما في الشارح راجعه (قوله) وبما قلنا علم الفرق الخ) حاصل الفرق الذي ذكره وجود غرض هنا ويرد عليه انه قد وجد غرض هناك إلا ان الغرض لازم هنا وهو الخلاص من المشاركة التي من شأنها الضرر اه سم (قول المتأمن وما يبطل نفعه الخ) اي واشترك الذي يبطل بقسمته نفعه الخ اه معنى (قوله ولو قسم) الى قوله ويظهر في النهاية والمعنى لا قوله ولم يعتبروا الى وفي صغيرين وقوله وكذا في نفيسين وقوله وان تعدد الى وهو يصلح (قوله) ولا يمنعهم الخ) قصر بيع بمفهوم قوله لإجبار (قوله لما مر) اي في السيف (قول المتأمن جعله) اي ما ذكر اه معنى (قوله او طاحونين) الانسب اتانث (قوله لتيسر التدارك) عبارة المعنى وتيسر لا انتفاء الضرر مع تيسر تدارك ما احتج اليه من ذلك بما مر قريب قال الاذرى وإنما تيسر ذلك إذا كان ما يلي ذلك مملوكاً له او مواتاً فلو كان ما يليه وقفاً أو شارعاً او مأكلاً لا يسمح ببيع شيء منه فلا وحينئذ يجزم بنفي الاجبار اه (قوله) وان امكن تحصيله الخ) أي ببيع أو إجارة اه معنى (قوله لان شرط المبيع الانتفاع الخ) أي ولم يمكن بخلاف القسمة اه معنى (قوله لان شرط المبيع الانتفاع الخ) انظر مع ما مر من جواز بيع نحو الجحش الصغير اه رشدي (قول المتأمن ولو كان له الخ) اشار به الى ان ضرر القسمة قد يكون على احد الشريرين فقط قال الحلبي قوله وما عظم ضرر قسمته اي عليهما او احدهما انتهى اه بجيزي (قوله) وهو يصلح لذلك) اي ولو بضم ما يملكه بجواره اه معنى (قول المتأمن فالاصح إجبار صاحب العشر الخ) ظاهره وإن كان

فيه من إضاعة المال وكان قضية هذا أنه يمنعهم لكن رخص لهم فعلها بأنفسهم تحلوا من سوء المشاركة ومع النظر لذلك لا إضاعة لان إلتاف المال للغرض الصحيح جائز وبه ينظر في بحث جمع أخذاً مما مر من بطلان بيع جزء معين من نفيس أن ما هنا في سيف خسيس والامنههم وبما قلناه علم الفرق بين ما هنا وشم إذ لا حوج للبيع ثم بخلاف القسمة هنا (وما يبطل نفعه المقصود) منه (كحجام وطاحونة صغيرين) لو قسم كل لم ينتفع به من الوجه الذي كان ينتفع به قبل القسمة ولو باحداث مرافق ولم يعتبروا هنا مطلق الانتفاع اعظم التفاوت بين اجناس المنافع وفي صغيرين تغليب المذكور وهو الحمام وكذا في نفيسين (لا يجاب طالب قسمته) اجباراً (في الاصح) لما فيه من ضرر الاخر ولا يمنعهم منها لما مر (وإن أمكن جعله حمامين) أو طاحونين (أجيب) وأجبر الممتنع

لا انتفاء الضرر وإن احتاج الى احداث نحو برئ ومستوقد لتيسر التدارك وانما يبطل بيع ما لا مرها وإن أمكن تحصيله بعد لان شرط المبيع الانتفاع به حالاً (ولو كان له عشر دار) أو حمام أو أرض (لا يصلح للسكنى) أو كونه حماماً أو لما يقصد من تلك الأرض لو قسم (والباقي لآخر) وإن تعدد كما يأتي به طه قبل التنبيه الآتي وهو يصلح لذلك (فالاصح إجبار صاحب العشر) محجوراً

محجور عليه وهو ظاهر اه عش (قوله وإن بطل نفع حصته بالكلية الخ) هل باقى هذا التفصيل فى نحو
 الثوب النفيس حتى لو كان لاحد الشرىكين منه ما بطل نفعه بالكلية بالقسمة والباقى للآخر اجيب الآخر
 فقط اه سم اقول قضية التعايل وكذا قضية جعل عشر الدار فى اثنتى مثالا كما اشار اليه الشارح والنهاية
 وصرح به المغنى وشرح المنهج ان التفصيل المذكور يجرى فيه ايضا والله اعلم (قول اثنتى دون عكسه)
 وهو عدم اجبار صاحب الباقى بطالب صاحب العشر القسمة اه معنى (قوله لانه الخ) اى صاحب العشر
 الطالب للقسمة (قوله ان ملك او احيا) المراد بالاحياء امكانه بان يكون ما بلى الدار واما كما مر عن المغنى
 وياتى عن عش وهل المراد بالملك ايضا امكانه بان يكون ما يلبها ملكا بان يظن انه يسمح ببيع شىء منه
 او لا وقضية اخر كلام المغنى لما رآ تفانعم فايراجع (قوله اجيب) اى فياخذ ما هو بجوار ملكه ويجبر
 شريكه على ذلك لان الفرض ان الاجزاء متساوية ولا ضرر عليه اه حلى عبارة عش واذا اجيب فاذا
 كان الموات او الملك فى احد جوانب الدار دون باقىها فهل يتبين اعطاء المالى ما له بالقرعة وتكون هذه
 الصورة مستثناة من كون القسمة انما تكون بالقرعة او لا بدم القرعة حتى لو خرجت حصته فى غير جهة
 ملكه لا تتم القسمة او يصور ذلك بما اذا كان الموات او المملوك محيطا بجميع جوانب الدار فيه نظرا ولا
 يبعد الاول للحاجة مع عدم ضرر الشريك حيث كانت الاجزاء متساوية اه (قوله ويظهر ان ياتى الخ)
 مران فاعان الحباى وعش اعتماده (قوله ما ياتى الخ) اى فى شرح ومترز عن تقرير حصته واحد (قوله
 قال الماوردى) الى اثنتى فى النهاية الا قوله ولو اقتسم الى قال الشيخان وقوله قال ابن عجل وماله عليه
 (قوله وكذا عكسه) اى قسمة البناء والغرس اه رشيدى (قوله ولو اقتسم الشجر) اى بالتراضى اه
 سيد عمر (قوله فان كان فيما خصهما) بان يكون بعض اصل الشجرة فى حصته واحد وبعضها الآخر فى
 حصته الآخر اه سم وهذا التصور غير متعين فان الشجر فى كلام الشارح اسم جنس فيشمل المتعدد
 ايضا بان يكون فى حصته كل منهما اصل شجرة الآخر بتمامه (قوله فهل نكفاه) اى صاحب الشجر (قوله
 لم تصح) اعلمه فلما اذا لم يرض الثالث بذلك كما يشعر به كلامه ولا فاما المانع من الصحة لميراجع (قوله وانما
 اجبر الخ) الاولى تقدم هذه المسئلة على قوله قال الشيخان (قوله وانما اجبر الممتنع على قسمتها الخ) قال فى
 الروض وشرحه اى والمغنى وتقسم الارض مزروعة وحدها ولو اجبارا سواء كان الزرع بذرا بعد امد قصيلا
 ام حيا مشتدا لانه فى الارض بمنزلة القماش فى الدار بخلاف البناء والشجر لان الزرع امد اختلفا فيها اوع
 الزرع قصيلا بتراض من الشركاء لان الزرع حينئذ معلوم مشاهد لا اجبار الا الزرع وحده ولا معها
 وهو بذر بعد او بعد بدو صلاحه فلا يقسم ان جعلناها افرزا كما لو جعلناها بيعا لانه فى الاولى قسمة

وهو الخلاص من المشاركة التى من شأنها الضرر (قوله وإن بطل نفع حصته بالكلية الخ) هل باقى هذا
 التفصيل فى نحو الثوب النفيس حتى لو كان لاحد الشرىكين منه ما يطل نفعه بالكلية بالقسمة والباقى للآخر
 اجيب الآخر فقط (قوله فكان فيما خصهما) بان يكون بعض اصل الشجرة فى حصته واحد وبعضها
 الآخر فى حصته الآخر (قوله وانما اجبر الممتنع على قسمتها مع غراس هادون زرع فيها الخ) قال فى
 الروض وشرحه وتقسم الارض مزروعة وحدها ولو اجبارا سواء كان الزرع بذرا بعد امد قصيلا ام حيا
 مشتدا لانه فى الارض بمنزلة القماش فى الدار بخلاف البناء والشجر لان الزرع امد اختلفا فيها ام مع الزرع
 قصيلا بتراض من الشركاء لان الزرع حينئذ معلوم مشاهدوا فهم قوله بتراض انه لا اجبار فى ذلك وصرح
 به الاصل نقلا عن جمع قال ولم يوجوه بمقتضى لا الزرع وحده ولا معها وهو بذر بعد او بعد بدو صلاحه فلا
 يقسم وإن جعلناها افرزا كما لو جعلناها بيعا لانه فى الاولى قسمة مجهول وفى الاخرى بين على الاولى قسمة مجهول
 ومعلوم على الثانى بيع طعام وارض بطعام وارض اه فانظر قوله لانه فى الاولى قسمة مجهول فيما اذا كان
 قصيلا مع قوله فيما تقدم انه حينئذ معلوم مشاهد ويحاج بان الاولى لا تشمل القصيل لان قوله وهو بذر بعد
 قيد فيها ايضا فليراجع وانظر قوله وفى الاخرى بين قسمة مجهول ومعلوم بالنسبة للاخير مع بدو صلاح الزرع

مجهول وفي الآخرين على الاول قسمة مجهول ومعلوم وعلى الثاني بيع طعام وأرض بطعام وأرض انتهى فانظر قوله لانها في الاولى قسمة مجهول فما إذا كان الزرع قصيلا مع قوله فيما تقدم انه حيثئذ معلوم مشاهد ويجاب بان الاولى لا تشمل القصيل لان قوله وهو بذرع قد فيها أيضا فليراجع وانظر قوله في الآخرين قسمة مجهول ومعلوم بالنسبة لآخره مع بدو صلاح الزرع فيها الآن يصور بما لا يرى حبه كالخطة بخلاف ما يرى كالشعير اه سم (قوله مع غراس) اي اوبناء (قوله دون زرع فيها) اي اجبر على قسمة الارض المزروعة دون الزرع أي وحدها اه سم ولعل الا صوب أخذنا بما مر عنه عن الروض وشرحه أنفاي لم يجبر على قسمة الارض المزروعة مع زرع فيها (قوله وإذا تنازع الشركاء الخ) عبارة الروض مع شرحه تقسم المنافع بين الشريكين كما تقسم الاعيان مهايأة مياومة ومشاهدة ومساهمة وعلى ان يسكن او يزرع هذا مكانا من المشترك وهذا مكانا آخر منه لكن لا اجبار في المنقسم وغيره من الاعيان التي طلبت قسمة منافعتها فلا تقسم الا بالتوافق لان المهايأة تعجل حق احدهما وتؤخر حق الآخر بخلاف قسمة الاعيان قال البلقيني وهذا في المنافع المملوكة بحق الملك في العين أم المملوكة بجارة أو وصية فيجبر على قسمتها وإن لم تكن العين قابلة للقسمة إذ لاحق للشركة في العين قال ويدل للاجبار في ذلك ما ذكره في كراء العقب وهو مع ذلك معترف بان ما قاله مناف لما ياتي فيما إذا استأجر ارضا الخ فان تراضيا بالمهايأة وتنازعا في البداءة باحدهما اقرع بينهما ولكل منهما الرجوع عن المهايأة فان رجع أحدهما عنها بعد استيفاء المدة او بعضها لزم المستوفى للآخر نصف اجرة المثل لما استوفى كما اذا تلفت العين المستوفى احدهما منفعتها فان تنازعا في المهايأة وأصر على ذلك آجرها للقاضي عليهما ولا يبيعها عليهما لانهما كاملان ولا حق لغيرهما فيه وكذا الحكم لو استأجر الرضا مثلا في المهايأة والنزاع وإجارة القاضي عليهما ولا يجوز المهايأة في شجر الثمر ليسكون لهذا عاما ولهذا عام لان ذلك ربوي مجبول وطريق من اراد ذلك ان يبيع كل منهما صاحبه مدة واغفر الجهل لضرورة الشركة مع تسامح الناس في ذلك اه وكذا في المعنى الا قوله قال ويدل الى فان تراضيا الخ وقوله وكذا الحكم الى ولا يجوز الخ فافرق ما قاله البلقيني ويأتي في الشارح والنهاية في شرح اوانوعين ما يوافق الروض مع الفرق بين ما هنا وكراء العقب (قوله ولو بعد الاستيفاء) قد يشمل ما ذكر البعض اذاها ياسيده وهو ظاهر اه ع ش (قوله فيغرم بدل ما استوفاه) كان الاولى هنا الاظهار اي فيغرم المستوفى بدل ما استوفاه اه رشيدى (قوله سنة وما قاربها) عبارة الاسنى وينبغي له اي القاضي ان يقتصر على اقل مدة تؤجر تلك العين فيها عادة اذ قد يتفقان عن قرب قاله الاذرى اه (قوله كالمو غابوا اكلهم او بعضهم) يتأمل اه رشيدى (قوله اي بان لم يوجد من هو مثله الخ) ظاهره أنه اذا وجد المثل الاجنبى يقدم على الشركاء ووافق قوله الاتي فان كان ثم اجنبى قدم ولو قيل هنا ان الاجنبى انما يقدم حيث كان اصلح لم يعد ويفرق بين هذه وما ياتي بان كلا فيما ياتي طالب فقدم الاجنبى قطعا للنزاع بخلاف ما هنا فان الطالب للاستئجار احدهما والاخر لم يرد الاستئجار لنفسه فلم يكن في إيجار احد الشريكين تفويت شيء طلبه الاخر لنفسه اه ع ش (قوله وانه لو طالب الخ) عطف على أن له ذلك الخ (قوله لو طالب كل منهم استئجار حصة غيره) اي بان قال كل منهم انا استأجر ما عدا حصتي اه رشيدى (قوله فان كان ثم اجنبى الخ) أي مثلهم أخذنا مقدمه انفا ثم رأيت قال الرشيدى انظر هل يشترط هنا أن يكون مثلهم اه (قوله فان تعذر إيجاره) هو قسيم قوله اجبرهم الحاكم اه رشيدى (قوله ويؤخذ من علته الخ) محل تأمل لان اصل الكلام مفروض في امتناعهم من المهايأة اه سيد عمر (قوله فان تعذر البيع الخ) منه ما لو كان المتنازع فيه موقوفا عليهم اه ع ش (قوله اجبرهم على المهايأة ان طلبها بعضهم الخ) قضيته وإن امتنع البعض الاخر وقضية قوله قبل او امتناعه تعين البيع في هذه الصورة لان امتناع البعض صادق بامتناعه وطلب الاخر اه ع ش (قوله ان طلبها بعضهم الخ) مفهوما انه ان لم يطلبها واحد فيه الآن يصور بما لا يرى حبه كالخطة بخلاف ما يرى كالشعير (قوله دون زرع فيها) اي اجبر على قسمة

مع غراس بها دون زرع فيها لان له امدا ينتظر وإذا تنازع الشركاء فيما لا يمكن قسمته فان تهايؤا منفعتة مياومة أو غيرها جازول لكل الرجوع ولو بعد الاستيفاء فيغرم بدل ما استوفاه قال ابن عجيل ويدل كل بدامانة كالمستأجر وان أبو المهايأة أجبرهم الحاكم على إيجاره وأجره عليهم سنة وما قاربها وأشهد كالمو غابوا اكلهم أو بعضهم فان تعدد طالبوا الايجار آجره وجوب بالمن يراه أصلح وهل له إيجاره من بعضهم تردد فيه في التوشيح وزجج غيره أن له ذلك أن رآه أي بأن لم يوجد من هو مثله كما هو ظاهر وأنه لو طلب كل منهم استئجار حصة غيره فان كان ثم اجنبى قدم والا اقرع بينهم فان تعذر إيجاره أي لا لكساد يزول عن قرب عادة كما يحته بعضهم قال ابن الصلاح باعه لتعنيه واعتمده الاذرى ويؤخذ من علته ان المهايأة تعذرت لغية بعضهم أو امتناعه فان تعذر البيع وحضره كلهم اجبرهم على المهايأة ان طلبنا بعضهم كما يحته الزركشى

فان قلت قياس مامر في العارية انه يعرض عنهم حتى يصطلحوا ولا يجبرهم على شيء مما ذكر قلت القياس غير بعيد إلا ان يفرق بان الضرر هنا أكثر لان كلا منهما ثم يمكن أن ينتفع بنصيبه بخلافه هنا ثم رأيت بعضهم فرق بان الضرر ثم إنما هو على الممتنع فقط وهنا الضرر على الكل فلم يمكن فيه الاعراض (وما لا يعظم ضرره قسمته أنواع) ثلاثة (أحدها بالاجزاء) وتسمى قسمة المتشابهات وقسمة الاجزاء (كثلى) متفق النوع فيما يظهر ومربى انه في الغصب ومنه تقدر لو مغشوشا على المعتمد لجواز المعاملة به أما إذا اختلف (٢٠١) النوع فيجب حيث لا رضاً قسمة كل

نوع وحده ثم رأيت غير واحد اشاروا لذلك (ودار متفقة الابنية) بان يكون ما بشرقها من بيت وصفة كإبغريها (وارض مشتبها الاجزاء) ونحوها ككرباس لا ينقص بالقطع (فيجبر الممتنع) عليها استوت الانصاء ام للتخلص من سوء المشاركة مع عدم الضرر فلم لا جبار في قسمة الزرع قبل اشتداده وكان وجهه عدم كمال انضباطه فان اشتد ولم ير أو كان إلى الان بذرا لم تصح قسمته للجهل به (فتعدل) أى تساوى (السهم) أى عند عدم التراضى او حيث كان في الشركاء محجور كما يعلم مما ساذكره في التنبيه الاتي (كيبلا) في المكمل (اووزنا) في الموزون (او ذرعا) في المذروع او عدا في المعدود (بعدد الانصاء إن استوت) فاذا كانت بين ثلاثة أثلاثا جعلت ثلاثة اجزاء ويؤخذ ثلاث رفاع متساوية (ويكتب) مثلا هنا وفيما ياتي من بقية الانواع (في كل رقعة) اما (اسم شريك) ان كتب

منهم اعرض عنهم حتى يصطلحوا (قوله فان قلت) الى المتن عبارة النهاية واما لم يعرض عنهم الى الصلح ولا يجبرهم على شيء مما ذكر على قياس مامر في العارية لا مكان الفرق بكثرة الضرر هنا لان كلا منهما ثم يمكن انتفاعه بنصيبه بخلافه هنا وبان الضرر ثم الخ (قول المتن ضرره) أى ضرر قسمته اه شرح المنهج (قوله ثلاثة) الى قول المتن الثاني بالتعديل في النهاية الا قوله ثم رأيت الى المتن وقوله ويظهر الى المتن وقوله بل بحث الى التنبيه وقوله ووقع الى وقد صرحوا (قوله ثلاثا) وهى الآية لان المقسوم ان تساوت الانصاء منه صورة قيمة فهو الاول والا فان لم يتجبع الى رد شيء اخر الثاني والا فالثالث نهاية وفي شرح المنهج والبيجورى عن شيخه العشماوى ما نصه فيه ان ما يعظم ضرره تجرى فيه هذه الاقسام الثلاثة اذا وقعت قسمته فكان الاولى جعل هذه اى الاقسام الثلاثة ضابطا للمقسوم من حيث هو وان كان فيما يعظم ضرره تفصيل اخر من جهة ان الحاكم تارة يمنعهم وتارة لا يمنع ولا يجب اه (قول المتن بالاجزاء) اى القسمة بها (قوله) وتسمى المتشابهات الخ وقسمة الافراز وهى التى لا تحتاج فيها الى رد شيء من بعضهم ولا الى تقويم معنى واسنى (قول المتن كثلى) اى من حبوب ودرهم وادنان وغيرها اه شيخ الاسلام (قوله متفق النوع) اى والصنف اخذا بما ياتي في شرح او عبيد او ثياب من نوع (قوله ولو مغشوشا الخ) عبارة المغنى قال الاذرى وغيره ويشترط السلامة في الحبوب والنقود فان الحب المعيب والنقد المغشوش معدودان من المتقومات قال ابن شهاب وفيه نظر فقد ذكر الرافعى انه اذا جوزنا المعاملة بالمغشوشة فهى مثلية والاصح جواز المعاملة بها اه وهو ظاهر اه وفي تخصيصه النظر بالنقد تسليم لاشتراط السلامة بالنسبة الى الحب فعليه فهل يدخل الحب المعيب المتشابه الاجزاء فى قولهم الاتي ونحوها ككرباس فيلحصر (قوله بان يكون الخ) عبارة تفيد شرح العباب ان كان في جانب منها بيت وصفة وفي الجانب الاخر كذلك والعرضة تنقسم اه سم (قوله ككرباس) اسم لغليظ الثياب اه ع (قوله عليها استوت) الى قوله واخذ من ذلك فى المغنى الا قوله ولم يرو قوله اى عند المتن وقوله بالرفع الى ان كتب وقوله ويظهر الى المتن (قوله نعم لا اجبار فى قسمة الزرع الخ) تقدم عن المغنى والروض مع شرحه انفا ما يتعلق به زيادة بسط (قوله ولم ير) مفهومه صحة قسمة ما يرى اه سم عبارة الرشيدى وقوله ولم ير اى كالميرى سنبله بخلاف نحو الشعير اه (قول المتن بعدد الانصاء) متعلق بتعدل اه معنى (قوله مثلاً هنا الخ) اى لما ياتي من جواز الاقرا ع بنحو اقسام ومختلف (قوله ان كتب اسماء الشركاء) وقوله الاتي ان كتب السهام لاحاجة اليهما ثم رأيت اوله الرشيدى بقوله اى ان اراد ذلك اه (قوله بالرفع الخ) يتامل ولعله سبق قلم فان الذى يصرح به عبارة الروضة الجبر اه سيد عمر (قوله عبارة الروضة) اى والروض (قوله مع يميزه) بكسر الباء (قوله ان كتب السهام) اى اسماءها (قوله ولا ينحصر) اى الاقرا ع فى ذلك اى الكتابة والادخال فى البنادق عبارة الاسنى ثم الفرعة على الوجه السابق لا تختص بقسمة الاجزاء او كما تجوز بالرفع المدرجة فى البنادق تجوز بالاقلام والعصى والحصى ونحوها صرح بذلك الاصل اه (قوله بل يجوز) اى الاقرا ع (قوله بنحو اقسام الخ) كالحصاة اسنى ومعنى (قوله ومختلف) الاولى زيادة التام (قوله ثم توضع فى حجر من لم يحضر) فيه مع المتن الاتي ركة عبارة المغنى ثم يخرجها الى الرافع من لم يحضرها بعد ان تجعل فى حجرها مثلاً اه (وكونه مغفلاً)

الارض المزروعة دون الزرع اى وحده (قوله ولم ير) مفهومه صحة قسمة ما يرى

(٢٦ - شروانى وابن قاسم - عاشر) أسماء الشركاء لتخرج على السهام (أو جزءه) بالرفع كما تصرح به عبارة الروضة أى هو مع يميزه كما يأتى ان كتب السهام لتخرج على أسماء الشركاء (يمن) عن البقية (بحد واجهة) مثلا (وتدرج) الرقع (فى بنادق) ويندب كونها فى بنادق (مستوية) وزنا وشكلا من نحو طين أو شمع اذ لو تفاوتت لسبقت اليد للكبرة وفيه ترجيح لصاحبها ولا ينحصر فى ذلك بل يجوز بنحو اقسام ومختلف كدوا وقلم ثم توضع فى حجر من لم يحضره كونه مغفلاً (ثم يخرج من لم يحضرها)

أى الواقعة ويظهر ان كونهم من مذهب أبى المان ان علم من حاضر حاله بهذا المايجوز والنفى بضالته (رقعة) اما على الجزء الاول ان كتب الاسماء فى الرقاع (فيعطى من خرج (٢٠٢) اسمه) ثم يؤمر بالخارج أخرى على الجزء الذى يليه ويعطى من خرج اسمه ويتبين الآخر

للآخر من غير رقعة وكذا
فما يأتى (او) يخرج (على
اسم زيد) مثلا (ان كتب
الاجزاء) أى اسماءها فى
الرقاع فيخرج رقعة على
اسم زيد وأخرى على اسم
عمرو وهكذا ومن به
الابتداء هنا وفيما قبله من
الاسماء والاجزاء منوط
بنظر القاسم لئلا تهمة
ولا تمييز (فان اختلفت
الانصاف كنهف وثالث
وسدس) فى ارض او نحوها
(جزئت الارض) أو نحوها
(على اقل السهام) كسنة
هنا لتأدى القليل والكثير
بذلك من غير حيف ولا
شطط (وقسمت كسابق)
لكن الاولى هنا كناية
الاسماء لأنه لو كتب
الاجزاء وأخرج على
الاسماء فربما خرج
لصاحب السدس الجزء
الثانى او الخامس فيتفرق
ملك من له الثلث او النصف
(و) هو لا يجوز لذي يجب
عليه انه يحتجز عن تفریق
حصه واحد) والمجوزون
لكتابة الاجزاء احتزوا
عن التفریق بقولهم
لا يخرج اسم صاحب
السدس او الاثنان التفریق
لئما جاء من قبله بل يبدأ
بذى النصف فان خرج

عبارة المغنى والروض مع شرحه ونحوه كما يجبى اولى بذلك من غيره لانه أبعد عن التهمة اه (قوله أى
الواقعة) أى الكتابة والادراج أى وفى (قوله ثم يؤمر) أى امر القاسم من يخرج الرقاع اه (قوله
ويتبين الآخر) أى الجزء الثالث للثريك الثالث ان كانوا الثلاثة وان كانوا اكثر من الثلاثة زبدى
الوضع ما عدد الاخير او اثنين اثنين لثاني لثاني بلا وضع اه اسنى (قوله وهكذا) عبارة المغنى ويتبين الجزء
الثالث لخاله وما ذكره لا يخص بقسمة الاجزاء بل يأتى فى قسمة التبدل اذا عدلت الاجزاء بالقيمة اه
(قوله من الاسماء والاجزاء) نثر غير مرتب (قوله منوط بنظر القاسم) أى لا ينظر المخرج رشدى
فيفى أى القاسم على أى طرف شاء ويسمى أى شريك شاء أو أى جزء شاء اسنى ومغنى (قول اثنان دلى اقل
السهام) أى يخرج (قوله لتأدى القابل الخ) أى حصوله وقوله ولا شطط طعنه يراه عس (قوله لانه
لو كتب الاجزاء الخ) لا يخفى ان هذا لما كان يقتضى التبيين لا مجرد الاولوية على ان هذا المحذور متف
بالاحتراز الآتى وعبارة شرح الروض لانه قد يخرج الجزء الرابع له صاحب النصف فيتنازعون فى انه ياخذ
معه السهمين قبله أو بعده اه رشدى (قوله فيتفرق ذلك الخ) هذا ظاهر فى الارض دون غيرها كالحبوب
فانه لا يضرب تفریق ملك من له النصف او الثلث لا يمكن العلم كاه وظاهر اه يجرى اقول ومثل الارض
نحو اثني عشر الفاضلة التى لا تنقص بالنزع كاه (قوله اسم صاحب السدس) له لمحرف عن على صاحب
السدس او سقات انظمة على من قلم النسخ والاصل على اسم صاحب الخ عبارة النهاية لصاحب السدس اه
وعبارة المغنى وفى الروض وشرحه ما يؤلفه لا يبدأ بصاحب السدس لان التفریق لئما جاء من قبله بل بصاحب
النصف فان خرج له الاول أخذ الثلاثة ولما وان خرج له الثانى أخذه وما قبله وما بعده قال الاسنوى واعطاء
ما قبله وما بعده تحكم فلم لا عطى اثنان بعده ويتبين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب الثلث أو
يقال لا يتبين هذا بل يتبع نظر القاسم اه وهذا ظاهر او خرج له الثالث أخذه مع اللذين قبله ثم يخرج
باسم الاخيرين او الرابع أخذه مع اللذين قبله ويتبين الاول لصاحب السدس والاخير ان لصاحب الثلث
او الخامس أخذه مع اللذين قبله ويتعين السادس لصاحب السدس والاولان لصاحب الثلث او السادس
أخذه مع اللذين قبله ثم بعد ذلك يخرج رقعة أخرى باسم أحد الاخيرين ولا يخفى الحكم أو بصاحب الثلث فان
خرج له الاول والثانى أخذهما او الخامس او السادس فكذلك ثم يخرج باسم أحد الاخيرين وان خرج
له الثالث أخذه مع الثانى وتعين الاول لصاحب السدس والثلاثة الاخيرة لصاحب النصف او الرابع أخذه
مع الخامس وتعين السادس لصاحب السدس والثلاثة الاولان لصاحب النصف اه اذا كتب فى ست رقاع
ويجوز ان يقتصر على ثلاث رقاع لكل واحد رقعة فتخرج رقعة على الجزء الاول فان خرج الاول لصاحب
السدس أخذه ثم ان خرج الثانى لصاحب الثلث أخذه وما يليه وتعين الباقي لصاحب النصف وان خرج الاول
لصاحب النصف أخذ الثلاثة الاولى ثم ان خرج الرابع لصاحب الثلث أخذه وما يليه وتعين الباقي لصاحب
السدس وان خرج الرابع لصاحب السدس أخذه وتعين الباقي لصاحب الثلث وان خرج الاول لصاحب
الثلث لم يخف الحكم بما مر ولا يخرج السهام على الاسماء فى هذا القسم بلا خلاف قالوا لفائدة فى الطريقة الاولى
زائدة على الطريقة الثانية الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر وذلك لا يوجب حيفا للتساوى السهام لكن
الطريقة الاولى هى المختارة لان لصاحب النصف والثلث منية بكثرة الملك فكان لهما منية بكثرة الرقاع اه
وقوله ولا يخفى الحكم فانه ان بدا منهما باسم صاحب الثلث فخرج له الاول والثانى أخذهما وتعين الثالث
الاخر او الثالث أخذه مع ما قبله وتعين الاول والاخر أو بصاحب السدس فخرج له الاول والثالث أخذه
وتعين الثانى والثالث او الاول والثانى والاخر وان خرج له الثانى لم يعطه للتفریق اه اسنى أى فليبدأ منهما
بصاحب الثلث كما نبه عليه الشارح بقوله وثنى بذى الثلث (قوله) وأخذ من ذلك) أى من وجوب الاحتراز

على اسمه الجزء الاول أو الثانى اعطيهما والثالث وثنى بذى الثلث فان خرج على اسمه الجزء
الرابع اعطيه والخامس وعلى هذا القياس وأخذ من ذلك انه لو كان لهما أرض مستوية الاجزاء ولا حدهما أرض يجنبها فطلب قسمتها

وأن يكون نصيبه إلى جهة أرضه ليتصل ولا ضرر على الآخر أوجب وقد يشمله قولهم في الصالح يجبر على قسمة عرصة ولو عرضا في الطول
ليختص كل بما يليه قبل البناء أو بعد الهدم ويوافق قولهم ولو أرا د جمع من الشركاء بقاء شركتهم وطلوهم الباقين أن يشيروا عنهم بجانب
ويكون حق المتفقين متصلا فان كان نصيب كل واحد منفردا ينتفع به بعبادة الأرض أجبوا بل بحث بعضهم أجابهم وأن أمكن كلا الانتفاع لو
انفرد لكن هذا مردود بانه خلاف كلامهم مع أنه لا حاجة إليه بخلاف ما مر لتوقف (٢٠٣) تمام الانتفاع عليه وفي الروضة وأصاها

وغيرهما لو كان نصف الدار
لواحد والاخر خمسة أوجب
الاول وحيث أن لكل من
الخمس القسمة تبعاله وإن
كان العشر الذي لكل منهم
لا يصلح مسكنه لأن في
القسمة فائدة لبعض
الشركاء ولو بقي حق الخمسة
مشاعا لم يجب أحدهم
للقسمة لأنها تضر الجميع
وإن طلب أولا الخمسة أفراز
نصيبهم مشاعا أو كانت الدار
لعشرة فطلب خمسة منهم
أفراز نصيبهم مشاعا أجبوا
لأنهم ينتفعون بنصيبهم كما
كانوا ينتفعون به قبل
القسمة اهـ (تنبيهه)
قد يفهم مما ذكره في حالي
تساوي الاجزاء واختلافها
إن الشركاء الكاملين لو
تراضوا على خلاف ذلك
امتنع وليس مرادا بل
يجوز التفاوت برضا الكل
الكاملين ولو جزافا فيما
يظهر ولو في الربوي بناء
على أن هذه القسمة أفراز
لا بيع والربا إنما يتصور
جريانه في العقد دون غيره
وبهذا يعلم أن القسمة التي
هي بيع لا يجوز فيها في
الربوي أخذ أحد أكثر
من حقه وإن رضوا بذلك

من التفريق (قوله) وإن يكون نصيبه (الخ) اعل هذا هو السبب في أخذ ذلك وذكره والافلا فائدة في ذكره
هذه المسئلة مع قطع النظر عن ذلك لأن قاعدة هذه القسمة الاجبار عليها كما تقدم وهل المراد هنا القسمة بلا
قرعة ثلاث تخرج القرعة نصيبه إلى غير جهة أرضه وسيعلم ما يأتي أن القسمة قد تكون بلا قرعة بان يتراضيا
على أن يأخذ أحدهما هذا والآخر الآخر اسمهم ومرفيل الفرع عن عرش ما يوافق (قوله) ليتصلا
أي نصيبه وأرضه فقيه تغليب المذكر على المؤنث (قوله) وقد يشمله عبارة النهاية كما قد يدل على ذلك اهـ
(قوله) ولو عرضا في الطول عبارة النهاية ولو طولاه (قوله) قبل البناء أو بعد الهدم أي الدار الخاصة به
مثلا ومراده بهذا تصوير ارتفاع ما يخرج له وإن كان قليلا هـ رشدي (قوله) فان كان نصيب كل واحد من
المتفقين (قوله) لكن هذا مردود بانه (الخ) كانه لأن القسمة لم ترفع العلقه بالسكنية اهـ سم (قوله) بخلاف ما مر
أي انفا (قوله) لو كان نصف الدار إلى التبيين في المغني والروض مع شرحه (قوله) وحيث أن لكل من الخمسة
القسمة تبعاله (الخ) قضيته أنه اكل من الباقيين فيما مر انفا القسمة تبعا للثلاثة وإن كان نصيبه لا ينتفع به
بعبادة الأرض (قوله) لم يجب أحدهم للقسمة عبارة المغني والروض ثم طلب واحد منهم القسمة لم يجب
الباقيون عليها اهـ (قوله) أو كانت الدار أشرة (الخ) وهذا ما أتقنا من انفا من قولهم ولو أرا د جمع الخ
الآن ما هنا مطلق يشمله ويشمل ما قدمه عن بحث بعضهم فتنايد به ذلك البحث فإرجع (قوله) كما كانوا
ينتفعون به قبل القسمة) ولم يعتبر وما طلق الانتفاع لعظم التفاوت بين اجناس المنافع اسنى ومعنى (قوله)
مما ذكره) أي المصنف (قوله) في حالي تساوى الاجزاء (الخ) أي الانصاء (قوله) فيما يظهر عبارة النهاية
كما يظهر من اطلاقهم اهـ (قوله) على أن هذه القسمة أفراز أي بناء على ما يأتي من أن قسمة الاجزاء
بالاجبار والتراضي أفراز للحق في الاظهر (قوله) وهذا) أي بقوله لا بيع (قوله) لا يجوز فيها في الربوي
أخذ احدا أكثر من حقه عبارة النهاية امتنع ذلك في الربوي إذ لا يجوز لاحد أخذ زائد على حقه فيه اهـ
(قوله) فيأتي فيه هنا) أي في الربوي المتقسم قسمة بيع (قوله) جميع ما مر (الخ) عبارة المغني في شرح وقسمة
الاجزاء أفراز الخ وحيث قلنا القسمة بيع ثبت فيها احكامها من الخيار والشفعة وغيرهما الا انه لا يقتصر إلى
لفظ بيع أو تملك وقبول ويقوم الرضا مقامها فيشرط في الربوي التقاض في المجلس وامتنع في الرطب
والعنب وما عقدت النار اجزائه ونحو ذلك كما علم من باب الربا وإن قلنا هي أفراز جاز لهم ذلك ويقسم الرطب
والعنب في الافراز ولو كانت قسمتها على الشجر خرصا لا غيرهما من سائر الثمار فلا يقسم على الشجر لأن
الخرص لا يدخله وتصح الاقالة في قسمة هي بيع لا أفراز اهـ وفي الروض مع شرحه ما يوافق (قوله) ثم
رأيت (الخ) الاسبق تقدمه على قوله وتصح قسمة الافراز (قوله) ثم رأيت الامام نقل عن الاصحاب (الخ) عبارة
النهاية وقد نقل الامام عن الاصحاب انهم لا يتراضون بالتفاوت جاز وما نازعهم به من أن الوجه الخ مردود اهـ
(قوله) مما ذكرته) فيه ان ما ذكره مجرد حكم بلا دليل مثل ما هنا (قوله) وهو صريح (الخ) ويدفع دعوى

(قوله) وإن يكون (الخ) اعل هذا هو السبب في أخذ ذلك وذكره والافلا فائدة في ذكره هذه المسئلة مع قطع
النظر عن ذلك لأن قاعدة هذه القسمة الاجبار عليها كما تقدم وهل المراد هنا قسمة بلا قرعة ثلاث تخرج
القرعة نصيبه إلى غير جهة أرضه وسيعلم ما يأتي أن القسمة قد تكون بلا قرعة بان يتراضيا على أن يأخذ
أحدهما هذا والآخر الآخر (قوله) مردود بانه خلاف كلامهم (الخ) كانه لما ان القسمة لم ترفع العلقه بالسكنية

فأتى فيه هنا جميع ما مر في باب الربا في متحدى المجلس ومختلفيه وفي قاعدة مدجوة ودرهم وتصح قسمة الافراز فيما تعلقت الزكاة به قبل
آخر اجبا ثم يخرج كل زكاة ما آل اليه ولا يتوقف صحة تصرف من أخرج على إخراج الآخر ثم رأيت الامام نقل عن الاصحاب انهم لا يتراضون
بالتفاوت جاز ثم نازعهم بان الوجه منه في الافراز رليس كما قال كما هو ظاهر مما ذكره وتوقع لبعضهم هنا اشتباه فاجتنبه وقد صرحوا بجواز
قسمة الثمر على الشجر ولو مختلطاً من نحو بسر ورطب ومنصف وتمر جاف خرصا بناء على أنها أفراز وهو صريح فيما ذكرته

النوع (الثاني) القسمة (بالتعديل) بان تعدل السهام بالقيمة (كارض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة إاثبات رقر ب ماء) ونحوهما مما يرفع قيمة أحد الطرفين على الآخر كبستان (٣٠٤) بعضه نخيل وبعضه عنب ودار بعضهما من حجر وبعضهما من لبن فيكون الثلث لجوده كالثلاثين

الصرحة بأنه ساكت عن التفاوت (قوله النوع الثاني) إلى قوله وفيه نظر في المغنى إلا قوله فعلم إلى المتن وقوله كما بحثه الشيخان إلى المتن وإلى قوله ووقع لجمع في النهاية إلى قوله وسبقها إلى ولا يمنع وقوله ومر إلى وكأنه وقوله وفيه نظر إلى وخرج وقوله واستحسنه إلى لكن وقوله هذا إلى والمستأجر أرض وقوله أي حيث إلى وهل (قول المتن الثاني بالتعديل) وهو قسبان ما يعد فيه المقسوم شيئا واحدا ما يعد فيه شيتين فصاعدا فإشار إلى الأول بقوله كارض الخ وإلى الثاني بقوله ولو استوت الخ اه معنى (قوله بما يرفع الخ) كان يسقى أحدهما بالنهر والآخر بالناضح اه اسنى (قوله كبستان الخ) لا يخفى ما في جملة مثلا لما قبلها عبارة المغنى وشرح المنهج أو يختلف جنس ما فيها كبستان الخ وعبارة الروض وكذا بستان الخ (قوله فيجعل) أي الثلث سهمها وهما أي الثلثان سهمها وأقرع كما مر معنى وشرح المنهج (قوله إن كانت الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج ان كانت أي الأرض لاثنتين نصفين اه (قوله فان اختلفت) أي الانصباء اه معنى (قوله الممتنع منها) أي القسمة اه ع ش وعبارة المغنى من الشركاء اه وإلى هذا يميل قول الشارح أي قسمة التعديل اه فتأمل (قول المتن في الاظهر) ويوزع اجرة القاسم على قدر مساحة الماخوذ لا مساحة النصيب كما مرّت الاشارة إليه معنى وروض (قوله به) أي بالتساوى (قوله لم يجبر علما) أي قسمة التعديل (قوله فهما) أي الجيد والردى وفي بعض النسخ فيها بضمير المؤنث أي في الأرض المذكورة وعلى كل منها فالأولى حذف قوله فلا يجبر على التعديل كافي المغنى (قوله في المنقسم) يعني فيما يمكن قسمته أفرزا أو تعديلا اخذا من اظهاره في موضع الاضمار ثم رايت ما يأتي قيل قول المتن بالرد فلهذا الحد (قوله اذ لم يمكن الخ) مفهومه ان بقاء الاشاعة في نحو الطريق يمنع الاجبار عند امكان الافراز (قوله ولو اقسام بالتراضى الخ) عبارة المغنى والروض قيل النوع الثالث ويجبر الممتنع على قسمة علو وسفل من دار امكن قسمتها لا على قسمة أحدهما فقط أو على جملة لو واحد والآخر لا خرو للبن بكسر الموحدة ان استوت قوله فقسمته قسمة المتشابهات وان اختلفت فالتعديل اه فيأتي فهما الاجبار اسنى (قوله كما أتى به بعضهم) عبارة النهاية كما هو ظاهر اه (قوله ومر) أي في الفرع وقوله لما يصرح به أي بجواز تلك القسمة (قوله وكأنه انما لم ينظر لبقاء العلقه الخ) أي حيث قالوا ابصحة القسمة مع بقاء الشركة في السطح ولم يقولوا بفسادها لوجود الشركة في بعض المشترك اه ع ش وكتب عليه السيد عمر ايضا مانصه لك ان تقول ان ما ذكر غنى عن التوجيه لان الفرض ان القسمة بالتراضى وحينئذ فلا اشكال اذ من المعلوم كما هو ظاهر انه لو كانت الدار مشتركة بين اثنين مناصفة فارادا قسمة نصفها بالتراضى وبقاء النصف على الاشاعة لم تمتنع فليتأمل اه ومرآة عن المغنى والروض ما يفيد (قول المتن قيمة دارين أو حانوتين) أي مثلا لاثنتين بالسوية فطلب أي كل من الشريكين اه معنى وعبارة الاسنى أحد الشريكين اه وهذه هي الصواب الموافقة لقول الشارح الا في طلب أحدهما اذ لا معنى لنفي الاجبار مع التراضى (قول المتن فطلب جعل كل واحد) أي على الابهام بحسب ما تقتضيه القرعة كالا يخفى اه رشيدى (قول المتن جعل كل) أي من الدارين أو الحانوتين لو احدى بان يجعل لدار أو حانوتا ولشريكه كذلك اه معنى (قوله نعم لو اشتركا في دكا كين الخ) عبارة المغنى ويستثنى من الدارين ما اذا كانت الدار ان لها بملك القرية المشتملة عليهما وشركتهما بالنصف وطلب أحدهما قسمة القرية واقتضت القسمة نصفين جمل كل دار نصيبا فان يجبر على ذلك ومن الحانوتين ما اذا اشتركا في الخ قال الجلي وحلها اذا لم تنقص القيمة باقسمة والام يجبر جز ما اه (قوله في دكا كين الخ) أي ونحوها شرح المنهج (قوله صغار متلاصقة مستوية القيمة الخ) أي بخلاف نحو الدكا كين الكبار والصغار الغير الموصوفة بما ذكر فلا اجبار فيها وان تلاصقت الكبار واستوت قيمتها الشدة اختلاف الاغراض باختلاف المحال والابنية كالجنسين اه شرح المنهج (قوله اجيب) وبينزل ذلك منزلة الحان المشترك على البيوت والمساكن معنى واسنى (قوله

قيمة فيجعل سهمها وهما سهمان كانت نصفين فان اختلفت كنصف وثلث وسدس جعلت ستة اجزاء بالقيمة لا بالمساحة فعلم انه لا بد من علم القيمة عند التجزئة (ويجبر) الممتنع منها (عليها) أي قسمة التعديل (في الاظهر) الحاقا للتساوى في القيمة به في الاجزاء نعم ان امكن قسمة الجيد وحده والردى وحده لم يجبر عليها فهما كارضين تمكن قسمة كل منهما بالاجزاء فلا يجبر على التعديل كما بحثه الشيخان وسبقهما اليه جمع متقدمون ولا يمنع الاجبار في المنقسم الحاجة الى بقاء طريق ونحوها مشاعة بينهم يمر كل فيها الى ما خرج له اذا لم يمكن افراد كل بطريق ولو اقتسما بالتراضى السفل لو واحد والعلو لآخر ولم يتعرضا للسطح بقى مشتركا بينهما كما أتى به بعضهم ومر عن الماوردى والرويانى ما يصرح به وكأنه انما لم ينظر لبقاء العلقه بينهما لان السطح تابع للطريق (ولو استوت قيمة دارين أو حانوتين) متلاصقين أولا (فطلب جعل كل

قال الجبلي لم تنقص القيمة بالقسمة اه وفيه نظر ظاهر وظاهر كلامهم كالصريح في رده وخرج بقوله كل واحد ما لو لم يطلب خصوص ذلك فيجبر المنتفع (او) استوت قيمة متقوم نحو (عبيد او ثياب من نوع) ونصف واحد فطلب جعل كل واحد كثلثة اعبدة مستوية كذلك بين ثلاثة وثلثة تساوى اثنان منها واحد ادين اثنين (اجبرا) ان زالت الشركة بها لقلة اختلاف الاغراض فيها (او) من (نوعين) او صنفين كتركى وهندى وضائنتين شامية ومصرية استوت قيمتهما ام لا وكعبد وثوب (فلا) (٢٠٥) إجبار لشدة تعلق الغرض بكل نوع وعند

الرضا بالتفاوت في قسمة هي بيع قال الامام لا بد من لفظ البيع لان لفظ القسمة يدل على التساوى واستحسنه غيره قال بعضهم وهو فقه ظاهر لكن نازعه البلقيني اذا جرى امر لمزم وهو القبض بالاذن اى ويكون الزائد عند العلم به كالمرحوب المقبوض هذا والذي في اصل الروضة ان قسمة الرد لا يشترط فيها لفظ بيع ولا تملك وإن كانت بيعا وعبر في الروض بما يصرح بان ما عدا قسمة الاجبار قال شيخنا في شرحه سواء قسمة الرد وغيرها لا يشترط فيها ذلك وعليه فكلام الامام مقالة ولمستأجرى أرض تناوبا بلا إجبار وقسمتها اى حيث لم تؤثر القسمة نقضا فيها كما هو ظاهر وهل يدخلها الاجبار وجهان وقضية الاجبار في كراه العقب الاجبار هنا الا ان يفرق بتعذر الاجتماع على كل جزء من اجزاء المسافة ثم فتعينت القسمة إذ لا يمكن استيفاؤها المنفعة الا بها بخلافها هنا وهو ظاهر ولو ملكا شجرا دون

قال الجبلي الخ) أقره النهاية والمغنى (قوله) وخرج بقوله كل واحد الخ) عبارة شرح المنهج ومعلوم مما مر أى في القسمة بالاجزاء من قوله لو دار متفقة الابنية الخ) انه لو طلبت قسمة السكبار غير اعيان اى بان يقسم كل منها اجبر المنتفع اه بزيادة تفسير من البجيرى (قوله) او استوت الى قوله وعند التراضى في شرح المنهج لا قوله متقوم وقوله ونصف وقوله او صنفين وكذا في المغنى لا قوله وضائنتين الى وكعبد (قوله) متقوم) الاولى تركه (قوله) نحو عبيد الخ) اى كدواب واشجار او غيرهما من سائر العروض اه مغنى (قوله) ونصف) اقتصر شيخ الاسلام والمغنى على النوع وقال البجيرى اراد بالنوع الصنف بدليل ما ذكره في أمثلة النوعين لانه اصناف اه (قوله) كثلثة اعبدة) زنجية اه شرح المنهج (قوله) كذلك) اى قيمة (قوله) وكثلثة يساوى الخ) بان يكون قيمة احدهما ثلثة والاخرين مائة اه مغنى (قوله) ان زالت الشركة الخ) اما اذا بقيت الشركة في البعض كبدين بين اثنين قيمة احدهما نصف قيمة الاخر فطلب احدهما القسمة ليختص من خرجت له قرعة الخمس به ويبقى لربع الاخر فانه لا اجبار في ذلك مغنى وروض وشيخ الاسلام (قوله) وكعبد وثوب) عبارة المغنى والاسنى او من جنسين كما فهمم بالاولى كعبد وثوب اه (قوله) فلا اجبار) اى فى ذلك وان اختلف وتمذر التمييز كتمر جيد ووردى ولو انما يقسم مثل هذا بالتراضى اه مغنى (قوله) وعندى التراضى) متعلق بقوله قال الامام الخ (قوله) وعبر في الروض بما يصرح الخ) عبارة مع شرحه ويشترط في غير قسمة الاجبار وهو القسمة الواقعة بالتراضى من قسمة الرد وغيره وان تولاهما منصوب الحاكم التراضى قبل القرعة بعدها ولا يشترط في القسمة بيع ولا تملك اى التلطف بهما وان كانت بيعا اه ومرع المغنى ما يوافقها (قوله) وهل يدخلها الاجبار وجهان) المعتمد لا كما يأتى وعليه القياس انهما اذا لم يتراضيا على شىء أجزها الحاكم عليهما قطعاً للنزاع اه ع ش (قوله) وهو ظاهر) وفاقا للروض وخلافا للبلقيني والمغنى كما مر (قوله) بنحو وقف) اى كالوصية مغنى واسنى (قوله) خذ الامار الخ) اى فى الفسخ (قوله) كذلك) اى دائما (قوله) ان كانت افرازا) كذا فى النهاية وفيما بايدىنا من نسخ الشارح بلا واهو فى نسخة سم بالواو عبارة قوله وان كانت افرازا او تعديلا كذا بالواو وان الخ) كما ترى مع ان الاجبار لا يدخل غير الافراز والتعديل ثم هذا قد يدل على أن قسمة الشجر قد تكون افرازا اه عبارة ع ش قوله ان كانت افرازا اى بان كانت مستوية الاجزاء اه عبارة الرشيدى قوله ان كانت افرازا او تعديلا اى بخلاف ما اذا كان ردا اذ لا اجبار فيها اه (قوله) لانها) اى الشركة فى منفعة الارض (قوله) وكالا يضر الخ) عطف على قوله لانها الخ (قوله) المنفعة هنا) اى فيما اذا استحقا منفعة الارض بنحو وقف (قوله) الوجهان السابقان) لعل مراده السابقان فى كراه العقب اى بالزمان او المكان وان اختلفت الكيفية فى الثانى وعبارة الروض تقسم المنافع مهايأة مياومة ومشاهرة ومسانهة وعلى أن يسكن أو يزرع هذا مكانا وهذا مكانا اه رشيدى (قوله) النوع الثالث) الى قوله كذا قالوه فى المغنى الا قوله وما يمكن قسمته الى المتن وقوله ولهما الاتفاق الى المين وما انبه عليه والى قوله وعليه فيظهر فى النهاية الا قوله وصوابه غير مراد وقوله لكن المعتمد الى وقسمة الوقف وقوله ولا رد الى بخلاف وقوله وهذه نظير مسئلتنا وما انبه عليه (قوله) اى كان) يعنى عن

(قوله) وفيه نظر ظاهر وكلامهم كالصريح في رده) ليس فى شىء مر (قوله) اجبر او ان كانت افرازا او تعديلا) كذا بالواو وان كما ترى مع ان الاجبار لا يدخل غير الافراز والتعديل (ايضا وان كانت افرازا) هذا قد

أرضه فالذى يظهر أنهما ان استحقا منفعتها دائما بنحو وقف لم يجبر على القسمة أخذنا من الروايات لأن استحقاق المنفعة الدائمة كملكها فلم تنقطع العلاقة بينهما وان لم يستحقاها كذلك أجبر او ان كانت افرازا او تعديلا ولا نظر لبقاء شركتهما فى منفعة الارض لانها بصدد الانقضاء وكالا تضر شركتهما فى نحو الممرع لا يمكن قسمته ويأتى فى قسمتهما المنفعة هنا الوجهان السابقان ووقع جمع هنا خلاف ما تقرر فاجتنبه النوع (الثالث) القسمة (بالرد) وهى التى يحتاج فيها لرد أحد الشريكين للآخر مالا أجنبيا (بان) أى كان (يكون فى أحد

الجانبيين) ما يميز به عن الآخر وليس في الآخر ما يعة ادله إلا بضم شيء من خارج اليه ومنه (بشر أو شجر) مثلاً (لا يمكن قسمته فيرد من يأخذه قسط قيمة) أي نحو البئر والشجر فإذا كانت قيمة كل جانب ألفاً وقيمة نحو البئر ألفاً فإرد من أخذ جانبا خمساً مائة قيل وما اقتضته عبارة الروضة كاصلاها والمحرم من رد الألف خطأ اه وصوابه غير مراد وما تمكّن قسمته رد أو تعدى لا فطالب أحدهما الرد والآخر التعديل أجيب من طلب قسمة فيها الاجبار والاشتراط اتفاقهما (٢٠٦) على واحدة بعينها (ولا إجبار فيه) أي هذا النوع لا نه دخله ما لا شركة فيه وهو المال المردود

(وهو) أي هذا النوع وهو قسمة الرد (بيع) لوجود حقيقته وهو مقابلة المال بالمال فثبت أحكامه من نحو خيار وشفعة نعم لا يفتر للفظ نحو بيع أو تملك وقبول بل يقوم الرضا مقامهما ولها الاتفاق على من يأخذ أنفيس ويرد وأن يحكم القرعة ليرد من خرج له (وكذا التعديل) أي قسمته يبيع (المذهب) لأن كل جزء مشترك بينهما وإنما دخلها الاجبار للحاجة (وقسمة الاجزاء) بالاجبار والتراضى (افراز) للحق أي يتبين بها أن ما خرج لكل هو الذي ملكه كالذي في الذمة لا يتعين الا بالقبض (في الاظهر) اذ لو كانت بيعاً لما دخلها اجبار ولما جاز فيها الاعتماد على القرعة كذا قالوه وهو مشكل لأن قسمة التعديل بيع وقد دخلها الاجبار وجاز الاعتماد فيها على القرعة وجوابه ان كلا منهما لما انفرد ببعض المشترك بينهما صار كأنه باع ما كان له بما كان للآخر ولم نقل

قوله ما يميز به عن الآخر بل لا محالة للجمع بينهما فكان ينبغي ان يقتصر على احدهما عبارة المغنى وشرح المنهج كان يكون في احدا الجانبين من ارض مشتركة بشر أو شجر لا يمكن قسمته وما في الجانب الآخر لا يعدل ذلك إلا بضم شيء اليه من خارج اه وهذا المزاج احسن (قول المتن من يأخذه) أي بالقسمة التي اخرجتها القرعة مغنى وشرح المنهج زاد الروض مع شرحه ولو تراضيا بان يأخذ احدهما أنفيس ويرد على الآخر ذلك جاز وإن لم يحكم القرعة اه وسياق في الشارح والنهاية مثله (قوله قيل وما اقتضته الخ) عبارة المغنى (تنبيه) لغير المصنف اولى من تعبير المحرر والشرحين والروضة قالوا انه يضبط قيمة ما اختص به ذلك الطرف ثم تقسم الارض على ان يرد من يأخذ ذلك الجانب تلك القيمة فان ظاهر هذا التعيين ان يرد جميع تلك القيمة وليس مراد او انما يرد القسط اه (قوله رد أو تعدى) هل يصور بارض بينهما نصفين في ثلثها شجران جعل ثلثها جزءاً عادلاً لثلاث الشجر وان نصفت احتيج للرد اه سم عبارة الرشيدى وقوله وما يمكن قسمة مرد أو تعدى الخ أي كما إذا كان بعض الارض عامراً وبعضها خراباً أو بعضها ضعيفاً وبعضها قوياً أو بعضها فيه شجر بلا بناء وبعضها فيه بناء بلا شجر أو بعضها على مسيل ماء وبعضها ليس كذلك كما صرح بذلك الماوردى وهو صريح في ان جميع صور التعديل يتأتى فيه الرد فليراجع اه (قوله من طلب قسمة) أي قسمة تعديل فيها الخ (قوله ولا) أي بأن لم يكن في التعديل الممكن إجبار كالرد (قوله ولا اشتراط اتفاقهما الخ) في هذه العبارة خلل وعبارة الماوردى وغيره إذا كانت الارض مما تصح قسمتها بالتعديل وبالرد فدعى احدهما إلى التعديل والآخر إلى الرد فان اجبر على قسمة التعديل أي كما هو المذهب اجيب الداعي اليها وإلا وقفنا على تراضيها باحدهما اه رشيدى (قوله لا نه دخله الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغنى لأن فيه تملكاً لما لا شركة فيه فكان كغير المشترك اه (قوله من نحو خيار الخ) أي كالأقالة كما مر عن المغنى بزيادة بسط (قوله وشفعة) أي للشريك الثالث كما إذا تقاسم شريكاه حصتهما وترك حصته مع احدهما برضاه كما صور به ذلك الاذرى اه رشيدى (قوله نعم لا يفتر) أي هذا النوع بل مطلق القسمة كما مر (قوله من خرج) أي أنفيس (قوله كذا قالوه) أي في التعليل (قوله ان كلا منهما) أي من الشريكين في قسمة التعديل (قوله ان كلا منهما لما انفرد الخ) لم يجب عن إشكال القرعة اه رشيدى (قوله في الافراز) الاولى في الاجزاء (قوله لذلك) لعله من تحريف الناسخ والاصل كذلك بالكاف كما في النهاية (قوله وقيل الخ) عبارة النهاية والمغنى والثاني انها يبيع لانه ما من جزء من المال إلا وكان مشتركاً بينهما فإذا اقتسمها فكان باع كل منهما ما كان له في حصة صاحبه بماله في حصته وصحوة الشيطان في أوائل الربا وزكاة المعشرات اه (قوله الافراز) الاولى قسمة الاجزاء كما في البداية والمغنى (قوله الاول) أي في المتن من أنها لافراز (قوله لا تجوز إلا إذا كانت افراز الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وتصح القسمة في ملكك عن وقف ان قلنا هي افراز لان فلانها يبيع مطاعاً وافرأز وفها رد من الملك فلا نصح امانى الاول فلا متنازع يبيع الوقف وأما في الثاني فلان الملك يأخذ ازاء ملكه جزءاً من الوقف فان لم يكن فيها رد وكان فيها رد من أرباب الوقف صححت ولغت على القولين قسمة وقف فقط بان قسم بين اربابه لافيه من تغيير شرط الوقف يدل على أن قسمة الشجر قد تكون افرازاً (قوله رد أو تعدى) هل يصور بارض بينهما نصفين في ثلثها شجران جعل ثلثها جزءاً عادلاً لثلاث الشجر وان نصفت احتيج للرد

بالتين كما قلنا في الافراز للوقف هنا على التقويم وهو تخمين قد يخطئ ومن ثم كانت قسمة الرد دية لذلك وانما وقع الاجبار في (قوله قسمة التعديل للحاجة اليه كما يبيع الحالك مال المدين جبراً ولم يقع في الرد لانه اجبار على دفع مال غير مستحق وهو بعيد وقيل الافراز يبيع فيما لا يملكه من نصيب صاحبه افراز فيما كان يملكه قبل القسمة ودخله الاجبار للحاجة وهذا الوجه في المغنى ومن ثم جرى عليه في مواضع يمكن المعتمد الاول ولا تتأثر القسمة بشرط فاعداً إذا كانت يديا وقسمة الوقف من الملك لا تجوز الا إذا كانت افرازاً

ولارد فيها من المالك وان كان فيها رد من ارباب الوقف بخلاف ما اذا كانت بيعا فها (٢٠٧) تمتنع مطالبة ارباب رد من المالك لانه حينئذ

ياخذ بازاء ملكه جزءا من الوقف وهو تمتنع وان نازع في ذلك السبكي وغيره سواء اكان الطالب المالك أم الناظر ارام الموقوف عليهم وفي شرح المذهب في الاضحية اذا اشترك جمع في يدنة أو بقرة لم تجز القسمة ان قلنا انها بيع على المذهب وهذه نظير مسئلتنا وبين اربابه تمتنع مطلقا لان فيه تغييرا لشرطه نعم لا يمنع من مهايأة رضوانها كلهم لاذلتغير فيها لعدم لزومها وجزم الماوردي بان الواقف لو تعدد جازت القسمة كما في قسمة الوقف عن الملك واعتمده البلقيني وعليه فيظهر ان محله حيث لارد فيها من احد الجانبين لاستلزامه حينئذ استبدال جزء وقف بجزء آخر ووقف وهو تمتنع مطلقا به يفرق بين هذا وما مر في قسمة الوقف عن الملك من جواز رد ارباب الوقف لانه لا يلزم عليه ذلك ويؤخذ من هذا ان الواقف لو تعدد واتحد الموقوف عليهم جازت افرزا بشرط عدم الرد من احد الجانبين هنا ايضا لاستلزامه الاستبدال ولو مع اتحاد المستحق بخلاف ما لو اتحاد الواقف واختلف الموقوف عليهم فلا يجوز مطلقا لان فيها تغيير لشرطه ووقع لشيخنا في شرح الروض ما يخالف ذلك والوجه ما

(قوله ولارد فيها الخ) ستأتي تصوير افراز فيه رداه سم (قوله مطالبا) أي سواء كان فيها رد أم لا (قوله أو فيها رد من المالك) عبارة الروض وشرحه افراز فيها رد من المالك اه ومن هنا يظهر ان الرد يتصور مع الافراز ايضا أي بان يجعل الثلثان جزءا والثلث مع مال يضم اليه جزءا اذا كان الاشتراك بالمنصفة وتقدمت الإشارة إلى انه يتصور مع التعديل ايضا اه سم وتقدم عن الرشيدى ان جمع صور التعديل يتأتى فيه الرد (قوله سواء اكان الخ) راجع لكل من منطوق الاستثناء ومفهومه (قوله وفي شرح المذهب) عبارة النهاية في المجموع قوله لم تجز القسمة الخ فيه توقف اذ الظاهر ان لحم البدنة أو البقرة من المشابهات فقسمة بالأجزاء ثم رايته قال في باب الاضحية ما نصه ثم بقسمة من اللحم بناء على انها افراز وهو ما صححه في المجموع وعلى انها بيع تمتنع القسمة اه وعبارة المغنى والنهاية هناك ولهم قسمة اللحم لان قسمة قسمة افراز اه (قوله وبين اربابه) عطف على قوله من الملك (قوله يمتنع) الاول الثاني (قوله مطلقا) أي افرزا أو بيعا اه ع (قوله لان فيه) أي في تقسيم الوقف بين اربابه (قوله تغيير الشرط) كان معنى ذلك ان مقتضى الوقف ان كل جزء يلج الموقوف عليهم وعند القسمة يختص البعض ببعض اه سم (قوله نعم لا يمنع من مهايأة الخ) وكلمها ياءة مالو كان المحل صالحا لسكنى ارباب الواقف جميعهم فتراصوا على ان كل واحد يسكن في جانب مع بقاء منفعة الوقف مشتركة على ما شرطه الواقف اه ع (قوله وتقدم عن المغنى والروض مع شرحه ما يؤيد بزيادة بسط) (قوله وجزم الماوردي) إلى قوله وعليه الخ عبارة النهاية وشرح الروض قال البلقيني هذا اذا صدر الوقف من واحد على سيل واحد فان صدر من اثنين فقد جزم الماوردي بجواز القسمة كما تجوز قسمة الوقف عن الملك وذلك أرجح من جهة المعنى وأفتت به اه وكلامه أي البلقيني متدافع فيها لاذ صدر من واحد على سيلين أو عكسه الأقرب في الاول بمقتضى ما قاله الجواز وفي الثاني عدمه اه وفي المغنى ما وافقها يأتي في الشارح ما يخالفها قال الرشيدى قوله فان صدر من اثنين صادق بما اذا تعدد السيل وبما اذا اتحد فظنره مع قول الشارح الا ان كلامه متدافع في ذلك اه رشيدى (قوله بان الواقف لو تعدد الخ) واختلف الموقوف عليهم ايضا اخذنا بما يأتي (قوله من احد الجانبين) أي صننى الموقوف عليهم (قوله مطلقا) أي بيعا وافرزا (قوله ويؤخذ من هذا) أي من الفرق (قوله لاستلزامه) أي الرد (قوله مطلقا) أي مع الرد وبدونه (قوله ووقع لشيخنا في شرح الروض الخ) وفي سم بعد سوق عبارة شرح الروض المارة انفا ما نصه وهو يفيد الجواز فيما اذا اتحد الواقف وتعدد الموقوف عليه والمنع في عكس ذلك وذلك عكس ما قاله الشارح اه ولعل الأقرب مدرك ما قاله الشارح دون شرح الروض وان وافقه النهاية والمغنى (قوله والوجه ما فترته) خلافا للنهاية والمغنى كما مر (قول المتن بشرط الخ) أي إذا كان هناك قرعة اه شرح المنهج ريانى في الشارح ما يفيد (قوله باللفظ) إلى قوله حينئذ هما مسئلتان في النهاية إلا لالفاظة قبل الثانية وقوله لم يحله إلى وحاصل ما يندفع (قول المتن بعد خروج القرعة) أي وقبله روض رشيدى الاسلام ومغنى (قوله فافتقر إلى التراضى بعده) أي كقبله شيخ الاسلام ومغنى (قول المتن

(قوله ولارد فيها من المالك) ما وجه هذا التقييد مع ان الافراز لارد فيه ثم رأيت الحاشية الآتية أول الصفحة الآتية (قوله أو فيها رد من المالك الخ) عبارة الروض وشرحه افراز وفيها رد من المالك اه ومن هنا يظهر ان الرد يتصور مع الافراز ايضا أي بان يجعل الثلثان جزءا والثلث مع مال يضم اليه جزءا فبها إذا كان الاشتراك بالمنصفة وتقدمت الإشارة إلى انه يتصور مع التعديل ايضا (قوله جازت افرزا) كان المراد حال قسمة ما يخص احد الواقفين عما يخص الآخر وحينئذ يظهر انه لا يلزم تغير شرط الواقف لان كلام من الحصتين للموقوف عليهم (قوله لان فيها تغيير الشرطه) كان مع ذلك ان مقتضى الوقف ان كل جزء منه يلج الموقوف عليهم وعند القسمة يختص البعض ببعض (قوله ووقع لشيخنا في شرح الروض الخ) عبارة شرح الروض بعد نقله اعتماده البلقيني ما قاله الماوردي ما نصه وكلامه أي البلقيني متدافع فيما اذا صدر من واحد على سيلين أو عكسه الأقرب في الاول بمقتضى ما قاله الجواز وفي الثاني عدمه اه وهو يفيد الجواز

قرره (ويشترط في) قسمة (الرد الرضا) باللفظ (بعد خروج القرعة) لانها بيع وهو لا يعمل بالقرعة فافتقر إلى التراضى بعده

ولو تراضيا) أى الشريك كان مثلاً اهـ (قوله كقسمة تعديل الخ) الكاف استقصائية كما يفيد قوله الآتى
 فحينئذ فيها مستلذان الخ (قول المتن اشترط الرضا الخ) وظاهره انه لا بد أن يعلم كل منهما ما صار إليه قبل رضاه
 عنانى اهـ بجرى وتقدم في شرح او نوعين ما يفيد (قوله فيما إذا كان هناك قرعة) سيد كر محترزه وكان
 الاول تقديمه وكتابه عقب قول المصنف بعد خروج القرعة (قوله واما في غيرها) أى في قسمة الافراز إذا
 قسمت بالتراضى اهـ حلى (قوله ولا يشترط الخ) أى في القسمة مطلقاً اهـ عميرة وفيد كلام الشارح بعد
 (قوله لفظ نحو بيع) الاول القلب (قوله نحو بيع) أى كتمليك اهـ معنى (قوله على أن يأخذ أحدهما
 احداً الجانبين الخ) أى في التعديل والافراز وقوله أو احدهما الحسنيين الخ أى في الرد فقط (قوله فلا حاجة
 إلى تراض ثان) ويتمتع على كل منهما بعد ذلك طلب قسمة أخرى وتعين له ما اختاره اهـ بجرى عن العزيز
 (قوله اما قسمة الاجبار الخ) عبارة المنهج مع شرحه وشرط لقسمة ما قسم بتراض من قسمة رد وغيره ولو
 بقاسم يقسم بينهما بقرعة رضاهما بعد خروج القرعة فان لم يحكما القرعة الخ اما قسمة ما قسم اجباراً فلا يعتبر
 فيها بالرضا لا قبل القرعة ولا بعدها اهـ باختصار بقى انه ما المراد بجرى ان القسمة بالاجبار أو بالتراضى وقد
 افاد ذلك الانوار بما نصه ولا يشترط الرضا في قسمة الاجبار لا عند اخرج القرعة ولا بعدها وهى ان يترافعا
 للحاكم لينصب قاسماً يقسم بينهما فيفعل ويقسم المنصوب ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما او تقاسما بانفسهما
 فيشترط التراضى بعد خروج القرعة ولا يكتفى الرضا الاول ولا فرق بين قسمة الرد وغيرها اهـ ولما اجاب
 الجلال المحلى عن الاعتراض على قول المنهاج لا اجبار فيه بان صوابه عكسه كما في المحرر بان المراد ما اتفق فيه
 الاجبار عما هو محله وهو اصرح في المراد بما في المحرر قال شيخنا الشهاب البرلى وذلك لان عبارة المحرر
 تصدق بما لو تراضيا للقاضى عن رضى منهما وسالاه ان يقسم بينهما قسمة افراز او تعديل فقسم بينهما واقرع
 فان اقرعه لزام لها لا يتوقف على رضى بعد ذلك كما اشار اليه الشارح في صدر الباب بخلاف عبارة المنهاج
 باعتبار التأويل المذكور وهذا غاية ما ظهر لى وهو مراده ان شاء الله تعالى اهـ وقوله فان اقرعه الزام الخ
 لا ينافى قول شرح الروض ويشترط في القسمة الواقعة بالتراضى من قسمة الرد وغيره وان تولاها منصوب
 الحاكم التراضى قبل القرعة وبعدها اهـ لجواز حمله أى قول شرح الروض على تراضيهما بمنصوب
 الحاكم بدون ترافعه للحاكم فيكون معنى قول الانوار السابق ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما فليتأمل اهـ سم
 ويأتى في بيان الاعتراضات على المتن الخ وفي شرح ولو ادعاه في قسمة تراض ما يؤيد قول الانوار بل يصرح

فيما إذا اتحد الواقف وتعدد الموقوف عليه والمنع في عكس ذلك وذلك عكس ما قاله الشارح (قوله ولو تراضيا
 بقسمة ما لا اجبار فيه اشترط الرضا) عبارة المنهج وشرحه وشرط لقسمة ما قسم بتراض من قسمة رد وغيره
 ولو بقاسم يقسم بينهما بقرعة رضاهما بعد خروج القرعة وان لم يحكما القرعة كان اتفقا على ان يأخذ احدهما
 احداً الجانبين والاخر الاخر او احدهما الحسنيين والاخر النفيس ويرد زائد القيمة فلا حاجة إلى تراض
 ثان اما قسمة ما قسم اجباراً فلا يعتبر فيها الرضا لا قبل القرعة ولا بعدها اهـ باختصار الادلة بقى انه ما المراد
 بجرى ان القسمة بالاجبار أو بالتراضى وقد افاد ذلك عبارة الانوار حيث قال ولا يشترط الرضا في قسمة الاجبار
 لا عند اخرج القرعة ولا بعدها وهى ان يترافعا للحاكم لينصب قاسماً يقسم بينهما فيفعل ويقسم المنصوب
 ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما او تقاسما بانفسهما فيشترط التراضى بعد خروج القرعة ولا يكتفى الرضا الاول
 ولا فرق بين قسمة الرد وغيرها اهـ ولما ساق الجلال المحلى انه اعترض على قول المنهاج لا اجبار فيه بان صوابه
 عكسه كما في المحرر قال ويجاب بان المراد ما اتفق فيه الاجبار عما هو محله وهو اصرح في المراد بما في المحرر اهـ قال
 شيخنا الشهاب البرلى وذلك لان عبارة المحرر تصدق بما لو تراضيا للقاضى عن رضاهما وسالاه ان يقسم بينهما
 قسمة افراز او تعديل فقسم بينهما واقرع فان اقرعه لزام لها لا يتوقف على رضاه بعد ذلك كما اشار اليه
 الشارح فيما سلف صدر الباب بخلاف عبارة المنهاج باعتبار التأويل المذكور وهذا غاية ما ظهر لى وهو مراده
 ان شاء الله تعالى والله اعلم اهـ وقوله فان اقرعه الزام الخ لا ينافيه قوله في شرح الروض ويشترط

(ولو تراضيا بقسمة ما لا
 اجبار فيه) كقسمة تعديل
 و افراز (اشترط) فيما إذا
 كان هناك قرعة (الرضا بعد
 القرعة في الاصح كقولها
 رضينا بهذه القسمة) أو
 بهذا (أو بما أخرجه
 القرعة) أما في قسمة
 التعديل فلانها بيع
 كقسمة الرد واما في غيرها
 فقياساً عليها لان الرضا أمر
 خفى فانيط بظاهرها عليه
 ولا يشترط لفظ نحو بيع
 فان لم يحكما القرعة كان
 اتفقا على أن يأخذ أحدهما
 احداً الجانبين والاخر الاخر
 أو أحدهما الحسنيين
 والاخر النفيس ويرد زائد
 القيمة فلا حاجة إلى تراض
 ثان اما قسمة الاجبار فلا
 يعتبر فيها الرضا لا قبل
 القرعة ولا بعدها

قيل في كلامه خال من أوجه أن مالا إجبار فيه هرقة الرد فقط وقد جزم باشتراط الرضا فيه أقلزم التكرار والجزم أولا وحكاية الخلاف ثانيا وأنه عبر بالأصح وفي الروضة بالصحيح وأنه عكس ما بعله أنه لم يذكر فيه هذا الخلاف إلا في قسمه الاجبار قيل فكانا المتنازعين ان يكتب ما فيه إجبار فكتب مالا إجبار فيه وامل عبارته مالا إجبار فيه فخرقت ومنه نيزول التكرار والتناقض والتعاكس وأنه أطلق الخلاف ومحل حيث حكموا فاسما فان تولاها حاكم او منصوب به جبر المعتبر الرضا قطعاً ولو نصبوا او كلاً عنهم (٣٠٩) اشتراط رضاهم بعد القرعة قطعاً وكذا لو

قسموا بانفسهم اه حاصل ما اطالوا به وكله تعسف وحاصل ما يندفع به كل ما ابدوه ان المراد بما لا إجبار فيه كادل عليه السياق انه لا إجبار فيه الآن باعتبار التراضي وإن كان فيه الاجبار باعتبار اصله وعبارة المحرر القسمة التي لا يجبر عليها اذا جرت بالتراضي والمراد به ما ذكرته ايضا فحينئذ هما مشتلان ما يتعلق بالرد وما يتعلق بالتعديل والافراز والخلاف في الثانية بقسميهما له وجه نظرا إلى الرضا العارض وإلى الاجبار الاصل كان الجزم في الاولى له وجه وكونه قواهنا وضعفه في الروضة فكثير ما يقع له ولا اعتراض عليه فيه لان منشاه الاجتهاد وهو يتغير (ولو ثبت) باقرار او علم قاض او عين مردودة او (بيينة) ذكرين عدلين دون غيرهما على الواجهة (غلط) ولو غير فاحش (او حيف) وان قل (في قسمه اجبار نقضت) كالمثبت ظلم قاض او كاذب شاهد وطريقته ان يحضر قاسمين حاذقين لينظرا او يمسحا فيعرفا الحل

به (قوله قيل في كلامه) إلى قوله أنه أطلق في المعنى (قوله قيل في كلامه) عبارة المعنى قال الشيخ برهان الدين والفرازي وتبعه في المهمات في كلام المصنف الخ (قوله من أوجه) أي خمسة (قوله وقد جزم باشتراط الرضا الخ) عبارة المعنى وقد ذكرها قبله بلافاصلة وجزم الخ (قوله وفي الروضة بالصحيح) محل تأمل بل الذي في الروضة واصلها الاظهر وكذا نقله المحقق المحلى على الصواب اه سيد عمر (قوله قيل فكان المتن الخ) عبارة المعنى وقال في الترشيع الذي يظهر انه اراد المنهاج ان يكتب ما فيه إجبار فكتب مالا إجبار فيه وانا ارجو ان يكون عبارته ما لا إجبار فيه بالالف واللام في الاجبار ثم سقطت الالف فقرئت مالا إجبار فيه وهذا (قوله فخرت) أي يكتب بالالف بعد اللام والف لإجبار المتصل باللام (قوله والتناقض) يعني الجزم أولا وحكاية الخلاف ثانيا (قوله) وأنه أطلق الخ عطف على قوله وأنه عكس الخ ولم يذكر التحفة ولا الشارح الجواب عن هذا اه رشیدی (قوله) وكله تعسف يتأمل فان نسبته إلى التعسف مع ظهور وروده واحتياج في دفعه إلى مخالفة الظاهر جدا في غاية التعسف اه سم وايضا انه اقر الوجه الخامس ولم يجب عنه (قوله) وإن كان فيه الاجبار الخ الو او حالية أخذ من قوله الآتي والخلاف في الثانية الخ (قوله التي لا يجبر عليها) كذا في نسخ التحفة والهامة والذين في المعنى كسائر نسخ المحلى التي يجبر بدون لا وهو الظاهر فليحرم ثم رايته كذلك في نسخة من المحرر بدون لا اه سيد عمر عبارة الرشیدی وقوله القسمة التي لا يجبر الخ كذا في نسخ الشارح باثبات لا فيل يجبر بالصواب حذفها اه (قوله فحينئذ) أي حين كين المراد بما في المتن ما ذكرته هما أي ما جزم به المتن أولا وما حكي فيه الخلاف ثانيا مشتلان أي فزال التكرار والتناقض والتعاكس (قوله بتقسيميهما) أي التعديل والافراز (قوله واستشكل الخ) يستعادمه أن المراد بقسمة الاجبار هنا ما مر عن سم عن الانوار ثانيا (قوله في الاولى) أي الرد (قوله قواه) أي الخلاف (قوله فكثيرا ما) هذا على تقدير ما قيل وكونه الخ (قوله يقع الخ) أي نظير تلك المخالفة (قوله باقرار) إلى الكتاب في النهاية لا قوله وطريقه إلى ولا يحلف وقوله ولو اقر إلى المتن وقوله وقيل إلى المتن (على الاوجه) وقافا للهامة كاسر وخلافا للشيخ الاسلام والمعنى عبارة الاسنى وظاهر ان الشاهد والمراتين والشاهد واليمين وعلم الحاكم لو اقرار الخصم ويمين الرد كالشاهدين خلافا لجماعة اه (قوله وطريقه الخ) أي معرفة الغلط أو الحيف عبارة الروض مع شرحه ومن ادعاه منهم بمجمل بان لم يبينه لم يثبت اليه فان بين ليحلف القاسم الذي نصبه القاضي بل يمسح العين المشتركة قاسمان حاذقان الخ (قوله او يعرف الخ) عطف على يحضر الخ عبارة الاسنى والحق السرخسي يشهادتهما ما لا اعرف انه يستحق الخ (قوله كما مضى) أي كالمحلف القاضي انه لم يظلم اه شيخ الاسلام (قول المتن فان لم تكن بينة) أي ولا ثبت ذلك بغيرهما مر معني وشيخ الاسلام (قوله احدهما) أي الغلط أو الحيف اه عرش (قول المتن فله تحليف شريكه) لان من ادعى على خصمه ما لو اقر به لنفعه فان ذكر كان له تحليفه اسنى ومعنى (قوله فان حلف) إلى قول المتن وقلنا في المعنى (قوله مضى) أي القسمة على الصحة اه معنى (قوله ولألا) أي وإن نكل اه معنى عبارة الروض مع شرحه ومن نكل منهم عن اليمين

في القسمة الواقعة بالتراضي من قسمه الرد وغيرها وإن تولاها منصوب الحاكم التراضي قبل القرعة وبعدها اه لجاز حمله على تراضيها بمنصوب الحاكم بدلين ترافع لاحاكم فيكون بمعنى قول الانوار السابق ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما فليتأمل (قوله) وكله تعسف يتأمل فان نسبته إلى التعسف مع

(٣٧ - شرواني وابن قاسم - عاشر) ويشهد انه او يعرف أنه يستحق الف ذراع فمسح ما أخذه فاذا هو دون ذلك ولا يحلف قاسم قاض واستشكل ابن الرقعة النقض بان رفع للشيء بمثلته ولا مرجح ويرد بان الاصل المحقق الشيوع فترجح به قول مثبت النقض (فان لم يكن بينة وادعاه) أي احدهما (واحد) من الشريكين او الشركاء على شريكه وبين قدر ما ادعاه (فله تحليف شريكه) انه لا غلط او ان لا زائد مدعه او انه لا يستحق عليه ما ادعاه ولا شيئا منه فان حلف مضى ولا ولاحص المدعى نقضت كالمواقر ولا نسمع الدعوى على القاسم

من جهة الحاكم لانه لو اقر لم تنقض نعم بحث الزركشي سماعا عليه رجاء ان ثبت حقه فيرد الاجرة ويغرم كالمو قال قاض غلط في الحكم او تعدت الحيف (ولو ادعاه في قسمة تراض) في غير روى بان نصبا لهما قسما أو اقتسما بانفسهما ورضيا بعد القسمة (وقلنا هي بيع) بان كانت تعديلا أو ردا (فالاصح انه لا أثر للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى) وان تحقق الغبن لرضا صاحب الحق بتركة فصار كالمو اشترى شيئا وغبن فيه أما روى بتحقيق غلط في كيله او وزنه فالقسمة (٢١٠) باطلة لا محالة للربا (قلت وإن قلنا افران) بان كانت بالاجزاء (نقضت ان ثبت) بحجة لانه

لا افران منع التفاوت (والا) ثبت (فيحلف شريكه والله اعلم) نظير ما مر في قسمة الاجبار ولو اقر ا بصحة القسمة وان كلاتسلم ما يخصه ثم ادعى احدهما ان شريكه تعدى باخذ اكثر من حصته لان الحد هذا قال المدعى عليه بل الحد هذا الاختص هذا بما وراء الحد الاول والمدعى بما وراء الحد الثاني وقسم ما بين الحدين على نسبة ما كان بينهما قبل القسمة لان الاصل الاشاعة فرجع اليها عند التنازع حيث لا مرجح كذا اجزم به بعضهم فان قلت يتنافى هذا قول الروضة ولو تقاسمنا تنازعا في قطعة من الارض فقال كل هذا من نصبي ولا مرجح تحالفا وفسخت القسمة كالمبتاعين ورجح ابو حامد باليدان وجدت لان الآخر يدعى غصبه والاصل عدمه قلت المناقاة ظاهرة لولا اعتراف كل في تلك بان كلا تسلم ما يخصه ومع ذلك فالذي يتجه في تلك ما قاله الشيخ ابو حامد من انه لا يقبل قول من ادعى تعدى

نقضت القسمة في حقه دون حق غيره من الحالفين ان حلف خصمه اه (قوله نعم بحث الزركشي الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان اعترف به القاسم وصدقه ونقضت القسمة فان لم يصدقه بان كذبوه او سكتوا لم تنقض ورد الاجرة كالفاضى بدترف بالغلط او الحيف في الحكم ان صدقه المحكوم له ورد المال المحكوم به الى المحكوم عليه ولا فلا وغرم الفاضى للمحكوم عليه بدل ما حكم به وقول القاسم في قسمة الاجبار حال ولا يته قسمة كقول الفاضى وهو في محل ولا يته حكمت فيقبل ولا لم يقبل بل لا تسمع شهادته لاحد الشريكين وإن لم يطالب اجرة إذا ذكر فعله اه (قوله رجاء ان ثبت حيفه) لعل المراد ثبوته باقراره لانه هو الذى يرتب عليه الغرم إذ لو ثبت بالبيينة نقضت القسمة فلا غرم ويدل على هذا تنظيره بمسئلة الفاضى اهر شيدى (قوله ويغرم) أى بدل ما نقص من سهم المدعى كما رافعنا المغنى والروض مع شرحه (قوله كما لو قال الخ) راجع للمعطوف فقط (قول المتن ولو ادعاه) أى الغلط او الحيف اه معنى (قوله في غير روى) سيدكر محترزه (قوله ورضيا) راجع للمعطوف عليه ايضا (قول المتن لا أثر للغلط) أى او الحيف اه شيخ الاسلام (قوله لرضا صاحب الحق بتركة) هذا يؤيد بل يصرح بما قدمناه عن العنانى من انه لا بد في القسمة بتراض ان يعلم كل من الشريكين ما صار اليه قبل رضاه (قوله تحقق غلط) أى او حيف اه معنى (قول المتن قلت) أى كما قال الرافعى في الشرح وقوله وإن قلنا افران نقضت ان ثبت بحجة الخ هذا الحكم يؤخذ من اقتصار المحرر على التفريع على الاصح فصرح به المصنف ايضا اه معنى (قوله ولو تقاسما) الى قوله قلت في المغنى والروض مع شرحه (قوله في قطعة الخ) أى او بيت اسنى ومعنى (قوله ولا مرجح) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولا يبينه لهما او لكل منهما بيينة اه (قوله ورجح ابو حامد باليد) أى فيحلف ذو اليد ورض ومعنى (قوله ان وجدت) أى ان اخذت احدهما باليد فيما تنازعا فيه اه اسنى (قوله ومع ذلك) أى الاعتراف (قوله من انه لا يقبل قول من ادعى تعدى صاحبه الخ) أى فيحلف المدعى عليه ذو اليد كما مر عن الروض والمغنى انفا (قول المتن بطلت فيه) أى القسمة في البعض المستحق (تنبيه) لو تقاسما دارا وباهيا في قسم احدهما والآخر يستطرق الى نصيبه من باب يفتحه الى شارع ففرعه السلطان لم تنفسخ القسمة كما قاله الاستاذ خلافا لان الصلاح ولا يقاسم الولي بحجوره بنفسه ولو قلنا القسمة افران كما صرحوا به فيما اذا كان بين الصبي ووليته حيلة اه معنى (قوله والاظهر) الى قوله ولو بان في المغنى (قوله انه يصح الخ) وقوله يطل الاولى فيما التاثير (قوله واطال الاسنوى الخ) ومع ذلك فالتمتد ما اقتضاه كلام المصنف اه معنى (قوله فان كان بينهما) هذا حل معنى والافسوا حال كما اشار اليه المغنى (قول المتن بطلت) أى تلك القسمة (تنبيه) اراد بطلانها البطلان ظاهر او الا فبالاستحقاق بان ان لا قسمة واستثنى ابن عبد السلام ما وقع في الغنيمة عين مسلم استولى الكفار عليها ولم يظهر امرها الا بعد القسمة فترد لصاحبها ويعوض من وفعت في نصيبه من خمس الخس ولا تنقض القسمة ثم قال هذا ان كثر الجند فان كانوا قليلا كعشرة فينبغي ان تنقض اذا عسر في اعادتها اه معنى (قوله جرى هنا ما مر الخ) أى فيكلف القلع مجانا ولا يرجع بما انفق قال ع ش فليراجع فانه خلاف الاستدراك الاتى انفا (قوله نحو القلع) أى كالقطع اه

ظهور وروده والاحتياط الى مخالفة الظاهر جدا في دفعه في غاية التعسف

صاحبه بتقديم الحد (ولو استحق بعض المقسوم شائعا) كالربع (بطلت فيه وفي الباقي خلاف تفريق الصفة) والاظهر نهاية منه انه يصح وتخير كل منهم وقيل يطل في الكل واطال الاسنوى في الانتصار له (أو) استحق (من النصيبين) شيء (معين) فان كان بينهما (سواء بقيت) القسمة في الباقي اذا تراجع بين الشريكين (والا) يكن سواء بان اخذت باحد النصيبين او عومها لكنته في احدهما اكثر (بطلت) لان ما يبقى لكل ليس قدر حقه بل يحتاج احدهما الى الرجوع على الآخر وتعود الاشاعة ولو بان فساد القسمة وقد انفق او زرع او بنى مثلا احدهما او كلاهما جرى هنا ما مر فيما اذا بان فساد البيع وقد فعل ذلك لكن الاوجه انه لا يلزم كل شريك هنا من ارش نحو القلع

الأقدر حصته لأن التغير من جهته إنما هو فيه لا غير (تنبية) قد يتوهم من المتن أن القرعة شرط لصحة القسمة وليس مراداً كما يفهمه قوله السابق فيجبر الممتنع فتعدل السهام إلى آخره فلم يجعل التعديل إلا عند الإيجاب مفهومه (٢١١) أن الشريكين لو راضيا بقسمة المشترك

نهاية (قوله كما يفهمه) أي عدم الإرادة (قوله لكن من حين التقرير) أي وقوع منه تصرف فيها خصه قبل التقرير كان باطلاً أه عش (قوله طلب الشركاء) إلى قوله وسمعت البيهقي في المغنى (قوله لم يجبههم) أي لم يجب أجابتهم كداني الجبري عن الشوري وفي هذا التفسير توقف بل التعليل الاتي وكذا كلام المغنى والروض مع شرحه صريح في عدم جواز الإجابة عبارتهما وليس للأفاضل أن يجيب جماعة إلى قسمة شيء مشترك بينهم حتى يقيموا بينة بملكهم سواء اتفقوا على طلب القسمة أو تنازعوا فيه لأنه قد يكون في أيديهم بأجارة أو إعارة أو نحو ذلك فإذا قسمه بينهم فقد يدعون الملك محتجين بقسمة القاضي أه (قوله حتى يثبتوا ملكهم) خرج بابائنا الملك أثبات البذلان القاضي لم يستغفبه شيئاً غير الذي عرفه واثبات الاتباع أو نحوه لأن يد البائع أو نحوه كيدهم أه اسنى (قوله وهو الخ) أي الحكم (قوله ذي الحق) أي اليد (قوله) غير شاهدوين) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمغنى والاسنى عبارتهما ويقبل في إثبات الملك شاهد وأمرأتان وكذا شاهد ومين كما جزم به الدارمي واقتضاء كلام غيره وهو بوزن كشي وان خالف فيه ابن المقرئ (خاتمة) لمن أطلع منها على عيب في نصيبه أن يفسخ القسمة كالبائع ولا تصح قسمة الديون المشتركة في الذمم لأنها ما بيع دين بدن أو أفرأ ما في الذمة وكلاهما ممتنع وإنما امتنع أفرأ ما في الذمة لعدم قبضه وعلى هذا لو راضيا على أن يكون ما في ذمة زيد لأحد همار ما في ذمة عمرو والآخر لم يختص أحد منهما بما قبضه أه (قوله وأخذ البلقيني من هذا أنه الخ) عبارة النهاية راسن وتخرج البلقيني من هذا الخ مردود لأن معنى الحكم بالموجب أنه إذا ثبت الملك صح فكانه حكم بصحة الصيغة أه (قوله من هذا) أي من قولهم طلب أحد الشركاء قسمة ما بأيديهم لم يجبههم الخ (قوله أقرأه وأقاما بينة الخ) عبارة النهاية والاسنى بمجرد اعترا ف المتعاقدين بالبائع ولا بمجرد إقامة البينة عليهما بما صدر منهما أه (قوله كما مر) أي في آداب القضاء (كتاب الشهادات)

قدمت على الدعوى نظر التحمل المجبري (قوله جمع شهادة) مصدر شهد من الشهود بمعنى الحضور قال الجوهرى الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة ومؤيدها لأنه مشاهد لما غاب عن غيره وقيل ما خوذ من الأعلام قال الله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو أي اعلم وبين معنى (قوله بحق على غيره) تركه غيره وعلله لعدم الجمع بذلك (قوله بلفظ خاص) أي على وجه خاص بأن تكرن عند قاض بشرطه رشيدى (قوله والاصل) إلى قوله وخبر لا تقبل في المغنى الا قوله الا الصيغة إلى المتن (قوله وخبر الصحيحين الخ) وخبر أنه ^{عليه السلام} سئل عن الشهادة فقال للسائل ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد اودع رواء البيهقي والحاكم وصحح اسناده معنى (قوله يدفع بهم الحقوق الخ) عبارة المغنى يستخرج بهم الحقوق ويدفع بهم الظلم أه (قوله ضعيف) خبر قوله وخبراً كرموا الخ (قوله واركانها) إلى قوله ولو أخبر عدل الشاهد في النهاية الا قوله ولا حد إلى ولا غير ذي مروءة وقوله ويؤخذ إلى ولو شهد أه (قوله كما يأتي) أي في كلام الشارح ع ش (قول المتن شرط الشاهد) أي شروطه معنى (قوله او صاف تضمنها الخ) دفع به ما يرد على المتن من حل العين على المعنى (قول المتن مسلم) أي ولو بالنية حراى ولو بالدار ذر مروءة بالهمن بوزن سهرة وهى الاستقامة معنى (قوله فلا تقبل شهادة اضداد هؤلاء ككافر) الاخصر الاولى يظن عطف ما يأتي فلا تقبل شهادة كافر الخ كفى المغنى (قوله ولو على مثله) خلافاً لابي حنيفة مطلقاً ولا حد في الوصية معنى (قوله وخبر لا تقبل (قوله وإنما يتضح أن كان الحكم بالموجب يستلزم الحكم بالصحة الخ) عبارة شرح الروض والوجه خلاف ما قاله اى البلقيني لأن معنى الحكم بالموجب أنه ثبت الملك صح فكانه حكم بصحة الصيغة انتهى (كتاب الشهادات)

ليس لك الا شاهدك أو يمينه وخبراً كرموا والشهود فان الله تعالى يدفع بهم الحقوق ويستخرج بهم الباطل ضعيف بل قال الذهبى انه منكر واركانها شاهد ومشهود له وعليه به وصيغة وكلها تعلم من كلامه الا الصيغة وهى لفظ اشهد لا غير كما يأتي (شرط الشاهد) او صاف تضمنها قوله (مسلم حر مكلف عدل ذو مروءة غير متمم) ناطق رشيد متيقظ فلا تقبل شهادة اضداد هؤلاء ككافرو ولو على مثله لأنه اخس الفاسق وخبر لا تقبل

بالألفاظ لا فـم لو شهدا كذلك فالعقد أو شهدوا أحدهما قالوا وكان في كذا وآخر بأنه قال سلطنتك عليه أو فوضته إليك أو شهدوا أحدهما بامتنافا
الدين والآخر بالابراء منه فلا يفتقن أحدهم قوله النقل بالمعنى كأنه نقل باللفظ يتعين حمله على ما ذكرته من أنه يجوز التعبير عن المسموع بمرادفه
المساوي له من كل وجه لا غير ويؤيد قولي وكان الغرض إلى آخره قولهم لو شهد له واحد (٢١٣) ببيع وآخر بالاقرار بملء ليل فلو رجع

أحدهما وشهد بمشهد به
الآخر قبل لانه يجوز ان
يحضر الامر من فعله
هذا صريح فيما ذكرته
فتامله ويؤخذ مما ياتي في
المتنفة ان محل قبوله هنا
ان كان مشهورا بكونه من
اهل الديانة والمعرفة ولو
شهد له واحد بالف و آخر
بالفين ثبت الالف وله
الحلف مع الشاهد بالالف
الزائدة وهذا يظهر اعتماد
قول العبادي لو شهد واحد
بانه وكله ببيع هذا و آخر
بانه وكله ببيع هذا وهذه
لفقتا فيه وان استغراب
المروي له غير واضح ولو
اخر عدل الشاهد بمضاد
شهادته ففي حل تركها ان
ظن صدقه وجها رجع
بعضهم المنع وبعضهم
الجواز والذى يتجه انه لا
يكتفى بالظن لان الشهادة
اختصت بمن يدا احتياط بل
لابد من الاعتقاد فان اعتقد
صدقه جاز ولا فلا وعليه
يحمل جزم بعضهم بانه لو
اخر الحاكم برجع
الشاهد فان ظن صدق
الخبر اى اعتقده توقف عن
الحكم ولا فلا ومن شهد
باقرار مع علمه باطنا بما

يخالفونوه أن يخبر به (وشرط العدة الاجتناب) كل كبيرة من أنواع (الكبائر) لأن مرتكب الكبيرة فاسق وهي وما في معناها كل جريمة تؤذي بقلة أكرث من تكبها بالدين ورقة الدنيا فهو هذا الشمول أيضا للصغائر الخسة وللأصرار على صغيرة الاتي أشمل من حدها بما يوجب الحد لأن أكرثها لأحديه أو بما فيه وعيد شديد بنص الكتاب أو السنة لأن كثير أعمادوه كبائر ليس فيه ذلك كالظهار أو كل لحم الخنزير وكثيرا أعمادوه صغائر فيه ذلك كالغيبه كما بينت ذلك كله مع تعدادها على وجه مبسوط بحيث زادت على الأربعمائة ومع أدلة كل

عباس هي الى السبب من اقرب وقال سعيد بن جبير أنها الى السبب من اقرب أى باعتبار أصناف أنواعها وما
 عد ذلك من المعاصي فمن الصغائر ولا بأس بذلك شيء من الزعمين فمن الاول تقديم الصلاة وتأخيرها عن
 وقتها بالاعتذار ومنع الزكاة وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة ونسيان القرآن والياس
 من رحمة الله وامن مكره تعالى والقتل عمداً أو شبه عمداً والفرار من الزحف واكل الربا واكل مال اليتيم
 والافتقار في رمضان من غير عذر وعقوق الوالد والزنوا والواط وشهادة الزور وشرب الخمر وانقل
 والسرقة والغصب وقيد جماعة بما يبلغ ربع مثقال كناية طبع به في السرقة وكتبتان الشهادة بلا عذر وضرب المسلم
 بغير حق وقطع الرحم والكذب على رسول الله ﷺ وعدا وسب الصحابة وأخذ الرشوة وأما الغيبة فان
 كانت في أهل العلم وحلة القرآن فهي كبيرة كما جرى عليه ابن المقرئ والانصغرية ومن الصغائر النظر المحرم
 وكذب لا حد فيه ولا ضرر والاشراف على بيوت الناس وهجر المسلم فوق الثلاث وكثرة الخصومات
 وان كان محققا الا ان راعى حق الشرع فيها والضحك في الصلاة والباحة وشق الجيب في المصيبة والتبخر في
 المشى والجلوس بين الفساق. ايناسا لهم وإدخال مجانين وصبيان ونجاسة يغلب تنجيسهم المسجد واستعمال
 نجاسة في بدن أو ثوب لغير حاجة اه وزاد الروض مع شرحه على ذلك مع تقييد بعضه راجعه (قوله وما قيل
 فيه) أى الكل وقوله وببحث حل الخ معطوفان على أدلة كل (قوله وما ورد فيها) أى حل ما ورد في الغيبة (قوله
 على غير الفاسق الخ) أى وان لم يكن من أهل العلم وحلة القرآن عبارة شرح الروض ومن الصغائر غيبة
 للمفسقة واستماعها بخلاف المعلن لا تحرم غيبته بما أعلن به وبخلاف غير الفاسق فينبغي ان تكون
 غيبته كبيرة وجرى عليه المصنف أى ان المقرئ كاصلة في الوقوع في أهل العلم وحلة القرآن كما مر وعلى ذلك
 يحمل ما ورد فيها من الوعيد الشديد في الكتاب والسنة وما نقله القرطبي وغيره من الاجماع على انها كبيرة
 وهذا التفصيل احسن من إطلاق صاحب العدة انها صغيرة وان نقله الأصل عنه وقره وجرى عليه المصنف
 وقوله واستماعها أخص من قول الأصل والسكوت عليها لا قد يعلمها ولا يسمها اه بحذف (قوله
 بخلافه) أى الفاسق (قوله في كتابي الخ) متعلق بقوله بنيت ذلك الخ (قول المتن والاصرار الخ) أى بان مضى
 زمن تمكن فيه التوبة ولم يتب قاله شيخنا العزيز وقال عميرة الاصرار قيل هو الدوام على نوع واحد منها
 والارجح انه الاكثار من نوع أو انواع قال الرافعي وقال الزركشي والحق ان الاصرار الذى تصير به
 الصغيرة كبيرة ما تكرر اهابا بالفعل وهو الذى تكلم عليه الرافعي وما تكرر اهابا فى الحكم وهو الذى تكلم
 فيه ابن الرفعة اه بحجري (قوله أو صغائر) الى قوله وهما صريحان فى النهاية لا اقوله ففى الى فيظهر (قوله
 أو صغائر) الاولى اسقاطه كافي المغنى وشرح المنهج (قوله بان لا تغلب) كذا فى النهاية لا تغلب وفى هامش
 اصله بخط تلميذه عبد الرؤف ما نصه الظاهر ان لازائد اه وفيه نظر لان الظاهر ان مراد الشارح تفسير
 الاصرار المراد للمصنف وحينئذ فيتعين اثبات لا واما حذف لا فائما يتأتى لو كان المراد تفسير اجتناب
 الاصرار وليس مراد اه سيد عمر اقول بل يصح بكون ذلك راجعا للاصرار وان الباء بمعنى مع قوله
 الآتى عن القيل (قوله مطلقا) أى أصر عليها أم لا وغلب طاعاته أم لا (قوله أو صغيرة) يعنى ودوام عليها
 اخذاما بعده والام يظهر المعنى كالا يخفى عبارة شرح المنهج معه والعدل يتحقق بان لم يات كبيرة ولم يصر على
 صغيرة أو أصر عليها وغلب طاعاته فبار تكاب كبيرة أو أصرار على صغيرة من نوع من انواع تنتفى العدالة
 الا ان تغلب طاعات المصر على ما أصر عليه فلا تنتفى العدالة عنه اه وبعبارة المغنى فبار تكاب كبيرة أو أصرار
 على صغيرة من نوع أو انواع تنتفى العدالة الا ان تغلب طاعته معاصيه كما قاله الجمهور فلا تنتفى عدالته وان
 اقتضت عبارة المصنف الانتفاء مطلقا (فائدة) فى البحر لو نوى العدل فعل كبيرة عددا الزنا لم يصير بذلك
 فاسقا بخلاف نية الكفر اه (قوله خلافا لمن فرق) أى واشترط الدوام على نوع منها وقال ان المكثرون من
 انواع الصغائر بدون مداومة على نوع منها ليس بفاسق وان لم تغلب طاعاته على صغائره (قوله بالنسبة لتعداد
 كما يؤخذ ذلك من قول شيخنا الرملى لو اخبر الحاكم برجوع الشاهد فان ظن صدق المخبر توقف عن الحكم

وما قيل فيه وببحث حل ما
 نقل من الاجماع على ان
 الغيبة كبيرة وما ورد فيها
 من الوعيد الشديد على غير
 الفاسق بخلافه فان ذكره
 بالم يمان به صغيرة فى كتابي
 الزواجر عن اقرار
 الكبار (و) اجتناب
 (الاصرار على صغيرة) أو
 صغائر من نوع واحد أو
 أنواع بأن لا تغلب طاعاته
 صغائره ففى ارتكب كبيرة
 بطلت عدالته مطلقا أو
 صغيرة أو صغائر داوم
 عليها أو خلافا لمن فرق
 فان غلب طاعاته صغائره
 فهو عدل ومتى استويا
 أو غلبت صغائره فهو
 فاسق ويظهر ضبط
 الغلبة بالنسبة لتعداد

صور هذه وصور هذه من غير نظر الى تعدد ثواب الحسنة لان ذلك امر اخر ولا يتعلق له بما نحن فيه ثم رايت بعضهم ضبط ذلك بالعرف ونص المختصر ضبطه بالاظهر من حال الشخص وهما صريحان فيما ذكرته ويجرى ذلك في المروءة والنخل ما بناء على اعتبار الغلبة ثم كما هنا فان غلبت افرادها لم تؤثر والاردت شهادته وصرح بعضهم بان كل صغيرة تاب عنها لا تدخل (٢١٥) في العدو وحسن لان التوبة الصحيحة

تذهب اثرها بالكلية قيل عطف الاصرار من عطف الخاص على العام لما تقرر انه ليس المراد مطلقه بل مع غلبة الصفات او مساواتها للطاعات وهذا حينئذ كبيرة اه وفيه نظر لان الاصرار لا يصير الصغيرة كبيرة حقيقة وانما يلحقها بها في الحكم فالعطف صحيح من غير احتياج الى تأويل ولا ينافي هذا قول كثيرين كابن عباس رضي الله عنهما ونسب للمحققين كالا شعري وابن فورك والاستاذ ابي اسحق ليس في الذنوب صغيرة قال العمراني لانهم انما كرهوا تسمية معصية الله صغيرة اجلالا له مع اتفاقهم على ان بعض الذنوب يقدر في العدالة وبعضها لا يقدر فيها وانما الخلاف في التسمية والاطلاق

(تنبيه) ينبغي ان يكون من الكبائر ترك تعلم ما يتوقف عليه صحة ما هو فرض عين عليه لكن من المسائل الظاهرة لا الخفية نعم مرانه لو اعتقد ان كل افعال نحو الصلاة او الوضوء فرض او بعضها فرض ولم يقصد بفرض معين التولية صح وحينئذ فهل ترك تعلم

صور هذه الخ) اي بان يقابل مجموع طاعاته في عمره بمجموع معاصيه فيه كافي عرش اه بجمري (قوله) ثم رايت بعضهم ضبط ذلك بالعرف) عبارة النهاية وهذا قريب من ضبطه بالعرف اه (قوله) وهما صريحان الخ) فيه نظر لان قضية الاول عدم اعتبار التعداد بل يكفي عند العرف والثاني اعتبار ظاهر حال الشخص وان لم يلاحظ التعداد - حقيقة اه سم (قوله) ويجرى ذلك الخ) خالفه النهاية واقره سم عبارة قوله ويجرى ذلك في المروءة والنخل الخ) ينبغي ان يلاحظ مع هذا ما سيدكره عن البلقيني وغيره في الكلام عليها فانه جميعه مغاير لما هنا كما يظهر بالوقوف عليه والوجه انه لا يجري بل متى وجد خاير مرادت شهادته وان لم يتكرر شرح مراره وعبارة السيد عمر عبارة النهاية والوجه انه لا يجري الخ) فليتأمل فلعل لازائدة ثم رايت في نسخة منها بعد كتابة حاصل ما في التحفة الى قوله والاردت شهادته ما نصه بل متى وجد منه خايرها كفي في ردها وان لم يتكرر اه وعليه فليست لازائدة اه (قوله) افرادها) اي المروءة وقوله لم يؤثر اي الاخلال بها (قوله) وصرح بعضهم) الى قوله والوجه في النهاية (قوله) وصرح) الى قوله قيل عبارة النهاية ومعلم ان كل صغيرة تاب منها مرتكبها لا يدخل في العد لا ذهاب التوبة الصحيحة اثرها اه (قوله) فالعطف صحيح) فيه ان القيل للمار لم يدع صاحبه عدم صحة العطف وقوله من غير احتياج الى تأويل يتأمل ما المراد بالتأويل والذي مر تفيد لا تأويل رشدي (قوله) لا ينافي هذا) اي تقسيم المعصية الى الصغيرة والكبيرة (قوله) قال العمراني) اي في نوجيه عدم المنافة (قوله) وانما الخلاف الخ) الاولى التفرع (قوله) والوجه انه الخ) عبارة النهاية والوجه كما اقتضاه افتاء الشيخ بان من لم يعرف اركان او شروط نحو الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادته ان ذلك كبيرة انتهت وكان في اصل الشارح رحمه الله نحو ذلك فابله بما تراه اه سيد عمر قال عرش قوله غير كبيرة بل قد يقال ولا صغيرة كما يسبق الى الفهم من قوة كلامهم سم (قوله) لا تقبل شهادته) اي وان كانت صلاته صحيحة حيث اعتقد ان الشكل فروض او ان بعضها فرض والآخر سنة من غير تعيين اه (قوله) على غير هذين الخ) اي كان يقصد بفرض معين التولية (قوله) على ذلك) اي على ظاهر افتاء الشيخ (قول المتن للعب بفتح اللام وكسر المهملة معنى) قول المتن بالنرد) وهو المسمى الان بالطاولة في عرف العامة عرش (قول المتن على الصحيح) مقابله انه مكره فقط نهاية ومعنى (قوله) لخبير مسلم) الى قوله قال بعضهم في النهاية الا قوله ومن زعم الى ومن ذلك وقوله هو اوراق فيها صور وقوله واستشكه الى وحاصله (قوله) بالنردشير) وفي بعض الهوامش عن العلامة الهمام ابن نباتة ما نصه وقدر وضع النرد لا زردشير من ولد ساسان وهو اول الفرس الثانية تنبيه على انه لا حيلة للانسان مع القضاء والقدر وهو اول من لعب به فقيل نردشير وقيل انه هو الذي وضعه وشبهه بقلب الدنيا باهاها ان جعل يوت النرد اثني عشر بيتا بعد شهر السنة وعدد كلاهما ثلاثين بعد ايام الشهر وجعل الفصين مثالا للقضاء والقدر وتقليبهما باهل الدنيا فان الانسان يلعبه

والافلا شمر (قوله) وهما صريحان فيما ذكرته) فيه نظر لان قضيته عدم اعتبار التعداد بل يكفي عند العرف والثاني اعتبار ظاهر حال الشخص وان لم يلاحظ التعداد وحقيقته (قوله) ويجرى ذلك في المروءة والنخل الخ) ينبغي ان لا يلاحظ مع هذا ما سيدكره عن البلقيني وغيره في الكلام عليها فان جميعه مغاير لما هنا كما يظهر بالوقوف عليه (قوله) ايضا ويجرى ذلك الخ) والوجه انه لا يجري بل متى وجد خاير مرادت شهادته وان لم يتكرر شرح مراره (قوله) والوجه انه غير كبيرة) بل قد يقال ولا صغيرة كما يسبق الى الفهم من قوة كلامهم (قوله) ايضا والوجه انه غير كبيرة لصحة عباداته مع تركه الخ) اي والوجه كما اقتضاه افتاء الشيخ بان

ما ذكر كبيرة ايضا ولا للنظر فيه مجال والوجه انه غير كبيرة لصحة عباداته مع تركه واما افتاء شيخنا بان من لم يعرف بعض اركان او شروط نحو الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادته فيتعين حمله على غير هذين القسمين لئلا يلزم على ذلك تفسيق العوام وعدم قبول شهادة احد منهم وهو خلاف الاجماع الفعلي بل صرح بامتناع قبول شهادة العامة كما يعلم مما ياتي في قيل شهادة الحسبة على ان كثيرين من المتفقهة يجهلون كثيرا من شروط نحو الوضوء (ويحرم اللعب بالنرد على الصحيح) لخبير مسلم من لعب بالنردشير

فكانما غمس يده في لحم خنزير ودمه وفي رواية لاني داود فقد دعى الله ورسوله وهو صغيرة وفارق الشطرنج بان معتمده الحساب الدقيق والفكر الصحيح ففيه تصحيح الفكر (٢١٦) ونوع من التدبير ومعتمد النرد الحزرو التخمين المؤدى إلى غاية من السفاهة والحق قال

الرافعي وتبعوه ما حاصله ويقاس بهما كل ما في معناهما من انواع اللهو فكل ما معتمده الحساب والفكر كالمنقلة حفر او خطوط ينقل منها واليها حصى بالحساب لا يحرم ومحل في المنقلة ان لم يكن حسابها تبعا لما يخرج من الطاب الآتي والاحرمت وكل ما معتمده التخمين يحرم ومن القسم الثاني كارجحه السبكي والزر كشي وغيرهما الطاب عصى صغار ترمى وينظر لالونها ليرتب عليه مقتضاه الذي اصطلاحوا عليه ومن زعم انه يحتاج الى فكر فلم يعرف حقيقة بوجه اذ ليس فيه غير ما ذكرناه ومن ذلك ايضا الكنجفة وهي اوراق فيها صور ويجوز اللعب بالختام وبالحمام ان خليا عن مال والثاني عما عرف لاهله من خلعهم جلباب الحياء والمروءة والتعصب والا ردت شهادتهم ويقاس بهم ما كثر واشهر من انواع حدثت من الجري وحمل الاحمال الثقيلة والنطاح بنحو السكاش وغير ذلك من انواع السفه واللهو (وبكره) اللعب (بشطرنج) بفتح اوله وكسره معجما ومهملًا لانه يلهى عن

فيلغ باسعاف القدر ما يريد وان اللاعب الفطن لا يتأق له ما يتأق لغيره اذ لم يسعفه القدر فعارضهم أهل الهند بالشطرنج اه (قوله) فكانما غمس يده في لحم خنزير ودمه) اى وذلك حرام اسنى (قوله) وفارق الشطرنج) الى قوله ان خليا في المغنى الا قوله ومحل الى ومن القسم الثاني وقوله والزر كشي وغيرهما وقوله ومن زعم الى ويجوز (قوله) ففيه تصحيح الفكر الخ) عبارة المغنى فهو يعين على تدبير الحروب والحساب اه (قوله) الحزرو التخمين الخ) عبارة الاسنى والمغنى ما يخرج من اللبان اى الحصى ونحوه فهو كالزالام اه (قوله) كالمنقلة حفر الخ) عبارة المغنى والاسنى واما الحز قوهى بفتح الحاء المهملة والز اى قطعة خشب يحفر فيها حفر في ثلاثة اسطر يجعل فيها حصى صغار ويلعب بها وتسمى بالمنقلة وقد يسمى بالاربعة عشر والفرق وهى بفتح القاف والراء ويقال بكسر القاف واسكان الراء ان يخط في الارض خط مربع ويجعل في وسطه خطان كالصليب ويجعل على رؤس الخطوط حصى صغار يلعب بها ففيهما وجهان او جهتهما كما يقتضيه كلام الرافعي السابق الجواز وجرى ابن المقرئ على انها كالنرد اه (قوله) ومن القسم الثاني الخ) اى ما معتمده التخمين ظاهره لو بلا مال فيجزم ويؤيده التقييد في الحمام وما بعده بالخلو عن العوض ع ش (قوله) عصى صغار الخ) عبارة المغنى لان العمدة فيه على ما تخرجه الجرائد الاربع وقال غيره اى السبكي بالكراهة اه (قوله) ومن ذلك) اى القسم الثاني (قوله) وبالحمام) (فرع) اتخاذ الحمام للبيض او الفرخ او الانس او حمل الكتب اى على اجنحتها مباح وبكره اللعب به بالتطير والمسابقة ولا ترد به الشهادة روض مع شرحه زاد المغنى قال القاضي حسين هذا اى كراهة اللعب بالحمام حيث لم يسرق اللاعب طيور الناس فان فعله حرم وبطلت شهادته اه (قوله) ان خليا عن مال الخ) عبارة الروض مع شرحه فان انضم اليه اى اللعب بالحمام قار او نحوه ردت الشهادة به كالشطرنج ففيهما اه (قوله) والثاني عما عرف الخ) عبارة النهاية لكن متى كثر اللعب بالحمام ردت به شهادته لما عرف من اهله الخ (قوله) والتعصب) عطف على خلعهم الخ وعلى ما عرف الخ (قوله) ويقاس بهم) اى باهل الحمام اى في رد الشهادة فقط اما الجواز فقد يحرم ان ترتب عليه اضار للنفس بلا غرض ع ش (قوله) والنطاح بنحو السكاش الخ) عبارة المغنى ويحرم كما قال الحلبي التحريش بين الديوك والكلاب وترقيص القروود ونطاح السكاش والتفرج على هذه الاشياء المحرمة واللعب بالصور وجمع الناس عليها اه (قوله) بفتح اوله وكسره الخ) انكر بعضهم فتحه اسنى (قوله) لانه يلهى الخ) ولان فيه صرف العمر الى ما لا يجدى ولان علمارى رضى الله تعالى عنه لم يقوم يلعبون به فقال ماهذه التماثيل التى اتم لها عاكفون اسنى (قوله) حتى تخرج) اى الصلاة به اى لعب الشطرنج (قوله) واستشكله) اى التفسير بلعب الشطرنج المخرج للصلاة عن وقتها نسيانا (قوله) بما جوا به الخ) عبارة الاسنى بان فيه تعصبة الغافل ثم قياسه الطرد في شغل النفس بغيره من المباحات وما استشكل به اجاب عنه الشافعي رضى الله تعالى عنه بان في ذلك استخفافا من حيث انه عاد الخ واما القياس المذكور فاجيب عنه بان شغل النفس بالمباح الخ وبان ما شغلها به هنا مكروه ومن ثم مباح اه وسياق في الشرح رد الجواب الاول (قوله) ولفظه فان قيل الخ) صنيع كلام الام ان الاثم والفسق موقوف على التجربة بمقتضى قول الشارح وحاصله الخ ترتب الاثم والفسق على النوبة الاولى ايضا وقد يوجه بان ما ذكر ليس مطردا بل الناس متفاوتون فللم يعلم الانسان ذلك من نفسه فلا وجه لتأنيمه وتفسيره فيبقى ان يناط الامر بما يغلب على ظنه من حال نفسه بتجربة او غيرها فليتأمل ثم رايت قول الشارح الاتي في المباح والكلام الخ وفيه تايد لما ذكره فتدبر اه سيد عمر وسياق عن سم ما يوافقه وعن الروض والمغنى ما يقتضى التكرار وعدم الفسق بالمرة

الرافعي وتبعوه ما حاصله ويقاس بهما كل ما في معناهما من انواع اللهو فكل ما معتمده الحساب والفكر كالمنقلة حفر او خطوط ينقل منها واليها حصى بالحساب لا يحرم ومحل في المنقلة ان لم يكن حسابها تبعا لما يخرج من الطاب الآتي والاحرمت وكل ما معتمده التخمين يحرم ومن القسم الثاني كارجحه السبكي والزر كشي وغيرهما الطاب عصى صغار ترمى وينظر لالونها ليرتب عليه مقتضاه الذي اصطلاحوا عليه ومن زعم انه يحتاج الى فكر فلم يعرف حقيقة بوجه اذ ليس فيه غير ما ذكرناه ومن ذلك ايضا الكنجفة وهي اوراق فيها صور ويجوز اللعب بالختام وبالحمام ان خليا عن مال والثاني عما عرف لاهله من خلعهم جلباب الحياء والمروءة والتعصب والا ردت شهادتهم ويقاس بهم ما كثر واشهر من انواع حدثت من الجري وحمل الاحمال الثقيلة والنطاح بنحو السكاش وغير ذلك من انواع السفه واللهو (وبكره) اللعب (بشطرنج) بفتح اوله وكسره معجما ومهملًا لانه يلهى عن

من لم يعرف اركان او شروط نحو الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادته ان ذلك كبيرة ش م

فهو لا يترك وقتها للعب الا وهو ناس قبل فلا يعود للعب الذي يورث النسيان فان عادله وقد جرى به انه يورثه ذلك فذلك استخفاف اهو حاصله ان الغفلة نشأت من تعاطيه للفعل الذي من شأنه ان يلهي عن ذلك فكان كالمتمعد لتفويته ويجري ذلك في كل لهو ولعب مكروه مشغل للنفس ومؤثر فيها تأثيرا يستولى عليها حتى تشتغل به عن مصالحها الاخرى قال بعضهم بل يمكن أن يقال بذلك في شغل النفس بكل مباح لانه كما يجب تعاطى مقدمات الواجب يجب تعاطى مقدمات ترك مفواته والكلام فيمن جريب (٢١٧) من نفسه ان اشتغاله بذلك المباح يلهيه

حتى يفوت به الوقت فاندفع ما قيل شغل النفس بالمباح يفجؤها ولا قدرة على دفعه وعلى هذه الحالة أو ما يشأ عنه وفيه من السب وغيره من المعاصي يحمل ما جاء في ذمه من الاحاديث والآثار الكثيرة ومن ثم قال بتجريمه الأئمة الثلاثة لكن قال الحفاظ لم يثبت منها حديث من طريق صحيح ولا حسن وقد لعبه جماعة من اكابر الصحابة ومن لا يحصى من التابعين ومن بعدهم ومن كان يلعبه غيا سعيد بن جبير رضى الله عنه ونازع البلقيني في كراهته بان قول الشافعي لأحبه لا يقتضيها وقيدها الغزالي بما إذا لم يواطى عليه ولا حرم والمعتد انه لا فرق نعم محلها إن لعب مع معتقد حله ولا حرم كما رجحه السبكي والاذرعي والزرکشي وغيرهم وهو ظاهر لانه يعينه على معصية حتى في ظن الشافعي لانا نعتقد انه يلزمه العمل باعتقاد امامه ولانما اعتبر القاضي اعتقاد نفسه دون الخصم لانه ملزم على انه لو نظر لاعتقاد الخصم تعطل

الاولى مطلقا (قوله لا يترك وقتها) أى لا يفوته (قوله فلا يعود للعب الذي يورث النسيان) فيه إشارة إلى أنه لا معصية في الاول من ذلك نعم ان علم انه يؤدى للنسيان فالوجه تحريمه سم وقوله نعم الخ الموافق لما مر انفا عن السيد عمر هو الاظهر فقول الروض مع شرحه والمغنى وإن اقترن به فحش أو تأخير الفريضة عن وقتها عمد أو كذا هو اللعب به وتكرار ذلك منه فحرام ايضا لما اقترن به ما ترده الشهادة بخلاف ما إذا لم يتكرر اها الموافق لصنيع الام وصریح الشارح ينبغى حمله على ما إذا لم يرغب على ظنه انه يؤدى للنسيان والله اعلم (قوله للفعل الذي من شأنه الخ) أى يتجر به من نفسه أخذ اعمار وياقوتى وتقدم عن السيد عمر وسم أن المدار على غلبة ظن ذلك ولو بغير تجربة (قوله كالمتمعد لتفويته) قضيت انه يفسق باخراج الصلاة عن وقتها مرة واحدة لكن نقل عن الشيخ عميرة انه لا بد من تكرار ذلك وتوقف سم في ضابط التكرار رشيدى (قوله ويجرى ذلك) أى ما تقدم عن الاصحاب (قوله يجب تعاطى ترك مفواته) إن اراد بعد دخول وقت الواجب فیرد عليه ان المدعى اعم وإن اراد مطلقا فيمنع بجواز التوم قبل دخول وقتهم وإن علم استغراقه الوقت (قوله ما قيل شغل النفس الخ) أقره الاسنى كأمرا آتفا (قوله وعلى هذه الحالة) أى المذكورة في قوله وكثيرا ما يستغرق فيه لاجبه الخ (قوله او ما ينشأ عنه وفيه) أى الشرط نجسم (قوله فى ذمه) أى الشرط نج (قوله والاثار الكثيرة) منها ما مر عن سيدنا على رضى الله تعالى عنه (قوله لا يقتضيها) أى فانه يصدق على خلاف الاولى (قوله والمعتد انه لا فرق) أى وإن ردت الشهادة بالواطئة كما أتى انفا لحرم المروءة كما يأتى في مبجته (قوله نعم) إلى قوله وهو ظاهر في المغنى وشرح المنهج والروض الى قوله وهذا يندفع في النهاية (قوله مع معتقد حله) أى ولو مع الكراهة (قوله والا) أى بان لعب مع معتقد تحريمه معنى (قوله القاضى الخ) عبارة النهاية في الحاكم الخ (قوله تعطل القضاء) لعله فيما اختلف فيه اعتقاد الخصمين (قوله يلزمه الانكار عليه) أى فكيف يعينه على ما يلزمه الانكار عليه فيسم (قول المتن فان شرطه) أى اللعب بالشرط نج مال من الجانبين أى على ان من غلب من اللاعبين فله على الآخر كذا معنى (قول المتن فقمار) بكسر القاف اللعب الذى فيه تردد بين الغرم والغنم بجيرى (قول المتن فقمار محرم) أى ذلك الشرط او المال كما يعلم بما يأتى رشيدى (قوله اجماعا) الى قوله وهو صغيرة في المغنى (قوله بخلافه) الى المتن في النهاية (قوله بخلافه) أى اشتراط المال (قوله ليندله ان غلب) ببناء المفعول (قوله وهو محرم) أى كالأول معنى وشرح المنهج (قوله وهو صغيرة) أى كما قبله نهاية عبارة المغنى ولا ترد به الشهادة لانه خطأ بتأويل اها قال ع ش نقل عن زواج ابن حجاج ان تعاطى العقود الفاسدة كبيرة فايراجع اها (قوله لكن اخذ المال كبيرة) فيه دليل على انه لا تنجب اجرة المثل سم (قوله وعبر بقمار محرم احترازا) فيه تأمل بل التعبير المذكور ظاهر في موافقة اطلاقهم (قوله ما اقترن بالشرط نج) أى شرط المال لا هو أى الشرط نج (قوله

(قوله فلا يعود للعب الذي يورث النسيان) فيه إشارة إلى أنه لا معصية في الاول من ذلك نعم ان علم انه يؤدى للنسيان فالوجه تحريمه (قوله او ما ينشأ عنه) أى الشرط نج (قوله ولا نه اعنى الشافعي يلزمه الانكار تخليها) فكيف يعينه على ما يلزمه الانكار عليه فيه (قوله لكن اخذ المال كبيرة) فيه دليل على انه لا يجب اجرة المثل

(٢٨ - شروانى وابن قاسم - عاشر)

القضاء ولا نه اعنى الشافعي يلزمه الانكار عليه لما مر أن من فعل ما يعتقد حرمته يجب الانكار عليه ولو من يعتقد اباحته وهذا يندفع ما وقع لبعضهم من النزاع في ذلك (فان شرط فيه مال من الجانبين فقمار محرم) اجماعا بخلافه من أحدهما ليبدله ان غلب ويمسكه ان غلب فانه ليس بقمار وانما هو عقد مسابقة فاسدة لانه على غير القتال ومع كونه ليس قمارا هو محرم من جهة ان فيه تعاطى عقد فاسد وهو صغيرة لكن اخذ المال كبيرة وعبر بقمار محرم احترازا عن اعتراض الامام على اطلاقهم التحريم بان المحرم هو ما اقترن بالشرط نج لا هو

فانه لا يتغير بذلك وترد الشهادة به إن اقترن به أخذ مال أو خش أو داوم عليه قال الماوردي أو لبعه على الطريق قال غيره أو كان فيه صورة
 حيوان ومن ثم قال بعضهم يحرم اللعاب بكل مافي آله وورة محرمة (ويباح) بل قال في مناسكه يندب (الحداء وسماعه) واستماعه لانه صلى الله
 عليه وسلم أقر فاعله بل قال لا نجاسة عبد (٢١٨) له أسود حدا بهات المؤمنين بالنجاسة ويذكر فقها بالقوارير أى النساء واه الشيخان

وذلك ان الابل اذا سمعته
 زاد سيرها واتعبت راكبها
 والنساء يضعفن عن ذلك
 فشبهن بالزجاج الذى
 يسرع انكساره واستبدل
 للذهب باخبار صحيحة وبان
 فيه تنشيطها للسير وتنشيط
 النفوس وايقاظ النوام
 اهو يتعين الجزم به اذا كان
 السير قربة او الاستيقاظ
 كذلك لان وسيلة القربة
 قربة اتفاقا ثم رايت ما ياتى
 قريبا عن الاذرى وهو
 موافق لما ذكرته وهو
 بضم اوله وكسره بالبدال
 المرملة بالمد ما يقال خلف
 الابل من رجز وغيره وهذا
 اولى من تفسيره بانه تحسين
 الصوت الشجى بالشعر
 الجائز (ويكره الغناء)
 بكسر اوله بالمد (بلا آلة
 وسماعه) يعنى استماعه
 لا مجرد سماعه بلا قصد لما
 صح عن ابن مسعود ومثله
 لا يقال من قبل الراى
 فيكون في حكم المرفوع انه
 ينبت النفاق في القلب كما
 ينبت الماء البقل وجاء
 مرفوعا من طرق كثيرة
 ينتهي في كتابي في الرعا

فانه لا يتغير بذلك) فيه وقفة (قوله الشهادة به) أى يلبع الشارب (قوله إن اقترن به أخذ مال) أى لما مر
 انه كبيرة وقوله أو خش أى لا نه حرام كما مر عن الروض والمغنى وظاهر إطلاقهم هنا ولو كان قابلا وياتى
 تفهيد الفحش بالشعر بالاكتنا وهو الظاهر هنا ايضا فايراجع وقوله أو داوم عليه وقوله أو لبعه الخ أى لما
 ياتى انهايسة طان المرومة (قوله أو لبعه على الطريق) ظاهره وإن لم يكن اللاعب عظيما وينبغى ان محل
 ذلك حيث تكرر اه عش وياتى في مبحث المرومة ما يقتضى ان التكرار ليس بشرط (قوله على الطريق)
 ويقاس به مافي معناه شرح المنهج أى كالمقهاوى بجيرى (قوله أو كان فيه صورة حيوان) ظاهره وان لم
 يتكرر اللعاب به ويظهر ان محل ما قاله اخذا بما مر اذا لم تغاب طاعاته على معاصيه ثم رايت في الاسنى
 ما يصرح به كما ياتى في مبحث الفحش بالشعر (قوله بل قال في مناسكه يندب) كذا في المغنى (قوله واستماعه)
 كذا في المغنى والنهاية ايضا ولك ان تقول الاولى تفسير مافي المتن لا عطفه عليه لان ما لا يصنع له فيه لا تتعلق به
 الاحكام فلينامل سيد عمر اى ولذا عبر بالمنهج بالا- تناع ثم قال وتعبى بالاستماع هنا وفيما ياتى اولى من
 تعبيره بالسماح اه (قوله لا نجاسة) بفتح فسكون ففتح (قوله يأ نجاسة الخ) مة قول القول (قوله واستبدل)
 الى قوله لما صح في المغنى الا قوله اه الى وهو بضم اوله وقوله وهذا الى المتن (قوله تنشيطها) أى الابل
 (قوله انتهى) أى كلام المستدل (قوله الجزم به) أى النذب (قوله قربة) الاولى تاخيرها وابداله عن قوله
 كذلك (قوله وهو بضم اوله وكسره الخ) ويقال فيه حدوا ايضا مغنى (قوله ما يقال) الى قوله وجاء مرفوعا
 في النهاية (قوله ما يقال خاف الابل الخ) ذكر في الاحياء عن ابى بكر الديورى انه كان في البادية فاضافه
 رجل فرأى عنده عبد أسود مقيدا فسأل عنه فقال له مولا انه ذو صوت طيب وكانت له عيس خملها أحمالا
 ثقيلة وحداها فقطعت مسيرة ثلاثة ايام في يوم فلما حطت احمالها ماتت كلها قال فشفعت فيه فشفتنى ثم
 سألته ان يحدولى فرفع صوته فسقطت لوجهى من طيب صوته حتى اشار اليه مولا بالسكوت اه مغنى
 (قوله وهذا اولى من تفسيره بانه الخ) لعل وجهه الاولى ان هذا التفسير يشمل الغناء الآتى والحال انه ليس
 بمراد (قوله الشجى) أى المطرب (قول المتن ويكره الغناء) قال الغزالي الغناء ان قصد به ترويح القلب على
 الطاعة فهو طاعة أو على المعصية فهو معصية وان لم يقصد به شىء فهو مفعوف عنه اه حطبى (قوله وبالمد)
 عبارة عن المغنى وهو بالمد وقيد بقصر وبكسر المهجمة رفع الصوت بالشعر (فاحدة) الغناء من الصوت بمحدود
 ومن المال مقصور اه (قوله انه ينبت النفاق الخ) أى ومن انه ينبت الخ أى يكون سببا لحصول النفاق في
 قلب من يفعله ل او يستمعه لان فعله واستماعه يورث منكرا واشتغالا بما يفهم منه كحسان النساء وغير
 ذلك وهذا قد يورث في فاعله ارتكاب امور وتحمل فاعله على ان يظهر خلاف ما يبطنه اه عش ولا يخفى
 ان ذلك انما ياتى في الغناء لشعر متعلق بنحو النساء بخلاف المتعلق بوصف الله او رسوله وجهما ونحو ذلك
 فانه يرغب في الطاعة فيكون طاعة كما مر عن الغزالي وياتى عن الاذرى (قوله وجاء الخ) أى ما صح عن ابن
 مسعود (قوله كف الرعاع) وزن السحاب مفرد رعاية يقال هم رعاى الناس أى الاحداث الطغام السفلة
 اه او قيانوس (قوله دعانى اليه) الى تاليف ذلك الكتاب (قوله تهافت كثيرين) أى تسارعهم وتساقطهم
 (قوله لبعض من ادر كناهم) الى قوله من تحریم سائر الخ في النهاية الا قوله وقع الى وكل ذلك عبارته
 وما سمعناه من بعض صوفية الوقت تبع كلام ابن حزم الخ (قوله وكذبه) أى ابن طاهر (قوله ولم ينظر)
 أى ذلك البعض لكونه أى ابن طاهر (قوله بالغوا) أى الائمة (قوله ولغيره) أى الكمال (قوله وكل ذلك)

أى
 عن محررات الله والسماع دعانى اليه أى رأيت تهافت كثيرين على كتاب
 لبعض من ادر كناهم من صوفية الوقت تبع فيه خراف ابن حزم وابطال ابن طاهر وكذبه الشنيع في تحليل الاوتار وغيرهم ولم ينظر لكونه
 مذموم السيرة مردود القول عند الائمة ومن ثم بالغوا في تسفيهه وتضليله سيما الاذرى في توسطه وقع بعض ذلك ايضا السكالك الادفوى
 في تاليفه في السماع وغيره وكل ذلك يجب الكف عنه واتباع ما عليه ائمة المذاهب الاربعة وغيرهم لا ما افتراه اولئك عن بعضهم

من تحريم سائر الاوتار والمزاهر وبهض انواع الغناء وزعم انه لا دلالة في خبر ابن مسعود على كراهة لان بعض المباح كابس الثياب الجميلة
ينبت النفاق في القاب وليس بمكروه يرد باننا لان لم ان هذا ينبت اتفاقا صلاواتنا سلبنا قاله فاق محتاتف والنفاق الذي ينبت الغناء من النخث
وما يترتب عليه اقبح واشنع كالا تخفي وما نقل منه عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم ليس هو بصفة الغناء لمعروف في هذه الازمنة مما شتمل
على التلحينات الانيقة والغمات الرقيقة التي تبهج النفوس وشهوانها كما بينه الاذرعى كالقرطبي (٢١٩) وبسطته ثم وقد جزم الشيخان

في موضع بانه معصية وينبغي

حمله على ما فيه وصف نحو

خمر او تشبيب بامرد او

اجنبية ونحو ذلك مما يحمل

غالبه على معصية قال الاذرعى

اماما اعتيد عند محاولة

عمل وحل ثقل كحداء

الاعراب لا بلهم وغناء

النساء لتسكين صغارهم فلا

شك في جواز هبل ربما يندب

اذا نشط على سير او رغب

في خير كالحداء في الحج

والغزو وعلى نحو هذا

يحمل ما جاء عن بعض

الصحابة اه وبما يحرم

اتفاقا سماعه من امرد او

اجنبية مع خشية فتنة وقضية

قوله بلا آله حرمة مع

الآلة قال الزركشي لكن

القياس بتحريم الآلة فقط

وبقاء الغناء على الكراهة

او يؤيده ما مر عن الامام

في الشطرنج مع القمار

(فرع) يسن تحسين الصوت

بقراءة القرآن واما تلحينه

فان اخرج الى حد لا يقول

به احد من القراء حرم

والافلا على المعتمد واطلاق

الجمهور كراهة القسم

الاول مرادهم بها

اي كلام ابن حزم وابن طاهر والكمال وغيره (قوله من تحريم الخ) بيان لما عليه الائمة (قوله وبعض انواع الغناء) انما زاد لفظه بعض لما مر وبقي انما (قوله يذنبه الغناء) اي بعض انواعه (قوله وما نقل منه) اي من الغناء (قوله ثم) اي في الكتاب المذكور (قوله وقد جزم) الى قوله قال الاذرعى عبارة النهاية وما ذكره في موضع من حرمة يحمل على لو كان من امرد او اجنبية وخاف من ذلك فتنة اه (قوله قال الاذرعى) الى المتن في النهاية الا قوله وبما يحرم الى وقضيته الخ وما انبه عليه (قوله وحل ثقل) بالاضافة (قوله كحداء الاعراب الخ) لعل الاولى ومن حداء الخ (قوله صغارهم) صوابه صغارهم من رشيدى (قوله في خير) راجع للسيرة ايضا (قوله وبما يحرم اتفاقا الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه واستماعه بلا آله من الاجنبية اشد كراهة فان خيف من استماعه منها او من امرد فتنة حرم طعاما اه (قوله مع خشية فتنة) اي ولو نحر نظر محرم زبادى (قوله وقضية قوله بلا آله حرمة الخ) عبارة النهاية ومضى اقترن بالغناء آله محرمه فالقياس كما قاله الزركشي تحريم الآلة الخ ولم تعرض لكون قضية المتن الحرمة سيد عمر وجرى الروض وشيخ الاسلام والمغنى على تلك القضية فقالوا امامه الآلة فيجوز ان اهوى الغناء واستماعه وقد توجه بان اجتماعهما يؤثر في تبهج النفوس وشهوانها ما لا يؤثر احدى على حاله كما هو ظاهر (قوله فرع) الى قوله وسنطير في المغنى (قوله واما تلحينه) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولا بأس بالادارة للقراءة بان يقرأ بعض الجماعة قطعة من البعض قطعة بعددها ولا يترديد الآلة للتدبر ولا باجتماع الجماعة في القراءة ولا بقراءة بالالحن ان لم يفرط فان افرط في المدو الاشباع حتى ولد حروفا من الحركات فتولد من الفتحة ألف ومن الضمة واو ومن الكسرة ياء او ادغم في غير موضع الادغام واسقط حرقا حرم ويفسق به القارى ويياثم المستمع ويسن ترديد القراءة وتدنر هاو البكاء عندها واستماع شخص حسن الصوت والمدارسة وهى ان يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه اه (قوله حرم) وينبغي ان يكون كبيرة كما يؤخذ من قوله بل قال الماوردى الخ ع ش (قوله والمستمع يياثم به) اي اثم الصغيرة ع ش (قوله عن نهجه القويم) اي طريقه المستقيم ع ش (قول المتن ويحرم استعمال آله الخ) اي وكذا يحرم اتخاذها واستعمالها هو الضرب بها مغنى وأسنى (قول المتن من شعار الشربة) جمع شارب وهم القوم المجتمعون على الشرب الحرام مغنى وفي الخلاصة وشاع نحو كامل وكلمة اه (قوله بضم اوله) الى قول المتن لا الرقص في النهاية الا قوله كما بينته ثم في موضعين وقوله وتضعيف الترمذى له مردود وقوله ويشهد ايضا الى وياح (قوله وهو صفر) اي نحاس اصفر ع ش (قوله او قطعان الخ) كالتحاستين اللتين تضرب احدهما على الاخرى يوم خروج المحمل ومثلها قطعتان من صلبى او خشبة تضرب احدهما على الاخرى واما التصفيق باليدين فكروه كراهة تنزيها حياي (قوله يضرب احدهما الخ) وهو ما يستعمله الفقراء المشهور وروز في زمنا المسمى في عرف العامة بالكساسة ع ش وحياي (قول المتن ومن مار عراقي) بكسر الميم وهو ما يضرب به مع الاوتار ومعنى وشيخ الاسلام (قوله وسائر انواع الاوتار والمزاهر) وكلها صغائر شرح المنهج (قوله من قرب عهد بها) اي بالخمر وشربها (قوله بان هذا) عبارة النهاية نعم لو اخبر طبيب ان عدلان بان المريض لا يتفهم لمرضه الا لعود عمل بخبرهما وحل له استماعه كالتداوى بنجس فيه الخرو على هذا يحمل الخ وعبارة المغنى وبحيث جواز استماع المريض اذا شهد عدلان

كرهية التحريم بل قال الماوردى ان القارى ويفسق بذلك والمستمع يياثم به لانه عدل بعن نهجه القويم (ويحرم استعمال آله من شعار الشربة كطنبور) بضم اوله (وعود) وورباب وجنك وسنطير وكنجة (وصنح) بفتح اوله وهو صفر يجعل عليه اوتار يضرب بها و قطعان من صفر تضرب احدهما بالاخرى وكلاهما حرام (ومز ماو عراقي) وسائر انواع الاوتار والمز امير (واستماعها) لان اللذة الحاصلة منها تدعو الى فساد كشر الخمر لا سيما من قرب عهد بها ولا انها شعار الفسقة والتشبه بهم حرام وخرج باستماعها سماعا من غير قصد فلا يحرم وحكاية وجه بجل العود لانه ينفع من بعض الامراض مردودة بان هذا لم يثبت عن احد من يعتد به على انه ان اراد حله لمن به ذلك المرض ولم ينفعه غيره

بقول طيبيين عدلين فليس وجهه بل هو المذهب كالتداوى بنجس غير الخمر وعلى هذا يحمل قول الحليمي يباح استماع الله اللهو إذا نفعت من مرضه رأى أن به ذلك المرض وتعين الشفاء في سماعه وحكاية ابن طاهر عن الشيخ أبي إسحق الشيرازي أنه كان يسمع العود من جملة كذبه وتهوره كما بينته ثم (لا يراعى) وهو الشبهة سميت بذلك لخلو جوفها ومن ثم قالوا المن لا قلب له رجل يراعى فلا يحرم (في الأصح) الخبر فيها (قلت) الأصح تحريمه والله أعلم) لأنه مطرب بانفراده بل قال بعض أهل الموسيقى أنه آلة كاملة جامعة لجميع النغمات إلا يسير الفرح كسائر الزامير والخبر المروى في شعبة الراعي منكر كما قاله (٢٢٠) أبو داود وبقدير صحته كما قاله ابن حبان فهو دليل للتحريم لأن ابن عمر سداذنيه عن

سماعها ناقله عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم استخبر من نافع هل يسميها فيتم سداذنيه فلما لم يسميها أخبره فترك سدهما فهو لم يأمره بالأصغاء إليها بدليل قوله له أسمع ولم يقل أسمع ولقد اظنبت خطيب الشام الدواحي وهو عن نقل عنه في الروضة وأثنى عليه في تحريمها وتقرير أدلتها ونسب من قال بحلها إلى الغلط وأنه ليس معدودا من المذهب ونقلته كلامه برهته وكلام غيره ثم فرجه ونقل ابن الصلاح أنها إذا جمعت مع الدف حرما باجماع من يعتد به ورده التاج السبكي وغيره ويوافقه ما مر عن الإمام في الشطر نزع القمار وعن الزركشي في الغناء مع الآلة وما حكى عن ابن عبد السلام وابن دقيق العيد من أنهما كانا يسمعان ذلك فكذب كما بينته ثم فاحذره (و يجوز دف) أي ضربه (وأستماعه لعرس) لأنه صلى الله عليه وسلم أقر جويزات ضربين به حين بنى على بقا طمة كرم الله وجههما

من أهل الطب بأن ذلك ينجع في مرضه وحكى ابن عبد السلام خلافا للعلماء في السماع بالملاهي وبالدف والشبابة وقال السبكي السماع على الصورة المعهودة منكر وضلالة وهو من أفعال الجهلة والشياطين ومن زعم أن ذلك قربة فقد كذب وأفتى على الله ومن قال أنه يندي الذوق فهو جاهل وشیطان ومن نسب السماع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤدب أدبا شديدا ويدخل في زمرة الكاذبين عليه صلى الله عليه وسلم ومن كذب عليه متعمدا فليتبوا مقعده من النار وليس هذا طريقة أولياء الله تعالى وحزبه واتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم بل طريقة أهل اللهو واللعب والباطل وينكر على هذا باللسان واليد والقلب ومن قال من العلماء بأباحة السماع فذلك حيث لا يجتمع فيه دف وشبابة ولا رجال ونساء ولا من يحرم النظر إليه اه (قوله بقول طيبيين الخ) ينبغي أو معرفة نفسه إن كان عارفا بالطب ويتردد النظر في أخبار الواحد ولو فاء ما إذا وقع في القاب صدقة سيد عمر (قوله بل هو المذهب الخ) أي حل استماعه أنظر هل يحل لنحو الطبيب استعماله حيثما المتوقف عليه استماع المريض المتوقف عليه شفاؤه رشيدى أي والظاهر الحل (قوله كما بينته ثم) أي في كف الرعاع الخ (قوله وهو الشبابة) وهى المسماة الآن بالغاب عيش (قوله لخلو جوفها) وفي البجيرى عن القابري في الشبابة هي ما ليس له بوق ومنها الصفارة ونحوها اه (قول المتن قلت الأصح تحريمه) أي كما صححه كلام البغوى وهو مة نضى كلام الجمهور وترجيح الأول تبع فيه الرافعى الغزالى ومال البلقينى وغيره إليه لعدم ثبوت دليل معتبر بتحريمه معنى وشرح المنهج (قوله لأن ابن عمر سداذنيه الخ) قد عارض ذلك بأن تركه الانكار على الراعى دليل الجواز والالانكار لانكار المنكر واجب إلا أن يقال شرط وجوب الانكار كونه مجمعا عليه أو بعبارة الفاعل التحريم واليراع مختلف فيه ويحتمل أن الراعى كان يعتقد حله باجتهاد منه أو بتقليد لمن اقتاده بخلافه من المجتهدين أو أنه قام مانع من الانكار فلما تأمل سم (قوله سداذنيه) أي ورعوا والافقد مران مجرد السماع لا يحرم وبه يدفع إشكال تقريره لسماع نافع رشيدى (قوله عن نقل) أي المصنف (قوله في تحريمها) متعلق باطنب (قوله وأنه ليس الخ) أي وإلى أنه الخ يعنى قال ان القول بحلها أو القائل به ليس الخ (قوله ورده التاج السبكي وغيره) ويوافقه ما مر عن الإمام الخ عبارة النهاية وفيه ما مر عن الام الخ (قوله ما مر الخ) مرافيه (قول المتن دف) بضم الدال اشهر من فتحها سمي بذلك لتدفيف الاصابع عليه معنى (قوله حين بنى على) أي دخل عيش (قوله فصل الخ) مبتدأ وقوله الضرب بالدف خبره (قوله ومن ثم أخذ) إلى قوله ويشهد ايضا في المغنى (قوله ونحوه) كالوليمة وقت العقود الزفاف معنى (قوله من كل سرور) عبارة للمغنى وشيخ الاسلام بما هو سبب لظهور السرور وكو لادة وعيد وقدم غائب وشفاء مريض اه قال عيش قوله من كل سرور قد يفهم تحريمه لاسباب اصلا فيراجع ولا بعده فيه لانه لعب مجرد اه اقول فيه توقف ولو قال بهم كراهته الخ كان له وجه اخذا بما مر في الشطر نزع والغناء بشرطهما بل قضية ما يأتى من قول الشارح والنهاية وقصة كلامه حل ما عدا ما من الطبول الخ الا بأحة (قوله وهذا يشهد الخ) عبارة للمغنى واستثنى البلقينى من محل الخلاف ضرب الدف في أمرهم من قدم عالم أو (قوله لأن ابن عمر سداذنيه الخ) قد عارض ذلك بأن تركه الانكار على الراعى دليل الجواز والالانكار

بل قال لمن قالت وفيما نبي يعلم ما في غد دعى هذا وقولى بالذى كنت تقولين أى من مدح بعض المقتولين بيدرواه البخارى سلطان وصح خبر فصل ما بين الحرام والحلال الضرب بالدف وخبر أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدف سنده حسن وتضعيف الترمذى له مردود ومن ثم أخذ البغوى وغيره منه أنه سنة في العرس ونحوه (وختان) لأن عمر رضى الله عنه كان يقره فيه كالنكاح وينكره في غيرهما رواه ابن شبة (وكذا غيرهما) من كل سرور (في الأصح) الخبر الترمذى وابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم لما رجع إلى المدينة من بعض مغازيه قالت له جارية يسوداء إنى نذرت إن ردك الله سالما أن اضرب بين يديك بالدف فقال لها إن كنت نذرت أنى بنذكرك وهذا يشهد

لبحث البلقيني ان ضربه لنحو قديم عالم أو سلطان لأخلاف فيه ويشهد ايضا لندبه بعد الضرور بقدم نحو عالم لنفع المسلمين اذ المباح لا ينفذ نذره ولا يؤمر بوفائه لكن مرفيع في النذر زيادة لا بد من استحضارها هنا ويباح او يسن عند من قال بنبذه (وان كان فيه جلاجل) لا تطلق الخبر وادعاء أنه لم يكن بجلاجل يحتاج لاثباته وهي اما نحو حلق تجعل داخله (٢٢١) كدف العرب أو صنوج عراض من

صفر تجعل في خروق دائرته
كدف العجم وبحل هذه
جزم الحواوي الصغير
وغيره ونازع فيه الاذرعى
بانه اشد اطرابا من الملاهي
المتفق على تحريمها واطال
ونقل عن جمع حرمة ولا
فرق بين ضربه من رجل أو
امرأة و قول الحلبي يختص
حله بالنساء رده السبكي
(ويحرم ضرب الكوبة)
بضم اوله ويحرم استماعها
ايضا (وهي طبل طويل
ضيق الوسط) واسع
الطرفين لكن احدهما
الان اوسع من الاخر الذي
لا جلد عليه للخبر الصحيح ان
الله حرم الخمر والميسر اى
القمار والكوبة ولان في
ضربها تشبها بالخنتين فانه
لا يعتادها غيرهم وتفسيرها
بذلك هو الصحيح خلافا
لمن فسرهما بالزرد وقضية
كلامه حل ماعداها من
الطبول وهو كذلك وإن
اطلق العراقيون تحريم
الطبول واعتمده الاسنوى
فقال الموجود لأئمة المذهب
تحريم الطبول ماعدا الدف
(لا الرقص) فلا يحرم ولا
يكره لانه مجرد حركات
على استقامة أو اعرجاج
ولانه ^{على} اقر الحبة
عليه في مسجده يوم عيد

سلطان أو نحو ذلك اه وعبارة النهاية ومحل الخلاف كما بحثه البلقيني إذا لم يضربه لنحو قديم الخ أى وإلا
فهو جائز قطعاً عن (قوله ويشهد الخ) اى الخبر المذكر (قوله ويباح او يسن الخ) مراده به الدخول
على المتن رشيدى (قوله لا تطلق الخبر) إلى قوله وهو كذلك أى المغنى لا قوله كدف العرب بقوله كدف
العجم إلى ولا فرق وقوله لكن احدهما إلى الخبر (قوله يحتاج لاثباته) قد يقال الاصل عدمها (قوله ونازع
الخ) عبارة النهاية ونازع الاذرعى فيه بانه الخ مردودة اه وعبارة الاسنوى والقول بان الضرب بالدف وفيه
صنوج اشد اطرابا الخ ممنوع اه وقد يقال ان هذا المنع مكابرة والقول باباحة الدف الذى فيه الصنوج مع
حرمة الصنوج وحده كما مر بعده ظاهر (قوله فيه) اى الدف الذى فيه جلاجل (قوله بضم اوله) اى وإسكان
الواو معنى (قوله لكن احدهما الان) عبارة النهاية ومنه ايضا الموجود في زمتنا ما احبط فيه اوسع الخ قال
عش افاد التعبير بمنه ان الكوبة لا تنحصر فيما سدا حبط فيه بالجلدون الاخر بل هي شاملة لذلك ولما
لو سطر فاه معا اه (قوله وتفسيرها بذلك الخ) عبارة المغنى قال في المهمات تفسير الكوبة بالطبل خلاف
المشهور في كتب اللغة قال الخطابي غلط من قال انها الطبل بل هي الزرد اه لكن في المحكم الكوبة الطبل
والزرد فجعلها مشتركة بينهما فلا يحسن التعليل اه (قوله وقضية كلامه الخ) عبارة المغنى قضية كلامه اباحة
ماعداها من الطبول من غير تفصيل كما قاله صاحب الذخائر قال الاذرعى لكن مراده ماعدا طبول اللهو
كما صرح به غير واحد ومن جزم بتحريم طبول اللهو العمرانى وابن ابي عصرون وغيرهما اه وفيه ميل
الى ما قاله الاذرعى خلافا للشارح والنهاية وقد كذا مال اليه الاسنوى حيث قال في شرح قول الروض ولا يحرم
من الطبول إلا الكوبة بما نصه ونازع الاسنوى في الحصر المذكور فقال هذا ما ذكره الغزالي فتبعه عليه
الرافعى والموجود لأئمة المذهب هو التحريم فماعدا الدف وزر كشي بان اكثرهم قيدوه بطبل اللهو
قال ومن اطلق التحريم اراد به الله اى فالمراد لا الكوبة ونحوها من الطبول التي تراد للهواه (قوله حل
ماعداها الخ) دخل فيه ما يضربه الفقهاء ويسمون طبل الباز ومثله طبل المسحر فهما جائزان عن عبارة
البيجورى والقاعدة ان كل طبل حلال إلا الكوبة المذكرة وكل مزمار حرام ولو من برسيم او قربة إلا المزمار
النفر لاجل حاج قال الحلبي وكل ما حرم حرم التفرج عليه لانه إغارة على المعصية وهل من الحرام لعب البهلوان
واللعب بالحيات وارجح الحل حيث غلبت السلامة ويجوز التفرج على ذلك اه وقوله ان كل طبل حلال
إلا الكوبة قد مر ما فيه (قوله واعتمده الاسنوى الخ) تقدم رده انفا عن الاسنوى (قول المتن لا الرقص)
سياق تفصيل إسقاط الرقص المروءة سم (قوله فلا يحرم) إلى قوله ثم اعتمد في المغنى وإلى قوله لانه ان
صدر في النهاية (قوله ولا يكره) بل يباح معنى وشيخ الاسلام (قوله واستثنى بعضهم) عبارة المغنى وقيل
يكره وجرى عليه القفال وفي الاحياء التفرقة بين أرباب الاحوال الذين يقومون بوجد فيجوز لهم أى بلا
كراهة ويكره غيرهم قال البلقيني ولا حاجة لاستثناء أرباب الاحوال لانه ليس باختيار فلا يوصف باباحة
ولا غيرهما اه وهذا ظاهر إذا كانوا موصوفين بهذه الصفة ولا افتجدا اكثر من يفعل ذلك ليس موصوفين بهذه
ولذا قال ابن عبد السلام الرقص لا يتعاطاه إلا ناقص العقل ولا يصلح إلا للنساء اه (قوله جمع) منهم القفال كما
لان إنكار المنكر واجب إلا أن يقال شرط وجوب الانكار كونه مجتمعا عليه أو يعتقد الفاعل التحريم
وان كان مختلفا فيه ويحتمل ان الراعى كان يعتقد حله باجتهاد منه أو بتقليد لمن افاته بحله من المجتهدين أو
انه قام مانع من الانكار فليتامل (قوله لا الرقص) سياق تفصيل إسقاط الرقص المروءة (قوله
ثم اعتمد القول بتحريمه) والاوجه خلافه شمر

رواه الشيخان واستثنى بعضهم أرباب الاحوال فلا يكره لهم وإن قلنا بكرهه التي جرى عليها جمع ورده البلقيني بانه أن كان
باختيارهم فهم كغيرهم وإلا فليسوا مكلفين ثم اعتمد القول بتحريمه إذا كثرت بحيث أسقط المروءة وما ذكره آخره فيه نظر وأولا
واضح جلي يجب طرده في سائر ما يحكى عن الصوفية بما يخالف ظواهر الشرع فلا يحتج به لانه ان صدر عنهم في حال تكليفهم

فهم كغيرهم أو مع غيبتهم لم يكونوا مكافئين به وقد مر في الردة في رد كلام الباغي ما يجب استحضاره هنا ونقل الاسنوي عن العز بن عبد السلام انه كان يرقص في السماع بحمل على مجرد القيام والتحرك لغلبة وجد وشهو ودوار وتجلا لا يعرفه إلا اهله نفعنا الله بهم آمين ومن ثم قال الامام اساعيل الحضرمي في موقف الشمس لما سئل عن قوم يتحركون في السماع هؤلاء قوم يروحون قلوبهم بالاصوات الحسنة حتى يصيروا روحانيين فهم بالقلوب مع الحق وبالاجساد (٢٢٣) مع الخلق ومع هذا فلا يؤمن عليهم العدو فلا يرى عليهم فيما فعلوا ولا يقتدى بما قالوا

اه وعن بعضهم تقبل شهادة الصوفية الذين يرقصون على الدف لا اعتقادهم ان ذلك قرينة كانتقبل شهادة حنفى شرب النبيذ لا اعتقاده اباحتهم وكذا كل من فعل ما اعتقد اباحتهم اه ورد بانه خطأ قبيح لان اعتقاد الحنفى نشأ عن تقايد صحيح ولا كذلك غيره وانما منشؤه الجمل والتقصير فكان خيالا باطلا لا يلتفت اليه (ألا ان يكون فيه تكسر كفعل الخنث) بكسر النون وهو أشهر وفتحها وهو أفصح فيحرم على الرجال والنساء وان نازع فيه الاسنوي وغيره وهو من يتخلق بخلق النساء حركة وهىة وعليه حملت الاحاديث بلعنه اما من يفعل ذلك خلقة من غير تكلف فلا يابى به (ويباح قول) اى انشاء (شعر وانشاده) واستماعه لانه صلى الله عليه وسلم كان له شعراء يصغى اليه كحسان وعبد الله بن رواحة وكعب بن مالك رضى الله عنهم وروى الخطيب في جامعه انه قرئ عند النبي صلى الله عليه وسلم

مرآنا (قوله فهم كغيرهم) أى في الاباحة على الراجح والكرامة على خلافه (قوله ثم اعتمد القول بتحريمه الخ) والوجه خلافه نهاية قوله ولكن ترد به الشهادة كما يأتى ع ش (قوله وما ذكره اخرا) اى اعتماد القول بتحريمه اذا كثرت الخ وقوله واولاى الرد بانه ان كان الخ (قوله لانه ان صدر الخ) الاخصر المناسب لاحتمال صدوره عنهم بغير اختيار (قوله يحمل) اى المنقول (قوله هؤلاء قوم الخ) مقول القول (قوله العدو) اى الشيطان والنفس (قوله فلا يرى) اى لا يعترض (قوله بما قالوا) اى وفعلوا (قوله وعن بعضهم تقبل الخ) قد يؤيد قول هذا البعض قبول شهادة المبتدع الذى لا يكفر ببدعته بالاولى ولا يرد عليه قول الشارح ورد بانه الخ فتدبره ان كنت من اهله اه سيد عمر اقول قد يفرق بوجوب تقليد غير المجتهدين له بالاتفاق في الفروع وعدمه في الاصول وايضا قد تقدم عن المغنى عن السبكي ما يوافق الرد المذكور بزيادة تشديد (قوله بكسر النون) الى قوله وروى الخطيب في النهاية الا قوله وان نازع فيه الاسنوي وغيره وكذا في المغنى الامانة عليه (قوله وهو أشهر وفتحها) وفي البجيرى عن عبد البر عكسه ويوافقه قول المغنى وهو بكسر النون أفصح من فتحها وبالمثل من يتخلف الخ وفي ع ش مانصه قد يتوقف في كونه اى الفتح أفصح بل في صحته مع تفسيره بالمتشبه بالنساء فانه يقتضى تعين الكسر لان يقال في توجيه الفتح ان غير الفاعل يشبه الفاعل بالنساء فيصير معناه مشتبه بالنساء اه (قوله فيحرم على الرجال الخ) وجماعت به البلوى ما قبل في وفاة النبل من رجل زين بزيته امرأة ويسمونه عروس البحر فهذا ملعون فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء فيجب على ولى الامر وكل من له قدرة على ازالة ذلك منعه منه مغنى وفي هامشه بلاعزو مانصه ومنه ايضا ما يفعل في الافراح من تزيين شاب امر دفا خريزة النساء وتحركة بحر كتم ورفع صوته بكلامهن بل ويأتى هو ورقته بأقبح من فعلن واشنع من كلامهن ويسمون ذلك خيال شاميات فبجهم الله وجلساءهم اهل الضلالات المقرين لهم على تلك القبيحات المحرمات اه (قوله حركة الخ) اى فيها معنى (قوله وهىة) الواو بمعنى او ع ش اى كما عبر به المغنى (قوله وعليه) اى تكلف ذلك (قوله قرآن وشعر في مجلسك) اى هل يجمع بينهما فيه (قوله القرآن والشعر) لعل المغنى تختار القرآن او الشعر الخ (قوله واستنشد) الى قوله لان كعب في النهاية الا قوله ويؤيده الى المتن وقوله وان تاذى قريبه المسلم وقوله وان قصد الى المتن وقوله حرم الى جزء ما (قوله واستنشد من شعر امية الخ) اى طلب من بعض الصحابة ان ينشد منه (قوله ابن الصلت) عبارة مسلم والنهاية ان ابى الصلت (قوله رواه مسلم) لفظه عن عمر بن الشريد عن ابيه قال ردفت رسول الله ﷺ يوم ما فقال هل معك من شعر امية بن ابى الصلت شىء قلت نعم قال هيه فانشدته بيتا فقال هيه حتى انشدته مائة بيت اه (قوله منه) اى الشعر (قوله اوحى على خير) يؤيده ما تقدم للشارح والاذرعى في الحداء فرأى سید عمر (قوله في شعره) ليس بقيد ع ش (قوله معينا) يظهر انه ليس بقيد فيحرم هجر غير الحربى والمردو الفاسق المتجاهر مطلقا عبارة الاسنوي والمغنى نصها وحل تحریم الهجاء اذا كان مسلم فان كان لكافر اى غير معصوم جاز كاصرح به الرويانى وغيره لانه صلى الله عليه وسلم امر حسانا بهجو الكفار بل صرح الشيخ ابو حامد بانه مندوب ومثله في جواز الهجو المبتدع كما ذكره في الاحياء والفاسق المعلن كما قاله العمرانى وبجته الاسنوي وظاهر كلامهم جواز هجر الكافر الغير المحترم المعين وعليه فيفارق عدم جواز لانه بان اللعن الابعاد من الخير ولا عنه لا يتحقق

قرآن وانشد شعر فقيل يا رسول الله قرآن وشعر في مجلسك قال نعم وان ابا بكره قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وعنده بعده أعرابى ينشد الشعر فقلت يا رسول الله القرآن أو الشعر فقال يا أبا بكره هذا مرة وهذا مرة واستنشد من شعر امية بن ابى الصلت مائة بيت رواه مسلم اى لان أكثر شعره حكم وامثال وتذكير بالبعث ولهذا قال ﷺ كادى امية ان يسلم وروى البخارى ان من الشعر الحكمة واستحب الماوردى منه ما حذر عن معصية اوحى على خير ويؤيده ما مر من صحة اصدقا تعليمه حينئذ (الا ان يهجر) في شعره معينا غير حربى

وان نادى قريبه المسلم بخلاف الذي لانه معصوم ومقتضى كلام بعضهم الخاق كل مهور (٢١٣) الحربي وهو ظاهر في المرتدون نحو

الزواني المحصن وغير متجاهر
بفسق وغير مبتدع ببدعته
فيحرم وان صدق او كان
بتعريض كما في الشرح
الصغير وترد به شهادته
للايذاء واثم حاكمه دون
منشيه الا ان يكون هو
المنذوع له فيكون اثمه اشد
(او يفحش) بضم اوله
وكسر ثالثة اي يجاوز الحد
في الاطراف في المدح ولم يمكن
حملة على المبالغة فيحرم ايضا
لانه حينئذ كذب وترد به
الشهادة ان اكثر منه وان
قصد اظهار الصنعة لايهام
الصدق قال ابن عبد السلام
في قواعده ولا تكاد تجد
مداحا الارذلا ولا هجاء الا
نزلا (او يعرض بامرأة
معينة) بان يذكر صفاتها
من نحو طول وحن وصدغ
 وغيرها فيحرم ايضا وترد
به شهادة لما فيه من الايذاء
وهتك الستر اذا وصف
الاعضاء الباطنة ومحله في
غير حليلته امهي فان ذكر
منها ما حقه الاخفاء كما يتفق
بينهما عند الخلوة حرم كافي
شرح مسلم لكن جزما
بكرهته وردت شهادته
ايضا والافلا لان كعب
ابن زهير رضى الله عنه شنب
بزوجته بنت عمه سعادتي
قصيده بان سعاد المشهورة
والشدها بين يدي رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولم
يشكر عليه وخرج بالمرأة

بعده منه فقد يختم له بخير بخلاف الهجر اه وهي كالصريح في الاطلاق ثم رايت قال الرشيدى قوله معينا
انظر هل منه هجر اهل قريه او بلدة معينة اه (قوله بخلاف الذي) اي ونحوه نهاية (قوله دون نحو
الزواني الخ) اي كنيار الصلافة وقاطع الطريق بشرطهما (قوله وغير متجاهر) عطى على غير حربي (قوله
متجاهر بفسق) اي بما جاهر به كما هو ظاهر سيد عمر (قوله وغير مبتدع ببدعته) دخل فيه غير المبتدع
والمبتدع بغير بدعته اما هجره ببدعته فلا يحرم رشيدى (قوله ببدعته) متعلق بمحذوف اي هجره ببدعته
(قوله فيحرم) اي هجر غير هذه الثلاثة (قوله كافي الشرح الصغير) بل رجحه الاصل اي الروضة حيث قال
ويشبهه ان يكون التعريض هجرا كالصريح وقال ابن كج ليس التعريض هجرا انتهى اه اسنى (قوله
وترد به شهادته) هذا محمول على ما اذا هجرا بما يفسق به كان اكثر منه ولم تغلب طاعته بقرينة ما مر اسنى
ولكن ظاهر كلام الشارح والنهاية والمغنى الاطلاق كالروض ثم رايت في سم ما نصه قوله وترد به شهادته
لعل المراد بشرط الرد الا ان يقول انه كبرية ثم رايت بينه وبين زواجه انه كبرية اه (قوله للايذاء) اي مسليا
او ذميا ونحوه نهاية (قوله الا ان يكون هو المنذوع له) اي بان كان قد سمعه منه سرا فاذا عه وهلك به ستر
المجراسنى (قوله او يفحش) قضيه نصيب المنهج انه من عطى العام فعليه فقول الشارح اي يجاوز الخ
من تفسير المراد (قوله بضم اوله) الى قوله ومحله ان لم يكثر في المغنى الا قوله ان اكثر الى قال وقوله ونازع
الى وبالمعينة وما انبه عليه (قوله الاطراء) اي المبالغة (قوله ان اكثر منه) لعل ضابطه الاكثر ان لا تغلب
طاعته وقضية عدم التقييد بالاكثر في الهجر والتعريض مع تعليلهما المذكور اى الايذاء ان كلامهما
كبرية اه سم وقوله لعل ضابطه الاكثر الخ الاولى لعل الرد بالاكثر مقيد بان لا تغلب الخ وقوله وقضيته
الخ فقد تقدم انفا عنه عن زواج الشارح التصريح بذلك في الاول وقد يفيد ذلك في الثاني قول الشارح الا ان
ويقع لبعض فسقة الشرع الخ (قوله لايهام الصدق) كذا في الروض و لعل الاولى اسقاط الهمة كافي
الحلى (قوله ردلا) وقوله ردلا كلاهما بفتح فسكون الحسب قاموس (قوله وهتك الستر) لعل الواو بمعنى
او كما عبر به بالنهاية (قوله اذا وصف الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله في غير حليلته) اي غير زوجته
وامته (قوله ما حقه الاخفاء الخ) اي واعضاؤها الباطنة عبارة المغنى هذا ولو شرب زوجته وامته بما حقه
الاخفاء ردت شهادته لسقوط طهره وركب الوصف زوجته وامته باعضائها الباطنة كما جرى عليه ابن
المقرئ تبعا لصله وان نوزع في ذلك اه وعبارته في شرحه وقلة زوجة الخ وقرن في الروضة بالنقل ان
بحكى ما يحرى بينهما في الخلوة ما يستحي منه وكذا صرح في النكاح بكرهته لكن في شرح مسلم انه حرام اه
(قوله لكن جزما بكرهته) وكذا جزمها الاسنى والنهاية والمغنى قال ع ش وينبغي ان يكون محل
الكراهة ما لم تناز باظهاره والاحرم (قوله وردت شهادته الخ) اي لسقوط المروءة بذلك روض ومغنى
ثم ظاهر اطلاقهم فناء عدم اشتراط الاكثر ان لا يحكم كلامهم الا في شرحه واكثر حكايات الخ قد يفيد
اشتراطه بل كلام المغنى والاسنى كالصريح فيه حيث فتصر اهاك على كلام الباقين والزركشى وسكتان
كلام الاذرى كاي (قوله والافلا) ويشترط ان لا يكثر من ذلك والاردت شهادته قاله الجر جاني
مغنى واسنى ويفيده ايضا قول الشارح الا في ومحله ان لم يكثر الخ (قوله لكن اعتبر البغوى وغيره تعيينه)

(قوله وترد به شهادته) لعل المراد بشرط الرد الا ان يقال انه كبرية ثم رايت بينه وبين زواجه انه كبرية
(قوله ان اكثر منه) لعل ضابطه الاكثر ان لا تغلب طاعته وقضية عدم التقييد بالاكثر في الهجر
والنرييض مع تعليلهما المذكور ان كلامهما كبرية (قوله لكن جزما بكرهته) وردت شهادته الخ
في الصنيع اشعار بان ردها على الكراهة ايضا فان كان كذلك فلعل وجه دلالة على قلة المروءة وعدم
المبالاة ثم رايت قول الروض والتشبيب بمعية ووصف اعضائها الباطنة ولزوجته مسقط للمروءة
اه ويفهم من كلام شرحه وجوابه عن النص رد الشهادة على الكراهة ايضا

الامر دفيحرم وان لم يعينه على ما قاله الرويانى لانه لا يحل بحال بل يفسق ان ذكر انه يشقه اي اعتبر البغوى وغيره تعيينه ايضا ونازع ابن
الرفعة الرويانى في إطلاق الفسق بانه ليس من لازم عشقه ان يكون بشهوة محرمة ولهذا اعدوا من الشهداء الميت عشقا وفيه نظر لان شرطه

ان يكتم ويدف وهذا لم يكتم على ان الزركشي (٢٢٤) وغيره قيدوا الشهادة بعشق غير الامر دو بالمعينة غير ما فلا لائم فيه ولا ترد به الشهادة

لان غرض الشاعر تحسين
صنعة لا تحقيق المذكور
فيه ومحلها ان لم يكتم منه لبناء
الشيخين الاطلاق على
ضعيف ويقع لبعض فسقة
الشعراء نصب قرائن تدل
على التعيين وهذا لاشك
انه معين (والمروءة تخاف
بخلق امثاله في زمانه ومكانه)
لان الامور العرفية تختلف
بذلك غالباً بخلاف العدالة
فانها ملكة راسخة في النفس
لا تتغير بعروض منافع
لها وهذه احسن العبارات
المتخلقة في تعريف المروءة
لكن المراد بخلق امثاله
المباحة غير المزرية به فلا
نظر لخلق القلندر في خلق
اللحي ونحوها (فالاكل
في سوق والمشي) فيه
(مكشوف الراس) او
البدن غير العورة او كشف
ذلك فيها وان لم يمش من
لا يليق به ذلك وان كان
الاكل ماشياً لتافه ما لم يكن
خالياً فيا يظهر يسقطها الخبر
الطبراني بسندين الاكل
في السوق ~~تأمة~~ ومشله
الشرب ~~لان~~ ان صدق جوعه
او عطشه قال الاذرى او
كان ياكل حيث وجد نقله
وبراهته من التكلف العادى
قال البلقينى ~~او~~ اكل داخل
حانوت مستترا ~~او~~ نظر فيه
غيره وهو الحق فيمن لا
يليق به ذلك قلت او كان

اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغنى (قوله قيدوا الشهادة) أى شهادة الميت عشقا (قوله وبالمعينة) الى قول
المتن فالأكل في النهاية لإلا قوله ومحلها الى ويقع (قوله وبالمعينة غير الخ) وليس ذكر امرأة مجبولة كليلى
تعيناً روض ومغنى (قوله فيه) أى فى تشبيب غير المعينة (قوله ومحلها) أى عدم الرد بذلك عبارة الاسنى فى
شرح قول الروض والتشبيب بغير معين لا يضر نصه وما اقتضاه من ان ذلك لا يضر مع الكثرة بناء الاصل
على ضعيف فيقيد كلام الاصل بالقليل (قوله لاشك انه معين) أى فيفسق فتدشده به بذلك وفى الروض
مع شرحه (فرع) شرب الخمر عمداً مع العلم بالتحريم يوجب الحد ورد الشهادة وان قل المشروب ولم
يسكر وترد شهادة بائعها ومشتريها الغير حجة كنداء وقصد تخلل لا تمسكها فربما قصد بما سكاها التخلل ولا
عاصرها ومعتصرا ان لم يقصد بذلك شربها او الاعانة عليه والمطبوخ منها كالبنيد فاذا شرب من احدهما
القدر المسكر حد وردت شهادة ولو شرب منه قدر الايسكر واعتقد باحتة كالحنفى ردولم ترد شهادته وان
اعتقد تحريمه حد وردت شهادته ومن وطى امته وهو يظنها اجنبية ردت شهادته لا من وطى اجنبية وهو
يظنها امته اعتبارا باعتقاده فيهما وان نكح بلاولى او نكح نكاح متعة ووطى فيها وهو يعتقد الحل لم ترد
شهادته او الحرمة ردت لذلك ولا ترد شهادة ملتقط الشاروان ان كره التقاطه لانه غير مكروه عند جماعة وترد
شهادة من يعود حضور الدعوة بلناء او ضرورة قال فى الاصل واستحل صاحب الطعام لانه اكل محرما
الادعوة السلطان ونحوه فلا ترد شهادته من تعود حضورها لانه طعام عام (قول المتن والمروءة) بفتح الميم
وضمها وبالهز وابدالها او اوملكة نفسانية الخ قاله التلمسانى وفى المصباح ادا ب نفسانية تحمل مراعاتها
الانسان على محاسن الاخلاق وجمل العادات اه عش (قوله لان الامور) الى قوله او كشف فى المغنى
(قوله بذلك) أى باختلاف الاشخاص والازمنة والبلدان مغنى (قوله فانها ملكة الخ) عبارة المغنى فانها
لا تختلف باختلاف الاشخاص فان الفسق يستوى فيه الشريف والوضيع اه (قوله لا تتغير بعروض
مناف لها) ان اراد حقيقة المنافى فى عدم التغير نظر سم وقد يدفع النظر بان يراد بالعروض التيسير لا
الاتصاف بالفعل (قوله وهذه) أى عبارة المتن (قوله فى تعريف المروءة) أى المقولة فيه (قوله لكن المراد
الخ) عبارة المغنى واعترض البلقينى على عبارة المصنف بأنه قد يكون خلق امثاله خلق اللحي كالقلندرية مع
فقد المروءة فيهم وقد اشرت الى رد هذا بقولى من يراعى مناهج الشرع وادابها اه أى عقب قول المصنف
بخلق امثاله (قوله المباحة) أى الخلق المباحة (قوله ونحوها) أى القلندرية (قول المتن فالاكل فى سوق)
أى لغير سوقى روض ومغنى (قوله او البدن) الى قوله ما يفيد فى النهاية إلا قوله وان كان الى يسقطها وقوله
بسندلين وقوله قال الاذرى الى قال البلقينى وما انبه عليه (قوله غير العورة) أى اما كشفها فحرام مغنى
(قوله بمن لا يليق به الخ) راجع لجميع ما مر وزاد المغنى ولنغير محرم بنسك اه (قوله ماشياً) والانسب فى
سوق (قوله يسقطها) اشار به الى ان قول المصنف الاق يسقطها خبر قوله فالاكل وما عطف عليه بتاويل
كل واحد (قوله ومثله الشرب) عبارة النهاية وقيس به الشرب اه قال عش ويؤخذ منه ان ما جرت به
العادة من شرب القهوة والدخان فى بيوتها وعلى مساطبها يخل بالمروءة وان كان المتعاطى لذلك من السوقة
الذين لا يحتشمون ذلك (قوله ومثله الشرب) الى قوله وهو الحق فى المغنى الا قوله قال الى قال (قوله الا ان
صدق الخ) أى غلب الخ مغنى (قوله لتقلله) أى عده نفسه حقيراً (قوله قال البلقينى الخ) عبارة النهاية نعم لو
اكل داخل حانوت مستترا بحيث لا ينظره غيره او كان صائماً الخ اتجه عنده حينئذ اه قال
عش قوله بحيث لا ينظره غيره أى من المارين اما لو نظره من دخل لياكل ايضا فينبغى ان لا يخل بالمروءة
اه (قوله ونظر فيه غيره) عبارة المغنى وفيه كما قال ابن شبة نظر اه (قوله وهو الحق) أى التنظير (قول
المتن وقلة زوجه الخ) او حكاية ما فعله معها فى الخلوة روض ومغنى (قوله فى نحوها) أى كوجهها (قوله
لاراسها) الى قوله وتوقف البلقينى فى المغنى (قوله لاراسها) أى ونحوه مغنى (قوله او وضع يده) عطف على

(قوله لا تتغير بعروض مناف الخ) ان أريد حقيقة المنافى فى عدم التغير نظر

على نحو صدرها (بحضرة الناس) أو اجنبى يسقط بخلافه بحضرة جواريه أو زوجه أو توفى الباقين في تقبيلها بحضرة الناس أو الاجنبيات
إيلة جلاها ولا وجه في التوقف في ذلك لأنه لا يفعله إلا من لا خلاق له كما في قوله (ولا كثر حكايات مضحكة) للحاضرين أو فعل خيالات كذلك
بان يصير ذلك عادة بل جاء في الخبر الصحيح من تكلم بالكلمة يمتدحك بها جليسه هـ (٢٢٥) بها في النار سبعين خريفا ما يفيد أنه حرام بل

كبيرة لكن يتعين حمله على
كله في الغير بباطل يضحك
بها أعداءه لأن في ذلك من
الابذاء ما يعادل ما في كباثر
كثيرة منه وقضية تقييد
الاكثر بهذا أنه لا يعتبر
فيما قبله وما بعده ونظر فيه
ابن النقيب واعتمد البلقيني
أنه لا بد من تكرار الكل
تكرار يدل على قلة المبالاة
واستدل له بالنص وتبعه
الزركشى فقال ظاهر
النص الذي جرى عليه
العراقيون وغيرهم ان من
وجد ما فيه بعض ما هو
خلاف المروءة قبلت شهادته
إلا ان يكون الاغلب عليه
ذلك فترد شهادته لكن
توقف شيخه الاذرعى في
إطلاق اعتبار الاكثر في
الكل ثم بحث اعتباره في
نحو الاكل بسوق ومد
الرجل بحضرة الناس
بخلاف نحو قبله حليلة
بحضرة الناس في طريق
واعترض بما صح عن ابن
عمر رضى الله عنهما أنه قبل
أمة خرجت له من السبي
كان عنقها ابريق فضة
بحضرة الناس ويرد بأنه

قبله زوجه ع (قوله على صدرها) أى ونحوه من مواضع الاستمتاع مغنى (قول المتن بحضرة الناس)
أى ولو محارم لها أو له ع (قوله أو اجنبى) عبارة المغنى والمراد جنسهم ولو واحد أو عدة بحضرة اجنبى
كان أولى اه (قوله بخلافه) أى كل من القبلة والوضع (قوله بحضرة جواريه أو زوجهاته) يتجه ان ذلك
يختلف باختلاف الاشخاص سم (قول المتن ولا كثر حكايات الخ) ولا كثر أسوء العشرة مع المعاملين
والاهل والجيران ولا كثر المضايقة في السير الذى لا يستقصى فيه روض مع شرحه (قوله بان يصير ذلك
عادة) أى بخلاف ما لو لم يكثر أو كان ذلك طبعاً لا تصنعاً كما وقع لبعض الصحابة مغنى (قوله يضحك بها) أى
يقصد ذلك سواء فعل ذلك الجلب دنياً تحصل له من الحاضرين أو لمجرد المباشطة ع (قوله ما يفيد الخ) لعله
فاعل جامد وقوله من تكلم الخ يدل من الخبر الصحيح ولو قال للخبر الصحيح من تكلم الخ وهذا يفيد أن كل اخصر
وأوضح (قوله وقضيته) إلى المتن في النهاية لا قوله ونظر فيه إلى ثم بحث (قوله تقييد الاكثر بهذا الخ) فيه
قلب عبارة المغنى والاسنى وتقييد الحكايات المضحكة بالاكثر يقتضى ان ما عداها لا يقيد بالاكثر بل
تسقط العدة بالمرة الواحدة قال ابن النقيب وفيه نظر الخ (قوله واعتمد البلقيني) انه لا بد من تكرار الكل
الخ) ينبغى ان لا يلاحظ مع هذا الكلام ما قدمه في شرح قول المتن والاصرار على صغيرة من قوله ويجرى
ذلك في المروءة والنخل بها فان غلبت افرادها لم تؤثر ولا اردت شهادته اه فانه مغاير لكل ما ذكره هنا عن
البلقيني وغيره اه سم (قوله فقال) أى الزركشى (قوله إلا ان يكون الاغلب الخ) هذا يقتضى اعتبار
الاكثر فى الجميع مغنى (قوله لكن توقف شيخه الاذرعى الخ) عبارة النهاية والأوجه كما قاله الاذرعى اعتبار
ذلك فى الكل إلا فى نحو قبله حليلته بحضرة الناس فى طريق مثلاً لا يعتبر تكرره واعتراض الخ (قوله
واعترض) إلى قوله فالأوجه الخ الانسب تقديمه على قول المتن ولا كثر الخ كافى الاسنى والمغنى عبارتهما
وأما تقييد ابن عمر رضى الله عنهما أمته التى وقعت فى سهمه بحضرة الناس فقال الزركشى كأنه تقييد استحسن
لا تمتنع أو فعله ينافى للجواز أو ظن انه ليس ثم من ينظره أو على ان المرة الواحدة لا تضر على ما اقتضاه نص
الشافعى اه (قوله لا دخل له الخ) فيه نظر بل السلف لا يسكتون على ما لا يليق من مثل ان عمر رضى الله
عنهما ولا يحابون احداً فيما لا يليق فليتأمل سم (قوله ليبن الخ) وقد يقال غرضه إغاطة الكفار وإظهار
ذمهم ع (قول المتن قباء) أى ملوطة ع (قوله عبارة المغنى بالمسمى بذلك لاجتماع اطرافه اه وعبارة
القليوبى هو المفتوح من امامه وخلفه) وأما القباء المشهور الان المفتوح من امامه فقد صار شعار الفقهاء
ونحوهم اه (قول المتن وقلنسوة) بفتح القاف واللام وبضم القاف مع السين مغنى (قوله وهى ما يلبس) إلى
قول المتن والتهمة فى النهاية لا قوله كما مر إلى المتن وقوله ونازع الزركشى إلى المتن وما نابه عليه (قوله
وحده) بيان للبراد منها وإلا فسمما لا يتقيد بذلك بل يشمل ما لو لبسها أو لف عليها ع (قوله
المن حيث لا يعتاد) أى للفقهاء لبسها وقيد فى الروضة لبسها للفقهاء بان يتردد فيها فاشعر بان لبسها فى
البيت ليس كذلك اه مغنى (قول المتن ولا كباثر الخ) أى بحيث يشغله عن مهماتها لو لم يقترن به

(قوله بخلافه بحضرة جواريه أو زوجهاته) يتجه أن ذلك يختلف باختلاف الاشخاص (قوله واعتمد البلقيني)
انه لا بد من تكرار الكل الخ) ينبغى ان لا يلاحظ مع هذا الكلام ما قدمه في شرح قول المتن والاصرار على
صغيرة من قوله ويجرى ذلك في المروءة والنخل بها فان غلبت افرادها لم تؤثر ولا اردت شهادته اه فانه مغاير
لكل ما ذكره ههنا عن البلقيني وغيره (قوله لا دخل له فيه) فيه نظر بل السلف لا يسكتون على ما لا يليق من

(٢٩ - شروانى وابن قاسم - عاشر) مجتهد فلا يعترض بفعله على غيره وليس الكلام فى الحرمة حتى يستدل بسكوت الباقرين
عليها بل فى سقوط المروءة وسكوتهم لا دخل له فيه على أنه يحتمل أنه إنما فعله ليعين حل التمتع بالمسبية قبل الاستبراء فهى واقعة حال
فعلية محتملة فلا دليل فيها أصلاً فالأوجه ما فصله الاذرعى (وليس فقيه قيام وقلنسوة) وهى ما يلبس على الرأس وحده وتاجر ثوب نحو
جمال وهذا ثوب نحو قاض ونحو ذلك من كل ما يفعل (حيث) أى بمحل (لا يعتاد) مثله فيه (ولا كباثر الخ) أى كباثر على لعب الشطر (نج) أو فعله بنحو طريق

(۲۲۶)

نص على رد شهادته وجرى عليه الاصحاب لانها حرفة دينية ويعد فاعلاها في العرف بمن لاحياء له وبما قررت به كلامه عن ان الواو في عبارته بمعنى او (تنبيه) اختلفوا في تعاطي حارم المروءة على اوجه ثالثان تعلقت به شهادة حرم والا فلا وهو الاوجه لانه يحرم عليه التسبب في اسقاط ما تحمله وصار امانة عنده لغيره (والامر فيه) أى جميع ما ذكر (يختلف بالاشخاص والاحوال والاماكن) لان المدار على العرف كما مر فقد يستقيم من شخص وفي حال أو مكان ما لا يستقيم من غيره أو فيه ونازع الزر كشي في التعميم المذكور بانه لا يظهر في نحو القبلة واكثر الضحك والشر نبيه أى فهذه تسليها مطلقا وهو ظاهر (تنبيه) يؤخذ من قولهم لان المدار الى آخره أن من دخل بلدا اقتربا بزي أهلها لا تخرم مروءته به وعمله ان سلم ما اذا تزيى بزي أهل حرفته ولم يعد أهل ذلك المحل أن تزيه بزي غير بلد مزره مطلقا (وحرفة

دنيئة) بالهمز (كحجامة وكنس ودبغ) وحيالكة وحراسة وقيامه حمام

دنيّة) بالهمز (كحجامة وكنس ودينغ) وحيا كدو حراسة وقيامه حمام
وجزارة (يمن لا تلبق) هذه (به تسقطها) لاشعارها بقلّة مبالاة (فان اعتادها) اى لاقت به (وكانت) مباحة سواء اكانت (حرفة ايه) ام لم تكن
كما رجحه في الروضة فذكره هنا لان الغالب في الودان يكون على حرفة ايه (فلا تسقطها) (في الاصح) لانه لا يتعبر بذلك اما ذو حرفة محرمه

كنجم ومصور فلا تقبل شهادتهم مطلقا قال الزركشي ومما عت به البلوى التكسب بالشهادة مع ان شركا لا بد ان باطله فيقدح في العدالة لاسيما
اذا منعنا اخذ الاجرة على التحمل أو كان يأخذ ولا يكتب فان نفوس شركائه لا تطيب (٢٢٧) بذلك قال بعض المتأخرين وأسلم طريق

فيه أن يشتري ورق شركة
ويكتب ويقسم على قدر
مالك من ثمن الورق فان
الشركة لا يشترط فيها
التساوى في العمل اه
(والتهمة) بضم ففتح في
الشخص التي مر انها منع
الشهادة كما في الخبر الصحيح
(ان يجر) بشهادته (اليه)
اولى من لا تقبل شهادته له
(نقعا) ويدفع عنه) أو عن
ذكرها (ضرا) ويضر
حدوثها قبل الحكم لا
بعده فلو شهد لآخيه بمال
فمات وورثه قبل استيفائه
فان كان بعد الحكم اخذه
ولا فلا وكذا لو شهد بقتل
فلان لآخيه الذي له ابن ثم
مات وورثه فان صار ورثه
بعد الحكم لم ينقض او قبله
لم يحكم له (فترد شهادته
لعبده) المأذون له في التجارة
وغيره خلافا لما يوهمه
تقييد اصله بالاول لان ما
يشهد به هو له وقضيته قبوله
له بان شخصاقذه كما يحته
البليقي (ومكاتبه) لانه
ملكه وقد يعجز او يعجزه
فيعود له ماله وشريكه
بالمشترك لكن إن قال لنا
او يبتا بخلاف ما إذا قال
لزيد ولي فيصح لزيد لاله
وشرطه تقدم الصحيح كما مر
في تفريق الصفقة وان لا
يعوده شيء بما ثبت لزيد
كوارثين لم يقبضا فان ما ثبت

وهي حرفه مباحة بل من فروض الكفايات لاحتياج الناس اليها ولوردها الشهادة لربما تركت فتعطل
الناس معنى واسنى (قوله كنجم الخ) أى والعراف والكاهن معنى (قوله فلا تقبل شهادتهم) ومن اكثر
من اهل الصنائع الكذب وخلف الوعدت شهادته معنى وروض (تنبيه) التوبة بما يخل بالمرء سنة
اسنى (قوله مطلقا) أى لاقت به او لا كانت حرفه اياه او لا قال الصيمرى لان شعارهم التلبس على العامة معنى
(قوله قال) إلى المتن عقبه النهاية بقوله وفيه نظر لا يخفى والمعنى بقوله ومثل ذلك المقرئون والوعاظ (قوله)
قال بعض المتأخرين الخ) معتمد ع (قوله ويكتب الخ) يتأمل حقيقة هذه المعاملة وهل يملك المكتوب
له الورق وبم يملكه وهل يجرى عقد تملك له وهل استجار الكاتب للكتابة في ورق من عنده استجار
صحيح اه سم (قوله فان الشركة الخ) (فروع) مداومة على ترك السنن الراتبه ومستحبات الصلاة
تقدح في الشهادة لتهاون من تركها بالدين وإشعاره بقله مبالا لانه بالمهمات ومحل هذا كما قال الاذرى في
الحاضر اما من يديم السفر كالملاح والمكارى وبعض التجار فلا ويقدح في الشهادة مداومة منادمة مستحل
النبيذ والسفهاء وكذا كثرة شر به اياه معهم لا خلال ذلك بالمرء ولا يقدح فيها السؤل للحاجة وان طاف
مكثره بالا بواب ان لم يقدر على كسب مباح يكفيه لحل المسئلة حيثذا الا ان اكثر الكذب في دعوى الحاجة
أو أخذ ما لا يحل له أخذه فيقدح في شهادته نعم ان كان المأخوذ في الثانية قايلا اعتبر التكرار كما مر نظيره معنى
وروض مع شرحه (قول المتن والتهمة ان يجر اليه نقعا) يؤخذ من ذلك رد شهادة شهود الوقف بمال للوقف
في جهة الناظر او المستاجر إذا كان لهم جامكية في الوقف ومن ذلك شهادتهم بايجار الوقف فهي مردودة
وظاهر ذلك رد شهادتهم بما ذكر وان كانوا قبضوا جامكيتهم لان المشهود به قديفضل ويدخر لعام اخر
فيحصل لهم منه مر اه سم وسباق قبيل قول المصنف ولو شهد الاثنين بوصية الخ ما يوافقه (قوله بضم) إلى
قوله ولو اقساموا في النهاية إلا لقوله التي مر إلى المتن وقوله تقدم الصحيح إلى ان لا يعود (قوله في الشخص)
اندفع به ما قيل ان كلامه يشعر بعود ضمير اليه للشاهد فيصير التقدير ان يجر الشاهد إلى الشاهد وفيه فلاقة
معنى (قوله التي مر الخ) اشار به إلى أن اللعهد الذكري (قوله اولى من لا تقبل شهادته له) أى الاقرب اليه
انفا (قوله بها) الاولى كتابته عقب يدفع (قوله ويضر حدودها) إلى قوله وقضيته في المعنى (قوله فمات) أى
الاخ (قوله قبل استيفائه) لا حاجة اليه (قوله فان كان) أى ارثه (قوله ولا فلا) أى لا يأخذ بهذه الشهادة
بل لا بد من إثباته بطريقه رشيدى (قوله ثم مات) أى الابن (قول المتن فترد شهادته الخ) اشار به لصور من
جر النفع معنى (قوله بالاول) أى المأذون له (قوله وقضيته) أى التعليل ع (قوله قبوله) الظاهر التانيث
(قوله بان شخصاقذه) هل مثله انه ضربه مثلا إذا لم يوجب مالار رشيدى أى والظاهر نعم (قوله كما يحته البليقي)
عبارة النهاية وهو كذلك كما يحته الخ (قوله وقد يعجز الخ) عبارة النهاية ولان ماله بصدد العود اليه يعجز او
تعجز اه (قوله او يعجزه) أى المكاتب نفسه (قوله وشريكه الخ) عطف على عبده (قوله فيصح) الاولى
التانيث (قوله لو يداخ) أى بالنسبة له (قوله وشرطه) الاولى التفرع والتانيث (قوله ثبت) الاولى
المضارع (قوله ولو اقساموا) أى اربع مثلامع الشركاء (قوله ولو وقع) أى الفسخ (قوله ويؤخذ منه) أى
تبركا وتواضعا (قوله ويكتب الخ) يتأمل حقيقة هذه المعاملة وهل يملك المكتوب له الورق وبم يملكه
وهل جرى عليه تملك له وهل استجار الكاتب للكتابة في ورق من عنده استجار صحيح (قوله والتهمة ان
يجر بشهادته اليه نقعا الخ) يؤخذ من ذلك رد شهادة شهود الوقف بمال للوقف في جهة الناظر او المستاجر
إذا كان لهم جامكية في الوقف ومن ذلك شهادتهم بايجار الوقف فهي مردودة وظاهر ذلك رد شهادتهم
بما ذكر وان كانوا قبضوا جامكيتهم لان المشهود به قديفضل ويدخر لعام اخر فيحصل لهم منه
مر (قوله وقضية قبوله له بان شخصاقذه كما يحته البليقي) كتب عليه مر

لا أحدهما يشاركه فيه الآخرو ولو اقساموا أرضا وانفرد كل بمقد فتنازع اثنان في حديثهما لم تقبل شهادته الاخرين على ما أفتى به بعضهم للشركة
المتقدمة ودفع ضرر فسخ القسمة لواقع ويؤخذ منه ان كل من باع عيننا لا تقبل شهادته فيها بما يدفع عنه ضرر فسخ البيع فيها لواقع

(وغيره له ميت) وان لم تستغرق تركته الديون أو مرتد كما يحته أبو زرعة (أو عليه حجر فلس) لانه إذا ثبت له شيئا أثبت لنفسه المطالبة به حتى في المرتد لان ديونه تقتضي من ماله على جميع الاقوال بخلاف غيره الحى ولو معسر لم يحجر عليه لتعلق الحق بذمته (و) برضاع بين موليته وخاطبها الذى عضل عنه او (بما) مراده فيما الذى باصه (هو وكيل) او وصى او قيم (فيه) سواء اشهد به نفسه لموكله ام بشيء يتعلق به كوقوع عقد فيه وغيره لانه ثبتت لنفسه سلطنة (٢٢٨) التصرف في المشهود به وكذا اوديع لمودعه ومرتهن لراهنه لثمة بقاء يد هما ولو عزل نحو

وكيل نفسه قبل الخوض في شيء من الخاصة قبل او بعدها فلا وان طال الفصل وظاهر اطلاقهم انه لا يعتبر فيها رفع للقاضي ولا كونها بما تقتضى العداوة المسقطه للشهادة وفيه نظر اماما ليس وكيل او وصيا او قيما فيه فيقبل ومن حيل شهادة الوكيل مالمو باع فانكر المشتري الثمن او اشترى فادعى اجنسي بالمبيع فله ان يشهد لموكله بان له عليه كذا وبان هذا لمسكه ان جاز له ان يشهد به للبايع ولا يذكر انه وكيل وصوب الاذرى حله باطنا لانه فيه توصلا للحق بطريق مباح ثم توقف فيه لحمله الحاكم على الحكم بما لو عرف حقيقته لم يحكم به ويجاب بانه لا اثر لذلك لان القصد وصول المستحق لحقه وباتى قريبا عن ابن عبد السلام ما يؤيده بل صرح غير واحد بان به على وكيل طلاق انكره موكله ان يشهد حسبة ان زوجة هذا مطلقة ويؤيد الجواز قول ابى زرعة بنظيره

من التعليل (قوله وان لم تستغرق) الى قوله و برضاع في النهاية والمغنى (قوله تركته الديون) مفعول ففاعل (قوله او مرتد) عطف على ميت (قول المتن حجر فلس) خرج به حجر السفه والمرض ونحوهما مغنى (قوله لانه اذا ثبت الخ) قال المغنى والحق الماوردى بذلك ما اذا كان زوجها معسرا بنفقة تفاهشفت له بدن اه ولا يتخلو عن اشكال فانه لا يظهر فرق بينهما وبين غيرهما من الغرماء حيث لا حجير ولا موت ولا ردة فليتماثل اه سيد عمر (قوله او بما الخ) الانسب الواو (قوله مراده) الى قوله وفي الانوار في النهاية الا قوله و ظاهر اطلاقهم الى اماما ليس وقوله ان جاز الى ولا يذكر وقوله وباتى الى بل صرح وقوله كما تقرر (قوله مراده فيما الخ) لئلا يفسر هذا لشمولها اذ لم تكن الشهادة بنفس المال بل بشيء من متعلقاته رشيدى عبارة المغنى ولو عبر بقوله فيما هو وكيل فيه كما فعله في المحرر واصل الروضة كان اولى ليتناول من وكل في شيء بمخضومة او تعاطى عقدا فيه او حفظه او نحو ذلك فانه لا تقبل شهادته لموكله في ذلك لانه يجزى لنفسه نفعا باستيفاء ماله في ذلك من التصرف وان لم يشهد بنفس ما وكل فيه اه (قول المتن هو وكيل الخ) اى ولو بدون جعل مغنى (قوله او وصى) الى قوله وان طال الفصل في المغنى (قوله او قيم) او ولى اسنى (قوله لموكله) الاولى تقديمه على به نفسه (قوله ام بشيء) معطوف على به وكان الاولى حذف قوله لموكله رشيدى (قوله ام بشيء) كذا في اصله ثم اصلح بام سيد عمر (قوله في المشهود به) اى او في متعلقه بفتح اللام (قوله وكذا اوديع لمودعه ومرتهن لراهنه) وتقبل شهادتهما بالوديعة والمرهون لغيرهما لان تناء التهمة روض مع شرحه (قوله ولو عزل الخ) اى ثم شهد (قوله او بعدها) الانسب التذكير (قوله فلا وان طال الخ) نعم لو وجد امتصا حين بعد ذلك قبلت عليه كما اتي به الوالدرحه الله تعالى نهاية وينبغي ان محل ذلك حيث مضى لهما على ذلك سنة كما يؤخذ من قوله الاتى وكذا من العداوة كما رجحه ابن الرفعة ع (قوله اماما ليس وكيل الخ) محترز قوله بما هو وكيل الخ عبارة المغنى وافهم كلامه كغيره القطع بقبول شهادة الوكيل لموكله بما ليس وكيله فيه ولكن حكي الماوردى فيه وجهين واصحهما الصحة اه (قوله ومن حيل شهادة الخ) عبارة النهاية ولو باع الوكيل شيئا فانكر المشتري الثمن او اشترى شيئا الخ لم تعرف وكالته فله ان يشهد الخ (قوله مالمو باع فانكر الخ) اى ما تضمنه قوله لو باع الخ (قوله بان له عليه كذا الخ) نشر مرتب (قوله ان له ان يشهد به الخ) اى بان يعلم كونه للبايع بنحر التسامع والتصرف الاتيين (قوله ولا يذكر الخ) عطف على يشهد (قوله حله باطنا) جزم به النهاية بلا عزو (قوله توصلا) الاولى جعله من مادة السين ومن باب الافعال كما عبر بالثاني الاسنى (قوله ثم توقف فيه الخ) عبارة النهاية وتوقف الاذرى فيه بانه يحمل الحاكم الخ مردود بانه لا اثر الخ قال الرشيدى قوله وتوقف الاذرى اى في الحل باطنا والافهوقائل بالصحة بل رد على من انكره او شتم عليه اه (قوله وشهد اى المقرض له اى المقرض بان له على المدين ولم يذكر الخوالة اخذا مما مر (قوله ليحلف معه الخ) عبارة النهاية فيحلف الخ (قوله بعد ان صدقه الخ) يتأمل اقدام المقرض على الحلف بمجرد التصديق فانه يؤدى الى اثبات الحق لغيره من غير تحقق قاله ع ش ويجاب عنه بعين ما مر آنفا (قوله كما مر) اى في باب القضاء (قوله الشاهد) الى قوله واحتمال العبارة في المغنى (قوله ونحو اصله الخ) اى كما كتبه وغيره الميت او المحجور عليه بفلس مغنى (قول المتن وبجراحة مورثه الخ) اى عند شهادته ودخل في كونه مورثا عند الشهادة مالمو (قوله اماما ليس وكيل او وصيا او قيما) فيقبل فيه نعم لو وجد امتصا حين بعد ذلك قبلت عليه كما اتي به شيخنا

فيمن له دين عجز عن اثباته فاقرض من آخر قدره و احاله به وشهد له ليحلف معه ان صدقه في ان له عليه ذلك الدين ونظيره ذلك شهادة ك معزول بحكمه بصيغة اشهد ان حاكما جائز الحكم حكم به كما مر (وببراءة من ضمنه) الشاهد ونحو اصله اوفرعه او عبده لانه يدفعها الغرم عن نفسه أو عن لا تقبل شهادته له واحتمال العبارة شهادة الاصيل ببراءة من ضمنه مع كونها مقبولة اذ لا تهمة فيها غير مراد كما يدل عليه السياق نعم قول اصله والضامن للاصيل بالابراء او الاداء اصرح (وجراحة مورثه)

غير بعضه قبل اندها لما لانها تفنى الموت الذي هو السبب في انتقاله من المورث اليه (٢٢٩) وبه فارق قولها في قوله (ولو شهد المورث له

مرضى او جريح بمال قبل
الاندمال قبلت في الاصح)
لعدم التهمة كما تقرر لان
شهادته لا تجر اليه نفعاً
وكونه اذا ثبت لمورثه ينتقل
اليه بعد بسبب آخر لا يؤثر
نعم لو مات مورثه قبل
الحكم امتنع لانه الان
شاهد نفسه كما مروى
الانوار لو شهد على مورثه
بما يوجب قتله لم يقبل وهو
غلط مبنى على توهم ان
الشاهد هنا يرث وليس
كذلك كما مر في الفرائض
على اننا وان قلنا يرث لا يصح
ذلك أيضاً لما عللوا به
القبول في مسئلة المتن هذه
وعدمه فيما قبلها فتأمله
(وترد شهادة عاقلة بفسق
شهود قتل) يحملونه كما
ذكره في دعوى الدم
والقسامة واعاده هنا
كالذي قبله مع ولا في حذف
قيده المذكور على ذكره
ثم للتمثيل به للتهمة فلا
تكرار (و) ترد شهادة
(غرماء مفلس) حجب عليه
(بفسق شهود دين آخر)
ظهر عليه لانهم يدفعون
مزاحته لهم واخذ منه
البليغى قبول شهادة غريم
له رهن بفي بدينه ولا مال
للفلس غيره او له مال
ويقطع بان الرهن يوفى
الدين المرهون به فتقبل
لفقده دفع ضرر المزاحمة
وفيه نظر لان فيها مع ذلك
دفعاً بتقدير خروج الرهن

شهد بذلك اخو الجريح وهو وارث له ثم ولد للجريح ابن فلا تقبل شهادته وخرج به مالو شهد بذلك وللجريح
ابن ثم مات الابن فتقبل شهادته ثم إن صار وارثاً وقد حكم بشهادته لم ينقض كالموطأ الفسق او لا فلا يحكم بها
اسنى ونهاية ومعنى (قوله غير بعضه) لما قيد به لكون الكلام في الرد للتهمة وإلا فالحكم لا يختلف بالبعضية
(قوله قبل اندها لما) خرج به شهادته بعد الاندمال فقبوله لا تنفاه التهمة قال البليغى ولو كان الجريح عبداً
ثم اعتقه سيده بعد الجرح وادعى به على الجارح وانه المستحق لارشه لانه كان ملكه فشدها لو ارث الجريح
قبلت شهادته لعدم المعنى المقتضى للرد اسنى ونهاية (قوله في انتقاله) اى الارش معنى (قول المتن لمورثه له)
اى غير اصله وفرعه مريض اى مريض موت وقوله قبل الاندمال اى بخلافها بعد الاندمال فتقبل قطعاً
لا تنفاه التهمة معنى (قوله كما تقرر) اى في قوله وبه فارق الخ (قوله نعم لو مات الخ) كذا في المغنى (قوله امتنع)
اى الحكم بشهادته (قوله كما مر) اى في شرح والتهمة ان يجزئها الخ (قوله لم يقبل) الاولى الثانية (قوله)
كما مر في الفرائض) اى في مواضع الارث (قوله لا يصح ذلك) اى القول بعدم القبول وقوله لما عللوا به القبول
الخ فيه نظر ظاهر لان ما يوجب قتل المورث سبب الموت الناقل للمال كالجرحة فشهادة الوارث بذلك تجر
اليه نفعاً كالشهادة بها (قول المتن وتردد الخ) شروع في الشهادة الدافعة للضرر معنى وقوله شهادة عاقلة اى
ولو فقراء اسنى وقوله شهد قتل اى من خطأ او شبه عمد بخلاف شهود اقرار بذلك او شهود دعمد فتقبل اسنى
ومعنى (قوله يحملونه) الى قوله وفيه نظر في المغنى الا قوله بفي بدينه الى قول المتن وتقبل عليهما في النهاية
الا قوله لا يعدمونه الى وتقبل من فقير وقوله ويظهر الى وشهادة غاصب وقوله فاسداً الى صحيحا وما انبه
عليه (قوله كما ذكره) اى قديم يحملونه (قوله واعاده) اى قوله وترد شهادة عاقلة الخ وقوله كالذى قبله معنى قوله
ويجرح مورثه ولو شهد الخ وقوله قيده المذكور اى يحملونه ويحتمل رجوعه للذى قبله ايضا فالمراد
بالقيده بالنسبة اليه قبل اندها لما (قوله على ذكره ثم) متعلق بقوله مع ولا وقوله للتمثيل متعلق بقوله واعاده
(قوله للتمثيل به الخ) اى وذكرهما هناك لافادة الحكم معنى (قوله وترد شهادة غرماء مفلس الخ) والحقوا
بذلك شهادة الوكيل والوصى يجرح من شهد بمال على الموكل واليتيم اه اسنى ولعله اخذ امامهم مقيد بما
اذا كان الوكيل وكلا في ذلك المال فايراجع (قوله واخذ منه البليغى الخ) عبارة النهاية وما اخذه البليغى
منه وهو قبول شهادة الخ يتجده خلافه لان فيها مع ذلك الخ وافر المغنى ما قاله البليغى (قوله واخذ منه الخ) اى
من التعليل (قوله بفي بدينه) كذا في النهاية بدون لاول لعل الصواب لا يبنى الخ مع لا ثم رايت قال الرشيدى
قوله بفي بدينه لعله سقط قبله لفظ لان النافية من الكسبة لاذ لا يصح التصوير الا بهوا ليل في قول الشارح الاتى
وتبين ماله في الاولى وحاصل المراد ان البليغى اخذ من التهمة بدفع ضرر المزاحمة انه لو انتفى ذلك بان كان بيده
رهن لا يفي بالدين ولا مال للفلس غيره لا ترد شهادته اى لانه لو ثبت ما ادعاه ذلك الغريم لم يزاحم المرتين
في شئ موده الشارح باحتمال حدوث مال للفلس فيزاحم الغريم في تكلمه ماله منه اما اذا كان الرهن يفي
بالدين فالبليغى يقول بقبول شهادته وان كان للفلس مال غيره كما ذكره الشارح بعد ثم رده باحتمال
خروج الرهن مستحقاً فتقع المزاحمة اه (قوله وفيه نظر) اى في ما خوذ البليغى او تعليله (قوله بتقدير
خروج الرهن مستحقاً) اى في صورتين جميعاً (قوله وتقبل شهادة مدين الخ) ولا تقبل شهادة شخص
بموت مورثه من اوصى له روض ومعنى ونهاية وفي شرح الروض قال الاذرعى لم لا يقال تقبل شهادتهما
في حق غيرهما دون حقهما لقصر التهمة عليهما دون غيرهما اه (قوله وإن تضمنت الخ) عبارة الاسنى ولا
ينظر هنا الى نقل الحق عن شخص الى اخر لان الوارث خليفة المورث فسكانه هو اه (قوله لا يعدمونه
الخ) عبارة الروض مع شرحه ولو اقام رجل بيته باخوة ميت له دين على شخص فشهد المديون بان للبيت لم

الشهاب الرملى ش مر (قوله بفسق شهود دين آخر) بذغى او ببراءة من دين اخر لو جود المعنى وهو دفع
المزاحمة ويخرج بقوله حجب عليه من لم يحجب عليه فتقبل الشهادة المذكورة لان الحق لم يتعلق بعين ماله

مستحقا وتبين ماله في الاولى وتقبل شهادة مدين بموت دائنه وان تضمنت نقل ماله عليه لو ارثه لانه خليفة له لا يعدمونه عن اخ بان له ابنا مجهولا

لنقله ما استحقه الاخ عليه ظاهرا واخذ منه ان من أثبت وصية له بما تحت يد الوصي فشهد بانه وصية لآخر لم تقبل لانه ينقله عن ثبت له مطالبته بهو تقبل من فريق بوصية او وقف لفقرائه وحله ان لم يصرح بمصرهم والوصي إعطاؤه قاله البغوي وخالف ابن ابي الدم حيث انحصروا ولم يلم يصرح بمصرهم وهو اوجه لثمة استحقاقه (٢٣٠) (ولو شهد الاثنين بوصية) مثلا (فشهدا) أي الاثنان المشهود لهما (لشاهدين بوصية

تقبل شهادته لانه ينقل الخ بخلاف ما لو تقدمت شهادته اه (قوله واخذ منه) أي من التعليل (قوله فشهد) أي الوصي (قوله وتقبل من فقير الخ) عبارة الاسني قال الزركشي وعلى قياس هذا يعني مسئلة شهادة بعض القافلة لبعض على القطاع قول البغوي لو شهد عدد لان من الفقراء انه وصي ثلث ماله للفقراء قبلت او لان لم تقبل قال ابن ابي الدم وينبغي ان يقيد قبولها بما اذا كان في البلد فقراء سوى الشاهدين ثم اذا قلنا بالقبول ففي دخول الشاهدين في الوصية احتمالا لان قال الزركشي وقد صرح البغوي بانها يداخلان فيها وما يحتمل يعني ابن ابي الدم لا بد فيه من قيد آخر وهو ان يكونوا غير محصورين ولا فالظاهر المنع لقوة التهمة ولا سيما اذا قلوا او اكثر الموصي به وفي اعتبار هذا القيد وقفة تتأني من كلام لابن يونس وابن الرفعة في نظير ذلك من الوقف اه بخذف (قوله ان لم يصرح الخ) اي وان انحصروا في نفس الامر (قوله ادعى كل الخ) اي من البينتين (قوله لا انفصال كل شهادة الخ) ولا تجز شهادته نفعوا ولا تدفع عنه ضرر امغنى (قوله واخذ منه) اي من التعليل (قوله على ما ادعى الخ) وقوله من ادعى الخ كل منهما بينا المنعول (قوله وكذلك) إلى قوله ويظهر إلى المتن (قوله لكل الخ) الاولى لواحد منها وقوله على غيره الاولى على الآخر زاد عليه المغنى مانصه ولا تقبل شهادة خشي بما لو كان ذكر الاستحقاق فيه كوقف الذكور اه (قوله تجوز) اي تقبل نهاية ومعنى (قوله بشرط ان لا يقول الخ) عبارة المغنى اذا قال كل منهم اخذ مال فلان فان قال اخذ مالنا لم تقبل اه (قوله وعلى الاول) اي عدم القبول مطلقا (قوله وشهادة غاصب الخ) اي وتجوز شهادته (قوله بعد الرد الخ) اي لا بعد التلف وظاهر ان الرد ود بعد ان جنى في يد الغاصب جنائية مضمونة كالتالف فلا تقبل شهادة تروى مع شرحه ونهاية قال ع ش قوله أن الرد ود أي الرقيق الرد ود وقوله شهادته أي الغاصب اه (قوله قوله بعد الرد) اي الخ (قوله لا بذلك) اي برد العين وبدل منافعتها مستحقها وكان الاولى بدون ذلك (قوله لمن قدر عليه) افهم انه اذا عجز عن رد ما ظلم به صحت توبته وحله حيث كان في عزمه الرد متى قدر ع ش (قوله وخرج بذلك) اي بقوله بعد الرد او بمفهومه المذكور (قوله لا اتهامه) اي فلا تقبل لاتهامه (قوله فاسدا) اي شراء فاسدا كذلك (قوله لا ان رده) اي ذلك الشيء وكذا يدل منافعه اخذ اعمام إلى البائع (قوله ثم فسح) اي البيع كان رد عليه بعيب أو اقالة أو خيار نهاية تروى مع شرحه (قوله زمن وضع المشتري الخ) أي بخلاف ما لو ادعى ملكه بعد الفسخ والرد فتقبل (قوله لم يقبل) الظاهر التانيث (قوله لها) اي لنفسه (قوله للشاهد) إلى قوله ولو ادعى الامام في المغنى لا قوله خلافا إلى وفن احدهما (قوله ولو بالرشد او بالتركية الخ) ظاهر صنيعة كالنهاية اختصاص هذه الغاية بالفرع بل قولها الآتي والتركية الخ وقول المغنى ولا تقبل تزكية الوالد لولده ولا شهادته له بالرشد سواء كان في حجره ام لا وإن اخذناه باقراره يرشد من في حجره اه كالصريح في ذلك ولكنه ليس بمراد وإنما خرج مخرج الغالب كما يفيد قول الزيادة عن شرح البهجة مانصه وردد شهادته لبعضه ولو بتزكية او رده وهو في حجره لكن يؤخذ باقراره اه وكذا يأتي عن الرشدي ما يفيد (قوله له) اي للفرع وتقدم انه ليس يقيد وقوله او لشاهد عطف عليه (قوله ولاية للفرع) اي والاصل وكان الاولى للبعض رشدي (قوله وفن احدهما الخ) عبارة الروض وكذا لا تقبل لمكاتب اصله او

(قوله ويظهر أن مثله اخذ ماله ومال التهمة الخ) قال في التنبيه ومن جمع في الشهادة بين ما يجوز وبين ما لا يجوز ففيه قولان احدهما يرد في الجميع والثاني يقبل في احدهما اه قال ابن النقيب في شرحه وهذا اي الثاني هو الاصح وحله اذا كان ما لا يجوز لاجل التهمة كما انه اقترض من ابنه واجنبي كذا اما اذا كان

من تلك التركية) ولو في عين واحدة ادعى كل نصفها (قبلت الشهادتان في الاصح) لا انفصال كل شهادة عن الاخرى مع اصل عدم المواطأة المانع منها عدا التهمة واخذ منه انه لو كانت عين بيد اثنين فادعاها ثالث فشهد كل الآخر انه اشترى من المدعى قبل اذ لا يدل لكل على ما ادعى به على غيره حتى يدفع بشهادة الضمان عن نفسه بخلاف من ادعى عليه بشيء فشهد به لآخر وكذلك تجوز شهادة بعض القافلة لبعض على القطاع بشرط ان لا يقول اخذ مالنا ونحوه ويظهر ان مثله اخذ ماله ومال التهمة هذا ايضا ويحتمل هنا تفريق الصفة لا انفصال كل عن الاخرى فتقبل لغيره لالهو على الاول يفرق بينه وبين ما مر في الشريك بانه هنا ذكر موجب العداوة ولو منفصلا بخلافه ثم ولذلك لو كان هناك ذكر موجب عداوة كان كاهنا وشهادة غاصب بعد الرد والتوبة بما غصبه لاجنبي كما في الجواهر وافهم قوله بعد الرد انه لا بد من رد العين وبدل منافعتها اذ لا توجد التوبة الا بذلك لمن

قدر عليه وخرج بذلك ما اذا بقي للغصب منه شيء عليه لاتهامه بدفع الضمان له عنه كما تقرروا لو اشترى فاسدا شيئا وقبضه فرعه لم تقبل منه لغير بانه لا ان رده ولم يبق عليه للبائع شيء او صحح اثم فسح فادعى آخر ملكه من وضع المشتري يده عليه لم يقبل منه به لبايعه لدفعه الضمان عن نفسه وإبقائه الغلة لها (ولا تقبل) الشهادة (لاصل) للشاهد وإن علا (ولا فرع) له وإن سفل ولو بالرشد أو بالتركية له خلافا لما نقله ابن الصلاح او لشاهده لانه بعضه فكانه شهد لنفسه والتركية وإن كانت حقا لله تعالى ففيها اثبات ولاية للفرع وفيها اتهامه وفن احدهما

المتن كالا صاحب انها لا تقبل
 لبعض له على بعض له اخر
 وبه جزم الغزالي لكن جزم
 ابن عبد السلام وغيره
 بالقبول لان الوازع
 الطبيعي قد يمرض فضعفت
 التهمة وقد يجاب على الاول
 بمنع ذلك اذ كثير اما يتفاوتون
 في المحبة والميل فالتهمة
 موجودة وقد تقبل شهادة
 البعض ضمنا كان ادعى
 على بكر شراء شيء من عمر
 والمشتري له من زيد صاحب
 اليد وطالبه بالتسليم فقبل
 شهادة ابني زيد او عمرو له
 بذلك لانهما اجنيان عنه
 وان تضمنت الشهادة لايهما
 بالملك وكان شهد على ابنه
 باقراره بنسب مجهول فقبل
 مع تضمنها الشهادة لحفيده
 ولو ادعى الامام بشيء لبيت
 المال قبلت شهادة بعضه به
 لان الملك ليس للامام ومثله
 ناظر وقف او وصى ادعى
 بشيء لمحبة الوقف او للمولى
 فشهد به بعض المدعى
 لا تنفاه التهمة بخلافها
 بنفس النظر او الوصاية
 ولو شهد لبعضه او على عدوه
 او الفاسق بما يملكه الحق
 والحاكم يجهل ذلك قال ابن
 عبد السلام المختار جوازه
 لانهم لم يحملوا الحاكم على
 باطل بل على ايصال الحق
 لمستحقه فلم ياتم الحاكم
 لظنه ولا الخصم لاخذ
 حقه ولا الشاهد لاعانة

فرعه ولا ما ذونهما اه (قوله ومكانه الخ) وشريكه في المشترك نهاية (قوله لبعض له على آخر) اصلين
 كانا او فرعين او مختلفين (قوله وبه جزم لغزالي الخ) عبارة المغني كما جزم به الغزالي ويؤيده منع الحكم بين
 ابيه وابنه وان خالف ابن عبد السلام في ذلك معللا بان الوازع الطبيعي الخ (قوله لكن جزم ابن عبد السلام
 الخ) عبارة المغني وجزم ابن عبد السلام وغيره الخ رد بمنع اذ كثير اما الخ (قوله كان ادعى على بكر) عبارة
 الروض وشرحه فرع لو قال شخص لزيد وفي يده عبد اشترى هذا العبد الذي في يدك من عمرو وعمرو
 اشتراه منك وطالبه بالتسليم فانكر جميع ذلك وشهد له بذلك ابنا عمرو واو ابنا زيد قبلت شهادتهما سم
 ورشدي اى فالصواب اسقاط على وعبارة المغني كان ادعى شخص شراء عبد في يد زيد من عمرو وبعد ان
 اشتراه من زيد صاحب اليد وقبضه وطالبه الخ (قوله على بكر) صوابه على زيد في كافي النهاية والمغني والروض
 (قوله المشتري له من زيد الخ) وقبضه نهاية ومغني (قوله وطالبه بالتسليم) اى فانكر زيد جميع ذلك مغني
 (قوله له بذلك) اى للمدعى بما يقوله مغني (قوله لانهما اجنيان الخ) عبارة المغني والاسنى لان المقصود
 بالشهادة في الحال المدعى وهو اجني عنهما اى عن ابني زيد او عمرو (قوله عنه) اى عن المدعى (قوله شهد
 الخ) عبارة المغني ادعى عليه نسب ولد فانكر فشهد ابوهم مع اجني على اقراره انه ولده فتقبل شهادة الاب
 كافي فتاوى القاضي حسين الخ احتياط الامر بالنسب اه (قوله ولو ادعى الخ) عبارة الاسنى نعم لو ادعى
 السلطان على شخص بمال البيت المال فشده به اصله او فرعه قبلت كما قاله الماوردي لعموم المدعى به اه
 (قوله ومثله ناظر وقف الخ) وهل مثله ايضا الوكيل اذا ادعى بشيء للموكل او يفرق فيه نظرو ولا يبعد انه
 ايضا مثله مالم يصد عنه نقل ثم رايت ماسياقي قريبا من جواز اثبات الوكالة بشهادة بعض الوصى الوكيل
 مع عدم جواز اثبات الوصاية بشهادة بعض الوصى كما هنا وذلك يدل على ان الحاق الوكيل بالامام اولى من
 الحاق الوصى به ومن جواز اثبات دين ادعاه للفرع لموكله بشهادة اصله اعنى اصل الفرع وهو شامل لما اذا
 كانت وكالة الفرع بحيث يسوغ له قبض ذلك الدين والتصرف فيه وقياسه جواز اثبات العين للوكل
 بشهادة بعض الوكيل وان ساغ له التصرف فيها اه سم (قوله لا تنفاه التهمة) اى ولا نظر لتضمن شهادته
 اثبات التصرف لبعضه في المشهود به سم عبارة الرشدي قوله لا تنفاه التهمة فيه نظرو وقد شمل قوله او
 للمولى ما اذا كان المشهود به من جملة مال الوصى الولاية وقد مر ان الوصى لا تقبل شهادته فيما هو وصى فيه
 قال الشارح فيما مر لانه ثبت لنفسه سلطة التصرف في المشهود به اه (قوله لو شهد) اى شخص وقوله
 او الفاسق عطف على فاعل شهد المستتر وقوله بما يعلمه الخ راجع لكل من المعطوفات (قوله الحق) عبارة
 الاسنى والنهاية من الحق اه (قوله يجهل ذلك) اى مانع الشهادة اسنى اى من البعضية او العداوة او
 الفسق (قوله جوازه) اى شهادة من ذكر مع جهل الحاكم بحالهم (قوله قال الاذرعى بل ظاهر عبارة من
 جوز ذلك الخ) ويتجه حمله على تعينه طريقا لوصول الحق لمستحقه نهاية (قوله منه) اى من الشخص او

للعداوة كما اذا شهد انه قطع عليه وعلى رفيقه الطريق ففي رد شهادته لرفيقه طريقان احدهما الرد قليل على
 القولين ويجرى الطريقان فيما اذا شهد انه قذفه او امه او زوجته او جنبا ولو شهد لنفسه ولشريكه بكذا
 فترد فيما له وفيما لغيره الطريقان اه فتمام هذه الاخير (قوله كان ادعى على بكر شراء شيء من عمرو
 والمشتري له من زيد صاحب اليد الخ) عبارة الروض وشرحه فرع لو قال لزيد وفي يده عبد اشترى هذا
 العبد الذي في يدك من عمرو وعمرو اشتراه منك وطالبه بالتسليم فانكر جميع ذلك وشهد له بذلك ابنا عمرو
 وابنا زيد قبلت شهادتهما (قوله لا تنفاه التهمة) اى ولا نظر لتضمن شهادته اثبات التصرف لبعضه
 في المشهود به وهل مثله ايضا الوكيل اذا ادعى بشيء للموكل او يفرق فيه نظرو ولا يبعد انه ايضا مثله مالم
 يصد عنه نقل ثم رايت ماسياقي قريبا من جواز اثبات الوكالة بشهادة بعض الوكيل مع عدم جواز اثبات
 دين ادعاه للفرع وهو شامل لما اذا كانت وكالة الفرع بحيث يسوغ له قبض ذلك الدين والتصرف فيه
 وقياسه جواز اثبات العين للموكل بشهادة بعض الوكيل وان ساغ له التصرف فيها

(عليهما) إذ لا تهمة ومحل حيث لا عدو ولا فوجان والذي يتجه منهما عدم القبول أخذ اماماً من أن الاب لا يلي بنته إذا كان بينهما عداوة ظاهرة ثم رأيت صاحب الانوار جزم به (٢٣٢) (وكذا) تقبل شهادتهما (على أيهما بطلاق ضرة أمهما) طلاقاً باتناً وأمهات تحتها (أو قدفها)

الشاهد (قول المتن عليهما) أي أصله وفرعه - واء كانت في عقوبة أم لا مغنى (قوله) إذ لا تهمة (إلى المتن في المغنى) إلى قول المتن ولا تخفى في النهاية إلا قوله على أن إلى لو ادعى الفرع وقوله ومحل إلى المتن وقوله ويتجه تقييده بمن نكحاه وقوله لأنه لا ينافي (قوله) وكذا تقبل شهادتهما (أي الفرعين مغنى وقوله على أيهما بطلاق الخ) أي لا شهادة الفرع لأمه بطلاق أو رضاع إلا أن يشهد به حصة فتقبل روض مع شرحه قال الجبيرى وقيد القليوبى قبول شهادة الفرع بطلاق ضرة أمه بما إذا لم تجب نفقة أمه على الشاهد ولا لم تقبل لأنه يدفع عن نفسه ضرراً أه وكونها لم تجب عليه لا عساره أو لقدرة الأصل عليها وكونها تجب عليه لا عسار الأصل مع قدرته هو وقد انحصرت نفقة أمه بان كانت أمه ناشرة أه بحذف (قوله) طلاقاً باتناً الخ (أما إذا كان الطلاق رجعياً فتقبل قطعاً نهاية أي وكذا تقبل قطعاً إذا لم تكن أمهات تحتها أولم يكن القذف مؤدياً إلى اللعان (قوله) لضرف) إلى وكذا لو ادعته في المغنى (قوله) تقع أمهما الخ) وهو أنفادها بالاب نهاية (قوله) مع كون ذلك الخ) عبارة المغنى وإفهم قوله على أيهما أن محل الخلاف ما إذا شهد أحسبه أو يعد دعوى الضرة أمه لو ادعى الاب الطلاق في زمن سابق لاسقاط نفقة ماضية ونحو ذلك أو ادعى أنها سألته الطلاق على مال فشهد أنه فنها لا تقبل الشهادة عليهما لأنها شهادة الاب لا عليه لكن تحصل الفرقة بقوله فدعوه الخ كأم في بابه أه (قوله) فإن ادعاه) أي الطلاق ع شر (قوله) لعدم نفقة) أي ونحوها نهاية (قوله) وكذا لو ادعته) أي ادعت أمهما طلاقاً ضرتهما لا تقبل شهادتهما لأنها شهادة الأم ساطان وكذا لو ادعت أمهما طلاقاً نفسها فلا تقبل شهادتهما لها كما مر عن الاسنى (قوله) اخذ به ضمهم أنه يجوز الخ) عبارة النهاية وقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى بجواز إثبات الوكالة بشهادة بعض الموكل أو الوكيل ولا ينافيه ما قد مناه من امتناع شهادته له بوصاية لما فيه من إثبات سلطنته له لأن سلطنة الوصى أقوى وأتم وأوسع من سلطنة الوكيل أه وأقرها سم (قوله) ومحل في وكيل بغير جعل) أي والاردت نهاية (قوله) على أن قضية ما مر الخ) مرانفادها (قوله) ضعفه) خبر أن والضمير للانفناء (قوله) فيها ذلك) أي في الوكالة اثبات السلطنة (قوله) ولعله) أي البض (قوله) فانكر) أي الدين ع شر وما قاله أي ابن الصلاح (قوله) وإن كان فيه تصديق ابنه) فيه ما مر عن قريب رشيدى (قول المتن) وإذا شهد لفرع الخ) عبارة المنهج مع شرحه ولو شهد لمن لا تقبل شهادته له من أصل أو فرع أو غيرهما وغيره قبلت لغيره لاله لا اختصاص المانع به أه وعبارة الروض مع شرحه يشهدوا والده ونحوه ولا جنبي قبلت شهادته للاجنبي فقط لا اختصاص المانع بغيره أه (قول المتن) لفرع واجنبي) كان شهد برقيق لها كقوله هو لاني وفلان أو عكسه مغنى واسنى (قول المتن) قبلت للاجنبي الخ) وردت في حق الفرع قطعاً نهاية (قوله) ومحل كما علم عامر فيه الخ) خلافاً للمغنى والمنهج والاسنى كما مر وللنهاية عبارته تفريقاً للصفقة وسواء أقدم الاجنبي أم لا أخذ اماماً في بابها أه (قول المتن) قلت وتقبل لكل من الزوجين) وقيل لا تقبل لأن كل واحد منهما وارث لا تحجب فاشبه الاب وهو قول الأئمة الثلاثة مغنى (قوله) من الآخر) إلى المتن في المغنى الا قوله أي لانه إلى وتقبل وقوله لانه إلى لانه (قوله) نعم رجح البلقينى الخ) أي من وجهين سم (قوله) لانه تعبير له الخ) عبارة غيره وجه المنع أن قاذفها عدده بقذفه سم وعبارة ع شر والفرق بين هذا وما تقدم من أنه لو شهد لعبد به فلا نافذ فيه قبلت أن شهادته هنا محصلها نسبة القاذف إلى جنابة في حق الزوج لانه يتعير بنسبة زوجته إلى فساد بخلاف السيد بالنسبة لقته أه (قوله) ويتجه تقييده بمن نكحاه) ظاهر (قوله) كما أفتى به ابن الصلاح) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى ولا ينافيه ما مر من عدم قبول شهادة له بوصاية لما فيه من إثبات سلطنته وذلك لأن ساطنة الولي أقوى وأتم وأوسع من سلطنة الوكيل شمر (قوله) قبلت للاجنبي) أي فانه غيره شمر (قوله) نعم رجح البلقينى) أي من وجهين (قوله) لانه تعبير له في الحقيقة) عبارة غيره وجه المنع أن قاذفها عدوه بقذفه

أى الضرة المؤدى للعان المؤدى لفرأقها (فى الاظهر) لضعف تهمة نفع امهما بذلك اذ له طلاق امهما متى شاء مع كون ذلك حاسبة تلزمهما الشهادة به اما رجعى فتقبل قطعاً هذا كله فى شهادة حاسبة او بعد دعوى الضرة فان ادعاه الاب لعدم نفقة لم تقبل شهادتهما له للتهمة وكذا لو ادعته امهما وما تقرر ويأتى من أن التهمة الضعيفة وغير المقصودة لا تؤثر اخذ بعضهم أنه يجوز اثبات الوكالة بشهادة بعض الموكل قال بعضهم أو الوكيل كما أفتى به ابن الصلاح أه ومحل فى وكيل بغير جعل على أن قضية ما مر من عدم قبول شهادته لبعضه بوصالة لما فيه من إثبات سلطنته ضعفه لأن الوكالة فيها ذلك ولعله أراد بما نقله عن ابن الصلاح قوله لو ادعى الفرع على آخردين لموكله فانكر فشهد به أو الوكيل قبل وإن كان فيه تصديق ابنه كما تقبل شهادة الاب وابنه فى واقعة واحدة أه وما قاله فى هذه متجه لأن التهمة ضعيفة جداً (وإذا شهد لفرع) أو لأصل له (واجنبي قبلت للاجنبي فى الاظهر) تفريقاً للصفقة ومحل كما علم مما مر فيه أن قدم الاجنبي

والابطلت فيه أيضاً (قلت وتقبل لكل من الزوجين) من الآخر لأن النكاح يطرأ ويذول فهما كاجير ومستاجر نعم رجح البلقينى أنه لا تقبل شهادته لها بان فلانا قدفها أي لانه تعبير له فى الحقيقة ويتجه تقييده بمن نكحاه وتقبل لكل على سكوت

الآخر قطعاً إلا شهادته بزناها إلا أنه يشهد بجنايته على محل حقه قاشبه الجناية على عبده ولا نهى الماخذت فرأشه وذلك أبغى في العداوة من نحو الضرب (ولا خ وصدق والله أعلم) أيضاً، فبالتهمة نعم لا تقبل على بقية الورثة بأن فلا تأخوه لأنها شهادة لنفسه بسبب المشهود له ابتداء لا ضمناً كذا قال الباقر زاعاً أن ما في الروضة من التصريح بملاحقة مردود ووايس كزعم لأن ذلك ضنى والتقصده منه إدخال الضرر على نفسه عشار كنهله والضمنى في ذلك لا يؤثر نظير ما مر في شهادة البضيه به فافرق منع قبول شهادتهما لاهما بالزوجية لأنها شهادة للأصل ابتداء وكان أبازرعة أخذ من اغتفار الضمى افتناءه في تعارض بينى داخل وخارج انضم إلى هذه بيته أخرى (٢٣٣) بأن أحد شهادى الداخل كان باعه له بأن ذلك لا تبطل به شهادته أى

لأن التقصده من شهادته للداخل إثبات ملكه ابتداء وتضمنها لإثبات ملك له قبل لا أثر له ويتبين حمله على صورة لو ثبت للخارج لا يرجع الداخل بشمعه على البائع الذى هو أحد الشاهدين له بالملك ولا أنهو متهم بدفعه الضمان عن نفسه لو ثبت للخارج ولا تقبل من عدو) على عدوه عداوة دنوية ظاهرة للخبر الصحيح فيه ولا نقد يتقن منه بشهادة باطلة عليه ومن ذلك أن يشهد على ميت بعين فقيم الوارث بيته بانهما عدوان له فلا يقبلان عليه على الاوجه من وجهين فى البحر لأنه الخصم فى الحقيقة إذا تركه ملكه وبه يرد بحث التاج الفزارى أن ذلك غير قادح وإن أفتى شيخنا بما يوافقهم محججا بأن المشهود عليه بالحقيقة الميت اه وليس كما قال على أنه لو قيل لا يقبل عدو الميت ولا

سكوت المغنى والنهاية وشرح المنهج عن هذا التقيد اعتماداً للاطلاق والله أعلم (قوله الا شهادته بزناها) ولو مع ثلاثة نهاية وأسنى (قوله لا نهى شهادته بالجناية الخ) عبارة الاسنى والنهاية لأن شهادته عايبها بذلك تدل على كمال العداوة بينهما ولا نهى نسبا إلى خيانة فى حقه فلا يقبل قوله كالودع اه وعبارة المغنى لا نهى عى خيانتها فرأشه اه (قوله قاشبه) أى زناها (قول المتن ولاخ) أى من اخيه وكذا من بقية الحواشى وإن كانوا يصلون ويبرونه أسنى ومغنى وقوله وصدق أى من صدقيه وهون صدق في وداك بان يهجه ما اهمك قال ابن قاسم وقليل ذلك أى في زمانه ونادر في زماننا مغنى أقول وكاد أن يعدم في زماننا سيد عمر (قوله أيضاً) ف التهمة) لانهما لا يمتنان تهمة والبض نهاية ومغنى (قوله لا ن ذلك ضنى والتقصده منه) الاولى التانيث (قوله عشار كنهله) أى المشهود له للشاهد (قول وبه) أى بكونها ضمنية (قول إلى هذه) أى بيته الخارج (قوله كان باعه) أى المشهود به (قوله بان ذلك) أى الانضمام والجارية متعاق بالافتناء (قوله شهادته) أى الاحد (قوله حمله) أى الافتناء (قوله لو ثبت) أى المدين المدعى بها وكان الانسب لما قبله وما بعده التذكير (قوله فهو الخ) أى الاحد (قوله على عدوه) إلى قوله وليس كما قال فى النهاية الا قوله للخبر الصحيح فيه (قوله دنوية ظاهرة) لأن الباطنة لا يطاع عليها الا اعلام الغيوب نهاية زاد المغنى وفى معجم الطائرى ان انبى صلى الله عليه وسلم قال سياتى قوم فى آخر الزمان اخوان العلانية اعداء السريرة قيل لنبى الله أبوب صلى الله عليه وسلم أى شئ أشد عليك يا سمر بك قال شامة الاعداء وكان صلى الله عليه وسلم يستعذ بالله منها فنسال الله سبحانه وتعالى العافية من ذلك اه (قوله للخبر الصحيح) عبارة بالمغنى والاسنى لحديث لا تقبل شهادة ذى غمر على أخيه رواه أبو داود وابن ماجه باسناد حسن والعمري بكسر الغين الغل والحقد اه (قوله ومن ذلك) أى من شهادة العدو (قوله عدوان له) أى للوارث عى (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله ان ذلك) أى كونهما عدوين للوارث (قوله لكان اظهر) فيه توقف اذ لا يصدق التفسير الا لى للعدو على عدو الميت ولعل لهذا سكنت النهاية عما استظهره الشارح فليراجع (قوله لا نهى يخرج الخ) إذا الوجهان فى عدو الوارث فقط واما عدو الميت فمسكوت عنه (قوله قبولها من ولد العدو) جزم به المغنى عبارة وتخرج بالعدو أصل العدو وفرعه فتقبل شهادتهما إذا لا مانع بينهما وبين المشهود عايبه اه (قول المتن وهو) أى عدو الشخص من يغضه بحيث يمتنى زوال نعمته سواء اطابها لنفسه ام لغيره ام لا مغنى (قوله الشهادة العرف) إلى قوله ويرد فى المغنى وإلى قوله اه فى النهاية الا قوله بعضهم إلى المراد وقوله تنبيه إلى من قذف (قوله واعترضه الباقرى بان البغض الخ) عبارة المغنى هذا الضابط لخصه الرافعى من كلام الغزالى قال الباقرى ذكر البغض ليس فى الحرر ولا فى الروضة واصلها لم يذكره احد من الاصحاب ولا معنى لذكره هنا لان الخ وقال الزركشى الاشبه بالضابط تحكيم العرف كما أشار اليه فى المطلب فن عدو أهل العرف عدوا للبشهور وعليه ردت شهادته إذا لا ضابط له فى الشرع ولا فى اللغة اه (قوله بل به بقيد الخ) يرد عليه انه بذلك القيد قابى ايضا إذا الحزن والفرح قليلى وكذا التقي كما يعلم من تفسيره فالوجه أن يحجب بانهم ارادوا

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - عاشر)

عدوا الوارث عملاً بكل من التعاليم المذكورين لكان أظهر وليس هذا لإحداث وجه ثالث لا نهى يخرج عما يقول به كل من الوجهين (تنبيه) ظاهر كلامهم قبولها من ولد العدو ويوجه بأنه لا يلزم من عداوة الاب عداوة الابن وزعم أنه أبغى فى العداوة من أيه وأنه ينبغى أن لا تقبل ولو بعد موت أيه وإن كان الاصح على ما قيل عند المالكية قبوله بعد موته لا فى حياته ليس فى محله لأن الكلام فى ولد العدو ولم يعلم حاله وحيث نذير يطل زعم أنه أبغى فى العداوة من أيه باطلاً كما ما معلوم الحال من عداوة أو عدمها حكاه واضح (وهو من يغضه بحيث يمتنى زوال نعمته ويحزن بسروه ويفرح بمصيبته) لشهادة العرف بذلك واعترضه البلقينى بأن البغض دون العداوة لأنه بالقاب وهى بالفعل فكيف يفسر الاغلاط بالاخف. ويرد بأنه لم يفسرها بالبغض فقط بل به

بقيد ما بعده وهذا مساو لعداوة الظاهر بل اشد منه والاذرعى بانها اذا انتهت الى ذلك فسق بها لانه حينئذ حاسدو الحسد فسق والفاسق مردود الشهادة حتى على صديقه وقد صرح الرافعي بان المراد العداوة الخالية عن الفسق وقد يجاب بان بعضهم فرق بان العداوة ان يتعنى مطلقا زوالها والحسد ان يتعنى زوالها (٢٣٤) اليه وان المراد ان يصل فيها لتلك الحيثية بالقوة لا بالفعل فيجوز ان لم توجد منه حقيقة

الحسد المفسدة بل حقيقة العداوة الغير المفسدة فصح كونه عدوا غير حاسد وحصر البقيني العداوة في الفعل ممنوع وإنما الفعل قد يكون دليلا عليها على ان جمعا نقلوا عن الاصحاب ان المراد بها المفسدة فيجوز لا اشكال قالوا وقد تمنع العداوة من الجانبين ومن احدهما فلو عادي من يريد ان يشهد عليه وبالغ في خصوصته فلم يجبه قبلت شهادته عليه (تنبيه) حاصل كلام الروضة واصلها ان من قذف اخر لا تقبل شهادة كل منهما على الاخر وان لم يطلب المقذوف حده وكذا ان ادعى على اخر انه قطع عليه الطريق واخذ ماله فلا تقبل شهادة احدهما على الاخر اهـ ويوجه بان رد القاذف والمدعى ظاهر لانه نسبة فيهما الى الفسق وهذه النسبة تقتضي العداوة عرفا وان صدق ورد المقذوف والمدعى عليه كذلك لان نسبته الزنا او القاطع تورث عنده عداوة له تقتضي انه ينتقم منه بشهادة باطلة عليه وحينئذ يؤخذ من ذلك ان كل من نسب اخر الى فسق اقتضى وقوع عداوة بينهما فلا يقبل من احدهما على الاخر نعم يتردد النظر فيمن اغتاب آخر بمفسق تجوز له الغيبة به وان اثبت السبب المجوز لذلك وقضية ما تقر في الدعوى بالقطع من انه لا تقبل شهادة احدهما على الاخر وان اثبت المدعى دعواه انه كاهناو عليه فيفرق بان المعنى المجوز للغيبة وهو ان المغتاب هتك عرضه بظلمة للغباب فجوز له الشارع الانتقام منه بالغيبة غير المعنى والمقتضى للرد وهو ان ذلك الامر يحتمل على الانتقام بشهادة باطلة وذلك جائز وقوعه من كل منهما فلم تقبل شهادة احدهما على الاخر (وتقبل له)

بالعداوة البغض المذكور اعم من ان يترتب عليه فعل أو لا ولا محذور في ذلك سم على حج وفيه تسليم ان العداوة لا تكون إلا بالفعل وسياق في كلام الشارح منه رشيدى (قوله بقيد ما بعده) اى مع قيد الحيثية (قوله وهذا) اى البعض مع قيده (قوله منه) كان الظاهر منها رشيدى (قوله والاذرعى بانها اذا انتهت الخ) عبارة النهاية وقول الاذرعى انها اذا الخ يرد بان المراد الخ (قوله العداوة الخالية الخ) ولو افضت العداوة الى الفسق ردت مطلقا معنى واسنى (قوله بان بعضهم فرق الخ) هذا الفرق لا يفيد في دفع الاعتراض إلا ان ثبت ان تمنى مطلق الزوال غير مفسق سم (قوله وان المراد الخ) بما يناسبه او يعينه قولهم الاتى وتقبل له فتأمل سم (قوله ان يصل فيها لتلك الحيثية) اى ان يصل في البعض الى حد يصلح لتلك الحيثية ويناسبها وان لم يتحقق بالفعل سم (قوله وحصر البقيني الخ) استئناف يأتى (قوله فحينئذ لا اشكال) نفي الاشكال مطلقا ممنوع كيف وما نقله ذلك الجميع لا يوافق قولهم الاتى وتقبل له فتأمل شم وايضا يلزم عليه ان يكون عدم القبول من عدو من محترزات شرط العدالة لا شرط عدم الاتهام (قوله قالوا وقد تمنع الخ) كلام مستأنف عبارة النهاية والاسنى والمعنى عقب التعريف المار والعداوة قد تكون من الجانبين وقد تكون من احدهما فتختص بردها ته على الاخر اهـ (قوله ومن احدهما) اى وقد تمنع من احدهما الجانبين فقط (قوله فلو عادي) الى المتن في المعنى والروض (قوله قبلت شهادته الخ) اى لا يتخذ ذلك ذريعة الى رد ما معنى زاد الاسنى وهذا في غير القذف كما يعلم بما يأتى اهـ اى في قول الروض ولا تقبل شهادته على قاذفه والنص يقتضى ان الطالب اى للحديث بشرط ولا على من ادعى عليه انه قطع عليه الطريق واخذ ماله فان قذفه المشهود عليه بعد الشهادة عليه لم يؤثر في قبولها فيحكم بها الحاكم اهـ بزيادة شىء من شرحه (قوله لا تقبل شهادة كل منهما الخ) عبارة النهاية والقاذف قبل الشهادة عدو للمقذوف وان لم يطالبه بالحد وكذا دعوى قطع الطريق يصير المدعى عدوا لمن زعم انه قاطعها وان لم يظهر بينهما بغض نص عليه وقد يؤخذ منه ان كل من رمى غيره بكبيرة في غير شهادة صار عدوا له وهو غير بعيد اهـ (قوله وأخذ ماله) له ليس بقيد كما يفيد مقتضاه النهاية على ما قبله (قوله لانه ينسبه) اى الشاهد المشهود عليه فيها اى في صورتى القذف ودعوى القطع (قوله تقتضى العداوة) اى ان منشأها العداوة (قوله ورد المقذوف والمدعى عليه كذلك) اى ظاهر (قوله حيثئذ) لا يظهر فائدة قوله يؤخذ الى قوله نعم في النهاية (قوله فلا يقبل) الاولى التانيث (قوله بمفسق) اى كضربه بغير حق (قوله انه) اى الاغتيال المذكور كاهناى كالدعوى المذكورة في عدم القبول من الطرفين (قوله فيفرق) اى بين جواز الغيبة ورد الشهادة بها (قوله ان المغتاب هتك عرضه بظلمة للغباب) المغتاب الاول اسم مفعول وضميرى الجر له والمغتاب الثانى اسم فاعل (قوله فجوز له) اى للغتاب اسم فاعل (قوله وذلك) اى الانتقام بالشهادة (قوله جائز) اى عرفا وعادة (قول المتن وتقبل له) اى للعدو إذا لم يكن بعضه (فرع) حب الرجل لقومه ليس

(قوله بقيد ما بعده) يرد عليه انه بذلك القيد قلبى أيضا إذا لحزن والفرح قليان وكذلك التنى كما يعلم من تفسيره فالوجه ان يجاب بانهم ارادوا بالعداوة البغض المذكور اعم من ان يترتب عليه فعل أو لا ولا محذور في ذلك (قوله فرق الخ) هذا الفرق لا يفيد في دفع الاعتراض إلا ان ثبت ان تمنى مطلق الزوال غير مفسق (قوله وان المراد الخ) بما يناسبه او يعينه قولهم الاتى وتقبل له فتأمل (قوله ان يصل فيها لتلك الحيثية) اى بان يصلح في البعض الى حد يصلح لتلك الحيثية ويناسبها وان لم يتحقق بالفعل (قوله فحينئذ لا اشكال) نفي

عصية و وقوع عداوة بينهما فلا يقبل من احدهما على الاخر نعم يتردد النظر فيمن اغتاب آخر بمفسق تجوز له الغيبة به وان اثبت السبب المجوز لذلك وقضية ما تقر في الدعوى بالقطع من انه لا تقبل شهادة احدهما على الاخر وان اثبت المدعى دعواه انه كاهناو عليه فيفرق بان المعنى المجوز للغيبة وهو ان المغتاب هتك عرضه بظلمة للغباب فجوز له الشارع الانتقام منه بالغيبة غير المعنى والمقتضى للرد وهو ان ذلك الامر يحتمل على الانتقام بشهادة باطلة وذلك جائز وقوعه من كل منهما فلم تقبل شهادة احدهما على الاخر (وتقبل له)

عصية حتى ترد شهادته لهم بل تقبل مع أن العصية وهي أن يفيض الرجل لكونه من بني فلان لا تقتضي الرد بمجرد هاهو وإنما تقتضيه أن انضم إليها دعاء الناس وتألفهم للاضرار بهو الواقعة فيه فان اجمع جماعة على اعداء قومه ووقع معها فيهم وردت شهادته عليهم روض مع شرحه زاد المغني وتقبل تزكيتة أي العدو له أيضا لا تزكيتة لشاهد شهد عليه كما بحثه ابن الرفعة اه (قوله حيث) إلى قول المتن لا مغفل في النهاية الا قوله كافي الروضة إلى واستحل وقوله نعم إلى الخطائية (قوله لا تنفاه التهمة) إلى قول المتن وتقبل في المغني (قوله) وقدح فيه الخ) عبارة الروض مع شرحه وجرح العالم الراوي الحديث أو نحوه كالمخني نصيحة كان قال لجماعة لا تسمعوا الحديث من فلان فانه مخلط أو لا تستفتوا منه فانه لا يعرف الفتوى لا يقدح في شهادته لا نه نصيحة للناس اه زاد المغني نص عليه في الام قال وليس هذا بعداوة ولا غيبة ان كان يقول لمن يخاف ان يتبعه ويخطيء باتباعه اه (قوله والمراد بهم) أي باهل السنة (قوله وقد يطلق) أي المبتدع (قوله لا تكفر ببدعته) قال الزركشي ولا تنفسقه بها (فائدة) قال ابن عبد السلام البدعة منقسمة إلى واجبة ومحرمة ومندوبة ومكروهة ومباحة قال والطريق في ذلك ان تعرض البدعة على قواعد الشريعة فان دخلت في قواعد الايجاب فهي واجبة كالاشتغال بعلم النحو أو في قواعد التحريم فمحرمة كذهب القدريّة والمرجئة والمجسمة والرافضة قال والرد على هؤلاء من البدع الواجبة أي لان المبتدع من احدث في الشريعة مالم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم أو في قواعد المندوب فندوبة كبناء الربط والمدارس وكل احسان لم يحدث في العصر الاول كصلاة التراويح أو في قواعد المكروه فمكروهة كزخرفة المساجد وتزيين المصاحف أو في قواعد المباح فباحة كالمصافحة عقب الصبح والعصر والتوسع في الماكل والملابس وروى البيهقي باسناده في مناقب الشافعي رضي الله تعالى انه قال المحدثات ضربان احدهما ما خالف كتابا أو سنة او اجماعا فهو بدعة وضلالة والثاني ما احدث من الخير فهو غير مذموم اه معنى وما ذكره عن الزركشي لعله مبني على ما يأتي انفا عن السبكي والاذرعي حيث اقره أي المغني كما يأتي خلافا للشارح والنهاية (قوله ببدعته) إلى المتن في المغني الا ما انبه عليه (قوله وان سب الصحابة الخ) وقع في أصل الروضة نقلا عن صاحب العدة وقرأه عدد سب الصحابة رضي الله تعالى عنهم من الكبائر وجزم به ابن المقرئ في روضه وقرأه عليه شارحه غير متعقب له وجزم به بعض المتأخرين ووقع في الروضة هنا تصويب شهادة جميع المبتدعة حتى ساب الصحابة رضي الله تعالى عنهم وجزم به ابن المقرئ في روضه وقرأه شارحه وعبارة تو تقبل شهادة من سب الصحابة والسلف لا يقول اعتقادا لاعداء ووقوع عناد انتهى وجرى عليه المتأخرون من شراح المنهاج وهو تناقض بحسب الظاهر ولعل وجه الجمع فيه انه كبره اذا صدر من غير مبتدع لانه ممتنع لحرمة الشرع انتها كافي في اعتقاده فلا يوثق به بخلاف المبتدع لما ذكره سيد عمر اقول يدفع التناقض ما مر عن المغني والاسني في اول الباب عما نصه ان المراد بها أي الكبائر في قولهم وشرط العدالة اجتناب الكبائر الخ غير الكبائر الاعتقادية التي هي البدع فان الراجح قبول شهادة اهلها مالم تكفرهم اه اذهو صريح في أن سب الصحابة اعتقاد مع كونه كبيرة لا يقدح في الشهادة كسائر اعتقادات اهل البدعة والضلالة لا اعتقادهم انهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم (قوله وان ادعى السبكي والاذرعي انه غلط) اقره المغني عبارة توقال السبكي في الحلييات في تكفير من سب الشيخين وجهان لا صحابنا فان لم نكفره فهو فاسق لا تقبل شهادته ومن سب بقية الصحابة فهو فاسق مردود الشهادة ولا يغلط فيقال شهادته مقبولة انتهى فجعل ما رجحه في الروضة غلطا قال الاذرعي وهو كما قال ونقل عن جمع التصريح به وان الماوردي قال من سب الصحابة او لعنهم او كفرهم فهو فاسق مردود الشهادة اهو الى ذلك ميل القلب وان لم يجز لنا مخالفة ما في الروضة الذي جرى عليه المتأخرون من شراح المنهاج (قوله) نعم لا تقبل الشهادة الخ) وفاقا للمنهج والمغني وخلافا للنهاية عبارة توقال كلامه الداعي الى بدعته وهو كذلك اه وفي حاشية سم على المنهج المعتمد خلافاه أي ما في المنهج من عدم القبول ولعله الاولى بالاعتماد لان

الاشكال مطلقا من نوع كيف وما نقله ذلك اجمع لا يوافق قولهم الآتي وتقبل له فتامله

حيث لم تصل إلى حسد مفسق
لا تنفاه التهمة (وكذا)
تقبل (عليه في عداوة دين
ككافر) شهد عليه مسلم
(ومبتدع) شهد عليه سني
لأنها اذا كانت لاجل الدين
انتفت التهمة عنها ومن
ابغض فاسقا لفسقه أو
قدح فيه بما هو واجب عليه
كفلان لا يحسن الفتوى
قبلت شهادته عليه (وتقبل
شهادة) كل (مبتدع) هو
من خالف في العقائد ما عليه
أهل السنة مما كان عليه
النبي صلى الله عليه وسلم
واصحابه ومن بعدهم والمراد
بهم في الازمنة المتأخرة
أما ما أبو الحسن الأشعري
وأبو منصور الماتريدي
وأتباعهما وقد يطلق على
كل مبتدع أمر لم يشهد
الشرع بحسنه وليس مرادا
هنا (لا نكفره) ببدعته
وان سب الصحابة رضوان
الله عليهم كافي الروضة وان
ادعى السبكي والاذرعي انه
غلط أو استحل أموالنا
ودماءنا لانه على حق في زعمه
نعم لا تقبل

شهادة داعية لبدعته كروايته (٢٣٦) الاخطائية لما اقيم من غير بيان السبب لاعتقادهم أنه لا يكذب لان الكذب كفر

عندهم وابو الخطاب الاسدي الكوفي المنسوبون اليه كان يقول بالوهية جعفر الصادق ثم ادعاها لنفسه ولا ينافي ما تقرر في الاستحلال ما مر من أنه مانع في البغاة لا مكان حل ذلك على ان منع تنفيذه لخصوص بغيمهم احتقارا وردعاهم عن بغيمهم واما من تكفروه ببدعته كمن يسب عائشة بالزنا واباها رضى الله عنهما بانكار صحبته او ينكر حدوث العالم وحشر الاجساد او علم الله تعالى بالمعدوم او بالجزئيات فلا تقبل شهادته لاهداره (لا مغفل لا يضبط) أصلا او غالبا او على السواء لعدم الثقة بقوله ككثير الغلط والنسيان بخلاف من لا يضبط نادرا لان احدهما لا يسلم من ذلك ومن بين السبب كالاقرار وزمن التحمل ومكانه بحيث زالت التهمة بذلك قال الامام ويجب استئصال شاهده ربه فيه امر كاكثر العوام ولوعدولا فان لم يفصل لزمه البحث عن حاله والمعتمد نذب ذلك اى في مشهورى الديانة والضبط والواجب كما يعلم ما ياتي في المنتقى (ولا مبادر) بشهادته قبل الدعوى او

عدم قبول رواية الداعية لتمامه وفيما يؤيد بدعته فقط فهو منهم فيها بخلاف شهادته حيث تحقق بالدلالة بالنسبة لما عدا بدعته ولم يتحقق فيه امر آخر من دواعي التهمة فلينال سيد عمر (قوله شهادة داعية) بالاضافة (قوله كروايته) عبارة شرح المنهج كالاتقبل رويته بل اولى كارجحه فيها ابن الصلاح والنووي وغيرهما اه (قوله لا الخطائية) لعله استثناء عما قبل نعم سمى اى كما هو صريح صنيع الررض والمنهج والمغنى حيث استثنوه من الماتن (قوله ما اوقعيم) عبارة الاسنى فلا تقبل شهادتهم لمثلهم ولان علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا واما الناه وعبارة شرح المنهج فان شهد لمخالفة قبلت اه (قوله من غير بيان السبب) اى بخلافه معه فتقبل مطلقا سم عبارة المغنى والروض والمنهج مع شرحيهما هذا اذا لم يذكر في شهادتهم ما ينافي احتمال اعتمادهم على قول المشهود له فان بينوا ما ينافي الاحتمال كان قالوا سمعناه يقول بكذا اوراياته يقرضه كذا قبلت اه (قوله لا اعتقادهم انه لا يكذب الخ) عبارة المغنى وهم يعتقدون ان الكذب كفروا ان كان على مذهبه لا يكذب فيصدقونه على ما يقوله ويشهدون له بمجرد اخباره اه (قوله وابو الخطاب الخ) عبارة المغنى وهم اصحاب أبي الخطاب الاسدي الكوفي كان يقول الخ (قوله المنسوبون) اى الخطائية (قوله كان يقول بالوهية جعفر الخ) لك ان تقول من المعلوم ان اتباعه قائلون بصحة ما ادعاه وحينئذ فلا شك في كفرهم فامضى التوصل في سيد عمر وهو ظاهر (قوله ثم ادعاها الخ) اى ثم لمعات جعفر ادعى الالوهية لنفسه حالى (قوله من انه مانع الخ) اى ان الاستحلال مانع من قبول الشهادة عبارة المغنى انه لا تقبل شهادة اهل البغى ولا ينفذ قضاء قضيتهم اذا استحلوا دماءنا واما الناه (قوله لا مكان حل ذلك الخ) قال البجيرى والاولى الجواب بان محله اذا كان بلا تاويل وما هنا اذا كان بتاويل كما نقل عن الزيادى اه (قوله واباها) الو او بمعنى اوسيد عمر (قوله لاهداره) اى لانكاره ببعض ما علم بحجى الرسول صلى الله عليه وسلم به ضرورة مغنى واسنى (قوله اصلا) الى قوله قال الامام في النهاية لا اقوله او على السواء الى بخلاف الخ ولما قبله والمعتمد في المغنى (قوله لعدم الثقة بقوله) اى قول من تعادل غلظه وضبطه مغنى (قوله ومن بين السبب الخ) لا يخفى ما في عطفه على ما قبله عبارة النهاية نعم ان بين السبب كاقرار وزمانه ومكانه قبلت منه حينئذ اه (قوله وزمن التحمل الخ) عطف على السبب رشيدى (قوله قال الامام الخ) اقره المغنى خلافا للشارح والنهاية (قوله رابه فيه امر) عبارة المغنى عند استئصال القاضى غفلة في مشهود وكذا ان رابه امر اه (قوله فان لم يفصل الخ) عبارة المغنى وإذا استقصاهم ولم يفصلوا بحث عن احواهم فان تبين له أنهم غير مغفلين قضى بشهادتهم المطلقة وليس الاستفصال مقصودا في نفسه وإنما الغرض تبين تثبتهم في الشهادة اه (قوله لزمه) اى الحاكم عرش (قوله والمعتمد نذب ذلك) وفاقا للنهاية عبارته ويندب استئصال شاهد راب الحاكم فيه أمر الخ خلافا للامام في دعوى وجوبه اه (قوله في مشهورى الديانة الخ) اى في شهود مشهورى الخ (قوله والواجب) اى وان لم يشترط بطم وديانتهم وجب على القاضى الاستفصال (قوله كما يعلم ما ياتي الخ) عبارة الشرح والنهاية هناك ولو شهد على امرأة باسم او نسبها فسألهم القاضى ان تعرفون عينها او اعتمدتم صوتها لم يلزمهم اجابته قاله الرافعى ومحله كما علم ما مر في مشهورى الديانة والضبط ولا لزمه سؤالهم ولزمهم الاجابة كما قاله الاذرى والزركشى وآخرون اه (قوله بشهادته) الى قوله كمن شهد الخ في المغنى ولما قبله وينبغي في النهاية لا اقوله وكذا الى وان لم يحتج وقوله وما ياتي الى الفرع وقوله كما مر اول الباب (قوله نعم لو اعادها في المجلس الخ) (فرع) تقبل شهادة من اختبى في زاوية ليستمع ما يشهده ويتحمله لان الحاجة قد تدعوا اليه كان يقر من عليه الحق إذا خلى به المستحق ويجحد إذا حضر غيره ويستحب ان يخبر الخصم بانه اختبى ويشهد عليه اثلا يبادر

(قوله لا الخطائية) لعله استثناء عما قبل نعم وقوله من غير بيان السبب بخلافه معه فتقبل مطلقا (قوله قال الامام ويجب استئصال شاهد رابه فيه امر الخ) ويندب استئصال شاهد رابه الحاكم فيه امر كاكثر العوام ولوعدولا وان لم يفصل لزمه البحث عن حاله خلافا للامام في دعوى وجوبه ش مر

بعدها وقبل أن يستشهد المدعى في غير شهادة الحسبة لتهمته حينئذ من ثم صح أنه عليه السلام دمه نعم لو أعادها في المجلس بعد

الاستشهاد قبلت وما صح أنه خير الشهود دمحول على ما تسمع فيه شهادة الحسبة كمن شهد ليقيم أو بجنود أو بركة أو كفارة أو على من عده شهادة لمن لا يعلمها فيفسد له إعلامه فيستشهد به ولو قيل بوجوبه أن انحصر الأمر فيه لم يبعد (تنبيه) قضية إطلاق فرد المبادر أنه لا فرق بين ما يحتاج فيه لجواب الدعوى وما لا فلو طلب من القاضي بيع مال من لا يبر عن نفسه كمحجور وغائب وأخرس لا إشارة له لفهمه في حاجتهم ولهم بينة بها لا وجب، أنه ينصب من يدعى لهم ذلك ويسأل البيعة الأدام ولا يجوز لهم الأدام قبل الطلب وكذا مدعى الوكالة لا بد أن يقول أنا وكيل فلان ولي بيعة ويسأله الأدام، وإن لم يحتاج لحضور الختم ويأتي قريبا زيادة لذلك (فرع) (٢٣٧) لا يقدح فيه جهله بفروض نحو

صلاة ووضوء يؤديهما كما مر أول الباب ولا توفقه في المشهود به أن عادو جزم به فيعيد الشهادة ولا فوله لا شهادة في هذا أن قال نسيت أو أمكن حدوث المشهود به بعد قوله وقد اشترت ديارته وينبغي قبول دعوى من هذه صفته النسيان حيث احتمل في غير ذلك كان شهد بعقد بيع وقال لا أعلم كونه للبايع ثم قال نسيت بل هو له وحيث أدى الشاهد أدام صحيحا لم ينظر لرية يجدها الحاكم كما باصله ويندب له استفساره وتفرقة الشهود ولا يلزم الشاهد اجابته عما سأل عنه نعم أن كان به نوع غفلة توقف القاضي وبحث بعضهم أن الأول استفسار شاهد لم يعلم تثبته لقول الرافعي كالامام غالب شهادة العامة يشوبها جهل يحوج للاستفسار والوجه ما اشرت اليه انما ان اشتر ضبطه وديانته لم يلزمه استفساره والا لزمه (وتقبل شهادة الحسبة)

إلى تكذبية إذا شهد فيعززه القاضي ولو قال رجلان مثلاً ثالث توسط بينهما لحاسب ولا تشهد علمنا بما يجري ففعل لزمه أن يشهد بما جرى والشرط فاسد وروض مع شرحه زاد المغني قال ابن الناص وترك الدخول في ذلك أحب إلى اه (قوله قبلت) كذا أطلقوا ولو قيدوا بما مروى يأتي بكونه مشهور الديانة لم يبعد (قوله ولو قيل الخ) يؤيده ما مر قبيل قول المصنف وتقبل عليهما وما يأتي في شروط وجوب الأدام (قوله بوجوبه) أي الإعلام (قوله لم يبعد) ينبغي تقييده بما إذا ترتب على الشهادة مصلحة بخلاف ما إذا كان المطلوب فيها السرترشدي (قوله فلو طلب) ببناء المفعول أي طلب بعض من أطلع على حال من يأتي (قوله ولهم بينة بها) أي باموالهم (قوله ويسأل) أي منصوب القاضي رشدي (قوله ولا يجوز لهم) أي للشهود (قوله ويأتي قريبا) أي في شرح وكذا النسب على الصحيح (قوله لا يقدح فيه) أي في الشاهد (قوله يؤديهما) أي ولم يقصر في العلم نهاية وهذا ليس بقيد عند الشارح كما مر في أول الباب (قوله حدوث المشهود به) أي حدوث العلم بذلك (قوله بعد قوله) أي لا شهادة في هذا (قوله لا أعلم كونه) أي المبيع (قوله ما اشرت اليه انفا) أي قبيل قول المتن ولا مبادر (قوله والا لزمه) أي ولزم الشاهد الاجابة (قوله من احتسب) إلى قوله قال جمع في النهاية وإلى قوله وعليه فهل الخ في المغني (قوله من احتسب الخ) عبارة المغني من الاحتساب وهو طلب الأجر سواء أسبقها دعوى أم لا كانت في غيبة المشهود عليه أم لا وهي كثيرها من الشهادات في شروطها السابقة اه (قوله بل لا تسمع الخ) أي دعوى الحسبة اكتفاء بشهادتها أسنى ورشدي (قوله في الحدود داي الا الخ) عبارة النهاية في محض حدود الله تعالى وحينئذ تسمع في السرقة قبل رد مالها اه (قوله قبل رد مالها) عبارة الأسنى فتسمع فيها إذا لم يبر السارق من المال برد ونحوه والا فلا تسمع لنمحض الحق لله تعالى كالزنا اه (قوله قال جمع ولا في غيرها) اعتمده المغني عبارة ما تقبل فيه شهادة الحسبة هل تسمع فيه دعواه أو جهلها كما جرى عليه ابن المقرئ تعالى أسنوى ونسبه الامام للرافعي لا تسمع لا، لاحق للمدعى في المشهود به، ومن له الحق لم ياذن في الطلب والاثبات بل امر فيه بالاعراض والدفع ما أمكن والوجه الثاني ووجهه البلقيني أنها تسمع ويجب حمله على غير حدود الله تعالى وكذا فصل بعض المتأخرين فقال أنها تسمع الا في محض حدود الله تعالى اه ويعني ببعض شيخ الاسلام في شرح الروض وتوافقه صنيع النهاية كما مر (قوله وعليه) أي على ما قاله جمع من عدم سماع دعوى الحسبة أصلا (قوله والوجه الثاني) أي عدم البطلان وفاقا للنهاية كما يأتي (قوله تسمع) أي في غير محض حدود الله كما مر عن المغني (قوله وهو المعتمد) وفاقا للأسنى والنهاية كما مر (قوله لا نه قد يقر) أي المدعى عليه حسبة عبارة الأسنى لأن البيعة قد لا تساعدير إذا استخراج الحق باقرار المدعى عليه اه (قوله في ذلك) أي في سماع دعوى الحسبة (قوله كصلاة) إلى قوله ونوزع في النهاية وإلى قوله ولا عبرة في المغني الا قوله وجمع من ميت وقوله وحق لنحو مسجد وقوله حيث لا دعوى (قول المتن وفيما له) أي في الذي لله مغني (قوله بان يقر الخ) عبارة المغني والروض وشرح المنهج وكيفية شهادة الحسبة أن الشهود يجهلون إلى (قوله نحو صلاة ووضوء يؤديهما) أي ولم يقصر في التعلم شرح مر

من احتسب بكذا أجاز عند الله اعتدله بنوى به وجه الله قبل الاستشهاد ولو بلا دعوى بل لا تسمع في الحدود أي الا أن تعلق بها حق آدمي كسرقة قبل رد مالها قال جمع ولا في غيرهما لعدم الاحتياج إليها وعليه فهل الحكم المترتب عليها باطل لأن المترتب على الباطل باطل أو لا لأن بطلانها أوجب أنها كماله تذكر فكانه حكم بغير دعوى وهو صحيح كل محتمل والوجه الثاني وقال البلقيني وغيره تسمع وهو المعتمد لأنه قد يقر فيحصل المقصود بوجه أقوى وكنى بهذا حاجة وقد تناقض في ذلك كلامهما في مواضع (في حقوق الله تعالى) كصلاة وزكاة وكفارة وصوم وحج عن ميت بان يشهد بتركها أو حق لنحو مسجد (وفيما له فيه حق مؤكد) وهو ما لا يتأثر برضا آدمي بان يقول حيث لا دعوى

أنا أشهد أو عندى شهادة على فلان بكذا وهو ينكر فاحضره لأشهد عليه وإنما سمع عند الحاجة إليها خالا كإخيار رضاغا وهو يريد أن ينكحها أو اعتقه وهو يريد أن يسترقه ولا عبرة بقولهما نشهد لثلاثتنا كحاجب بعد نوزع في اشتراط الحاجة يقول ابن الصلاح تقبل باعتاق نحو ميتته وإن لم يطلبها فيحكم بها وإن لم يخلف إذا لاحظ الحسبة وورد يحمل هذا وأمثاله كالمسئلة التي نقلها الرافعي عن القفال فيمن باع دارا فقامت بينة حسبة أن أباه وقضاه على ما إذا قال والوارث يريد أن يسترقه أو نحو ذلك كقوله وهو منكر ذلك لأنه مع تقدم البيع منه مستلزم لذكر حاجته وهو يمنع من الموقوف عليهم على أن (٣٣٨) قضية كلام المنازع أنه لا يمايرد اشتراط ذكر نحو الاسترقاق بالفعل وهذا اعنى عدم اشتراط

ذكره بالفعل ظاهر لا كلام فيه وإنما هو في ذكر وهو يريد كذا وهذا لا بد منه (كطلاق) رجعي أو بائن ولو خلعا لكن بالنسبة له دون المال (وعتق) بان يشهد به أو بالتعلق مع وجود الصفة أو بالتدبير مع الموت أو بما يستلزمه كالإيلاد بخلافه بمجرد التدبير أو التعليق بصفة أو الكتابة على أحد وجهين روجه شارح ورجح غيره سماعها وهو الأوجه ويؤيد ما يأتي قريبا عن البغوى والجامع أن المقصود بالشهادة مترقب في كل منهما فان قلت يؤيد الأول قولهم السابق عند الحاجة إليها لا قلت ينبغي استثناء نحو هاتين الصورتين كزنى بفلانة ويذكر شروطه بما لا يمكن فيه ذكر ذلك لضرورة ثبوت الأصل ليرتب عليه ما هو حق لله تعالى بعد فان قلت هذا بعينه جار في نحو إخيها رضاغا مع عدم قبولها فيه قلت يفرق بين هذا وأمثاله

القاضى ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فاحضره لنشهد عليه فان ابتدوا وقالوا فلان زنى فهم قذفة اه وفي الاسنى نعم ان وصلوا شهادتهم به قال الزركشى فالظاهر أنهم ليسوا بقذفة لكن كلام الرويانى يقتضى انه لا فرق اه (قوله) انا اشهد. اى اريد ان اشهد بحجى اوانا اعلم (قوله) لاشهد عليه اى لانشاء الشهادة عليه بحجى (قوله) وهو يريد الخ اى او نكحها وروض (قوله) ولا عبرة بقوله الخ اى وان كانا مردين سفر او خشيان ينكحها في غيبتهما ع (قوله) نحو ميت اى كالجنون (قوله) وان لم يطلبها اى القن الشهادة (قوله) فيحكم بها اى القاضى بشهادة الحسبة (قوله) وان لم يخلف اى القاضى القن على حذف المفعول ويجوز كونه من الخلف مسندا الى ضمير القن (قوله) يحمل هذا اى قول ابن الصلاح (قوله) على ما الخ متعلق بالخ (قوله) اذا قال اى شاهد الحسبة (قوله) يريد الخ اى او يسترقه وروض (قوله) لانه اى قول الشاهد وهو ينكر ذلك في مسألة القفال وقد يقال ان مجرد تقدم البيع كاف في الاستزام فلا حاجة الى قوله وهو ينكر ذلك وقوله مع تقدم البيع منه اى من الولد (قوله) انما يرد الخ كذا في اكثر النسخ وفي اصل المصنف الذى عليه خطه يرد سيد عمر اى بلاتما (قوله) بالفعل متعلق بالاسترقاق بقربة آخر كلامه لا بالذكر (قول المتن كطلاق) اى لان المذهب فيه حق الله تعالى بدليل انه لا يرتفع براضى الزوجين اسنى (قوله) رجعى الى قوله بخلافه في النهاية الا قول مع وجود الصفة فلفظه دون وجود الصفة اه والى قوله على احد وجهين فى المغنى والروض (قوله) بالنسبة له اى للفراق نهاية ومعنى (قوله) او بما يستلزمه اى العتق (قوله) بخلافه الاولى التانيث (قوله) بمجرد التدبير او التعليق بصفة او الكتابة اى فلا تقبل فيها وفارقت الايلاد بانه يفضى الى العتق لا لحاله بخلافها معنى واسنى (قوله) روجه شارح ورجم به الروض وشيخ الاسلام والمغنى (قوله) سماعها اى الشهادة بمجرد التدبير الخ (قوله) وهو الأوجه وفاقا للنسبة (قوله) ما ياتي قريبا الخ اى في شرح وحده تعالى (قوله) والجامع اى بين ما هنا وما ياتي (قوله) مترقب في كل منهما قد يفرق بامكان النقض هنا دون ما ياتي (قوله) يؤيد الاول اى عدم السماع (قوله) هاتين الصورتين هنا اى ما هنا وما ياتي (قوله) كزنى بفلانة ويذكر شروطه هذا الا للاحق ليس في كثير من النسخ لكن ثابت في اصل المصنف بخطه سيد عمر (قوله) بما لا يمكن الخ بيان للنحو (قوله) ذكر ذلك اى الحاجة (قوله) لضرورة الخ علة لانبغاه (قوله) هذا بعينه اى التعليل المذكور (قوله) بين هذا اى إخيها رضاغا وقوله وأمثاله اى كالاقتصار على اعتقه او دبره او وقفها ابوه (قوله) والزنا وأمثاله ارادها ما عبر عنه بنحو هاتين الصورتين (قوله) على إخيها رضاغا اى وأمثاله (قوله) ونحو دبره الخ معطوف على قوله اقتصار الشاهد الخ (قوله) متضمن لذكره وهو الخ اى فيفيد فائدة يترتب الخ (قوله) ولا تسمع الى قوله وقال فى الروض مع شرحه والى قوله ولو فى آخره في النهاية الا قوله وقال بعضهم وقوله ما قدمته من وقوله وسرقة الى وبلوغ وقوله وكفر (قوله) ولا تسمع الخ عبارة المغنى والروض مع شرحه اما العتق الضمنى كمن شهد لشخص بشراء قريه فلا فى الاصح لانها الخ وتصح شهادته بالعتق الحاصل بشراء القريب اه (قوله) في شراء القريب اى الذى يعتق به وان تضمن العتق اسنى (قوله) وقال بعضهم الخ جزم به في النهاية عبارة وتوجه

والزنا وأمثاله بأن اقتصار الشاهد على إخيها رضاغا غير مفيد فائدة يترتب عليها حاجة ناجزة فاحتيج الى ضم ما يجعله مفيدا فرضه نحو وهو يريد نكاحها ونحو دبره وهو منكر متضمن لذكره وهو يريد او وارثه بقاءه من جملة تركته ولا تسمع في شراء القريب لانها شهادة بالملك والعتق يترتب عليه وفارق ما مر في الخلع بأن الفرقة ثم هى المقصودة والمال تبع والملك هنا هو المقصود والعتق تبع ولو ادعى قتان أن سيدهما اعتقا احدهما وقامت به بينة سمعت وإن كانت الدعوى فاسدة لاستغناء بينة الحسبة عن تقدم دعوى قال بعضهم ولعل هذا اذا حضر السيد أو غاب غيبة شرعية أو فلا بد من حضوره اه ويؤخذ من ذلك ترجيح ما قدمته من أن كل ما قبلت فيه شهادة الحسبة ينفذ الحكم فيه

بها وان ترتب على دعوى فاسدة (وعفو عن قصاص) لانها شهادة باحياء نفس وهو حق الله تعالى (وبقاء عدة وانقضائها) لما يترتب على الاول من صيانة الفرج عن استباحته بغير حق ولما في الثاني من الصيانة والتعفف بالنكاح ومثل ذلك تحريم الرضاع والمصاهرة (وحده) تعالى كحذونا وقطع طريق وسرقة ومثله احصان وسفه وجرح بعد الشهادة وتعديل بعد طلب القاضي له ولو في غيبته معدل او مجروح عرف اسمه ونسبه كما مر في حجر عليه في الاول ان كان في عمله وبلوغ واسلام وكفرو وصية او وقف لنحو جهه عامه ولو في اخره كعلى ولده ثم ولد ولده ثم الفقراء كما في البغوى وافق القاضي بسماع دعوى اجنبى على وصى خان فيحلفه الحاكم ان اتهمه واستحسنه الاذرعى وغيره قالوا اذا كان له تخليفه فله اقامة البينة بل اولى (وكذا النسب على الصحيح) لان الشرع اكده ومنع (٢٣٩) قطعه فضاهاى الطلاق والعق وخرج بما مر

حق الادى المحض كقول
وحد قذف وبيع واقرار
(تنبيه) قد تسمع الشهادة
بلادعوى صحيحة في مسائل
اخر كتصرف حاكم في مال
تحت ولايته واحتاج
لمعرفة نحو قيمته او ملكه
او يده فله سماع البينة بذلك
بذلك من غير دعوى اكتفاء
بطلبه كافي تعديل الشاهد
او جرحه وكذا في نحو مال
محجور شهد ان وصيه غانه
ومال غائب شهد ابفواته ان
لم يقبضه الحاكم ونظير ذلك
قضاؤه لنحو وصى في عمله بعد
الثبوت عنده من غير طلب
احد لحكمه ومنازعة الغزى
في بعض ذلك مردودة وقد
يتوقف الشيء على الدعوى
لكن لا يحتاج لجواب خصم
ولا لحضوره كدعوى
توكيل شخص له ولو حاضرا
بالبلد فيكنى لاثبات الوكالة
تصديق الخصم له واقامة
البينة في غيبته من غير حلف

فرضه فيما لو حضر السيد الخ (قول المتن عن قصاص) اى في نفس او طرف مغنى (قوله لانها شهادة) الى قوله
وافق القاضي في المغنى والروض مع شرحه لا قوله وسفه وجرح بعد الشهادة وقوله بعد الطلب الى وبلوغ
(قوله من الصيانة) لعلمه من وطء الزوج بان يراجع وعلى هذا فهو مختص بالرجعى رشيدى (قوله ومثل
ذلك) اى بقاء العدة (قول المتن وحده) والمستحب ستره اى موجه روض ونهاية زاد المغنى ان راي
المصلحة فيه اه (قوله ومثله) اى الحد (قوله بعد طلب القاضي الخ) راجع للجرح ايضا (قوله في الاول)
صوابه في الثانية وهى السفه (قوله ووصية الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه والوصية والوقف اذا عمت
جهتهما ولو اخرت الجبة العامة فيدخل نحو ما افي به البغوى من انه لو وقف دار اعلى اولاده ثم على الفقراء
فاستولى عليها ورثته وتماسكوها فشهد شاهدان حبه قبل انقراض اولاده بوقفيتهما قبلت شهادتهما لان اخره
وقف على الفقراء لان خصت جهتهما فلا تقبل فيهما لتعلقهما بحظر خاصة اه (قوله لنحو جهة الخ) راجع
للو صية ايضا (قوله لنحو جهة عامة) لان كانا جهة خاصة نهاية (قوله فيحلف) اى الوصى (قوله واذا كان له
الخ) اى للحاكم او للاجنبى (قوله لان الشرع) الى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله اكده) اى حث على
حفظه عس (قوله بما مر) اى بقول المصنف في حقوق الله تعالى الخ عس (قوله حق الادى الخ) لكن اذا
لم يعلم صاحب الحق به اعلمه الشاهد به ليستشهد به بعد الدعوى مغنى وروض مع شرحه وتقدم في الشرح
والنهاية مثله (قوله بلادعوى صحيحة) التى راجع لكل من المقيد وقيده (قوله نحو قيمته) اى كاجرته
(قوله او ملكه الخ) اى معرفة كونه ملكا لمن تحت ولايته بطلبه اى طلب الحاكم البينة بذلك (قوله ان لم
يقبضه الخ) قيد للفوات (قوله بعد الثبوت) هل ولو بشهادة الحسبة وظاهر ما قدمه في التنبيه في شرح ولا
مبادر اشترط سؤال منسوب القاضي اداء الشهادة والله اعلم (قوله في غيبته) ظاهره ولوع مجلس الحكم
فقط فلا راجع (قوله في الاول) اى صورة التصديق (قوله قبل) اى يمينه (قوله فيثبتها) اى الدعوى او
العقار وهو الظاهر (قوله على تمتع) اى من حضور مجلس القاضي (قوله او وانت الخ) يعنى القاضي
(قوله وعلى الاول) وهو عدم الاحتياج لحضور الخصم (قول المتن اوصيين) اى او امرأتين او خنثيين
مغنى وروض مع شرحه (قوله او بان احداهما) الى قوله ومرفى النكاح في المغنى لا ما انبه عليه ولى قوله
ونازع البلقنى في النهاية الا قوله وتظير الى اعدوه وقوله اى بسبب الى المتن وقوله وكرم تدلى ولا بد قوله
من حيث حق الادى وقوله ونازع الى المتن وما انبه عليه (قوله عند الاداء) اى اوقبله بدون مضى مدة
الاستبراء كما ياتى (قوله عند الاداء والحكم) لعل المراد بان انهما كانا عند الاداء والحكم كذلك فالظرف
ليس متعلقا ببيان فتأمل رشيدى (قول المتن نقضه) اى وجوبا نهاية وسيأتى في فصل الرجوع عن
الشهادة عن المغنى والروض مع شرحه ماله تعلق بهذا المقام فراجع (قوله كالمحكم الخ) عبارة المغنى ليقين

ولا يلزم الخصم في الاول التسليم له لانه لو انكر التسليم قبل وكدعوى قيم محجور احتاج لبيع عقاره فيثبتها بينة في عيبته وكالدعوى على تمتع
ومن لا يعبر عن نفسه كمحجور وغائب وهيت لا وارث له خاص ولا لم تسمع الا فى وجهه وارث له ان حضروا او بعضهم واستحقاق وقف
يبدل الحاكم فاذا اقام بينة بدعواه كفى ويشترط في سماع الدعوى على من لا يعبر عن نفسه ان يقول رلى بينة تشهد بذلك او وانت تعلمه وكالدعوى
بان فلانا حاكم لى بكذا فنفذه لى فلا يحتاج لدعوى في وجه الخصم كما عليه جمع متقدمون واكثر المتأخرين وعليه العمل وقال اخرون لا بد من
حضوره ان كان في حد القربوى على الاول لا يحتاج ليمين الاستظهار على الاوجه ومرفى الحواله ان للمحال عليه اقامة بينة ببراءته قبل
الحواله لدفع مطالبة المحتال له وان كان الحيل بالبله (ومتى حكم بشاهدين فبانا كافرين او عبيدين او صيين) او بان احدهما كذلك عند الاداء
او الحكم والحاكم لا يرى قبولهما (نقضه هو وغيره) كالمحكم باجتهاد فان خلاف النص ومعنى النقض هنا اظهار بطلانها وانهم يصادف محلا

(وكذا فاسقان في الاظهر) لما ذكر ولا اثر لشهادة عدلين بالفسق من غير تاربخ لاحتمال حدوثه بعد الحكم ومرفى النكاح انه لو بان فسق الشاهد عند العقد باطل على المذهب (٢٤٠) وهو غير ما هنا إذ الموثر ثم تبين ذلك عند التحمل فقط وهنا عند الاداء وقبله بدون مضى

مدة الاستبراء أو عند الحكم الخطأ فيه اه وزاد الاسنى كالحكم الخ (قول المتن وكذا فاسقان الخ) أي ظهر فسقهما عند القاضي بنقض الحكم بهما (تنبيه) قيد القاضي الحسين والبعوى النقص بال إذا كان الفسق ظاهرا غير مجتهد فيه فان كان مجتهدا فيه كشرب النبيذ لم ينقض قط ما لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد معنى (قوله لما ذكر) عبارة المعنى كما في المسائل المذكورة لان النص والاجماع لا يعي اعتبار العدالة اه (قوله ولا اثر لشهادة الخ) (فرع) لو شهد شاهدان ثم فسقا أو ارتد قبل الحكم لم يحكم بشهادتهما لان ذلك بوقوع ريبة فيما مضى ويشهر بحيث كامن ولان الفسق يخفى غالباً بما كان موجوداً عند الشهادة وان عيما أو خرسا أو جنا أو ما تاحكم بشهادتهما لان هذه الامور لا توقع ريبة فيما مضى بل يجوز تعديلهما بعد حدوث هذه الامور ثم يحكم بشهادتهما ولو فسقا أو ارتد بعد الحكم بشهادتهما وقبل استيفاء المال استوفى كالورجعا عن شهادتهما كذلك وخرج بالمال الحدود فلا تستوفى ولو قال الحاكم بعد الحكم بانى انهما كانا فاسقين ولم تظهر بينة بفسقهما نقض حكمه ان جوز ناقضاه بالعلم وهو الاصح ولم يهتم فيه ولو قال اكرهت على الحكم بشهادتهما وانا اعلم بفسقهما قبل قوله من غير بينة على الاكره ولو بانا او الدين او ولد الدين للشهود له او عدوين للشهود عليه انتقض الحكم ايضا كالو بانا فاسقين ولو قال الحاكم كنت يوم الحكم فاسقا فالظاهر انه لا يلتفت اليه كالو قال الشاهدان كنعاء عند عقد النكاح فاسقين فان قيل هلا كان هذا مثل قوله بانى فسق الشاهدين اجيب بانه اعرف بصفة نفسه منه بصفة غيره فتقصيره في حق نفسه اكثر معنى وروض مع شرحه (قول المتن كافر) اى او مرتد كما قاله الفقهاء معنى (قوله معلن) الى قوله ومن ثم في المعنى لا قوله ولو لم يعلم ما علمه وقوله وتظير الى او عدو (قول المتن بعد كاله) اى باسلام او عاق او بلوغ معنى ونهاية (قول المتن قبلت) وكذا تقبل شهادة مبادر اعادها بعد كاسر (قوله لظهور مانعه) عبارة المعنى لان المنتصف بذلك لا يعبر برده شهادته اه (قوله او شهد فاسق الخ) اى او السيد لم كتابه او ما ذونه ثم اعادها بعد العتق معنى وروض وشيخ الاسلام (قوله نحو فسقه) اى ككفره (قوله ولم يصح) كذا في الاسنى (قوله لشهادته) اى للفاسق المعلن اسنى اى ونحوه بما زاده الشارح (قوله قبلت الخ) اى بناء على الاصح من ان القاضي لا يصغى اليها كما لا يصغى الى شهادة العبد والصبي فماتى به او لا ليس بشهادة في الحقيقة اسنى (قوله قبل) ظاهره ولم يبد عذر احماله عليه ويشعر به قوله ويتعين الخ ع ش (قول المتن وتقبل الخ) قال في الروض ومن غلط في شهادته لم يستبرأ الى لم يجب استبرأؤه بل تقبل شهادته في غير واقعة الغلط قال في شرحه ولا تقبل فيها انتهى وانظر لو اشتهرت ديانتها وادعى ان سبب غلطه النسيان فهل تقبل فيها اخذ من قوله السابق قبيل وتقبل شهادة الحسبة الخ وينبغي قبول دعوى من هذه صفته النسيان الخ اه سم أقول ما مر آتفان بحث اسمعيل الحضرمي وقيد كالتصريح في القبول والله اعلم (قول المتن شهادته) اى الفاسق وما عطف عليه (قوله لانها قلبية) الى قوله وان خالفه البلقيني في المعنى لا قوله لكن قيد الى وكرر (قوله وعود ولايته) لعل المراد ولاية الشهادة رشيدى ويظهر انه على ظاهره من ولاية نحو النكاح والوقف وذكره الشارح استطرادا (قول المتن الا كثرون) اى من الاصحاب معنى (قوله لان للفصول الاربعة الخ) عبارة الاسنى والمعنى لان لمضيتها المشتملة على الفصول الخ (قوله وقد اعتبرها) اى السنة (قوله في نحو العنة الخ) كالزكاة والجزية معنى

مدة الاستبراء أو عند الحكم فلا تكرر أو لا تخالف في حكاية الخلاف خلافا لمن زعمه (ولو شهد كافر) معلن بكفره (أو عبد أو صبي) فردت شهادته (ثم اعادها بعد كاله قبلت) إذ لا تهمة لظهور مانعه (أو) شهد (فاسق) ولو لمعلن أو كافر يخفى كفره وتظير ابن الرفعة فيه رده البلقيني أو عدو أو غير ذى مروءة فرد ثم (تاب) ثم اعادها (فلا) تقبل شهادته لان رده اظهر نحو فسقه الذى كان يخفيه أو زاد في تعبيره بما أعلن به فهو متهم بسبعه في دفع عار ذلك الرد من ثم لو لم يصح القاضي لشهادته قبلت بعد التوبة وبحث اسمعيل الحضرمي انه لو شهد بما لا يطابق الدعوى ثم اعادها بمطابقتها قبل ويتعين تقييده بشهور بالديانة اعتيد بنحو سبق لسان أو نسيان (وتقبل شهادته بغيرها) اى في غير تلك الشهادة التي رد فيها إذ لا تهمة ومثله تائب من الكذب في الرواية كما اختاره في شرح مسلم (بشرط اختياره بعد التوبة مدة يظن بها) اى بسبب مضيتها خاليا عن مفسق فيها (صدق توبته) لانها قلبية وهو متهم باظهارها اترويج شهادته وعود ولايته فاعتبر ذلك لتقوى دعواه (وقدرها الا كثرون بسنة) لان للفصول الاربعة تأثيرا بينا في تهيج النفوس لشهواتها فاذا مضت وهو على حاله أشعر ذلك بحسن سريره وقد اعتبرها الشارع في نحو العنة ومدة التغريب في الزنا

(قوله) وهو متهم باظهارها اترويج شهادته (قوله) قال في الروض ومن غلط في شهادته لم يستبرأ اى لم يجب استبرأؤه بل تقبل شهادته في غير واقعة الغلط قال في شرحه ولا تقبل فيها اه وانظر لو اشتهرت ديانتها وادعى ان سبب غلطه النسيان فهل تقبل فيها اخذ من قوله السابق قبيل وتقبل شهادة الحسبة وينبغي قبول دعوى من هذه صفته النسيان الخ

(قوله) شهادته وعود ولايته فاعتبر ذلك لتقوى دعواه (وقدرها الا كثرون بسنة) لان للفصول الاربعة تأثيرا بينا في تهيج النفوس لشهواتها فاذا مضت وهو على حاله أشعر ذلك بحسن سريره وقد اعتبرها الشارع في نحو العنة ومدة التغريب في الزنا

والاصح انها تقرب لا تتمد يد وقد لا يحتاج لها كمشاهد بزنا حادثة من النصاب فتقبل عقب ذلك وكفى فسق اقربه ليستوفى منه فتقبل منه حالا
أيضا لانه لم يظهر التوبة عما كان مستورا الا عن صلاح وكنناظر وقف تاب فتعود ولايته حالا كولي النكاح وكذا ذف غير المحصن كما قاله
الامام واعتمده البلقيني لكن قيده غيره بما اذا لم يكن فيه ايذاء والا فلا بد من السنة وكرتد (٢٤١) أسلم اختيارا وكان عدلا قبل الردة

لانه لم يبق بعد اسلامه احتمال
ولا بد من السنة في التوبة من
خارج المروءة كما ذكره
الاصحاب وكذا من العداوة
كما رجحه ابن الرفعة وإن
خالفه البلقيني (ويشترط
في صحة التوبة معصية
قولية من حيث حق الآدمي
(القول) قياسا على التوبة
من الردة بالشهادتين
ووجوبهما وإن كانت الردة
فعلا كسجود لصنم لكون
القولية هي الاصل أو تضمن
ذلك تكذيب الشرع
وقضيته كالمثلن أشرط
القول في كل معصية قولية
كالغيبية وبه صرح الغزالي
فيها ونص الامم يقتضيه
في الشكل وهو ظاهر وإن
قبل ظاهر كلام الاكثرين
اختصاصه بالقذف وعليه
فرق في المطلب بينه وبين
غيره بان ضرره اشد لانه
يكسب عارا وإن لم يثبت
فاحتيط باظهار تقيض
ما حصل منه وهو الاعتراف
بالكذب جبرا لقلب
المقدوف وصونا لما انتهكه
من عرضه واشترط جمع
متقدمون انه لا بد في التوبة
من كل معصية من الاستغفار
ايضا واعتمده البلقيني
واطال في الاستدلال له
لكن بما لا يرد عليه عند

(قوله والاصح انها تقرب) أي فيغفر مثل خمسة ايام لا مازاد عليها ع (قوله فتقبل عقب ذلك) عبارة
المغنى والروض مع شرحه فانه لا يحتاج بعد التوبة عند القاضي إلى استبراء بل تقبل شهادته في الحال اه
(قوله اقربه الخ) عبارة المغنى إذا تاب واقروا وسلم نفسه للحدا (قوله ليستوفى منه الخ) عبارة الاسنى ليقام
عليه الحد قبلت شهادته عقب توبته اه (قوله وكنناظر وقف) أي بشرط الوانف نهاية ومعنى (قوله كولي
النكاح) أي لودعي العضل ثم تاب زوج في الحال ولا يحتاج إلى استبراء كما حكاه الرافعي عن بغوي مغنى
والعضل ليس بقيد كما مر في النكاح (قوله وكذا ذف غير المحصن) واما قاذف المحصن فهو ما ذكره قبل بقوله
كشاهد بزنا الخ سم عبارة المغنى ومنها قاذف غير المحصن قال البلقيني لا يحتاج إلى استبراء لمفهوم قول
الشافعي في الام فاما من قدف معصنة فلا تقبل شهادته حتى يخبر اه قوله كما قاله الامام واعتمده البلقيني
الخ لكن الاصح انه لا بد فيه من الاستبراء نهاية يعني فيما لا ايذاء فيه رشيدى (قوله لكن قيده غيره)
أي كالروض كما يأتي (قوله وكرتد الخ) وكمتنع من القضاء إذا تعين عليه وكسبي إذا فعل ما يقتضى
فسق البالغ ثم تاب وبلغ تابا وكالو حصل خال في الاصل ثم زال احتاج الفرع إلى تحمل الشهادة ثانيا
قال الزكشي ولم يذكره واهذه المدة مغنى (قوله اختيارا) فان اسلم عند تقديمه للقتل اعتبر مضي المدة اسنى
ومغنى (قوله وكذا من العداوة) سواء كانت قد قام لا كالغيبية والنميمة وشهادة الزور مغنى (قوله
ليكون القولية) أي الردة القولية ع ش (قوله وضمن ذلك) أي الارتداد الفعل ولو عبر بالواو كان أولى
(قوله وقضيته) أي التعليل (قوله وقضيته كالمثلن) عبارة النهاية وقضية كلامه اه (قوله كالغيبية) أي
والنميمة سم (قوله فيها) أي الغيبية (قوله يقتضيه) أي اشترط القول في الشكل أي في كل معصية قولية
(قوله وعليه) أي على فرض صحة الاختصاص بالقذف نهاية (قوله واشترط جمع الخ) عبارة النهاية وما
اشترط جمع متقدمون من اشترط الاستغفار في المعصية القولية ايضا محمول على الندم اه (قوله من كل
معصية) ظاهره ولو فعلية وقيدها النهاية بالقولية كما مر آنفا فليراجع (قوله ايضا) أي كاشترط القول في
المعصية القولية (قوله بما لا يرد الخ) لعل لا زائدة الا ان يرجع ضمير عايمهم لغير الجمع المتقدمين (قوله لان
الحق فيها متمحض الخ) فيه نظر ظاهر ثم راب قال الرشيدى قوله بخلاف القذف الانسب بخلاف القولية
(قول المتن فيقول القاذف) أي مثلا في التوبة من القذف مغنى (قوله وان كان قد فقه) إلى قوله نعم في المغنى
الا قوله لا ترى إلى ثم ان اتصل وما نبيه عليه (قوله وإن كان قد فقه بصورة الشهادة) انظر هذه الغاية فيما
إذا كان صادقا في نفس الامر وما فائدة ذكر ذلك عند الحاكم مع ان الحد لا بد من اقامته والتوبة مدارها على
ما في نفس الامر وكلام المصنف فيما اذا اتى بمعصية رشيدى (قوله بصورة الشهادة الخ) عبارة الروض سواء
كان القذف بصورة الشهادة عند القاضي بان لم يكمل عدد الشهود او بالسب والايذاء ولكن لو كان قد فقه
في شهادة لم تكمل عددا فليتب عند القاضي ولا يشترط حينئذ مضي المدة اذا كان عدلا قبل القذف وإن
كان قد فقه بالسب والايذاء اشترط مضيها اه بزيادة من شرحه (قوله القذف باطل) أي ذف الناس باطل

(قوله وكذا ذف غير المحصن) واما قاذف المحصن فهو ما ذكره قبل بقوله كشاهد بزنا الخ (قوله وقضيته
كالمثلن اشترط القول في كل معصية قولية كالغيبية الخ) عبارة ابن القيم في مختصر الكفاية فرع قال في المذهب
لا بد في توبة شاهد الزور ان يقول كذبت فيما قلت ولا اعود إلى مثله قال الرافعي وقضيته ان يطرد في الغيبة

(٣١ - شرواني وابن قاسم - عاشر) التامل المقتضى لحل تلك الظواهر على الندم وخروج بالقولية الفعلية فلا يشترط
فيها قول لان الحق فيها متمحض إلى الله تعالى فادبر الامر فيها على الصدق باطنا بخلاف القذف لما تقرره (فيقول القاذف) وإن
كان قد فقه بصورة الشهادة لكون العدد لم يتم (قذف باطل وان انا دم عليه ولا اعود اليه) او ما كنت محققا قذفي وقد ثبتت منه او نحو ذلك
ولا يلزمه ان يتعرض لكذبه لانه قد يكون صادقا فان قلت قد تعرض له بقوله قذفي باطل ولذا قيل الاولى قول اصله كالجور القذف باطل

قلت المحذور الزامه بالتمسح بكذبه لا بالتمسح بغيره وهذا فيه تعرض لأمر يحل الاترى انك تقول لمخوارك هذا باطل ولا يجوز ولوقلت له كذبت لحصل له غاية الجزع والحق وسره ان البطان قد يكون لا خنلال به من المقدمات فلا ينافى مطلق الصديق بخلاف الكذب وهذا يظهر انه لا اعتراض على المتن وان عبارته مساوية لعبارة اصله والمجهر ثم ان اتصل ذلك بالقاضى باقرار او بيعة اشترط ان يقول ذلك بحضوره وإلا فلا على الاوجه قيل في جواز اعلامه (٢٤٣) به نظر لما فيه من الايداء واشاعة الفاحشة نعم لا بد ان يقول بحضوره من ذكره بحضوره

اولا وليس كالقذف فيما ذكر كإباحتها للبليغنى قوله لغيره ياملعون او ياخذون ونحوه فلا يشترط في التوبة منه قول لان هذا لا يتصور اهمام انه محق فيه حتى يبطله بخلاف القذف ونازع في اشتراط وانانادام وما بعده (وكذا شهادة الزور) يشترط في صحة التوبة منها قول نحو ما ذكر كشهادتي باطلة وانانادام عليها ولا اعود اليها ويكفى كذبت فيما قلت ولا اعود الى مثله وتنازع البليغنى في الحاقها بالقذف بان ثبوت الزور باقراره او غيره كعلم القاضى وكان شهد انه رآه بزنى بحلب يوم كذا وثبت انه ذلك اليوم كان بمصر كاف في ظهور كذبه ويرد بان ذلك كله لا يمنع بقاءه على ماشه به متاولا بخلافه مع اعترافه بكذبه ولا يثبت الزور بالبينة لاحتمال اتمام الزور نعم يستفاد بها جرح الشاهد فتندفع شهادته لانه جرح مبهم فوجب التوقف لاجله (قلت و) المعصية (غير القولية) لا يشترط فيها قول كامر وانما (يشترط)

مغنى (قوله قلت الخ) عبارة المغنى اجيب بحمل كلامه على تجوز نيابة المضاف اليه عن الانف واللام كقوله تعالى بل الله اعبد بخلافه ديني اى الدين اه (قوله وهذا) اى قذفى باطل فيه نعم يضام الخ قد يمنع (قوله وسره) اى ما ذكر من الجذع بالقول الثانى دون الاول (قوله وبهذا) اى بقوله قلت الى هنا (قوله وان عبارته مساوية لعبارة اصله الخ) في ظهور المساواة نظر فليتأمل سم ورشيدى (قوله قيل في جواز اعلامه الخ) اى عند عدم الاتصال بالقاضى عبارة المغنى قال الرفاعى ويشبه ان يشترط في هذا الا كذاب جريانه بين يدى القاضى اه وهو كما قال ابن شبة ظاهر فيمن قذف بحضوره القاضى او اتصل به قذفه بيئته او اعترف وغير ظاهر فيما اذا لم يتصل بالقاضى اصلا بل في جواز اتيانه القاضى واعلامه له بالقذف نظر لما فيه من الايداء واشاعة الفاحشة اه (قوله نعم لا بد ان يقول بحضوره من ذكره الخ) ظاهره وجوب الاستيعاب وان كثيرا وافى الغاية (قوله لان هذا الخ) هذا واضح في باخذون ياملعون فتقدير سيد عمرو قد يدعى الموضوع فيه ايضا لكن نظر العلم القائل فان العبرة في اللعن بالعاقبة ولا يعلمها الا الله (قوله ونازع) اى البليغنى (قوله يشترط) الى قوله ونازع في المغنى (قوله ويكفى كذبت فيما قلت ولا اعود الى مثله) ظاهره عدم اشتراط وانانادام عليه (قوله وكان شهد الخ) عطف على كعلم القاضى (قوله كاف الخ) خبر ان (قوله ويرد ان ذلك كله الخ) قد يتوقف فيه بالنسبة للاقرار اذا لا يظهر فرق بين قوله شهدا في بزناه شهادة زور وقوله كذبت فيما قلت نعم لورد بان ذلك كله لا يغنى عن قوله ولا اعود الى مثله كان ظاهرا (قوله ولا يثبت الزور الخ) استئناف يأتى (قوله جرح) بالتثوين (قوله والمعصية غير القولية الخ) اى كالسرقة والزنا والشرب مغنى (قوله لا يشترط) الى قوله وزعم في المغنى الى قوله بان لا يظهر هاهنا النهاية الا قوله وشمل العمل الى فان الفاس وما انبه عليه (قوله كامر) اى قبيل فيقول القاذف (قوله كقولية أيضا) اى خلافا لما قد يؤهمه المتن رشيدى (قوله كقولية) راجع الى مدخول دائما بدون ملاحظة الحصر وقوله ايضا تا كيد للكاف (قوله او مصر اعلى معاودتها) يغنى عن قول المصنف وعزم ان لا يعود ولعل لهذا اسقطه المغنى (قوله لو اطلع عليه) اى على حاله قيد للعقاب (قوله او لغرامة الخ) الاولى اسقاط اللام (قوله او نحو ذلك) اى كالفصاحة (قوله ان هذا) اى قيد الحيشة رشيدى (قوله بان فيه) اى فى تعليقه (قوله تسليما للاحتياج اليه) اى حيث قال شرطها الاخلاص والاحلاص مرادف للحيشة المذكورة رشيدى (قوله ويشترط) الى قوله قيل في المغنى (قوله ان لا يغفر) اى ان لا يصل لحالة الغفرقة نهاية ولعله لان من وصل الى تلك الحالة ايس من الحياة فتوبته لتمامه لعله باستحالة عودته الى مثل ما فعل عس (قوله قيل وان يتاهل) الى المتن عبارة النهاية وتصح من سكران حاله اسكره كاسلامه وعن كان في محل معصيته اه قال الرشيدى قوله وتصح من سكران اى ان تاتت منه الشروط التى منها الندم كما لا يخفى اه (قوله يعنى) الى قوله لان لا يتحدث في المغنى لاقوله للخبر الصحيح الى فان تعذر الخ (قوله يعنى الخروج الخ) عبارة المغنى والاسنى لو عبر المصنف بالخروج من ظلامه آدمى بدل الرد لكان اولى يشمل الرد والابراء منها واقباض البدل عند التائب ويشمل المال والعرض والقصاص فلا بد في القصاص وحد القذف من التمكن فان لم يعلم المستحق للقصاص به وجب والنعيمة اه (قوله وان عبارته مساوية لعبارة اصله) في ظهور المساواة نظر فليتأمل

اولا وليس كالقذف فيما ذكر كإباحتها للبليغنى قوله لغيره ياملعون او ياخذون ونحوه فلا يشترط في التوبة منه قول لان هذا لا يتصور اهمام انه محق فيه حتى يبطله بخلاف القذف ونازع في اشتراط وانانادام وما بعده (وكذا شهادة الزور) يشترط في صحة التوبة منها قول نحو ما ذكر كشهادتي باطلة وانانادام عليها ولا اعود اليها ويكفى كذبت فيما قلت ولا اعود الى مثله وتنازع البليغنى في الحاقها بالقذف بان ثبوت الزور باقراره او غيره كعلم القاضى وكان شهد انه رآه بزنى بحلب يوم كذا وثبت انه ذلك اليوم كان بمصر كاف في ظهور كذبه ويرد بان ذلك كله لا يمنع بقاءه على ماشه به متاولا بخلافه مع اعترافه بكذبه ولا يثبت الزور بالبينة لاحتمال اتمام الزور نعم يستفاد بها جرح الشاهد فتندفع شهادته لانه جرح مبهم فوجب التوقف لاجله (قلت و) المعصية (غير القولية) لا يشترط فيها قول كامر وانما (يشترط)

في صحة التوبة منها كالقولية أيضا (افلام) منها حاله وان كان تائبها ام او مصر اعلى معاودتها (وندم) من حيث المعصية لالخوف اعلامه عقاب لو اطلع عليه او لغرامة مال او نحو ذلك وزعم ان هذا لا حاجة له لان التوبة عبادته من حيث هو شرطها الاخلاص مردود بان فيه تسليما للاحتياج اليه (ودزم ان لا يعود) اليها ما عدا شئ ان تصوره والا كجوب بعد زناه لا يشترط فيه العزم على عدم العود له انفاقا ويشترط ايضا ان لا يغفروا ولا تطالع الشمس من مغربها قيل وان يتاهل له لئلا يبادى لا يصح توبة سكران في سكره وان صرح اسلامه اه وفروقه بينهما بعيد جدا وان تخيل له معنى قيل وان يفارق مكان المعصية ثم صرح بما يفهمه الا نزع الاعتناء به فقال (ور دخلا آدمى) يعنى الخروج منها

بأى وجه قدر عليه مالا كانت او عرضا نحو فودو حد نذف (ان ثلعت به) سواما تخضت له ام كان فيها مع ذلك حق. وكذا الله تعالى كرامة وكذا نحو كفار وجبت فورا (والله اعلم) بالخبر الصحيح من كانت لاخيه عنده غالبة (٢٤٣) في عرض او مال فليست حله اليوم قبل ان

لا يكون دينار ولا درهم فان كان له عمل يؤخذ منه بقدر مظلمته والاخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه وشمل العمل الصوم وبه صرح حديث مسلم فن استثناء فقدورهم ثم تحميله للسيئات يظهر من القواعد انه لا يعاقب الاعلى ماسبية معصية اما من عليه ذنب لم يعص به وليس له من العمل ما يني به فاذا اخذ من سيئات الدائن وحمل على المدين لم يعاقب به وعليه ففائدة تحميله له تخفيف ماعلى الدائن لا غير وبهذا ان صح يظهر ان قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى اى لا تحمل نفس آثمة لائم نفس اخرى محمول على انها لا تحمله لتعاقب به ثم هذا الحديث وحديث نفس المؤمن مرهونة يدينه حتى يقضى عنه ظاهرا كلام الائمة حيث اختلفوا في تاويل ذلك وتخصيصه وابقوا هذا على ظاهره ان حمل السيئات لا يستثنى منه شيء بخلاف الحبس فان الفليس لزمه الكسب كإمران تعذر عليه المالك ووارثه سلمه لقاض ثقة فان تعذر صرفه فيما شاء من المصالح عند انقطاع خبره بنية الغرم له اذا وجدته فان اعسر عزم على الاداء اذا ايسر فان

اعلامه به فيقول أنا الذى قتلت أباك ولو منى القصاص فاتقص إن شئت وإن شئت فاعف وكذلك حد النذف وقضية اطلاقه رد الظلامة توقف التوبة في القصاص على تسلم نفسه ولو سلك الذى نقله في زيادة الروضة عن الامام واقره ان القائل اذا ندم سحت توبته في حق الله تعالى قبل ان يسلم نفسه للقصاص وكان تاخر ذلك معصية اخرى يجب التوبة منها ولا يقدح في الاولى اه (قوله باى وجه قدر الخ) عبارة المغنى وكان ينبغي له ان يقول حيث امكن لئلا يوم انها لا تصح عند تعذر الرد اه (قول الماتن ان ثلعت) اى الظلامة بمعنى المعصية ويصح رجوع الضمير للتوبة بمعنى موجبها لكن عبارة الشارح ظاهرة في الاول رشيدى (قوله للخبر الصحيح من كان لاخيه عنده مظلمة الخ) قد يقال التعبير بالمظلمة ظاهر في العاصى بها فلا يشمل من لم يعص بالدين الذى عجز عنه فلا يحمل من سيئات الدائن ففما ذكره الشارح من تعميم التحميل نظر اه سم (قوله فان كان له عمل الخ) اى غير الايمان (قوله من القواعد) اى قواعد الشرع (قوله وبهذا الخ) اى بقوله ثم تحميله للسيئات الخ (قوله محمول على انها لا تحمله الخ) في اطلاق الحمل المذكور مع ان مآقرره او لا لا يفيد نفى المعاقبة الاعلى من لم يعص بسببه شيء بل قضية ما قرره ان صح انها قد تحمل لتعاقب فيحتاج لتخصيص الاية فليتام اه سم (قوله في تاويل ذلك الخ) اى حديث الرهن وقوله وابقوا هذا اى حديث التحميل (قوله فان الفليس الخ) متفرع على الماتن (قوله كإمران) اى في باب التفليس (قوله فان تعذر الخ) متفرع على الماتن عبارة المغنى والروض مع شرحه فيؤدى الزكاة لمستحقها ويورد المغصوب ان بقى وبدله ان تلف لمستحقه ويستحل منه او من وارثه ويعلمه لم يعلم فان لم يوجد مستحق او انقطع خبره سلمه الى قاض امين فان تعذر تصدق بها ونوى الغرم او تبركها عنده اه (قوله صرفه فيما شاء الخ) عبارة الروض تصدق بها اه وقال شارحه الاسنوى ولا يتعين التصديق بها على الفقراء بل هو مخير بين المصالح كلها قال الاذرعى وقد يقال اذالم يكن للقاضى الامين صرف ذلك في المصالح اذالم يكن ما ذرأه في التصرف فكيف يكون ذلك لغيره من الاحاد اه فافى الشارح كالنهاية الموافقة لما قاله الاسنوى هو الظاهر للفرق بين النائب والقاضى فان تصرف الاول بنية الغرم دون الثانى (قوله فان اعسر غرم على الاداء الخ) هذا ظاهر في المال ومثله غيره من سائر الحقوق كالصلاوة والصوم الذى فات بغير عذر فطريقه ان يزعم على انه متى قدر على الخروج منه فعليه اه ع ش وقوله بغير عذره فيه توقف فليراجع فان قياسه على حقوق الادبى غير ظاهر (قوله فاذا مات قبله) الى قوله ويرجى الخ عبارة المغنى والروض مع شرحه فان مات معسر اطولب في الاخرة ان عصى بالاستدانة كان استدانة على معصية فان استدانة الحاجة في امر مباح فهو جائز ان رجى الوفاء من جهة ظاهرة او سبب ظاهر فالظاهر انه لا مطالبة حيثئذ اه (قوله ويرجى الخ) عطف على قوله انقطع الخ (قوله فان تعذر بموته) وليس من التعتذر ما لو اغتاب صغيرا اميرا وبلغته فلا يكفى الاستغفار له لان لصبي امدا ينتظر وبفرض موت المغتاب يمكن استحلال وارث الميت من المغتاب بعد بلوغه اه ع ش (قوله استغفر له) اى طلب له المغفرة كان يقول اللهم اغفر لفلان ع ش (قوله وان لم تبلغه الخ) ويظهر انها اذا بلغت بعد ذلك فلا بد من استحلاله إن امكن لان العلة موجودة وهى الايداء

(قوله لخبر البخارى من كانت لاخيه عنده مظلمة الخ) قد يقال التعبير بالمظلمة ظاهر في العاصى بها فلا يشمل من لم يعص بالدين الذى عجز عنه فلا يحمل من سيئات الدائن ففما ذكره الشارح من تعميم البخارى نظر (قوله محمول على انها لا تحمله الخ) في اطلاق الحمل المذكور مع ان مآقرره او لا لا يفيد نفى المعاقبة الاعلى مالم يعص بسببه شيء فليتام (قوله ايضا محمول الخ) بل قضية ما قرره ان صح انها قد تحمل لتعاقب فيحتاج لتخصيص الاية فليتام

مات قبله انقطع عنه الطلب في الاخرة ان لم يعص بالتزامه ويرجى من فضل الله تعالى تعويض المستحق واذا بلغت الغيبة المغتاب اشترط استحلاله فان تعذر بموته او تعسر لغيبته الطويلة استغفر له ولا اثر لتحليل وارث ولا مع جهل المغتاب بما احتمل منه كافى الا اذا كان لو لم تبلغه

اه مغنى (قوله كفى الندم والاستغفار له) عبارة غير كالروض وشرحه يستغفر الله من الغيبة ان لم يعلم صاحبها اه وظاهره انه يكفى الاستغفار وحده اه سم وفيه نظر ظاهر كلام الروض المذكور في رد الظلالة فقط كما هو صريح صنيع شرحه فالثلاثة الاول ركن لا بد منه في التوبة عن كل معصية قولية كانت او فعلية كآتيه عليه المغنى (قوله وكذا يكفى الندم الخ) عبارة المغنى والحسد وهو ان يتمنى زوال نعمة ذلك الشخص ويفرح بمصيبته كالغيبة كما نقله عن العبادى فيآتيه فيه ما مر فيها قال في زيادة الروضة المختار بل الصواب انه لا يجب اخبار المحسود ولو قيل بكرهه لم يبعد اه وعبارة سم لم يزد في الروض على قوله ويستغفر اى الله تعالى من الحسد اه قال في شرحه وعبارة الاصل والحسد كالغيبة وهى افيد انتهى وكان وجه الافادة انها تفيد ايضا انه اذا علم المحسود لا بد من استحلاله اه (قوله ويسن للزاني الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج رداً لتعلق بالمعصية حدته تعالى كالزنا وشرب المسكر فان لم يظهر عليه احد فله ان يظهر بقوله ليستوفى منه وله ان يستر على نفسه وهو الافضل وان ظهر فقد فات الستر فيآتي الحاكم ويقر به ليستوفى منه اه (قوله لان لا يتحدث الخ) عطف على قوله لا يظهرها الخ (قوله فان هذا) اى يتحدث المذكور حرام الخ اى لا خلاف السنة (قوله ولا يخالف هذا) اى سن الرجوع عن الاقرار (قوله لان المراد بالظهور هنا الخ) قال في شرح الروض قال ابن الرفعة والمراد به اى الظهور الشهادة قال والحق بها ابن الصباغ ما اذا اشتهر بين الناس انتهى اه سم اقول ومرآتفاعن المغنى وشرح المنهج ما يفيد انه يكفى في سن الاتيان بالامام الظهور عند واحد (قوله ذلك) اى ان يأتى الامام الخ (قوله اشاهد الاول) اى حد الأدنى (قوله ومحلّه) اى سن الستر (قوله وليس الخ) عبارة النهاية ومن لومه حد وخفى امره نذبه الستر على نفسه فان ظهر اى للامام ليقيمه عليه ولا يكون استيفاؤه مزيلاً للمعصية بل لا بد معه من التوبة اذ هو مسقط لحق الأدنى واما حق الله فيتوقف على التوبة كما علم عمامر اوائل كتاب الجراح اه وعبارة المغنى ان كلامهم يقتضى انه لا يكفى في انتفاء المعصية استيفاء الحد بل لا بد معه من التوبة وقدت الكلام على ذلك في اول كتاب الجراح فليراجع عبارته هناك ولذا اقتصر الوارث او عفى على مال او بجنا فظاهر الشرح يقتضى سقوط المطالبة في الدار الآخرة كما افق به المصنف وذكر مثله في شرح مسلم لكن ظاهر تعبير الشرح والروضة يدل على بقاء العقوبة فانها ما قالوا ويتعاقب بالقتل المحرم وراه العقوبة الاخرية مواخذات في الدنيا وجمع بين الكلامين بان كلام الفتاوى وشرح مسلم مفروض فيمن تاب ثم اقيم عليه الحداه (قوله وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث الخ) وفي فتح البارى في الكلام على قوله صلى الله عليه وسلم ومن اصاب من ذلك شيئاً فهو قب به في الدنيا فهو كفارة ما نضه ويستفاد من الحديث ان اقامة الحد كفارة للذنوب ولولم يتب المحسود وقيل لا بد من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول للمعزلة

(قوله كفى الندم والاستغفار له) عبارة غير كالروض وشرحه ويستغفر الله تعالى من الغيبة اه اى ان لم يعلم صاحبها فظاهره انه يكفى الاستغفار وحده ويحتمل ان المراد باستغفار الله منه الندم لكن كلام شارح في الزواجر يدل على انه محمول على الظاهر وان المراد بسؤال المغفرة للكتاب حيث قال وحديث كفارة الغيبة ان تستغفر لمن اغتبتته تقول اللهم اغفر لنا وله فيه ضعف قاله البلقيني وقال ابن الصلاح هو وان لم يعرف له اسناد معناه ثابت بالكتاب والسنة قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وقال صلى الله عليه وسلم اتبع السيئة الحسنة تمحها وحديث حذيفة لما شكى اليه ذرب اللسان على اهله ابن انت من الاستغفار اه (قوله وكذا يكفى الندم والاقلاع عن الحسد) لم يزد في الروض على قوله ويستغفر اى الله تعالى من الحسد اه قال في شرحه وعبارة الاصل والحسد كالغيبة وهى افيداه وكان وجه الافادة انها تفيد ايضا انه اذا علم المحسود لا بد من استحلاله (قوله لان المراد بالظهور هنا الخ) قال في شرح الروض قال ابن الرفعة والمراد به اى الظهور الشهادة قال والحق بها ابن الصباغ ما اذا اشتهر بين الناس اه (قوله وليس استيفاء نحو القود مزيلاً للمعصية بل لا بد معه من التوبة وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث في أن الحدود كفارة على ما اذا تاب وجرى المصنف على خلافه وجمع الزور كشي

كفى الندم والاستغفار له وكذا يكفى الندم والاقلاع عن الحسد ويسن للزاني ككل من ارتكب معصية لله الستر على نفسه بان لا يظهرها ليجد او يعزر لا ان لا يتحدث بها تفكها او بجاهرة فان هذا حرام قطعاً وكذا يسن لمن أفر بشئ من ذلك الرجوع عن اقراره به ولا يخالف هذا قولهم يسن لمن ظهر عليه حد أى أن يأتى الامام ليقيمه عليه لفوات الستر لان المراد بالظهور هنا ان يطلع على زناه مثلاً ملى لا يثبت الزنا بشهادته فيسن له ذلك اما حد الأدنى أو القود له او تعزيره فيجب الاقرار به ليستوفى منه ويسن لشاهد الاول الستر ما لم ير المصلحة في الاظهار ومحلّه ان لم يتعلق بالترك ايجاب حد على الغير والا كثلاثة شهدوا بالزنا لزوم الرابع الاداوا ثم يترك وليس استيفاء نحو القود مزيلاً للمعصية بل لا بد معه من التوبة وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث في أن الحدود كفارة على ما اذا تاب وجرى المصنف على خلافه وجمع الزور كشي

بحمل الثاني على ما إذا سلم نفسه طوعا لله تعالى والاول على خلافه والذي يتجه الجمع (٢٤٥) بحمل إطلاق السقوط على حق

الآدمي وعدمه على حق الله تعالى فإذا قيد منه ولم يتب عوقب على عدم التوبة وتصح توبته من ذنب وإن كان مرتكباً للذنوب أخرى وما تاب منه ثم عاد اليه ومن مات وله دين لم يستوفه ورثته يكون هو المطالب به في الآخرة على الأصح (فائدة) قيل يستثنى أربعة كفار لا تقبل توبتهم إبليس وهاروت وماروت وعافر ناقة صالح قال بعضهم لعل المراد أنهم لا يتوبون اه واقول بل هو على ظاهره في إبليس وليس بصحيح في هاروت وماروت بل الذي دلت عليه قصتهم المستندة لمخالفة لمن أنكر ذلك أنهم إنما يعذبون في الدنيا فقط وانهم في الآخرة يكونون مع الملائكة بعد ردهم إلى صفاتهم (فصل) في بيان قدر النصاب في الشهود المختلف باختلاف المشهود به ومستند الشهادة وما يتبع ذلك (لا يحكم بشاهد واحد) (الا) منقطع لما مر أول الصوم (في هلال رمضان) وتوابعه دون شهر نذر صومه (في الاظهر) كما قدمه واعاده هنا للحصر

ورافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة اه وعلى الاول لعل ذلك في حكم الآخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته إلى التوبة كما فيمن حج مثلاً لا تقبل شهادته وإن كفرت ذنوبه بالحج الا بالتوبة سم (قوله) بحمل الثاني) أي الذي جرى عليه المصنف من أن الحدود كفار وإن لم يتب المحدود وقوله والاول أي من أنه لا بد مع الحد من التوبة (قوله) والذي يتجه الجمع الخ) انظر هل يتأتى هذا الجمع في نحو الزنا سم اقول ما مر عن النهاية صريح في العموم (قوله) فإذا قديمه الخ) ظاهره ولو بان يسلم نفسه له طوعا لله تعالى (قوله) عوقب على عدم التوبة) ينبغي وعلى الاقدام على الفعل المنهي عنه سيدعم وفيه توقف فلا يرجع (قوله) وتصح) إلى الفائدة في النهاية والمعنى (قوله) وتصح توبته من ذنب الخ) عبارة الروض مع شرحه وتجب التوبة من المعصية ولو صغيرة على الفور بالاتفاق وتصح من ذنب دون ذنب وإن تكررت وتكرر منه العود إلى الذنب ولا تبطل به بل هو مطالب بالذنب الثاني دون الاول ولا يجب عليه تجديد التوبة كما ذكر الذنب وسقوط الذنب بالتوبة مظاهر لا مقطوع به وسقوطه بالسلام مع الذم مقطوع به وتائب بالاجماع قال في الروضة وليس إسلام الكافر توبة من كفره وإنما توبته بذهمه على كفره ولا يتصور إيمانه بلا ندم فيجب مقارنة الإيمان للندم على الكفر اه زاد المعنى وإنما كان توبة الكافر مقطوعاً بها لأن الإيمان لا يجامع الكفر والمعصية قد يجامع التوبة اه (قوله) ومن مات الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ومن مات وله دين أو مظالم لم تصل إلى الورثة طالب بها في الآخرة لا آخر وارث كما قيل وإن دفعه إلى الوارث أو ابرأه الوارث كما قاله القاضي خرج عن مظلمة غير المظلم بخلاف مظلمة المظالم اه (قوله) أنهم إنما يعذبون الخ) بل الذي نصراً عليه أن كلاماً من عصيانهما وتعذيبهما في الدنيا صوري فلا معصية في الحقيقة فلا توبة (فصل في بيان قدر النصاب في الشهود) (قوله) المختلف الخ) صفة قدر الخ أو النصاب (قوله) ومستند الشهادة الخ) عطف على قدر الخ (قوله) وما يتبع ذلك) أي كقوله ويذكر في حلفه إلى ولا يجوز شهادة على فعل وكقوله ولو قامت بينة إلى وله الشهادة بالتسامع (قوله) لما مر أول الصوم) كان يريد قوله ثم ولا بد من نحو قوله ثبت عندى أو حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه إنما يكون على معين مقصود اه لكن قلنا بهامش ذلك انه حرر في غير هذا الكتاب خلاف ذلك فراجعهم عبارة النهاية استثناء منقطع لما مر أول الصوم كذا قيل من أنه لا يتصور الحكم فيه بل الثبوت فقط إذ الحكم يستدعي محكوما عليه ومعيناً ويرد بما قدمته أول الصوم عن المجموع من أن الحاكم لو حكم بعدل وجب الصوم بلا خلاف ولا ينقض حكمه إجماعاً وقد أشار إلى حقيقة الحكم به الأشارح هنا بقوله فيحكم به اه وعليها فيكون الاستثناء متصلاً عرش اقول وكذا أشار إليه المعنى بقوله فيحكم به فيه اه (قوله) وتوابعه) كتعجيل زكاة الفطر في اليوم الاول ودخول شوال وصلاة التراويح عرش (دون شهر نذر صومه) وفاقاً للشيخ الاسلام وخلافاً للروض في كتاب الصيام وللنهاية والمعنى عبارة عرش قوله ومثله شهر نذر صومه في حاشية شيخنا الزايد ومثله ضمان الحجة بالنسبة للوقوف وشوال بالنسبة للأحرام بالحج والشهر المنذور صومه إذا شهد برؤية هلاله واحد

البارى قبيل باب الدين الفرار من الفتن في الكلام على قوله صلى الله عليه وسلم ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به في الدنيا فهو كفارة مانصه ويستفاد من الحديث أن إقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يتب المحدود وقيل لا بد من التوبة بذلك جزم بعض التابعين وهو قول للبعث لقول رافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة اه وعلى الاول لعل ذلك في حكم الآخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته إلى التوبة كما فيمن حج مثلاً لا تقبل شهادته وإن كفرت ذنوبه بالحج الا بالتوبة (قوله) والذي يتجه الجمع الخ) انظر هل يتأتى هذا الجمع في نحو الزنا (فصل لا يحكم بشاهد إلا في هلال رمضان الخ) (قوله) لما مر أول الصوم) كأنه يريد قوله ثم ولا بد من نحو قوله ثبت عندى أو حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه إنما يكون على معين مقصود اه لكن قلنا بهامش ذلك انه حرر في غير هذا الكتاب خلاف ذلك فراجعهم (قوله) دون شهر نذر صومه) اعتمد

وأورد عليه صور أكثرها على (٢٤٦) مرجوح وبعضها من باب الرواية أو نحوه (ويشترط الزنا) والواطوا تيان

البينة ووطء الميتة (اربعة رجال) بالنسبة للحد أو التعزير لقوله تعالى ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ولأنه اقبح الفواحش وإن كان القتل اغلظ منه على الاصح فغلظت الشهادة فيه سترًا من الله تعالى على عباده ويشترط تفسيره له كرايتاه أدخل مكلفًا مختارًا حشفته أو قدرها من مقطوعها في فرج هذه أو فلا توفد ذكر نسبها بالزنا أو نحوه والذي يتجه ترجيحاه أنه لا يشترط ذكر زمان ومكان إلا أن ذكره أحدهم فيجب سؤال الباقيين لاحتمال وقوع تناقض يسقط الشهادة ولا يشترط كالمروء في المحكمة لكنه يسن ولا يضر قولهم تعددنا النظر لاجل الشهادة أما بالنسبة لسقوط حصانته وعدالته ووقوع طلاق علق بزناه فيثبت برجلين لا بغيرهما مما يأتي وقد يشكك عليه ما مر في باب حد القذف أن شهادة دون أربعة بالزنا تنسقم وتوجب حدهم فكيف يتصور هذا وقد يجاب بأن صورته أن يقولوا نشهد بزناه بقصد سقوط أو وقوع ما ذكر فقولها بقصد إلى آخره ينفي عنهما الحد والفسق لأنها صرحا بما ينفي أنه

خلافا للشارح يعني شرح المنهج وعبارة شيخنا على الغزى قوله وهو هلال رمضان فقط دون غيره من الشهور مثله شيخ الإسلام في المنهج ولكنهم ضعفوه والراجح أن مثل هلال رمضان هلال غير بالنسبة للعبادة المطلوبة فيه فتقبل شهادة الواحد بهلال شوال للأحرام بالحج وصوم ستة أيام من شوال وبهلال ذي الحجة للوقوف للصوم في عشرة ما عدا يوم العيد وبهلال رجب للصوم فيه وبهلال شعبان لذلك حتى لو نذر صوم رجب مثلاً فشهد واحد بهلاله وجب الصوم على الراجح من وجهين أحدهما ابن الرفعة فيه عن البحرين ورجح ابن المقرئ في كتاب الصوم الوجوب اه (قوله) وأورد عليه صور الخ) عبارة النهاية وأورد على الحصر أشياء كذبت مات وشهد عدل أنه أسلم قبله وتعلم يحكم بها بالنسبة للارث والحرام وتكفي بالنسبة للصلاة وتوابعها وكأورث ثبتت بواحد وكأخبار العون الثقة بامتناع الخصم المتعزز فيعززه بقوله ومر الاكتفاء في القسمة بواحد وفي الخرص بواحد ويمكن أن يجاب عن الحصر بأن مراده به الحكم الحق في المتوقف على سبق دعوى صحيحة فلا يراد اه وزاد المغنى عليها ما نصه منها لو نذر صوم رجب مثلاً فشهد واحد برؤيته فهل يجب الصوم حكى ابن الرفعة فيه وجهين عن البحر ورجح ابن المقرئ في كتاب الصيام الوجوب ومنها ثبوت هلال ذي الحجة بالعدل الواحد فان فيه وجهين بالنسبة إلى الوقوف بعرفة والطواف ونحوه قال الأذرع والقياس القبول وإن كان الأشهر خلافه ومنها ثبوت شوال بشهادة العدل الواحد بطريق التبعية فيما إذا ثبت رمضان بشهادته وإن لم ير الهلال بعد الثلاثين فأنافط في الاصح ومنها المسمع للخصم كلام القاضي أو الخصم يقبل فيه الواحد هو من باب الشهادة كذا ذكره الرافعي قبيل القضاء على الغائب اه (قوله والواط) أي قوله والذي يتجه في المغنى وإلى المتن في النهاية إلا قوله ووقوع طلاق علق بزناه وقوله وقد يشكك إلى وكذا الخ (قول المتن أربعة رجال) أي دفعة فلور آه واحد يزن ثم رأه آخر يزن ثم آخر ثم آخر لم يثبت كإفعله شيخنا عن ابن المقرئ اه بيجري أقول وقد يفيد قول الشارح الاتي كأنهاية وشرح الروض إلا أن ذكره أحدهم الخ (قوله بالنسبة للحد الخ) يأتي محترزه سم (قوله ولا تافخ) ولأنه لا يقوم إلا من اثنين فصار كالشهادة على فطين مغنى (قوله ويذكر نسبها) أي الفلانة (قوله بالزنا) متعلق بأدخل (قوله) أو نحوه) أي نحو هذا اللفظ مما يؤدي معناه كان يقول على وجه محرم أو ممنوع أو غير جائز اه خضر وقال بعضهم المراد بنحوه أن يقول أدخل حشفته في فرج بهيمة أو ميتة أو درعاني اه بيجري (قوله) ولا يشترط كالمروء في المحكمة) أي أن يقول الشاهد بذلك رايتاه أدخل ذكره أو نحوه في فرجها كالمروء في المحكمة أسنى (قوله لاجل الشهادة) كذا في أصله رحمه الله تعالى وعبارة النهاية لا لاجل الشهادة لأن ذلك صغيرة لا تبطلها اه سيد عمر وعبارة المغنى وإنما تقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا أحانت منا التفاتة فرايتاه أو تعددنا النظر لأقامة الشهادة فان قالوا تعددنا لغير الشهادة فسقوا بذلك وردت شهادتهم جزماً كما قاله الماوردي وإن اطلقوا لم أر من تعرض لهو ينبغي أن يستفسروا إن تيسر والا فلا يعمل بشهادتهم كما يؤخذ من الحصر المتقدم في قبول شهادتهم ومحل ما قاله الماوردي أن تكرر ذلك منهم ولم تغلب طاعتهم على معاصيهم والا فتقبل شهادتهم لأن ذلك صغيرة اه ومروياتي في الشارح ويجوز تعدد نظر فرج زان وامرأة لاجل الشهادة فالأولى ما في النهاية والمغنى لأن المتوهم المحتاج إلى نفيه تعدد النظر لغير الشهادة لا لاه (قوله) أما بالنسبة الخ) محترز قوله بالنسبة للحد الخ (قوله وقد يجاب بان الخ) أو يقال إنما يجب الحد بشهادة مادون الأربعة إذا لم يكن قولهم جواً للقاضي حيث طلب الشهادة منهم ويمكن تصوير ما هنا بذلك ع ش (قوله) أنه قد يكون قصدهم الخ) الأولى الآخر أن يكون قصدهما بل أن قصدهما (قوله) وكذا مقدمات) أي قوله كافي مسألتي السرقة في المغنى إلا قوله النسب وقوله والكفالة في موضعين وقوله ووقف فوله وسرقه وقوله ولم منع ارث إلى المتن وقوله ووديعه وقوله وهذا حجة إلى ولا نه وقوله أو بعده وطلبت به بالكل (قوله) وكذا) أي مثل سقوط. ووقع ما ذكر عبارة المغنى وخرج بما ذكر وطء الشبهة إذا قصد بالدعوى به في الروض في باب الصوم قبول الواحد في الشهر المذكور (قوله بالنسبة للحد) يأتي محترزه

المال أو شهد به حسبة ومقدمات الزنا كقبلة ومعاينة فلا يحتاج إلى أربعة بل الأول بقيد الأول ثبت بما ثبت به المال اه (قوله قصد) أي الشاهد ع ش الأول كونه بيناه المفعول وبه نائب فاعله كقوله أو شهد به (قوله أو المال) قسم قوله النسب ع ش (قوله يثبت) بهما وبرجل وامراتين الخ (ويثبت النسب تبعاً ويتفرق في الشيء تبعاً بما لا يفتقر فيه مقصود اعتناي اه بجري وقد يخالفه ما سيذكره الشارح قبيل التنبيه فليبراجم (قوله ولا يحتاج فيه) أي في وطء الشبهة (قول المتن به) أي الزنا وما شبه به بما ذكره مفتي (قول المتن اثنتان) (تنبيه) إذا شهد أحد الشاهدين بالمدعى به وعينه فقال الآخر أشهد بذلك لم يكف بل لابد من تصريحه بالمدعى به كالأول وهذا مما يغفل عنه كثيراً م اه سم (قوله كغيره) أي من الأقارب مغنى عبارة الروض مع شرحه هنا ويثبت الأقارب به أي بكل من المذكورات كالقذف برجلين لأن المشهود به قول فاشبهه سائر الأقوال وعبارته مع شرحه بعد الضرب الثالث المال وما المقصود منه المال كالأعيان والديون في الأول والعقود المالية ونحوها وكذا الأقارب اه بما ذكر في الثاني يثبت كل منهما برجلين ورجل وامراتين اه وعبارته شرح المنهج في أمثلة ما يظهر لرجال غالباً وأقرار به حوزنا اه فعمل بذلك أن قول الشارح كالنهاية والمغنى كغيره لمجرد اثبات كفاية برجلين وعدم اشتراط أربعة (قوله بان حده لا يتحتم) أي لتمكنه من إسقاطه بالرجوع عن الإقرار ع ش وسم (قوله أو فسخ) كأنه أشار بتقديره إلى رجوع الأقالة إليه بناء على الإصح أنها فسخ سم عبارة المغنى واقتصار المصنف على العقد المالي قد يروم أن الفسخ ليست كذلك وليس مراداً وجعله الأقالة من أمثلة العقدانما يأتي على الوجه الضيف أنها بيع والإصح أنها فسخ وعطف الحوالة على البيع لا حاجة إليه فأنها بيع دين بدين فلزاد وفسخه كقدرته في كلامه كان أولى أهو عبارة الروض مع شرحه وفسخ العقود المالية بخلاف فسخ النكاح لا يثبت إلا برجلين اه (قول المتن وضمان) والابرام والقرض والغصب والوصية بمال والمهر في النكاح والرد بالعيب وروض مع شرحه (قوله وعوض خلع الخ) عبارة الروض مع شرحه والعوض أصلاً وقد رافى الطلاق وفي العتق وفي النكاح اه (قوله ادعاء الزوج الخ) أي بخلاف ما إذا ادعته الزوجة فنقسم الألقايات من الزيادة والمغنى والروض (قول المتن اختيار) أي لمجلس أو شرط مغنى (قول المتن واجل) وقبض المال ولو آخر نجم في الكتابة وإن ترتب عليه العتق لأن المقصود المال والعتق يحصل بالكتابة وطاعة الزوجة تستحق النفقة وقتل كافر لسلبه وإزمان الصيد لتملكه وعجز مكاتب عن التبعوم ورجوع المبيت عن التدبير بدعوى وإثبات السيدى إقامته بينة بام الولد التي ادعاه على غيره فيثبت ملكها وإيلاده الكنف في صورة شهادة الرجل وامراتين يثبت عتقها بموتها بأقراره وروض مع شرحه (قوله وجناية توجب مالا) وقتل الخطأ وقتل الصبي والمجنون وقتل حر عبيد أو مسلم ذمي أو الولد أو السرقة التي لا قطع فيها وروض مع شرحه (قول المتن أو رجل وامراتان) وسياق أنه يثبت أيضاً بشاهد ومين أسنى (قوله لعموم الأشخاص الخ) عبارة المغنى لعموم قوله تعالى واستشهدوا أي فيما يقع لكم شهدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامراتان فكان عموم الأشخاص فيه مستلزم لعموم الأحوال المخرج منه بدليل ما يشترط فيه الأربعة وما لا يكتفى فيه برجلين اه (قوله في قوله تعالى فإن لم يكونا رجلين الخ) أي لأنه نكرة في سياق الشرط رشيدى وعبارة ابن قاسم يحتمل أن وجه العموم وقوع النكرة في سياق الشرط لكن في حواشى التلويح لحسرو أن شرط إفادة النكرة في حيز الشرط للعموم كونه في معنى النفي كما بيناه في بعض المواضع السابقة اه (قوله أما الشركة) أي عقد الشركة لا كون المال مشتركاً بينهما ع ش (قوله ما لم يرد الخ) أي أن رام مدعيهما اثبات التصرف وإمان رام اثبات حصته من الربح فيثبتان برجل وامراتين إذا المقصود المال اه شيخ الإسلام

(قوله و فرق الأول بان حده لا يتحتم) كان وجهه جواز الرجوع (قوله أو فسخ) كأنه أشار بتقديره إلى رجوع الأقالة إليه بناء على الإصح أنها فسخ (قوله لعموم الأشخاص) يحتمل أن وجه العموم وقوع النكرة في سياق الشرط لكن في حواشى التلويح لحسرو أن شرط إفادة النكرة في حيز الشرط للعموم

الزنا ووطء شبهة قصد به النسب أو شهد به حسبة يثبت برجلين أو المال يثبت بهما وبرجل وامراتين وبشاهد ومين ولا يحتاج فيه للمهر في الزنا من رأبناه أدخل حشفته إلى آخره (و) يشترط (للاقرار به اثنتان) كغيره (وفي قول أربعة) لأنه يترتب عليه الحد و فرق الأول بان حده لا يتحتم (ولمال) عين أو دين أو منفعة (و) لكل ما قصد به المال من (عقد) أو فسخ (مالى) ما عدا الشركة والقراض والكفالة (كبيع وإقالة وحوالة) عطف خاص على عام إذا الإصح أنها بيع (وضمان) ووقف و صلح ورهن وشفعة ومساواة وعوض خلع ادعاء الزوج أو وارثه (وحق مالى كخيار واجل) وجناية توجب مالا (رجلان أو رجل وامراتان) لعموم الأشخاص المستلزم لعموم الأحوال إلا ما خضع بدليل في قوله تعالى فإن لم يكونا رجلين فرجل وامراتان مع عموم البلوى بالمداينات ونحوها فوسع في طرق اثباتها والتخير مراد من الإلابة إجماعاً دون الترتيب الذى هو ظاهرها والخشى كالمراة ما الشركة والقراض والكفالة فلا بد فيها من رجلين مالم يرد في الأولين اثبات حصته من الربح كما

(قوله اي مالمس بمال الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى أى ما ذكر من نحو الزنا والمال وما قصد به المال اه
وهي تفسير للمضاف اليه كان مافي الشرح تفسير للمضاف لكن الاول ان يزيد ولا نحو زنا (قول المتن من
عقوبة) اي من موجب عقوبة فان المشهود به موجب العقوبة كالشرب لانفسها كالحذ فتأمل سم
عبارة المغنى مع المتن من موجب عقوبة لله تعالى كالردة وقطع الطريق والشرب او من موجب عقوبة
لادمي كقتل نفس وقطع طرف وقذف اه (قوله وحد قذف) اي وتزوير روض (قوله حتى لا تراث) قد
يؤخذ منه انه لو كان القصد من الدعوى اثبات المال كان من القسم السابق وغليه فهل يثبت الطلاق ضمنا
فلا تراث او لا محل تأمل والا قرب الثاني كما هو قياس تبعيض الاحكام فيما اذا ثبت رمضان بو احداهما سيد عمر
وسياق عن الاسنى وعش عند قول الشارح كافى مسالتى السرة الخ ما يصرح بالثاني وعن المغنى قبله وفي
الشارح بعيد ما هو كالصريح فيه (قول المتن وما يطلع عليه رجال الخ) عد في الروض من ذلك العفو عن
القصاص قال في شرحه ولو على مال وإتمام يكتم في العفو على مال برجل وامراتين او بشاهد ومين مع ان
المقصود منه المال لان الجنابة في نفسها موجبة للقصاص لو ثبتت والمال انما هو بدل منه انتهى اه سم
(قول المتن كشكاح) بما يغفل عنه في الشهادة بالنكاح انه لا بد من بيان تاريخه كما صرح به ابن العماد
في توقيف الحكم فقال مانصه (فرع) يجب على شهود النكاح ضبط التاريخ بالساعات واللحظات ولا
يكفى الضبط بيوم العقد فلا يكفي ان النكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لا بد ان يزيدوا على ذلك بعد الشمس مثلا
بلحظة او لحظتين او قبل العصر والمغرب كذلك لان النكاح يتعلق به لحاق الولد لسته أشهر ولحظتين من
حين العقد فعليه ضبط التاريخ بذلك لحق النسب والله اعلم اه سم على حج ويؤخذ من قوله لان النكاح
يتعلق به لحاق الولد الخ ان ذلك لا يجري في غيره من التصرفات فلا يشترط لقبول الشهادة به اذ كر التاريخ
ويبدله ولم في تعارض البينتين اذا اطلقت احدهما وارخت الاخرى او اطلقنا تساقطنا لاحتمال ان
ما شهد به في تاريخ واحد ولم يقولوا بقبول المؤرخة بطلان المطلقة ع ش (قول المتن وطلاق) مل من ذلك
ما لو اقر بطلاق زوجته ليحكم اختها مثلا وانكرته الزوجة فلا بد من اقامة رجلين ام يقبل قوله بمجرد فيه
نظروا الا قرب الاول بالنسبة لتحريم اختها عليه فلا يشكحها ولا اربعا سواها الا باقامة رجلين على ماداعاه
وبواخذ باقراره بالطلاق فيفرق بينهما ع ش (قول المتن وطلاق) ولو بوض ان ادعته الزوجة فان ادعاه
الزوج يعرض ثبت بشاهد ومين ويلغز به فيقال لنا طلاق ثبت بشاهد ومين زيادي ومغنى وظاهره انه
يثبت الطلاق تبعاً للحال ولعله ليس بمراذخا بما مر عن السيد عمر ومما ياتي عن المغنى والروض وفي
الشارح ثم رايت قال السيد عمر وقول المغنى ويلغز به الخ لك ان تقول الطلاق في هذه الصورة ثبت باقرار
الزوج والذى ثبت بشاهد ومين المال لا غير فلا يتم الا لانما فليتا مل اه (قول المتن واسلام) يستثنى منه

بحته ابن الرفعة (ولغير ذلك) اي مالمس بمال ولا يقصد منه المال (من عقوبة لله تعالى) كحذ شرب وسرق وقطع طريق (او لادمي) كقود وحذ قذف ومنع اراث بان ادعى بقية الورثة على الزوجة ان الزوج خالفها حتى لا تراث منه (وما يطلع عليه رجال غالبا كشكاح وطلاق) منجز او معاق (ورجمة) وعق (واسلام وردة وجرح وتعديل وموت واعسار وو كالة) وودبعة (ووصاية)

كونه في معنى النبي كما بيناه في بعض الهوامش السابقة (قوله اي المصنف من عقوبة) اي من موجب عقوبة فان المشهود به موجب العقوبة كالشرب لانفسها كالحذ فتأمل اه (قوله اي المصنف وما يطلع عليه رجال) عد في الروض من ذلك العفو عن القصاص قال في شرحه ولو على مال ثم قال وإتمام يكتم في مسألة العفو عن القصاص على مال برجل وامراتين او بشاهد ومين مع ان المقصود منه المال لان الجنابة في نفسها موجبة للقصاص لو ثبتت والمال انما هو بدل عنه اه (قوله كشكاح وطلاق) بما يغفل عنه في الشهادة بالنكاح انه لا بد من بيان تاريخه كما صرح به ابن العماد في توقيف الحكم فقال مانصه (فرع) يجب على شهود النكاح ضبط التاريخ بالساعات واللحظات ولا يكفي الضبط بيوم العقد فلا يكفي ان النكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لا بد ان يزيدوا على ذلك بعد الشمس مثلا بلحظة او لحظتين او قبل العصر والمغرب كذلك لان النكاح يتعلق به لحاق الولد لسته أشهر ولحظتين من حين العقد فعليه ضبط التاريخ بذلك لحق النسب والله اعلم اه (قوله كشكاح وطلاق ورجعة الخ) (تنبيه) إذا شهد احد الشاهدين بالمدعى به وعينه فقال الاخر اشهد بذلك لم يكف بل لا بد من تصريحه بالمدعى به كالاول وهذا مما يغفل عنه كثيرا م

وشهادة على شهادة رجلان) لارجل وامراتان لقول الزهرى مضت السنة من رسول (٢٤٩) الله ﷻ انه لا تجوز شهادة

النساء في الحدود ولا في النكاح ولا في الطلاق وهذا حجة عند أبي حنيفة وهو المخالف ولأنه تعالى نص في الطلاق والرجعة والوصاية على الرجلين وصح به الخبر في النكاح وقيس بها ما في معناها من كل ما ليس بمال ولا هو المقصود منه ولا نظر لرجوع الوصاية والوكالة للمال لأن القصد منهما اثبات الولاية لا المال نعم نقل الشيخان عن الغزالي وأقره لكن نوزعاه ولو ادعت أنه طلقها عند الوطء وطالبته بالشر أو بعده وطالبته بالكل أو أن هذا لميت زوجها وطلبت الارث قبل نحو شاهد ويمين لأن القصد المال كما في مسألي السرقة وتعليق الطلاق بالغصب فإنه يثبت المال بشاهد ويمين دون السرقة والغصب والطلاق الحق به قبول شاهد ويمين بالنسب إلى الميت فيثبت الارث وان لم يثبت النسب (تنبيه) صورة ما ذكر في الوديعة ان يدعي مالها غصب ذي اليد لها وذو اليد انها وديعة فلا بد من شاهدين لأن المقصود بالذات اثبات ولاية الحفظ له وعدم الضمان يترتب على ذلك

مالو ادعاه واحد من الكفار قبل اسره وأقام رجلا وامراةين فإنه يكفيه لأن المقصود في الاسترقاق والمفاداة والقتل ذكره الماوردي وحكي في البحر عن الصيمري أنه قبل شاهد وامراتان وشاهد ويمين من الوارث ان موثرته توفي على الاسلام والكفر لأن القصد منه اثبات الميراث ثم استغربه به (قوله) الماتن ووصاية (الخ) والبلوغ والايلاء والظهار والخلع من جانب المرأة بان ادعته على زوجها والولاة وانقضت العدة بالاشهر والعفو عن القصاص ولو على مال الاحصان والكفالة بالبدن ورؤية غير رمضان والحكم والتدبير والاستيلاء وكذا الكتابة اذا ادعى الرقيق شيئا من الثلاثة بخلاف مالو ادعاه السيد على من وضع يده عليه أو الكتابة على الرقيق لاجل التجوّم فإنه يقبل فيها ما يقبل في المال وإن غلبت يكتف في مسألة العفو عن القصاص على مال رجل وامراتين أو شاهد ويمين مع ان المقصود منه المال لأن الجنابة في نفسها موجبة للقصاص لو ثبت والمال انما هو بدل منه وروى مع شرحه (قوله) الماتن وشهادة على شهادة (الخ) سواء كان الاصل رجلا ام رجلاين ام رجلا وامراتين ام اربع نسوة (قوله) وهذا حجة اي مسند التابعي (قوله) وصح به الخبر في النكاح) عبارة شيخ الاسلام والمفتي وتقدم خبر لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل اه (قوله) من كل ما ليس بمال (الخ) اي من موجب عقوبة وما يطلع عليه الرجال غالبا (قوله) لكن نوزعاه (قوله) عبارة المفتي وان نازع في ذلك البلية بنى وقال انه غير معمول به اه (قوله) لو ادعت انه (الخ) عبارة المفتي انه يستثنى من النكاح مالو ادعت انه نكحها وطلقها (الخ) فيثبت ما ادعته برجل وامراتين وبشاهد ويمين وان لم يثبت النكاح بذلك لان مقصودها المال اه (قوله) كافي مسألي السرقة) عبارة الروض (فرع) اذا شهد بالسرقة رجل وامراتان ثبت المال لا القطع وان عاق طلاقا وعقبا ولا دة فشدها اربع نسوة او رجل وامراتان ثبتت دونهما كما ثبت صوم رمضان واحد ولا يحكم بوقوع الطلاق والعق المعلقة باستتلاله بشهادة ذلك الواحد ولو ثبتت الولادة بين او برجل وامراتين او لاثم قال ان كنت ولدت فانت طائقة او حرة طلقت وعقت اه بزيادة شئ من الشرع وقال شارحه بعد توجيهه والفرق بين التعالين ما نصه قال الرافعي لكن تقرير الرويانى بانه قد يترتب على البينة ما لا يثبت بها كالنسب والميراث مع الولادة الثابتة بالنسوة يدفع الفرق ويقضى وقوع الطلاق والعق مطلقا فيذكر وزيده الفطر بعد ثلاثين فيما لو ثبت الحلال بواحد كما هو روي ما يمكن لم بعض الشعث بان يقال ما شهد به رجل وامراتان ان لم يكن يثبت بهم كالسرقة والقتل فان ثبت وجبه بهم كالمال في السرقة ثبت ولا يحكم القاضي بها بل بالمال في سرقة شهدها او الا كالقصاص فلا يثبت شئ وان كان يثبت بهم فان كان المرتب عليه شرعا كالنسب والميراث المرتبين على الولادة ثبت تبعا لاشعار الترتيب الشرعي بعموم الحاجة وتعذر الانفكاك او تعمسه وان كان وضعيا كالطلاق والعق المرتبين على التعليق برضاء فلا ضرورة في ثبوت الثاني بثبوت الاول فان تأخر التعليق عن ثبوته الزمناه ما اثبتناه اه (قوله) فإنه يثبت المال بشاهد ويمين (الخ) قضيته ان الثابت بالشاهد واليمين في دعوى الطلاق قبل الوطء او بعده المهر دون الطلاق وهو ظاهر ع (قوله) والحق به) اي بامر عن الشيخين عن الغزالي (قوله) ان يدعي مالها غصب ذي اليد (الخ) اي فيضمنها ومتافها الفاتحة (قوله) فلا بد من شاهدين) اي من الوديع اخذا من التعليل واما المالك فيكفيه رجل وامراتان لانه يدعي محض المال رشدي (قوله) الماتن وما يختص بمعرفة النساء (الخ) يفهم ان الاقرار بما يختص بمعرفةهن لا يكفي فيه شهادة النسوة وهو كذلك لان الرجال تسمعهن غالبا كسائر الاقارب معنى (قوله) الماتن غالبا) راجع للفعل الاول ايضا كانه عليه المفتي (قوله) وضدها) الى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله) الماتن او ولادة) وفي المحلى والنهاية والمغنى بالو او بدلا و (في محل) اي في كتاب الطلاق معنى ونهاية وكذا في الدييات معنى (قوله) عليه) اي الحيض (قوله) تعسرها) اي لا التعذر بالكلية فلا منافاة معنى (قوله) فان الدم (الخ) علة للتعسر وقوله يحتمل انه استحاضة يعني لا يعلم انه حيض لاحتمال انه الخ

(٣٣) - شرواني وابن قاسم - عاشر) (وما يخص بمعرفة النساء أو لاراهم رجال غالبا كبكارة) وضدها ورقن وقرن (أو ولادة رجس) وسادهما بقوله في محل تنذر إقامة البينة عليه تعسرها فان الدم وان شوه بد يحتمل انه استحاضة

(تنبيه) اذا ثبتت الولادة بالنسب والارث تبعاً لان كلا منهما لازم شرعاً للمشهود به لا ينفك عنه ولان التابع من جنس المتبوع فان كلاً من ذلك من المال او الآيل اليه ويؤخذ من ثبوت الارث لما ذكر ثبوت حياة المولود وان لم يتعرض له في شهادتهن بالولادة لتوقف الارث عليها اعني الحياة فلم يمكن ثبوته قبل ثبوتها اما لو لم يشهدن بالولادة بل بحياة المولود فظاهر انهن لا يقبلن لان الحياة من حيث هي ما يطلع عليه الرجال غالباً فان قلت الاصل (٢٥٠) عدم الحياة فكيف مع ذلك تثبت الحياة تبعاً للولادة قلت لما نظروا لزوم الارث لها

(قوله اذا ثبتت الولادة) الى قوله ولان التابع الخ تقدم آتفا عن الاسنى مثله بزيادة بسطوا الى قوله فان قلت الخ نقله البجيرمي عن الشارح والسلطان وقره (قوله بالنساء) اي او برجل وامرأتين اسنى (قوله للمشهود به) وهو الولادة (قوله فان كلاً الخ) فيه تأمل (قوله من ذلك) اي من الثلاث او من التابع والمتبوع (قوله قلت لما نظروا الخ) يتأمل هذا الجواب لو حمل قوله اذا ثبتت الولادة ثبت النسب والارث تبعاً على ما اذا علم حياة المولود ولو من الخارج لكن وجباً فليراجع (قوله المستلزم) اي الارث (قوله وسره) كان الضمير اثبوت الحياة تبعاً للولادة (قوله لان عدالة الشاهد تمنعه الخ) محل تأمل (قوله فالخاصل الخ) اي حاصل الجواب (قول المتن ورضاع) وكذا الحل عميرة (قوله وقدمه) الى قوله كما صوبه الخ في النهاية (قوله وقدمه في بابه) اي لمعرفة حكمه نهاية والاولى ترك الواو بل ان يقول كما قدمه في بابه وانما ذكره هنا الخ (قوله ومحل الخ) في بابه (قوله كما صوبه الخ) في المغني (قول المتن ويعوب تحت الثياب واستئلال ولد) روض زاد المغني ويشترط في الشاهد بالعيوب المعرفة بالطالب كاحكامه الرافعي عن التهذيب اه (قوله التي) الاولى اسقاطه (قوله للنساء) حرة كانت او امة اسنى ونهاية زاد المغني وأما الخنثى فيحتاج طاف امره على المرجح فلا يراه بعد بلوغه رجال ولا نساء وفي وجه يستصحب حكم الصغر عليه اه (قوله حتى الجراحة) اي على فرجها اسنى ومغني ونهاية (قوله ورد) اي النووي في الروضة (قوله له) اي لفرج النساء تحت الثياب وقوله نظر الخ علة الاستثناء (قوله وزعم ان الاجماع الخ) قال في شرح البيهقي ما قاله البغوي وادعى الاجماع عليه قال الاذعوي ولا ريب فيه ان اوجبت الجراحة قصاصاً والسكلام انما هو فيما اذا اوجبت مالا كاصرح به البغوي نفسه في تعليقه وتهذيبه ثم قال فان ثبت في منع ثبوتها بالنساء المفردات اجماع فلا كلام والا فالقياس ما ابداه الرافعي وصوبه النووي اه سم (قوله اي برجلين) الى قول المتن ومالا ثبت الخ في النهاية الا قوله لو من ثم الى عيب الوجه وما انبه عليه وكذا في المغني الا قوله حيث لم يقصد به مال وقوله اذا قصد الى التنبيه (قوله للحاجة الخ) عبارة المغني وشيخ الاسلام لما رواه ابن ابي شيبة عن الزهري مضت السنة بانه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء ويعوب بن قيس بما ذكره غيره مما شاركه في الضابط المذكور واذ قبلت شهادتهن في ذلك مفردات فقبول الرجلين والرجل والمرأتين اولى اه (قوله بذلك) اي بنحت الثياب (قوله عيب الوجه الخ) فاعل خرج (قوله ما يبدو الخ) اي ووجهها مغني (قوله اذا قصد به) اي بعيب ما يبدو الخ (قوله وليس الخ) الظاهر الثانيك (قوله تنبيهه ما ذكر في وجه المرأة ويدها الخ) عبارة النهاية وما قررنا في وجه المرأة الخ

(قوله ورد استثناء البغوي الخ) قال في شرح البيهقي عما قاله البغوي وادعى الاجماع عليه قال الاذعوي ولا ريب فيه ان اوجبت الجراحة قصاصاً والسكلام انما هو فيما اذا اوجبت مالا كما صرح به البغوي نفسه في تعليقه وتهذيبه ثم قال فان ثبت في منع ثبوتها بالنساء المفردات اجماع فلا كلام والا فالقياس ما ابداه الرافعي وصوبه النووي اه (قوله وباربع نسوة) قيل لا حاجة لذكر نسوة لان ذكر الفرد يدل عليه اه ويرد ان تذ كير العدد صادق بتذ كير العدد وتانيته وجعلوا من ذلك قوله في الخبر ستامن شوال على انالو سلنا دلالة تذ كير العدد لم نسلم دلالة على خصوص النسوة بل على مطلق المؤنث كاتفق سم (قوله حيث لم يقصد به مال الا برجلين) كتب عليه م (قوله تنبيهه ما ذكر) هو المعتمد ش م ر

المستلزم للحياة وجب ثبوتها ليثبت الارث وسره ان ذكر الولادة في الشهادة مع السكوت عليها قرينة ظاهرة في حياة المولود لان عدالة الشاهد تمنعه من اطلاق الشهادة بالولادة مع موت الولد فالخاصل ان الحياة وان لم تكن لازماً شرعاً لكن اللازم الشرعي يتوقف عليها فكان تقديرها ضرورياً فافعل به (ورضاع) وقدمه في بابه وذكر هنا على جهة التمثيل فلا تكرار ومحل ان كان من الثدي اما شرب اللبن من اناه فلا يقبلن فيه نعم يقبلن في ان هذا لبن فلانة (وعيوب تحت الثياب) التي من النساء من برص وغيره حتى الجراحة كما صوبه في الروضة ورد استثناء البغوي له نظراً الى ان جنسه يطلع عليه الرجال غالباً وزعم ان الاجماع عليه وانه الصواب مردود (يثبت بما سبق) اي برجلين وبرجل وامرأتين (وباربع نسوة) وحدهن للحاجة اليهن هنا ولا تثبت برجلين ومن خرج تحت الثياب والمراد ما لا يظهر

منها غالباً ومن ثم كان التعبير بذلك اولى من تعبير الروضة وغيرها بما تحت الازار لانهما بين السرة والركبة فقط وليس هو مراد عيب الوجه واليد من الحرة فلا يثبت حيث لم يقصد به مال الا برجلين وكذا ما يبدو عند مهنة الامة اذا قصد به فسخ النكاح مثلاً اما اذا قصد به الرد في العيب فيثبت برجل وامرأتين وشاهد ومين لان القصد منه حينئذ المال ولو اقامت شاهداً باقرار زوجها بالدخول كفي حلفها معه ويثبت المهر او اقامه هو على اقرارها به لم يف الحلف معه لان قصده ثبوت العدة والرجعة وليس بما له (تنبيهه) ما ذكر في وجه الحرة ويدها وما يبدو ان مهنة الامة

هو المعتمد والقول بانه انما ياتي الخ مردود بخالف الخ (قوله قيل انما ياتي الخ) قال ذلك شرح الروض سم
 (قوله على حل نظره) اي على القول بحل النظر الى ذلك اسنى ومعنى اي ما ذكر من الامور الثلاثة (قوله
 فليثبت) اي عيب ما ذكر (قوله ولك رده بانه الخ) عبارة المغنى اجيب بان الوجه والسكفين يطلع عليهما
 الرجال غالبا وان قلنا بجملة نظر الاجنبى اليهما لان ذلك جائز لمحاوزو وجهها ويجوز نظر الاجنبى لوجهها
 لتعليم ومعاملة وتحمل شهادة وقد قال الولي العراقي اطلق الماوردى نقل الاجماع على ان عيوب النساء في
 الوجه والسكفين لا تقبل فيها الا الرجال ولم يفصل بين الامة والحرة وبه صرح القاضي حسين فيهما اه فلا
 تقبل النساء الخالص في الامة لما مر انه يقبل فيها رجل وامرأتان لما مر اه (قوله عما ذكر) اي من قول
 الاسنى اما على المعتمد الخ (قوله ويوجه) اي كلامهم نهاية (قوله وما ذكر) اي عيب الوجه واليد من الحرية
 وما يبدو عند مهنة الامة (قوله كذلك) اي غالبا (مطلقا) اي على الضعيف والمعتمد جميعا (قول المتن وما
 لا يثبت برجل الخ) اشار به ايضا بطريق يعرف به ما يثبت بشاهدوين وما لا يثبت بهما معنى (قوله لانه) الى قوله
 لان اليمين في النهاية الا قوله مسلم انه الى انه صلى الله عليه وسلم الى قوله وقضية ذلك في المغنى الا قوله قاله مسلم
 الى ورواه وقوله على ان النسخ الى المتن (قوله وغلب لشره) فلذا اتى بضمير المذكر العاقل سم عبارة المغنى
 واتى بالضمير مذكرا تغليبا على ما وثق اه (قول المتن يثبت برجل ويمين) ولو ادعى ملكا تضمن وقفية
 كان قال هذه الدار كانت لاني ووقفها على وانت غاصب و اقام شاهدا وحلف معه حكم له بالملك ثم تصير وقفا
 باقراره وان كان الوقف لا يثبت بشاهدوين قاله في البحر نهاية قال عرش قوله ثم تصير وقفا الخ اي ثم ان
 ذكر مصر فابده صرف له والافه منقطع الاخر فيصرف لا قرب رحم الواقف اه (قوله ثم الائمة بعده)
 اي فصار اجماعا عرش (قوله ورواه البيهقي) اي قضاء النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر كما صرح به في
 المغنى وان كانت عبارة الشارح محتملة سيد عمر عبارة المغنى لما رواه مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم قضى
 بالشاهد واليمين وروى البيهقي في خلافا ته حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهدوين عن نيف
 الخ والقضاء بالشاهد واليمين قال به جمهور العلماء سلفا وخلفا منهم الخلفاء الاربعة وكتب به عمر بن عبد
 العزيز الى عماله في جميع الامصار وهو مذهب الامام مالك واحد وخالف في ذلك ابو حنيفة رضي الله تعالى
 عنهم اجمعين اه (قوله فاندفع قول بعض الحنفية الخ) فيه بحث لان مجرد روايته عن العدد المذكور من
 الصحابة لا يحقق تواتره لما استقر من انه يعتبر فيه وجود عدد التواتر في سائر الطباق فليتامل سم على حجج
 ولك ان تقول ما ذكره الشارح كالشهاب ابن حجر ليس هو تمام الدليل على وجود التواتر بل هو متوقف على
 مقدمات اخرى تركاها لانها معلومة وهي ان من المعلوم ان ذلك الحنفى منازعته انما هي مع صاحب المذهب
 الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وهو من تابعي التابعين ويبعد عادة ان يروى ما ذكر عن عدد قليل عن
 هذا العدد من الصحابة بل الظاهر ان الراوى له عن الصحابة المذكورين عددا اكثر منهم من التابعين لما
 عرف بالاستقرار ان الخبر الواحد يرويه عن الصحابي الواحد عدد من التابعين او غيرهم من الصدر الاول بل
 الظاهر ان ما يبلغ نحو البيهقي عن هذا العدد من الصحابة مع تراخى زمنه عنهم يبلغ الشافعي عن عددا اكثر
 منهم لقربه من زمنهم ولجلالته المقررة في هذا العلم كغيره فتأمل رشيدى اقول ويجاب ايضا بان الخصم
 ينكر تواتره في شيء من الطباق وثبوت تواتره في طبقة خصوص صافي خير القرون كاف في الرد عليه (قوله فلا
 ينسخ القران) قديم منع لزوم النسخ فليتامل سم (قوله للحكم) اي لا المتن (قوله بمثله) اي بخبر الواحد (قول
 قوله قيل انما ياتي الخ) قال ذلك في شرح الروض (قوله ولا على قول الراعى بحل ما عدا ما بين سرتها
 وركبتها الخ) قد يناقش بانه ياتي على قول الراعى بناء على ان التخصيص للتاميل دون التقييد
 (قوله وغلبه لشره) فلذا اتى بضمير المذكر العاقل (قوله فاندفع الخ) فيه بحث لان مجرد روايته عن العدد
 المذكور من الصحابة لا يحقق تواتره لما استقر من انه يعتبر فيه وجود عدد التواتر في سائر الطباق فليتامل
 (قوله فلا ينسخ) قديم منع لزوم النسخ فليتامل

قيل انما ياتي على حل نظره
 الضعيف اما على المعتد
 من جرمة فليثبت بالنساء
 اه ولك رده بانه بخالف
 لصريح كلامهم لاسيما ما
 يبدو في مهنة الامة فان
 تخصيصه لا ياتي على قول
 المصنف انها كالحرة ولا
 على قول الراعى بحل ما عدا
 ما بين سرتها وركبتها فليتامل
 بذلك انهم اعرضوا عما
 ذكر ويوجه بانهم هنالم
 ينظروا لحل نظروا للحرمته
 اذ للشاهد النظر للشهادة
 ولوللفرج كما مروا انما النظر
 لما من شانه ان يسهل
 اطلاع الرجال غلبه غالبا
 او لا وما ذكر يسهل اطلاعهم
 عليه كذلك اعدم تحفظ
 النساء في ستره غالبا فلم
 يقبلن فيه مطلقا (ومالا
 يثبت برجل وامرأتين لا
 يثبت برجل ويمين) لانه اذا
 لم يثبت بالاقوى فالاضعف
 اولى (وما يثبت بهم) اي
 برجل وامرأتين وغلبه
 لشره (يثبت برجل ويمين)
 لخبر مسلم انه صلى الله عليه
 وسلم قضى بهما قال مسلم
 صح انه صلى الله عليه وسلم
 قضى بهما في الحقوق
 والاموال ثم الائمة بعده
 ورواه البيهقي عن نيف
 وعشرين صحابيا فاندفع
 قول بعض الحنفية هو خبر
 واحد فلا ينسخ القران
 على ان النسخ للحكم وهو
 ظني فليثبت بمثله

(الاعيوب النساء ونحوها) فلا ثبت بهما لحظرها نعم يقبلان في عيب فين يقتضى المال كامر (ولا يثبت شيء بامر اثنين ويمين) لضعفها (وانما يحلف المدعى بعد شهادة شاهده وتعديله) لان جانبه انما يتقوى حينئذ والاصح ان القضاء بهما فاذا رجع الشاهد غرم النصف وانما لم يشترط تقدم شهادة الرجل على المراتين لقيامها مقام الرجل قطعا (ويذكر في حلقه) على استحقاقه للشهود به (صدق الشاهد) وجوب اقبله او بعده فيقول والله ان شاهدي لصادق فيما شهد لي به او لقد شهد بحق وانا استحقه او واني استحقه وان شاهدي الى آخره لانها مختلفة الجنس فاعتبر ارتباطهما ايصيرا كالنوع الواحد (فان ترك الحلف) مع شاهده (وطلب يمين خصمه فله ذلك) لانه قد يتورع عن اليمين فان حلف خصمه سقطت الدعوى فليس له الحلف بعد مع شاهد لان اليمين اليه فلا عذر له في تركها وبه فارق قبول بيئته بعد وقضية ذلك ان حقه لا يبطل بمجرد طلبة يمين خصمه لسكن الذي رجحاه بطلانه فلا يعود للحلف مع شاهده ولو في مجلس آخر لانه اسقط حقه

الماتن الاعيوب النساء ونحوها) اي ما ليس بمال ولا يقصد به مال سم عبارة المغنى بنصب نحو بخطه عطفا على عيوب كرضاع اه (قوله فلا يثبت) الاولى التانيث كما في النهاية والمغنى (قوله بهما) اي الشاهد واليمين مغنى (قوله نعم يقبلان الخ) عبارة المغنى وينبغي كما قال الدميري تقييده اطلاقا بالحرمة اما لانه لم يثبت فيها بذلك قطعا لانها مال وبذلك جزم الماوردي واورد على حصره الاستثناء بما ذكره الترجمة في الدعوى بالمال او الشهادة به فانها تثبت برجل وامرأتين ولا مدخل للشاهد واليمين فيها لان ذلك ليس بمال وانما هو اخبار عن معنى لفظ المدعى او الشاهد اه (قوله كامر) اي في شرح وباربع نسوة (قول الماتن ولا يثبت شيء الخ) في المال حزم ما وفيما تقبل فيه النسوة منفردات في الاصح معنى (قوله لضعفها) عبارة المغنى وشرح المنهج لعدم ورود ذلك وقيامها مقام رجل في غير ذلك لو روده اه (قول الماتن وانما يحلف المدعى الخ) شرع به في شروط مسئلة الاكتفاء بشاهد ويمين مغنى (قوله لان جانبه انما يتقوى حينئذ) اي واليمين ابدان في جانب القوى مغنى (قوله والاصح الخ) عبارة المغنى هل القضاء بالشاهد واليمين اي معا او بالشاهد اي فقط واليمين مؤكدة او بالعكس اقول اصحها اولها وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رجع الشاهد فعلى الاول يغرم النصف وعلى الثاني الكل وعلى الثالث لا شيء عليه اه (قوله لقيامها مقام الرجل الخ) اي ولا ترتيب بين الرجلين مغنى (قوله فيقول والله ان شاهدي الخ) وقوله او انى استحقه وان الخ شرع على ترتيب اللف (قوله لانها مختلفة الجنس الخ) علوة لوجوب الذكرك عبارة المغنى وشرح المنهج وانما اعتبر تعرضه في يمينه لصدق شاهده لان اليمين والشهادة حجتان مختلفتا الجنس فاعتبر ارتباط احدهما بالآخرى الخ (قول الماتن فان ترك الحلف الخ) في العباب ولو لم يحلف مع شاهده فلخصمه ان يقول له احلف او حلفنى وخلصنى ثم قال (خاتمة) من اقام شاهدا على رجل بحق وعلى آخر بحق ايضا كفت معه يمين واحدة يذكر فيها الحقين اه بقي ما لو اقام على كل شاهدا هل يكفي يمين واحدة مع الشاهد من اه سم وميل القلب الى الكفاية وعدم الفرق والله اعلم (قوله مع شاهده) اي بعد شهادة شاهده مغنى (قوله لانه قد يتورع) اي المدعى عنانى وعش (قوله سقطت الدعوى) اي لالحق فلو اقام يمينه واقام شاهدا آخر بعد حلف خصمه ثبت حقه كما في الحلبي وهو المعتبر بما يجزمى ويأتى عن الاسنى والمغنى وفي الشارح ما يفيد (قوله فليس له الحلف الخ) وفاقا للروضة والروض وشرحه والمغنى وخلافا للنهاية بعبارة بعد ذكره ما في الشارح عن ابن الصباغ الا ان يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد حينئذ يحلف معه كما قاله الرافعي في آخر الباب لسكن كلام الشافعي يفهم ان الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر اه قال ع ش قوله وحينئذ يحلف معه معتمدا ولم يبين وجه اعتماده مع انه مخالف لما في الروضة والروض وشرحه والمغنى والشرح اتوافق لما يفهمه كلام الشافعي (قوله بعد) اي بعد حلف خصمه ع ش (قوله وقضية ذلك) اي قولهم فان حلف خصمه الخ (قوله ان حقه) اي من اليمين (قوله ولو في مجلس آخر) ينظر في هذا في الروض (قوله اي المصنف الاعيوب النساء ونحوها) عبارة المنهج ولا يثبت برجل ويمين الامال او ما قصد به مال اه فقول المصنف الاعيوب النساء ونحوها اي ما ليس بمال ولا يقصد به مال (قوله فان ترك الحلف مع شاهده الخ) في العباب ولو لم يحلف مع شاهده فلخصمه ان يقول له احلف او حلفنى وخلصنى اه وفيه ايضا خاتمة من اقام شاهدا على رجل بحق وعلى آخر بحق ايضا كفت معه يمين واحدة يذكر فيها الحقين اه بقي ما لو اقام على كل شاهدا هل يكفي يمين واحدة مع الشاهد من (قوله اي المصنف وطلب يمين خصمه فله ذلك) فان حلف خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شاهده قاله ابن الصباغ لان اليمين قد انتقلت من جانبه الى جانب خصمه الا ان يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد حينئذ يحلف معه كما قاله الرافعي في آخر الباب لسكن كلام الشافعي يفهم ان الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر ش م (قوله ولو في مجلس آخر) ينظر في هذا في الروض مانصه ولو اراد التاكل مع شاهده ان يحلف بعد نكوله وقبل حلف خصمه لم يمكن الا في مجلس آخر اه قال في شرحه

من اليمين بطلبه يمين خصمه
 كما يسقط بردها على خصمه
 بخلاف البينة الكاملة لا
 يسقط حقه منها بمجرد
 طلب يمين خصمه (فان
 نكل) المدعى عليه (الله)
 أى المدعى (أن يحلف يمين
 الرد فى الاظهر) لانه غير
 التى امتنع عنها لان تلك اقوة
 جهته بالشاهد ويقضى
 بها فى المال فقط وهذه
 لقوتها بنسكول الخصم
 ويقضى بها فى كل حق (ولو
 كان بيده امة وولدها)
 يسترقما (فقال رجل
 هذه مستولدى عقلت
 بهذا) منى (فى ملكى وحلف
 مع شاهد) اقامه (ثبت
 الاستيلاء) يعنى ما فيها من
 المالىة واما نفس الاستيلاء
 المقصود لعنتها بالموت فانما
 يثبت باقراره فتنزع من هى
 فى يده وتسلم له لان ام الولد
 مال لسيدها وبحت البلقينى
 انه لا بد أن يزيد فى دعواه
 وهى باقية على ملكى على
 حكم الاستيلاء لجواز بيع
 المستولدة فى صور مردود
 بانه حيث جاز بيعها انى
 استيلاها فلا يصدق معه
 قوله مستولدى (لان نسب
 الولد وحرته) فلا يثبتان
 بهما

ما فيه ولو اراد الناكل مع شاهده أن يحلف بعد نكوله وقبل حلف خصمه لم يمكن الا فى مجلس آخر اه قال
 فى شرحه فليست ائاف الدعوى ويقم الشاهد حينئذ يمكن من ذلك اه وكان هذا من الروض اختصار اقول
 الروضة ولو ان المدعى بعد امتناعه من الحلف مع شاهده واستحلف الخصم اراد ان يعود مع شاهده نقل
 المحاملى انه ليس له ذلك لان اليمين صارت فى جانب صاحبه الا ان يعود فى مجلس اخر فيستأنف الدعوى
 ويقم حينئذ يحلف معه اه فتقوله واستحلف الخصم معناه مجرد طلب حلفه من غير ان يحلف سم (قوله
 لا يسقط حقه منها بمجرد طلب يمين خصمه) أى ولا يحلف خصمه كما يفيد قوله السابق وبه فارق الخ سم اقول
 ويصرح بذلك ايضا قول الاسنى والمغنى بخلاف ما لو اقام المدعى بينة بعد يمين المدعى عليه حيث تسمع لان
 البينة قد تعتذر عليها اقامتها فمذر اه (قوله المدعى عليه) الى قوله وكذا الوافى فى المغنى الا قوله وانحصاره
 لغيره وقوله وكذا الوافى الى الماتن والى قوله كما اخذه بعضهم فى النهاية الا قوله كما افهمه التعليل الاول (قول
 الماتن ان يحلف يمين الرد) قضيته انه ليس له ان يحلف مع شاهده اليمين التى تكون معه لكن قضية كلام
 الرافعى فى القسامة أنه يحلف على الاظهر قاله الزركشى والوجه الاول اسنى (قول الماتن فى الاظهر) وعليه
 لو لم يحلف سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم كما سياتى ان شاء الله تعالى فى الدعوى على ومغنى (قوله
 لقوة جهة الخ) خبر لان (قوله) يعنى ما فيها من المالىة الخ قد يستغنى عن هذا التاويل لجواز ان يريد المصنف
 ان الاستيلاء بمعنى مجموع ما فيها من المالىة ونفس الاستيلاء ثبت بمجموع الحجة والقرار فان عبارته
 صالحة لذلك ونظير ذلك قوله لائق ومصير حرا سم (باقراره) أى الذى تضمنته دعواه (وبحت البلقينى
 الخ) منتد اخبره قوله مردود الخ (قوله فى صور) كان استولدها وهى مروه نذرهننا لازما ولم ياذن له المرتهن
 فى الوطء وكان معسر افاته لا ينفذ الاستيلاء فى حق المرتهن وكذا الجانية مغنى (قوله) بانه حيث الخ عبارة
 المغنى بان هذا احتمال بعيد لا يعول عليه فى الدعوى اه (قوله) فلا يصدق معه الخ قد يقال وان لم يصدق
 شرعاً لكن يصدق لغة وعرفاً وايضا فيحتمل انه استولدها استيلاء شرعياً ثم اعتقها فلا بد من التصريح بما
 افاده البلقينى حتى يقضى بما ذكره فيتامل سيد عمر (قول الماتن لانسب الولد الخ) ولو قال له المدعى استولدتها
 ائافى ملكك ثم اشتريتها مثلاً مع ولدها فتعنى على وأقام على ذلك الحجة الناقصة وهى رجل وامرأتان او يمين
 ثبت النسب والحرية باقراره المرتهن على الملك الذى قامت به الحجة الناقصة روض مع شرحه ورشيدى
 (قوله) فلا يثبتان بهما قال فى المطلب ومحل اذا استند دعواه الى زمن لا يمكن فيه حدوث الولد اوطان والا فلا
 شك ان الملك يثبت من ذلك الزمن وان الزوا تدا الحاصلة في يده للمدعى والولد منها وهى تتبع الام فى تلك

فيستأنف الدعوى ويقم الشاهد حينئذ يمكن من ذلك اه وكان هذا من الروض اختصار اقول الروضة
 ولو ان المدعى بعد امتناعه من الحلف مع شاهده واستحلف الخصم اراد ان يعود مع شاهده نقل المحاملى انه
 ليس له ذلك لان اليمين صارت فى جانب صاحبه الا ان يعود فى مجلس اخر فيستأنف الدعوى ويقم الشاهد
 حينئذ يحلف معه اه فيكون قوله واستحلف الخصم معناه مجرد طلب حلفه من غير ان يحلف بدليل
 اطلاق قوله قبل ولو لم يحلف المدعى مع شاهده وطلب يمين الخصم فله ذلك فان حلف سقطت الدعوى قال
 ابن الصباغ واهى لان يحلف بعد شاهده مع ذلك بخلاف ما لو اقام بعد يمين المدعى عليه بينة فتسمع اه فتقوله
 عن ابن الصباغ وليس له ان يحلف بعد ذلك شامل للمجلس اخر وبه صرح فى العباب فقال فاذا لم يحلف المدعى
 مع شاهده وطلب يمين خصمه فان حلف سقطت الدعوى ومنع العود للحلف مع الشاهد ولو بمجلس اخر ولا
 يمنع من اقامة بينة كاملة اه (لا يسقط حقه منها بمجرد طلب يمين خصمه) أى ولا يحلف خصمه كما يفيد
 وبه فارق الخ (قوله) أى المصنف فله ان يحلف يمين الرد فى الاظهر قال فى شرح الروض قال الزركشى
 وقضية تقييد الشيخين الحلف يمين الرد انه ليس له ان يحلف مع شاهده اليمين التى تكون معه لكن قضية
 كلام الرافعى فى القسامة أنه يحلف على الاظهر اه وكلام المصنف يقتضى موافقة ما فى القسامة والوجه
 ما تقرر اولاه (قوله) يعنى ما فيها قد يستغنى عن هذا التاويل لجواز ان يريد المصنف ان الاستيلاء بمعنى

الحالة فقد بان انقطاع حق صاحب اليد وعدم ثبوت بده الشريعة عليه اسنى (قوله بامر) أى من قول المتن وما يطلع عليه رجال غالب الخ (قوله ما رقى بابه) أى فى استلحاق عبد غيره وقصيته انه لا يثبت فى حق الصغير والمجنون محافظة على حق الولاء للسيد ويثبت فى حق البالغ العاقل اذا صدقه اسنى ومغنى وعش (قول المتن وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك شيخ الاسلام ومغنى (قوله وبه فارق ما قبله) أى من عدم حرية الولدان الحجة انما قامت فيه على ملك الام خاصة واما الولد فلم يدع ملكه وانما يقول هو حر الاصل وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين سم (قوله أو بعضهم) هو مع ما يأتى من قوله فله اقامة شاهدان وضمه الخ وقوله وفارق الخ وقول المتن فاذا زال عذر الخ وقوله هو واستئناف دعوى لانها الخ مصرح بان غير المدعى من بقية الورثة له الاقتصار على اليمين مع الشاهد وعلى اقامة شاهدان مع الاول بل بمجرد حضوره بين يدي القاضى له ان يبدأ باليمين أو اقامة الشاهد الاخر مقتصر على ذلك سم (قوله الذى مات قبل نكوله) أى وقبل جلفه اسنى (قول المتن واقاموا شاهد الخ) سيأتى عن الروض مع شرحه حكم ما لو اقام بعضهم شاهدين (قوله بعد اثباتهم لموته الخ) عبارة الروض مع شرحه لا يحكم للورثة الذين ادعوا الموتهم ديناً وعينا الا اذا اثبتوا أى اقاموا بيينة بالموت والوراثة والمال أو اقر المدعى عليه بذلك فاذا ادعوا الموتهم ملكاً واقاموا شاهداً وحلفوا معه ثبت الملك له وصار تركه يقتضى منه ادبونه وصاياهم وان امتنعوا من الحلف وعليه ديون وصاياهم لم يحلف من ارباب الديون والوصايا احد وان لم يكن فى الترك وفاء بذلك كنظيره فى الفس (الاموصى له بيمين من عين أو دين ولو مشاعاً كنصف فله ان يحلف بعد دعواه لتعين حقه فيه وان حلف مع الشاهد بعضهم اخذ نصيبه ولم يشاركه فيه من لم يحلف من الغائبين والحاضرين ويقتضى من نصيبه قسطه من الدين والوصية لا الجميع اه بخذف (قوله وانحصارهم فيه) كذا فى النهاية لكن قضية ما مر انفا عن الروض مع شرحه ان اثباته ليس بشرط وهو قضية صنيع المغنى ايضا فليراجع ثم رايت قال الرشيدى قوله بعد اثباتهم موته وارثهم منه وانحصاره فيهم أى بالبينة الكاملة أو الاقرار أو اشارة بما ذكره من هذه الثلاثة الى شروط دعوى الوارث الارث لكن بتأمل قوله وانحصاره فيهم مع قوله أو بعضهم اه (قوله على استحقاق موثرته الكل الخ) ولا منافاة بين هذا وما يأتى فى قوله وبحث هو ومن تبعه الخ لان الدعوى هنا وقعت بجميع المال بخلاف ما يأتى عش وفى الاسنى عقب قول الروض والخالف من الورثة يحلف على الجميع مانصه لا على حصته فقط سواء احلف كلهم أم بعضهم لانه يثبت له موثرته لاله فيحلف كل منهم على ما نقل عن الماورى ان موثرته يستحق على هذا كذا او انه يستحق بطريق الارث عن موثرته من دين حملته كذا وكذا اه وفيه قبل هذا ما يشير الى ان ما يقتضيه ما نقل عن الماورى من وجوب دعوى البعض جميع الحق مرجوح وان الراجح ما قاله الزركشى من جواز دعوى البعض قدر حصته ويتايد بذلك ما مر انفا عن عش من ان البعض اذا ادعى قدر حصته يحلف عليه فقط كان يقول والله انه يستحق على هذا بطريق الارث عن موثرته كذا خلافا لما فى سم (قوله فى حقه) أى الخالف (قوله وغيره قادر عليها بالحلف) أى لحيث لم يفعل صار

كما علم بامر (فى الاظهر) فلا ينزع من ذى اليد وفى ثبوت نسبه من المدعى بالاقرار ما مر فى بابه (ولو كان بيده غلام) يسترقه وذكره مثال (فقال رجل كان لى واعتقته وحلف مع شاهد فالمدعي انتزعه ومصيره حراً) باقراره وان تضمن استحقاقه الولاء لانه تابع لدعواه الملك الصالحة حجة لا ثباته والعق انما ترتب عليه باقراره وبه فارق ما قبله (ولو ادعت ورثة) أو بعضهم (مالاً) عينا أو ديناً أو منفعة (لموثرتهم) الذى مات قبل نكوله (واقاموا شاهداً) بالمال بعد اثباتهم لموته وارثهم وانحصاره فيهم (وحلف معه بعضهم) على استحقاق موثرته السكل ولا يقتصر على قدر حصته وكذا وحلفوا كلهم لانه انما يثبت بيمينته الملك لموثرته (أخذ نصيبه ولا يشارك فيه) من جهة البقية لان الحجة تمت فى حقه وحده وغيره قادر عليها بالحلف

بمجموع ما فيها من المالية ونفس الاستيلاء ثبت بمجموع الحجة والاقرار فان عبارة صالحه لذلك ونظير ذلك قوله الاتى ومصيره حراً (قوله وفى ثبوت نسبه من المدعى بالاقرار ما مر) أى فى استلحاق عبد غيره قال فى شرح الروض وقصيته انه لا يثبت فى حق الصغير والمجنون محافظة على الولاء للسيد ويثبت فى حق البالغ العاقل اذا صدق اه (قوله وبه فارق ما قبله) من عدم حرية الولدان الحجة انما قامت على ملك الام خاصة واما الولد فلم يدع ملكه وانما يقول هو حر الاصل وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين (قوله أو بعضهم) هو مع تقريره الاتى كالماتن كقوله الاتى فله اقامة شاهدان وضمه الى الاولى من غير تجديد شهادته كالدعوى وقوله وفارق الخ وقول المتن الاتى فاذا زال عذر حلفوا واخذوا بغير اعادة شهادته وقوله هو بعده واستئناف دعوى لانها وجدوا ولا من السكامل خلافة عن الميت مصرح بان غير المدعى من بقية الورثة له الاقتصار على اليمين مع الشاهد على اقامة شاهدان مع الاول من غير حاجة الى دعوى أو اعادة شهادة الاول بل بمجرد حضوره بين

ولأن يمين الانسان لا يعطى بها غيره وبهذين فارق ما لو ادعى دار الرثاء صدق المدعى عليه (٣٥٥) احد هما في نصيبه وكذب الاخر فانهما

يشتركان فيه وكذا لو اقر
بدين لميت فاخذ بعض
ورثته قدر حصته ولو بغير
دعوى ولا اذن من حاكم
فالبقية مشاركته فيه ولو
اخذ احد شركاء في دار او
منفعتهما ما يخصه من اجرتها
لم يشارك فيه البقية كما
افهمه التعليل الاول ولو
ادعى غريم من غرماء مدين
مات على وارثه انك وضعت
يدك من تركته على ما بيني
بحق فانكرو وحلف له انه لم
يضع يده على شيء منها لم
تسكه هذه اليمين للبقية بل
كل من ادعى عليه منهم
بعدها بوضع اليد يحلف
له هذا ما اتفق به البلقيني
وردد بقولهم لو ادعى حقا
على جمع فردوا عليه اليمين
او اقام شاهد اليمين معه
كفته يمين واحدة وقولهم
لو ثبت اعسار مدين وطلب
غرماءه تحليفه اجمعوا
ويكفيه يمين واحدة ولو
ثبت اعساره بيمينه فظهر له
غريم آخر لم يكن له تحليفه
وقد تجاب بان ما عدا الاخرة
قد لا يرد عليه لان الدعوى
وقعت منهم او عليهم فوكت
اليمين لجميعهم بخلافه في
مسئلة البلقيني واما الاخرة
فالاعسار فيها خصلة
واحدة وقد ثبت والظاهر
دوامه فلم يحجب الثاني للتحليف
عليه بخلاف وضع اليد فانه
اذا اتفق باليمين الى
ليس الظاهر دوامه فوجبت

كالتارك لحقه اسنى ومغنى (قوله) ولأن يمين الانسان لا يعطى الخ ولو ادعى بعض الورثة فانكر المدعى
عليه ونكل عن اليمين فهل يحلف البعض المدعى وحيتذ فل ثبت حصته فقط والجميع لان اليمين المردودة
كالاقرار وهل يمنع ذلك بانها كالاقرار في حق الخالف فقط فليحرر سم اقول قضية كل من تعليل الشارح
ثبوت حصته فقط والله اعلم (قوله) ما لو ادعى ادا الرثا اي ولم يقل لا قبضناها (قوله) ولو بغير دعوى ولا
اذن الحاكم اهل المناسب ولو بدعى واذن الحاكم (قوله) كما افهمه التعليل الاول محل تأمل الا ان يفرض
كون الاخذ سبق دعوى واقامة شاهد وحلف معه سيد عمر بنى انه لا يظهر حيثذ توجه تخصيص التعليل
الاول بالذ كر فان الثاني حيثذ يفهمه ايضا فينبغي ان يفرض كون الاخذ بتصديق المدعى عليه احد هما في
نصيبه دون الآخر والله اعلم (قوله) على ما بيني بحق اي كلا وبعضا (قوله) لم تكفه هذه اليمين الخ عبارة
عماد الرضا (مسئلة) اذا ثبت جماعة حق على رجل حلف لكل منهم يمينا ولا يكفي لهم يمين واحدة وان
رضوا بها كالمريضات المرأة في اللعان ان يحلف زوجها مرة واحدة اه وهي موافقة لمسئلة البلقيني في
تعدد المستحق واتحاد المدعى عليه ثم قضية قول الشارح الا لان الدعوى وقعت الخ الاكتفاء فيها اي
مسئلة عماد الرضا يمين واحدة اذا وقعت الدعوى منهم سم باختصار (قوله) منهم اي الغرماء (قوله) هذا ما
افق به البلقيني معتمد ع ش (قوله) كفته الخ اي في يمين الردو يمينة مع شاهده (قوله) بان ما عدا الاخرة
هي قوله لو ثبت اعساره بيمينه الخ ع ش (قوله) لان الدعوى الخ ايضا حان ان طلب اليمين في مسئلة البلقيني في
دعوى متعددة بعد الغرماء فتعددت بعددها وهن في دعوى واحدة فاكنتي بواحدة ع ش (قوله) وقعت
منهم اي في الثانيه وقوله او عليهم اي في الاولى ع ش (قوله) فلم يحجب الثاني اي من الغرماء (قوله) ليس
الظاهر دوامه اي انتفاء الوضع (قوله) لكن لا يتعدى الحكم الخ افق بذلك شيخنا الشهاب الرملى وصرح
به الغزى في ادب القضاء فقال لو مات رجل فادعى شخص حقا عليه او عينا في يده فالحصم اما الوصى ان كان
او بعض الورثة البالغين كما تقدم واذا اقام بينة على بعض الورثة لم ينفذ الحكم الى جميع الورثة قال السبكي
يدى القاضى له ان يبدأ باليمين او اقامة الشاهد الاخر مقتصر على ذلك (قوله) ولأن يمين الانسان لا يعطى
بها غيره لو ادعى بعض الورثة فانكر المدعى عليه ونكل عن اليمين فهل يحلف البعض المدعى وحيتذ
فهل ثبت حصته فقط او الجميع لان اليمين المردودة كالاقرار وهل يمنع ذلك بانها كالاقرار في حق الخالف
فقط فليحرر (قوله) وكذا لو اقر بدين لميت فاخذ بعض ورثته قدر حصته الخ وفي الروض وشرحه هنا وان
ادعى بعض الورثة لا بعض الموصى لهم واقام شاهدين ثبت الجميع واستحق الغائب والصبي والمجنون بلا
اعادة شهادة وعلى القاضى بعد تمام البينة الاتزاع للصبي والمجنون اي انصبيهما دينا وعينا ثم يامر بالتصرف
فيه بالغبطة واما نصيب الغائب فيقبض له القاضى العين وجوبه بالا الدين فلا يجب قبضه له بل يجوز كمن اقر
بدين لغائب واحضره للقاضى وقدم في كتاب الشركة ان احد الورثة لا ينقر بقبض شيء من التركة ولو
قبض من التركة شيئا لم ينعن له بل يشاركه فيه بقيتهم وقالوا هنا ياخذ الحاضر نصيبه وكانهم جعلوا الغيبة
لشريك هنا عذرا في تمكن الحاضر من الانفراد حيثذ واذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه ويقبض وكيل
الغائب فيما روجو بالعين والدين ويقدم في ذلك على القاضى كوكله لو كان حاضرا ومثله لولى الصبي والمجنون
ان كان لها رلى كما صرح به ابن ابي الدماه باختصار نحو التعليل (قوله) للبقية مشاركته الخ عبارة عماد
الرضا فيظهر ان لغيره ان يشاركه فيه اه (قوله) بل كل من ادعى عليه منهم بعدها بوضع اليد يحلف له
الخ (مسئلة) اذا ثبت جماعة حق على رجل حلف لكل منهم يمينا ولا يكفيهم يمين واحدة وان رضوا
بها كالمريضات المرأة في اللعان ان تحلف زوجها مرة واحدة (قوله) هذا ما افق به البلقيني مسئلة البلقيني
موافقة لمسئلة عماد الرضا في تعدد المستحق واتحاد المدعى عليه عكس ما اعترض به عليه (قوله) ما عدا
الاخرة منه فقد يفرق بين تعدد المستحق واتحاد المدعى عليه وبين عكسه وتجاب عن الاخرة فيما اعترض
به على البلقيني فليتأمل (قوله) لان الدعوى وقعت منهم او عليهم الخ قضية ذلك الاكتفاء يمين واحدة

اليمين على نفيه لكل مدع به بعدن الغرماء ويكفي في دعوى دين دلى ميت حضور ورثته

لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضر ولو اقر بدن لميت ثم ادعى اداءه اليه وانه لدى ذلك حاله اقراره سمعت دعواه اذ حالف الوارث كفي الاقرار وتقبل بينته بالا دمارعاية لاحتمال نسيانه (٢٥٦) كما اخذه بعضهم من قولهم لوقال لا بينة لي ثم اتى بينة قبلت لاحتمال نسيانه لها وفيه

اذا ادعى انه ارشد الموجددين وتعلقت دعواه بالمستحقين فلا بد من حضور من يدعى عليه فاذا حكم عليه لا يتعدى الى غيره ولو تعلقت بغيرهم كطلب الاجرة من ساكن فلا يتعدى الحكم اليهم اكلام ادب القضاء وهذا يفيد انه يحتاج بالنسبة لغير الحاضر الى استئناف اقامة البينة والحكم وانه بدون ذلك لا يلزمه الوفاء من حصته وقوله كما تقدم اشارة الى قوله لا يثبت ذلك والمنتهى الجزم يجوز سماع الدعوى في وجه البعض من الورثة والمستحقين للوقف سم (قوله) لكن لا يتعدى الحكم (الخ) سياقي له في اوائل كتاب الدعوى والبيّنات عقب قول المصنف او عقدا ما لا يبيع او هبة كفي الاطلاق في الاصح مانصه لكن لا يحكم اى القاضي الا بعد اعلام الجميع بالحال فانظره مع ما هانر شيدى (قوله) وتقبل بينته بالا دما (الخ) جزم به النهاية (قوله) والفرق ظاهره (الخ) ظاهره المنع (قوله من اليمين) الى قوله وفارق في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وقد شرع الى الماتن (قوله ان حضر في البلد) اى بحيث يمكن تحليفه مغنى (قوله) وقد شرع في الخصومة) سيد كرم حترزه (قوله) او شرع بها) محل تأمل بل في مفهومه وقفة ظاهرة فليراجع (قول الماتن وهو كامل) اى يبلغ وعقل مغنى (قوله حتى لو مات) اى بعد نسكوله مغنى (قوله) لانه تاتى الحق عن مورثه وقد بطل (الخ) رقيب لا يبطل حقه بل له ان يحلف هو ووارثه لانه حقه فله تاخير ووجه الاسرى ويمكن اخذ ما مر حل الاول على ما اذا لم يستأنف الدعوى والثانى على ما اذا استأنفها واثبت شاهد اسنى (قوله) فله اقامة شاهد ثان (الخ) وظاهره انه يثبت حينئذ مال الميت فلا يحتاج بقية الورثة الى حلف ان لم يكونوا حلفوا وقضية التعليين المارين عند قول المصنف ولا يشارك فيه ان من اخذ حينئذ شيئا شورك فيه رشيدى (قوله) وفارق) الى وخرج (الخ) الانسب الاخصر تاخير هو ذكره بدل قوله لا تاتى ومن ثم الى امالو تغير (قوله) وفارق ذلك) اى قوله فله اقامة شاهد ثان (الخ) (قوله) كباغنى) اى اوصى لى (قوله) او الصى) اى او المجنون (قوله) تقضى ديونه) اى على التفصيل المتقدم عن الروض مع شرحه (قوله) وخرج) الى قول الماتن ولا يجوز في النهاية والمغنى (قوله) فلا يبطل حقه (الخ) اى وان طال الزمن عرش (قوله) حتى لو مات قبل النكول (الخ) اى ولم يصدر منه ما يبطل حقه مغنى (قوله) حلف ووارثه (الخ) اى وان لم يعد الدعوى والشهادة ورض مع شرحه ومغنى (قوله) ولم يشهر) اللائق التمييز بالواو دون او اه سيد عمرو عرش وبجيرمى اقول بل اللائق قلب العطف (قوله) فكصبي ومجون (الخ) اى فى بقاء حقه مغنى (قول الماتن فان كان غائبا او صيبا او مجنونا (الخ) وان ادعى بعض الورثة لا بعض

فى مسئلة عماد الرضا المسطرة بالهامش اذا وقعت الدعوى منهم (قوله) لكن يتعدى الحكم لغير الحاضر) ابنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وصرح به الغزى فى ادب القضاء فى الفصل الثانى من الباب الاول فى الدعوى فقال مسئلة لو مات رجل فادعى شخص حقا عليه او عينيا فى يده فالحصم اما الوصى ان كان او بعض الورثة الى الغين كما تقدم وقال السمرقندى من الحنفية اذا اقام بينة على بعض الورثة نفذ على جميع الورثة لان الحكم انما هو على الميت فالوارث الواحد يجرى فى ذلك قال وليس له ان يثبت حقه فى وجه غيره لم على الميت دين لانه ايس خصما على الميت اه ومذهبنا مثله الا فى قوله ان الحكم يتعدى الى جميع الورثة قال السبكي فى فتاويه اذا ادعى انه ارشد الموجددين وتعلقت دعواه بالمستحقين فلا بد من حضور من يدعى عليه فاذا حكم عليه لا يتعدى الى غيره ولو تعلقت بغيرهم كطلب الاجرة من ساكن فلا يتعدى الحكم اليهم اه لفظ ادب القضاء وهذا يفيد انه يحتاج بالنسبة لغير الحاضر الى استئناف اقامة البينة والحكم وانه بدون ذلك لا يلزمه الوفاء من حصته وقوله وبعض الورثة البالغين كما تقدم اشارة الى كلام ذكره قبيلى ذلك منه قوله والمنتهى الجزم يجوز سماع الدعوى في وجه البعض من الورثة والمستحقين للوقف نعم لا يجوز الحكم الا بعد الاغذار لهم واعلامهم بالحال اه وقوله نعم لا يجوز الحكم هل المراد بالنسبة لغير الحاضر اما بالنسبة للحاضر فجائز بدليل ما نقله عن السبكي (قوله) اما حاضر لم يشهر فكصبي ومجون) كما قال الشيخان انه ينبغي

نظرو الفرق ظاهر اذ كثيرا ما يكون للانسان بينة ولا يعلمها فلا تناقض بخلاف تلك (ويبطل حق من لم يحلف) من اليمين (بنكوله ان حضر) فى البلد وقد شرع فى الخصومة او شعر بها (وهو كامل) حتى لو مات لم يحلف ووارثه ولو مع شاهد يقيمه لانه تلقى الحق عن مورثه وقد بطل حقه بنكوله وخرج بقولى من اليمين البينة فلا يبطل حقه منها فله اقامة شاهد ثان وضمه الى الاول من غير تجديد شهادته كالدعوى لتصير بينته كاملة كما لو اقام مدع شاهدا ثم مات فلوارثه اقامة آخر وفارق ذلك غير الوارث كباغنى واخى الغائب او الصى مورثك بكسنا واثم شاهدها وحلف معه فانه اذا قدم الغائب او كمل الصى تجب اعادة الدعوى والشهادة مع اليمين او مع شاهد آخر بان الدعوى فى الارث لواحد وهو الميت ولهذا تقضى ديونه من الماخوذ وفى غير الارث الحق لاشخاص فلم تقع البينة والدعوى لغير المدعى من غير اذن ولا ولاية وخرج بقوله بنكوله توقفه عن اليمين فلا يبطل حقه من اليمين حتى لو مات قبل

النكول حلف ووارثه على الاوجه الذى اهمه كلام الرافعى اما حاضر لم يشهر او لم يشهر فكصبي ومجون فى قوله (فان الموصى كان) من لم يحلف (غائبا او صيبا او مجنونا فالذهب انه لا يقبض نصيبه)

الموصى لهم واقام شاهدين ثبت الجميع واستحق الغالب والصبي والمجنون بلاعادة شهادة وعلى القاضى بعد تمام البينة الا نزع لنصيب الصبي والمجنون ديناً كان او عيناً ثم يامر بالنصرف فيه بالغبطة واما نصيب الغائب فيقبض له القاضى العين وجوباً ولا يجب قبضه للدين بل يجوز كن اقر بدين لغائب واحضره للقاضى ويؤجر القاضى العين اثلا يفوت المنافع وقدم في كتاب الشركة ان احد الورثة لا ينفرد بقبض شئ من التركة ولو قبض منها شيئاً لم يتعين له بل يشاركه فيه بقيتهم وقالوا هنا باخذ الحاضر نصيبه وكانهم جعلوا غيبة الشريك هنا عذراً في تمكين الحاضر من الانفراد حينئذ اذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه ويقبض وكيل الغائب فيما مر وجوباً بالعين والدين ويقدم في ذلك على القاضى كتركه لو كان حاضراً ومثله ولى الصبي والمجنون ان كان له اولى كما صرح به ابن ابي الدم اه روض مع شرحه باختصار سم (قوله بل يوقف الامر الخ) ولا ينزع من يد المدعى عليه معنى (قول المتن فاذا زال الخ) وان مات الغائب او الصبي او المجنون حلف وارثه واخذ حصته وان كان الوارث هو الخالف او لا فلا تحسب يمينه الا ولى روض مع شرحه (قوله واستئناف الخ) اى وبغيره (قوله لانها الخ) اى الدعوى والشهادة (قوله وجدنا) الا ولى التانيث (قوله ومن ثم) اى من اجل ان كلامها مصدر من الكامل خلافة عن الميت ع ش (قوله كاشترت الخ) عبارة المغنى كالأودعى انه اوصى له ولاخيه الغائب او الصبي او المجنون واشترت انا واخى الغائب منك كذا واقام شاهداً وحلف معه فانه لا بد هناك من تجد يد الدعوى والشهادة اذا بلغ الصبي او افاق المجنون او قدم الغائب ولا يؤخذ نصيب الصبي او المجنون او الغائب قطعاً لان الدعوى في الميراث عن الميت وهو واحد والوارث خليفة وفي غيره الحق لاشخاص الخ (قوله امالو تغير حال الشاهد) اى بما يقتضى رد شهادته معنى (قوله فلا يحلف) اى مع ذلك الشاهد وله الحلف مع غيره بغيرى (قوله كارجحه الا ذرى الخ) اى من وجهه في الروضة واصلمها سم (قوله وبحت هو الخ) عبارة المغنى ومحل عدم الحاجة الى اعادة الشاهد الخ كما قاله الزركشى فيما اذا كان الخ (قوله اذا كان الاول قد ادعى الكل الخ) ولسم هنا كلام طويل يخالف لما مر عن ع ش عند قول الشارح على استحقاق مورس الكل الخ والظاهر ما مر كما ثبتنا عليه هناك (قول المتن ولا تجوز الخ) شروع في بيان مستند علم الشاهد معنى عبارة شرح الروض معه وقد قسوا المشهود به ثلاثة اقسام احدها ما يكفي فيه السماع ولا يحتاج الى الابصار ثانياً ما يكفي فيه الابصار فقط وهو الاعمال وما في معناها ولا يكفي فيها السماع من غير ثلثها ما يحتاج الى السمع والبصر معاً وهو الاقوال واعترض ابن الرفعة الحصر في الثلاثة بجواز الشهادة بما علم بياق الحراس الخمس من الذوق والشم واللبس كما لو اختلف المتبايعان في مראה المبيع او حوضته او تغير رائحته او حرارته او برودته او نحوها و اجاب بان فيما اقتضوا عليه تنبيهها على جواز الشهادة بما يدرك بالمد كورات بحامع حصول العلم بذلك وبان اعتماد الشهادة على ذلك قليل وهم انما ذكر واماتعم به الحاجة اه قيل والشهادة بالحل والقيمة خارجة عن ذلك كله وقد يقال بل هما داخلان في الابصار اذا المراد الابصار لما يتعلق بما شهد به بحسبه اه باختصار (قول المتن كذا) اى وشرب خمر واصطيا دوا حيا م روض ومعنى (قوله وغصب ورضاع) قد توافقه ما يأتى قبيل التنبيه الثالث (قوله ورضاع) الى التنبيه الثاني في النهاية الا قوله ويجوز الى المتن وقوله ولو من ورام نحو زجاج الى فلا يكفي سماعه (قوله النسب الخ) اى اثباته نهاية (قول المتن لا ابصار) فلا يكفي فيه السماع من الغير شيخ

(قوله كارجحه الا ذرى) من وجهين في الروضة واصلمها (قوله اذا كان الاول قد ادعى الكل الخ) زاد في شرح الروض عقب هذا الكلام مانصه وكلام الماوردى الاتى قد يقتضى انه لا بد من ان يدعى الاول جميع الحق اه اشار الى ما نقله بعد ذلك عنه في شرح قول الروض والخالف من الورثة يحلف على الجميع مانصه فيحلف كل منهم على ما نقل عن الماوردى ان مورثه يستحق على هذا كذا او انه يستحق بطريق الارث عن مورثه من دين جملة كذا وكذا اه وتعبيره بعد يقتضى انه يحتمل ان يكون المراد مع كون الحلف على الجميع ان تكون الدعوى بالبعض وقد يستبعد فليراجع واعلم انه قد يشكل وجوب كون

بل يوقف الامر الى علمه او حضوره او كاله (فاذا زال عذره) بان علم او قدم او بلغ او افاق (حلف واخذ) حصته (بغير اعادة شهادة) مادام الشاهد باقياً بحاله استئناف دعوى لانها وجدت اولاً من الكامل خلافة عن الميت ومن ثم لو كان ذلك في غير ارث كاشترت انا واخى وهو غائب مثلاً او اوصى لنا بكذا وجبت اعادة امالو تغير حال الشاهد فلا يحلف كارجحه الا ذرى وغيره لان الحكم لم يتصل بشهادته الا في حق الخالف ولا دون غيره وبحت هو ومن تبعه ان محل عدم الاعادة فيما ذكر اذا كان الاول قد ادعى الكل فان ادعى بقدر حصته فلا بد من الاعادة جزماً (ولا تجوز شهادة على فعل كرنا غصب) ورضاع (واتلاف وولادة) وزعم ثبوتها بالسماع يحول على ما اذا اريد بها النسب من جهة الام (الا ابصار)

لها ولفاعلها لانه يصل به الى اليقين قال تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون وفي خبر على مثلها اي الشمس فاشهد نعم يأتي ان ما يتعذر فيه اليقين يكفى فيه الظن كالملك والعدالة (٢٥٨) والاعصار وقد تقبل من الاعشى بفعل كايات ويجوز تعمد نظر فرج زان وامرأة تلد لاجل

الاسلام ومغنى (قوله لها) الى المتن في المغنى الا قوله وقد تقبل الى يجوز وقوله وامرأة تلد (قوله لها) لفاعلها) عبارة المغنى وشرح المنهج له مع فاعله اه (قوله الامن شهد بالحق وهم يعلمون) عبارة المغنى ولا تقف ما ليس لك به علم اه (قوله فاشهد) اودع اسنى (قوله نعم يأتي) اي في المتن (قوله كاياتي) اي آتفا (قوله ويجوز تعمد نظر الخ) عبارة شرح المنهج اي والمغنى ويجوز تعمد النظر لفرجى الزانيين لتحمل الشهادة لانهما متكاحرة أنفسهما اه وظاهره جواز ما ذكر وان سن الستر الا ان يقال الستر لا يطلب حال الفعل سم (قوله لان كلا منهما الخ) ان كان ضمير التثنية للزانيين فواضح لكن تبقى مسألة الولادة بلا تعليل او الزاني والوالدة فهو محل نظر بالنسبة للوالدة اللهم الا ان تكون حالتها في نحو قارة الطريق فليتنامل ثم رأيت عبارة المغنى مصرحة بقصر تعليل الهتك على الزانيين سيد عمر (قول المتن وتقبل من اصم الخ) سكنت عن الاخرس وسبق حكم شهادته عند ذكر شروط الشاهد مغنى (قوله واستفيد من المتن الخ) يتأمل سم وقد يجاب بانه يفهم من المتن ان مبنى الشهادة على العلم ما يمكن (قوله الامن رأها وعرف الخ) اي وان طال الزمن حيث كانت مما لا يغلب تغيره في تلك المدة وتسمع دعوى من غصبها مثلاً بانها تغيرت صفاتها عن وقت رؤية الشاهد وتشهد بذلك عتس وقوله وتشهد لعل صوابه وشاهده (قوله وفسخ) الى قول المتن ولا يقبل اعمى في المغنى الا قوله ولولو من تخوروا زجاج الى فلا يكفى سماعه (قوله واقرار) اي وطلاق وروض ومغنى (قوله عليها) اي الاقوال (قوله فلا يكفى سماعه) اي القول مفرع على المتن (قوله وان لم يره) سواء كان عدم الرؤية لظلمة او وجود حائل بينهما عتس (قوله وكذا لو علم الخ) عبارة المغنى وما حكاه الرويانى عن الاسحاب من انه لو جلس في باب بيت فيه اثنا عشر فقط فسمع معاقدتهما بالبيع او غيره كفى من غير رؤية زيفة البندنيجي بانه لا يعرف الموجب من القابل قال الاذعى وقضية كلامه انه لو عرف هذا من هذا انه يصح التحمل ويتصور ذلك ان يعرف المبيع ملك احدهما كالمالك كان الشاهد يسكن بيتا ونحوه لاحدهما او كان جاره فسمع احدهما يقول معنى بيتك الذى يسكنه فلان الشاهد والذى في جواره او علم ان القابل في زاوية والموجب في اخرى او كان كل واحد منهما في بيت بمفرده والشاهد جالس بين البيتين وغير ذلك اه (قوله لانه اخف) لانه يجوز بالظن ومبنى الشهادة على العلم ما يمكن اسنى (قوله الا ان تكون) الى قوله والفرق في المغنى الا قوله فعل كذا وقوله وكذا الى ولا يخلو (قوله ان تكون شهادة الخ) عبارة المغنى ونحوها في شرح المنهج وتقدم انه يصح ان يكون الاعشى مترجما او مسمعا وسياق انه يصح ان يشهد بما ثبت بالتسامع ان لم يحتاج الى تعيين واشارة بان يكون الرجل مشهورا باسمه وصفته اه (قوله يتجو واستفاضة الخ) لفظة نحو ليست في كلام غيره ولم له ادخل بها التواتر وان كان معلوما من الاستفاضة بالاولى (قوله الدعوى والخلف بالجميع بانه ما المانع من كونها بالبعض لان الاتصاف فيهما على بعض الحق والاعراض عن الباقي لا مانع منه وغاية الامر ان ما ادعى به وخلف عليه انما يستحق منه بالقسط الا ان يكون الممنوع الدعوى بالبعض والخلف عليه على وجه يخصه كان يدعى انه يستحق عشرة من جهة مورثه ويخلف على ذلك مع كون حق مورثه مائة والورثة عشرة او لادام على وجه لا يخصه كان يدعى ان مورثه يستحق على هذا عشرة ويخلف على ذلك فلا مانع منه ولا يستحق من العشرة الا واحدا لا اشكال حينئذ فليحرر (قوله ويجوز تعمد نظر فرج زان) عبارة شرح المنهج ويجوز تعمد النظر لفرجى الزانيين لتحمل الشهادة لانهما متكاحرة أنفسهما اه وظاهره جواز ما ذكر وان سن الستر الا ان يقال الستر لا يطلب حال الفعل (قوله ايضا ويجوز تعمد نظر فرج زان) قال ابن النقيب وقيل لا يجوز لان الزنا مندوب ستره اه وقضيته الجواز على الاول وان طلب الستر (قوله واستفيد من المتن الخ) يتأمل

الشهادة لان كلا منهما هتك حرمة نفسه (وتقبل) الشهادة على الفعل (من اصم) للحصول العلم بالمشاهدة واستفيد من المتن ان الشهادة بقيمة عين لا تسمع الا ممن رآها وعرف اوصافها جميعا (والاقوال كعقد) وفسخ واقرار (يشترط سماعها وابصار قائلها) حال حدوثها منه ولولو من وراء نحو زجاج فيما يظهر ثم رأيت غير واحد قالوا تكفى الشهادة عليهما من وراء ثوب خفيف يشف على احد وجهين كما اقتضاه ما صححه الرافعى في نقاب المرأة الرقيق فلا يكفى سماعه من وراء حجاب وان علم صوته لان ما يمكن ادراكه باحدى الحواس لا يجوز ان يعمل فيه بغلبة ظن لجواز اشتباه الاصوات نعم لو علمه بيت وحده وعلم ان الصوت من في البيت جازله اعتماد صوته وان لم يره وكذا لو علم اثنين بيت لا ثالث لهما وسمعهما يتعاقدان وعلم الموجب منهما من القابل لعل به المالك المبيع او نحو ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما (ولا يقبل اعمى) ومن يدرك الاشخاص ولا يميزها في مرئى لانسداد طريق

التمييز عليه مع اشتباه الاموات وانما جازله وطء زوجته اعتمادا على صوتها لانه اخف ومن ثم نص الشافعى رضى الله عنه او على محل وطئها اعتمادا على المس علامة يعرفها فيها وان لم يسمع صوتها وعلى ان ما زفت له زوجته ان يعتد بقول امرأة هذه زوجته ويطاها وظاهر كلامهم انه لا يعتمد على القرينة القوية انها زوجته وان لم يقل له احد ذلك (الا ان تكون) شهادته بنحو استفاضة

او ترجمه او اسماع و لم يحتج لتعيين او يضع يده على ذكر بفرج فيمسكهما حتى يشهد (٢٥٩) عليهما بذلك عند قاض لان هذا ابلغ من

الرقية او يكون جالسا بفرش
لغيره فيغصبه آخر فيتعلق به
حتى يشهد عليه او (يقر)
انسان المعروف الاسم
والنسب (في اذنه) بنحو
طلاق او مال او لا في اذنه
بان كان يده بيده وهو يصير
حال الاقرار ثم عي (فيتعلق
به حتى يشهد عند قاض به
على الصحيح) لحصول العلم
بانه المشهود عليه وان لم
يكن في خلوة (ولو حلما)
اي الشهادة (بصير ثم
عي شهدان كان المشهود
له و) المشهود (عليه
معروف الاسم والنسب)
فقال اشهد ان فلان بن
فلان فعل كذا واقر به لانه
في هذا كالصير بخلاف
ما اذا لم يعرف ذلك وبحت
الاذرى قبوله اذا شهد على
زوجته في حال خلوته بها
وكذا على بعضه اذا عرف
خلوه به حينئذ للقطع بصدقه
حينئذ ولا يتخلو عن وقفة
والفرق بينه وبين ما مر في
قولنا نعم لو علمه بيتت الى
آخره ظاهر فان البصير يعلم
انه ليس ثم من يشته به
بخلاف الاصى وان اختلف
به (ومن سمع قول شخص
او رأى فعله فان عرف
عينه واسمه ونسبه) اي اباه
وجده (شهد عليه في حضوره
اشارة) اليه ولا يكفي مجرد
ذكر الاسم والنسب
(ر) شهد عليه (عند غيبته)

او ترجمه او اسماع) اي لكلام الخصم او الشهود للقاضي او بالعكس روض مع شرحه وفي عطف ما ذكر على
نحو استفاضة ما لا يخفى (قوله او يضع يده على ذكر بفرج) هل هذا الوضع جائز لاجل الشهادة كجواز النظر
لاجلها السابق سم (قوله على ذكر بفرج الخ) عبارة المغنى على ذكر داخل في فرج امرأة او دبر صبي
مثلا فامسكهما ولزمهما حتى شهد عند الحاكم بما عرفه بمقتضى وضع اليد اه (قوله فيمسكهما) اي
الشخصين كما هو ظاهر رشيدى (قوله فيمسكهما الخ) ينبغي ان لا يتوقف صحة شهادته عليهما على استمرار
الذكر في الفرج بل ينبغي ان يجب عليه السعى في النزاع قطعا لهذه المعصية سم (قوله فيغصبه آخر) اي
او يتلفه مغنى (قوله فيتعلق به) اي بالفرش في تلك الحالة اسنى ومغنى (قوله حتى يشهد عليه) اي بما
عرفه او تضع العمياء يدها على قبل المرأة وخرج منها الولد وهي واضعة يدها على رأسه الى تكمل خروجه
وتعلقتهما حتى شهدت بولادته مغنى (قوله بنحو طلاق) قضية سياقه انه لا يجوز الشهادة بالطلاق الا
المعروفة بالاسم والنسب وظاهر انه ليس كذلك رشيدى (قوله او لا في اذنه) اي والصورة ان المقر مجبول
كما يعلم ما ياتي رشيدى (قوله وان لم يكن) اي الاقرار (قوله او اقر به) اي لفلان بن فلان مغنى (قوله
بخلاف ما اذا لم يعرف ذلك) نعم لو عي ويدهما او يد المشهود عليه في يده فشهد عليه في الاولى مطلقة مع تمييزه
له من خصمه وفي الثانية المعروف الاسم والنسب قبلت شهادة كما تبحثه الزركشي في الاولى وصرح به اصل
الروض في الثانية مغنى وممرت الثانية في الشارح انفا (قوله ويبحث الاذرى الخ) عبارة شرح الروض معه
ولا يجوز ان ينهد على زوجته اعتمادا على صوتها كغيرها اه زاد المغنى خلافا لما بحثه الاذرى من قبول
شهادته اعتمادا على ذلك اه (قوله اذا عرف خلوه به) قال الاذرى ويعرف كونه خاليا به باعتراف
المشهود عليه بخلوته ما في الوقت الذي نسب اليه الاقرار فيه رشيدى (قوله حينئذ) لاحاجة اليه (قوله ولا يتخلو
عن وقفة) معتمد على قول المتن ومن سمع قول شخص الخ) قال في الروض ولو سمع اثنين يشهدان ان
فلانا وكل هذا بالبيع لكذا واقرى الوكيل بالبيع شهد على اقراره بالبيع اي لانه سمعه ولا يشهد بالوكالة
اي لانه لم يسمعها اه وقال شارحه وله ان يشهد بشهادة الشاهدين بالوكالة كما يعلم ما ياتي اه (قوله اي
اباه) الى قوله كما قاله ان ابى الدم في المغنى الا قوله المجوزة الى المتن (قوله ولا يكفي مجرد ذكر الاسم الخ) في
الروض وشرحه (فرغ) لو قال ادعى انى على فلان بن فلان الفلاني كذا فلا بد في صحة الدعوى ان يقول
مع ذلك وهو هذا ان كان حاضرا ولا يكفي فيه ادعى انى على فلان بن فلان كذا من غير ربط بالحاضر اه
وظاهره عدم الكفاية من غير ربط بالحاضر ولو مع القطع بعدم احتمال الالتباس وقد يتوقف فيه سم
اقول ويؤيد التوقف ما ياتي في المشهود عليه الغير الحاضر من ان المدعى عليه على المعرفة ولو لم يجرد لقب خاص
به (قوله المجوزة للدعوى الخ) اي بان كان فوق مسافة العدوى او توارى او تعزز عميرة وزادى وعناياه
يجرى (قوله وقد ممرت) اي في آخر باب القضاء على الغائب (قول المتن وموته) اي ودفنه مغنى (قوله اما
ولم يعرف الخ) مفهومه عدم اجزاء الاقتصار على ذكر اسمه واسم اباه اذا عرف اسم جده وان عرفه القاضي

(قوله او يضع يده على ذكر بفرج) هل هذا الوضع جائز لاجل الشهادة كجواز النظر لاجلها السابق اسفل
الصفحة السابقة (قوله فيمسكهما حتى يشهد عليهما) ينبغي ان لا يتوقف صحة شهادته عليهما على استمرار
الذكر في الفرج بل ينبغي ان يجب عليه السعى في النزاع قطعا لهذه المعصية (قوله ولا يكفي مجرد ذكر الاسم
والنسب الخ) وفي الروض وشرحه ايضا فرغ لو قال ادعى انى على فلان بن فلان الفلاني كذا فلا بد في صحة
الدعوى ان يقول المدعى مع ذلك وهو هذا ان كان حاضرا ولا يكفي فيه ادعى على فلان بن فلان كذا من غير
ربط بالحاضر اه وظاهره عدم الكفاية من غير ربط بالحاضر ولو مع القطع بعدم احتمال الالتباس
وقد يتوقف فيه (قوله اما لم يعرف الخ) هذا الصنيع يدل على انه لو عرف اسم جده لم يجزه الاقتصار
على ذكر اسمه واسم اباه وان عرفه القاضي وفيه نظر (قوله ايضا اما لم يعرف اسم جده الخ) مفهومه

المجوزة للدعوى عليه وقد ممرت (وهو ته باسمه ونسبه) معا لحصول التمييز مادون أحدهما اما لم يعرف اسم جده فيجوز له الاقتصار
على ذكر اسمه واسم اباه ان عرفه القاضي بذلك والا فلا حاجة به في اطلب بين كلامهم الظاهر التناهي

في ذلك بل يكتفى لقب خاص كسلطان . حضر فلان ولو بعده . و ته قال غيره و به يزول الاشكال في الشهادة على غناء السلطان والامراء وغيرهم
فان الشهود لا يعرفون انسابهم غالبا فيكتفى ذكر اسمائهم مع ما يميزهم من اوصافهم و عليه العمل عند الحكم و ارتضاء البلقيني وغيره قال شارح
وقد اعتمدت شهادة من شهد على فلان المتوفى (٣٦٠) التاجر بذكر كذا في سوق كذا الى وقت وفاته و علم انه لم يسكنه في ذلك الوقت

غيره و حكمت بها (تنبيه)
مهم كثيرا ما يعتمد الشهود
في الاسم والنسب قول
المشهد عليه ثم يشهد بهما في
غيته و ذلك لا يجوز اتفاقا
كما قاله ابن ابي الدم و قول المتن
الاني لا بالاسم والنسب
مالم يشتا صريح فيه و يازمه
أن يكتب فيه أقر مثلامن
ذكر أن اسمه ونسبه كذا
ولا يجوز فلان بن فلان نعم
لولم يعرفهما الا بعد التحمل
جاز له الجزم بهما ومن
طرق معرفتهما ان تقام
بهما بيينة حسبة لما مر من
وتهما لان يسمعهما
من عدلين قال القفال بل
لو سمعه من القدر جل لم يجوز
حتى يشكروا ويستفيض عنده
وكانه أراد بذلك مجرد المبالغة
والا فهذا اتر مفيد للعلم
الضروري الذي لا تحصله
الاستفاضة وقد تساهل
جهة الشهود في ذلك حتى
عظمت به البلية و اكلت به
الاموال فانهم يجهلون بمن
واظوه فيقر عند قاض بما
يرمونه ويدكر اسم
ونسب من يريدون اخذ
ماله ليسجل الشهود بهما
ويحكم به القضاة

بدونه وفيه نظر سم اقول ويصرح بالنظر ما ياتي عن المغني آتفا و يسلم عن النظر قول المغني والروض مع
شرحه مانصه فان عرف اسمه واسم ابيه دون جده شهد بذلك ولم تفد شهادته به الا ان ذكر القاضي امارات
يتحقق بها نسبه بان يميز بها عن غيره فله ان يحكم بشهادته حينئذ اه (قوله في ذلك) اي في اجزاء الاقتصار
على اسمه واسم ابيه (قوله بل يكتفى الخ) عبارة للمغني والحاصل ان المدار على المعرفة ولو بمجرد لقب خاص
كالشهادة على السلطان بقوله اشهد على سلطان الديار المصرية والشامية فلان فانه يكتفى ولا يحتاج معه الى
شيء آخر ولو كان بعد موته ويدل لذلك قول الرافعي بعد اشتراط ذكر اسمه واسم ابيه وجده وحليته وصنعت
و اذا حصل الاعلام ببعض ما ذكرنا ككتفي به اه قال ابن شعبة و به يزول الاشكال الخ قال اي ابن شعبة وقد
اعتمدت على شهادة من شهد على فلان التاجر المتوفى في وقت كذا الذي كان ساكنا في الحانوت القلاني
الى وقت وفاته الخ وقال البلقيني فالمدار على ذكر ما يعرف به كيف كان قال ومقتضى كلام الامام ان الشهادة
على مجرد الاسم قد تنفع عند الشبهة وعدم المشاركة اه (قوله مع ما يميزهم الخ) قيد في الشهادة على غناء
السلطان رشيدى (قوله و ارتضاء البلقيني الخ) معتمد ع ش (قوله لم يسكنه) عبارة للمغني لم يسكن في ذلك
الحانوت اه (قوله تنبيه مهم الخ) عبارة شرح الروض معه فلو تحملها على من لا يعرفه وقال له اسمي ونسبي
كذلك لم يعتمد فلو استفاض اسمه ونسبه بعد تحملها عليه فله ان يشهد في غيته باسمه ونسبه كما لو عرفهما عند
التحمل وان اخبره عدلان عند التحمل او بعده باسمه ونسبه لم يشهد في غيته بناء على عدم جواز الشهادة
على النسب بالسماع من عدلين اه زاد المغني كما هو الراجح كما سبق (تنبيه) لو شهد ان فلان بن فلان
وكل فلان بن فلان كانت شهادة بالوكالة والنسب جميعا قاله الماوردي والرويانى اه (قوله ويلزمه)
اى الشاهد مثلا نهاية (قوله لولم يعرفهما الا بعد التحمل) لا وجه لهذا الحصر رشيدى (قوله ان تقام
بهما بيينة حسبة) ولعل صورته ان يازم حق على عين شخص ولم يعرف له اسم ولا نسب فيجىء الى
القاضي اثنتان ممن يعرفونه فيقولان فلان بن فلان يريد كذا او هو كذا فثبت اسمه ونسبه بذلك عند القاضي ع ش
عليه فيحضره ويشهدان ان هذا فلان بن فلان يريد كذا او هو كذا فثبت اسمه ونسبه بذلك عند القاضي ع ش
(قوله لما مر) اى في شهادته الحسبية (قوله من ثبوته) اى النسب (قوله لان يسمعهما) اى الاسم والنسب
ع ش (قوله بل لو سمعه) اى النسب (قوله والاف هذا تواتر الخ) قد يمنع ذلك لجواز استناد الالف لسماع من
نحو واحد التواتر لا بد فيه من الجمع المخصوص في سائر الطباقي سم وقد تجاب بان كلام القفال في سماع النسب
بلا واسطة ومستند سم من اجماع الاخبار بالنسب فلا يلاقيه (قوله تساهل) عبارة النهاية تساهلت
بالمضى والتائيت (قوله جملة الشهود) المناسب لآخر كلامه فسقة الشهود نعم ذلك التعبير مناسب
لما باتى عن النهاية (قوله فانهم يجهلون الخ) عبارة النهاية فانهم يعتمدون من يتردد عليهم و يسجلون ذلك
ويحكم بهما القضاة اه اى فحكمهم في هذه الحالة باطل بحسب الظاهر فلو تبين مطابقة ما ذكره الشهود للواقع
كان حضر المشهد عليه بعد و علم ان اسمه ونسبه ما ذكره الشهود تبين صحة الحكم ع ش (قوله ليسجل
الشهود بهما) اى الاسم والنسب يعنى فتكتب الشهود ان فلان بن فلان اقر بكذا (قوله ويحكم به الخ)
اى بما سجلوه بشهادتهم على وقته والنسب (قوله بان اقراره الخ) متعلق بخطا (قوله اشهدنى الخ)
مقول القول (قوله فان سمعه ولم يحضره الخ) اى كان سمعه من فتحة الجدار (قوله ذكره الماوردي) من

عدم اجزاء الاقتصار على اسمه واسم ابيه اذا عرف اسم جده وان عرف القاضي بدونه وفيه نظر (قوله والا
فذا تواتر مفيد الخ) قد يمنع ذلك لجواز استناد الالف لسماع من نحو واحد التواتر لا بد فيه من الجمع

(تنبيه ثان) خطأ ابن ابي الدم من يكتب او يقول وقد شهد على قراشه على اقراره بان اقراره شهد به لا دايه فاه و ابان كلام
يقول ان اشهد اشهدنى على نفسه بالاقربة وانا اشهد به عليه فان لم يشهد على قراشه على كذا فافق سمعه ولم يحضر عند قراشه على سمعته بقر
كذلك ذكره الماوردي وهو استعانة انظى اه مرة اخرى في شهد على اقراره و مر او ائيل خيار التكاثر قول المتن او يثبت على اقراره اى يشهد على اقراره

فهو مشهود به وعليه باعتبارين فالصواب انه لا خطا في ذلك ثم رايت السبكي صوب صحة ذلك قال كاتدل عليه عبارة الشافعي وغيره وقال تعالى وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله قال ابن ابي الدم ومن حضر عقد بيع او نكاح شهد بما سمع لا باستحقاق ولا ملك ونقل القمولى عنه انه يقول حضرت العقد الجارى بينهما او مجلسه واشهده وهو اولى من (٢٦١) اشهد انى حضرته ونظرفيه بانه لا يلزم

من الحضور السماع ورد بان جزمه به مع عدلتيه معه من للشهادة به بدون سماعه واختلف نقله ونقل غيره عنه في اشهد انى رايت الهلال ومر ان الراجح القول ونقل الماوردى وجهين فيما لو سمعه يقر بشىء ثم قال له المقر لا تشهد على بهو بحث بعضهم ان الاقرار ان كان بحق لله كان قوله لا تشهد على رجوعا عنه او لغيره لم يلتفت لقوله اه وفيه نظروا والاجهانه لا يلتفت له مطلقا وفي قول قديم لا بد في الشهادة من اذن المشهود عليه فيها (فان جهلها) أى الاسم والنسب او احدهما (لم يشهد عند موته وغيبته) إذ لا فائدة بخلاف ما اذا حضر وأشار اليه فان مات احضر قبل الدفن ليشهد على عينه قال الغزالي وكذا بعده ان لم يتغير واشتدت الحاجة لحضوره واعتمده الزركشى ولم يبال بتضعيف الرافعى له (ولا يصح تحمل شهادة على متقبة) بنون ثم تاء من انتقبت للداء عليها (اعتناد على صوتها) كما لا يتحمل بصير في ظلة اعتقادا عليه لاشتباه الاصوات ولا

كلام ابن ابي الدم ومر جمع الضمير قوله والصواب الخ (قوله وهو الخ) أى القول الذى استصوبه (قوله فهو) أى الاقرار وقوله مشهود به وعليه باعتبارين محل تأمل (قوله وقال تعالى وشهد الخ) فى الاستشهاد به تأمل (قوله او نكاح الخ) عبارة الروض مع شرحه ولو حضر عقد نكاح زعم الموجب انه ولى للمخطوبة او وكيل لها وانما اذنت له فى العقد ولم يعلم الاذن ولا الولاية او الوكالة ولا المرأة او علم بعض ذلك لم يشهد بالزوجية لكن يشهد ان فلانا قال انكحت فلانة فلانا وقبل فلان فان علم جميع ذلك شهد بالزوجية اه (قوله عنه) أى عن ابن ابي الدم (قوله واشهده) أى العقد (قوله حضرته) أى العقد الجارى بينهما او مجلسه (قوله ونظر الخ) يظهر انه ببناء الفاعل مستند الى ضمير القمولى (قوله بان جزمه به) أى جزم الشاهد بالعقد (قوله نقله الخ) أى القمولى وقوله عنه أى ابن ابي الدم (قوله ومر) أى فى الصيام (قوله لحق الله الخ) الانسب الباء كما فى بعض النسخ (قوله لم يلتفت لقوله) أى فليشهد بذلك (قوله مطلقا) أى فى حق الله او غيره (قوله فى الشهادة) أى ادائها (قوله أى الاسم والنسب) إلى قوله ولو شهد على امرأة فى المغنى إلا قوله واعتمده الزركشى الى المتن وقوله كما مر وقوله بشرط الى امال الداء وما انبه عليه وإلى قول المتن وموت فى النهاية الا ذلك وقوله وفيه بسط الى امال الداء وقوله قال الرافعى وقوله ولو الاشارو وقوله لو ان نازع فيه البلقنى واطال (قوله او احدهما) ينبغى مالم يكن متميزا بدونه سم (قوله احضر قبل الدفن الخ) إن لم يرتب على ذلك نقل محرم ولا تغير له اما بعدد فنه فلا يحضرو وإن امن تغيره واشتدت الحاجة لحضوره خلافا للغزالي نهاية عبارة المغنى وهذا كما قاله الاذعى ان كان بالبلد لم يخش تغيره باحضار مو لا قالو جبه حضر الشاهد اليه فان دفن لم يحضر إذ لا يجوز نيشه قال الغزالي فان اشتدت الحاجة اليه ولم تتغير صورته جاز نيشه اه قال فى اصل الروضة وهذا احتمال ذكره الامام ثم قال ولا يظهر انه لافرق اه (قوله قال الغزالي الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما مر آنفا وللروض والمنهج (قوله بنون ثم تاء الخ) عبارة المغنى وضبط المصنف متقبة بشأته فوقية ثم نون مفتوحتين ثم قاف مكسورة شديدة وفى بعض شروح المتن ضبطه بنون ساكنة ثم مشأته فوقية مفتوحة ثم قاف مكسورة خفيفة وجرى على ذلك الشارح فقال بنون ثم تاء كما فى الصحاح اه (قوله للداء الخ) سيذكر تحرزه (قوله ولا اثر لحائل رقيق) أى فى صحة تحمل الشهادة عليها لان وجوده كعدمه حيث لم يمنع معرفة صورتها ع (قوله كما مر) أى فى شرحه وابصار قائلها (قوله فتعلق بها) لعل المراد بالتعلق بها هنا ملازمته ارشيدى (قوله بشرط ان يكشف نقابها الخ) هذا شرط للعمل بالشهادة كما لا يخفى رشيدى (قوله قال جمع ولا ينعقد الخ) إذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صح وإن لم يره القاضى العاقد لانه ليس بحاكم بالنكاح ولا شاهد كزوج ولى النسب موليته التى لم يرها قط بل لا يشترط رؤية الشاهدين وجهها فى انعقاد النكاح كما مال اليه كلام الشارح فى باب النكاح خلاف ما نقله هنا عن الجمع المذكور رسم (قوله كأن تحملا الخ) أى ثم شهد بذلك مغنى (قوله جاز) جواب اما فكان ينبغى زيادة الفاء (قوله وثبت الحق)

الخصوص فى سائر الطباق (قوله او احدهما) ينبغى مالم يكن متميزا بدونهما (قوله فان مات احضر قبل الدفن) ان لم يرتب على ذلك نقل محرم ولا تغير شمر (قوله قال جمع ولا ينعقد نكاح متقبة) لان عرفها الشاهدان (الخ) إذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صح وان لم يره القاضى العاقد لانه ليس بحاكم بالنكاح ولا شاهد كما لو زوج ولى النسب موليته التى لم يرها قط بل لا يشترط رؤية الشاهدين وجهها فى انعقاد النكاح كما مال اليه كلام الشارح فى باب النكاح خلاف ما نقله هنا عن الجمع المذكور (قوله اشرت اليه فى النكاح) ميله فيه إلى خلاف ما هنا فراجع

أثر لحائل رقيق كما مر واقيم قوله اعتداء انه لو سمعها فتعلق بها إلى قاض وشهد عليها جاز كالاعنى بشرط ان يكشف نقابها ليعرف القاضى صوتها قال جمع ولا ينعقد نكاح متقبة لان عرفها الشاهدان اسما ونسبا او صورة وفيه بسط مهم اشرت اليه فى النكاح وذكرته فى الفتاوى فراجع اه اما لا للداء عليها كان تحملا ان متقبة بوقت كذا عجم كذا قالت كذا وشهد آخر ان ازهد ما وصوة اللانة بامت الا ان جاز

وثبت الحق بالبينتين و لو شهد على امرأة باسمها ونسبها فسألهم القاضي اتعرفون عينها او اعتمدتم صوتها لم يلزمهم اجابته قاله الرافعي وحمله كما علم عامري مشهورى الديانة والضبط (٣٦٢) والاولوه سؤلهم ولزمهم الاجابة كما قاله الاذرعى والزركشى وآخرون (فان

عرفها بعينها او باسم ونسب جاز) التحمل عليها للاداء ولا يجوز كشف نقابها حيثنذا لا حاجة اليه (ويشهد عند الاداء بما يعلم بما امر من اسم ونسب ولا اشار فان لم يعرف ذلك كشف وجهها وضبط حليتها وكذا يكشفه عند الاداء (ولا يجوز التحمل عليها) اى المنتقبة (بتعريف عدل او عدلين على الاشهر) الذى عليه الاكثرون بناء على المذهب ان التسامع لا بد فيه من جمع يؤمنون اطوهم على الكذب نعم ان قالنا نشهد ان هذه فلانة بنت فلان كانا شاهدى اصل وسامعها شاهد فرع فيشهد على شهادتهما بشرطه (والعمل) من الشهود الا الاصحاب كما قاله البلقينى (على خلافه) وهو الاكتفاء بالتعريف من عدل وجرى عليه جمع متقدمون بل ومع غير واحد على اعتماد قول ولدها الصغير وهو بين نسوة هذه اى (ولو قامت بينة على عينه بحق) او ثبت عليها بوجه آخر كعلم القاضي (اطلب المدعى) من القاضي (التسجيل) بذلك (سجل) له (القاضى) جوازاً (بالحلية لا بالاسم والنسب) فلا يجوز التسجيل بهما (مالم يثبتا) عنده

بالبينتين) هل يجرى هذا في نظائره كالشهادة على من يجهل اسمه ونسبه المار رشيدى اى والظاهر نعم (قوله وثبت الحق بالبينتين) اى كما لو قامت بينة ان فلان ابن فلان الفلان اقر بكذا وقامت اخرى على ان الحاضر هو فلان ابن فلان ثبت الحق معنى (قوله صوتها) اى او التسامع باسمها ونسبها (قوله بما مر) اى قبيل بحث شهادة الحسبة (قول المتن بعينها) بان كان رآها قبل الانتخاب او كانت امته او زوجته عنانى اه بجرى (قول المتن او باسم ونسب) كان صورة ذلك ان يستفيض عنده وهى منتقبة انها فلانة بنت فلان ثم يتحمل عليها وهى كذلك برساي اسم عبارة عرش كان طلقها زوجها والشهود يعرفون ان زوجته فلانة بنت فلان لتحملوا الشهادة على ان فلانة بنت فلان مطلقة من زوجها او زوج شخص بنته مثلاً بحضورهما فاذا ادعى الزوج نكاحها بعد وانكرت شهدا عليها بانها بنته اه (قوله التحمل عليها) الى قول المتن على خلافه فى المغنى لا قوله نعم الى المتن (قول المتن ويشهد) اى التحمل على المنتقبة معنى (قوله من اسم ونسب الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج فيشهد فى العلم بعينها ان حضرت وفى صورة علمه باسمها ونسبها ان غابت او ماتت ودفنت اه (قوله من اسم ونسب والاشار) ينبغى بشرط كشف نقابها ليعرف للقاضى صورتها اخذا بما تقدم سم (قوله ذلك) اى واحداً من العين والاسم مع النسب (قوله كشف وجهها الخ) اى عند التحمل ويجوز استيعاب وجهها بالنظر للشهادة عند الجمهور وصحح الماوردى ان ينظر الى ما يعرفها به فقط فان عرفها بالنظر الى بعضها لم يتجاوز وهذا هو الظاهر ولا يرد على مرة سواء قلنا بالاستيعاب ام لا الا ان يحتاج للتكرار معنى وزايدى (قوله وضبط حليتها) ولا يجوز النظر اى الى وجهها لتحمل الا ان امن الفتنة وروض فان خاف فلا كما فى محله لان فى غير غنية نعم ان تعين نظروا احتراز ذكره الاصل اسنى (قوله اى المنتقبة) عبارة المغنى اى المرأة منتقبة ام لا اه (قوله بناء على المذهب ان التسامع الخ) قضيتهم لو بلغوا العدد الذى يسوغ للشهادة بالتسامع يكتفى تعريفهم وسياق ان المراد بهم جمع كثير يقع العلم او الظن القوي بخبرهم فانظر هذا مع مامر عن القفال فى التنبيه الاول رشيدى (قوله من جمع يؤمن الخ) اى بشرط ان يكونوا مكلفين عرش (قوله بشرطه) اى الآتى فى فصل الشهادة على الشهادة (قول المتن والعمل على خلافه) ضعيف عرش وحلى عبارة المغنى وقد سبق للمصنف مثل هذه العبارة فى صلاة العبد وهى تقتضى الميل اليه ولم يصرح بذلك فى الشرح والروضة بل نقلا عن الاكثرين المنع وساق الثانى مساق الواجهة الضعيفة وقال البلقينى ليس المراد بالعمل عمل الاصحاب بل عمل بعض الشهود فى بعض البلدان اى ولا اعتبار به اه (قوله بل ومع غير واحد الخ) وهو يقبل قول ولدها الصغير وجاريته ولا يقبل العدلين ويحتج بان قول نحو ولدها يفيد الظن اكثر من العدلين رشيدى (قول المتن على عينه) اى المدعى عليه معنى (قوله كعلم القاضي) لعله ادخل بالكاف الاقرار واليمين المردودة (قوله جوازاً) الى قوله صحيح فى المغنى الا قوله لتعذر التسجيل على الغير وقوله ويظهر الى المتن وقوله قال الزركشى الى المتن وقوله معلق او مقيد (قوله على الغير) يعنى غير الحلية والاسم والنسب عبارة الاسنى فلا يسجل له بالعين لا متناعه اه يعين مبهمة ثم نون وهى ظاهرة (قوله ومن حليته الخ) بكسر الميم معطوف على قوله لذكر الخ (قوله كذا) عبارة المغنى والاسنى كيت وكيت اه (قوله او صافه الظاهرة الخ) كالطول والقصر والبياض والوساد والسمن والحزال وعجلة اللسان وثقله وما فى العين من السكحل والشهلة وما فى الشعر من جمود وقسبوطة وبياض وسواد ونحو ذلك معنى (قوله ومن انه لا يكتفى الخ) لعله اراد ما ذكره فى التنبيه الاول ولكنه اقتصر هناك على المشهود عليه وسكت عن المدعى (قوله فان نسب) اى الشخص معنى (قوله وان نازع فيه) اى فى عدم ثبوت نسب الانسان

(قوله فان عرفها بعينها او باسم ونسب جاز) كان صورة ذلك فى الاسم والنسب ان يستفيض عنده وهى منتقبة انها فلانة بنت فلان ثم يتحمل عليها وهى كذلك (قوله من اسم ونسب والاشار) ينبغى بشرط كشف نقابها

بالبينتين ولو على وجه الحسبة او بمله لتعذر التسجيل على الغير فيكتب حضر رجل ذكر انه فلان ابن فلان ومن حليته باقراره كذا او يذكر او صافه الظاهرة لا سياد قيقها و مر انه لا يكتفى فيها قول مدعى ولا مدعى عليه فان نسب لا يثبت باقراره وان نازع فيه البلقينى واطال

(وله الشهادة بالتسامع) الذي لم يعارضه ما هو اقوى منه كانكار المنسوب اليه أو طعن أحد في انتسابه اليه كذا اطلقوه ويظهر أن لا بد من طعن لم تقم قرينة على كذب قائله (على نسب) لذكر أو أنى كائن (من اب أو قبيلة) (٢٦٣) كذا ولد فلان أو من قبيلة كذا التعداد اليقين فيهما إذ مشاهدة الولادة

بأقراره معنى (قول المتن بالتسامع) أي الاستفاضة شيخ الاسلام ومغنى (قوله الذي لم يعارضه الخ) غبار الروض مع شرحه والمغنى وصورة الاستفاضة في التحمل أن يسمع الشاهد المشهود بنسبه ينتسب إلى الشخص أو القبيلة والناس بنسبه إلى ذلك وامتد ذلك مدوة ولا تقدر بسنة بل العبرة بمدّة تغلب على الظن صحة ذلك وإنما يكتفى بالانتساب ونسبة الناس بشرط أن لا يعارضهما ما يورث تهمة فإن انكر النسب المنسوب اليه لم تجز الشهادة وكذا لو طعن بعض الناس في نسبه وإن كان فاسقا لا اختلال للظن حيث نذر (قوله أو طعن أحد الخ) أي ولو فاسقا سني (قول المتن على نسب الخ) ولو سمعه الشاهد يقول هذا ابني لصغير أو كبير وصدقه الكبير أو أنا ابن فلان وصدقه فلان جاز له أن يشهد بنسبه ولو سكنت المنسوب الكبير جاز للشاهد أن يشهد بالافرار لا بالنسب معنى وروض وفي شرحه هنا سؤال وجواب راجعه ان شئت (قوله إذ مشاهدة الولادة الخ) أي على الفرائض معنى (قوله فسومع في ذلك) عبارة الاسنى والمغنى والحاجة داعية إلى اثبات الانساب إلى الاجداد المتولين والقبائل القديمة فسومع فيه اه (قوله أو على كونه الخ) عطف على قول المتن على نسب الخ (قوله المستحق الخ) نعمت لبلد كذا أو كان الاولى المستحق أهلها على وقف كذا (قوله ونحو ذلك) عطف على قوله كونه الخ (قوله فيقبل) يعني أداء الشهادة وفي بعض النسخ بالثبوت الفوقية وهي ظاهرة (قوله وإن يقيم الخ) نائب فاعله ضمير النسب رشيدى (قوله لانه قد يتعذر الخ) عبارة المغنى كالنسب ولأن اسبابه كثيرة منها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد يمسر الاطلاق عليها فجاز أن يعتمد على الاستفاضة اه (قوله في قرية) لعله محرف عن غربة بالظن وليام (قول المتن لا عتق) عطف على نسب في المتن (قوله واصل وقف) قال البلقيني محله عندى فيما اذا اضيف الى ما يصح الوقف عليه فاما مطلق الوقف فلا لجواز أن يكون مالكو وقفه على نفسه واستفاض أنه وقف وهو وقف باطل قال وهذا ما لا توقف فيه اه رشيدى (قوله واصل وقف) سيد كر محترزا لاصل (قوله على جهة) أي عامة معنى (قوله صحيح) نعمت وقف (قوله انبى الخ) أي رفع امر الوقف على نفس الواقف لحا كشافى (قوله بالاستفاضة) أي بالشهادة المستندة عليها (قوله على ما ياتى) أي اتفاق المتن (قوله الاول) أي في الجميع (قوله لان مدتها) إلى قوله استقلالاً في النهاية (قوله بالتسامع) أي الاستفاضة ولا يشك أحدان عائشة رضى الله تعالى عنها زوج النبي ﷺ وان فاطمة رضى الله تعالى عنها بنت النبي ﷺ ولا مستند غير التسامع وحيث ثبت النكاح بالتسامع لا يثبت الصداق به بل يرجع لمهر المثل اه معنى (قوله وخرج) إلى قوله كما مر في المغنى والاسنى الا قوله استقلالاً إلى لكن ذلك (قوله على ما قاله الزركشى الخ) إنما تبرأ عنه لما ياتى أن المنقول إنما هو اطلاق أنه لا يثبت بالاستفاضة شروط الوقف وتفصيله بدون التعميم المذكور بقوله أي الزركشى استقلالاً ولا تبعاً (قوله لكن هذا المنقول هو ما أتى به الخ) عبارة المغنى (تنبيه) ما ذكره في الوقف هو بالنظر إلى أصله وأما شروطه فقال المصنف في فتاويه لا تثبت بالاستفاضة شروط الوقف وتفصيله اه والاوجه كما قال شيخنا حمله على ما قاله ابن الصلاح فإنه قال يثبت بالاستفاضة أن هذا وقف

ليعرف القاضى صورتها اخذاً ما تقدم (قوله وله الشهادة بالتسامع على نسب من أب أو قبيلة الخ) قال في الروض ولو سمعه يقول هذا ابني لصغير أو كبير وصدقه أي الكبير جاز أن يشهد بنسبه ولو سكنت أي المنسوب الكبير جاز أن يشهد بالافرار أي لا بالنسب اه قال في شرحه وترجيح الحكمين من زيادته ثم قال فان قلت قضية كلامه في الحكم الثاني أن الرجح ثبوت النسب بالافرار حال السكوت وهو ما جزم به أصله هنا كما رأيت فيخالف عكسه المعتمد الذي جرى هو عليه الاقرار قلت لا نسلم أن قضية ذلك فان قلت فليزعم على عدم ثبوته به أن الرجح عدم جواز الشهادة بذلك قلت لا نسلم لجواز أن يصدقه بعد سكوتة فليذكر أقراره

من غير اضافة لسبب فان استفاض سببه كالباع لم يثبت بالتسامع الا الارث لانه ينشأ عن النسب والموت وكل منهما يثبت بالتسامع وخرج باصل الوقف شروطه وتفصيله فلا يثبتان به استقلالاً ولا تبعاً على المنقول على ما قاله الزركشى رداً على من فصل كائن الصلاح ومن تبعه كالا سنوى وغيره لكن ذلك المنقول وهو ما أتى به المصنف وسبقه إليه ابن سراقه وغيره وإنما هو اطلاق فقط

لا نفيد الا الظن فسومع في ذلك قال الزركشى أو على كونه من بلد كذا المستحق وقفا على أهلها ونحو ذلك (وكذا ام) فيقبل بالتسامع على نسب منها (في الاصح) كالاب وان يقيم بمشاهدة الولادة (و) كذا (موت) على المذهب (لانه قد يتعذر إثباته بموته في قرية مثلاً) (لا) عتق وولا (و) اصل (وقف) مطلق أو مقيد على جهة أو معين صحيح وكذا فائد كوقف على النفس انتهى لشافعى ثبتت عنده بالاستفاضة فله على ما ياتى من التصحيح اثباته بها على ما اقتضاه اطلاقهم لكن قال أبو زرعة المدرك يقتضى خلافه لا نأنا اثبتنا الصحيح بها احتياطاً والفاقد ليس كذلك (ونكاح وملك في الاصح) لتيسر مشاهدتها (قلت الاصح عند المحققين والاكثرين في الجميع) وفي نسخة في الوقف والثابت في خطه الاول (الجواز والله اعلم) لان مدتها اذا طالت عسر اثبات ابتداءها فست الحاجة إلى اثباتها بالتسامع وصور الاستفاضة بالملك ان يستفيض انه ملك فلان

وهو يمكن حمله على ذلك التفصيل وهو أن محل عدم القبول أن شهد بالشروط وحدها بخلاف ما إذا شهد بها مع أصل الوقف لأن حاصلها يرجع إلى بيان وصف الوقف وتبيين كيفية ذلك مسموع كما أفق به ابن الصلاح وغيره وإذا لم تثبت التفاصيل قسمت الغلة على أربابها بالسوية فإن كان على مدرسة تعدت شروطها صرفها الناظر فيما يراه من مصالحها ثم كما صرف في الوقف ويبحث البلقيني ثبوت شرط يستفيض غالبا ككونه على حرم مكة قال ومحل الخلاف في غير حدود العقار فهي لا تثبت بذلك كما قاله ابن عبد السلام وإن اقتضى كلام الشيخ أبي حامد خلافه وليس يمكن افتاء طويل حاصله أنه لا يرجع في الحدود إلى ما في المستندات مطلقا لأن كتبها لا يعتمدون فيها غالبا على وجه صحيح صريح بل لا بد من بيئة صريحة بأن الحد الفلاني ملك لفلان قال وشهادة الشهود بأن ملك الدار الفلانية وحيازتها لفلان لا تثبت بها حد ودعاها لأنها ليست أنصاف ذلك وإن ذكروا الحدود لأنهم إنما (٢٦٤) يذكرونها على سبيل الصفة والتعريف لا غير فلا بد أن يصرحوا بأنهم يشهدون بها ولا

صدق ذو اليد عليها بيمينه قال وكذلك ما يقع في المستندات من أقر مثلا فلان بن فلان بكذا فلا تثبت بذلك بقوة فلان لفلان لأنهم تقع قصدا صريحة وإطال في هذا أيضا ولما ذكرت ذلك كله عنه بطوله في الفتاوى اعترضته بأن المقول الذي جرى عليه ابنه التاج ثبوت البتة ضمننا خلافا لملك وبعض أصحابنا وقياسا أن الشاهد لو قال أشهد أن الدار المحدودة بكذا أقر بها مثلا فلان كان شهادة بالحدود ضمننا ولا أقرار أصلا ومع ذلك لا يعتمد بما في المستندات من ذكر الحدود إلا أن صرح الشاهد بأنه يشهد بها ولو ضمننا كما تقرر أو يشملها الحكم كان يقول حكمت بجميع ما فيه ولما بسطت ذلك في الفتاوى قلت نعم الحق أنه لا يقبل في البتة والحدود ما رآنا من

لأن فلانا وقفه وأما الشروط فإن شهد بها مفردة لم تثبت بها وإن ذكرها في شهادته بأصل الوقف سمعت لأنه يرجع حاصله إلى بيان كيفية الوقف أه وهو شيخه كما قاله ابن قاسم قال الأسنوي ولا شك أن المصنف لم يطلع عليه أي ما قاله ابن الصلاح أنه يحذف (قوله) وهو يمكن حمله على ذلك التفصيل (الح) جرى على ذلك الحل شيخ الإسلام والمغني كما مرنا (قوله) على أربابها أي مستحق الوقف (قوله) فإن كان على مدرسة الخزان كان وقفا على جماعة معينين وأوجه متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية أسنى ومغني (قوله) شروطها (ب) يعني شروط الوقف على المدرسة (قوله) ويبحث البلقيني (ب) إلى قوله وللشيخ في النهاية (قوله) وللشيخ (افتاء الخ) يؤيده قول الشارح في التنبيه السابق كثيرا ما يعتمد الشهود داخل وقوله وقد تساهل جملة الشهود داخل فتدبر ثم رايت قوله لا تقي قلت نعم الخ وهو كلام نفيس أه سيد عمر (قوله) مطلقا (ب) أي ذكرت الحدود فيها أصلا أو ضمنا (قوله) مطلقا (ب) أي سواء كان على سبيل القصد والصرحة أو على سبيل الضمن والتبعية (قوله) من أقر فلان الخ) بيان لما (قوله) فلا تثبت بذلك (ب) أي بالشهادة بذلك الإقرار (قوله) عنه (ب) أي السبكي (قوله) ثبوت البتة ضمنا) تقدم عن المغني اعتماده (قوله) وقياسا (ب) أي مسئلة البتة (قوله) بأنه يشهد (ب) الإخصار الواضح بالشهادة بها أي الحدود (قوله) ما مر (ب) أي نحو قول الشاهد أن شهد فلان بن فلان أقر بكذا وقوله أشهد أن الدار المحدودة بكذا أقر بها فلان (قوله) وما يثبت (ب) إلى قوله قال الراعي في النهاية وكذا في المغني الأول وأما عسار وغصب (قوله) بذلك (ب) أي الاستفاضة (قوله) ورضاع) مر ما ينافيه في شرح ولا يجوز شهادة على فعل الخ وكذا قوله وغصب مر ما ينافيه في المتن (قوله) قال الراعي الخ (ب) اعتمده المغني (قوله) دون الاستفاضة (تتمه) لا يثبت دين بالاستفاضة لأنها لا تقع في قدره كذا علمه ابن الصباغ قال الزركشي ويؤخذ منه أن ملك الحصص من الأعيان لا يثبت بالاستفاضة قال الوجه القائل بثبوت الدين بالاستفاضة قوي وكان ينبغي للمصنف ترجيحها كما رجح ثبوت الوقف ونحوها ولا فرق بينهما أسنى ومغني (قوله) واعتراضوا) بينا المفعول (قوله) نقل (ب) أي الأذرى صاحب النوسط (قوله) وأجاب ابن الصلاح (ب) أي عن السؤال عن الشهادة المذكورة (قوله) والشروط لا تثبت الخ) أن كان من كلامه لا أذرى فلا إشكال وإن كان من كلام ابن الصلاح فهو مناف لما سبق عنه سيد عمر وتدفع المناقاة بأن ما هنا في الشهادة بالشروط بانفرادها كما هو موضوع المسئلة وما تقدم منه في الشهادة بها مع أصل الوقف (قوله) قال (ب) أي ابن الصلاح (قوله) لا تقي (ب) أي في شرح وقيل يكفي من عدلين (قوله)

فيقيم البيئة به ليثبت النسب أه (قوله) قال الراعي وغيره وإنما تقبل الشهادة بكون المال بيد زيد بالمشاهدة دون الاستفاضة) قال في الروض ولا يثبت دين بالاستفاضة أه قال في شرحه لأنها لا تقع في قدره كذا علمه

شاهد مشهور وعز يد التحري والضبط والمعركة بحيث يغلب على الظن أنه لم يذكر البتة والحدود إلا بعد أن استند بهما إلى وجه صحيح أنه يجوز له اعتماد فيهما وكلامهم في مواضع دال على ذلك وما يثبت بذلك أيضا ولا ينافي واستحقاق وزكاة ورضاع وجرح وتعديل وأعمار ورشد وغصب وإن هذا وارث فلان أو لا وارث له غيره قال الراعي وغيره وإنما تقبل الشهادة بكون المال بيد زيد بالمشاهدة دون الاستفاضة واعتراضوا بأن المنصوص أنها تسكني وقال الهروي أنه متفق عليه (تنبيه) نقل في التوسط عن الأسنوي عن ابن الصلاح مسئلة وقال أنها كثيرة الوقوع وهي أن جماعة شهدوا بأن النظر في الوقف الفلاني لو يدوم يزيد أو على ذلك ولم يكونوا شهدوا على الوقف أي لم يدركوه ولا قالوا أن مستندهم الاستفاضة وسئلوا عن مستندهم فلم يدعوه بل صمموه على الشهادة وأجاب ابن الصلاح بأن هذا محمول على استنادهم إلى الاستفاضة والشروط لا تثبت بمثل ذلك كما تقدم قالوا أيضا فإن إهمال السبب مقتض لرد الشهادة بالارث أه وإن خير من قولنا لا تقي وإذا أطلق

الشاهد وظهر للحاكم الى اخره وما مر في المنتقبة انه لا يلزم بيان سبب معرفتها انه ينبغي جريان ذلك التفصيل بين العارف الضابط وغيره هنا
وفهم من كلام ابن الصلاح انه ينبغي اطلاقه المنع على انه لا يمكن الاستناد فيه إلا الى (٣٦٥) الاستفاضة وهذا الحصر ممنوع لانه قد يستند

لنوا تر مفيد للعلم الضروري
وابن الصلاح لا يسمعه ان
يمنع ثبوت شروط الوقف
بهذا التواتر الاعلى من
الاستفاضة واذ لم ينحصر
الامر في الاستفاضة فلا
وجه لرد الشهادة المحتمل
استنادها لوجه صحيح لاسيما
مع اشتراطنا في الشاهد ما مر
وقوله وايضا فان اهمال
السبب الى اخره لا يلاقي ما
نحن فيه لان اهمال سبب
الارث يؤدي الى الجهل
بالاصل المقصود واهمال
السبب في مسئلتنا لا يؤدي
لذلك بل للجهل بطريقة
وشتان ما بين الجهلين فتأمل
ذلك كله فانه مهم (وشروط
التسامع) الذي يجوز
الاستناد اليه في الشهادة بما
ذكر (سماعه) اي المشهود
به فهو مصدر مضاف
للمفعول (من جمع يؤمن
تواطؤهم على الكذب)
ويحصل الظن القوي
بصدقهم وهذا لازم لما قبله
خلافا لمن استدرك به ولا
يشترط فيهم حرية ولا
ذكور قوله لاعدالة وقضية
تشبيه لهذا بالتواتر انه
لا يشترط فيهم اسلام وهو
محتمل مرايت بعضهم جزم
باشترطه لانه لو كانه لضعف هذا
لانه قد يفيد الظن القوي
فقط كما تقرر بخلاف

انه لا يلزم الخ) بيان لما مر (قوله معرفتها) أي المنتقبة أقول انه ينبغي الخ مفعول خير (قوله بين العارف
الخ) متعلق بالتفصيل وقوله هنا متعلق بالجريان (قوله المنع) أي لقبول الشهادة المذكورة (قوله فيه) أي في
علم ناظر الوقف (قوله واذ لم ينحصر الخ) الأولى التفريع (قوله ما مر) أي من كونه مشهورا لديانة والاضبط
(قوله الى الجهل بالاصل الخ) قد يمنع تاديتة الى ذلك بل انما يؤدي الى الجهل بكيفية الارث إلا ان يقال اذا
جهلت الكيفية لم يمكن الارث سم (قوله لا يؤدي لذلك الخ) محل تامل (قول المتن وشروط التسامع) أي
الاستفاضة روض وشرح المنهج (فرع) ما شهد به الشاهد اعتمادا على الاستفاضة جاز الخلف عليه اعتمادا
عليها بل أولى لانه يجوز الخلف على خط الابد دون الشهادة شرح الروض معه ومعنى (قوله الذي يجوز)
الى قوله وبه فارق في النهاية (قوله بما ذكر) أي من النسب وما بعده (قول المتن من جمع) أي كثير روض
ومعنى وشرح المنهج بشرط ان يكونوا مكلفين عرش (قول المتن توأطؤهم) أي توافقهم معنى (قوله
ويحصل الظن الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج بحيث يقع العلم او الظن القوي بخبرهم اه قال سم بعد
ذكر هاعن الثاني فارد بالجمع وبالأمن من توأطؤهم اعم بما في التواتر وبذلك يظهر ما في قول الشارح
وهذا لازم الخ بل اللازم الا اعم من العلم والظن فليتام اه وعبارة الرشيدى (قوله) ويحصل الظن القوي
الخ) الظاهر ان قائل هذا انما اراد به بيان مراد المصنف مما قاله وانه ليس المراد منه ما يفيد العلم خاصة كما هو
ظاهره وإنما المراد ما يفيد او الظن القوي وحينئذ لا ينبغي قول الشارح خلافا لما الخ اه (قوله وهذا)
أي قوله ويحصل الظن الخ وقوله لما قبله أي لقول المتن يؤمن الخ (قوله) خلافا لمن استدرك به) عبارة النهاية
فسقط القول بانه لا بد من ذكره اه (قوله ولا يشترط) الى قوله وقضية تشبيههم في المغنى (قوله) وهو محتمل
ثم رايت بعضهم جزم باشترطه) عبارة النهاية لكن افعى الوالد باشترطه فيهم اه وعبارة سم قوله ثم
رايت بعضهم كصاحب العباب وافق به شيخنا الشهاب الرملى اه (قوله لضعف هذا) أي التسامع (قوله
فهما مستويان في الطريق الخ) قد يمنع سم وقد يجاب بحمل الطريق على الجنس لا الشخص (قوله اذا
سكن) الى المتن في النهاية الا قوله بل كلام الرافعى الى كيفية ادائها (قوله) اذا سكن القلب لخبرهما) أي لان
الحاكم يعتمد قولهما فكذلك الشاهد ومال اليه الا امام وقيل يكفي من واحد اذا سكن اليه القلب معنى (قوله
وعلى الاول لا بد الخ) لعل محله ما لم يتحقق التواتر والعلم سم (قوله) وطول مدته الخ) ولا يقدر بسنة بل
العبرة بمدته تغلب على الظن صحة ذلك معنى واسنى (قوله) كما يعلم بما يأتى لعله اراد به قول المصنف وتجوز في
طويلة الخ او قول الشارح قال ولا يكفي التصرف مرة الخ توقف (قوله وشروط) الى المتن في المغنى لا مسئله

ابن الصباغ قال الزركشى ويؤخذ منه ان ملك الحصص من الاعيان لا يثبت بالاستفاضة اه (قوله الى
الجهل بالاصل) قد يمنع تاديتة الى ذلك بل انما يؤدي الى الجهل بكيفية الارث إلا ان يقال اذا جهلت الكيفية
لم يمكن الارث (قوله) وشروط التسامع الذي يجوز الاستناد اليه في الشهادة الخ) فسر في شرح المنهج التسامع
بالاستفاضة (قوله من جمع يؤمن الخ) قال في شرح المنهج فيقع العلم او الظن القوي بخبرهم اه فالمراد
هنا بالجمع وبأمل توأطؤهم اعم بما في التواتر (قوله) ويحصل الظن القوي الخ) الوجه ان يقال ويحصل العلم
او الظن القوي لان الحاصل قد يكون العلم وقد يكون الظن وبذلك يظهر ما في قوله وهذا لازم لما قبله بل
اللازم الا اعم من العلم والظن فليتام (قوله) ثم رايت بعضهم كصاحب العباب وافق به شيخنا الشهاب
الرملى (قوله) فهما مستويان الخ) قد يمنع (قوله وعلى الاول) كتب عليه مر (قوله وعلى الاول
لا بد من تكرره وطول مدته عرفا) لعل محله ما لم يتحقق التواتر والعلم

التواتر فانه يفيد العلم الضروري وبه فارق

(٣٤) - شرواني وابن قاسم - عاشر

الاستفاضة فهما مستويان في الطريق مختلفان في الثمرة كما حقق في محله (وقيل يكفي) التسامع (من عدلين) اذا سكن اقل قلب لخبرهما وعلى
الاول لا بد من تكرره وطول مدته عرفا كما يعلم بما يأتى وشروط ابن ابى الدم ان لا يصريح بان مستنده الاستفاضة ومنها الاستصحاب

ثم اختار وتبعه السبكي وغيره انه ان ذكره تقوية لعل به بان جزم بالشهادة ثم قال مستندى الاستفاضة او الاستصحاب سمعت شهادته والاشهاد بالاستفاضة بكذا فلا بل كلام الرافي (٢٦٦) يقتضى انه لا يضر ذكرها مطلقا حيث قال في شاهد الجرح بقول سمعت الناس يقولون

فيه كذا لكن الذى صرحوا به هنا ان ذلك لا يكتفى لانه قد يعلم خلاف ما سمع وعليه فيوجه الاكتفاء بذلك في الجرح بانه مفيد في المقصود منه من عدم ظن العدالة ولا كذلك هنا اذا اطلق الشاهد وظهر للحاكم ان مستنده الاستفاضة لم يلجئه الى بيان مستنده الا ان كان عاميا على الالوجه لانه يعجز شروطها وكيفية ادائها اشهد ان هذا ولد فلان او وقفه او عتيقه او ملكا او هذه زوجته مثلا لانحو اعتقه او وقفه او تزوجها لانه صورة كذب لا تقتضاه انه رأى ذلك وشاهده لما مر في الشهادة بالفعل والقول (ولا تجوز الشهادة على ملك) لعقار او منقول نقد او غيره (بمجرديد) لانها لا تستلزم نعم له الشهادة بها (ولا يبدو تصرف في مدة قصيرة) لاحتمال انه وكيل عن غيره (وتجوز) الشهادة بالملك اذا رآه يتصرف فيه وبالحق كحق اجراء الماء على سطحه او ارضه او طرح الناج في ملكه اذا رآه الشاهد (في) مدة (طويلة) عرفا (في الاصح) حيث لا يعرف له منازع لان ذلك يغلب على الظن الملك او الاستحقاق نعم ان انضم للتصرف استفاضة ان الملك

الاستصحاب والا قوله بل كلام الرافي الى وكيفية ادائها (قوله ثم اختار الخ) عبارة المغنى قال لان ذكره يشعر بعدم جزمه بالشهادة ويؤخذ من هذا التعليل حمل هذا على ما اذا ظهر بذكره تردد في الشهادة فان ذكره لتقوية كلام او حكاية حال قبلت وهو ظاهر اه وعبارة النهاية والوجه انه ان ذكره على وجه الرتبة والتردد بطلت اول تقوية كلام او حكاية حال قبلت اه (قوله ذكرها) اى الاستفاضة (قوله مطلقا) اى على وجه التقوية كان او لا (قوله وكيفية ادائها) اى الشهادة بالتسامع شرح المنهج (قوله لما مر في الشهادة بالفعل والقول) اى من انه يشترط في الاولى الابصار وفي الثانية الابصار والسمع معنى (قول المتن بمجرديد) ولا بمجرد التصرف وروض وشيخ الاسلام ومغنى (قوله لانها لا تستلزم) الى الفصل في النهاية الا قوله من ذى اليد وقوله واما بالفتح الى المتن (قوله لانها لا تستلزمه) لان مجرد اليد يكون عن اجارة واعادة شيخ الاسلام ومغنى (قول المتن ولا يبدو تصرف الخ) هو معطوف على قوله بمجرديد لا على ما قبله اى ولا يجوز الشهادة على ملك يبدو تصرف الخ رشيدى (قول المتن ولا يبدو تصرف في مدة قصيرة) اى عرفا بالاستفاضة معنى (قوله وتجوز الشهادة بالملك الخ) هذا بعد قوله السابق نقدا وغيره يقتضى الجواز في نحو التقديضا لكن عبر في الروض بقوله فصل من رأى رجلا يتصرف في شىء في يده متبني الخ قال في شرحه عن امثاله وخرج بالتميز غيره كالدرهم والدنانير والحبوب ونحوها مما يتماثل فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليداه ولا ينجح اشكال اطلاق قوله فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليد الا ان يكون مصورا بما اذا كان المشهود به في ذلك محتطابا بمثاله فلتراجع المسئلة ولتحرر اه سم اقول يؤيد الاشكال ويصرح بما قدمه الشارح عن ابي زرعة في اوائل فصل في غيبة المحكوم به راجعه (قوله او طرح الناج الخ) عطف على الاجراء (قوله في مدة الخ) متعلق بكل من التصرف وخبر الاجراء والطرح في قوله اذا رآه (قوله عرفا) الى قوله وان ما هنا في المغنى الا قوله ولا يكتفى الى ويستثنى وقوله قال الاذرى الى المتن (قوله حيث لا يعرف له منازع) ينبغى تقييده بنحو ما استظهره في شرحه وله الشهادة بالتسامع (قوله لان ذلك) اى امتداد اليد والتصرف مع طول الزمان من غير منازع اسنى ونهاية ومغنى (قوله نعم ان انضم للتصرف استفاضة الخ) بل الاستفاضة وحدها كافية كما افاده تصحيح المصنف السابق وصرح بذلك المنهج وشرح الروض سم (قوله للتصرف) عبارة النهاية والمغنى الى اليد والتصرف اه (قوله جازت الشهادة به) اى قطعاً نهائية ومغنى وبه يسقط ما مر انفا عن سم ان كان اراد الاعتراض (قوله من ذلك) اى من قول المصنف وتجوز في طويلة الخ (قوله الا ان انضم لذلك الخ) وفي سم بعد ذكر عبارة شرح الروض مانصه وقضيته الا كفتاه بطول المدة خلاف ما قاله الشارح اه اى والنهاية والمغنى (قوله من ذى اليد والناس) كذا في اصله رحمه

(قوله ثم اختار وتبعه السبكي وغيره الخ) والوجه انه اذا ذكره على وجه التردد والرتبة بطلت اول تقوية كلام او حكاية حال قبلت شمر (قوله وتجوز الشهادة بالملك اذا رآه يتصرف فيه الخ) هذا بعد قوله السابق نقدا وغيره يقتضى الجواز في نحو التقديضا لكن عبر في الروض بقوله فصل من رأى رجلا يتصرف في شىء في يده متبني الخ قال في شرحه عن امثاله وخرج بالتميز غيره كالدرهم والدنانير والحبوب ونحوها مما يتماثل فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليداه ولا ينجح اشكال اطلاق قوله فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليد الا ان يكون مصورا بما اذا كان المشهود به في ذلك محتطابا بمثاله فلتراجع المسئلة ولتحرر (قوله نعم ان انضم للتصرف استفاضة) بل الاستفاضة وحدها كافية كما افاده تصحيح المصنف السابق ونقله في شرح الروض عنه مخالفا به ما ذكره الروض من عدم الاكتفاء بالاستفاضة وحدها وعبارة المنهج وبملك به اى وله الشهادة بملك بالتسامع او بيد وتصرف تصرف ملاك مدة طويلة عرفاه (قوله ويستثنى من ذلك الرقيق) كتب عليه م وقوله في المدة الطويلة كتب عليه م (قوله الا ان انضم لذلك السماع من ذى اليد والناس الخ) عبارة

له جازت الشهادة به وان قصرت المدة ولا يكتفى قول الشاهد رأيتا ذلك سنين ويستثنى من ذلك الرقيق فلا تجوز الشهادة فيه بمجرد الهدى والتصرف في المدة الطويلة الا ان انضم لذلك السماع من ذى اليد والناس انه له كفى الروضة في اللقيط

للاحتياط في الحرية وكثرة استخدام الاحرار (وشرطه) اي التصرف المفيد لما ذكر (تصرف ملاك من سكنى وهدم وبناء وبيع) وفسخ واجارة (ورهن) لان ذلك هو المغالب لظن الملك والواو بمعنى او اذ كل واحد منها على (٣٦٧) حديثه كاف قال ولا يكفي التصرف مرة قال

الاذرى بل ومرتين بل
ومرارا في مجلس واحد او
ايام قليلة (وتبنى شهادة
الاعسار على قرائن ومخايل)
اي مظان (الضر) بالضم
وهو سوء الحال اما بالفتح فهو
خلاف النفع (والاضافة)
مصدر اضاف اي ذهب ماله
لتعذر اليقين فيه فاكتفى
بما يدل عليه من قرائن
احواله في خلوته وصبره على
الضيق والضرر وهذا شرط
لاعتداه الشاهد وقدم في
الفلس اشترط خبرته
الباطنة وهو شرط لقبول
شهادته او ان ما هنا طريق
للخبرة المشترطة ثم
(فصل في تحمل الشهادة
وادائها وكتابة الصك وهي
اعنى الشهادة تطلق على
نفس تحملها وعلى نفس
ادائها وعلى المشهود به
وهو المراد في قوله (تحمل
الشهادة) مصدر بمعنى
المفعول اي الاحاطة بما
سيطلب منه الشهادة به
فيه وكنوا عن تلك الاحاطة
بالتحمل اشارة الى ان
الشهادة من اعلى الامانات
التي يحتاج حملها الى الدخول
تحت ورطتها الى مشقة
وكلفة ففيه مجازان لاعتمال
التحمل والشهادة في
غير معناها الحقيقة
(فرض كفاية في النكاح)

الله تعالى وفي النهاية اي وشرح الروض وعبارة المغنى ان يسمعه يقول هو عبدى او يسمع الناس يقولون
ذلك فليحرره سيد عمر وعبارة عش قوله الا ان ينضم الى ذلك السماع من ذى اليد الخ اي فلا
يكفى السماع من ذى اليد من غير سماع من الناس ولا عكسه اه والا قرب اخذ من قول المتن المتقدم
وشرط التسامع سماعه من جمع الخ ما في بعض نسخ النهاية السماع من الناس الخ المفيد لكفاية السماع
من الناس وعدم اشتراطه من ذى اليد (قوله للاحتياط في الحرية) يؤخذ منه ان صورة المسئلة ان النزاع
مع الرقيق في الرق والحرية اما لو كان بين السيد وبين اخري يدعى الملك لظاهر انه تجوز الشهادة فيه بمجرد اليد
والتصرف مدة طويلة هكذا ظهر فليراجع رشيدى (قول المتن وشرطه) اي في العقار مغنى (قول المتن من
سكنى وهدم الخ) ودخول وخروج روض ومغنى (قوله وفسخ) اي بعد البيع مغنى (ولا يكفي التصرف
مرة الخ) هل يغنى عن ذلك ما تقدم من اشتراط طول المدة سم (قول المتن ومخايل الضر) عطف تفسير
عش (قوله بالضم) سوء الحال وهو المناسب هنا مغنى (قوله في خلوته) عبارة غيره خلواته اه بصيغة الجمع
(قوله وصبره الخ) عطف على قرائن الخ عبارة غيره بصبره اه (قوله وهذا) اي مراقبته في خلواته والاطلاع
على ما يدل على اعساره من قرائن احواله الخ

(فصل في تحمل الشهادة وادائها وكتابة الصك) (قوله في تحمل الشهادة) الى قوله اي الاحاطة
في النهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله وادائها) انما قدمه على كتابة الصك في الذكر لمناسبته للتحمل وقدم
المصنف الكتابة على الاداء في بيان الحكم لانه لا يطلب بعد التحمل للتوثيق به عش (قوله وعلى المشهود به)
اي اطلاقا مجازيا كما ياتي عش (قوله وهو المراد) اقول لا مانع من صحة اداة الاداء معنى تحمله التزامه ثم
رايت شيخنا الشهاب البرلسي قال اقول بل المراد الثاني لانه لا معنى لتحمل المشهود به الا بتاويل يحمل حفظه
او ادائه سم وسيد عمر اقول يؤيد اداة الثالث ان المقروض كفاية انما هو احاطة المشهود به لا التزام الاداء
المسبب عنها كما هو ظاهر ثم رايت قال الرشيدى بعد ذكر مقالة الشهاب عميرة البرلسي ومقالة سم مانعه
قد يستبعد ما ذكره الشيخ عميرة في النكاح فتأمل اه (قوله فيه) لا تظهر له فائدة (قوله ان الشهادة)
اي بالمعنى الثالث (قوله ففيه مجازان الخ) اي في المضاف مجازا بالاستعارة وفي المضاف اليه مجاز مرسل
(قول المتن في النكاح) اي وغيره مما يجب فيه الاشهاد شرح المنهج ومغنى اي كبيع مال الصبي او المجنون
او المحجور عليه بفلس اذا كان الثمن مؤجلا وبيع الوكيل المشروط عليه الاشهاد عش اه بجيرى
(قوله لتوقف انعقاده) الى قوله ويظهر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله قال الاذرى الى المتن وقوله التحمل
الى المتن وقوله بالرفع الى المتن (قوله والا) اي بان لم يكن ثم غيرهما بصفة الشهادة وظن اباءه ولم يظن شيء
(قوله وغيره) اي غير المالى (قوله الا الحدود) لانها تدر بالشبهات مغنى اي فليس التحمل فيما فرض كفاية
ولم يذ كر حكمها هل هو جائز او مستحب والا قرب الاول اطالب الستر في اسبابه عش (قوله التحمل الخ)
الاولى حذفه هنا وتقديره فيما ياتي انفا (قوله فيه) اي في كل منها مغنى (قوله بالرفع عطف على تحمل)

شرح الروض وهذا اي ما تقرر لا ينافيه تعين التسامع فيما مر في باب اللقيط من انه لو رآه يستخدم صغيرا
لا يفيد ذلك الشهادة له بالملك حتى يسمع منه ومن الناس انه له لانه محمول على ما اذا لم تطل المدة وقرق الاسنوى
بان وقوعه الا استخدام في الاحرار كثير مع الاحتياط في الحرية اه وقضيته الاكتفاء بطول المدة
خلاف ما قاله الشارح (قوله ولا يكفي التصرف مرة الخ) هل يغنى عن ذلك ما تقدم من اشتراط
طول المدة

(فصل في تحمل الشهادة فرض كفاية الخ) (قوله وهو المراد الخ) اقول لا مانع من صحة اداة الاداء

لتوقف انعقاده عليه ولو امتنع الكل انما ولو طالب من اثنين لم يتعين ان كان ثم غيرهما اي بصفة الشهادة قال الاذرى وظن اجابة الغيروالا
تعينا (وكذا الاقرار والتصرف المالى) وغيره كطلاق وعق ورجعة وغيرها الا الحدود التحمل فيه فرض كفاية (وكتابة) بالرفع عطف على
تحمل (الصك) في الجملة وهو الكتاب فرض كفاية ايضا (في الاصح)

للحاجة اليها التمهيد اثبات
التحقيق عند التنازع وكتابة
الصك لها اثر ظاهر في
التذكرو فيها حفظ الحقوق
عن الضياع وقيدت بالجملة
لما سر انه لا يلزم القاضي
ان يكتب للخص ما ثبت
عنده او حكم به وبظهور ان
المشهود له او عليه لو طلب
من الشاهدين كتابة ما
جرى تعين عليهما لكن
باجرة المثل كالاداء والام
يبقى لسكون كتابة الصك
فرض كفاية اثر ويفرق
بينهما وبين القاضي بان
الشهادة عليه تغني عن كتابته
ولا كذلك هنا قال ابن ابي
الدم ويسن للشاهد ان
يجعل القاضي ويزيد في
الغاية اي بالحق لا بالكذب
كما هو الشائع اليوم والدعاء
له بنحو اطال الله بقاءك اه
وما ذكره اخر اليس في محله
بل هو مكروه مطلقا ولا
يلزمه الذهاب للتحمل ان
كان غير مقبول الشهادة
مطلقا وكذا مقبولا الا ان
عذر المشهود عليه بنحو
مرض او حبس او كان
مخدرة او دعاه قاض الى امر
ثبت عنده ليشهده عليه
قال الدارمي او دعا الزوج
اربعة الى الشهادة بزنا
زوجته بخلاف دون اربعة
وبخلاف دعاء غير الزوج
قال البلقيني نقلا عن جميع
اولم يكن هناك ممن يقبل
غيرهم وقدم هذه في السير

لا يظهر وجه هذا العطف من حيث النحو وصريح صنيع المصنف انه معطوف على الاقرار فيقدر في الكل
التجمل كما جرى عليه المحل والمغنى عبارة الثاني وكذا الاقرار والتصرف المالى وغيره كطلاق وعق ورجعة
كتابة الصك وهو الكتاب التحمل في كل منها فرض كفاية اه (قوله للحاجة اليهما) اي التحمل والكتابة
وغير الشارح جعل الحاجة علة للتحمل فقط عبارة شرح المنهج ونحوها في المغنى والنهاية اما فرضية التحمل
في ذلك فلا حاجة الى اثباته عند التنازع الخ واما فرضية كتابة الصك فلا انها لا يستغنى عنها في حفظ الحق ولها
اثر الخ (قوله لما سر) اي في اداب القضاء (قوله انه لا يلزم القاضي ان يكتب الخ) المتن هو الوجوب العيني
فلا ينافي ما هنا من الوجوب على الكفاية زيادى (قوله تعين) الظاهر التانيث (قوله لكن باجرة مثل الخ)
عبارة المغنى وشرح المنهج ولا يلزم الشاهد كتابة الصك ورسم الشهادة الا باجرة فلا اخذها كما له ذلك في تحمله
اذا دعى له اه (قوله والا) اي وان لم تتعين (قوله بان الشهادة عليه) يعنى بان وجوب اشهاد القاضي على
ما ثبت عنده او حكم به بشرطه المار في اداب القاضي (قوله ويسن) الى المتن في النهاية الا قوله لا الكذب
الى بل هو وقوله قال الدارمي وقره الا ان كان متذكرا الى وقد دعى (قوله ان يجعل القاضي) اي في الاداء
اسنى (قوله كما هو) اي الكذب (قوله والدعاء الخ) لك ان تقول يجوز ان يكون قوله والدعاء معطوفا على
الكذب سيد عمر اقول ياب عنه كون التفسير المذكور من الشارح كما هو الظاهر ويصرح به صنيع
الاسنى حيث ذكرهنا كلام ابن ابي الدم المذكور وقره مسقطا عنه التفسير المذكور (قوله وما ذكره
اخرا) اي قوله والدعاء بنحو الخ (قوله بل هو مكروه) وفاقا للنهاية وللأسنى في باب القضاء (مطلقا) اي
سواء كان القاضي من اهل الدين او العلم او من ولاية العدل ام لا (قوله ولا يلزمه) الى قوله قال الدارمي في المغنى
(قوله مطلقا) اي عن مفهوم الاستثناء الا في انفا (قوله قال الدارمي او دعا الزوج اربعة الخ) اي وعلى
هذا تستثنى هذه من عدم وجوب التحمل في الحدود عرش (قوله ولم يكن هناك ممن يقبل الخ) ظاهر
صنيعه انه حينئذ يلزمه الذهاب للتحمل مطلقا وفيه نظر عبارة العباب فالتحمل في عقد النكاح وكذا كل
تصرف مالى فرض كفاية ان حضر ذلك او دعى للتحمل عن معذرة او مخدرة او عن قاض في حكمه انتهت اه
سم عبارة المغنى ثم على فرضية التحمل من طلب منه لزمه اذا كان مستجمعا لشرائط العدالة معتقدا لصحة
ما يتحمله وحضره فان لم يكن مستجمعا للشرائط فلا وجوب قال القاضي جز ما ودعى للتحمل فلا وجوب
الا ان يكون الداعي معذورا بمرض الخ فتلزمه الاجابة قال البلقيني ومحل كون التحمل فرض كفاية اذا
كان المتحملون كثيرين فان لم يوجد الا العدد المعتبر في الحكم فهو فرض عين كما جزم به الشيخ ابو حامد
والماوردي وغيرهما هو واضح جار على القواعد وفي كلام الشافعى ما يقتضيه انتهى اه وعبارة الرشيدى
قوله ولم يكن ثم من يقبل غيره اي وان لم يكن المشهود عليه معذورا كما هو قضية السياق وفيه قفة ثم راي
الاذرى قال ينبغي حمله على ما اذا دعا المشهود له المشهود عليه فاني الحضور قال اما اذا جابه للحضور ولا عذر
لواحد منهما فلا معنى لالزام الشهود السعى للتحمل اه (قوله ممن يقبل) ببناء المفعول (قوله وقدم هذه)
اي مسئلة تحمل الشهادة (قوله فلا تكرر) فيه تامل (قوله وله طلب) الى قوله نعم في المغنى الا قوله الا ان

ومعنى تحمله التزامه ثم راي شيخنا الشهاب البرلسى قال اول بل المراد الاول يعنى به الاداء الذى هو الثاني
في كلام الشارح لانه لا معنى لتحمل المشهود به الا بتاويل تحمل حفظه وادائه اه (قوله بل هو مكروه)
في الروض وشرحه في باب السير مانصه واما الطلبة اي التحية بها وهى اطال الله بقاءك فليل بكراتها قال
الاذرى وفيه نظر بل ينبغي ان يقال ان كان من اهل الدين او العلم او من ولاية العدل فالدعاء له بذلك قرينة
والا فمكروه بل حرام وكلام ابن ابي الدم يشير الى ما قاله اه وفيه ما في باب القضاء في بيان ما يدعى به للسلاطن
اذا تعلق الفتوى به مانصه ويكره اطال الله بقاءه فليست من الفاظ السلف اه (قوله الا ان عذر الخ)
عبارة العباب فالتحمل في عقد النكاح وكذا كل تصرف مالى فرض كفاية ان حضر ذلك او دعى للتحمل
عن معذرة او مخدرة او عن قاض في حكمه اه (قوله ولم يكن هناك ممن يقبل غيرهم) ظاهر صنيعه انه

كان إلى وقد دعى (قوله وحسب الصك) عبارة المغنى وشرح المنهج ولا يلزم الشاهد كتابة الصك ورسم الشهادة إلا باجرة فله اخذها كاله ذلك في تحمله وله بعد كتابته حبسه عنده للاجرة كالتصاري في الثوب اه (قوله واخذ اجرة للتحمل الخ) عبارة المغنى (تتمة) ليس للشاهد اخذ رزق لتحمل الشهادة من امام واحد الرعية راما اخذه من بيت المال فهو كالقاضي وتقدم تفصيله وان قال ابن المقرئ ليس له الاخذ مطلقا وقال غير له ذلك بلا تفصيل وله بكل حال اخذ اجرة من المشهود له على التحمل وكذا في الاسنى الا قوله وقال غير له ذلك بلا تفصيل (قوله اجرة للتحمل) وهي اجرة مثل المشى وايس له طلب الزيادة والفرق في ذلك بين الجليل والحقير ع ش (قوله وان تعين عليه) اى كفى تجهيز الميت اسنى (قوله ان كان عليه كلفة) ظاهره ولو في البلد سم عبارة المغنى ان دعى له فان تحمل بمكانه فلا اجرة له ا زاد الاسنى ومحلها ايضا ان لا تكون الشهادة بما يعين ذكرها ومعرفة الخصمين فيها لان باذل الاجرة انما يذللها بتقدير الانتفاع بها عند الحاجة اليها والا فيصير اخذها على شهادة يحرم اذا هو اقاله ابن عبد السلام اه (قوله لا الاداء) اى وان لم يتعين عليه كما يعلم بر اجعته لا نه فرض عليه فلا يستحق عليه عوضا ولا نه كلام يسير لا اجرة لمثلته وفارق التحمل بان الاخذ للاداء يورث تهمة قوية مع ان زمنه يسير لا تقوت به منفعة متقدمة بخلاف زمن التحمل اسنى ونهاية ومغنى (قوله متذكر اله) اى للشهود به الذى يدعى لادائه (قوله اى لتقصير في تحمله الخ) كان في العبارة تقديمها وتأخيرها فليراجع سيد عمر وايد سم كلام الشارح بما نصه قوله لا لعقيدة القاضي كذا في الروض اه ويؤيده ايضا ما مر انتفاع الاسنى عن ابن عبد السلام (قوله وقد دعى له من مسافة العدوى) لا لمن يؤدى في البلد اى ليس له اخذ شئ للاداء الا ان احتاجه اى ما ذكر من اجرة المراكوب ونفقة الطريق فله اخذه روض مع شرحه ونهاية ومغنى (قوله لياخذ الخ) اى ولو كان غنيا لا نه في مقابلة عمر ع ش (قوله اجرة مراكوبه الخ) وله صرف ما يعطيه المشهود له الى غير النفقة والاجرة مغنى ونهاية وروض مع شرحه وكذا من اعطى شيئا فقير اليكسوبة بنفسه للفقير ان يصرفه اغير الكسوة مغنى وروض (قوله وان مشى) ثم ان مشى الشاهد من بلد الى بلد مع قدرته على الركوب قد تنخرم المروءة فيظهر امتناعه فيمن هذا شأنه قاله الاسنوى قال الا ذرعى لا يتقيد ذلك ببلدين بل قد ياتي في البلد الواحد في ذلك خرما للمروءة الا ان تدعوا الحاجة اليه او يفعله تواضعا اسنى ومغنى ونهاية (قوله وكذا من دونها الخ) شامل لبلد الشاهد كما ياتي عن الررض (قوله لياخذ قدره) وفاقا للنهاية وخلافا للروض وشرح عبارة الررض ولا يلزم من قوته من كسبه اداء يشغله عنه الا باجرة مدته اه قال شارحه اى الاداء لا بقدر كسبه فيها وان عبر به الاصل نقلا عن الشيخ ابى حامد وبما عبر به المصنف عبر الماوردى اه (قوله الى فوق مسافة العدوى) مفهومه انه اذا دعى الى ما دونه فليس له طلب الزيادة على اجرة المثل كما مر عن ع ش (قوله كان لم يتحمل) الى قول المتن ولو جوب الاداء في النهاية الا قوله وانما لم يجب الى ولو علما (قوله كان الخ) الاولى بان كفى المغنى (قوله او قام بالبقية مانع) كوت وجنون

اجالا فلا تكرار وله طلب اجرة للكتابة وحسب الصك واخذ اجرة للتحمل بان تعين عليه ان كان عليه كلفة مشى ونحوه لا للاداء الا ان كان متذكرا اله على وجه لا يرد اى لتقصير في تحمله لا لعقيدة القاضي مثلاميا يظهر وقد دعى له من مسافة العدوى فسا فوق لياخذ اجرة مراكوبه وان مشى ونفقة طريقة وكذا من دونها وله كسب عطل عنه فياخذ قدره نعم له ان يقول لا اذهب معك الى فوق مسافة العدوى الا بكذا وان كثر (واذا لم يكن في القضية اثنان كان لم يتحمل غيرهما وقام بالبقية مانع

حينئذ يلزمه الذهاب للتحمل مطلقا وفيه نظر (قوله واخذ اجرة للتحمل) ظاهره ولو في البلد (قوله لا الاداء) قال في شرح الررض وان لم يعين عليه (قوله لا لعقيدة القاضي) كذا في الررض (قوله وقد دعى له من مسافة العدوى الخ) قال في الررض وشرحه لا ان يؤدى في البلد اى ليس له اخذ شئ للاداء الا ان احتاجه اى ما ذكر فله اخذه اه ثم قال في الررض ويلزم من قوته من كسبه اداء يشغله عنه الا باجرة مدته قال في شرحه اى الاداء لا بقدر كسبه فيها وان عبر به الاصل نقلا عن الشيخ ابى حامد وبما عبر به المصنف عبر الماوردى اه (قوله فياخذ اجرة مراكوبه الخ) هلا ذكر وامل ذلك في التحمل (قوله ايضا فياخذ اجرة مراكوبه الخ) قال في الررض وشرحه وله صرف ما يعطيه له المشهود له الى غيره اى غير ما ذكر من النفقة والاجرة ثم ان كان مشى الشاهد من بلد الى بلد مع قدرته على الركوب قد ينخرم المروءة فيظهر امتناعه فيمن شأنه قاله الاسنوى قال الا ذرعى بل لا يتقيد ذلك بالبلدين بل قد ياتي في البلد الواحد

(لزمهما الاداء) لقوله تعالى ولا ياب الشهاد اذ اقامدعوا اى للاداء وقيل له وللتحمل وقوله ومن يكتمها فانه اثم قلبه ويجب في الاداء حيث وجب الفور نعم له التاخير لفراغ حاموا كل ونحوهما فلوا دى واحدا ومنتع الاخر) بلا عذر (وقال المدعى) احلف معه عسى وان رآى القاضي الحكم بشاهد وعين لان من مقاصد (٢٧٠) الاشهاد التورع عن اليمين وكذا الوامنتع شاهدا نحو ودعيه قالوا احلف على الرد

(وان كان) في الواقعة (شهود فالاداء فرض كفائة) عليهم لحصول الغرض ببعضهم فان شهد منهم اثنان والاثموا كلهم دعاهم بجمعين او متفرقين والممتنع اولا اكثرهما اثما لانه متبوع كان المجيب اولا اكثرهم اجر لذلك (فلو طلب) الاداء (من اثنين) باعيانها (لزمها) وكذا لو طلب من واحد منهم ليحلف معه (في الاصح) ثلثا بفضي الي التواكل وفارق التحمل بانه حمل امانته هذا ادائها وانما لم يجب القضاء على من عين له وهناك غيره لانه اخطر من الاداء ولو علما اباة الباقيين لزمها قطعاً (وان لم يكن) في القضية (الواحد لومه) الاداء اذا دعى له (ان كان فيما ثبت بشاهد يمين) والقاضي المطلوب اليه يرى الحكم بهما اذ لا عذر له (والا) يمكن في ذلك (فلا) يلزمه اذ فائدة لادائه (وقيل لا يلزم الاداء الا من تحمل قصد الاتفاق) لانه لم يلتزم ورد بانها امانة حصلت عنده كسوب طيرته الرجح الى داره والاوجه أن النساء فيها يقبلن فسه

كألجل فيما ذكر وإن كان معهن في القضية رجا لنعم المخدرة لا تكلف خروجا في إرسالها من يشهد عليها على الوجه بالشهادة
أيضا ولودعي لأشهادين واتحد الوقت فإن كان أحدهما أخوف فو تأخره والآخر (ولو جوب الاداء) ولو عينا (شرط) أحدهما أن يدعي م
مسافة العدوى) فأقول ومريبتها للحاجة إلى الإثبات مع تعذر الشهادة على الشهادة إذ لا تقبل حيثنذ فإن دعي لما فوقه لم يجب للضرورة
إمكان الشهادة على الشهادة وظاهر كلامهم أن في البالد يراه المخدرة طلقا وعبارة الشيعين كالصريحة فيه لكن استثنى منه الماورد

ما اذا لم يستدل المشي ولا مركوب له او احضر له مركوب وهو بمن يستذكر الركوب في حقه فلا يلزمه الا دام وخرج يدعي ما اذا لم يطلب فلا يلزمه الاداء الا في شهادة حسبة فيلزمه فورا ازالة للمتكبر (وقيل) ان يدعي من (دون مسافة القصر) لانه في حكم الحاضر امام من مسافة القصر فلا يجب جز مالكن بحث الاذرعى وجوبه اذا دعاه الحاكم وهو في عمله والا امام الاظم (٢٧١) مستدلا بفعل عمر رضى الله عنه واستدلاله

انما يتم في الامام دون غيره والفرق بينهما ظاهر (و) ثانيا (ان يكون عدلا فان دعى ذو فسق يجمع عليه ظاهر او خفي لم يجب عليه الاداء لانه عيب بل يحرم عليه وان خفي فسقه لانه يحمل الحاكم على حكم باطل لكن مر عن ابن عبد السلام اوائل الباب وتبعه جميع جوازه وهو متجه ان انحصر خلاص الحق فيه ثم راي بعضهم صرح به والماوردى ذكر ما يوافق ابن عبد السلام في الخفي لان قبوله خلافا (قبل او يخلف فيه) كشرط مالا يسكر من النبيذ (لم يجب) الاداء عليه لانه يعرض نفسه لرد القاضى له بما يعتقده الشاهد غير قاضى والاصح انه يلزمه وان اعتقد هو انه مفسق لان الحاكم قد يقبله وهو ظاهر في مجتهد اما غيره المعتقد افسقه الممتنع عليه تقليد غير امامه بنحو شرط او عادة من موليه فيظهر انه لا يلزمه الاداء عنده لانه حينئذ كالجميع عليه ولا يلزم العدل الاداء مع فاسق يجمع عليه الا اذا كان الحق يثبت بشاهد معين (و) ثالثا ان يدعى لما يعتقده على احد وجهين في الروضة لكن الاوجه

بالشهادة الخ (قوله) او احضر له مركوب الخ يتأمل المراد به سيد عمر اقول المراد انه ان تيسر له المركوب ولو بان يحضره المشهود له لكن كان يستذكر الناس الركوب في حقه اعدم اعتياد الركوب في حق مثله وهو ظاهر لا ترد فيه وانما التردد في انه هل يعذر بذلك كعدم اعتياد المشي ام لا وصريح كلام الشارح كالتبعية الاول (قول الماتن وقيل دون مسافة القصر) وهذا من يدعى الاول بما بين المسافتين معنى (قوله) لكن بحث الاذرعى الخ عقب المغنى هذا البحث بما نصه قال شيخنا وما قاله ظاهر في الامام الاعظم دون غيره اه ولعله اخذ ذلك من قصة عمر رضى الله تعالى عنه ولا دلائل فيه الا ذليل فيه ان عمر اجبرهم على الحضور فلم يعتمد اطلاق الاصحاب اه (قوله) مستدلا بفعل عمر رضى الله تعالى عنه وقد استحضر المشهود من الكوفة الى المدينة وروى من الشام ايضا اسنى ومعنى (قوله) انما يتم في الامام الخ) خلافا للمغنى كما مر آنفا (قوله) والفرق بينهما) اى الامام والحاكم ظاهر اى وهو شدة الاختلال بمخالفة الامام دون غيره ع ش (قول الماتن ذو فسق الخ) اى كشارب الخمر معنى (قوله) وان خفي فسقه قال الاذرعى وفي تحريره الاداء مع الفسق الخفى نظر لانه شهادة بحق واعانة عليه في نفس الامر ولا اثم على القاضى لاذلم يقصر بل يتجه وجوب الاداء اذا كان فيه انقاذ نفس او عضو او بضع قال وبه صرح الماوردى اسنى ومعنى (قوله) اسكن مر عن ابن عبد السلام الخ) بل مر استيجاه وجوبه باقيد المذكور رشيدى (قوله) اوائل الباب) اى في شرح ولا تقبل لاصل ولا فرع (قوله) جوازه) اى جواز اداء الفاسق (قوله) وهو متجه ان انحصر خلاص الحق الخ) اى وان لم يكن نفسا ولا بضعا ولا عضوا وان قيدا الاذرعى ظهور الجواز بهذه الثلاثة واهم انه لو لم ينحصر خلاص الحق فيه لم تجزله الشهادة ولو قيل بجوازه لانه يجرد اعانة على تخلص الحق لكان متجهاه ومع ذلك لو تبين للحاكم حاله بعد الحكم تبين بطلانه وكلام الاذرعى يفيد الجواز اذا لم ينحصر خلاص الحق فيه والوجوب لاذ ان انحصراه ع ش وقوله وان قيدا الاذرعى ظهور الجواز بهذه الثلاثة فيه ان الاذرعى انما يقيد بها الوجوب كما مر آنفا وقول الاذرعى الخ اقره الاسنى والمغنى كما مر ايضا (قوله) ثم راي بعضهم) صرح به عبارة النهاية وافتى به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله) لان قبوله خلافا) عبارة الاسنى و فرق اى الماوردى بينه وبين الفسق الظاهر بان رد الشهادة به يخلف فيه وبالظاهر متفق عليه اه (قوله) الاداء عليه) الى الماتن في المغنى الا ما نبه عليه (قوله) بما يعتقده الشاهد غير قاضى) قضيته ان الكلام فيما اذا اعتقده الشاهد غير قاضى لنحو تقليد وهو منافي لقوله عقبه والاصح انه يلزمه وان اعتقد هو انه مفسق فانظر هذا التعليل رشيدى (قوله) لان الحاكم قد يقبله الخ) عبارة الاسنى والنهية والمغنى لان الحاكم قد يتغير اجتهاده وقضية التعليل عدم لزوم اذا كان القاضى مقلدا لمن يفسق بذلك وهو ظاهر وقد منع بانه يجوز ان يقلد غير مقلده اجيب بان اعتبار مثل هذا الجواز بعيد اه (قوله) لا اذا كان الحق الخ) اى وكان القاضى المطلوب اليه يرى الحكم بهما اخذا بماسر (قوله) ونالها) اى شروط وجوب الاداء (قوله) يجوز للشاهد) الى قوله ومن ثم لم يجوز في النهاية لا قوله ولذا جاز الى فلان يجوز (قوله) للشاهد ان يشهد بما يعتقده الخ) كان يشهد بتزويج صغيرة بولى غير مجرب عند من يراهو الشاهد لا يرى ذلك وان لم يقلد نهاية (قوله) كشعة الجوار) عبارة المغنى والنهية وهل يجوز

الفرق (قوله) بل يحرم عليه وان خفي فسقه لانه يحمل الحاكم على حكم باطل لكن مر عن ابن عبد السلام الخ) عبارة شرح الروض قال الاذرعى وفي تحريره الاداء مع الفسق الخفى نظر لانه شهادة بحق الى ان قال عنه بل يتجه الوجوب اذا كان في الاداء انقاذ نفس او عضو او بضع قال وبه صرح الماوردى الخ (قوله) وهو متجه ان انحصر خلاص الحق فيه) وبذلك اتفق شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله ش مر

مقابله بناء على الاصح انه يجوز للشاهد ان يشهد بما يعتقده الحاكم دون كشفة الجوار لان العبرة بعقيدة الحاكم لا غير ولذا جاز للشافعى طلبها والاخذ بها عند الخفى لما مر من نفوذ الحكم بها وبغيرها ظاهر او باطنا فلان يجوز للشاهد تحمل ذلك واداءه بالاولى فان قلت انما يظهر ذلك انما لا ينافى له اذ كيف يقصد تحمل ما يعتقده فسادا قلت قد تقرر انه لا عبرة هنا باعتقاده ومن ثم لم يجز

له الإنكار على متعاطي غير اعتقاده فجازله حضوره الانحور شرب البيرة ما ضعت شبهته فيه كما مر في الواية نعم لا يجوز له ان يشهد بصحة أو استحقاق ما يعتد فسادوه لان يتسبب (٢٧٣) في وقوعه الا ان فدل القائل بذلك ورابعها (ان لا يكون معذورا بمرض ونحوه) من كل عذر

يرخص في ترك الجمعة ما مر ونحوه نعم انما تعذر امرأة مخدرة دون غيرها كما مر ومرفى كون نفي الولد على الفور ما له تعلق بما هنا (فان كان معذورا بذلك (اشهد على شهادته) قال الزركشي ظاهره لزوم الاشهاد لكن قال الماوردي

مذهب الشافعي ان الواجب الاداء لا الاشهاد على شهادته ثم اختار تفصيلا وقال

شبيهه الصيمرى لا باس بالاشهاد وفي المرشد لا يجب الا ان يخاف ضياع الحق المشهود به اه ملخصا

وقوله ظاهره لزوم الاشهاد عليه عجب مع قول المتن اوبعث والذي يتجه من الخلاف الذي ذكره ما في

المرشد لكن ان نزل به ما يخاف موته منه نظير ما مر في الابصار بالوديعة (او بعث القاضى من يسمعها)

دفعها للشقة عنه وافهم اقتصاره على هذه الثلاثة انه لا يشترط زيادة عليها

فيلزمه الاداء عند نحو امير وقاض فاسق لم تصح توليته ان توقف خلاص الحق عليه

ويأتى اول الدعاوى انه لا يحتاج هذا لدعوى لان هذا انما جاز لضرورة توقف خلاص الحق على الاداء

عنده فهو بمنزلة اعلام قادر بمعصية لينيلها وهذا التصريح ما اقتضاه اطلاقهم انه لا فرق في نحو الامير بين الجائر وغيره ولا بين من فرض الامام اليه الحكم او الامر

بالمرور ومن لم يفوض له شيئا من ذلك يؤيده ما تقر في قاض فاسق لم تصح توليته وظاهره ان معنى توقف خلاص الحق عليه ما لو كان المتولى مختص ايضا لكن برشوة له او بهض اتباعه لانه حينئذ في حكم العدم وعند قاض متعنت او جائر اى ما لم يخش منه على نفسه كما هو ظاهر ولو قال لي

للعدل ان يشهد ببيع عند من يرى اثبات الشفعة للجار وهو الاراء او لا وجهان المفهوما كما قال شيخنا الجواز والبيع مثال والضابط ان يشهد بما يعلم ان القاضى يرتب عليه ما لا يعتقده اه قال عرش قوله ان يشهد ببيع الخ قضيته ان الشهادة بالبيع ليست سببا في حصول الشفعة التي لا يراها اذ لو كانت سببا لحرمت لما يأتى ان التسبب فيما يراه ممنوع حيث لا تقليد فليتأمل اه اقول يأتى عن سم ما يفيد انها سبب له لكننا مستثناة عن حرمة التسبب الاتية (قوله نعم لا يجوز له ان يشهد بصحة او استحقاق الخ) يؤخذ من ذلك انه لا يشهد باستحقاق شفعة الجوار بل بالبيع والجوار سم (قوله ولا ان يتسبب الخ) ينبغي الا التسبب في حكم ينفذ ظاهره او باطنا لما تقدم في قوله ولذا الخ اه وحاصله ان ما تقدم ونحوه مستثنى عما هنا لكن قد مره قول الشارح ان الان فدل الخ اذ مقتضاه الاطلاق (قول المتن ونحوه) كخوفه على ماله او تعطل كسبه في ذلك الا ان بذله قدر كسبه او طلبه في حرا وردشديده غنى (قوله من كل عذر) الي قوله ومرفى النهاية والمغنى (قوله من كل عذر) يرخص في ترك الجمعة يدخل فيه كل ذى ربح كربه وقد يتوقف فيه سم زاد الرشيدى وسياق له كلام في الفصل الاقايى اه واقول ويأتى في الفصل الاقايى عن الاسنى والمغنى استثناء نحو كل ذى ربح كربه (قوله دون غيرها) قال في شرح الهبة وغير المخدرة عليها الحضور وعلى زوجها الاذن لها انتهى اه سم وتقدم مثله عن الروض مع شرحه (قوله كما مر) اى آتفا (قوله انتهى) اى قول الزركشى (قوله عليه) الاولى اسقاطه (قوله عجب الخ) قد يقال ليس بعجب لان الكلام على تقدير عدم البعث الذى لا يتعلق به فهل الواجب حينئذ الاشهاد او الاداء وقد يقال المتجهان الواجب حينئذ احدا لامر من سم (قوله لكن ان نزل الخ) قد يغنى عنه قول المرشد الا ان يخاف الخ (قوله دفعها للشقة) الى قوله ويأتى في النهاية والمغنى (قوله انه لا يشترط زيادة الخ) عبارة المغنى عدم اشتراط كون المدعى الى قاضيا وعدم اشتراط كونه أهلا للقضاء وهو كذلك فلو دعى الى امير او نحوه كوزيرو علم وصول الحق به وجب عليه الاداء عنده كما في زيادة الروضة وينبغى كافي التوضيح حمله على ما اذا علم ان الحق لا يخص الا عنده واليه يرشدو لهم اذ اعلم انه يصل به الحق فقول المصنف في باب القضاء على الغائب ان منصوب سماع البينة يختص بالقضاء وهو يقتضى انه لا يجب عند غير القاضى محمول على غير هذا اه (قوله ويأتى اول الدعاوى) انه لا يحتاج الخ) ينبغي على قياس ذلك ان لا يحتاج الشاهد للفظ اشهد سم (قوله هنا) اى في الاداء عند نحو امير (قوله وهنا) اى التعميل المذكور (قوله لا فرق في نحو الامير) اى في ازوم الاداء عنده (قوله ما تقر الخ) اى آتفا (قوله المتولى) اى للقضاء (قوله وعند قاض) الى قوله ويتهين في المغنى الا قوله اى الى ولو قال الى قوله ولك ان تجمع في النهاية (قوله وعند قاض الخ) دطاف على قوله عند نحو امير (قوله لانه) اى المتولى وقوله حينئذ اى حين توقف تخليصه الى الرشوة (قوله متعنت) اى في الشهادة غنى (قوله على نفسه) يظهر انه ليس بقيد بل مثلها ماله وعرضه (قوله ولو قال الى الخ) ولو امتنع الشاهد من الاداء حياء

(قوله نعم لا يجوز ان يشهد بصحة او استحقاق الخ) يؤخذ من ذلك انه لا يشهد باستحقاق شفعة الجوار بل بالبيع والجوار (قوله ولا ان يتسبب) ينبغي الا التسبب في حكم ينفذ ظاهره او باطنا لما تقدم في قوله ولذا الخ (قوله من كل عذر يرخص في ترك الجمعة الخ) يدخل فيه كل ذى ربح كربه وقد يتوقف فيه فليتأمل (قوله نعم انما تعذر امرأة مخدرة دون غيرها) قال في شرح الهبة وغير المخدرة عليها الحضور وعلى زوجها الاذن لها اه وقوله ظاهره لزوم الاشهاد عليه عجب الخ قد يقال ليس بعجب لان الكلام على تقدير عدم البعث الذى لا يتعلق به فهل الواجب حينئذ الاشهاد او الاداء وقد يقال المتجهان الواجب حينئذ احدا لامر من سم (قوله ويأتى اول الدعاوى) انه لا يحتاج هذا لدعوى الخ) ينبغي على قياس ذلك ان لا يحتاج الشاهد للفظ اشهد

بمعصية لينيلها وهذا التصريح ما اقتضاه اطلاقهم انه لا فرق في نحو الامير بين الجائر وغيره ولا بين من فرض الامام اليه الحكم او الامر من المعروف ومن لم يفوض له شيئا من ذلك يؤيده ما تقر في قاض فاسق لم تصح توليته وظاهره ان معنى توقف خلاص الحق عليه ما لو كان المتولى مختص ايضا لكن برشوة له او بهض اتباعه لانه حينئذ في حكم العدم وعند قاض متعنت او جائر اى ما لم يخش منه على نفسه كما هو ظاهر ولو قال لي

عند فلان شهادة وهو متنع من أدائها من غير عذر لم يجبه لا عترافه بنفسه بخلاف ما إذا لم يقل من غير عذر لا حتماله وبتعين على المؤدى له عظم الشاهد فلا يكفي مرادفه كالم لا نه بلغ في الظهور وروا ائله الباب حكم اتيان الشاهد بمردف باسمه ولو عرف الشاهد السبب كالافرار فهل له ان يشهد بالاستحقاق او الملك رجحان قال ابن الرقة قال ابن ابي الدم اشهرهما لا وهو ظاهر نص الام والخبر وان كان فتيهما موافقا لانه قد يظن ما ليس بسبب سيئا ولا ن وظيفة نقل باسمه ورواه ثم ينظر الخ كما فيه ليرتب عليه حكمه لا ترتيب الاحكام على اسبابها وقال ابن الصباغ كغيره بعد اطلاعه على النص تسمع وهو مقتضى كلام الشيخين ولك ان تجمع بحمل الاول على من لا يوثق بدله والزاني على من يوثق بدله ولكن قولهم يندب للقاضي ان يسأل الشاهد عن جهة الحق إذا لم يثق بكامل عقله ورشد حفظه يقتضى بل يصرح بقبول شهادة غير الموثوق به مع اطلاق الاستحقاق فتايد به كلام ابن الصباغ وغيره وما يصرح به ايضا قول القاضي في تناوبه ولو شهد به بينه وبين هذا غير كف لهذه لم تقبل لانها شهادة نفي فالطريق ان يشهدوا بانها حرام عليه ان وقع العقد فامل اطلاقه قبول قولهما (٢٧٣) حرام عليه من غير ذكر السبب لكن يتعين

حملة على فقيهين متقطين موافقين لمذهب الحاكم بحيث لا يتطرق اليهما تهمة ولا جزم بحكم فيه خلاف في الترجيح وكذا يقال في كل ما قلناه بقبول الاطلاق ويؤيده قول المتن الآتي فان لم يبين ووثق القاضي بعلمه فلا بأس ولو شهد واحد شهادة صحيحة فقال الآخر اشهد بما او بمثل ما شهد به لم يكف حتى يقول بمثل ما قاله ويستوفيهما لفظا كالاول لانه موضع اداء لاحكامه قاله الماوردي وغيره واعتمده ابن ابي الدم وابن الرقة لكن اعترضه الحسيناني بان عمل من ادركه من العلماء على خلافه من ثم قال من بعده والعمل على خلاف ذلك قال جمع ولا يكفي اشهد

من المشهود عليه او غيره عصي وردت شهادته الى أن تصح توبته مغنى وروى مع شرحه (قوله) وهو متنع من ادائها الخ) اي فاحضره ليشهد اسنى ومغنى (قوله لم يجبه) اي القاضي لطالب الشاهد واحضاره ع شروا سنى (قوله لا عترافه) اي المدعى بنفسه اي الشاهد بالامتناع بلا عذر (قوله لا حتماله) اي ان يكون امتناعه لعذر شرعي كخوفه على نفسه من ظالم اسنى ومغنى (قوله) وروا ائله الباب حكم اتيان الشاهد الخ) اي وهو القبول فيما هو صريح في معنى مرادفه ع عبارة الشارح هناك انه يجوز التعبير عن المسموع بمردفه المساوي له من كل وجه لا غيراه (قوله) وقال ابن الصباغ الخ) عبارة النهاية وثانيهما نعم وبه صرح ابن الصباغ وغيره وهو مقتضى كلامهما وهو الوجه اه (قوله تسمع) وهو الوجه شرح مر اه سم (قوله) وهو مقتضى كلام الشيخين) ويأتي ما يؤيده (قوله) وما يصرح به الخ) اي بقبول الاطلاق (قوله) ولا جزم الخ) عطف على تهمة (قوله) ويؤيده) اي الحمل المذكور (قوله الآتي) اي في الشهادة على الشهادة (قوله) ولو شهد) الى قوله قاله الماوردي في النهاية (قوله) قاله الماوردي الخ) تبرأ منه لما يأتي من الاستدراك وجزم النهاية بما قاله الماوردي ولا عزو كما بينهما عليه (قوله) واعتمده ابن ابي الدم الخ) وقد عمت البلوى بخلافه لجهل اكثر الحكماء بنهاية (قوله) لكن اعترضه الخ) اي ما قاله الماوردي وغيره الخ) (قوله) من بعده) اي بعد الحساباني (قوله) قال جمع) الى قوله ولو قال اشهدوا في النهاية (قوله) ولا يكفي اشهد) بصيغة المتكلم (قوله) ولا يضمنونه) اي ولا يكفي اشهد بضمون خطي (قوله) لكن في ذوى البغوى الخ) ضعيف ع ش (قوله) انه يكفي بما تضمنه خطي) عبارة النهاية لا ككفاه بذلك فيما قبل الاخيرة إذا عرف الخ) ويقاس به الاخيرة بل قال جمع ان عمل الخ قال ع ش وهي قوله ولا يكفي قول القاضي الخ اه (قوله) ولا نعم لمن الخ) اي لا يكفي نعم جوا بالمن قال الخ) (قوله) بعد قراءته) اي ما في الكتاب والظاهر ولو كان السائل غير القارئ (قوله) وكذا المقر) اي فلا يكفي قوله نعم لمن قال له اشهد الخ) (قوله) نعم ان قال) اي المقر (قوله) نفسه) متعلق بالاسناد واللام بمعنى الى وقوله صريحاً اي اسناداً صريحاً (قوله) وافق) الى التنبيه في النهاية (قوله) يجوز الشهادة الخ) اي يجوز تحملها (قوله) إذا قصد) اي بتحملها (قوله) بها) اي في تلك المسائل (قوله) ان

(قوله) وقال ابن الصباغ كغيره بعد اطلاعه على النص تسمع) وهو الوجه ش مر (قوله) واعتمده ابن ابي الدم وابن الرقة) وقد عمت البلوى بخلافه لجهل اكثر الحكماء ش مر

(٣٥) - شرواني وابن قاسم - (عاشر) بما وضعت به خطي ولا يضمنونه ونحو ذلك بما فيه اجمال وإهام ولو من عام ويوافقه قول ابن عبد السلام واعتمده الاذري وغيره ولا يكفي قول القاضي اشهدوا على بما وضعت به خطي لكن في ذوى البغوى ما يقتضى انه يكفي بما تضمنه خطي اذا عرف الشاهد والقاضي ما تضمنه الكتاب ويقاس به بما وضعت به من ثم قال غير واحد من عمل كثيرين على الاكتفاء بذلك في الكل ولا نعم لمن قال اشهد عليك بما نسب اليك في هذا التكاليف الان قيل ذلك بعد قراءته عليه وهو يسمعه وكذا المقر نعم ان قال اعلم ما فيه وانما قر به كفى ولو قال اشهدوا او اكتبوا ان اه على كذا لم يشهدوا لانه ليس اقرارا كامر بما فيه وائله الافرار وانما هو مجرد اقرار بخلاف اشهدوا له على اني دعوت او وصيت مثلاً على ما ذكره بعضهم ويوجه بان فيه اسناده انشاء العقد الموجب لنفسه صرح بحافض الاحكام به عليه بخلاف الاول ولا يجوز لمن سمع نحو اقرار او بيع ان يشهد بما يعلم خلافه وافق ابن عبد السلام يجوز الشهادة على ما عكس اي من غير اخذ شيء منه إذا قصد ضبط الحقوق لترد لا رباها بالان رقع عدل (تنبيه) يستثنى اي بناء على ما مر انما ابن الصباغ وغيره مسائل يجب التفصيل في الشهادة بها كالدعوى منها ان يقر لغيره به من ثم يدعيها لا بدان

يصرح كينته بناقل من جهة المقر له ومنها الشهادة باكر اء ورقة او نظرو ف اربانه وارث فلان او براءة مدين بما ادعى به عليه او بجرح
 اور شد اور ضاع او نكاح او قتل او طلاق او بلوغ بسن بخلافها بلوغ اربوق ف فلا بد من بيان مصرفه بخلاف الوصية ويظهر ان محل
 ذلك في الوقف في غير شاهد الحسبة لان الفصد منها رفع بدالملك فيحفظها القاضي حتى يظهر لها مستحق او بان المدعى اشترى ما يدخره من
 اجنبى فلا بد من التصريح بانه كان يملكها او ما يقوم مقامه او باستحقاق الشفعة او بانه عتد ان لا عقلة فيبين سبب زواله او بان قضاء العدة
 وشهادة البينة بان اياه مات والمدعى (٢٧٤) به في يده او هو ساكن فيه كالشهادة بالملك لتضمنها بخلاف مجرد مات فيه او كان فيه حتى

مات او مات وهو لا بسنه
 لاها لم تشهد بملك ولا يد
 ويكنى قول شاهد النكاح
 أشهد أنى حضرت العقد
 او حضرته واشهده ولو
 قال لا شهادة لنا في كذا ثم
 شهد افي زمن يحتمل وقوع
 التحمل فيه لم يؤثر الاثر
 ولو قال لا شهادة لى على
 فلان ثم قال كنت نسيت
 قبل على الاوجه ان اشتهرت
 ديانه كما مر
 (فصل في الشهادة على
 الشهادة) تقبل الشهادة على
 الشهادة في غير عقوبة
 الله تعالى من حقوق الآدمى
 وحقوق الله تعالى كزكاة
 وحدالحا كم لفلان على نحو
 زناه وهلال نحو رمضان
 للحاجة الى ذلك بخلاف
 عقوبة الله تعالى كحد زنا
 وشرب وسرقة وكذا
 احصان من ثبت زناه او
 ما يتوقف عليه الاحصان
 لكن بحث البلقين قبولها
 فيه ان ثبت زناه باقراره
 لا مكان رجوعه ويرد بانهم
 لو نظرو لذلك لا جازوها
 في الزنا المقر به لا مكان
 الرجوع عنه وليس كذلك

يصرح) اى المدعى في دعواه ذلك العين (قوله بخلافها) اى الشهادة (قوله اربوق ف الخ) عطف على بجرح
 (قوله ان محل ذلك) اى وجوب بيان المصرف (قوله فيحفظها) اى العين او وقوفة (قوله بانه كان) اى الاجنبى
 (قوله فيبين) اى وجوبا (قوله بان اياه) اى المدعى (قوله ولا يد) فيه توقف لاسيما بالنسبة الى الاخيرة (قوله
 ويكنى) الى قوله كما مر في النهاية (قوله لم يؤثر) اى قولها او لا لا شهادة لنا ع ش (قوله كما مر) اى غير مرة
 (فصل في الشهادة على الشهادة) (قوله في الشهادة على الشهادة) اى وما يتعلق بها كقبول التزكية من الفرع
 ع ش (قوله الله تعالى) الى الفصل في النهاية لا قوله وحدالحا كم لفلان على نحو زنا وقوله وهل يتعين الى المتن
 وقوله ويرد الى المتن وقوله ويتجه الى وليس ما ذكر (قوله من حقوق الآدمى) كالاقرار والعقود
 والفسوخ والرضاع والولادة وعيوب النساء مغنى وروض مع شرحه (قوله كزكاة) اى ووقف المساجد
 والجهات العامة اسنى ومغنى (قوله وحدالحا كم لفلان الخ) عبارة الروض مع شرحه وتقبل في انه قد حدلانه
 حق ادمى فانه اسقاط للحد اه سم (قوله وهلال نحو رمضان) اى للصوم وذى الحجة للحج مغنى (قوله
 للحاجة الخ) ولعموم قوله تعالى وأشهدوا ذى عدل منكم (فرع) يجوز اشهاد الفرع على شهادته كما
 يفهم من اطلاق المتن وصرح به الصيمرى وغيره اسنى ومغنى (قوله بخلاف عقوبة) الى قوله لكن بحث
 البلقين في المغنى (قوله بخلاف عقوبة الله تعالى) كان ينبغي تاخيرها عن قول المصنف الا فى عقوبة لآدمى
 على المذهب رشيدى (قوله بخلاف عقوبة) اى موجب عقوبة اه ع ش (قوله او ما يتوقف عليه الاحصان)
 اى كالبلوغ مغنى وكالنكاح الصحيح ع ش (قوله لذلك) اى لا مكان الرجوع (قوله وذلك) اى عدم
 قبولها في عقوبة الله تعالى (قوله كقود) الى قوله وهل يتعين في المغنى لا قوله ونحو ذلك وقوله بما يريدان
 يتحمله عنه وقوله اى يجوز الى اذ لا يؤدى (قوله انما يحصل الخ) خبر وتحملها ع ش (قوله وضبطها) عطف
 تفسير (قوله فاعتبر فيها اذن المنوب عنه) ولهذا الوقال بعد التحمل لا تؤدعى امتنع عليه الاداء روض مع
 شرحه (قوله بما يأتى) اى من ان يسمعه يشهد عند نحو حاكم او يبين السبب (قوله جازله) اى للسامع (قوله
 وان لم يسترعه الخ) الو او حالية (قوله ونحوه) كاعليك واخبرك روض ومغنى واعرف واعلم وخبر ع ش
 (قول المتن بكذا) اى بان لفلان على فلان كذا مغنى (قوله بما يريد الخ) ليس بقيد (قوله او يحكم) سواء
 جوزنا التحكيم ام لا اسنى ومغنى وكذا لو كان حاكما او محكما فشهدا عنده ولم يحكم جازاه ان يشهد على
 شهادتهما لانه اذا جاز لغيره ان يشهد عليه بما بذلك فهو اولى مغنى (قوله قال البلقين) ونحو امير الخ عبارة
 المغنى وينبغي كما قال ابن شهبة الا كتفاء باداء الشهادة عند امير او وزر بناء على تصحيح المصنف وجوب
 ادائها عنده على ما مر لان الشاهد لا يتقدم على ذلك عند الوزير او الامير الا وهو جازم بثبوت المشهود به قال

(فصل تقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة الخ) (قوله وحدالحا كم لفلان على نحو زناه) عبارة
 الروض وشرح وتقبل في انه قد حدلانه حق ادمى فانه اسقاط للحد عنه اه (قوله نعم لو سمعه يسترعى غيره
 الخ) يجوز ان يجعل هذا طريقا رابعا ويجوز ان يكون من افراد الاسترعاء بان يجعل الاسترعاء عبارة عن
 الاذن له او لغيره وقوله جازله الشهادة على شهادة اى كما هو ظاهر بشرط بيان جهة التحمل كاشهد ان فلانا

فكذا الاحصان وذلك لان مبناها على الدراء ما امكن (وفي عقوبة لآدمى) كقود وحد قذف (على المذهب) لبناء حقه البلقين
 على المضايقة (و تحملها) الذى يعتد به لما يحصل باحد ثلاثة امور اما بان يسترعى (الاصل اى بان من منه رعاية شهادته وضبطها حتى
 يؤدبها عنه لانها نيابة فاعتبر فيها اذن المنوب عنه او ما يقوم مقامه بما يأتى نعم لو سمعه يسترعى غيره جازله الشهادة على شهادته وان لم يسترعه
 هو بخصوصه (فيقول انا شاهد بكذا) فلا يكتفى انا عالم ونحوه (واشهدك) واشهدتك (واشهد على شهادتي) او اذا استشهدت على
 شهادتي فقد اذنت لك ان تشهد ونحو ذلك (ار) بان (يسمعه يشهد) بما يريد ان يتجمله عنه (عند قاض) او يحكم قال البلقين ار نحو امير

اي تجوز للشهادة عنده لما مر فيه قال اذ لا يؤدي عنده إلا بعد التحق فاغناه ذلك عن إذن الاصل له فيه (أو) بان يبين السبب كان (يقول) ولو عند غير حاكم (أشبه أن لفلان على فلان الفان من مبيع أو غيره) لان ائتماده للسبب يمنع أحكام التماهل فلم يحتج لاذنه أيضا وهل يتعين هنا أن يسمع منه لفظ الشهاد أو يكفي مرادفه كل يحمل وقياس ما سبق التعيين وعليه يدل المتن وإن أمكن الفرق بان المدار هنا ليس إلا على تبين السبب لا غير (وفي هذا) الأخير (وجه) انه لا بد من اذنه لانه قد توسع (٢١٥) في العبارة ولو لدعى الاداء لا حجب وبمعين ترجيحه

فما لودات القرائن القطعية من حال الشاهد على تساهله وعدم تحريره للعبارة (ولا يكفي سماع قوله لفلان على فلان كذا أو أشهد بكذا أو عندى شهادة بكذا) وان قال شهادة جازمة لا أتمارى فيها لاحتمال هذه الالفاظ الوعد والتجوز كثير (وليكن الفرع عند الاداء جهة التحمل) كأشهد أن فلانا يشهد بكذا وأشهدنى أو سمعته يشهد به عند قاض أو يبين سببه ليتحقق الاضى صحة شهادته إذ أكثر الشهود لا يحسنها هنا (فان لم يبين) جهة التحمل (ووثق القاضى بعلمه) (وموافقته له في هذه المسئلة فيما يظهر) فلا باس) إذ لا يحذور نعم يسن له استفساله (ولا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة) بمانع قام به مطلقا أو بالنسبة للملك الواقعة لعدم الثقة بقوله ولان بطلان الاصل يستلزم بطلان الفرع (ولا يصح التحمل) الحشى مادام إشكاله ولا تحمل (النسوة) ولو على مثلن في نحو ولادة لان الشهادة على الشهادة

الباقين وكذلك لا يشهد عند الكبير الذى دخل في الفضية بغير تحكيم ويجوز تحمل الشهادة على المقر وإن لم يسترعى وعلى الحاكم إذا قال فى محل حكمه حكمت بكذا وإن لم يسترعى والحال به البغوى لإقراره بالحكم اه (قوله) اي تجوز الشهادة الخ) اي بان توفى خلاص الحق على الاداء عنده عن (قوله) بان يبين السبب) أى سبب الشهادة شرح المنهج واحسن منه عبارة شرح الروض أى سبب الوجوب اه (قوله) للسبب) أى البه عن (قوله) هنا) أى فى الثالث وقوله وقياس ما سبق أى من الاول والثاني (قول المتن) وفى هذا وجه) يشعر بان ما قبل الأخير وهو الشهادة عند قاض لا خلاف فيه وليس مراد ابل فيه وجه بعدم الكفاية ايضا معنى (قوله) لا حجب) بتقديم الحاء على الجيم وبالعكس أى امتنع من الشهادة عن شىء أو ادعى أنه وعد لا شهادة حفى (قول المتن) وعندى شهادة الخ) أى ونحو ذلك من صور الشهادة فى معرض الاخبار معنى (قوله) لاحتمال هذه الالفاظ الوعد الخ) أى لاحتمال أن يريد أن له عليه ذلك من جهة وعد وعده إياه ويشير بكلمة على الى أن مكارم الاخلاق تقتضى الوفاء معنى (قوله) كثيرا) لا حاجة اليه (قوله) كأشهد) الى قوله أى باعتبار الخ فى المعنى لا لقوله وموافقته الى المتن وما أنبه عليه (قوله) وأشهدنى) أى على شهادته معنى (قوله) عند قاض) أى أو تحكم اسنى ومعنى أى أو امير أو وزير (قوله) لا يحسنها) أى جهة التحمل معنى (قول المتن) فان لم يبين) كقوله أشهد على شهادة فلان بكذا معنى وقوله ووثق القاضى أى أو المحكم اسنى وقوله بعلمه أى بمعرفة شرائط التحمل معنى (قوله) وموافقته له) أى مع موافقته الخ (قوله) فلا باس) أى جازان يكفى بقوله أشهد على شهادة فلان بكذا اسنى (قوله) يسن له) أى للقاضى أو المحكم اسنى (قوله) استفساله) أى أن يساله بأى سبب ثبت هذا المال وهل أخبرك به الاصل أم لا معنى واسنى (قول المتن) ولا يصح التحمل الخ) شروع فى صفة شهاد الاصل وما يطرأ عليه معنى (قوله) بمانع الخ) متعلق بقول المصنف مردود الخ رشيدى (قوله) مطلقا) أى كفسق ورق أو بالنسبة لتلك الواقعة كما وشهد فردت شهادته ثم أعادها فلا يصح تحملها وإن كان كاملا فى غيرها معنى (قوله) مادام إشكاله) فان بائت ذكوره صح تحمله معنى عبارة عن شىء اول المراد انه إذا تحمل فى حال إشكاله وأدى وهو كذلك لا يقبل بخلاف من تحمل مشكلا ثم أدى بعد انضاحه فانه يقبل قياسا على الفاسق والعبد إذا تحملنا فاصين ثم اديا بعد كمالهما كما يأتى اه (قوله) من ثم لم يصح الخ) ولو شهد على أصل واحد فرعان فلذى الحن الخلف معهما فله الماوردى معنى (قول المتن) أو عداوة) أو نحو ذلك معنى (قوله) كان قال نسيت الخ) لعله تنظير رشيدى (قوله) قبل الحكم الخ) متعلق بحدث قول المتن منعت) أى هذه الفوادح وما اشبهها معنى ويصح أن يكون الفعل هنا وفيما مر بيناء المقومول كما مر ظاهر صنيع الشارح النهاية (قوله) من غير الأخيرة) وهى قوله أو تكذيب الاصل له

يشهد بكذا وسمعه يشهدنى يدل على شهادته فليتأمل (قوله) لان الشهادة على الشهادة) فيه شىء لعل الوجه لان الشهادة على اطلاع عليه الخ (قوله) أو عداوة) أو فادان حدوث العداوة هنا قبل الحكم ما منع منه وقد ذكر فى العباب فيما سبق كلاما يعلق بالشاهد الاصل فى نفسه ثم قال يؤخذ منه ان حدوث العداوة قبل الحكم لا يؤثر وهذا الخلف ما فاده ما عاين الان بنى فانه لا كان الاصل هنا لو حضر قبل الحكم احتجج الى شهادته اشترط كونه من اهل الشهادة الى حكم خلافة ذلك فانه لا مهمة حين شهادته ليست هى بصدد ان يحتاج الى اعادتها حتى يشترط ذكره فيه نظر اليان لم يشر الى التماس فى الفصل الآتى جزم بخلاف ما فى العباب

ما يطلع عليه الرجال غالبا وشهادة الفرع إما ثابتة شهادة الاصل لا ما شهد به الاصل ومن ثم لم يصح تحمل فرع واحد عن أصل واحد فيما ثبت بشاهد ويمن وإن اراد المدعى ان يخلف مع الفرع (فان مات الاصل أو غاب أو مرض لم يمنع شهادة الفرع) لان ذلك غير نص بل هو أو نحوه السبب فى قبول شهادة الفرع كما سيذكره أو انما قدمه هنا نوطنة لقوله (وان حدث) بالاصل (ردة أو فسق أو عداوة) بينه وبين مشهودة عليه أو تكذيب الاصل له كان قال نسيت التحمل أو لا اعلمه قبل الحكم ولو بعد اداء الفرع منعت (شهادة الفرع) لان كلامه من غير الأخير

لا يهجم دفعة فيورث رية فيامضى الى التحمل ولو زالت هذه الامور اشترط تحمل جديد اما بعد الحكم فلا يؤثر الا اذا كان قبل استيفاء عقوبة اخذاما ياتي في الرجوع قاله البلقيني (٢٧٦) (وجنونه كونه على الصحيح) فلا يؤثر لانه لا يقع رية في الماضي ومثله عمى

وخرس وكذا اغماء ان غاب والا انتظر زواله لقربه اى باعتبار ما من شأنه لكن يشكك عليه ما قدمه في ولى النكاح من التفصيل الا ان يفرق بخلاف نحو المرض لا ينتظر زواله لانه لا ينافى الشهادة (تنبيه) اطلقوا الجنون هنا وقيدوه في الحصانة كما مر فهل يتأتى هنالك التفصيل أو يؤدى عنه هنا حال الجنون مطلقا كل محتمل والثاني أقرب وعليه فيفرق بينه وبين الاغماء برجام زواله غالبا بخلاف الجنون وبين ما هنا والحصانة بان الحق ثم ثابت له فلا يتحمل عنه الا عند تحقق ضياع المحضون وجنونه يوم في سنة لا يضيئه (ولو تحمل فرع فاسق او عبد) اوصى (فادى وهو كامل قبلت) شهادته كالاصل اذا تحمل ناقصا ثم ادى كاملا (وتكفى شهادة اثنين على) كل من (الشاهدين) كما لو شهدا على اقرار كل من رجلين فلا يكتفى بشهادة واحد على هذا واحد على هذا ولا واحد على واحد في هلال رمضان (وفي قول

(قوله لا يهجم دفعة) في المصباح هجمت عليه هجوما من باب قعد دخلت بغتة على غفلة وهجمته على القوم جعلته يهجم عليهم يتعدى ولا يتعدى ع ش يعنى انها لا تظهر غالبا الا بعد تكررها عزيرى (قوله فيورث رية الخ) عبارة المغنى بل الفسق يورث الرية فيما تقدم والردة تشعر بخبث في العقيدة والعداوة بضغائن كانت مستكنة وليس لمدة ذلك ضبط فينعطف الى حالة التحمل اه (قوله اشترط تحمل جديد) اى بعد مضي مدة الاستبراء التي هي سنة ليتحقق زوالها ع ش (قوله اما بعد الحكم فلا يؤثر الخ) عبارة المغنى ولا اثر لحدوث ذلك بعد القضاء كذا في الروضة واصلا قال البلقيني وهو مقيد في الفسق والردة بان لا يكون في حد لادى او قصاص لم يستوف فان وجد بعد الحكم وقبل الاستيفاء لم يستوف كالرجوع بخلاف حدوث العداوة بعد الحكم او قبله وبعد الاداء فانه لا يؤثر اه وعبارة سم افاد اى قول المصنف او عداوة ان حدوث العداوة هنا قبل الحكم مانع منه وفي العباب بعد كلام متعلق بالشاهد الاصل نفسه ما نصه ويؤخذ منه ان حدوث العداوة قبل الحكم لا يؤثر وهذا يخالف ما افاده هنا الا ان يفرق ثم رايت الشارح في الفصل الاق جزم بخلاف ما في العباب وانه يؤثر حدوث العداوة فليراجع اه بحذف اقول كلام النهاية هنا وفي الفصل الاق موافق لكلام الشارح ومخالف لما مر عن المغنى الموافق لما في العباب وقد قدمنا في بحث العداوة عن الاسنى ما وافقه اى العباب ايضا (قوله الا اذا كان الخ) اى حدوث ذلك (قول المتن وجنونه) اى الاصل اذا كان مطبقا معنى واسنى (قوله ومثله) اى الجنون ع ش ومعنى (قوله ان غاب) اى الاصل عن البلد وقوله والا اى بان كان حاضرا في البلد رشيدى (قوله والا) اى بان كان المغنى عليه حاضر الانتظروا الخ اى فلا يشهد الفرع (قوله لكن يشكك الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما مر في ولى النكاح من التفصيل لا مكان الفرق اه قال ع ش قوله ولا ينافيه الخ يتأمل فان ما هنا فرق فيه على ما قررره بين ما يطول زمنه وغيره فهما مستويان على ان قوله قبل اى باعتبار ما الخ انما يتم لو سوى هنا بين الطويل والقصير الهم الا ان يقال اراد بالطويل هنا ما يخل بمراد صاحب الحق وان لم يبلغ ثلاثة ايام بخلافه في النكاح فانه يعتبر في الطويل فيه الزيادة على ثلاثة ايام اه اقول ما ذكره اولا بقوله فان ما هنا فرق فيه الخ خلاف ظاهر صنيع النهاية كالشارح ولو سلم فاذا ذكره ثانيا بقوله اللهم الخ فالظاهر القول بعكسه (قوله ما قدمه في ولى النكاح الخ) من انه تنتظر افاقته ان لم يزد الاغماء على ثلاثة ايام والا فلا تنتظر وانتقلت الولاية للابعد (قوله نحو المرض) اى كالغيبه (قوله لا ينافى الشهادة) لانه اى بخلاف الاغماء قاله المصنف واعترضه الاذرعى بانه اذا انتظرنا افاقة المغنى عليه مع عدم اهليته فانتظار المريض الامل اولى بلا شك معنى (قوله واطلقوا الجنون هنا وقيدوا في الحصانة) اى فلا نظر لهذا التقييد والراجح الاخذ باطلاقهم رشيدى (قوله وقيدوه في الحصانة الخ) اى بان لا يقل زمنه كيوم في سنة (قوله مطلقا) اى قصر زمنه او طال ع ش (قوله والثاني اقرب) وفاقا للنهاية وخلافا للاسنى والمغنى كما مر (قوله ثابت له) اى لولى حصانة طرا عليه الجنون (قول المتن فاسق) اى او كافر معنى واخر س اسنى (قوله اوصى) الى قوله كما قاله الامام في المغنى الا قوله غير اغما لما مر فيه (قول المتن وهو كامل) اى بعد القواسلام وحرية وبلوغ معنى (قوله فلا تكفى شهادة واحد الخ) اى وان اهمه المتن لو لا قول الشارح كل رشيدى (قوله فلا تكفى شهادة واحد الخ) ولا يكتفى ايضا اصل شهد مع فرع على الاصل الثاني لان من قام باحد شطرى البينة لا يقوم بالاخر ولو مع غيره (تنبيه) يكتفى شاهداً على رجل وامرأتين لانهما مقام رجل معنى وروى مع شرحه (قوله ولا واحد الخ) عبارة المغنى تنبيه لا بد من عدد الفرع ولو كانت الشهادة بما يقبل فيها الواحد كلال رمضان اه (قول المتن بموت او عمى) هذان مثالا للتعذر ومثلهما الجنون المطبق والخرس الذى لا يفهم فلو قال كالموت كان اولى وانه يؤثر حدوث العداوة فليراجع

مغنى يشترط لكل رجل أو امرأة اثنان) لانهما اذا شهدا على أصل كانا كشطر البينة فلا يجوز قيامهما بالشرط الثاني (وشرط قبولها) أى شهادة الفرع على الاصل (تعسر) الاصل (او تعذر الاصل بموت او عمى) فيما لا يقبل فيه الاعمى

(أومرض) غير انعماءا مرفية (يشق) معه (حضوره) مثنة ظاهرة بان يجوز ترك الجمعة كما قال الامام وإن اعترضوه من ثم كانت اذكار الجمعة
اظهارا لانه لا زجيبا بغيره تعذر الحضور قل الشيخان وكذا ما اثر الاذكار الخاصة بالاصل فان عت الفرع ايضا كالمطر والوحل لم يقبل
واذ عترضه الاسنوي وغيره بان لا يحل المشقة لنحو صدقة دون الاصل ويرد بان المحل - اجابة - مع شمول المذلة ما يتقوى كونه محل
حاجة كما هو ظاهر (او غيبة لمسافة عدوى) يعني لفوقها كافي الروضة وغيرها لان مادونه في (٢٧٧) حكم البلد (وقيل) لمسافة (قصر) لذلك

وردد منه في هذا الباب
وانما اشترطوها في غيبة
ولي النكاح لانه يمكنه
التوكيل بلا مشقة بخلاف
الاصل هنا ومن في التزكية
قبول شهادة اصحاب
المسائل بها عن آخرين في
البلد وان قلنا انها شهادة على
على شهادة في البلد لمزيد
الحاجة لذلك ولو حضر
الاصل قبل الحكم تعينت
شهادته لان القدرة عليه
تمنع الفرع وينتجه ان الحكم
كذلك لو عاد القاضى كالمو
برى من مرضه وان فرق
ان اى الدم بقاء العذر هنا
لانهم لانه بحضور القاضى
عنده لم يبق هناك عذر حتى
يقال انه باق وليس ما ذكر
هنا تكرار مع ما مر انما
من ان نحو موت الاصل
وجنونه وعماه لا يمنع
شهادة الفرع لان ذلك في
بيان طريان العذر وهذا في
مسوغ الشهادة على الشهادة
وان علم ذلك من هذا كما
مرت الاشارة اليه (وان
يسمى) الفرع (الاصول)
في شهادته عليهم تسمية
تميزهم ليعرف القاضى
حالمهم ويمكن الخصم من
القدح فيهم وفي وجوب تسمية

مغنى (قول المتن أو مرض الخ) وخوف من غير مريض وشيخ الاسلام ومغنى (قوله لما مرفية) اى من
الفرق بين الطويل وغيره عشر (قوله بان يجوز الخ) من التجوز ويحتمل انه من الجواز اى لاجله (قوله)
وان اعترض الخ) عبارة المغنى قال الزركشى وما ذكر من ضابط المرض هنا قل في اصل الروضة عن الامام
والغزالي وهو بعيد نقله وعلقا بين ذلك ثم قال على ان الحاقه سائر اذكار الجمعة بالمرض لا يمكن القول به على
الاطلاق فان كل ماله ربح كره عذرى في الجمعة ولا يقول احدهما بان اكل شهوذا لاصل ذلك يسوغ سماع
الشهادة على شهادتهم وسبقه الى ذلك الاذعى وقد يقال المراد من ذلك ما يشق معه الحضور اه (قوله) ومن
ثم كانت اذكار الجمعة الخ) تقدم التوقف في مثل هذه العبارة ثم رابت الاذعى سبق الى التوقف في ذلك
بنحو ما قدمناه من شمول اكل ذى الربح الكريمة ثم قال ولا احسب الاصحاب يسعون بذلك اصلا وانما
تولد ذلك من اطلاق الامام ومن تبعه اه رشيدى عن السلطان عبارة الجبرى ومن الاعذار في الجمعة الربح
الكريمة ولم يقل احدا انه عذر هنا فيغنى ان ينظر هنا زواله لان زمنه يسير اه (قوله) وكذا سائر الاعذار
وليس من الاعذار الاعتكاف كما اعتضاه كلامهم نهاية اى ولو عذروا عرش (قوله) واعترضه الاسنوي
وغيره الخ) وهى الاوجه نهاية واسى ومغنى (قوله) ويرد الخ) يتأمل سم (قوله) ينتفى كونه محل حاجة) قديم
سم اقول وايضا يعارض بان يكون من الاصل وفرعة فوق مسافة العدوى لحضر الفرع لاداء الشهادة دون
اصله (قوله) يعنى له وقها الخ) عبارة المغنى تنبيه قوله لمسافة عدوى نسب فيه الى سبق قلم وصوابه فوق مسافة
العدوى كما هو في الحرر والروضة وغيرهما اه (قوله) لان مادونه) اى دون الهوق (قوله) ومن في التزكية
الى التنبيه في المغنى الا قوله وينتجه الى وليس (قوله) بها) اى بالتزكية (قوله) ولو حضر اصل الخ) عبارة المغنى
والروض مع شرحه ولو شهد بالفرض في غيبة الاصل ثم حضر اوقال لا اعلم انى تحمات او نسب او نحو ذلك
بعد الاداء الشهادة وقبل الحكم لم يحكم بها لصلول القدرة على الاصل فى الاولى والروية فيما عداها او بعد
الحكم بها لم يؤثر وان كذبه الاصل بعد القضاء لم ينقض قال ابن الرفعة ويظهر ان يجيء في تغريمهم والتوقف
في استيفاء العقوبة ما ياتى في رجوع الشهود بدية القضاء قال الاذعى وهو ظاهر لان ثبت انه كذبه قبله
فينقض قال الزركشى تقمها الا ان ثبت انه اشهد فلا ينقض اه (قوله) وفي وجوب تسمية قاض الخ) عبارة
المغنى (تنبيه) شمل اطلاق المصنف ما لو كان الاصل قاضيا كالمو قال اشهدنى قاض من قضاء مصر او
القاضى الذى بها ولم يسمه وليس بها قاض سواه على نفسه في مجلس حكمه قال الاذعى والصواب في وقتنا
وجوب تعيين القاضى ايضا لما لا يخفى اه (قوله) وجهان الخ) والفرق ان القاضى عدل بالنسبة الى كل احد
بخلاف شاهد الاصل فانه قد يكون عند فرعه عدلا والحاكم يعرفه بالفسق فلا بد من تعيينه لينظر في امره
وعدالته سم عن القوت (قوله) ولان يتعرضوا لصدقه الخ) لانهم لا يعرفونه بخلاف ما اذا حلف

(قوله) واعترضه الاسنوي وغيره الخ) الاوجه ما قاله الاسنوي وغيره ثم روقوله ويرد الخ) يتأمل (قوله)
ينتفى كونه محل حاجة) قديم (قوله) وفي وجوب تسمية قاض شهده عليه وجهان وصوب الاذعى الخ)
عبارة القوت بخلاف ما لو قال اشهدنى قاض من قضاء بغداد او القاضى الذى ببغداد ولم يسمه وليس بها قاض
سواه على نفسه في مجلس حكمه بكذا دل اسمع فيه وجهان والفرق ان القاضى عدل بالنسبة الى كل احد بخلاف
شاهد الاصل فانه قد يكون عند فرعه عدلا والحاكم يعرفه بالفسق فلا بد من تعيينه لينظر

قاض شهده عليه وجهان وصوب الاذعى الوجوب في هذه الازمنة لما غلب على القضاة من الجهل والفسق (ولا يشترط ان يركيه الفروع) ولا
ان يتعرضوا لصدقه فيما شهد به بل لهم اطلاق الشهادة والقاضى يبحث عن عدالته (فان ذكرهم قبل) ذلك منهم ان تاهلوا للتعديل اذ لا تهمة
وانما لم تقبل تزكية احد شاهدين في واقعة للاخر لانه قام باحد شرطى الشهادة فلا يقوم بالاخر وتزكية الفرع للاصل
من تمة شهادة الفرع ولذا شرطت على وجه (تنبيه) فنحن هنا بجمع الاصول والفروع تارة وافراد كل اخرى

(ولو شهدوا على شهادة عدلين أو مدول ولم يشهدوا ولم يحضروا) أي لم يكف لأنه يسد باب الجرح على الخصم (فصل) في الرجوع عن الشهادة
وشرط جريان أحكامه لآتيه أن لا يكون شحاً خيراً من أن يكون قولهم ولو شهدنا على خصم فاقرب بالمحق قبل الحكم فلا قرار لا بالشهادة
لمن مرفى الرجوع عن الإقرار بالزنا وقد (٢٧٨) قامت بهينة تأهيل ينبغي أن ياتي منها أن الحكم ان استدل بهينة جرت أحكام

المدعى مع شاهده حيث يتضرر منه لأنه يعرفه شيخ الاسلام ومغنى (قول المتزول ولو شهدوا الخ) فان قبل
كان ينبغي ذكر هذه المسئلة في قوله وان يسمى الاصل واجب بانه انما اشردها ايفاداً تركية افروع
الاصول وان جازت الابدان فيهم بالاصول ولو قدم لم يكن صريحاً في ذلك (تتمه) لو اجتمع اصل
وفرعا اصل آخر قدم عليهما في الشهادة كولو كان معاً ملاً لا يكفيه يستعمله ثم يقيم قوله صاحب
الاستقصاء مغنى وقوله تتمه الخ في الاسنى والنهاية مثله

(فصل) في الرجوع عن الشهادة (قوله) وشرط جريان الخ) مبتدأ خبره قوله أن لا يكون الخ (قول
غيره) أي اداء الشهادة فالتذكير فاعلم في قوله (قوله) أي الرجوع عنها (قول المتزول ولو شهدوا الخ) فان قبل
أي أو توقفوا فيها بعد الادامه مغنى ويأتي في الشرح مثله (قوله) أو مات الخ) كان الأولي أن يؤخره إلى قبل
قول المتزول قبل الحكم (قوله) بين يدي الحكم) ظاهره ولو نحو ادبر بشرطه فليس (قوله) ولو بعد ثبوتها
إلى قوله خلافاً للزركشي في النهاية (قوله) ثبوتها أي الشهادة (قوله) السابق أي في آداب القضاء
(قوله) مطلقاً أي سواء كان اثباتاً أو سلباً (قول الباحث أنه) أي الرجوع بعد اثبوت (قوله) أيضاً
الأولى حذفه (قوله) وان لم يحكم) أي به (قوله) فالظاهر أنه بعد الحكم) قضيته ان كونه كما بعد الحكم
لا يتوقف في رمضان على الشروع في الصوم وتقدم في كتاب الصيام ما يقتضي خلافه فراجعه سم (قوله)
بان صرحوا) إلى قوله وبخلافه الخ في النهاية الا قوله ويوجه إلى بخلاف الخ (قوله) بان صرحوا) متعلق
برجوع الخ في اثنين أي في قول كل منهم رجعت عن شهادتي (قوله) ومثله) أي النصريح بالرجوع (قوله)
وجهاً) أرجحهما بالظان نهاية ومغنى (قوله) ويتجه الخ) خلافاً للنهاية والمغنى كما مر اننا (قوله) على الاشياء
ابطالها) أي ملاً (قوله) وبخلافه الخ) في هذا المقام لا يخفى وكان حق المقام الاستدراك (قوله)
وبينه بين حمله الخ) تقدم انفاً لعدم النهاية والمغنى الاطلاق (قوله) وقوله) إلى قوله نعم في المغنى وإلى قوله فيما
يظهر في النهاية (قوله) لانه لم يتحقق الخ) أي فان قالوا له احكم فنحن على شهادتنا احكم لانه لم يتحقق رجوعهم
ولا بطلت اهيئتهم وان عرض شك فقد زال ولا يحتاج إلى إعادة الشهادة منهم لانها صدرت من اهل جازم
والتوقف الطاريء قد زال مغنى وروض مع شرحه (قوله) عن سبب توقفه) أي توقف الشاهد (قوله) عمامر)
أي في مبحث شرط التسامع (قوله) امتنع الحكمها) أي إشهادتهم وان أعادوها مغنى ويأتي في الشارح مثله
(قوله) ان كان نحو فسق) عبارة النهاية كنجوس أو عداوة أو انتقال المال للمشهود به الخ (قوله) كما مر)
أي في بحث التهمة (قوله) ولانه) إلى قوله وتقبل البينة في المغنى (قوله) ولانه الخ) عطف على لزوال سببه
والضمير للحاكم كما اظهر به الاسنى والمغنى (قوله) لا يدري اصدقوا) أي فينتفي ظان الصدق شيخ الاسلام
ومغنى (قوله) ويعزرون الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويعزرون معتمد في شهادته الزور باعترافة اذا
لم يقتصر منه بان لم يلزمه رجوعه قصاص ولا حد ودخل التعزير فيه أي القصاص أو الحدان اقتص منه أو
اقم عليه حداه (قوله) تعمدنا) أي شهادة الزور مغنى (قوله) ويحدون للقذف الخ) وان رجع بعض

الرجوع فيه أو لا لقرار فلا
إذا (رجعوا) أو من يكمل
النصاب به أو مات مورثه
الذي شهد به كما مر في مبحث
التهمة (عن الشهادة) التي
ادوها بين يدي الحاكم
(قبل الحكم) بشهادتهم
ولو بعد ثبوتها بناء على
الاصح السابق انه ليس
بحكم مطلقاً خلافاً للزركشي
الباحث انه كالرجوع بعد
الحكم وان قلنا انه ليس
بحكم نعم لا يبعد قوله ايضاً
قولهم بعد الحكم محله فيما
يتوقف على الحكم فاما
ما ثبت وان لم يحكم أي
كرمضان فالظاهر انه كما
بعد الحكم اه بان
صرحوا بالرجوع ومثله
شهادتي باطلة أو لا شهادة
لي فيه وفي ابطالها أو فسختها
أوردتها وجهان ويتجه
انه غير رجوع اذ لا قدرة
له على انشاء ابطالها الذي
هو ظاهر كلامه بخلاف
ما لو قال هي باطلة أو منقوضة
أو مفسوخة لانه اخبار
بانها لم تقع صحيحة من اصحابها
وبخلاف ما لو قال اردت
باطلها مثلاً انها باطلة في
نفسها ثم رايت من اطلاق
ترجيح ان ذلك رجوع

في امره وعدالته والصواب في وقتنا تعيين القاضي لما يخفى اه
(فصل) رجوعاً عن الشهادة قبل الحكم الممتنع الخ) (قوله) كما بعد الحكم) قضيته ان كونه كما بعد الحكم
لا يتوقف في رمضان على الشروع في الصوم وتقدم في كتاب الصيام ما يقتضي خلافه فراجعه (قوله) وفي
ابطالها أو فسختها أو رددها وجهان) أرجحهما بالظان شمر (قوله) ويحدون للقذف وإن كانت بزنا

ويتعين حمله على ما ذكرته آخر أو قوله للحاكم بعد شهادته عنده توقف عن الحكم بوجوب
توقفه ما لم يقل له احكم لانه لم يتحقق رجوعه نعم ان كان عامياً وجب سؤاله عن سبب توقفه كما علم عمامر (امتنع) الحكم بها لزوال سببه
كما لو طرأ مانع من قبول الشهادة قبله ان كان نحو فسق أو عداوة أو اضرار المال له بموت المشهود له وهو وارثه كما مر لانهم موت أو جنون
أو عنى كما قاله الاذرعى ولانه لا يدري اصدقوا في الاول أو الثاني ويستتقون ويعزرون ان قالوا تعمدنا ويحدون للقذف ان كانت بزنا

وإن ادعوا الغلط وتقبل البينة بعد الحكم بشهادتهما برجوعهما قبله وإن كذباها كما قبل بفسقهما وقته أو قبله بمن لا يمكن فيه الاستبراء ولا تقبل بعده رجوعهما من غير تعرض لكونه قبله أو بعده فيما يظهر ثم رأت أبا زرعة قال في فتاويه ما ملخصه تقبل البينة بالرجوع لأنه إما فاسق أو مخطئ ثم إن كان قبل الحكم امتنع أو بعده فإن كانت بمال غرماه ونفى الحكم اه فعلم أنه ليس لها بعد الرجوع وإن ثبت بالبينة وكذباها العود للشهادة مطلقا لانهما إما فاسقان إن تعمدا أو مخطئان وقد صرحوا بأن المخطئ لا تسمع (٢٧٩) منه إعادة الشهادة لكن بقيد مر أو أثل

الباب ويظهر أنه لا يأتي هنا (أو) رجعوا (بعده) أي الحكم (وقبل استيفاء مال استوفى) أو قبل العمل بأثر عقد أو حل أو فسخ عمل به لأن الحكم تم وليس هذا بما يسقط بالشبهة (أو) قبل استيفاء (عقوبة) لادعى كقود و حد قذف أو لله كحد زنا وشرب (فلا) تستوفي لانها تسقط بالشبهة (أو بعده) أي بعد استيفائها (لم ينقض) لجواز كذبهم في الرجوع فقط وليس عكس هذا أولى منه والثابت لا ينقض بامر محتمل وبه يبطل ما قيل بقاء الحكم بغير سبب خلاف الاجماع قال السبكي وليس للحاكم أن يرجع عن حكمه أي بعلمه أو ببينة كما قاله غيره ووجهه أن حكمه إن كان باطن الأمر فيه كظاهره نفذ ظاهرا وباطنا وإلا بان لم يتبين الحال نفذ ظاهرا فلم يجز له الرجوع إلا إن بين مسنده فيه كما علمنا مر في القضاء ومحل ذلك في الحكم بالصحة بخلاف الثبوت والحكم بالموجب لأن كلا منهما لا يقتضي صحة الثابت ولا

الاربعة حدوده عاباه سم (قوله) وإن ادعوا الغلط أي لما فيه من التعبير وكان حقهما الثبوت وكالو رجعوا عنهما بعد الحكم معنى (قوله) وتقبل البينة الخ) أي وحينئذ يغرم أن لثبوت رجوعهما كما اعتمده شيخنا الشهاب الرملة في ما شمس شرح الروض سم (قوله) وقته الخ) أي الحكم (قوله) ولا تقبل بعده الخ) عبارة النهاية والأوجه عدم قبولها بعده الخ كمدل على ذلك كلام العراقي في فتاويه اه (قوله) قال ما ملخصه تقبل البينة الخ) ظاهره القول بعدم تعرض المذكور رسم وفيه نظر (قوله) فعلم) أي من قول أبي زرعة لأنه إما فاسق أو مخطئ كما هو ظاهر صنيع الشارح أو من قول الشارح ولأنه لا يدري الخ وهو قضية صنيع المغنى (قوله) مطلقا) أي سواء كانت في عقوبة أو في غيرهما معنى (قوله) لكن بقيد مر الخ) وهو أن لا يكون مشهورا بالديانة اعتيد بنحو سبق لسان أو نسيان (قوله) أي الحكم) إلى قوله وبه يبطل في المغنى الأقوله أو حل (قوله) أو فسخ) يغني عنه ما قبله (قوله) لأن الحكم) إلى قوله أو ظنتنا في النهاية الأقوله فيمنع حكمه مالم يتهم وما أنه عليه (قوله) وليس هذا بما يمسئط بالشبهة) أي حتى يتأثر بالرجوع نهاية (قوله) وشرب) أي وسرفة نهاية (قوله) لانها تسقط بالشبهة) أي والرجوع شبهة المغنى (قوله) أي استيفائها) عبارة المغنى أي استيفاء المحكوم به اه (قوله) لجواز كذبهم الخ) أي ولتاكد الأمر بنهاية ومعنى (قوله) عكس هذا) أي صدقهم في الرجوع عرش (قوله) أي بعلمه أو ببينة) أي إذا كان سبب الرجوع علمه بطلان حكمه أو شهادة بينة عليه بطلان حكمه قاله عرش وهذا مبني على أن الباء متعلقة بيرجع والظاهر أنها متعلقة بحكمه (قوله) ووجهه) أي ما قاله السبكي (قوله) إلا أن بين الخ) راجع إلى قول السبكي ويحتمل إلى قول الشارح فلم يجز له الرجوع (قوله) ومحل ذلك) يعني جواز رجوع الحاكم عن الحكم إذا بين مستنده رشيدى (قوله) والحكم بالموجب) انظر هذا مع ما تقدم في الهبة عرش (قوله) لأن كلا منهما الخ) علة لقوله بخلاف الثبوت الخ (قوله) لأن كلا منهما لا يقتضي صحة الثابت الخ) أي فلم يكن هناك شيء يتوجه إليه الرجوع رشيدى (قوله) ولا المحكوم به) أي ولا صحة ما حكم بموجبه (قوله) لأن الشيء الخ) هذا إما يناسب المعطوف عليه فقط وقوله ولأن الحكم الخ لا يناسب واحدا من المعطوفين فكان المناسب للمعطوف أن يقول ما قدمنا من النهاية والاسنى في آخر باب القضاء ولأن معنى الحكم بالموجب أنه إذا ثبت الملك صح فكانه حكم بالصحة الصيغة اه (قوله) فحينئذ) أي حين إذ حكم الحاكم بالصحة (قوله) ومنها) أي شروط الصحة (قوله) بها) أي بالصحة (قوله) ويقبل قوله الخ) أي لانه أمين نهاية (قوله) قيل الخ) عبارة النهاية وظاهر ما ذكره عدم احتياجه في دعوى الإكراه لقرينة قوله ولوجه خروجه عن نظائره فخامة منصب الحاكم وتعين فرضه في مشهور الخ قال عرش قوله القرينة أي ولا لبيان من أكرهه اه (قوله) لا كنت الخ) عطف على قوله بان لي الخ (قوله) في نفس) إلى قوله أو ظنتنا في المغنى (قول المتن أو جلده) أو قطع سرفة أو نحوها معنى وروض (قوله) أي الزنا الخ) عبارة المغنى بلفظ المصدر المضاف لضمير الزنا ولو حذفه كان أخصروا عم ليشمل جلد عبارة العباب ولورجع شهود زنا حدوا للقذف وإن قالوا غلطنا وإن رجع بعض الاربعة حد وحده اه (قوله) وتقبل البينة) أي وحينئذ يغرم أن لثبوت رجوعهما ولهذا قال شيخنا الشهاب الرملة في قوله

المحكوم به لأن الشيء قد ثبتت عنده ثم ينظر في صحته ولأن الحكم بالصحة يتوقف على ثبوت استيفاء شروطها عنده ومنها ثبوت ملك العاقد أو ولايته فحينئذ جاز له بل لزمه أن يرجع عن حكمه بها إن ثبت عنده ما يقتضى رجوعه عنه كعدم ثبوت ملك العاقد ويقبل قوله بان لي فسق الشاهد فينقض حكمه مالم يتهم وقوله أكرهت على الحكم قبل ولو بغير قرينة على الإكراه اه وقضية النظائر أنه لا بد منها إلا أن يفرق بان فخامة منصب القاضي اقتضت ذلك وعليه فحله في مشهور بالعلم والديانة لا كنت فاسقا وعدو للمحكوم عليه مثلاً لا اتهامه به (فإن كان المستوفى قصاصا) في نفس أو طرف (أو قتل ردة أو رجم زنا أو جلده) أي الزنا ومثله جلد القذف (ومات)

من القود أو الحد، رجعو أو قالو) كلهم (٢٨٠) (تمعدنا) وعلما أنه يقتل بشهادتنا وجهلنا ذلك وهم من لا يخفى عليهم أو ظننا أننا نخرج

بأسباب فيما يتجه إلى
وان بحث الرافعي أهم
مخطئون لأن هذا لا عذر
لهم فيه بوجه إلا أن كانت
الأسباب أو بعضها ظاهرة
لكل أحد وعليه قد يحمل
كلام الرافعي أو قال كل
منهم تعمدت ولا أعلم حال
صاحبي أو أقصر كل على
قوله تعمدت (فعليم) مالم
يعترف ولي القاتل بحقيقة
ما شهد به عليه (أصاص)
بشرطه ومنه أن يكون
جلد الزنا يقتل غالبا
ويتصور بان يشهدا به في
زمن نحو حر ومذهب
القاضي يقتضي الاستيفاء
فور أو أن أهلك غالبا وعلما
ذلك وبهذا يحجب عن
تظهير البلقيني فيه كابن
الرفعة وأفهم قوله قصاص
أنه يراعى فيه المائلة
فيجدون في شهادة الزنا حد
القتل ثم يرجون (أو)
للتنوع أو للتخيير لما قدمه
أن الواجب أولا القود
والدية بدل عنه لأحدهما
(دية مغلظة) كما في مالم
موزعة على عدد رؤوسهم
لنسبة أهلاكهم وخرج
بتعمدنا أخطانا فعليهم دية
مخففة في مالم إلا أن
صدقهم العاقلة أمالو قال
أحدهم تعمدت وتعمد

قذف وشرب اه (قوله من القود أو الحد) عبارة المغني والروض المجلود لجعل الموت قيداً للجلد فقط وهو
المتعين لأن ما قبله غير القصاص في طرف لا يحتاج إلى التقييد بأبوت والعاص في طرف غير مقيد به (قوله
وعلما أنه يقتل الخ) هو ليس بقيد بل مثله ما إذا استكتوا رشيدى (قوله أوجهلنا ذلك الخ) عبارة النهاية
والروض مع شرحه ولا أثر له ولهم بعد رجوعهم لم نعلم أنه يقتل بقولنا إلا القرب عهد بالسلام أو نشأ ببادية
بعيدة عن العلماء فيكون شبه عمد في مالمه ووجلا ثلاث سنين مالم تصدقهم العاقلة اه (قوله لأن هذا الخ)
أى قولهم وظننا أننا نخرج الخ (قوله وعليه) أى على الظهور المذكور (قوله كلام الرافعي) أى بحسب المذكور
(قوله أو قال) إلى المتن في المغني وإلى قوله واعترضه البلقيني في النهاية (قوله أو قال كل الخ) دطاف على
قول المتن قالوا تعمدنا (قوله أو اقتصر الخ) أو قال كل تعمدت وتعمد صاحبي روض ونهاية (قوله ولي
القاتل الخ) الأولى ولي الدم كما في الاسنى والمغني وعبارة النهاية مالم يعترف القاتل اه قال الرشيدى يعنى
من قتل واستوفينا منه القصاص وظاهر أن مثله المقتول رد أو رجائلا فكان الأولى بإبدال لفظة القاتل
بالمقتول اه (قوله بشرطه) وهو المكافأة ع ش (قوله ومنه) أى شرط القصاص (قوله وبهذا الخ) أى
بالنص وير المذكور (قوله وأفهم) إلى المتن في المغني (قوله ثم يرجون) ولا يصرف في اعتبار المائلة عدم معرفة
محل الجنابة من المارجوم ولا قدر الحجوم وعدده قال القاضي لأن ذلك تفاوت يدير لادبرة به وخالف في
المهمات فقال يتبين السيف أنه مائلة اسنى ومنه (قوله في مالمه) إلى قوله وادترضه البلقيني في المغني إلا
ما أنه عليه (قوله إلا أن صدقهم العاقلة) كذا في الروض ونهاية وعبارة المغني والاسنى أن كذبهم العاقلة
فإن صدقهم فعلمهم الدية وكذا إن سكنت كما هو ظاهر كلام كثير خلافا لما فيه كلام الروض فإن صدقهم لومها
الدية (فرع) لو ادعوا أن العاقلة تعرف خطاهم هل لهم تحايها أو لا وجهان أو جههما الزلم ذلك كما
رجعه الاسنى لأنها لو اقرت غرمت خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ من عدم التجايف اه وقوله فرع الخ
كذا في النهاية (قوله أما لو قل) ولو قال كل تعمدت وأخطأ صاحبي لا قصاص أو قال أحدهما تعمدت
وصاحبي أخطأ أو قال تعمدت ولا أدري أتعمد صاحبي أم لا وهو بيت أم غائب لا يمكن مراجعته أو اقتصر
على تعمدت وقال صاحبه أخطأ فلا قصاص وعلى المتعمد فقط دية مغلظة وعلى الخاطئ فقط دية مخففة
نهاية ومغني وروض مع شرحه (قوله وقال صاحبه الخ) أى أو هو غائب أو ميت روض ونهاية ومنه (قوله
دون الثاني) أى لأنه لم يعترف إلا بشركة خطي أو بخطأ اسنى ومنه (قوله ويجاب بمنع ذلك الخ)

في شرح الروض (فرع) لولم يرد ولا رجعت الكز قامت بيعة برجوعهما لم يفرما قال الماوردي لأن الحق
باقى على المشهود عليه اه المعتد خلافاً وانهما يفرمان إثبات رجوعهما بالبيعة أى وهذا إذا كان
الرجوع بعد الحكم (قوله ثم رايت أبا زرعة قال في فتاويه ما أخصه بقبول البيعة بالرجوع) ظاهره القبول مع
عدم التعرض المذكور (قوله وقالوا كلهم تعمدنا وعلما أنه يقتل بشهادتنا الخ) قال في الروض ولا أثر
لقولهم أى بعد الرجوع لم نعلم أنه يقتل أى بقولنا إلا القرب عهد بالسلام أى أو نشئهم ببادية بعيدة عن
العلماء فيكون شبه عمد في مالمه ووجلا ثلاث سنين أى إلا أن تصدقهم العاقلة فيجب عليهم اه (قوله
وخرج بتعمدنا أخطانا) قال في شرح الروض قال الامام وقديرى القاضي فيما إذا قالوا أخطانا تعزيرهم
لتركمم التحفظ نقله عنه الأصل وأقره وحذنه المصنف لقول الاسنى المعروف عدم التعزير برفقة قد جزم به
القفال والقاضى أبو الطيب والبدنجي وابن الصباغ والبيغوي والرويانى والقاضى بجلى لكن جمع الأذرى
بين الكلامين بأن هؤلاء أرادوا أنه لا يتجتم التعزير بل هو راجع إلى رأى الحاكم كما قال الامام اه
(قوله إلا أن صدقهم العاقلة) بخلاف ما إذا كذبهم العاقلة قال في الروض ولا يمين عليها أى لو ادعوا
أنها تعرف خطاهم وأن عليهم الدية وأنكرت ذلك والمعتمد أن عليهما يمين نقي العلم إذا طلبوا تحايها
ش مر (قوله دون الثاني) أى لأنه لم يعترف إلا بشركة خطي أو بخطأ (قوله ويجاب بمنع ذلك) فيه ما فيه

صاحبي وقال صاحبه أخطأ أو قال تعمدت وأخطأ صاحبي أو قال أخطأنا فيقتل الأول فقط لأنه أقر بموجبه فيه
بحق دون الثاني ولو رجع أحدهما فقط وقال تعمدنا قبل أو تعمدت فلا وادترضه البلقيني بأنه كشمريك القاتل ويجاب بمنع ذلك

فليس قاتلاً بحق بل الراجع
حينئذ كشرىك الخطيئة
بجامع ان كلا لا قود عليه
اقيام الشبهة في فعله لا ذاته
كما علم بما مر في الجراح وعلم منه
ايضا ان محل هذا ما لم يقل
الولى علمت تعمدهم ولا
فالقود عليه وحده (وعلى
القاضى قصاص ان) رجع
وحده و (قال تعمدت)
لا عترافه بوجبه فان آل
الامر للدية فكلمة مغالطة
في ماله لانه قد يستعمل
بالمباشرة فيما اذا قضى
بعلمه بخلاف ما اذا رجع
هو والشهود فانه يشاركون
كباقي على ان الرافعى بحث
استواءهما (وان رجع
هو وهم) فعلى الجميع قصاص
(ان قالوا تعمدنا وعلينا الى
اخره لنسبة هلاكه اليهم
كلهم) فان قالوا اخطأنا
فعليه نصف دية مخففة
(وعليه نصف) كذلك
توزيعا على المباشرة
والسبب (ولورجع مذك)
وحده او مع من مر) فالاصح
انه يضمن) بالقود والدية
لانه بالتزكية يلجى القاضى
للحكم مقتضى للقتل
ويفرق بينه وبين ما يأتى في
شاهد الاحصان بان الزنا
مع قطع النظر عن الاحصان
صالح للالغاء وان
اختلاف الحد والشهادة
مع قطع النظر عن التزكية
غير صالحة أصلاً فكان
الملجى هو التزكية وبه

فيه ما فيه سم (قوله فليس الخ) أى الشاهد الباقي (قول) بجامع أن كلا أى من الخطيئة والشاهد الباقي (قوله)
وعلم منه) إلى الماتن في المغنى وإلى قول الماتن ولورجع شهود مال في النهاية لا أقوله ولا شهدوا له إلى وإعادة
ضمير الجمع (قوله منه) أى عامر في الجراح (قوله ان محل هذا) أى وجوب القود أو الدية عليهم أو على
احدهم (قوله فالقود) أى أو الدية (قوله رجع وحده) إلى الماتن في المغنى لا أقوله وعلينا الخ وقوله أو
مع من مر (قوله وقال تعمدت) أى الحكم بشهادة الزور فان قال اخطأت فدية مخففة عليه لا على عاقلة كذبت
اسمى ومعنى (قوله وقال تعمدت) أى علمت انه يفتل بمكى ولم يقل الولى علمت تعمده (قوله لانه قد
يستعمل الخ) عبارة المغنى في شرح فان قالوا اخطأنا فعليه نصف دية الخ نصها قال الرافعى كذا نقله البغوى
وغيره وقياسه انه لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده كمال رجوعه بعض الشهود اه ورد القياس بان
القاضى قد يستعمل بالمباشرة فيما اذا قضى بعلمه بخلاف الشهود وبانه يقتضى انه لا يجب كمال الدية عند
رجوع الشهود وحدهم مع انه ليس كذلك اه (قوله كباقي) أى في الماتن انفا (قوله بحث استواءهما) أى
رجوعه وحده أو والشهود ع ش عبارة سم أى المسائلين حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده
اه ولا يجب انصف قطرشيدى (قول الماتن فعليه) أى القاضى وقوله وعالمهم أى الشهود ومعنى وعش
(قوله توزيعا على المباشرة والسبب) يعلم منه ان محل قولهم ان المباشرة مقدمة على السبب بالنسبة للقصاص
خاصة لكن ينبغي التأمل في قوله توزيعا على المباشرة والسبب رشيدى (قول الماتن ولورجع مذك الخ)
أى ولو قبل شهادة الشهود على مقاله في شرح الروض ولا ينبغي اشكاله اذا لاثرت التزكية قبل الشهادة ولا
لرجوع كذلك كما هو ظاهر إلا ان يصور بمالوزكاهم في قضية وقع الحكم فيها ثم رجع المازكى ثم شهدوا عقب
ذلك في قضية اخرى وقبلهم الحاكمتو يعلا على التزكية السابقة لقرب الزمان وعدم الاحتياج إلى تجديد
التزكية وحكم بشهادتهم ومع ذلك فلا يتخلو عن اشكال فليتأمل ثم رايت شيخنا الشهاب الرملى ردهذا
التصوير بان هذا لا يمكن ايجابه للقصاص لان شرطه قصد الشخص ولم يوجد اه سم (قوله او مع من مر)
في شرح البهجة واشترك الجميع أى جميع من يرجع من الشاهد والمزكى والولى وكذا القاضى في لزوم القود
فان آل الامر إلى الدية فهى عليهم بالسوية ارباعا وهذا ما صححه البغوى إلى ان بين ان النووى صحح أن
المؤاخذ الولى وحده وقد يفيد ذلك انه فيما اذا رجع الشاهد والمزكى وآل الامر إلى المال وجب الدية
عليهما نصفين فليتأمل سم (قول الماتن فالاصح انه يضمن) أى دون الاصل ع ش عبارة الرشيدى قوله بالقود
أو الدية هذا كالصريح في ان القود والدية على المزكى وحده ويصرح به قوله في الفرق الاتى فكان الملجى
هو التزكية وقوله لانه الملجى كالمزكى لكن في الانوار انه يشارك الشهود في القود والدية فليراجع اه
اقول واليه اى رد ما في الانوار اشارة شارح بقوله وبه يندفع ما لجمع هنا (قوله بالقود) أى بالشروط
المذكورة شرح المنهج اى ان قال تعمدت ذلك وعلمت انه يستوفى منه بقوله وجهل الولى تعمده (قوله)

(قوله على ان الرافعى بحث استواءهما) أى المسائلين حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده (قوله ولو
رجع مذك الخ) أى ولو قبل شهادة الشهود على مقاله في شرح الروض ولا ينبغي اشكاله اذا لاثرت التزكية
قبل الشهادة ولا للرجوع كذلك كما هو ظاهر إلا ان يصور بمالوزكاهم في قضية وقع الحكم فيها ثم رجع
المزكى ثم شهدوا عقب ذلك في قضية اخرى وقبلهم الحاكمتو يعلا على التزكية السابقة لقرب الزمان وعدم
الاحتياج إلى تجديد التزكية وحكم بشهادتهم ومع ذلك لا يتخلو الحكم عن اشكال فليتأمل ثم رايت شيخنا
الشهاب الرملى ردهذا التصوير بان هذا لا يمكن ايجابه للقصاص لان شرطه قصد الشخص ولم يوجد اه
(قوله ايضا ولو رجع مذك الخ) في شرح البهجة واشترك الجميع أى جميع من يرجع من الشاهد والمزكى والولى
وكذا القاضى في لزوم القود فان آل الامر إلى الدية فهى عليهم بالسوية ارباعا وهذا ما صححه البغوى
إلى ان بين ان النووى صحح أن المؤاخذ الولى وحده وقد يفيد ذلك انه فيما اذا رجع الشاهد والمزكى وآل
الامر إلى المال وجب الدية عليهما نصفين فليتأمل (قوله او مع من مر الخ) انظر ما على المزكى من الدية

ولورج الأصل وفرعه اختص الغرم بالفرع لانه الملقى كما ذكرى (أو) رجوع (ولى وحده) دون الشهود (فعليه قصاص أو دية) كاملة لانه المباشر لقتل وبحث البلقينى انه لا أثر (٢٨٢) رجوعه فى قطع الطريق لان الاستيفاء لا يتوقف عليه بل لا يسقط به فوه كما مر (أو) رجوع

ولو رجع الأصل الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو رجع فروع أو أصول عن شهادتها بعد الحكم بشهادة الفروع غير موافق وان رجعوا كلهم فالأمر بالفروع فقط لانهم يشكرون اشهاد الأصول وبقولهم كذبنا فيما قلنا والحكم واقع بشهادتهم اه (قوله) لانه بالتزكية الخ) وظاهر كلامهم انه لا فرق بين قوله علمت كذبهم بقوله علمت فسقهم وبصرح الامام وان قال الفاعل علمه إذا قال علمت كذبهم فان قال علمت فسقهم لم يلزمه شئ لانهم قد يصدقون مع فسقهم معنى وأسنى (قول الماتن فكذلك) أى يجب القصاص أو الدية على الولي وحده على الأصح معنى (قوله) لكن عليه نصف الدية) أى والنصف الآخر على الشهود وعلى هذا الوجه لو رجع الولي والقاضي والشهود كان على كل الثالث معنى (قوله) لتعاونهم الخ) أى فاعلم القود معنى فهو علة الدين رشيدى (قوله) بخلع الخ) أو قبل الدخول معنى (قوله) بخلع الخ) أى قوله كما افهمه فى المغنى (قوله) كما يحسنه البلقينى) عبارة المغنى ولو قالو افرجوعهم عن شهادتهم بطلاق بائن كان رجعا قال البلقينى الارجح عندي انهم يفرعون لانهم قطعوا عليه ملك الرجعة الذى هو كملك البضع قال وهو قضية اطلاق الغرم عليه بالطلاق البائن وشمل اطلاق المصنف البائن ما لو كان الطلاق المشهود به تكلمة الثلاث وهو احد وجهين فى الحاوى يظهر ترجيحه لانهم منعوه بها من جميع البضع كاللثلاث اه (قول الماتن أو لعان) او نحو ذلك بما ترتب عليه البيونة كانه نسخ بسبب معنى وشيخ الاسلام (قول الماتن و فرق القاضي) أى فى كل من هذه المسائل معنى وشيخ الاسلام (قوله) يؤخذ منه) أى من قول الماتن و فرق القاضي (قوله) مع عاتهم الخ) وهى قوله لانه بدل البضع الخ (قوله) أى صريحا) خبره قول البلقينى الخ (قوله) الماتن دام الفراق) أى فى الظاهر إن لم يكن باطن الأمر كظاهاه كما هو واضح فليرجع رشيدى (قوله) وبحث البلقينى الخ) معتمد عس وفيه وقفة ظاهرة إذا التحفة والنبابة اتفاقا على ضعفه ثم رأيت قال الرشيدى لا يخفى أن حاصل بحث البلقينى انه لا بد من توجه حكم خاص من القاضي الى خصوص التحريم ولا يكفي عنه الحكم بالتفريق أى ولو بصيغة الحكم لانه لا يلزم منه الحكم بالتحريم بدليل النكاح الفاسد فانه يحكم فيه بالتفريق ولا يحصل معه حكم بتحريم أى لان التحريم حاصل قبل وحينئذ فإجاب المارح كان حج غير ملاق لبحث البلقينى والجواب عنه علم من قولنا أى لان التحريم حاصل قبل أى ان سبب عدم ترتب التحريم على الحكم بالتفريق فى النكاح ان التحريم حاصل قبل ولا معنى لتحصيل الحاصل حتى لو فرض انه ليس فيه تحريم كان كسثلتنا فيتبع الحكم بالتفريق فتأمل اه (قوله) بما مر) أى فى القسمة (قوله) مثلها) أى القسمة عس (قوله) فى البائن) أى بخلافه فى الرضاع واللعان معنى (قوله) فان المراد دواه الخ) وايضا المراد بدوامه عدم ارتفاعه برجوع الشهود كما هو السياق سم (قوله) سبب يرفعه) أى كتجديد العقد عس (قوله) حيث لم يصدمهم الزوج) فاذا قال بعد الانكار انهم محقون فى شهادتهم فلا رجوع له سواء اكان ذلك قبل الرجوع أم

الولى (مع الشهود) أى مع القاضى والشهود (فكذلك) لانه المباشر فهم كالمسك مع القاتل (وقيل هو وهم شركاء) لكن عليه نصف الدية ان وجبت لتعاونهم على القتل (ولو شهدا بطلاق بائن) بخلع أو ثلاث ولو لرجعية كما يحسنه البلقينى (أورضاع) محرم (أولعان و فرق القاضي) بين المشهود عليه وزوجته ويؤخذ منه ان الكلام فى حى فلا غرم فى شهود بائن على ميت كما فهمه كلامهم هذا مع علمهم الاتية اذ لا تروى بقول البلقينى لم آرن تعرض له أى صريحا (فرجعا دام الفراق) لما مر ان قولها فى الرجوع محتمل والقضاء لا يرد بمحتمل وبحث البلقينى انه لا يكفي فى التفريق بل لا بد من القضاء بالتحريم ويترتب عليه التفريق لانه قد يقضى به من غير حكم بتحريم كفى النكاح الفاسد ويحاج بما مر ان الأصح ان تصرف القاضي فى امر رفع اليه وطلب منه فصله حكم منه كقسمة مال المفقود ولا شك ان التفريق هنا مثلها فلا يحتاج لما ذكره قبل قوله دام الفرق غير مستقيم فى

ولا كان الزوج قناكله لانه لا ملك له والسيد لا تعلق له بضع زوجته عبده وإعادة (٢٨٣) ضمير الجمع على الاثنين سائق

(مهر مثل) ساوى المسمى
أولا لانه بدل البضع الذى
فوتاه عليه فان كان مجزوا
أو غائبا طالب رليه أو
وكيله (وفى قول) عليهم
(نصفه) فقط (إن كان)
الفرق (قبل وطه) لانه
الذى فوتاه وأجيب بأن
النظر فى الالاف لبدل
المتاق لالما قام به على
المستحق ولهذا لو أبرأته
عنه رجع بكله وخرج
بالبائن الرجعى فان راجع
فلا غرم إذ لا تفويت
والاوجب كالبائن وتمكنه
من الرجعة لايسقط عنه
الأتري أن من قدر على
دفع متاق ماله فسكت
لايسقط حقه من تعريمه
لبدله وبه يحجب عمالبله بنى
هنا (ولو شهدا بطلاق
وفرق) بينهما (فرجعا
فقامت بينة) أو ثبت بحجة
أخرى (أنه) لانكاح
بينهما كان ثبت أنه (كان
بينهما رضاع محرم) أو أنها
بانت من قبل (فلا غرم)
عليهما لاذلم فوتاه عليه شيئا
فان غرما قبل البينة
استردا (ولو رجع شهود
مال) عين ولو أم ولد شهدا
بعقها أو دين وان قالوا
غلطنا (غرما) للمحكوم
عليه قيمة المتقوم ومن
المثلى بعد غرمه لا قبله هل
يعتبر فيها وقت الشهادة

بعده معنى (قوله) ولا كان الزوج قناكله خلافا للمعنى عبارة الرابعة أى من الصور التى استثناهما البلغة بنى من
وجوب مهر المثل إذا كان المشهود عليه قناكلا غرم له لانه لا ملك ولا مال له لانه لا تعلق له بزوجة عبده فلو
كان مبعضا غرم له المشهود بفسط الحرية قال اى البلغة بنى ولم أر من تعرض لشيء من ذلك انتهى والظاهر كما
استظهره بعض المتأخرين إلحاق ذلك بالاكساب فيكون السيد كاهن إذا كان قنا وبضه فيما إذا كان
مبعضا لان حق البضع نشأ من فعله المأذون فيه اه (قوله) ساوى المسمى الخ) وسواء ادفع اليها الزوج
المهر أم لا بخلاف نظيره فى الدين لا يفرمون قبل دفعه لان الحيلولة هنا قد تحقت معنى وأسنى (قوله) فان
كان) اى الزوج (قوله) الفرق) اى حكم القاضى به معنى (قوله) لايسقط حقه الخ) كد لو جرح شاة غيره فلم
يذبحها مالكمها مع التمكن من حتى ماتت أسنى ومعنى (قوله) اتين ولو شهدا الخ) ولو شهدا ان تزوجا بائنا
ودخل بها ثم رجع بهدا الحكم غرمها ما أتت من مهرها مالها كان الالف دونه على الاصح أو انه طلقها أو
اعتق أمته بائنا ومهرها أو قيمتها فان غرما فالها وكل القيمة فى الامة والفوق بينهما ان الرقيق يؤدى من
كسبه وهو السيد بخلاف الزوجة أو يعتق لرقيق ولو أم ولد ثم رجعها بهدا الحكم غرمها القيمة وظاهر ان قيمة
أم الولد والمدير تؤخذ منهما الحيلولة حتى يتردها بهدهوث السيد اى من تركته وشرط ابن الرفعة
لاستردادها فى المدين يخرج من الثالث فان خرج منه بوضه استرداد ما خرج نهاية وفى سم بعد ذكر مثلها
عن الاسنى مانعه وهواله خبج اه اى خلافا للمعنى حيث وانق الروض فى انهما بغير مان الالف فقط فى
الامة كل زوجة (قوله) اتين بطلاق) اى بانز و فرق اى بشهادتهما ولم يفرق كما فهم بالاولى معنى (قوله) كان
ثبت) أى بيينة أو حجة أخرى كالقرار (قوله) اتين رضاع) أى أو نحو ذلك ان أو فسخ معنى (قوله) من قبل)
اى قبل الرجوع معنى (قوله) استردا) ولو رجعت هذه البيدة بهدا حكم الحاكم بالاسترداد ينبغي ان تغرم
مالا استردادها فان كانت عليه ما كان اخذه ولم أر من ذكره معنى (قوله) اتين ولو رجع الخ) ولو لم يبق له اعدان
رجعنا ولكن قامت بينة برجوعهما لم يفر ما شيئا قال الماوردى لان الحق باق على المشهود عليه معنى وفى سم
بعد ذكره مثل ذلك من الاسنى مانعه قال شيخنا الشهاب الرملى أعتد انهما يغرمان اه وتقدم فى
الشرح والنهاية فى اول الفصل ما وافقه (قوله) دين) الى قوله وهل يعتبر فى المعنى لا قوله ولو أم ولد شهدا
بعقها الى قوله فقط هى شرط فى النهاية لا قوله وهل يعتبر الى ولا رجوع وقوله رجعوا مع شهود الزنا أو
وحدهم (قوله) ولو أم ولد الخ) تقدم انفا عن النهاية والاسنى ما يتفق به راجعه (قوله) وان قالوا غلطنا)
الاسبق تأخير عن جواب لو (قوله) اتين غرما الخ) وإذا حكم القاضى بشاهد دين فبأن امر دودين فى شهادتهما
بكفر أو روق أو فسقا وغيرهما فقد سبق ان حكمه يدين بطلانه فتعذر المطالبة بشهادتهما وزوجتهما المعتقة بها
أمة فان استوفى بها قبل أو قطع فعلى عاقلة القاضى الضمان ولو حاد الله تعالى وان كان المحكوم به مالا تالفا
ضمنه المحكوم له فلو كان ميسرا أو غائبا غرم القاضى المحكوم عليه ورجع به على المحكوم له إذا ايسر
أو حضر ولا غرم على الشهود لانهم ثابتون على شهادتهم ولا على المازكين لان الحكم غير مبنى على شهادتهم
مع انهم تابعون للشهود معنى وروض مع شرحه واقره سم (قوله) للمحكوم عليه الخ) (تنبيه) لو
صدقهم الخصم فى الرجوع عادت اليه بنى إلى من انتزعت منه ولا غرم معنى (قوله) قيمة المتقوم ومثل المثلى)
وفاقا للسبب والنهاية والمعنى وفى البجيرى مانعه قال سلطان والزيادة وفيه نظر لان المفروم انما هو
للحيلولة فالواجب القيمة مطلقا وحينئذ قيل تعتبر وقت الحكم وهو المعتمد لانه المفوت حقيقة وقيل أكثر
ما كانت من وقت الحكم إلى وقت الرجوع وقبل يوم شهدوا اه (قوله) بعد غرمه) اى البدل (قوله)

الزركشى أشبهما الثانى وعزاه الدارمى لابن سريج ولم يحك غيره اه وقياس ما تقدم عن الرافعى فى عتق
الامة ترجيح الاول (قوله) قناكله) خرج المبعض فهل المراد ان له جميع المهر أو ان له بقسطه راجعه (قوله)
ولو رجع شهود مال غرموا) (فرع) لو لم يقولوا رجعتا لكن قامت بينة برجوعهما لم يفر ما قال الماوردى
لان الحق باق على المشهود عليه شرح الروض قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد انهما يغرمان (قوله)

لأنها السبب أو الحكم لأنه المقتضى لكل محتمل والأقرب الأول في الشاهد والثاني في الحاكم ولا رجوع في الشهادة بالاستيلاء إلا بعد موت السبب وبالتعلق إلا بعد وجود الصفة (في الاظهر) لأنهم أحالوا بينهم وبين ماله ومن ثم لو فوته ببذله كبيع بشئ يعادل المبيع لم يغرما وكما قاله الماوردي واعتمده البلقيني وشذ ابن عبد السلام ومن تبعه في قوله من سعى برجل لسلطان فغرمه شيئا رجعه به على الساعي كشاهد رجح وكما قال هذا لو يدل لعمره اهـ (٣٨٤) والفرق واضح إذ لا الجاء من الساعي شرعا (ومتي رجعوا كلهم وزع عليهم الزم)

بالسوية إن اتحدنوعهم وإن ترتب رجوعهم أو زادوا على النصاب (أو) رجح (بعضهم وبقي نصاب) كأحد ثلاثة في غير زنا (فلا غرم) لبقاء الحجة (وقيل يغرر فسطه) لأن الحكم مستند لكل (وإن نقص النصاب ولم يزد الشهود عليه) كان رجح أحد اثنين (فقط) من النصاب وهو النصف يغرره الراجع (وإن زاد) عدد الشهود على النصاب كاثنتين من ثلاثة (فقط من النصاب) فعليهما نصف لبقاء نصف الحجة (وقيل من العدد) فعليهما ثلثان لا ستوائهم في الائتلاف (وإن شهد رجل وامرأتان) فيما يثبت بهم ثم رجعوا (فعليه نصف وهما نصف) على كل واحدة ربع لأنهما كرجل وأخذ منه أنهم يتوزعون الاجرة كذلك وفيه نظر والفرق واضح فإن مدار الاجرة على التعبد وهو

والأقرب الأول في الشاهد) خلافا لنهاية والاسنى عبارة الأول والعبرة بوقت الشهادة إن اتصل بها الحكم اهـ وعبارة الثاني والعبرة فيها بوقت الشهادة كما نقله الروايات عن ابن القاص وهو محمول على ما إذا اتصل بها الحكم لأنه وقت نفوذ العتق وبه عر الماوردي على أحد وجهين ثانياً باعتبار أكثر قيمة من وقت الحكم إلى وقت الرجوع اهـ قال الرشيدى قوله إن اتصل الحكم أى فان لم يتصل بها فاعبر بوقته لأنه وقت نفوذ العتق اهـ (قوله) ولا رجوع في الشهادة (الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغنى والنهاية أو شهدا بإيلاد أو تدبير ثم رجعا بعد الحكم غرما القيمة بعد الموت لا قبله لأن الملك إنما يزول بعد أو شهدا بتعلق عتق أو طلاق بصفة ثم رجعا بعد الحكم غرما المهر أو القيمة بعد وجود الصفة لا قبله للمهر اهـ (قوله) وبالتعلق (الخ) ولو شهدا اثنين بكتابة رقيق ثم رجعا بعد الحكم وعق بالاداء ظاهر ادى يغررمان القيمة كلها لأن المأوى من كسبه أو نقص النجوم منها لأنه الفائت وجهان أشبههما كما قال الزركشى الثاني مغنى وفي سبب بعد نقله عن الاسنى نحوه ما نصه وقياس ما تقدم عن الرافعى في عتق الامة ترجيح الأول اهـ وكذا جرى عليه النهاية عبارة أو شهدا بكتابة ثم رجعا غرما جميع القيمة في أرجح الوجهين لأن نص النجوم عنها اهـ أى القيمة عش (قوله) ومن ثم لو فوتوه ولو استوفى المشهود له بشهادة اثنين مالا ثم وهبه للخصم أو شهدا بأقالة من عقد وحكم بهائهم رجعا فلا غرم عليهما لأن الغارم عاد اليه ما غرمه اهـ مغنى (قول المتن) ومتى رجعوا كلهم (الخ) ولو شهد أربعة على آخر باربعائة رجح واحد منهم عن مائة وآخر عن مائتين والثالث عن ثلثائة والرابع عن الجميع فيغرم الكل مائة أرباعا لا تتأقمتهم على الرجوع عنها وتغرم أيضا الثلاثة أى غير الأول نصف المائة لبقاء نصف الحجة فيها بشهادة الأول وأما المائتان الباقيتان فلا غرم فيها لبقاء الحجة بهما نهاية واسنى ومغنى وسم وفي عش بعد إيضاح ذلك ما نصه قوله نصف المائة أى زيادة على المائة التى قسمت بينهم اهـ (قول المتن) وزع عليهم (الخ) ولو شهدا اثنين بعقد نكاح في وقت واثنان بالوطء في وقت بعده واثنان بالتعاقب بعد ذلك ورجع كل عما شهد به بعد الحكم غرم من شهد بالعقد والوطء ما غرمه الزوج بالسوية بينهم نصف بالعقد ونصف بالوطء ولا يغرر من شهد بالتعلق شيئا ولا من أطلق الشهادة بالوطء اهـ مغنى (قوله) بالسوية (إلى قوله) وأخذ منه في المغنى (قوله) لبقاء الحجة (أى فكان الراجع لم يشهد مغنى (قول المتن) وإن نقص النصاب) أى بعد رجوع بعضهم وقول المتن عليه أى النصاب مغنى (قوله) كان رجح أحد اثنين) أى فيما يثبت بهما كالتعاقب مغنى (قوله) كاثنتين من ثلاثة) أى في غير الزنا مغنى (قوله) وأخذ منه (أى من التعليل (قوله) وفيه نظر (الخ) فالتعبدان كلامهم يستحق اجرة مثل عمله عش (قوله) والخنى) إلى قوله وإن تأخرت في المغنى (قوله) فلم يثبتين) أى الرجل (قول المتن) فلا غرم فى الاصح) وعليه لو

ولا رجوع في الشهادة بالاستيلاء) عبارة الروض وشرحه أو شهدا بإيلاد أو تدبير ثم رجعا بعد الحكم غرما القيمة بعد الموت لا قبله لأن الملك إنما يزول بعد الخ أو شهدا بتعاقب طلاق أو عتق بصفة الخ اهـ نص لما إذا حكم القاضى بشهود فبانوا مردودين فقد سبق أنه يتنص فتعود الماطة لزوجة والمعتقة أمة وإن استوفى قطع أو قتل فعلى عالة القاضى ولو فى حد الله تعالى فإن كان أى المحكوم به مالا تالفا لخصمه المحكوم له فلو كان معسر أى أو غائبا غرم القاضى ورجع به إذا أسروا لا غرم على الشهود (قوله) ومتى رجعوا كلهم وزع عليهم الغرم أو بعضهم وبقي نصاب (الخ) قال فى الروض وإن شهد أربعة باربعائة ثم رجح واحد عن مائة

(فعليه ثلث ومن ثلثان) لما تقرر أن كل اثنين برجل ومن يفردين هذه الشهادة فلم يتعين الشطر (فإن رجح هو أو ثلثان) فقط (فلا) شهد غرم فى الاصح لبقاء النصاب (وإن شهد هو وأربع) من النساء (بمال) ورجح الكل (فقط) كرضاع (فعليه الثلث) أو هو وحده فعليه النصف كما علم من قوله أو لا فسطه ويدل له أيضا قوله (والاصح) أنه (هو) عليه (نصف) ومن عليه (نصف) لأنه النصف ومن وإن كثرت كنصف إذ لا يقبل منفردات فى المال (سواء رجع معه أو) مر أن هذا لغة (وحدته) بخلاف الرضاع يثبت به حضن (وإن رجح ثلثان

فالأصح) انه (لا غرم) عليها البقاء النصاب ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعوا الزمها (٢٨٥) الخمس (و) الاصح (ان شهدت احصان) مع

شهود زنا (أو) شهدت (صفة مع شهود تعليق طلاق وعق لا يفرمون) إذا رجعوا بعد الرجم ونفوذ الطلاق أو العتق وإن تأخرت شهادتهم عن الزنا والتعليق ما شهدت الاحصان فلما مر فيهم اول الفصل رجعوا مع شهود الزنا أو وحدهم وأما شهود الصفة

شهد مع عشرة نسوة ثم رجعوا غرم السدس وعلى كل فثنين السدس فان رجع منهن ثمان أو هو ولو مع ست فلا غرم على الراجح بقاء الحجة وان رجع مع سبع غرموا الربع لبطان ربع الحجة وان رجع كلهن دونها ورجع هو مع ثمان غرموا النصف لبقاء نصف الحجة فيها أو مع تسع غرموا ثلاثة ارباع مغنى وروض مع شرحه (قوله مع شهود زنا) عبارة المغنى دون شهود الزنا كما صورها فى الشرح والروضة أو معها كما شمله اطلاق المصنف فان الخلاف جار فى ذلك اه (قول المتن مع شهود تعليق طلاق الخ) أى على صفة مغنى (قول المتن وعق) الواو معنى أو كما يشير اليه الشارح (قول المتن لا يفرمون) أى وإنما يفرم شهود الزنا والتعليق رشيدى (قوله فلأمر) ولأنهم لم يشهدوا بموجب عقوبة وإنما وصفوه بصيغة كمال نهاية ومغنى (قوله رجعوا مع شهود الزنا أو وحدهم) الانسب اما تنقيده على قوله أو شهود صفة كما مر عن المغنى أو تركه كما فى النهاية

(كتاب الدعوى)

فلا نهم لم يشهدوا بطلاق ولا عتق وإنما اثبتوا صفة فقط هي شرط لاسبب والحكم إنما يضاف للسبب لا للشرط (كتاب الدعوى)

وهي لغة الطلب والتقى ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون وجمعها دعاوى يفتح الواو وكسرهما كفتاوى وشرعا قيل اخبار عن سابق حق أو باطل للخبر على غيره بمجلس الحكم وقيل اخبار عن وجوب حق للخبر على غيره عند حاكم ليزمه به هو الاشهر وكانهم إنما لم يذكروا الحكم هنا مع ذكرهم له فيما بعد لان التعريف للدعوى حيث اطلقت وهي لا يتبادر منها إلا ذلك (والبيّنات) جمع بينة وهم الشهود لان بهم يتبين الحق وجمعوا لاختلاف انواعهم كما مرو للدعوى حقيقتها لاختلاف الاصل فيها قوله تعالى وإذا دعا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم الآية وخبر الصحيحين لو يعطى الناس بدعواهم

(قوله وهي لغة) إلى قوله وشرعا فى المغنى وكذا فى النهاية إلا قوله والمغنى (قوله وهي لغة الطلب الخ) وألفها للتأنيث نهاية ومغنى (قوله أو باطل) فيه بحث أن عطف على حق لانه لا يتصف بالسبق إذ ثبت الدين لزيد على عمر والمدعى به زيد دعوى باطله لم يتحقق قطعا فليتامل سم (قوله وقيل الخ) وعين قال به شيخ الاسلام (قوله عن وجوب حق للخبر) المراد بوجوبه له تعلقه به فيشمل دعوى الولي والوكيل وناظر الوقف حلبي (قوله عند حاكم) أى وما فى معناه وهو المحكم والسيد كما يأتى وذو شوكة إذا تصدى لفصل الامور بين اهل محله كما تقدم ويأتى فى قوله ومرانه يجب الاداء عند نحو وزير الخ ع ش (قوله وهي لا يتبادر منها إلا ذلك) أو أرادوا بالحاكم ما يشمل المحكم سم (قوله جمع بينة) إلى قوله وما يوجب تعزير فى المغنى (قوله لان بهم الخ) أى سوا بذلك لان الخ مغنى واسم ان ضمير الشأن بجمري (قوله وجمعوا الخ) عبارة المغنى وافر د المصنف الدعوى وجمع البيّنات لان حقيقة الدعوى واحدة والبيّنات مختلفة اه (قوله كما مر) أى فى الفصل الاول من الشهادات (قوله والاصل) إلى قول المتن ان لم يخف فى النهاية إلا قوله غير مال إلى كنه كاح وقوله كذا قيل وقوله وبهذا يرد الى وقضية قوله بل لا نسمع على مامر (قوله والاصل فيها) أى فى الدعوى والبيّنات (قوله ويعطى الناس الخ) لم يظهر تخريج الحديث على طريقة اهل الميزان لانه اذا استثنى نقيض التالى انتج نقيض المقدم فيكون المغنى ولكن لم يدع الناس دماء رجال واموالهم فلم يعطوا الخ وهذا غير ظاهر لان ادعاء الدماء والاموال واقع الا ان يقال اطلق السبب وهو قوله لادعى أناس الخ واداد المسبب وهو الاخذ نعم يظهر فيه استثناء نقيض المقدم لكنه غير مطرد لا التاج وان انتج هنا خصوص المادة فالاولى تخريج الحديث على قاعدة أهل اللغة وهي الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثانى والتقدير امتنع ادعائهم شرعا ما ذكر لا امتناع اعطائهم بمجرد ادعائهم بلا بينة كما اشار اليه بقوله ولكن البيّنات الخ فى رواية فهو فى معنى نقيض المقدم وكذا قوله ولكن البيّنات الخ بجمري بخذف (قوله وفى رواية الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغنى وروى البيهقي باسناد حسن ولكن البيّنات على المدعى الخ (قوله ومعناه الخ) أى الحديث عبارة لاسنى

وآخر عن مائتين والثالث عن ثلثمائة والرابع عن أربع مائة فالرجوع عن مائتين فقط فائدة يفرمها الاربعة وثلاثمائة ارباع مائة يفرمها غير الاول بالسوية قال فى شرحه قال البيهقي الصحيح ان الثلاثة إنما يفرمون نصف المائة وما ذكر إنما يتأتى على الضعيف القائل بان كلا منهم إنما يفرم حصته بما رجع عنه وما قاله متعين فعليه النصف الآخر ولا غرم فيه اه وما نقله عن البيهقي وقال انه متعين هو الصحيح كما قاله شيخنا الشهاب الرملى

(كتاب الدعوى والبيّنات)

(أو باطل) فيه بحث أن عطف على حق لانه لا يتصف بالسبق إذ ثبت الدين لزيد على عمر والمدعى به زيد دعوى باطله لم يتحقق قطعا فليتامل (قوله وهي لا يتبادر منها الا ذلك) أو أرادوا بالحاكم ما يشمل المحكم

لادعى أناس دماء رجال واموالهم ولكن البيّنات على المدعى عليه وفى رواية سندها حسن البيّنات على المدعى والبيّنات على من أنكر ومعناه توقف

والنهاية والمغنى فيه ان جانب المدعى ضيف لدعواه خلاف الاصل فكلف الحجة القوية وجانب المنكر قوى
 فاكتفى منه بالحجة الضعيفة اه زاد المقتضى وانما كانت لبينة قوية واليمين ضعيفة لان الخالف متهم في يمينه
 بالكذب لانه يدفعها عن نفسه بخلاف الشاهد **(قوله وبراه المدعى عليه الخ)** اى وتوقف براه المدعى
 عليه الخ **(قوله كذلك)** اى على الترتيب المذكور **(قوله في غير مال الخ)** سيد كر تحززه **(قوله سواء كان)**
(الخ) اى الدعوى والتذكير بتأويل الطالب **(قوله لادى)** سيد كر تحززه **(قوله ولا يجوز الخ)** الاولى
 التفرع **(قوله ولا يجوز للبدن حتى الخ)** نعم مال الماوردى من وجوب له تعزير أو حد قذف وكان في بادية
 بعيدة عن السلطان فله استيفاءه وقال ابن عبد السلام فى او اخر قواعده لو انفرد ببحث لا يرى ينبغي ان لا يمنع
 من القود لاسيما اذا عجز عن اثباته نهاية ومغنى وفى سم بدد ذكر ذلك عن الاسنى مانصه وقوله فله
 استيفاءه لا ينافى ان مستحق التعزير او حد القذف لا يستوفيه بنفسه وليس للحاكم الاذن له على استيفائه
 لان الحال هنا حال ضرورة والحاكم لا ياذن فيها ليس فيه مصلحة ولا مصلحة فى الاستيفاء بنفسه لانه قد يضر
 المحمود او المعزير بزيادة او تشديدها وقال ع ش قوله بعيدة عن السلطان أى وقربة منه وخاف من الرفع
 اليه عدم التمكن من اثبات حقه او غم دراهم فله استيفاء حقه حيث لم يطالع عليه من ثبت بقوله وامن الفتنة
 وقوله فله استيفاءه اى ومع ذلك اذا بلغ الامام ذلك فله تعزير لا فنيته عليه وقوله ينبغي ان لا يمنع من القود
 اى شرعا فيجوز ذلك له باطنا اه **(قوله لاستقلاله به)** اى بالاستيفاء **(قوله لاسكن لا تسمع فيها الخ)** اى
 فالطريق فى اثباتها شهادة الحسبة رشيدى **(قوله لانها ليست حقا للدعى)** اى ومن له الحق لم ياذن فى
 الطالب بل هو مأمور بالاعراض والدفع ما لمكن مغنى **(قوله على المقذوف الخ)** أى وعلى وارثه الطالب مغنى
(قوله وصر) اى فى مبحث وجوب اداء الشهادة **(قوله كذا قيل)** واقفه المغنى **(قوله الا اذا توقف استيفاء)**
 الحق عليه ومع ذلك للامام والقاضى الكبير منعه من ذلك لعدم ولايته ع ش **(قوله لم يقع الموقع الخ)** اى
 فى غير مامر عن الماوردى وابن عبد السلام رشيدى **(قوله وهو كذلك)** لعلة فى غير العقوبة كالنسكاح
 والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عامل من ادعى زوجيتها أو رجعتها معاملة الزوجة جاز له ذلك فيها
 بينه وبين الله تعالى اذا كان صادقا فليراجع سم على حج ع ش **(قوله لا فى صور الخ)** عبارة النهاية والمغنى
 وهو كذلك فى حد القذف لا القود اه قال ع ش قوله فى حد القذف اى اذا كان قريبا من السلطان لما مر
 ان البعيد لا يشترط فى حقه الرفع اه **(قوله وكل ما تقبل)** الى المتن فى المغنى لا قوله بل لا تسمع على مامر **(قوله)**
 وكل ما تقبل فيه الخ اى كحديث بستره شخص بحيرى **(قوله بل لا تسمع الخ)** المعتمد انها تسمع فى غير
 حدود الله تعالى اما فيها فلا سلطان **(قوله ومنه)** اى بما تقبل فيه شهادة الحسبة **(قوله قتل من)**
 لا وارث له الخ انظر هل يجرى هذا على ما قاله فى شرح الروض والبهجة فى مبحث شهادة الحسبة من ان

مدار الخصومة على خمسة
 الدعوى والجواب واليمين
 والنسكول والبينة ذكرها
 كذلك (تشرط الدعوى
 عند قاض او محكم او سيد
 فى) غير مال مما لا تسمع
 فيه شهادة الحسبة سواء
 كان فى غير عقوبة كشكاح
 ورجعة وإبلاء وظهار
 وعيب نكاح او بيع ام فى
 (عقوبة) لادى (كقصاص
 وحد قذف) ولا يجوز
 للمستحق الاستقلال به
 لعظم خطره اما عقوبة الله
 تعالى فهى وان توقفت على
 القاضى ايضا لكن لا تسمع
 فيها الدعوى لانها ليست
 حقا للدعى نعم لقاذف
 أريد حده الدعوى على
 المقذوف وطلب حلفه على
 انه لم يزن ليسقط الحد عنه
 ان نكل وما يوجب تعزيرا
 لحق الله تعالى تسمع
 الدعوى فيه ان تعلق بمصلحة
 عامة كطرح حجارة
 بطريق وصر انه يجب
 الاداء عند نحو وزير
 وقضيته صحة الدعوى عنده
 كذا قيل وفيه نظر لان
 الذى مر انه لا يلزمه الاداء
 عنده الا اذا توقف استيفاء
 الحق عليه وحينئذ فالاداء
 لهذه الضرورة لا يستدعى
 توقفه على دعوى وهذا
 يرد اراد شارح لهذا

وجواب آخر عنه وقضية قوله يشترطانه لو استوفاه بدون قاض لم يقع المرفوع وهو كذلك إلا فى مامر
 مرث فى استيفاء القصاص وكل ما تقبل فيه شهادة الحسبة لا يحتاج فيه لدعوى بل لا تسمع على مامر ومنه قتل من لا وارث له
 المعتمد

أوة. فلهذا الحق فيه المسلمون وقيل قاطع الطريق الذي لم يقبل القدرة عليه لانه لا يتوقف الى طوبى وخرج بالعقوبة ما معها المال لان
لما الكبر نحوه اخذه ظهر امن غير دعوى كما قال (وان استحق) شخص (عينا) عند آخر ملك وكانا بنحو اجارة أو وقف أو وصية بمنفعة كما يحتمل
جمع أو ولاية كان غيب عن ليريه وقد رعى أخذها (فلهذا أخذها) مستغلا به (ان لم ينفذ) بله او على غيره كما هو ظاهر سواء أ كانت
يده عادية أم لا كان اشترى المغصير الا بعلمه نعم من ائتمنه المالك كوديع بمنفعة عليه أخذ ما تحت يده من غير علمه لان فيه اربا ناله بطن ضياعها
ومنه يؤخذ حرمة كل ما فيه ارباب للعير ودليله ان زيد بن ثابت ثابت في حفر الخندق فأخذ (٢٨٧) من أصحابه سلاحة فمضى النبي صلى الله

عليه وسلم عن ترويع المسلم
من يؤخذ ذكره في الاصابة
لكن يشكك عليه ما رواه
احمدان ابا بكر خرج تاجرا
ومعه بدر بن نعيمان وسويط
فقال له اطعني قال حتى
يجيء ابو بكر فذهب لانا
ثم وابعاه لهم موريا انه قته
بعشرة لائص لجأوا وجعلوا
في عتقه حبلا وأخذوه فبلغ
ذلك ابا بكر رضى الله عنه
فذهب هو وأصحابه اليهم
فأخذوه منهم ثم أخبر النبي
صلى الله عليه وسلم فضحك
هو وأصحابه من ذلك حتى
بداسنه وقد يجمع بحمل
انتهى على ما فيه ترويع
لا يحتمل غالبا كافي القصة
الاولى والاذن على خلافه
كافي الثانية لان نعيمان
الفاعل لذلك معروف بأنه
مضحك مزاح كافي الحديث
ومن هو كذلك الغالب أن
فعله لا ترويع فيه كذلك
عند من يعلم بحاله ورواية
ابن ماجه ان الفاعل سويط
لا تقارم رواية احمد السابقة
فتأمل ذلك فاني لم أر من أشار
لشيء منه مع كثرة المزاح

المعتمد سماع الدعوى فيما تقبل فيه شهادة الحسبة الا في محض حدود الله تعالى فان الظاهر أن ما ذكر ليس
من محض حدود الله تعالى اه سم و قوله في شرحي الروض الخ اى روى النهاية والتمنى هناك ايضا وقضية
صنيع ما هنا انه لا يحتاج لسماها هنا لانه لا يجوز سماعها (قوله او قدفه) اى بعد من تيجيرى (قوله وقتل
قاطع الطريق) مصدر مضاف للفاعل سلطان (قوله لانه) اى استأتمنا الحق منه سلطان (قوله لا يتوقف على
طلب) اى لان تله متحمم بجيرى (قوله وما معها) اى الساتر في الشرح (قوله ونحوه) اى كولى غير السكامل
مغنى (قوله شخص) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية الاقواء كذا بنحو وقوله عليه او على غيره وكذا في المغنى لا
قوله وكذا الى او ولا يوقوله سواء الى نعم (قول المتأتمنا) اى ولو باعبار منفعتها كما يعلم بما ذكره الشارح
بعد رشيدى (قوله مستغلا به) اى بالاخذ بل ارفع قاض وبلا علم من هي تحت يده مغنى (قوله او على غيره)
اى وان لم يكن له به علقه ع ش (قوله سواء كانت يده) اى الاخر رشيدى (قوله كوديع الخ) اى وبائع
اشترى منه عينا وبذل الثمن فليس له الاخذ بغير اذن مغنى (قوله يمتنع عليه) اى على المستحق من قوله من غير
علمه اى علم الوديع ع ش (قوله لان فيه اربا باله الخ) هذا موجود في غير من ائتمنه المالك ايضا نحو
الاستعير بل اولى لانه ضامن بخلاف نحو الوديع لوجه انه كالوديع سم ولك ان تمنع كون نحو المستعير غير
مؤتمن للمالك (قوله ومنه يؤخذ) اى من التعليل (قوله يشكك عليه) اى على حديث الاصابة (قوله فقال)
اى نعيمان له اى لسويط (قوله فذهب) اى نعيمان (قوله وقد يجمع باحتيال ان نعيمان لم
يلغى النهى او نسيه او خصه بالا جتهاد وقد ينافى ذلك عدم انكار مولى الله عليه وسلم ذلك الا ان نجاب بان
عدم انكاره لعذر نعيمان بعدم بلوغ النهى او غيره بما ذكره وتأخير البمان لوقت الحاجة جائز سم (قوله في
القصة الاولى) اى قصة زيد بن ثابت (قوله لا ترويع فيه كذلك) اى لا يحتمل عائداً لقوله ورواية ابن ماجه
الخ استئناف يانى (قوله قال في تكمله) كذا في اصله بخط والمشهور تركته سيد عمر (قوله وفى نحو
الاجارة) الى قول المتن وإذا اجاز الاخذ في النهاية الا قوله ويظهر الى وقياس الخ (قوله وفى نحو الاجارة الخ)
عبارة المغنى واما المنفعة فالظاهر كما يحتمل بعض المتأخرين انها كالعين ان وردت على عين فله استيفاء واما منه بنفسه
ان لم يخش ضررا وكذا ان وردت على ذمة فان قدر على تحصيلها باخذ شئ من ماله فله ذلك بشرطه اه (قوله من
ماله) اى المؤجر رشيدى (قوله وقياس ما ياتى الخ) عبارة النهاية والوجه اخذ ما ياتى في شراء غير الجنس
الخ (قوله انه قيمة لتلك المنفعة) اى وقت اخذ ما ظهر به ع ش (قوله او يمسأل الخ) بالنسب عطف على
الاقتصار رشيدى (قول المتن وجب الرفع) والرفع تقريب الشئ مغنى رفع الشئ الى قاض قر به اليه مغنى
(قوله مادام مريد الخ) عبارة المغنى وليس المراد بالوجوب تكليف المدعى الرفع حتى ياتهم بتركه بل المراد

شهادة الحسبة من ان المعتمد سماع الدعوى فيما تقبل فيه شهادة الحسبة الا في محض حدود الله تعالى فان
الظاهر ان ما ذكر ليس من محض حدود الله تعالى (قوله لان فيه اربا باله) هذا موجود في غير من ائتمنه
المالك ايضا نحو المستعير بل اولى لانه ضامن بخلاف نحو الوديع فالوجه كالوديع (قوله وقد يجمع بحمل

بالترويع وقد ظهر أنه لا بد فيه من التفصيل الذى ذكره ثم رأيت الزركشى قال في تكمله نقلا عن القواعد أن ما يفعله الناس من أخذ المتاع
على سبيل المزاح حرام وقد جاء في الحديث لا يأخذ أحدكم متاع صاحبه لا عباجاد اجعله لا عبان جهة انه اخذه بنية ردده وجعله جادا لا نهرو ع اخاه
المسلم بفقد متاعه اه وما ذكره اولى واطهر كما هو واضح وفى نحو الاجارة المتعلقة بالعين ياخذ العين ليستوفى المنفعة منها وفى الذمة يأخذ
قيمة المنفعة التى استحقتها من ماله ويظهر من كلام بعضهم أنه لا يستأجرها وقياس ما ياتى من شراء غير الجنس بالنقد انه يستأجر ويظهر أنه
يلزمه الاقتصار على ما يتيقن انه قيمة لتلك المنفعة ويسأل عدلين يعرفانها ويعمل بقولهما (والا) بان خاف فتنة أى مفسدة تفضى إلى محرم
كاخذ ماله لو اطاع عليه بان غلب ذلك على ظنه وكذا ان استويا كما يحتمل جمع (وجوب الرفع) مادام مريدا لاخذ (الى قاض)

امتناع استقلاله بالاخذ في هذه الحالة اه (قوله او نحوه) اي بماله الزام الحقوق كحقة ب وامير لاسيما ان علم الحق لا يتخلص الا عنده معنى (قوله حالا) الى قول المتن او على منكر في المعنى (قوله شرطه التفاص) وهو اتفاق الحتمين روض ومعنى (قوله او من لا يقبل اقراره) اي كالعصى ع ش (قوله على ما يحتمه البلقيني) عبارة النهائية كما يحتمه الخ (قوله يحمل هذا) اي قول مجلي (قوله لا يحكم الا برشوة) اي وان قلت ع ش (قوله برشوة) ويظهر او بزيادة مشقة تردد واضاعة اوقات على خلاف المعتاد في القضاء العدول (قوله في الاخيرتين) اي قوله او طلبوا الخ وقوله او كان قاضي محله الخ (قول المتن اخذ جنس حقه الخ) ولو ادعى من اخذ من ماله على الظاهر انه اخذ من ماله كذا فقال ما اخذت فاراد استخلافاً له ان يحلف انه ما اخذ من ماله شيئا ولو كان مقر الكن يدعى تاجيله كذا ولو حلف حلف فلم يستحق الاخذ من ماله بما يظهر به او كان مقر الكن يدعى الاعسار و اقام بيته او صدق يمينه ورب الدين يعلم له ما لا كتبه فان لم يقدر على بيته فله الاخذ منه ولو وجد قرابة من تلزمه نفقته او ادعى العجز عنها كاذبا وانكر الزوجية فعلى التفصيل الذي قررناه لكنه انما ياخذ قوت يوم بيوم مما يظهر به شرح مر اه سم قال ع ش قوله كان له ان يحلف الخ ينبغي ان ينوى انه لم ياخذ من ماله الذي لا يستحق الاخذ منه ثم ايت في شرح الروض مانصه فللدعى عليه ان يحلف انه لم ياخذ شيئا من ماله بغير ان ينوى بغير استحقاق ولا ياتم بذلك انتهى وقوله فله الاخذ منه اي من ماله المكتوم او غيره وقوله ولكنه انما ياخذ قوت يوم الخ اه او اوضح ان غلب على ظنه سهولة الاخذ في اليوم الثاني مثلا ولا فينبغي ان ياخذ ما يكفيه مدة يغلب على ظنه عدم سهولة الاخذ فيها و وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا في قرى مصر من اكره الشاد مثلا اهلا قرية على عمل للملتزم المستولى على القرية هل الضمان على الشاد او على الملتزم او عليهمما والجواب عنه ان الظاهر انه على الشاد لان الملتزم لم يكرمه على اكرامهم فان فرض من الملتزم اكرام للشاد فكل من الشاد الملتزم طريق في الضمان وقراره على الملتزم اه (قوله او متقوما) اي كان وجب له في ذمته ثوب او حيوان موصوف بوجه شرعي اما لو غصب منه متقوما وتلفه او تلف في يده مثلا فالواجب قيمته فهو من باب المثلي كما هو ظاهر سم على حج اه رشدي (قوله ولو امانة) وينبغي كما قال الاذرعى تقديم اخذ غير الامنة عليها احتياطا للاضباع معنى واسنى (قول المتن ان فقده) ينبغي ولو حكما بان لم يمكن التوصل الى الجنس سم (قوله اي جنس حقه) الى قوله وقضيته في المعنى الا قوله ولو انكر الى ولو كان المدين وقوله اي والا احتاط وقوله او اطال جمع في الانتصار (قوله ولو انكر الخ) اي الدائن عبارة النهائية وبمحله اذا كان الغريم مصدقا انه ملكه فلو كان منكرا كونه ملكه لم يجزله اخذه وجها واحدا اه قال الرشيدى قوله مصدقا امله بمعنى معتقدا اه ورجع ع ش الضمير للمدين فقال قوله ولو انكر الخ اي وان كان متصرفا فيه تصرف المالك لجواز انه مغضوب وتعدى

الخ قد يجمع باحتمال ان نعيان لم يبلغه النهي ونسبه او خصصه بالاجتهاد وقد ينافي ذلك عدم انكاره صلى الله عليه وسلم ذلك الا ان يحجب بان عدم انكاره لعذر نعيان لعدم بلوغ النهي او غير مما ذكر وتأخير البيان لوقت الحاجة جائز (قوله ما لا برشوة) يحتمل تقييدها بما لا يحتمل اعادة مثله في جنب ذلك الحق (قوله في المتن اخذ جنس حقه من ماله ظفر العجزة عن حقه الا بذلك) ولو ادعى من اخذ من ماله على الظاهر انه اخذ من ماله كذا فقال ما اخذت فاراد استخلافاً له ان يحلف انه ما اخذ من ماله شيئا ولو كان مقر الكن يدعى تاجيله كذا ولو حلف لحلف فلم يستحق الاخذ من ماله بما يظهر به او كان مقر الكن يدعى الاعسار و اقام البيته او صدق يمينه ورب الدين يعلم له ما لا كتبه فان لم يقدر على بيته فله الاخذ منه ولو وجد قرابة من تلزمه نفقته او ادعى العجز عنها كاذبا وانكر الزوجية فعلى التفصيل الذي قررناه لكنه انما ياخذ قوت يوم بيوم مما يظهر به ع ش مر (قوله او متقوما) اي كان وجب له في ذمته ثوب او حيوان موصوف بوجه شرعي اما لو غصب منه متقوما وتلفه او تلف في يده مثلا فالواجب قيمته فهو من باب المثلي كما هو ظاهر (قوله ان فقده) ينبغي ولو حكما بان لم يمكن التوصل الى الجنس (قوله نعم ان وجد نقد اثنين) كتب عليه

او نحوه لئلا يتركه من الخلاص به (او دينيا) حالا (على غير ممتنع من الاداء طال به) ليؤدى ما عليه (ولا يحل اخذ شي من ماله) لان له الدفع من اي ماله شاء فان اخذ شيئا لزمه رده وضمنه ان تلف ما لم يوجد شرط التفاص (او على منكر) او من لا يقبل اقراره على ما يحتمه البلقيني ورد بقول مجلي من له مال على صغير لا ياخذ جنسه من ماله اتفاقا اه ويحسب بحمل هذا ان صح على ما اذا كان له بيته يسهل بها خلاص حقه (ولا بيته) له عليه وله بيته وامتنعوا او طلبوا منه ما لا يلزمه او كان قاضي محله جائز لا يحكم الا برشوة فيما يظهر في الاخيرتين (اخذ جنس حقه من ماله) ظفر العجزة عن حقه الا بذلك فان كان مثليا او متقوما اخذ ماله من جنسه لا من غيره (وكذا غير جنسه) اي غير جنس حقه ولو امانة (ان فقده) اي جنس حقه (على المذهب) للضرورة نعم ان وجد نقد اثنين ولو انكر كون ما وجده ملكه

لم يجرأ خذه قطعاً ولو كان المدين مجوراً عليه بفلس أو ميتاً وعليه دين لم يأخذ إلا قدر (٢٨٩) حصته بالمضاربة إن علمها أي وإلا احتاط

(أو على مقرر متع) ولو
مأطلا (أو منكر وله بينة
فكذلك) له الاستقلال باخذ
حقه لما في الرفع من المؤنة
والمشقة (وقيل يجب الرفع
الى قاض) لا مكانه واطال
جمع في الانتصار له وخرج
بأستحق عينا الزكاة لانها
وان تعلقت بعين المال شائعة
فيه كما مر فاذا امتنع المالك
من ادائها لم يكن للمستحقين
وان انحسروا اذا ظفروا
بجنسها من ماله الظفر بها
لتوقف اجزائها على النية
وقضيته انهم لو علموه عدل
قدرها ونواها به جاز
للمحصولين الظفر حينئذ
والوجه خلافه لانه لا ينعين
للزكاة بذلك اذله الاخراج
من غيره (واذا جاز الاخذ)
ظفرا (لله) بنفسه لا بوكيله
وان كان الذي له تافه القيمة
او اختصا صا كما يبحثه الاذرع
ولو قيل يجوز الاستعانة به
لعاجز عن نحو الكسر
بالكلية لم يبعد (كسر باب
ونقب جدار) للدين وليس
مرهونا ولا مؤجرا مثلا ولا
لمحجور عليه وغيرهما
(لا يصل الى المال إلا به) لان

بالتصرف فيه وانه وكيل عن غيره ع (قوله لم يجز اخذ الخ) معتمد ع (قوله والا احتاط) اى
 فياخذ ما يتيقن انه لا يزبد على ما يخصه ع (قول المتن وله بينة) راجع للصورتين سم (قوله له الاستقلال
 باخذ حقه) لكن من جنس ذلك الدين ان وجده ومن غيره ان فقده مغنى وروض (قوله كما مر) اى فى
 باب الزكاة (قوله لتوقف اجزائها على البينة) حتى لو مات من لومته الزكاة لم يجز الاخذ من تركته لقيام
 وارثه مقامه خاصا كان او عاما ع (كتب عليه سم ايضا مانصه بقيد انه مع ملك المحصورين لا بدنى
 الاجزاء من النية فتأمل اه وكذا الرشيدى مانصه قد يؤخذ من هذا كالذى بعده ان الكلام فى الزكاة
 مادامت متعلقة بعين المال اما لو انتقل تعلقها بالذمة بان تلف المال الذى تعلقت بعينه فظاهر انها تصير
 كسائر الديون فيجرى فيها حكم الظفر هكذا ظهر فليراجع اه وفيه نظر ظاهر (قوله وقضيته) اى
 التعليل (قوله انهم لو علموه عدل قدرها ونواها به) عبارة النهائية انه لو عدل قدرها ونوى وعلموا ذلك اه
 (قوله الظفر) اى اخذها بالظفر نهية (قوله والوجه خلافه الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله والوجه خلافه
 الخ) تقدم فى هامش فصل يجب الزكاة على الفور عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى انه لو نوى الزكاة مع الافراز
 فاخذها صبي او كافرو دفعها المستحقا او اخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك اجدها وبرأت ذمته منها
 لوجود النية من مخاطب الزكاة مقارنة لفعله وملكها المستحق لكن اذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه
 اخراجها اه وهو خلاف ما استوجهه الشارح سم على حج اقول وقد يقال ما ذكره الشارح هنا لا ينافى
 الفتوى المذكورة لجواز ان ما هنا فى مجرد عدم جواز اخذ المستحق لما عطل به من ان المالك له ابدال ما موزه
 للزكاة وهذا لا يمنع من ملك المستحق حيث اخذه بعد تمييز المالك ونيتة وإن اثم بالاخذ ع (قوله
 ظفرا) الى قوله قال الاذرعى فى المغنى الا قوله وإن كان الى المتن وقوله ونازع جمع الى ومن ثم وإلى قوله وبهذا
 لجمع فى النهاية الا قوله ولو قيل الى المتن وقوله ونازع جمع الى ومن ثم وقوله اى يتمول ويتصرف فيه (قوله
 لا بوكيل) اى فى الكسر والنقب فان وكل بذلك اجنبيا ففعله ضمن مغنى ونهاية اى الاجنبى لان المباشرة
 مقدمة على السبب وخرج بذلك مالو وكله فى مناولته من غير كسر ونقب فلا ضمان عليه فيها يظهر ع
 (قوله وان كان الخ) اى ولو كان اقل متمول ع (قوله واختصاصا الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى
 (قوله لم يبعد) خلافا للنهاية والمغنى (قوله مثلا) اى ولا موصى بمنفعته وقوله ولا لمحجور عليه بفلس او صبا
 او جنون مغنى ونهاية (قوله وغيرهما) اى كقطع ثوب من حج (قوله استحق الوصول اليه) اى ومن لازمه
 جواز السبب الموصل اليه ع (قوله ولا يضمن ما فوته) هذا ظاهر حيث وجد ما اخذه واما اذا لم يجد
 شيئا فالاقرب انه يضمن ما اتلفه لبيئته له على ظن تبين خطاؤه وعدم العلم بحقيقة الحال لا ينافى الضمان
 ع (قوله ونازع جمع الخ) وافقهم المغنى عبارته ويؤخذ من قول المصنف لا يصل المال الا به انه لو كان
 مقررا تمتعنا او منكر اوله عليه بينة انه ايسر له ذلك وهو كذلك اه (قوله ومن ثم) امتنع ذلك فى غير متد الخ
 عبارة المغنى ولا يجوز ذلك فى ملك الصبي والمجنون ولا فى جدار غريم الغريم كاقال الدهميرى قطعا اى لانه
 احاط رتبة من الغريم اه (قوله وفى غائب الخ) إن كان مقررا غير متمتع فى قوله وان جاز الاخذ نظر وان
 كان متمتعا او منكر افى امتناع ذلك نظر الا ان يختار الاول ويجعل غيبته بمنزلة الامتناع او الانكار فى جواز

من استحق شيئا استحق
الوصول اليه ولا يضمن
ما فوته كمتلف مال صائل
تعذر دفعه الا باتلافه وتازع
جميع في جواز مدامع إمكان
الرفع للحاكم ويرد بان تعدي
مالك اهدر ماله من ثم امتنع

مر (قوله وله بينة) راجع للصورتين ولهذا عبر في المنهج وشرحه بقوله أو على تمتنع مقرّا كان أو منكرًا اخذًا من ماله وإن كان له حجة اهـ (قوله لترقف أجزائها على النية) يفيد أنه مع ملك المحصورين لا بد في الأجزاء من النية فتأمل اهـ (قوله والوجه خلاله الخ) تقدم في هامش فصل تجب الزكاة على الفور عن فتوى شيخنا الشهاب الرملي أنلوني الزكاة مع الأفران فاخذها صبي أو كافرو دفعها المستحقها أو اخذها المستحق لنفسه ثم على المالك بذلك اجذاه وبرئت ذمته منها لوجود النية من مخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وملكها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها اهـ وهو خلاف ما استوجهه الشارح وقد قدم في ذلك الفصل نقل ما افتى به شيخنا عن بعضهم ورده بما اشرنا في هامشه الى البحث معه فيه (قوله وفي غائب)

الماخوذ من جنسه) أي جنس حقه (يتملكه) أي يتموله ويتصرف فيه بدلاً عن حقه و ظاهره كالروضة والشرحين أنه لا يملكه بمجرد الاخذ
لكن قال جمع يملكه بمجرد واعتمده (٢٩٠) الاسنوي وغيره لان الشارع اذن له في قبضه فكان كاقباض الحالم له وهو متجه وأوجه

منه اجمع بحمله على ما إذا
كان بصفته أو بصفة ادون
فحينئذ يملكه بمجرد اخذه
بنية الظفر اذ لا يجوز له
نية غيره كرهنه بحتة وحمل
ما افهمه كلامهما على غير
الصفة بان كان بصفة ارفع
اذ هو كغير الجنس فيما ياتي
فيه فلا يملكه وإنما يملك ما
يشترية بتمنه بمجرد الشراء
فاذا كان دراهم مكسرة وظفر
بصحيح لم يتملكها ولا
بيعيها بمكسرة بل بدنانير ثم
يشترى بها المكسرة فيتملكها
بمجرد الشراء وبهذا اجمع
يظهر تأويل قولها يتملكه
بما ذكرناه مع فرضه في الحالة
الثانية بان يقال معنى يتملكه
يتصرف فيه اما الاولى فلا
يحتاج فيها بعد الاخذ ظفرا
الى تملك أي تصرف ولا
لفظ (و) الماخوذ (من غيره)
أي الجنس او منه وهو
بصفة ارفع كما تقرر (بيعه)
بنفسه او ماذونه للغير لا
لنفسه اتفاقا أي ولا للمحجوره
كما هو ظاهر لامتناع تولي
الطرفين وللتهمة هذا ان لم
يتيسر علم القاضى به لعدم علمه
ولا بينة او مع احدهما
اكتنه يحتاج لمؤنة ومشقة والا
اشترط اذنه (وقيل يجب
رفعه الى قاض بيعه) مطلقا
لانه غير اهل للتصرف مال
غيره بنفسه ولا يبيعه الا

الاخذ دون النقب والكسر سم (قوله أي جنس حقه) الى قوله وبهذا اجمع في المغنى الا قوله أي يتمول
ويتصرف فيه (قوله و ظاهره) أي تغييره بالتملك وقوله انه لا يملكه بمجرد الاخذ أي بل لا بد من إحداث
تملك مغنى (قوله بحمله) أي كلام هؤلاء اجمع رشيدى (قوله لو بصفة ادون) أي كاخذا الدراهم المكسرة عن
الصحيحة مغنى (قوله اذ لا يجوز له نية غيره كرهنه الخ) فان اخذه كذلك يملكه رشيدى (قوله كلامهما)
أي الشيخين في المتن رشيدى (قوله بان كان بصفة ارفع) أي كاخذا الدراهم الصحاح عن المكسرة مغنى (قوله
فاذا كان) أي حقه (قوله ولا يبيعه بمكسرة) تقدم في باب الربا ما يعلم منه انه قد يصح بيع الصحاح بالمكسرة
فهل اجاز في هذه الحالة بيعها بالمكسرة سم (قوله وبهذا اجمع الخ) لا يقال حاصل في هذا اجمع تقييد قوله
من جنسه بكونه بصفة ارفع وحمل قوله يتملكه على معنى يبيعه ويحصل به صفة حقه وحينئذ يتحد حكم هذا
القسم مع حكم القسم الثاني الاتي ويلزم ضياع تفصيل المتن الا ان يحمل تفصيله على مجرد التفتن في التعبير
لانا نقول لا نسلم ان حاصله ما ذكر بل حاصله تقييد قوله المذكور بكونه بصفة حقه او بصفة ادون وحمل
يتملكه على يتخذه ملكا بمجرد الاخذ لكن هذا لا يوافق قوله في الحالة الثانية فان المفهوم منها الموصوف
بصفة ارفع وحمل المتن على هذا يوجب الاشكال المذكور في السؤال فليتأمل سم عبارة الرشيدى واعلم
انه يلزم على هذا اجمع اتحاد هذا القسم مع القسم الثاني الاتي وضياح تفصيل المتن والسكوت على حكم
ما اذا كان بصفة حقه او بصفة ادون فالوجه ما افاده العلامة الاذرى أي من حمل كلام المصنف على ما اذا
كان بصفة حقه او بصفة ادون ومعنى يتملكه يتموله ويتصرف فيه ولا يخفى انه غير حاصل ما افاده هذا اجمع
الذى استوجهه الشارع وان ادعى الشهاب الرملى وابن قاسم انه مفاده وحاصله فليتأمل اه (قوله أي
الجنس) الى قول المتن والماخوذ في المغنى الا قوله او مع احدهما الى المتن والى قول الشارع وشرط المتولى في
النهاية (قوله لا امتناع تولي الطرفين) أي هنا لان المال في احد الطرفين لا جنسى رشيدى (قوله هذا ان لم
يتيسر الخ) عبارة المغنى محل الخلاف ما اذا لم يطلع القاضى على الحال فان اطلع عليه لم يبيعه الا باذنه جز ما رجمه
ايضا اذا لم يقدر على بينة والا فلا يستقل مع وجودها كما هو قضية كلام الروضة وبجته بعضهم اه (قوله
ومشقة) ومنها خوف الضرر من القاضى كما هو ظاهر رسم (قوله مطلقا) أي وان لم يتيسر علم القاضى
بذلك وعجز عن البينة (قوله ولا يبيعه) أي الاخذ بنفسه او ماذونه (قوله ثم ان كان) أي نقد البلد (قوله
ملكه) أي بمجرد قبضه اخذا بما مر وعبرة النهاية تملكه وكتب عليه ع ش مانصه يفتي ان باقى فيه مامر
عن الاسنوي اه (قوله وملكه) أي بمجرد الشراء كما مر وعبرة النهاية وتملكه وكتب عليه الرشيدى
مانصه انظر هل التملك على ظاهره او المراءاته يدخل في ملكه بمجرد الشراء و ظاهر قوله الاتي ان تاف

ان كان مقرا غير ممتنع في قوله وان اجاز الاخذ نظروا ان كان ممتنعا او منكرا في امتناع ذلك نظر الا ان
يختار الاول ويجعل غيبته بمنزلة الامتناع والانتكار في جواز الاخذ دون النقب والكسر (قوله ولا يبيعهما
بمكسرة) تقدم في باب الربا ما يعلم منه انه قد يصح بيع الصحاح بالمكسرة فهل اجاز في هذه الحالة بيعهما
بالمكسرة (قوله وبهذا اجمع الخ) لا يقال حاصل هذا اجمع تقييد قوله من جنسه بكونه بصفة ارفع وحمل قواه
يتملكه على معنى يبيعه ويحصل به صفة حقه وحينئذ يتحد حكم هذا القسم مع حكم القسم الثاني الاتي
ويلزم ضياع تفصيل المتن الا ان يحمل تفصيله على مجرد التفتن في التعبير لانا نقول لا نسلم ان حاصله
ما ذكر بل حاصله تقييد قوله المذكور بكونه بصفة حقه او بصفة ادون وحمل يتملكه على يتخذه ملكا بمجرد
الاخذ لكن هذا قد لا يوافق قوله في الحالة الثانية فان المفهوم منها الموصوف بصفة ارفع وحمل المتن على هذا
يوجب الاشكال المذكور في السؤال فليتأمل (قوله او منه وهو بصفة ارفع) فيجد حمل قول المتن السابق
من جنسه على ما هو بصفة حقه او بصفة ادون (قوله لكن يحتاج لمؤنة ومشقة) ومن المشقة خوف الضرر

تملكه اى الجنس (و)
 قبل (بيعه) اى غير الجنس
 بل ويضمن ثمنه ان تلف
 بعد البيع وقبل شراء الجنس
 به فليبادر بحسب الامكان
 فان اخر فنقصت قيمته
 ضمن النقص ولو نقصت
 وارتفعت وتلف ضمن الاكثر
 قبل التملك للمالك (ولا
 ياخذ) المستحق (فوق حقه
 ان امكن الاقتصار) على قدر
 حقه لحصول المقصود به فان
 زاد ضمن الزيادة ان امكن
 عدم اخذها والا كان كان له
 مائة فرأى سيفا بمائة لم
 يضمن الزائد لعذره
 ويقتصر فيما يتجزأ على بيع
 قدر حقه وكذا في غيره ان
 امكن والاباع الجميع ثم
 يرد الزائد للمالك بنحو
 هبة ان امكنه والا امسكه
 إلى ان يمكنه (وله اخذ
 مال غريم غريمه) بان يكون
 ان يدعى عمرو ودين ولعمرو
 على بكر مثله فازيد اخذ ماله
 على عمرو ومن مال بكر وان
 رد عمرو اقرار بكر له او
 جحد بكر استحقاق زيد
 على عمرو وشرط المتولى
 ان لا يظهر بمال الغريم وان
 يكون غريم الغريم جاحدا
 متمتعا ايضا قال الأذرى
 أو بماطلا ويلزمه ان يعلم
 الغريم باخذه حتى لا ياخذ
 ثانيا وإن اخذ كان هو الظالم
 ولا يلزمه اعلام غريم الغريم

بعد البيع الخ ارادة الثاني اه (قوله اى الجنس) فيه نظر لانه يحصل ملك الجنس بمجرد الاخذ فلا يتصور
 مع فرض الاخذ التلف قبل التملك الا ان يراد بالتملك ما ذكره فيه وهو التمول والتصرف فهو دفع لتوهم
 انه لو تلف قبل التصرف فيه بقي حقه ولا يفيد تصوير هذا لما كان بصفة ارفع فانه لا يحصل ملكه بمجرد الاخذ
 لانه لا بد من بيع هذا فهو من القسم الثاني اعني قوله ويبيعه الا الاول المقابل له الا ان يكون هذا بالنظر لظاهر
 المتن دون الجمع الذى ذكره سم عبارة المغنى وقال البلقيني محل الخلاف في غير الجنس اما لما خوذ من الجنس
 فانه يضمنه ضمان يد قطعاً لحصول ملكه بالاخذ عن حقه كما سبق انتهى والمصنف اطلق ذلك تبعاً للرأى
 بناء على وجوب تجديد تملكه وقد تقدم ماله اه (قول المتن ويبيعه) ويؤخذ من كونه مضموناً عليه قبل
 بيعه انه لو احدث فيه زيادة قبل البيع كانت على ملك الماخوذ منه وبصرح في زيادة الروضة فان باع ما اخذه
 وتملك ثمنه ثم وفاه المديون دينه رد عليه قيمته كغاصب والمغصوب إلى المغصوب منه معنى زاد الروض
 مع شرحه وقد تملك المغصوب منه ثمن ما ظهر به من جنس غير المغصوب من مال الغاصب فانه ير دقيمة ما اخذه
 و باعه اه (قوله اى غير الجنس) ومحل الخلاف اذا تلف قبل التمكن من البيع فان تمكن منه فلم يفعل ضمن
 قطعاً معنى (قوله فليبادر) إلى قوله اذا لا فائدة في المغنى الالفة المتولى ولقطة لا من قوله ولا يلزمه اعلام
 الخ (قوله فليبادر الخ) اى إلى بيع ما اخذه معنى (قوله فنقصت قيمته) اى ولو بالرخص سم اه بجيرى
 (قوله ضمن النقص) ولا يضمنه ان رد الماخوذ فالغاصب روض مع شرحه (قوله ضمن الزيادة) لتعديده
 ياخذها بخلاف قدر حقه معنى (قوله والا كان له الخ) عبارة المغنى وان لم يمكنه اخذ قدر حقه فقط بان لم
 يظهر الا بمتاع تزيد قيمته اخذه ولا يضمن الزيادة لانه لم ياخذها بحقه مع العذر اه (قوله ثم يرد الخ)
 راجع لما قبله والاباع (الخ ايضا) قول المتن وله اخذ مال غريم غريمه) خرج بالمال كسر الباب ونقب الجدار
 فليس له فعله لانه لم يطلبه كما في سم وسلطان اه بجيرى وتقدم عن المغنى مثله (قوله ولعمرو على بكر مثله) هل
 المراد المثلية في اصل الدينية لا في الجنس والصفة او حقيقة المثلية بحيث يجوز تملكه لو ظهر به من مال غريم
 الغريم و اذا قلنا بالثاني فهل له اخذ غير الجنس من مال غريم الغريم ترد فيه الا ذرى وشيدى والظاهر ان
 المراد المثلية في مطلق الدينية وإن كان احدهما أكثر من الاخر او من غير جنسه اه بجيرى وسيأتى عن السيد
 عمر عند قول الشارح وفيه نظر كما قاله بعضهم الخ الجزم بذلك (قوله وشرط المتولى الخ) عبارة المغنى تنبيه
 للمسئلة شروط الاول ان لا يظهر بمال الغريم الثاني ان يكون غريم الغريم جاحدا او متمتعا ايضا على
 الامتناع بحمل الاقرار المذكور الثالث ان يعلم الاخذ الغريم انه اخذه من مال غريمه حتى اذا طالبه الغريم
 بعد كان هو الظالم الرابع ان يعلم غريم الغريم وحياته ان يعلمه فيما بينه وبينه فاذا طالبه انكر فانه يحق اه
 (قوله وان يكون غريم الخ) هو مخالف لقوله وان رد الخ ان اراد جاحدا حق الغريم كما هو الظاهر ولقوله
 او جحد بكر الخ ان اراد جاحدا حق زيد لانه في حيز المبالغة المقضية لتعميم الحكم لحالة اقراره فكلام
 المتولى مقابل لما قبله فليتامل هذا كله بناء على ما في هذه النسخة من قوله متمتعا بغير او واما على ثبوت او كافي
 شرح الروض اى ان المغنى والنهاية فلا مخالفة ولذا قال فيه اى في شرح الروض اى والمغنى وعلى الامتناع بحمل
 الاقرار المذكور فلا منافاة بينه وبين اشتراط ان يكون غريم الغريم جاحدا او متمتعا اه وقوله وعلى الامتناع

من الفاضى كما هو ظاهر (قوله اى الجنس) فيه نظر لان الذى تحصل ملك الجنس بمجرد الاخذ فلا يتصور
 مع فرض الاخذ التلف قبل التملك الا ان يراد بالتملك ما ذكره فيه وهو التمول والتصرف فهو دفع لتوهم
 انه لو تلف قبل التصرف فيه بقي حقه ولا يفيد تصوير هذا لما كان بصفة ارفع فانه لا يحصل الملك بمجرد الاخذ
 لانه لا بد من بيع هذا فهو من القسم الثاني اعني قوله ويبيعه الا الاول المقابل له الا ان يكون هذا بالنظر لظاهر
 المتن دون الجمع الذى ذكره (قوله فازيد اخذ ماله على عمرو ومن مال بكر وان رد عمرو اقرار بكر له) عبارة
 المحلى ولا يمنع من ذلك رد عمرو اقرار بكر له الخ بزيادة او داخلة على اقراره ولعلها للحال (قوله وان يكون
 غريم الغريم الخ) هو مخالف لقوله وان رد الخ ان اراد جاحدا حق الغريم كما هو الظاهر ولقوله او جحد بكر

اذلا فائدة فيه ومن ثم لو خشي ان الغريم ياخذ (٢٩٢) منه ظلما لومه فيما يظهر اعلاؤه ليظهر من مال الغريم بما ياخذ منه

يحمل الخ يعني أن المراد بالاقرار المردود الاقرار مع امتناعه سم (قوله ليظهر من مال الغريم الخ) أي وليتبع من الدفع اليه ان كان له قدرة على الامتناع سم (قوله بذلك الزوم) أي في قوله لومه فيما يظهر اعلاؤه الخ رشيدى اقول بل في قوله ويلزمه ان يعلم الغريم (قوله ولا فالتصوير المذكور يعلم منه الخ) اقول في علمه منه بحث ظاهر سم (قوله علم الغريمين) أي بالاخذ سم (قوله اما علم الغريم فمن قولهم وان رد عمرو الخ) قلنا هذا ممنوع لانه لا يلزم من رد عمرو اقرار بكر له ان يعلم ياخذ زيد من مال بكر اذ يمكن ان يوجد اقرار بكر لعمرو مع رد عمرو وذلك الاقرار لا يوجد علم عمرو وبذلك الاخذ كما هو ظاهر وقوله واما علم غريمه فمن قوله الخ قلنا هذا ممنوع لانه لا يلزم من جحد بكر استحقاق زيد عليه بالاخذ اذ قد يعلم دعوى زيد على عمرو فيوجد ان له عليه شيئا مع جمله ياخذ زيد من ماله سم بحذف (قوله العريم قد لا يعلم الخ) الاخصر الغريمان قد لا يعلمان فياخذ الغريم من مال غريمه فيؤدى الى الاخذ منه مرتين (قوله فرع) الي قوله وفي الانوار في المغنى والروض مع شرحه (قوله قضى) أي ادى (قوله وإن لم توجد شروطه) عبارة الاسنى والمغنى وإن اختلف الجنس ولم يكن من النقيض اه (قوله من بعض اقراره) ليس بقيد (قوله وفيه نظر كما قاله بعضهم الخ) ولك ان تقول لعل وجه النظر اطلاق الحكم وعدم تقييده بتوفر شروط الظفر واما ما افاده الشارح رحمه الله فحل تامل لان التشبيه لاشبهه فيه لان الغرض فيه انهم اطلقوا الرجوع على التركة وهو صادق بما اذا كانت من غير جنس الماخوذ منه أي فيجوز الاخذ كما لو كانت المسئلة مفروضة في مال الغريم بل لو عير بما افاده اشارح كان محل النظر لان مسئلته من افراد مسئلة الظافر بمال غريم الغريم فكيف يحسن تشبيهها بها فليتأمل اه سيد عمر (قوله فلو قال الخ) أي القفال (قول المتن ان المدعى الخ) أي

الخ ان أراد جاحدا حق زيدا لانه في حيز المبالغة المقتضية لتعميم الحكم لحالة اقراره فكلام المتولى مقابل لما قبله فليتأمل هذا كله بناء على ما في هذه النسخة من قوله جاحدا امتنعا بغير او اما على ثبوت او كافي شرح الروض حيث عبر بقوله جاحدا او امتنعا فلا مخالفة ولهذا قال اعنى في شرح الروض وعلى الامتناع يحمل الاقرار المذكور في المتن أي بقوله وان رد ادى الغريم اقراره فلا منافاة بينه وبين الشرط الاخير أي قوله وان يكون غريم الغريم جاحدا او امتنعا اه فكأنه حل الامتناع على ما هو في حكم الامتناع والافق اقراره ورد عمرو له لا يكون امتنعا حقيقة إلا ان يرد بالحل المذكور ان المراد بالاقرار المردود الاقرار مع امتناعه وهذا هو المتجه بل المتعين (قوله اذلا فائدة فيه) قد يمنع ذلك بل نظير الفائدة فيما اذا علم ان الغريم ليس عنده تقوى تمنعه الاخذ ثانيا ولو علم غريم الغريم كان له قدرة على الامتناع من الدفع اليه فلها فائدة اعلاؤه حفظ ماله وعدم دفعه ثانيا ثم راي قول الشارح ومن ثم الخ وقد ظهر بما ذكرناه فائدة اخرى غير التي اباها وهي امتناعه من الدفع والتي اباها ظفروا اذا وقع (قوله والا فالتصوير المذكور يعلم منه علم الغريمين) أي بالاخذ منه اقول في علمه منه بحث ظاهر (قوله اما علم الغريم فمن قولهم وان رد عمرو اقرار بكر له) قلنا هذا ممنوع اما لو افلا لانه لا يلزم من رد عمرو اقرار بكر له ان يعلم ياخذ زيد من مال بكر اذ يمكن ان يوجد اقرار بكر لعمرو مع رد عمرو وذلك الاقرار لا يوجد علم عمرو وبذلك الاخذ كما هو ظاهر واما ثانيا فلان قوله وان رد للمبالغة على ما قبله وهي تقتضى تعميم المسئلة لحالة عدم الرد ايضا الصادق بعدم اقراره له فعلى تسليم ما قاله يحتاج لذكر الزوم باعتبار حالة عدم رد الله الا ان تجعل او ان للحال دون العطف فتقييد المسئلة بحالة الرد عليه حينئذ الامر الاول وان حكمها لا يتقيد بذلك اظهر رجوا الاخذ مطلقا غاية الامر انه يلزم الاعلام وقوله واما علم غريمه فمن قوله الخ قلنا ممنوع اما لو افلا لانه لا يلزم من جحد بكر استحقاق زيد علمه بالاخذ اذ قد يعلم دعوى زيد على عمرو فيوجد ان له عليه شيئا مع جمله ياخذ زيد من ماله واما ثانيا فلان قوله او جحد الخ في حيز المبالغة لانه معطوف على رد فيفيد التعميم لحالة عدم الجحد ايضا الخ ما تقدم نظيره في الاول فليتأمل سم (قوله علم الغريمين) أي بالاخذ

ثم التصريح بذلك الزوم وهو ما ذكره شارح وهو زيادة ايضاح والا فالتصوير المذكور يعلم منه علم الغريمين اما علم الغريم فمن قولهم وان رد عمرو اقرار بكر له واما علم غريمه فمن قولهم او جحد بكر الى آخره فاندفع ما يقال للغريم قد لا يعلم بالاخذ فياخذ من مال غريمه فيؤدى الى الاخذ منه مرتين وغريمه قد لا يعلم بذلك فياخذ منه الغريم فيؤدى الى ذلك أيضا ووجه اندفاعه ان المسئلة مصورة بالعلم فلا يرد ذلك (فرع) له استيفاء دين له على آخر جاحده بشهود دين آخر له عليه قضى من غير علمهم وله جحد من جحد اذا كان له على الجاحد مثل ماله عليه أو أكثر منه فيحصل التقاص وان لم توجد شروط للضرورة فان كان له دون مال الآخر عليه جحد من حقه بقدره في الانوار عن فتاوى القفال لومات مدين فأخذ غريمه دينه من بعض اقراره ظلما فلما أخذ منه الرجوع على تركه الميت لان له مالا على الظالم وللظالم دين في التركة فيأخذ منها ماله على الظالم كن ظفر بغير جنس حقه من مال مدينه اه

وفي نظر كما قاله به منهم ولعله من حيث التشبيه المذكور الموقال كن ظفر بال غريم غريمه اتجه ما قاله (والاظهر أن المدعى) اصطلاحا

وشرطه ان يكون معنا
معصوما مكلفا وسكرانا
وان حجر عليه بسفه ليقول
وولي يستحق تسلمه (من
بخالف قوله الظاهر) وهو
براءة الذمة (والمدعى عليه)
وشرطه ما ذكر (من يوافقه
اي الظاهر واستشكل)
بان الوديع اذا ادعى الرد
او التلّف يخالف قوله
الظاهر مع ان القول قوله
ورد بانه يدعى امر ظاهر
هو بقاؤه على الامانة ويزده
ما في الروضة وغيرها ان
الامناء الذين يصدقون في
الرد يمينهم مدعون لانهم
يدعون الرد مثلا وهو خلاف
الظاهر لكن اكتفى منهم
باليمين لانهم أثبتوا ايديهم
لغرض المالك وقدم في
دعوى الدم والقسامة شرط
المدعى والمدعى عليه في ضمن
شروط الدعوى ولا يختلف
الاظهر ومقابلة في اغلب
المسائل وقد يختلفان كافي
قوله (فاذا اسلم زوجان قبل
وطء فقال الزوج) اسلمنا
معا فنكاح باق وقالت
الزوجة بل اسلمنا (مرتبا)
فلا نكاح (لم ومدع) لان
اسلامهما معا خلاف
الظاهر وهي مدعى عليها
لموافقتها الظاهر فتحلف
هي ويرفع النكاح وفي
عكس ذلك لانكاح ايضا
ويصدق في سقوط المهر
يمينه (و) من ادعى
نقدا (خالصا او مغشوشا
او دينيا مثليا او مقبولا

اصطلاحا) ما لفته فهو من ادعى لنفسه شيئا سواء كان في يده ام لا (قوله وشرطه) الى واستشكل
في النهاية (قوله ان يكون معنا) اعلم يخرج به ما اذا قال جماعة او واحد منهم مثلا ادعى على هذا انه ضرب
احدنا او قدفه مثلا وقوله معصوما الظاهر انه يخرج به غير المعصوم على الاطلاق اي ليس له جهة عصمة اصلا
وهو الحربي لا غير كما يؤخذ من حواشي ابن قاسم اي بخلاف من له عصمة ولو بالنسبة لمثله كما رتد الزواني
المحصن وتارك الصلاة وما قول الشيخ خرج به الحربي المرتد فيقال عليه اي فرق بين المرتد ونحو الزواني
المحصن بالنسبة للعصمة وعدمها رشیدی (قوله معصوما) قد تسمع دعوى الحربي سم (قوله او سكرانا)
اي متعديا (قوله وان حجر عليه الخ) غاية (قوله وهو براءة الذمة) في هذا اقصور اذ هو خاص بالاموال فلا
يتاقى في دعوى مثل النكاح كالا يخفى رشیدی (قوله وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة لاشتراط التكليف
مع قوله في باب القضاء على الغائب في الاحتجاج له والقياس سماعها على ميت وصغير ثم قول الماتن وبجريان
في دعوى على صبي ومجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم سم عبارة الرشیدی قوله ما ذكر الذي
من حملته التكليف ولعل مراده المدعى عليه الذي تجرى فيه جميع الاحكام التي من حملها الجواب والحلف
والافنحو الصبي يدعى عليه لكن لاقامة البينة كما مر (قوله مع ان القول قوله) اي مع انه مدعى عليه سم
ورد بانه يدعى امر ظاهر اي لقوله يوافق الظاهر فهو مدعى عليه المذا يصدق سم (قوله ويرده ما في الروضة
وغيرها الخ) اي فقد صرحوا بانه مدع لا مدعى عليه كما زعمه هذا الرد سم (قوله لانهم اثبتوا ايديهم
لغرض المالك) اي وقد اتهموه فلا يحسن تكليفه ببينة الرد نهاية ومعنى (قوله وقدم الخ) عبارة المغنى وقد
تقدم في كتاب دعوى الدم والقسامة ان لصحة الدعوى ستة شروط ذكر المصنف بعضها وذكرت باقيها
في الشرح اه (قوله ولا يختلف الظاهر الخ) عبارة المغنى والنهاية والثاني ان المدعى من لو سكت خلى ولم يطالب
بشيء والمدعى عليه من لا يخلو ولا يكفيه السكوت فاذا ادعى زيد دينا في ذمة عمر فانكر فزيد يخالف قوله
الظاهر من براءة عمرو ولو سكت ترك وعمر يوافق قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو مدعى عليه وزيد مدع
على القواين ولا يختلف وجه ما غالبا وقد يختلف الخ (قول الماتن فهو مدع) اي على الاظهر واما على الثاني
فهى مدعية وهو مدعى عليه لانهما لو سكتت تركت وهو لا يترك لو سكتت لزعمها انفساخ النكاح مغنى ونهاية
(قوله فتحلف هي الخ) اي على الاول واما على الثاني فيحلف الزوج ويستمر النكاح ورجحه المصنف
في الروضة في نكاح المشرک وهو المعتمد لا عضاده بقرة جانب الزوج يكون الاصل بقاء العصمة نهاية ومعنى
واقرهما سم وعش (قوله وفي عكس ذلك الخ) وان قال لها اسلمت قبلي فلا نكاح بيننا ولا مهر لك وقالت
بل اسلمنا معا صدق في الفرة بلايين وفي المهر يمينه على الاظهر لان الظاهر معه وصدقت يمينها على الثاني
لانها لا تترك بالسكوت لان الزوج يزعم سقوط المهر فاذا سكتت ولا بينة جعلت ناكلة وحلف هو وسقط المهر
نهاية ومعنى (قوله ويصدق في سقوط المهر يمينه) اي وفي الفرة بلايين كما مر آنفا عن النهاية والمغنى (قوله ومن
ادعى) كذا في اصله ثم اصلح عني سيد عمر (قوله او دينا) اعم من ان يكون نقدا او لا وبعضهم خص النقد بغير

(قوله وشرطه ان يكون معنا معصوما) قد تسمع دعوى الحربي (قوله وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة
لاشتراط التكليف مع قوله في اول باب القضاء على الغائب في الاحتجاج له والقياس سماعها على ميت وصغير ثم
اول الماتن وبجريان في دعوى على صبي ومجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم (قوله يخالف قوله الظاهر)
امع انه مدعى عليه (قوله وورد بانه يدعى الخ) اي لقوله يوافق الظاهر (قوله ايضا وورد بانه يدعى امرا
ظاهرا) اي فهو مدعى عليه فلذا صدق (قوله ويرده ما في الروضة وغيرها الخ) اي فقد صرح بانه مدع لا
مدعى عليه كما زعمه هذا الرد (قوله فتحلف هي ويرفع النكاح) هذا على الاول وعلى الثاني يحلف الزوج
ويستمر النكاح ورجحه المصنف في الروضة في نكاح المشرک وهو المعتمد لا عضاده بقرة جانب الزوج يكون
الاصل بقاء العصمة ثم مر (قوله ويصدق في سقوط المهر يمينه) وفي الفرة بلايين قاله في شرح الروض

(اشترط) فيه لصحة الدعوى وإن كان النقد غالب نقد (٣٩٤) البلد (بيان جنس ونوع وقدروا محقوه) هي بمعنى او (تكسر) وغيرهما

سائر الصفات (ان اختلفت بهما) يعني بكل واحد من المتقابلين ومقابلة (قيمة) كالف درهم فضة خالصة او مغشوشه اشرفية اطالبه به لان شرط الدعوى ان تكون معلومة كما مر وما علم وزنه كالدينار لا يشترط التعرض لوزنه ولا يشترط ذكر القيمة في المغشوش ؟ بناء على الاصح انه مثل قول البلقيني يجب فيه مطلقا ممنوع ومرفيه اول البيع بسط فراجعهما اما اذا لم يختلف بهما قيمة فلا يجب ذكرهما الا في دين المسلم (تنبيه) لا تسمع دعوى دائن مفلس ثبت فلسه انه وجد ما لا حتى يبين سببه كارثوا اكتساب وقدره ومن له غريم غائب لا بد ان يقول لي غريم غائب الغيبة الشرعية ولي بنية تشهد بذلك ويأتى ان الدعوى إنما تسمع غالبا على من لو اقر بالمدعى به قبل (او) ادعى (عينا) حاضرة بالبلد يمكن احضارها بمجلس الحكم اما غيرها فقد مر قبيل القسمة بما فيه (تنضبط) بالصفات مثلية او متقومة (كحيوان) وحبوب (وصفها) وجوبا (بصفة السلم) لانها لا تتميز التميز الكامل إلا بذلك

الدين اخذ من المقابلة بحري اقول في الاول عطف العام على الخاص بغير الواو وفي الثاني عدم تمام المقابلة بين النقد والعين وإنما الظاهر ما صنعه المغنى وفاقا للاسنى فقد ردنا قبل نقدا وقال ما زجلومتى ادعى شخص ديننا نقدا وغيره مثليا او متقوما اه (قوله فيه لصحة الدعوى) الى قول المتن وقيل في النهاية الا قوله بمعنى الى المتن وقوله ومر الى اما اذا وقوله ويأتى الى المتن وما اتبه عليه (قول المتن بيان جنس الخ) عبارة المغنى ما زجا بيان جنس له كذهب او فضة ونوع له كخالص او مغشوش وقد ركاهتو صفة تختلف بها الغرض ويشترط في النقد ايضا شيان صحة الخ (قول المتن ونوع) ان اريد به ما يتميز عن بقية افراد الجنس بذات كاهو مصطلح اهل الميزان كان ذكر الجنس مستدركا وان اريد ما يتميز عنها بمرضى كاهو استعمال اللغة ويشعر به تماثلهم له بخالص او مغشوش او بسابورى او ظاهرى كان بمعنى الصفة فلا حاجة الى الجمع بينهما للمعل من اقتصر على احدهما من الائمة تنبيه لذلك لم يتنبه له المعترض عليه ووقع الجمع بينهما في كلام آخرين منهم فليتأمل وليحرر اه سيد عمر (قوله وهى) اى او وتكسر ع ش (قوله وغيرهما) اى غير الصحة والتكسر (قول المتن بهما) يعني بالصحة والتكسر رشيدى فقول الشارح يعني بكل الخ نظرا لما زاده من قوله وغيرهما الخ (قوله كالف درهم فضة خالصة او مغشوشه اشرفية) ليس في هذا المثال تعرض للصحة او للتكسر وعبارة شرح الروض اى والمغنى كانه درهم فضة ظاهرة صحاح او مكسرة سم والظاهرة نسبة للسلطان الظاهر واشرفية نسبة للسلطان اشرف (قوله كاسر) اى في دعوى الدم والقسامة (قوله وما علم وزنه) الى التنبيه في المغنى الا قوله فقول البلقيني الى اما اذا الخ (قوله كالدينار الخ) عبارة المغنى والاسنى نعم مطلق الدينار ينصرف الى الدينار الشرعى كما صرح به في اصل الروضة ولا يحتاج الى بيان وزنه وفي معناه مطلق الدرهم اه (قوله ولا يشترط ذكر القيمة في المغشوش بناء على الاصح الخ) استشكله سم بما نصه قوله بناء على الاصح انه مثل قضيته اعتبارا ذكر القيمة في الدين المتقوم لكن عبر في المنهج وشرحه بقوله ومتى ادعى نقدا او ديننا مثليا او متقوما وجب ذكر جنس ونوع وقدروا صفة تؤثر في القيمة انتهى ولم يتعرض لاعتبار ذكر القيمة اه اى فكان حقه ان يؤخر ويكتب في شرح فان تلفت وهى متقومة وجب الخ كافي الاسنى والمغنى (قوله مطلقا) اى مثليا كان او متقوما (قوله ومرفيه) اى في المغشوش (قوله ذكرها) اى الصفة وكان الاولى اما تشبيه الضمير هنا كافي المغنى واما افراده بهما كافي النهاية (قوله دائن مفلس) بالاضافة (قوله انه وجد) اى المفلس (قوله لا بد ان يقول) اى في سماع دعواه على غريمه الغائب ع ش (قوله فقد مر قبيل القسمة الخ) عبارة كانه اياه هناك في فصل ادعى عينا غائبة عن البلد الخ ما زجا نصها وبالنوع وجوب المدعى في الوصف للمثلي وين ذكر القيمة في المتقوم وجوبا ايضا ما ذكر قيمة المثلي والمباغة في وصف المتقوم فندوبان كما جريا عليه هنا وقوله ما في الدعاوى يجب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية كانت او متقومة محمول على عين حاضرة بالبلد يمكن احضارها بمجلس الحكم اه (قوله بالصفات) الى قوله لانها لا تتميز في المعنى (قول المتن وصفها بصفة السلم) اى وإن لم يرد كرمع الصفة القيمة في الاصح والمغنى (قوله وجوبا) في المثلي وندبا في المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه كذا في النهاية هنا وهو مخالف لما افاده المتن والروض والمنهج وافرده الشارح والمغنى ولكلامها في فصل ادعى عينا غائبة عن البلد كما مر انفا ولذا كتب عليها الرشيدى ما نصه قوله مع وجوب ذكر القيمة فيه لا يخفى ان هذا في الحقيقة تضعيف لا إطلاق المتن عدم وجود ذكر القيمة لا تنسجم مع قوله وقيل يجب معها ذكر القيمة فكان الا صوب خلاف هذا (قوله كالف درهم فضة خالصة او مغشوشه اشرفية) ليس في هذا المثال تعرض للصحة او للتكسر وعبارة شرح الروض كانه درهم فضة ظاهرة صحاح او مكسرة (قوله بناء على الاصح انه مثل) قضيته اعتبارا ذكر القيمة في الدين المتقوم لكن عبر في المنهج وشرحه بقوله ومتى ادعى نقدا او ديننا مثليا او متقوما وجب ذكر جنس ونوع وقدروا صفة تؤثر في القيمة اه ولم يتعرض لاعتبار ذكر القيمة (قوله وصفها بصفة السلم) وجوبا في المثلي وندبا في المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه لعدم تاق التميز الكامل بدونها ش مر

(وقيل يجب معها ذكر القيمة) احتياطاً وقضيته أنها لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط لكن نافضاً في القضاء على الغائب نقلاً عن الأصحاب وجوبها في المتقوم دون المثلي ومما فيه فإن لم تضبط بالصفات كجوده أو ياقوته أو جواهر (٢٩٥) أو واقيت وجب ذكر القيمة

قال الماوردي مع جناس ونوع ولون مختلف ولا تسمع بان له في ذمته نحو ياقوته لأنه لا يثبت فيها نعم أن ذكر السبب كاسلمت له ديناراً في ياقوته واطالبه به لفساد السلم أو ادعى اتلافاً أو حيلولة وطلب القيمة وقد رها سمعت واعتراض الزركشي وغيره زيادته على أصله معها بان الثاني يكفى بها وحدها كأيته الرافعي ولو وجبت قيمة المضمون للحيلولة كفى ذكرها وحدها على الوجه لأنها الواجبة الآن ولا بد أن يصرح في مذبوحه وحامل بان قيمتها مذبوحه أو حاملاً كذا ومرفى القضاء على الغائب ما يجب في ذكر العقار والدعوى في مؤجر على المستأجر وإن كان لا يخصم لأنه يبيده الآن دون مؤجره (فان تلفت (العين) وهي متقومة (بكسر الواو) (وجب ذكر القيمة) مع الجنس كما بعته جمع كعبد قيمته كذا بل قال البلقيني مع ذكر صفات السلم وبسطه لكن المعتمد الاول لأنها الواجبة حينئذ بخلاف المثلية لا بد من ذكر صفاتها ليجب مثلها وقضية ذلك الاكتفاء في النقومة التالفة بذكر القيمة

الصنيع على أنه ناقض ما قدمه في باب القضاء على الغائب بالنسبة للعين الحاضرة وظاهر أن الممول عليه ما هنا لأن من المرجحات ذكر الشيء في بابه وهو هناك تابع لابن حجر وإيضاً فقد جزم به هنا جزم المذهب بخلافه ثم وإيضاً فإن المرجحات تأخير أحد القولين (اه) (قوله وقضيته) أي تعبيره بقيل وقوله أنها أي القيمة وذكرها (قوله لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط) المثلي يجب فيه ذكر صفات السلم ويستحب ذكر القيمة والمتقوم يجب فيه ذكر القيمة ويستحب ذكر صفات السلم مراً مراً ومن أنفائه يخالف للدين والروض والمنهج والشارح والمغني (قوله ومرفى) أي في فصل ادعى عينا غائبة عن البلد وقوله ما فيه حكيتها أنفاً (قوله فان لم تضبط) إلى قوله قال الماوردي في النهاية والمغني (قوله وجب ذكر القيمة) فيقول جوهري قيمته كذا ويقوم بفضة سيف محلى بذهب كدكسه وبأحد همان حلي همانياً بقرور وض ومغني (قوله نحو ياقوته) أي مما لا يضبط بصفات السلم (قوله وقدرها) أي بين قدر القيمة (قوله زيادته) أي المصنف على أصله أي المحرر معها أي هذه اللفظة بأن الثاني أي المذكور بقول المتن وقيل الخ يكفى بها الخ أي بالقيمة ولا يرجب ذكر صفة السلم (قوله ولو وجبت قيمة المضمون الخ) عبارة المغني والنهاية واستثنى البلقيني ما لو غصب غيره منه عينا في بلد ثم لقيه في آخر وهي باقية ولكن لنقلها مؤنة فانه يجب ذكر قيمتها لأنها المستحقة في هذه الحالة فأرد العبد القيمة اه أي لأن أخذها كان للحيلولة عرش (قوله ولا بد أن يصرح) إلى قوله قال الغزالي في النهاية الا قوله كما بعته جمع وقوله قال البلقيني إلى وقد تسمع وقوله وعليه يحتمل إلى بل قد لا تصور (قوله بان قيمتها مذبوحه أو حاملاً كذا) أي ويصدق في ذلك ولو فاسقاً حيث ذكر قدر الايقاع عرش ولعل ذلك التصديق بالنسبة لصحة الدعوى لا للتغريم أيضاً فليراجع (قوله ما يجب في ذكر العقار) عبارة المغني ويبين في دعوى العقار الناحية والبلدية والمحلة والسكة والحدود وأنه في ينة داخل السكة أو يسرته وأصدرها ذكره البلقيني ولا حاجة لذكر القيمة كما علم بامام اه (قوله والدعوى) أي من ثالث عرش (قوله على المستأجر الخ) انظر مع ما يأتي من أن المدعى عليه إذا أقر لم يمكن خصامته أنصرفت عنه الخصومة ولعل هذا مقيد لذلك فيكون محل ذلك فيما إذا لم يكن لمن العين في يده حق لازم فيها بخلاف نحو الأخير ولعل وجهه أنه لو جعلنا الدعوى على المؤجر لم يمكنه استخلاص العين من المستأجر لأنه يقول له ان كنت مالاً فقد أجزرتي وليس لك أخذ العين حتى يتقضى امداد الجارة وان كنت غير مالك لها فلا سلطة لك عليها وحينئذ فيكون مثله نحو المرتهن فليراجع رشيدى (قوله بكسر الواو) إلى قوله قال الغزالي في المغني الا قوله كما بعته جمع وقوله قال البلقيني إلى لأنها الواجبة وقوله إن لم ينحصر إلى بل قد لا تصور (قوله كما بعته جمع) جزم بذلك النهاية والمغني (قوله وقضيته ذلك) أي التعليل المذكور (قوله الاكتفاء في النقومة التالفة بذكر القيمة وحدها) أي فلا يحتاج لذكر شيء معها من الصفات لكن يجب ذكر الجنس ومغني (قوله وأقرار) أي ولو ينكاح كالأقرار به مغني وأسنى (قوله مجرد تعدده) أي تعدد ملك الغير رشيدى ومغني (قوله ان لم ينحصر حقه في جهة الخ) أي بان كان يستحق المرور في الأرض من سائر أجزائها كذا عبر الغزالي وفي نسخة منه بدل أجزائها جواربها سم (قوله وعليه يحمل الخ) عبر هنا بالمضارع وفي قوله الآتي وعليه حمل الخ

(قوله وقضيته أنها لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط) المثلي يجب فيه ذكر صفات السلم ويستحب ذكر القيمة والمقدم يجب فيه ذكر القيمة ويستحب ذكر صفات السلم مراً (قوله ولو وجبت قيمة المضمون للحيلولة الخ) ولو غصب من غيره عينا في بلد ثم لقيه في آخر وهي باقية ولنقلها مؤنة قال البلقيني ذكر قيمتها وان لم تلف لأنها المستحقة في هذه الحالة فأرد العبد القيمة كالأودع القيمة مراً (قوله مع الجنس) كتب عليه مراً (قوله ان لم ينحصر حقه في جهة) بان كان يستحق المرور في الأرض من سائر أجزائها كذا عبر الغزالي وفي نسخة منه بدل أجزائها جواربها (قوله وعليه يحمل وقوله الآتي وعليه حمل) عبر هنا بالمضارع

وحدها وقد تسمع الدعوى بالجمع ول في صور كثيرة كوصية أو أقرار لان المقصود ثبوت الاصل لا غير ودية وغرة لانضابها شرعاً ومرو أو يجري ما به ملك الغير بل يكفى مجرد تعدده ان لم ينحصر حقه في جهة منه وعليه يحمل اطلاق المروى عدم وجوب تعدده أي ذكر قدره

والاوجب بيان قدره وعليه حل اطلاق غيره وجوب بانه بل قد لا تتصور الا بمجوله وذلك فيما يتوقف تعيينه على القاضي كغرض مهر ومتعة
وخكمه مقرر صريح قال الغزى ومن تبعه ودعوى زوجة او قريب النفقة ورد بان واجب الزوجة مقدار الاجتهاد فيه ونفقة القريب للمستقبل
لا تسمع الدعوى بها وللماضى ساقطة وبعد فرض القاضي معلومة وموجب بان نفقة الزوجة يتوقف تقديرها على النظر في اعسار الزوج
وغیره وذلك خاص بالقاضى لسمعت (٢٩٦) على ان منها نحو الادم وهو غير مقدور لانا طه بالعبادة ونظر القاضي وما ذكر في

بالماضى مع أن الحل في الموضوعين للغزى سم (قوله والا) أى بان كان حقه منحصرا في جهة من الارض
وهو قدر معلوم كذا عبر الغزى سم (قوله كغرض مهر) أى للمفوضة معنى (قوله ومتعة الخ) أى وحط
الكتابة والابراء من المحمول في ابل الدية بناء على الاصح من صحة الابراء منه فيها وتصح الشهادة بهذه
المستثنيات لرتبها عليها (فرع) لو احضر ورقة فيها دعواه ثم ادعى ما في الورقة وهو موصوف بماسر هل
يكفى بذلك او لا وجهان او وجهها كما اشار اليه الزركشى الاول اذا قرأه القاضي او قرى عليه مغنى وروض
مع شرحه وتقدم للشارح في باب دعوى الدم والقسامة مثله بزيادة اشتراط معرفة الخصم ما فيها كالقاضى
(قوله ويشترط) الى قوله ويزيد المشتري في المغنى والى المتن في النهاية الا قوله واعتمد الباقين الى واخذ
الغزى (قوله) ويشترط للدعوى ايضا الخ) أى اذا كان الغرض منها تحصيل الحق فلو قصد بالدعوى دفع
المنازعة لا تحصيل الحق فقال هذه الدار لى وهو يمنعنيها سمعت دعواه وان لم يبل فى يده لانه يمكن ان ينازع
وان لم تكن فى يده مغنى وروض مع شرحه (قوله بماسر) أى في باب دعوى الدم والقسامة (قوله) وهو
ممتنع من ادائه الخ) عبارة الاسنى والمغنى وهو ممتنع من الاداء الواجب عليه لانه قد يرجع الواجب ويفسخ
البائع ويكون الدين مؤجلا او من عليه مفلسا اه (قوله ولا ينحو بيع الخ) أى عما الغرض منه تحصيل
الحق مغنى (قوله وقبضته الخ) نشر على غير ترتيب اللفظ (قوله ويلزم الخ) عطف على وقبضته الخ (قوله او
المقر التسليم الخ) قال الغزى لا احتمال انه اقر له وان المقر له رده او ان العين المقر به ليست في يد المقر او ان
الاقرار غير صحيح لكون المقر له لا يملك المقر به فان الاقرار اخبار عن حق سابق انتهى اه سم (قوله
واحضرته) أى كذا (قوله) فيلزمه تسليمها الى اذ قبضته) انظر هلا قال مثل ذلك في المسئلة قبلها رشيدى
(قوله تسليمها) أى العين المرهونة وكان الانسب التذكير كفى كفى النهاية (قوله ان دعوى المرتين) أى بان
ادعى ان هذا مرهون عن حقى (قوله خلاف ذلك) أى السماع وان لم يدع القبض المعبر (قوله ما ذكره
هنا) أى من اشتراط غرض القبض المعبر (قوله من ذلك) أى من قولهم ويشترط للدعوى ايضا الخ او
من قولهم ولا يبرهن بان قال هذا ملكى رهنته منه بكذا الا ان قال الخ (قوله ورد بانه الخ) هذا لا يلا في كلام
الغزى لانه فرض كلامه كما هو واضح في الدعوى المطلوب فيها تحصيل الحق وهى متى يشترط فيها الاثام
كما صرحوا به وما ذكره المطلوب في دفع المنازعة لا تحصيل الحق فليس من فرض كلام الغزى فتأمل
رشيدى (قوله) وانه منعه الخ) الاولى حذف الواو (قوله وان لا يناقضه الخ) عطف على قوله كونها ملومة
(قوله دعوى اخرى) أى منه او من اصله كما ياتى رشيدى (قوله من ذلك) أى التناقض (قوله فواضح) أى
عدم التناقض (قوله ولا تسمع دعوى دائن ميت على من تحت يده الخ) يفيد تصوير المسئلة بالعين دون الدين

القريب يتصور بمطالبته
بنفقته الان فتسمع دعواه
بانه ممتنع من انفاقى الان
مع احتياجى له ويشترط
للدعوى ايضا كونها ملومة
كما علم بما مر بان يكون المدعى
به لازما فلا تسمع بدین
حتى يقول وهو ممتنع من
ادائه ولا بنحو بيع او هبة
او اقرار حتى يقول وقبضته
باذن الواهب او قبضته
ويلزم البائع أو المقر
التسليم الى ويزيد المشتري
ان لم ينفذ الثمن وها هو ذا
او الثمن مؤجل ولا يبرهن
بان قال هذا ملكى رهنته
منه بكذا الا ان قال
واحضرته فيلزمه تسليمها
الى اذ قبضته واعتمد الباقين
في فتاويه وغيره ان دعوى
المرتين الرهن لا تسمع الا ان
ادعى القبض المعبر قال
وذكر النووي في التحالف
في القراض والجماعة ما
يقضى خلاف ذلك
والمعتمد ما ذكره هنا
وأخر الغزى من ذلك انه
لا تسمع دعوى المؤجر
المستأجر بالعين قبل مضي
المدة لانه لا يمكنه أن
يقول ويلزمه التسليم الى

وفي الآتى بالماضى مع أن الحل في الموضوعين للغزى (قوله والا) بأن انحصر (قوله ايضا والا) أى بان كان
حقه منحصرا في جهة من الارض وهو قدر معلوم كذا عبر الغزى (قوله) وهو ممتنع من ادائه) قال الغزى
احتراز عن الدين المؤجل اه (قوله او المقر التسليم الى) قال الغزى لا احتمال انه اقر له وان المقر رده او ان
العين المقر به ليست في يد المقر او ان الاقرار غير صحيح لكون المقر له لا يملك المقر به فان الاقرار اخبار بحق
سابق اه (قوله ولا تسمع دعوى دائن ميت على من تحت يده مال للميت الخ) يفيد تصوير المسئلة بالعين

ورد بانه قد يريد التصرف في الرقبة فيمنعه المستأجر بدعوى الملك فينتجه صحة
دعواه وانه منعه من بيعها بغير حق ويقيم بينة بذلك وان لا يناقضها دعوى اخرى وليس من ذلك من اثبت اعساره وانه لا مال له ظاهرا
ولا باطنا ثم ادعى على آخر بماله لانه اطاقه فراضح لاحتمال حذره وان ارخه زمن قبل ثبوت الاعسار فلان المال المنفى فيه ما يجب
الاداء منه وهذا ليس كذلك لان المرض ان المعنى عليه منكر ولا تسمع دعوى دائن ميت على من تحت يده مال للميت

مع حضور الوارث فان غاب او كان قاصرا والاجنبى مقربه لاحكام ان يوفيه منه على هذا حمل قول السبكي للوصى والدائن المطالبة بحقوق الميث اى بالرفع للقاضى ليوفيهما ما اثبت له ولو ادعى ولم يقل سله جواب دعوى (٢٩٧) او نحوه جاز للقاضى سؤاله

أن يستفصله عن وصف اطلقه لا بشرط اهملة بل يلزمه الاعراض عنه حتى يصح دعواه كما مر وليس له سماع الدعوى بعقد اجمع على فساده إلا لنحو رد الثمن وله سماعها بمختلف فيه ليحكم فيه بما يراه بخلاف الشفعة لا تسمع دعواها الا فيما يراه لانها مجرد دعوى فتبطل برده لها بخلاف العقد الفاسد لا بد من الحكم بابطاله وبحث الغزى سماعها فيها ان قال المشتري ان طالبها يمارضني فيما اشترته بلاحق فيمنعه من معارضته وحيث لا يس له الدعوى بها عند من يراها (او) ادعى رجل ويأتى ان المرأة مثله في ذلك وكان الاقتصار عليه لانه الغالب (نكاحا) في الاسلام (لم يكف الاطلاق على الاصح بل يقول نكحتها) نكاحا صحيحا (بولى مرشد) او سيد يلى نكاحها او بهما في مبعضة (وشاهدى عدل ورضاها إن كان يشترط) لكونها غير مجبرة وباذن ولى ان كان سفيا اوسيدا إن كان عبدان النكاح فيه حق الله تعالى وحق الآدمى فاحتيط له كالقتل بجامع انه

سم (قوله مع حضور الوارث الخ) تقدم ما يتعلق بذلك في باب القضاء على الغائب في شرح قوله واذا ثبت مال على غائب الخ سم بخذف (قوله والاجنبى مقربه) قضيته انه لو كان منكرا لم تسمع الدعوى عليه والقياس سماعها لتولية القاضى حقه بما تحت يد الاجنبى حيث اثبتت ع ش ونقدم في باب القضاء تصريح الشارح بذلك وهو الظاهر وان نقل سم عن الجمل الرملى خلافا كما يأتى انفا (قوله وعلى هذا حمل قول السبكي الخ) وسيأتى للشارح ايضا حمل كلام السبكي على العين وانه تجوز الدعوى بها على غريم الغريم وان لم يوكله الوارث بخلاف الدين و ذكر الشهاب ابن قاسم انه بحث مع الشارح في هذا الحمل الاتى فبان في انكاره ولا بد من الرفع للحاكم ليوفيه من العين كالدين اذا كانا بتين ولا تصح الدعوى بواحد منهما اهرشيدى وقدر عن ع ش وقال للشارح ان القياس الصحة (قوله جاز للقاضى سؤاله) اى وجاز له تركه ولا ينفذ حكمه الا اذا سألها اياه كما تقدم ع ش (قوله كما مر) اى في دعوى الدم والقسامة (قوله فحيث) اى حين منع القاضى طالب الشفعة (قوله فحيث لا تسمع الدعوى الخ) قضيته ان له الدعوى بها عند من يراها في المسئلة قباها وحيث لا يفتقر ماعنى قوله فتبطل برده لمارشيدى وقديدى رجوع هذا التفرع للمستثنين جميعا فليراجع (قوله عند من يراها) اى كالحنفى ع ش (قوله ويأتى) اى في الفرع (قوله في الاسلام) الى قوله اما اذا لم يشترط في المعنى والى قول المتن او عقدا ما لى اى النهاية الا قوله قال البلقينى الى المراد بمرشد (قوله في الاسلام) سيد كمرثزه (قوله نكاحا صحيحا) قيد لا بد منه كما يأتى وقد صرح ايضا بذلك اى اشترط التقيد بالصحة شيخ الاسلام والمعنى والانوار (قوله بولى مرشد) الا ان تكون ولايته بالشوكه اسنى (قوله او سيد) ولا يشترط التعرض لعدالة السيد وحرية انوار (قوله فاحتيط له الخ) عبارة الاسنى للاحتياط في النكاح كالدلم اذا لوط المستوفى لا يتدارك كالدلم اه (قوله وانما لم يشترط ذكر انتفاء الموانع الخ) قد يقال ان اعتبرنا ما زاد بقوله السابق نكاحا صحيحا كان في معنى ذكر انتفاء الموانع وسيأتى ما يصرح باعتبار تلك الزيادة سم عبارة الرشيدى قوله ذكر انتفاء الخ اى تفصيلا والا فقد تضمنه قوله نكاحا صحيحا اه (قوله لان الاصل عدمها ولا انها كثيرة ومعرضها معنى) (قوله بل لمزوجها الخ) اى ان ادعى عليه بقرينة ما بعده اذا المجبرة تصح الدعوى عليها او على مجبرها وانظر حيثما معنى تعرضه له ولعل في العبارة مسامحة فليراجع رشيدى وقديقال المراد بلزوم تعرضه انه لا يكفي ما فى المتن بل لابد من نسبة التزوج الى المجبر كان يقول انكحتها الى نكاحا صحيحا وانت اهل للولاية او عدل بشاهدى عدل عبارة الانوار ودعوى النكاح تارة تكون على المرأة البالغة وتارة على وليها المجبر وتارة عليها واذا ادعى على واحد منهما وحلفه فله الدعوى على

دون الدين (قوله مع حضور الوارث الخ) تقدم ما يتعلق بذلك في باب القضاء على الغائب في شرح قوله واذا ثبت مال على غائب ومنه قوله مانصه وجزم ابن الصلاح بان لغريم ميث لا وارث له اوله وارث ولم يدع الدعوى على غريم الميث بعين له تحت يده لعله يقر قالوا الاحسن اقامة البينة بها وتبعه السبكي قال الغزى وهو واضح وما ذكره في المنع انما هو في الدين للفرق بينهما والغائب كالميت فيما ذكره و قول شرح بتنع إقامة غريم الغائب بينة بملكه عيننا منظر فيه او محمول على ما اذا اراد ان يدعى ليقم شاهدا ويحلف معه اه وهو يفيد ان حضور الوارث مع عدم دعواه يجوز ايضا الدعوى الغريم وقياس ذلك جواز دعواه ايضا اذا كان غائبا او قاصرا لان ذلك لا يرد على حضوره مع عدم دعواه فليتأمل وقد بحثت مع م ر في ذلك فبان في مخالفة هذا المنقول عن ابن الصلاح والسبكي والغزى من جواز اقامة الغريم البينة لا نبات العين وقال لا فرق في المنع بين الدين والعين فلا يصح من الغريم اثبات واحد منهما وانما له اذا كان الحق من عين او دين ثابتا الرفع الى الحاكم ليوفيه منه (قوله وشاهدى عدل) هو شامل لمستورى العدالة لان عقاده بهما ومعلوم انه وان صححت الدعوى بذلك لا يحكم به الا اذا ثبتت العدالة للميراجع (قوله وانما لم يشترط ذكر انتفاء الموانع الخ)

قال البلقيني وقوله مرشد ليس صريحا (٣٩٨) في عدل فينبغي تعيينه وورده الزركشي بان المراد بمرشد من دخل في الرشد اى صلح للولاية

وهو اعم لتناوله العدل والمستور والفاقد ان قلنا بلى وفيه نظر بل المراد بمرشد عدل وانما آثره لانه الواقع في لفظ خبر لانكاح لا بولي مرشد واما بحثه انه لا يحتاج لوصف الشاهدين بالعدالة لان عقاده بالمستورين وتنفيذ القاضى لما شهد به مالم يدع شيئا من حقوق الزوجية فلا بد من التزكية اه فريد بان ذلك إنما هو في نكاح غير متنازع فيه واما المتنازع فيه فلا يثبت إلا بعدلين فتعين ما قالوه قال القمولى ولا يشترط تعيين الشهود إلا ان زوج الولى بالاجبار اه وفيه نظر بل لا يصح كما هو ظاهر امانكاح الكفار فيكنى فيه الاقرار ما لم يذكر استمراره بعد الاسلام فيذكر شروط تقريره (فرع) ادعت زوجة وذكرت ما مر فانكر خلفت ثبتت زوجيتها ووجبت مؤنها وحل له اصابتها لان إنكار النكاح ليس بطلاق قال الماوردى وحل اصابتها باعتبار الظاهر لا الباطن ان صدق في الانكار (فان كانت) الزوجة (أمة) أى بها رق (فالاصح وجوب ذكر ما مر مع ذكر اسلامها إن كان مسلما والعجز عن طول) اى مهر لحره (وخوف عنت) وانه ليس تحت حرة

الاخر وتحليفه ولا تسمع على الصغيرة ولا على غير الجبر ابا كان او غيره لانه لا يقبل اقراره اه (قوله قال البلقيني) الى قوله وفيه نظر في المعنى (قوله تعيينه) اى بان يقول بولى عدل معنى (قوله وورده الزركشي الخ) اقره المعنى (قوله ان قلنا بلى) اى او كانت ولا يثبت بالشوكه معنى وسيد عمر (قوله واما بحثه) عبارة النهاية وما بحثه البلقيني الخ فليتأمل هل هو كذلك والزركشي متابع له واشتبه على صاحبها مرجع الضمير في قول النخبة واما بحثه الخ سيد عمر عبارة المعنى قال الزركشي وينبغي الا كنفاء بقوله وشاهدين بغير وصفهما بالعدالة فقد ذكروا في النكاح انه لو دفع نكاح عقد بمستورين الى حاكم لم ينقضه نعم ان ادعت المرأة شيئا من حقوق الزوجية احتاج الحاكم الى التزكية اه (قوله فريد بان ذلك إنما هو في نكاح غير متنازع فيه الخ) صريح هذا ان المراد بالعدالة في قولهم وشاهدى عدل العدالة الباطنة وانه لا بد من ذلك لكن في حواشى سم عند قول المصنف وشاهدى عدل مانصه هو شامل لمستورى العدالة لان عقاده هما ومعلوم انه وان سحت الدعوى بذلك لا يحكم به الا ان ثبتت العدالة فليراجع اه وقضيته ان المراد بالعدالة الظاهرة وعليه فلا يرد بحث البلقيني بذلك لانه بناء على ان المراد العدالة الباطنة رشيدى (قوله واما المتنازع فيه الخ) فيه ان كلام المصنف في تصوير اصل النكاح لتصحيح الدعوى كما هو ظاهر لا في اثباته بعد المتنازع والدعوى فلا يظهر قول الشارح فتعين (قوله إلا ان زوج الولى بالاجبار) عبارة شرح الروض اى والمعنى والانوار ولا يشترط تعيين الولى والشاهدين ولا التعرض لعدم الموانع انتهت اه سم (قوله وفيه نظر) اى في الاستثناء (قوله امانكاح الكفار) الى الفرع في المعنى (قوله و ذكرت ما مر) عبارة المعنى واذا ادعت المرأة بالنكاح ففي اشتراط التفصيل وعدمه ما في اشتراط دعوى الزوج ولا يشترط تفصيل في اقرارها بنكاح لانها لا تقر إلا عن تحقيق ويشترط تفصيل الشهود بالنكاح تبعاً للدعوى ولا يشترط قولهم ولا نعلمه فارها وهى اليوم زوجته اه وفي الاسنى والانوار ما وافقه إلا في قوله ولا يشترط قولهم ولا نعلمه الخ فجربا الى اشتراط ذلك القول (قوله فانكر) اى ونكل كما هو ظاهر وقوله خلفت ينبغى او اقامت بينة سم عبارة الانوار والروض مع شرحه ولو ادعت امرأة على رجل النكاح سمعت اقترن بها حق من الحقوق كالصداق والنفقة والميراث او لم يقترن فان سكوتها وصبر عليه اقامت البينة وان أنكر وقال ما تزوجتك لم يكن ذلك طلاقا فتقيم البينة عليه ولورجع عن الانكار وقال غلطت قبل رجوعه فان لم تكن بينة وحلف فلا شيء عليه وله ان ينكح اختها وليس لها ان تنكح زوجا غيره وان اندفع النكاح ظاهر أختى يطلقها او يموت وينبغى ان يرفق الحاكم به حتى يقول إن كنت نكحتهم المهر طالق ليحل لها النكاح وإن نكل الزوج حلفت واستحقت المهر والنفقة ولو ادعت ذات ولدا انها منكوحته وان الولد منه وانكر النكاح والنسب صدق بيمينته وإن قال هو ولدى منها وجب المهر وإن اقر بالنكاح لزمه المهر والنفقة والكسوة فان قال كان تقوى ايضا فلها المطالبة بالفرض إن لم يجر دخول وإن جرى وجب مهر المثل اه (قوله وحل اصابتها باعتبار الظاهر الخ) مبتدا وخبر عبارة الاسنى والظاهر ان مراده جواز ذلك في الظاهر او فيما اذا زال عنه ظن حرمتها اه (قوله الزوجية) الى قوله ولو اجابت في المعنى (قوله الزوجية) عبارة المعنى تلك المرأة المدعى نكاحها اه (قول المتن امة) اى الزوج حر معنى (قوله وانه ليس الخ) انظر ما الداعى اليه بعد ذكر خوف العنت رشيدى (قوله ولو سلما) الى قول المتن حلفه في النهاية (قوله ولو لامة) عبارة المعنى والثاني يشترط التفصيل كالنكاح والثالث ان تعلق

قد يقال ان اعتبرنا ما زاده بقوله السابق نكاحا صحيحا كان في معنى ذكر انتفاء الموانع وسيأتى ما يصرح باعتبار تلك الزيادة (قوله إلا ان زوج الولى بالاجبار) عبارة شرح الروض ولا يشترط تعيين الولى والشاهدين ولا التعرض لعدم الموانع لان الاصل عدمها واكثرها اه (قوله فانكر) اى ونكل كما هو ظاهر وقوله خلفت ينبغى او اقامت بينة (قوله او ادعى عقدا ما لي الخ) عبارة المنهج وشرحه او ادعى عقدا

تصلح ولو اجابت دعواه النكاح بانها زوجته من منسنة فاقام آخر بينة بانها زوجته من شهر حكم بها الاول العقد لانه ثبت باقرارها نكاحه فلم يثبت الطلاق لاحكم للنكاح الثانى (أو) ادعى (عقدا ما لي كبيع) ولو سلما (وهبة) ولو لامة

العقد تجارية وجب احتياطاً للمضغ واختاره ابن عبد السلام اه (قول المتن كفى الاطلاق الخ) اي ولا يشترط التفصيل معنى وشرح المنهج (قوله) لانه دون النكاح الخ) اي ولهذا لا يشترط فيه الاشهاد بخلافه معنى (قوله نعم) الى الفرع في المعنى (قوله نعم) لا بد في كل عقد نكاح او غيره الخ) عبارة المعنى (تنبيه) مقتضى تعبير المصنف بالاطلاق انه لا يشترط التقييد بالصحة ولكن الاصح في الوسيط اشتراطه وهو قضية كلام الرافعي ومحل الخلاف في غير بيع الكفار فاذا تبايعوا ببيع عافسدة وتبايعوها بانفسهم او بالزام حاكمهم فانا نمضيها على الاظهر كما هو مقرر في الجزية فلا يحتاج فيها الى تلك الشروط وتسمع الدعوى من المدعى على خصمه وان لم يعلم بينهما مخالطة ولا معاملة ولا فرق فيه بين طبقات الناس فتصح دعوى ذي على شريف وان شهدت قرأتين الحال بكذبه كان ادعى ذى استجار امير او فقيه للعلف دوابه او كنس بيته اه وقوله وتسمع الدعوى من المدعى الخ قد مر في الشرح مثله (قوله من وصفه بالصحة مع مامر) كذا في غيره من كتب المذهب وقضية هذا الاطلاق انه لا يكفي في دعوى النكاح الاقتصار على وصفه بالصحة مطلقاً سواء كان المدعى عامياً او عارفاً مخالفاً وموافقاً لصنيعهم كما لصريح في ذلك فانقله البجيرى عن بعض المتأخرين بما نصه ولوقال تزوجت زواجا صحيحا شرعياً كفى عن سائر الشروط من العارف دون غيره كما يحتمل الطبراني سم وحلي انتهى بخالف لذلك ولا يجوز العمل به فيما يظهر (قوله مع مامر) لعله راجع لخصوص عقد النكاح فلا يشترط في دعوى العقد المالى غير الوصف بالصحة عبارة شرح المنهج او ادعى عقداً مالياً كبيع وهبة وصفه وجوباً بصحة ولا يحتاج الى تفصيل كافي النكاح اه وتقدم عن المعنى ما وافقها (قوله على الناظر لا المستحق) قال الشهاب سم لم افهم معنى ذلك ثم رايت مر تبعة في ذلك فبحثت معه فيه فتوقف فيه ثم قال بعد ذلك قد ابدلت لفظ من انتهى واقول لاختفاء في فهم ما ذكر لان من جملة ما يصور به ان يكون بعض المستحقين يستولى على الربع دون بعض فهذا الذى لم يصل اليه استحقاقه لا يدعى به الا على الناظر دون المستحق المستولى واما تفسير على بن فيلزم عليه تغيير كلام الاذرى وان ينسب اليه ما لم يقله ثم انه يقتضى انه لا تسمع الدعوى من المستحق اذا لم يكن ناظر او ليس كذلك لان المستحق ان كان موقفاً عليه كاحد الاولاد فقد نقل الشارح نفسه في حواشى شرح الروض عن التوشيح سماع دعواه وان كان غيره موقوف عليه كان مستحق في ربع نحو مسجد لعله فيه فقد صرح ابن قاسم نفسه في باب الحوالة من حواشى شرح البيهقي انه تسمع دعواه على الساكن اذا سوغه الناظر عليه على انه يمكن تصوير الدعوى على الناظر من غير المستحق بان يدعى عليه ناظر نحو المسجد بربع للمسجد في الوقف الذى هو ناظر عليه وكان توقف الشهاب ابن قاسم هو الذى حمل شيخنا على حمل كلام الاذرى على غير ظاهره حيث قال قوله ان الدعوى بنحو ربع الوقف على الناظر اى ان الطلب بتخليص ربع الوقف على الناظر فهو المدعى وليس على المستحق طلب انتهى مع ان ما حمل عليه شيخنا كلام الاذرى لا يلائمه ما في الشرح بعد كما لا يخفى على المتأمل رشيدى (قوله لا بد من حضورهم) انظر هل المراد حضورهم والدعوى عليهم او مجرد الحضور وعلى الثانى فما الفرق بينهم وبين ما اذا كان الناظر القاضى المذكور بعد وكذا يقال في قوله على بعض الورثة مع حضور باقيهم رشيدى اقول ان ما ذكره من التردد ثم استشكل الاحتمال الثانى مبنى على ان قول الشارح وان كان الخ للشرط وقوله فالدعوى جوابه ويحتمل بل هو الاظهر ان الاول غاية والثانى متفرع على ما قبلها والله اعلم (قوله ونازعه الغزى الخ) عبارة النهاية لكن الوجه كما قاله الغزى سماعها الخ (قوله بان المتجه سماع الدعوى على البعض الخ) اى ولو مع غيبة الباقيين كما يدل له ما بعده اى خلافاً للاذرى رشيدى (قوله لكن لا يحكم الا بعد اعلام الباقيين) تقدمت له هذه المسئلة في فصل بيان قدر النصاب في الشهود لكن عبارته هناك وبكى في ثبوت دين على الميت حضور بعض

(كفى الاطلاق في الاصح)
لانه دون النكاح في الاحتياط
نعم لا بد في كل عقد نكاح
او غيره اريد اثبات صحته
من وصفه بالصحة مع مامر
(فرع) بحث الاذرى
ان الدعوى بنحو ربع
الوقف على الناظر لا
المستحق وان حضر فى
وقف على معينين مشروط
لكل منهم النظر فى حصته
لا بد من حضورهم وان
كان الناظر عليهم القاضى
المدعى عنده فالدعوى عليهم
قال ومن هذا القيسيل
الدعوى على بعض الورثة
مع حضور الباقيين ونازعه
الغزى بان المتجه سماع
الدعوى على البعض فى
المستثنين لكن لا يحكم الا
بعد اعلام الباقيين بالحال
وللسببى كلام طويل فيما
اذا كانت الدعوى لميت او
غائب او محجور عليه تحت
نظر الحاكم اوليت المال
او على احدهم ولا ثم استقر
رايه على ان القاضى

مالياً كبيع وهبة وصفه وجوباً بصحة ولا يحتاج الى تفصيل كافي النكاح الخ اه (قوله على الناظر لا المستحق) لم افهم معنى ذلك ثم رايت مر تبعة في ذلك فبحثت معه فيه فذكر انه توقف فيه ثم بعد ذلك قال

لا يتوجه عليه دعوى اصلا ولا على (٣٠٠) نائبه بل لا بد ان ينصب الشافعي من يدعى ومن يدعى عليه عنده او عند غيره فيما يشعق بوقف

او مال نحو تيم او بيت مال
وتخصيصه نصف ذلك
بالقاضي الشافعي انما هو
باعتبار ما كان في تلك
الازمنة من اختصاصه
بالنظر في هذه الامور دون
غيره من الثلاثة واما الان
فالنظر في ذلك متعلق
بالخفي لا غير فليخص ذلك
به (ومن قامت عليه بيعة)
بحق (ليس له تحليف
المدعى) على استحقاق ما
ادعاه لانه تكيف حجة بعد
حجة فهو كالظن في الشهود
نعم له تحليف المدين مع البيعة
باعساره لجواز ان له مالا
باطنا وكذا لو شهدت له بيعة
بعين وقالوا لا نعلمه باع ولا
وهب فليخصه تحليفه انها
ما خرجت عن ملكه بوجه
اما المدعى عليه كان اقام عليه
بيعة ثم قال لا تحكم عليه حتى
تحلفه فيبحث الرافعي بطلان
بيئته لا اعترافه بانها مالا
يجب الحكم بها ورده
المصنف بانه قد قصد ظهور
اقدامه على يمين فاجرة مثلا
فيشفي ان لا تبطل اه ولا
نظريه خلافا لمن زعمه (فان
ادعى عليه (اداه) له (او
ابراء) منه او انه استوفاه
(او شراء عين) منه (او
هبتها واقباضها) اى انه
وهبه اياها واقبضها له
(حلفه) اى مدعى نحو

الورثة لكن الحكم لا يتعدى لغير الحاضر انتهت وبين العبارتين مبانة فمالم رشيدى اقول عبارة الشارح
هناك مثل عبارة النهاية وقديفح التباين بان يراد بالحكم هنا الحكم المتعدى للجميع فيحتاج بالنسبة لغير
الحاضر الى استئناف اقامة البيعة والحكم كباسطه سم هناك (قوله لا يتوجه عليه الخ) اى ولا تجوز منهما
اخذا من قوله الاتى بل لا بد الخ فليراجع (قوله بل لا بد ان ينصب الشافعي من يدعى) اى فيما اذا كانت
الدعوى لمن ذكر وقوله ومن يدعى عليه اى اذا كانوا مدعى عليهم رشيدى (قوله بحق) اى قوله اما المدعى
عليه فى المغنى (قوله نعم) له تحليف المدين مع البيعة الخ اى وان لم يدع هو يسار وهذا فارقت هذه والى
بعدها ما سياتى استنائه فى قول المصنف فلو ادعى اداه او ابراء الخ فلا يقال كان من - ق الشارح ناخير
استثناء هاتين عملا استثناء المصنف رشيدى (قوله اما المدعى عليه الخ) اى اما تحليف المدعى عليه عبارة
النهاية ولو اقام المدعى بيعة ثم قال لا تحكم الخ (قوله ولا نظرية الخ) عبارة النهاية وما نظره فى كلامه غير
معول عليه اه (قوله عليه) اى المدعى الذى اقام البيعة بما ادعاه معنى (قول المتن او شراء عين) اى العين
التي ادعاهما سم اى اقام البيعة بها (قوله منه) اى من مدعى العين التي اقام بها البيعة (قوله اى مدعى
الخ) فاعل وقوله مقيم الخ مفعول سم (قول المتن على نفيه) يشعر بانه لا يكلف توفية الدين او لا بل يحلف
المدعى ثم يستوفى وهو كذلك على الصحيح معنى (قول المتن على نفيه) اى نفي ما ادعاه وهو انه ما تادى منه الحق
ولا ابراءه من الدين ولا باعه العين ولا وهبه اياها معنى ونهاية اى او لا قبضه اياها (اى الاداء) الى قوله
صوبه فى النهاية والى المتن فى المغنى (قوله هذا) اى الحلف على نفي ما ذكر (قوله هذا) ان ادعى حدوث شىء
من ذلك الخ لم يذ كر مثل ذلك فى قوله الاتى وكذا لو ادعى عليه بفسق شاهده او كذبه فى الاصح وهو يقتضى
التفرقة بينهما وهكذا يصنع الروض وغيره وعبارة المنهج وشرحه كالصريح فى التفرقة لتقبل دعواه عليه
بفسق شاهده او كذبه للتحليف ولو بعد الحكم وبحث فى ذلك مع مر فوافق عليها وقد سئلت عمالو علق
انسان طلاقا بفعل شىء وفعله وحكم الحاكم بالطلاق والفرقة ثم ادعى الزوج انه فعله ناسيا فقلت صدق يمينه
وبان عدم وقوع الطلاق وبطلان الحكم ثم رايت سئل مر عن ذلك مع زياد وعائذ الزوج عن عدم
دعواه ذلك قبل الحكم بنحو انه ظن ان ذلك لا يفيد ثم اخبر بانه يفيد اولم يعتذر بشىء فاجاب بما انصه نعم يقبل
قوله فى النسيان يمينه ويتبين عدم حشيه والله اعلم انتهى اه سم بخلاف اقول وكذا يصنع المغنى حيث

قد ابدلت على بمن (قوله او شراء عين) اى العين التي ادعاه (قوله اى مدعى وقوله مقيم) مفعول (قوله
هذا) ان ادعى حدوث شىء من ذلك الخ لم يذ كر مثل ذلك فى قوله الاتى وكذا لو ادعى عليه بفسق شاهده
او كذبه فى الاصح وهو يقتضى التفرقة بينهما وهكذا يصنع الروض وغيره وعبارة المنهج وشرحه ظاهرة
فى التفرقة حيث قال ولا يمين على من اقام بيعة بحق لانه كظن فى الشهود الا ان ادعى خصمه مسقطا له كاداه
او ابراء او شرائه من مدعيه وعلمه بفسق شاهده فيحلف على نفيه الى ان قال ومحل فى غير الاخيرة اذا ادعى
حدوثه قبل قيام البيعة والحكم وكذا بينهما ومضى زمن امكانه والا فلا يلتفت الى قوله اه فقوله فى غير
الاخيرة اى دعوى عليه بفسق شاهده كالصريح فى عدم اعتبار هذا التقييد فى الاخيرة وانه فيها تقبل دعواه
للتحليف ولو بعد الحكم وكان مدار الفرق ان القدر بعد الحكم ان يرجع للحكم به كان الحكم مانعا من
دعواه وما يترتب عليها وان رجع للحكم لم يكن مانعا من ذلك وقد بحثت بجميع ذلك مع مر فوافق عليه
وقد سئلت عمالو علق انسان طلاقا بفعل شىء وفعله وحكم الحاكم بالطلاق والفرقة ثم ادعى الزوج انه
فعله ناسيا فقلت يصدق يمينه وبان عدم وقوع الطلاق وبطلان الحكم وهذا من القسم الثانى لانه يرجع
الى القدر فى نفس الحكم ثم رايت مر سئل عن علق الطلاق على فعله شيئا ثم فعله لرفع الى حاكم شافعي
وحكم بوقوع الطلاق عليه وافرقت بينهما ثم ادعى الخالف انه انما فعله ناسيا واعتذر عن عدم دعواه ذلك قبل
الحكم بنحو انه ظن ان ذلك لا يفيد ثم اخبر بانه يفيد وحصل له دهشة او غفلة عن ذكر ذلك اولم يعتذر
بشىء فقلت تفيد هذه الدعوى بعد الحكم فاجاب ومن خطه نقلت بما انصه نعم يقبل قوله فى النسيان يمينه

قبل قيام البيعة والحكم أو بينهما ومضى زمن امكانه والام بثلثت اليه خلافا لما اعتمد به الاذرع والبلقيني والركشي من تحليفه اذا ادعى بعد الحكم وقوع ذلك قبله لانه لو اقر به نفعه ولم يكن المدعى حائفا مع شاهده او يمين الاستظهار والام بحلف كاصو به البقيني من وجهين اطلقهما لانه قد تعرض في ميمنه لاستحقاقه الحق فلا يحلف بعدها على نفي ما ادعاه الخصم ولا (٣٠١) تسمع دعوى ابراه من الدعوى لانه باطل

وقبل دعوى اجير لم يثبت انه بغير عرقه ومبا بحيث لا يمكنه وصوله اليها عادة الحج من غير بيعة ولا يمين ومطلقة ثلاثا انها تحملت من غير بيعة ولا يمين ايضا (وكذا لو ادعى) خصمه عليه (علمه بفسق شاهده) او نحوه من كل ما يبطال الشهادة (او كذبه) فانه يحلف على نفيه (في الاصح) لانه لو اقر به بطلت شهادته له وسيله مما ياتي ان كل ما لو اقر به نفغ خصمه لخصمه تحليفه على نفيه نعم لا يتوجه حلف على شاهد او قاض ادعى كذبه قطعا وان كان لو اقر نفعه لانه لا يؤدي الى فساد عام ولو نكل عن هذه اليمين حلف المدعى عليه وبطلت الشهادة ومرفى الاقرار ان للمقر تحليف المقر له اذا ادعى انه انما اشهد على رسم القبالة ولو اجاب بالمدعى عليه بعين بلا امكنك منها لم يكن له المنع ولم تقبل بينته الا اذا حلف انها حين قوله ذلك لم تكن بيده (واذا استعمل) من قامت عليه البيعة اي طالب الامهال (لياتي بدافع) وفسر هو الاوجب استسفاره ان كان عاميا اي او مخالفا لمذهب الحاكم كما هو ظاهر

ذكر هذا القيد هنا فقط وعم القيد الآتي للموضعين كالصريح في التفرقة (قوله قبل قيام البيعة الخ) هو وما عطف عليه متعلقان بادعى بدليل قوله خلافا لاجم (قوله ومضى زمن امكانه الخ) عبارة المغني وشيخ الاسلام وكذا بينهما بعد مضي زمن امكانه فان لم يمض زمن امكانه لم يثلثت اليه اه (قوله ولم يكن المدعى الخ) عطف على قوله ادعى حدوث شيء الخ (قوله او يمين الاستظهار) اي في الدعوى على الغائب والصبي والمجنون والميت بجبري (قوله والا) اي وان كان المدعى حلف مع شاهده او يمين الاستظهار (قوله فلا يحلف بعدها الخ) ينبغي ان يحلف ان اسند المدعى ذلك الى ما بعده حلفه وهو ظاهر فليراجع رشدي عبارة السيد عمر قوله لانه قد تعرض في ميمنه الخ هذا واضح فيما اذا كانت دعوى نحو الاداء قبل الحلف المذكور واما اذا كانت بعده وقبل الحكم فمضى زمن يمكس فيه ذلك فالظاهر ان له تحليفه فليأت ما لم يثبته اه قوله ولا تسمع دعوى ابراه من الدعوى الخ كذا في النهاية (قوله خصمه) الى قوله نعم لا يتوجه في المغني والى قوله وتسمع في عقد بيع في النهاية الا قوله اي او مخالفا لمذهب الحاكم وقوله كاصرح به الماوردي لكن ضعفه البلقيني وقوله واستشكل بما لا يجدى قوله ونقل بعضهم الى ولو ادعى دين او قوله ومجى ذلك الى ومرا من شروط وقوله في الدعوى على من الى في الدعوى لعين (قوله خصمه) كان الظاهر ان يقول بدله من ذكر او نحو رشدي (قوله ولو نكل الخ) راجع لما قبل وكذا لو ادعى الخ ايضا (قوله لم تكن بيده) لعل المراد لم تكن في ملكه وتصرفه رشدي وفيه توقف بل الظاهر ان المراد لم تكن تحت يده (قوله ان كان عاميا) اي بخلاف ما اذا كان عارفاً اسنى ومغني عبارة الرشدي هو قيد لقوله وفسره كما يعلم من كلام غيره وان اوم سياقه خلاف ذلك فغير العامي بمهل وان لم يقصر اه (قوله ان خيف هربه) الظاهر انه راجع لاصل الاستدراك رشدي (قوله لانه مائة) الى المتن في المغني الا قوله كما صرح الى ولو عين (قوله ولو احضر الخ) ولو عاد المدعى عليه ولو بعد الثلاثين وصال القاضي تحليف المدعى على نحو ابراه اجابه اليه لئيسره في الحال ولا يكاف توفية الدين او لا مغني زاد الاسنى بخلاف قوله لوكيل المدعى ابراهي. وكلك حيث يستوفي منه الحلق ولا يؤخر الى حضور الموكل وحلفه لعظم الضرر بالتأخير اه (قوله ولو عين جمعة الخ) اي من نحو داء او ابراهي (قول المتن ولو ادعى رقب بالغ الخ) ويجوز شراء بالغ ساكت عن اعترافه بالرق وعن دعوى الحرية ممن يسترقه عملا باليد والاحوط ان لا يشتري الا بعد اعترافه بالرق لمن يبيعه خروجا من الخلاف في ذلك وما نقل من تحرير وطء السراري حتى تخمسن ويقسمن محمول على تحقق سببين روض مع شره (قوله في الاصل) الى قوله ونقل بعضهم في المغني الا قوله على ما مر الى المتن وقوله ونحوها الى لان الاصل وقوله ذكرت هنا الى

ويتبين عدم حثه اه (قوله قبل قيام البيعة) هو وما عطف عليه يتعلق بادعى ايضا بدليل قوله خلافا لاجم (قوله ولا تسمع دعوى ابراه الخ) على احوجهين في الروض وهو مقتضى كلام اصله وصححه في الشرح الصغير (قوله ولو ادعى رقب بالغ الخ) لو اعترف البالغ بالرق ثم اقام اعنى البالغ المعترف بيعة بالحرية سمعت لان الحرية حق لله تعالى م را قول ذكر البلقيني ما يوافق ذلك لكن صرح الاسنوي وغيره بانه لا تسمع اقامته البيعة كاتقدم بهامش باب الحوالة (قوله لقال انا حر في الاصل) وقع السؤال عما لو كانت امه رقيقة وقال انا حر الاصل فهل يقبل قوله يمينته ايضا لاحتمال حرية الاصل مع ذلك بنحو وطء شبهة يقتضي الحرية ولا بد من بيعة لان الولد يتبع امه في الرقب فالاصل في ولد الرقيقة هو الرقب فيه نظر و لعل الوجه الثاني وبه اتي مر متكررا ويؤيده تعليلهم بموافقة الاصل وهو الحرية اذ لا يقال في ولد الرقيقة ان الاصل فيه

لانه قد يعتق ما ليس بدافع دافعا (امهل) وجوبا لكن بكفيل والاقبال الترسيم عليه ان خيف هربه (ثلاثة ايام) وممكن من سفر ليحضره ان لم تزدد المدة على الثلاث لانها مدة قريبة لا يعظم الضرر فيها ولو احضر بعد الثلاث شهود الدافع او شاهدها واحدا امهل ثلاثة اخرى للتعديل او التكميل كاصرح به الماوردي لكن ضعفه البلقيني ولو عين جهة ولم يأت ببيئتها ثم ادعى اخرى عند انقضاء مدة المهلة واستعمل لها لم يمل او اثناءها امهل بقيتها (ولو ادعى رقب بالغ) عاقل مجهول النسب ولو سكرانا (فقال انا حر) في الاصل

ولم يكن قد اقر له بالملك قبل وهو رشيدى على ما رُفيل الجمالة (فالقول قوله) يمينته وان ندأولته الايدى بالبيع وغيره ما وافقته الاصل وهو الحرية ومن ثم قدمت بيعة الرق على بيعة الحرية لان الاولى معها زيادة علم بنقلها عن الاصل اما لو قال اعتقنى هو او غيره فيحتاج للبيعة واذا ثبتت حرية الاصلية بقوله رجع مشترته (٣٠٣) على بائعه بيمينته وان اقر له بالملك لانه بناء على ظاهر اليد (او ادعى) (رق صغير) او

المتن (قوله) ولم يكن قد اقر الخ ولم يحكم برقه كما حال صغره هو الا لم تسمع دعواه عنانى وزادى اه بغير مى (قوله) قد اقر له (قوله) ينبغى اولى بائعه سم (قوله) على ما رُفيل الخ عبارة النهاية كما سار الخ (قوله) المتن فاقول قوله (لعل الوجه ان هذا اذا لم تكن امر رقيقة والا فلا بد من بيعة كالتى به م لان الولد يتبع امه فى الرق فالاصل فى ولد الرقيقة هو الرق سم (قوله) هو وان تداولته الايدى الخ) اى وسبق من مدعى رقه قرينة تدل على الرق ظاهر اكاستخدام واجارة شيخ الاسلام ومغنى (قوله) هو من ثم قدمت الخ) عبارة المغنى ولو اقام المدعى بيعة برقه و اقام هو بيعة بانه حر فاذى جزم به الرافعى فى الدعوى تبعه اللبغوى ان بيعة الرق اولى لان معناه زيادة علم وهو اثبات الرق ونقل الحرورى عن الاصحاب ان بيعة الحرية اولى اه (قوله) بنقلها الخ) اى يكون الاولى ناقلة عن الاصل عبارة الزياى لانها ناقلة وبيعة الحرية مستصحة اه (قوله) اما لو قال الخ) عبارة المغنى وخرج بقوله حر اى بالاصالة كما سار ما لو قال اعتقنى الخ وما لو قال انا عيد فلان فالصدق السيد اه (قوله) وان اقر له (قوله) اى المشتري للبايع رشيدى (قوله) فيها) اى فى يده او يد غيره (قوله) ولا اثر الخ) يغنى عنه قوله وكذا لا يؤثر الخ (قوله) لان اليد الخ) علة لما فى المتن (قوله) بخلاف المستندة للاتقاط (قوله) اى فلا يصدق الابحجة مغنى (قوله) وكذا لا يؤثر الخ) اى فى صورة عدم الاستناد الى الالتقاط مغنى (قوله) واستشكل بما لا يجدى) عبارة المغنى فان قيل الدعوى بذلك مشكل بان الحال اذا كان قليلا كدرهم من الف مؤجلة تبعه الاستتباع فيه وبانه اذا اطلق الدعوى لم يفدوان قال يلزم تسليم الالف الى ما تصح الدعوى وكان كاذبا وان فصل وبين كان ذلك فى حكم دعوتين فابن محل الاستتباع اجيب بان محل الاستتباع عند الاطلاق ولا يضر كون الكثير تابعا للقيل للحاجة الى ذلك اه وقوله لم تصح الدعوى فيه تأمل وقوله بان محل الاستتباع عند الاطلاق منع لقول السائل اذا اطلق الدعوى لم يفد وقوله ولا يضر الخ منع لما قبله (قوله) بحث البلقينى الخ) فيه ان هذا الحكم وهو صحة الدعوى يقتل خطأ او شبه عمد مذ كور فى كلامهم حتى فى المتن فواجه لاسناده لبحث البلقينى وانما الذى نسب للبلقيني النبى على ان هذا الذى ذكره مستثنى من عدم سماع الدعوى بالمؤجل رشيدى اقول وايضا ينافى ذلك الاستناد قوله الا فى قوله الماوردى (قوله) على القاتل) فلو ادعى ذلك على العاقلة لم يجز جز ما لانه لم يتحقق لزومه لمن ادعى عليه لجواز موته فى اثناء الحول وعساره آخره مغنى (قوله) هو ومتجه الخ) (تمت) تسمع الدعوى باستيلاود تدبير وتعليق عتق بصفة ولو قبل العرض على البيع لانها حقوق ناجزة مغنى وروى مع شرهه (قوله) لان المقصود منها) اى من دعوى القتل المذكورة (قوله) نازعه) اى الماوردى (قوله) فظاهر كلامهم انها لا تسمع مطلقا) من هذا يؤخذ جواب حادثة وقوع السؤال عنها وهى ان شخصا تقرر فى نظارة على وقف من اوقف المسلمين فوجده خرا بائمه انه عمره على الوجه اللاتى به ثم سال القاضى بعد المارعة فى نزول كشف على المحل وتحديد العارة وكتابة حجة بذلك فاجابه لذلك وعين معه كشافا وشهودا ومهندسين فقطعوا قيمة العارة المذكورة اثني عشر ألف نصف واخبر والقاضى بذلك فكتب له بذلك حجة ليقطع على المستحقين معاليهم ويمنع من يريد اخذ الوقف الى ان يستوفى المقدار المذكور من غلة الوقف وهو انه لا يعمل بالحجة المذكورة وان القاضى لا يجيبه لذلك لانه لم يطالب بشئ اذ ذلك ولا وقعت عليه دعوى والكتابة انما تكون لدفع ما طلب منه وادعى به عليه وليس ذلك موجودا هناك وطريقة فى اثبات العارة المذكورة ان يقيم بينه تشهد له بما صرفه يوما فيوما مثلا ويكون ذلك جوا بالدعوى ملزمة ثم ان لم يكن له بيعة يصدق فيما صرفه يمينه حيث ادعى قدر الاثقال وساخ له صرفه بان كان فيه مصلحة واذن له القاضى الحرية (قوله) ولم يكن قد اقر له) ينبغى اولى بائعه (قوله) قاله الماوردى) كتب عليهم ر وقوله وبحث

بجنون كبير (ليس فى يده) وكذبه صاحب اليد (لم تقبل الابينة) وانحوها كعلم قاض ويمين مرودة لان الاصل عدم الملك (او فى يده) او يد غيره وصدقه (حكم له به ان) حلف لعظم خطر الحرية (لم يعرف استنادها) فيهما (الى التقاط) ولا اثر لانكاره اذا بلغ لان اليد حجة بخلاف المستندة للاتقاط لان اللقيط محكوم بحريته ظاهرا كما مر فى بابيه وذكرت هنا تسميها لاحوال المسئلة فلا تكرر (ولو انكر الصغير وهو بمنزلة كونه قته (فانكاره لغو) لان عبارته ملغاة (وقيل كسالى) لانه يعرف نفسه وكذا لا يؤثر انكاره بعد كماله لانه حكم برقه فلا يرتفع ذلك الابحجة (ولا تسمع دعوى دين مؤجل فى الاصح) اذ لا يتعلق بها الزام ومطالبة فى الحال نعم ان كان بعضه حالا ادعى بكله ليطالبه ببعضه وان قل ويكون المؤجل تبعا لقوله الماوردى واستشكل بما لا يجدى وبحث البلقينى صحة الدعوى بقتل خطأ او شبه عمد على القاتل وان استلزم الموت الدية

مؤجلة لان القصد ثبوت القتل ومن ثم صحت دعوى عقد بمؤجل قصد بها اثبات اصل العقد قاله الماوردى وهو متجه لان المقصود فيما منها مستحق فى الحال ونقل بعضهم عن ابن ابي الدم انه نازعه وبعضهم انه استحسنه ولعل كلامه اختلف ولو ادعى دين على معسر وقصد اثباته ليطالب به اذا ايسر فظاهر كلامهم انها لا تسمع مطلقا

واعتمده الغزى وقضية ما تقر عن الماوردى سماعها لان التصديقاته ظاهرة كونه مستحقة اقضه حالاً بقدر يساره القريب عادة
 باو يجزى ذلك فيمن له دين على عبد يتبع به بعد العتق هل تسمع الدعوى عليه به او لا ثم رأيت البلقينى قال والا قرب تشبيه هذه بالدعوى
 لدين على من تحقق اعساره وقال قبل ذلك الذى يظهر انه يعطى حكم الحال اخذ من تصحيحهم الحواله عليه به المستلزم أن ما عليه من الدين
 له حكم الحال لا الماؤل للجهل بوقت استحقاقه ومران من شروط الدعوى ان لا ينافيها دعوى اخرى ومنه ان لا يكذب اصله فلو ثبت اقرار
 رجل بانه عباسى فادعى ولده انه حسنى لم تسمع دعواه ولا يبينه كما افى به ابن الصلاح (٣٠٣) (تنبيه) هذه الشروط الثلاثة المعلومة

فما يتوقف على اذن كالفرض على الوقف من مال غيره او من ماله او كان في شرط الواقف ان الناظر اقتراض
 ما يحتاج اليه الحال من العمارة من غير استئذان اه ع ش (قوله واعتمده الغزى) وهو المعتمد والفقى به
 الوالد رحمه الله تعالى شرح مر اه سم (قوله وقضية ما تقر عن الماوردى الخ) عبارة التنايه وان اقتضى
 ما قررناه عن الماوردى الخ (قوله لان القصد الخ) هو تعليل لما اقتضاه كلام الماوردى وكان الاولى ان
 يقول ووجه ان القصد الخ رشيدى (قوله ويجزى ذلك) اى ما مر في دعوى الدين على المعسر (قوله انه
 يعطى) اى الدين على من تحقق اعساره (قوله ومنه) اى غير المنافى وقوله ان لا يكذب الخ كان الاولى
 حذف لفظه لا وارجاع ضميره منه الى المنافى (قوله ويزيد الخ) مفعول له ولي بينه الخ سم ويصح كونه فاعلا له
 لان زادا يستعمل لازما ومتعديا (قوله على من لا يحلف الخ) اى من الغائب والصبي والمجنون والميت (قوله
 ولو طلق امرأه الخ) يتامل وجه هذا التفرع سم (قوله واشتريتها الخ) مفعول ليزيد المقدر بالعطف (قوله
 وكان يملكها) راجع لسكل من البيع والهبة (قوله لان الظاهر الخ) تعليل للاكتفاء بقوله وسلمنيها عن
 قوله وكان يملكها رشيدى اقول مقتضى هذا ان قول المدعى وكان يملكها يغنى في دعوى الهبة ايضا عن قوله
 وسلمنيها لسكن كلام الشارح السابق في شرح وجب ذكر القيمة كالصريح في استراط ذكر نحوه (قوله
 وخلف تركه الخ) مفعول ليزيد المقدر (قوله بكذا) اى كثلث منه اى الدين (قوله كاسر) اى قيل قول المتن
 او نسكا حالم يكف الخ سم وقد يقال فلم اعاده (قوله بقوله شهودى الخ) ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان يقول
 ذلك قبل الشهادة وبعدها (قوله والحالف) ظاهره وان لم يدع خصمه عليه علمه بنحوسق بينه الاخرى (قوله
 سمعت دعواه) اى لا يبينه

ه (فصل) ه في جواب الدعوى (قوله في جواب الدعوى) الى التنبيه في النهاية (قوله وما يتعلق به) اى
 بالجواب ع ش اى من قوله وما قبل اقرار عبده الخ بغير مى (قول المتن اصر المدعى عليه الخ) وفي السكندر
 كلام طويل في اصر المدعى عليه اذا كان وكلا او ليا متعين مر اجتهت سم (قوله فلم ينه) لعل المراد لم يجب
 مع زوال نحو جهله رشيدى (قوله وعرف بذلك) اى قوله او جاهل الخ (قوله وهو ان يحكم) اى فلا
 يصيرنا كلا بمجر دالسكوت فقط بل لا بد من الحكم بالنسكول او يقول للمدعى احلف عزبى اه بغير مى
 (قوله ولا يمكن الساكت من الحلف الخ) اى الا برضا المدعى كما يأتى ع ش اى في مبحث النسكول (قوله
 وسكوت اخرس) الى قوله كما مر في المغنى (قوله كذلك) اى كسكوت الناطق مغنى (قوله والا) اى وان لم يفهم
 الاشارة (قوله فهو كمجنون) اى فلا تصح الدعوى عليه مغنى (قوله على ما مر فيه) اى من ان الدعوى على

البلقينى كتب عليه مر (قوله واعتمده الغزى) افى به شيخنا الشهاب الرملى ش مر (قوله ويزيد عليها)
 مفعول له ولي الخ (قوله ولو طلق الخ) يتامل وجه هذا التفرع (قوله وفي مختلف فيه) هذه تقدمت قبيل
 قول المصنف او نسكا حالم يكفه الاطلاق الخ
 ه (فصل) ه اصر المدعى عليه على السكوت الخ (قوله اصر الخ) في السكندر كلام طويل في اصرار

السبب ولا تبطل دعواه بقوله شهودى فسقة او مبطلون فله اقامة بينة اخرى والحلف وقول البائع المبيع وقف مثلا مسموع كمينته ان لم يصرح
 حال البيع بملكها او اسمعت دعواه لتحليف المشتري انه باعه هو ملكه والله اعلم (فصل) في جواب الدعوى وما يتعلق به اذا (اصر المدعى
 عليه على السكوت عن جواب الدعوى) الصحيحة وهو عارف او جاهل او حصلت له دهشة ونه فلم ينه به كما فاذلك كله قوله اصر وتنبيهه عند
 ظهور كون سكوته لذلك واجب وعرف بذلك بالاولى ان امتناعه عنه كسكوته (جعل كمنكرنا كل) فيما يأتى فيه بقيد وهو ان يحكم القاضى بنكوله
 او يقول للمدعى احلف فحينئذ يخاف ولا يمكن الساكت من الحالف لو اراد ويسن له تكرير اجبه ثلاثا وسكوت اخرس عن اشارة
 مفهمة او كتابة احسنها كذلك ومثله اصم لا يسمع اصلا وهو يفهم الاشارة والافه كمجنون على ما مر فيه في باب الحجج

(تنبيه) يقع كثير ان المدعى يجيب بـ (٣٠٤) ثبت ما يدعيه لطلب القضاء المدعى بالاثبات افهمهم ان ذلك جواب

وله عـش (قوله عليه) الى قول المتن وقيل في النهاية الا قوله فيجب مهر المثل وكذا في المغني الا قوله او عفو في الثانية وقوله وجواب دعوى الف الى ويكفي (قول المتن فقال لا تلزم مني الخ) وان قال في جوابه هي عندي او ليس لك عندي شيء فذاك ظاهر مغني (قول المتن حتى يقول ولا بعضها الخ) وان ادعى دار يد غيره فأنكره فلا بد ان يقول في حلفه ليست ملك ولا شيء منها ولو ادعى انه باعها اياها كفاه انه لم يبيعها مغني وروى مع شرحه (قوله) وانما يطالبها الخ اي وقوله لا يلزم مني العشرة انما هي نفي لمجموعها ولا يقتضي نفي كل جزء منها مغني (قول المتن فناكل) ينبغي ان يكون محله في غير معدور لجهل او دهش ولا فمهمه شكل فليتأمل وليحرر سيد عمر عبارة البجيرمي قوله فناكل عمادونها في هذه العبارة بعض اجمال لانه لا يكون ناكلا بمجرد حلفه على نفي العشرة بل لا بد بعد هذا الحلف ان يقول له القاضي هذا غير كاف قل ولا بعضها فان لم يحلف كذلك فناكل عما دونها شيخنا عز بن ابي (قوله) وان قل) شامل لما لا يتمول وهو ظاهر ان ادعى بقاء العين فان كانت تالفة فلا لانه مطالبة بما لا يتمول عـش وفيه تأمل لان المطلوب هنا انما هو غير الاقل لا الاقل (قوله) نعم ان نكل المدعى عليه الخ) كانه اراد بالنكول الانكار مع الحلف والا فالنكول عن اليمين يقتضي حلف المدعى على العشرة واستحقاقها سم اقول قوله والا فالنكول الخ انما ينتج مادعا له لم يصح تاليه والحال لا محذور في التزام صحته فاصل المقام انه اذا اجاب المدعى عليه بالتلزم مني العشرة ولا جزء منها واستحلفه القاضي على العشرة فقط فنشكل عن الحلف عليها فالمدعى ان يحلف على استحقاقها من غير تجديد دعوى وليس له ان يحلف على استحقاق مادونها الا بعد تجديد دعوى ونكول المدعى عليه فذا لا محذور فيه فليراجع ثم رايت في الانوار ما نصه واذ اعرضه القاضي اليمين على العشرة ودونها خلف على نفي العشرة واقصر عليه فناكل عما دون العشرة والمدعى الحلف على استحقاق مادونها بقليل ولو نكل المدعى عليه من مطلق اليمين و اراد المدعى الحلف على بعض العشرة فان عرض القاضي اليمين على العشرة وعلى كل جزء منها فله الحلف على بعضها وان عرض على العشرة وحدها لم يكن له الحلف على بعضها بل يستأنف الدعوى للبعض الذي يريد الحلف عليه اهـ ويتضح بذلك عدم ارادة ماقاله المحشي سم وان كلام الشارح على ظاهره ولا محذور فيه واته اعلم (قوله فقط) اي ولم يقل ولا شيء منها نهاية (قوله نكحها الخ) اي او باعها داره ورض ونهاية (قوله فان نكل لم تحلف هي الخ) اي بل ان حلفت بين الرد قضى لها واستحققت الخمسين لان اليمين المردودة كالقرار وإن لم تحلف لم تستحق شيئا لان مجرد الدعوى مع نكول المدعى عليه لا يثبت شيئا هذا هو الموافق للقواعد فقول الشارح ليجب مهر المثل فيه نظر ظاهر سواء بني ذلك على حلفها بين الرد او على عدمه لا يقال وجه قوله ليجب مهر المثل ان الزوج معترف بالنكاح لا نافي لانا نقول لا نسلم انه معترف به لان انكاره انه نكح بخمسين شامل لانكار نفس النكاح ولو سلم لمجرد الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بمجرد دعوى الزوجية كما يعلم بمراجعة ما تقدم في بحث الاختلاف قيل الولي له فراجعوه وتأمله تعرفه ثم بحثت بجميع ذلك مع مر فوافق عليه اهـ سم ولك ان تجيب بحمل كلام الشارح على الاعتراف وتقديره الا ان ثبت خلافه اخذ بما ياتي في دعوى الف صداقا (قوله لم تحلف هي على انه الخ) قال في شرح البهجة الا اذا استأنفت الدعوى عليه ببعض الخمسين فانها تحلف عليه لنكوله كافي الروضة واصلها سم وعبارة الاسنى ونهاية الا بدعوى

صحيح وفيه نظر ظاهر اذ طلب الاثبات لا يستلزم اعترافا ولا انكارا فتعين ان لا يكتفى منه بذلك بل يلزم بالصرح بالا نكار او الاقرار (فان ادعى) عليه (عشرة) مثلا (فقال لا يلزم مني العشرة لم يكف) في الجواب (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان توجهت اليمين عليه لان مدعى العشرة مدع بكل جزء منها فلا بد ان يطابق الانكار واليمين دعواه وانما يطالبها ان نفى كل جزء منها (فان حلف على نفي العشرة واقصر عليه فناكل) عما دون العشرة (فيحلف المدعى على استحقاق دون عشرة بجزء) وان قل من غير تجديد دعوى (وبأخذه) لما يأتى ان النكول مع اليمين كالقرار نعم ان نكل المدعى عليه غن العشرة وقد اقتصر القاضي في تحليفه على عرض اليمين عليها فقط لم يحلف المدعى على استحقاق مادونها الا بعد تجديد دعوى ونكول الخصم لانه انما نكل عنها فلا يكون ناكلا عن بعضها هذا ان لم يستند المدعى به لعقد والا كان ادعت أنه نكحها بخمسين وطالبته بها كفاه نفى العقد بها والحلف

المدعى عليه اذا كان وكلا او لياتمين راجعته (قوله تنبيه يقع كثير ان المدعى عليه يجيب بقوله يثبت ما يدعيه الخ) بوقع ايضا انه اعنى المدعى عليه بعد الدعوى بقول ما بقيت اتحاكم عندك او ما بقيت ادعى عندك والوجه انه يجعل بذلك منكرا ناكلا فيحلف المدعى ويستحق ولو تنازع اقبل الدعوى فطلب احدهما الاصل اي القاضي الكبير وطلب الاخر نائيه اجيب من طلب الاصل في وقت اتصاه بالحكم مر (قوله نعم ان نكل) كانه اراد بالنكول الانكار مع الحلف والا فالنكول عن اليمين يقتضي حلف المدعى على العشرة واستحقاقها (قوله فان نكل لم تحلف هي على انه نكحها بدون الخمسين) اي بل ان حلفت يمين الرد قضى لها واستحققت الخمسين لان اليمين المردودة كالقرار وان لم تحلف لم تستحق شيئا لان مجرد الدعوى

لانه ينافي دعوها اولا وهو النكاح بالخسين فيجب مهر المثل ولو ادعى عليه ما لا فانكر وطالب منه العين فقال لا احلف واعطى المال لم يلزمه قبوله من غير اقرار وله تخليفه لانه لا يامن ان يدعى عليه بما دفعه بعد وكذا لو نكل عن العين (٣٠٥) واراد المدعى ان يحلف بين الرد فقال

خصمه أنا أبذل المال بلا

عين فيلزمه الحاكم بان يقر

ولا احلف المدعى (ولو اذا

ادعى ما لا مضافا الى سبب

كافرضتك كذا كفاه في

الجواب لا تستحق) انت

(على شيئا) أولا يلزمني

تسليم شيء اليك (او) ادعى

عليه (شفعة كفاه) في

الجواب (لا تستحق على

شيئا) ولا نظر لكون العامة

لا يعدون الشفعة مستحقة

على المشتري (او لا تستحق

تسليم الشقص) ولا يشترط

التعرض لنفي تلك الجهة

لان المدعى قد يصدق فيها

ولكن عرض ما سقطها

من نحو اداء او ابراء او

اعسار أو عفو في الثانية

فان نقاها كذب وان أقر

بها لم يجد بينة فاقضت

الضرورة قبول اطلاقه

ومرفى بابها كيفية دعوها

وجواب دعوى الوديعة لم

تودعني أولا تستحق على

شيئا او هلكت او دفعتها

دون قوله لم يلزمني دفع او

تسليم شيء اليك لانه لا يلزمه

ذلك بل التخلية وجواب

دعوى الف صداقا لا

يلزمني تسليم شيء اليها ان لم

يقر بالزوجية ولا لم يكفه

وقضى عليه بمهر المثل إلا

ان ثبت خلافه وقد شنعوا

على جهلة القضاة بمبادرتهم

جديدة ونكول المدعى عليه اه (قوله لانه ينافي دعوها اولا) ظاهره ان حلفها المنفي انه تزوجها بخمسة مثلاً وحينئذ فقولهم لا بدعى جديدة مشكل لانها لا تخرجها عن المناقاة والظاهر ان المراد بالذي تحلف عليه بدعوى جديدة استحقاقها للخمسة مثلاً لانه نكحها بالخمسة وعبارة الرافعي وان استأنفت رادعت عليه بعض الذي جرى النكاح عليه فيبازعمت جاز لها الحلف عليه انتهت فمقر له ببعض الذي جرى النكاح عليه صريح فيها ذكره فاعلم انه ليس لها ان تدعى بعد بانه نكحها باقل رشيدى وقوله وعبارة الرافعي الخ مثلاً في الانوار وموافاقهم الايضاح سمع عن شرح الهجة (قوله لم يلزمه بقوله) مفهوماً جواز القبول وقوله من غير اقرار اى من المدعى عليه وقوله وله تخليفه اى للدعى ع ش (قوله فيلزمه الحاكم الخ) عبارة المغنى فله ان يحلفه ويقول له الحاكم اما ان تقر بالحق او يحلف المدعى بعد نكولك اه وقوله بعد نكولك لا حاجة اليه لان الكلام فيمن تحقق نكوله (قوله بان يقر ولا احلف المدعى) لعل علته ما مر قبله رشيدى (قوله ولا نظر لكون العامة الخ) عبارة المغنى ونازع البلقيني في جواب دعوى الشفعة وقال اكثر الناس لا يعدون الشفعة مستحقة على المشتري لانها ليست في ذمته ولا يتعلق به ضمانها كالغصب وغيره فالجواب المعتمد لا شفعة لك عندى كما عبر به في الروضة وعبارة المحرر لا تستحق على شفعة اه والمعتمد ما في المتن اه (قوله في الثانية) اى الشفعة ع ش (قوله في بابها) اى الشفعة (قوله لم يلزمني دفع الخ) كذا في اصله وفي النهاية وكان الانسب التعبير بلا اذ لم لنفي الماضي ثم رايت المغنى عبر بلا سيد عمر (قوله وجواب دعوى الف الخ) عبارة الانوار ولو ادعت عليه الفاصد اى يكفيه ان يقول لم يلزمني تسليم شيء اليها قبل للفقهاء هل للقاضى ان يقول هل هي زوجتك فقال ما للقاضى ولهذا السؤال لكن لو سال فقال نعم قضى عليه بمهر المثل إلا ان يقيم بينة انه نكحها بكذا فلا يلزمه اكثر من ذلك اه (قوله ولا لم يكفه) اى لان من اعترف بسبب يوجب شيئاً لا يكفيه في نفي ما يوجب ذلك السبب جواب مطلق مثل لا تستحق على شيئا بل لا بد من اثبات عدم ما اوجب بطريقه ع ش (قوله وقضى عليه بمهر المثل) انظره مع ما بعده رشيدى وقد يقال ان ما ياتى تفصيل لما هنا فليراجع (قوله إلا ان ثبت خلافه) اى ثبت انه نكحها باقل من ذلك فلا يلزمه اكثر منه اسنى وانوار وينبغي كما مر عن سم واخذنا ما ياتى او ثبت بنحو يمينها المردودة انه نكحها بذلك اى الالف فيلزمه ذلك (قوله بمبادرتهم الى فرض مهر المثل) لعله فيها اذا اجاب بان لم ينكحها بهذا القدر حتى يفارق ما قبله والا بان كان جوابه لا يلزمني دفع شيء اليها كيف يسأل عن القدر فليراجع رشيدى وقد يقال كما مر ان ما هنا تفصيل لما مر وحاصله انه متى أقر بالزوجية فلا يكفيه في الجواب لا يلزمني دفع شيء اليها فيسأل عن القدر كما مر انفا ع ش (قوله فان ذكر قدر الخ) وان لم يذكره فما حكمه وهل يجمل كمنكرنا كل ببقده فليراجع وليحرر (قوله غير ما ادعته) لعل المراد دون ما ادعته اى واما اذا ذكر قدره او فوقه فالامر ظاهر (قوله فلو صدقها سلمت له الخ) تقدم مثله قبيل الفصل عن الانوار والروض بزيادة بسط (قوله حل له نحو

مع نكول المدعى عليه لا يثبت شيئاً هذا هو الموافق للقرأءة فتقول الشارح فيجب مهر المثل فيه نظر ظاهر سواء بنى ذلك على حلفها بين الرد او على عدمه لا يقال رجع قوله فيجب مهر المثل ان الزوج معترف بالنكاح لاننا نقول لا نسلم انه معترف به لان انكاره انه نكح بخمسين شاملاً لانكاره نفس النكاح ولو سلم فجرد الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بمجرد دعوى الزوجة كما يعلم مما تقدم ما تقدم في بحث الاختلاف قبيل الوليمة فراجع وتأمله تعرف ثم بحث جميع ذلك مع مهر فوافق عليه (قوله وقد اقتصر القاضى في تخليفه على عرض العين عليها فقط) اى ولم يقل بلائى ومها (قوله لم تحلف على الخ) قال في شرح الهجة الا اذا استأنفت الدعوى عليه ببعض الخمين فانها تحلف لانكره كذا في الروضة واصلها اه (قوله إلا ان ثبت خلافه) قال في شرح الروض اى انه نكحها باقل من ذلك فلو صدقها سلمت له كذا في الروض

(٣٩ - شروانى وابن قاسم - عاشر)

الى فرض مهر المثل بمجرد عجزها عن حجة بما ادعته والصواب

سؤاله فان ذكر قدر غير ما ادعته تحالفاً فان حلفاً او نكلاً وجب مهر المثل او حلف اخدهما فقط قضى له بما ادعاه ويكنى

في جواب دعوى الطلاق انت زوجتى والنكاح ليست وزوجتى ولا يكون طلاقاً فلو صدقها سلمت له ولو انكر وحلف حل له نحو

أختها وليس لها زوج غيره حتى يطلقها أو يموت. تنقض عتقها وبنيها للحاكم أن يرفق به لينول أن كذبت تكتمها فهي طالق (ويحلف على حسب جوابه هذا) ليتطابق الحلف (٣٠٦) والجواب (فإن أجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه) ليتطابق اليمين الجواب (وقيل له

حلف بالنفي المطلق) كالمو
أجاب به ويرد وضوح
الفرق أو بالاطلاق فكذلك
ولا يكلف التعرض لنفي
السبب فإن تعرض له جاز
لكن لو أقام المدعي بهينة
لم تسمع بينة المدعي عليه
بإدائه أو إبراءه لأنه كذبها
بنفيه للسبب من أصله وعلم
بما تقرر أنه لو ادعى ديناً
وهو مؤجل ولم يذكر الاجل
كفى الجواب بلا يلزم
تسليمه الآن ويحلف عليه
ولو ادعى على من حلف لا
يلزم تسليم شيء اليك بأن
خلفك إنما كان لأعسار
والآن أيسرت سمعت
دعواً ويحلف له ما لم تتكرر
دعواه بحيث يظن منه
التعنت (تنبيه) ما تقرر
من الاكتفاء بالاستحقاق
على شئنا استثنوا منه مسائل
منها ما إذا أقر بأن جميع
مافي داره ملك زوجته
ثم مات فاقامت بينة بذلك
فقال الوارث هذه الأعيان
لم تكن موجودة عند
الاقرار فإنه يحلف
لا أعلم أن هذه ولا شيئاً منها
كان موجوداً في البيت إذ
ذاك ولا يكفى حلفه على أنها
لا تستحقها (ولو كان بيده
مرهون أو مكرى وإدعاه
مالكه كفاه) في الجواب (لا
يلزم تسليمه) لأنه جواب

أختها) أي ظاهر أو كذا باطنا أن صدق كما هو ظاهر من نظائره رشدي (قوله وليس لها زوج غيره) أي
ظاهر أو كذا باطناً صدقة أخذ من نظائره (قول المتن ويحلف) أي المدعي عليه على حسب بفتح السين
بخطه ويجوز أنه أي قدر جوابه هذا وعلى نفي السبب لا يكلف التعرض لنفيه فإن تبرع وأجاب الخ
مفني عبارة الروض مع شرحه ويحلف المدعي عليه إذا قصر على الجواب المطلق وأفضى الأمر إلى حلفه
كجوابه أو على نفي السبب وإن كان الجواب مطابقة فلا يلزمه التعرض لنفي السبب عينا اهـ (قول المتن بنفي
السبب المذكور) كقوله في صرورة الفرض السابقة على ما فرضتني كذا معني (قوله أو بالاطلاق
فكذلك الخ) لا يخفى أنه مكرر مع قول المتن ويحلف على حسب جوابه هذا فكان الأولى أن يسقطه وبذكر
قوله ولا يكلف التعرض لنفي السبب قيل قول المتن فاجاب الخ كما مر عن المعني (قوله ولا يكلف التعرض)
إلى قوله أي وحينئذ في النهاية لا أقوله فإنه يحلف لا أعلم أن إلى يكفى حلفه (قوله فإن تعرض الخ) متصل بقول
المصنف كفاه في الجواب لا تستحق على الخ ولو قدمه لكان أوضح عرشة عبارة الرشدي قوله فإن تعرض له
جاز لا حاجة إلى هذا مع ما قبله وحق العبارة ولو تعرض لنفي السبب وأقام المدعي بهينة الخ على أنه تقدم له
خلاف هذا وأنه تسمع من المدعي عليه البينة حينئذ بما ذكر فلا يرجع اهـ وقوله تقدم لعل في شرح أمهل
ثلاثة أيام وقوله خلاف هذا وأنه الخ أي إلا أن يدعي أن ما تقدم محله فيما إذا لم يسند المدعي المدعي به إلى سبب
فلا يرجع (قوله فإن تعرض له) أي لنفي السبب وقوله ولو أقام المدعي بكسر العين به أي بالسبب ووجوده
(قوله وهو مؤجل) أي في نفس الأمر عرشة (قوله ولم يذكر الاجل) هو تصحيح للدعوى لأن الدعوى
بالمؤجل لا تسمع كما مر أسنى وهذا كالصريح في صحة دعوى الدين المطلق بدون تقييده بالحلول (قوله كفى
الجواب الخ) ولا يجوز أنكاره استحقاقه بأن يقول لأشئ له على في أحد وجهين قال الزركشي أنه المذهب كما
حكاه الروياني عن جده ولو أقر له خصمه شوب مثلاً وادعى تلفه فله تحليفه أنه لا يلزمه تسليمه إليه ثم يقطع
منه بالقيمة وإن نكل حلف المقر له على بقائه وطالبه به معني وروض مع شرحه (قوله بذلك) أي الإقرار
المذكور (قوله فقال الوارث هذه الأعيان لم تكن الخ) أي فيكتمني منه بذلك عرشة (قوله ولا شيئاً منها)
الأولى أو شيئاً الخ (قوله ولا يكفى حلفه على أنها لا تستحقها) أي ولا شيئاً منها أخذ من أول وكلامه (قول المتن
وإدعاه) أي كلامهما مالاً له أو نائبه معني (قول المتن كفاه لا يلزمي تسليمه) فإن أقام بينة بالملك وجب
تسليمه أنوار وفي هامشه وادعى ذلك بأنه حينئذ يضيع حق الرهن والاجارة فكيف يجب التسليم إليه
والجواب أنه لا حيف على المدعي عليه فإنه يمكن له استئناف دعوى الرهن وإقامة البينة عليه أو تحليف المدعي
اهـ (قوله لأنه جواب) إلى قوله كما يسلم في المعني لا أقوله كذا قالوا إلى المتن (قوله ولا يلزمه التعرض للملك)
أي لنفيه بأن يقول ليس ملكك ولا لثبوت كما يعلم بما يأتي بجبرمي (قول المتن جده) يسكن الحاء المهملة على
أنه مصدر مضاف للفاعل أي خاف أن يجحد المدعي الرهن الخ (تنبيه) لو ذكر المصنف قوله أو لا بعد قوله
بالملك كان أولى فإن عبارة توهم تعلق أو لا تخاف ولا معني له معني (قول المتن إن ادعت ملكاً مطلقاً) أي عن
رهن واجارة معني عبارة الجبرمي عن العريزي أي أن كان دعواك بملك العين التي ادعتها ملكاً مطلقاً عن
التقيد بالرهن أو الاجارة أي إن لم تقيد المدعي به بالرهن أو الاجارة فلا يلزمي تسليمه لك لأنه لا يلزم من ملك
شيء استحقاق تسليمه وإن ادعت مرهوناً أو مؤجراً أي إن قيدت المدعي به بالرهن أو الاجارة أي إن كان مرادك
التقيد بذلك فاذكره لا يجب عنه بأن أقول لم تفرغ مدة الاجارة أو لم استوف الدين الذي هو رهن عنه اهـ
(قوله كفى الجواب بلا يلزمي تسليمه الخ) قال في الروض وفي جواز أنكاره استحقاقه أي بأن يقول لأشئ
له على وجهان قال في شرحه قول الزركشي المذهب المنع كما حكاه شريح الروياني عن جده اهـ (قوله

مفيد ولا يلزمه التعرض للملك (فلو اعترف) له (بالملك وادعى الرهن أو الاجارة) وكذبه
المدعي (فالتصحيح أنه لا يقبل) في دعوى الرهن والاجارة (إلا ببينة) لأن الأصل عدمهما (فإن عجز عنها وخاف أولاً أن اعترف
بالملك) للدعي (جده) مفعول خاف (الرهن أو الاجارة فجزأته أن يقول) في الجواب (إن ادعت ملكاً مطلقاً فلا يلزمي تسليم)

(أو أضافها لمن لا يمكن
مخاصمته كقولها هي لرجل
لا عرفة أو لابني الطفل)
أو المجنون أو السفهه سواء
أزاد على ذلك إنها ملكة
أو وقف عليها أم لا كما هو
ظاهر (أو وقف على الفقراء
أو مسجد كذا) وهو ناظر
عليه (فلا يصح أنه لا تصرف
الخصومة) عنه (ولا تنزع
العين) منه لأن الظاهر أن
ما في يده ملكة أو مستحقة
ومصدر عنه ليس بمنزلة
ولم يظهر لغيره استحقاق
كذا قاله هنا وقد ينافيه
قولهما عن الجويني وأقرأه
لوقال للقاضي يدي مال لا
أعرف مالكة فالوجه
القطع بأن القاضي يشوئ
حفظه ويحجب بحمل هذا
على ما إذا قاله في جواب
دعوى ويحتج بفرق بأن
هنا قرينة تؤيد اليدوي ظهور
قصد الصرف بذلك عن
الخاصة فلم يقو هذا الإقرار
على انتزاعها من يده بخلافه
ثم فإنه لا قرينة تؤيد يده
فعمل بأقراره (بل يحلفه
المدعى) لا على أنها لنحو ابنه
بل على (لأنه لا يلزمه التسليم)
للعين رجاء أن يقرأ ويثب
فيحلف المدعى وتثبت له
العين في الأولين في المتن
والبدل للحيلولة في البقية وله
تحليفه كذلك (إن كان
للمدعى بينه أو (لم تكن)
له (بينه) كما يعلم من كلامه

(قوله لمدعاك) أي لا أدعيته على معنى (قول المتن وإن ادعت سرهوا الخ) ويحمل هذا التردد وإن كان على
خلاف الأصل للحاجة وعكسه بأن ادعى المتن على الراهن ديناً وخاف الراهن حجب المدعى الزهن لو
اعترف له بالدين يقول في جوابه إن ادعت لمدعاك لا يراه به فلا يلزم أن يبرهن هو كذا فاذكره حتى اجيب ولا
يكون مقراً بذلك هنا ولا يأمروا بذلك يقول في من مبيع لم يقبض بأن يدعى عليه ألفاً فيقول إن ادعت
من ثمن مبيع مقبوض فاذكره حتى اجيب أو عن ثمن مبيع لم يقبض فلا يلزم من مطالعاً روض مع شرحه وأنوار
ومعنى (قول المتن أولاً بنى الطاعل) أي خلاف نحو الطاعل الفلان يلهو لي غيره لما سيأتي وحينئذ فمضى قولهم
لا يمكن مخاصمته أي ولو بوليته فمضى أمكنة مخاصمته بنفسه أو بوليته انصرفت الخصومة عنه على ما سيأتي
رشيدى عبارة الحلبي أي ولا يبينه له ولا يفسد مع الدعوى على المحجور حينئذاه (قوله وهو ناظر عليه)
أي الوقف فإن كان ناظره غيره انصرفت الخصومة إليه كذا ذكره الشهاب الرملي رشيدى وكذا في سم لا قوله
كما ذكره الخ (قوله وما صدر عنه ليس بمنزلة) ومن ثم لو ادعاها لنفسه بعد سماع رشيدى ومعنى عبارة سم قال
في الروض وإن ادعاها أي المدعى عليه بعد لنفسه سمعت أي دعواه أه وهو المعتمد أه (قوله وقد ينافيه)
أي قولهم وما صدر عنه ليس بمنزلة (قوله يحمل هذا) أي قول الجويني (قوله في الأولين) أي فيما ليس هي
له وهي لرجل لا عرفة (قوله والبدل للحيلولة في البقية) هو تابع في هذا كالشهاب ابن حجر أي والمغنى
لما في شرح المنهج وقد قال الشهاب البرلسي إنه وهم وانتقال نظر أه والذي في شرح الروض أنه
إذا حلف المدعى بين الردي في هذه الصورة ثبتت العين به عليه ابن قاسم رشيدى عبارة سم كتب شيخنا الشهاب
البرلسي هامش شرح المنهج ما نصه فيه بحث وذلك لأن التفريع على عدم انصراف الخصومة وحينئذ
فاليامين المردودة مفيدة لا نزاع العين في المسائل كلها نعم إن قلنا بأن انصراف الخصومة في مسألة المحجور
والوقف على الفقراء أو المسجد كذهب إليه الغزالي وأبو الفرج كان له الحلف لتفريع البدل فمأله الشارح
يعني شيخ الإسلام هنا وهم منشؤه انتقال النظر من حالة إلى حالة أه ولم يزد في شرح الروض على
قوله بعد المسائل كلها ويحلف المدعى عليه أنه لا يلزمه تسليمها إليه رجاء أن يقرأ ويشكل فيحلف المدعى
وتثبت له أه وهو ظاهر فيما قاله شيخنا أه أقول وبعبارة الأنوار أيضاً ظاهرة فيما قاله الشهاب البرلسي
(قوله إن كان للمدعى بينه) ولم يقره رشيدى (قوله وسيأتي فيه تفصيل عن البغوى) حاصر التفصيل أنه إذا
كان الأقرار بعد إقامة البينة وقبل الحكم بها للمدعى حكم له بها من غير إعادة البينة في وجه المقر له أن علم أن
المقر متعنت في أقراره ولا فلا بد من أعادتها لكن فرض تفصيل البغوى فيما إذا أقر بها لمن تمكن
مخاصمته ولذا قال ابن قاسم ويمكن الفرق أه بل التفصيل غير متأت هنا إذا لا يصح إقامة البينة في وجه
المقر له هنا فامل رشيدى (قوله أي المذكور) بالجر تفسير للضمير المحجور وغرضه من هذا تأويل تذكير

وهو ناظر عليه) لعل التقييد بقوله فلا يصح أنها لا تصرف الخصومة عنه فإذا كان الناظر عليه غيره
انصرفت الخصومة إليه أخذاً من قوله لا في بل تصرف أليها والضمير في عليه لوقف لا مسجد كذا فليتأمل
(قوله لا على أنها لنحو ابنه) قال في الروض وإن ادعاها أي المدعى عليه بعد لنفسه سمعت أي دعواه أه وهو
ح المعتمد (قوله والبدل للحيلولة في البقية) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلسي بخطه هامشه ما نصه
فيه بحث ذلك لأن التفريع على عدم انصراف الخصومة وحينئذ فاليمين المردودة مفيدة لا نزاع العين في
المسائل كلها نعم إذا قلنا بأن انصراف الخصومة في مسألة المحجور والوقف أو المسجد كذهب إليه الغزالي وأبو
الفرج وكذا في الأولين على وجه كان له الحلف لتفريع البدل فمأله الشارح يعني صاحب شرح المنهج
هنا وهم منشؤه انتقال النظر من حالة إلى حالة أه ولم يزد في شرح الروض على قوله بعد المسائل كلها
ويحلف المدعى عليه أنه لا يلزمه تسليمها إليه رجاء أن يقرأ ويثب فيحلف المدعى ويثبت له أه وهو ظاهر
فيما قاله شيخنا (قوله وسيأتي فيه تفصيل عن البغوى) إن أراد ما يأتي قريباً بقوله وفي فتاوى البغوى أن

الآتي وفيما إذا كان له بينة وأقامها يتضح له بها كذا أظفره وسيأتي فيه تفصيل عن البغوى ونازع البلقين في هذه الصورة
وأطال بما ليس هنا محل بسطه مع الجواب عنه (وإن أقره) أي المذكور (لمدين حاضر) بالبدل (تمكن مخاصمته وتحليفه)

جمع بينهما أيضا والافادهما من عن الآخر لاستانامه له ثم التقييد به ليس لافادة انه إذا اقر بملن لا يمكن مخاصمته وهو المحجور لا تنصرف الخصومة عنه بل تنصرف عنه لوليها واما هو لتركب عليه قوله (سئل فان صدقة صارت الخصومة معه) لضرورة الدلة (وان كذبه ترك في يد المقر) لما مر في الاقرار اى وحيث لا تنصرف الخصومة عنه كما هو ظاهر عملا بالظاهر نظير ما مر (وقيل يسلم الى المدعى) لاذلا طالب له سواء وزيفه الامام بان القضاء له بمجرد (٣٠٨) الدعوى محال (وقيل يحفظه الحاكم لظهور مالك له) كما في الاقرار وفي الانوار عن

فتاوى القفال لو ادعى دارا في يد آخر واقام شاهدا ثم ثانيا فقال المدعى عليه قبل شهادته هي لزوجتي سمعه القاضي وحكم بها للمدعى ثم تدعى الزوجة عليه قيل وهو مشكل لان المدعى عليه معترف بانها لغيره فكيف توجه الدعوى عليه ويرد بانه مقصر بسكوته عن ذلك حتى سمعت الدعوى وشهادة الاول فلم يقبل منه الصرف للغير وبهذا رد قول المستشكل فكيف توجه الدعوى عليه وببانه انها توجهت وسمعت هي ثم شهادة الاول فقبول الثاني والحكم تنميم لا ابتداء دعوى عليه وفي فتاوى البغوى ان اقامها فافر ذواليد بالعين لآخر قبل الحكم للمدعى حكم بهامن غير اعادة تافى وجه المقر له ان علم ان المقر متعنت في اقراره والاعادها تافى وجهه قال الاذرى والظاهر أنه لا بد من اعادة الدعوى في وجهه ايضا (وان اقر) به (ا) معين غائب فالاصح انصراف الخصومة عنه ويوقف الامر حتى يقدم الغائب لان المال يظاهر

ضمير العين وهي مؤثرة شيدى (قوله جمع بينهما) اى بين إمكان مخاصمته وإمكان تحليفه معنى (قوله ثم التقييد) الى المتن فى المعنى (قوله لمن لا يمكن الخ) اى وولي غير (قوله وهو المحجور) انظر ما وجه هذا الحصر مع ان الوقف الذى ناظره غيره كذلك كما مر رشيدى (قول المتن ترك فى يد المقر لما مر الخ) يؤخذ منه انه يترك فى يده ملكا سم (قوله اى وحيث لا تنصرف الخصومة عنه) اى فيقيم المدعى البينة عليه او يحلفه انوار (قوله كما مر فى الاقرار) اى واعاد المصنف المسئلة هنا ليعيد التصريح بمقابل الاصح وهو وقيل الخ معنى (قوله قبل شهادته) اى الثانى (قوله ثم تدعى الزوجة عليه الخ) انظر الى الحاشية الاتية عند قول الشارح اما بالنسبة لتحليفه فلا الخ سم (قوله عن ذلك) اى الاعتراف (قوله وبهذا رد قول المستشكل فكيف توجه الدعوى عليه) يغنى عنه ما قبله (قوله وبيانه) اى الرد (قوله لا ابتداء دعوى عليه) هذا يدل على ان مراد المستشكل بالدعوى فى قوله فكيف توجه الدعوى عليه الدعوى من المدعى لامن الزوجة ثم قد يقتضى هذا البيان ان الحكم كذلك إذا اقر قبل شهادة الاول ايضا وانه ليس كذلك إذا اقر قبل الدعوى سم (قوله وفى فتاوى البغوى الخ) انظر مخالفته لما تقدم عن فتاوى القفال لالأن يحمل ذلك على الشق الاول مما هتاسم اقول بل الاول حمل ذلك على نفوذ الحكم بالنسبة للاخذ من ذى اليد لا بالنسبة للمقر له ايضا اخذا بما يأتى عن المعنى والروض مع شرحه (قول المتن ويوقف الامر) اى حيث لا بيينة كما يأتى ع ش (قوله لان المال) الى التنبيه فى النهاية (قول المتن فان كان للمدعى بيينة الخ) اى وان لم يكن للمدعى بيينة فله تحليف المدعى عليه انه لا يلزمه تسليمه اليه فان نكل حلف المدعى واخذه ثم اذا حضر الغائب وصدق المقر رد اليه بلا حجة لان اليد له باقرار صاحب اليد ثم يستأنف الخصومة معه معنى ومرآ تنفاى الشرح عن الاذرى ما يؤيده (قوله شروط القضاء على الغائب) اى المقدمة فى باب (قوله وعبارة اصله الخ) فانه قال فان لم يكن بيينة يوقف الامر الى ان يحضر الغائب وان كان له بيينة فيقضى له معنى (قوله بمثله) الاولى الاخصر به (قوله) اقامها الخ فيمكن الفرق (قوله ترك فى يد المقر لما مر فى الاقرار) يؤخذ منه أنه ترك فى يده ملكا (قوله ثم تدعى الزوجة عليه) فى الروض فرع لو ادعى على غيره وقف دار بيده عليه وافر بها ذواليد لفلان وصدقه المقر له لم يكن له تحليف المقر لغيره اى قيمتها لان الوقف لا يعتاض عنه وفيه نظر قال فى شرحه لان الوقف يضمن بالقيمة عند الاتلاف والحيلولة فى الحال كالاتلاف اما اذا كذبه المقر له فيترك فى يد المقر كما مر نظيره ولو اقام المقر له فيما مر بيينة على المالك لم يكن للمدعى تحليف المقر لغيره لان الملك استقر بالبيينة وخرج الاقرار عن أن تكون الحيلولة به صرح به الاصل اهو قوله ولو اقام المقر له فيما مر كانه اشارة الى قوله قبل الفرع المذكور وله اى للمدعى تحليفه اى المدعى عليه حيث انصرفت الخصومة عنه اى بان اقر بالمدعى به لغائب انه لا يلزمه تسليمها اليه وان ما اقر به ملك للمقر له رجاء ان يقر له به او ينكل فيحلف ويغرمه القيمة بناء على ان من اقر بشيء لشخص بعد ما اقر بغيره يغرم القيمة للثانى اهو هذا يظهر اشكال قوله السابق من فتاوى القفال ثم تدعى الزوجة عليه ان اريد الزوج على المقر لتحليف فليتا مل (قوله لا ابتداء دعوى) هذا يدل على أن مراد المستشكل بالدعوى فى قوله فكيف توجه الدعوى عليه الدعوى من المدعى لامن الزوجة (قوله ايضا لا ابتداء دعوى) قد يقتضى هذا ان الحكم كذلك اذا اقر قبل شهادة الاول ايضا وانه ليس كذلك اذا اقر قبل الدعوى (قوله وفى فتاوى البغوى الخ) انظر مخالفته لما تقدم عن فتاوى القفال

مسافة الاقرار للغائب اذ لو قدم وصدقه أخذته وصارت الخصومة معه (فان كان للمدعى بيينة) ووجدت شروط القضاء على الغائب (قضى) له (بها) وسلمت له العين قيل هذا تافى لان الوقف ينافيه ما فرعه عليه وعبارة اصله سالمة منه اه ولا تافى فيه لانه بان هذا التفرع ان قبله مقدرا هو حيث لا بيينة ومثل هذا ظاهر لا يعترض بمثله الا ليتنبه للبراد المتبادر من العبارة بادنى تأمل (وهو قضاء على غائب فيحلف) المدعى (معها) يمين الاستظهار كما مر لان المال صار له بحكم الاقرار (وقيل) بل قضاء (على حاضر)

فلا يمين (تنبيه) أطلقوا
 الغائب وقيدوا الحاضر
 بالبلد فاقضى ان المراد
 بالغائب الغائب عن البلد
 ولولدون مسافة العدوى ثم
 قالوا هو قضاء على غائب
 فاقضى انه بمسافة العدوى
 وحيتئذ تنافى مفهوم الحاضر
 والغائب فيمن بدون مسافة
 العدوى والذي يتجه فيه انه
 كالحاضر فان سهل سؤاله
 وجب ورتب عليه مامر
 وإن لم يسهل وقف الامر
 إلى حضوره ولا تسمع عليه
 حجة الا لنحو تعزير وتوارثم
 انصراف الخصومة عنه في
 الصور السابقة والوقف
 إلى قدوم الغائب إنما هو
 بالنسبة للعين المدعاة اما
 بالنسبة لتحليفه فلاza للمدعى
 طلب يمينه أنه لا يلزمه
 للتسليم اليه فان نكل حلف
 المدعى وأخذ بدل العين
 المدعاة بناء على الاظهر السابق
 واخر الاقرار انه لو اقر له به
 غرم له بدله للحيلولة بينهم
 باقراره الاول ولو اقام المدعى
 بينة بدعواه والمدعى عليه
 بينة بانها للغائب عمل بينته
 ان ثبتت وكالته والام
 تسمع بالنسبة لثبوت ملك
 الغائب والحاصل ان المقر
 متى زعم انه وكيل الغائب
 احتاج في ثبوت الملك للغائب
 الى اثبات وكالته وان العين
 ملك الغائب فان اقامها بالملك
 فقط لم تسمع الادفع التهمة
 عنه

بمسافة العدوى) صوابه فوق مسافة العدوى (قوله ثم انصراف الخصومة) الى قوله وكذا في المغنى الى قوله
 اى او كان عيناً في النهاية الا قوله ووقع الى التنبيه (قوله في الصور الخ) لعل الجمع نظراً لما افاده الشارح
 بقوله ثم التقيد به الخ وقوله والذي يتجه الخ والا فاقدم في المتن الا صورة واحدة هي ما اذا اقر الحاضر ثم
 رايت قال الرشيدى قوله في الصور لعله في الصورة بزيادة تأم بعد الراى اذا اقر بها الحاضر اه (قوله
 اما بالنسبة لتحليفه فلا الخ) وفي الروض فرع لو ادعى على غيره ووقف دار بيده عليه وأقر بها ذواليد
 لفلان وصدقه المقر له لم يكن له تحليف المقر ليغرمه اى قيمتها لان الوقف لا يعتاض عنه وفيه نظر اه وفي
 شرحه لان الوقف يضمن بالقيمة عند الاتلاف والحيلولة في الحال كالاتلاف اما اذا كذب المقر له فترك في
 يد المقر كما مر نظيره ولو اقام المقر له فيما مر بينة على الملك لم يكن المدعى تحليف المقر ليغرمه لان الملك استقر
 بالبينه وخرج الاقرار ان تكون الحيلولة به صرح به الاصل اه وقوله فيما مر كانه اشارة الى قوله قبل
 الفرع المذكور وله اى للمدعى تحليفه اى المدعى عليه حيث انصرفت الخصومة عنه اى بان اقر بالمدعى
 به لغائب انه لا يلزمه تسليمها اليه أو ان ما اقر به ملك المقر له رجاء أن يقرأ وينكل فيحلف ويغرمه القيمة
 بناء على ان من اقر بشيء لشخص بعدما اقر به لذيره يغرم القيمة للثاني اه وبهذا يظهر إشكال قوله
 السابق عن فتاوى القفال ثم تدعى الزوجة عليه ان اريد على الزوج المقر للتحليف ليلتأمل سم اى واما
 اذا رجع الضمير الى المدعى كما هو الاقرب فلا إشكال بل الظاهر عدم صحة رجوع الضمير للزوج المقر
 فتأمل (قوله اذ للمدعى طلب يمينه الخ) وحيتئذ فلم يبق فرق بين قولنا لا تنصرف عند الخصومة فيما مروى بين
 قولنا هاتنا تنصرف الا ان هناك يأخذ منه العين اذا أثبتنا على ما مر فيه وهنا يأخذ بدله مطلقاً لا فى كل من
 الموضوعين يحلفه ويقيم عليه البينة كما علم رشيدى وفي قوله ويقيم عليه الخ بالنسبة للاقرار لعين حاضر نظراً
 ظاهر (قوله انه لا يلزمه التسليم الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه تنبيه المدعى تحليف المدعى
 عليه حيث انصرفت الخصومة عنه انه لا يلزمه تسليمها اليه وإن ما اقر به ملك المقر له رجاء ان يقر به له او
 ينكل فيحلف ويغرمه القيمة بناء على ان من اقر لشخص بشيء بعد ما اقر به لغيره يغرم القيمة للثاني فان
 نكل عن البين وحلف المدعى البين المردودة أو اقر له بالعين ثانياً اى وأقر المقر له وغرم له القيمة ثم اقام
 المدعى بينة بالعين او حلف بعد نكول المقر له رد القيمة واخذ العين لانه اخذها للحيلولة وقد زالت اه زاد
 الانوار على ذلك مانصه ولو رجع الغائب وكذب المقر في الاقرار له فالحكم كالو اضاف إلى حاضر فكذبه
 ولو اقام المقر له الحاضر او الغائب بعد الرجوع بينة بالملك لم يكن للمدعى تحليف المقر اه (قوله انه لو اقر له به
 الخ) اى بعد ان اقر به لاخر كما يعلم من قوله باقراره الاول رشيدى (قوله عمل بينته) اى المدعى عليه لزيادة
 قوتها اذا باقر اذى اليد له أسنى ومعنى (قوله والحاصل الخ) وفي الروض في هذا المبحث المسئلة السادسة
 يطالب المدعى عليه بالكفيل بعد قيام البينة وان لم تعدل لاقبلها فان لم يكفل اى يقيم كفيلاً حبس اه قال
 في شرحه لا متناعه من اقامة كفيل لاثبوت الحق وامتناعه منه اه سم (قوله فان اقامها بالملك فقط
 لم تسمع الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فان لم يقيم بينة بوكالته عن الغائب و اقام بينة بالملك سمعت بينته
 لا اثبتت العين للغائب لانه ليس نائبا عنه بل لتدفع عنه البين وتهمة الاضافة إلى للغائب سواء اتعرضت
 بينته لكونها في يده بعارية او غيرها ام لا وهذه الخصومة خصومة للمدعى مع المدعى عليه والمدعى

لأن يحمل ذلك على الشق الاول مما هنا (قوله والحاصل أن المقر متى زعم أنه وكيل الغائب الخ) في الروض
 في هذا مبحث المسئلة السادسة يطالب المدعى عليه بالكفيل بعد قيام البينة وإن لم تعدل لاقبلها فان لم يكفل
 اى يقيم كفيلاً حبس قال في شرحه لا متناعه من اقامة كفيل لاثبوت الحق وامتناعه منه اه (قوله فان
 اقامها بالملك فقط لم تسمع الخ) عبارة الروض وشرحها فان لم يثبت اى يقيم بينة بوكالته عن الغائب واثبت
 اى اقام بينة بالملك للغائب سمعت بينته لا اثبتت العين للغائب لانه ليس نائبا عنه بل لتدفع عنه البين وتهمة
 الاضافة إلى للغائب سواء اتعرضت بينته لكونها في يده بعارية او غيرها ام لا فهذه الخصومة خصومة للمدعى

وكذا لو ادعى لنفسه حقا فيها كره من مقبوض وإجارة فتسمع بيته أنها ملك فلان الغائب لأن حقه لا يثبت إلا إن ثبت ملك الغائب فيثبت ملكه بهذه البيعة ووقع هنا لغير واحد من (٣١٠) الشراح ما لا ينبغي فاحذرهم (تنبيهان) الأول فان قال المدعى عليه لي وفي يدي فاقام المدعى

بيته وحكم الحاكم له بهائم بان نها ليست في يد المدعى عليه فالذي يتجه أنه لا ينفذ إن كان ذو اليد حاضرا وينفذ إن كان غائبا ووجدت شروط القضاء على الغائب الثاني علم بما مران من يدعي حقا لغيره وليس وكلا ولا ولا لا تسمع دعواه وعمله إن كان يدعي حقا لغيره غير منتقل اليه بخلاف ما إذا كان منتقلا منه اليه أي أو كان عينا لمدينه له بها تعاق كما علم مما مر وباتى في ضابط الحالف فن الأول مالو اشترى أمه ثم أراد ان يثبت على بائعه أنه اقر بانها مغصوبة من فلان بخلاف ما لو ادعى فساد البيع لاقراره قبله بغصبه لأنه هنا يثبت حقا لنفسه وفساد البيع وإنما سمعت بيته باقراره قبل البيع أنها عتيقة لأنه لا يثبت حقا لآدمي ومنه دعوى دائن ميتة إن لها مهرا على زوجها ودعوى زوجة دين الزوجها فلا تسمعان وإن كان لو ثبت ذلك تعلق به حق الدائن ونفقتها في الثانية ومن الثاني مالو اشترى سمها شائعا من ملك واثبت في غيبة البائع ان ما اشتراه منه هو الذي خصه من تركه ابيه فادعى اخوه ان اياه

مع الغائب خصومة أخرى انتهى اه سم (قوله) وكذا لو ادعى لنفسه حقا فيها الخ وفاقا للنهاية وخلافا للروض وشرحه والمغني والانوار عبارة وإن تعرضت أي بيته ان ترفع ذلك أي كونه ملكا للغائب لكونه في إجارة الحاضر أو رهنه سمعت اصرف الخصومة وانصراف التحايف ورجعت بيته المدعى فإذا حضر الغائب فان أعاد البيعة أو أقام غير هاتمت على بيته المدعى وإن لم يقيم فقروا ملك على ذلك ولو قال للقاضي زد في الكتاب انما عاد ولم يدع ولم يقيم البيعة بلزمه الاجابة (قوله) فتسمع بيته الخ أي إذا تعرضت لكونها في إجارة الحاضر أو رهنه أخذنا مما مر عن الانوار (قوله) فيثبت ملكه بهذه البيعة (و) لا ينافيه ما مر من أنه ليس له إثبات مال لغيره حتى يأخذ دينه منه لأن محل ذلك في أصل الدين الذي لا علاقة له فيها وهنافي حتى التوقيع أو المنفعة مع تعاق حقه بها نهاية وقوله لأن محل ذلك الخ أي على مختاره وأما عند الشارح فجعله في الدين كمر في القضاء على الغائب وباتى في ضابط الحالف (قوله) ووجدت شروط القضاء أي بان كان الغائب منكرا أو متواريا أو متززا أو فوق مسافة الدوى على ما مر شرح (قوله) الثاني الخ (فرع) لو ادعى جارية على منكرها فاستجبتها بحجة ووضها وأولدها ثم كذب نفسه لم تكن زانية بذلك لأنها تنكر ما قول ولم يطل الايلا دوحرية الولد لأن إقراره لا يلزم غيره وإن وافقته الجارية على ذلك إذ لا يرفع ما حكم به رجوع محتمل فيلزمه المهر إن لم تترف هي بالزنا ويلزمه الارش إن نفقت ولم يولد لها وقيمة الولد وأمه إن أولدها ولا يعاؤها بعد ذلك إلا بإشراء جديد فان مات قبل شرائها أو بعده سمعت علامته قوله الأول وونف ولاؤها إن مات قبل شرائها وكذا الحكم لو أنكر صاحب اليد وحالف أنها له وأولدها ثم كذب نفسه فيأتى فيها جميع ما مر فلا تكون زانية باقراره ولا يطل الايلا دوحرية الولد ويلزمه المهر والارش وقيمة الولد وأمه ولا يعاؤها إلا بإشراء جديد فان مات سمعت وونف ولاؤها ويجب اجرة مثلها في الحالين ووضه وكذا في المغني والانوار إلا قوله فلا تكون زانية باقراره الخ (قوله) مما مر أي في شروط الدعوى أو في قوله ولو أقام المدعى بيته بدعواه والمدعى عليه بيته بانها للغائب الخ (قوله) ولا وليا أي ولا ناظرا كالمهر (قوله) ومحل أي محل عدم البيع فيما ذكر (قوله) لمدينه الأول في لما رو يأتى لإبداله بغيره (قوله) له بها تعاق أي ثابت بالفعل وسابق على الدعوى والاثبات بخلاف التعاق الآتي في قوله ومنه دعوى دائن ميتة الخ (قوله) مما مر أي في قوله ولو أقام المدعى بيته بدعواه الخ أو في القضاء على الغائب في شرح وإدائنت مال على غائب وله مال (قوله) فن الأول وهو غير المنتقل (قوله) أنه اقر الخ) ظاهره قبل البيع أو بعده (قوله) لاقراره الخ) متعلق بالفساد (قوله) وإنما سمعت الخ) جواب سؤال مشؤوه قوله فن الأول مالو اشترى أمه الخ (قوله) ومنه أي الأول (قوله) فلا تسمعان الأول الثاني (قوله) وإن كان لو ثبت الخ) أي تبعا كدعوى دينه على الميتة ونفقتها على زوجها (قوله) لا يثبت حقا لآدمي ومنه دعوى دائن ميتة إن لها مهرا على زوجها ودعوى زوجة دين الزوجها فلا تسمعان وإن كان لو ثبت ذلك تعلق به حق الدائن ونفقتها في الثانية ومن الثاني مالو اشترى سمها شائعا من ملك واثبت في غيبة البائع ان ما اشتراه منه هو الذي خصه من تركه ابيه فادعى اخوه ان اياه

مع المدعى عليه وللبدعي مع الغائب خصومة أخرى اه (قوله) فتسمع بيته أنها ملك فلان الغائب قد يؤيد هذا ما تقدم بالهامش قبيل او ادعى نكاحا عن ابن الصلاح والسبكي إلا ان يفرق (قوله) فلا تسمعان) إلا تبعا كدعوى دينه على الميتة ونفقتها على زوجها القصد الوفاء من ذلك فيها يحتمل ثم رأت كلام الشارح في شرح قول المصنف الآتي من توجهت عليه يمين الخ يقتضى خلاف ذلك وكلامه السابق في القضاء على الغائب في شرح قول المصنف وإدائنت مال على غائب وله مال يصرح بخلاف ذلك (قوله) ايضا فلا تسمعان) أي لأن كلام من مهر الميتة ودين الزوج لا يشترط للمدعى وإن كان لو ثبت تعلق به حقه ففرق بين ما ينتقل ومالا لكن يتعلق به الحق لكن يتامل الفرق بين ذلك وما تقدم قبيل التنبيه الأول ويفرق بان مدعاه فيما

وهي ذلك الملك كاهبة لازمة وأقام بيته بذلك فاقام المشتري شاهدا بان الاب رجعت في الهبة سمعت دعواه
دعواه وبينته فيحلف مع شاهده لأنه يدعي ملكا لغيره منته لا منه اليه كالوارث فيبايديه وأورثه بخلاف غريم الغريم قاله ابن الصلاح

ومنه ما رقبيل التنبيه الاول في دعوى الرهن والاجارة ومنه ما لو اقر من له اخ بملك لابنه (٣١١) فلان ثم مات فادعى الاخ انه الوارث وان

المقر ببنته وتولد على فراش فلان واثبت ذلك ثبت نسب المقر به من ولد على فراشه وبطل اقرار الميت ببنته ومنه ما لو ادعى دارا يدي بكونه اشترى هاهنا زيدا المشتري لها من عمرو المشتري لها من بكر فانكر سمعت بينته بالبيعين (وما قبل اقرار عبد) أي قن (به) كعقوبة لادعى من قود واحد قذف او تعزير (فالدعوى عليه وعليه الجواب) ليرتب الحكم على قوله لقصور اثره عليه دون سيده اما عقوبة الله تعالى فلا تسمع الدعوى بها مطلقا كما مر (وما لا) يقبل اقراره به (كارش) لعب و ضمان متناف (فعلى السيد) الدغوى به والجواب لان متعلقه الرقة وهي حق السيد دون القن فلا تسمع به عليه ولا يخلف كالمعلق بذمته لانه في معنى المؤجل نعم الدعوى والجواب على الرقيق في نحو قتل خطأ اوشبه عمد بمحل اللوث مع انه لا يقبل اقراره وذلك انتعلق للدية برقبته إذا أقسم الولي وقد يكونان عليهما كما في نكاحه ونكاح المكاتبه لتوقف ثبوته على اقرارهما (فصل) في كيفية

دعواه ويثبت (قوله) ومنه ما رقبيل التنبيه الاول) يتامل كون ذلك منه سم ولك ان تقول وجهه ان المراد بالثاني ما يشمل قول الشارح اى او كان لمدينة الخ (قوله) ومنه ما لو اقر من له اخ الخ) يتامل وجهه كون هذا من الثاني وإن المدعى به فيه حق للغير منتقل منه للمدعى فان المدعى به انه الوارث وإن المقر ببنته وتولد على فراش فلان وو احدهم هذين ليس حقا للميت منتقلا منه للمدعى الا ان يرد انه يترتب على ذلك حق كذلك وهو الارث سم (قوله بالبيعين) اى بيع بكر لعمرو وبيع عمرو لزيدا وما يبيع زيد للمدعى فليس مانع فيه (قوله اى قن) الى الفصل فى المغنى وكذا فى النهاية الاما انه عليه (قول المتن) فالدعوى عليه الخ) وتصح الدعوى ايضا على الرقيق بدين معاملة تجارة اذ له فيها سيده معنى (قوله لبيع) عبارة للمغنى لتعيب او اتلاف اه و عبارة البجيرى قوله كارش لبيع الخ كان ادعى عليه انه جرح دابته او اتلفها اه (قوله دون القن الخ) نعم قطع البغوى بسماعها عليه ان كان المدعى بينة اذ قد يمتنع اقرار شخص بشيء وتسمع الدعوى به عليه لا قامة البينة فان السفية لا يقبل اقراره بالملك وتسمع الدعوى عليه لاجل اقامة البينة نهاية (قوله) فلا تسمع به الخ) عبارة للمغنى فلو ادعى عليه نفى سماعها وجهان قال الرافعى والوجه انها تسمع لاثبات الارش فى الذمة لا لتعلقه بالرقة قال تفريعا على الاصاين يعنى ان الارش المتعلق بالرقة يتعلق بالذمة ايضا وان الدعوى تسمع بالمؤجل قال البلعنى فيخرج منه ان الاصح انها لا تسمع عليه بذلك لان الاصح انه لا يتعلق بالذمة ولا تسمع الدعوى بالمؤجل وبهذا جزم صاحب الانوار اه (قوله نعم الدعوى والجواب) كان وجهه ذلك ان بين الولي حجة نفى بمنزلة البينة سم (قوله) فى نحو قتل خطأ الخ) انظر ما المراد بنحوه وقد اسقط المغنى وشرح المنهج لفظة النحو (قول) وذلك لتعلق الدية برقبته الخ) هو تعليل لعدم قبول اقراره رشيدى (قوله) إذا أقسم الولي) اى ولي الميت (قول) وقد يكونان دليهما) اى تكون الدعوى والجواب على كل من الرقيق والسيد معنى (قوله كفى نكاحه) اى العبد كان ادعت حرة على عبد وسيد به ان هذا زوجى وزوجه سيده لى وقوله ونكاح المكاتبه بان ادعى رجل عليها وعلى سيدها بانها زوجته وزوجها له سيدها باذنها بمضرة شاهدة عدل فلا يثبت الا باقرارها مع السيد اه بجيرى (قوله لتوقف ثبوته الخ) لانه لا بد من اجتماعهما على التزويج فلو اقر سيد المكاتبه بالنكاح وانكرت حلفت فان نكحت وحلف المدعى حكم بالزوجة ولو اقرت فانكر السيد حلف السيد فان نكل حلف المدعى وحكم له بالنكاح وياتى مثل ذلك فى المبعضة معنى وعنائى

(فصل) فى كيفية الحالف وضابط الحالف (قوله) فى كيفية الحالف) الى قول المتن وسبق فى النهاية الا قوله واعترض الى لافى اختصاص (قوله) وما يتفرع عليه) اى الحلف (قوله) اليمين المردودة) الى واعترض فى المغنى الا قوله ويظهر الى المتن (قوله) ومع الشاهد) اى اليمين مع الشاهد معنى وقضية اقتصارهم على تينك الصورتين انه لا تغلط بين الاستظهار فليراجع (قوله) بنحو طلاق الخ) عبارة للمغنى والاسنى ولا يغلط على

تقدم تعلق حقه بالعين ثم رايت قول الشارح ومنه ما رقبيل التنبيه الاول الخ) ومنه يؤخذ الفرق على ما فيه بما يعرف بالتامل (قوله) ومنه ما رقبيل التنبيه) يتامل كون ذلك منه (قوله) ومنه ما لو اقر من له اخ بملك لابنه فلان الخ) يتامل وجهه كون هذا من الثاني وإن المدعى فيه حق للغير ينتقل منه للمدعى فان المدعى انه الوارث وإن المقر ببنته وتولد على فراش فلان وو احدهم هذين ليس حقا للميت منتقلا للمدعى الا ان يرد انه يترتب على ذلك حق كذلك وهو الارث (قوله لان متعلقه الرقة) وهي حق السيد دون القن فلا تسمع به عليه الخ نعم قطع البغوى بسماعها عليه ان كان المدعى بينة اذ قد يمتنع اقرار شخص بشيء وتسمع الدعوى به عليه لا قامة البينة فان السفية لا يقبل اقراره بالملك وتسمع الدعوى لاجل اقامة البينة شرح مر (قوله نعم الخ) كان وجهه ذلك ان بين الولي حجة فهو بمنزلة البينة (فصل تغلط بين مدع ومدعى عليه الخ)

وما يتفرع عليه (تغلط) ندبا وإن لم يطلبه الخصم بل وإن اسقط

كما قاله القاضى (يمين مدع) اليمين المردودة ومع الشاهد (و) يمين مدعى عليه) ان لم يسبق لاحدهما حلف بنحو طلاق انه لا يخلف يميناً مغلظة

ويظهر تصديقه في ذلك من غير عين لانه يلزم من حلفه طلاقه ظاهر افساوى الثابت بالبينه (فما ليس بمال ولا يهده به مال) كتنكاح وطلاق وايلاء ورجعة ولعان وعتق وولاء ووكالة ولو في درهم وسائر ما سائر ما لا يثبت برجل وامراتيز وذلك لان اليمين موضوعة للزجر عن التعدي فغالب مبالغتها وكيد الردع فيما هو (٣١٢) متاكدا في نظر الشرع وهو ما ذكر وما في قوله (و) في (مال) اوحقه كخيار واجل (يلغ

نصاب زكاة) وهو كما قاله
ماتا درهم او عشرون
دينارا وما عدهما لابدان
تبلغ قيمته احدهما واعترض
بان نص الام والمختصر ان
العبرة بالذهب لا غير
واغتمده البلقيني وبجواب
بانه لا يظهر هنا تعين الذهب
معنى فلذا اعرض عنه اى
وما هو التعين يحمل على
انه تصوير لا غير لاني
اختصاص ولا فيما دون
نصاب اوحقه كان اختلاف
متبايعان في ثمن فقال البائع
عشرون والمشتري عشرة
لان التنازع انما هو في
عشرة وذلك لانه حقير في
نظر الشرع ولهذا لم تجب
فيه مواساة نعم ان
راه لنحو جراءة الحالف
فعله وبحث البلقيني ان له
فعله بالاسماء والصفات
مطلقا (وسبق بيان التغليظ
في اللعان) بالزمان وكذا
المكان في غير نحو مريض
وحائض ويظهر ان يباحق
بالمريض سائر اعذار الجماعة
وان التغليظ به حيثند حرام
لكن يشكل على ذلك ان
المختدة يغلف عليها به وان
فلذا لا نحصر للدعوى عليها
وقد يفرق بان نحو المراض
عذر حسي بخلاف التجذير
وغيرهما نعم التغليظ

حالف لانه لا يحلف يمينا مغلفة بناء على أن التغليظ مستحب ولو كان حلفه بغير الطلاق كما هو قضية النص اه
(قوله في ذلك) اى في لانه حلف لانه لا يحلف الخ ع ش (قوله يلزم من حلفه طلاقه) اى لان هذا الحالف
يغلف لانه فيما ليس بمال الخ وذلك يقتضى الحنث وقد يمنع هذا الزوم اذ يمكن ان يحلف يمينا غير مغلفة انه
سبق له حلف بما ذكر اذ التغليظ مندوب فيجوز تركه خصوصا لضرورة الحلف فليتأمل سم (قوله ظاهره)
اى لزوم اظهاره (قوله فساوى) اى قوله انه حلف انه لا يحلف الخ (قوله ووكالة) اى وقود وصابة وتغافل
في الوقت ان بلغ نصابا على المدعى والمدعى عليه واما الخاف فالتقليل من المال ان ادعاه الزوج وانكرت
الزوجة وحلفت او تنكحت وحلف هو فلا تغليظ على واحد منهما وان ادعته وانكر وحلف او نكل
وحلفت هي غافل عليها لان تصددها للفرق وقصد استدامة النكاح اما الخاف بالكثير فتغافل فيه مطلقا
معنى وروض مع شرحه (قوله ولو في درهم) اى لان المقصود من الوكالة انما هو الولاية رشيدى (قوله
فغلف) اى الحالف عبارة المغنى فشرع التليظ اه (قوله كخيار الخ) اى وحق الشفعة اسنى ومعنى (قوله) وهو
كما قاله الخ) عبارة المغنى قضية كلام المصنف التغليظ في اى نصاب كان من نعم ونبات وغيرهما وهو وجه
حكاه الماوردى ويلزم عليه التغليظ في خمسة اوسق شهير وذرة وغيرهما لا يساوى خمسين درهما الذى في
الروضة واصلاها اعتبار عشرين مثقالا ذهبا او مائتي درهم فضة تحديدا والمنصوص في الام والمختصر اعتبار
عشرين دينار اعينا او قيمة وقال البلقيني انه المعتمد حتى لو كان المدعى به من الدراهم اعتبر بالذهب انتهى
والاوجه كما قال شيخنا اعتبار عشرين دينار او مائتي درهم او ما قيمته احدهما (قوله وما هو التعين الخ)
اى من نص الام والمختصر (قوله ولا فيما دون نصاب الخ) اى وان كان لیتيم او لوقف ع ش (قوله نعم ان
راه الخ) عبارة المغنى والاسنى نعم للقاضى ذلك فيما دون النصاب ان راه لجرأة يجدها في الحالف اهو عبارة
ع ش قوله ان راه الحالك اى فيما دون النصاب اه انظر هل الاختصاص مثل ما دون النصاب في ذلك ام لا
وقضية اطلاق الشارح والنهاية الاول فليراجع وسيأتى عن ع ش ما يوافقه (قوله وبحث البلقيني ان له فعله
الخ) هذا التعير يقتضى انه يتمتع عليه التغليظ بغير الاسماء والصفات فانظر هل هو كذلك وما وجه رشيدى
اقول يظهر ان الامر كما اقتضاه وجهه بزيادة اداء الحالف (قوله مطلقا) اى فى المال وغيره بلغ نصابا ام لا
وشمل ذلك الاختصاص فقضية ان له تغليظ اليمين فيه ع ش (قوله بالزمان) الى قوله ويظهر في المغنى (قوله
في غير نحو مريض الخ) عبارة المغنى ويستثنى من اطلاق المصنف المريض الذى به مرض شاق والزوم
والحائض والنفساء فلا يغلف عليهم بالمكان لعذرهم اه (قوله ويظهر ان يباحق الخ) قضية مامر انفا عن
المغنى عدم اللاحق (قوله به) اى المكان حيثند اى اذ كان الحالف نحو مريض او حائض (قوله على ذلك)
اى استثناء نحو المريض (قوله وقد يفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق سم (قوله وغيرهما) بالجر عطف
على الزمان ويحتمل رفعه عطف على المكان (قوله نعم) الى قوله ويسن في النهاية الى قوله اما ولا في المغنى
لا لاقوله وتكرير اللفظ وقوله وهى معروفة الى من الطالب (قوله وهى معروفة) كان يقول والله الذى لا اله
الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذى يعلم السر والعلا بنية معنى واسنى (قوله فيها) اى اليمين (قوله
لاتوقيف فيه) عبارة المغنى لم يرتد توقيف الطالب الغالب اه (قوله او الغزالي) كذا في اصله بخطه رحمه

(قوله يلزم من حلفه طلاقه ظاهرا) اى لان هذا الحلف يغلف لانه فيما ليس بمال وذلك يقتضى الحنث وقد
يمنع هذا الزوم اذ يمكن ان يحلف يمينا غير مغلفة انه سبق له حلف بما ذكر اذ التغليظ مندوب فيجوز تركه
خصوصا لضرورة الحلف فليتأمل (قوله وقد يفرق بان نحو المراض عذر) لا يخفى ما في هذا الفرق

بحضور جمع اقلهم أربعة وتكرير اللفظ لا يعتبر هنا ويسن بزيادة الاسماء والصفات أيضا وهى معروفة ومرأ وائل
الايمان ان ما ذكر فيها من الطالاب الغالب المدرك المهلك معترض بانه لا توقيف فيها واسماء الله لا يجوز اطلاقها الا بتوقيف وان
هذا لا يأتى الا على كلام الباقلاني او الغزالي المشترطين اتقاء الاشعار بالتأصص دون التوقيف والجواب بان هذا من قبيل

اسم المفاعلة الذي غلب فيه معنى الفعل دون الصفة فالتحق بالافعال التي لا تتوقف اصنافها على توقف ولذا توسع الناس فيها غير صحيح اما اولاً
فهى ليست من ذلك القبيل لفظا وهو واضح ولا معنى وكونها تقتضى تعلقا تؤثر فيه لا يختص بها بل اكثر الاسماء التوقيفية كذلك واما ثانيا
فمن الذي صرح على طريقة الاشعرى بان الاسماء او الصفات التي من باب المفاعلة لا تقتضى (٣١٣) توقيفا بل الفعل لا بد فيه من التوقف

لكن الفرق بينه وبين
الاسم والصفة ان هذين
لا بد من ورود لفظهما
بعينه ولا يجوز اشتقاقها
من فعل أو مصدر ورد كما
صرحوا به بخلاف الفعل
لا يشترط ورود لفظه بل
يكفى ورود معناه او مراده
بل عدم اشعاره بالنقص
وان لم يرد او هذا وان لم ار
من صرح به كذلك إلا انه
ظاهر من خوى عبارات
الاصوليين فتأمله ويسن
أن يقرأ عليه آية آل عمران
ان الذين يشتركون بعمد الله
وايمانهم ثمنا قليلا وان
يوضع المصحف في حجره
ويحلف الذي بما يعظمه
بما تراه نحن لاهو ولا يجوز
التحليف بنحو طلاق أو عتق
بل يلزم الامام عزل من فعله
اى ان لم يكن يعتقد كاهو
ظاهر وقد يختص التعليل
باحدا الجانبين كما اذا ادعى
فن على سيده عتقا او كتابة
فانكره السيد فتعظا عليه
ان بلغت قيمته نصا با فان
رد اليه على القن غلط عليه
مطلقا لان دعواه ليست
بمال (ويحلف على البت)
وهو الجزم فيما ليس بفعله
ولا فعل غيره كان طلعت
الشمس او ان كان هذا

الله تعالى وكان الظاهر والغزالي بالواو سيد عمر (قوله اسم المفاعلة) يعنى اسم دال على المشاركة (قوله غير
صحيح) خبر قوله والجواب عبارة للمغنى اجيب بان هذا الخ قال الاذعى والاحوط اجتناب هذه الالفاظ
ولهذا لم يذكره الشافعى وكثيرون من الاصحاب اه وهو كما قال اه (قوله وكونه تقتضى) اى من جهة تحقق
مدلولاتها (قوله تعلقا) اى متعلقا (قوله التوقيفية الخ) لعل حق المقام الغير التوقيفية (قوله فمن الذى الخ)
استفهام انكارى (قوله ولا يجوز) اى لا يكتفى في جواز اطلاقتها (قوله او مراده) لعله من عطف الخاص
(قوله بل عدم اشعاره بالنقص الخ) هذا لا يلائم قوله تعالى بل الفعل لا بد فيه من التوقف سيد عمر وسم
(قوله وان لم يرد) اى معناه ومراده (قوله وهذا) اى قوله بل عدم اشعاره الخ (قوله ويسن) الى قوله
ويفرق في المغنى الا قوله اى ان لم يكن الى وقد يخص وقوله ولا اعلامك اى ابي والى قول المتن ولو ادعى ديننا
في النهاية (قوله وان يوضع المصحف في حجره) اى ولم يحلف عليه لان المقصود تخويله بحجته بحضرة المصحف
عش وكلام المغنى يفيد ان الحالف على المصحف مستحب ايضا عبارته ويحضر المصحف ويوضع في حجر
الحالف قال الشافعى وكان ابن الزبير ومطرف قاضى صنعاء يحلفان به وهو حسن وعليه الحكم بالين وقال
رضى الله تعالى عنه في باب كيفية اليمين من الامم وقد كان من حكم الافاق من يستحلف على المصحف وذلك
عندى حسن وقال القاضى وهذا التعليل مستحب اه (قوله ويحلف الذي الخ) عبارة المغنى هذا اذا كان
الحالف مسلما فان كان يهوديا حلفه القاضي بالله الذى انزل التوراة على موسى ونجاة من الفرق او نصرانيا
حلفه بالله الذى انزل الانجيل على عيسى او مجوسيا او وثنيا حلفه بالله الذى خلقه وصوره زاد الانوار ولو
حلف مسلما بالله الذى انزل التوراة على موسى والانجيل على عيسى جاز اه (قوله لاهو) كقوله والله
الذى ارسل كذا او انزل كذا من رسول او كتاب لانعرفهما معنى (قوله ولا يجوز التحليف الخ) اى
من القاضي فلو خالف وفعل انعقدت يمينه حيث لا اكراه منه عش وينبغي حمله على ما اذا كان يعتقده القاضي
كما ياتى في بحث اعتبارية القاضي عن شرح المنهج وعشبه الزبادى (قوله بنحو طلاق الخ) كنذر معنى (قوله
اى ان لم يكن الخ) اى القاضي الذى يفعله قال المغنى وقال ابن عبد البر لا علم احدا من اهل العلم يرى
الاستحلاف بذلك اه (قوله لان دعواه ليست بمال) اى وان كان حلفه مفوتا للمال على السيد عش
(قوله فيما ليس بفعله الخ) عبارة المغنى قال الزركشى وظاهر كلام المصنف حصر اليمين في فعله وفعل غيره
وقد يكون اليمين على تحقق وجود لا على فعل ينسب اليه ولا الى غيره مثل ان يقول لزوجته ان كان هذا
الظاهر غرابا فانت طالق ولم يعرف فادعت انه غراب وانكره وقد قال الامام انه يحلف على البت اه
(قوله كان طلعت الشمس او ان كان هذا غرابا) اى ثم ادعت عليه الزوجة ان الشمس طلعت او كان هذا
غرابا فانكره فيحلف على البت انهما لم تأطع او انه لم يكن غرابا رشيدى (قوله نعم العودع) بكسر الدال
(قوله يحلف) اى المودع (قوله وفي فعله) عطف على قوله فيما ليس بفعله الخ (قوله نفيا او اثباتا) فيقول في البيع
والشراف الاثبات والله لقد بعت بكذا او اشتريت بكذا وفي النفي والله ما بعت بكذا او ما اشتريت بكذا
معنى (قوله وان كان ذلك الفعل وقع منه الخ) اى وقد توجهت اليه بعد كماله معنى (قوله مثلا) اى او
اغترائه او سكره الطافح معنى (قول المتن فعلى نفي العلم) ولا يتعين ذلك فيه فلو حلف على البت اعتد به كما
(قوله بل عدم اشعاره بالنقص) انظر هذا مع قوله بل الفعل لا بد فيه الخ (قوله كلا اعلمه فعل كذا

(٤٠ - شروانى وان قاسم - عاشر)
عليه يحلف على نفي العلم مع ان التلف ليس من فعل احد (في فعله) نفيا او اثباتا لاحاطته بفعل نفسه اى من شأنه ذلك وان كان ذلك
الفعل وقع منه حال جنونه مثلا كما أطلقوه (وكذا فعل غيره ان كان اثباتا) كبيع واتلاف وغصب لسهولة الوقوف عليه (وان
كان نفيا) غير محصور (فعلى نفي العلم) كلا اعلمه فعل كذا

ولا أدلك ابن أبي عمير لو عرف على العلم ما يفرق بينه وبين عدم جواز الشهادة بالنفي غير المحمور بأنه يكتفي في الدين بأدنى ظن بخلاف الشهادة بالإيجاب من إيمان القوي القريب من العلم كما مرأها المحصور وقضية تجوزهم الشهادة به لانه كالأثبات في سهولة الإحاطة بذاته انه يحلف عليه بتأبى لاولى قال الباقى وقد يكلف الحلف على البت في فعل غيره التي كالحلف بالبائع أنه ما يأتى بقوله من لا وكالحلف مدعى النسب بالدين المرذودة انه ابنه وحلف مدين انه معسر (٣١٤) واحد الزوجين الذين المرذودة ان صاحبه به عيب وورد الاول بانه حلف على فعل عبده

والحلف فيه ولو نفيا يكون
بتا والثاني يرجع الى انه
ولذلك فرأشوه هو اثبات
والحلف فيه بت وان لم يكن
فعله الثالث نفي الملك نفسه
على شيء مخصوص والرابع
فعله تعالى فهو حلف على
فعل الغير اثباتا قال
والضابط انه يحلف بتأني
كل يمين الا فيما يتعلق
بالوارث فيما ينفيه وكذا
العاقلة بناء على ان الوجوب
لا في القاتل ويرد عليه
مسائل مرت في الوكيل
في القضاء على الغائب
وفي الوكالة فيما لو اشترى
جارية بعشرين وان المشتري
لو طلب من البائع ان
يسلمه المبيع فادعى عجزه
الآن يحلف على نفي العلم
بعجزه ولو ادعى دين المورث
فقال ابرأني منه واستوفاه
او احوال به مثالا (حلف على)
البت ان شاء كإمر او على
(نفي العلم بالبراءة) لانه
حلف على نفي فعل الغير
ويشترط هنا وفي كل ما
يحلف المنكر فيه على نفي
العلم التعرض في الدعوى
لكونه يعلم ذلك قال
البلقيني وعمله ان علم

قاله القاضي أبو الطيب وغيره لانه قد علم ذلك معنى (قوله ولا أدلك ابن أبي) وجه التثليل به لما نحن فيه لانه في معنى لم يدلك ابن فتأمل سيد عمر عبارة سم ما فعل الغير في هذا المثال إلا ان يكون ولادته على فراش أبيه اخذنا ما يأتي اه (قوله على العلم به) اي بالنفي المطابق معنى (قوله وبفرق بينه الخ) قد يقال لا مخالفة بين المسئلتين حتى يحتاج للفرق فكما لا يجوز الشهادة بالنفي المذكور كذلك لا يحلف عليه وإنما يحلف على نفي العلم به والذي في شرح الروض التسوية بينهما فان قلت مراد الشارح ان النفي غير المحصور يحلف فيه على نفي العلم ولا يجوز الشهادة فيه على نفي العلم قلت هذا مع انه لا نقلة العبارة إلا بتأويل لا يلائم التعليل رشیدی (قوله انه يأتى الخ) عبارة المختار ابي العبدى باقى بكسر الباء وضما عش (قوله انه ابنه) انظر اى نفي في هذا رشیدی اى وفي الرابع (قوله وورد الاول بانه) قضية الرد بما ذكر ان البائع يكلف الحلف بان العبد ما يأتى عنده اذا ادعى المسترى انه كان آتيا في يد البائع وقضية ما ذكره في الرد بالعيب انه يكتفي به ان يقول ما يلزم من قبوله او لا تستحق على الرد ونحو ذلك فاعلم المراد بما ذكر الباقى انه اذا ذكر السبب كلف الحلف على البت فلا يتناهى الا اكتفاء بنحو لا يلزم من قبوله فإرجع عش (قوله والثاني يرجع الخ) حق المقام هنا وفي المعاطيف الآتية ان يزيد لفظة بانه يعيد اسم العدد كافي النهاية او يقول ابتداء ورد بان الاول الخ (قوله بت) اى على البت نهاية (قوله نفي الملك نفسه الخ) يعنى فهو حلف على نفي فعل نفسه (قوله على شيء مخصوص) وهو ما يجب الاداء منه (قوله قال) اى البلقيني (قوله فيما ينفيه) اى من فعل المورث رشیدی (قوله وكذا العاقلة) اى يحلف لاعلى البت وقوله بناء على ان الوجوب الخ انظر مفهومه رشیدی (قوله لا في القاتل) اى ابتداء على الرابع عش (قوله ويرد عليه) اى على ذلك الضابط (قوله وان المشتري) عطف على قوله مسائل الخ (قوله الآن) اى لا في وقت العقد (قوله فانه يحلف) اى المشتري عش (قوله له عجزه) قد يقال العجز ليس بفعل احدهم (قول المتن فقال ابرأني) اى مورثك وأنت تعلم ذلك معنى (قوله او استوفاه) الى قوله اى لم يجز في المغنى الا قوله البت الى المتن وإلى قول المتن ويعتبر في النهاية الا قوله لو اعترض الى وفي فن وقوله ان تذكر الى المتن وقوله لو ظاهر الى بخلاف ما اذا (قوله مثالا) اى او اعترض عنه معنى (كإمر) في اى محل مر (قوله وعمله) اى الاشتراط (قول المتن ولو قال جنى) عبارة المغنى ولو قال في الدعوى على سيد بما لا يقبل فيه اقرار العبد عليه كقوله جنى الخ (قول المتن عبدك) اى العاقل الذى لا يعتد وجوب طاعة الأمر كما يعلم بما يأتى عش (قوله ان انكر) الى قول المتن ويعتبر في المغنى الا قوله واعترضه الى وفي فن وقوله وعبرة أصله الى المتن (قوله ان انكر) اى السيد وكذا ضمير عليه (قوله على المقابل) اى من ان الحلف على نفي العلم معنى (قوله او يعتد وجوب طاعة الأمر) اى والأمر السيد كما هو الظاهر اما اذا كان الأمر غيره فظاهر ان الأمر منوط به رشیدی عبارة المغنى محل الخلاف في العبد العاقل فان كان مجنونا حلف السيد على البت قطعا الخ قال البلقيني ولو امر عبده الذى لا يميز او الأعجمى الذى يعتد وجوب طاعة السيد في كل

ولا أدلك ابن أبي الخ) ما فعل الغير في المثال الثاني الا ان يكون ولادته على فراش أبيه اخذنا ما يأتي (قوله قال والضابط انه يحلف بتأني كل يمين الا فيما يتعلق بالوارث) عبارة الزركشى والعبارة الوافية ان يقال يحلف على البت الا نفي فعل الغير وقد قالها البندنجي وغيره وعبر بها في الروضة وفيها شيء اه وعبارة الروض وهو اى الحلف على البت الا على نفي فعل غيره اه (قوله فانه يحلف على نفي العلم بعجزه) قد يقال العجز

المدعى ان المدعى عليه يعلمه والام يسعه ان يدعى انه يعلمه اه اى لم يجز له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى ما
لأن يؤوجه اطلاقهم بانه قد يتوصل به الى حقه اذا انكل المدعى عليه فيحلف هو فسومح له فيه (ولو قال جنى عبدك) اى قتلك (على بما
يوجب كذا فالاصح حلفه على البت) ان انكر لان قنمه ماله وفعله كفعل نفسه ولذا سمعت الدعوى عليه واعترضه الاذرى وغيره بان
الجمهور على المقابل وفي فن مجنون أو يعتد وجوب طاعة الأمر يحلف بتأني لانه كالبرية المذكورة في قوله (فان ولو قال جنى به بك)

على زرعى مثلا (حالف على البت قطعه والله اعلم) لانه لما ضمن لغيره في حفظها فهو من قبله ومن ثم لو كانت يده من يده من فعلها كاستاجر
وهو مستجير كانت الدعوى والحالف عليه فقط كاجتهاد الاذرى وغيره وسبقهم اليه ابن الملاح (٣١٥) في الاجير (ويجوز البت بظن مؤكد

يعتمد) ذلك الظن (خطه)
ان تذكر والافلا وعبرة
اصل الروضة وكذا يصح
من خطه والمعنى واحد (او
خط ابيه) او مورثه
الموثوق به بحيث يرجع
عنده بسببه وقوع ما فيه
وظاهر ان ذكر المورث
تصوير فقط فلوراي بخط
موثوق به ان له كذا على
فلان او عنده كذا جازله
اعتماده ليحالف عليه بخلاف
ما اذا استوى الامر ان ومن
القرائن المجوزة للحالف
ايضا نكول خصمه اى
الذى لا يتورع مثله عن
اليمين وهو محقق فيما يظهر ثم
رايت الملقبى اشار لذلك
(ويعتبر) في اليمين والالة
كلماتها عرفا ثم يحتمل ان
المراد به عرفهم فيما بين
الايحاب والقبول في البيع
ويحتمل ان المراد به عرفهم
في الخلع بل اوسع ولعله
الاقرب لان العدة ويحتاج
لها أكثر وطلب الخصم لها
من القاضى وطلب القاضى
لها من توجهت عليه (نية
القاضى) او نائبه او المحكم
او المنصوب للظالم وغيرهم
من كل من له ولاية التحليف
(المستحلف) وعقيدته
بجتهاد كان او مقلدا دون
نية الحالف وعقيدته

ما أمره به فالجاني هو السيد فيحالف قطعا اه (قوله على زرعى مثلا) اى فعلك ضمانه فأنكر ما لكها معنى
(قوله كاستاجر الخ) اى غاصب معنى (قوله كانت الدعوى والحالف عليه) اى ويحالف على البت ايضا معنى
(قوله في الاجير) اى الصادقة عليه عبارة الاذرى وغيره رشدي (قوله ان تذكر الخ) وفاقا للمعنى وخلافا
للتبعية عبارته وظاهر إطلاقه جو از ذلك وان لم يتذكر وهو ما في الشرحين والروضة هنا وقال الاذرى
المشهور وهو المعتمد وان نقل في الشرحين والروضة في اوائل القضاء عن الشامل اشتراط التذكر اه وفي
سم مثلها (قوله) او مورثه الموثوق به الخ وضابطه ان يكون بحيث لو وجد فيها مكتوبا ان على
فلان كذا لم يحلف على نفيه بل يطيب خاطره بدفعه نهاية وسم (قوله ليحالف عليه) اى بالبت (قوله
وهو محقق) اى المدعى عليه محق يعنى أنه اذا كان المدعى عليه من عادته أنه اذا كان محقا فيما يقول لا يمتنع
عن اليمين ورد اليه على المدعى كان الرد. وغالط المدعى على البت لانه لا يرد المدعى عليه الموصوف بما
ذكر يفيد المدعى الظن المؤكد بثبوت الحق على المدعى عليه عرش (قوله في اليمين) الى التنبية في النهاية الى
قوله ثم يحتمل الى وطالب القاضى (قوله) والالة كلماتها الخ والمراد بالولاية ان لا يضل بين قوله والله
وقوله ما فعلت كذا ملاح عرش (قوله) والله اى الاحتمال الثانى (قوله) وطالب الخصم الى قوله وان
اقيم بهافى المعنى (قوله) وطالب الخصم الخ يحلف على قوله. والالة كلماتها (قوله) ونية القاضى الخ قال
الباقى عليه اذ لم يكن الحالف محقا ما نواه والافلا برة بنبته لا بنية القاضى اه ومراده بالحق الحق على
ما يعتمده القاضى فلا ينافيه ما يأتى فيما لو كان القاضى حنفيا حكم على شافعى بشقة الجوار من أنه ينفذ
حكمه وانما استحلف تحلف انه لا يستحق على شيئا ثم اه عبارة عرش بعد نقله كلام الباقى انها
فاذا ادعى انه اخذ من ماله كذا بغير اذنه وسال رده وكان انما اخذ من دين له عليه فاجاب بنى الاستحقاق
فقال خصمه للقاضى حافه انه لم يخذ من مالى شيئا بغير اذنى وكان القاضى يرى اجابته لذلك المدعى عليه ان
يحلف انه لم يخذ شيئا من ماله بغير اذنه وينوى بغير الاستحقاق ولا يثبت بذلك وما قاله لا ينافى ما يأتى في
مسئلة تحالف الحنفى الشافعى على شقة الجوار فتأمل اه شرح الروض وهو مستفاد من قول الشارح ولم
يظله كما يجنبه الملقبى اه أقول بل هو عين قول الشارح واما من ظلمه الخ (قوله) وعقيدته عطف تفسيرانية
القاضى (قوله) مجتهدا كان الخ) وسواء كان واقفا للقاضى في مذهبه ام لا معنى (قوله) اضاعت الحقوق
اى اذ كل احد يحلف على ما يقصده فاذا ادعى حنفى على شافعى شقة الجوار والقاضى يعتد بإثباتها فليس
للمدعى عليه ان يحلف على عدم استحقاقها عليه عملا باعتقاده بل عليه اتباع القاضى معنى وروض (قوله) اما
لو حلف نحو الغريم الخ) اى كبهض العطاء او الظلماء فتتفع التورية عنده فلا كفارة عليه وان اثم الحالف
انه لم منها تفويت حتى الغير ومنه المشد وشيوخ البلدان والاسواق فتتفع التورية عندهم سواء كان
الحلف بالطلاق أو بالله عرش عبارة شرح المنهج فلو حلف لإنسان ابتداء أو حلفه غير الحاكم أو حلفه
الحاكم بغير طلب أو بطلاق أو نحوه اعتبر بنية الحالف ونفعه التورية وان كانت حراما حيث يبطل بها حق
المستحق اه اى حيث كان القاضى لا يرى التحليف به اى بنحو الطلاق كالشافعى فان كان له التحليف
بغير الله كالحنفى لم تنفعه التورية وهو ظاهر زيادى وسياق فى الشارح والمعنى ما وافقه (قوله) وعليه
يحمل) اى على ما ذكر من تحليف نحو الغريم والحالف ابتداء (قوله) فى غير الاخيرة) اى فيما زاده

ليس فعل أحد (قوله) ان تذكر والافلا) المعتمد أنه لا يشترط التذكر خلافا لابن الصباغ وان أقراه
فى الروضة واصلها فى باب القضاء وعبارة التصحيح هناك ما نصه وما افهمه المنهاج هنا من منع الحالف على
الاستحقاق اعتمادا على خطه حتى يتذكر نقله فى الشرحين والروضة عن الشامل وأقراه ونسبه

بجتهاد كان أو مقلدا أيضا لخبر مسلم اليمين على نية المستحلف وحل على الحاكم لانه الذى له ولاية الاستحلاف ولانه لو اعتبرت نية
الحالف لصاعت الحقوق ما لو حلفه نحو الغريم من ليس له ولاية الاستحلاف أو حلف هو ابتداء فالعبرة بنبته وان اثم بها ان أبطلت حقا
لغيره وعليه يحمل خبر مسلم يمينك ما يصدقك دايه صاحبك (تنبيه) معنى يعتبر فى غير الاخيرة يشترط وفيها يعتمد (نلو روى)

الحالف بالله ولم يقله خصمه كما يحبه (٣١٦) الباقى (أو تأول خلافها) أى الدين (أو استثنى) أو وصل باللفظ شرطاً مثلاً (بحيث

الشارح وقوله وفيها أى الأخيرة وهى ما فى المتن (قوله الحالف بالله) إلى قوله وضابط من تلزمه فى المغنى
لأقوله كما يحبه الباقى وقوله وهى قصد مجاز إلى كماله عندى وقوله كذا قاله إلى أوقصر وقوله ومر إلى
وخرج إلى قوله ولا ينافى فى النهاية لأقوله وإن رأى إلى وأما من ظلمه وقوله كذا قاله إلى أوقصر وقوله ومر
إلى وخرج (قوله الحالف بالله) وقوله ولم يظلمه خصمه سيد كر محترهما (قول المتن أو تأول خلافها)
أى بان أعقد خلاف نية القاضى كجنى - الحالف شافعياً على شفعة الجوارف حالف أنه لا يستحقها عليه وقوله
أو استثنى أى كقوله عقبه: بينه أن شاء الله تعالى مغنى (قوله شرط) أى كان دخلت الدار مغنى وكان كان له
عليه خمسة فادعى عشرة وأقام شاهداً على العشرة وحلف أن له عليه عشرة وقال سراً الخامسة والمراد
بالاستثناء ما يشمل المشيئة بجبرى (قوله مثلاً) أى أوصفة أو ظرفاً (قوله) والابطال الخ) فإن كل شىء قابل
للتأويل فى اللغة مغنى (قوله بنحو طلاق الخ) أى كالتعاقد مغنى (قوله) وردبانه) أى رد الأسنوى بان نقله عن
الأذكار (قوله الغاية المذكورة) وهى وإن رأى القاضى التحليف به (قوله) أن محله) أى محل نفع
ما ذكر فى الحالف بنحو الطلاق وقوله فيمن لا يراه أى فى قاض لا يرى التحليف بذلك كالأشافى فعلم أن من
يراه كالحنفى لا ينفع ما ذكره مغنى (قوله ظالم) أى بالمطالبة مغنى (قوله) أن علم الخ) أى عدم استحقاقه
(قوله وهى) أى التورية نهاية وسم (قوله إطلاقه) أى مجاز أو الألفاظ أو المثل الخ) (قوله) أوقصر
الخ) عبارة المغنى وما له قبل ثوب ولا شفعة ولا قيرص والثوب الرجوع والشفعة البعد والقميص غشاء
لقلب أه (قوله وهى) أى التورية مغنى فكان الأولى التانيث (قوله) واستشكل الاستثناء) أى المذكور
فى قول المصنف أو استثنى عرش (قوله) ألفت كذا الخ) وكذا لا يقال مالك على شىء إن شاء الله مغنى (قوله)
واجيب بان المراد رجوعه لعقد الدين) أى فيكون المغنى تنعدياً أى إن شاء الله وأما إذا وجهه إلى نفس
الفعل فإنه لا يصح لأن الاستثناء إنما يكون فى المستقبل كالشرط أه مغنى (قوله) منعه وأعادها) فإن قال
كنت أذكر الله تعالى قبل له ليس هذا وقته مغنى (قوله) وضابط من تلزمه الدين الخ) وفى فتاوى السيوطى
استفتيت عن رجل أقر بأنه استأجر أرضاً من مالكها وأنه رأى وتسلم وأشهد على نفسه بذلك ثم عاد بعد مدة
وأنكر الرؤية وطلب يمين المؤجر بذلك هل له ذلك فأجبت بان له تحليفه على التسليم لا على الرؤية ثم بلغنى
عن بعض المفتين إجاب بان له التحليف فى الرؤية أيضاً فكسبت له أن هذا أمر تائباً بالقرعة فلا يقبل إلا بنقل
صريح فكسبت لى ما ملخصه أن ذلك معلوم من عموم قولهم أن كل ما أقر المدعى عليه به نفع المدعى تجوز
الدعوى به وتسمع وخصوص قول المهاج فى باب الأقرار لو أقر ببيع أو هبة أو قباض ثم قال كان فاسداً
وأقرت لظنى الصحة لم يقبل وله تحليف المقر له ولم يفرق الأصحاب بين علة فساد وعلة صحة وإذا حلف بعد أقرار
المدعى بالبيع فتحليفه عند انتفاء شرطه أولى إلى آخر ما نقله عن هذا البعض ثم بالغ فى رده وأطال والمتبادر أن
له التحليف على الرؤية أيضاً ثم ذكرت ذلك لم ر فبالغ فى منازعة الجلال فيما أفتى به والميل إلى أن له التحليف
بل جزم بذلك أه سم يحذف (قوله) أو النكول) فيه نظر كما يعلم من قول المغنى مانصه وما ذكره المصنف
ليس ضابطاً لكل حالف فإن الدين مع الشاهد الواحد لا يدخل فيه ولا يمين الرد ولا يمين القسامة واللعان وكأنه
أراد الحالف فى جواب دعوى أصلية وإضافه وغير مطر دلالة استثناءهم منه صوراً كثيرة أشار فى المتن لبعضها

لا يسمعه القاضى لم يدفع
أثم الدين الفاجرة) والا
لبطلت فائدة الدين من
أنه سباب الأقدام عليها
خوفاً من الله تعالى أما من
حلف بنحو طلاق فتنفعه
التورية والتأويل وإن
رأى القاضى التحليف به
على ما اعتمده الأسنوى ونقله
عن الأذكار وردبانه وهم
أذليس فيه الغاية المذكورة
بل كلامه يقتضى أن محله
فيمن لا يراه وهو ظاهر
وأما من ظلمه خصمه فى
نفس الأمر كان ادعى على
معسر فحلف لا يستحق على
شئنا أى تسليمه الآن
فتنفعه التورية والتأويل
لأن خصمه ظالم أن علم
وخطئى أن جهل وهى قصد
مجاز لفظه دون حقيقة
كماله عندى درهم أى قبيلة
كذا قاله شارح والذى فى
القاموس إطلاقه على
الحديقة ولم يذكر القبيلة
وهو الأنسب هنا أوقصر
أى غشاء القلب أو ثوب
أى رجوع وهو هنا اعتقاد
خلاف ظاهر لفظه لشبهة
عنده واستشكل الاستثناء
بأنه لا يمكن فى الماضى إذا
يقال ألفت كذا إن شاء
الله واجيب بان المراد
رجوعه لعقد الدين ومر
عن الأسنوى فى الطلاق
ماله تعليق بذلك وخرج
بحيث لا يسمع ما إذا سمعه

فيعزوه ويعد الدين ولو وصل بها كلاماً لم يفهمه القاضى منعه وأعادها (و) وضابط من تلزمه الدين فى جواب الدعوى بقوله
أو النكول أكل (من توجهت عليه يمين) أى دعوى صحيحة كما بأصله أو المراد طلبت منه يمين ولو نذير دعوى كمال قاذف ادعى

عليه يمين المقنن او اقراره انه ما زنى وحينئذ فبارتد احسن من عبارة اصله فزعم انه سبق قلم ليس في محله (لو اقر بمطوبها) اى اليمين او الدعوى لان مؤداهما واحد (لزمه) وحينئذ اذا ادعى عليه بشئ وكذلك (فانكر) حلف (٣١٧) للخبر السابق واليمين على من انكر ولا

ينافي هذا الضابط حكما يتهما
له في الروضة واصلها بقليل
لانهم لم يريد الا انه اطول
مما قبله فلا يحتاج اليه لانه
غير مما قبله بل هو شرح له ثم
كل منهما اغلبي لمذعوبة
الله تعالى كحد زنا وشرب لا
تحليف فيها لامتناع الدعوى
بها كما مرفى شهادة الحسبة
ولو قال ابراتي عن هذه
الدعوى لم يلزمه يمين على
نفيه لان البراء من الدعوى
لا معنى له ولو علق طلائها
بفعلها فادعته وانكر فلا
يحلف على نفي العلم بوقوعه
بل ان ادعت فرقة حلف
على نفيها على ما مرفى الطلاق
بما فيه انه لا يقبل قولها في
ذلك ولا الا فلا ولو ادعى عليه
شفعة فقال انما اشتريت
لا يبنى لم يحلف ولو ظهر
غيره بعد قسمه مال المفسد
بين غرما ثم فادعى انهم
يعلمون دينه لم يحلفوا ولو
ادعت امة الوطء وامة
الولد فانكر السيد اصل
الوطء لم يحلف ومرفى الزكاة
انه لا يجب على المالك فيها
يمين اصلا ولو ادعى على ابيه
انه بلغ رشدا وانه كان يعلم
ذلك وطلب يمينه لم يحلف
مع انه لو اقر به انزل وان
لم يثبت رشد الابن باقرار
ايه او على قاض انه زوجه

بقوله ولا يحلف قاض الخ (قوله يمين المقنن الخ) مفعول للطلب (قوله وحينئذ) اى حين ضبط الخالف بما
ذكر (قوله عليه) اى الشخص وقوله كذلك اى دعوى صحيحة لو اقر بمطوبها لزمه (قول المتن حلف)
يضم اوله بخطه معنى (قوله بما قبله) وهو كل ما يترجم عليه دعوى صحيحة معنى (قوله ثم كل منهما) اى
اى الضابطين (قوله ادعوى به الله تعالى الخ) ولك ان تجيب بان هذه خارجة عن الضابطين بقيد دعوى صحيحة
(قوله ولو قال) الى المتن في النهاية (قوله ولو قال ابراتي عن هذه الدعوى الخ) قصد بهما الاستثناء هذه المسائل
عن الضابط المذكور وفيه ان الصورة الاولى ليست من مدخل الضابط لانه لو اقر بمطوبها لم يلزمه بشئ كما
مر رشدي وايضا ان الدعوى المذكورة ليست بحجة كما مر (قوله ولو علق) الى قوله ولو ادعى على ابيه
في المعنى لا لافوله على ما مر الى ولو ظهر (قوله بفعلها) اى كالدخول (قوله فرغ يحلف الخ) عبارة المعنى لا لقول
قوله فلو طلبت المرأة تحليفه على انه لا يعلم وقوع ذلك لم يحلف نعم ان ادعت وقوع الفرقة حلف على
نفيها اه (قوله والا) اى ولو قلنا يقبل قولها في ذلك فلا ي (قوله لا يحلف الزوج على نفي الفرقة) (قوله لم يحلف)
اى ويؤخذ الشقص من الابن بما اشترى به له ع (قوله بعد قسمه مال المفسد الخ) اى من الحاكم
معنى (قوله لم يحلفوا) اى بل يطلب منه اثبات الدين فان اثبتهم اجمعهم والافلاع ع (قوله لم يحلف) عبارة
المعنى فالصحيح في اصل الروضة انه لا يحلف وصوب البلقين التحليف سواء كان هناك ولد ام لم يكن وصوب
السبكي حمل ما في الروضة على ما اذا كانت المنازعة لاثبات النسب فان كانت لامية الولد ليمتنع من بيعها
وتعقب بعد المولوت فيحلف قال وقد قطعوا بتحليف السيد اذا انكر الكتابة وكذا التدبير ان قلنا ان
انكاره ليس برجوع اه وعبارة ع ش قوله لم يحلف لعل وجهه انه لا فائدة في اثبات امية الولد بتقدير
اقراره لانها انما تعتق بالموت نعم لو ارا دعيها فادعت ذلك فينبغي تحليفه لان بيعها قد يفوت عتقها اذا مات
السيد اه (قوله ومرفى الزكاة الخ) عبارة المعنى ومنها اى المستثنيات ما لو ادعى من عليه زكاة مسقطا لم
يحلف ايجابا اه (قوله وانه كان يعلم الخ) انظر ما فائدة لفظ كان (قوله ولو قصد) اى زيد وقوله عليه اى
خاله (قوله ونظر فيه) اى في عدم السماع (قوله فقد قال الخ) تايد للنظر وهذا التايد معتمد ع ش

واشهد على نفسه بذلك ثم عاد بعد مدق وانكر الروية وطالب يمين المزوج بذلك هل له ذلك فاجبت بان له
تحليفه على التسليم لا على الروية ثم بلغنى عن بعض المفتين انه اجاب بان له التحليف في الروية ايضا فكسبت له
ان هذا امر تباها الفواعل لا يقبل الا بقل صريح ورفق بينه وبين مسألة القبض فكسبت لى ما ملخصه ان ذلك
معلوم من خمسين وعمره ما لا يعرفهم ان كل ما اقر المدعى عليه به نفع المدعى تجوز الدعوى به
وتسمع واما بخصوص فنقول المنهاج في باب الاقرار ولو اقر ببيع او هبة واقباض ثم قال كان فاسدا واقررت
لظنى الصحة لم يقبل وله تحليف المقر له قال ولم يفرق الاصحاب بين علة فساد وعلة صحة قال ولا يحلف بعد
اقرار المدعى بالبيع فيحليفه عند انتفاء شرطه الخ ما نقله عن هذا البعض ثم بالغ في ردده واطال بما منه ان قولهم
كل ما لو اقر المدعى به الخ قاعدة اكثرية لا كلية وانه شتان ما بين مسألة المنهاج وهذه المسئلة لان مسألة المنهاج
صورتها يمين اقر بعقد اجمالى مشتمل على جزئيات وصفات وشروط فعاد ولم يكذب نفسه ولكن انكر
شرطا من شروطه او شيئا من ازمه او صفة من صفاته فائلا معتذرا لما اظن ان فواته يفسد العقد فلهاذا سمعنا
بالتحليف لان مثل هذا قد يخفى عليه واما مسئلتنا فصورته انه اقر على نفسه انه رأى ما شهد عليه بذلك ثم عاد
وانكر ذلك بالكلية واكذب نفسه بلا عذر ولا تاويل الخ ما اطال به والله اعلم والمتبادر ان له التحليف على
الروية ايضا ثم ذكرت ذلك للملح في بالغ في منازعة الجلال فيما افتى به الميل الى ان له التحليف بل جزم بذلك

مجنونة فانكر لم يحلف مع انه لو اقر قبل او الامام على الساعى انه قبض زكاة فانكر لم يحلف ايضا ولو ثبت لزيد دين على عمرو فادعى
على خالد ان هذا الذى بيدك لعمرو فقال بل لى لم يحلف لاحتمال رده اليمين على زيد ليحلف فيؤدى لمخذور هو اثبات ملك الشخص
بيمين غيره ولو قصد اقامة يمينه عليه لم تسمع ونظر فيه شيخنا والنظر واضح فقد قال ابن الصلاح لو اقر خالد ان الثوب لعمرو وبيع في الدين

ولو كان له حق على ميت فأنبته وحكم له به ثم جاء بمحضر يتعذر من مال كاليات وأراد أن يشبهه ليدفع في دينه ولم يوكله الوارث في إثباته فلا حسن القول بجواز ذلك اه وصرح بمثله السبكي (٣١٨) فقال للوارث والوصي والدائن المطالبة بحقوق الميت اه ومر أن قولهم ليس للدائن

(قوله ولو كان له حق على ميت فأنبته الخ) تقدم قبيل قول المتن أو نكاحا لم يكف الاطلاق الخ أنه لا تسمع دعوى دائن على من تحت يده مال للميت مع حضور الوارث وتقدم في هامش ذلك أنه تقدم في القضاء على الغائب ما يتعلق بذلك ومنه ما نصه جزم ابن الصلاح بان الغريم ميت لا وارث له أو له وارث ولم يدع الدعوى على غريم الميت بعين له تحت يده لعلة يقر قال والاحسن إقامة البينة بها وتبعه السبكي الخ وهو يقتضي التقييد لدعوى الدائن بعدم الوارث أو عدم دعواه وتقدم هامش ذلك المحل اعتماد م المنع حتى في العين فراجع سم عبارة الرشيدى قوله ومر أن قولهم ليس للدائن الخ لم يجر له ذلك بل الذي مر له في شروط الدعوى أنه له ليس له أن يدعى بشي للغريم ديناً أو عيناً وحمل كلام السبكي على ما إذا كان الحق ثابتاً فرفع الامر إلى الحاكم ليوفيه منه ومرو في هامشه أن ابن قاسم ذكر أنه بحث معه في الحل الذي ذكره هنا فبالغى في إنكاره اه (قوله ثم جاء بمحضر) أي حجة ع ش (قوله بمحقوق الميت) شمل الدين والعين لسكن الشارح حمله على العين بدليل قوله وصرح بمثل أي بمثل ما قاله ابن الصلاح وهو ليس إلا في العين وبدليل قوله لا يخالف ذلك للفرق بين العين والدين رشيدى (قوله ومرو) أي في القضاء على الغائب في شرح وإذ ثبت مال على غائب وله مال (قوله ان قولهم ليس للدائن) صريح هذا السياق امتناع الدعوى بالدين ولو لقصداً إثباته للوفاء منه سم (قوله لا يخالف ذلك) خبر ان والاشارة إلى ما ذكره عن ابن الصلاح والسبكي (قوله للفرق بين العين والدين) أي بان العين انحصرت حقه فيها ولا تشبهت بغيرها بخلاف الدين ع ش (قوله لان ذلك) ما مر أنفاً (قوله لانه لا يقبل إقراره) أي وان وكله في الاقرار ع ش (قوله كما مر) أي في باب الاختلاف في كيفية العقد (قوله نعم الخ) عبارة للمعنى (تنبيه) قد يفهم قول المصنف لو أقر بمطالبة الزم الخ أن من لا يقبل إقراره لا يحلف وهو كذلك لكن يستثنى منه صورتان الأولى لو ادعى على من يستخدمه أنه عبده فأنكر فأنه يحلف وهو لو أقر بعد إنكاره الرق لم يقبل لكن فائدة التحليف ما يترتب على التفويت من تغريم القيمة لو نكل والثانية لو جرى العقد بين وكيلين الخ مع أن إقرار الوكيل لا يقبل لكن فائدة الفسخ اه (قوله وهذا مستثنى ايضاً) أي من المفهوم بخلاف ما مر فأنه من المنطوق رشيدى (قوله ونحوهم) أي كالوديع والقيم ع ش (قوله إلا ان يكون الوصى وارثاً) أي والدعوى على الميت كما هو ظاهر لا على نحو طفل سيد عمر (قوله ولو أوصت) أي وماتت وقوله فادعى آخر أنه ان عمها أي يرث منها ع ش (قوله غالباً) احتراز عما مر أنفاً من نحو الوصى (قوله وهذا لو صدقه أحدهما) أي الوصى أو الزوج ع ش والأولى الاخصر لو صدقه (قوله لان النسب لا يثبت بقوله) أي الامد لعدم كونه وارثاً حائزاً (قوله لان له الخ) أي للدعى عليه (قول المتن لم يكذب) أي في شهادته شيخ الاسلام ومغنى (قوله لا ارتفاع منصبهما) إلى قوله ولو ثبتت في النهاية الاقوله لا احتمال إلى والخصر (قوله لا ارتفاع منصبهما) يؤخذ منه أن المحكم ونحوه ممن تقدم في التورية يحلف وهو ظاهر للعلة المذكورة ع ش (قوله بهذا الاستثناء) هو قوله ولا يحلف قاض الخ لانه استثناء مغنى من قوله ومن توجهت عليه بين الخ ع ش (قوله لانه غير صحيح الخ) فكيف قال وما يستثنى الخ (قوله وخرج) إلى قوله ولو ثبت

أن يدعى على من عليه دين لغريمه الغائب أو الميت وإن قلنا غريم الغريم غريم لا يخالف ذلك للفرق بين العين والدين وكذا يقال فيما مر في ثاني التنبيهين السابقين أنفاً لان ذلك في الدين كما علمت وخرج بلو اقر إلى آخره نائب المالك كوصى ووكيل فلا يحلف لانه لا يقبل إقراره نعم لو جرى عقد بين وكيلين تحالفاً كما مر وهذا مستثنى ايضاً كالوصى فيما ذكر ناظر الوقف فالدعوى على احد هؤلاء ونحوهم إنما هي لإقامة البينة إذا أقر اه لا يقبل ولا يحلفون ان انكروا ولو على نفي العلم إلا أن يكون الوصى وارثاً ولو أوصت غير زوجها فادعى آخر أنه ابن عمها ولا يبنه له لم تسمع دعواه على الوصى والزوج لانها إنما تسمع غالباً على من لو اقر بالمدعى به قبل وهذا لو صدقه أحدهما لم يقبل لان النسب لا يثبت بقوله نعم ان كان الزوج معتقاً أو ابن عم اوخذ باقراره بالنسبة للبال وان انكر خصم وكالة مدع لم يحلفه على نفي العلم بها لان له طلب اثباتها وان أقر بها (و) مما يستثنى ايضاً من الضابط أنه (لا) يحلف قاض على تركه

الظلم في حكمه ولا شهادته لم يكذب) لا ارتفاع منصبهما عن ذلك وإن كانا لو أقر انتفع المدعى به وعدل عن قصر بيع أصله لجمع بهذا الاستثناء لانه غير صحيح لخروج هذا من قوله توجهت عليه دعوى الامر أن هذين لا تسمع عليهما الدعوى بذلك وخيرج بقوله في حكمة

غيره فهو فيه كغيره (ولو قال مدعى عليه أنا صبي) في وقت يحتمل ذلك (لم يحلف) لأن يمينه تثبت عباه والصبي لا يحلف (ووقف) الأمر (حتى يبلغ) ثم يدعى عليه وان كان لواقرب بالبلوغ في وقت احتماله قبل ومن ثم قيل هذه المستثنيات من الضابط نعم لوسبي كافر انبت قاذى استعجال الانبات بدواه حلف فان نكل قتل (واليمين تفيد قطع الخصومة في الحال لا برامة) من الحق للخبر (٣١٩) الصحيح انه صلى الله عليه وسلم امر حالفا

بالخروج من حق صاحبه
اى كانه علم كذبه كما رواه
احمد (فلو حلفه ثم اقام بينة)
بمداه أو شاهدها ليحلف
معه (حكم بها) وكذا وردت
اليمين على المدعى فنكل ثم اقام
بينته لاحتمال ان نكله
تورع ولقول جمع تابعين
البينة العادلة احق من
اليمين الفاجرة ورواه البخارى
والحصري خبر شاهدك او
يمينه ليس لك الا ذلك انما
هو حصر لحقه في التورع
اى لا ثالث لها واما منع
جمعها بأن يقيم الشاهدين
بعد اليمين فلا دلالة للخبر
عليه وقد لا تفيد البينة كما
لواجاب مدعى عليه بوديعة
بنى الاستحقاق وحلف
عليه فلا يفيد المدعى اقامة
بينته بانه اودعه لانها لا
تخالف ما حلف عليه من
نفي الاستحقاق ولو اشتملت
الدعوى على حقوق قله
التحليف على بعضها دون
بعض لا على كل منها يميننا
مستقلة الا ان فرقها في
دعاوى بحسبها كما قاله
الماوردي ولا يكلف جمعها
في دعوى واحدة ولو اقام
بينته ثم قال هي كاذبة او
مبطله سقطت هي لا أصل
الدعوى ولو ثبت جمع حق

الجمع في المغنى الا فوله ولا يكلف جمعها في دعوى واحدة وما نبه عليه (قوله غيره) اى كدعوى مال وغيره
وقوله فهو فيه كغيره يحكم فيه خليفته اوقاض آخر معنى (قول المتن ولو قال مدعى عليه أنا صبي) كان
ادعى عليه البلوغ لتصحج نحو عدم صدور منه فادعى الصبا لا بطلاله يجزى (قوله والصبي لا يحلف) عبارة المغنى
وشرحى لروض والمنهج وصباه يبطل حلفه في تحليفه باطل تحليفه اه (قوله وان كان الخ) غاية (قوله
ومن ثم قيل هذه من المستثنيات الخ) اى والواقع انها ليست منها لان الاقرار بالبلوغ ليس مقصود الدعوى
لانها ليست بالبلوغ بل بشئ آخر وان توقف على البلوغ رشيدى (قوله انبت) اى نبتت عاتته اسنى (قوله
حلف) اى وجوب بالسقوط القتل معنى وحكم برقه روض (قوله فان نكل قتل) ولو كان دعوى الصبا من
غيره كما اذا ادعى له وليه مالا وقال المدعى عليه من تدعى له المال بالغ فللولى طلب يمين المدعى عليه انه لا يعلمه
صغيرا فان نكل لا يحلف الولي على صباه وهل يحلف الصبي وجهان في فتاوى القاضى بناء على القولين في
الاسير اه اى والاظهر منها انه يحلف كما مر انفا (قول المتن واليمين الخ) اى غير المردودة معنى (قوله اى
كانه علم الخ) كان للتحقيق فلو قال لانه لكان اظهر يجزى وقد تجاب بان كانه هي الرواية (قوله كما رواه
احمد) فدل عن ان اليمين لا توجب برامة معنى (قوله كما رواه الخ) اى قوله كانه علم كذبه (قوله ليحلف معه)
الاولى وحلف معه (قول المتن حكم بها) اى وان نفاها المدعى حين الحلف معنى (قوله ثم اقام بينته) انظر لو اقام
شاهد اليحلف معه سم اقول عبارة الانوار ولو اقام شاهد ليحلف معه ممكن اه (قوله تورع) اى عن اليمين
الصادقة معنى (قوله ولقول جمع تابعين الخ) صريح صنيعة انه علمه لما زاده لكن جعله المغنى علة للتين حيث
قال عقب المتن لقوله صلى الله عليه وسلم البينة العادلة الخ (قوله لانها لا تخالف ما حلف عليه) اى لانه يمكن انه
اودعه لكن تلفت الوديعة من غير تقصير او رد هاله فلا يستحق عليه شيئا مراه يجزى (قوله بحسبها)
اى الحقوق (قوله لا اصل الدعوى) اى لاحتمال كونه محقا فيها والشهود مبطلين بشهادتهم بما يعلمونه
اسنى فلو اقام بينة اخرى سمعت يجزى (قوله من توجهت) الى قوله وترد اليمين في النهاية الا قوله لكن ينبغي
الى المتن وقوله ولا يجاب لحلفه الى اموال وقال (قوله فله استئناف دعوى الخ) قضية تنكير دعوى انه ليس له
اعادة الدعوى الاولى والتحليف نكير اجمع (قوله الذى طالب) الى قوله ولو قال للدعى في المغنى (قوله حينئذ)
اى حين الاطلاق لانه قد حلفه ويظن انه كنه عيب القاضى لاسيما اذا كان خصمه لا يتفطن لذلك اسنى ومعنى
(قوله من ذلك) اى تحليفه المدعى معنى (قوله ما لم تكن له بينة) ويرد اقامتها يتأمل رشيدى اقول يظهر
مراد الشارح بقول الانوار لو قال حلفى عند قاض اخر او اطلق و اقام بينة به سمعت وان استعمل لىانى بها
قال القاضى يميل الى ما قال ابن القاص ثلاثا وهو القياس وان لم تكن بينة و اودع تحليفه ممكن اه وفي الروض

(قوله ثم اقام بينته) انظر لو اقام شاهدا ليحلف معه (قوله ولو ثبت لجمع الخ) ينبغي مع ملاحظة هذا ملاحظة
ما تقدم في شرح قول المصنف في باب الشهادات ولو ادعت رثة مالا لمورثهم الخ وما ذكر هناك عن اليميني
وغيره وما في هامش ذلك المحل وقوله بخلاف ما لو انكروا رثة ميت الخ ارجع هل الامر كذلك لو ادعوا دينا
لمورثهم على مدين هل يكفيه يمين واحد اخذ من قوله وجوب الخ فيه كرون على هذا فوله ولو ثبت لجمع الخ
مفروضه في غير ذلك (قوله ولا يجاب لحلفه يمين الاصل) ابعد استئناف دعوى الخ قال ابن الرفعة تفقها
فان اصر على ذلك بعد استئناف الدعوى حلف المدعى على الاستحقاق واستحق اه شرح الروض
(قوله ايضا ولا يجاب لحلفه يمين الاصل) اى لو نكل المدعى عليه يمين الرد وطالب ان يحلف يمين الاصل

على واحد حلف لكل يمين لا يكتفى بيمين واحدة وان عارضها بخلاف ما لو انكروا رثة ميت دعوى دين عليه ورد اليمين على المدعى فانه
يحلف لم يمين او احدى يمينيه بان خصمه في الحقيقة فانهما الميت وهو واحد (ولو قال) من توجهت اليه يمين ابرأك عنها سقط حقه منها
لكن في هذه الدعوى لا غير فله استئناف دعوى وتحليفه وان قال (المدعى عليه) الذى طالب تحليفه (قد حلف مرة) على هذه الدعوى عند
قاض اخر او اطلق لكن ينبغي نذب الاستئناف (فلا حلف) انه لم يحلف (عليها) (ممكن) من ذلك ما لم تكن له بينة يمين براد اقامتها فيميل له

ثلاثة أيام (في الاصح) لان مقاله محتمل (٣٢٠) ولا يجاب المدعى لو قال قد حلفنى انى لم احلفه فليحلف على ذلك لئلا يتسلسل الامر فان

مع شرحه نحوه (قوله بينه الخ) أى على سبق التحليف (قوله ولا يجاب لحلفه بين الاصل) أى لو نكل المدعى عليه عن بين الرد وطلب ان يحلف بين الاصل سم وانوار (قوله بين الاصل) أى لا يمين التحليف المردودة عليه معنى (قوله الا بعد استئناف دعوى الخ) قال ابن الرفعة تفقهافان اصر على ذلك بعد استئناف الدعوى حلف المدعى على الاستحقاق واستحقاقه شرح الروض ومراه سم (قوله اما لو قال الخ) أى الخصم للقاضى روض (قوله حلفنى عندك) أى اما القاضى نهاية (قوله فان تذكر) أى القاضى تحليفه معنى (قوله عنه) أى ما طلبه معنى أى من الحلف (قوله ولم تفده) أى الخصم لا البينة أى بالحق (قوله ولا تفعه) أى المدعى عليه (قوله ولا) أى وإن لم يتذكر القاضى تحليفه اسنى (قوله ان القاضى لا يعتمد الخ) عبارة غيره ان القاضى متى تذكر حكمه امضاءه ولا فلا يعتمد البينة اه (قوله او بائعى) أى او نحوه من تلقى الملك منه (قوله مكن) أى المدعى عليه (قوله حلف هو) أى المدعى عليه يمين الرد الخ (قوله على مقرله) بفتح القاف (قوله فقال الخ) أى المدعى فهو تفسير للدعوى (قوله لا ملك المقر لك) لعل الوجه له لا ملكك لان الاقرار اخبار عن الحق السابق وعبارة الاذرى لو اقر رجل بدار فى يده لانسان فجاء رجل وادعى بها على المقر له فاجابه بانك حلفت الذى اقر لى بها تسمع دعواه له تحليفه ولو اقام بينة تسمع وإن نكل فلمقر له ان يحلف انه حلفه هذا اذا ادعى مفسرا بان هذه الدار ملكى منذ كذا ولم تكن ملكا لمن تلقيت منه فاما اذا ادعى مطلقا فلا يقبل قول المدعى عليه بانك حلفت من تلقيت الملك عنه لانه يدعى ملك الدار من المدعى عليه لا من تلقى الملك منه اه رشيدى (قوله فقال) أى المقر له المدعى عليه (قوله قد حلفته) أى المقر (قوله فيمكن) أى المقر له (قوله من تحليفه) أى المدعى (قوله انكر مدعى عليه فامر بالحلف فامتنع ونكل عن اليمين) فيه تطويل والاخصر الا وضح ما فى المغنى والمنهج واذا نكل المدعى عليه عن يمين طلبت منه اه (قوله اليمين المردودة) معمول حلف المدعى ويجوز ان يتنازع فيه ذلك وامر القاضى (قوله ان كان مدعىا عن نفسه) قيد به اخذا من قول المصنف الآتى ولو صبى الخ ع ش (قوله أى مكن) المدعى منه أى الحق (قوله أنه لا يحتاج بعد اليمين الخ) بل يثبت حق المدعى بمجرد الحلف معنى بناء على ان اليمين المردودة كالاقرار زبادة (قوله ومخالفة انى حنيفة واحمد فيه) أى بقولها بالقضاء للدعى بمجرد نكول الخصم (قوله ردت الخ) فيه شيء من حيث الصنيع بالنسبة لاحمد فتدبر سيد عمر ويحجب بان مخالفة انى حنيفة قبل احد لا تؤثر فى انعقاد الاجماع قبل انى حنيفة (قوله الاجماع قبلها الخ) أى الاجماع الكائن قبلها بمن تقدم عليها والاجماع حجة لا تجوز مخالفتها ع ش (قوله وصح انه) دليل ثان للتين عبارة الاسنى والمغنى عقب المتن لانه لا يثبت اليمين الخ ولان نكول الخصم محتمل ان يكون تورعا عن اليمين الصادقة كما يحتمل ان يكون تحرزا عن اليمين الكاذبة فلا يقضى به مع التردد فردت على المدعى اه (قوله رد اليمين على طالب الحق) أى وقضى له به ووجه الدلالة منه انه لم يكتف بالنكول ع ش (قوله لا فى محض حق الله تعالى) بل لا تسمع فيه الدعوى كامر (قول المتن والنكول) لغة ما خوذ من نكل عن العذر وعن اليمين جنب معنى (قوله يحتمل) الى قول المتن لم تسمع فى النهاية الا قوله وسيعلم الى ومن النكول وقوله او تحلف وقوله على المنقول المعتمد وقوله فان حلف الخصم الى ولو نكل وقوله لانها حجة الى المتن (قول المتن أن يقول أنا ناكل الخ) عبارة الروض مع شرحه والنكول ان يقول له القاضى احلف او قل والله او بالله لان يقول له انحلف بالله فيقول لا او يقول أنا ناكل فقوله هذا بعد قول القاضى المذكور نكول وانما لم يكن نكولا بعد قوله له انحلف لان ذلك من القاضى استخبار لاستحلاف اه فيعلم من هذا مع قول الشارح الا فى جانب المدعى او اتحلف الفرق بين اتحلف فى جانب المدعى عليه وجانب المدعى سم (قوله بعد عرض اليمين) الى قوله كما اعتمدها فى المغنى

(قوله أيضا ولا يجاب لحلفه بين الاصل) الا بعد استئناف دعوى لانها الآن فى دعوى أخرى فان أصر على ذلك قال ابن الرفعة حلف المدعى واستحق م (قوله والنكول ان يقول أنا ناكل الخ) عبارة الروض

نكل حلف المدعى عليه يمين الرد وان دعت الخصم منه ولا يجاب لحلفه بين الاصل الا بعد استئناف دعوى لانها الآن فى دعوى اخرى اما لو قال حلفنى عندك فان تذكر منع خصمه عنه ولم تفده لا البينة ولا حلفه ولا تفعه البينة بالتحليف لما مر ان القاضى لا يعتمد بينة بحكمه بدون تذكره ولو قال للمدعى قد حلفت أى أو بائعى على هذا مكن من تحليفه على نفي ذلك ايضا فان نكل حلف هو وكذا لو ادعى على مقرله بدار فى يد المقر فقال له ملكى لا ملك المقر لك فقال قد حلفته فاحلف انك لم تحلفه فيمكن من تحليفه (وإذا) انكر مدعى عليه فامر بالحلف فامتنع (و) (نكل) عن اليمين (حلف المدعى) بعد أمر القاضى له اليمين المردودة ان كان مدعىا عن نفسه لنحول اليمين اليه (وقضى له) بالحق أى مكن منه اذ الذى فى الروضة واصلا انه لا يحتاج بعد اليمين الى القضاء له به (ولا يقضى له بنكوله) أى الخصم وحده ومخالفة انى حنيفة واحمد فيه ردت بنقل مالك رضى الله عنهم فى موطنه الاجماع قبلها على خلاف قولها

وصح أنه ^{عليه السلام} رد اليمين على طالب الحق وترد اليمين فى كل حق يتعلق بالآدمى ولو ضمننا كافى صودة القاذف لا فى محض حق الله (قوله تعالى كالا يحكم القاضى فيه بعلمه) (والنكول) يحصل بأمر منها (أن يقول) بعد عرض اليمين عليه (أنا ناكل أو يقول له القاضى احلف فيقول

لا أحلف) لصراحتهم فيه ومن ثم لو طالب العود إلى الحلف لم يرض المدعى لم يجب كما اعتماداً وإن نازع فيه جمع ورجح البلقيني أنه لا بد من الحكم
لأنه يجتهد فيه وسيعلم مما يأتي في مسألة الحرب أن محل قولها هنا لم يجب ما إذا وجبه (٣٢١) القاضي البين على المدعى ولو باقياً عليه ليحلفه

فقول شيخنا كغيره هنا
فانه ردها وان لم يحكم به
مرادهم وان لم يصرح بالحكم
به لما صرحوا به
في مسألة الحرب بقولهم
للخصم بعد نكوله إلى آخر
ما يأتي الصريح في أنه لا يقطع
حقه من البين بمجرد
النكول وحيث استوت
هذه ومسألة السكوت
الآتية في أنه لا بد من حكم
القاضي حقيقة أو تنزيلاً
فان قلت بل يفترقان في أن
هذا قبل الحكم بالتنزيل يسمى
ناكلاً بخلاف الساكت
قلت ليس لاختلافهما في
بجرد التسمية فائدة هنا فان
قلت يمكن تناويل قولهم
الآتي بعد نكوله أي
بالسكوت ويبقى ما هنا على
أطلاقه أنه لا يحتاج إلى حكم
ولو تنزيلاً قلت يمكن لولا
قول الروضة ومقتضاه
التسوية الخ فتأمله ومن
النكول أيضاً أن يقول له
قل بالله فيقول بالرحمن كذا
أطلقوه ويظهر تقييده أخذاً
بما يأتي فيمن توسم فيه
الجهل بأن يصبر عليه بعد
تعريفه بأنه يجب امتثال
ما أمر به الحاكم وكلامهم
هنا صريح في الاكتفاء
بالحلف بالرحمن وهو ظاهر
خلافاً للبقيني وفي قل بالله
فقال والله أو الله وجهان
والمعتمد أنه ليس بناكل

(قوله ومن ثم لو طالب) أي المدعى عليه العود إلى الحلف أي بعد حكم الحاكم بالنكول ولو تنزيلاً كما يعلم من
كلامه بعد كذا في ع وش وقال الرشدي والظاهر أن الشارح إنما اسقط هذا أي قول ابن حجر وسيعلم إلى
قوله ومن النكول قصد الاعتماد على الشارح بدليل أنه تبرأ عن اشتراط الحكم في مسألة الحرب الآتية
لكنه تبع ابن حجر فيما يأتي من قوله بعد امتناع المدعى عليه وقوله بما تقررهنا وفيما أمر علم الخ اه (قوله)
أنه لا بد من الحكم) أي ولو تنزيلاً (قوله بما يأتي) أي انفاءً للشارح (قوله ولو باقياً عليه ليحلفه)
عبارة شرح الروض قال في الأصل وان أقبل عليه ليحلفه ولم يقل بعد أحلف فهل هو كما لو قال أحلف
وجهان قال في الكفاية أقربهما نعم بل نقله البغوي في تعليقه عن الأصحاب كما قاله الأذري اه سم (قوله)
فقول شيخنا الخ) أي في شرح الروض (قوله هنا) أي فيما لو صرح بالنكول (قوله فانه يرددها وان لم
يحكم به) عبارة في شرح الروض بخلاف ما لو صرح بالنكول فانه ردها وان لم يحكم به اه سم (قوله)
مرادهم وان لم يصرح بالحكم به) خلافاً للنهاية على ما مر عن الرشدي وللمعنى عبارة عقب المتن لصراحتهم
في الامتناع فردد البين وان لم يحكم القاضي بالنكول ثم قال في شرح فان سكت حكم القاضي الخ لا بد من
الحكم هـ ليترب عليه رد البين بخلاف ما لو صرح بالنكول ترد وان لم يحكم القاضي به اه وفي الانوار
والمنهج نحوها (قوله وحيث استوت الخ) خلافاً للبقيني كما مر وللنهاية على ما مر عن الرشدي (قوله هذه)
أي مسألة المتن من التصريح بالنكول (قوله بل يفترقان) الأولى التانيث (قوله في أن هذا) أي المصريح
بالنكول كان يقول انا ناكل (قوله ما هنا) أي قول المتن والنكول أن يقول انا ناكل الخ (قوله ومن
النكول) إلى قوله كذا أطلقوه في المعنى (قوله بما يأتي) أي انفاءً في شرح فان سكت حكم القاضي بنكولة
(قوله توسم) أي ظهر ع وش وعبارة الانوار وتفرس اه (قوله بان يصر الخ) متعلق بالتقييد (قوله)
عليه) أي بالرحمن (قوله وهو ظاهر) انظر هل الحلف بغير الرحمن من الاسماء والصفات مثله رشدي أقول
الظاهر نعم الآن أن يوجد نقل بخلافه (قوله وفي قل بالله) إلى قوله لوجود الاسم في المعنى (قوله وكذا في عكسه
الخ) أي بان قال قل بالله أو الله فقال بالله عبارة المعنى ولو قال قل بالله بالمشاة فرق فقال بالله بالوحدة قال
الشيخان عن الفقهاء يكون ميمناً لأنه ابلغ واشهر اه (قوله خلافاً للبقيني) وافقه المعنى عبارة قال الشيخان
ويجريان فيما لو غلط عليه باللفظ أو الزمان أو المكان وامتنع وصحح البلقيني أيضاً أنه لا يكون نكولاً وهو
الظاهر لأن التغليظ بذلك ليس راجعاً فلا يكون الممتنع منه ناكلاً اه (قوله لأن التغليظ الخ) قد يرددها
مر في العدول عن بالله إلى بالرحمن (قوله بعد عرض البين) إلى قوله وبما تقرره في المعنى إلا قوله ومنه ما
يأتي وقوله امتناع المدعى عليه وقوله وأحلف إلى المتن (قوله لالتحذو دة) أي كالغباوة والجهل والخرس
والنكول أن يقول له أحلف أو قل والله لا تخلف بالله فيقول لا أو يقول انا ناكل اه قال في شرحه وإنما
لم يكن نكولاً بعد قوله له تخلف لأن ذلك من القاضي استخبار لا استخلاف لهذا لو بادر الخصم حيث
سمع ذلك أحلف لم يمتد يمينه اه فيعلم من هذا م قول المرح الآتي في جانب المدعى أو تخلف الفرق
بين تخلف في جانب المدعى عليه وجانب المدعى (قوله ولو باقياً عليه ليحلفه) عبارة شرح الروض
قال في الأصل وان أقبل عليه ليحلفه ولم يقل بعد أحلف فهل هو كما لو قال أحلف وجهان قال في
الكفاية أقربهما نعم نقله البغوي في تعليقه عن الأصحاب كما قاله الأذري اه قوله فقول شيخنا
كغيره هنا فانه يرددها الخ عبارة في شرح الروض بخلاف ما لو صرح بالنكول فانه ردها وان
لم يحكم به اه (قوله والمعتمد أنه ليس بناكل) انظر على الوجه الآخر أنه ناكل هل تكون البين منعقدة
حتى تلزم الكفارة عند الحنث فيها والقياس انعقادها لكن في كلام بعضهم التصريح بعدم انعقادها
فايراجع وليحذر (قوله فناكل على المعتمد) كتب عليه مر

(٤١) - شرواني وابن قاسم - عاشر - وكذا في عكسه لوجود الاسم وإنما التفاوت في مجرد الصلة فلم يؤثر ولو امتنع
من التغليظ بشيء مما مر فناكل على المعتمد خلافاً للبقيني (فان سكت) بعد عرض البين عليه لا التحذو دة (حكم القاضي بنكوله) بأن

يقول له جعلناك ناكلا أو نكلك بالتمديد لا امتناعه ولا يصير هنا ناكلا بغير حكم ومنه ما يأتي لأن ما صدر عنه ليس صريح نكول ويسن للقاضي عرضها عليه ثلاثا وهو في الساكت آكد (٣٢٣) ولو توهم فيه جهل حكم النكول عرفه به وجوب بان يقول له ان نكولك يوجب حلف

المدعى وأنه لا تسمع ينتك بعده باداء أو نحوه فان حكم عليه ولم يعرفه نفذ لانه المقصر بعدم تعلبه حكم النكول (وقوله) أى القاضي (للدعى) بعدم امتناع المدعى عليه أو سكوته (احلف) أو اتخلف وأقباله عليه ليحلفه وإن لم يقل له احلف على المنقول المعتمد (حكم) منه (بنكوله) أى نازل منزلة قوله حكمت بنكوله فليس للمدعى عيه ان يحلف الا ان رضى المدعى وبما تقرر هنا وفيما مر علم ان الخصم بعد نكوله العود الى الحلف وان كان قد هرب وعاد مالم يحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلا والالم يعدله الا ان رضى المدعى فان لم يحلف لم يكن للمدعى حلف المردودة لتقصيره برضاه بحلفه ولو هرب الخصم من مجلس الحكم بعد نكوله وقبل عرض القاضي لليمين على المدعى امتنع على المدعى حلف المردودة كما علم مما تقرر وله طلب بين خصمه بعد اقامة شاهد واحد وحينئذ لا ينفعه الا البينة الكاملة فان حلف الخصم سقطت الدعوى وليس له تجديدها في مجلس آخر ليقيم البينة لتقصيره ولو نكل في جواب وكيل

بجبرى (قوله هنا) أى فى النكول الضمنى وهو السكوت المذكور بجبرى ولا يخفى انه ليس بقيد عند الشارح لما مر من قوله وحينئذ استوت الخ وإتماما لقيد عند المغنى كما مر وعند النهاية على ما مر (قوله ومنه) أى من الحكم بالنكول ما يأتي فى المن والشرح (قوله) وهو فى الساكت آكد. ظاهر هذا انه يعرض عليه بعد تصريحه بالنكول رشيدى اقول ويصرح بذلك قول المغنى والاستحباب فيما إذا سكت أكثر منه فيما إذا صرح بالنكول اه (قوله) يوجب حلف المدعى (قوله) واخذ الحلف منك اسنى ومغنى (قوله) نفذ أى وأثم بعدم تعلبه عرش (قوله) بعد امتناع المدعى عليه كذا فى النهاية وكتب عليه الرشيدى مانصه الا صوب حذفة لما مر ان الامتناع صريح نكول فلا يحتاج إلى حكم خلافاً للبلقى وقد مر انه تبع فى هذا ابن حجر اه (قوله) وبما تقرر الخ كذا فى النهاية وكتب عليه الرشيدى مانصه قد مرنا انه تبع فى هذا ايضا ابن حجر ولم يقدم هو ما يعلم منه هذا اه (قوله) فان لم يحلف أى بعد رضا المدعى سم ورشيدى (قوله) لم يكن للمدعى حلف المردودة على ما قاله الرافعى عن البغوى كذا فى النهاية وكتب عليه الرشيدى مانصه أى ولا فاقدمه فى صدر مسألة النكول خلافاً لهذا التبرى يدل على انه إنما أسقط ما قدمناه عن ابن حجر قصدا لعدم اعتاده اياه وان تبعه فيما نهينا عليه اه وسأبقى عن سم ما يتعلق بالمقام (قوله) لتقصيره ولا ينفعه بعد ذلك الا البينة ولو شاهدوا ويمينا فلا يتمكن من تجديد الدعوى وتحليف خصمه فى مجلس آخر انوار وروض مع شرحه (قوله) كما علم مما تقرر أى لانه علم انه فى تحول اليمين للمدعى من حكم بالنكول حقيقة أو تنزيلا ولم يوجد فيما ذكر سم (قوله) وله طلب بين إلى قوله فعليه يجب الحق فى المغنى لا اقله لانه لا حاجة إلى المتن (قوله) وحينئذ أى حين إذ طلب بين خصمه بعد اقامة الشاهد سم (قوله) لا ينفعه الا البينة الكاملة) أى وليس له ان يعود ويحلف سم ورشيدى زاد الا انوار ولا استئناف الدعوى واعادة الشاهد ليحلف معه اه (قوله) فان حلف الخصم سقطت الدعوى) أى وان نكل حلف المدعى كما قاله الاسنوى ونقله عن مقتضى كلام الرافعى قاله سم ثم قال بعد سرد عبارة الروض وشرحه فعلم ان الشارح أى التحفة مشى على ما فرعه الاصل أى الروضة على ما عليه الامام ومن تبعه والحاصل عليه انه يسقط حق المدعى بمجرد طلبه بين الخصم من اليمين ولا ينفعه الا البينة مالم يحلف الخصم ولا انقطعت الخصومة أو ينكل ولا احلف هو ثم لا يخفى ان الكلام فيما إذا طلب المدعى بين الخصم بعد اقامة شاهده وينبغى فيما إذا رضى المدعى بيمين الخصم بعد الحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلا انه كذلك حتى يجزى فيه جميع الحاصل المذكور وسأبقى انه اذا لم يحلف المدعى ولم يتعل بشيء ان له اقامة البينة فعلى ثبوت هذا الحاصل يعلم الفرق بين ما لو طلب بين الخصم ومالو امتنع ولم يطلب وانه يتمتع اقامة البينة بعد ذلك اذا حلف الخصم بخلاف الثانى اه اقول وقوله حتى يجزى فيه جميع الحاصل المذكور يخالف قول الشارح المتقدم فان لم يحلف لم يكن للمدعى حلف المردودة ويوافق التبرى المتقدم عن النهاية (قوله) فله ان يحلفه) عبارة الاسنى والمغنى والا نوار ان يحلف وفى الرشيدى بعد ذكر ما عن الاخير مانصه فالضمير فى فله للوكل وعبارة الا نوار اصوب اه (قوله) من المدعى عليه او القاضي) لعل الاول راجع للنكول الصريح والثانى للنكول الضمنى والا فلا بد من طلب القاضي لليمين مطلقا كما مر (قوله) اى غالبا لعله احتراز به عن المستثنيات الآتية بقول المصنف ومن طوب بركة الخ (قوله) توصل

(قوله) فان حكم عليه ولم يعرفه نفذ كتب عليه مر (قوله) فان لم يحلف أى بعد رضا المدعى بدليل التعليل (قوله) كما علم مما تقرر) أى لانه علم انه لا بد فى تحول اليمين للمدعى من حكم بالنكول حقيقة أو تنزيلا ولم يوجد فيما ذكر (قوله) وحينئذ لا ينفعه الا البينة) أى وحينئذ له طلب بين خصمه بعد اقامة الشاهد (قوله) ايضا وحينئذ لا ينفعه الا البينة الكاملة) فليس له ان يعود ويحلف (قوله) فان حلف الخصم سقطت الدعوى) أى وان نكل حلف المدعى كما قاله الاسنوى ونقله عن مقتضى

المدعى ثم حضر الموكل فله ان يحلفه بلا تجديد دعوى (واليمين المردودة) من المدعى عليه أو القاضي على المدعى (فى) بيناء قول) انها (كبينة) يقيمها المدعى لانها حجة مثلها أى غالبا (و) فى (الاطهر) انها (كاقرار المدعى عليه) لانه بنكوله توصل للحق فاشبهه اقراره

(ف) عليه يجب الحق بفرغ المدعى من يمين الردم غير افتقار إلى حكم كاسر و (لواقام المدعى عليه بعد ما بينته) أو حجة أخرى (باداه أو ابراه) أو نحوهما من المسقطات (لم تسمع) لتكذيبه لها بأقراره وقال في محل آخر تسمع وصحح الاسنوى الاول والبلقينى الثانى وبسط الكلام عليه وتبعه الزركشى فصوله لانه اقرار تقديرى لا لتحقيق فلا تكذيب فيه واعترض بان ظاهر كلام (٣٣٣) الشيخين تفرغ السماع على الضعيف

بناء المجزول عبارة شرح المنهج لانه يتوصل باليمين بعد نكوله إلى الحق الخ (قوله فعلية الخ) اى على الاظهر (قوله كاسر) اى انفاى شرح وقضى له (قوله الاول) اى عدم السماع (قوله واعترض) اى كلام البلقينى ومن تبعه (قوله وهو متجه) اى الاعتراض (قوله فاق) اى الدميرى (قوله ويرده الخ) لما يرد عليه لو سلم ما قاله الدميرى وقد قال شيخنا الشهاب الرملى ان المعتمد خلاف ما نقله الدميرى وانه لا فرق بين الدين والعين سم (قوله ويوجه الخ) خلافا للناية والمعنى عبارة الاول ولا فرق في ذلك اى عدم السماع ان يكون المدعى به ديناً او عيناً وان نقل الدميرى عن علماء عصره انهم افتوا بسماها فيما إذا كان المدعى عيناً او اشار اليه المتن بقوله باداه او ابراه وافتى ابن الصلاح فيمن ادعى حصه من ملك يداخيه ارفا فانكر خلف المدعى المردودة وحكم له فاقام المدعى عليه بينة بأن اباه اقر له به وحكم له به بانه يتبين بطلان الحكم السابق ونظريه الغزى بان قياس كون المردودة كاقرار المدعى عليه ان لا تسمع بينته اه ويرده ما تقرر عن الدميرى ويوجه بان العين اقوى من الدين وان الاقرار هنا ليس حقيقياً من كل وجه (فان لم يحلف المدعى ولم يتعل بشئ) بان لم يبد عذرا ولا طلب مهلة او قال انا ناكل مطلقاً او سكنت وحكم القاضي بنكوله اخذا بما مر نعم يلزم الحاكم هنا سواه عن سبب امتناعه بخلاف المدعى عليه لان امتناعه ثبت للبدعى حق الحلف والحكم بيمينه فلا يؤخر حقه بالبحث والسؤال بخلاف امتناع المدعى وايضا فالمدعى عليه

بيناه المجزول عبارة شرح المنهج لانه يتوصل باليمين بعد نكوله إلى الحق الخ (قوله فعلية الخ) اى على الاظهر (قوله كاسر) اى انفاى شرح وقضى له (قوله الاول) اى عدم السماع (قوله واعترض) اى كلام البلقينى ومن تبعه (قوله وهو متجه) اى الاعتراض (قوله فاق) اى الدميرى (قوله ويرده الخ) لما يرد عليه لو سلم ما قاله الدميرى وقد قال شيخنا الشهاب الرملى ان المعتمد خلاف ما نقله الدميرى وانه لا فرق بين الدين والعين سم (قوله ويوجه الخ) خلافا للناية والمعنى عبارة الاول ولا فرق في ذلك اى عدم السماع ان يكون المدعى به ديناً او عيناً وان نقل الدميرى عن علماء عصره انهم افتوا بسماها فيما إذا كان المدعى عيناً او اشار اليه المتن بقوله باداه او ابراه وافتى ابن الصلاح فيمن ادعى حصه من ملك يداخيه ارفا فانكر خلف المدعى المردودة وحكم له فاقام المدعى عليه بينة بأن اباه اقر له به وحكم له به بانه يتبين بطلان الحكم السابق ونظريه الغزى بان قياس كون المردودة كاقرار المدعى عليه ان لا تسمع بينته اه ويرده ما تقرر عن الدميرى ويوجه بان العين اقوى من الدين وان الاقرار هنا ليس حقيقياً من كل وجه (فان لم يحلف المدعى ولم يتعل بشئ) بان لم يبد عذرا ولا طلب مهلة او قال انا ناكل مطلقاً او سكنت وحكم القاضي بنكوله اخذا بما مر نعم يلزم الحاكم هنا سواه عن سبب امتناعه بخلاف المدعى عليه لان امتناعه ثبت للبدعى حق الحلف والحكم بيمينه فلا يؤخر حقه بالبحث والسؤال بخلاف امتناع المدعى وايضا فالمدعى عليه

بمجرد امتناعه من اليمين يتحول الحق للبدعى فامتنع على القاضي التعرض لاسقاطه بخلاف نكول المدعى فانه لا يجب به حق لغيره فيسأله القاضي عن سبب امتناعه (سقط حقه من اليمين) لاعراضه فليس له العود اليها في هذا المجلس وغيره والا لاضرر ورفع كل يوم إلى قاض (وليس له مطالبة الخصم) الا ان يقيم بينة كالو حلف المدعى عليه ومحل ان توقف نبوت الحق على يمين المدعى والا لم يحتج ليمينه كما إذا ادعى الفامن ثمن مبيع فقال المشتري اقبضتك ياها فانكر البائع فيصدق بيمينه.

فان نكل وحائب المشتري انما هي الخسائر من ان نكل ابتداء الزم الالف للاحكام المذكور بل لا فراره بلزوم المال بالشراء ابتداء ومثله ما اذا ولدت وطلقها ثم قال ولدت قبل الطلاق فاعتدى فقالت بل بعده فيصدق بيمينته فان نكل وحلفت فلا عدة وإن نكلت أيضا اعتدت لالنكول بل لاصل بقاء النكاح وآثاره فيعمل به ما لم يظهر دافع (وإن تعلم) المدعى (بأقامة بينة أو مراجعة حساب) أو الفقهاء أو بارادة ترو (أمهل) وجوباً على الاوجه (ثلاثة أيام) فقط لئلا (٣٢٤) يضرب بالمدعى عليه فيسقط حقه من اليمين بعد مضي الثلاثة من غير عذر (وقيل

مساحة لان الكلام في امتناع المدعى من يمين الرد وليس هناك الا ان يقال المشتري يدعى الاقباض رقد امتنع من يمين الرسم عبارة الرشدي لا تخفى ان هذا دعوى من الاولى من البائع وهي المطالبة بالثمن والثانية من المشتري وهي دعوى الاقباض والزام المشتري بالالف انما هو باعتبار نكوله عن اليمين المردودة بالنسبة لدعواه فلم يندفع عنه خصمه اذ مقصود دعواه دفع مطالبة البائع فهو على قياس كلام المصنف فلا حجة لقول الثمار وحمله الخ وكذا يقال في المسئلة التي بعدها فتأمل اه (قوله وإن نكل الخ) اي المشتري (قوله) فيعمل به اي هذا الاصل (قول المتن وان تعلم بأقامه بينة) بان قال عندي بينة اريد ان اقيمها اسنى (قوله) (أو الفقهاء) الى قوله وفيه نظر في المعنى لا قوله ولا نجاحه الى لكن فرق (قول المتن ثلاثة أيام) قال الروياني وإذا أمهلناه ثلاثة فاحضر شاهد ابعدها وطلب الامهال لياتي بالشاهد الثاني امهلناه ثلاثة اخرى اسنى (قوله) فانه يمهل ثلاثا) قال في التنبيه وللدعي ملازمة حتى يقيم البينة قال ابن النقيب فان اراد دخول منزله دخل معه إن اذن والا منعه من دخوله كذا حكاه الروياني اه سم (قوله كما سر) اي اول الباب مغنى (قول المتن) امهل الى اخر المجلس) ولا يزداد الا برضا المدعى انوار (قوله) لان مراد ذلك القول الخ) يرد عليه ان سليمان مراده ذلك لكن امهاله بمشيتة المدعى لا يتقيد بمشيتة امهاله الى اخر المجلس فانه لو شاء امهاله ابدان فلا وجه للتقيد فتأمل ومن هنا اعتمد شيخنا الشهاب الرملي ان المراد ان شاء القاضي سم عبارة الرشدي وبما يرد كون المراد ان شاء المدعى انه لو كان كذلك لم يكن للتقيد باخر المجلس وجه اذ له ترك الحق بالكلية اه (قوله وعلى الاول) ان المراد ان شاء القاضي (قوله ان محله) اي محل جواز امهال القاضي (قوله) لكون بينته الخ) اي أو نفس المدعى سلطان (قوله ان المراد) اي بالمجلس نهاية (قوله مجلس القاضي) اي مجلس هذين الخصمين كذا في عرش لعل فيه سقطه والاصل اي لا مجلس الخ (قوله) وكان النكول) اي المذكور في قوله وإن لم يحلف المدعى الخ سم عبارة الرشدي يعني كاستمتاع المدعى من يمين الرد في التفصيل المار اه (قوله لم يلزمه) اي المدعى عليه عرش (قوله) اما بعد اقامة شاهد) ظاهره ولو واحد بلا يمين لكن تعبير الروض بالبينة مع تعليل شرحه بان المدعى اتى بما عليه والنظر في حال البينة من وظيفة القاضي الخ كالصريح في اشتراط شاهدين او شاهد يمين ثم رأيت في الانوار ما نصه ولو أقام شاهدين بعين أو دين فطلب

أبدا) لان اليمين حقه فله تأخيرها كالبينة ولا تجاهاه انتصر له بان الجمهور عليه لكن فرق الاولون بان البينة قد لا تساعد ولا تحضر واليمين اليه (وان استعمل المدعى عليه حين استحلف لينظر حسابه) او طلب الامهال واطلق كما فهم بالاولى (لم يعمل) الا برضا المدعى لانه مجبور على الاقرار واليمين بخلاف المدعى فانه يختار في طلب حقه فله تأخيرها (وقيل) يعمل (ثلاثة) من الايام للحاجة وخرج لينظر حسابه ما لو استعمل لأقامة حجة بنحو اداء فانه يمهل ثلاثا كما مر (ولو استعمل في ابتداء الجواب) لينظر في الحساب او يسأل الفقهاء مثلا (امهل الى اخر المجلس) ان رآه القاضي كما اقتضاه كلامهما وجرى عليه جمع والقول بان المراد ان شاء المدعى رده البقعة بان هذا لا يحتاج اليه لان للبدعي ترك الدعوى من اصلها اه وفيه نظر لان مراد ذلك القول ان شاء المدعى

وليس له تجديد في مجلس اخر اقيم البينة يعلم الفرق بين ما لو امتنع من اليمين وطلب يمين الخصم كما هو السابق وما لو امتنع منها ولم يطلب ذلك فانه في الاول يتمتع عليه اقامة البينة بعد ذلك اذا حلف الخصم بخلاف الثاني (قوله) الا ان يقيم بينة) ينبغي بعد تجديد دعوى بمجلس اخر فليراجع (قوله كما اذا ادعى الخ) لعل فيه مساحة لان الكلام في امتناع المدعى من يمين الرد وهذا ليس امتناع المدعى من يمين الرد الا ان يقال المشتري يدعى الاقباض وقد امتنع من يمين الرد (قوله وجوباً على الاوجه) كتب عليه مر (قوله) فانه يمهل ثلاثا كما مر) قال في التنبيه وللدعي ملازمة حتى يقيم البينة قال ابن النقيب فاذا اراد دخول منزله دخل معه ان اذن والا منعه من دخوله كذا حكاه الروياني اه (قوله ان رآه القاضي) كتب عليه مر (قوله) لان مراد ذلك القول الخ) يرد عليه ان سليمان مراده ذلك لكن امهاله بمشيتة المدعى لا يتقيد بمشيتة امهاله الى اخر المجلس فانه لو شاء امهاله ابدان فلا وجه للتقيد فليتأمل ومن هنا اعتمد شيخنا الشهاب الرملي ان المراد ان شاء القاضي (قوله) وكان النكول) اي المذكور في قوله لو ان لم يحلف المدعى الخ

امهاله والام بعميل وانما الذي يرد ان هذه مدة قريبة جدا وفيها مصلحة للبدعي عليه من غير مضرعة على المدعى فلم يحتج لرضاه وعلى الاول يتجه أن محله ما لم يضرب الامهال بالمدعى لكون بينته على جناح سفر كما هو ظاهر ويظهر ان المراد مجلس القاضي وكان النكول ما لو أقام شاهد يلحلف معه فلم يحلف فان علل امتناعه بعد زامه لثلاثة أيام ولا فلا (تنبيه) ادعى عليه ولم يحلفه وطلب منه كفيلا حتى يأتي ببينة لم يلزمه واعتياد القضاء خلافه حملة الامام على ما اذا خيف هربه اما بعد إقامة شاهد وان لم يعدل فيطالب بكفيل

فان امتنع بحسب الامتناع للثبوت الحق (ومن طواب) بجزية بهد اسلامه فقال وقد كاز غاب اسلمت قبل تمام السنة وقال العامل بل بعدها حلف المسلم فان نكل اخذت منه لتعذر ردها فان ادعى ذلك وهو حاضر لم يقبل واخذت منه او (بزكاة فادعى دفعها الى ساع آخر او غلط خارج) او مسقطا اخر ندب تحليفه فان نكل لم يطالب بشيء (و) اما اذا (الزمناه اليه) على خلاف المعتد السابق (فنكل وتعذر رد اليمين) لعدم انحصار المستحق (فلا يصح) على هذا الضعيف (انها تؤخذ منه) لا للحكم بالنكول بل لان ذلك هو مقتضى ملك النصاب والحول ولو ادعى ولد مرتزق البلوغ بالا حلام ليثبت اسمه حلف فان نكل لم يعط للفضاء بالنكول بل لان (٣٢٥) الموجب لاثبات اسمه وهو الحلف لم

يوجد ولو نكل مدعى عليه بمال ميت بلا وارث او نحو وقف عام او على مسجد حبس الى ان يحلف او يقر وكذا الوادعى وصى ميت على وارثه انه اوصى بثلث ماله للفقراء مثلا فانكر ونكل عن اليمين فيحبس الى ان يقر او يحلف (ولو ادعى ولي صبي) او مجنون ولو وصيا او قبا (ديناله) على اخر (فانكروا نكل لم يحلف الولي) كالا يحلف مع الشاهد لبعد اثبات الحق لانسان يمينه غيره فيوقف الى كماله (وقيل يحلف) لانه بمنزلة (وقيل ان ادعى مباشرة سبيه) اى ثبوته بمباشرة لسبيه (حلف) لان العهدة تتعلق به وهذا هو المعتد لانه الذى رجحاه فى الصداق واعتمده الاسنوى وغيره ورد بان ما قاله ثم لا يخالف ما هنا لانه انما يحلف على فعل نفسه والمهر يثبت ضمنا لا مقصودا وكذا البيع بخلاف غيرهما وان تعلق بمباشرة فهو ما هنا ويجاب بانه حيث تعلقت

كفيلا الى أن بعد لا طواب أى المدعى عليه به ان لم يتزع المال ولم يحبس المديون ولو امتنع الخ أى ومثلها الشاهدو يمين (قوله فان امتنع) أى من اعطاء الكفيل (قول الماتن ومن طواب الخ) اشار بذلك لمسائل تستثنى من القضاء بالنكول عن اليمين معنى (قوله بجزية) الى قوله وكذا الوادعى فى المعنى الا قوله وقد كان غاب وقوله فان ادعى الى الماتن وقوله او مسقطا اخر ولغة نحو فى او نحو وقف (قوله بجزية) اى كاملة (قوله لم يقبل الخ) اى لكون دعواه خلاف الظاهر (قول الماتن او غلط خارج) اى او لم يدع دفعها بل ادعى غلط خارج بعد التزامه القدر الواجب معنى (قوله السابق) اى انفا (قوله لان ذلك) اى وجوب الزكاة (قوله والحول) معطوف على ملك رشيدى (قوله لم يعط) الاول لم يثبت (قوله ولو نكل مدعى عليه بمال ميت الخ) بان يدعيه القاضى او منصوبه معنى وانوار (قوله نحو ونف الخ) اى كالذر للفقراء (قول الماتن ولو ادعى الخ) اشار به لما يستثنى من رد اليمين على المدعى معنى (قوله او مجنون) الى قوله وهذا هو المعتد فى المعنى (قوله ولو وصيا الخ) عبارة الانوار ولو ادعى ولي الصبي او المجنون ديناله على انسان فانكروا نكل فلا رد اليمين على الولي ولو اقام الولي شاهدا لا يحلف معه ولو ادعى عليه دين في ذمة الصبي لا يحلف الولي اذا أنكر لان اقراره غير مقبول والوصى واقم وقيم المسجد والوف كولو في الدعوى والدعوى عاينهم ولو ادعى قيم المحجور عليه بسفهو نكل المدعى عليه حلف المحجور عليه انه يلزمه تسليم المال ولا يقول الى وقيمه بقول فى الدعوى و يلزمه تسليمه الى اه زاد المعنى قبيل قوله ولو ادعى قيم السفينة المحجور الخ ولو اقر القيم بما ادعاه الخصم انزل و اقام القاضى غيره ولو ادعى ان هذا القيم قبضه فانكر حلف ومن وجب عليه يمين نقل المصنف عن البويطى انه يجوز ان يفديها بالمال قال الزركشى والمذهب المنع والتجوز من قول البويطى لا الشافعى ونقل المنع ايضا عن القاضى ابى الطيب وهذا هو الظاهر اه زاد ايضا عقب قوله تسليم المال لفظ الى ولي (قول الماتن لم يحلف الولي) اى ما لم يرد ثبوت العقد الذى باشره بيده فيحلف ويثبت الحق ضمنا ومثله يجرى فى الوصى والوكيل سم اه بجيرى (قوله فيونف الى كماله) عبارة المعنى والروض والانوار فيكتب القاضى بما جرى محض او يوقف الامر للبلوغ او الافاقاه (قوله اى ثبوته بمباشرة لسبيه) كان ادعى بشئ ما باشره لموليه اسنى (قوله وهذا هو المعتد) خلافا للشيخ الاسلام والنهاية والمعنى والانوار (قوله فى الصداق الخ) عبارة الاسنى قال الاسنوى والفتوى على هذا التفصيل فقد نص عليه فى الام وهو الموافق لما رى فى الصداق فيما اذا اختلف فى قدره زوج وولى صغيرة او مجنونة اه (قوله وورد الخ) جرى على هذا الرديشخ الاسلام والنهاية والمعنى (قوله لانه انما يحلف الخ) اى فى الصداق على فعل نفسه وهو العقد الذى جرى على كذا نهاية (قوله بخلاف غيرهما الخ) فانه يحلف ان موليه يستحق كذا وهو متمتع نهاية (قوله ومر) الى الفرع فى النهاية (قوله بها) اى يمينته (قوله ونظيره اى الوارث (قوله بقيدته) لعله كونها قبل بينة المدعى

(قوله لم يحلف الولي) كتب عليه مر (قوله وقيل ان ادعى مباشرة سبيه حلف) تضعيف هذا لاني ما تقدم فى الصداق لانه انما يحلف ثم على ان العقد جرى على كذا وهو فعل نفسه وان ترتب عليه استحقاق المولى عليه

العهدة بمباشرة له لتسببه مع عجز المولى عن اثباته ساغ للولى اثباته بيمينه المتعلقة بفعل نفسه رعاية لمصلحة المولى بل ضروره ومرفى فى القضاء على الغائب حكم المولى وجب لمولى على مولى دين ولو ادعى لموليه دين او اثبته فادعى الخصم نحو اداء اخذ منه حالا واخرت اليمين على نفي العلم الى كمال المولى كامر (فرع) علم ما قدمته فى التنبيه الذى قبل الفصل انه لو اقام خارج بينة تشهد له بالعين فادعى ذواليدانه اشتراها من اشتراها من الملك واقام شاهدا جازله ان يحلف معه لاسيما ان امتنع بائعه من الحلف لانه وان أثبت بهاملكا لغيره لكنه لما انتقل منه اليه كان بمنزلة اثباته ملك نفسه ونظيره الوارث فانه يثبت بهاملكا لغيره منتقلا منه اليه بخلاف غريم الغريم ونظيره قو لهم لو اوصى له بعين في غيره فلبوصى له ان يدعى بها ويحلف مع الشاهد أو اليمين المردودة (فائدة) قد لا تسمع البينة من مدعى عليه كفت يمينه كما ياتى فى الداخل بقيدته

(فصل في تعارض البيتين إذا ادعى) (٣٢٦) أى اثنان أى كل منهما (عينا في يد ثالث) لم يسندهما إلى أحدهما قبل البيتين ولا بعدهما (وأقام

كل منهما بيته) بها (سقطتا) لتعارضهما ولا مرجح فكان لا بيته فيحلف لكل منهما يمينان أقر ذواليد لاحدهما قبل البيته أو بعدها رجحت بيته ولو زاد بعض حاضري مجلس قبل إلا أن احتفت القرائن الظاهرة على أن البقية ضابطون له من أوله إلى آخره وقالوا لم نسعها مع الاصغاء إلى جميع ما وقع وكان مثلم لا ينسب للغة في ذلك فحينئذ يقع التعارض كما هو ظاهر لأن النفي المحصور يعارض الالبات الجزئي كما صرحوا به (وفي قول يستعملان) صيانة لها عن الالغاء بقدر الإمكان فتزعم من ذواليد وحينئذ (ففي قول يقسم) المال بينهما نصفين لخبر أبي داود بذلك وحله الأول على أن العين كانت بيدهما (وفي قول يقرع) بينهما ويرجع من خرجت قرعته لخبر فيه مرسل له شاهد وأجاب الأول بحمله على أنه كان في عتق أو قسمة (وفي قول يوقف) الأمر حتى يتبين أو يسطحا) لا شكل الحال فيما يرجح أن كشفه (و) على التساقط (ولو كانت) العين (في يدهما وأقاما بينتين) فشهدت بيته الأول

(فصل في تعارض البيتين) (قوله في تعارض البيتين) إلى قوله وعلى التساقط في المعنى لا قوله ولو زاد إلى المتن وقوله لخبر أبي داود إلى المتن وقوله لخبر فيه إلى المتن وإلى قوله وهذا ما اتفق به ابن الصلاح في النهاية لا قوله ولو زاد إلى المتن وقوله من جزم إلى لافرق (قوله في تعارض البيتين) أى وما يتعلق به كالأودعي ملكا مطلقا وذكر البيته سببه ع (قول المتن عينا في يد ثالث) الحاصل أنها لا تكون يد ثالث أو يدهما أو يد أحدهما أو لا يد أحدهما (قول المتن وأقام كل منهما بيته) أى مطلقا التاريخ أو متفقته أو أحدهما مطلقا والأخرى مؤرخة أسنى ومعنى ولو كان لاحدهما بيته قضى له أنوار (قوله فان أقر ذواليد لاحدهما الخ) فلو أقر بانها لم فهل يجعل بينهما سم ويأتي عنه الجزم بذلك الجعل (قوله ولو زاد) أى صنعة مثلا ع (قوله ضابطون له) أى لما وقع في المجلس (قوله لم نسعها) أى الزيادة سم (قول المتن تستعملان) بمثناة فوقية وأوله أى البيتين معنى (قوله الأمر) مقتضاه أن قول المصنف يوقف بالياء وقال المعنى بمثناة فوقية أى العين بينهما أه (قوله لا شكل الحال الخ) ولم يرجع المصنف وأحدا من الأقوال لعدم اعتناهما به لفرعها على الضعيف وأصحها إلى الأقوال الضعيف الأخير إلى الوقف نهاية ومعنى (قول المتن ولو كانت في يدهما الخ) وفي فتاوى السيوطى ثلاثة وضعوا أيديهم بالسوية على دار فادعى أحدهم أنه ملك جميعها وأقام بيته بذلك ثم ادعى الثاني أنه ملك ثلثي الدار وأقام بيته بذلك ثم ادعى الثالث أنه ملك ثلث الدار وأقام بذلك بيته فإذا فعل الحاكم الجواب لكل منهم ثلثها لأن بيته كل منهم شهدت له بما في يده وشهدت للآخرين بزيادة فلم تثبت الزيادة من أجل المعارضة أه سم بخذف (قوله بالكل) وكذا بالبعض بالاولى بل لا تعارض حينئذ بينهما سم عبارة المعنى على الخلاف أن تشهد بيته كل بمجموع العين فإذا شهدت بالبعض الذى هو في يد صاحبه فالبيتان لم تواردا على محل واحد فلا تجوز أقوال التعارض فيحكم القاضي لكل منهما بما في يده الخ (قول المتن بقيت كما كانت) قال البلقيني هذا يقتضى أن الحكم باليد التى كانت قبل قيام البيتين وليس كذلك وإنما تبقى بالبيته القائمة قال والفرق بينهما الاحتياج إلى الحلف في الأول دون الثاني أه وعليه فلا ينافى قول الشارح كغيره على التساقط رشيدى (قوله نعم يحتاج الأول الخ) هذا لا ينافى على القول بالتساقط كالأخفى وإنما ينافى على ما قاله البلقيني رشيدى (قوله لو شهدت بيته كل الخ) وحيث لا بيته تبقى في يدهما أيضا سواء أحلف كل منهما للآخر أم نكل ولو أثبت أو حلف أحدهما فقط قضى له بجميعها سواء أشهدت له بجميعها أم بالنصف الذى بيد الآخر ومن حلف ثم نكل صاحبه ردت اليمين إليه وأن نكل الأول كفى الآخر

ذلك بخلاف ما هنا فإنه يحلف على أن موليه يستحق كذا وهو ممتنع ثم ر

(فصل في ادعاء عينا في يد ثالث وأقام كل منهما بيته سقطتا) (قوله ادعاء عينا في يد ثالث) وفي فتاوى السيوطى ثلاثة وضعوا أيديهم بالسوية على دار فادعى أحدهم أنه ملك جميعها وأقام بيته بذلك ثم ادعى الثاني أنه ملك ثلثي الدار وأقام بيته بذلك ثم ادعى الثالث أنه ملك ثلث الدار وأقام بذلك بيته فإذا فعل الحاكم الجواب لكل منهم ثلثها لأن بيته كل منهم شهدت له بما في يده وشهدت للآخرين بزيادة فلم تثبت الزيادة من أجل المعارضة أما مدعى الكل فلان بيته في الزائد معارضة بيته مدعى الثلثين في الثلثين وبيته مدعى الثلث في الثلث فتساقطا وسقطت دعواه في الثلثين وأما مدعى الثلثين فلان بيته في الزائد معارضة بيته مدعى الكل فيه فتساقطا وسقطت دعواه بالثلث الزائد وأما مدعى الثلث فيستهلم تشهد بزيادة على ما في يده ولا عارضها بيته مدعى الثلثين بل عارضها مدعى الكل ولكن اليد مرجحة فاستقر لكل منهم الثلث الذى في يده وهل هذا الاستقرار باليد فقط أو بها وبالبيته معا فيه كلام طويل ليس هذا محله أه (قوله فان أقر ذواليد لاحدهما الخ) فلو أقر بانها لم فهل يجعل بينهما (قوله ولو زاد بعض حاضري مجلس) أى على بعض (قوله نسعها) أى الزيادة

له بالكل ثم بيته الثاني له به (بقيت) بيدهما (كما كانت) إذ لا أولوية لاحدهما نعم يحتاج الأول لإعادة بيته للنصف الذى بيده لئلا يقع بعد يته الخارج بالنسبة لذلك النصف ولو شهدت بيته كل منهما له بالنصف الذى يد صاحبه حكم له به بقيت بيدهما لا بجهة سقوط

ولا ترجح بيد لا تساخ بكل بيعة الآخر اما اذا لم تكن يد واحد وشهدت بيعة كل له بالكل فجعل بينهما محل التسايط اذا وقع تعارض حيث لم يتميز احدهما بمرجح والا قدم وهو بيان نقل الملك على ما ياتي قبيل قوله وانها لو شهدت بملكها مس الى آخره ثم اليد فيه للبدعي او مان اقر له به او انتقل له منه ثم شاهدان مثلا على شاهدوين ثم سبق تاريخ ملك احدهما بذكر زمن او بيان انه ولد في ملكه مثلا ثم بذكر سبب الملك وتقدم ايضا ناقله عن الاصل على مستصحة له ومن تعرضت لان البائع مالك عند البيع (٣٢٧) ومن قالت نقد الثمن او هو مالك الآن

على من لم يذكر ذلك لا بالوقف

ولا بيعة انضم اليها الحكم بالملك على بيعة ملك بلا حكم على المعتمد كما قاله الاسنوي وغيره خلافا للبغوي كما ياتي ويمس جزم بالاول ابو زرعة وغيره وظاهر كلامه في فتاويه اول الدعاوى انه لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب وهو ظاهر لان اصل الحكم لا يرجح به اقوالى حكم فيه زيادة على الآخر اما لو تعارض حكمان بان اثبت كل ان معه حكم القاضى لكن احدهما بالموجب والاخر بالصحة فالوجه تقديم الثاني لانه يستلزم ثبوت الملك بخلاف الاولى ومر قبيل العارية أن القاضى اذا اجل حكما بان لم يثبت استيفاءه بشروطه حمل حكمه على الصحة ان كان عالما ثقة امينا وقد ذكر المصنف اكثر هذه المرجحان بذكر مثلها فقال (ولو كانت العين بيده) تصرفا او امساكا (فاقام غيره بها) اي بملكها من غير زيادة (بيته) اقام (هو) بها (بيته) بنت سبب ملكه ام لا وقالت كل اشتراها او

يمن للنفي والاثبات مغنى وروض مع شرحه (قوله) ولا ترجح بيده اي بل بالبيعة التي اقيمت عش (قوله) اما اذا لم تكن يد احد الخ) صوره بعضهم بفقار او مناع ما ياتي في طريق وليس المدعيان عنده مغنى وسم وزيادى (قوله) وشهدت بيعة كل له اي بالكل نهاية (قوله) (وهو) اي المرجح (قوله) او ان اقر له به اي فلو اقر به لهما جميعا فقياس ما تقرر ان يكون بينهما نصفين فليتامل سم على المنهج اه عش (قوله) ثم شاهدان مثلا اي او شاهدوا امر اتان او اربع نسوة فيعاقبلان فيه على ما في عش (قوله) ثم تذكر سبب الملك عطف على ثم سبق تاريخ (قوله) ناقله عن الاصل الخ) كقتل ادعاه وارث ميت واقام به بيعة فتقدم على موت بفراسه شهدت به اخرى لان الاولى ناقله عن اصل عدم عروض القتل والاخرى مستصحة له فتج الجواد (قوله) لان البائع اي اسكن البائع نهاية (قوله) لا بالوقف) عبارة ان نهاية ولا ترجح بوقف الخ (قوله) لا فوق بين الحكم بالصحة الخ) اي في بيعتين شهدت احدهما بالملك والاخرى بالحكم فتساوىان سواء اشهدت بيعة الحكم به مطلقا او بالصحة او بالموجب عش (قوله) لان اصل الحكم لا يرجح به الخ) قال الشهاب ابن قاسم يوهم ان هذا في تعارض حكمين احدهما بالصحة والاخر بالموجب فامعنى مقابلته لما بعده اه اي مع ان فرض المسئلة ان الحكم في احد الجانبين فقط فان كان مراد الشارح ان اصل الحكم لا ترجح به فلا نظر اسكونه بالصحة او بالموجب فلا نسلم الا لولي اذ لا يلزم من عدم الترجيح بالاعم عدم الترجيح بالخاص الذى فيه زيادة مع انه لا يناسب قوله بعد على الاخر فتأمل رشيدى (قوله) حل حكمه اظهار في محل الاضرار (قوله) بذكر مثلها) بعضهم جمع مثال (قوله) من غير زيادة) لعله احتراز عن نحو ما ياتي في قوله ومن ثم لو شهدت بيعة المدعى الخ و قول المتن ولو قال الخارج هو ملكي الخ (قوله) بينت سبب ملكه ام لا) عبارة المغنى والاسنوي اقتضى كلام المصنف انه لا يشترط في سماع بيعة صاحب اليد ان بين سبب الملك من شراء وارث او غيره كبيعة الخارج اه و عبارة الانوار لا فرق في ترجيح بيعة الداخل بين ان يبين الداخل والخارج سبب الملك او يطلقا ولا بين اسناد البيعتين واطلاقهما ولا اذا وقع التعرض بين ان يتفق السبيان او يختلفا ولا بين ان يستند الى شخص بان يقول كل منهما اشتريته من زيد او تقول المرأة اصدقني زوجى ويقول خصمها اشتريته من زوجك او الى شخصين بان يقول احدهما اشتريته من زيد والاخر اشتريته من عمرو او تقول المرأة اصدقني زوجى ويقول خصمها اشتريته من غيره اه (قوله) او غصبها) انظر صورته بالنسبة لبيعة الداخل وكذا يقال في قوله الاتى ولو قالت بيته غصبها منه والثانية اشترها منه الا ان يقال فيما ياتي ان المراد بالثانية بيعة الداخل فتكون الاولى بيعة الخارج ورمبادل عليه ما عقبه به رشيدى (قول) المتن صاحب اليد اي بيته مغنى (قوله) منه اي من ذى اليد (قوله) او ان احدها اي ذى اليد ونحو بائعه غصبها اي منه اي المدعى اخذا مما بعد وحذفه اكتفاء بما قبله (قوله) قدم اي المدعى (قوله) قولهما اي شاهدى المدعى وكان الاولى اسقاط الميم (قوله) يد الداخل غاصبة اي بدون منه (قوله) ويوجه بانه الخ) فيه تأمل (قوله) ولو قالت منه الخ) اي لو قالت بيعة الخارج يد الداخل غاصبة منه اي الخارج (قوله) والثانية الخ) اي ولو قالت بيعة الداخل اشترها اي الداخل منه اي الخارج (قوله) وكذا لو قالت اي بيعة الداخل (قوله) وشهدت بيعة كل له بالكل الخ) وكذا بالبعض بالاولى بل لا تعارض حيث بينهما (قوله) فالولى حكم فيه زيادة على الاخر) يفهم ان هذا في تعارض حكمين احدهما بالصحة والاخر بالموجب فامعنى مقابلته بما

غصبها من الاخر (قدم) من غير يمن (صاحب اليد) ويسمى الداخل وان حكم بالاولى قبل قيام الثانية لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك كما رواه ابو داود وغيره ولو ترجح بيته وان كانت شاهدا ويمينا والاخرى شاهد بين يده ومن ثم لو شهدت بيعة المدعى بانه اشترها منه او من بائعه مثلا او ان احدهما غصبها قدم لبطان اليد حيث لا يكفي قولهما يد الداخل غاصبة على ما ذكره جمع ويوجه بانه مجرد افتاء ولو قالت غصبها منه والثانية اشترها منه قدمت لبيانها النقل الصحيح وكذا لو قالت يده بحق لانها تعارض الغصب

فبقي أصل البهذه ما فتي به ابن الصلاح في ميت عن دار ادعى ناظر بيت المال انها له شخصها الميت واقام به بينة والوارث ان يده بحق كورته الى موته واقام به بينة صدق لان مع بينته زيادة علم وهو حصول الملك اه وفيه نظر لان بينة الغصب معها زيادة علم فهي نائلة وتلك مستصحة على أن قولها بحق أمر محتمل وسيأتي ومثله لا يقبل من الشاهد على ما مر بما فيه ولو أقام بينة بأن الداخل أقر له بالملك قدمت ولم تنفعه بينته بالملك الا ان ذكرت اتقالا يمكنان من المقر له (٣٢٨) اليه وتقدم من قالت اشتراه من زيد وهو يملكه على من قالت وهو في يده او تسلمه منه وبحث

(قوله فيبقى أصل البهذه) لم يذكر م ر ما بعده سم أي قول الشارح هذا ما أفتى به الى ولو أقام بينة الخ (قوله انها له) اي لبيت المال (قوله وفيه نظر لان بينة الغصب الخ) وقد يتوسط ويقال ان كانت البينة من اهل البصرة والتميز الذين يميزون العند الصحيح المستوفي المعتبر فيه شرعا من غير دوما يتوقف منهم على حصول القبض وما لا يتوقف قدمت بينة الداخل لان الظاهر من حالهم انهم انما قطعوا ويكون اليدهم على ناقل معين خفي على بينة الخارج وان لم يكونوا كذلك فينبغي للقاضي البحث عن حقيقة الحال فليتأمل سيد عمر اقول يرد ما قاله ما يأتي في شرح ومن أقر غيره بشئ ثم ادعاه الخ (قوله وتلك) اي بينة حقة اليد (قوله محتمل) اي اندحوا الاستعارة (قوله على ما مر الخ) اي قبل فصل الشهادة على الشهادة (قوله ولو أقام بينة الى المتن) في النهاية الا قوله ولا يعارضه الى ولو ادعى الخ (قوله وتقدم من قالت اشتراه الخ) اي وان كانت هي بينة الخارج ومثله ما لو قالت بينته انه اشتراه من زيد من سنةين وقالت بينة الداخل انه اشتراه من زيد هذا من سنة فتقدم بينة الخارج لانها أثبتت ان الداخل عادية بشرائها من زيد بعد ما زال ملكه عنها كما سيأتي في شرح وان له لو كان لصاحب متاخرة التاريخ يد قدمت والحاصل ان عمل قولهم يقدم ذو اليد ما لم يعلم حدوث يده كانه عليه الشهاب بن حجر فيما يأتي رشدي (قوله وبحث ان ذات اليد) عبارة النهاية نعم يتجه ان الخ (قوله ان ذات اليد الخ) يعني ان من قالت اشتراه من زيد وهو في يده ارجح من قالت اشتراه من زيد وتسلمه منه (قوله الغير الاول) اي غير المتزع منه (قوله ولو افادت بنت الخ) اي او غير ما حيث كانت اهل في يده ع شر اقول وانف وقف (قوله بالاضافة) لم يفدها شيئا ضعيف ع شر (قوله اترجح الونف باليد) اي بد الونف حين الونف التي حكمها مستمر كما يعلم عما يأتي رشدي (قوله وانما يتجه هذا) أي عدم افادة ما ذكر رشدي (قوله ان كان التراجع من مجموع الامر بن) اي بان قلنا ان كلا من اليد وحكم الحاكم مرجح ع شر (قوله اما اذا قلنا ان حكم الحاكم غير مرجح الخ) قد يقال بل وان قلنا انه مرجح للمصلحة لا لنية رشدي (قوله فالذي يتجه تقديم بينتها) معتمد ع شر (قوله ولا يعارضه) اي تقديم بينتها بالتحليل (قوله لان بينتها) اي البنت (قوله بخلافه) اي الوافق (قوله ولو ادعى الخ) عبارة المغنى وما ذكره من تقديم صاحب اليد لا يخالف ما ذكره فيما اذا ادعى الخ (قوله واقام كل بينة) اي انه ما كع شر (قوله استويا) اي لا يرجح صاحب اليد معنى (قوله وإن لم تعدل) الى قول المتن ثم أقام بينة في النهاية الا قوله وقيل الى وافهم (قوله لان الحجة انما اتقام على خصم) فيه ان المدعى خصم ولو قبل اقامة البينة رشدي وقد يقال ان التعليل المذكور لخصوص ما قبل الدعوى بقرينة ما بعده (قوله وبحث البلقيني سماعها الخ) عبارة النهاية نعم كما يحتمل البلقيني الخ (قوله لا بد من اعادةها) اي ولو كانت هي الاولى بعينها ع شر (قوله اختلف الزوجان الخ) تقدم عن ع شر في باب الاقرار ما يتعلق بهذه المسئلة بزيادة بسط (قوله ولا بينة) فان كان لاحدهما بينة قضى بها انوار ونهاية (قوله ولا اختصاص لاحدهما بيد) ككونه في خزائنه

أن ذات اليد أرجح من قائله وتسلمه منه ومن انتزع شيئا بحجة صار ذايد فيه بالنسبة لغير الاول فلو ادعى عليه اخر واقام بينة مطلقة اعاد بينته ورجحت بيده ولو أوجب ذو اليد باشتريتها من زيد فاثبت المدعى اقرارا زيدا به قبل الشراء فاثبت المدعى عليه اقرار المدعى به الزيد قبل الشراء وجهل التاريخ أقرت بيد المدعى عليه لان يده لم يعارضها شيء ولو اقامت بنت واقف وقف محكوم به بينة بانه ملكها اياه واقضه لها قبل وقفه لم يفدها شيئا اترجح الونف باليد قبل وبحكم الحاكم وانما يتجه هذا ان كان التراجع من مجموع الامر بن اما اذا قلنا ان حكم الحاكم غير مرجح فالذي يتجه تقديم بينتها ولا عبرة باليد لان بينة التمايك نسختها وابطلتها ولا يعارضه ما أتى عن شيخنا قبيل ما لو مات عن ابنين مسلم ونصراني لان بينتها هنا رفعت يد الواقف صريحا بخلافه فيما يأتي ولو ادعى لقيطا يد

بعده (قوله فيبقى أصل البهذه) لم يذكر م ر ما بعده (قوله وفيه نظر لان بينة الغصب معها زيادة علم الخ) هذه المسئلة قريبة عما يأتي عن بحث شيخه قبيل ولو شهدت لاحدهما بملكه من سنة مع انه رجع فيما يأتي الشهادة بالملك لا بالغصب لكن فرق بان الشاهدة بالملك هناك كاملة بخلاف الشاهدة بالغصب فاتم اشاهدو بين وأيضا تلك مصرحة بالملك وما هنا باليد فليتأمل (قوله فالذي يتجه تقديم بينتها) كتب عليه م ر (قوله وبحث البلقيني سماعها) كتب عليه م ر

أحدهما وأقام كل بينة استويا لانه لا يدخل تحت اليد (ولا تسمع بينته إلا بعد) بينة (المدعى) وإن لم تعدل لان الحجة أو لما اتقام على خصم وقيل تسمع لغرض التسجيل قال الزوجان وعلى العمل اليوم في سائر الآفاق وافهم المتن انها لا تسمع بعد الدعوى وقبل البينة لان الاصل في جانبه اليقين فلا يعدل عنها مادامت كافية وبحث البلقيني سماعها لدفع تهمة نحو سرقة ومع ذلك لا بد من اعادةها بعد بينة الخارج (فرع) اختلف الزوجان في امتعة البيت ولو بعد الفرقة ولا بينة ولا اختصاص لاحدهما بيد فسل كل تحليل الاخر

فأذا حلها جعل بينهما وإن صلح لأحدهما فقط وأحلف لأحدهما فقط قضى له كالأول (٣٢٩) اختص باليد وحلف وكذا أوارها وأورث

أحدهما والاخر (ولو
أزيلت يده بينة) حسابان
سلم المال لخصمه أو حكما
بان حكم عليه به فقط (ثم
أقام بينة بملكه مستندا إلى
ما قبل لإزالة يده) حتى في
الحالة الثانية فيما يظهر
خلاف لابن الأستاذ ونظيره
لبقاء يده يرد بانها بعد
الحكم بزوالها لم يبق لها
أثر (واعتذر بغيرية شهوده)
أو جملة بهم أو بقوله لم
مثلا (سمعت وقدمت) إذ لم
تزل إلا لعدم الحجة وقد
ظهرت فينقض القضاء
واشترط الاعتذار هنا مع
أنه لم يظهر من صاحبه ما
يخالفه ليسهل نقض الحكم
(وقيل لا) تسمع ولا ينقض
الحكم لازالة يده فلا يعود
وزيفه القاضي أبو الطيب
بأنه خلاف الإجماع وليس
هنا نقض اجتهد باجتهاد
لأن الحكم إنما وقع بتقدير
أن لا معارض فإذا ظهر عمل
به وكأنه استثنى من الحكم
وخرج بمسند إلى آخره
شهادتها بملك غير مستند
فلا تسمع (ولو قال الخارج
هو ملكي اشتريته منك
فقال الداخل (بل) هو
(ملك) وأقاما بينتين) بما
قالاه (قدم الخارج) لزيادة
علم بينته بالانتقال ولذا
قدمت بينته لو شهدت أنه
ملكه وإنما ودعه أو آجره
أو أعاره للداخل أو أنه باعه

أو في صندوق مفتاحه بيده وليس من المرجحات كون الدار لأحدهما فيما يظهر عرش (قوله فإذا حلها) أي
أو نكلا أو أوار (قوله) وإن صلح لأحدهما فقط غاية كما هو صريح كلامه في باب الإقرار وصريح قول النهاية
والأنوار هنا ما نصه وسواء ما يصلح الزوج كسيف ومنطقة أو لزوجته كحلي وغزل أو لها كدرهم ودنانير
أو لا يصلح لها كصحف وهما ميان ونبل وتاج ملك وهما عاميان أو زاداتا في كمال تنازع دباغ وعطار في
جلد أو عطر وهو في أيديهما أو غنى وفقير في جوهره (قول الماتن ولو أزيلت يده) أي الداخل عن العين التي بيده
مغنى (قوله) بان سلم المال لخصمه أي بعد الحكم له روض (قوله فقط) أي ولم يسلم المال إليه (قول الماتن
مستندا إلى ما قبل لإزالته) أي مع استدائه إلى وقت الدعوى مغنى وإسنى (قوله حتى في الحالة الثانية) وقفا
لصنيع النهاية (قوله) خلافا لابن الأستاذ أي حيث لم يشترط الاستناد في الثانية ووافقه الروض وشرحه
والمغنى والأنوار (قوله ونظيره) أي ابن الأستاذ بدأ وتو له لبقاء يده أي الداخل متعاق بذلك وقوله يرد
الخبره (قوله بانها) أي يد الداخل (قول الماتن واعتذر بغيرية شهوده) فهو ما أنه لو لم يعتذر بما ذكر لم ترجع
بينته وصرح به في شرح المنهج وكتب شيخنا الزيادي في قوله واعتذر الخ ليس بقيد أه وعبارة سم
عليه وتقييد المنهاج وغيره بالاعتذار تمثيل مر انتهت أم حش عبارة النهاية واعتذر بغيرية شهوده مثلا
سمعت الخ قال الرشدي قوله مثلا أشار به إلى أن قول المصنف واعتذر الخ ليس بقيد وإنما هو مجرد التمثيل
والتصوير كما صرح به غيره فلا يعتذر ليس بقيد فسمع بينته وإن لم يعتذر أو قوله أشار به الخ في جملة بذلك
نظر لاحتمال أنه أشار به إلى ما زاده الشارح بقوله أو جهل بهم الخ بل هو ظاهر صنيع النهاية (قوله
واشترط الاعتذار) وقفا للروض وشيخ الإسلام والمغنى وخلافا للنهاية على ما مر عن الرشدي وللزيادي
كما مر (قوله مع أنه لم يظهر من صاحبه الخ) أي صاحب العذر أي كظاهر في مسألة المراجعة شرح المنهج أي كما
لو قال اشتريته هذا بائة وبعاه مائة مائة وعشرة ثم قال غلطت من ثمن متاع إلى آخره وإنما اشتريته
بمائة وعشرة عش فقوله غلطت الخ هو العذر أم يجزى (قوله ولا ينقض الحكم) إلى قوله ووافق ابن
الصلاح في النهاية (قوله فلا يعود) أي اليد عبارة النهاية فلا يعود حكمها أه أي اليد (قوله) وخرج بمسند
الخ عبارة المغنى والروض مع شرحه بخلاف ما إذا لم تستد بينته إلى ذلك أو لم يعتذر بما ذكر ونحوه فلا تقدم
بينته لأنه لا أن مدع خارج أه (قوله فلا تسمع) ينبغي ملاحظة ما يأتي في التنبيه قبيل قول المصنف في
الفصل الآتي ولو قال كل منهما بعثتك بكذا الخ أذيع لم به أن في الدماع ليس على إطلاقه سم (قوله لزيادة
علم بينته) إلى قوله فإن اختص في المغنى (قوله) ولذا قدمت الخ وفي عكس الماتن وهو لو أطلق الخارج دعوى
الملك وقال الداخل هو ملكي اشتريته منك وأقام كل بينة قدم الداخل وكذا أي يقدم الداخل لو قال الخارج
هو ملكي ورثته من أبي وقال الداخل هو ملكي اشتريته من أبيك مغنى وأنوار وروض مع شرحه (قوله أو
أنه باعه) أي الداخل غصبه أي المدعى به منه أي الخارج (قوله ولو قال كل) الأولى التفريع (قوله عليهما)
أي الدابة أو فيها أي الدار أو الحبل أي حل الدابة أو الزرع أي الذي في الأرض عبارة الأنوار ولو تنازعا
أرضا أو لأحدهما فيها زرع أو بناء أو غراس فهي في يده أو دابة أو جارية حاملة أو الحبل لأحدهما بالاتفاق

(قوله واشترط الاعتذار هنا الخ) قال في شرح المنهج واشترط الاعتذار ذكره الأصل كالروضة
وأصلها قال البلقيني وعندي أنه ليس بشرط والعذر إنما يطلب إذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كمسئلة
المراجعة وقال الولي العرافي بعد نقله ذلك ولهذا لم يتعوض له الخاوي أه ويجب أن يشارطنا شرط هنا وإن لم
يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لغيره فاحتيط لذلك ليسهل نقض الحكم بخلاف ما مر
ثم انتهى ما في شرح المنهج ويمكن حمل كلام المنهاج وغيره على ما قاله البلقيني بجعل التقييد للتمثيل دون
الاشتراط وبذلك يظهر أن الشارح تبع جواب شرح المنهج لحزم به (قوله) وخرج بمسند الخ ينبغي
ملاحظة ما يأتي في التنبيه قبيل قول المصنف في الفصل الآتي ولو قال كل منهما بعثتك بكذا الخ أذيع لم به أن

(٤٢) - شرواني وابن قاسم - عاشر) أو غصبه منه وأطلقت بينة الداخل ولو قال كل الآخر
اشتريته ملك وأقام بينة ولا تاريخ قدم ذو اليد ولو تداعيا دابة أو أرضا أو دارا لأحدهما متاع عليها

أو فيها أو الحل أو الزرع باتفاقهما أو بينة قدمت على البينة الشاهدة بالملك المطلق لا نقراده بالاتفاق فاليد له وبه فارق ما لو كان لاحدهما
دلى العبد ثوب لأن المنفعة في إسهامه للعبد لا لصاحبه فلا يبدله فإن اختص المانع ببيت فاليد فيه فقط ولو قال أخذت ثوبي من دارك فقال بل هو
ثوبي أمر حث لا بينة له برده إليه لانه (٣٣٠) ذويدك ولو قال قبضت منه ألقى عليه أو عنده أنا نكر فيؤمر برده إليه ولو قال أسكنته داري ثم

فسمى في يده أو دار أو لاحدهما فيها متاع أو دابة أو لاحدهما عليها حل فهما في يده اه (قوله باتفاقهما الخ)
راجع لجميع ما تقدم (قوله قدمت الخ) يعنى بينة ذلك الاحد عبارة المغنى فالقول قوله اه (قوله بالملك
المطلق) احتراز عن نحو ما مر في المتن (قوله لا نقراده) أى صاحب المانع أو الحل أو الزرع (قوله وبه) أى
بقوله لا نقراده الخ (قوله على العبد) أى المتنازع فيه (قوله لا لصاحبه الخ) أى الثوب (قوله فاليد فيه فقط)
أى كانت اليد له فيه خاصة نهاية (قوله ولو قال أخذت ثوبي الخ) عبارة النهاية ولو أخذ ثوباً من دار وأدعى
ملكه فقال ربه بل هو ثوبي أمر الأخذ برد الثوب حيث لا بينة لأن اليد لصاحب الدار كما لو قال قبضت منه
الفاهلى عليه أو عنده فأنكر فانه يؤمر برده اه (قوله إليه) أى إلى صاحب الدار (قوله فيحلف الخ) أى
يصدق السالكين يمينه (قوله أقراره) أى للزارع (قوله أوفى منفصل كمتاع الخ) هل محله ما لم يكن ذلك
المنفصل في تصرف الأول اخذاً ما باقى في مسئلة الخياط سم عبارة ع ش قوله أوفى منفصل الخ شمل
ما لو توقف عليه كمال الانتفاع بالدار كالأشجار لم يبعد عنه إلى مكان في الدار وهو مما ينقل وأرضيته تصديق
المكترى وقياس ما صرحوا به من أنه لو باع دار أدخل فيها ما كان متصلاً بها أو منفصلاً توقف عليه نفع
متصل كصندوق الطاحون أن المصدق هنا المكبرى وقد يقال المتبادر من قوله كمتاع أن المراد ما يتبع به
صاحب الدار فيها كالآواني والأفرش فيخرج مثل هذا فلا يصدق فيه المكترى بل المكبرى وقوله صاحب
الدار يعنى صاحب منفعتها وهو المكترى (قوله من الأولين) أى الرف والسلم (قوله والغلق) حذف على غير
المسعر (قوله بينهما) خبر وما اضطرب الخ أى يجعل بينهما (قوله أن تحالفاً) أى أن كلاهما مرعز الأنوار
(قوله في شجر فيها) أى في الدار المؤجرة (قوله بخلاف القميص الخ) أن قلت القميص داخل في المتنازع
المنفصل قلت أن كان صورة الخياط أنه استاجر له ليخيط له في داره فلا اشكال وأن كان الخياط قد استأجر الدار
فهو من أفراد ما تقدم فينبغى أنه المصدق سم (قوله وهذا أعنى التصرف بفرق الخ) قد يقال من الامتعة
نحو كتب العلم وتصرف الزوج العالم فيها أكثر وقد يقال أن ثبت تصرف الزوج فيها دونها فالقول قوله
وهذا ظاهر سم وقضيته أن نحو الخلى أن ثبت تصرف الزوجة فيه دون الزوج فالقول قولها (قوله وان
صلح الخ) الأولى التانيث (قوله حقيقة) إلى قوله ويرد في المغنى الأقوله ونظائره إلى وبحث غيره إلى قوله قال
الغبوى في النهاية الأقوله ومرد إلى ودخل (قوله كان ثبت الخ) وكالثاب باليمين المرذودة ع ش (قوله
لأن الأقرار يسرى الخ) بدليل أن من أقر أمس بشئ يطالب به اليوم وإذا كان كذلك فيستحب ما أقر به
إلى أن يثبت الانتقال مغنى (قوله وهل يجب بيان سبب الانتقال الخ) أى يكفى أن يقول أنتقل إلى بسبب صحيح
مغنى عبارة النهاية ويتجه وجوب بيان سبب الانتقال في هذا نظائره كما مال إليه في المطلب تبعاً الخ (قوله
وبحث غيره الخ) عزاً المغنى هذا البحث إلى ابن شعبة وأقره (قوله إذ وظيفة الشاهد الخ) لا يخفى أن الكلام

نفي السماع ليس على إطلاقه (قوله أوفى منفصل كمتاع الخ) هل محله ما لم يكن ذلك المنفصل
في تصرف الأول اخذاً ما باقى في مسئلة الخياط (قوله بخلاف القميص) أن قلت القميص داخل
في المتنازع المنفصل قلت أن كان صورة الخياط أنه استاجر له ليخيط له في داره فلا اشكال وأن كان الخياط قد
استاجر الدار فهو من أفراد ما تقدم فينبغى أنه المصدق (قوله وهذا أعنى التصرف بفرق بين هذا وبين
الامتعة الخ) قد يقال من الامتعة نحو كتب العلم وتصرف الزوج العالم فيها أكثر وقد يقال أن ثبت تصرف
الزوج فيها دونها فالقول قوله وهذا ظاهر (قوله وما إلى اشتراط البيان) وهو متجه ش م ر

أخرجته منها فاليد للسالكين
لا قرار الأول لها فيحلف
أنها له وقوله زرع على أمانة
أو أجرة ليس فيه أقرار له
بيد ولو تنازع مكرو ومكتر
في متصل بالدار كرف أو سلم
مسعر حلف الأول أوفى
منفصل كمتاع حلف الثاني
للعرف وما اضطرب فيه
كغير المسعر من الأولين
والغلق بينهما إذا تحالفاً إذ
لا مرجح وأفتى ابن الصلاح
في شجر فيها بأن اليد
للتصرف فيه ومن ثم لو
تنازع خياط وذو الدار في
مقص وأبرة وخيط حلف
لأن تصرفه فيها أكثر
بخلاف القميص فيحلف
عليه صاحب الدار وبهذا
أعنى التصرف بفرق بين
هذا وبين الامتعة المتنازع
فيها بين الزوجين وأن
صلح لاحدهما (ومن أقر
لغيره بشئ) حقيقة أو حكماً
كان ثبت أقراره به وأن
أنكره (ثم ادعاه لم تسمع)
دعواه (إلا أن يذكر
انتقالاً) يمكناً من المقر له
إليه لأن الأقرار يسرى
للمستقبل أيضاً ولا يمكن
له كبير فائدة وهل يجب
بيان سبب الانتقال في هذا

ونظائره نقل فيه في المطلب تخالفاً بين الأصحاب وما إلى اشتراط البيان تبعاً للقول وغيره للاختلاف
في أسباب الانتقال وبحث غيره التفصيل بين الفقيه الموافق للقاضى وغيره كما ذكره في الأخبار بتنجس الماء ويرد بانه يحتاط لمساخن
فيه بما لم يحتط بمثله ثم بل لا جامع بين المحلين إذ وظيفة الشاهد التعيين والقاضى النظر في المعينات ليترب عليها مقتضاها وقال
الزركشى نص في الام على أنه لا يشترط بيان السبب وعليه الجمهور ومرد قيل فصل الشهادة على الشهادة

ما يعلم منه المنة مد في ذلك ودخل في قولي كان إلى آخره الموادعي عليه ضيقة في يده فأنكر فاقام اندعي عليه بينقانه اقر له بهامن شهر فاقام ذو اليد بينة انها ملكة فلا تدفع بينة المدعي اعدم ذكر سبب الانتقال ولا احتمال اعتماد البينة ظاهر البديهة اقراره ومرفى الاقرار انه لو قال وهبته له وملكه لم يكن اقرارا بالقبض لجواز اعتقاده حصوله بهجره العدة وحينئذ تقبل دعواه به بعد هذا الاقرار من غير ذكر انتقال (ومن اخذ منه مال بينة ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الاصح) لان البينة لم تشهد الا على الثاني حالا فلم يتساقط اثرها على الاستقبال وبه فارق ما صرح في المقرر وقضيته انها لو اضافت لسبب يتعلق بالمأخوذ منه كانت كالاقرار وهو ما يحتمه البقيني (والمذهب أن زيادة عدد) أو نحو عدد الشهود (أحدهما لا ترجح) بل يتعارضان الكمال للحجة من الطرفين ولان ما قدره الشرع لا يختلف بالزيادة (٣٣١) والنقص كدبة الحرج وبه فارق ناسر الرواية بذلك لان مدارها على أقوى الظنين ومنه يؤخذ

انه لو بان لك الزيادة عدد التواتر رجحت وهو واضح لا فادتها حينئذ العلم الضرورى وهو لا يعارض قال البقوى ويرجح بحكم الحاكم فيما لو اقاما بينتين إحداهما محكوم بها ورده الاسنوى وغيره بان المعتمد خلافه في تعارضان ولا يعمل بواحدة منهما إلا بمرجح آخر وهذا قاعدة التعارض وليس منها نقض الحكم لانه باق إذ لم يتعين الخطأ فيه وإنما العمل به متوقف على مرجح له وهذا هو المراد من بحث السبكي ومن تبعه انه إذا قامت بينة بخلاف البينة التي حكم بهالم ينقض حكمه (وكذا لو كان لاحدهما رجلان وللآخر رجل وامرأتان) او اربع نسوة فيما يقبلن فيه لكامل الحجة من الطرفين ايضا (فان كان للآخر شاهد وبعين رجح الشاهدان) والشاهد والمرأتان والاربع

هذا في سماع الدعوى وعده لا في سماع الشهادة وعده ولا لازم بينهما في الصحة وعده ما رشيدي وقديقال ان بينهما لازم في الغالب وما هنا منه (قول ما يعلم منه المعتمد الخ) عبارة هناك ولك ان تجمع بعمل الاول اى عدم الجماع على من لا يوثق به، والثاني اى الجماع على من يوثق به اه ونقدقال هذا دين البحث المتقدم (قول لعدم ذكر سبب الانتقال) قد يقال بل لم يذكر اصل الانتقال سم (قول ومرفى الاقرار الخ) ولو باع شيئا ثم ادعى انه وقف لم تسمع بينته كفي الروضة واصها عن العقال وغيره معنى وتقدم في الشارح قبل فصل اصر المدعى عليه على السكوت خلاف اطلاقه راجعه (قول - هو له) اى الملك بهجره العدة اى بقدر الهبة (قوله) وحينئذ تقبل دعواه به بعد هذا الخ) نعم بظان قديقه اخذ من التلبيل بما إذا كان ممن يشبهه عليه الحال نهاية (قول التامز ومن اخذ منه مال بينة) اى قامت عليه به ثم ادعاه لم يشترط اى في دعواه ذكر الانتقال اى من المدعى عليه اليه في الاصح لانه قد يكون له بينة بما كرهه باليد السابقة وهذه المسئلة من صور قوله قبل ولو ازيات يد الخ فلذلك رعاة بها كان أولى معنى (قول واتصيته) اى التعايل (قول لو اضافت) اى البينة الملك (قوله اسبب يتعايل بالمأخوذ منه) اى كبيع وهبة مقبوضة صدر منه سم ومعنى (قوله وهو ما يحتمه البقيني) عبارة المعنى كما قال البقيني (قوله او نحو عدد الخ) كورع معنى (قوله بل يتعارضان) الاولى الثاني (قوله) وبه فارق ناسر الرواية بذلك لان مدارها الخ) عبارة النهاية والقديم نعم كالرواية وفوق الاول بما مر وبان مدار الشهادة (قوله لان مدارها) ظاهر صنيعة ان الضمير للرواية وهو صريح صنيع المعنى خلافا لما في النهاية وعلى ذلك لا يظهر قوله ومنه يؤخذ الخ إلا ان يرجع ضمير منه إلى قوله بل يتعارضان الخ لا إلى قوله لان مدارها الخ (قوله ويرجح) اى احد المتدعيين (قوله وليس منها) اى من فوائد التعارض (قوله وهذا) اى التوقف على المرجح (قوله والشاهد والمرأتان) إلى قوله كما مر في المعنى الا قوله والاربع الى المتن (قوله والاربع نسوة الخ) قضية إمكان التعارض بين الشاهد واليمين وبين اربع من النسوة وهو مشكل لان الشاهد واليمين انما يقبلان في المال وما يقصد به المال والنسوة إنما يقبلن في نحو الرضاع والبيكاره مما لا اطلاع عليه الرجال ويمكن تصويره بما لو حصل التنازع في عيب تحت الثياب في امة يؤدى إلى المال او في حرة لتقص المهر مثلا عش (قوله بين سبب) فعل فثائب فاعله وكان الاولى بينا سببا (قوله كما مر) اى في شرح قدم صاحب اليد (قوله ولعل هذا أقوى) عبارة النهاية والثاني اوجه اه (قوله اى متنازعين) إلى قوله وقد يرجح في المعنى الا قوله لا لا يداحدو إلى قول المتن وانه لو كان في النهاية (قول المتن وللآخر من اكثر) اى بمن يمكن فيه انتقال الملك اسنى ولا يشترط ان يكون السبق بزمان معلوم حتى لو قامت بينة احدهما انه ملكه من سنة وبينه الاخر انه ملكه اكثر من سنة قدمت الثانية أنوار (قوله لما ياتي)

(قوله لعدم ذكر سبب الانتقال) قد يقال بل لم يذكر أصل الانتقال (قوله وقضيته انها لو اضافت لسبب يتعلق بالمأخوذ منه) اى كبيع وهبة مقبوضة صدر منه (قوله ولعل هذا أقوى) كتب عليه مر

النسوة فيما يقبلن فيه (في الاظهر) للاجماع على قبول من ذكر دون الشاهد واليمين نعم ان كان معهما يد قدما بين سبب أو لا لا اعتضادهما بها كما مر وبحث شيخنا انهما لو تعرضا لنصب هذا الماني يده والشاهدان للملكة قدم الشاهد واليمين لان معهما زيادة علم قال ويحتمل العكس لأن الثانية حجة اتفاقا مع قوة دلالة اليد اه ولعل هذا أقوى ولو (شهدت) البينة (لاحدهما) أى متنازعين في عين يدهما او يد ثالث او لا يد احد (بملك من سنة) شهدت بينة اخرى (للآخر) بملكها (من اكثر) من سنة وقد شهدت كل بالملك حالا او قالت لانعلم مريلا له لما ياتي ان الشهادة لا تسمع ملك سابق إلا مع ذلك (فلا ظهر ترجيح الاكثر) لانها اثبتت الملك في وقت لا مدارضا فيه الاخرى وفي وقت امدارضا فيه فيدسا قاطن في محل التعارض وبعمل بصاحبة الاكثر فيما لا مدارض فيه والاصل في كل ثابت دوايه اما اذا كانت بيد متقدمة التاريخ

فبقدم قطعاً أو متأخرته فسيأتي وقد ترجح: بأن آخر التاريخ وحده كان ادعى شراء دار بيد غيره وإقام به بيته وقد بانته مستحقة أو معيبة وإراد ردها واسترداد الثمن وإقام ذوالبيته بانه (٣٣٢) وهما من المدعى ولم يؤرخاها رضنا الموارخا حكم بالاخيرة على ما أتى به القنال

أى فى قول المصنف وأنها لو شهدت بملكه أمس الخ (قوله فسيأتى) أى فى قول المصنف وأنه لو كان الخ (قوله وحده) أى بلا يد (قوله كان ادعى شراء دار الخ) هذه تفارق ما مر من حيث أن كلام المتداعيين موافق على أن العين ملك المدعى وإنما خلا فهمافى سبب الملك لكن لم يظهر لى وجه العمل بالمتأخرة هنا فليتامل رشيدى ولعل لذلك تبرأ الشارح عنه بقوله على ما أتى به الملقنى (قوله وهما الخ) أى واقبضها له (قوله حكم بالاخيرة) أى فإن كانت بيته المدعى حصل الترجيح بتأخر التاريخ وحده فليتامل سم (قوله على ما) أسقطه النهاية (قوله أى من يوم) إلى الملتن فى المغنى (قوله أى من يوم ملكه بالشهادة) وهو الوقت الذى ارخت به البيته لأم من وقت الحكم فقط ع ش وانوار (قوله نعم لو كانت العين بيد الزوج) أى بان تدعى عليه إحدى زوجتيه أنه اصدقها هذه العين التى عنده من سنة وتدعى الاخرى أنه اصدقها إياها من سنتين وتقيم كل بيته بدعواها فيحكم بها للثانية ولا اجرة لها على الزوج وقوله أو البائع أى بان يدعى اثنان على واحد فيقول احدهما باعنى هذا من سنة وبقوله الاخر باعنى إياه من سنتين ولم يقبضه البائع لالهذا ولا لهذا وإقام كل بيته بدعواه فيثبت لذى الاكثر تاريخاً ولا اجرة له على البائع لانه لا يضمن المنافع القائمة تحت يده كما مره بحججى عن شيخه وعبرة الرشيدى قوله نعم لو كانت العين بيد الزوج أو البائع لعل صورتهما أن الدين بيد الزوج فادعت الزوجة أنه اصدقها إياها واقامت بيته مؤرخة واقام اخريته كذلك أنه باعها منه فالملك أن تقدم تاريخ بيته ولا اجرة له لأن كلام البائع والزوج لا يلزمه اجرة فى استئجاره قبل القبض (قوله ولا يدل الخ) سيد كر محترزاته اه (قوله ولا يدل احدهما) أى يد ترجح بان انفرد باليد فدخل فى ذلك ما إذا كانت اليد لها أو الثالث أو لا يبدأ رشيدى (قوله فيتعارضان) إلى قوله والاصل فى المغنى (قوله من الاولى) أى من المؤرخة مغنى (قوله لم يؤثر) أى اقرار المدعى ع ش أى لاني (قوله لا شيء لى فيها) أى من الدار (قوله وكذا المبينة لسبب الملك) أى والصورة أن المدعى تعرض له فدعواه كاي علم ما يأتى آخر الفصل رشيدى (قوله كنتج) عبارة المغنى ولو اطلقت احدهما الملك وبينت الاخرى سبه أو أن الثرة من شجره أو الحنطة من بذر قدمته على المطلقة لزيادة علمها ولا ثباتها ابتداء الملك لصاحبها ومحل ذلك كما قال شيخنا إذا لم يكن أحدهما صاحب يد ولا يقدم بيته كما يؤخذ بما مره (قوله للملكها) أى بنت دابته ع ش (قول المتن) وأنه لو كان لصاحب متأخرة التاريخ يقدم بيته كاي علم ما يأتى ما إذا لم يذكر كل من البيتين الانتقال إن شهد له من معين متحدث كيد أو ما قول الشارح سواء ذكرنا أو احدهما الانتقال لمن تشهد له من معين أم لا الخ فقد ناقضه بعد بقوله وبه يعلم أنه لو ادعى الخ سم ورشيدى وياتى عن السيد عمر مثله (قوله لمن الخ) وقوله من معين متعلقان بالانتقال (قوله أم لا) أى لم يوجد ذكر الانتقال (قوله وإن اتحد ذلك المعين) انظر مع قوله الاتى وبه يعلم الخ وفى هامش شرح المنهج بخط شيخنا البرلسى عن الفتاوى البغوى وغيرها ما نصه أن سبق تاريخ الخارج مقدم عند اسناد البيتين إلى الانتقال من شخص واحد لكن رأيت فى الخادم حاول بحثاً خلاف ذلك اه وتقدم فى شرحه ولو كانت بيته الخ أن بيته الخارج تقدم ايضا إذا شهدت بانه اشتراها من الداخل أو من بائعه مثلاً ويوافق ما ذكر عن فتاوى البغوى قوله الاتى وبه يعلم الخ سم وجزم الانوار بما ذكر عن فتاوى البغوى ومال اليه الاسنى وحذف النهاية قول الشارح سواء إلى لتساوى

(قوله أو متأخرته فسيأتى) أنه بقدم متأخرته (قوله بالاخيرة) أى فإن كانت بيته المدعى حصل الترجيح بتأخر التاريخ وحده فليتامل (قوله وإن اتحد ذلك المعين) هذا مناف لقوله الاتى وبه يعلم أنه لو ادعى فى عين الخ فتامله (قوله ايضا وإن اتحد) انظر مع قوله الاتى وبه يعلم الخ وفى هامش شرح المنهج بخط شيخنا البرلسى ما نصه فى الفتاوى البغوى وغيرها أن سبق تاريخ الخارج مقدم عند اسناد

(ولصاحبها) أى المتقدمة (الاجرة) والزيادة الحادثة من يومئذ (أى من يوم ملكه بالشهادة) لأنها لو اندمكته نعم لو كانت العين بيد الزوج أو البائع قبل القبض لم تلزمه اجرة كما علم بما مر فى بايهم (ولو اطلقت بيته) بان لم تعرض لزمن الملك (وارخت بيته) ولا يدل احدهما واستوفى أن لكل شاهدین مثلاً ولم تبين الثانية سبب الملك (فالذهب أنهما سواء) فيتعارضان ومجرد التاريخ ليس بمرجح لاحتمال أن المطلقة لو فسرت فسرت بما هو أكثر من الاولى نعم لو شهدت احدهما بدين والاخرى بالبراءة من قدره رجحت هذه لانه إنما يكون بعد الوجوب والاصل عدم تعدد الدين ولو اثبت إقرار زيد له بدين فاثبت زيد اقراره بانه لا شيء له عليه لم يؤثر لاحتمال حدوث الدين بعد ولان الثبوت لا يرتفع بالنفى المحتمل ومن ثم قال فى البحر لو اثبت أنه أقوله بدار فادعى أن المقر له قال لا شيء لى فيها احتمل تقديم الاول وإن كانت اليد للثانى لرجموع الاقرار الثانى إلى النفى المحض اما إذا كان لاحدهما يد أو شاهدان وللآخر شاهد

ويمين فتقدم اليد والشاهدان وكذا المبينة لسبب الملك كنتج أو أمراً أو نسج أو حلب من ملكه أو ورثته من أبيه ولا اثر لقولها بنت دابته من غير تعرض للملكها (و) المذهب (انه لو كان اصحاب متأخرة التاريخ يد) لم يعلم أنها عادية (قدمت) سواء أذكرنا أو احدهما الانتقال بان تشهد له من معين أم لا وإن اتحد ذلك المعين

لتساوى البيتين في إثبات الملك حالاً فيفسا قاطن وتبقى اليد في مقابلة الملك السابق وهي أقوى سراً شهدت كل بوقف أم ملك كما افق به المصنف
كابن الصلاح واقتضاه قول الروضة بيننا الملك والوقف يتعارضان كبيتى الملك قال البلقيني (٣٣٣) وعلى ذلك العمل ما لم يظهر أن اليد

عادية باعتبار ترتبها على بيع صدر من أهل الوقف أو بعضهم اه واعتمده غيره وفي الأنوار عن فتاوى القفال ما يؤيده وبه يعلم أنه لو ادعى في عين يده غيره أنه اشتراها من زيد من منسنتين فاقام الداخال بينة أنه اشتراها من زيد من منسنة قدمت بينة الخارج لأنها أثبتت أن يد الداخال عادية بشرائه من زيد ما زال ملكه عنه ولا نظر لاحتمال أن زيد استردها ثم باعها للآخر لأن هذا خلاف الأصل والظاهر ويؤيده ما يأتي في شرح قول المتن حكمه للسابق نعم يؤخذ مما يأتي في مسئلة تعويض الزوجة أنه لا بد أن يثبت الخارج هنا أنها كانت يده زيد حال شرائه منه والا بقيت يده من هي يده وسياتي في التنبيه في الفصل الآتي ما يعلم منه ذلك فإن ادعاه اعني الاسترداد فعليه البينة به وان محل العمل باليد ما لم يعلم حدوثها والا كما هنا فهي في الحقيقة للاول فهو الداخل ومن ثم لو اتحد تاريخهما او اطلقتهما او إحداها قدم ذواليد لأنه لم يثبت حدوث يده وعلى ذلك يدل

البيتين الخ (قوله انه ساوى البيتين) إلى قوله واعتمده في الاسنى والمغنى لا قوله كما فقي إلى قال البلقيني وإلى قوله ويؤيده في النهاية لا ذلك الغول (قوله رهي أقوى) أي من الشهادة على الملك السابق بدليل أنها لا تزال باسنى ومغنى (قوله سراً شهدت الخ) أي واحداهما ملك والاخرى بوقف عبارة المغنى والنهاية تشمل إطلاقهما وكانت مقدمة التاريخ شهادة بوقف المتأخرة التي معها يد شهادة بملك او وقف اه (قوله كما افق به) أي بالتعميم الثاني ركبا لا الإشارة إلى قوله الاتي وعلى ذلك الخ قال ع ش منه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن جماعة بأيديهم اما كن يذكرون أنها موقوفة عليهم وبأيديهم تمسكات تشهد لهم بذلك فنازعهم آخرون وادعوا أن هذه الاما كن موقوفة على زاوية وأظهروا بذلك تمسكا وهو أنه يقدم ذواليد حيث لم يثبت انتقال عن وقف على من يده الاما كن إلى غيره وان كان تاريخ غير واضح اليد متقدما اه وقوله وعن وقف على من يده الاما كن إلى غيره الانسب ان يقول عن نحو متولى الزاوية إلى من يده الاما كن (قوله وعلى ذلك العمل) أي تقديم متأخرة التاريخ التي معها يد شهادة بملك او وقف على سابقته الشهادة بوقف نهاية (قوله ما لم يظهر أن اليد عادية) أي بغير سبب شرعى فنه كيقدم العمل بالوقف اسنى ونهاية ومغنى (قوله واعتمده غيره) عبارة المغنى قال ابن شبة وهو متعين (قوله وبه يعلم أنه الخ) لا يلائم قوله السابق سواء ذكرنا واحداهما الانتقال الخ سيد عمر (قوله وبه يعلم الخ) أي بقول البلقيني ما لم يظهر أن اليد عادية الخ (قوله قدمت بينة الخارج الخ) في هذا تقديم سبق التاريخ على اليد من غير اعتراف الداخال بأن العين كانت بيد البائع حين بيعه للخارج ولا قيام بينته بذلك فهذا بما يخالف ما ياتي عن السبكي سم وياتي في قول الشارح نعم يؤخذ الخ تقييد ما هنا بما وافق ما ياتي عن السبكي فلا اعتراض وعبارة ع ش قوله قدمت بينة الخارج معتمد اه (قوله ما زال ملكه عنه) ما موصولة عبارة النهاية بعد زوال ملكه عنه اه (قوله ويؤيده) أي عدم النظر لاحتمال المذكور لما ذكر (قوله ما ياتي) أي في الفصل الاتي (قوله مما ياتي) أي قبيل التنبيه (قوله انه لا بد أن يثبت الخارج الخ) ويصرح بذلك أيضا ما ياتي عن السبكي (قوله ما يعلم منه ذلك) أي اشتراط ما ذكر قال الرشيدى بعد سرد قول الشارح نعم يؤخذ إلى هنا ما نصه وكان الشارح يعنى النهاية لا يشترط هذا لأنه حذفه، نه هنا ومن مسئلة تعويض الزوجة الآتية الا انه اشترط ذلك في مواضع تاتي فليراجع معتمد اه اقول وكذا قول الشارح الاتي تفقه منه اه مخالف لما ذكره هنا ففي كلامه اضطر اب ايضا (قوله وان محل العمل الخ) معطوف على قوله ذلك فكان الانسب ان يقدم قوله فان ادعاه الخ على قوله نعم يؤخذ الخ (قوله فهمي) أي اليد (قوله وعلى ذلك) أي قوله وإلا كما هنا فهمي في الحقيقة للاول الخ (قوله واعتمد شيخنا كثيره الاول) وكذا اعتمده النهاية عبارة وظاهر كلام ابن المقرئ والروضة واصلا تقديم بينة ذى اليد الصورية هنا وان تأخر تاريخ يده والمعتمد الاول وحينئذ فيقيد به اطلاق الروضة ولهذا الوابتا عا شيئا من وكيل بيت المال واقام كل بينة ببيع صحيح قدم الاسبق اسبق التاريخ الخ (قوله الاول) أي تقديم بينة الخارج ع ش (قوله البيع الصحيح هو الاول الخ) مقول فقال (قوله متقدمين عددهم) في

البيتين إلى شخص واحد أي إلى الائتمال منه اه لكن رأيت في الخادم حاول بمخا خلاف ذلك اه ما كتبه وتقدم في شرح قول المصنف ولو كانت يده الخ ان بينة الخارج تقدم ايضا إذا شهدت بأنه اشتراها من الداخل او من بائنه مثلا يوافق ما ذكر عن فتاوى البغوى قوله الاتي وبه يعلم أنه لو ادعى في عين يده غيره أنه اشتراها من زيد من منسنتين الخ (قوله قدمت بينة الخارج لأنها أثبتت الخ) في هذا تقديم سبق التاريخ على اليد من غير اعتراف الداخال بأن العين كانت بيد البائع حين بيعه للخارج ولا قيام بينة بذلك فهذا بما يخالف ما ياتي عن السبكي (قوله تقديم ذى اليد) صور به هنا وان تأخر تاريخ يده والمعتمد الاول ش م

كلام غير البلقيني أيضا كجمع متقدمين لكن ظاهر كلام العزيز أو صريحه كجمع آخرين تقديم ذى اليد الصورية هنا وان تأخر تاريخ يده ويجرى ذلك في نظائره من دعواهما لإجارة أو نحوها واعتمد شيخنا كثيره الاول فقال فيمن ابتاعا شيئا من وكيل بيت المال وأقام كل بينة البيع الصحيح هو الاول كما أفاده كلام جمع متقدمين عددهم لسبق التاريخ مع الاتفاق على أن الملك أبيت المال

ولا عبرة بكون الديل الثاني وبها يقيد إطلاق الروضة وأصلها وغيرهما قديم الداخل وإن كانت دينة الخارج سبق وقول السبكي إنما يقدم سبق التاريخ عن اليد إذا اعترف الداخل بأن العين كانت بيد البائع حين بيعه للخارج وأقامت به دينة تفقده منه (و) المذهب (أنها لو شهدت بملكه أمس ولم تعرض للحال لم تسمع حتى يقولوا ولم يزل ملكه أو لا نعلم من يملكه) أو تبين سببه لأن دعوى الملك السابق لا تسمع فكذلك الدينة ولأنها شهدت له بمالم يدعه وليس في قول الشاهد (٣٣٤) لم يزل ملكه شهادة بنفى محض لأن الشيء قد يتقوى بانضمامه لغيره كشهادة الاعسار وقد تسمع

هذا التعبير تأمل إلا أن يراد بعدد ذكرهم ثم يجعل بدلا من فاعل متقدمين المستتر (قوله ولا عبرة بكون اليد الثاني) أي انتهى قول شيخ الاسلام (قوله وبهذا) أي بقوله أن محل العمل باليد مالم يعلم حدوثها الخ (قوله يقيد إطلاق الروضة الخ) أي كإقيدنا به كلام المنهاج رشیدی (قوله تفقده منه) لا يخفى أن هذا المشعر بعدم اعتاده لقول السبكي المذكور يخالف قوله السابق نعم يؤخذ داخل المشعر باعتدال ذلك لكن قوة كلامه هنا وفيما يأتي في الفصل الآتي تفيدان معتمده ما تقدم الموافق لقول السبكي المذكور والله أعلم (قول المتن أمس) أي والشهر الماضي مثلاً غنى وإنوار (قول المتن لم تسمع) أي تلك الشهادة وقوله حتى يقولوا الأولى تقول كما أشار إليه الشارح بقوله وتبين الخ ولم يقل أو يبينوا (قوله أو تبين) إلى قوله وليس في المغنى وإلى المتن في النهاية إلا قوله وكان قال إلى ولو قال لخصمه وقوله تنبيه إلى باليد فضلاً (قوله أو تبين سببه) قال في شرح المنهج كان يقول اشتراه من خصمه أو أقر له به أمس اه وسأيت في كلام الشارح اه سم (قوله ولا نهاشدهت بمالم يدعه) هذا التعليل إنما يظهر فيما إذا صححت الدعوى بأن ادعى الملك في الحال كما أشار إليه الأنوار فلو قال ولا نهالم تشهد بما ادعاه كان أنسب (قوله لغيره) وهو هنا ملكه أمس (قوله وقد تسمع الشهادة وإن لم يتعرض للملك حالا كما يأتي الخ) هذه أمثلة لما زاد على المتن فيما مر بقوله أو تبين سببه رشیدی (قوله وكان شهدت) إلى قوله لو كان قال عن عين في المغنى لا قوله أرضه وزرعها وقوله أو بان مورثه إلى وكان ادعى (قوله أو دابته نتجت في ملكه أو هذا أثرته نتجت الخ) أي ولم يتعرض للملك الولد والثمرة في الحال معنى (قوله وهذا الغزل الخ) أي أو أاجر من طينه مغنى وزاد الأنوار والثوب من غزله وأقطنه أو الأبرسم من فيلجه والدقيق من حنطته والخبز من دقيقه أو الدراهم من فضته اه (قوله أمس) اسقطه المغنى والأنوار (قوله أو بان هذا الخ) عطف على قوله أنها أرضه الخ على توهم أنه باظهار الباء (قوله أو نحوه) أي نحو يملكها (قوله فتقبل الخ) أي الشهادة في جميع ما ذكر (قوله أو بان فلانا) أي من القضاة (قوله وذلك) أي القبول في هذه المستثنيات (قوله باصله) أي أصل الملك من غير بيان نحو سببه (قوله لا بد الخ) لعل الأولى التفرع (قوله أن ينضم إليها) أي إلى الشهادة بالملك (قوله فادعى آخره) أنه كان له أمس الخ هذا هو محط الاستثناء (قوله لأنها إذا ثبتت) أي العين (قوله كذلك) أي أنها من أهل الخبرة (قوله توقف) أي القاضي حتى يبحث عن حان مورثه في البلاد التي سكنها وطرقها ويغلب عن ظنه أنه لا وارث سواه ثم يعطيه أياها بلا ضمير وإن لم يكن ثقة موسراً اكتفاء بان الظاهر أنه لا وارث له سواه وروض مع شرحه (قوله ثم ان ثبت الخ) عبارة الروض مع شرحه وإن شهدوا أنه ابنه وأخوه ولم يذكروا كونه وارثاً نزع بهذه الشهادة المأل من هو بيده وأعطيه بعد بحث القاضي وإن قالوا لا نعلم له وارثاً في البلد سوا لم يعط شيئاً لأن ذلك يفهم أن له وارثاً في غير البلد اه (قوله وإن الدار) الأنسب العين (قوله وتعرف الحاكم) أي تفحص (قوله فحينئذ) أي حين إذا غلب على ظن الحاكم أن لا وارث له سواه وروض (قوله فان ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها والابقيت الخ) كذا قيل والأوجه تقديم بينتها أي الزوجة مطلقاً لا اتفاقاً على أصل الانتقال من

الشهادة وإن لم يتعرض للملك حالا كما يأتي في مسألة الإقرار كان شهدت أنها أرضه وزرعها أو دابته نتجت في ملكه أو هذا أثرته نتجت في ملكه أو هذا الغزل من قطنه أو الطير من بيضه أمس أو بان هذا ملكه أمس اشتراه من المدعى عليه أو أقر له به أو ورثه أمس وكان شهدت بأنه اشترى هذه من فلان وهو يملكها أو نحوه فتقبل وإن لم تقل أنها الآن ملك المدعى أو بان مورثه تركه لميراثاً أو بان فلاناً حكم له به فتقبل وذلك لأن الملك ثبت بتأمله فيستصحب إلى أن يعلم زواله بخلافها بأصله لا بد أن ينضم اليه اثباته حالا وكان ادعى رق شخص بيده فادعى آخر أنه كان له أمس وأنه اعتقه فتقبل بيئته بذلك لأن القصد بها إثبات العتق وذكر الملك السابق وقع تبعاً وكان قال عن عين بيد غيره هي لي ورثتها من أي ولا وارث له غيري فشهدا له بذلك وقال نحن من أهل الخبرة الباطنة في قضى لها لأنها إذا ثبتت أنها استصحب

حكمه فان سكتا عن نحن من أهل الخبرة ولم يعلمها الحاكم كذلك توقف ثم ان ثبت أنه وارث وأن الدار ميراث أبيه نزعت زيد من ذي اليد وتعرف الحاكم الحال حتى تبين أنه لو كان له وارث آخر لظهر فحينئذ يسلمها إليه ولو قال لخصمه كانت بيدك أمس لم يكن إقراراً ولو قال من بيده عين اشتريتها من فلان من منذ شهر وأقام به دينة فقالت زوجة البائع ملكي تعوضت ما منه من منذ شهرين وأقامت به دينة فان ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها والابقيت بيد من هي بيده الآن (تنبيه) قضية قولنا أو بان فلاناً حكم له به إلى آخره

رد ما نقله الزركشي حيث قال ولم تشهد بذلك أصلاً ولا كمن شهدت على حاكم في زمن متقدم أنه ثبت عنده الملك كمعادة المسكانيين في هذا الزمان قال بعض المتأخرين لم أرفه نقل ولا يحتل التوقف لأن الحكم بها بغير مستند حاضري اعتماداً على استصحاب ما ثبت في زمن ماضٍ مع احتمال زواله وظهور اليد الحاضرة على خلافه اه فاعل به ممنوع لما تقرر أن الملك حيث ثبت بآله لا يضر كونه في زمن ماضٍ ولا عبرة باحتمال تخالف الاستصحاب فيه الأقوى من غيره كما يوصى إليه قوله باليد فاعل الملك لأن اليد (٣٣٥) تكون عادة بخلاف كانت ملكك أمس

لا نه صريح في الإقرار له به أمس فواخذ به (وتجوز الشهادة) بل تجب فيما يظهر أن انحصر الأمر فيه على أن الجواز قد يصدق بالوجوب (بملكه الآن استصحباً بالمسبق من ارث وشراء وغيرهما) اعتماداً على الاستصحاب لأن الأصل البقاء للحاجة لذلك ولا لتعسرت الشهادة على الأمل السابفة إذا تطاول الزمن ومحل ان لم يصرح بأنه اعتمد الاستصحاب والا لم تسمع عند الأكثرين نعم ان بتشهاد تهو ذلك تقوية لمستنده أو حكاية للحال لم يضر على ما مر ونبه الأذرع على أنه لا تجوز الشهادة بملك نحو وارث أو مشتري أو متبذل إلا أن علم ملك المشتري عنه قال الغزى وأكثر من يشهد بهذا يعتمد مجرد الاستصحاب جهلاً (ولو شهدت) بينة (بأمره) أي المدعى عليه (أمس بالملك له) أي المدعى (استديم) حكم الأفرار وان لم تصرح بالملك حالاً اذلولاه بطلت فائدة الأقرار وفارق الشهادة بالملك

زيد فعمل سابقهما نار يخاطبهما (قوله رد ما نقله الخ) خبر فضية الخ (قوله كمعادة المسكانيين) أي المستندات (قوله قال بعض المتأخرين الخ) أقره المغني (قوله ها) أي بالشهادة على الحاكم (قوله بغير مستند الخ) خبر ان (قوله فاعل) أي البعض والفاء للتعديل (قوله الأقوى الخ) صفة الاستصحاب (قوله كما يوصى إليه) أي كون الاستصحاب أقوى قوله أي كلام البعض (قوله باليد فعلاً) إلى المتن حذاه ان يكتب عقب قوله السابق ولو قال لخصمه كانت يديك أمس لم يكن إقراراً كما هو كذلك في النهاية وامل تأخيرها إلى هنا من الناسخ (قوله فيواخذ به) فتزعم منه كما لو قامت بينة بأنه أقر له به أمس مغني (قوله بل تجب) إلى قوله وفي الأنوار عن فتاوى القفال في النهاية لا قوله على ما مر أو قوله فلم يستحق إلى المتن وقوله وإلا أقام بينة إلى المتن وقوله في عهدة العقود إلى وخرج وقوله قال (قوله اعتماداً) إلى قوله ونبه الأذرع في المغني (قوله وللحاجة لذلك الخ) إذ لا يمكن استمرار الشاهد مع صاحبه دائماً لا يفارق لحظة لأنه متى فارق أمكن زوال ملكه عنه فتعذر عليه الشهادة نهاية (قوله ومحل) يعني محل قبول الشهادة المستندة على الاستصحاب (قوله نعم إن بت الشهادة الخ) عبارة النهاية والمغني لكن يتجه حمله على ما إذا ذكره على وجه الرية والتردد فان ذكره لحكاية حال أو تقوية قبلت معه اه (قوله لمستنده) الأولى لعله كما عبر به في باب الشهادة (قوله على ما مر) أي في باب الشهادة (قوله الا ان علم) أي الشاهد ع (قوله واكثر من يشهد الخ) هذا من كلام الأذرع أيضاً من كلام الغزى وعبارة تعلم انه إنما تجوز له الشهادة للوارث والمشتري والمتبذل ونحوهم إذا كان ممن يجوز له أن يشهد للدنقل منه إليه بالملك ولا يكفي الاستناد إلى مجرد الشراء وغيره مع جهله بملك البائع والواهب والموصى والمورث ونحوهم قطعاً أو أكثر من يشهد بهذا يعتمد ذلك جهلاً انتهت اه رشدي (قوله أي المدعى عليه) إلى قوله فعلم ان حكم الحاكم في المغني (قوله بالملك المتقدم) أي بانها كانت ملكه أمس مغني (قوله وفارق) أي الشهادة بالقرار فكان الأولى التائيت (قوله بان ذاك شهادة الخ) عبارة الاسنى والمغني بان الأقرار لا يكون إلا عن تحقيق والشاهد بالملك قد يتساهل ويعتمد التخمين اه (قوله من غير تعرض الخ) سيذكر محترزه (قوله من غير تعرض لملك سابق) ظاهر وإن قامت قرائن قطعية على تقدم الملك وكان ترك ذكر الملك السابق لنحو غباوة لكن بحث الأذرع ان ذلك مثل التعرض للملك السابق قال ويشبه حمل إطلاقهم عليه رشدي (قوله يعني ظاهرة) عبارة النهاية يعني مؤبرة اه وعبارة المغني (قوله قيد البلقيني الثمرة الموجودة بان لا تدخل في البيع لكونها مؤبرة في ثمرة النخل أو بارزة في التين والعنب ونحو ذلك فان دخلت في مطلق بيع الشجرة استحقها مقيم البينة بملك الشجرة اه (قوله ظاهرة) أي بارزة أو مؤبرة سم (قوله من اجزاء العين) أي الدابة والشجرة نهاية (قوله في بيعها) أي المطلق نهاية ومغني (قوله لا تثبت الملك) قال الدميري وإن شئت قلت لا تنشؤه رشدي (قوله والثمر غير الظاهر) عبارة النهاية وثمره لم توبر (قوله الموجود) أي كل من الحمل والثمر (قوله تبعاً للام والأصل) أي وإن لم تعرضه البينة مغني (قوله كالمو اشتراها) الأولى التثنية كما في النهاية (قوله بنحو وصية) أي كتنذر (قوله الملك سابق على حدوث ما ذكر)

أن أصل الانفعال من زيد فعمل سابقهما نار يخاطبهما (قوله لم يستحق ثمرة موجودة) أي مؤبرة بدليل قوله ولذا لا بدخلان في بيعهما وقوله والثمر غير الظاهر الموجود (قوله يعني ظاهرة) أي بارزة مؤبرة بر

المتقدم بأن ذاك شهادة بأمر يقيني فاستصحب وهذه بأسر على فالزم ينضم له الجزم حالاً لم يوتر (ولو أقامها) أي الحجة (بملك دابة أو شجرة) من غير تعرض للملك سابق (لم يستحق ثمرة موجودة) يعني ظاهرة (ولا ولداً منفصلاً) عند الشهادة لأنهم ليسا من أجزاء العين ولذا لا بدخلان في بيعهما ولأن البينة لا تثبت الملك بل تظهره فكيف تقدمه عليها بلحظة فلم يستحق ثمراً وتاجاً حصله قبل تلك اللحظة (ويستحق الحمل) والثمر غير الظاهر الموجود عند الشهادة (في الأصل) تبعاً للام والأصل كالمو اشتراها ولا عبرة باحتمال كونه ذلك لغير مالك الام والشجرة بنحو وصية لأنه خلاف الأصل أما إذا تقرر مثلك سابق على حدوث ما ذكر فيستحقه فلم أن حكم الحاكم لا ينطف على ما مضى لجزأ ان يكون ملكه لها

حدث قبل الشهادة (ولو اشترى شيئا) (٣٣٦) واقبض ثمنه (فاخذ منه بحجة) اي بيته (مطلقة) بان لم تصرح بتاريخ الملك (رجع على بائعه)

الذي لم يصدقه ولا أقام بيته بانه اشتراه من المدعي ولو بعد الحكم به (بالبائن) لمسيس الحاجة لذلك في عهدة العقود مع ان الاصل انه لا معاملة بين المشتري والمدعي ولا انتقال منه اليه فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء وخرج بحجة التي هي البيته هنا كما تقرر ما لو اخذ منه باقراره أو بحلف المدعي بعد نكوله لانه المقصر وبمطلقة ماله اسندت الاستحقاق إلى حالة العقد فيرجع قطعاً وقال البلقيني لا حاجة له بل لو أسندت لما بعد العقد رجع ايضاً على مقتضى كلام الاصحاب خلافاً للقاضي لان المسندة لذلك الزمن حكمها بالنسبة لما قبله حكم المطلقة وبياتعه بائع بائعه فلا رجوع له عليه لانه لم يتلق منه وبلم يصدقه ماله صدقه على أنه ملكه فلا يرجع عليه بشيء لا اعترافه بان الظالم غيره نعم لا يضر قوله ذلك له في الخصومة ولا ان قاله معتمداً فيه على ظاهر اليد وادعى ذلك فيرجع عليه مع ذلك لعذره ومن ثم لو اشترى قنا وافر بانه قن ثم ادعى بحرية الاصل وحكم له بهارجع بثمنه ولم يضر اعترافه برقه لانه معتمد فيه على الظاهر ولو اقر مشتري لمدع ملك المبيع لم يرجع على بائعه بالبائن ولا

عبارة المغني لو وقت مخصوص ادعاه المشهود له فما حصل من التناج والثمرة له وإن تقدم على وقت أداء الشهادة ولو اقام بيته بملك جدار أو شجرة كانت شهادة بالاس لا المغرس كما افتضاء كلام الامام اه (قوله قبل الشهادة) اي بلحظة (قول المتن منه) اي من المشتري (قوله بان لم تصرح بتاريخ الملك) اي ولا بسببه مغني (قوله الذي لم يصدقه) اي لم يصدقه المشتري رشدي اي فهو صلة جرت على غير من هي له وكان حقها الا برز عند البصريين (قوله ولا اقام بيته بانه الخ) الظاهر ان الضميرين للبائع وحيث ذفني مفهومه توقف الا ان يراد به تبين بطلان الاخذو الحكم به فیر ذلك الشيء المأخوذ إلى المشتري إذا اقام المدعي البيته بعد الحكم للمدعي وتقدم بيته على بيته المدعي ان اقامها بعد ما وقبل الحكم له فليراجع (قوله لمسيس الحاجة) إلى قوله ولو اقر مشتري في المغني لا أقوله وقال البلقيني إلى وبياتعه (قوله لمسيس الحاجة الخ) عبارة الجيرمي ولا يرجع من اخذ منه عليه بشيء من الروايات الحاصلة في يده ولا بالاجرة لانه استحقها بالملك الظاهر واخذه الثمن من البائع مع احتمال انها انتقلت منه للمدعي بعد شرائه من البائع إنما هو لمسيس الحاجة الخ ع ش قال الزبادي وهذا كالمستثنى من مسألة الشجرة حيث اكتفى فيها بتقدير الملك قبيل البيته ولو راعينا هنا ذلك امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره لمسيس الحاجة الخ اه (قوله باقراره) اي اقرار المشتري للمدعي (قوله وقال البلقيني) عبارة النهاية بل لا حاجة اليه كما قاله البلقيني اذ لو أسندت الخ (قوله لا حاجة له) يعني لقول المصنف مطلقة لان مقتضى كلام الاصحاب خلافاً للقاضي صاحب الوجه الاق انه يرجع مطلقاً سواء اسندت لما قبل العقد ام لا بعده ام لم تسند فلا حاجة لتقييد المصنف الموهوم بقصر الرجوع على الصحيح على الاخير لكن فيما ذكره من عدم الاحتياج إلى ما ذكر نظر ظاهر بل هو محتاج اليه لاجل الخلاف كما علم رشدي وقد يقال وعلى هذا كان ينبغي للمصنف ان يرد او مؤرخة بما بعد العقد لانها من محل الخلاف ايضاً (قوله حكمها بالنسبة لما قبله الخ) لا يخفى ما فيه من البعد وبياتعه الخ اي خرج ببياتعه الخ (قوله فلا رجوع له عليه) اي وإن لم يظفر ببياتعه بل يرجع كل من المشتريين على بائعه مغني وروض مع شرحه (قوله ماله صدقه الخ) اي او شهدت البيته باقرار المشتري حقيقة او حكماً بانه ملك البائع مغني (قوله نعم لا يضر قوله ذلك الخ) عبارة النهاية نعم لو كان تصديقه له اعتماداً على ظاهر يده أو كان في حال الخصومة لم يمنع رجوعه حيث ادعى ذلك لعذره حيث ذاه (قوله ذلك) اي انه ملكه (قوله له) لا حاجة اليه (قوله وادعى ذلك) اي كون التصديق في حال الخصومة أو اعتماداً على ظاهر اليد (قوله فيرجع عليه الخ) وكذا لو قال ابتداء يعني هذه الدار فانها ملكك ثم قامت بيته بالاستحقاق فيرجع بالبائن مغني (قوله مع ذلك) اي التصديق في الخصومة او المعتمد على ظاهر اليد (قوله قنا) اي في الظاهر مغني (قوله واقرار الخ) اي المشتري وقوله ثم ادعى الخ اي القن رشدي (قوله وحكم له بها) أي للقن بالحرية (قوله ولو اقر مشتري الخ) هذا عين ما قدمه في قوله ماله اخذ منه باقرار الخ غير انه زاد هنا عدم سماع الدعوى لقيام البيته رشدي (قوله ولا تسمع دعواه عليه الخ) في هامش شرح المنهج بخط شيخنا البرلسي ماصورته (فرع) لو اقام البائع بيته بان المشتري ازال ملكه لهذا المدعي فلا رجوع واستشكل بقولهم لو اقر أي المشتري بالعين للمدعي ثم رام ان يقيم بيته تشهد بان المدعي يملك العين ليرجع بالبائن على البائع فانها لا تسمع لانه ثبت بها ملكاً لغيره بغير توكيل وهذا المعنى موجود هنا ما كتبه شيخنا ويمكن أن يفرق بانه مقصر بالافرار والبائع محتاج للدفع عن الثمن فاعتقر له ذلك سم (قوله حتى يقيم به الخ) حتى هنا تعليلية لا غائية بقرينة ما بعده رشدي (قوله ولو اقر مشتري لمدع ملك المبيع لم يرجع على بائعه بالبائن) ولا تسمع دعواه عليه بانه ملك للبقر له (قوله حتى يقيم الخ) في هامش شرح المنهج بخط شيخنا البرلسي ماصورته فرع لو اقام البائع بيته بان المشتري ازال ملكه لهذا المدعي فلا رجوع واستشكل بقولهم لو اقر بالعين ليرجع بالبائن على البائع فانها لا تسمع لانه ثبت بها ملكاً لغيره بغير توكيل وهذا المعنى موجود هنا ما كتبه شيخنا ويمكن أن يفرق بانه مقصر بالافرار والبائع محتاج للدفع عن الثمن فاعتقر له ذلك

نعم له تخليفه انه ليس ملكا للبقر له فان أقر أو خذ به (وقيل لا) يرجع المشتري على بائعه بالثمن (إلا إذا ادعى) المدعى على المشتري (ملكاً سابقاً على الشراء) لينتفي احتمال الانتقال من المشتري اليه واطال البلقيني في الانتصار له وإن لم يقله أحد قبل القاضي وإن الأول يلزمه محال عظيم هو أن المشتري يأخذ الثمار والثروة والزوائد المتصلة كلها وهو قضية صحة البيع ويرجع على البائع بالثمن وهو قضية فساد البيع ويرده ما من تعليل الرجوع وليست الزوائد كالثمن بل هي كالعين وقد تقرر أولاً أن حكمها غير حكم الزوائد ما قال وعمل الخلاف أن قبض المشتري المبيع والارجع بالثمن قطعاً تنزلاً لذلك منزلة هلاك المبيع قبل القبض (ولو ادعى ملكاً) لذار مثلاً يدعيه (مطلقاً) بأن لم يذكر له سبباً (فشهدوا له) به (مع) ذكر (سببه لم يضر) ما زادوه في شهادتهم لأن سببه (٣٣٧) تابع له وهو المقصود وقد وافقت

البينة فيه الدعوى نعم لا يكون ذكرهم للسبب مرجحاً لأنهم ذكروه قبل الدعوى به فإن أعاد دعوى الملك وسببه فشهدوا بذلك رجحت حيث ذكر في الأنوار عن فتاوى الفقهاء لو ادعى شراء عين فشهدت ببنته بملك مطلق قبلت لكن رد بان الصحيح أنها لا تسمع حتى تصرح له بالشراء وفيه نظر بل الوجه الأول إذ لا فرق بين هذه وما في الثمن من حيث أن الشاهدين في كل منهما لم يصرحا بما يناقض الدعوى ويؤيده قولهم أن خالف الشاهد الدعوى في الجنس أي الشامل للنوع والصنف بل والصفة كما هو ظاهر ردوا في القدر حكم بالآقل من الدعوى والبيئة ما لم يكذبها المدعى (وإن ذكر سبباً وهم سبباً آخر ضرر) في شهادتهم لمناقضتها الدعوى ويفرق بين هذا وما لو قال له على ألف من ثمن عبد فقال المقر

(قوله نعم له) أي للمشتري تخليفه أي البائع (قوله فإن أقر) أي حقيقة أو حكماً (قوله المدعى الخ) قضية هذا الحل أن ادعى في الثمن ببناء الفاعل وقال المغني أنه يضم الدال بخطه اهـ (قوله لينتفي) إلى قوله وليست في المغني (قوله واطال البلقيني الخ) في حاشية شيخنا الزبدي نقل هذا عن الزبدي غش عبارة الرشيدى اعلم أن الغزالي سبق البلقيني إلى ما قاله حيث قال عيب أن يترك في يده نتاج حصل قبل البيئة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع اهـ فاقاله البلقيني إنما هو إيضاح لكلام الغزالي واجيب عنه أيضاً بأن أخذ المشتري للذكريات لا يقتضى صحة البيع وإنما أخذها لأنها ليست مدعاة أصالة ولا جزءاً من الأصل مع احتمال انتقالها إليه بوصية إليه مثلاً من أي المدعى اهـ أي فعدم الحكم به للدعوى لعدم ادعائه إياها وانتفاء كونها جزءاً من مدعاه وعدم الحكم به للبائع لاحتمال الانتقال انتهت أقول وهذا كالصريح أو صريحه في أن الزوائد المنفصلة يحكم بها للدعوى أن ادعاهما فليراجع (قوله وإن لم يقله الخ) لعل صوابه وإن لم يقله الخ كما هو كذلك في بعض نسخ النهاية ويقتضيه قول المغني ورجحه البلقيني وقال أنه الصواب والمذهب الذي لا يجوز غيره قال وحكي القاضي الحسين الأول عن الأصحاب وهو لا يعرف في كتاب من كتب الأصحاب في الطرفين وهي طريقة غير مستقيمة جامعة لأمير محال وهو أنه يأخذ النتاج الخ وهذا محال واجيب عنه بما تقرر اهـ (قوله المتصلة) صوابه المنفصلة كما في الاسنى والنهاية والمغني (قوله ويرده) أي البلقيني (قوله وليست الزوائد كالثمن) محل تأمل (قوله وقد تقرر الخ) أي في مسألة الشجرة (قوله قال) أي البلقيني (قوله ما زادوه) إلى قوله وفي الأنوار في المغني (قوله بل الوجه الأول) وفاقاً للروض وأقره شرحه عبارتهم ولو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدوا به وبسببه أو بالعكس بان ادعى ملكاً وذكر سبباً فشهدوا بالملك مطلقاً قبلت شهادتهم لأنهم شهدوا بالمقصود ولا تناقض فيه لأن ذكر السبب ليس مقصوداً في نفسه وإنما هو كالتابع اهـ (قوله إذ لا فرق الخ) فيه تأمل (قوله رد) أي الشاهد (قوله أو في القدر) عطف على في الجنس (قوله ما لم يكذبها) أي الشاهدين (قوله في شهادتهم) إلى الفرع في النهاية (قوله بما قبل الرهن) أي بأقرار قبل الرهن (قوله أخذه كله) ظاهره حالاً ولا يصرف منه شيء في الدين

(فصل في اختلاف المتداعين) (قوله في اختلاف المتداعين) إلى التفيه في النهاية إلا قوله كالمشهدت إلى أما إذا وقوله أحدهما بأنه إلى الثمن وقوله أو تسلمه إلى الثمن وقوله أي كإفلاقه إلى وخرج وقوله كذا قالاه إلى الثمن (قوله من دار) بيان لما أكثرى (قوله أو أجرته) أي في قدر أجرته ما أكثرى كان قالاً كرتيك البيت بعشرين فقال بل أكرتني بعشرة وقال ع ش أي القدر اهـ (قوله شهر كذا) إنما قيد بكذا لأنه لا يصح بدونه كما هو ظاهر رشيدى (قوله مثلاً) في موضعين يستغنى عنه بكان سم (قوله أطلاقاً) إلى قوله لتناقضهما في المغني (قوله أو أحدهما) فيه عطف على ضمير مرفوع متصل بلاتاكيد بمفصل (قوله

(فصل قال أجرتك البيت بعشرة الخ) (قوله بعشرة مثلاً) قد يستغنى عن مثلاً في الموضعين بكان

(٤٣ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

المشترط فيها المطابقة للدعوى لافيه (فرع) أقر الراهن بالرهن لاجنبي فإن أرخت بيته المقر له بما قبل الرهن أخذه كله أو بما بعده لم يكن له إلا ما فضل عن الدين فإن أطلقت بيته الأقرار أو أرخت بيته الرهن أو أطلقت تعارضتا ولم يثبت رهن ولا أقرار كما في به ابن الصلاح لكن نازعه في القوت ولا تقبل الشهادة بنفي إلا أن حصر كلم يكن بمحل كذا وقت أو مدة كذا فتقبل وإن لم تكن حاجة (فصل في اختلاف المتداعين) في نحوه عقد أو اسلام أو عتق إذا اختلفا في قدر ما أكثرى من دار أو أجرته أو هما كان (قال أجرتك البيت) شهر كذا مثلاً (بعشرة) مثلاً (فقال بل) أجرتي (جميع الدار) المشتعلة عليه (بالعشرة) أو بعشرين (وأما يئنين) أطلقنا واحداً هما أو اتحد تاريخهما

وكذا إن اختلف تاريخهما واتفقا على أنه لم يجر إلا عقد واحد (تعارضتا) فيسقطان على الأصح لتناقضهما في كيفية العقد الواحد فيتجافان
ثم يفسخ العقد كما علم عامر في البيع (٣٣٨) (وفي قول يقدم المستاجر) لاشتمال بيته على زيادة هي اكتر اجمع الدار كما لو شهدت بيته

وافتقا) أي المتدعيان سيد عمر (قوله فيسقطان) الاولى التأنيث (قوله فيتجافان الخ) وكذا الحكم إذ لم
تكن بيته أسنى وانوار (قوله ثم يفسخ العقد) أي ويرجع المستاجر بالاجرة إن كان دفعها له وترجع الدار
للمؤجر ع وش وعلى المستاجر اجرة مثل ما سكن في الدار ولو اقام احدهما بيته دون الاخر قضى له بها انوار
وروض مع شرحه (قول المتن وفي قول يقدم الخ) محله في غير مختلفي التاريخ معنى (قوله بأنه لا تنافي بينهما)
أي لان الشهادة بالالف لا تنافي الا لفرق أسنى وفيه وقفة ظاهرة فيما إذا اسندت الدعوى إلى سبب كالبيع
نعم إن فرض كون البيتين من جانب المدعي فقط يظهر الاطلاق لكن لا يكون مانعاً فيه (قوله بخلافه) أي
الامر والشان (اما إذا اختلف) إل قوله والحق الرافعي في المعنى (قوله ولم يتفقا على ذلك) أي على عقد
واحد كان شهدت احدهما أنه أجر كذا سنة من اول رمضان والاخرى من اول شوال معنى وأسنى (قوله على
ذلك) أي أنه لم يجر إلا عقد واحد ع ش (قوله فتقدم السابقة) أي لان السابق من العقدين صحيح لعمالة معنى
واسنى (قوله او بالبعض افادت الثانية صحة الاجارة) ظاهره ان مالك العين لا يستحق على المستاجر سوى
العشرة وعلى هذا فامعنى العمل بسابقة التاريخ مع أنه على هذا الوجه إنما عمل بمتأخرة التاريخ ايضا إلا أن
يقال ان المراد من العمل بها نفي التعارض ولما في الحقيقة عمل بمجموع البيتين ع ش عبارة الرشيدى
قوله صحة الاجارة الخ أي بالسقط من العشرة الثابتة كما هو ظاهر اه (قوله والحق الرافعي بمثل الخ) اقره
شيخ الاسلام (قوله في هذا) أي عدم التعارض أسنى ونهاية (قوله إذ لم يتفقا على ذلك) أي أنه لم يجر إلا عقد
واحد والمعمد التساقط مطلقا بجري (قوله لجواز الاختلاف الخ) أي اختلاف التاريخ فلم يتحقق التعارض
سم (قوله فيثبت الزائد الخ) لك أن تقول أن ثبت مع احتمال تقدم الشهادة بالكل في نفس الامر
فتلغو الاخرى سيد عمر وفيه نظر ظاهر إذ ما ذكره موجود في الصورة المتقدمة ايضا (قوله بالبيته الزائدة)
أي بيته المكترى الشهادة بالزيادة أي بأنه استاجر جميع الدار بجري (قوله لا يفيد) فديقال بل يفيد
بدليل إفادة مجرد احتمال تعدد العقد في قوله السابق فتقدم السابقة فانه لا مستند له إلا مجرد احتمال التعدد
لا يتيقنه إذ مجرد عدم الاتفاق على أنه لم يجر إلا عقد واحد لا يفيد يقين التعدد سم وقد يقال فرق بين
الاحتمالين إذا احتمال التعدد يترجح بعض يقين اختلاف التاريخ اليه كما هو ظاهر (قوله ولا لم يحكم بالتعارض
الخ) قد تمنع هذه الملازمة سم (قوله لكن يؤيده) أي الالحاق (قوله تعدد يقينا) أي بمقتضى البيتين
لان العقد الصادر من احد المدعين غير الصادر من الاخر يقينا بخلاف ما هنا فان العاقد واحد لجاز اتحاد
العقد وتعدده وبهذا يندفع ما نازع به الشهاب سم في الجواب المذكور ولعله نظر إلى ما في نفس الامر مع
انه ليس الكلام فيه ولو نظرنا اليه لاحتمل انتفاء العقد بالكلية فامل رشيدى عبارة سم قوله يقينا فيه
نظر إذ البيته خصوصا المعارضة باخرى لا توجب اليقين بل ولا الظن بمجردهما (قوله ذلك) أي يقين
تعدد العقد (قوله فان اقره) أي اقام احدهما بيته بما ادعاه أسنى (قوله لاحدهما الخ) أي وإن اقر
لها نصف بينهما انوار (قوله حلف لكل منهما يقينا) فان رد إلى احدهما حلف للثاني انوار (قوله وإن
ادعيا شيئا على ثالث) إنما عدل عن قول المصنف في يد ثالث إلى ما قاله ليشمل ما إذا لم يكن في يد البائع كما ستأتي
الاشارة اليه رشيدى (قوله بزعمه) متعلق بحقه وخبره بالبقرة (قوله او انه اشتراه الخ) عطف على قوله

الف وبيته بالفين يجب
ألفان وفرقوا بأنه لا تنافي
بينهما بخلافه هنا فان العقد
واحد وكل كيفية تنافي
الاخرى اما إذا اختلف
تاريخهما ولم يتفقا على
ذلك فتقدم السابقة ثم ان
كانت هي الشهادة بالكل
لفت الثانية او بالبعض
افادت الثانية صحة الاجارة
في الباقي والحق الرافعي
بحسب باختلاف في هذا
للمطلقين او احدهما إذا
لم يتفقا على ذلك لجواز
الاختلاف حينئذ فيثبت
الزائد بالبيته الزائدة ولك
ان تقول مجرد احتمال
الاختلاف لا يفيد إلا لم
يحكم بالتعارض في اكثر
المسائل لكن يؤيده بل
يصرح به قول المتن الآتي
وكذا إن اطلقا أو احدهما
إلا ان يجاب بان العقد
المر جب للثمن تعدد يقين
فساعد احتمال اختلاف
الزمن فعملوا به لقوة مساعده
واما هنا فليس فيه ذلك فلم
يؤثر فيه مجرد جواز
الاختلاف (ولو ادعيا) أي
كل من اثنين (شيئا في يد
ثالث) فان اقر به لاحدهما
سلم اليه وللآخر تحليفه إذ
لو اقر به له ايضا غرم له بدله
وان انكر ما ادعاه ولا بيته
حلف لكل منهما يمينا وترك
في يده (و) ان ادعيا شيئا

(قوله وكذا إن اختلف تاريخهما الخ) لا يقال هلا قدمت سابقة التاريخ كما في نظائره السابقة للمعنى السابق
ولا ينافيه وافتقا الخ (قوله لجواز الاختلاف حينئذ) فلم يتحقق التعارض (قوله لا يفيد) قد يقال بل
يفيد بدليل إفادة مجرد احتمال تعدد العقد في قوله السابق فتقدم السابقة فانه لا مستند له إلا مجرد احتمال
التعدد لا يتيقنه إذ مجرد عدم الاتفاق على أنه لم يجر إلا عقد واحد لا يفيد يقين التعدد (ولا لم يحكم بالتعارض)
قد تمنع هذه الملازمة (قوله يقينا) فيه نظر إذ البيته خصوصا المعارضة باخرى لا توجب اليقين بل ولا الظن

على ثالث (و) اقام كل منهما بيته (احدهما بأنه غصبه منه والاخرى بأنه أقر أنه غصبه منه قدمت الاولى لانها أثبتت الغصب احدهما
بطريق المشاهدة فكانت أقوى ولا يغرر شيئا للبقرة لان الملك الاول إنما ثبت بالبيته في الحائلة بين المقر له وبين حقه بزعمه (و) أنه اشتراه

منه وهو يملكه أو وسله اليه أو تسله منه والمبيع بغير يده والا كما هو الفرض المعلوم من (٣٣٩) قول المتن يد ثالث لم يحتج لذكر ذلك كما

يأتي (ووزن له ثمنه فان
اختلف تاريخ حكمه للاسبق)
منهما تاريخا لان معهما زيادة
علم ولان الثاني اشتراه من
الثالث بعد مازال ملكه
عنه ولا نظر لاحتمال عوده
اليه لانه خلاف الاصل بل
والظاهر واستثنى البلقيني
مالو ادعى صدور البيع
الثاني في زمن الخيار وشهدت
بيته به فتقدم للاول الثمن
ومالو تعرضت المتأخرة
لكونه ملك البائع وقت
البيع وشهدت الاولى بمجرد
البيع فتقدم المتأخرة
ايضا كمنافاة واقره
وحاصله ان من شهدت من
البيتين يملك المدعى للبائع
وقت البيع او للمشتري
الان او بنقد الثمن دون
الاخرى قدمت ولو متأخرة
لان معهما زيادة علم ولان
التعرض للنقد يوجب
التسليم والاخرى لا توجه
لبقاء حق الحبس للبائع فلا
تكفي المطالبة بالتسليم
ويأتي أول التنبيه الاتي
ماله تعلق بذلك ايضا وخرج
بقوله ووزن له ثمنه مالو لم
تذكره فاذا ذكرته احداها
قدمت ولو متأخرة لانها
تعرضت لموجب التسليم
كذا قاله لكن اطال
البلقيني في رده (والا)
يختلف تاريخهما بان

احداها بانه غصبه الخ لا على قوله انه غصبه الخ وإن اومه مزجه (قوله منه) اي الثالث معنى (قوله أو
وسله الخ) عطف على وهو الخ وكان الاولى حذف الواو ليصير كقوله أو تسله الخ عطف على وهو (قوله
بغير يده) اي من يدعى عليه البيع وقوله والاي وإن كان المدعى به في يده لم يحتج اي في تصحيح الدعوى لذكر
ذلك اي قوله وهو يملكه رشدي (قوله كما يأتي) اي في التنبيه (قول المتن ووزن له الخ) بفتح الزاي يتعدى
باللام كما استعمله المصنف وبفسه وهو الافصح معنى (قول المتن فان اختلف تاريخ) كان شهدت احدي
البيتين انه اشتراه في رجب والاخرى انه اشتراه في شعبان معنى (قول المتن حكم للاسبق) اي ويطلبه الاخر
بالثمن معنى عبارة سم اي ويلزم المدعى عليه للاخر دفع ثمنه لثبوته بينته من غير تعارض فيه كما هو ظاهر وكلام
الروض صريح فيه ثم ظاهره انه لا فرق في ذلك اي الحكم للاسبق بين ان يتفقا على انه لم يجر الا عقد واحد ولا
فان كان كذلك فهذا مما يختلف فيه المستلтан فقد يرد على قوله الاتي ان حكمهما واحد في التعارض وتقديم
الاسبق اه واجاب عنه الرشدي بما نصه ولا يأتي هنا مقدمه في المسئلة السابقة من ان محلها ان لم يتفقا
على انه لم يجر سوى عقد واحد اذا لصورة ان العاقد مختلف فلا ياتي اتحاد العقد فواقع للشهاب ابن
قاسم هنا سواه (قوله واستثنى البلقيني الخ) عبارة النهاية ويستثنى كقول البلقيني الخ (قوله في زمن الخيار)
اي للبائع او لمعا ع (قوله وحاصله) الى قوله وبما قررته في المعنى الا قوله ولان التعرض الى المتن
وقوله قدمت بيته ذي اليد (قوله وحاصله الخ) اي حاصل ما في المقام (قوله يملك المدعى) اي به (قوله او
نقد الثمن) عطف على ملك المدعى (قوله دون الاخرى) راجع لكل من الصور الثلاث (قوله فلا تكفي
المطالبة) اي في ترجيح البيته (قوله وخرج بقوله الخ) اعلم ان قوله وخرج الى المتن كان في اصل الشارح ثم
ضرب عليه وابدله بقوله وحاصله الخ صاحب النهاية تابعه على المرجوع عنه وهو قوله وخرج اه سيد
عمر (قوله مالو لم تذكره) سكت عن حكمه وظاهر ما بعده ان الحكم عدم صحة هذه الشهادة اذ لا الزام فيها
رشدي (قوله فواضح) اي يسلم المدعى به للمقر له انوار ومعنى (قوله والا) اي وان لم يقر لواحد منهما او اما
إذا اقر لاحدهما فقط فيحلف للاخر كما مر (قوله حلف لكل الخ) اي انه ما باعه معنى (قوله كما مر) اي في
شرح ولو ادعيا شيئا (قوله ومحل) الى قوله وبما قررته في الاسنى والانوار والمعنى الا قوله قدمت بيته ذي
الي (قوله ومحل) اي التعارض ع ش اي والرجوع (قوله ان لم يتعرضا) الاولى التانيث (قوله والا
قدمت بيته ذي اليد) انظر إذا لم يكن لاحدهما يد وقوله ولا رجوع الخ هذا ظاهر إذا تعرضت كل منهما
بخلاف ما إذا تعرضت احدهما فقط مع ان الاشامل له ايضا فليراجع سم عبارة الرشدي قوله والا
قدمت بيته ذي اليد الخ كان الا صوب والا فلا رجوع لواحد منهما ثم ان كان في يد احدهما قدمت بيته
واعلم ان الماوردي جعل في حالة التعارض اربع حالات لان العين اما ان تكون في يد البائع او في يد احد
المشتريين او في يديهما او في يد اجنبي الى ان قال الحالة الثانية ان تكون العين في يد احدهما ثم ذكر فيها
وجهين مبنيين على الوجهين في الترجيح بيد البائع اذا صدق احدهما وقال فان رجحناه بيده وبينته اي وهو

بمجردهما (قوله حكم للاسبق) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يتفقا على انه لم يجر الا بيع واحد ولا فان
كان كذلك فهذا مما يختلف فيه المستلتان فقد يرد على قوله الاتي علم ان حكمهما واحد في التعارض وتقديم
الاسبق (قوله ايضا حكم للاسبق) اي ويلزم المدعى عليه للاخر دفع ثمنه لثبوته بينته من غير تعارض
فيه كما هو ظاهر وكلام الروض صريح فيه (قوله وسقوطهما انما هو فيما تعارضتا فيه هو العقد فقط
ومحلها ان لم يتعرضا لقبض المبيع) عبارة الروض فان تعارضتا حلف لكل ولما استرداد الثمن
لان تعرضت البيته لقبض المبيع قال في شرحه فليس لما استرداد الثمن منه لتقرر العقد بالقبض وليس
على البائع عدة ما يحدث بعده اه وهذا ظاهر ان تعرضت كل منهما بخلاف ما اذا تعرضت احدهما
فليراجع (قوله والا قدمت بيته ذي اليد) شامل لتعرضهما وتعرض احدهما وانظر اذا لم يكن

اطلقنا او احداها أو ارجحنا بتاريخ متعدد (تعارضتا) فيستاقطان ثم ان أقرهما فواضح والاحاف لكل مينا ويرجعان عليه بالثمن
لثبوته بالبيته وسقوطهما انما هو فيما تعارضتا فيه وهو العقد فقط ومحلها ان لم يتعرضا لقبض المبيع والا قدمت بيته ذي اليد

ولارجوع لو احدث منها بالثمن لأن العقد قد استقر بالقض وبما قررته في هذه والتي قبلها علم أن حكمها واحد في التعارض وتقديم الأسبق
وكان المتن إنما خالف أسلوبها الموهم لتخالف أحكامها لأجل الخلاف ويجرى ذلك في قول واحد اشترى ثيابا من زيد و آخر اشترى ثيابا من عمرو
على الوجه المذكور وأقاما بينتين كذلك (٣٤٠) فيتعارضان ويصدق من العين بيده فيحلف لكل منهما أو يقر (نتيجه) لا يكتفى في

الدعوى كالشهادة ذكر
الشراء لإلزامه ذكر ملك
البائع إذا كان غير ذي يد
أو مع ذكر يده إذا كانت
اليده ونزعت منه تعديا
أو مع قيام بيته أخرى
بأحدهما يوم البيع
ويصيران كهيئة واحدة
وكذا كل ما ذكره شرط لو
تركته بيته وقامت به أخرى
كأقوت امرأة فلان وقت
كذا بمحل كذا فشهد آخران
بأنها فلانة وإنما تسمع
البينة بالملك المطلق إن كان
المدعى أو بيد المدعى من
لم يعلم ملكه ولا ملك من
انتقل منه إليه أو لم يكن
يبدأ حد وفيها عدا ذلك قد
تسمع لكن لا يعمل بها
كألو انتزع خارج عينا من
داخل بيته فقام الداخل
بيته بملكها مطلقا فإنها
تسمع وفانتهت معارضة
بيته الخارج فقط ترد العين
إلى بيده ولو أقام بيته بأن هذا
رهني واقبضني داره في
ربيع الأول سنة كذا
وآخر بيته بأنه اقرب لي بها تلك
السنة ولم يذكروا شهرا
قال ابن الصلاح تعارضتا
لأن الرهن يمنع صحة الإقرار
فلا يثبت رهن ولا إقرار كما
مر آنفا بما فيه (ولو قال
كل منهما) والمبيع في يد
المدعى عليه (بعتك بكذا) أو هو ملكي ولا تسمع الدعوى فأنكر (أ) فاما هما (أي البينتين) بما قالاه وطالباه بالثمن

الأصح كما أشار إليه الشارح بقوله ثم إن أقر الخ رجع الآخر بالثمن الذي شهدت به بيته إلى آخر ما ذكره فا
ذكره الشارح هو حالة من تلك الأحوال الأربعة ويكون محل قول الماوردي فيها رجع الآخر بالثمن
أما إذا لم تتعرض بيته لقبض المبيع وظاهر أن مثلها في ذلك غير ما من بقية الحالات لكن قول الشارح وإلا
من قوله وإلا قدمت بيته ذي اليد شامل لما إذا تعرض كل من البينتين لقبض المبيع وما إذا تعرضت
إحداهما فقط مع أن قوله ولا رجوع لو احدث منها بالثمن خاص بما إذا تعرض كل منهما لذلك وإلا اختص
عدم الرجوع بمن تعرضت بيته لذلك كما هو ظاهر مما مر ومرفى كلام الماوردي أن من العين في بيده لا رجوع
له مطلقا أو قوله وكان الأصوب الخ تقدم عن قريب عن الأسنى والأنوار والمغنى ما يؤيده (قوله) لأن العقد
قد استقر بالقض (أي وليس على البائع عهدة ما يحدث بعده أسنى ومغنى) (قوله) وبما قررته في هذه) هي
قول المصنف ولو ادعى الخ وقوله والى قبلها هي قول المصنف قال أجرتك البيت الخ عش (قوله) وكان
المتن إنما خالف أسلوبها الموهم لتخالف أحكامها الخ قديوجه المتن أيضا بأنه مع اختلاف التاريخ قد
يتعارضان في الأولى وذلك إذا اتفقا على أنه لم يجر إلا عقد واحد سم (قوله الموهم) أي المتن من حيث
سلوكه لاسلوبين (قوله) لأجل الخلاف) ينبغي حيث اتحد حكمها واختلف في الخلاف بيان سر جريان
الخلاف في إحداهما دون الأخرى مع اتحاد حكمها سم وقد يقال السر تعدد العاقدتها واتحاده هناك
(قوله) ويجرى ذلك) أي قول المصنف ولو ادعى الخ (قوله) في قول واحد الخ) أي لمن بيده دار أسنى (قوله) على
الوجه المذكور) أي بأن يقول كل منهما وهو يملكه أو ما يقوم مقامه أسنى وأنوار (قوله) من العين بيده)
أي من المتنازعين وزيد عمرو أو شخص خامس (قوله) فيحلف) أي من العين بيده لكل منهما أي المدعين
الشراء (قوله) لا يكتفى إلى قوله ونزعت في الأنوار والروض مع شرحه (قوله) في الدعوى كالشهادة) الانسب
لما بعده العكس (قوله) لإلزامه ذكر ملكه البائع) أي أو ما يقوم مقامه عبارة الروض مع شرحه ويشترط في
دعوى الشراء من غير ذي اليد أن يقول المدعى اشترى ثيابا منه وهي ملكه أو تسلمتها منه أو سلمها إلى كالشهادة
يشترط فيها أن يقول الشاهد اشترى ثيابا من فلان وهي ملكه أو تسلمها منه أو سلمها إليه لا في دعوى الشراء من
ذو اليد فلا يشترط فيها ذلك بل يكتفى بأن اليد تدل على الملك اه (قوله) ومع ذكر يده) الأولى حذف لفظة مع
(قوله) ونزعت منه تعديا) اعلم ليس بقيد أخذ من سكوت الروض والأنوار ههنا فليراجع (قوله) أو مع قيام
بيته الخ عطف على قوله مع ذكر ملك البائع الخ (قوله) بأحدهما) أي بملك البائع أو بيده (قوله) إن كان
المدعى) أي به (قوله) أو بيد من لم يعلم ملكه الخ) انظر هل صورة عدم العلم أنما هي نحو أن يقال ذواليد حالا
أو في الأصل لا أعلم مال له أو له صورة أخرى (قوله) ولم يذكروا) أي الشهود (قوله) كما مر آنفا الخ) أي في
الفرع الذي قبيل الفصل (قول المتن ولو قال كل منهما) أي من المتنازعين لثالث بعتك الخ وهذه عكس التي
قبلها مغنى (قوله) والمبيع) إلى قوله وحيث أمكن في المغنى لا أقوله كما لو لم يكن إلى المتن وإلى قوله ولو أقام بيته
بأن هذه الدار في النهاية (قوله) وهو ملكي) انظر هل يكتفى وهو في يدي كما قد يدل عليه ما في التنبيه لما رأينا

لا حدهما يد (قوله) ولا رجوع لو احدث منها) هذا ظاهر إذا تعرضت كل منهما مع أزوالها شامل لتعرض
إحداهما فقط (قوله) وبما قررته في هذه والتي قبلها إلى قوله لأجل الخلاف) ينبغي حيث اتحد حكمها
واختلفا في الخلاف بيان سر جريان الخلاف في إحداها دون الأخرى مع اتحاد حكمها (قوله) إنما
خالف) قديوجه المتن أيضا بأنه مع اختلاف التاريخ أيضا قد يتعارضان في الأولى وذلك إذا اتفقا على أنه لم
يجر إلا عقد واحد (قوله) وهو ملكي) انظر هل يكتفى كما قد يدل عليه ما في التنبيه المذكور

سم
فان اتحد تاريخهما تعارضتا) وتساقطتا لا متناع كونه ملكا في وقت واحد لكل واحد فاحلف لكل كما لو لم يكن لو احدث منها بيته وإن كان
لا حدهما بيته قضى له وحلف للآخر (وإن اختلف) تاريخهما (لزمه الثمان) لا مكان دعواهما ومن ثم اشترط اتساع الزمن للعقد الأول

ثم الانتقال للبائع الثاني ثم العقد الثاني والاحلف لكل (وكذا) يلزمه الثمن (ان اطلقت او) اطلقت (احدهما) وأرخت الاخرى (في
الاصح) لاحتمال اختلاف الزمن وحيث أمكن الاستعمال فلا استعجال وفارقت هذه ما قبلها بان العين تضيق عن حقهما معا فتعارضتا والقصد
هنا الثمن والذمة لا تضيق عنهما فوجبوا شهادة البيتين على اقراره كهي على البيعين فيما ذكر وفي الانوار عن فتاوى القفال لو شهدا انه
باع عاقلا وآخران انه مجنون ذلك اليوم عمل بالاولى او انه باع مجنوناً فادعاهما في فتاوى (٣٤١) القاضي نحوه وهو لو قالت بيته اقر بكذا يوم

كذا فقالت أخرى كان
مجنوناً في ذلك الوقت قدمت
لان معازلة علم وقيد
البغوى بمن لم يعرف له انه
يجن وقتا ويفيق وقتا
والاعتراضا ولو اقام
بيته بان هذه الدار التي يدك
وقفها الى على وهو مالك
حائز يومئذ فاقام ذواليد
بيته بانها ملكه قدم مالم
تقم بيته اخرى بانه غصبها
من الواقف لانه ذواليد
حيث ولو ظهر في موقف
محكوم بصحته بعد ثبوت
ملك الواقف وحيازته
مكتوب محكوم بصحته يشهد
بالمالك والحيازة لآخر قبل
صدور الوقف لم يطل
الوقف بمجرد ذلك كما اتي
به شيخنا قال لانه يجوز
بتقدير صحته ان يكون المالك
انتقل من صاحبه الى الواقف
لا سيما والبدل واقف او من
قام مقامه كما هو ظاهر السؤال
اهو لا يعارضه ما رقبيل قوله
وانها لو شهدت بمكة امس
ليحقق ان البدع ادية ثم فلم ينظر
لاحتمال الانتقال بخلافه
هنا ولو شهدت بيته على
منكر الشراء له بشئ جزاف
قبلا ان قالا حلال لان

سم أقول الظاهر الفرق بين المطالبة بالعين فيكون فيها ذكر اليد والمطالبة بالثمن فلا بد فيها من ذكر الملك أو
ما يقوم مقامه كما هو قضية اقتصارهم عليه هنا (قوله ثم الانتقال) أي من المشتري (قوله والاخ) أي بان
ذكر الشهود زمن لا يتأتى فيه ذلك فلا يلزمه الثمن للتعارض وحلف الخ نهاية ومعنى (قوله وحيث أمكن
الاستعمال) أي للبيتين (قوله وفارقت هذه) هي قول المصنف ولو قال كل منهما الخ وقوله ما قبلها هو قوله
ولو ادعى الخ (قوله بان العين الخ) أي هناك (قوله على اقراره) أي الثالث المدعى عليه (قوله كهي على البيعين
الخ) أي فيلزمه الثمن الا ان اتحد تاريخ الاقرارين أو لم يعض ما يمكن فيه الانتقال فلا يلزمه ما نه للتعارض
اسنى (قوله قدما) أي الاخران (قوله وفي فتاوى القاضي) وفي الروض مع شرحه وإن قامت بيته بمجنون
القاتل عند قتله الاخرى بعقله عنده تعارضتا انتهى وقياس ما ذكر عن القفال تقديم الاولى سم (قوله
نحوه) أي نحو ما في فتاوى القفال اخيرا (قوله في ذلك الوقت) ان اريد وقت الاقرار كان نحو ما مر عن
القفال كما قال لكن لا يحتاج لتقييد البغوى المذكور وان اريد بالوقت يوم الاقرار فليس نحو ما مر عن
القفال بل الموافق له حيث تقدم الاولى فليتامل سم على حجج اه رشيدى وقوله بل الموافق له حيث تقدم
الاولى أقول وقد يفرق بان البيته الاولى في مسألة القفال قيدت بالعقل دون مسألة القاضي (قوله وقيد
أي ما في فتاوى القاضي) (قوله والاعتراضا) أي ولا يتأتى التعارض كان مجنوناً في ذلك الوقت لانه ليس
صريحا في استغراق الجنون ذلك الوقت سم ولعله مبنى على ان يراد بالوقت يوم الاقرار وما اذا اريد به
وقت الاقرار فلما نفاة ظاهرة كما مر (قوله بانه غصبها) أي او ترتب يده على بيع صدر من اهل الوقف او بعض
كما مر في شرحه وان لو كان لصاحب تاخره التاريخ الخ (قوله من الواقف) أي او بمن قام مقامه كما باتى (قوله
لانه) أي الواقف (قوله حيث تقدم) أي حين ثبوت الغصب منه (قوله بتقدير صحته) أي ذلك المكتوب او الحكم
(قوله لتحقق ان البدع ادية الخ) من اين تحقق ذلك ثم لاهنا فان قيل بمقتضى شهادة المعارضة قلنا بتقدير
افادتها التحققي هو موجودة في المسئتين لكن فرق بينهما فان البيتين اسندتا الى الانتقال من شخص
واحد هناك لاهنا سم وايضا قد حكم بالصحة هنا لاهناك (قوله له) أي للمبيع (قوله قبلا) أي الشاهدان
(قوله اني خصمه) بالاضافة (قوله ولا يرث المدعى) أي به (قوله بخلافه في وقدره) الاوضح الاخصر
بخلاف وقدره (قوله لنحو اقراره الخ) نائب فاعل ان يقال (قوله لما هو معلوم الخ) تعليل لتعيين ما قاله
(قوله لان هذا) أي وهو وارثه (قوله انسان) الى قوله وقيد البلقي في المعنى الا قوله يظهر انه الى يشترط

(قوله وفي فتاوى القاضي نحوه) وهو لو قالت بيته اقر بكذا فقالت أخرى كان مجنوناً في ذلك الوقت الخ
في الروض وشرحه او اثل الجراح مانصه وإن قامت بيتان بمجنون ثم عقله أي قامت احدهما بمجنون القاتل
عند قتله والاخرى بعقله عنده تعارضتا وقياس ما ذكر عن القفال تقديم الاولى (قوله في ذلك الوقت)
ان اريد وقت الاقرار كان نحو ما مر عن القفال كما قال لكن لا يحتاج لتقييد البغوى المذكور وان اريد بالوقت
يوم الاقرار فليس نحو ما مر عن القفال بل الموافق له حيث تقدم الاولى فليتامل (قوله والاعتراضا)
أي ولا يتأتى التعارض كان مجنوناً في ذلك الوقت لانه ليس صريحا في استغراق الجنون لذلك الوقت (قوله
لتحقق ان البدع ادية الخ) من اين تحقق ذلك ثم لاهنا فان قيل بمقتضى شهادة المعارضة قلنا بتقدير افادتها

جذفا لان الجزاف حلال وحرام ولو اقام بيته بان هذه التي يدك ملكي فاخذها فاقام آخر أخرى بانه اشتراها من كانت يده وهي ملكه حيث
حكم بها هذه الزيادة علم بيته وتقدم بيته قالت ملك أي به وقدره ثم على بيته قالت ملك اب خصمه وهو وارثه لجواز كونه وارثا ولا يرث المدعى لدين
مستغرق فليس فيه تصريح بملكه بخلافه في وقدره (تنبيه) ه الاولى بل المتعين ان يقال بدل الدين مستغرق لنحو اقراره به لاخر بعد موت
ايه وذلك لما هو معلوم ان الدين لا يمنع الارث وقد يقال في اصل التعليل لان هذا ليس فيه التخصيص على تلقى ملك هذا عن الاب لانه لم يشهد
بارث شي خاص بخلاف وقدره فانه نص على انه متلق ملكه من أيه فلا احتمال فيه بخلاف ذاك (ولومات) انسان (عن ابنين مسلم ونصراني

فقال كل منهما مات على ديني) فانه لا يثبت بالنية (فان عرف انه كان نصرانيا صدق النصراني) يمينه لان الاصل بقاء كفره (و ان اقاما بينتين مطلقتين) بما قالاه (قدم المسلم) لان مع ينيته زيادة علم بالانتقال والاخرى مستصحة وكذا كل نافلة ومستصحة ومنه تقديم بنية الجرح على بنية التعديل (وان قيدت) احدهما (ان اخر (٣٤٢) كلامه اسلام) اي كلمته وهي الشهادتان (وعكسته الاخرى) فقيدت ان اخر كلامه النصرانية

كثالث ثلاثة ويظهر انه لا يكتفى هنا بمطلق الاسلام والتصر لولا ان من فقيه موافق للحاكم على ما مر في نظائره بما فيه ثم رايهم قالوا يشترط في بنية النصراني ان تفسر كلمة التصرف في وجوب تفسير بنية المسلم كلمة الاسلام وجهان ونقل ابن الرفعة والاذرعي عدم الوجوب عن جمع ثم رجح الوجوب لاسيما من شاهد جاهل او مخالف للقاضي (تعارضتا) وتساقتا لتناقضهما اذ يستحيل موته عليهما فيحلف النصراني وكذا لو قيدت ينيته فقط وقيد البلقيني التعارض بما اذا قالت كل آخر كلمة تكلم بها ومكثتا عنده الى ان مات واما اذا اقتضرت على آخر كلمة تكلم بها فلا تعارض فيه لاحتمال ان كلا اعتمدت ماسمعه منه قبل ذهابها عنه ثم استصحب حاله بعدها ولو قالت بنية الاسلام علينا تنصره ثم اسلامه قدمت قطعا (وان لم يعرف دينه واقام) كل منهما (بنية) انه مات على دينه تعارضتا اطلقتا م قيدتا لفظه عند الموت لاستحالة اعمالهما فان قيدت واحدة واطلقت

والى قول المتن ولومات نصراني في النهاية لا قوله بما فيه ثم رايهم وقوله فهل تعارضان الى فظاهر اطلاقهم وقوله في الصورتين في موضعين (قوله ومنه) اي من تقدم النافلة على المستصحة (قوله احدهما) اي بنية المسلم معنى (قوله ويظهر انه الخ) عبارة النهاية والوجه الخ (قوله هنا) يعني في قول المصنف وان قيدت ان اخر كلامه الخ رشيدى (قوله وجهان ونقل ابن الرفعة والاذرعي عدم الوجوب عن جمع ثم رجح الوجوب) عبارة النهاية وجهان اصحهما نعم اه (قوله ثم رجح الخ) اي الاذرعي معنى (قوله فيحلف النصراني) اي لان الاصل بقاء كفر الاب وقوله وكذا الخ اي يخاف النصراني سم (قوله ينيته) اي بنية النصراني كذا في المغني وشرحي المنهج والروض بالظاهر ويصرح بذلك قول الشارح الاتي وكأنه اخذه من نظيره في المسئلة السابقة اي بخلاف ما لو قيدت بنية المسلم فقط فتقدم كالمع بالاولى من قول المصنف المار وان اقاما بينتين الخ ويعلم بذلك ان قول الرشيدى قوله ينيته هو كذا في نسخ الشارح هاه الضمير لكن عبارة الروضة بنية بلاها وهي الاصول اه ناشيء عن عدم المراجعة (قوله فلا تعارض فيه) اي وتقدم بنية المسلم ع ش زاد السيد عمر كاهو ظاهر لانها نافلة اه (قوله بعدها) اه كلام البلقيني (قوله ولو قالت الخ) اي فيما اذا قيدت بنية النصراني بان اخر كلامه نصرانية (قول المتن وان لم يعرف الخ) فديقال هذا لياتي مع قوله اولا مسلم ونصراني لانه يلزم من نصرانية احدهما نصرانية الاب وقديصور ذلك بان يدعى كل من اثنين على شخص انه ابوهما ويصدقهما في ذلك ع ش وحلي (قول المتن دينه) اي دين الاب وروض عبارة المغني اي دين الميت اه (قوله واقام كل منهما) اي النصراني والمسلم كاهو ظاهر السياق وانظر ما صورة ابن نصراني واب لا يعرف دينه رشيدى ومر آفان ع ش والحلي تصويره (قوله ام قيدنا لفظه الخ) اي بمثل ما ذكر معنى (قوله فهل تعارضان الخ) عبارة النهاية اتجه تعارضهما واذا تعارضتا الخ (قوله او تقدم بنية المسلم الخ) اي فيما اذا قيدت فقط (قوله لانه حيث ثبت الخ) متى ثبت ههنا سم وقديقال ثبت بمقتضى زيادة علم ينيته (قوله ولم يوجد) اي اليقين (قوله وجرى شارح الخ) واقفه المغني (قوله السابقة) اي انفا (قوله فعارض) اي التقييد يعني بنية النصراني المقيدة فقط (قوله وهذا) اي التقوية (قوله في صورتين) اي صورتى تقييد احدهما فقط ويحتمل ان المراد صورة الاطلاق وصورة التقييد منهما او من احدهما (قوله واذا تعارضتا) الى قوله ولو قالت في المغني لا قوله وحلف الى او يد غيرهما (قوله وحلف كل الخ) اي او نكلا اخذ من نظائره (قوله في صورتين) اي صورتى التعارض وعدم البينة (قوله تقاسما نصفين) قال الزياى وان كان احدهما ذكر او الاخر اثنى اه اي مع انه لو ثبت مدعى الاثنى لم تاخذ سوى النصف وهذا نظير ما ذكره فيما لو ادعى رجل عينا واخر نصفها وهي في يدهما واقاما بينتين حيث تبقى لهما نصفين رشيدى وقوله اي مع انه الخ فيه تامل (قوله لا ذل ما رجح) عبارة المغني والاسنى وكذا ان كان في يدهما على الاصح اذ لا اثر لليد بعد اعتراف صاحبها بانه كان للبيت وانه ياخذها رثا فكا نه يدهما اه (قوله فالقول قوله)

التحقق هي موجودة في المستلثين لكن فرق بينهما فان البيتين استندتا الى الانتقال من شخص واحد هناك لاهنا (قوله ثم رجح الوجوب) كتب عليهم (قوله فيحلف النصراني) اي فان الاصل بقاء كفر الاب وقوله وكذا لو قيدت اي يحلف النصراني (قوله فان قيدت واحدة واطلقت الاخرى فهل تعارضان الخ) فان قيدت واحدة واطلقت اخرى اتجه تعارضهما ش م (قوله لانه حيث ثبت) متى ثبت هنا (قوله او يدا احدهما تقاسما الخ) قال في شرح الروض ولا يختص به ذو اليد لانه لا اثر لليد بعد اعتراف صاحبها

الاخرى فهل تعارضان ايضا او تقدم بنية المسلم احتياطا للاسلام لانه حيث ثبت لا يرفع الا ييقين ولم يوجد كل محتمل وجرى اي شارح في تقييد بنية النصراني فقط على التعارض وكأنه اخذه من نظيره في المسئلة السابقة لكن الفرق واضح فان تقييدها ثم قوى بعلم تنصره قبل فعارض بنية الاسلام لقوته حيث تدور هذا مفقود في مسئلتنا مع ذلك فظاهر اطلاقهم التعارض في صورتين واذا تعارضتا اولا بنية لاحدهما وحلف كل للاخر يمتنا في صورتين والمال يدهما او يد احدهما تقاسما نصفين اذ لا مرجح او يد غيرهما فالقول قوله ثم

التعارض إنما هو بالنسبة لنحو الارث بخلاف نحو الصلاة عليه وتجهيزه كسلم ودفنه في مقابرنا ويقول المصلي عليه في التثنية والدعاء إن كان مسلما وظاهر كلامهم وجوب هذا القول ويوجه بأن التعارض هنا صيرره مشكوكا في دينه فصار كالاختلاط السابق في الجنائز ولو قالت بيته مات في شوال وأخرى في شعبان قدمت لأنها ناقلة ما لم تقل الأولى رأيت حيا أو بيع مثلا في (٣٤٣) شوال والا قدمت على المعتمد وأبرى من

مرضه الذي تبرع فيه
وأخرى مات فيه قدمت
الأولى على الأوجه خلافا
لقول ابن الصلاح بالتعارض
لأنها ناقلة (ولو مات نصراني
عن ابنين مسلم) حالة
الاختلاف (ونصراني قتل
المسلم أسلمت بعد موته) أي
الاب (فاليراث بيننا فقال
النصراني بل) أسلمت
(قبله) فلا يرث لك (صدق
المسلم يمينه) لأن الأصل
استمراره على دينه فيحلف
ويرث ومثله كما باصه وحذفه
للعلم به بما ذكره المفهم أنه
لا فرق في تصديق المسلم بين
اتفاقهما على وقت موت
الاب وعدمه لو اتفقا على
موت الاب في رمضان وقال
المسلم أسلمت في شوال
والنصراني في شعبان (وان
أقاماهما) أي البيتين بما
قالاه (قدم النصراني) لأن
بيته ناقلة عن الأصل الذي
هو التصبر إلى الاسلام قبل
موت الاب فهي أعلم وقيد
البيتين بما إذا لم تقل بيته
المسلم علنا تنصره حال موت
أبيه وبعده ولم تستصحب
فان قالت ذلك قدمت والا
لزم الحكم برده عند موت
أبيه والأصل عدم الردة

أي في أنه لنفسه أو لأحدهما كذا في حاشية الشيخ وقد قيده في الانوار بان يدعيه الغير لنفسه فليراجع
رشيدي عبارة الانوار فان لم يكن بيته وكان المال في يد غيرهما يدعيه لنفسه صدق يمينه اه ثم ينبغي حل
قول ع ش أو لأحدهما على الاقرار المطلق له وما إذا اقر بأنه لأحدهما المعين ارثا من أياه فحكمه كما إذا
كان يدا أحدهما (قوله بالنسبة لنحو الارث الخ) عبارة المغني بالنسبة للارث خاصة واما بالنسبة للدفن وغيره
فانه يدين في مقابر المسلمين ويصلي عليه ويقول المصلي عليه الخ (قوله بخلاف نحو الصلاة) أي فانه يجعل فيه
كسمل بدليل ما بعده رشيدي وقال سم انظر نحو الصلاة اذ لم يكن لأحدهما بيته اه اقول قضية اطلاق قول
الاسني والانوار يدين في هذا الميت المشكوك في اسلامه في مقابر المسلمين الخ عدم الفرق بين التعارض وعدم
البيته (قوله كالاختلاط الخ) أي اختلاط موق المسلمين بموق الكفار مغني (قوله ولو قالت بيته مات في
شوال الخ) لا يظهر لوضع هذا هنا على بل هو عين قول المصنف الاتي وتقدم بيته المسلم على بيته غاية الامر ان
المصنف فرضها في صورة خاصة على ان قوله هنا ما لم تقل الأولى رأيت حيا أو بيع مثلا في (٣٤٣) شوال والا قدمت على المعتمد وأبرى من
كاسيات التثنية عليه رشيدي (قوله والا) أي وان قالت الأولى نحو ما ذكر قدمت الخ أي لزيادة علمها (قوله
لأنها ناقلة) علة للاوجه رشيدي (قول المتن قبله) وينبغي ان المعية كالقبليية ع ش (قوله فلا يرث لك) بل
هو لمغني (قوله لأن الأصل) إلى قوله ونظير ما تقرر في النهاية الا قوله ثم رايت إلى المتن (قوله استمراره) أي
المسلم على دينه أي الأصلي وهو التصبر (قوله ومثله) أي مثل اطلاقهما (قوله المفهم) انه لا فرق الخ لك ان
تقول حيث كان ذلك مفهوما من اطلاق المتن فهو من مشمولاته ومن افاده فهو مذكور في المتن بحيث انه لو
ذكره ثانيا كان تكرارا فلا ينبغي هذا الصنيع الموهوم خلاف ذلك فتأمل رشيدي وقوله فهو من مشمولاته
الخ أي كما اشار إليه المغني بقوله عقب المتن ما نصه سواء اتفقا على وقت موت الاب ام اطلقا اه (قوله لو
اتفقا الخ) خبر قوله ومثله الخ عبارة النهاية ما لو اتفقا الخ زيادة ما وهي احسن (قوله وقيد البقيين بما اذالم
تقل الخ) اقره المغني عبارته (تثنية) محل تقديم بيته النصراني ما إذا لم تشهد بيته المسلم بانها كانت تسمع
تنصره إلى ما بعد الموت والاعتبار ضان وحيث يصدق المسلم قال البيتين ومحله ايضا اذ لم تشهد بيته المسلم
انها علمت منه دين النصرانية حين موت أياه وبعده وانها لم تستصحب فان قالت ذلك قدمت بيته المسلم لانه لا
قدمنا بيته النصراني للزم ان يكون مرتدا حال موت أياه والأصل عدم الردة اه فسكت عليه ولم يعقبه بما في
الشرح (قوله والا) أي بان تقدم بيته النصراني مغني (قوله وقياس ما ياتي في رأينا الخ) عبارة النهاية
فالوجه قياسا على ما ياتي الخ (قوله يمينه) إلى قوله فيحلف النصراني في المغني (قوله نعم) إلى قوله اما اذالم
يتفقا كذا في الروض وشرح المنهج (قوله ان قالت) أي بيته النصراني مغني (قوله تعارضا) انظر هذا مع
قوله فيما مر ولو قالت بيته مات في شوال وأخرى في شعبان حيث ذكرتم انه تقدم المؤرخة بشوال حيث قالت
علنا حيا فيه ع ش عبارة الرشيدي تقدم له اعتماد تقديم الشاهدة بالموت في شوال حيث المناقض لما هنا
كانهنا عليه لا ينبغي ان الذي يجب اعتماده للشارح ما هنا اذ من المرجحات ذكر الشيء في محله ولا نه جعل ما هنا
اصلا وقاس عليه ما استوجهه قريبارد على البيتين في شرح المتن قبل هذا والقاعدة العمل باخر قول المجتهد
وان ذكر في الاول ما يشعر باعتماده ولا نه موافق لما قاله الشيخان اه بخذف (قوله فيحلف النصراني)
بانه كان للبيت وانه ياخذ ارثا فكانه يدهما اه (قوله بخلاف نحو الصلاة عليه الخ) انظر نحو الصلاة
اذ لم يكن لأحدهما بيته اه (قوله وقياس ما ياتي الخ) هو الأوجه ش م ر

وفيه نظر وقياس ما ياتي في رأينا حيا في شوال التعارض فيحلف المسلم ثم رأيت غير واحد جزم به (فلو اتفقا) أي الابنان (على اسلام الابن في
رمضان وقال المسلم مات الاب في شعبان وقال النصراني) مات (في شوال صدق النصراني) يمينه لأن الأصل بقاء الحياة (وتقدم بيته المسلم
على بيته) إن أقاما بيته بذلك لأنها ناقلة من الحياة إلى الموت في شعبان والاخرى مستصعبة الحياة إلى شوال نعم ان قالت رأينا
حيا في شوال تهاضرنا كما قاله فيحلف النصراني أما اذالم يتفقا على وقت الاسلام فيصدق المسلم كما مر لأصل بقائه على دينه

وتقدم بيعة النصراني لانها نافذة مالم تقل بيعة المسلم عاينا الاب ميتا قبل اسلامه في معارضان ويحلف المسلم ونظير ما تقر في رأياه حيا وعائيا
ميتا شهادة بيعة بان ابا مدع مات يوم كذا فور ثم وجد فقامت امرأة بيعة بانه تزوجها يوم كذا اليوم بعد ذلك اليوم ثم مات بعده فتقدم بيعتها لان
معها زيادة علم ومن ثم ولو شهدا معوه وآخران بحياته بعد ذلك قدمت بيعة الحياة لزيادة علمها وقد يشكك بذلك قول ابن الصلاح ولو شهدت بيعة
بانه برى من مرضه الفلاني ومات من غيره هو أخرى بانه مات منه تعارضت بخلاف ما لو شهدت بيعة بانه مات في رمضان سنة كذا فقام بعض
الورثة بيعة بانه اقرله بكذا سنة كذا السنة بعد تلك (٣٤٤) فان بيعة موته في رمضان مقدمة اه فتقديم هذه يشكك بما تقرر لا ان يحجب بانه
لا يلزم من شهادتها باقراره

رؤيته فليس معها زيادة
علم بل المثبتة لموته اعلم
بخلاف الشهادة بالتزوج
وبالحياة بعد الموت ثم ما
اطلقه في الاولى لوقيل فيه
بناء على اعتماده محله في
يثنين استوتا وتقر بتأني
معرفة الطب ولا قدمت
العارفة به دون غيرها لم
يعد ولو مات عن اولاد
واحد من ولد صغير
فوضعوا يدهم على المال
فلما كمل ادعى بمال ابيه
وبارث ابيه من جده فقالوا
مات ابو كفي حياة ابيه فان
كان ثم بيعة عمل بها ولا فان
اتفق هو وهم على وقت
موت احدهما واختلغا في
ان الاخر مات قبله او بعده
حلف من قال بعده لان
الاصل دوام الحياة والا
صدق في مال ابيه وهم في
مال ابيهم ولا يرث الجدم من
ابنه وعكسه فاذا حلفا او
نكلا جعل مال ابيه له
ومال الجدم ذكره شيخنا
(ولو مات عن ابوين كافرين
وابنين مسلمين) بالغين فقال
كل من الفريقين (مات على

كذا في النهاية وشرح المنهج وهو الموافق لقول المتن صدق النصراني اذ التعارض كعدم البيعة فقال
المغني هنا فيصدق المسلم بيمينه لعله من سبق القلم ثم رايه قال السيد عمر بعد ذكر كلام المغني المذكور
مانصو قوله فيصدق المسلم محل تامل والظاهر النصراني كما في التحفة اه (قوله فتقدم بيعتها الخ) ثم قوله
قدمت بيعة الحياة الخ كل منها لما وافق ما ذكره قبيل قول المتن ولو مات نصراني الخ ولا فالموافق لما مر
انفا التعارض (قوله بذلك) اي بتقديم بيعة الزوجة وبيعة الحياة (قوله لا ان يحجب بانه الخ) لا يخفى ومن
هذا الجواب لاسباب بالنسبة للزوج فتدبر سيد عمر (قوله ثم اطلقه) اي ابن الصلاح في الاولى اي في مسئلة
البر من المرض وقوله بناء على اعتماده الخ ولا يقدم قبيل قول المتن ولو مات نصراني الخ ان الاوجه
فيها تقديم بيعة البر (قوله العارفة به) اي بالطب (قوله ولو مات) الى التمسك في النهاية لا قوله واعترضه
البلقيني بما لا يصح وقوله ومثل ذلك الى المتن وقوله واطال البلقيني الى المتن (قوله ولو مات عن اولاد الخ)
عبارة المغني والروض مع شرحه (فرع) لو مات لرجل ابن وزوجة ثم اختلف هو واخو الزوجة فقال
هو مات قبل الابن فورثتها انا وابني ثم مات الابن فورثته وقال اخوها بل ماتت بعد الابن فورثته قبل موتها
ثم ورثتها انا ولا بيعة يصدق الاخ في مال اخته الزوج في مال ابنة يمينهما فان حلفا او نكلا لم يرث ميت عن
ميت قال الابن لا يهو مال الزوجة بين الزوج والاخ فان اقاما يمينتين بذلك تعارضتا فان اتفقا على موت واحد
منهما يوم الجمعة مثلا واختلغا في موت الاخر قبله او بعده صدق من ادعاه بعد لان الاصل بقاء الحياة فان اقاما
يمينتين بذلك قدم بيعة من ادعاه قبل لانها نافذة ولو قال ورثة ميت لزوجته كنت امه ثم عتقت بعد موته او كنت
كافرة ثم اسلمت بعد موته وقالت هي بل عتقت او اسلمت قبل صدقوا بايمانهم لان الاصل بقاء الرق والكفر
وان قالت لم ازل حرة او مسلمة صدقت يمينها دونهم لانها الظاهر معها اه (قوله فقالوا مات ابو كفي حياة
ايه) اي فلا يرث له من مال الجد وهو ورث من ماله (قوله على وقت موت احدهما) اي كيوم الجمعة (قوله
ولا) اي وان لم يتفقا على وقت موت احدهما (قوله في مال ايه) اي بالنسبة اليه (قول المتن وابنين مسلمين)
ومثلها الابن الواحد وان الابن والبنت وبنت الابن مغني (قوله من الفريقين) الى قوله ولو شهدت في
المغني الا قوله واعترضه البلقيني بما لا يصح (قوله لانه) اي الولد لنهاية ومغني (قوله لتساوى الحالين) اي
احتمالي الكفر والاسلام بعد بلوغه اي الولد الميت (قوله وبه زالت التبعية) عبارة المغني ونحوها في النهاية
لان التبعية تزول بالبلوغ اه (قوله وفي عكس ذلك) اي بان مات شخص عن ابوين مسلمين وابنين كافرين
فقال كل مات على ديننا (قوله او بلغ بعد اسلا منا) لا يضر موافقته لقوله اسلمنا قبل بلوغه لانها صورتان
حكمها واحد سم عبارة الحلبي قوله او بلغ بعد اسلا منا اي فهو مسلم تبعا وفيه ان هذه عين قوله اسلمنا
قبل بلوغه لا ان يقال الاولى اختلاف في وقت الاسلام والثانية اختلاف في وقت البلوغ اه (قوله في
الثالثة) هي قوله او بلغ بعد اسلا منا ع (قوله عملا بالظاهر) اي في الاولى وقوله واصل بقاء الصبي اي
في الثانية رشيد ومغني وشرح المنهج (قوله ولو شهدت) اي البيعة ع (قوله في اللحم جاءه الخ) كذا
(قوله او بلغ بعد اسلا منا) لا يضر موافقته في المغني لقوله اسلمنا قبل بلوغه لانها صورتان حكمها واحد

ديننا صدق الابوان باليمين) لانه محكوم بكفره ابتداء تبعا لهما فيستحب حتى يعلم خلافه (وفي قول بوقف) الامر (حتى يثبتين) جهاء
الحال (او يصطاحوا) لتساوى الحالين بعد بلوغه وبه زالت التبعية واعترضه البلقيني بما لا يصح وفي عكس ذلك ان عرف الابوين كفر
سابقا وقالوا اسلمنا قبل بلوغه واسلم هو او بلغ بعد اسلا منا وانكر الابنان ولم يتفقا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الابنان لاصل بقاء
الكفر وان لم يعرف الابوين كفرا او اتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الابوان عملا بالظاهر واصل بقاء الصبا ولو شهدت بان هذا اللحم
مذكاة او لحم حلال وعكست أخرى قدمت الاولى كما اخذ بعضهم من قولهم يقبل قول المسلم في اللحم جاءه به المسلم اليه هذا اللحم ميتة لان اللحم

في الحياة محرم الآن فيستحب حتى تعلم ذكاته فلعلم ان الاولى ناقلة عن الاصل فقدمت ومثل ذلك فيما يظن بينة شهدت بالاقتضاء وأخرى بعده ولم يعض بينهما ما يمكن فيه الالتحام فتقدم الاولى لان معناه زيادة بالنقل عن الاصل وبه يرد على من افنى بتعارضهما (ولو شهدت) بينة (انه اعتق في مرضه) الذي مات فيه (سالم وأخرى) انه اعتق فيه (غانما وكل واحد ذلك ماله) ولم تجز الورثة (فان اختلف تاريخ) للبينتين (قدم الاسبق) لما مر ان تصرفه المنجز يقدم السابق منه فالسابق وهكذا ولان معناه زيادة (٣٤٥) علم (وان اتحد) التاريخ (اقرع) بينهما

لعدم مزية احدهما نعم ان اتحد بمقتضى تعليق وتنجز كان اعتقت سالمًا فغانم حر ثم اعتق سالمًا فيعتق غانم معه بناء على تقارن الشرط والمشروط وهو الراجح تعين السابق من غير اقرار لانه الاقوى والمقدم في الرتبة كما مر في نكاح المشرک (وان اطلقا) او احدهما (قيل يقرع) بينهما لاجتبال المعية والترتيب واطال البلقيني والزرکشي وغيرهما في الانتصار له نقلا ودليلا ومن ثم صححه في الروضة في موضع وقيل (في قول يعتق من كل نصفه قلب المذهب يعتق من كل نصفه والله أعلم) لاستواء القصة متممة لثلاث تخرج بالرق على السابق الحر فيلزم ارقاق حر وتحرير رقيق فوجب الجمع بينهما لانه العدل ولا نظر للزوم ذلك في النصف لانه اسهل منه في الكل (ولو شهد أجنبيان انه اوصى بعق سالم وهو ثلثه) اي ثلث ماله (ووارثان حائزان) او غير حائزين ولا نما ذلك قيد لما بعده (انه رجع

بهما الضمير فيما يبدان من نسخ الشارح ولعله من تحريف الناسخ يجعل الهمزة هاء عبارة النهاية فيما لو جاء المسلم اليه بلحم بصفات السلم وقال هو مزيكى وقال المسلم هذا لحم ميتة فلا يلزم من قوله اه (قوله) ومثل ذلك فيما يظهر الخ) خلافا للثانية عبارة وتوجه كما افق به والد رحمه الله تعالى التعارض في بينة شهدت بالاقتضاء والاخرى بعده الخ وان بحث بعضهم تقديم الاولى لزيادة علمها بالنقل عن الاصل لان الشهادة بعده معارضة مثبتة فالعمل بعد التعارض على الاصل وهو عدم الاقتضاء او قوله وان بحث بعضهم الخ قال ع ش مراده حج اه وقال الرشيدى والشهاب ابن حجر واعلم ان الشهاب ابن قاسم نقل افتاءه والد الشارح هذا ثم قال عقبه اقول ولا يخفى ما فيه اه (قوله) ولم يعض بينهما الخ كان الظاهر ان يقول وقد مضى بينهما الخ لانه اذا لم يعض ذلك فالشهادة بالاقتضاء كاذبة ولا بد ان الصورة كما هو ظاهر من كلامه انها الآن غير مفضاة فتأمل رشيدى (قوله عن الاصل) وهو البكرة (قوله) وبه يرد الخ) اي بالتعليل (قوله) على من افنى بتعارضهما) اي كالشهاب الرملى سم (قوله) الذي مات فيه) الى قوله اما غير الحائزين في المعنى الا قوله نعم ان اتحد الى المتن وقوله فوجب الجمع الى المتن وقوله او غير حائزين الى المتن وقوله وهو ثلثاه الى وكان سالمًا (قوله) ولم تجز الورثة) اي ما زاد على الثلث معنى (قوله لما مر) اي في الوصية (قوله) زيادة علم) محل تأمل (قول المتن وان اتحد اقرع) فان كان احدهما سدس المال وخرجت القرعة له اعتق هو ونصف الآخروان خرجت للآخر عتق وحده ولو شهدت بينتان بتعليق عتقهما بموته او بالوصية باعتاقهما وكل واحد منهما ثلث ماله ولم تجز الورثة ما زاد عليه اقرع بينهما سواء اطلقا واحداهما ام ارحما معنى وروض مع شرحه (قوله) وهو كذا) يغنى عنه ما قبله (قوله تعين السابق الخ) اي سالم هو جواب ان اتحد بمقتضى الخ (قول المتن قلت المذهب يعتق من كل نصفه) ولو قال قلت المذهب الثاني لكان اخصر معنى (قول المتن ووارثان) اي عدلان وقوله انه رجع عن ذلك الخ ولولم يتعرضا للرجوع اقرع بينهما نعم ان كانا فاسقين عتق غانم وثلثا سالم كما بحثه بعض المتأخرين معنى (قوله) اما اذا كان) اي غانم وقوله دون ثلثه اي كالسدس وقوله فيما لم يثبت له الخ وهو نصف سالم وقوله وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة اي فعلى ما صححه الاصحاب من صحة التبعض يعتق نصف سالم مع كل غانم والمجموع قدر الثلث معنى واسنى (قوله) خلاف تبعض الشهادة) وفي شرح البهجة فان بعضنا هاعتق نصف سالم الذي لم يثبت له بدلا وكل غانم والمجموع قدر الثلث وان لم نبعضها ونهض الشافعي في هذه المسئلة عتق العبدان الاول بشهادة الاجنبيين والثاني باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما اذا كانا حائزين والاعتق منه قدر حصتهما اه قال ابن قاسم وقوله وان لم نبعضها الخ هو المعتمد قال واقول قوله والمجموع قدر الثلث لعله فرض غانما قدر السدس فليتأمل انتهى اه رشيدى وحلى (قوله) وقد مر) لعله اراد ما قدمه في شرحه ولا تعارضنا (قوله) وهو) اي قدر ما يحتمله ثلثاه اي غانم (قوله) باقرار الوارثين) متعلق بقوله ويعتق من غانم وقوله مؤاخذه للورثة متعلق بقوله وكان سالمًا قد هلك الخ (قوله) وبه يرد على من افنى بتعارضهما) افنى بتعارضهما شيخنا الشهاب الرملى ووجه بان الشهادة بعده معارضة مثبتة فالعمل بعد التعارض على الاصل وهو عدم الاقتضاء ثم راقول لا يخفى ما فيه (قوله) وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة) قال في شرح البهجة فان بعضنا هاعتق نصف سالم الذي لم يثبت له بدلا وكل غانم

(٤٤ - شروانى وابن قاسم - عاشر) عن ذلك ووصى بعق غانم وهو ثلثه ثبتت الوصية) الثانية (لغانم)

لانهما اثبتا للرجوع عنه بدلا بساويه فلا تهمه وكون الثاني اهدى لجمع المال الذي يرثونه عنه بالولاة بعيد فلا يقدر تهمه اما اذا كان دون ثلثه فلا يقبلان فيما لم يثبت له بدلا للثمة وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة وقد مر (فان كان الوارثان) (فاسقين لم يثبت الرجوع) لان شهادة الفاسق لغو (فيعتق سالم) بشهادة الاجنبيين لان الثلث يحتمله ولم يثبت الرجوع عنه (ويعتق) (من غانم) قدر ما يحتمله (ثلث ماله بعد سالم) وهو ثلثاه باقرار الوارثين الذى تضمنته شهادتهما ماله وكان سالمًا قد هلك او غصب من التركة مؤاخذه للورثة باقرارهم

اما غير الحائزين فيعتق من غانم قدر ثلث حصتها (تتمة) في فروع يعلم اكثرها ما امر لو باع دار اثم قامت بينة حسبة ان اباؤه وقفها وهو يملكها عليه ثم على اولاده انتزعت من المشتري ورجع شمنه على البائع ويصرف له ما حصل في حياته من الغلة ان صدق الشهود ولا وقت فان مات مصر اصرقت لا قرب الناس إلى الواقف قاله الرافعي كالقفال ومرة الاشارة اليه في مبحث شهادة الحسبة ولو شهدا بدين وآخران بالبراءة منه واطلقنا واحداهما قدمت البراءة كما مروان اختلفا لما خرقه الا وجهه فيا لو شهدوا بالمال واخر به ثم بالبراءة منه ان الشهادة بالمال تمت وهذا شاهد بالبراءة فيحلف معه مدعيها ويجب تفصيل سبب الشهادة في مسائل ولو من فقيه موافق على المعتمد لا اختلاف أئمتنا أنفسهم في ذلك منها الا كراه وقول الغزالي (٣٤٦) وغيره يكتفي اطلاقه من فقيه لا يشبهه عليه اى موافق ضعيف كما يعلم بامره بامره واخر الشهادات

والسرقة ما لم يقصد المسروق منه مجرد التعزيم والرشد وانقضاء العدة والرضاع والقتل وكل مختلف في موجه كالطلاق والنكاح والبلوغ بالنسب فان لم يقبل بالنسب لم يحتج لتفصيل وكونه وارث فلان او يستحق وقف كذا ونظيره او الشفعة في كذا وكون هذا وقفا او وصية فلا بد من بيان المصروف اى الا في شهادة الحسبة فيما يظهر وزعم الا يصحى انه لا يكتفى هذا وقف على مسجد كذا الا ان عينا الواقف وهو بعيد بل لا وجه له وكون نحو البائع زائل العقل وبراءته من دين فلان كما رجه الغزالي ورجع غيره الاكتفاء باطلاقه وقولها اوصى له بكذا فيذكر ان انه يده حتى مات ومن عهده جنون وعقل فقامت بينة بانه حال يبعه مثلا عاقل واخرى بانه جنون تعارضتا ان اخرجتا بوقت واحد او

(قوله اما غير الحائزين الخ) (تتمة) لو قال السيد لبعده ان قتلت اومت في رمضان فانت حر فاقام العبد بينة بانه قتل في الاولى او بانه مات في رمضان في الثانية واقام الوارث بينة بموته تحت انفة في الاولى وموته في شوال في الثانية قدمت بينة العبد لان معناه زيادة علم بالقتل في الاولى وبمحدث الموت في رمضان في الثانية ولا قصاص في الاولى لان الوارث منكر للقتل فان اقام الوارث بينة في الثانية بموته في شعبان قدمت بينة لانها ناقله وان علق عتق سالم بموته في رمضان او في مرضه وعلق عتق غانم بموته في شوال او بالبراءة من مرضه فاقاما بينتين بوجوب عتقه فلهما فحل تعارضان كما قاله ابن المقرئ او تقدم بينة سالم كما قاله صاحب الانوار او بينة غانم كما استظهر شيخنا اوجه اظهرها اخرها معنى اقول وجهه ظاهر في الثانية لان مع بينة غانم فيها زيادة علم بالبراءة في الاولى فان قضية ما ذكره في اول التتمة بل قضية مسائل الفصل ما في الانوار لان بينة سالم فيها ناقله وبينة غانم مستصحبته والله اعلم (قوله عليه) متعلق بوقفها والضمير للبائع (قوله له) اى للبائع (قوله فالتاخرة) اى قدمت (قوله سبب الشهادة) اى المشهود به بدليل ما بعده (قوله أنفسهم) الاولى انفسهم بزيادة همزة الجمع (قوله اطلاقه) اى الاكراه (قوله مجرد التعزيم) اى بدون الحد (قوله في موجه) بكسر الجيم (قوله والنكاح الخ) عطف على الاكراه ويحتمل على الطلاق (قوله وزعم الا يصحى) فعل وفاعل (قوله لا الان عينا) اى الشاهدان (قوله باطلاقه) اى الدين (قوله وقولهما) اى الشاهدين (قوله ومن عهده جنون الخ) هو خامس الفروع (قوله بانه مجنون) اى حال يبعه مثلا (قوله ان اخرجتا بوقت الخ) سكت عن اختلاف التاريخ وقياس نظائره تقديم سابقته فليراجع (قوله والفعل يصدر من العاقل والمجنون) سكت عما لو كان لا يصدر عادة الا من احدهما فقط ولعل المتقدم حيث تدبيرة ذلك الاحد كما قد يشعر به سياق كلامه (قوله من جهل حاله) اى قبل من الاعسار او اليسار (قوله ولا كان شهدت بسفاهه اول بلوغه والاخرى برشده قدمت) كان وجهه انه لا رشد قبل البلوغ فاثبات الرشد اول البلوغ نقل عن الاصل واثبات السفه حيث ناسا صاحب له فليتأمل سم (قوله برشده) اى اول بلوغه (قوله فان لم تقيده الخ) اى بان اطلقنا والظر اذا قيدت احدهما فقط ويظهر اخذ من نظائره انه كاطلاقهما بل قد يدعى دخوله في كلامه فليراجع (قوله لان الاصل الغالب الرشد) اى فتكون الاولى ناقله عن الاصل سم (قوله وعليه) اى على الاطلاق (قوله قال) اى ابن الصلاح (قوله باحتياج نحو يقيم الخ) الانسب بان يبيع قيم مال نحو يقيم بمائة والمجموع قدر الثلث وان لم ينعضها وهو نص الشافعي في هذه المسئلة عتق العبدان الاول بالاجنين والثاني باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما انه كان حائزين والاعتق منه قدر حصتهما ام (قوله والا كان شهدت بسفاهه اول بلوغه والاخرى برشده قدمت) كان وجهه انه لا رشد قبل البلوغ فاثبات الرشد اول البلوغ نقل عن الاصل واثبات السفه حيث ناسا فليتأمل (قوله لان الاصل الغالب الرشد) فتكون الاولى ناقله

أدلتها واحداها وكذا ان جهل حاله والفعل يصدر من العاقل والمجنون فان لم يعرف له الاعقل قدمت بينة المجنون وخمسين لا بها ناقله او الاجنون قدمت بينة العقل لذلك ولو شهدت بينة باعسار من جهل حاله واخرى ييساره قدمت ان يفت ما ييسره وسببه وان به باؤه الى الان اما اذا علم احدهما تقدم الناقله عنه وكذا بينة السفه والرشد فان علم احدهما قدمت الناقله عنه والا كان شهدت بسفاهه اول بلوغه والاخرى برشده قدمت فان لم تقيده باول بلوغه قدمت الاولى لان الاصل الغالب الرشد وعليه يحمل اطلاق ابن الصلاح تقدمها قال ولو تكررت يتنايسر واعسار كلما شهدت واحدة بواحد منهما شهدت الاخرى بضده قدمت المتأخرة الان يظن ان بينة الاعسار مستصحبة اعساره الاول ولو قامت بينة باحتياج نحو يقيم لبيع مالها وان قيمته مائة وخمسون فباعه القم به وحكم حاكم بصحة البيع ثم قامت اخرى بانه يبيع بلا حاجة او بان قيمته مائة تنقض الحكم وحكم بفساد البيع عند ابن الصلاح قال لانه انما حكم

بناء على سلامة البينة من المعارض ولم تسلم فهو كالمو ازيلت بد داخل بينة خارج ثم اقام ذوو الديينة فان الحكم ينقض لذلك وخالفه السبكي قال لان الحكم لا ينقض بالشك اذ التقويم حدس وتخمين وقد تطلع بينة الاقل على عيب فعها زيادة علم وانما نقض في المقيس عليه لاجل اليداي الثابتة قبل ولقولهم لو شهد ابا ن قيمة المسروق عشرة وشهد آخر ان بانها عشرة ونوجب الاقل لانه المتيقن بخلاف نظيره في الوزن لان مع بينة الاكثر زيادة علم اه واطال غيرهما كوله التاج وابي زرعة في فتاويه في الاجارة وغيرهما الكلام في المسئلة حتى زعم التاج ان المسئلة في الرافعي فيها قولان من تخريج ابن سريج وهو عجيب منه فان صورة الرافعي في امرين محسوسين وهما الموت في رمضان او شوال ومستثنان في امرين تخمينيين وشتان ما بينهما على انه اختلاف في الراجح من ذينك القولين فرجع المجازي في مختصر الروضة اخذا من عبارتهما النقض ونه غيره من مختصر بهاعلى انه مبني على ضعيف وانه على الصحيح لا يتصور فيه نقض وعلى كل فلا شاهد في (٣٢٧) واحدا من هذين لما نحن فيه لما علمت من بعد ما بين

التخمينات والمحسوسات
وما يتعجب منه ايضا زعم بعضهم ان المسئلة في التنبيه وغيره هذا والذي يتعين اعتماده اخذا من تعليل السبكي بالشك وبه يصرح قوله في فتاويه في الرهن لا يبطل بقيام البينة الثانية مهما كان التقويم الاول محتملا ووفقا لاني زرعة وغيره وان وافق السبكي الاسنوي والاذرعي وغيرهما حمل الاول على ما اذا بقيت العين بصفاتها وقطع بكذب الاول والثاني على ما اذا تلفت ولا تواتر اولم يقطع بكذب الاول واعتمد شيخنا كلام ابن الصلاح ورد كلام السبكي فقال ويجب باننا لانسلم ان ذلك نقض بالشك وما قالوه قبل الحكم بخلاف مسئلتنا ولهذا لو وقع التعارض فيها قبل البيع والحكم امتنعا كاصرح هو به اي خلافا

وخمسین الحاجة وانه قيمته وحكم الخ (قوله بالشك) المراد به غير اليقين بدليل ما بعده (قوله اذ التقويم الخ) اي وقد تطاع بينة الحاجة بوجودها دون بينة نفيها وايضا المثبت مقدم على النافي (قوله ولقولهم الخ) عطف على لان الحكم الخ (قوله غيرهما) اي غير السبكي وابن الصلاح (قوله وغيرهما) اي الاجارة (قوله الكلام الخ) مفعول اطال (قوله وهو) اي الزعم المذكور وقوله منه اي من التابع (قوله او شوال) الاولى الواو (قوله من ذينك القولين) اي في مسئلة الرافعي (قوله وعلى كل) اي من النقض وعدمه (قوله من هذين) اي التريجين (قوله في التنبيه الخ) خبر ان (قوله هذا) اي خذ هذا (قوله وبه الخ) اي بالاخذ (قوله ووفقا الخ) عطف على اخذ الخ (قوله وان وافق السبكي) اي اطلاقه (قوله الاسنوي الخ) فاعل مؤخر (قوله حمل الاول الخ) اي قول ابن الصلاح وقوله والثاني اي قول السبكي (قوله ولا تواتر) اي في صفات العين (قوله كلام ابن الصلاح) اي اطلاقه (قوله باننا لانسلم الخ) رد لاول من تعليل السبكي وقوله وما قالوه قبل الحكم الخ رد للثاني منهما وعطف على اسم ان وخبره (قوله وما قالوه قبل الحكم الخ) يتأمل وجه الجواب بذلك فانه قد يقال اذا وجب الاقل عند التعارض قبل الحكم فبعده اولى لنا كد الوجوب به سم اي فهذا الجواب لا يؤيده ما قاله ابن الصلاح بل يردده (قوله فيها) اي في العين او في مسئلتنا (قوله امتنعا) اي البيع والحكم كما صرح هو اي السبكي به اي بالامتناع حيثئذ (قوله ونفي تسليم الخ) من اضافة المصدر الى مفعوله اي نفي الشيخ تسلم ان ذلك نقض بالشك (قوله باطلاقة) متعلق بالنفي والضمير له اي بلا سند لذلك المنع (قوله والفرق الخ) في هذا الفرق رد على كلام ابن الصلاح سم (قوله محرم له) اي للحكم (قوله وعدمه) اي عدم التعارض قبل الحكم موجب له اي للحكم (قوله فاذا وقع الخ) اي الحكم (قوله بعد اشباره) اي البيع يعني ارادته (قوله وبهذا) اي الجواب العلوي (قوله ويجرى ذلك) اي الخلاف واعتداد التفصيل (قوله نحو وكيل الخ) اي كالناظر (قوله عليه) اي القيم (قوله لانها) اي المصلحة (قوله وثن المثل من صفات البيع) عطف على اسم ان وخبرها (قوله جواز له) اي جواز البيع للقيم بوجود المصلحة (قوله في صفته) اي في ثمن المثل (قوله لا بد من اثباته) اي القيم (قوله فيكلفها) اي اثبات المصلحة والثانيث باعتبار المضاف اليه (قوله فكذا ثمن المثل) اي يكلف القيم او الوصي اثباته (قوله وفرقه) اي بين المصلحة وثن المثل (قوله ايضا) اي كالمصلحة (قوله ايضا) اي كثن المثل (قوله وكون هذا الشيء الخ)

عن الاصل (قوله وما قالوه قبل الحكم الخ) يتأمل وجه الجواب بذلك فانه قد يقال اذا وجب الاقل عند التعارض قبل الحكم فبعده اولى لنا كد الوجوب به (قوله والفرق بين ما قبل الحكم الخ) في هذا الفرق

لبعضهم اه ونفي تسلم ذلك باطلاقة غير متضح والفرق بين ما قبل الحكم وما بعده واضح كيف والدوام يقتضيه ما لا يقتضيه في الابتداء وايضا فالتعارض قبل الحكم محرم له وعدمه موجب له فاذا وقع واجبا ثم عورض وجب ان لا ينظر لمعارضه الا ان كان ارجح على ان السبكي جوز عند التعارض قبل الحكم البيع بالاقل بعد اشباره ما لم يوجد راغب في زيادة قولهم هذا يعلم ما في اطلاق شيخنا عنه منع البيع عند التعارض ويجري ذلك كله في نظرنا هذه المسئلة وبحت السبكي ان القول قول القيم في الاشهار وان بابه ثمن المثل وكذا نحو وكيل وعامل قراض قال ولا تصدق المولى اذا ادعى بعد كماله عليه البيع بلا مصلحة لانها المسوغة للبيع كما يحتاج الوكيل لاثبات الوكالة وثن المثل من صفات البيع فاذا ثبت جواز له صدق في صفته لادعائه الصحة وادعاء غيره الفساد اه وفيه نظر ظاهر بل الذي يتجه انه لا بد من اثباته الاشهار وثن المثل وليس كالوكيل وغيره لان نحو الوكيل لا يكلف اثبات مصلحة ثمن المثل اولى واما القيم او الوصي فيكلفها لانه لم يتصرف باذن المالك فكذا ثمن المثل وفرقه المذكور رد بان ثمن المثل مسوغ ايضا وكون هذا الشيء يباع لحاجة المولى من صفات البيع ايضا فجعله الثمن صفة والحاجة مسوغة كالتحكم

فقاله ونظره لادعائه الصحة يلزم عليه انه لا يكلف إثبات المصلحة لادعائه الصحة ايضا فحل تصديق مدعى الصحة حيث نذحيث لم يكلف إثبات مسوغ البيع ولو شهدت بيته بان فلا نأحكم لهذا به وبيته بان آخر حكمه بآخر فقبل يحكم بالحكم الاخير لانه ناسخ وقيل يتعارضان فيساقطان اى ويرجح بواحد مامر بما يمكن بجته (٣٤٨) هنا فان اتحاد الحاكم فقبل كذلك وقيل يلغى الثانى والذي يتجه انه لا فرق وان الحكمين

حيث اختلف تاريخهما
قدم السابق إلا ان يرجح
الثانى بشئ مامر نظير
مامر فى البيتين وزعم
النسخ هنا مشكل جدا الا
على القول المردود انه
ينفذ باطنا وان لم يكن باطن
الامر كظاهره فان لم يؤرخا
كذلك تعارضان نظير مامر
فى البيتين ايضا

(فصل) فى القائف (قوله فى القائف) الى قوله وقضية كلاهما فى النهاية لا قوله اى بجيم وزامين معجمتين وقوله وهو ظاهر الى وكونه مع الام والى قول المتن وكذا لو اشتركا فى المعنى لا قوله وهو ظاهر الى وكونه مع الام وقوله وكون ذلك اولى الى المتن (قوله الملحق للنسب) صفة كاشفة بحسب الاصطلاح ع ش عبارة المعنى والقائف لغة متبوع الآثار والجمع قافة كبايع و باعة وشرا من يخلق النسب الخ (قوله وزامين الخ) اى اولاهما مشددة مكسورة وسبى بذلك لانه كان كذا اخذ اسير اجز زاسه اى قطعه بجيرى (قوله) قال ابو داود الخ وعكسه الشيخ ابراهيم المروزي وقال غيره كان زيد اخضر اللون واسامة اسود اللون رشدي عبارة المعنى وسبب سروره ^{صلى الله عليه وسلم} بما قاله بجزان المناققين كانوا يظنون فى نسب اسامة لانه كان طويلا اسودا قفى الانف وكان زيد اقصر ارباب السواد والياض اخضر الانف وكان طعنهم مغيلة له ^{صلى الله عليه وسلم} إذ كانا حبيه فلما قال المدلجى ذلك وهو لا يرى إلا اقدامهما سربه نقله الراعى من الأئمة وقال ابو داود الخ وروى ابن سعد ان اسامة كان احمر اشقر وزيد مثل الليل الاسود اه (قوله قال الشافعى الخ) عبارة المعنى وروى مالك ان عمر دعا قافئين فى رجلين تداعيا مولودا وشك انس فى مولوده فدعاه قافئاه واه الشافعى رضى الله تعالى عنه وبقولنا قال مالك واحمد وخالف ابو حنيفة وقال لا اعتبار بقول القائف وهو محجوج بامروى فى عجائب المخلوقات عن بعض التجار انه ورث من ابيه مملوكا اسود شيخا قال فكنت فى بعض اسفارى را كبا على بعير والمملوك يقود فاجتاز بنا رجل من بنى مدلج فامعن فينا نظره ثم قال ما شبهه راكب بالقائد قال فرجعت الى اى فاخبرتها بذلك فقالت صدق وان زوجى كان شيخا كبيرا اذا مال ولم يكن له ولد فزوجنى بهذا المملوك ثم تكنى واستلحقك وكانت العرب تحكم بالقيافة وتفتخر بها وتعددها من اشرف علمها وهى والفراسة غرائز فى الطباع يعان عليها المجبول عليها ويعجز عنها المصروف عنها اه (قوله) فلوم يعتبر قوله لمنعه الخ) اى وعلى هذا فيجب العمل بقوله ويثاب على ذلك وهل تجب له الاجرة على ذلك ام لا فيه نظروا الا قرب الاول ع ش (قوله وهل تجب) الاولى وهل تجوز (قول المتن شرط القائف) اى شروطه معنى (قوله ما تضمنه قوله الخ) تصحيح للحمل (قول المتن مسلم عدل) اى فلا يقبل من كافر ولا فاسق معنى (قوله لمن يبنى الخ) وقوله لمن يلقى الخ ببناء المفعول (قول المتن مجرب) بفتح الراء مخطه فى معرفة النسب معنى (قوله للخبر الحسن لاحكم الاذ وتجربة) الاستدلال به قد يفيد قراءة مجرب فى المتن بكسر الراء فانظر هل هو كذلك رشدي تقدم انقاع المعنى ضبطه بخط المصنف بفتح الراء (قوله وكما يشترط الخ) عبارة المعنى وكما لا يولى القضاء إلا بعد معرفة عليه بالاحكام اه وهى احسن (قوله ان يعرض عليه ولد فى نسوة) ويجوز له نظرهن للضرورة ع ش (قوله فى اشراط الثلاث) بل فى اشراط الاربع (قوله وهو ظاهر

رد على كلام ابن الصلاح

(فصل شرط القائف مسلم عدل مجرب الخ) (قوله ورده البلقينى) كتب عليه مر

اى اسلام وعد القو غيرهما من شروط الشاهد السابقة ككونه بصيرا ناطقا رشيدا غير عدول من يبنى عنه ولا بعض لمن يلقى به لانه حاكم واقاسم قال فى المطلب عن الاصحاب سميعا ورده البلقينى وهو متجه (مجرب) للخبر الحسن لاحكم الاذ وتجربة وكما يشترط علم الاجتهاد فى القاضى وفسر اصله التجربة بان يعرض عليه ولد فى نسوة غير امة ثلاث مرات ثم فى نسوة هى فبهن فاذا اصاب فى الكل فهو مجرب اه وهو صريح فى اشراط الثلاث واعتماده فى اللروضة واصلا وهو ظاهر وان اطال البلقينى فى اعتماد الا كتنافه بمرفوقه كونه مع الام ذير شرط

الخ

بل للاولوية فيكفي الاب مع رجال وكذا سائر العصبه والاقارب واستشكل البارزى خلواً أحداً بويه من الثلاثة الاول بانه قد يعلم ذلك فلا يبق فيهن فائدة وقد يصيب في الرابعة اتفاقاً قال فالاولى ان يعرض مع كل صنف ولدوا احد منهم او في بعض الاصناف ولا يخص به الرابعة فاذا اصاب في السكل علت تجربته حينئذاه وكون ذلك اولى ظاهراً وحينئذ فلا ياتي كلامهم (والاصح اشتراط) وصفين آخرين علماً من العدالة المطلقة وصرح بهما للخلاف فيهما وهما الحرية والذكورة فلا يكفي الاخلاق الا لمن (حر ذكر) لما تقرر انه حاكم او قاسم (لا عدد) فيكفي على الاصح قول واحد لذلك (ولا كونه مدلياً) اي من بنى مدج فيجوز كونه من (٣٤٩) سائر العرب بل العجم لان القيافة علم فن علمه

عمل به (فاذا تداعيا مجهولاً)

لقبطاً أو غيره (عرض عليه) مع المتداعيين إن كان صغيراً المقدم في الاقرار ان العبرة في الكبير بمن صدقه (فن الحق به لحقه) كما مر في اللقط والمجنون كالصغير قال البلقيني وكذا معنى عليه ونامم وسكران لم يتعدوا الالم يعرض لانه كالصاحي ويصح انتسابه وكون النائم كذلك بعيد جداً وقضية كلامها أنه لا فرق بين أن يكون لاحدهما عليه يد وان لا لكن الذي استحسنه الرافي أن يد الالتقاط لا تؤثر ويد غيره مقدم صاحبها ان تقدم استلحاق على استلحاق منازعه وإلا استويا فيعرض عليه (وكذا لو اشتركا في وطء) لامرأة والحق به البلقيني استدخال ماثهما اي المحترم (فولدت ممكناً منهما وتنازعا بان وطئا بشبهة) كان ظنها كل زوجته او امته وللشبهة صور اخرى ذكر بعضها عطفاً للخاص على العام فقال (او)

الخ) عبارة الهية لكن قال الامام العبرة بغلبة الظن وقد يحصل بدون ذلك اه زاد المغنى وهذا نظير ما رجحوه في تعليم جارية الصيد اه قال ع ش قوله لكن قال الامام الخ معتمداً (قوله من الثلاثة الاول) اي الثلاث مرات الاول ع ش (قوله انه قد يعلم) اي المجرب ذلك اي ان التجربة تكون بتلك الكيفية (قوله فيهن) اي في الثلاثة الاول (قوله لو احد منهم) اي من الاصناف الاربعة (قوله ولا يخص به الرابعة) اي ولا غيرها اه عبارة المغنى وينبغي ان يكتب ثلاث مرات او قد مر ان الامام يعتبر بغلبة الظن فتى حصلت بما في الروضة او بما قاله البارزى كفى اه (قوله علماً من العدالة المطلقة) اي في المتن حيث لم يقيد بها بغيره والشئ اذا اطلق ينصرف للفرد السكامل رشيدى اي وهو عدالة الشهادة (قوله لذلك) اي لما تقرر انه حاكم او قاسم (قول المتن فاذا تداعيا) اي شخصان او احدهما وسكت الاخر او انكر معنى وقوله وسكت الاخر محل تأمل (قوله لقطاً الخ) حيا او ميتاً لم يتغير ولم يدفن معنى (قوله ويصح انتسابه) اي ولو انتسب في هذه الحالة عمل به معنى (قوله وكون النائم كذلك بعيد) وكذلك كون المغنى عليه والسكران كذلك بعيد حيث كان النائم بهما قريب الزوال ع ش (قوله لكن الذي استحسنه الرافي) عبارة المغنى والاشبه بالماذهب كما قال الرافي تفصيل ذكره القفال الخ (قوله فيعرض عليه) اي على القائف (قوله لامرأة) الى قوله وان انكر في النهاية الاما انه عليه الى قوله قال البلقيني في المغنى الا قوله او وطئ زوجته الى او وطئ امته (قول المتن وتنازعا) اي ادعاه كل منهما او احدهما وسكت الاخر او انكر ولم يتخلل بين الوطئين حيضة كما سياتى معنى (قوله في طر واحد) راجع للمعطوف عليه ايضا (قوله وإلا) اي بان تخلل بينهما حيضة (قوله لتعذر عوده) اي القيد الاتى في كلام المصنف وهو قوله فان تخلل الخ ع ش (قوله لا يمكن عوده اليها) اي الى جميعها لتعذر ذلك في بعضها معنى لعل هذا البعض قول المتن او امه الخ لان قوله ولم يستبرأ الخ مغنى عن القيد الاتى (قوله او انكر) اي الواطئان (قوله فان لم يكن قائف) الى الكتاب في النهاية الا قوله وعمل الى قال البلقيني وقوله وقيل الى وفيما اذا (قوله فان لم يكن قائف) اي في مسافة القصر (تنبيه) لو اختلف سقطا عرض على القائف قال الفورانى اذا ظهر فيه التخطيط دون مالم يظهر وفائدة ما اذا كانت الموطوءة مائة وباعها احدهما من الاخر بعد الوطء والاستبراء ان البيع هل يصح وامه الولد عن ثبوت وفي الحرية ان العدة تقضى به عن منهما معنى (قوله او تجبر) اي او الحق بهما او نفاه عنهما ورض معنى (قوله اعتبر انتساب الولد الخ) اي الى احدهما بحسب الميل الذي يجده ويحبس لينتار ان امتع من الانتساب إلا ان لم يجد ميلاً الى احدهما فيوقف الامر بالحبس الى ان يجد ميلاً ولا يقبل رجوع قائف عن الحاقه الولد باحدهما الا قبل الحكم بقوله ثم لا يقبل قوله في حق الاخر لسقوط الثقة بقوله ومعرفة وكذا لا يصدق لغير الاخر الا بعد مضى امكان تلمه مع امتهان له لذلك معنى وروض مع شرحه (قوله بعد كاله) اي بالبلوغ والعقل معنى واسنى (قوله وبرهنوا الخ) عبارة المغنى لان الوطء لابد ان يكون على التعاقب واذا اجتمع ماء الاول مع ماء المرأة والعدة الولد منه حصلت عليه غشاة تمنع من اختلاط ماء الثاني بماء الاول كما نقل عن اجماع الاطباء اه (قوله للاشراك في الفراش) لعله احتراز عن المجهول

وطئا (مشتراكهما) في طهر واحد او اقله الثاني كما يؤخذ من كلامه الآتى قياساً لتعذر عوده الى هذا لان بينهما صوراً لا يمكن عوده اليها (او وطئ زوجته فطلق وطئها اخر بشبهة او نكاح فاسد) كان نكاحها في العدة جاهلاً بها (او وطئ) امته فباعها فوطئها المشتري ولم يستبرأ مواء منهما) فيعرض عليه ولو مكلفاً يلحق بمن الحق به منهما وان انكر لان الحق لله تعالى وانكر الان الولد صاحب حق في النسب فلا يسقط حقه بانكار الغير بخلاف المجهول فان لم يكن قائف او تجبر اعتبر انتساب الولد بعد كاله وعمل بالحق القائف لما مر في الخبر ولاستحالة انعقاد شخص من بقاء شخصين كما اجمع عليه الاطباء وبرهنوا عليه قال البلقيني ولو كان الاشتباه للاشراك في الفراش

لم يعتبر الحاق القائف إلا بحكم حاكم ذكره الماوردي وحكامه في المطلب في مائتين كلام الاصحاب (وكذا الوطىء) بشبهة (منكوسة) لفهره
نكاحا صحيحا كما باصله واستغنى عنه بقوله الآتي في نكاح صحيح (في الاصح) ولا يتعين الزوج للحاق للاشتباه ولا ثبت ذلك حتى يعرض على
القائف إلا بينة بوطه الشبهة فلا يكتفى (٣٥٠) اتفاق الزوجين والوطىء لان الولد له حتى في النسب وليس ذلك حجة عليه هذا ما ذكره

الرافعي هنا لكن اعتمد
البلقيني ما اقتضاه كلامه في
اللعان انه يكتفى بذلك الاتفاق
وكالينة تصديق الولد
المكلف لما تقرر ان له حقا
(فاذا ولدت لما بين ستة
اشهر واربع سنين من
وطئها وادعياء) اولم
يدعياء (عرض عليه) اى
القائف لا مكانه منها
(فان تحلل بين وطئها
حيضة) الولد (لثاني)
وان ادعاه الاول لظهور
انقطاع تعلقه به إذ الحيض
امارة ظاهره على البراءة
منه (إلا ان يكون الاول
زوجا في نكاح صحيح)
والثاني واطنا بشبهة او نكاح
فاسد فلا ينقطع تعلق
الاول لان امكان الوطء
مع فراش النكاح الصحيح
قائم مقام نفس الوطء
والامكان حاصل بعد الحيضة
بخلاف ملك البين والنكاح
أفاسد فانها لا يثبتان
الفراش الا بعد حقيقة
الوطء (وسواء فيهما) اى
المتنازعين (اتفقا اسلاما
وحرية ام لا) كما مر في
اللقيط لان النسب لا يختلف
مع صحة استلحاق العبد هذا
ان الحق به نفسه والا كان
تداعيا اخوة مجهول فيقدم
الحرم لما مر ان شرط من

السابق كما يفيد ما يأتي عن الرشيدى قبيل الكتاب (قوله إلا بحكم الحاكم) أى بالحاق القائف عرش أى
فيكون الخافه بمنزلة شهادة البينة عبارة رسم عبارة العباب ولا يصح الحاق القائف حتى يأمر به القاضي
ولذا الحقه اشترط تنفيذ القاضي ان لم يكن حكم بانه قائف اه (قوله في ملخص كلام الخ) اى عن ملخصه
نهاية (قوله بشبهة) الى الكتاب في المغنى لا قوله كما باصله الى المتن وقوله هذا ما ذكره الى وكالينة وقوله
هذا ان الحق له ولو الحق قائف وقوله وقيل الى وفيما اذا (قوله ولا يثبت ذلك) اى وطء الشبهة وقوله
حتى يعرض الخ حتى تعاليله لا غاية (قوله اتفاق الزوجين الخ) اى على وطء الشبهة (قوله وليس ذلك) اى
الاتفاق (قوله حجة عليه) اى على الولد فان قامت به بينة عرض على القائف مغنى ونهاية (قوله هذا ما ذكره
الرافعي هنا لكن اعتمد البلقيني الخ) عبارة النهاية ما ذكره المصنف في الروضة هنا هو المعتمد وان لم يذكره
في اللعان واعتمد البلقيني الا كفتاه بذلك الاتفاق اه قال عرش قوله هو المعتمد اى فحيث لا يثبت يلحق
بالزوج اه (قوله وكالينة تصديق الولد الخ) وعلى هذا فيفيد كلام المتن باقامة بينة الوطء او تصديق الولد
المكلف اياه مغنى (قول المتن فاذا ولدت) اى تلك الموطوءة في المسائل المذكورة مغنى أولم يدعياء بل ادعاه
احدهما وسكت الآخر وانكر امغنى (قوله اى القائف) اى فيلحق من الحق به منهما مغنى (قوله لظهور
انقطاع تعلقه به الخ) اى وإذا انقطع عن الاول فعين للثاني مغنى (قوله على البراءة منه) اى من الاول مغنى
(قول المتن اتفقا اسلاما وحرية) اى يكونهما مسلمين حرين ام لا اى كسمل وذمى وحر وعبد مغنى (قوله هذا
الخ) اى قول المصنف وسواء فيهما الخ عرش (قوله وان الحق به نفسه كما بجته شيخنا
مغنى (قوله ولو الحق قائف الخ) اى بأحدهما وقوله وقائف أى بالآخر بشبهه حتى اى كالحلق وتشاكل
الاعضاء ولو الحق القائف التوأمين باثنين بان الحق احدهما باحدهما والآخر بالآخر يطل قوله حتى
يتمتن ويغلب على الظن صدقه فيعمل بقوله كالحق الواحد باثنين ويطل ايضا قول قائفين اختلاف في
الاحاق حتى يتمتن ويغلب على الظن صدقهما ويلغو انتساب بالغ او توأمين الى اثنين فان رجع احد
التوأمين الى الآخر قبل ويؤمر البالغ بالانتساب الى احدهما متى امكن كونه منهما عرض على القائف
وان انكره الآخر وانكره الاول للولد حق في النسب فلا يسقط بالانكار من غيره وينفقان عليه الى ان
يعرض على القائف او ينتسب ويرجع بالنفقة من لم ياحقه الولد على من لحقه ان اتفق باذن الحاكم ولم يدع
الولد ويقبلان له الوصية التي اوصى له بها في مدة التوقف لان احدهما ابو ونفقة الحامل على المطلق فيعطىها
لها ويرجع بها على الآخر ان الحق الولد بالآخر فان مات الولد قبل العرض على القائف عرض عليه ميتا لان
تغير او دفن وان مات مدعيه عرض على القائف مع ابيه واخيه ونحوه من سائر العصبية مغنى وروى مع
شرحه وقوله حتى يتمتن ويغلب على الظن صدقهما محل تأمل (قوله ويلحق بمن وافقه) اى يعمل بقوله
والصلة جارية على غير من هي له ولم يبرز لعدم الاباس على مذهب الكوفيين وقوله منهما اى من القائفين
الاولين (قوله وفيما اذا ادعاه مسلم) عبارة المغنى فلو ادعاه مسلم وذمى واقام الذمى بينة تبعه نسباً ودنيا كما
لو اقامها المسلم او لحقه بالحاق القائف او بنفسه كما بجته شيخنا تبعه نسباً لا دنيا لان الاسلام يعلم ولا يعلى عليه
فلا يحضنه لعدم اهليته لحضاته اه (قوله يقدم ذوالبينة) اى ثم يحكم الحاكم بالحاقه بمن الحق به كما مر
(قوله لم يعتبر الحاق القائف الا بحكم الحاكم) عبارة العباب ولا يصح الحاق القائف حتى يأمر به القاضي
واذا الحقه اشترط تنفيذ القاضي ان لم يكن حكم بانه قائف اه (قوله هذا ما ذكره الرافعي الخ) وهو
المعتمد مرش (قوله وكالينة تصديق الولد المكلف) كتب عليه مر

عن
يلحق بغيره ان يكون وارثا حائزا ويحكم بحريته وان الحق به العبد لاحتمال انه ولد من حره ولو الحق قائف بشبهه
ظاهر وقائف شبهه حتى قدم لان معه زيادة حذوق بصيرة وقيل يقدم الاول وابدى شارح احتمالا انه يعرض على ثالث ويلحق بمن وافقه
منهما كما قيل بانه في اختلاف جواب الفقيه ويرد بان القائف حاكم بخلاف المغنى فلا يقاس به وفيما اذا ادعاه مسلم وذمى يقدم ذوالبينة نسباً

تبعه نسبا فقط فلا يحضنه
 (كتاب العتق) اى
 الاعناق المحصل له وهو
 لزالة الرق عن الادى من
 عتق سيق او استقل ومن
 عبر بزالة الملك احتاج
 لزيادة لالى مالك تقربا
 لى الله تعالى ليخرج بقيد
 الادى الطير والبهائم فلا
 يصح عتقها على الاصح
 وقال ابن الصلاح الخلاف
 فيما يملك بالاصطياد اما
 البهائم الانسية فاعتاقها من
 قبيل سوابب الجاهلية وهو
 باطل قطعاه ورواية ابى
 نعمان اى الدرداء كان
 يشترى العصفير من
 الصياد ويرسلها تحمل ان
 صحت على أن ذلك رأى له
 ويقيد لالى مالك الوقف
 لانه مملوك له تعالى ولذا ضمن
 بالقيمة وما بعده لتحقيق
 الماهية لا لخراج الكافر
 لصحة عتقه وان لم يكن قرابة
 على أن قصد القرابة يصح منه
 وان لم يصح له ما قصد مواده له
 قبل الاجماع قوله تعالى
 فك رقبة وخبر الصحيحين
 من اعتق رقبة مؤمنة وفي
 وفي رواية امرأ مسلما اعتق
 الله بكل عضو منها عضوا من
 اعضاءه من النار
 الفرج بالفرج وصح خبر
 اما امرى مسلم اعتق الله
 امرأ مسلما كان فكا له
 من النار واما امرى مسلم
 اعتق امرأتين مسلتين
 كاتفا فكا له من النار وبه

عن البلقينى رشيدى (قوله ودينار) ومعلوم أن محل الحاقه بالذى فى الدين إذ لم تكن أمه مسلمة رشيدى (قوله
 فلا يحضنه) اى فلا يكون له حق فى تربيته وحفظه ولا يحكم بكفره بعباله واما النفقة فيطالب بها بمقتضى
 دعواه انه ابنه ع (خاتمة) لو استأحق بمجهول نسبته وله زوجة فانكرته زوجته لحقه عتقا باقراره
 دونها لجاز كونه من موطء شبهة او زوجة اخرى وإن ادعته والحالة هذه امرأة اخرى وانكره زوجها ارقام
 زوج المنكرة وزوجة المنكر يثبتن تعارضا فتسقطان ويعرض على القائف فان لحقه بها لحقها وكذا
 زوجها على المنصوص كما قاله الاسنوى خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ او بالرجل لحقه وزوجته فلم يقيم
 واحدا منهما بينة فالاصح كما قاله الاسنوى انه ليس ولد الواحد منها ولا يسقط حكم قائف بقول قائف
 اخر مغنى واسنى

(كتاب العتق)

(قوله اى الاعناق الخ) أشار به الى أن العتق مجاز من باب إطلاق المسبب وإرادة السبب وهذا مبنى على أن
 العتق لازم مطاوع لا عتق إذ يقال اعتقت العبد فتعت وجوز بعضهم استعماله متعددا فيقال عتقت العبد
 وأعتقته وعاليه فلا حاجة إلى التجوز ع (قوله) رشيدى بل مر عن تحرير المصنف أن العتق مصدر أيضا
 لعتق بمعنى اعتقه (قوله) وهو الخ) اى شرعا معنى (قوله) من عتق سبق الخ) اى ما خوذ من قولهم عتق
 الفرس إذا سبق وعتق الفرح إذا طار واستقل فكان العبد إذا فك من الرق يخلص ويستقل معنى (قوله)
 بازالة الملك) اى عن الادى سيد عمر (قوله لالى مالك) كان المراد بالمالك هنا مالك ما هو مملوك عادة حتى
 يفارق العتق الوقف والا فالعتق مملوك لله تعالى كسائر الموجودات سم (قوله) تقربا لالى الله تعالى هذا
 معتبر على التعبيرين معا خلافا لما يوهمه صنيعة من اختصاصه بالثاني الذى جرى عليه السيد عمر فيما يأتى عنه
 (قوله) ليخرج متعلق بقوله احتاج الخ لكن بالنسبة للعطوف لا يقطع خلافا لما يوهمه صنيعة من توقف
 خروج نحو الطير بقيد الادى إلى تلك الزيادة أو الاسك السالم أن يقول من عتق سبق أو استقل وهو إزالة
 الرق عن الادى تقربا لالى الله تعالى ومن عبر بازالة الملك احتاج لزيادة لالى مالك ليخرج بها الوقف
 وخرج بقيد الادى الخ (قوله) تحمل الخ) انما يحتاج إلى هذا الحل لو قصد ابو البرداء بارسال العصفير
 الاعناق الشرعى المقتضى لعدم صحة تملك الخلق لتلك العصفير بوجه بخلاف ما إذا قصد بذلك تخليصها من
 ايذاء الصياد فقط فانه لا يخالف المذهب بل ينبغي الحل عليه الا ان ثبت الرواية بذلك (قوله) لانه مملوك له
 تعالى في هذا التعليل نظر لان العتق بل جميع المخلوقات مملوك له تعالى ايضا والاولى أن يقول مملوك
 للوقوف عليه حكما ولذا الخ (قوله) لتحقيق الماهية الخ) لك ان تقول يلزم من تحقيقها به اعتبارها فيها ولا فلا
 معنى لتحقيقها به وهو ظاهر ويلزم من اعتبارها فيها اخراج الكافر لعدم تحققه فيه كما هو مبنى ما قبل العلاوة
 والا لا تمد معها فاقول سم وكتب عليه السيد عمر ايضا مانعه هذا الا بلام قوله آفنا احتاج لزيادة الخ إلا
 ان يقال هذا ايضا محتاج اليه في تحقيق الماهية وان لم يكن محتاجا اليه في الجامعية والمآنية اه وقد يقال
 يلزم على هذا الجواب انه حيث لا بد منه في التعبير الاول ايضا وليس من مدخول الزيادة كما يفيدها أى
 اللبسية صنع النهاية (قوله) وخصت الرقبة الخ) اى فى الاية والخبر (قوله) كالغل الذى فيها) اى فى رقبة
 الرقيق فهو محبس به كما تحبس الدابة بالحبل فى عنقها فاذا اعتقه اطلقه من ذلك الغل الذى كان فى
 رقبته معنى (قوله) وهو رقبة الخ) اى العتق المنجز من المسلم اما المعلق فى الصداق من الرافى ان التعليق
 ليس عقد قرابة وانما يقصد به بحث او منع اى او تحقيق خبر بخلاف التدبير وكلامه يقتضى ان

(كتاب العتق)

(قوله لالى مالك) كان المراد بالمالك هنا مالك ما هو مملوك عادة حتى يفارق العتق الوقف والا فالعتق مملوك
 لله تعالى كسائر الموجودات (قوله) لتحقيق الماهية الخ) لك ان تقول يلزم من تحقيقها به اعتبارها فيها والا
 فلا معنى لتحقيقها به وهو ظاهر ويلزم من اعتبارها فيها اخراج الكافر لعدم تحققه فيه كما هو مبنى ما قبل
 العلاوة والا لا تمد معها فاقول (قوله) لان الرق كالغل) اى انه بمنزلة الغل ومحل الغل الرقبة

يعلم أن عتق الذكر أفضل وفي رواية من أعرق رقبة مؤمنة كانت فداء له من النار وخصت الرقبة بالذكر لان الرق كالغل الذى فيها وهو رقبة

أجماعاً ولم يذكره اكتفاء بما سيذكره (٣٥٢) في الكتابة بالاولى ويسن الاستكثار منه كما جرى عليه اكابر الصحابة رضوان الله عليهم

تعليقه العارضي عن قصد ما ذكر كالتدبير وهو كما قاله شيخنا ظاهر مغني و يأتي عن النهاية ما يوافقه (قوله) ولم يذكره) اي كون الاعتاق قرينة (قوله بالاولى) اي لعله منه بالاولى (قوله) واكثر من بلغنا الخ) عبارة المغني (فائدة) اعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وستين نسمة وعاش ثلاثاً وستين سنة ونحر يده في حجة الوداع ثلاثاً وستين بدنة واعتقت عائشة تسعاً وستين نسمة وعاشت كذلك واعتق ابو بكر كثيراً واعتق العباس سبعين واعتق عثمان وهو محاصر عشرين واعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالفضة واعتق عبد الله ابن عمر الفوا و اعتمر الف عمره و حج ستين حجة وحبس الف فرس في سبيل الله واعتق ذو الكراع الحيري في يوم ثمانية آلاف واعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفاً اه (قوله) وعن غيره الخ) في عطفه على قوله عنه انه الخ ما لا يخفى فالاولى عطفه بتقدير بلغنا على قوله واكثر الخ (قوله) كامل الحرية) الى قوله نعم يصح في المغني و الى قول المتن وإضافته في النهاية إلا قوله اما العتق الى ويجري وقوله و يتردد النظر الى المتن (قوله) ولو كافر الخ) ويثبت ولاؤه على عتيقه المسلم سواء اعتهقه مسلماً ام كافراً ثم اسلم مغني واسنى (قوله) ومكره بشرط ان لا ينوي العتق سم عبارة عش اي بغير حق اما اذا اشترى عبداً بشرط العتق وامتنع منه فأكراهه على ذلك فانه يعتق لانه اكراه بحق اه وعبارة المغني ومكره بغير حق ويتصور الاكراه بحق في البيع بشرط العتق ويصح من سكران ولا يصح عتق موقوف لانه غير مخلول ولان ذلك يبطل به حق بقية البطون اه (قوله) وصية السفية الخ) أي أو المبعوض يعتق مملوكه ببعضه الحر أو تدبيره أو تعليق عتقه بصفة بعد الموت لانه بالموت يزول عنه الرق فيصير اهلاً للولاية عش (قوله) وعتقه) اي السفية (قوله) قن الغير الخ) الاولي لقن الغير باللام (قوله) وعتق مشترك الخ) اي المبيع (قوله) على ما يأتي) كذا في النهاية قال عش قوله على ما يأتي والمعتمد منه عدم الصحة اه وقال الرشيدى الذي ياتي له الحزم بعد الصحة لا غير وقد تبع هنا ابن حجر وكلام الخطيب في شرح الغاية في فصل الولاء موافق لابن حجر اه (قوله) وهذا غل ان شرط العتيق الخ) لعله علم من عدم نفوذ العتق من المفلس ومن الراهن المعسر بتعلق حق الغرماء والمرتهن بالعتيق عش (قوله) ان لا يتعلق به حق الخ) بان لا يتعلق به حق اصلاً او يتعلق به حق جائز كالعمارة او يتعلق به حق لازم وهو عتق كالمسك ولادة والمكاتبه او يتعلق به حق لازم غير عتق لا يمنع بيعه كالزجر بحيرى (قوله) غير عتق) صفة لقوله حق لازم وقوله يمنع بيعه صفة اخرى له والمتبادر انه احترز بقوله غير عتق عن الاستيلاء لكنه ليس يعتق الا ان يريد بالعتق ما يتضمن حق العتق وقد يقال هذا الضابط غير موجود في الرهن اذا كان الراهن موسراً فليتامل سم ورشيدى (قوله) بخلاف نحو لإجارة) اي فانه وان كان لازماً الا انه لا يمنع البيع رشيدى عبارة عش اي فلا يمنع اعتاقه وان اعتهقه على عوض مؤجل والفرق بينه وبين الكتابة حيث لا تصح من المؤجر ان المكاتب لا يعتق إلا بأداء النجوم والمؤجر عاجز عن التفرغ لتحصيها والعتق يحصل حالاً وان تأخر اداء ما علق عليه فاشبهه مالو باع لمعسر بشمن في ذمته (قوله) لا يندفع بالجهل) اي بكونه باقياً على ملكه او خرج عنه فهو باعتبار نفس الامر وكيل عن المالك الملتزم للاعتبار عش (قوله) جاهلاً) اي بكونه عبده (قوله) وهذا) اي بتصريحهم بذلك (قوله) بصفة) الى قوله فليس للوارث في المغني إلا قوله نعم عقد التعليق الى ولا يشترط وقوله قيل الى وافهم وقوله نعم الى وليس لمعلقة (قوله) كجنون السيد) اي فلو قال السيد لعبده ان جئت فأنت حر عتق العبد وهذا قد يخالفه ما أتى من أن العبرة في نفوذ العتق بوقت الصفة دون وقت التعليق إلا ان يصور ما ياتي بصفة محتمل وقوعها في زمن الحجر وغيره وما هنا بصفة لا يمكن وقوعها في غير زمن الحجر وهذا الفرق بناء على ما ياتي هنا من ان العبرة في نفوذ العتق بحال وجود

أجمعين وأكثر من بلغنا عنه ذلك عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فانه جاء عنه انه اعتق ثلاثين ألف نسمة وعن غيره انه اعتق في يوم واحد ثمانية آلاف عبد وازكاه ثلاثة عتيق وصيغة ومعنى ولكونه الاصل بدأ به فقال (انما يصح من) حر كامل الحرية مختار (مطلق التصرف) ولو كافر احرياً كسائر التصرف المالى فلا يصح من مكاتب ومبعض ومكره ومحجور عليه ولو بفلس نعم تصح وصية السفية به وعتقه قن الغير باذنه وعتق مشترك قبل قبضه وامام لقن بيت المال كاياتي وولى لقن موليه عن كفارة مرتبة على مامر وراهن موسر لمهون ووارث موسر لقن التركة وهذا علم ان شرط العتيق ان لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كرهن والراهن معسر بخلاف نحو لإجارة واستيلاء ولو قال بائع لمشترق منه شراء فاسداً أعتقه فاعتقه لم يعتق على البائع على ما قاله الماوردى لانه إنما أذن بناء على أنه ليس بملكه ورد بان العتق لا يندفع بالجهل إذا العبرة فيه كسائر العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن

الصفة

المكلف ومن ثم صرحوا بأنهم لو قال غاصب عبداً لملكه أعتق عبدي هذا فاعتقه جاهلاً نفذ على المالك وهذا

يؤيد التضاض ف كلام الماوردى (ويصح تعليقه) بصفة محققة ومحتلة بعوض وغيره كجنون السيد لما فيه من التوسعة لتحصيل القرينة

الصفة واما على ما سياتي في آخر كتاب التدبير ان الاصح ان العبرة بوقت التعليق فلا إشكال ع ش بحذف
(قوله) نعم عند التعليق الخ عبارة النهاية وهو غريبة إن قصد به حث أو منع أو تحثيخ خبر ولا فقرة
 اه ومر عن المغني وشيخ الاسلام ما يوافقه **(قوله)** اما لادنى نفسه الخ محل تأمل لان الذي رخص بكونه غريبة
 او غير فقرة فعل المكلف فعله هنا عند التعليق لا غير واما لعق الذي هو زوال الرق عند وجود المعلق
 عليه فليس بفعل له بل اثر من آثار فعله فلي تأمل سيد عمر وقد يقال ان الاثر المترتب على فعله بمنزلة فعله وله في
 كلامهم نظائر لا تحصى **(قوله)** فقرة) أى حيث كان من المسلم ع ش ورشيدى **(قوله)** مطلقا أى منجزا
 او معلقا **(قوله)** ويجرى الخ لا يخفى ان الزوجة في الطلاق معدودة من المبالى فهل الرقيق هنا كذلك
 او يفرق بان العتق مرغوب لغيره لا يحرص على مراعاة السيد او يفصل بين من علم منه حرصه على مراعاة
 السيد وبين غيره سم اقول قياس نظرهم في الطلاق إلى الغالب الثاني وليراجع **(قوله)** ولا يشترط
 لصحة التعليق الخ اى وما يقتضيه كلام المصنف من اعتبار إطلاق التصرف فيها ليس بمراد معنى **(قوله)** لصحته
 الخ عبارة المغني فانه يصح تعليقه من الراهن المعسر والموسر على صفة توجد بعد الفك أو يحتمل وجودها
 قبله وبعده وكذا من مالك العبد الجاني التي أطلقت الجناية برقيقته ومن المحجور عليه بفلس اوردته اه
(قوله) ومرئى اى لان العبرة في التعليق بوقت وجود الصفة ع ش **(قوله)** قيل الخ اقره مع انه صحيح
 في باب الوقف خلاف مضمونه حيث قال هناك اما ما يضاى التحريم كذا جاء رمضان فقد وقت هذا مسجدا
 فانه يصح كما يحثه ابن الرفعة لانه حينئذ كالعق انتهى وعليه فيجاب عن هذا القيل بمنع ما قاله من عدم صحة
 التعليق إن أراد ان تعليقه يبطله وإن أراد تعليقه لا يعتبر فما قاله مسلم سم **(قوله)** ولا يصح تعليقه
 جملة حالية **(قوله)** ورد الخ على ان المرجح فيه اى الوقف صحته مع التعليق كما مرناه **(قوله)** صحة تعليقه
 اى العتق ع ش **(قوله)** انه لا يتاثر الخ اى بخلاف الوقف معنى **(قوله)** له اى للسيد **(قوله)** او توقيته
 عطف على ان شرط الخيار له وقضية صانع المغني عطفه على شرط فاسد **(قوله)** فيتايد اى ولغا التوقيت
 معنى **(قوله)** وإن اقترن بما فيه الخ اى اقترن الشرط الفاسد بتعليق فيه الخ **(قوله)** افسده اى افسد
 الشرط العوض رشيدى **(قوله)** وليس لمعلقه رجوع الخ أى لا يعتد به وقوله ولا يعود أى التعليق وقوله
 يعود اه اى الرقيق إلى ملك البائع ع ش والاولى ملك المملوك **(قوله)** ولا يبطل تعليقه بصفة بعد الموت الخ
 هذا مصور كما هو صريح اللفظ بما إذا كان المعلق عليه بعد الموت بخلاف ما لو أطلقه كان دخلت الدار فانت حر
 فان التعليق يبطل بالموت كما هو ظاهر وإنما لم يبطل في الاول لانه لما قيد المعلق عليه بما بعد الموت صار وصية
 وهى لا تبطل بالموت سم ورشيدى وسياتي ما يصرح بذلك وهو انه إذا علق بصفة وأطلق اشتراط وجودها
 في حياة السيد ع ش **(قوله)** فعله اى العبد ع ش **(قوله)** وامتنع منه بعد عرضه الخ ولو عاد بعد الامتناع

(قوله) نعم عقد التعليق ليس فقرة) قال في شرح الروض نقلا عن الرافعى وإنما يقصد به حث أو منع أى أو
 تحقيق خبر بخلاف التدبير قال وكلامه يقتضى ان تعليقه العارى عن قصد ما ذكر كالتدبير وهو ظاهر اه
(قوله) ويجرى الخ لا يخفى ان الزوجة في الطلاق معدودة من المبالى فهل الرقيق هنا كذلك او يفرق بان
 العتق مرغوب له غالبا فلا يحرص على مراعاة السيد او يفصل بين من علم منه حرصه على مراعاة السيد
 وبين غيره **(قوله)** قيل الخ اقره مع انه قد قدم في الوقف ما يمنع مضمونه من عدم صحة تعليق وقف المسجد
 حيث قال هناك اما ما يضاى التحريم كذا جاء رمضان فقد وقت هذا مسجدا فانه يصح كما يحثه ابن الرفعة
 لانه حينئذ كالعق اه وعليه فيجاب عن هذا القيل بمنع ما قاله من عدم صحة التعليق إن أراد ان تعليقه
 يبطله وإن أراد ان تعليقه لا يعتبر فما قاله مسلم **(قوله)** ولا يبطل تعليقه بصفة بعد الموت بموت المعلق الخ هذا
 مصور كما هو صريح اللفظ بما إذا كان المعلق عليه بعد الموت بخلاف ما لو أطلقه كان دخلت الدار فانت حر
 فان التعليق يبطل بالموت كما هو ظاهر وإن كان يتوهم خلافا من هذه العبارة وإنما لم يبطل في الاول لانه
 لما قيد المعلق عليه بما بعد الموت صار وصية وهى لا تبطل بالموت

نعم عقد التعليق ليس فقرة
 بخلاف التدبير اما العتق
 نفسه فقرة مطلقا ويجرى
 في التعليق بفعل المبالى
 وغيره هنا ما مر في الطلاق
 ولا يشترط لصحة التعليق
 إطلاق التصرف لصحته
 من نحو راهن معسر
 ومفلس ومر تدليل وقت
 المسجد تحرير ولا يصح
 تعليقه ورد بان حد العتق
 السابق يخرج هذا فلا
 يرد على المتن وافهم صحة
 تعليقه انه لا يتاثر
 بشرط فاسد كان شرط
 الخيار له او توقيته فيتايد
 نعم إن اقترن بما فيه
 عوض افسده ورجع
 بقيمته نظير ما مر في النكاح
 وليس لمعلقه رجوع بقول
 بل بنحو بيع ولا يعود بعوده
 ولا يبطل تعليقه بصفة
 بعد الموت بموت المعلق
 فليس للوارث تصرف فيه
 إلا ان كان المعلق عليه
 فعله وامتنع منه بعد عرضه
 عليه

﴿فرع﴾ أفتى القلعي في إن حافظت على الصلاة فانت حر بانه يعتق إن حافظ عليها أي الخس أداء وإن لم يصل غيرها فيها يظهر سنة كاستبراء الفاسق اه وبتردد النظر فيها لو اخل بها لعذر والقياس ان العذر إذا باح إخراجها عن الوقت كان نقاذ مشرف على هلاك لم يؤثر ولا أثر (و) تصح (إضافته إلى جزء) من الرقيق معين كيد ويظهر ضبطه بما مر في الطلاق مما يقع باضافته اليه أو مشاع كبعض أو ربع (فيعتق كله) الذي له من موسر ومعرس رابة نظير ما مر في الطلاق وذلك لخبر أحدوا بني داود بذلك وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما ولم يعرف له مخالف من الصحابة وقد لا يعتق كله بان وكل وكلا في إعتاق عبده فاعتق نصفه فيعتق فقط واستشكله الاسنوي بانه لو وكله شريكه في عتق نصيبه فاعتقه الشريك سرى نصيبه قال فاذا حكم بالسراية إلى ملك الغير هنا ففي ملك الموكل أولى ويحجب بان الذي سرى اليه العتق هنا ملك المباشر للاعتاق فكفي فيه أدنى سبب وامامهم

وأق بالفعل قبل تصرف الوارث فالذي يظهر أنه يعتق والله أعلم سيد عمر (قوله) في إن حافظت على الصلاة الخ) بقى ما لو قال إن حافظت على الصوم أو الحج مثلاً هل تكفي المحافظة على صوم رمضان سنة واحدة وعلى حج سنة واحدة فيه نظر والاول ظاهر في الصوم سم (قوله) أي الخس الخ) أي فلا يتركها إلا للضرورة كنوم أو جنون عش (قوله) والقياس الخ) هذا هو الظاهر عش (قوله) من الرقيق) إلى قول المتن وصريحه في النهاية والمغنى (قوله) ضبطه) أي الجزء (قوله) مما يقع باضافته) أي الطلاق (قوله) الذي له) سيد ذكر محترزه (قوله) سرية) راجع لقول المصنف فيعتق كله أي لا تعبير بالجزء عن الكل وهو وجه ثان في المسئلة وللخلاف ثمرات في المطولات رشيدى وسيأتى ذلك الوجه في الشارح وبعض تلك الثمرات عن المغنى (قوله) نظير ما مر في الطلاق) أي من أنه تصح إضافته إلى أي جزء ليس فضلة كاليد ونحوها عش (قوله) وذلك) أي عتق الكل باضافته إلى الجزء (قوله) لخبر أحمد الخ) أي والنسائي بذلك أي ان رجلاً اعتق شقصاً من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأجاز عتقه وقال ليس لله شريك مغنى (قوله) ولم يعرف له مخالف الخ) أي فصار إجماعاً سكوتياً (قوله) بان وكل وكلا في إعتاق عبده الخ) أنظر هل مثله ما إذا وكله في عتق البعض فقط فان كان مثله فواجه التخصيص في التصوير أي يعتق الكل وإن لم يكن مثله فواجه الفرق مع ان المتبادر انه أولى بالحكم مما هنا رشيدى عبارة عش وحاصله أي ما في شرح الروض انه لو وكله في إعتاق كل العبد أو بعضه بخلاف الموكل واعتق دون ما وكل في إعتاقه وهو نصف العبد أو ربعه مثلاً لم يسره اه (قوله) فاعتق نصفه الخ) بقى ما لو وكله في إعتاق يده مثلاً فاعتقه فهل يلغو أو يصح ويسرى إلى الجميع فيه نظر والاقرب الثاني صونا لعبارة المكلف عن الالغاء ما أمكن وبقي أيضاً ما لو وكله في إعتاق جزء منهم فاعتقه فلا يسرى فيه نظرو والاقرب الاول لانه من باب التعبير بالجزء عن الكل صيانة لعبارة المكلف عن الالغاء عش (قوله) فيعتق فقط) أي النصف فلو اعتق بعضه فأي قدر يحكم بعتقه وهل له تعيين القدر سم (قوله) فيعتق فقط الخ) عبارة المغنى فالاصح عتق ذلك النصف كما صححه في اصل الروضة لكن رجح البلقيني القطع بعتق الكل واستشكل في المهمات عدم السراية بان في اصل الروضة أنه لو وكل شريكه الخ فكيف يستقيم الجمع بينهما اه (قوله) فاعتقه) أي نصيب الموكل وقوله سرى لنصيبه أي لنصيب الوكيل نفسه وقوله إلى ملك الغير وهو الموكل وقوله هنا راجع لقوله لو وكله الخ عش (قوله) أدنى سبب) وهو المباشرة للاعتاق (قوله) وامامهم الخ) قضية هذا الفرق ان الحكم كذلك وإن لم يخالف الوكيل الاجنبى كالوكله أحد الشريكين باعتاق حصته فاعتقها بتامها فلا يسرى لخصه الشريك

(قوله) فرع أفتى القلعي في أن حافظت على الصلاة فانت حر الخ) بقى ما لو قال إن حافظت على الصوم أو الحج مثلاً هل يكفي المحافظة على صوم رمضان سنة واحدة وعلى حج سنة واحدة فيه نظر والاول ظاهر في الصوم (قوله) فيعتق فقط) أي النصف فلو اعتق بعضه فأي قدر يحكم بعتقه وهل له تعيين القدر (قوله) ايضاً فيعتق فقط) قال في شرح الروض لانه لما خالف امر موكله كان القياس ان لا يعتق شيء لكن تشوف الشارع إلى العتق اوجب تنفيذ ما اعتقه الوكيل ولم تترتب السراية على ما ثبت عتقه على خلاف القياس ولان عتق السراية قد لا يقوم مقام المباشرة فيفوت غرض الموكل لانه قد يوبى كاه في عتقه عن الكفارة فلو نفذ باعتاق بعضه بالسراية لما اجزأ عن الكفارة ولا احتاج المالك إلى نصف رقبة اخرى بخلاف ما إذا قلنا بعتق النصف فقط فان النصف الآخر يمكنه عتقه بالمباشرة عن الكفارة اه وقد يؤخذ منه جواب الاسنوي (قوله) واستشكله الاسنوي الخ) قد يؤخذ من هذا الاشكال وجوابه انه لا سراية في إعتاق الوكيل الاجنبى وإن لم يقع منه مخالفه كالوكله أحد الشريكين في إعتاق حصته فاعتقها بتامها فلا يسرى على الموكل إلى حصه الشريك الآخر فانه لا يتقيد بعدم السراية بالمخالفة كما يتوهم من تصور المسئلة المستشكلة بانه وكله في إعتاق عبده فاعتق نصفه وذلك لانه لو تقيدهم السراية بالمخالفة لم توجه لاستشكل ولم يحتج للجواب لا لبعده ان تقرر انه لا فرق في السراية بتوكل الشريك بين ان يوافق او يخالف فليتأمل (قوله) وامامهم الخ)

فالذي يسرى اليه غير ملك المباشر فلم يقو تصرفه لضعفه على السراية إذا لاصح فيها كإفاله الزركشي ان العتق يقع على ما عتقه ثم على الباقي بها وهو اوجه من ترجيح الديمري لمقابله انه يقع على الجميع دفعة واحدة إذ تقرقة (٣٥٥) الشيخين التي ذكرناها واجبنا عنها تقتضي

ترجيحهما لما رجحه الزركشي اما اذا كان لغيره فسيأتي ويشترط في الصيغة لفظ يشعر به أو إشارة أخرس أو كتابة (وصريحه) ولو من هازل ولاعب (تحرير واعتاق) أي ما اشتق منهما لورودهما في القرآن والسنة متكررين اما نفسيهما كانت تحرير فكناية كانت طلاق واعتقك الله أو عكسه صريح على تناقض فيه كطلاقك الله وأراك الله وفارق نحو باعك الله وأقالك الله وزوجك الله فانها كنايةات لضعفها بعدم استقلالها بالمقصود بخلاف تلك ولو كان اسمها حرة قبل الرق عتقت بياحرة مالم ينو ذلك الاسم وقول ابن الرفعة لا تعتق عند الإطلاق مردود بان هذا فيمن اسمها ذلك عند النداء ولو زاحمه امرأة فقال تأخرى يا حرة فبانت أمته لم تعتق كما أفق به الغزالي ويشكل عليه ما مر في نظيره من الطلاق الا أن يجاب بان هنا معارضا قويا هو غلبة استعمال حرة في نحو ذلك بمعنى العفيفة عن الزنا ولا كذلك ثم ولو قيل له أمتك زانية فقال بل حرة

الآخر على هذا وهو منقول عن مرفأيراجع سم (قوله فالذي يسرى اليه) أي يحتمل سرايته اليه (قوله) وهو اوجه من ترجيح الديمري لمقابله الخ ومن فوائد الخلاف انه لو قال ان دخلت الدار فإيهامك حر فقطع إيهامه ثم دخل فان قلنا بالتعبير عن السكل بالبعض عتق والا فلا ومنها ما لو حلف لا يعتق رقيقا فاعتق بعض رقيق فان قلنا بالتعبير عن السكل بالبعض حنت وإلا فلا معنى (قوله إذ تقرقة الشيخين) أي بين مسألة توكل الشريك ومسألة توكل غير (قوله التي ذكرناها) أي انفا (قوله واجبنا عنها) أي عن استسكانها (قوله ترجيحهما) أي الشيخين لما رجحه الزركشي أي المارأانفا من ان العتق يقع على ما عتقه ثم على الباقي بالسراية (قوله اما اذا كان لغيره الخ) محترز قوله الذي له سم أي فكان ينبغي ان يقول بعضه لغيره (قوله فسياتي) أي في قول المصنف ولو كان عبد لرجل نصفه ولاحر ثلثه ولاحر سدسه الخ عش (قوله ولو من هازل) إلى قوله على تناقض في المعنى وإلى قول المتن وهي لا ملك في النهاية مع مخالفة سانبه عليها سيد عمر ولا قوله على تناقض فيه وقوله مع انه معلوم الى المتن (قوله أي ما اشتق منهما) كانت محررا وحرة عتق أو عتق أو عتق معنى (قوله كانت تحرير) أي أو اعتاق معنى (قوله كانت طلاق) أي كقوله لزوجه انت طلاق معنى (قوله أو عكسه) أي الله اعتقك نهاية (قوله بعدم استقلالها الخ) أي فانه لا بد معها من القبول ويعلم من ذلك ان ما يستقل به الفاعل بما لا يحتاج الى قبول اذا اسنده لله تعالى كان صريحا ولا يستقل به كالبيع إذا اسنده له تعالى كان كناية عش (قوله ولو كان اسمها حرة الخ) عبارة المعنى لو كان اسم امته قبل ارقاقها حرة فسميت بغيره فقال لها يا حرة عتقت ان لم يقصد النداء لها باسمها القديم فان كان اسمها في الحال حرة لم تعتق إلا اذا قصد العتق اه (قوله بان هذا الخ) أي عدم العتق عند الإطلاق (قوله فقال تأخرى الخ) أي واطلق كما يفيد جوابه الاتي بخلاف ما اذا قصد المعنى الشق عى فتعتق (قوله ولا كذلك ثم) أي في ما مر في نظيره من الطلاق (قوله فبانت أمته لم تعتق) وإنما اعتر الشافعي رضي الله تعالى عنه أمته بذلك تورعا معنى أقول أأمل قوله تورعاً فانه اذا كان لا ترى العتق بذلك فهي باقية على ملكه نعم ان أتى بعد ذلك بصيغة عتق فلا إشكال سيد عمر (قوله ولو قيل) إلى قوله وهو اوجه في المعنى (قوله لم يعتق عليه باطنا الخ) عبارة النهاية عتق عليه باطنا ولا باطنا واعتمد الاسنوى خلافة كما اقتضاه كلامهم الخ وصوب الديمري الاول وهو المعتمد قياسا على ما لو قيل له اطلقت الخ وان رد بان الاستفهام الخ سيد عمر وعبارة المعنى لم يعتق عليه باطنا وقول الاسنوى ولا ظاهرا كإلحاقها ان طالق وهو يحلها من وثائق ثم ادعى انه اراد إطلاقها من الوثائق مردود بان ذلك انما هو قرينة على انه اخبار ليس بانشاء ولا يستقيم كلامه معه إلا اذا كان على ظاهره اه (قوله خلافة) وهو انه يعتمد ظاهر الا باطنا نهاية وقوله كما لو قيل الخ من كلام الديمري (قوله ويرد قياسه بان الاستفهام منزل فيه الجواب على السؤال) تنزيل الجواب على السؤال لا يقتضي كرون الجواب انشاء بل يقتضي كونه اخبار لان السؤال إنما يكون عن امر قد انقضى أي اذا كان يمثل هذه الصيغة الماضية والحاصل ان قوله بان الاستفهام الخ لا حاصل له وقوله بخلاف مسئلتنا مسلم لكن قد يقال القرينة ضعيفة كافي قوله لانه افرغ من العمل فليتام سيد عمر (قوله فلم ينظر فيه لضعفه الخ) لفائل ان يقول الكلام فيما إذا قيل له اطلقت زوجتك استخبارا لا التماسا لانشاء

قضية هذا الفرق ان الحكم كذلك وان لم يخالف الوكيل كما وكلاء احد الشريكين باعتاق حصته فاعتقها بتمامها فلا يسر لحصة الشريك الآخر على هذا وهو معلق عن مرفأيراجع وقد يؤيده انه لو سرى الى حصة الشريك لسرى الى باقية فيما كان كله الموكل وفيه نظر (قوله اما اذا كان لغيره) محترز قوله الذي له (قوله فلم ينظر فيه لضعفه الخ) لفائل ان يقول الكلام فيما اذا قيل له اطلقت زوجتك استخبارا لا

وأراد عفيفة قبل وكذا ان اطلق فيما يظهر للقرينة القوية هنا ولو قال لكس خواف منه على قته هذا حر لم يعتق عليه باطنا قال الاسنوى ولا ظاهرا كما اقتضاه كلامهم في انت طالق لمن يحلها من وثائق بجامع وجود القرينة الصارفة فيهما وهو اوجه من تصويب الديمري خلافاً كما لو قيل له اطلقت زوجتك فقال نعم قاصد الكذب ويرد قياسه بان الاستفهام منزل فيه الجواب على السؤال كما صرحوا به فلم ينظر فيه لضعفه وبشرط المساواة

ليس مناقرة على القصد بخلاف مسألته وعند الخرف لا فرق بين قصده الكذب في اخباره وان بطلاني اكتفاء بقربة الخرف وقول بعضهم
يعتق عند الاطلاق يحمل على ما اذا (٣٥٦) لم يقله خرفا فلا فرق بينه وقوله لغيره أنت تعلم أنه حرا قرار بحريته بخلاف أنت تظن ولو قال لقنه

افرج من العمل قبل
العشاء وانت حر وقال
اردت حرا من العمل دين
أى لأن القرينة هنا ضعيفة
بخلافها في حل الوثائق لأن
استعمال الطلاق فيه شائع
بخلاف الحرية في فراغ العمل
أو أنت حر مثل هذا العبد
وأشار إلى عبد آخر عتق
الاول او مثل هذا عتقا
الاول بالانشاء والثاني
بالاقرار ومن فهم لو كذب
لم يعتق باطنا (وكذا فك
رقبة) أى ما اشتق منه فانه
صريح (في الاصح) لوروده
في القرآن وترجمة الصريح
صريحة وإشارة الاخرس
هنا كهي في الطلاق (ولا
يحتاج) الصريح (إلى نية)
كما هو معلوم وذکر توطئة
لقوله مع أنه معلوم ايضا لئلا
يتوهم من تشوف الشارع
اليه وقوعه بها من غير نية
(وتحتاج اليها كناية) وأن
احتفت بها قرينة لاحتمالها
ويظهر أن يأتي في مقارنة
النية لها نظير ما مر في
الطلاق وهي أى الكناية
كثيرة وضابطها كل ما انبأ
عن فرقة أو زوال ملك فنها
(لا ملك) أو لا بد ولا امر
أو لا امر أو لا حكم أو لا
قدرة (لى عليك ولا سلطان)
لى عليك (ولا سبيل)
لى عليك (ولا خدمة) لى

بدليل قوله قاصدا الكذب إذ الكذب لا يدخل الانشاء بل الخبر كما نقرر في محله حينئذ يتوجه على قوله فلم
ينظر فيه لقصده أنه لو لم ينظر لقصده الكذب لكان الكلام محمولا على الصدق لأنه إذا انتهى قصد الكذب لزوم
الحمل على الصدق إذ الكلام فيمن تكلم على قصد فاذا الغى قصده الكذب ثبت حكم الصدق فكان يلزم
الوقوع باطنا ايضا مع أنه ليس كذلك فليتأمل وقد يقال مراد الشارع أن العبرة بالسؤال فاذا قصد به
الانشاء حكما بالوقوع ظاهر بالجواب لنزوله على السؤال فاذا كان الجيب قصد الاخبار كما ذاب قبل باطنا
لا ظاهرا فليتأمل سم (قوله ليس هنا) أى في مسألة الاستفهام (قوله وعند الخرف لا فرق الخ) محل
تأمل لأن كلامهم في مسألة الطلاق المقيس عليها بفرض تسليمه مقيد بحالة الارادة فليتأمل سيد عمر (قوله
وقوله لغيره) إلى قوله الاول بالانشاء فى المعنى (قوله أقرار بحريته) أى فان كان صادقا عتق باطنا ايضا
والاعتق ظاهر الا باطنا ع (قوله بخلاف أنت تظن) أى وترى معنى (قوله قبل العشاء) ليس
بقيد ع (قوله دين) أى فاعتق ظاهر الا باطنا ع (قوله فى) أى فى حل الوثائق (قوله
بخلاف الحرية الخ) أى استعمالها (قوله وأنت حرا الخ) ولو قال السيد لضارب عبده عبد غيرك حر
مثلك لم يحكم بعقده لأنه لم يعينه كالمقال لقنه ياخو اجانها ومعنى قال ع (قوله لم يحكم بعقده أى حيث قصد
بذلك أنه لا تسلط للضارب على عبده غيره كما أنه لا تسلط له على الحرا وأطلق كما هو ظاهر اه وهذا يفيد أنه
إذا اراد العتق يحكم بعقده فليراجع وقال السيد عمر قوله كالمقال لقنه الخ وأوضح أن محله ما لم يرد به عتقه اه
(قوله إلى عبد آخر) أى له عتق الاول أى المخاطب دون ذلك العبد معنى (قوله أى ما اشتق منه) أى
كفسكوك الرقبة معنى (قوله فانه) لا حاجة اليه (قوله كهي في الطلاق) أى فان فهمها كل احد
فصريحة أو الفطن دون غيره فكناية ولا فلو ع (قوله المتن ولا يحتاج إلى نية) بل يعتق به وان لم يقصد
ايقاعه نهاية عبارة المعنى لا بقاعه كسائر الصرائح لأنه يفهم منه غيره عند الاطلاق فلم يحتاج لتقويته بالنية
ولأنه له جد كما مر فيقع العتق وان لم يقصد ايقاعه اما قصد لعظ الصريح لمعناه فلا بد منه ليخرج اعجمي
تلفظ بالعتق ولم يعرف معناه اه (قوله لقوله) أى الا فى وكان الاولى لما بعد (قوله مع أنه) أى
قوله الا فى (قوله لئلا يتوهم الخ) أى وذکر هذا القول مع أنه معلوم لئلا الخ (قوله المتن كناية) وفى
نسخة النهاية والمعنى من كناية بهاء الضمير (قوله احتفت) عبارة النهاية انضمت (قوله قرينة) الانسب
لما قبله قرأت بصيغة الجمع (قوله لاحتمالها) أى غير العتق نهاية (قوله نظير ما مر في الطلاق) والمعتمد
منه أنه يكفى بمقارنتها لجزء من الصيغة ع (قوله أى الكناية) إلى المتن فى المعنى وإلى قول المتن
والولا للسيد فى النهاية إلا فوله قال لأنه إلى وقوله أنت ابنى وقوله وهو متوجه إلى المتن (قوله كثيرة الخ)
ولو قال أى المصنف مى كقوله الخ كما فعل فى الروضة كان أولى لئلا يوهى الحصر معنى (قوله زال ملكى
الخ) أى ونحو ذلك كازلت ملكى وأحكمى عنك معنى (قوله بفتح التاء) بخط المصنف معنى (قوله
مطلقا) أى مذكر كان المخاطب به أو ضده نهاية (قوله لاشعارها) أى الصيغ المذكورة

التماسا لانشاء بدليل قوله قاصدا الكذب إذ الكذب لا يدخل الانشاء بل الخبر كما نقرر فى محله
وحينئذ يتوجه على قوله فلم ينظر فيه لقصده أنه لو لم ينظر لقصده الكذب لكان الكلام محمولا
على الصدق لأنه إذا انتهى قصد الكذب لزوم الحمل على الصدق إذ الكلام فيمن تكلم عن قصد
فاذا الغى قصده الكذب ثبت حكم الصدق فكان يلزم الوقوع باطنا ايضا مع أنه ليس كذلك
فليتأمل وقد يقال مراد الشارع أن العبرة بالسؤال فاذا قصد به الانشاء حكما بالوقوع ظاهر بالجواب
لنزوله على السؤال فان كان الجيب قصد الاخبار كما ذاب قبل باطنا لا ظاهرا فليتأمل (قوله بخلاف
مسئلنا الخ) وقوله لضارب قنه عبد غيرك حر مثلك لاعتق به كما لو قال لقنه ياخو اجاش م ر

(قوله عليك زال ملكى عنك) أنت (بفتح التاء أو كسرهما مطلقا إذ لا أثر للجن هنا) سائبه أنت مولاي) أى
سيدى أنت لله لاشعارها بازالة الملك مع احتمالها لغيره ووجهه فى مولاي أنه مشترك بين الحقيق والمعتق وكذا يا سيدى

كأرجحه في الشرح الصغير ورجح الزركشي أنه لو قال لانه اخبارية ير الواقع أو خطاب تلغف للإشارة له بالحق اد وفيه نظر وهل أنت
سیدی كذلك أو يقطع فيه بأنه كناية كل محتمل وتوله أنت ابني أو ابني أو باقى أو أمي اعتناق إن أمكن من حيث السن وإن عرف كذباً وسببه من غيره
وبالابني كناية (وكذا كل) انظر (صريح أو كناية لطلاق) أو الظاهر وهو كناية هنا كمر (٣٥٧) مع ما يستثنى منه كاعتدواستبرحك للعبد

فانه لغو وإن نوى العتق
لاستحالة ومن ثم لو قال
لقتنه اعتق نفسك فقال للسيد
اعتقتك كان لغوا ايضاً
بخلاف نظيره في الطلاق
وعلم بما تقرر أن الظاهر
كناية هنا لا ثم (وقوله
لعبد أنت حر قولا متهانت
حر صريح) تغليباً للإشارة
(ولو قال له) (عتقتك اليك)
عبارة أصله جعلت عتقتك
اليك وكأنه حذفه لعدم
الاحتياج اليه وهو متجه
وفاقاً للبقينى لكنه عبر
بمحتمل وقول الزركشي
لا بد منه فيه نظر (أو خيرتك)
من التخيير وقول أصله في
بعض نسخه حررتك مردود
بأنه صريح تنجيز كما مر
(ونوى تفويض العتق
اليه فاعتق نفسه في المجلس)
أي مجلس التخاطب أي بان
لا يؤخر بقدر ما ينقطع
به الإيجاب عن القبول كذا
قيل ويظهر ضبطه بما مر
في الخلع لأن ما هنا أقرب
اليه منه إلى نحو البيع فهو
كثفويض الطلاق اليها
(عتق) كافي الطلاق فيأتي
هنا مامراً في التفويض ثم
وجعلت خيرتك اليك
صريح في التفويض لا
يحتاج لنية وكذا عتقتك
اليك فقوله ونوى قيد في

(قوله كأرجحه في الشرح الصغير) وهو الأصح نهاية ومعنى (قوله كذلك) أي مثل ما سیدی في جريان
الخلاف (قوله اعتناق الخ) الظاهر أن المراد بطريق المؤاخذة سم أي فاعتق ظاهراً لا باطناً وينبغي أن
عمله حيث قصد به الشفقة والحنو ولو اطلق عتق ظاهراً أو باطناً عن عبارة الرشیدی قوله اعتناق
أي صريح اه (قوله إن أمكن الخ) أي وإلا كان له وادعش وفيه ناهل لما تقرر في عمله أنه لا يشترط
في المجاز والكناية ما كان المعنى الحقيقي (قوله أو الظاهر) إلى المتني للغنى (قوله هو كناية هنا) ويستثنى
من ذلك ما لو قال لرفيقه أنا منك طاق أو بائن ونحو ذلك ونوى اعتناقه عبد كان أو أمة لم يعتق بخلاف نظيره
من الطلاق والفرق أن الزوجية تشمل الزوجين والرق خاص بالعبد معني عبارة الروض مع شرحه لا أنا
منك طاق أو مظاهر ونحوهما كلوا قال أنا حر منك اه وفي عش بعد ذكر ذلك ذكر عن البهجة
وشرحها أنه أقول وينبغي أن يكون عمل كونه غير كناية هنا ما لم يقصد به إزالة العاقبة بينهما وبين رقيقة
وهي عدم النفقة ونحوها بحيث صار منه كلاً جنياً وإلا كان كناية اه أقول هذا بخلاف لما في الروضة مع
شرحها بما فيه وقوله أنا منك حر لغو وإن نوى به العتق لعدم إشعاره به اه (قوله كاعتدواستبرحك) أي
وكانت على كظهم أرحم للعبد فان معناه لا يثنى في الذكر بخلافه في الأنثى فإنه يكون كناية عن عش (قوله
لعبد) ولو قال لأمته فوجهاً أصحهما العتق معني (قوله) ولم يمتنع أن يكون قوله أو الظاهر هو كناية
عش (قوله إن الظاهر كناية هنا) أي في الأنثى دون الذكر أخذ من قوله مع ما يستثنى منه عش (قوله لا ثم)
أي في الطلاق معني (قوله أمتن لعبد أنت الخ) بكسر التاء بخطه وقوله ولا متهانت الخ بفتح التاء بخطه ايضاً
ايضاً معني (قوله تغليباً للإشارة) أي على العبارة الأخيرة معني (قوله) وهو متجه) وفاقاً للنهاية وخلافاً
للمعني (قوله) لكنه عبر بمحتمل يؤخذ منه أن محتمل من صيغ الترجيع عندهم فليتأمل سيد عمر أي بفتح
الميم وأما بكسرهما فلا يشعر بالترجيع لانه معني ذو احتمال أي قابل للجدل والتأويل كمر منه في أوائل
ربع العبادة (قوله) وقول الزركشي الخ وافقه المعني كما مر (قوله أمتن أو خيرتك) أي في اعتناك معني (قوله
من التخيير) أي بصفة الفعل الماضي من التخيير بخلافه (قوله) وقول أصله الخ عبارة المعني وعبر في
الروضة بقوله وحررتك بحاء مهملة من التحرير قال الأسنوي وهو غير مستقيم فان هذه اللفظة صريحة
وصوابه حررتك مصدره أيضاً كلفظ المذكور قبله وهو العتق اه (قوله تنجيز) عبارة النهاية لتحرير
(قوله مجلس التخاطب) أي لا الحضور معني (قوله) ويظهر ضبطه) إلى قوله أو التملك في المعني (قوله) بما مر
في الخلع أي فيعتق الكلام اليسير هنا كما اعتق ثم عش (قوله) فقوله ونوى) أي إلى آخره (قوله) أو
التمليك عتق الخ وينبغي أن مثله ما لو أطلق ويرجع في نية ذلك إليه عش عبارة السيد عمر بقى ما لو
أطلق وهبتك نفسك هل يلحق بالاول أو بالثاني الأقرب الثاني اه (قوله) اشترط القبول الخ) أي ولو على
الترخي عش (قوله أو قال) أي لعبد في الإيجاب اعتقتك على ألف أي مثلاً في ذمتك وقوله أو قال له
العبد أي في الاستيجاب وقوله فاجابه أي في الحال معني (قوله أمتن أو خيرتك) أي فوراً حيث لم يذكر
السيد أجلاً فان ذكره ثبت في ذمته ويجب أنظاره في الحالة الأولى إلى اليسار كالديون اللازمة للعسر عش
(قوله في الصور الثلاث) إلى قوله فلعقله في المعني الأقوله وباتى إلى في الحال (قوله بل أولى) هذا بالنسبة
لأصل العتق رشیدی أي لا لزوم لألف ايضاً بدليل ما بعده (قوله) معاوضة فيها شوب تعليق) أي فلا عتق
الأبعد تحقق الصفة ولا رجوع له عنه قبله وقوله معاوضة أي للملكة نفسه في مقابلة ما بذله فيها شوب جمالة

(قوله كأرجحه في الشرح الصغير) أي وهو الأصح ثم روى قوله أنت ابني أو ابني أو باقى أو أمي اعتناق الخ

خيرتك فقط ولو قال وهبتك نفسك أو يا العتق عتق من غير قبول أو التملك عتق إن قبل فوراً كافي ملكتك نفسك ولو أوصى له برقبته اشترط
القبول بعد الموت (أو) قال (أعتقتك على ألف) أو أنت حر على ألف فقبل فوراً (أو قال له العبد اعتقني على ألف فاجابه عتق في الحال ولزمه
لا ألف) في الصور الثلاث كخلع بل أولى لتشوف الشارع للعتق فهو من جانب المالك معاوضة فيها شوب تعليق ومن جانب المستدعي

أى لبذله العوض له في مقابلة تحصيله لغرضه وهو العتق الذى يستقل به كالعالم فى الجمالة (قوله) وإن كان
 تمايكا عبارة المغنى ولا يقدح كونه تمايكا إذ يعتقر الخ (قوله) ما مر فى الخلع عبارة هناك وإذا علق باعطاء
 مال أو اتيانه أو جميته كان أعطيتى كذا فوضعت أو أكثر منه بين يديه بحيث يعلم به ويتمكن من اخذه طلت
 وإن لم يأخذه اه (قوله قبل) وافقه المغنى عبارة (تنبية) قوله فى الحال تبع فيه الحرر ولا فائدة له ولهذا
 لم يذكر اه فى الشرح والروضة وإنما ذكر اه بعد هذه الصورة فيما لو قال اعتقتك على كذا إلى شهر
 قبل عتق فى الحال والعوض مؤجل وصورة الكتاب أن يكون الألف فى الذمة كاعتدته فى كلامه فان
 كانت معينة فى القفال إذا كان فى يده عبده فدرهم اكتسبها فقال السيد اعتقتك على هذا الألف ففيه
 ثلاثة أوجه ثانياً يعتق والألف ملك السيد ويرجع على العبد تمام قيمته وهذا هو الظاهر اه (قوله إلى هذه)
 أى مسألة إلى شهر (قوله ما ذكر) أى انتقال النظر (قوله غفلة عن كون المصنف ذكره الخ) أى
 ذكر قوله فى الحال فى المسئلة الآتية عقب هذه وذكره فى المحلين يبعد كونه صادراً عن انتقال النظر
 وهذا يدفع قول سم كانه فى غير هذا الكتاب ثم أن كونه ذكره عقب ذلك لا ينافى انتقال النظر لأن
 الجمع بين مسلتين لا ينافى انتقال النظر من حكم أحدهما إلى حكم الأخرى كما هو فى غاية الظهور فدعوى
 الغفلة ممنوعة بل لما غفلة اه ويحتمل أيضاً أن غفلة هذا المعترض من حيث كونه تخص الاعتراض
 بالمسئلة المتقدمة مع توجهه على المسئلة التى ذكرها المصنف عقبها والشهاب سم فهم أن الضمير فى ذكره
 راجع إلى مسألة إلى شهر وأيس كذلك كما دلت رشيدى أقول ما ترجماه سم بقوله كانه فى غير هذا الكتاب
 جزم به المغنى كما مر عنه آتفاً وما فهمه سم فى مرجع الضمير لما مر عن المغنى آتفاً وأيضاً سياق كلام الشارح
 كما صرح فيه (قوله) بما يفسد به الخلع أى عوضه رشيدى (قوله مثلاً) أى أو شئ من غنى (قوله) ولو
 خدمه نصف المدة ثم مات الخ أى العبد بقى المومات السيد فهل يستحق الوارث عليه نصف القيمة أو بقيمة
 الخدمة ولعل المراد الأول لأن خدمة السيد لا تصدق بخدمة وارثه سم (قوله فلسفة فى تركته الخ) أى لانه
 لما فات العوض انتقل إلى بلده وهو القيمة لا اجرة مثله بقيمة المدعى ش (قوله ولا يشترط النص الخ) أى فلو
 نص على تأخير ابتدائها عن العقد ففسد العوض وجبت القيمة كما يفيد قوله الاق لا نصرفها إلى ذلك ع ش
 (قوله عملاً بالعرف) أى وعليه فلو طار للسيد ما يوجب الاحتياج فى خدمته إلى زيادة عما كان عليه حال
 السيد وقت العقد فهل يكفها العبد أو يفسد العوض فيما بقى ويجب قسطه من القيمة فيه نظر والأقرب
 أنه يكلف خدمة ما كان متعارفاً لها حال العقد ع ش (قوله فى ذمتك) إلى التنبية فى المغنى الا قوله لو خرج
 إلى الأمان (قوله لان هذا الخ) عبارة المغنى لان البيع أثبت والعتق فيه أسرع اه (قوله فلا يصح الخ)
 خلافاً للمغنى ووافقه سم وع ش عبارة الأول قوله فلا يصح الخ هلا صح بقيمته كما صح خلع الأمة بلا
 إذن سيد هابعين مال له أو لغيره ووجب مهر فى ذمتها وبين الخلع والاعتاق تقارب كإدله عليه قوله السابق
 ما مر فى خلع الأمة وبيع النفس من قبيل الاعتاق اه وعبارة الثانى قوله لانه لا يملكه أى ومع ذلك
 يعتق وتجب قيمته كما لو قال له اعتقتك على خير اه (قول المتن والولاء للسيد) أى ولو كان كافراً وإن لم
 يرثه خطيب وفائدة أنه قد يسلم السيد فيه رثه وعكسه كما عكسه ع ش (قوله لما تقرر الخ) عبارة المغنى لعموم
 خبر الصحيحين الولاء لمن اعتق اه (قوله وعليه) أى على الراجح من أن الولاء للسيد (قوله لو باعه)

الظاهر أن المراد بطريق المؤاخذه (قوله ذكره) كانه فى غير هذا الكتاب ثم أن كونه ذكره عقب ذلك
 لا ينافى انتقال النظر لأن الجمع بين مسلتين لا ينافى انتقال النظر من حكم أحدهما إلى حكم الأخرى كما هو فى
 غاية الظهور فدعوى الغفلة ممنوعة بل لعلها غفلة فائتأمل (قوله فلو خدمه نصف المدة ثم مات الخ) بقى مالو
 مات السيد فهل يستحق الوارث عليه نصف القيمة وبقي الخدمة ولعل المراد الأول لأن خدمة السيد لا تصدق
 بخدمة وارثه (فلا يصح لانه لا يملكه) هلا صح بقيمته كما صح خلع الأمة بلا إذن سيد هابعين مال له أو لغيره
 ووجب مهر فى ذمتها وبين الخلع والاعتاق تقارب كإدله عليه قوله السابق ما مر فى خلع الأمة وبيع النفس من

وان كان تملكاً إذ يعتقر فى
 الضمى لا يعتقر فى المقصود
 ويأتى فى التطبيق بالأعطاء
 ونحوه هنا ما مر فى خلع
 الأمة قبل قوله فى الحال لغو
 وإنما ذكره فى اعتقتك
 على كذا إلى شهر قبل فانه
 يعتق حالاً والعوض مؤجل
 فاعله انتقل نظره إلى هذه اه
 وليس بسديد بل له فائدة
 ظاهرة هى دفع توهم توقف
 العتق على قبض الألف على
 أن ترجمه ما ذكر غفلة عن
 كون المصنف ذكره عقب
 ذلك وحيث فسد بما يفسد
 به الخلع كان قال على خير
 مثلاً أو على أن تخدمنى أو
 زاد ابداً أو إلى صحى مثلاً
 عتق وعليه قيمته حينئذ أو
 تخدمنى عشرين سنة مثلاً
 عتق ولزمه ذلك فلو خدمه
 نصف المدة ثم مات فلسيده
 فى تركته نصف قيمته ولا
 يشترط النص على كون
 المدة تلى العتق خلافاً للأذرى
 لا نصرفها إلى ذلك ولا
 تفصيل الخدمة عملاً بالعرف
 نظير ما مر فى الاجارة (ولو
 قال بعتك نفسك بالف)
 فى ذمتك حالاً أو مؤجلاً
 تؤديه بعد العتق (فقال
 اشترت فلان مذهب صحة البيع)
 كالكتابة بل أولى لأن
 هذا الزم وأسرع (ويستحق
 فى الحال) عملاً بمقتضى العقد
 وهو عقد عتاق لا بيع فلا
 خيار فيه وخرج بقوله بالف
 قوله بهذا فلا يصح لانه

بهض نفسه سري عليه ولا - ظهنا نصف شبهه بالكتابة (تنبيه) أفتى بهض تلامذة ابن عبد السلام بصحة بيع وكيل بيت المال عبده لنفسه
وخالفه الاصفهاني شارح المحصول و صوب التاج السبكي الاول نظر الى أنه ليس بجائز بل بعوض فلا تصح فيه على بيت المال بل له العتق بغير
عوض إذا أذن له فيه الامام وقد ذكر أنه لو جاء ناق مسلم فالامام دفع قيمته من بيت المال (٣٥٩) ويعتقه عن كافة المسلمين اهـ ومرفى العارية

اي الرقيق (قوله سري عليه) اي على البائع فان قلنا لا ولاء لم يسر كالمواضع من غير ما قاله البغوي في فتاويه
مغنى (قوله هنا) اي في الاعتاق بعوض عبارة المغنى انهم سكوت المصنف في هذه وما قبلها عن حط شيء
ان السيد لا يلزمه حط شيء وهو المشهور ولا خلاف انه لا يجب شيء في الاعتاق بغير عوض اهـ (قوله عبده)
اي عبد بيت المال وقوله لنفسه اي نفس العبد (قوله الاصفهاني) وافقه النهاية (قوله الاول) اي الصحة
(قوله انه ليس الخ) اي الاعتاق المذكور (قوله ويعتقه) بالنصب عطف على الدفع (قوله المعتمد) الى قول
المتن وعليه قيمة ذلك في النهاية لا قوله ولا حجة الى ولو قيل وقوله وعتقه الى وإنما لم يضر وقوله والخلاف
الى المتن (قوله المنع) اي منع البيع (قوله وإنما كان قوله لغيره الخ) لوقاله لرقيق سم يظهر انه مثل هذا
المال لهذا الغلام لا يعتق فليرجع (قوله يعني هذا) اي المال (قوله تجوز) بل قد تكون حقيقة كان ملكه
سيده او غيره وقد بنا بصحته على الضعيف ع ش اي او اعتقد ذلك بلا تقليد صحيح (قول المتن ولو قال لحامل
اعتقتك الخ) شمل لإطلاقه ما لو قال لها انت حرة بعد موتي وفيها في الرافعي باب الوصية وجهان أحدهما
لا يعتق الحمل لان اعتاق الميت لا يسري واصحهما يعتق لانه كعضو منها مغنى (قوله مملوكه) الى قول المتن
وعليه قيمة ذلك في المغنى الا قوله والخلاف الى المتن وقوله نعم الى المتن (قول المتن عتقا) اي عتقت وتبعها
في العتق حملها ولو انفصل بهض حتى ثانی توأمين لانه كالجزء منها و ظاهر عبارة انها ما يعتقان معالامرتبا
والتعليل يقتضيه لكن قول الزركشي فيما لو اعتقه في مرضه والثلث بني بهادون الحمل فيحتمل انها تعتق
دونه كما قال اعتقت سالما ثم غانما وكان الاول ثلث ماله يقتضي الترتيب وهو الظاهر مغنى قال ع ش قول
المتن عتقا ظاهره ولو كان الحمل علة او مضغة او نطفة اخذ من قول الشارح لانه جزء منها ومن قوله ولو
اعتقه عتق حيث نفخت فيه الروح ع ش (قوله لانه الخ) عبارة النهاية لدخوله في بيعها في الاولى ولانه كالجزء
منها في الثانية فاشبهه الوال قال اعتقتك الا يدك اهـ (قوله بخلاف البيع) كان قال بعثك هذه الجارية دون حملها
فانه لا يصح البيع نهاية (قوله ان نفخت فيه الروح) الظاهر أن المراد بلوغه وان نفخ الروح الذي دل عليه
كلام الشارح وهو مائة وعشرون يوما ع ش (قوله والا الخ) اي وان لم تنفخ فيه الروح كضغة كان قال
اعتقت مضغة فلو غو مغنى (قوله فان زاد الخ) اي فان لم يزد ذلك لا تصير مستولدة و ظاهره عدم
الاستيلاء وان اقر بوطئها قد بوجهه بان مجرد الاقرار بوطئها لا يستدعي كون الولد منه لجواز كونه متاخرا
عن الحمل به من غيره او متقدما عليه بمن لا يمكن كونه منه ع ش ومغنى (قوله دلت بهما في ملكي) اي
او نحوه مغنى (قوله لانه لا استتباع الخ) اي ولا تنافي السراية لما تقدم سم (قول المتن واذا كان بينهما) اي
الشريكين سواء كانا مسلمين ام كافرين ام مختلفين وقوله فاعتق اي بنفسه أو وكيله وقوله أو نصيبه أي أو
بعضه مغنى (قوله والخلاف في هذه الخ) اي فيما بعد كذا عبارة الروض مع شرحه وان اعتق نصف المشترك
وأطلق فهل يقع العتق على النصف شائعا لانه لم يخصه بملك نفسه او على ملكه لان الانسان انما يعتق بما
ملكه وجهان حرم صاحب الانوار بالثاني منهما كافي البيع والاقرار وهو مقتضى كلام الاصحاح في الرهن
قال الامام ولا يكاد يظهر لهذا الخلاف فائدة الا في تعليق طلاق او عتق كان يقول ان اعتقت نصف من هذا
العبد فامراتي طالق فان قلنا بالاول لم تطلق او بالثاني طلقت اهـ (قوله غير نحو التعليق) اي في غير
قبيل الاعتاق (قوله ان المعتمد المنع) كتب عليه مر (قوله وانما كان قوله لغيره يعني هذا الخ) لوقاله لرقيق
(قوله لانه لا استتباع الخ) اي ولا تنافي السراية لما تقدم (قوله لا فائدة له في غير نحو التعليق) قال في الروض

لغا على المعتمد (دونها) وفارق عكسه بانه لكونه فردها تتصور تبعيته لها ولا عكس وقوله مضغة هذه الامة حرة اقرار بان عقاد الولد حر افان
زاد عتقت بهما في ملكي كان اقرارا بكون الامة أم ولد (ولو كانت لرجل والحمل الاخر) بنحو وصية (لم يعتق أحدهما بعث الاخر) لانه
لا استتباع مع اختلاف المالكين وإذا كان بينهما عبد أو أمة (فاعتق أحدهما كله أو نصيبه) كنصيب منك حر وكذا انصفك حر وهو يملك
نصفه والخلاف في هذه هل العتق انحصر في نصيبه او شاع فعق ربعه ثم سري لربعه لا فائدة له في غير نحو التعليق (عتق نصيبه)

التعلق وادخل بالنحو الايمان **قوله** طائفا) أى وسرا كان أم معسرا هاية **(قوله عند الاعتاق)** وسياق ان ايلاد احد الشريكين نافذ مع اليسار وجاهه ولو كان معسرا عند الاعتاق او الموقوف ثم يسر بعد فهل يؤثر ذلك فيحكم بنفوذا الاعتاق والموقوف من وقتها او لا او يفرق بين الاعتاق فيحكم بعدم نفوذه لانه قول اذا رد كفى وينفذ الاستيلاد لانه من قبيل الاتلاف فيه نظرا وتضيعة قول الاشارح في اخرها مات الاولاد والدبرة في اليسار وعدمه بوقت الاحبال الخ ان طرو اليسار لا اثر له وقياس ما مر في الرهن من انه لو احبلها وهو معسر نصبت في الدين ثم ملكها نفذ الايلاد انه هنا كذلك اذا ملكها ههنا ع ش اقول الفرق بين ما هنا الذي بطريق السراية وبين الرهن واضح وايضا توهم هنا عند الاعتاق صريح في عدم تاثير طرو اليسار هنا فبقيت بين الاحتمال الثاني ثم رايت في الانوار ما نصه والاعتبار في اليسار بحالة الاعتاق فان كان معسرا ثم ايسر فلا تقويم واستيلاد احد الشريكين الجارية وسرا كالا اعتاق الخ **(قوله بشرط الخيار له)** اى اولها ع ش **(قوله)** فلا شركة حينئذ الخ بل قد يقال لا لشركة حقيقة حين الاعتاق ايضا لانه اذا كان الخيار له فملك المبيع له فليتامل سم **(قوله بان ملك الخ)** عبارة للمنفى والمراد بنفي المهر ان يكون وسرا ببيعة - همة شريكه فاضلا ذلك عن قوته وقوت من تلزمه نفقته في يومه وليلته ودست ثوب يلبسه وسكنى على ما سبق في الفلاس ويصرف الى ذلك كل ما يباع ويصرف في الدينون اه **(قوله فاضلا الخ)** حال من قوله الاتى ما بنى بقيمته اى قيمة الباقي **(قوله اى نصيب شريكه)** ههنا قال اى الباقي كما هو المتبادر من اثن سم **(قوله)** ما لم يثبت له الاستيلاد الخ عبارة للمنفى والروض مع شرحه ويستثنى من ذلك ما لو كان نصيب الشريك مستولدا بان استولدها وهو معسر فلا سراية في الاصح لان السراية تتضمن النقل ويجرى الخلاف فيما استولدها احدهما وهو معسر ثم استولدها الاخر ثم اعنتها احدهما ولو كانت همة الذى لم يعتق موقوفه لم يسر العتق

مطلقا وفي عتق نصيب شريكه تفصيل (فان كان معسرا) عند الاعتاق (بقي الباقي لشريكه) ولا سراية لفهم الخبر الاتى نعم ان باع شقضا بشرط الخيار له ثم اعتق باقيه والخيار باق سرى وان اعسر بحصة المشترى لكنه بالسراية يقع الفسخ فلا شركة حينئذ حقيقة فلا يرد (والا) يكن معسرا بان ملك فاضلا عن جميع ما يترك للفلاس ما بنى بقيمته (سرى اليه) اى نصيب شريكه ما لم يثبت له الاستيلاد بان استولدها

وان اعتق نصف المشترك وأطلق فهل يقع شائع او على ملكه وجهان قال في شرحه جزم صاحب الانوار بالثاني منهما كافي البيع والاقرار وهو مقتضى كلام الاصحاب في الرهن الخ ثم قال في الروض وعلى كلا التقديرين لا يعتق جميعه الا ان كان موسرا قال الامام ولا يكاد تظهر فائدة الا فى تعليق طلاق او عتق اه قال في شرحه قال جماعة وتظهر فائدة في مسائل اخر منها ما لو وكل شريكه فى اعتاق نصيبه فان قلنا بالاول عتق جميع العبد شائع عنه وعن موكله او بالثاني لم يعتق نصيب الموكل وهذه ستاقى بعد اه فليظن هذا مع ما تقدم من اشكال الاسنوى ولا يتأتى ان يكون ما ذكره الاسنوى مبني على الاول هنا لان كلام الاسنوى يدل على عتق الجميع عن الموكل وما ذكرنا صريح في وقوع العتق عنهما ولا ان يكون مبني على اثنائى لصراحته فى انه يعتق نصيب الموكل ويسرى الى نصيب الوكيل وصراحة ما هنا على الثانى فى انه يعتق نصيب الوكيل دون الموكل فان قلت يمكن ان المراد الذى يعتق بطريق المباشرة نصيب الوكيل دون نصيب الموكل لكن يسرى العتق اليه قلت هذا لا يمنع المخالفة لان الذى عتق ابتداء على هذا نصيب الوكيل ثم سرى عليه الى نصيب الموكل بخلاف ما ذكره الاسنوى فان الامر عليه بالعكس نعم قول شرح الروض وهذه ستاقى بعد اشارة الى قول الروض بعد ذلك وان وكل شريكه فى عتق نصيبه فالى النصفين عتق قوم على صاحبه نصيب الاخر وان اطلق حل على نصيب الوكيل اه وحينئذ فيمكن ان يحجب ببناء ما ذكره الاسنوى على الثانى وحمله على ما اذا اراد الوكيل نصيب الموكل فيعتق ويسرى الى نصيب الوكيل وحل ما ذكر هنا على الثانى كالاول على ما اذا اطلق فيعتق على الثانى نصيبه دون نصيب الموكل اى باعتبار المباشرة فليتامل **(قوله غير نحو التعليق)** قال في شرح الروض كان يقول ان اعتقت نصنى من هذا العبد فامراتى طالق فان قلنا بالاول يعنى وقوعه شائع عالم تطلق او بالثاني يعنى وقوعه على ملكه طلقت اه **(قوله)** فلا شركة حينئذ حقيقة بل قد يقال لا لشركة حقيقة حين الاعتاق ايضا لانه اذا كان الخيار له فملك المبيع له فليتامل **(قوله)** اى نصيب شريكه ههنا قال اى الباقي كما هو المتبادر من المتن

ماله . . . الخبر الصحيحين من عنق شريكه في عبد وكذله مال يبلغ ثمن العبد ثم ابد عليه بزيادة دل وأدلى ثم كاده حصصهم وعنق عليه العبد ولا افتد عنق عليه ما عنق وقيس بما فيه غيره مما مروى يأتي وفي رواية لدارقطني ورق منه مارق قال الحافظ ورواية السامية مدرجة فيه وبفرض ورودها حجت جملة بين الاحاديث على انه يستسمى اسيد الذي لم يعنق (٣٦١) بمعنى يخدمه بقدر نصيبه للتلايق ان يجرم عليه استخدامه (أو إلى ما

أسير به) من قيمته ليقرّب حاله من الحرية ولو كان الثلاثة فائق اثنين منهم نصيبهما معاً واحدهما . . . وسرقة قط يوم جميع مالم يعنق عليه وحده (وعليه قيمة ذلك يوم الاعتاق) أي وقته لانه وقت الاتلاف كجناية على قن سرت لنفسه تعتبر قيمته يومه لا يوم موته كذا اطلاقه شارح وهو غفلة عما مر في اثنين في النصيب من قوله فان جنى وتلف بسرابة فالواجب الاقصى وبما صرح به من أن الواجب هنا قيمة البض لا بعض القيمة صرح به جمع متقدمون ويظهر ان يأتي هنا ما مر في نظير ذلك من الصداق إلا ان يفرق بان الزوجة امتازت باحكام في مقابلة كسرها لا تأتي في غيرها فلا بعد ان تجب هنا قيمة البعض لانه المتلف دون بعض القيمة وان اوجبنه ثم لم يقرر من التميز (وتقع السراية بنفس الاعتاق) للخبر الظاهر فيه ولان ما يترتب على السراية في حكم الاتلاف والقيمة تجب بسبب الاتلاف فيعطى حكم الاحرار عقب العتق وان لم

قولا واحدا اه (قوله ماله) أي مالك النصيب عش (قوله ثمن العبد) أي ثمن ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا القيمة عش وسم (قوله قدم العبد) أي نصيب الشريك منه (قوله مما مر) أي من اشترى العبدين اثنين وكون الشريك امة وقوله يأتي أي من الايسار بضم قيمة نصيب الشريك (قوله ورواية السامية) عبارة الاسنى والمغنى والرشدى واما رواية فان لم يكن له مال قوم العبد عليه قيمة عدل ثم استسمى اصحابه في قيمته غير مشقة وعليه قدر درجة في الخبر كما قاله الحافظ ومحمول الخ (قوله يعني يخدمه) لا يخفى عدم تأني هذا الجواب مع قوله قوم عليه ومع قوله في قيمته رشدي (قول الماتن الى ما يسر به) أن كان ماعبرة عن الجزء من نصيب الشريك كما هو الموافق له طواف عليه فالهاء في قوله به على حذف مضاف أي بقيمته وعن الجزء من القيمة كما هو المناسب لتأنيق الايسار به فحذف مضاف أي إلى قسط ما يسر به والا فالسراية ليست إلى ما يسر به من القيمة بل إلى ما يقابلها من حصة الشريك وقول الشارح من قيمته انما يناسب الثاني والا فليناسب الاول ان يقال عقب به أي بقيمته فليتامل سم (قوله من قيمته) عبارة المغنى من نصيب شريكه اه (قوله ثم جميع ما يعنق الخ) بناءً على قول وقوله عليه أي المورس متعلق بقوم عبارة المغنى قوم جميع نصيب الذي لم يعنق على هذا المورس كما جزم به والمريض . . . سرالا في تلك ماله كما سألنا فاذا اعتق نصيبه من عبد مشترك في مرضه وموته فان خرج جميع العبد من تلك ماله قوم عليه نصيب شريكه وعنق جميعه وان لم يخرج الا نصيبه عنق بلا سراية اه وقوله والمريض الخ في الروض مع شرحه اه (قول الماتن وعليه) أي المورس على كل الاقوال الاتية بقيمة ذلك أي القدر الذي ايسر به (تنبيه) للشريك مطالبة المعتق بدفع القيمة واجبار عليه ان ياتى بماتن اخذت من تركته فان لم يطالبه الشريك بالعبد المطالبة فاذ لم يطالب طالبه افاضى وان اخذت في قدر قيمته فان كان العبد حاضرا قرب العبد بالعنق وجميع اهل التتويع ومات او غاب او طال العبد صدق المعتق لا تاغارم معنى وقوله ولان اختلاف الخ في الروض مع شرحه اه (قوله أي وقته) الى قوله كذا اطلاقه شارح في النهاية والمغنى (قوله كذا اطلقه الخ) راجع الى المقيس عليه فقط (قول في مقابلة كسرها) أي بالاطلاق (قول) وإن اوجبنه ثم الخ وهو المعتد كما مر هناك (قول الماتن وتقع السراية بنفس الاعتاق) فتنتقل الحصة الى ملك المعتق ثم تقع السراية به (تنبيه) يستثنى من ذلك الوكاية الشريكة كان ثم اعتق احدهما نصيبه فانا حكم بالسراية بعد العجز عن اداء نصيب الشريك فان في التمتع بضرر اعلى السيد بفوات الولا معنى ونهاية (قوله ما ترتب الخ) وهو العتق (قوله فيعطى الخ) فترجع على الماتن (قوله لا يقع الاعتاق) الى قول الماتن ويعتق نصيب المدعى وقوله في النهاية الا قوله من مجور عليه الى من مريض وقوله فاذا اوجبت الى ولو كان بالدين (قوله او الاعتياض عنها) فلا يكفي الا براء كما قاله الماوردي معنى (قوله وحينئذ فيدل الاول الخ) محل تأمل (قوله يوقف الامر) الى قول الماتن ولا يسرى تدبير في المغنى الا قوله كما يحتمل الا ذرعى وقوله واعتاد جمع الى ويجب مع ذلك وقوله وعلى اثبات الى وعلى الثاني (قول رعاية للجانبين) عبارة المغنى لان الحكم بالعنق يضر السيد والتأخير الى اداء القيمة يضر بالعبد والتوقف اقرب الى العدل ورعاية الجانبين اه (قوله فعليه) أي

(قوله في الحديث الشريف ثمن العبد) يتامل حكمة التعبير بالعبد مع ان الواجب قيمة حصة الشريك فقط ولا شك انه المراد بدليل بقية الحديث (قوله ما يسر به) ان كان ماعبرة عن الجزء من نصيب الشريك كما هو الموافق للعطوف عليه فالهاء في قوله به على حذف مضاف أي بقيمته او عن الجزء من القيمة كما هو المناسب لتعلق الايسار به فحذف مضاف أي الى قسط ما يسر به والا فالسراية ليست الى ما يسر به

(٤٦ - شرواني وابن قاسم - عاشر) يؤد القيمة (وفي قول) لا يقع الاعتاق إلا (باداء القيمة) او الاعتياض عنها الخبر الصحيحين إن كان مورس يقوم عليه قيمة عدل ثم يعنق وأجابو أنه انما يدل على أن العتق بالتقويم لا بالدفع وحينئذ فيدل الاول لانه انما قوم لانه صار متلفا وانما يتلف بالسراية (وفي قول) بوقف الامر رعاية للجانبين فعليه (إن دفعها) أي القيمة (بان انها) أي السراية حصلت

(بالاعتاق) وإلا بان انه لم يعق (واستيلاد احد الشريكين الموسري) إلى حصة شريكه كالعق بل اولى لانه فعل وهو اقوى ولذا نفذ من محجور عليه دون عتقه كما يحتمل الاذرعى ومن مريض من راس المال واعتاقه من الثالث اما من المعسر فلا يسرى كالعق إلا من والد الشريك لانه ينفذ منه ايلاها كلها (وعليه) اى (٣٦٢) الموسر (قيمة) ما ليس به من (نصيب شريكه) لانه اتافه بازالة ملكه عنه (وحصته من

مهر المثل) لاستمتاعه بملك غيره ان تاخر الانزال عن تغيب الحشفة كما هو الغالب والإلام تلزمه حصة شهر لان الموجب له تغيب الحشفة في ملك غيره وهو منتف لما ياتى ان السراية تقع بنفس العلق واعتاد جمع وجوبها مطلقا مبنى على ضعيف كما يعلم من التعليل الا ترى بوقوع العلق في ملكه وبذلك يندفع الفرق بين هذا وامر في الاب بانه إنما قدر الملك فيه لحرمة ويحب مع ذلك في بكر حصته من ارش البكارة (وتجرى الاقوال) السابقة (في وقت حصول السراية) إذ العلق هنا كالاعتاق ثم (فعلى الاول) وهو الحصول بنفس العلق (والثالث) وهو التبين (لا تحجب قيمة حصته من الولد) لانه على الاول انعقد حر الوقوع العلق في ملكه وعلى الثالث نزل استحقات السراية منزلة حصول الملك وعلى الثاني تجب (ولا يسرى تدبير) بعضه من مالك كل او بعض إلى الباقي لانه ليس اتلافا لجواز بيع المدبر فموت السيد بعق مادبره فقط لأن

قول الوقف (قوله إلى حصة شريكه) أى حيث كان موسرا بالكل والإفقا يسرى به فقط كما يأتى وقوله ولا يسرى إلخ أى ويكون الولد حرا فيغرم لشريكه قيمة نصفه عبا به اسم على المنهج وسياقى في كلام الشارح في امهات الاولاد حكاية خلاف فيه وظاهره ان المعتمد منه انه مبض عش (قوله من محجور عليه) أى بجون اوسفه او فلس مغنى (قوله دون عتقه) أى اعتاقه (قوله إلا من والد الشريك إلخ) صورة المسئلة ان احد الشريكين الذى هو والد الشريك الآخر استولدها رشيدى عبارة المغنى نعم ان كان الشريك المستولد اصلا لشريكه سرى كما لو استولد الجارية التى كلها له اه وفى سم بعد ذكر مثلها عن كثر الاستاذ ما نصه ولم يذكر اشرار نظير ذلك فى الاعتاق بان اعتق احد الشريكين المعسر الذى هو اصل الشريك الآخر حصته فهل يسرى وتبقى القيمة فى ذمته او لا وبفرق بينه وبين الايلاذ فيه نظر فايراجع والثانى وهو مقتضى تصرف استثناء به هم لآقى فى ما شأ أحدها ايدار اه (قوله ايلاها كلها) أى ايلاذ الجارية التى كلها لولده (قوله ان تاخر الانزال) راجع للمعطوف فقط (قوله وإلا إلخ) أى بان تقدم او قارن ولو تنازع افرعم الواطى تقدم الانزال والشريك تاخره صدق الواطى فبنا يظهر عملا بالاصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تاخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك لان الأصل فيمن تعدى فى ملك غيره الضمان حتى يوجد مسقط ولم تحققه وهذا اقرب عش وقوله بان تقدم او قارن. واتفق لما ذكره الشارح فى باب النكاح فى الادفاف ومخالف لما فى المغنى فبنا ما نصه نعم ان انزل مع الحشفة ولنا بما صححه الامام من ان الملك ينتقل مع العلق فقيمة كلام الاصحاب كفى المطالب الوجوب واحترز المصنف بالامور عمالو كان معسرا فان الاستيلاد لا يسرى كالعق فلو استولدها الثانى وهو معسر فهى مستولدتها بمضافة ملكه المستقر ويجب على كل منهما نصف مهرها الاخر ويأتى فيه أقوال الانفاص اه (قوله لان الموجب له) الاول الثانى (قوله لما ياتى ان السراية إلخ) علة اوله وهو منتف (قوله وجوبها) أى الحصة من مهر المثل (قوله مطلقا) أى تقدم الانزال ولا عش (قوله على ضيق) أى من ان السراية تقع بأداء القيمة (قوله وبذلك) أى بقوله لان الموجب إلخ (قوله يندفع الفرق) أى فرق ذلك الجمع القائل بالوجوب مطلقا هنا (قوله بين هذا) أى استيلاد شريكه وسرايس باب (قوله وامر فى الاب) أى فى النكاح فى فصل الاعفاف من تقييد الوجوب بتاخر الانزال (قوله بانه) متعلق بالفرق (قوله ويجب مع ذلك فى بكر حصته إلخ) ينبغى ان محل هذا ان تاخر الانزال عز إزالتها وإلا لا يجب لها ارش وللم لم ينفه عليه لبداء العلق من الانزال قبل زوال البكارة عش (قوله وعلى الثانى) وهو حصول السراية بأداء القيمة (قوله لبعضه) إلى قوله قال البلقينى فى المغنى لا قوله كل او قوله وحصوله إلى المتن (قوله ولذا نفذ إلخ) عبارة المغنى ولهذا لو اشترى عبدا واعتقه نفذ اه (قوله ليس له) أى المراهن (قوله لم يسرقطعا) أى ولا يقال انه وسر بالرهن رشيدى عبارة عش أى لانه معسر ولا تشكل هذه بما مر من ان الدين لا يمنع السراية لان ذلك مفروض فيمن له مال يدفع من حصة شريكه بخلاف هذا اه (قوله وهو محجور عليه) أى بفلس مغنى (قوله لم يسر) وفى نظيره فى حجر السفه يعق عليه والفرق ان المفلس لو نفذ ناعته ضررنا بالغرماء بخلاف السفه مغنى (قوله بناء على الاصح ان العبرة إلخ) يتأمل هذا فان الاصح فيما ياتى اخر كتاب التدبير ان العبرة من القيمة بل إلى ما يقابل من حصة الشريك وقول الشارح من قيمته إنما يناسب الثانى وإلا فالمناسب الاول ان يقال عقب به أى بقيمته فليتأمل (قوله إلا من والد الشريك) صورة المسئلة ان احد الشريكين الذى

الميت معسر وحصوله فى الحمل ليس سراية بل تبعا كعضو منها (ولا يمنع السراية من حال) (مستغرق) بدون حجر (فى الاظهر) بوقت لانه مالك لما فى يده نافذا التصرف فيه ولذا نفذ اعتاقه قال البلقينى ولا حاجة لمستغرق فى جريان الخلاف فاذا اوجبت السراية مائة وهى عنده وعليه خمسون لم يسر على الضعيف إلا فى خمسين ولو كان بالدين الحال رهن لازم ليس له غيره ولا يفضل منه شيء لم يسرقطعا ولو علق وهو متمثل ثم وجدت الهبة وهو محجور عليه لم يسر بناء على الاصح ان العبرة فى توفى المقت بحالة وجود الهبة (ولو قل لشريكه

الموسر أعتت نصيبك فعليك قيمة نصبي فانكر) ولا يئنه (صدق المنكر بيمينته) إذا حصل عدم العتق (فلا يعتق نصيبه) ان حاتف وإلا حاتف المدعى واستحق قيمة نصيبه ولا يعتق نصيب المنكر لان الدعوى إنما سمعت عليه لاجل القيمة فقط ولا فهي لا تسمع على آخر انك اعنت حتى يحلف نعم ان كان مع الشريك شاهد آخر قبل احسبه اى ان كان قبل دعواه القيمة كما يحسبه الزركشى لثبته حينئذ (ويعتق نصيب المدعى باقراره ان قلنا يسرى بالاعتاق) مؤاخذة له باقراره وتقييده له بما إذا - ف المنكر أو المدعى البين المردودة معترض بأنه لا وجه له إذ لو نكلا معا فالحكم كذلك لوجود العلة وهى اقراره (ولا يسرى إلى نصيب المنكر) وان (٣٦٣) أسر المدعى لانهم ينشئ معتقاهم كقول

شريك آخر اشترت نصيبى وأعتقتا فانكر فانه يعتق نصيب المدعى ولا يسرى (ولو قال لشريكه) المسر او الموسر (ان أعتقت نصيبك فنصبي حر) فقط اوزاد (بعد نصيبك فاعتق الشريك) المقول له نصيبه (وهو موسر سرى إلى نصيب الاول ان قلنا السرية بالاعتاق) وهو الاصح (وعليه قيمته) اى نصيب المعلق ولا يعتق بالتعلق لان السرية اقوى منه لانها قهرية تابعة لعتق الاول لا مدفع لها والتعلق قابل للدفع ببيع ونحوه وإذا اجتمع سببان لا يمكن اجتماعهما قدم أقواهما وهذا فارق ما وقع لها فى الوصايا قبيل الركن الرابع من التسوية بينهما لا مكانها امالو كان المعلق معسرا فاعتق على كل نصفه تنجزا فى الاول وبمقتضى التعليق فى الثانى (فلو قال لشريكه ان اعنتك نصيبك) فنصبي حر قبله (أو موعه أو حال عتقه

بوقت التعليق حتى لو عاق مستقلا ووجدت الصفة بعد الحجز عتق نظر الحالة التعليق وقديقال ما هنا مبنى على مقابل الاظهر فيما أتى عرش (قول المتن الموسر) قال الرافعى احترزه عن المعسر فانه إذا انكر وحلف لم يعتق من العبد شئء فلو اشترى المدعى نصيب المدعى عليه عتق عليه ولا سارية فى الباقي معنى (قوله ولا يئنه) اى للمدعى الى قوله نعم ان كان فى المغنى (قوله ان حاتف) فيه ان عدم العتق على اطلاقه وليس مقيد بالحلف فكان المناسب ثم ان حاتف فلا يستحق عليه المدعى القيمة وإلا حاتف المدعى واستحقها رشيدى وسيدكر الشارح ما يوافقه وإنما ذكر هذا القيد هنا تمريدا لقوله الآتى وتقيدهما الخ (قوله لان الدعوى الخ) عبارة للمغنى ولا يعتق نصيب المنكر بهذا البين لان البين إنما توجهت عليه لاجل القيمة والبين المردودة لا تثبت إلا ما توجهت نحوه ولا فلا معنى للدعوى على أنسان انك اعنتك عبدك وإنما ذلك من وظيفة العبد اه عبارة سم قوله ولا لا فهي لا تسمع الخ وهذا يندفع ما عساه ان يقال ملاعتق نصيب المنكر لان البين المردودة كالاقرار فهو مقرر يعتق نصيبه مؤاخذة باقراره وذلك لان البين إنما اعتد بها بالنسبة للقيمة فلم توجد بين مردودة بالنسبة للعق الا اقرار بالنسبة اليه اه (قوله ائنه حينئذ) اى امان كان بعد دعواه القيمة فلا لثبته فهو لتعليل لمقد ر عرش (قول المتن ان قلنا يسرى الخ) معتمد عرش عبارة لمغنى ان قلنا بالراجع من انه يسرى بالاعتاق فى الحال اه (قوله وتقييدهما له) اى الشيعين فى غير المنهاج واصله لعنق نصيب المدعى الخ (قوله وان اسر) الى قوله ولو سكره يوجب فى المغنى الا قوله وهذا فارق الى امالو كان الى قول المتن ولو كان عبد فى النهاية الا قوله وهذا فارق الى مالو كان وقوله المنجز الى المتن (قوله شريك آخر) عبارة للمغنى أحد الشريكين لرجل اه (قوله لعنق الاول) اى اعتاق المعلق الاول عبارة النهاية العتق نصيبه اه (قوله لاسكانها) اى التسوية (قوله تنجزا فى الاول) اى فى المعلق الاول وهو من نجز العتق عرش (قول المتن قبله) اى قبل عتق نصيبك معنى (قوله بالنسبة الخ) متعلق باطلنا الدور (قوله وهو الاصح) اى بطلان الدور (قوله يعتق نصيب كل الخ) بيان لوجه الشبه لقول المصنف وكذا ان كان الخ (قوله ولا سارية) من عطف اللازم (قوله يمنعها) اى السرية (قوله عتق الشريك) اى اعتاق الشريك المطلق انصرف نصيبه من غير موجب (قوله معها) اى القبلية (قوله فيسرى) اى على نصيب المخاطب بناء على ترتب السرية على العتق معنى وزيادى (قوله فيبطل عتقه) اى عتق المخاطب وكذا ضمير من عتقه (قوله لتوقف الشئ الخ) عبارة للمغنى وفيما ذكر دور وهو توقف الشئ على ما يتوقف عليه وجودا وعدما وهو دور لفظى اه (قوله لتوقف الشئ) وهو عتق نصيب المخاطب على ما يتوقف

هو والد الشريك الآخر استولداهما عبارة كبنز الاستاذ ولو كان الشريك المستولد اصلا لشريكه سرى وان كان معسرا اكملوا استولد الجارية التى كلها له اه (ايضا الامن والد الشريك) لم يذكر نظير ذلك فى الاعتاق بان اعتق احد الشريكين المعسر الذى هو اصل الشريك الآخر حصنه فهل يسرى وتبقى القيمة فى ذمة اولا ويفرق بينه وبين الايلاذ فيه نظر فليراجع الثانى وهو مقتضى تضعيفه استثناء بعضهم الآتى فى هاهنا احداهما اليسار (قوله ولا لا فهي لا تسمع على آخر انك اعنتك حتى يحلف الخ) وبهذا يندفع ما عساه ان يقال ملاعتق

(فاعتق الشريك) المخاطب نصفه (فان كان المعلق معسرا اعتق نصيب كل عنه) المنجز حالا والمعلق قبله ولا سارية وخص المعلق بالا عسار لانه لا فرق فى الآخرين للمعسر والموسر (والاولاهما) لا شترى كهما فى العتق (وكذا ان كان المعلق موسرا او ابطلنا الدور) اللفظى الآتى بيانه بالنسبة للقبلية إذ لا يتأتى إلا فيها وهو الاصح يعتق نصيب كل عنه ولا سارية لان اعتبار المعية والحالية بمنعها والقبلية ملغاة لاستحالة الدور المستلزم هنا سد باب عتق الشريك فبصير التعليق معها كهموع المعية والحالية (ولما) بطل الدور فى صورة القبلية (فلا يعتق شئء) على واحد منهما إذ لو نفذ اعتاق المخاطب عتق نصيب المعلق قبله فيسرى فيبطل عتقه يلزم من عتقه عدمه لتوقف الشئ على ما يتوقف عليه

ولكونه يوجب الحرج على المالك المطلق التصرف في اعتاق نصيب نفسه من غير وجوب ولا نظير له ضعفه الاصحاب هذا كله ان لم ينجز المعتاق
عتق نصيبه والاعتق عليه قطعاً وسرى (٣٦٤) بشرطه (ولو كان) أي وجد (عبد لرجل نصفه وآخر ثلثه وآخر سدسه فاعتق الآخرين)

بكسر الخاء كما بخطه لكن
ليوافق كلام اصله لا للتقييد
إذ لو اعتق اثنان منهم أي
اثنين كانا فالحكم كذلك
كما في الروضة وغيرها
(نصيبيهما) بالثنية (معاً)
بان لم يفرغ أحدهما منه
قبل فراغ الآخر أو علقاه
بصفة واحدة أو وكلا
وكيلاً فاعتقه بلفظ واحد
فالقيمة للنصف الذي
سرى إليه العتق (عليهما)
نصفان على المذهب) لأن
ضمان المتألف يستوي فيه
القليل والكثير كالمات
من جراحاتها المختلفة
وهذا فارق مأمراً في الأخذ
بالشفعة لأنه من فوائد المالك
ومراته فوزع بحسبه وهذا
ضمان متألف كما تقرر هذا
ان يسيراً بالكل فان يسيراً
أحدهما قوم عليه نصيب
الثالث قطعاً وان يسيراً بدون
الواجب سرى لذلك القدر
بحسب يسارهما فان تفاوتا
في اليسار سرى على كل بقدر
ما يجد (وشرط السرية)
أمور أحدها اليسار كما علم
مأمراً ثانيها (اعتاقه) أي
مباشرة أو تملكه بدليل
التفريع الآتي (باختياره)
ولو بتسبيه فيه كان أتهب
بعض قريبه أو قبل الوصية
له به نعم يأتي في تعجيز السيد
آخر الفصل الآتي ما
يعكر على ذلك وخرج بذلك
مالو عتق عليه بغير اختياره

عليه وهو عتق نصيب المعلق (قوله ولو لكونه) أي تصحيح الدور (قوله ضعفه الخ) أي تصحيح الدور اللفظي
(قوله وهذا كله) أي قول المتن وكذا إن كان الخ (قوله والاعتق) أي نصيب المعلق (قوله بشرطه) أي
بشرط السرية الآتية في المتن والشرح (قوله أي وجد) أي قوله نعم يأتي في المغني إلا قوله بدليل التفريع
الآتي وفي النهاية إلا قوله أو علقاه بصفة واحدة وقوله وان يسيراً بدون الواجب إلى المتن وقوله بمباشرة
أو قوله أي وجد قد يفهم من هذا التفسير انه إشارة إلى ان كان تامة وعليه فجعله لرجل نصفه وماعطف
عليها نعت عبد ولكن لا يتعين ذلك بل يجوز نقصانها وتكون الجملة المذكورة خبرها سم (قوله أيوافق
كلام اصله) وهو فاعتق الثاني والثالث مغني لكن الكسرة متعين في تعبير المصنف فتأمل (قوله بصفة واحدة)
أي كدخول الدار (قوله أو وكلا أو كيلاً الخ) الفرق بين هذه وبين ما تقدم من انه لو وكل في اعتاق نصيبه
من عبد فاعتق الوكيل نصف النصيب حيث لا يسرى الاعتاق إلى باقيه انه مملو بالخالف الوكيل موكله فيما
أذن له في اعتاقه كان القياس الغاء لاعتاقه لكن نفذناه فيما باشر اعتاقه لتشوف الشارع للعتق ولم يسر لباقيه
لضعف تصرفه بالمخالفة أو كاهو وهما ما في ما امره به نزل فعله منزلة فعله موكله وهو لو باشر الاعتاق بنفسه
سرى إلى باقيه فكذلكه نزل على ذلك في شرح الروض ع ش (قول المتن عليهما نصفان) أي على عدد
رؤوسهما لا على قدر الحصص مغني (قوله ما مرفى الأخذ بالشفعة) أي حيث كان بقدر الحصص لا على
الرؤوس سم (قوله بالكل) أي بقدر الواجب مغني (قوله فان تفاوتا في اليسار الخ) ولو اسير أحدهما
بقية النصف والآخر بدون حصته منها فينبغي ان على هذا ما يسره وبالباقى على الأول فلا يرجع سم
(قوله أحدها اليسار) استثنى بعضهم من اشتراط اليسار مالو وبالأصل نصف عبده لفرعه ثم اعتق
النصف الآخر فيسرى للو وب من غير غرم شيء لجواز الرجوع له والمعتد بخلافه شرح م ر ه سم
(قوله أي مباشرة) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي مباشرة الشريك الاعتاق ولو تنزلاً بعبارة المغني أي
المالك ولو بنائبه اه (قوله ولو بتسبيه) كان المناسب خلاف هذا الصنيع لأن هذا جواب ثان عن عدم
ملاءمة التفريع الآتي في المتن لقوله اعتاقه والجواب عنه من وجوهين الأول ابقاء الاعتاق على حقيقته
وتقدير شيء ينزل عليه التفريع ويكون التفريع دليل التقدير وهذا هو الذي أشار إليه بقوله أو تملكه الخ
والثاني استعمال الاعتاق فيما يشمل التسبب فيه وهو المشار إليه بقوله ولو بتسبيه فيه فتأمل رشيدى (قوله
كأن أتهب الخ) عبارة المغني كشرائه جزء أصله أو فرعه أو قبوله هبته أو الوصية به اه ع ش (قوله في تعجيز
السيد الخ) صوابه في تعجيز السيد الخ بالعين بدل النون (قوله ما يعكر على ذلك) أي على قهطم ولو بتسبيه
ويأتي أيضاً هناك الجواب عنه (قوله وخرج بذلك الخ) عبارة المغني وليس المراد بالاختيار مقابلة الأكره
بل المراد التسبب في الاعتاق ولا يصح الاحتراز بالاختيار عن الأكره لأن الكلام فيما يعتق فيه الشقص
والأكره لا يعتق فيه أصلاً وخرج باختياره ما ذكره بقوله فلوروث (قوله لأن ذاك) أي الاختيار المقابل

نصيب المنكر لأن اليمين مردودة كالإقرار فهو مقر بعقق نصيبه فيؤخذ بأقراره وذلك لأن اليمين إنما اعتد
بها بالنسبة للقيمة لأنها تابعة للدعوى والدعوى إنما سمعت بالنسبة للقيمة فلم يوجد يمين مردودة بالنسبة للعتق
فلا إقرار بالنسبة إليه (قوله أي وجد الخ) قد يفهم من هذا التفسير انه إشارة إلى ان كان تامة وعليه فجعله
لرجل نصفه وماعطف عليها نعت عبد ولكن لا يتعين ذلك بل يجوز نقصانها وتكون الجملة المذكورة
خبرها (قوله وبهذا فارق مأمراً في الأخذ بالشفعة) أي حيث كان بقدر الحصص لا على الرؤوس كما هنا
(قوله فان تفاوتا في اليسار الخ) ولو اسير أحدهما بقيمة النصف والآخر بدون حصته منها فينبغي ان على
هذا ما يسره وبالباقى على الأول فلا يرجع سم (قوله أحدها اليسار) استثنى بعضهم من اشتراط اليسار مالو
وهب الأصل نصف عبده لفرعه ثم اعتق النصف الآخر فيسرى للو وب من غير غرم شيء لجواز الرجوع

للاكره

وزعم انه خرج به عتق المكره وهم لان ذاك شرط لأصل العتق وما هنا شرط للسرية مع وقوع العتق ثم عتقه عليه بغير اختياره له صور كثيرة

منها الارث (فلو ورث بعض والده) مثلا (لم يسر) ما عتق منه الى باقيه لما تقرر ان سبيل (٣٦٥) السراية سبيل غرامة المتلف ولم يوجد منه

صنع ولا قصد اتلاف ومنها الرد بالعيب فلو باع شقصا بمن يعتق على وارثه كان باع بعض ابن اخيه بثوب ومات ووارثه اخوه ثم اطلع مشترى الشقص على عيب فيه ورده فلا يسرى كالارث فان وجد الوارث بالثوب عيبا ورده واسترد الشقص عتق عليه وسرى على المعتد لا اختياره فيه وقد تقع السراية من غير اختيار كان وهب لقن بعض قريب سيده فقبله فيعتق ويسرى على ما ياتي وعلى سيده قيمة باقيه ويجاب بان فعل عبده كفعله كما مر في الدعوى عليه ثم رايت ما ياتي قريبا وهو صريح فيما ذكرته نالها قبول محلها للنقل فلا يسرى للنصيب الذي ثبت له لاستيلاذو الموقوف او المنذور عتقه او اللازم عتقه بموت الموصى او المرحون بل لو رهن نصف قن لا يملك غيره فاعتق نصفه غير المرحون لم يسر للمرحون رابعا ان يوجد العتق لنصيبه او للكل فلو قال اعتقت نصيب شريكى لغا نعم بحث في المطلب انه كناية فاذا نوى به عتق حصته عتقت وسرت لانه يعتق بعتمها فصح التعبير به عنها خامسا ان يكون النصيب العتيق يمكن السريان اليه

لا كراه (قوله منها الارث) ومنها ما لو استخلت مائة المحترم بعد خروجه وحلت منه فلا سراية ع ش (قول المتن بعض ولده) اى وان سفل مغنى (قوله مثلا) اى او بعض اصله وان علامغنى (قوله مثلا) الى قوله وقد تقع السراية في المغنى ولما قلنا في الهاية (قوله رهنها الرد الخ) رهنها ما وصى لزيد مثلا ببعض ابن اخيه فوات زيد قبل القبول وقبله الاخ عتق عليه ذلك البعض ولم يسر لانه يقبوله يدخل البعض في ملك مورثة ثم ينتقل اليه بالارث وما لو عجز مكاتب اشترى جزء بعض سيده فانه يعتق عليه ولم يسر سواء اعجز بتعجين نفسه ام بتعجين سيده لعدم اختيار السيد فان قيل رهنها في الثانية اجيب بانه لما قصد النزع جزو الملك حصل ضمنا وما لو اشترى او اتهم المكاتب بعض ابنه او ابوه وعتق بتمته لم يسر لانه لم يعتق باختياره بل ضمنا مغنى (قوله شقصا بمن يعتق الخ) اى حصته من رقيق مشترك بينه وبين اجنبى ويعتق الخ (قوله كالارث) عبارة المغنى لانه قهرى كالارث اه (قوله ويسرى على ما ياتي) اى من الخلاف والمعتمد منه عدم السراية ع ش اى عند النهاية والمغنى لا الشارح كما ياتي في اواخر الفصل الا ترى (قوله ما ياتي قريبا) اى قبيل التنبيه (قوله نالها) الى قوله نعم في المغنى لا لقوله او المرحون الى رابعها (قوله او الموقوف الخ) عطف على الموصول (قوله او اللازم عتقه بموت الموصى) لعل صورته انه اوصى بعتق حصته ثم مات فان عتق حصته لازم بلزوم الاعتاق بعد موته واما قبل موته فلا مانع من السراية اخذنا من قول الروض وشرحه ويسرى العتق الى بعض مدبر لان المدبر كالقن في جواز البيع فكذلك في السراية ولما لم يكن بعض مكانه بجزء من اداء نصيب الشريك اه فان الموصى باعتاقه قبل الموت لا يزيد على المدبر والمكاتب المذكور فليتامل سم عبارة المغنى ولا الى المنذور لاعتاقه ونحوه مما لازم عتقه بموت المريض او المعلق على صفة بعد الموت اذا كان عتق بعد الموت اه (قوله لا يملك غيره) اى بخلاف ما لو ملك غيره فيسرى وفي الروض مع شرحه ويسرى العتق الى بعض مرحون لان حق المرتين ليس باقوى من حق المالك فكما قوى الاعتاق على نقل حق الشريك الى القيمة قوى على نقل الوثيقة اليها اه وهذا لا ينافي ما ذكره الشارح لانه في معسر سم (قوله فصح التعبير الخ) اى من باب التعبير باللازم عن الملزوم اذ عتق حصته شريكه لازم لعتق حصته سم (قوله به) اى بعق نصيب شريكه وقوله عنها اى عن عتق حصته على حذف المضاف (قوله لم يسر منها الخ) في المغنى والاسنى خلافا لغيرها ما ولو استولد احدهما نصيبه معسرا ثم اعتمقه وهو موسر سرى الى نصيب شريكه وقول الزركشى نقلا عن القاضي ابي الطيب لا يسرى اليه كعكسه بمنوع اه وذكرها سم عن الثاني واقرها (قوله في عتق التبرع) الى الفصل في النهاية الاقوله او كلها وقوله بالكل (قوله في عتق التبرع) سيذكر مختصره (قوله

لهو المعتمد خلافا فيه شرح مر (قوله او اللازم عتقه بموت الموصى) لعل صورته انه اوصى بعتق حصته ثم مات فان عتق حصته لازم بلزوم الاعتاق بعد موته واما قبل موته فلا مانع من السراية اخذنا من قول الروض وشرحه الى اى ويسرى العتق الى بعض مدبر لان المدبر كالقن في جواز البيع فكذلك في السراية والى بعض مكاتب اعجز عن اداء نصيب الشريك رسنوضح في السكنة بما يتيسر العتق الى بعض المكاتب والاصح انه حيث اعجزه كما اشار اليه هنا بقوله اعجز اه فان الموصى باعتاقه قبل الموت لا يزيد على المدبر والمكاتب المذكورين فليتامل (قوله بال لورهن نصف قن لا يملك غيره الخ) في الروض ويسرى اى العتق الى بعض مرحون قال في شرحه لان حق المرتين ليس باقوى من حق المالك فكما قوى الاعتاق على نقل حق الشريك الى القيمة قوى على نقل الوثيقة اليها اه ولا ينافي ما ذكره الشارح لانه في معسر فليتامل (قوله فصح التعبير به) اى من باب التعبير باللازم عن الملزوم اذ عتق حصته شريكه لازم لعتق حصته (قوله فواستولد شريك معسر حصته ثم باشر عتقها موسرا لم يسر الخ) في شرح الروض ولو استولد احدهما نصيبه معسرا ثم اعتمقه وهو موسر سرى الى نصيب شريكه وقول الزركشى نقلا عن القاضي ابي الطيب لا يسرى اليه كعكسه بمنوع مع انى لم اره في تعليق القاضي اه

فواستولد شريك معسر حصته ثم باشر عتقها موسرا لم يسر منها للبقية (والمر بضم) في عتق التبرع (منه) الا في ثلث ماله

فاذا اعتق الى قوله وكذا ان خرج في المغنى (قوله فاذا اعتق الخ) عبارة الروض (فرع) لو اعتق شريك نصيبه في مرض موته وخرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وان لم يخرج من الثلث الا نصيبه عتق ولا سراية لان المريض فيما زاد على الثلث معسر وثلث يعتبر حالة الموت لا الوصية اه سم (قوله فلا سراية) معتمد ع ش (قوله وكذا ان خرج الخ) خلافا للروض كما مر انفا وللمغنى عبارته فان خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية للباقي اه (قوله بعض حصص شريكه الخ) عبارة النهاية وكذا ان خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية في الباقي لما مر في الوصية لكن قال الزركشى الخ اه قال ع ش قوله لكن قال الزركشى التحقيق الخ هو عند التامل لا يخالف ما قبله في الحكم لما قررناه فيه من انه اذا خرج بعض حصص شريكه من الثلث مع حصته عتق ما خرج وبقي الزائد ومفهومه انه اذا خرج كله من الثلث عتق جميعه اه (قوله او كلها) الصواب اسقاطه فان السراية فيه محل وفاق وانما التردد فيما اذا خرج بعض حصص شريكه من الثلث مع حصته فهل يسرى لذلك البعض او لا والمعتد الاول (قوله لكن قال الزركشى الخ) هذا لا موقع له بعد تفصيله فيما مر المرض بمرض الموت فكان ينبغي حذفه فيما مر حتى يتأتى تفصيل الزركشى رشيدى (قوله انه) أى المريض في عتق الذبوع (قوله فان شفى سرى) أى إن كان موسرا ع ش (قوله بدل السراية) أى لنصيب الشريك او بعضه (قوله بان رد الزائد) أى بقى الزائد على الثلث من نصيب الشريك او بعضه فلا يسرى اليه (قوله عن كفارة مرتبة) قضيته عدم السراية في الخيرة ويوجه بانه المالم يخاطب بخصوص العتق بل بالقدر المشترك الحاصل في كل من الحاصل كان اختياره لخصوص العتق كالنزع وعليه فتجب عليه خصلة غير العتق لان بعض الرقة لا يكون كفارة فليراجع ع ش (قوله بالكل) اسقطه النهاية قوله لعلمه لئولهم منافاة ذلك لما قبله من قوله بعض قنه ولما بعده من قوله فانه يسرى ولك ان تمتع المنافاة (قوله فانه يسرى الخ) هذا كالصريح في انه يقع الكل كفارة (قوله ولا يقتصر على الثلث) أى لا نها وجبت كاملة ع ش (قوله مطلقا) الى قوله ومن ثم في المغنى (قوله مطلقا) أى خالف تركه ام لا ع ش والاول اى في الثلث وغيره (قول المتن فلو اوصى) اى احد شريكين في رقيق معنى (قوله للانتقال المذكور) اى آتفا في قوله لا انتقال تركته الخ (قوله نعم ان اوصى الخ) هو استدراك على المتن رشيدى (قوله بالتكميل سرى الخ) عبارة الروض مع شرحه فلو اوصى احدهما اى الشريكين بعتق نصيبه من عبد وتكميل عتق العبد كمال ما احتمله الثلث حتى لو احتمله كله عتق جميعه اه (قوله لانه) اى الميت حيث ذاب حين اذا اوصى بالتكميل اسنى (قوله استبقى لنفسه قدر قيمته الخ) اى العبد فكان موسرا به اسنى (قوله وقديسرى) اى على الميت ع ش (قوله واختارت) اى الامة المذكورة (قوله ثم مات) اى من ولدت منه ع ش (قوله ويسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس او هو مستثنى قليتا مل السبب في استثنائه على أنه في الشرط الخامس ما به لم يكتنباه هاشمه عن شرح الروض اه سم وقد مناك عن المغنى مثل ما في شرح الروض (قوله ولو اوصى الخ) (تنمة) امة حامل من زوج اشتراها ابنها الحروز وجها معا وهما موسران فالحكم كالواوصى سيداهما والمأوقلا الوصية معا فتعق الامه على الابن والحمل يمتق علمها ولا يقوم معنى (فصل في العتق بالبعضية) (قوله في العتق) الى قوله وقديملكه في المغنى الا قوله اجماعا وقوله والوالد

فاذا اعتق في مرض موته نصيبه ولم يخرج من الثلث غيره فلا سراية وكذا ان خرج بعض حصص شريكه او كلها لكن قال الزركشى التحقيق انه كالصحيح فان شفى سرى وان مات نظر لثلثه عند الموت فان خرج بدل السراية من الثلث نفذ والا بان رد الزائد وفارق المفلس لتعلق حق الغرماء اما غير التبرع كان اعتق بعض قنه عن كفارة مرتبة بنية الكفارة بالكل فانه يسرى ولا يقتصر على الثلث (والميت معسر) مطلقا فلا سراية عليه لا انتقال تركته لو رثته بموته (ولو اوصى بعتق نصيبه) من قن فاعتق بعد موته (لميسر) وان خرج كله من الثلث لا انتقال المذكور ومن ثم لو اوصى بعتق بعض عبده لم يسرا ايضا نعم ان اوصى بالتكميل سرى لانه حينئذ استبقى لنفسه قدر قيمته من الثلث وقديسرى كالمو كاتباهما ثم ولدت من أحدهما واختارت المضى على الكتابة ثم مات وهى مكاتبه فيعتق نصيب الميت ويسرى وياخذ الشريك من تركه الميت القيمة ولو اوصى بصرف ثلثه في العتق فاشتري الوصى منه شقصا واعتقه سرى بقدر ما بقى من الثلث لان الوصية

(قوله فاذا اعتق في مرض موته نصيبه ولم يخرج من الثلث غيره الخ) عبارة الروض (فرع) لو اعتق شريك نصيبه في مرض موته وخرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وان لم يخرج من الثلث الا نصيبه عتق ولا سراية لان المريض فيما زاد على الثلث معسر وثلث يعتبر حالة الموت لا الوصية اه سم (قوله وكذا ان خرج بعض حصص شريكه الخ) أى وكذا ان خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية في الباقي لما مر في الوصية لكن قال الزركشى الخ ش مر (فصل في العتق بالبعضية) (قوله ويسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس او هو مستثنى

(أهل تبرع أصله) من النسب وإن علا الذكور والاناث (أوفرعه) وإن سفل (٣٦٧) كذلك (عتق) عليه إجماعاً الاداد والظاهرى

الى وخبر من ملك وقوله وكذا الى مكانب الى قول المتن ولو وهب لعبد في النهاية الا قوله ملكه بنحو هبة الى ومبعض وقوله وكذا يصح شراء الى المتن (قوله من النسب) عبارة المعنى أصله أوفرعه الثابت بالنسب ثم قال وخرج بقولنا الثابت بالنسب ما لو ولدت المزني بها ولدا ثم ملكه الزاني لم يعتق عليه وخرج أصله ووفرعه من الرضاع فإنه لا يعتق عليه اه (قوله كذلك) اى الذكور والاناث من النسب (قول المتن عتق) اى اتحد بينهما او لا معنى وأسنى (قوله إجماعاً الخ) عبارة المعنى اما الاصول فلقوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ولا يأتى خفض الجناح مع الاسترقاق ولما فى الصحيح مسلم ان يجرى ولد والده الا ان يجره مملوكا فيشتريه فيعتقه اى فيعتقه الشراء لان الولد هو المعتق بانشاءه العتق كما فهمه داود والظاهرى بدليل رواية فيعتق عليه واما الفروع فلقوله تعالى وما ينبغى للرحمن ان يتخذ ولدا ان كل من فى الآلهة وموات والارض الا آتى الرحمن عبداً وقال تعالى قالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولدية والعبدية اه وهى سالمة عن اشكال الرشيدى بما نصه قوله إجماعاً الاداد والظاهرى قد يقال ان كان خلاف داود انما جاء بعد انفقاد الإجماع فهو خارق للإجماع فيمكنه في دفعه خرقه ولا يتأتى الاستثناء وان كان خلافه قبل انفقاد الإجماع فلا إجماع اه وإن امكن الجواب عنه باختيار الثانى ومنع قول فلا إجماع بقول جميع الجوامع مع شرحه وعلم ان انما فهم اى المجتهدين فى عصر على احد القولين لهم قبل استقرار الخلاف بينهم بان قصر الزمان بين الاختلاف والاتفاق جائز ولو كان الاتفاق من الحادث بعدهم بان ماتوا ونشأ غيرهم اه (قوله لان الضمير) اى المستتر فى بيعته (قوله للشراء الخ) اى لالولد المشتري كما فهمه داود والظاهرى (قوله والولد كالموالد الخ) فيه أنه لم يقدم دليلاً مستقلاً فى والد حتى يقيس عليه الولد وخبر مسلم انما جاء فى مقام الرد على تمسك داود به لا للاستدلال وهو انما استدلل بالاجماع لا غير رشيدى اى والاجماع دليل لكل من الاصل والفروع ولك ان تقول ان سوق خبر مسلم للرد المذكور الصريح فى الدلالة على مسئلة الموالد مغن عن اعادته ثانياً للاستدلال عليها بل تعد تكراراً (قوله بضعة) بفتح الباء ع ش ورشيدى (قوله بذلك) اى الملك معنى (قوله ضعيف) بل قال النسائى انه منكر والترمذى انه خطأ وقال ابو حنيفة احمد بعق كل قريب ذى رحم محرم وقال مالك بعق السبعة المذكورين فى آية الميراث وقال الاذرى بعق كل قريب محرم كان او غيره معنى (قوله والمراد به الحركة) اى حيث لم يتعاق بالرقيق حق الغير بدليل قوله الاق ومالو ملك ابن اخيه الخ رشيدى (قوله ولا يصح الاحتران) اى باهل تبرع (قوله لما ياتى) اى انفاق قول المصنف ولو وهب له او وصى له الخ (قوله عتق عليهما) ولو اشترى الحر زوجته الحامل منه عتق عليه الحمل كما قاله الزركشى ولو اشترى اها فى مرض موته ثم انفصل قبل موته او بعده لم يرث اى لان عتقه حينئذ وصية وسياتى الكلام على ذلك معنى عبارة ع ش (فرع) لو ملك زوجته الحامل منه الظاهر ان الحمل يعتق فلو اطعم على عيب امتنع الرد فما يظهر ووجب له الارش اه (قوله وكذا من عليه الخ) اى يعتق عليه بعضه اذ املكه كالصبي والمجنون (قوله بما مر) اى عن قريب بقول المصنف ولا يمنع السراية دين مستغرق فى الاظهر (قوله مكاتب) فاعل خرج (قوله بنحو هبة) اى كالوصية معنى (قوله مبعض) عطف على مكاتب (قوله لا تقطع الرق الخ) اى زوال آثاره ع ش (قوله وما لو ملك الخ) معطوف على المكاتب والمبعض رشيدى (قوله فوات) اى مالك ابن اخيه (قوله ذكرها شارح) اقره المعنى عبارة تهاورد على المصنف صور منها مسائل المريض الانية ومنها مالو وكه فى شراء عبد فاشترى من يعتق على موكله وكان معيافاً فانه لا يعتق عليه قبل رضاه بعبه اه (قوله ولا يصح) الى قول المتن ولو وهب لعبد فى المعنى الا قوله على ما قاله الى المتن وقوله ويفرق بينه الى المتن وقوله موجب الشراء الى عتقه وقوله ان اعسر الى لانه كالمهون (قوله لانه لا غبطة له الخ) لانه يعتق عليه وقد يطالب بنفقته وفى ذلك ضرر عليه معنى (قول المتن له) اى لمن ذكر معنى (قول المتن او اوصى له الخ) ومن صور الوصية بالاب ان يتزوج أو مبنى على ما ذكره ثم عن شرح الروض فليتامل السبب فى استثنائه على أن فى الشرط الخامس ما يعلم بما

ولا حجة له فى خبر مسلم ان يجرى ولد والده الا ان يجره مملوكا فيشتريه فيعتقه لان الضمير راجع للشراء المفهوم من يشتريه لرواية فيعتق عليه والولد كالموالد بجامع البضعية ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم فاطمة بضعة منى اما بقية الاقارب فلا يعتقون بذلك وخبر من ملك ذارحم محرم فقد عتق عليه ضعيف وخرج باهل تبرع والمراد به الحركة ولا يصح الاحتران عن الصبي والمجنون لما ياتى انهما اذا ملكا عتق عليهما وكذا من عليه دين مستغرق كما علم بما مر مكاتب ملكه بنحو هبة وهو يكسب مؤنته فله بقوله فيملكه ولا يعتق عليه لئلا يكون الولاء له وهو محال ومبعض ملكة ببعضه الحر لتضمن العتق عنه الارث والولاء وليس من اهلها وانما عتقت ام ولد البعض بموته لانه حينئذ اهل للولاء لا تقطع الرق بالموت ومالو ملك ابن اخيه فوات وعليه دين مستغرق وورثة اخوه فقط وقلنا بالاصح أن الدين لا يمنع الارث فقد ملك ابنه ولم يعتق عليه لانه ليس اهلاً للتبرع فيه لتعلق حق الغير به وقد يملكه اهل التبرع ولا يعتق فى صور ذكرها شارح ولا تخلو عن نظر (ولا) يصح ان

(يشتري) من جهة الولي (لطفل) ومجنون وسفيه (قريبة) الذى يعتق عليه لانه لا غبطة له فيه (ولو وهب) القريب (له) أو وصى له

به فان كان الموهوب أو الموصى به (كاسيا) أى له كسب يكفيه (فعل الولي) وجوبا (قبوله ويعتق) على المولى إذ لا ضرر عليه ولا إضرار
 لاحتمال عجزه فتجب نفقته لانه خلاف الاصل مع أن المنفعة محققة الضرر مشكوك فيه (وينفق) عليه (من كسبه) لاستغنائه عن
 قربه (وللا) يمكن كاسيا (فان كان الصبي) ونحوه (معرضا) على الولي (القبول) لان المولى لا عساره لا نفقة عليه ولا إضرار لاحتمال
 يسار مالم (ونفقته في بيت المال) ان كان مسلما وليس له منفق غير المولى أو المولى الذي ينفق عليه منه لكن قرضا على ما لا يملكه في موضع وقال في آخر
 تبرعا (او موسرا حرم) قبوله ولا يصح (٣٦٨) ان ضرره بانفاقه عليه هذا كله إذا وهب مثله كله فو وهب به بعضه وهب كسوب والمولى

موسر لم يقبله ولله ثلاثا
 يعتق نصيبه ويسرى فتلزمه
 قيمة شريكه ويفرق بينه
 وبين قبول العبد لبعض
 قريب سيده وان سرى على
 ما يأتي بان العبد لا يلزمه
 رعاية مصلحة سيده من
 كل وجه فصح قبوله إذا
 لم تلزم السيد النفقة وان
 سرى لتشوف الشارع
 للعق والولى تلزمه رعاية
 مصلحة المولى من كل
 وجه فلم يجزله التسبب
 في سراية تلزمه قيمتها
 (تليه) فرضه الكلام
 في الكاسب انما هو على
 جهة المثال مع انه لا يتأتى
 إلا في الفرع لان الاصل
 تجب نفقته وان كان
 كسوبا والمراد انه متى
 لم تلزم المولى نفقته لا عساره
 او لكسب الفرع أو
 لكون الاصل له منفق
 آخر لزم الولي الفبول
 والا فلا (ولو ملك في مرض
 موته قربه) الذي يعتق
 عليه (بلا عوض) كارت
 (عتق) عليه (من ثلثه) فلو
 لم يكن له غيره لم يعتق الا
 ثلثه (وقيل) يعتق (من

عبد بحرة ويولد له ولدا فهو حر ثم وصى سيد العبد به لانه من ضرر الوصية بالابن أن يتزوج حراما ر
 فيولد له فلولد ليرقى للمالك الامه ثم يوصى سيد الولد به لانه لا يملكه (قول المتن فعل الولي) ولو وصيا او قايما معنى
 (قوله) إذ لا ضرر عليه (اي مع تحصيل الكمال لقربه) واعلم ان الدلالة السابقة معنى (وجب على الولي القول)
 فان أتى الولي قبل له الحالك فان أتى قبل هو الوصية إذا كل الالهة انواتها بالتاخير قال الاذرعى بشبه ان
 الحالك لو أتى عن نظر واجتهاد كان رأى ان القريب يعجز عن قرب او ان حرفته كثيرة الكساد فليس له
 القول بعد كماله وهو ظاهر ان أباه بالقول دون ما إذا سكت معنى (قوله للماسر) أى لنظيره من أن
 اليسار خلاف الاصل الخ (قوله) ان كان مسلما (اي تبرعا) ش (قوله) وليس له منفق الخ (اي بزوجية
 او قرابة) معنى (قوله) قرضا (معتمد) ش (قوله) على ما فلاه الخ (عبارة النهاية) كما قاله الخ (قوله) هذا
 كله الخ (كان حقه ان يقدم على قول المصنف ولا الخ كافي النهاية) (قوله) مثلا (اي او اوصى معنى
 (قوله) له كله) (اي كاه وظاهر اطلاقه معنى (قوله) لا يعتق الخ) عبارة المغنى لانه لو قبله مملكة وعتق
 عليه وحينئذ فيسرى على المحجر فيجب قيمة نصيب الشريك وهذا ما في الروضة واصلها وهو المعتمد
 وان رجح في تصحيح التنبيه أنه يقبله ويعتق ولا يسرى لان المقضى للسراية الاختيار وهو منتفاه (قوله)
 على ما يأتي (اي في آخر الفصل (قوله) والمراد الخ) الاولى التفريع (قوله) اولكون الاصل له منفق آخر
 الخ) لعل المراد آخر يقدم على هذا بخلاف من يشاركه هذا في الاتفاق سم وقد يصرح بذلك قول
 المغنى فلو اوصى لطفل مثلا بجده وعمه الذي هو ابن هذا الجد حتى موسر لزم الولي قبوله ولو كان الجد
 غير كاسب إذ لا ضرر عليه حينئذ (قوله) كارت) أى أو هبة معنى (قوله) وهو المعتمد) وفاقا للنهج
 والنهاية والمغنى (قوله) لانه لم يبدل ما لا الخ) (اي وان وجد السبب باختياره كالمملك هبة او وصية ع ش
 عبارة المغنى لان الشرع اخرجه عن مملكة فكانه لم يدخله (قوله) قول المتن (او مملكة) (اي في مرض
 موته معنى (قول المتن بلا محاباة) قال في المصباح حاباه محاباة ساعه ما خوذ من حبوته إذا اعطيته الشيء
 من غير عوض اه ع ش (قوله) يعتق ما وفى به الخ) عبارة المغنى فلا يعتق منه الا ما يخرج من الثلث
 وليس للبائع النسخ بالتفريق لو لم يخرج من الثلث إلا بعضه اه (قول المتن ولا يرث) راجع للثلاثين
 على اعتبار العتق من الثلث معنى (قوله) هنا) (اي في العتق من الثلث وسيد كرت محترزه بقوله بخلاف من
 يعتق الخ (قوله) فيبطل) (اي الارث لتعذر اجازته) (اي العتق (قوله) بخلاف من يعتق من رأس المال)
 يؤخذ منه ان التبرع على الوارث انما يتوقف على الاجازة ان كان من الثلث ع ش (قوله) لعدم التوقف
 (اي فيرث لعدم الخ معنى (قوله) مستغرق له) أى لما هو سيد كرت محترزه في قوله ما إذا كان الدين الخ (قوله)
 لثلاث مملكة الخ) عبارة المغنى لان تصحيحه يؤدي إلى مملكة ولا يعتق عليه فلم يصح كالا يصح شراء الكافر
 العبد المسلم اه (قول المتن) (اي الاصح صحته الخ) وبخالف شراء الكافر المسلم لان الكافر يمنع المملك للعبد
 المسلم نهاية (قول المتن بل يباع في الدين) ويلغز هذا فيقال حر موسر اشترى من يعتق عليه ولا يعتق معنى

كتبناه بهامشه عن شرح الروض (قوله) أولكون الاصل له منفق آخر الخ) لعل المراد آخر يقوم على
 رأس المال (وهو المعتمد كافي الروضة والشرحين واعتمده الباقين وغيره فيعتق جميعه وإن
 لم يملك غيره لانه لم يبدل ما لا (والمملك زال بغير رضاه) (أو مملكة بعوض بلا محاباة) بان كان شمن مثله (فن ثلثه) يعتق ما وفى به لانه فوت ثمنه
 على الورثة من غير مقابل (ولا يرث) هنا إذ لو رث لكان عتقه تبرعا على وارث فيبطل لتعذر اجازته لتوقفها على ارثه المتوقف على عتقه
 المتوقف عليها فتوقف كل من اجازته وارثه على الآخر فامتنع ارثه بخلاف من يعتق من رأس المال لعدم التوقف (فان كان عليه) أى
 المريض (دين) مستغرق له عند موته (فقبل لا يصح الشراء) لثلاث مملكة من غير عتق (والاصح صحته) إذ لا خلل فيه (ولا يعتق بل يباع للدين)

لأدوم وجب الشراء المالك والدين لا يمنع منه وعقده معتبر من الثلث والدين يمنع منه وكذا يصح شراء ما ذن عليه ديون بعض سيده بأذنه ولا يعتق إن أعتد سيده بخلاف ما لو أيسر كافى المطلب عن الأصحاب لأنه كالمهرين بالدين أما إذا كان الدين غير مستغرق فيعتق منه ما يخرج من الثلث بعد وفاته أو مستغرقا وسقط بنحو إبرام فيعتق منه ما يفي بثلث المال حيث لا إجازة فيها ما (أو) ملكه (بمحاباة) من بأذنه له كان اشتراه بخمسين وهو يساوى ما نذر (فقدراها) وهو خمسون في هذا المثال (كهيبة) فيحسب نصفه من رأس المال على المعتمد السابق (والباقى من الثلث ولو وهب لعبد) أى فن غير مكاتب ولا مبعوض (بعض) أى جزء (قريب) أى أصل أو فرع (سيده فقبل وقننا يستقبل به) أى القبول من غير إذن السيد إذ لم تلزمه نفقة وهو الأصح (عنى وسرى وعلى سيده قيمة بأفاه) إذا الهبة له هبة (٣٦٩) لسيده وقبوله كقبول سيده شرعا هذا ما جزم به الرافعى هنا واستشكله

وفي الروضة ثم بحث عدم السراية لأنه دخل في ملكه قهرا كالارث وجرياً عليه في الكتاب قال الرافعى وقول الغزالي بالسراية لم أجده في النهاية ولا غيرها واعتمده البلقيني وقال السراية غريبة ضعيفة لا يلتفت إليها إذا بذلك تصويب الاسنوى لها لما مر أن فعل عبده كفعله وفي الرد نظر لما قدمته آنفاً أن العبد تصرفه كتصرف سيده من وجه دون وجه لأنه ليس نائباً عنه حتى تلزمه رعاية مصلحته من كل وجه ولا مستقلاً حتى يلزمه رعاية ذلك أصلاً فراعوا مصلحة السيد من وجه فنحوه القبول إذا لزمه النفقة ومصلحة القريب من وجه وهو صحة قبوله والسراية إذ لم تلزمه النفقة ولتنزيلهم فعل العبد منزلة فعل السيد في الحلف وغيره بما مر لم يتمحض فعله للقهر على السيد فأتضح ما في المتن

(قوله) إذ وجب الشراء الخ) بفتح الجيم وهذا علة لصحة الشراء قوله وعقده الخ علة لعدم العتق مع أنه قد تم تعليق الأول في قوله لا إذا خل فيه رشيدى (قوله) والدين لا يمنع منه) أى فلم يمنع صحة الشراء نهاية (قوله) والدين يمنع الخ) أى كما يمنع العتق بالاعتناق نهاية (قوله) منه) يعنى من التبرع بالثلث (قوله) عليه ديون) أى للتجارة معنى (قوله) أما إذا كان الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى فإن لم يكن مستغرقاً أو سقط بإبراء أو غيره عاقب أن يخرج من ثلث ما بقى بعد وفاء الدين في الأولى أو ثلث المال في الثانية أو إجازة الوارث فيها ما والاعتناق منه بقدر ثلث ذلك ما بقى بعد وفاء الدين أو ثلث المال (قوله) بنحو إبراء) كان فيه اجنبى أو الوارث ولم يقصد الوارث فداءه ليبقى له أسنى (قوله) فيها ما) أى فى السقوط وعدم الاستغناء (قوله) أو ملكه) أى فى مرض موته بموضع معنى (قوله) من بأذنه الخ) خرج به المحاباة من المريض كان اشتراه بمائة وهو يساوى خمسين فقد تربع منه فإن استوعب الثلث لم يعتق منه شيء ولا أقدمت المحاباة على العتق فى أحد أوجه استظهره بعض المتأخرين معنى (قوله) فيحسب نصفه الخ) يعنى يعتق نصف القريب من رأس المال بخير مى (قوله) غير مكاتب ولا مبعوض) سيذكر محترزه (قوله) أى جزء) إلى الفصل فى النهاية لا أقوله قال الرافعى إلى أما إذا كان (قوله) وهو الأصح) إلى الفصل فى المغنى لا أقوله قال الرافعى إلى واعتمده وقوله راد إلى وأما المكاتب (قوله) وهو الأصح) أى القول باستقلال العبد بالقبول (قوله) هذا) أى قول المصنف وسرى الخ (قوله) ما جزم الرافعى الخ) أى والمنهج (قوله) وجرياً عليه فى الكتابة) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله) واعتمده) أى عدم السراية (قوله) وقال السراية) أى فى المنهاج معنى (قوله) لما قدمته آنفاً) أى قيل التنبيه (قوله) والجواب الخ) عطف على ما فى المتن (قوله) ولا يعتق) أى من موته به شيء معنى (قوله) وإن كان هو الخ) غاية والضمير للسيد (قوله) وفى نوبة السيد كالقن) أى فيعتق ويسرى على ما فى المتن الذى ارتضى به الشارح والمنهج خلافاً للنهاية والمغنى كما مر (قوله) فأتعلق به) أى المبعوض وحرية (قوله) فيه ما مر) أى من الخلاف المرجح من السراية عند الشرح والمنهج وعدمها عند النهاية والمغنى

(فصل) فى الاعتناق فى مرض موته (قوله) وبيان القرعة) أى وما يتبع ذلك كعدم رجوع الوارث بما أنفق ع (قوله) تبرعاً) سيذكر محترزه (قول المتن لا يملك غيره) أى ولا دين عليه معنى (قوله) مات كله حر الخ) واعتمد النهاية موت كله رقيقاً واستظهر المغنى موت ثلثه حر أو باقية رقيقاً عبارة ته هذا أن بقى بعد السيد فإن مات فى حياته فهل يموت كله رقيقاً أو حر أو ثلثه حر أو باقية رقيقاً قال فى أصل الروضة فيه أوجه أصحابها عند الصيدلانى الأول وجرى عليه ابن المقرئ فى روضه لأن ما يعتق ينبغى أن يبقى للورثة مثلاً ولم يحصل لهم هنا شيء ونقلنا فى الوصايا عن الأستاذ ابن منصور تصحيح الثانى واقتصر عليه وصوبه الزركشى

هذا بخلاف من يشاركه هذا فى الاتفاق (قوله) وجرياً عليه فى الكتابة) أى وهو المعتمد شرح م (فصل) أعاق فى مرض موته عبد لا يملك غيره الخ (قوله) مات كله حر على الأصح) أى تنزيلاً له منزلة

(٤٧) - شروانى وابن قاسم - عاشر

أما إذا كان السيد بحيث تلزمه نفقة البعض فلا يصح قبول العبد له جزاء ما وأما المكاتب فيقبل ولا يعتق على السيد لأن الملك له نعم إن عجز عتق البعض ولم يسر لم يمد اختيار السيد مع استقلال المكاتب وإن كان هو المعجز له لأنه إنما قصد التعتيق والملك حصل ضمناً وأما المبعوض وثم مهايأة ففى نوبته لا يعتق وفى نوبة السيد كالقن فإن لم تكن مهايأة فأتعلق به قن وبسيده فيه ما مر (فصل) فى الاعتناق فى مرض الموت وبيان القرعة فى العتق إذا (اعتق) تبرعاً (فى مرض موته عبد لا يملك غيره) عند موته (عتق ثلثه) لأن المريض إنما ينفذ تبرعه من ثلثه نعم أن مات فى حياة السيد مات كله حر على الأصح ومن ثم لو وهبه فافضنه فمات السيد حتى مات على ملك الموهوب له ومن فوائده موته حرراً

في الاولى انجرار ولا موله من موالي امه (٣٧٠) الى معتقه (فان كان عليه دين مستغرق) واعتقه تبرعا ايضا (لم يعتق منه شيء) مادام الدين

باقيا لان العتق حينئذ كالوصية والدين مقدم عليها ومن هم لوابر الغرام منه او تبرع به اجنبي عتق ثلثه اما اذا كان نذرا اعتاقه في صحته ونجزه في مرضه فاعتق كله كالمواثيق عن كفارة مرتبة وخروج بالمستغرق غيره فالباقى بعده كانه كل المال فينفذ العتق في ثلثه (ولو اعتق) في مرض موته (ثلاثة) معا كقوله اعنتكم (لا يملك غيرهم قيمتهم سواء) ولم تجز الورثة (عتق احدهم) يعني تميز عتقه (بقرعة) لانها شرعت لقطع المنازعة فتعينت طريقا ولخبر مسلم أن انصاريا اعتق ستة بملوكين له عند موته لا يملك غيرهم فجزاهم ^{عليه السلام} اثلاثا ثم اعتق اثنين وارق اربعة قال في البحر والرماد جزاؤهم باعتبار القيمة لان عيب الحجاز لا يختلف قيمتهم غالبا ويدخل الميت منهم في القرعة فان قرع رق الاخران وبان انه مات حرا فبقيته كسبه ويورث وتعين القرعة فلا يجوز اتفاقهم على انه انطار غراب فهذا حرا ومن وضع صبي يده عليه حرا (وكذا لو قال اعتقت ثلثكم او ثلثكم حرا) فيقرع لتجتمع الحرية في واحد لان

تنزيله منزلة عتقه في الصحة وإطلاق المصنف يقتضي ترجيح الثالث وهو الظاهر وصححه البغوي وقال في البحر انه ظاهر المذهب وقال الماوردي انه الظاهر من مذهب الشافعي كالمواثيق بعده قال البغوي على خلاف ولا وجه للقول بانه مات رقيقا لان تصرف المريض غير متمتع وفائدة الخلاف في الوهب في المرض عبد الا يملك غيره واقضه ومات قبل السيد فان قلنا في مسألة العتق بموته رقيقا ماتت على ملك الواهب وتلزمه مؤنة تجهيزه وان قلنا بموته حرا ماتت على ملك الواهب له فعليه تجهيزه وان قلنا بالثالث وزعت المؤنة عليها ما تأمل المانع من فرض فائدة الخلاف في موت العتق في مسألة العتق سيد عمر وتبعه الا ذرعى (قوله في الاولى) اي المذكورة بقوله نعم ان مات الخ (قول المتن عليه) اي من اعتق في مرض موته عبدا لا يملك غيره معنى (قوله واعتقه) الى قول المتن او بالقيمة دون العدد في المغنى وكذا في النهاية الا قوله لان اعتاق هذا على القول بموته رقيقا الى المتن وقوله قال اذا لم يقل (قوله واعتقه تبرعا ايضا) يعني عنه ضمير عليه في المتن (قوله حينئذ) اي حين كون الدين مستغرقا له (قوله منه) اي الدين (قوله او تبرع به اجنبي) عبارة المغنى او تبرع بمبرع بقضاء الدين اه وعبارة الاسنى او وى الدين من غير العبد سواء وقاه الوارث ام اجنبي كما قاله القاضي وظاهر أن محله في الوارث اذا وفاه ولم يقصد فداءه ليقى له اه (قوله اما اذا كان نذرا الخ) محترز قوله تبرع ع ش (قوله بعده) اي بعد اداء الدين (قوله معا) خرج به ما اذا رتبها فيقدم الاسبق فقط ولا قرعة كما ياتي (قول المتن قيمتهم سواء) كذا في المحلى والنهاية بلا واو وعبارة المغنى والمنهج وقيمته الخ بالواو (قوله ولم تجز الورثة) اي هتقم معنى عبارة ع ش اي فيما زاد على الثلث اه (قول المتن عتق احدهم) وهل يجوز التفريق بين الوالد والدة ولدها اذا اخرجت القرعة أحدهما ام لا فيه نظر والاقرب الاول لان التفريق انما يتبع بالبيع وما في معناه ع ش (قوله يعني تميز عتقه) اي والافاضل عتق احدهم حاصل قبل القرعة سم (قوله ثم اعتق اثنين الخ) عبارة النهاية والمغنى ثم اقرع بينهم فاعتق الخ ولعله سقط من قلم الناسخ والا فهو عطف الاستدلال (قوله فان قرع الخ) اي اخرجت له القرعة ع ش (قوله رق الاخران الخ) اي وان اخرج له الرق لم يحسب على الورثة لان غرضهم المال نعم ان كان موته بعد موت الموصى ودخوله في يد الوارث حسب عليه اذا اخرجت القرعة برقه سم (قوله فلا يجوز اتفاقهم الخ) اي ولم يكف معنى (قوله حر) عبارة المغنى فهو حرا (قوله لان اعتاق الخ) اي وانما لم يعتق ثلث كل منهم في هاتين لان الخ مغنى (قوله كاعتاق كله) اي لان اعتاق البعض يسرى للكل بحجري (قوله للمامر) اي انما من قوله لان اعتاق الخ (قول المتن اقرع الخ) وفهم من الامثلة التصوير بما اذا اعتق الابعاض معا فخرج ما اذا رتبها فيقدم الاسبق كما لو كان له عبدان فقط فقال نصف غانم حرو وثلث سالم حرو عتق ثلثا غانم ولا قرعة ذكر اه في باب الوصية معنى (قوله لولا تشوف الشارع الخ) قضيته انه اذا قال اعتقتكم او اعتقت ثلثكم او ثلثكم حرا بعد موتي عتق واحد لا بعينه والقرعة كما سبق ويرد عليه انه اذا قال اعتقت ثلثكم او ثلثكم حرا كان بمنزلة ما لو قال اعتقت ثلث كل واحد لان الاضافة للعموم ودلالة العام كلية محكوم فيها على كل فرد فرد فكان كالمواثيق اعتقت ثلث فلان وثلث فلان ولعلم لم ينظروا الى ذلك بناء على ان ثلثكم مضاف الى المجموع وان دلالة من باب

عتقه في الصحة وهذا ما نقله الشيخان في باب الوصية عن تصحيح الاستاذ ونقلنا هنا عن تصحيح الصيدلاني أنه يموت رقيقا واقتصر عليه في الرض وصحح البغوي انه يموت ثلثه حرا وباقيه رقيقا وقد بسط بيان ذلك في شرح الرض ووجه تصحيح الصيدلاني بان ما يعتق ينبغي أن يحصل للورثة مثله ولم يحصل لهم هنا شيء موثى في الرض في مسألة الهبة المذكورة على انه يموت على ملك الواهب فعليه تجهيزه (قوله عتق ثلثه) قد يشك بان اعتاقه قولى وهو اذا رد لنا كما في اعتاق الراهن المعسر الا ان يفرق بان هذا في حكم الوصية ومنظوره الى وقت الموت فكانه معلق به فلا يلغو بمجرد عدم نفوذه في الحال (قوله يعني تميز عتقه) اي والافاضل عتق احدهم حاصل قبل القرعة (قوله فان قرع رق الاخران بان انه مات حرا الخ) اي وان اخرج له الرق

لاعتاق بعض الفئ كاعتاقه كله فصار كقوله اعنتكم (فلو قال اعنتكم ثلث كل عبد) منكم (اقرع للمامر) وقيل الكل يعتق من كل ثلثه (ولا اقرع لتصريحه بالتبعية وهو القياس لولا تشوف الشارع الى تكميل العتق المتوقف على القرعة ولو قال ثلث

كل حري بعد موتى عتق ثلثه ولا قرعة لان العتق بعد الموات لا يسرى (والقرعة) علمت بما مر في القسمة وتنهى في هذا المثال باحد شديين الاول
(أن تؤخذ ثلاث رقاع متساوية) ثم يكتب في ثنتين رقبتي وفي واحدة عتق (لان الرق ضعف الحرية) وتدرج في بنادق كاسبق) ثم (وتخرج واحدة
باسم احدهم فان خرج العتق عتق ورق الاخران) بفتح الحاء (او الرق ورق واخر جرت اخرى باسم اخر) فان خرج العتق عتق ورق الثالث والا
فالعكس ويجوز الاقتصار على رقتين وفي واحدة رق وفي أخرى عتق كما رجحه فليقتنى كالامام قال إذ ليس فيه إلا أن رقعة الرق إذا خرجت على
عبد تدرج في بندقتها مرة أخرى فتكون الثلاث ارجح فقط وقال ابن النقيب كلامهم يدل (٣٧١) على وجوب الثلاث اهـ والاول اوجه

(و) ثانيهما أنه يجوز أن
تكتب اسمائهم في الرقاع
(ثم تخرج رقعة) والاولى
لأخراجها (على الحرية) لا
الرق لانه اقرب إلى فصل
الامر (فن خرج اسمه عتق
ورقا) اي الباقيان لا انفصال
الامر بهذا ايضا وقضية
عبارة ان الاول اولى لكن
الذي صوبه جمع متقدمون
ان الاول الثاني لان
الاخراج فيه مرة واحدة
بخلافه في الاول فانه قد
يتكرر (وان) لم تكن قيمتهم
سواء كان (كانوا ثلاثة قيمة
واحد مائة وآخر مائتان
وأخر ثلثائة اقرع) بينهم
(يسهمي رق وسهم عتق)
بان يكتب في رقتين رق
وفي واحدة عتق ويفعل ما
مر (فان خرج العتق لذى
المائتين عتق ورقا) اي
الباقيان لان به يتم الثلث
(او) لذى (الثلثائة عتق
ثلثاه) لانها الثلث ورق
باقية والآخرا (أو)
خرجت (للاول عتق ثم
يقرع للآخرين يسهمي رق
وسهم عتق) في رقتين (فن

الكل لا الكلية وثلث المجموع من حيث هو مجموع واحد فليتامل ع ش (قوله عتق ثلثه) أي ثلث كل منهم
ع ش (قوله في هذا المثال) أي فيما إذا كان العبد ثلاثة معنى (قوله لان الرق ضعف الحرية) أي فتكون
الرقاع على نسبة المطلوب في الكثرة والقلّة معنى (قول المتن في بنادق) أي من نحو شعبة معنى (قوله ثم) أي في
باب القسمة (قوله ولا فالعكس) أي وان خرج له الرق رق وعتق الثالث معنى (قوله كما رجحه) أي
الجواز (قوله الا ان رقعة الرق الخ) أي وان خرج العتق ابتداء لو احدث عتق ورق الاخران ع ش (قوله
والاول الخ) أي عدم وجوب الثلاثة وجواز الاقتصار على رقتين (قوله وقضية عبارة الخ) أي تعبيره في
الثاني بالجواز معنى (قوله لان الاخراج فيه مرة الخ) أي بالنظر للاولى الذي قدمه من الاخراج على الحرية
رشيدي عبارة سم قوله فانه قد يتكرر وقد يقال والثاني قد يتكرر وذلك بان تخرج على الرق فليتامل إلا
أن يقال يمكن التزام عدم التكرار في الثاني بان يختار الاخراج على الحرية بخلاف الاول اهـ (قوله ويجوز
الطريق الاخرى) أي كتابة الاسماء هنا في اخلاف قيمتهم ايضا كما في الاستواء (قوله فان خرج) أي
على الحرية اسم الاول أي اسم ذى المائة معنى (قوله معا) سيدكر محترزه (قول المتن وامكن توزيعهم
بالعدد والقيمة) أي بان يكون العدد له ثلث صحيح والقيمة لها ثلث صحيح مر اهـ بجري (قوله في جميع الاجزاء)
إلى قول المتن ولا يرجع الوارث في النهاية (قوله في جميع الاجزاء) أي الثلاثة معنى (قوله فيضم الخ) أي في
المثال الذي زاده رشيدي (قوله في كل الاجزاء) أي لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة في كل شيء من الاجزاء
بمعنى انه لم يوافق ثلث العدد مع ثلث القيمة في شيء من الاجزاء كما في المثال الذي ذكره فانه ليس شيء من
الاجزاء فيه بحيث يكون ثلث العدد وقيمه ثلث القيمة اهـ سم أي بخلاف مثال المصنف فان الاثنان
فيه ثلث العدد وقيمه ثلث القيمة (قوله والا ان جزءا) أي ثانيا (قوله او في بعضها) أي لم يمكن التوزيع
بالعدد مع القيمة في بعض الاجزاء وامكن في بعض بمعنى ان بعض الاجزاء لم يكن ثلث العدد وقيمه ثلث القيمة
وبعضها كان كذلك فان جزءا الاثنين ثلث العدد وقيمه ثلث القيمة وجزءوا الثلاثة ليس ثلث العدد
وان كانت قيمته ثلث القيمة سم (قول المتن وثلاثة مائة) كذا في المغنى والنهاية بقاء وفي اصل الشرح

لم يحسب على الورثة لان غرضهم المال نعم ان كان موته بعد موت الموصى ودخوله في يد الوارث حسب عليه
إذا خرجت القرعة برقه (قوله لان الاخراج فيه مرة الخ) أي إذا كان الاخراج على الحرية بخلاف ما إذا
كان على الرق مع انه جائز كما فاده قوله والاولى لأخراجها الخ لسكن قد يشكك على قوله قد يتكرر إذا الثاني
كذلك (قوله فانه قد يتكرر) قد يقال والثاني قد يتكرر وذلك بان تخرج على الرق فليتامل إلا ان يقال
يمكن التزام عدم التكرار في الثاني بان يختار الاخراج على الحرية بخلاف الاول (قوله في كل الاجزاء) أي
لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة في شيء من الاجزاء بمعنى انه لم يتوافق ثلث العدد مع ثلث القيمة في شيء من
الاجزاء كما في المثال الذي ذكره فانه ليس شيء من الاجزاء فيه بحيث يكون ثلث العدد وقيمه ثلث القيمة
(قوله او في بعضها) أي لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة في بعض الاجزاء وامكن في بعض بمعنى ان بعض

خرج العتق على اسمه منها (تم منه الثلث) فان خرجت للثاني عتق نصفه او للثالث عتق ثلثه (و ان كانوا) أي المعتقون معا (فوق ثلاثة) لا يملك
اسم الاول عتق ثم تخرج اخرى فان خرج اسم الثاني عتق نصفه او الثالث عتق ثلثه (و ان كانوا) أي المعتقون معا (فوق ثلاثة) لا يملك
غيرهم (وامكن توزيعهم بالعدد والقيمة) في جميع الاجزاء (كسمة قيمتهم سواء) ومثلهم مائة قيمة ثلاثة مائة مائة وثلاثة خمسون خمسون
فيضم كل خسيس انقياس (جعلوا اثنين اثنين) أي جعل كل اثنين جزءا وفعل كما مر في الثلاثة المستويين في القيمة (أو) امكن توزيعهم
(بالقيمة دون العدد) في كل الاجزاء كخمسة قيمة احدى مائة واثنين مائة واثنين مائة جعل الواحد جزءا والاثنان جزءا والاثنان جزءا ثالثا
او في بعضها (كسمة قيمة احدى مائة وقيمة اثنين مائة) قيمة (ثلاثة مائة جعل الاول جزءا والاثنان جزءا والثلاثة جزءا) واقرع كاسبق

وثلاث بلا تاء سيد عمر (قوله إن خرج) أى العتق لها ع ش ورشيدى (قوله فقوله دون العدد صادق الخ) فاصل المراد بدون العدد دون العدد في جميع الاجزاء يعنى سلب العموم بخلاف قول الشارح في كل الاجزاء فانه اراد به عموم السلب فقوله ببعض الاجزاء أى بنى التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة لبعض الاجزاء سمى أى مع إمكانه بالنسبة إلى بعض منها (قوله في جميع الاجزاء) متعلق بما ثبت الخ (قوله على المتن) أى في جعله الستة المذكورة مثالا لا مكان التوزيع بالقيمة دون العدد (قوله مثالا للاستواء في العدد دون القيمة) أى وهو عكس ما في المتن (قوله في الكل) أى بل في البعض (قوله ومن ثم قال الشارح الخ) أقول الذى يظهر في تحقيق ذلك ان المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها اثلاثا ومن لازم ذلك تساوى الاقسام في القيمة وإلا فليست اثلاثا كما هو معلوم وحينئذ فتارة تساوى الاقسام ايضا في العدد كما في قوله كستة قيمتهم سواء وتارة لا كما في قوله كستة قيمة احدهم الخ فعلم ان التقسيم بالعدد دون القيمة بان تساوى الاقسام في العدد وتفاوت في القيمة ليس من التوزيع فى شىء إذ من المحال تفاوت الاثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تفاوت الاقسام في المقدار فتضح قول المحقق لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة وأن قول الشارح بخلاف العدد فانه يمكن الاستواء فيه ان اراد فيه مطلق الاستواء بمعنى الانقسام بمجرد العدد فلا وجه لقوله وإن كان الخ إذا لا انقسام بمجرد العدد لا مدخل للقيمة فيه وإن اراد فيه بالاستواء التوزيع بالمعنى المراد هنا فهذا لا يتصور إلا باعتبار القيمة ولا دخل فيه الا للقيمة فلا يكفي قوله وإن كان الخ وليس هذا مراد الروضة واصلها كما لا يخفى فتدبر ثم رايت قوله ولك ان تقول الخ وهو موافق لما حققناه ومصرح بان مراده مما قبله خلاف ذلك ولا يخفى أنه لا استقامة له إذ لا يستقيم ما ذكره إلا بالمعنى الذى حققناه كما هو جلي للتمامل سم (قوله واجاب شيخنا) أى في شرح المنهج (قوله عن هذا التناقض) أى بحسب الظاهر رشيدى (قوله والروضة واصلها) أى وبين الروضة الخ (قوله بالعدد مع القيمة) أى فلو قسمنا القيمة ثلاثة اقسام متساوية لم يمكن ان يوافقها العدد في انقسامه ثلاثة اجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوما

الاجزاء لم يكن ثلث العدد وقيمة ثلث القيمة وبعضها كان كذلك كافي مثال المصنف فان جزء الاثنين ثلث العدد وقيمته ثلث القيمة وجزء الواحد او الثلاثة ليس ثلث العدد وإن كانت قيمته ثلث القيمة (قوله ببعض الاجزاء) فاصل المراد به دون العدد في جميع الاجزاء يعنى سلب العموم بخلاف قول الشارح في كل الاجزاء فانه اراد به عموم السلب (قوله ايضا ببعض الاجزاء) أى بنى التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة لبعض الاجزاء (قوله قال الشارح المحقق لا يتأتى التوزيع الخ) أقول الذى يظهر في تحقيق ذلك ان المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها اثلاثا ومن لازم ذلك تساوى الاقسام في القيمة وإلا فليست اثلاثا كما هو معلوم وحينئذ فتارة تساوى الاقسام ايضا في العدد كما في قوله كستة قيمتهم سواء وتارة لا كما في قوله كستة قيمة احدهم الخ فعلم ان التقسيم بالعدد دون القيمة بان يتساوى الاقسام في العدد وتفاوت في القيمة ليس من التوزيع فى شىء إذ من المحال تفاوت الاثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تفاوت الاقسام في المقدار فتضح قول المحقق لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة وأن قول الشارح بخلاف العدد فانه يمكن الاستواء فيه فان اراد فيه مطلق الاستواء بمعنى الانقسام بمجرد العدد فلا وجه لقوله وإن كان الخ إذا لا انقسام بمجرد العدد لا مدخل للقيمة فيه وإن اراد فيه بالاستواء التوزيع بالمعنى المراد هنا فهذا لا يتصور إلا باعتبار القيمة ولا دخل فيه الا للقيمة فلا يكفي قوله وإن كان الخ وليس هذا مراد الروضة واصلها كما لا يخفى فتدبر ثم رايت قوله الآتى ولك ان تقول الخ وهو موافق لما حققناه ومصرح بان مراده مما قبله خلاف ذلك ولا يخفى أنه لا استقامة له إذ لا يستقيم ما ذكره إلا بالمعنى الذى حققناه كما هو جلي للتمامل سم (قوله لا يتأتى التوزيع بالعدد) أى والتوزيع بالعدد دون القيمة غير الاستواء في العدد دون القيمة كما علم مما حققناه في الحاشية الاخرى فلا منافاة بين قول الشارح المحقق المذكور وجعل الروضة واصلها الستة المذكورة مثالا لما ذكر (قوله بالعدد مع القيمة) أى فلو قسمنا القيمة ثلاثة اقسام متساوية لم يمكن

وفي عتق الاثنين إن خرج وافق ثلث العدد ثلث القيمة فقوله دون العدد صادق ببعض الاجزاء في مقابلته للثبت قبله في الاجزاء فلا اعتراض على المتن ولا مخالفة بينه وبين ما في الروضة وأصلها من جعل الستة المذكورة مثالا للاستواء في العدد دون القيمة نظرا إلى أن القيمة مختلفة فلا يمكن التوزيع بها في الكل بخلاف العدد فانه يمكن الاستواء فيه وإن كان للنظر الى القيمة في ذلك دخل ومن ثم قال الشارح المحقق لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة أى مع قطع النظر عنها أصلا واجاب شيخنا عن هذا التناقض بين المتن وأصله الروضة وأصلها بان مثال الستة المذكورة صالح لا مكان التوزيع بالقيمة دون العدد نظرا الى عدم تاتى توزيعها بالعدد مع القيمة

ولعكسه نظر الى عدم تاتي توزيعها بالقيمة مع العدد وهو يرجع لما قدمناه لاذن عدم التاتي في كل من الامرين انما هو بالنظر لما مر فتأمل ذلك أن نقول لامتنافاة بينهما من وجه آخر وهو أن اثنين وأصله خبر بالتوزيع والروضة وأصلها إلتام خبر بالتسوية وبين التوزيع والتسوية فرق واضح لصدقها في السنة المذكورة ولو مع قطع النظر عن القيمة لعلنا نصح جعل الروضة وأصلها إلتام لا لما ذكرناه وجعل اثنين وأصلها إلتام لا لما ذكرناه فإله أيضا ليصح لك أن قولنا شارح لا يأتى التوزيع بالعدد دون القيمة لا ينافي قول الروضة وأصلها إلتام وإن أمكن التسوية بالعدد دون القيمة كسنة الى اخيه (وان تمار) توزيعهم (بالقيمة) وبالعدد إن لم يكن لهم ولا قيمة لهم ثالث صحيح (كاربعة قيمتهم سواء في قول يجوز أن ثلاثة أجزاء واحد جزء (واحد جزء) واثنان جزء لأنه الأقرب الى فعله **عليه السلام** (٣٧٣) فان خرج العتق لو اُخذ

سواء أكتب العتق والرق أم
الاسماء (عتق) كله (ثم
أقرع) بين الثلاثة الباقين
بعد تجزئتهم أثلاثاً (ليتم
الثالث) فمن خرج له سهم
الحرية عتق ثلثه هذا ما
دلت عليه عبارة الشيبين
وصرح به في التهذيب وهو
يرد ما فهمه جمع من الشراح
من بقاء الاثنين على حالهما
ثم تردوا فيما اذا خرجت
للاثنين هل يعنى من كل
سدسه أم يقرع بينهما
ثانياً فن قرع عتق ثلثه
زاد الزركشي أن الاول
مقتضى كلامهم لانهم جعلوا
الاثنين بمثابة الواحد
(أو) خرج العتق (للاثنين)
المجولين جزءاً (رق
الاخران ثم أقرع بينهما)
اي الاثنين (فيعتق من
خرج له العتق وثالث الاخر)
لأنه بذلك يتم الثالث (وفى
قول يكتب اسم كل عبد فى
رقعة) فالرقاع أربع ثم
يخرج على العتق واحد

بثالث القيمة سم (قوله) ولعكسه نظراً الخ) فيه نظراً فان انعكس ان يمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة وهذا ليس مرادنا لانه يلزم من التوزيع بالعدد اختلاف القيمة مع انه لا بد من الاستواء فيها وهذا التناول بعيد جداً على انه لا فائدة لذكره لانه لا يثبت خبراً ثبت في سم على حج ما نصه أقول الذى يظهر في تحقيق ذلك الخ بجبري (قوله) بالقيمة مع العدد) أى لو قسم العدد ثلاثة أقسام متساوية لم يمكن قسمة القيمة ثلاثة أقسام متساوية بحيث يكون كل قسم منها قيمة قدم من العدد سم (قوله) بخلافه) أى التوزيع (قوله) فصح جعل الروضة وأصلها إلتام الخ) فيه ما مر عن الجبري وسم من انه لا فائدة لذكرهما لهما هنا لأن الحكم المعتبر هنا إلتامه التوزيع باعتبار القيمة (قوله) وبالعقد) الى قول اثنين ولا يرجع في المغنى الا قوله زاد الزركشي الى اثنين (قول اثنين يتم الثالث) كذا في أصله رحمه الله تعالى وفي نسخ المغنى والنهاية ليعتم الثالث سيدعر (قوله) هذا) أى أعادنا القرعة بين الثلاثة الباقين بعد تجزئتهم الأثلاث مغنى (قوله) جمع من الشراح) منهم الدهيرى مغنى (قوله) أن الاول) أى العتق من كل سدسه ع ش (قوله) أى الاثنين) أى اللذين خرج لهما رقعة العتق مغنى (قوله) بعد أخرى الى أن يتم الثالث) الاول ثم أخرى يتم الثالث (قوله) وصوبت) كان وجهه أن الباقي الثلاثة وليس مراداً سم قول اثنين قوله وقبل في إيجاب والمعتد الاول نهاية ومغنى (قوله) الأقرب الخ) عبارة المغنى لانه اقرب الى فعله **عليه السلام** اه (قوله) اما اذا اعتق الخ) محترز قوله معافى ومضعين (قول اثنين واذا اعتقنا بعضهم الخ) ولو اعتقناهم ولم يكن عليهم دين ظاهر ثم ظهر عليه دين مستغرق للتركة بطل العتق نعم أن اجاز الوارث العتق وقضى الدين من مال اخر صرح وان لم يستغرق لم تبطل القرعة ان تبرع الوارث بقضائه والاردن العتق بقدر الدين فان كان الدين نصف التركة رد من العتق النصف اول ثلثها رد منه الثلث فلو كانوا مثلاً اربعة قيمتهم سواء وعتق بالقرعة واحد وثلاث ثم ظهر دين بقدر قيمة عبد بيع فيه واحد غير من خرجت له القرعة ثم يقرع بين من خرجت قرعتها بالحرية بسهم ر ق وسهم عتق فان خرجت للحركة عتق وقضى الامر وان خرجت للذى عتق ثلثه فثلثه حر وعتق من الاخر ثلثا روض مع شرحه (قوله) ويلزمها مهر الخ) أى الواطى من الوارث او الاجنبى وان كان الاول وهو الأقرب ع ش عبارة المغنى ولو وطئها الوارث بالملك لزمه مهرها ولو كان الوارث باع احدهم أو آجره أو وهبه بطل تصرفه ورجع المأجر على المستاجر باجرة مثله اه زاد النهاية أو رهنه بطل رهنه فان كان اعتقه بطل اعتاقه وولاؤه الاول أو كاتبه بطلت الكتابة ورجع على الوارث بما أدى اه (قوله)

ان يوافقها العدد فى انقسامه ثلاثة اجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوماً بثالث القيمة (قوله) بالقيمة مع العدد الخ) أى لو قسم العدد ثلاثة أقسام أى متساوية بحيث يكون كل قسم منها قيمة قسم من العدد (قوله) وصوبت) كان وجهه أن الباقي الثلاثة وليس مراداً

بعد أخرى الى أن يتم الثالث (فيعتق من خرج) اولاً (و) تعاد الرقعة بين الباقين فن خرجت له ثانياً بان أن ثلثه هو الباقي من الثلث فاعتق (ثالث الباقي) وهو الفارغ ثانياً لان هذا اقرب الى فصل الامر وفي بعض النسخ الثاني بالثلثة والنون وصوبت (قلت اظهرهما الاول والله اعلم) لما مر أن تجزئتهم ثلاثة اجزاء اقرب لما مر في الخبر (والقولان في استحباب) لان المقصود يحصل بكل (وقيل) وانتصر له بأنه نص الام وقضية كلام الاكثري (في إيجاب) للأقرب المذكورة اما اذا اعتق عبداً متبلاً لقرعة بل يعتق الاول فالاول الى تمام الثلث (واذا اعتقنا بعضهم) أى الارقاء (بقرة فظهر مال) اخر البليت لم يعلم وقت القرعة (وخرج كلهم من الثلث عتقوا) أى بان عتقهم وانهم احرار اتجرى عليهم احكام الاحرار من حين اعتاقه (و) من ثم كان (لهم كسبهم) ونحوه كإرش جنابة ومهرامة وتبعية ولد هالها (من يوم) أى وقت (الاعتاق) وبطل نكاح أمة زوجها الوارث بالملك ويلزمه مهرها ان وطئها ويكمل حد من جلد كفن ويرجم ان كان محصناً (ولا يرجع

الوارث بما انفق عليهم) مطلقا وان اطل البلقنى في ترجيح تفصيل فيه لانه انفق على ان لا يرجع كمن نكح فاسدا يظن الصحة لا يرجع بما انفق قبل التفريق ويظهر انهم يرجعون عليه بما استخدمهم فيه لا بما خدموه له وهو ساكت اخذا بما مر في غصب الحر (وان خرج) من الثلث (بما ظهر عبد) أو بعضه أو أكثر منه (آخر أقرع) بينه وبين من بقى منهم فن قرع عتق أيضا (ومن عتق) ولو (بقرعة حكم بعته من يوم الاعناق) لا القرعة لانها مبنية للعتق (٣٧٤) لا مثبتة بخلاف الموصى بعته فانه يقوم وقت الموت لانه وقت الاستحقاق (ويعتبر

قيمه حينئذ) أى حين إذ عتق لما تقرر انه بانها انه حر قبلها (وله كسبه) ونحوه مما مر (من يومئذ غير محسوب من الثلث) لحدوثه على ملكه (ومن بقى رقيقا قوم يوم الموت) لانه وقت استحقاق الوارث هذا ان كانت القيمة يومه اقل او لم تختلف ليوافق ما في الروضة واصلها من انه يعتبر اقل قيمة من وقت الموت إلى قبض الورثة للتركة لانها ان كانت وقت الموت اقل فالزيادة على ملكهم او وقت القبض اقل فما نقص قبل ذلك لم يدخل في ملكهم فلا يحسب عليهم كغصب اوضاع من التركة قبل ان يقبضوه (وحسب) على الوارث (من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل الموت) طرف لكسبه (لا الحادث بعده) فلا يحسب عليه لحدوثه على ملكه فلا يقضى دين المورث منه (فلو اعتق ثلاثة لأمك غيرهم قيمة كل منهم مائة فكسب احدهم مائة) قبل موت السيد (أقرع فان خرج العتق

مطلقا) أى قبل ظهور المال أو بعده (قوله قبل التفريق) أى تفريق القاضى بينهما معنى (قوله) ويظهر انهم يرجعون عليه بما استخدمهم فيه لا بما خدموه (فلو اختلف وصدق الوارث لان الاصل براءة ذمته ثم ما قاله مفروض فيما لو جهل كل من المستخدم والعبد بالعتق وبقي انه يقع كثيرا ان السيد يعتق ارقاه ثم يستخدمهم وقياس ما ذكره هنا وجوب الاجرة لهم حيث استخدمهم وعدمها ان خدموه بانفسهم ويحتمل وهو الاقرب ان يفرق بين مالو علوا بعتق انفسهم فلا اجرة لهم وان استخدمهم السيد لان خدمتهم له مع علمهم بالعتق تبرع منهم وبين ما إذا لم يعلموا بالعتق لاختفاء السيد اياه عنهم فيسكون حالهم ما ذكر سواء كانوا بالذين ام لا فان للصبي المميز اختيار او باقى ذلك ايضا فيها يقع كثير امن ان شخصا يموت وله اولاد مثلا فيتصرف واحد منهم في الزراعة وغيرها والباقيون يعاونونه في القيام بمصالحهم من زراعة وغيرها عيش وقوله وياتى ذلك ايضا الخ يتامل المراد به (قوله بما استخدمهم) صادق بما إذا كان بمجر دامر من غير الزام فليتأمل وقد يوجه بان مجرد الامر بالنسبة اليهم كالا لزام لانهم يتمتعون وجوب امثاله بالنسبة لظاهر الحال سيد عمر (قول المتن بما يظهر) أى بمال اخر ظهر للبست بعد القرعة (قوله او أكثر منه) أى من عبد (قوله ولو) اسقطه النهاية والمغنى ولا تظهر له فائدة (قوله لا القرعة) إلى قوله وحذف من اصله في المغنى والنهاية (قوله بخلاف الموصى الخ) حقه ان يكتب في شرح وتعتبر قيمته حينئذ كما في المغنى (قول المتن وله كسبه الخ) سواء كسبه في حياة المعتقد ام بعد موته معنى (قوله بمأمر) أى في شرح ولهم كسبهم (قول المتن ومن بقى الخ) أى استمر معنى (قوله فالزيادة على ما كسبهم) أى حدثت في ملكهم معنى (قول المتن قبل الموت) أى موت المعتقد وقوله بعده أى موت المعتقد معنى (قوله فلا يقضى الخ) عبارة المغنى حتى لو كان على سيده دين بيع في الدين والكسب للوارث لا يقضى منه الدين خلافا لالاصطخري اه (قول المتن عتق) أى ورق الاخران وقوله وله المائة أى التي اكتسبها معنى (قوله له كسبه الخ) أى غير محسوب من الثلث معنى (قوله ضعف ما فات عليهم) أى مثلا قيمة الاول وما عتق من الثاني معنى (قوله لا بذلك) فانه يعتق ربه وقيمته خمسة وعشرون وتبعه من كسبه قدرها هو غير محسوب عليه فيبقى من كسبه خمسة وسبعون وبقي منه ما قيمته خمسة وسبعون وبقي عبدان قيمة كل مائة فجلمة التركة المحسوبة ثلثمائة وخمسة وسبعون منها قيمة العبيد ثلثمائة ومنها كسب احدهم خمسة وسبعون فجلمة ما عتق الخ معنى (قوله فجلمة مائة وخمسة وعشرون الخ) لانك إذا أسقطت ربع كسبه وهو خمسة وعشرون يبقى من كسبه خمسة وسبعون مضافة إلى قيمة العبيد الثلاثة يصير المجموع ثلثمائة وخمسة وسبعين ثلثاها مائتان وخمسون للورثة والباقي وهو مائة وخمسة وعشرون للعتق نهاية (قوله كما مر) أى انفا (قوله طريقة ذلك بالجبر والمقابلة) بان يقال عتق من العبد الثاني شىء وتبعه من كسبه مثله يبقى للورثة ثلثمائة إلا شيئين تعدل مثل ما عتق وهو مائة وشىء فثلثاه مائتان وشيئان وذلك يعدل ثلثمائة إلا شيئين فيجبر ويقابل فائتان واربعة اشياء تعدل ثلثمائة تسقط منهما المائتان يبقى مائة تعدل اربعة اشياء فالشىء خمسة وعشرون فعلم ان الذى عتق من العبد ربه وتبعه ربع كسبه شيخ الاسلام ومغنى ونهاية قال عرش قوله عتق من العبد الثاني شىء أى مبهم وقوله فيجبر ويقابل أى يجبر الكسب فتم الثلثمائة وتزيد مثل ما جرت به على الكسب في الطرف الاخر فيصير احد الطرفين ثلثمائة والاخر مائتين واربعة اشياء فيسقط المعلوم من الطرفين وهو مائتان من كل منهما فالباقي

للكاسب عتق وله المائة) لما مر ان من عتق له كسبه من حين عتقه (وان خرج لغيره عتق ثم أقرع) بين الكاسب والاخر ليتم الثلث (فان خرجت) للقرعة (لغيره عتق ثلثه) وبقي ثلثاه مع المالك كسب وكسبه للورثة وذلك ضعف ما فات عليهم (وان خرجت له) أى للمالك كسب (عتق ربه وتبعه ربع كسبه) لانه يجب ان يبقى لهم ضعف ما عتق ولا يحصل إلا بذلك فجلمة ما عتق مائة وخمسة وعشرون وما بقي مائتان وخمسون واما الخمسة والعشرون التي هي ربع كسبه فغير محسوبة كما مر وحذف من اصله طريقة ذلك بالجبر والمقابلة لحفظها

بعتقه وبوقف ولاؤه ومن
اعتق عن غيره أو عن كفارة
غيره بعبود أو غيره وقد
قدر انتقال ملكه للغير قبيل
عتقه فولاؤه لذلك الغير
ووقع في شرح فصول ابن
الهائم للباردني وشيخنا
أنه إذا اعتق عن الغير بغير
إذنه يكون الولاء للمالك
بخلاف ما إذا كان باذنه أو
بغير إذنه لكن في معرض
التكفير فإنه يعتق عن
اعتق عنه والمعتق نائب
عنه في الاعتقاد وهو
عجيب لتوقف الكفارة على
النية المتوقفة على الإذن
وقد اتفقت عباراتهم على
أن لغير المكفر التبرع عنه
بالتكفير باذنه فقولهم
بأذنه صريح في توقف
التكفير عنه بالاعتاق وغيره
على إذنه وكذا كل ما يحتاج
للنية لا يفعل عن الغير إلا
بأذنه كإخراج زكاة الفطر
وغيرها فاحفظ ذلك فإنه
مهم نعم يصح حمل كلامهم
على عتق أجنبي عن كفارة
الغير الميت إذا كانت مرتبة
بناء على ما في الروض
وأصلها في الإيمان وجرى
عليه في شرح الروض أو
للأجنبي العتق عنه في
لكنه في شرح منهج
فرع ما فيها على تعليل المنع

﴿فصل في الولاء﴾ (قوله في الولاء) إلى قوله أو كفارة غيره في المغنى وإلى قوله وقد اتفقت عباراتهم في النهاية (قوله من الموالاتى المعاونة الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغنى لئلا القرابة ما خوذ من الموالاتى وهو المعاونة الخ (قوله ناشئة عن حرية حدثت بعد زوال ملك) عبارة شيخ الاسلام والمغنى عصبية سببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية اهـ (قوله حدثت بعد زوال ملك) أنظر ما الحاجة إلى هذا بعد قوله ناشئة عن حرية وقوله متراخية عن عصبية النسب بين هذا والذى بعده خاصة الولاء وثمراته وإلا فها غير محتاج إليها في التعريف رشيدى عبارة المغنى وهى متراخية الخ (قوله والصلاة) معطوف على النكاح وقوله والعقل الخ معطوف على الارث (قوله الاخبار الصحيحة الخ) وقوله تعالى ادعوهم لآبائهم إلى قوله وهو اليكم مغنى (قوله بضم اللام) اقتصر عليه في المختار عـ (قوله خرج به الخ) فيه نظر عبارة النهاية بعد قول المصنف ثم لعصبته وخرج بقول المصنف من عتق عليه الخ من أقر الخ وهى ظاهرة (قوله وبوقف ولاؤه) أى إلى الصلح أو تبيين الحال عـ عبارة المغنى ولا يكون ولاؤه بل هو موقوف لأن الملك بزعمه لم يثبت له وإنما عتق عليه، مؤاخذة له بقوله اهـ (قوله ومن اعتق الخ) ومالوا عتق الكافر كافراً فلعن العتيق بدار الحرب واسترق ثم اعتقه السيد الثانى فولأه الثانى (تنبيه) يثبت الولاء للكافر على المسلم كعكسه وإن لم يتوارثا كما يثبت علاقة النكاح والنسب بينهما وإن لم يتوارثا ولا يثبت الولاء بسبب آخر غير الاعتاق كاسلام شخص على يد غيره وحديث من أسلم على يد أ رجل فهو حق الناس بمحياه ومماته قال البخارى اختلفوا في صحته وكالتقاط وحديث وتخوز المرأة ثلاثه موارث عتيقها ولقيطها ولدها الذى لا عنت عليه ضعفه الشافعى وغيره وكالحلف والموالاتى مغنى (قوله او عن كفارة غيره) الاولى كفارة ام لا (قوله بعوض) راجع للمعطوف (قوله وقد قدر انتقال ملكة للغير) أى بان كان العتق بالاذن بشرط رشيدى عبارة عـ أى فرض ذلك بان اذن له الغير وهو المكفر عنه للمالك في الاعتاق او كان المالك ولياً لمجور لزمته كفارة بالقتل فان المالك إذا عتقه عن الآذن أو المولى عليه قدر دخوله في ملكها قبل العتق اهـ (قوله يكون الولاء للمالك) معتمد عـ وقياس التصديق عن الغير بدون إذنه حصول الثواب هنا للغير وإن لم يكن الولاء له وقد يفيد ما يأتى عن المغنى عند قول شارح الخبرين المذكورين (قوله وهو عجيب) عبارة النهاية وهو غير صحيح لتوقف الكفارة الخ قال عـ قوله وهو الخ أى قوله لكن في معرض التكفير الخ فتى كان الاعتاق بغير اذن من وجبت عليه الكفارة كان الولاء للمعتق عـ (قوله اتوقف الكفارة على النية الخ) هذا التعليل يوهى وقوع العتق عنه لكن لا عن الكفارة وظاهره أنه ليس كذلك رشيدى وفيه نظر إن أرادنى حصول الثواب للغير لما أمر أنفام من حصول الثواب بان تصدق عنه بلا اذن فليأمل (قوله وغيره) الواو بمعنى او (قوله حمزه كلامها) أى كلام الاربدين وشيخ الاسلام في شرح الفصول (قوله وجرى) أى شيخ الاسلام عليه آى مافى الروضة واصلمها (قوله عنه) أى الغير الميت بنية فيها أى في الكفارة (قوله ما فيها) أى في الروضة واصلمها (قوله وإنما السبب) أى سبب المنع وعلمته (قوله بذلك) أى بان السبب إنما هو ذلك الاجتماع (قوله عنه) أى الميت (قوله بما ذكر) أى بالاجتماع المذكور (قوله كلامها) أى الاربدين وشيخ الاسلام (قوله عنه) أى الميت (قوله لتعليل شيخنا) أى الارباقا (قوله ومن اعتقه الامام الخ) لعله عطف على قوله

فرع ما فيها على تعليل المنع في الخيرة بسهولة التفسير بغير اعتناق أو ليس الأمر كذلك وإنما السبب اجتماع بعد العبادة عن النيابة وبعد الولاء للبيت وجزم بذلك في شرح البهجة فقال لا يؤدى اجنبى اعتناقه ولو في مرتبة وعمله بما ذكر فان قلت يحمل كلامها على عتق الوارث عنه قلت يمكن بل يتعين بدليل تعليل شيخنا بان المعتنق نائب عنه في الاعتناق ومن اعتقه الامام من عبيد بيت المال فان ولاءه للسليدين

كذا قيل وهو ضعيف لعدم يحتمل بان الامام لا يجوز له العتق لانه كولي اليتيم ومن ثم كان الوجه من اضطرار ابائه ليس له بيع عبد بيت المال
من نفسه كما مر نعم مراعاة عتقه في صورة (٣٧٦) فيمكن حل ذلك عليها (رقيق باعناق) منجز او معاق ومنه بيع العبد من نفسه مأمرا أنه عتقه

(او كتابة او تدبير)

والكون العتق في هذه
اختياريا او فمابعد ما قهر يا
غابر العاطف على ما في
نسخ وفي بعضها العطف
بالواو في الكل وكثير منها
العطف بها في اعداد الكتابة
وكان وجهه انه جعل
المباشرة الحقيقية قسما وما
عداها اقساما اخر فقال
(واستيلاد وقرابة وسراية
فولاؤه له) للخبرين
المذكورين (ثم لعصبته)
المتعصبين بانفسهم الا قرب
فالا قرب كما مر في الفرائض
للخبر السابق والترتيب انما
هو بالنسبة لفوائد الولاء
المرتبة عليه من ارث وولاية
ترويض وغيرهما لا لبوته
فانه يثبت لعصبته مع في
حياته ومن ثم لم تعد ارثه
به دونهم ورثا به كالمعتق
مسلم نصرانيا ومات في
حياته وله بنون نصارى
فانهم الذين يرثونه ثم المتقل
اليهم الارث به لا ارثه فان
الولاء لا ينتقل كما ان نسب
الانسان لا ينتقل بموته
وسببه ان نعمة الولاء تختص
به ومن ثم قالوا الولاء لا
يورث بل يورث به اما
العصبة بغيره كالبنات مع
الابن ومع غيره كهي مع
الاخت فلا ترث به (و) من
ثم (لا ترث امرأة بولاء)

من أقرب بقرينة الخ كما هو صريح صانع المغنى (قوله كذا قيل) وعن قال بذلك المغنى (قوله كما مر) أى في
تنبيه أوائل الباب وقوله مرانفا أى في ذلك التنبيه خلافا لما يوهى صديقه وقوله في صورة عبارته هناك وقد
ذكرنا انه لو جاءنا من مسلم فالامام دفع عتقه من بيت المال ويعتقه عن كافة المسلمين اه (قول التزريق)
أى او بعض باعناق أى او باعناق غيره رقيقه عنه باذنه اه مغنى (قوله او منجز) الى الكتاب في النهاية لا
قوله على ما في نسخ الى فقال وقوله للخبر السابق وقوله وهذا مستثنى الى التزريق وقوله ولو كان معني الاب الى التزريق
وقوله أى الاب الى ثم يرد واليه (قول) ومنه) أى من الاعتناق عبارة المغنى منجز اما مستثالا او بوض
كبيع العبد من نفسه او ضمنا كونه له اعتق عبدك عنى فاجابه او معاق على صفة وجدت اه (قول مامر) أى
في أوائل الباب قبيل التنبيه (قوله في هذه) أى الاحوال الثلاث نهاية (قوله على ما في نسخ) أى من عطف
هذه باو وما يرد بالواو (قوله وكان وجهه) أى ما في الكثير (قوله المباشرة الحقيقية) وهى الاعتناق
والكتابة (قوله فقال الخ) عطف على قوله غابر العاطف (قول التزريق) كزورث قريبه الذى يعتق
عليه او ملكه ببيع او هبة او وصية وقوله او سرأيه كفى عتق احد الثريكين المورث به به مغنى (قول الخبرين
المذكورين) أى في أول الفصل وعبارة المغنى اما بالاعتناق فالخبر السابق واما بغيره فبالقياس عليه اما
اذا اعتق غيره بعده عنه بغير اذنته فانه يحل ايضا السكن لا يثبت له الولاء واما ما ثبت للمالك خلافا لما وقع في
اصل الروضة من انه يثبت له لاله المالك ولو اعتق عبده على ان لا ولاء له عليه او على ان يكون سائبة او على انه
لغيره لم يطل ولاؤه ولم ينتقل كنسبه لخبر الصحيحين كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل قضاء الله احق
وشرطه اوثق انما الولاء لمن اعتق اه (قوله المتعصبين) الى الكتاب في المغنى الا قوله كالبنات الى الارث
وقوله لان الولاء الى المتن وقوله ولان نقصه الى وخرج (قوله المتعصبين بانفسهم) سيذكر محترزه (قوله
للخبر السابق) وهو الولاء لكمة النسب (قوله والترتيب) أى الذى افاده ثم (قوله انما هو بالنسبة
لفوائد الولاء الخ) أى بناء على الغالب من الاتفاق في الدين ولا فقد ينعكس الترتيب سم (قوله وغيرهما) أى
بما مر في أول الفصل (قوله ومن ثم لم تعد ارثه به دونهم الخ) عبارة المغنى وهو قضية قول الشيخين فيما اذا
مات المعتق وهو مسلم والمعتق حر كافر وله ابن مسلم فيراثه الابن المسلم اه وعبارة الروض مع شرحه وان
اعتق مسلم كافر اثم مات الكافر عن المسلم واولاده وفي اولاده كافر ورثه دونهم وبذلك لم ازولاء العصبه
نابت لهم في حياة المعتق وهو المذهب اه وبذلك يعلم ان ما ياتي عن المغنى في اخر الفصل مما ينافى مامر عنه
انما مبنى على المارجوح (قوله ارثه به) أى ارث المغنى بالولاء (قوله كان نسب الانسان الخ) وذلك ان النسب
عمود القرابة الذى يجمع متفرقا ولا يتصور فيه انتقال عيش (قوله وسببه) أى سبب عدم انتقال الولاء
(قوله ومع غيره) الواو بمعنى او كما عبر به النهاية (قوله كهي مع الاخت) هل صوابه كالاخت معها فتأمل
سم (قوله من ثم) أى من اجل عدم ارث العصبه بالغير او معه (قول الماتين ولا ترث امرأة بولاء) فاذا كان
للمعتق ابن وبنت أو أب وأم أو أخ وأخت ورث المذكورون الا نثى نهاية ومغنى (قوله لان الولاء أضعف
الخ) بدليل تاخره عنه سم (قوله دون اخواتهم) فاذا لم ترث بنت الاخ وبنت العم والعمة فبنت المعتق أولى لانها
ابعد منهن نهاية (قوله وكل منتم اليه الخ) أى لم يمسح رقبته كإسمايتى رشيدى (قوله نحو اولاده الخ) النحو
استقصاى (قوله شتمتهم) أى اولاده وعتقاءه وقوله كشمات المعتق وهو بفتح المشا رشيدى (قوله فاستتبعوه)
باعناق أو كتابة أو تدبير الخ (قوله والترتيب انما هو بالنسبة لفوائد الولاء الخ) أى بناء على الغالب
من الاتفاق في الدين ولا فقد ينعكس الترتيب (قوله كهي مع الاخت) هل صوابه كالاخت معها فتأمل
(قوله اضعف) أى بدليل تاخره عنه (قوله فاستتبعوه) يتأمل

لان الولاء اضعف من النسب المتراخي واذ تراخي النسب ورث المذكور فقط الا ترى ان ابن الاخ وعم وبنيها يرثون يتأمل
دون اخواتهم (الامان عتيقوا) كل منتم اليه بنسب او ولاء نحو (اولاده) وإن سفلوا (وعتقائه) وعتقاءه وهكذا لانه صلى الله عليه وسلم جعل
الولاء على بريرة لعائشة رضى الله عنهما ولان قصة اعتاقها شتمتهم كشمات المعتق فاستتبعوه في الولاء وهذه ايسر مما في الفرائض

فلا تكرر او خرج بمنتم من عقلت به عتقة بعد العتق من حر اصلي فانه لا ولا عليه لاحد (فان عتق عليها ابو هاشم اعتق عبد افات بعد موت الاب بلا وارث) له ولا للاب بان مات عنها وحدها (فاله للبت) لالكونها بنت معتقة بل لانها معتقة اما اذ مات عنها وعن نحو اخي ايها فاله له ولا شيء لها لانه عصبية نسب وهو مقدم على معتق المعتق وهذه التي يقال اخطا (٣٧٧) فيها اربعة امة قاض لانهم راوها اقرب

مع ان لها عليه عصبية فورثوها وغفلوا عن ان المقدم في الولاة المعتق فعصبته فعتقة فعصبته فعتق معتقة فعصبته وهكذا وحكي الامام غلط او انك ايضا فيما اذا اشترى اخ واخت اباهما فعتق عليهما ثم اعتق قتا ومات ثم مات العتق فقالوا ميراثه لهما لا شترا كما في الولاة وهو غلط بل الارث له وحده (والولاة لعل العصبية) كالنسب فلومات معتق عن ابنين وثبت لهما ولاء العتق فمات احدهما عن ابن فولاء العتق للابن لانه لو قدر موت العتق حينئذ لم يرثه الا الابن ولو مات المعتق عن ثلاث بنين ثم مات احدهم عن ابن وآخر عن اربعة وآخر عن خمسة فالولاة بين العشرة بالسوية فيرثون العتق اعشارا لاستواء قريهم (ومن مسه رق) فعتق (فلا ولاء عليه لالاعتقه وعصبته) ثم بيت المال دون معتق اصوله لان ولاء المباشرة لقوته يقطع ولاء الاسترسال وهذا مستثنى مما مر ان الولاة على العتق وفروعه

يتأمل سم عبارة الرشيدى صوابه فقبوه كما هو كذلك في نسخة اه (قوله فلا تكرر) عبارة المغنى وهذه المسئلة قد تقدمت للمصنف في الفرائض وذكرها هنا توطئة لقوله فان عتق الخ اه (قوله) وخرج بمنتم من عقلت به الخ) فان هذا لم يتم الى عتق اذ ليس ابو هاشم عتقا بل حر اصلي سم (قوله) من عقلت به عتقة الخ) اي ولد العتقة الذي عقلت به بعد العتق من حر اصلي مغنى (قول المتن فان عتق عليها ابو هاشم) اي كان اشترته وقوله بلا وارث اي من النسب مغنى (قوله بان مات) اي العبد العتق (قوله) لالكونها بنت معتقة) اي لما مر انهن لا تراث مغنى (قوله اما اذ مات الخ) عبارة النهاية والمغنى هذا اذا لم يكن الاب عصبية فان كان خا وخا بن عم قريب او بعيد فيرث العتق له ولا شيء لها اه (قوله) وقوله لانه اي نحو اخي ابى البنت (قوله عصبية نسب) اي لم يبق العبد (قوله) وهذه) اي مسئلة اما اذ مات عنها وعن نحو اخي ايها (قوله اربعة امة قاض) اي غير المتفقة نهاية (قوله) مع ان لها عليه عصبية) اي بولائها عليه مغنى (قوله) فورثوها) من التوريث عبارة النهاية فجعلوا الميراث للبنت اه (قوله) ثم اعتق اي الاب (قوله) لا شترا كما في الولاة) عبارة المغنى لانهما معتقا معتقه اه (قوله) بل الارث له) اي الاخ (قوله) كالنسب) ولما رواه ابو داود وغيره عن عمرو وعثمان وعلى رضى الله تعالى عنهم الولاة للكبر وهو يعظم الكف وسكون الباء اكبر الجادة في الدرجة والقرب دون السن مغنى زاد النهاية ومثل هذا لا يكون الا عن توقيف اه (قوله عن ابنين) او اخوين مغنى (قوله) اي دون ابن الابن عرش (قوله) دون معتق اصوله) صورته ان ولد رقيقة رقيقا من رقيق او حر واعتق الولد ما لم يكن واعتق ابو هاشم او امه ما لم يكن مغنى وشرح المنبر قال البجيرمي قوله ان ولد رقيقة الخ بان يزوج شخص امه فتاتي بولد ثم يعتقه سيدها ثم يبيع الامة فيعتقها ما شترتها فالولاة على الولد لعتقه لالامة عرش وقوله واعتق ابو هاشم اي اذا كانا رقيقين وقوله او امه اذا كانت هي الرقيقة فقط اي فلا ولاء على ذلك الولد لمعتق ابو هاشم او امه اه (قوله) وهذا مستثنى مما مر الخ) اي عن اخي قول المصنف الا من عتقها واولاده عبارة المغنى وهذا مستثنى من استرسال الولاة على اولاد المعتق واحفاده واستثنى الرافعي صورة اخرى وهي من ابو هاشم اصلي فلا يثبت الولاة عليه لموا الى الام على الاصح لان الانتساب الاب ولا ولاء عليه فكذلك الفروع فان ابتداء حرية الاب بطل دوام الولاة لموا الى الام كاسيات فدوامها اولى بان يمنع ثوبتها لهم اما عكسه وهو معتق تزوج بحرة اصلية في ثبوت الولاة على الولد وجهان اصحهما يثبت تبعاً للنسب والثاني لانها احد الوالدين فخرتها بنوع الولاة على الولد كالاب ولا ولاء على ابن حرة اصلية مات ابو هاشم ففان عتق ابو هاشم بعد ولادته قبل عليه ولا تبعاً لايه ام لانه لم يثبت ابتداء فكذلك بعده كالوكان ابو هاشم حرين وجهان رجح منهما الملقني وصاحب الانوار الاول ومن ولد بين حرين ثم رق ابو هاشم زال رقمه الا ولاء عليه لان نعمة الاعناق لم تشمله لحصول الحرية له قبل ذلك نفعه عليه الزكشي اخذ انما ياتي اه وكذا في الروض مع شرحه الا قوله اما عكسه الى ولا ولاء على ابن حرة وقوله ومن ولد بين حرين الخ وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض وشرحه ما نصه وعبارة العباب ولا على ولد حرة اصلية من عتق او من رقيق فان عتق فولاً ولموا الى ابيه اه فانظر الفرق بين قوله من عتق وقوله فان عتق الخ اه (قوله على العتق) خبر ان الولاة (قوله) ومن ثم لموا تزوج عتق بحرة اصلية الخ) انظره مع امر انفعان العباب من قوله ولا على ولد حرة اصلية من عتق سم وقد تقدم

(قوله) وخرج بمنتم من عقلت به الخ) فان هذا لم يتم الى عتق اذ ليس ابو هاشم عتقا بل حر اصلي (قوله) فانه لا ولاء عليه الخ) عبارة الروض وشرحه ولا ولاء على من ابو هاشم اصلي ولم يمس الرق احداً بانه واه عتقة لان جهة

(٤٨) - شرواني وابن قاسم - عاشر) وان سفلوا وكذا من ابو هاشم اصلي فلا ولاء عليه لموا الى امه لان الانتساب للاب ومن ثم لموا تزوج عتق بحرة اصلية ثبت الولاة على الولد لموا الى ابيه (ولو نكح عبد معتقة فانت بولد فولاً ولموا الى الام) لانهم انعموا عليه لعتقه بعتقها (فان اعتق الاب انجر) الولاة اي بطل وانقطع من حين عتق الاب عن موا الى الام (الى واهيه) لان الولاة فرع النسب الى واهيه والنسب اليه وان علادونها وانما ثبت او اليها عند تعذر من جهة الاب برقه فاذا امكن بعتقه عاد لموا ضعه

عنه التوقف فيما قاله العباب وعن المغني انه وجهه سرجوح **(قوله فاذا انقرضوا الخ)** عبارة المغني **(تنبيه)**
 معنى الانجرار ان ينقطع من وقت عتق الاب عن موالى الام فاذا انجر الى موالى الاب فلم يبق منهم احد لم
 يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال ولو لحق موالى الاب بدار الحرب فبسبب اهل يعود الى الام
 لموالى الام حتى ابن كج في التجريد فيه وجهين وينبغي ان يكون كالمسئله قبلها يعني كما هو ظاهر اه كمسئله
 انقرض موالى الام فلا يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال وقال السيد عمر قوله اي المغني
 وينبغي ان يكون النسخ اي فينجر لموالى الام اه لعله من تحريف الناسخ والاصل فلا ينجر النسخ ثم قال اي السيد
 عمر لكن يبق النظر فيما لو عاد موالى الاب الى الحرية هل يعود اليهم الولاء لانه لما زال عنهم المانع وقد زال او لا
 محل تأمل ولعل الاول افر باه **(قوله ولو كان النسخ)** ليس بغاية عبارة المغني ومحل الانجرار الى موالى الاب
 اذا لم يكن معتق الاب هو الابن نفسه فان اشترى اياه فعتق عليه فلا يصح أن ولاء الابن باق لموالى امه كما سيأتي
 اه اي في قول المصنف وكذا ولاء نفسه في الاصح قلت الخ **(قوله ويستقر)** اي ولا يتوقع فيه انجرار مغني **(قول)**
 لانه اي الاب **(قوله ما بقي النسخ)** ما مصدرية عبارة النهاية لان وجود مانع النسخ **(قول المتن)** ولو ملك هذا الولد
 اياه النسخ ويتصور ذلك في نكاح الغرور بان يغرق رقيق بحرية امه في وطء الشبهة ونحو هار ووض مع شرحه
(قوله ولواء اخوته لايه) تصدق بالاخوة للاب والام وبالاخوة للاب وحده عش **(قول المتن اليه)**
 أي الولد قطعاً مغني **(قوله وعتيقة اخرى)** الو او بمعنى او كما عبر به النهاية والمغني **(قوله يجره اليه)** كالو اعني
 الاب غيره ثم يسقط ويصير كحر لولاء عليه مغني **(قوله ومن ثم الخ)** اي من اجل استحالة ثبوت الولاء
 للشخص نفسه سم **(قوله تثبت للسيد على فن النسخ)** اي ولم تثبت لذلك لقن وإن اعتق نفسه بالكتابة واداء النجوم
 او بشرائها لانه يلزم ثبوت الولاء للشخص على نفسه سم **(قوله واخذ منه النجوم الخ)** اي وعتيقة **(خاتمة)**
 لو اعتق عتيق ابا معتقه فلكل منهما الولاء على الاخر وإن اعتق اجنبي اختين لا يوين او لا يفاشترى اباها
 فلا ولء لواحد منهما على الاخرى ولو خلق حر من حرين اصلين واجداده ارقام يتصور ذلك في نكاح
 الغرور وفي وطء الشبهة ونحوهما فاذا اعتقت ام امه قالوا لاء عليه لمعتقها فان عتق ابو امه انجر الولاء الى مولاها
 فاذا عتقت ام ابيه انجر الولاء الى مولاها فاذا عتق ابو ابيه انجر الى مولاها لان جهة الابوة اقوى واستقر
 عليه حتى لا يعود الى من انجر اليه كما مر ولو اعتق كافر مسلماً وله ابن مسلم وابن كافر ثم مات العتيق بعد موت
 معتقه فولاءه للمسلم فقط ولو اسلم الاخر قبل موته فولاءه لاولاه ولو مات في حياة معتقه فميراثه لبيت المال اه
 مغني وكذا في الروض مع شرحه لا قوله ولو مات في حياة معتقه الخ المخالف لكلامه وكلام غيره المارين عند
 قول المصنف ثم لعصته **(كتاب التدبير)**

(قوله هو لغة) الى قوله ولا يرد في المغني لا قوله أو مع شيء قبله ولى قوله وهما في الارشاد في النهاية لا قوله
 فلم الى وأصله وقوله على أن ما أطلقه الى المتن وقوله أو بعضه فيعينه وارثه وقوله لا يحويده الى المتن وقوله
 فان قلت الى المتن وقوله ومن ثم الى المتن وقوله ومن التدبير المقيد لا المعلق خلا فالبعضهم **(قوله النظر في عواقب)**
 الاب لا ذل ولا ولء عليه ولا من جهة الام لان الاتساع الى الاب ولا ولء عليه فكذلك الفرع فان ابتداء حرمة
 الاب يبطل دوام الولاء لموالى الام فدوامها الى ان يمنع ثبوته لهم ولا ولء على ابن حرة اصلية مات ابو
 رقيقا فان عتق ابو بعد ولادته فهل عليه ولء تبعاً لايه ام لا لانه لم يثبت ابتداء فكذلك بعده كالمال كان اواه
 حرين وجمان رجع منهما البلقيني وصاحب الانوار الاول اه وعبارة العباب ولا على من لا يمس الرق
 أحداً بانه وامه عتيقة ولا على ولد حرة اصلية من عتيق أو من رقيق فان عتق فولاءه لموالى ابيه فانظر الفرق
 بين قوله من عتيق وقوله فان عتق الخ انظر مع ما في أعلى الها مش عن العباب من قوله ولا على ولد حرة اصلية
 من عتيق **(قوله ومن ثم تثبت للسيد على فن كاتبه أو باع النسخ)** أي ولم يثبت لذلك لقن وإن اعتق نفسه بالكتابة
 وادى النجوم أو بشرائها لانه يلزم ثبوت الولاء للشخص على نفسه **(قوله ومن ثم الخ)** أي لاجل استحالة
 ثبوت الولاء للشخص على نفسه **(كتاب التدبير)**

ولا يعود لموالى الام ولو كان
 معتق الاب هو الابن نفسه
 فسيأتي (ولو مات الاب
 رقيقاً وعتق الجدة) ابو الاب
 وإن علا دون ابي الام
 (انجر) الولاء (الى مواليه)
 اي الجدة لانه كالاب ويستقر
 فبعدهم لبيت المال (فان
 اعتق الجد والاب رقيق
 انجر) لموالى الجد (فان
 اعتق الاب بعده) اي بعد
 انجرار لموالى الجد (انجر)
 من موالى الجد (الى مواليه)
 اي الاب لانه انما انجر
 لموالى الجد لرقه فاذا اعتق
 عاد لمواليه لانه اقوى ثم
 بعد مواليه لبيت المال
 (وقيل) لا ينجر لموالى الجد
 بل يبقى لموالى الام حتى
 يموت (الاب) رقيقاً (فينجر
 الى موالى الجد) لانه ما بقي
 مانع فاذا مات زال المانع
 (ولو ملك هذا الولد) الذي
 من العبد والعتيقة (اباه
 حر ولا اخوته لايه) من
 موالى الام (اليه) لان اياه
 عتق عليه فثبت له الولاء
 عليه وعلى اولاده من امه
 وعتيقة اخرى (وكذا ولء
 نفسه) يجره اليه (في الاصح)
 كاخوته (قلت الاصح
 المنصوص لا يجره والله
 أعلم) بل يبقى لموالى امه والا
 لثبت له على نفسه وهو محال
 ومن ثم تثبت للسيد على فن
 كاتبه أو باع نفسه وأخذ
 منه النجوم أو الثمن
(كتاب التدبير)

الامور وشرعاً تطبيق عتق بالموت وحده او مع شيء قبله من الدبر لان الموت ببر الحياة ولا يرد عليه الدين من راس المال في اذامات فان مات حر قبل موت في بشرة او برم مثلاً فان مات فجأة لانه ليس تعلية بالموت وإنما يتبين به عتق قبله (٣٦٩) فعمل انه متع علقه بوقت قبل الموت او بعده

كان محض تعليق لان تدبير
فلا يرجع فيه بالقول
قطعا ويعتق من راس المال
ان خلا الوقت عن مرض
الموت او زاد على مدته
كما ياتي واصله قبل الاجماع
تقريره صلى الله عليه
وسلم لمن دبر غلاما لا
يملك غيره عليه واركانه
مالك وشرطه تكليف الا
في السكران واختيار ومحل
وشرطه كونه قنا غير ام ولد
كما يعلنان من كلامه وصيغة
وشرطها الاشعار به لفظا
كانت او كتابة او إشارة وهي
صريح او كناية (صريحه)
ألفاظ منها (انت حر بعد
موتى او اذامت او متى مات
فانت حر) او عتق (او
اعتقتك) او حررتك (بعد
موتى) ونحو ذلك من كل
مالا يحتمل غيره ونازع
البلقينى في اذامت اعتقتك
او حررتك بانه وعد نحو
ان اعطيتني ألف درهم
طلقتك ويجاب بان ما بعد
الموت لا يحتمل الوعد بخلاف
ما في الحياة على ان ما اطلقه
في طلقته مرفيه ما يرد
(وكذا دبرتك او انت مدبر
على المذهب) لان التدبير
معروف في الجاهلية وقرره
الشرع واشتهر في معناه فلا

الامور) اى التامل اى فيها رمنه قوله عليه الصلاة والسلام التدبير نصف المعيشة عناني (قوله او مع شيء قبله)
اى بخلافه مع شيء بعده فانه تعليق عتق بصفة كما سياتى رشيدى وعش (قوله من الدبر) اى ولفظ التدبير
ما خوذ من الدبر معنى (قوله لان الموت الخ) اى سمي لان الخ نهاية (قوله ولا يرد عليه) اى على تعريف
التدبير منعاً (قوله فان فجأة) اى او بمرض لا يستغرق شهرا او يوما كما يؤخذ ذلك من قوله في الفصل الآتى
عند قول المتن ويعتق بالموت من الثلث الخ وحيلة عتق كله الخ عش ويصرح بذلك قول الشارح الآتى
آتفا فعمل انه الخ (قوله وإنما يتبين به الخ) اى بالموت (قوله فلا يرجع) ببناء المفعول (قوله ان خلا الوقت)
اى الذى قبل الموت وعلق به العتق (قوله على مدته) اى مرض الموت (قوله كما ياتي) اى في الفصل الآتى
(قوله تقريره الخ) عبارة شيخ الاسلام خبر الصحيحين ان رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه الله صلى الله
عليه وسلم فقبره له وعدم انكاره يدل على جوازه واسم الغلام يعقوب ومدبره ابو مذكور الانصارى اه
زاد المغنى وفي سنن الدارقطنى ان النبي صلى الله عليه وسلم باع بعد الموت ونسب الى الخطا ه عبارة الجيرمى
قوله فباعه الخ وبيعه صلى الله عليه وسلم كان بالولاية العامة والنظر في المصالح وباعه بثمانمائة درهم ثم ارسل
ثمنه الى سيده وقال اقض دينك ابن شرف على التحرير وقوله فقبره الخ اى حيث لم يقل لغيره هذا التدبير
سم اه بجيرمى (قوله واركانه مال الخ) عبارة المنهج مع شرحه واركانه ثلاثة صيغة مالك ومحل وشرط
فيه كونه رقيقا غير ام ولد لانهما تستحق العتق بجهة اقوى من التدبير وشرط في الصيغة افظ يشعر به في معناه
ما مر في الضمان اما صريح الخ (قوله الا في السكران) اى المتعدى (قوله واختيار) ينبغى ان محل اشتراط
الاختيار ما لم يذره فان ذره فأكرمه على ذلك صح تدبيره عش (قوله كما يعلنان) اى اشتراط المالك بما
ذكر واشتراط المحل باذ كر (قوله او كتابة او إشارة) في ادخالهما في الصيغة تسامح والاولى صنيغ شرح
المنهج المار آتفا (قوله الفاظ منها انت حر الخ) اى فابوهمه كلامه من الحصر فباذ كر ليس بمراد فلو قال
مثل كذا كان اولى معنى (قول المتن او اعتقتك الخ) عطف على انت حر بعد موتى (قوله ونحو ذلك الخ)
كانت مفكوك الرقة بعد موتى معنى (قوله بانه وعد) اى فيكون لغوا عش (قوله مرفيه ما يرد) اى اذ
قد ير يد بطلتك معنى فانت طالق فيكون تعليقا سم (قول المتن وكذا دبرتك او انت مدبر) اى بلا احتياج
مادة التدبير الى ان يقول بعد موتى بخلاف غيرها كما يؤخذ من صنيغه بجيرمى (قوله ويصح) الى قوله ويفرق
في المغنى الا قوله او بعضه فيعينه واره (قوله لا نحو يده الخ) وفاقا للاسنى والمغنى والعباب وخلافا للنهاية
وواقفه سم عبارة النهاية وفي دبرت يدك مثلاً وجهاً اصحهما انه تدبير صحيح في جميعه لان كل تصرف قبل
التعليق تصح اضافته الى محض محله وما لا فلا وظاهر انه لفظ بصريح عجمي لا يعرف معناه لم يصح وان له
كسر التاء للذكر وفتحها للثؤنث لم يضراهما وفي سم بعد ذكرها مانصه عبارة الروض ودبرت نصفك
صحيح ولا يسرى ودبرت يدك هل هو لغوام تدبير صحيح وجهاً اه قال في شرحه كنظيره في القذف قاله
الرافعي وقضيته ترجيح الاول وهو الظاهر كما قاله الزركشى اه واول قد يقال قضية قاعدة ان ما قبل التعليق
صح اضافته الى بعض محله ترجيح الثاني لان التدبير يقبل التعليق كما سياتى في تأمل نعم قوله في شرحه عقب
فهل هو لغو يعنى ليس بصريح يقتضى ان الخلاف في مجرد الصراحة اه (قوله ويفرق بينه) اى التدبير

(قوله على ان ما اطلقه في طلقته مرفيه ما يرد) اى اذ قد ير يد بطلتك معنى فانت طالق فيكون تعليقا
(قوله ويصح تدبير نحو نصفه او بعضه فيعينه) اى وفي دبرت يدك مثلاً وجهاً اصحهما انه تدبير صحيح في جميعه
لان كل تصرف قبل التعليق تصح اضافته الى بعض محله وما لا فلا وظاهر انه لفظ بصريح التدبير اعجمي
لا يعرف معناه لم يصح وان له كسر التاء للذكر وفتحها للثؤنث لم يضراهما وفي سم بعد ذكرها مانصه عبارة الروض ودبرت نصفك صحيح ولا يسرى ودبرت يدك هل هو لغوام تدبير صحيح وجهاً اه قال

يستعمل في غيره وبه فارق ما ياتي في كائنتك انه لا بد ان يضم له فاذا اديت فانت حر او نحو ويصح تدبير نحو نصفه او بعضه فيعينه
وارئه ولا يسرى لا نحو بده كما اقتضاه كلام الرافعي راعته الزركشى وغيره ويفرق بينه وبين العتق بانه اقوى

قائل التعبير فيه بال، من عن الجملة بخلاف (٣٨٠) التدبير ومن ثم لو قال إن مات فبدل حرة فمات عتق كله لان هذا يشبه العتق المنجز من حيث

(لزمه بالموت بخلاف دبرتها) ويصح بكنائية عتق) وهي ما يحتمل التدبير وغيره (مع نية كناية سيالك بعد موتى) او اذ ماتت فانت حرام أو مسيب ونحو ذلك لانه نوع من العتق فدخلته كنياته ومن الكناية هنا صريح الواف كحسبتهك بعد موتى فان قلت هذا صريح في الوصية بالوقف من الثالث بعد الموت كما مر وما كان صريحاً في بابه ووجد نفاذاً في موضوعه لا يكون كناية في غيره قلت الوصية والتدبير متحدان أو قريبان من الاتحاد كما يعلم بما يتأني فصحت نية التدبير بصريح الوصية القريبة لذلك (ويجوز) التدبير (مقيداً) بصفة (كانت في هذا الشهر أو) هذا (المرض فانت حر) فان وجدت الصفة المذكورة ومات عتق والا فلا ونبه بقوله في هذا الشهر على انه لا بد من امكان حياته المدة المعنية عادة فنحو ان مات بعد الف سنة فانت حر باطل (ومعلقاً) على شرط آخر غير الموت (كان دخلت) الدار (فانت حر بعد موتى) لانه اوصية او تعليق عتق بصفة وكل منهما يقبل التعليق فان وجدت الصفة ومات عتق والا (توجد) فلا يعق (ويشترط الدخول قبل موت السيد) كما هو

(قوله قائل التعبير فيه بال بعض الخ) يتأمل مع ما رجحه فيما تقدم في العتق فيما إذا اضاف له جزء ان عتق الجميع بطريق السراية سم (قوله ومن ثم) اي لاجل كون العتق أقوى من التدبير (قوله لو قال ان مات الخ) عبارة العباب وان تجز تدبيره اي اليد مثلاً فهل يباغوا ويكون تدبير المكاه وجهان كظاير في القذف وان عاقه كاذمات فيدك حرصه فاذا مات عتق كله انتهت وكان وجه عتق الكل ان هذا العتق ليس من باب السراية لان الجزء المعين كاليد لا يتصور اتصافه وحده بالعتق بخلاف الجزء الشائع ولو كان هذا العتق من باب السراية لم يعق كله اذ لا سراية بعد الموت اه سم بحذف (قوله من حيث لزومه بالموت) هل المراد ان يخرج من الثالث كما هو حكم التدبير سم وظاهر ان الامر كذلك (قوله بخلاف دبرتها) يتأمل سم ولعل وجه التامل ان قول الشارح هذا لو رجع الى قوله لان هذا يشبه العتق المنجز الخ فظاهر المنع او الى ما قبله فيه مصادرة (قول المتن مع نية) اي مقارنة لا يلاحظ ويأتي فيه ما مر في العتق كناية والمعتمد منه الا اكتشاف بمقارنتها بجزء من الصيغة عشر (قوله او اذ مات) الى قول المتن على التراخي في المعنى الا قوله فان قلت الى المتن (قوله ونحو ذلك) وقوله أنت حر بعد موتى أو است بجر لا يصح كنهه في الطلاق والعتق أي في قوله أنت طالق أو است بطالق وقوله أنت حر أو است بجر وهذا كإطلاق الأذرع فيما إذا أطلق أوجهات أرادته فان قاله في معرض الانشاء عتق او على سبيل الاقرار فلا على ما قاله في الاقرار معنى واسى (قوله صريح الواف) قضيته ان كنياته ليست كناية في العتق وقياس كناية الطلاق انها كناية هنا عتق (قوله بما يأتي) اي في آخر الفصل (قوله القرية الخ) الأولى اسقاطه (قوله بصفة) عبارة المعنى مع المتن ويجوز التدبير مطلقاً كما سبق ومقيداً بشرط في الموت بمدة يمكن بقاء السيد اليها (قوله أو هذا المرض) أي سواء كان الموت بالمرض أو بغيره فيه كان انهدم عليه جدار عتق (قوله ومات) ينبغي حذفه اذ الصفة هي موتة في الشهر أو المرض اما شار اليهما كما لا يخفى رشدي عبارة المعنى فان مات على الصفة المذكورة عتق والا فلا (قوله على شرط اخر الخ) اي في الحياة معنى (قوله وكل منهما يقبل التعليق) مثال تعاقب التعاقب ما مر في باب الطلاق في نحو ان اكلت ان دخلت فالاول عتق على الثاني ومن ثم فلا تطاق الا ان فمات الاول بعد الثاني كما مر رشدي (قول المتن ويشترط) أي في حصول العتق معنى (قوله بطل التعاقب) فلا تدبير معنى ونهاية (قول المتن فان قال ان مات ثم دخلت) او اذ دخلت الدار بعده موتى وقوله اشترط اي في حصول العتق معنى (قوله ان تعاقب عتق بصفة) اي لا تدبيراً كما سياتي رشدي عبارة المعنى تنبيه هذا تعاقب عتق بصفة لا تدبير كما سائر التعاقب فلا يرجع فيه بالقول لانه لان التدبير تعاقب العتق بموته وحده وهما عاقبة بموته ودخول الدار بعده اه (قوله بقضية ثم)

في شرحه كظاير في القذف قال الرافعي وقضيته ترجيح الاول وهو الظاهر كما قاله الزركشي اه وأقول قد يقال قضية قاعدة ان ما قبل التعاقب تصح اضافته الى بعض محله ترجيح الثاني لان التدبير يقبل التعاقب كما سياتي فلينظر نعم قوله في شرحه عقبه هل وافقوا يعني ليس بصريح يقتضي ان الخلاف في مجرد الصراحة وعبارة العباب وان تجز تدبيره مثلاً فهل يباغوا او يكون تدبير المكاه وجهان كظاير في القذف وان عاقه كاذمات فيدك حرصه فاذا مات عتق كله اه وكان وجه عتق الكل ان هذا العتق ليس من باب السراية لان الجزء المعين كاليد لا يتصور اتصافه وحده بالعتق بخلاف الجزء الشائع ولو كان هذا العتق من باب السراية لم يعق كله اذ لا سراية بعد الموت لكن قولنا لان الجزء المعين كاليد لا يتصور اتصافه وحده بالعتق فيه نظر لان هذا لا يمنع صحة السراية بدليل ظاير في الطلاق الا ان يفرق فيما تامل (قوله قائل التعبير فيه بال بعض) يتأمل مع ما رجحه فيما تقدم في العتق فيما إذا اضاف له جزء ان عتق الجميع بطريق السراية (قوله من حيث لزومه الخ) هل المراد ان يخرج من الثالث كما هو حكم التدبير (قوله بخلاف دبرتها) يتأمل (قوله فنحو ان مات بعد الف سنة فانت حر باطل) في التجريد وجهان عن الروايات (قوله ومن ثم لو اتى بالواو) لو اتى بالواو كان مت ودخلت اشترط الدخول بعد الموت الا ان يريد الدخول قبله هذا هو المعتمد

صريح لفظه فان مات قبل الدخول بطل التعليق تعلم أنه لا يصير مدبراً الا بعد الدخول (فان قال ان) أي
او اذا (مت ثم دخلت فانت حر) كان تعليق عتق بصفة (اشترط دخول بعد الموت) عملاً بقضية ثم ومن ثم لو اتى بالواو وأطلق

أى من الترتيب في ذلك معنى (قوله أجزأ الدخول قبل الموت) وفاذا الغنى واليه ميل كلام الاسنى وخلاف الروض والنهاية عبارتهما وكذا لو كان ان مت ودخلت الدار فانت حرا شرط الدخول بعد الموت الا ان يريد الدخول قبله اه زاد الثاني فيتبع وهو المعتمد اه (قول المتن وهو على التراخي) مقتضاه ترك العبد على اختياره حتى يدخل وفيه ضرر على الوارث والاوجه ان محله قبل عرض الدخول عليه فان عرض عليه فاني فللوارث بيعه كتنظيره في المشيئة الآتية اسنى ومعنى ويبقى في الشارح مثله (قوله وان كان) أى اشترط التراخي وقوله يوجب عدم اشتراطه (قوله ومن التدبير المقيد لا المعلق الخ) قد يقال المعلق عليه في هذا القول ليس هو الموت وحده اذ قد علق على الدخول او المشيئة ايضا وسيأتى ان ما هو كذلك لا يكون تدبير او يوجب بان المعلق على الدخول او المشيئة او المقيد بذلك ليس هو الحرية حتى ينافى كونه تدبير ابل تعليق الحرية بالموت فليتأمل سم (قوله خلافا لبعضهم) يعنى الجوهري في شرح الارشاد سم (قوله ان يقول اذا ومتى الخ) عبارة النهاية ولو قال اذ مات فانت حرا ن دخلت الدار واشتت ونوى شيئا الخ وعبارة المغنى والروض مع شرحه قوله اذ مات فانت حرا ن دخلت الدار واشتت وانت حرا اذا مت ان شئت او اذا شئت احتمل ان يريد به المشيئة في الحياة او المشيئة في الموت فيعمل بنيتها فان لم ينو شيئا حمل على المشيئة بعد الموت وكذا سائر التعليقات التي توسط فيها الجزاء بين الشرطين كقوله لزوجه ان او اذا دخلت فانت طالق ان كلمت زيد افا انه يعمل بنيتها فان لم ينو شيئا حمل على تأخير الشرط الثاني عن الاول وتشرط المشيئة هنا فور ا بعد الموت عند الاكثرين اه (قوله فان نوى شيئا) أى من كون الدخول او المشيئة في الحياة او بعد الموت سم ومرآة نفعان الروض وشرحه والمغنى مثله وقال ع ش أى من الفور او التراخي ويعلم ذلك منه بان يخبر به قبل موته اه (قوله عقب الموت) فيه نظر ظاهر بالنسبة للتعليق بالدخول مطلقا وبالمشيئة بمعنى كما يعلم من صنع المغنى والروض مع شرحه المارآة نفا ومن مسئلة المشيئة الآتية في المتن ومن كلام الشارح هناك وخلاصة ما يستفاد من كلامهم ان التعليق الذى توسط فيه الجزاء بين الشرطين يحمل عند الاطلاق على تأخير الثاني عن الاول وهو الموت هنا مطلقا وعلى فوريته ان كان التعليق الثاني بالقضاء مطلقا او بالمشيئة بغير نحو متى وعلى التراخي في غير ذلك والله اعلم (قوله لانه السابق الخ) أى تأخير الدخول او المشيئة عن الموت كما هو صريح الاسنى خلافا لما يوهى صنيعة من رجوع الضمير الى كون التأخير فوريا (قوله عن ذكره) أى ذكر الموت (قوله من تأخير المشيئة) أى مثلا وقول ع ش قوله من تأخير المشيئة وعليه فلو قدم ذكر المشيئة على الدخول هل يكون الحكم كذلك فيه نظرو قضية قوله الاق اما لو صرح بوقوعها بعد الموت او نواه فيشترط وقوعها بعده بلا فور انه هنا كذلك اه مبنى على ان قول الشارح دخلت واشتت مثال واحد وليس كذلك بل مثالان كما هو صريح صنع الروض وشرحه والمغنى كما مر ومفاد والفرق بينه وبين ان دخلت وكلمت زيد افا ن طالق فانه لا فرق فيه بين تقدم الاول وتأخره ان الصفتين المعلقين عليهما الطلاق من فعله غير بينهما تقدما وتأخيرا والصفة الاولى في مسئلتنا ليست من فعله وذكر التي من فعله عقبها يشعر بتأخرها ش مر (قوله أجزأ الدخول قبل الموت الخ) عبارة الروض اشترط الدخول بعد الموت الا ان يريد قبله اه وكذا ش مر (قوله ومن التدبير المقيد لا المعلق خلافا لبعضهم) يعنى الجوهري في شرح الارشاد ان يقول الخ قد يقال المعلق عليه في هذا القول ليس هو الموت وحده اذ قد علق على الدخول او المشيئة ايضا وسيأتى آخر الصفحة ان ما هو كذلك لا يكون تدبير او يوجب بان المعلق على الدخول او المشيئة او المقيد بذلك ليس هو الحرية حتى ينافى كونه تدبير ابل تعليق الحرية بالموت فليتأمل فقد يقال لو كان المعلق على ما ذكره تعليق الحرية بالموت اعتبر وجوده اعنى ذلك المعلق عليه اولا ويمكن ان يجاب بمنع هذه الملازمة فليتأمل (قوله خلافا لبعضهم) أى الجوهري (قوله فان نوى شيئا) أى من كون الدخول او المشيئة في الحياة او بعد الموت (قوله والا حمل على الدخول او المشيئة بعد الموت الخ) قد يقال قضية قاعدة اعتراض الشرط على الشرط اعتبار الدخول او المشيئة قبل الموت الخ ويجاب بان توسط الجزاء بين

والفرق بينه وبين ان دخلت وكلمت زيد افا ن طالق فانه لا فرق فيه بين تقدم الاول وتأخره ان الصفتين المعلقين عليهما الطلاق من فعله غير بينهما تقدما وتأخيرا والصفة الاولى في مسئلتنا ليست من فعله وذكر التي من فعله عقبها يشعر بتأخرها ش مر (قوله أجزأ الدخول قبل الموت الخ) عبارة الروض اشترط الدخول بعد الموت الا ان يريد قبله اه وكذا ش مر (قوله ومن التدبير المقيد لا المعلق خلافا لبعضهم) يعنى الجوهري في شرح الارشاد ان يقول الخ قد يقال المعلق عليه في هذا القول ليس هو الموت وحده اذ قد علق على الدخول او المشيئة ايضا وسيأتى آخر الصفحة ان ما هو كذلك لا يكون تدبير او يوجب بان المعلق على الدخول او المشيئة او المقيد بذلك ليس هو الحرية حتى ينافى كونه تدبير ابل تعليق الحرية بالموت فليتأمل فقد يقال لو كان المعلق على ما ذكره تعليق الحرية بالموت اعتبر وجوده اعنى ذلك المعلق عليه اولا ويمكن ان يجاب بمنع هذه الملازمة فليتأمل (قوله خلافا لبعضهم) أى الجوهري (قوله فان نوى شيئا) أى من كون الدخول او المشيئة في الحياة او بعد الموت (قوله والا حمل على الدخول او المشيئة بعد الموت الخ) قد يقال قضية قاعدة اعتراض الشرط على الشرط اعتبار الدخول او المشيئة قبل الموت الخ ويجاب بان توسط الجزاء بين

ونحوه من كل مزيل للملك (قبل الدخول) وغرضه عليه إذ أسر له إبطال التباقي الميت وإن كان الميت أن يبطله نعم له تنجيز عتقه كما صوبه شارح لأن القصد عتقه كيف كز وفيه نظر إذا كان يخرج كاهن الثالث ما يلزم عليه من إبطال الولاء للميت وهذا مقصود أي مقصود قلدي يتجه حينئذ أنه لا ينفذ منه فإن قلت لو استغرق ونوى بالعق تنفيذ وصية الميت فلم ينفذ لبقاء الولاء على حاله للميت حينئذ قلت لا يتصور وقوع العق للميت إلا أن عتق بماعلق عليه وعتق الوارث وإن نوى به ذلك أجنبي عما علق عليه بكل تقدر فلغائمه رأيت البغوى أطلق أنه ليس له اعتاقه ثم قال ويمكن أن يقال يعق عن الميت ويمكن بناؤه على أن إجازة الوارث تنفيذ فيجوز ويكون عتقه عن الميت أو تملك فلا يجوز كما لا يجوز بيعه اه وهو صريح في أن الأصحاب (٣٨٢) على منع اعتاق الوارث وإن ما ذكره عقبه بحث له وفيه نظر ظاهر كما علم بما قرره

قول الشارح مثلاً (قوله ونحوه) إلى قوله نعم في المغنى وإلى قوله فإن قلت في النهاية (قوله من كل مزيل للملك) قال سم نقلنا عن الطبري أنه يحرم عليه وطؤها أيضاً لا محالة أن تصير مستولدة من الوارث في آخر عتقها ع وش وفيه وقف وقياس الإجازة الآتية الجواز والعق بمجرد وجود الدخول فليزج (قوله وعرضه الخ) أي من الوارث ع ش (قوله إذ ليس له إبطال تعليق الميت) كما لو أوصى لرجل بشيء ثم مات ليس للوارث بيعه وإن كان للوصى أن يبيعه نهاية إذا لمغنى وليس للوارث منعه من الدخول وله كسبه قبله اه (قوله نعم له) أي للوارث (قوله كما صوبه) الا وفق لتفسيره الآتي على ما صوب به الخ (قوله إذا كان يخرج كله من الثلث الخ) فيه أنه تقدم عن المغنى والرشدي ويأتي في الشارح إن ما هنما من التعليق بصفة لأمن التدبير فيعتق من رأس المال إلا أن يفرض كلامه فيما إذا كان التعليق في مرض الموت (قوله لو استغرق) أي الثلث المدبر (قوله أنه ليس له) أي للوارث (قوله يعق) أي الوارث (قوله بناؤه) أي اعتاق الوارث المدبر (قوله وإن ما ذكره الخ) أي البغوى بقوله ويمكن أن يقال يعق عن الميت الخ (قوله فليس هنا إجازة) أي لأنها إنما تكون فيما زاد على الثلث (قوله بيناته) أي اعتاق الوارث على أنها أي إجازة (قوله لو صح) أي اعتاق الوارث (قوله فانه لا يمنع) أي تنجيز الوارث عتق المكاتب (قوله لا يمنع التصرف) قد يقال الكلام هنا فيما بعد موت السيد وحكم المدبر حينئذ كحكم المكاتب بل اشد لزوماً (قوله لجواز رفعه الخ) مرافيه (قوله فيما لم يخرج منه) أي في البعض الذي لم يخرج من الثلث (قوله ولزمه قيمته) يتأمل سم وجهه ظاهر إذ الوارث إنما تصرف في حق نفسه فلا وجه للزوم القيمة عليه وعلى فرض تسليمه فلن تكون هذه القيمة (قوله أما لا يزال) إلى قوله لا سيما في المغنى الا قوله ما لم يرجع إلى قوله وبالموت في الأخير الا قوله ما لم يرجع وقوله حر إلى المتن وقوله مدبر إلى المتن وقوله في غير الأخيرة وقوله أو نفي الخطاب إلى بشرط (قوله فله ذلك) ظاهره وإن طالبت المدة بعد الإجازة ولو وجدت الصفة المعلق عليها هل تنفسخ الإجازة من حينئذ أو لا وإذا قيل بعدم الانفساخ فهل الإجازة للوارث أو للعتق لا نقطاع تعلق الوارث به فيه نظر والاقرب الانفساخ من حينئذ لأنه تبين أنه لا يستحق المنفعة بعد موته اه ع وش وقوله بعد موته صوابه بعد وجود الصفة (ما لم يرجع) بأن يريد الدخول بعد امتناعه منه والمراد الرجوع قبل بيعه وإن تراخي ع ش (قول المتن ولو قال أذمت ومضى شهر الخ) أو أنت حر بعد موتي بشهر مثلاً مغنى (قوله أي بعد موتي) إلى قول المتن ولو قال إن شئت في المغنى (قوله أيضاً) أي كقوله إن مات ثم دخلت فانت حر (قول المتن استخدمه) أي وأجارته ولو أعارته مغنى (قوله ونحوه) أي من كل تصرف يزيل الملك (قوله لما مر) أي من أنه ليس له إبطال تعليق المورث شرطين كما هنا ليس من تلك القاعدة كما يعلم مما تقدم في الإيلاء ثم رأيت ما في هامش الصفحة الآتية (قوله ولزمه قيمته ولا يسرى عليه) يتأمل

لأنه إن كان يخرج من الثلث كما هو الفرض فليس هنا إجازة حتى يقال بيناته على أنها تنفيذ أو تملك وإن لم يخرج منه لم يصح على ما قاله أيضاً لما تقرر أن العتق إنما يقع عن الميت أن عتق بالصفة التي علق عليها وأما لو علقه بصفة فنجزه الوارث فهذا عتق مبتدأ فلا يجزى فيه خلاف التنفيذ والتملك بل يكون لغواً لما مر أنه لو صح لم يمكن وقوعه للميت وأنه يلزم عليه إبطال حقه من الولاء الذي قصده فإن قلت سلمنا ضعف كلام البغوى بل وأنه لا وجه له لكن ما المانع أن تنجيز الوارث هنا كتنجيزه عتق المكاتب فانه لا يمنع العتق عن الكتابة بل يكون الولاء للسيد كما سيعلم بما يأتي آخر الكتابة فيما لو مات عن ابنين وعبد قلت الفرق بين الصورتين

واضح لأن التعليق بصفة لا يمنع التصرف في رقبة القن لجواز رفعه من أصله بنحو البيع بخلاف المكاتب لأن الكتابة لازمة فيه مغنى كالاستيلاء وحينئذ يكون تنجيز العتق فيها موافقاً للزومها فوقع تنجيز الوارث مؤكداً بل رافعا ويلزم من كونها رافعا كونها إنشاء مبتدأ سبب عتقه ضعيف لجواز رفعه كما تقرر فلم يقع تنجيز الوارث مؤكداً بل رافعا ويلزم من كونها رافعا كونها إنشاء مبتدأ وقد تقرر امتناع رفعه لاستلزامه رفع ولقاء الميت الذي قصده بتعليقه لعتقه ولو خرج بعضه فقط من الثلث فظاهر أنه يصح التنجيز منه في عالم يخرج منه ولزمه قيمته ولا يسرى عليه لما يلزم عليه من إبطال حق الولاء للميت في البعض أما ما لا يزال الملك كما يجاز فله ذلك وأما لو عرض عليه الدخول فامتنع فله ما لم يرجع بيعه لا سيما إذا كان عاجزاً لا منفعة فيه فيصير كالأغنياء (ولو قال أذمت ومضى شهر) أي بعده موتي (فانت حر) فهو تعلق عتق بصفة أيضاً (فللوارث استخدمه) وكسبه (في الشهر) كماله ذلك في مرقب الدخول لبقائه على ملكه (لا يبيعه) ونحوه لما مر

وسبق ما يعلم منه ان
الصورتين ليستا تديرا
لان المعلق عليه ليس هو
الموت وحده بل مع ما بعده
(ولو قال ان) او اذا (شئت)
أو أردت مثلا (فانت)
حرل اذامت او فانت (مدير
أو أنت) مديران أو إذا
شئت أو أنت (حر بعد
موق ان شئت اشترطت
المشيئة) أى وقوعها في
حياة السيد (متصلة) بلفظه
في غير الاخيرة وقد اطلق
بان ياتي بها في مجلس
التواجب قبل موت السيد
نظير ما مر في الخلع لاقتضاء
الخطاب ذلك إذ هو تملك
كالباع والهبة ومن ثم
لواتنى ذكر المشيئة كأن
ذكر بدلها نحو دخول
أو اتنى الخطاب كان شاء
عبدى فلان فهو مدير لم
يشترط فور وان كان
جالسا معه لانه مجرد تعليق
اما لو صرح بوقوعها بعد
الموت أو نواه فيشترط
وقوعها بعده بلا فور
وبالموت في الاخيرة مالم
يرد قبله لما مر في نظيرها
آتفا في نحو ان مت فانت
حرل ان شئت لانهما مثلها في
التبادر السابق

مغنى (قوله وسبق) أى في أول الباب بقوله فعلم انه متى علق الخ (قوله ان الصورتين) أى قوله ان مت ثم
دخلت فانت حر وقوله اذامت ومضى شهر فانت حر وكذا كل تعليق بصفة بعد الموت مغنى (قوله ليس هو
الموت وحده) أى ولا مع شىء قبله عس ورشيدى (قول المتن اشترطت المشيئة) أى لصحة التدبير والتعليق
في الصورتين مغنى (قوله بلفظه الخ) عبارة المغنى اتصالا لفظيا بان يوجب الصورة الاولى عقب اللفظ وفي
الثانية عقب الموت لان الخطاب يقتضى جوابا في الحال كالبيع ولا نه كالتملك والتملك يقتضى القبول
في الحال اه (قوله في غير الاخيرة) أسقطه وقوله الآتى وبالموت في الاخيرة شرح مره اسم والمراد
بالاخيرة قوله انت مديران او اذاشت الخ (قوله وقد اطلق) حقه ان يذكر قيل قول المصنف اشترطت
المشيئة كافي النهاية (قوله بان ياتي بها في مجلس التواجب) أى ان ياتي بها قبل طول الفصل كاقدمه في العتق
بقوله والاقرب ضبطه بما مر في الخلع أى وهو يقتضى فيه الكلام اليسير عس (قوله قبل موت السيد)
لا حاجة اليه رشيدى (قوله ذلك) أى القبول في الحال مغنى (قوله لادهر) والاولى ولا نه تملك الخ كافي
المغنى لانه لغة ثانية لاصل المدعى لاعلة للعلة الاولى (ومن ثم لو اتنى ذكر المشيئة) عبارة النهاية ومحل
ما ذكره من الفورية إذا اضافه للعبد كالم من تصويره فلو قال ان شاء زيد او اذا شاء زيد فانت مدير لم يشترط
الفور كما قاله الصيمرى في الايضاح وجزم به الماوردى بل متى شافى حياة السيد صار مديرا ولو على التراخي
ولو سبق منه رد لان ذلك من حيز العتق بالصفات فهو كتعليقه بدخول الدار والفرق ان التعليق بمشيئة زيد
صفة يعتبر وجودها فاستوى فيها قرب الزمان وبعده وتعليقه بمشيئة العبد تملك فاختلف فيه قرب الزمان
وبعده وعلم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العبد العتق ثم قال لم أشأ لم يسمع منه وان قال
لا اشأؤه ثم قال اشأه فكذلك لا يصح منه فلم يعتق والحاصل انه متى كان المشيئة فورية فلا اعتبار بما شاء
اولا او متراخية ثبت التدبير بمشيئته سواء تقدمت مشيئته له على رده ام تأخرت عنه اهر بآفة شىء من عس
(قوله او نفي الخطاب) خلافا للنهاية كما مر آنفا وكان الاولى او الخطاب (قوله اما لو صرح الخ) مقابل
وقد اطلق سم (قوله وبالموت) عطف على بلفظه وفيه حزا لانه يقتضى انه ايضا في حيز قوله أى وقوعها

(قوله او اذاشت الخ) هذا المثال نظير ما تقدم في قوله ان مت فانت حر ان شئت لافرق بينهما الا بالتقديم
والتأخير وقد اختلف حكمهما حيث اطلق هنا اعتبار المشيئة في حياة السيد وفصل في ذلك بين ان يريد
شيئا فيعمل به ولا فيحمل على المشيئة بعد الموت وفي الروض وقوله اذامت فانت حر ان شئت او انت حر اذا
مت ان شئت يحتمل المشيئة في الحياة وبعد الموت فيعمل بنيتها فان لم ينوح حمل على المشيئة بعد الموت قال في
شرحه لانه اخر ذكرها عن ذكره فالسابق إلى الفهم منه تأخيرها عنه وكانهم لحظوا في هذا التملك فاعتبروا
تأخير المشيئة لتقع الحرية عقب القبول ولا فيشكل على ما مر في الطلاق من انه اذا اتوا في الشرطان يعتبر
تقديم الثاني على الاول وعليه فيستثنى منه التعليق بمشيئة الزوجة مع ان ذلك يشكل ايضا على ما لو قال ان
شئت فانت حر اذامت فانه يعتبر فيه المشيئة في الحياة كما مروا ان كان الجزاء فيه متوسطا بخلافه هنا وقد
يجاب بان المتبادر من كل منهما ما ذكر فيه لتقدم المشيئة ثم وتأخرها ههنا ولما نقل الشارح في شرح
الارشاد جواب شرح الروض بقوله وكانهم لحظوا الخ قال ويلزم عليه انه يستثنى مما مر ثم التعليق بمشيئة
الزوجة وكلامهم يخالفه فالاولى ان يجاب بان وضع التدبير الذى من جملة هذه الصيغ وجود الصفة بعد
الموت فحملنا هاهنا عند الاطلاق على ذلك وان خالف قضية ما مر ثم عملا بوضع اللفظ ثم بوضع اصل صيغة
التدبير ههنا فليتأمل جدا فان المقام في غاية الاشكال (قوله اشترطت المشيئة متصلة) وعلم من اعتبار
المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العتق ثم قال لم أشأ لم يسمع منه وان قال لا اشأؤه ثم قال اشأه فكذلك ولم
يعتق والحاصل انه متى كانت المشيئة فورية فلا اعتبار بما شاء اولا او متراخية ثبت التدبير بمشيئته له
سواء تقدمت مشيئته له على رده او تأخرت عنه شمر (قوله اما لو صرح بوقوعها الخ) مقابل وقد اطلق
(قوله وبالموت) عطف على بلفظه وفيه حزا لانه يقتضى انه ايضا في حيز قوله أى وقوعها في حياة السيد

وفي نحو مات مدبر ان دخلت ان مت لا بد من تقدم الموت كما هو المقرر وفي اعتراض الشرط على الشرط وحمل المتن على ما قررته متعين كما يتضح بمراجعة شرحي للارشاد الكبير وان لم ار احدا من شراحه تعرض لذلك (فان قال متى) او مهابثا (شئت فلما تراخي) لان نحو متى موضوع له لكن بشرط وقوع المشيئة قبل موت السيد ما لم يصرح بما مر او ينوه (ولو قال) أي قال كل من شريكين (لعبدهما) اذا متا فانت حرم يعق حتى يموتا) لتوجد الصفتان ثم ان ماتا (٣٨٤) معا كان تعليق عتق بصفة لا تدبير الا انه تعليق بموتين او مرتبا صار نصيب اخرهما

موتا بموت اولهما مدبر الا انه حيثئذ معلق بالموت وحده بخلاف نصيب اولها (فان مات احدهما فليس لو ارثه بيع نصيبه) ونحوه من كل مزيل للملك لانه صار مستحق العتق بموت الشريك وله نحو استخدامه وكسبه وفارق ما لو اوصى باعتاق عبد فان الكسب بعد الموت له لانه يجب اعتاقه فور افكان مستحقه حال الا كتناسب (ولا يصح تدبير) مكره و (مجنون) حال جنونه (وصي لا يميز وكذا عيّن في الاظهر) لان عبارتهم لغو لرفع القلم عنهم (ويصح من) مفلس (وسفيه) وان حجر عليها كما مر الثاني في بابه إذ لا ضرر فيه مع صحة عبارتهما ومن سكران (وكافر أصلي) ولو حريا كما يصح استيلاده وتعليقه العتق بصفة لصحة عبارته وملسكه (وتدبير المرتد مبني على أقوال ملكه) كما مر في بابه فعلى الأصح ان اسلم بانث صحته وإلا فلا (ولو دبر) قنا (ثم ارتد) السيد (لم يبطل) تدبيره (على المذهب) فاذا

في حياة السيد مع عدم تصوره فتأمله سم (قوله وفي نحو مات مدبر الخ) مستأنف (قول المتن وان قال متى شئت) أي بدل ان شئت معنى (قوله او مهابثا) إلى قول المتن ولو دبر كافر في النهاية لا قوله وعتقه من ثلثه إلى المتن وكذا في المعنى لا قوله مكره وقوله لمسلم اودى (قوله لكن بشرط وقوع المشيئة الخ) لعله في غير الاخيرة سم وصنيع المعنى كالصريح في ذلك (قوله او ينوه) الاولي ابدال او بالواو (قول المتن ولو قال) أي معا او مرتبا ع (قوله لا تدبير) او يرتب على ذلك انها اذا لا ذلك في حالة الصحة فانه يعق نصيب كل بموته من راس المال بخلاف ما إذا قلنا انه مدبر فلا يعق إلا ما خرج من الثلث بجبري (قوله لانه تعليق بموتين) أي بموت وموت غيره والتدبير ان يعلق العتق بموت نفسه رشيدى (قوله لانه حيثئذ معلق بالموت وحده) وكأنه قال إذا مات شريكي فنصبي مدبر رشيدى (قوله بخلاف نصيب اولها) أي موتا فلا يصير مدبرا لان المعلق عليه ليس هو موته وحده بل مع ما بعده من موت غيره (قوله وله) أي لو ارثه نحو استخدامه الخ أي نحو استخدام وكسب نصيبه كإرش الجنابة بجبري (قوله بعد الموت) أي وقبل الاعتاق (قوله مستحق) أي العتق معنى ويحتمل ان الضمير للسكسب كما هو ظاهر صنيع الشارح (قوله ولا يصح تدبير مكره) أي إلا إذا كان بحق بان نذر تدبيره فأكره على ذلك قياسا على ما مر في الاعتاق عن ع ش اه بجبري (قوله حال جنونه) اما إذا قطع جنونه ودبر في حال افاقته يصح كافي البحر ولو قال انت حر ان جنت فجن هل يعق قال صاحب الافصاح يحتمل وجهين احدهما نعم لان الايقاع حصل في الصحة والثاني المنع لان المضاف للجنون كالمبتدأ فيه انتهى والاول اوجه معنى (قوله ويصح من مفلس) ومن بعض معنى وشرح المنهج زاد سم وانظر تدبير المكاتب لما ملكه راجعه اه اقول قضية تعليل المعنى عدم صحة تدبير المجنون والصبي بعدم اهليتهما للترفع عدم صحة تدبير المكاتب لما ملكه ايضا يؤيده عدم صحة كتابة المكاتب لعبده (قوله وسفيه الخ) ولوليه الرجوع في تدبيره بالبيع للصحة روض ومعنى (قوله ومن سكران) أي متعدي (قوله لا تؤثر فيما سبقها) بدليل عدم فساد البيع والهبة السابقين عليها نهاية ومعنى (قوله لحقه) أي العبد معنى (قوله وعتقه من الثلث) استئناف ياتي (قوله ورثه) أي خاصة (قول المتن ولو ارثه المدبر) أي واستولى عليه اهل الحرب معنى (قول المتن لم يبطل) وقائده تظهر فيما لو عاد إلى الاسلام ولو بعد مدة بان اتفق عدم قتله لتواريه مثلا ع ش عبارة المعنى ثم ان مات السيد قبل قتله عتق ولو التحق بدار الحرب فسي فهو على تدبيره ولا يجوز استرقاقه لانه ان كان سيده حيا فهو له وان مات فولاؤه له ولا يجوز ابطاله وان كان سيده ميتا في استرقاق عتقه خلافة سبق في محله ولو استولى الكفار على مدبر مسلم ثم عاد إلى الاسلام فهو مدبر كما كان اه (قوله ولو حارب مدبر لمسلم اودى الخ) ما ذكره في المسلم واضح واما في الذمي فلا يتضح ان كان السبي في حياة السيد اما بعد موته فيجوز استرقاقه كما مر في السير فكان الاولي الاقتصار على المسلم رشيدى وع ش (قوله بخلاف المكاتب الخ) عبارة المعنى (نتيجه) حكم مستولدة الحربى كدبره فيها مخرجا بخلاف مكانه الكافر الاصلى فانه في حكم الخارج عنه وبخلاف مدبره المرتد بقاء علقه الاسلام كما يمنع الكافر من شرائه اه (قوله اما المسلم الخ) مختز قوله مع عدم تصوره فتأمله (قوله لكن بشرط وقوع المشيئة قبل موت السيد) لعله في غير الاخيرة (قوله ويصح من مفلس وسفيه الخ) هل يصح تدبير المبعوض لما ملكه ببعضه الحر ينبغي نعم وانظر تدبير المكاتب

مات مرتدا عتق العبد لان الردة لا تؤثر فيما سبقها مع الصيانة لحقه عن الضياع وعتقه من ثلثه وان كان ماله فيثا لا ارثا لان الشرط بقاء الثلثين لمستحقهما وان لم يكونوا ورثة (ولو ارثه المدبر لم يبطل) تدبيره لان اهداره لا يمنع كونه مملوكا ولو حارب مدبر لمسلم اودى فسي لم يجز استرقاقه لانه فيه ابطالا لحق السيد (ولحرى حمل مدبره) الكافر الاصلى من دارنا (الى دارهم) وان دبره عند ناري الرجوع معه لان احكام الرق جميعها باقية فيه بخلاف المكاتب لا يحمله الا برضاه لاستقلاله اما المسلم والمرتد

فيمنع من حملها كالأبجوز له شرأوهما (ولو كان لكافر عبد مسلم فدبره) بعد إسلامه ولم يزل ملكه عنه (نقض) تدبيره (وبيع عليه) لما بقا ملكه عليه من الأذلال وهذا عطف بيان للمراد بالنقض بين به حصوله بمجرد البيع عليه من غير توقفه على لفظه (ولو دبر كافر كافرا فاسلم العبد) ولم يرجع السيد في التدبير بأن لم يزل ملكه عنه (نزع من سيده) واستكسب له في يد عدل دفعا للذل عنه ولا يباع لتوقع حرية (وصرف كسبه إليه أي السيد كما لو أسلمت مستولدة) (وفي قول يباع) لئلا يبقى في ملك كافر (وله) أي (٣٨٥) السيد غير السفيه ولوليه (بيع

المدير) وكل تصرف يزيل الملك لأنه صلى الله عليه وسلم باع مدير انصارى في دين عليه رواه الشيخان وروى مالك في الموطأ والشافعي والحاكم وصححه عن عائشة أنها باعت مديرة لها سحرتها ولم ينكر عليها ولا خالفها أحد من الصحابة واحتمال البيع في الأول للدين ردوه بأنه لو كان كذلك لتوقف على طاب الغرماء ولم يثبت فإن قلت كيف يصح هذا مع قول الراوي في دين عليه قلت مجرد كونه البيع فيه لا يفيدانه لاجله فحسب لتوقفه حينئذ على الحجر عليه وسؤال الغرماء في بيعه ولم يثبت واحد منهما على أن قضية عائشة كافية في الحجية (والدبير تعليق عتق بصفة) لأن صيغته صيغة تعليق (وفي قول وصية) للعبد بالتعلق نظرا إلى أن اعتاقه من الثلث (فلو باعه) مثلا السيد (ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب) لأن كلاما من التعليق والوصية يبطله زوال الملك وكالا

الكافر الأصلي (قوله) فيمنع من حملها (أي وإن رضيا عن ش) قول المتن ولو كان لكافر عبد مسلم (أي ملكه بارث أو غيره من صور ملك الكافر للمسلم المذكورة في كتاب البيع معنى) (قوله) نقض تدبيره (أشعر بصحة التدبير وهو ظاهر ويدل عليه قوله فها مر ويشترط في المحل كونه قنا غير ام ولد وفائدة أنه لو مات السيد قبل بيع الفتن حكم بعتقه عن عبارة المغني قال في المهمات وقوله نقض هل معناه إبطاله بعد الحكم بصحته حتى لو مات السيد قبل إبطاله عتق العبد أو معناه الحكم بطلانه من أصله وعلى الأول هل يتوقف على لفظ ام لافيه نظر انتهى ولا وجه لتوقفه في ذلك كما قاله ابن شعبة فإنه لا خلاف في تدبير الكافر المسلم وإنما الخلاف في الاكتفاء من إرادة الملك به أي بالبيع والراجح الاكتفاء به كما مر آنفا (قوله) وهذا عطف بيان عبارة المغني قوله نقض وبيع عليه فيه تقديم وتأخير ومعناه بيع عليه ونقض تدبيره بالبيع اه (قوله) بين به الخ (أي تبين مع عدم ما يشعر بالتبيين في العبارة بل يتبادر منها مغايرة البيع للنقض سم) (قوله) في التدبير بأن لم يزل (إلى الفصل في الهاية الأوفى) لأنه لا يندى إلى المتن وقوله وقرى بعضهم إلى أنه إذا كان الأسبق (قوله) واستكسب (إلى الفصل في المغني) الأوفى له وروى مالك إلى المتن وقوله لأنه لا يندى إلى المتن وقوله ويوجه إلى أنه إذا كان الأسبق (قول المتن وصرف كسبه إليه) وإن لم يكن له كسب فنقضته على سيده ولو لحق سيده بدار الحرب انفق عليه كسبه وبعت بالفاضل له (تنبيه) لو أسلم مكايب الكافر لم يبع فإن عجز بيع معنى (قوله) ولوليه (أي أما هو فلوليه رشيدى) (قوله) في الأول (أي فيأمر رواه الشيخان) (قوله) ولم يثبت (قد برد عليه) أنه يكفي احتماله في سقوط الاستدلال لأن الواقعة فعلية سم (قوله) قلت مجرد كونه البيع فيه الخ (لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف لأن الظاهر المتبادر من كونه البيع في الدين ليس إلا أنه لا جله فقط خصوصا مع اسناد البيع إلى الامام الذي هو امام الأئمة عليه أفضل الصلاة والسلام إذ لا امام ان يبيع على الأحاد للأسباب المتضمنة لذلك والواقعة فعلية يكفي في سقوط الاستدلال بها احتمال سؤال الغرماء والحجر بل السؤال هو الظاهر إذ من البعيد أنه عليه الصلاة والسلام باعه من غير سؤال أحد سم (قول المتن والتدبير) أي مقيدا كان أم مطلقا معنى (قوله) مثلا (أي أو هو به وأقبضه نهاية) (قوله) وكتابة (أي بنية نهاية) (قول المتن فسخته الخ) حذف حرف العطف من المعطوفات لغة بعض العرب كقولهم أكلت سمكا تمر الحامضما معنى (قوله) ومن ثم (أي لاجل بقائها بمجالها) (قول المتن) وله موطه مدبرة (أي ومعلقة عنها بصفة وروض) (قوله) لبقاء ملكه فيها (ولما روى الشافعي عن نافع عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه دبر أمته وكان يطؤها

لما ملكه وراجه (قوله) بين به (أي تبين مع عدم ما يشعر بالتبيين في العبارة بل يتبادر منها مغايرة البيع للنقض) (قوله) ولم يثبت (قد برد عليه) أنه يكفي اشتماله في سقوط الاستدلال لأن الواقعة فعلية (قوله) قلت مجرد كونه البيع الخ (لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف لأن الظاهر المتبادر من كونه البيع في الدين ليس إلا أنه لا جله فقط خصوصا مع اسناد البيع إلى الامام الذي هو امام الأئمة عليه أفضل الصلاة والسلام إذ لا امام لا يبيع على الأحاد للأسباب المتضمنة لذلك والواقعة فعلية يكفي في سقوط الاستدلال بها احتمال سؤال الغرماء والحجر بل السؤال هو الظاهر إذ من البعيد أنه عليه الصلاة والسلام باعه من غير سؤال أحد على أنه يحتمل أن الانصارى امتنع من الاداء لاجل حينئذ البيع وسؤال الغرماء من غير حجر

(٤٩) - شرواني وابن قاسم - عاشر

يعود الحنث في العين (ولو رجع عنه بقول) ومثله إشارة أخرى مفهومة وكتابة (كابطلته فسخته نقضته رجعت فيه صح) الرجوع (أن قلنا) بالضعيف أنه (وصية) لما روى الرجوع عنها (والا) نقل وصية بل تعليق عتق بصفة كما هو الأصح (فلا) يصح بالقول كسائر التعليقات (ولو علق مدير أو مكاتب) أي عتق أحدهما (بصفة صح) كما يصح تدبير وكتابة المعلق عتقه بصفة والتدبير والكتابة بمجالها (و) من ثم (عتق بالأسبق من) الوصفين (الموت) أو أداء النجوم (والصفة) تعجلا للعتق فإن سبقت الصفة المعلق بها عتق به أو الموت فيه عن التدبير أو الأداء فيه عن الكتابة (وله) موطه مدبرة (لبقاء ملكه فيها كالمستولدة مع أنه لم يتعلق بها حق لازم

(رجوعا) عن التدبير لانه قد يؤدى إلى العلوق المحصل لمقصود التدبير وهو عتقها بخلاف نحو البيع (فان اولها بطل تديره) لان الاستيلاء اقوى منه إذ لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين فرفعه كما يرتفع النكاح بملك اليمين (ولا يصح تدير ام ولد) لما تقرر ان الابلاد اقوى والاضعف لا يدخل على الاقوى (ويصح تدير مكاتب) كما يصح تعليق عتقه بصفة (وكتابة مدبر) لما اختلفت لمواقتها لمقصود التدبير فيكون كل منهما مدبرا مكاتبا ويعتق بالاسبق من الوصفين موت السيد واداء النجوم ويبطل الآخر الا لان كان هو الكتابة فلا تبطل احكامها بل يتبع العتيق كسبه وولده كما قاله ابن الصباغ في الاولى مخالفا فيه باحامد وغيره وقيس بها الثانية وفرق بعضهم واعتمده ابن المقرئ ويوجه بان طروها وواجب ضعفها فبطلت احكامها ايضا وسيعلم بما ياتي قريبا انه اذا كان الاسبق الموت لم يمتي كله الا ان وسعه الثلث والا فقد مر ما يوسعه فقط

(فصل) في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة (قوله) في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة وجنابة المدبر وعتقه (قوله) لا يثبت للولد حكم التدبير في الاظهر) قال في شرح الارشاد وقيل يلحقه التدبير ونقله في الشرح الصغير عن ترجيح الاكثرين وبه قال الائمة الثلاثة وانتصر له الزركشي بانه قياس تبع الولد للام في نذر الهدى والاضحية ويرد بان النذر لازم فيقوى على الاستنباع الحادث بخلاف التدبير فانه جائز فلم يقو على ذلك اه (قوله) لانه عقد الى قول المتن وفي قول في المغنى

مغنى (قول المتن ولا يكون رجوعا) اى سواء اعزل عنها ام لا مغنى ونهاية (قوله) والاضعف لا يدخل الخ قد يقال التدبير اضعف من الكتابة فلم يدخل عليها اسم (قوله) ويبطل الآخر الخ عبارة النهاية فان مات السيد عتق بالتدبير ولا تبطل الكتابة على الاصح فينبع كسبه وولده فان عجز في مسئلة الكتابة اى كتابة المدبر عنه نكح ما له عتق بقدره وبقي الباقي مكاتبا فاذا ادى قسطه عتق وان مات وقد بر مكاتبا عتق بالتدبير ولم تبطل الكتابة كما قاله ابن الصباغ وقال الاسنوى انه الصحيح وبه جزم في البحر وهو المعتمد خلافا للشيخ ابى حامد وعلى الاول اى المعتمد بنبه كسبه وولده كما مر نظيره اه عبارة المغنى في شرح ويصح تدير مكاتب فان ادى المال قبل موت السيد عتق بالكتابة وبطل التدبير ولو عجز نفسه او عجز سببه بطلت الكتابة وبقي التدبير وان لم يؤد المال حتى مات السيد عتق بالتدبير قال الشيخ ابو حامد وبطلت الكتابة وقال ابن الصباغ عندى لا تبطل ويتبعه كسبه وولده كمن اعتق مكاتبا له قبل الاداء فكما لا يملك ابطال الكتابة بالاعتاق فكذا بالتدبير انتهى والصحيح كما قال الاسنوى ما قاله ابن الصباغ وبه جزم صاحب البحر وان لم يحتمل الثلث جميعه عتق منه بقدر الثلث بالتدبير وبقي ما زاد مكاتبا وسقط عنه من النجوم بقدر ما عتق فان عتق نصفه فنصف النجوم ام ربه فربعها بحذف (قوله) الا ان كان هو) اى الآخر (قوله) في الاولى) اى في تدير المكاتب (قوله) وقيس بها الثانية) اى كتابة المدبر اعتمده النهاية كما مر وكذا المغنى عبارة في شرح وكتابة مدبر ويعتق بالسابق من الموت واداء النجوم فان اداها عتق بالكتابة وان مات السيد قبل الاداء عتق بالتدبير قال ابن المقرئ وبطلت الكتابة اخذ من كلام الشيخ ابى حامد في المسئلة قبلها والوجه كما قال شيخنا اخذ من مقابله فيها الذى جرى هو عليه انها لا تبطل فينبع كسبه وولده قال شيخنا ويحتمل الفرق بان الكتابة هنا لاحقة وفيما مر سابقة انتهى والوجه عدم الفرق كما مر اه (قوله) بان طروها) اى الكتابة على التدبير في الثانية (قوله) انه اذا كان الاسبق الموت الخ) اى في كل من المستثنين (قوله) ولا يقدر ما يسعه فقط) اى وبقي الباقي مكاتبا فاذا ادى قسطه عتق سم (تمت) تسمع الدعوى من العبد بالتدبير والتعليق على السيد في حياته وعلى ورثته بعد موته ويحلف السيد على البت والوارث على نفي العلم كما علم بامر في الدعوى ويقبل على الرجوع شاهدوين واما التدبير فلا بد في اثباته من رجلين لانه ليس بمال وهو ما يطع عليه الرجال غالبا مغنى

(فصل) في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة (قوله) في حكم حمل المدبرة) الى الكتاب في النهاية الا قوله اوقبله الى المتن وقوله بالفعل الى المتن (قوله) عتقه اى وما يتبع ذلك كالتنازع في المال الذى ييد المدبر ع (قوله) اذا ولدت مدبرة قولدا) بان علقته به بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد اسنى ومغنى (قول المتن من نكاح اوزنا) اى او من شبهة بامه مغنى عبارة الرشيدى اى مثلا ولا فضل ما لو اتت به من شبهة حيث حكى بركة او من نكاح فاسد ونحو ذلك مما ذكره والاشارح اه (قول المتن في الاظهر) والثاني يثبت كولد المستولدة بجماع العتق بموت السيد وهذا قال الائمة الثلاثة مغنى زاد سم عن شرح الارشاد مانصه وانتصر له الزركشي بانه قياس تبع الولد للام في نذر الهدى والاضحية ويرد بان النذر لازم فيقوى على استنباع الحادث بخلاف التدبير فانه جائز فلم يقو على ذلك اه (قوله) لانه عقد الى قول المتن وفي قول في المغنى

(قوله) والاضعف لا يدخل الخ) قد يقال التدبير اضعف من الكتابة فلم يدخل عليها (قوله) ولا يقدر ما يسعه فقط) اى وبقي الباقي مكاتبا فاذا ادى قسطه عتقه

(فصل) في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة (قوله) لا يثبت للولد حكم التدبير في الاظهر) قال في شرح الارشاد وقيل يلحقه التدبير ونقله في الشرح الصغير عن ترجيح الاكثرين وبه قال الائمة الثلاثة وانتصر له الزركشي بانه قياس تبع الولد للام في نذر الهدى والاضحية ويرد بان النذر لازم فيقوى على الاستنباع الحادث بخلاف التدبير فانه جائز فلم يقو على ذلك اه

يسرى للولد الحادث بعده كالأه من بخلاف الاستيلاء وخرج بولدت مالو كانت حاملا عند (٣٨٧) موت السيد في تبعها جزما (ولو دبر حاملا)

يلكها او حملها ولم يستثنه
(ثبت له) اي الحمل وان
انفصل في حياة السيد (حكم
التدبير على المذهب) لانه
كبحض اعضائها (فان
ماتت) الام في حياة السيد
بعد انفصاله او قبله ثم انفصل
حيار (او رجعت في تدبيرها)
بالفعل ان تصور او
(بالقول) على القول به (دام
تدبيره) وان اتصل (وقيل
ان رجعت وهو متصل فلا)
يدوم تدبيره بل يتبعها في
الرجوع كما يتبعها في التدبير
وفرق الاول بقوة العتق
وما يؤول اليه ولو خصص
الرجوع به ادام قطعاً أما إذا
استثناء فلا يتبعها ويفرق
بينه وبين ما مر في العتق
بقوته كما تقرر ومحل ذلك
ان ولدته قبل الموت والا
تبعها لان الحرية لا تلد الا
حر اي غالبا ويعرف كونها
حاملا حال التدبير بما مر
اول الوصايا (ولو دبر حاملا)
وحده (صح) تدبيره كما يصح
اعتقاقه دونها ولا يتعدى
اليها لانه تابع (فان مات)
السيد (عتق) الحمل (دون
الام) لما تقرر انه تابع (وان
باعها) مثلاً حاملاً (صح)
البيع (وكان رجوعاً عنه)
اي عن تدبيره كالأه المدبر
ناسياً لتدبيره (ولو ولدت
المعلق عتقها) بصفة ولدا
من نكاح اوزنا (لم يعتق

الاقوله او قبله ثم انفصل حيا وقوله بالفعل الى المتن وقوله ويفرق الى ومحل ذلك (قوله) وخرج بولدت الخ)
حاصل المسئلة انها إذا كانت حاملا في احد الوقتين وقت التدبير وقت الموت دون الاخر او فيها معا تبعا
الولد والافلا وهذا حاصل ما اشار اليه في ولد المعلق عتقها كاياتي سم (قوله) فيتبعها جزما (ولو لا يتبعها ولداها
الذي ولدته قبل التدبير قطعاً مغنى ونهاية (قوله) المتن ولو دبر حاملا) اي نفخت فيه الروح ام لا اخذ من قول
الشارح الا في ويعرف كونها حاملا الخ ع ش (قوله) ولم يستثنه (سيد) كحترزه (قوله) بالفعل ان
تصور (قوله) قال سم هل من صورته ايلاها كما تقدم انتهى ولا يخفى عدم تاتيه مع قول المصنف وقيل ان
رجع وهو متصل فلا لا يمكن ايلاها وهو متصل رشيدى (قوله) على القول به) اي المرجوح ع ش ومغنى
(قول) المتن دام تدبيره) اي الحمل اما في الاول فيكمالود بر عبد فمات احدهما قبل موت السيد واما في الثانية
فكالرجوع بعد الانفصال مغنى (قول) المتن ان رجعت) اي واطلق مغنى (قوله) بقوة العتق الخ) عبارة المغنى
بان التدبير فيه معنى العتق والعق له قوة اما لو قال رجعت عن تدبيرها دون تدبيره فانه يدوم فيه قطعاً اه
(قوله) دام قطعاً) اي تدبير الحمل ع ش (قوله) وبين ما مر في العتق) اي فيما لو قال اعتقتك دون حملك
حيث يعتقان معا ع ش (قوله) بقوته) اي العتق وضعف التدبير (قوله) ومحل ذلك) اي قوله اما اذا استثناء
الخو يحتمل ان المشار اليه الخلاف المذكور بقول المصنف على المذهب (قوله) قبل الموت) اي موت
السيد (قوله) والاتباع) اي وبطل الاستثناء سم (قوله) اي غالبا) ومن غير الغالب مالو اوصى بما تلده
امته ثم اعتقها الوارث سم وع ش (قوله) ويعرف كونها حاملا الخ) عبارة المغنى والزبادى ويعرف
وجود الحمل عند التدبير بوضعه لدون ستة اشهر من حين التدبير وان وضعت لاكثر من اربع سنين من
حينئذ بل يتبعها ولما بينهما فرق بين من لها زوج يفرشها فلا يتبعها وبين غيرها فيتبعها اه (قوله) بما مر
اول الوصايا) اي بان انفصل لدون ستة اشهر من التدبير او اكثر ولم يوجد وطء بعده يحتمل كون الولد منه
ع ش (قوله) لانه تابع) اي فلا يكون متبوعاً مغنى (قوله) مثلاً) اي واخرجها عن ملكه بطريق آخر كالهبة
والاقباض (قوله) كالو باع المدبر الخ) محل تأمل عبارة المغنى والاسنى اي تدبير الحمل قصد الرجوع ام لا
لدخول الحمل في البيع اه (قوله) ولدا من نكاح الخ) اي بعد التعليق وقبل وجرد الصفة اما الموجود عند
احدهما فيعتق بعتقها كما يعلم من قوله ومن ثم ياتي هنا الخ ع ش (قول) المتن وفي قول ان عتقت الخ) وهما
كالقولين في ولد المدبرة ولو كانت حاملا عند وجود الصفة عتق الحمل قطعاً والحامل عند التعليق كالحامل عند
التدبير فيتبعها الحمل مغنى (قوله) وتعميم جريان الخلاف) يعنى في كون الولد موجوداً عند التعليق حملاً كما
جرى في كونه حاداً بعد التعليق الذي صوروا به كلام المصنف وان قال ابن الصباغ ان الموجود عند التعليق
يتبعها قطعاً وتبعه ابن الرفعة وقال غيرهما انه يتبعها قطعاً ان كان موجوداً عند وجود الصفة وسياتي ذلك في
قول الشارح خلافاً لقطع ابن الرفعة الخ وقطع غيره به ايضا الخ لكن لم افهم قوله ومن ثم ياتي هنا على المعتمد
نظير تفصيله المار على انه قد مر في ولد المدبرة انه اذا كان متصلاً عند وجود الصفة التي هي موت السيد انه
يتبعها جزماً من غير خلاف فليحرر رشيدى (قوله) وهو) اي التعميم (قوله) ومن ثم) اي من اجل ان ما هنا

(قوله) وخرج بولدت مالو كانت حاملا عند موت السيد الخ) حاصل المسئلة انها إذا كانت حاملا في احد الوقتين
وقت التدبير وقت الموت دون الاخر او فيها معا تبعا الولد والافلا وهذا حاصل ما اشار اليه في ولد المعلق
عتقها كاياتي (قوله) بالفعل ان تصور الخ) هل من صورته ايلاها كما تقدم (قوله) ويفرق بينه وبين ما مر في
العتق الخ) عبارة شرح الروض والفرق بينه وبين عدم صحة استثنائه من عتق امه ظاهر اه (قوله) والاتباع)
اي وبطل الاستثناء منه (قوله) اي غالبا) ومن غير الغالب مالو اوصى بما تلده امته ثم اعتقها الوارث (قوله)
صح البيع وكان رجوعاً عنه الخ) اي لدخوله في البيع وان لم يقصد به الرجوع شرح الروض (قوله)

(الولد) لانه عقد ياحقه الفسخ فلم يتعدله كالأه والوصية (وفي قول ان عتقت بالصفة عتق) كولد ام الولد وجوابه ما تقرر ان هذا قابل للفسخ
وتعميم جريان الخلاف هو ما صرح به المصنف في تصحيح التنبية وهو قياس ما مر في ولد المدبرة ومن ثم ياتي هنا على المعتمد

قياس ونظير ما مرفى ولد المدبرة (قوله نظير تفصيله السابق ثم) حاصل ما أشار اليه الشارح ان ولد المعلق عتقها بصفة ان كان خلاف وقت التعليق ووجود الصفة او في احدهما تبعها والا فلا سم (قوله وقطع غيره بها الخ) تقدم عن الرشيدى انفا ان هذا يخالف لما قدمه في ولد المدبرة من الجزم بالتبعية فيه (قوله ومحل ما ذكر الخ) اى من التبعية (قوله ما لا ذابى) اى التعليق (قوله او يطل بموتها قبل الانفصال) اى او بعد الانفصال كما يفهمه التقييد بالغيرين قوله او يغيره بدمه ويشمله تعبير شرح المنهج بقوله وبخلاف ما لو علق عتقها حاملا وبطل بعد انفصاله تعليق عتقها او قبله لكن يطل بموتها فلا يطل تعليق عتقه اه فتقوله ويطل بعد انفصاله تعليق عتقها شامل لبطلانه بالموت ايضا ثم محل عدم بطلان تعليق عتقه عند بطلان تعليق عتقها بموتها ما اذا كانت الصفة من غيرها كدخول سيدها الدار اما لو كان منها كدخولها الدار فانه يطل تعليق عتقه لفوات الصفة بموتها كما صرح بهذا التفصيل في شرح الروض فيما يشمل ما نحن فيه سم (قوله او يغيره) اى كبيعها سم (قوله فلا تبعية) اى في التعليق يعنى فيبطل التعليق فيه سم (قول المتن ولا يتبع مدبر اولده) اى المملوك لسيده (فرع) لو دبر السيد عبد اثم ملكه امة فوطئها فانت بولد ملكه السيد سواء اقلنا ان العبد يملك ام لا ويثبت نسبه من العبد عليه ولا حد عليه للشبهة معنى (قوله وفارق الام) الى الكتاب فى المعنى (لا قوله الخبر فيه) اما اذا كان وقوله وقال الى المتن (قوله فى سبب الحرية) وهو التدبير (قوله او يبعه) ولو يبع بعضه فى الجناية بقى الباقي مدبر امغنى (قوله ويطل الخ) لعل الاولى التفرغ (قوله او فداء السيد له الخ) فان مات وقد جنى المدبر ولم يبعه ولم يختر فداؤه فموته كاعتاق القن الجانى فان كان السيد موسرا اعتق وفدى من التركة لانه اعتقه بالتدبير السابق ويغديه بالاقل من قيمته والارش كتعذر تسليم المبيع وان كان معسر لم يعتق منه شيء لان استغفرته الجناية ولا لا فيعتق منه ثلث الباقي ولو ضاع الثلث عن مال الجناية ففداء الوارث من ماله فلاؤه كله للبيت لان تنفيذ الوارث اجازة لا ابتداء عطية لانه متمم به قصد المورث معنى وروض مع شرحه (قوله وبقي التدبير) لعل الانسب التفرغ (قوله والجناية عليه الخ) ادخله المعنى فى المتن بان قال عقب قول المصنف وجانيته اى المدبر منه وعليه اه (قول المتن كله او بعضه) اى يعتق كله ان خرج من الثلث او بعضه ان لم يخرج كله من الثلث اه معنى (قول المتن بعد الدين) اى وبعد البرعات المنجزة فى المرض وان وقع التدبير فى الصحة معنى (قوله اما اذا كان مستغرا الخ) وان استغرق الدين نصف التركة وهى نفس المدبر فقط بيع نصفه فى الدين وعتق ثلث الباقي منه وان لم يكن عليه دين ولا مال

نظير تفصيله السابق ثم الخ) حاصل ما أشار اليه الشارح ان ولد المعلق عتقها بصفة ان كان خلاف وقت التعليق ووجود الصفة او في احدهما تبعها والا فلا وفي الروض ايضا ولو قال لامته انت حرة بعد موتى بعشر سنين لم تعتق لان بعضى المدة ولا يتبعها ولدها لان انت به بعد موت السيد فعتق من راس المال قال فى شرحه كولد المستردة بجماع ان كلا منهما يجوز ارقاقها ويؤخذ من القياس ان محل ذلك اذا علقته به بعد الموت اه ولعل الكلام فى غير ما هو محل عند التعليق او عند تحقق الصفة (قوله بوجود الصفة) عبارة شرح المنهج بخلاف ما لو علق عتقها حائلا ثم حملت لا يعتق لان انفصل قبل وجود الصفة ولا اعتق تبعا لامه اه (قوله او يطل بموتها قبل الانفصال) اى او بعد الانفصال كما يفهمه التقييد بالغيرين قوله او يغيره بدمه فتامله (قوله قبل الانفصال) اى او بعده كما يشمله تعبيره فى شرح المنهج بقوله وبخلاف ما لو علق عتقها حاملا وبطل بعد انفصاله تعليق عتقها او قبله لكن يطل بموتها فلا يطل تعليق عتقه اه فتقوله ويطل بعد انفصاله تعليق عتقها شامل لبطلانه بالموت ايضا ومحل عدم بطلان تعليق عتقه عند بطلان تعليق عتقها بموتها اذا كانت الصفة من غيرها كدخول سيدها الدار اما لو كانت منها كدخولها الدار فانه يطل تعليق عتقه لفوات الصفة بموتها كما صرح بهذا التفصيل فى شرح الروض فيما يشمل ما نحن فيه (قوله او يغيره) اى كبيعها (قوله فلا تبعية) اى فى التعليق يعنى فيبطل التعليق فيه (قوله فلا يعتق منه شيء) اى ما لم

نظير تفصيله السابق ثم خلافا لقطع ابن الرفعة بالتبعية فيما اذا اتصل عند التعليق وقطع غيره بها ايضا اذا اتصل بوجود الصفة وقد عتقت بها وان حدث بعد التعليق ومحل ما ذكر فى المتصل بالتعليق ما لا ذابى او يطل بموتها قبل الانفصال او يغيره بعده بخلاف ما لو بطل بغيره قبله فلا تبعية ولم يبين المصنف هذا التفصيل على المعتمد للعلم به مما قدمه فى ولد المدبرة كما تقرر فلا اعتراض عليه (ولا يتبع عبدا) مدبر اولده) قطعا وفارق الام بانه يتبعها دونها قوا وحرية فكذا فى سبب الحرية (وجانيته) اى المدبر (كجناية قن) فيما مرفى من قتله او يبعه ويطل التدبير او فداء السيد له ويبقى التدبير والجناية عليه كهى على قن ولا يلزم سيده ان يشتري بما اخذه من قيمته من يدره (ويعتق) المدبر (بالموت) اى موت السيد محسوبا (من) الثلث كله او بعضه بعد الدين) غير المستغرق لخبر فيه الاصح وقفه على راويه ابن عمر رضى الله عنهما ولانه تبرع يلزم بالموت كالوصية اما اذا كان مستغرا فلا يعتق منه شيء وحيلة عتق كله انت حر قبل مرض موتى بيوم

وان ميت لجأه فقبل موتى بيوم فاذا

مات بعد للتعليقيين بأكثر من يوم عتق من راس المال وإن لم يكن له غيره ولو كان عليه دين مستغرق لان عتقه وقع في الصحة (ولو علق) في صحته
(عتق على صفة تختص بالمرض كان دخلت) الدار (في مرض موتي فانت حر عتق) عند (٣٨٩) وجود الصفة (من الثلث) كالو نجر عتقه

حينئذ (وان احتملت) الصفة
(الصحة) أي الوقوع فيها
كالمرض بأن لم يقيد الصفة
به كان دخلت فانت حر بعد
موتي (فوجدت في المرض
فن راس المال) يعتق (في
الظاهر) نظرا لحالة
التعليق لانه عنده لم يتم
بإبطال حق الورثة هذا ان
وجدت الصفة بغير
اختياره أي السيد كطلوع
الشمس وإلا فن الثلث قطعاً
لاختياره العتق في المرض
ولو علقه كاملاً فوجدت
وهو محجور عليه بفلس
فكما ذكر أو مجنون أو
سفيه عتق قطعاً وفارقاً
ذنيك بأن الحجر فيها لحق
التغير بخلاف هذين (ولو
ادعى عبده التديير فأنكره
فليس برجوع) وإن جوزنا
الرجوع بالقول كما أن
جحد الردة والطلاق ليس
اسلاماً ورجعة وقالوا في
موضع آخر انه رجوع
والمعتمد ما هنا (بل يحلف)
السيد أنه ما دبره لاحتمال
انه يقر فان نكل حلف
العبد وثبت تدييره وله رفع
اليمن باز الة ملكه عنه (ولو
وجد مع مدبر مال) أو
اختصاص (فقال كسبته
بعد موت السيد وقال
الوارث) بل (قبله صدق
المدبر يمينه) لأن اليد له
ومن ثم لو قالت عن ولدها

سواء عتق ثلثه مغني ونهاية (قوله بعد التعليقين) عبارة المغني بعد التعليق بالأفراد (قوله بأكثر من يوم الخ)
هذا ظاهر ان مات فجأة وأما إذا مات من مرض فبعتير ان يبش قبله بأكثر من يوم ع وش ورشيدى (قول
المتن بالمرض) أي مرض الموت مغني (قوله به) أي بالمرض (قوله كطلوع الشمس) أي وكفعل نحو العبد
كما هو ظاهر رشيدى (قوله وإلا) أي وإن وجدت باختياره كدخول الدار مغني (قوله ولو علقه كاملاً) ولو
علق عتق رقيقة بمرض مخوف فرضه وعاش عتق من راس المال وإن مات منه فن الثلث ولو مات سيد المدبر
وماله غائب أو على معسر لم يحكم بعق شيء منه حتى يصل للورثة من الغائب مثلاً فيدين عتقه من الموت
ويوقف كسبه فان استغرق التركدين وثلاثها يحتمل المدبر فابرى من الدين تبين عتقه وقت الإبراء مغني
(قوله فكاذكر) أي من التفصيل بين وجودها بغير اختياره أو باختياره وحينئذ فقوله عتق قطعاً ظاهره
ولو باختياره سم عبارة الرشيدى قوله فكاذكر أي من التفصيل بين الاختيار وعدمه وقوله عتق قطعاً
لعل صوابه مطلقاً أي سواء وجدت الصفة باختياره أم بغير اختياره للفرق الذي ذكره وما في حاشية الشيخ
غير ظاهر أه عبارة أي الشيخ قوله فكاذكر أي من اجراء الاظهر ومقاله فيه بقرينة قوله أو مجنون
أو سفيه عتق قطعاً وعليه قاله بر في هذا على الاظهر بوقت التعاقب فامل قوله قبله بما سبق قبيل قول المصنف
ولو قال اشريكه الموصرا عتق الخ من ان العبرة بوقت وجود الصفة مبنى على مقابل الاظهر أه وأقول
قول المغني عتق بلا خلاف ذكره البغوي أه إنما وافق تعبير اشرح والنهاية بقطعاً وأما التعميم الذي
ذكره سم والرشيدى هنا فقد يفيد الاطلاق هنا والتفصيل في المفاس والمريض (قوله وفارقاً) أي
المجنون والسفيه مغني (قوله ذنيك) أي المريض والمحجور بقاس رشيدى وسم (قوله فيهما) أي في
المريض والمفلس وقوله لحق الغير وهو الورثة والغرماء وقوله بخلاف هذين أي السفيه والمجنون مغني
(قول المتن ولو ادعى عبده الخ) عبارة الروض مع شرحه وتسميع الدعوى من العبد بالتديير والتعليق لعتقه
بصفة على السيد في حياته والورثة بعدهم وانه لا نهما حقان ناجزان ويحلفون أي الورثة عين نفي العلم بذلك
ويحلف السيد على البت على القاعدة في ذلك أه (قول المتن بل يحلف السيد) انظر ما وجهه وما وجه
سماع دعوى العبد وما فائدتها مع ان من شروط الدعوى ان تكون ملزمة رشيدى ومرا فقاعن الاسنى ما يعلم
منه وجههما (قوله فان نكل حلف العبد الخ) واه ايضاً ان يقيم البينة بتدييره ولو قالت بعد موت السيد دبرني
حاملاً قالو لدرح او ولدته بعد موت السيد فهو حر وانكر الوارث ذلك في الاولى وقال بل دبرك حائلاً فهو قن
وقال في الثانية بل ولدته قبل الموت او قبل التديير فهو قن صدق يمينه في الصورتين وكذا إذا اختلفا في ولد
المستولدة هل ولدته قبل موت السيد أو بعده او ولدته قبل الاستيلاء أو بعده وتسمع دعوى المدبرة التديير
لو دها حسبة لتعلق حق الادعى بها حتى لو كانت فتقوا دعت على السيد ذلك سمعت دعواها مغني وروض

يسقط الدين بنحو ابراء كما هو ظاهر (قوله ولو علقه كاملاً فوجدت وهو محجور الخ) عبارة الروض ولو
علق مطلقاً متصرف العتق بصفة فوجدت في حجر المفلس بغير اختياره عتق وإلا فلا او وجدت وبه
جنون او حجر سفيه عتق وإن علق عتقاً مجنوناً لجن في وقوعه وجهان أه وقال في شرحه ان وجه الوجهين
الوقوع وظاهره حيث لم يفصل في السفيه بين ان توجد باختياره أو بغير اختياره انه لا فرق ولا يؤيده
ترجيح الوقوع في التعليق بالمجنون بناء على ان قياسه الوقوع في التعليق بالسفيه لان الوجود
باختيار السفيه يزيد على التعليق بالسفيه كما هو ظاهر لان السفيه ليس باختيار السفيه بخلاف
الصفة المختارة له (قوله فكاذكر) أي من التفصيل بين وجودها بغير اختياره أو باختياره
وحينئذ فقوله عتق قطعاً ظاهره ولو باختياره (قوله وفارقاً ذنيك) أي من وجدت في مرضه
ومن وجدت في حجر سفيه (قوله ومن ثم لو قالت) أي المدبرة

ولدته بعد موت السيد فهو حر وقال الوارث بل قبله صدق لانها بدعواها حرته نفت أن يكون لها عليه يد لان الحر لا يدخل تحت اليد وإنما
سمعت دعواها لمصلحة الولد (وإن أقام يمينتين) بما قالاه (قدمت بينته) لا اعتضادها باليد ولو شهدت بينة الوارث ان ما بدعه كان ما في حياة السيد

وقال المدبر كان يدي لفلان صدق المدبر (كتاب الكتابة) من الكتب أى الجمع لما فيها من جمع النجوم واصل النجم هنا الوقت الذى يحل فيه مال الكتابة وهى شرعا عقد عتق بلفظها معلق بمال منجم بوقتين معلومين فاكثروا وتطلق على المخارجة السابقة بقيل الجراح وهى اسلامية لاذلا تعرفها الجاهلية ومخالفة للقياس من (٣٩٠) وجوه بيع ماله بماله وثبت مال فى ذمة قتل المالك ابتداء وثبت ملك للقتل وجازت بل

ندبت مع ذلك للحاجة اذ السيد قد لا يسمح به جانا والعقد قد لا يستفرغ وسعه فى الكسب الا بعدها لازال القرقة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا والخبر الصحيح من من اعان مكاتبنا فى زمن كتابته فى فك رقبته اظله الله فى ظله يوم لا ظل الا ظله وكانت كالمخارجة من اعظم مكاسب الصحابة رضى الله عنهم لخلوهم عن اكثر الشبهات التى فى غيرهما واركابها قن وسيد وصيغة وعوض (هى مستحسنة ان طلبها رقيق امين قوى على كسب) ينفى بمؤننه ونجمه كما يدل عليه السياق فساوى قول اصله الكسب على انه محتمل ايضا وذلك لان الشافعى رضى الله عنه فسر الخبر فى الآية بهذين واعتبر اولها لثلا يضيع ما يحصله ومنه يؤخذ ان المراد بالامين هنا من لا يضيع المال وان لم يكن عدلا لنحو ترك صلاة ومحتمل ان المراد الثقة لكن يشترط ان لا يعرف بكثرة انفاق ما يده فى الطاعة لان مثل هذا لا يرجى له عتق

مع شرحه (قوله كان يدي الخ) عبارة المغنى فقال كان فى يدي ودعة لرجل وما كتبه بعد العتق صدق يمينه ايضا ولود برجلان اتهما وانت بولد وادعاء واحد ما لحقه وضمن للشريك نصف قيمتها ونصف مهرها وصارت ام ولده وبطل التدبير وان لم يخذل شريكه نصف قيمتها لان السراية لا تتوقف على اخذها كما مروى فى الروض كاصله من ان اخذ القيمة رجوع فى التدبير مبنى على ضعفه وهوان السراية تتوقف على اخذ القيمة ويلغز المدبر فى حياة السيد وبعد موته كافى المعلق عتقه بصفة (خاتمة) لو قال لامته أنت حرة بعد موتى بعشر سنين مثالا لم يعتق إلا بمضى تلك المدة من حين الموت ولا يتبعها ولدها فى حكم الصفة إلا ان انت به بعد موت السيد ولو قبل مضى المدة فيعتقها فى ذلك فيعتق من رأس المال كولد المستولدة بجامع ان كلا منهما لا يجوز ارقاقها ويؤخذ من القياس ان ذلك اذا علق به بعد الموت هو فى الاسنى ما يوافق

(كتاب الكتابة)

بكسر الكاف على الاشهر وقيل بفتحها كالعتاقة معنى ونهاية أى كما ان العتاقة بالفتح فقط ع ش (قوله أى الجمع) إلى قوله خلا فالجمع فى المغنى لا قوله ويطلق إلى وهى اسلامية وقوله كالمخارجة وقوله كما يدل إلى لان الشافعى وقوله لم يحتمل إلى وثانيهما إلى قوله لكن بحث فى النهاية لا قوله ويطلق إلى وهى اسلامية وقوله وكانت إلى واركابها وقوله فساوى إلى واعتبر (قوله لما فيها من جمع الخ) عبارة الاسنى والنهية وهى لغة الضم والجمع وشرعا عقد الخ وسمى كتابة لان فيه من ضم نجم إلى آخر وهى احسن وزاد المغنى وللعرف الجارى بكتابة ذلك فى كتابة يوافقها أى قسمتها كتابة من تسمية الشىء باسم متعلقه وهو الصك عز يزي (قوله معلق) صفة ثانية لعتق (قوله اذ السيد قد لا يسمح الخ) عبارة المغنى لكن جوزها الشارع لمسيس الحاجة فان العتق مندوب اليه والسيد قد لا يسمح الخ فاحتمل الشرع فيها ما لا يحتمل فى غيرها كما احتمل الجهالة فى ربح القراض وعمل الجمالة للحاجة اه (قوله وللخبر الصحيح من اعان الخ) وقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب عبد ما بقى عليه درهم معنى ونهاية (قوله وكانت) أى الكتابة قيل اول من كوتب عبد لعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يقال له ابو امية معنى (قول المتن هى مستحسنة) لا واجبة وان طلبها الرقيق قياسا على التدبير وشراء القريب ولثلا يتعطل اثر الملك وتحكم المالك على المالكين شيخ الاسلام ومغنى (قول المتن رقيق) أى كله وبعضه كسياق معنى (قوله فساوى) أى قوله كسب منسكرا (قوله محتمل الخ) أى للجنس الصادق بكسب ما (قوله وذلك) أى التقيد بالامين والقوى (قوله لثلا يضيع الخ) أى فلا يعتق معنى (قوله ومنه) أى من التعليل (قوله ان المراد بالامين هنا من لا يضيع المال الخ) معتمد ع ش (قوله والطلب) كذا فى شرح المنهج لكن اسقطه الاسنى والمغنى (قوله ولم يجب) وتفارق الايتام حيث أجرى على ظاهر الامر من الوجوب كاسياق لانه مواساة واحوال الشرع لا تمنع وجوبها كالزكاة أسنى ومعنى (قوله لانه بعد الحظر) أى الامر الوارد بعد الحظر والمنع (وهو بيع ماله بماله) معترض بين اسم ان وخبره (قوله للاباحة) أى كما اعتمدته فى جمع الجوامع ثم نقل عن جمع انه للوجوب وعن امام الحرمين التوقف سم عبارة ع ش أى والامر بعد الحظر أى المنع لا يقتضى الوجوب ولا التدب ولذا قال وندها من دليل اخر اه (قوله بل هى مباحة) إلى المتن فى المغنى الا قوله لكن بحث الى قول الشارح ويأتى فى النهاية الا

(قوله وقال المدبر كان يدي) عبارة الروض كان ودعة لرجل وملكته بعد أى بعد العتق صدق ايضا اه

(كتاب الكتابة)

(قوله للاباحة وندها) أى كما اعتمدته فى جمع الجوامع ثم نقل عن جمع انه للوجوب وعن امام الحرمين

ذلك

بالكتابة وثانيهما والطلب ليوثق منه بتحصيل النجوم ولم يجب خلا فالجمع من السلف لظاهر الامر

فى الآية لانه بعد الحظر وهو بيع ماله بماله للاباحة وندها من دليل آخر (قيل أو غير قوى) لانه اذا عرفت أمانته يمان بالصدقة والزكاة وقورد بان فيه ضررا على السيد ولا وثوق بتلك الاعانة قيل أو غير أمين لانه يبادر للبحرية وردبانه يضيع ما يكسبه (ولا تتركه بحال) بل هى مباحة

وان انتفيا والطلب لانها قد تفضي للعق لکن بحث البلقني كراهتها الفاسق يضيع كسبه في الفسق ولو استولى عليه السيد لا تمتنع من ذلك قال
هو وغيره بل قد ينتهي الحال للتحريم اي وهو قياس حرمة الصدقة والقرض (٣٩١) إذا علم من أخذهما صرفهما في محرم ثم

رأيت الاذرعى بحثه فيمن
علم منه انه يكتسب بطريق
الفسق وهو صريح فيما
ذكرته اذ المدار على تمكنه
بسببها من المحرم (وصيغتها)
لفظ أو إشارة أو خرس أو
كتابة تشعر بها وكل من
الاولين صريح أو كناية فن
صرانها (كاتبك) أو
أنت مكاتب (على كذا)
كالف (منجما) بشرط أن
يضم لذلك قوله (إذا أدبته)
مثلا (فانت حر) لان لفظها
يصلح للخارجة ايضا
فاحتج لتمييزها باذا وما
بمدها والتعبير بالاداء
للعالم من وجود الاداء
في الكتابة ولا في كذا
جمع ان يقول فاذا برئت
أو فرغت ذمتك منه فانت
حر أو ينوي ذلك ويأتي ان
نحو الابرأ يقوم مقام الاداء
فالمراد به شرعا هنا فراغ
الذمة وحذف إلى الذي
صرح به غيره لانه غير شرط
نعم ان صرح به لم يكف
الاداء لو كيله فيما يظهر
لان الاداء اليه نفسه مقصود
فلم يقيم الوكيل فيه مقامه
بخلاف القاضي في نحو
المتنع لانه منزل منزله
شرعا (ويبين) وجوب اقدر
العوض وصفته بما ر في
السلم كما يأتي نعم ان كان
بمحل العقد فقد غالب لم

ذلك القول (قوله وان انتفيا الخ) الا صواب اسقاط الواو كما في غيره ثم رأيت في الرشدي ما نصه الواو للحال
وهي ساقطة في بعض النسخ والمراد انتفاء الشروط وبعضها اه (قوله والطلب) من العطف على الضمير
المرجع المتصل بلاتا كيد منفصل (قوله لکن بحث البلقني الخ) عبارة الرشدي نعم تكره كتابة عبد
يضيع كسبه في الفسق واستيلاء السيد بمنعه كما نقله الزياي عن البلقني اه (قوله قال هو وغيره الخ) عبارة
المغنى والنهاية ويستثنى كما قال الاذرعى ما اذا كان الرقيق فاسقا بركة او نحوها وعلم السيد انه لو كاتبه مع
العجز عن الكسب لا يكتسب بطريق الفسق فانها تكره بل ينبغي تحريمها لتضمنها التمكن من الفساد ولو
امتنع الرقيق منها وقد طلبها سيده لم يجر عليها كما كسه اه (قوله من ذلك) اي تصييع كسبه في الفسق (قوله)
فيمن علم الخ) لعل المراد بالعلم بذلك ما يشمل الظن الغالب فليراجع (قول المتن وصيغتها الخ) اي صيغة
اجباها الصريح من جانب السيد الناطق قوله لعبدك كاتبك الخ معنى (قوله تشعر) اي كل منها فكان
الاولى التذكير (قوله بشرط) الى قوله والتعريف في المغنى (قوله بشرط ان يضم لذلك قوله الخ) اي او ينويه
كاسياتي رشدي (قوله والتعريف الخ) عبارة المغنى ولا تقيد بما ذكر بل مثله فاذا برئت منه او فرغت ذمتك
منه فانت حر اه زاد النهاية ويشمل برئت من حصول ذلك بادهاء النجوم والبراءة المفوظ بها و فراغ الذمة
شامل للاستيفاء والبراءة باللفظ قال البلقني لو قال كاتبك على كذا منجما الكتابة التي يحصل فيها العتق كان
كافيا في الصراحة لان القصد الخراج اه (قوله او ينوي ذلك) اي كما سياتي سم اي فهو عطف على
قوله يضم لذلك قوله الخ (قوله ويأتي) اي بعد قول المصنف فن ادى حصته الخ ع ش (قوله فالمراد به)
اي بالاداء فراغ الذمة اي الشامل للاستيفاء والبراءة باللفظ كما مر عن النهاية (قوله وجوبا) الى
التنبيه في المغنى وإلى قول المتن وشرطها في النهاية (قوله يانه) اي العوض التقدم معنى (قوله استوت او
اختلفت) يحتمل ان المراد استواؤها في قدرها واختلافها فيه كان يجعل النجمين مثلا شهرين او يجعل
احدهما شهرا والاخر سنة ويحتمل ان المراد الاستواء الاختلاف من حيث المال فيها كان يجعل في نجم
دينار او في آخر دينارين سم والمتبادر الاول (قوله نعم الخ) هو استدراك على ظاهر المتن في جمعه النجوم
رشدي عبارة ع ش اشار به الى ان النجوم في كلام المصنف اريد بها ما فوق الواحد اه (قوله لا يجب
الخ) عبارة المغنى ويكنى ذكر نجمين وهل يشترط في كتابة من بعضه حر النجمين وجها واحدهما الاشتراط
وان كان قد يملك ببعضه الحر ما يؤديه لا يتابع السلف معنى ويأتي في الشارح نحوها (قوله وابتداء النجوم الخ)
عبارة المغنى ولا يشترط تعيين ابتداء النجوم بل يكتفى بالاطلاق ويكون ابتداءها من العقد على الصحيح اه
(قوله وهو المراد هنا) اي بدليل وقسط الخ سم (قوله عقد معاوضة الخ) اي ان يقال اي عقد الخ (قول المتن)

التوقف (قوله كاتبك على كذا منجما الخ) قال البلقني ولو قال كاتبك على كذا منجما الكتابة التي يحصل
فيها العتق كان كافيا في الصراحة لان القصد اخراج كتابة الخراج مر (قوله او ينوي ذلك) اي كاسياتي
(قوله فالمراد به شرعا هنا الخ) لو قصد حقيقته فينبغي ان لا يقوم البراء مقامه (قوله وبين وجوبا قدر
العوض وصفته الخ) اي ولو كاتبه بنجمين مثلا على ان يعتق بالاول صح وعتق بالاول لانه لو كاتبه مطلقا
وادى بعض المال فاعتقه على ان يؤدى الباقي بعد العتق صح فكذا لو شرطه ابتداءه روض وشرحه
(قوله استوت او اختلفت) فان قلت سياتي آتفا ان المراد هنا بالنجم الوقت فاما معنى استوائها
واختلافها قلت يحتمل ان المراد استواؤها في قدرها واختلافها فيه كان يجعل النجمين مثلا شهرين
او يجعل احدهما شهرا والاخر سنة ويحتمل ان المراد الاستواء الاختلاف من حيث المال
فيها كان يجعل في نجم دينار او في آخر دينارين (قوله وهو المراد هنا) اي بدليل وقسط الخ

يشترط يانه كالبيع (عدد النجوم) استوت أو اختلفت نعم لا يجب كونها ثلاثة كما يأتي (وقسط كل نجم) أي ما يؤدى عند حلول كل نجم لانها
عقد معاوضة فاشترط فيه معرفة العوض كالبيع وابتداء النجوم من العقد والنجم الوقت المضروب وهو المراد هنا ويطلق على المال المؤدى
فيه كما يأتي في قوله ان اتفقت النجوم (تنبيه) مما يلغزه هنا عقد معاوضة يحكم فيه لاحد المتعاقدين بملك العوض والمعوض معا وهو هذا

فان السيد يملك النجوم فيه بجزء العدم (٣٩٢) بقام المكاتب على ملكه إلى آدم جميع النجوم والغاز بعضهم عنه بمملوك لا مالك له

ولو ترك (أى فى الكتابة الصحيحة معنى) (قوله لفظ التعليق للحرية) وهو قوله إذا أدبته فانت حر معنى (قوله بما قبله) أى بقوله كاتبتك على كذا الخ معنى ونهاية أى عند وجود جزء منه عش (قوله لاستقلال السيد الخ) عبارة المغنى لأن المقصود منها العتق وهو يقع بالكتابة مع النية جزءا لاستقلال المخاطب به اه (قوله من التلظ به) أى بقوله إذا أدبته فانت حر معنى أى ونحوه ما مر عن المغنى ونهاية (قوله للمامر) إلى قوله وإنما لم يكف الاداء فى المغنى الا قوله ولا وكيل العبد إلى المتن (قوله أنها تقع على المخارجة أيضا) أى فلا بد من تمييز باللفظ أو النية نهاية ومعنى (قوله فرق آخر) وهو أن التدبير كان معلوما فى الجاهلية ولم يتغير معنى عبارة النهاية و فرق الاول بان التدبير مشهور فى معناه بخلاف الكتابة لا يعرف معناها الا الخواص اه (قوله لا اجنبى) عبارة المغنى قضية قوله ويقول المكاتب قبلت انه لو قبل اجنبى الكتابة من السيد ليدوى عن العبد النجوم فاذا اداها عتق انه لا يصح وهو ما صححه فى زيادة الروضة لمخالفته موضوع الباب فعلى هذا لادى عتق العبد لوجود الصفة ورجع السيد على الاجنبى بالقيمة ورد له ما اخذ منه اه وفى سم بعد ذلك عن الروض وشرحه ما نصه ولعل صورته كاتبت عبدى على كذا عليك فاذا أدبته فهو حر فقال كاتبتك على ذلك اه (قوله الا بعد قبولها) ظاهره وإن اذن له السيد فى التوكيل عش (قوله ويكفى استيجاب الخ) أى واستقبال وقبول كالقول السيد اقبل الكتابة أو تكتب منى بكذا إلى آخر الشروط قال العبد قبلت عش (قوله ككاتبتنى على كذا) أى إلى آخر الشروط المتقدمة (قوله فيقول كاتبتك) أى فوراً كما فهم من الفاء عش (قوله لان هذا) أى عقد الكتابة وقوله من ذلك أى الخلع (قوله وبما فرقت الخ) وهو قوله لان هذا أشبه الخ (قوله قبل الخ) ومن قال بذلك المغنى (قوله بعد) أى بعد القبول (قوله اولى) أى من تعبيره بالمكاتبة نهاية (قوله وهو غفلة عن نحو الخ) قد يقال ان ما ذكره انما يفيد صحة تعبير المصنف لا مساواة لتعبير الاصل (قوله أى السيد) إلى قوله نعم ان صرح فى المغنى وإلى قول المتن ومكرى فى النهاية الا قوله نعم إلى ولا ما ذون له وقوله كما بحثه جمع إلى المتن (قول المتن تكليف) أى كونها عاقلين بالغين معنى (قوله واختيار) فان اكرهاوا واحدهما فالكتابة باطلة معنى وشرح المنهج زاد عش وينبغى ان محله ما لم يكره بحق كان نذر كتابته فاكره على ذلك فانها تصح حينئذ لان الفعل مع الاكره بحق كالفعل مع الاختيار ثم هو ظاهر ان كان النذر مفيداً من معين كرمضان مثلاً و آخر الكتابة إلى ان بقى منه زمن قليل فان لم يكن كذلك كان النذر مطلقاً فلا يجوز اكرهه عليه لانه لم يلزم وقتا بعينه حتى ياتمم بالتأخير عنه فلوا كرهه على ذلك ففعل لم يصح هذا ولو مات من غير كتابة تصح فى الحالة الاولى من الوقت الذى عين الكتابة فيه وفى الحالة الثانية من آخر وقت الامكان اه (قوله ولو اعميين) أى اوسكرانين شرح المنهج عبارة المغنى وقد يفهم كلام المصنف ان السكران العاصى بسكره لا تصح كتابته لانه يرى عدم تكليفه وقد مر الكلام على ذلك فى الطلاق وغيره اه (قوله فلا يصح من محجور عليه الخ) ولا من ولى المحجور عليه ابا كان أو غيره لانها تبرع معنى وشيخ الاسلام وكان ينبغى ان يذكره الشارح حتى يظهر حوله وزعم انه الخ (قوله بمملوك لا مالك له) قد يقال ان اراد بالمملوك ما يصلح للملك فهذا ليس غريباً حتى يلغز به فان المباحات كالما والخطب كذلك وان اراد به ما جرى عليه الملك فمما سبق فكذلك لان ما وقع الاعراض عنه بما جرت العادة بالاعراض عنه كذلك وان اراد ما تعلق به الملك لأن فاما كاتبتك ليس كذلك على هذا القول فليتأمل (قوله وبما فرقت به بينهما يعلم الفرق بين عدم صحة قبول الاجنبى هنا لئيم) فى الروض وشرحه ولو قبل الكتابة من السيد اجنبى ليدوى عن العبد النجوم لم تصح الكتابة لمخالفتها موضوع الباب فان ادى عتق العبد لوجود الصفة ورجع السيد على الاجنبى بالقيمة وتورد له ما اخذ منه اه ولعل صورته كاتبت عبدى على كذا عليك فاذا أدبته فهو حر فقال كاتبتك على كذا او كاتبت عبدك على كذا ادبته فهو حر فقال كاتبتك على كذا (قوله وشرطهما تكليف) قال فى الروض ويصح كتابة مدبر ومعلق عتقه بصفة ومستولدة اه قال فى شرحه فيعتق الثانى بوجود الصفة إن وجدت قبل اداء النجوم والافادائها والاخران بموت السيد ان مات قبل الاداء والافاداء

مبنى على ضعف ان المكاتب مع بقائه على الرق لا مالك له (ولو ترك لفظ التعليق) للحرية بالاداء (ونواه) بما قبله (جاز) لاستقلال السيد بالعتق المقصود نعم الفاسدة لا بد فيها من التلظ به (ولا يكفى لفظ كتابة بلا تعليق ولا نية على المذهب) لما مر انها تقع على المخارجة أيضا وبه فارق ما مر فى التدبير و مر ثم فرق آخر (ويقول) فوراً فظير ما مر فى البيع (المكاتب) لا اجنبى بل ولا وكيل العبد فيما يظهر لانه لا يصير أهلاً للتوكيل الا بعد قبولها (قبلت) مثلاً كتبه من عقود المعاوضة ويكفى استيجاب ولا يجاب ككاتبتنى على كذا فيقول كاتبتك وإنما لم يكف الاداء بلا قبول كالاعطاء فى الخلع لان هذا أشبه بالبيع من ذلك و فرق شارح بما فيه نظر وبما فرقت به بينهما يعلم الفرق بين عدم صحة القبول الاجنبى هنا لئيم قبل قول أصله العبد أولى لانه انما يصير مكاتبا بعد وهو غفلة عن نحو إلى ارانى أعصر خرا وعن اتفاق البلغاء على أن المجاز أبلغ (وشرطهما) أى السيد والفق (تكليف) واختيار فيهما ولو اعميين وقيد الاختيار يعلم مما مر

فى الطلاق (واطلاق) التصرف فى السيد لما تقرر أنها كالبيع فلا تصح من محجور عليه (قوله)

ولو باذن الولي وزعم أنه مطلق التصرف في مال موليه فاسد بل تصرفه فيه مقيد بالمصاحبة (٣٩٣) ولا من مكاتب لعبد ولو باذن السيد

وكذا لا تصح من مبعوض لعدم اهليتهما للولاء وفي العبد فلا تصح كتابة عبد صغير أو مجنون نعم أن صرح بالتعلق بالاداء فادى اليه أحدهما عتق بوجود الصفة لاعتن الكتابة فلا يرجع السيد عليه بشيء وكذا في سائر أقسام الكتابة الباطلة ولا ماذون له في التجارة حجر عليه الحاكم في اكسابه ليصرفها في دينه كالموخر والمروون الاتيين وتصح كتابة عبد سفيه كما بحثه جمع واعترضوا ما هوهمه المنة من عدم صحتها بأنه لم يذكر أحد ونقلوا الاول عن مقتضى كلامهم ووجهه بان الاداء لم ينحصر في الكسب فقد يؤدي من الزكاة وغيرها ويؤيده صحة كتابة عبد مرتد وان اوقفنا تصرفه ويصح اداؤه في الردة (وكتابة المريض) مرض الموت محسوبة (من الثلث) ولو باضعاف قيمته لان كسبه ملك السيد (فان كان له مثله) أي مثلاً قيمته عند الموت (صحت كتابة كله) سواء كان ما خلفه مما آداه الرقيق أم من غيره لخروجه من الثلث (فان لم يملك غيره وادى في حياته ماتتین) كاتبه عليهما (وقيمة مائة عتق) كله لبقاء مثليه للورثة وهذا كالمثال لما قبله (ولان ادى مائة)

(قوله ولو باذن الولي) غاية أخرى في عدم الصحة من المحجور عليه والمراد بالمحجور عليه بالفلس أن يزيد دينه على ماله وهو غير مستقل فيحجر القاضي على وليه في ماله فلا تصح الكتابة من وليه وهو ظاهر ولا منه وإن اذن له وليه فيها عش واعتبر شرح المنهج الولي في غير المحجور عليه بفلس عبارته ولا من صبي ومجنون ومحجور سفيه أو لياهم ولا من محجور فلس اه ومقتضاه ان المراد بمحجور عليه بفلس المستقل بالبلوغ والعقل والرشد وهو خلاف ما ذكره أي عش (قوله وزعم انه) أي الولي عش (قوله وكذا لا تصح من مبعوض الخ) الاخصر الاسبك ولا من مبعوض كافى النهاية (قوله وفي العبد) عطف على في السيد (قوله نعم ان صرح) أي السيد (قوله الباطلة) سياتي في الفصل الاخير الفرق بينها وبين الكتابة الفاسدة (قوله ولا ماذون له الخ) أي ولا تصح كتابة عبد ماذون الخ وذلك لانه عاجز عن السعي في تحصيل النجوم عش (قوله كما بحثه جمع الخ) عبارة المغني (تنبيه) اشتراط الاطلاق في العبد لم يذكره واحد الذي نص عليه الشافعي والاصحاب اعتبار البلوغ والعقل فلا يصرف سفيه لانه لم ينحصر الاداء الخ وقد ذكر المصنف ما لا يحتاج اليه وهو التكليف فانه يستغنى عنه باطلاق التصرف كما فعل في العتق وترك ما يحتاج اليه وهو الاختيار اه (قوله صحة كتابة عبد مرتد الخ) يستفاد منه الفرق بين كون السيد مرتدا فلا يصح ان يكاتب وكون العبد مرتدا فتصح كتابته ولهذا قال في الروض ولا تصح من مرتد ثم قال وتصح كتابة عبد مرتد ويغنى بالاداء اه سم (قوله ويصح الخ) زيادة فائدة لا دخل له في التأييد (قول المتن وكتابة المريض الخ) ولو كاتب في الصحة وقبض النجوم في المرض او قبضها وارثه بعد موته او اقره في المرض بالقبض لها في الصحة او المرض عتق من رأس المال روض مع شرحه (قوله مرض الموت) إلى قوله هذا إن لم يحجر في المغني (قوله ولو باضعاف قيمته) أي ولا ينظر اليها وقت الكتابة لان حق الورثة لم يعتق بها الا لان احتمال ان السيد يضيعهم في مصالحه بحجرى (قوله لان كسبه ملك السيد) أي وقد جعله للعبد بكتباته عبد البر أي فقوته على الورثة بكتباته وحاصل التعليل انه لما فوت على الورثة كسب العبد كان تبرع بنفس العبد من غير مقابل فلذلك حسب العبد من الثلث اه بحجرى ويظهر ان المراد انه لما كان كسب المكاتب المؤدى به النجوم مائكا للسيد كان عتقه بها كالعتق من غير مقابل فحسب من الثلث (قوله أما اذا لم يخلف غيره ولم يؤد الخ) عبارة المغني واحترز بقوله وادى في حياته عمالو لم يؤد شيئا حتى مات السيد مثله مكاتب فان ادى حصته من النجوم عتق ولا يزيد العتق بالاداء لبطلا نهاي الثلثين فلا تعود (تنبيه) هذا كله إذا لم يحجز الورثة الكتابة في جميعه فان اجازوا في جميعها عتق كله او في بعضها عتق ما اجازوا والاولا للبيت ولم يملك إلا عبيدين قيمتهما سواء فكانت في المرض احد هما باع الاخر نسيئة ومات ولم يحصل بيده ثمن ولا نجوم صحت الكتابة في ثلث هذا والبيع في ثلث ذلك إذا لم يحجز الوارث ولا يزداد في البيع والكتابة باداء الثمن والنجوم اه وفي الروض مع شرحه مثلها فاذا

اه وقد يفهم من قوله بموت السيد ان مات قبل الاداء انها عتقت عن الابلا دلا عن الكتابة فلا يتبعها كسبها واولادها وسياتي ما فيه ثم قال في الروض قبل الحكم الخامس فصل وطء مكاتبه حرام الى ان قال فان اولدها صارت مستولدة الى ان قال فان مات أي السيد قبل تعجينها عتقت بالكتابة أي لا بالاستيلاء وتبعها كسبها واولادها الحادوثون بعد الكتابة أي ولو بعد الاستيلاء وكذا لو عتق المكاتب بصفة فوجدت قبل الاداء قال في شرحه عتق بوجود الصفة عن الكتابة وتبعه كسبه واولاده الحادوثون لان عتق المكاتب لا يقع إلا عن الكتابة ولو اولدها ثم كاتبا ومات قبل تعجينها عتقت عن الكتابة وتبعها واولادها الحادوثون وكسبها الحاصل بعد الكتابة صرح به الاصل اه وبهذا يعلم ان قوله في المواضع الاول بموت السيد معناه عن الكتابة لا كما يتوهم من ظاهره وقضية اطلاق العتق في هذه الصورة عن الكتابة سقوط النجوم عنه ويكون كما لو اعتقه فليراجع (وتصح كتابة عبد سفيه) كتب عليه مر (قوله وإن اوقفنا تصرفه الخ) هذا مع قوله الاتي ولو كاتب مرتدا الخ يستفاد منه الفرق بين كون السيد مرتدا فلا يصح ان يكاتب وكون العبد مرتدا فتصح كتابته

على الجديد) المبطل لو وقف
العقود وهو الاصح أيضا
وعلى القديم لا تبطل بل
توقف فان أسلم بان صحتها
والا فلا هذا ان لم يحجر
الحاكم عليه وقتنا لا حجر
عليه بنفس الردة والا
بطلت قطعاً وقيل لافرق
ومرت هذه في الردة ضمن
تقسيم فلا تكرار وتصح
من حربي وغيره (ولا
تصح كتابة) من تعلق به حق
لازم نحو (مرهون) وجان
تعلق برقبته مال لانه معرض
لبيع فينا فيها وانما صح
عتقه لانه أقوى (ومكرى)
أى سواء استوجرت عينه
أم سلم عما في الذمة فيما
يظهر وإن كان للتوَجَّر
إبداله نظر الحالة الراهنة
ويحتمل التخصص بالاول
لانه المتبادر من قولهم مكرى
ومن تعليلهم له بقوله لان
منافعه مستحقة للمستأجر
فيها فيها ايضا ومثله موصى
بمنفعته بعدم موت الموصى
ومغضوب لا يقدر على
انتزاعه (وشرط العوض
كونه ديناً) إذ لا ملك له يرد
العقد عليه موصوفاً بصفات
السلم نعم الاوجه انه يكنى
نادر الوجود عنا (مؤجلاً)
لانه الماثور سلفاً وخلفاً
ولانه عاجز حالاً ولم يكتف
بهذا عما قبله قال ابن الصلاح

أدى) أى بعد موت السيد حصته أى حصة الثلث (قوله عتق) أى الثلث ولا يعتق منه شيء بعد ذلك لان كتابة
ثلثه تبطل بمجرد الموت سم والمراد ان ما اداه العبد بعد موت السيد لا اعتبار به فلا تنفذ الكتابة في شيء زاد
على الثلث نظر المال الكتابة ع (قوله ولو مرتداً الخ) تنبيه لا يبطل الكتابة طرودة المكاتب ولا طرو
ردة السيد بعدها وان اسلم السيد اعتد بما اخذه حال رده وتصح كتابة مـ تدويعتق بالاداء ولو في زمن رده
وان قتل قبل الاداء فمافى يده للسيد ولو التحق سيد المكاتب بدار الحرب مرتداً وقف ماله ادى الحاكم
تجوم مكانه وعتق وان تجزأ تجزأ الحاكم رقيق فان جاء السيد بعد ذلك ولو مسلماً بقي التعجيل بحاله مغنى
وروض مع شرحه (قوله المبطل لو وقف العقود) أى التى يشترط فيها اتصال القبول بالايجاب بخلاف مالا
يشترط فيه ذلك كالتدبير والوصية كاتقدم بجبري عن الحلبي (قوله والا فلا) عبارة المغنى والا بطلانها اه
(قوله هذا) أى الخلاف المذكور (قوله وقتنا لا حجر الخ) وهو المعتمد على ما في بعض نسخ الشارح ثم وفي
اكثرها عدم اعتبار هذا القيد فيصير محجوراً عليه بنفس الردة ع (قوله وقيل لافرق) أى في جريان
الخلاف بين وجود الحجر وعدمه (قوله فلا تكرار) خلافاً للمغنى (قوله وتصح من حربي الخ) وقد شمل
ذلك قول المصنف تكليف واطلاق وشمل ايضا المنتقل من دين الى دين فصح كتابته لبقاء ملكه وان كان
لا يقبل منه الا الاسلام اه ع وش وفيه توقف فليراجع (قول المتن ومكرى) ظاهره وان قصرت المدقويوجه
بانه لما كان عاجزاً في اول المدة نزل منزلة مالوكاته على منفعة لم تتصل بالعقد ع (قوله وان كان الخ) وقوله
نظر الخ كل منهما راجع للعطوف فقط (قوله ويحتمل التخصص الخ) وفاقا لظاهر صنيع النهاية والمغنى
(قوله بالا ول) أى باجارة العين (قوله ومن تعليلهم له) أى لعدم صحة كتابة مكرى (قوله لان منافعه) إلى
قوله اه في النهاية وكذا في المغنى لا لقوله نعم الى المتن (قوله ومثله موصى الخ) هذا بمن تعلق به حق لازم فكان
الاولى عطفه على ما قبله وتأخير لفظ مثله الى مسئلة المغضوب فتأمل رشيدى (قوله بعد موت الموصى)
يفيد الصحة قبل موت الموصى وذكر وافي الوصية ان الكتابة رجوع عن الوصية به وهل عن الوصية بمنفعته
سم والظاهر نعم (قوله ومغضوب الخ) عبارة الاسنى والمغنى ولا كتابة المغضوب ان لم يتمكن من التصرف
في بد الغاصب واطلاق العمرانى المنع محمول على ذلك اه (قوله موصوفاً الخ) أى ان كان عرضاً مغنى (قوله
والا وجه انه يكنى الخ) أى وان لم يكن ثم نهاية والفرق ان عقد السلم معاوضة محضة المقصود منها حصول
المسلم فيه في مقابلة راس المال فاشترط فيه القدرة على تحصيله وقت الحلول وايضاً فالشارع متشوف للعتق
فاكتفى فيه بما يؤدى الى العتق ولو احتالاً ع (قوله لانه الماثور الخ) عبارة المغنى لان الماثور عن الصحابة
فن بعدهم قولاً وفعلاً انما هو التأجيل ولم يعقدها احد منهم حاله ولو جاز لم يتفقوا على تركه مع اختلاف
الاغراض خصوصاً وفيه تعجيل عتقه واختار ابن عبد السلام والرويانى في حليته جواز الحلول وهو مذهب
الامامين مالك وابى حنيفة اه (قوله ولم يكتف الخ) عبارة النهاية وانما لم يكتف الخ لان دلالة الالتزام كاقال

ولهذا قال في الروض ولا تصح من مرتد ثم قال وتصح كتابة عديم تدويعتق بالاداء اه (قوله فاذا أدى
حصته من النجوم عتق) قال في الروض ولا يزبد العتق بالاداء لبطلانها في الثلثين اه أى لا يزداد في الكفاية
بقدر نصف ما أدى وهو سدس لبطلانها في الثلثين اه ووجه توهيم زيادة العتق بقدر نصف ما أدى انه لو كان
قيمه مائة وكاتبه على مائة فاذا أدى ثلثها بعد موته حصل للورثة مائة ثلثا العبد وثلث المائة والمجموع مائة
فيبغى ان يعتق منه قدر نصفها ليكون ما عتق قدر الثلث وذلك نصف الثلث الذى نفذت الكتابة فيه وقد
نصف ما أدى وهو السدس والمجموع نصفه وقيمه خمسون (قوله ومثله موصى بمنفعته بعدم موت الموصى)
يفيد الصحة قبل موت الموصى وذكر وافي الوصية ان الكتابة رجوع عن الوصية به وهل عن الوصية
بمنفعته (قوله ومغضوب الخ) في شرح الروض ولا كتابة المغضوب ان لم يتمكن من التصرف في يد
الغاصب واطلاق العمرانى المنع محمول على ذلك اه (قوله نعم الاوجه انه يكنى نادر الوجود
هنا) كتب عليه مـ (قوله لان دلالة المؤجل على الدين

ابن الصلاح لا يكفى بها الخ (قوله من دلالة التضمن) قد يمنعه ابن الصلاح بأن التضمن قد يسمى بالالتزام سم (قوله ودلالة التضمن يكتفى بها الخ) لان الصلاح منعه سم فيه أن منعه مكاربة (قوله فالاحسن في الجواب الخ) فيه أن حاصل السؤال الذى اجاب عنه ابن الصلاح أن مؤجلا يدل على ديناً فلم يكتف به عنه ولا يخفى أن هذا بمعنى لم صرح بدنيا مع علمه من مؤجلا ومعلوم أن هذا لا يندفع بجواب الشارح لان حاصله إنما صرح به مع علمه من المؤجل للتصريح بما علم من المؤجل ولا يخفى فساد لمن تدبر نعم قد يجاب عن المصنف ايضا بأنه لدفع توهم دخول التأجيل في الاعيان اهتماما بالمقام سم عبارة سيد عمر قوله فالاحسن الخ انما يظهر حسنه لو تأخر فتدبر اه اى تأخر ديناً عن مؤجلا اقول وقد يجاب عن المصنف بما هو مقرر عندهم ان اغناء المتأخر عن المتقدم ليس بمعييب وإنما المعيب العكس (قوله في الذمة) الى قول المتن وقيل في المعنى الا قوله لكن لما الى لا على خدمة وقوله ومن ثم لم الى ما اذا والى قوله وإن اطال البلقين في النهاية لا قوله لكن لما الى لا على خدمة وقوله ونقل شارح الى المتن (قوله فيجوز على بناء دارين في ذمته) كانه احتراز عن المتعلقة بعينه فهى كالخدمة فيما يأتى آنفا سم (قوله في وقتين معلومين) لك أن تقول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في الاجارة لمعنى موجودهنا فيحتمل أن يسوى بينهما بأن يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتين وقتا ابتداء الشروع في كل دار لا جميع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن المنفعة ثم معوض وهنا معوض والعوض اوسع امرأ من المعوض ويتسامح فيها أكثر وأبان ما يتعلق بالعقق المتشوف اليه الشارع يتسامح فيه او بغير ذلك فليتامل سم لعل الاقرب الاول (قوله لكن لما لم تخل المنفعة الخ) كان وجهه أن المنفعة متعلقة بأجزاء الزمان المستقبل فكان حضورها متوقفا على حضور تلك الاجزاء فساكنة مؤخرة الى حضورها وكانت مؤجلة وقوله شرطا في الجملة اى كافي مثال بناء الدارين المذكور اى بالنسبة للنجم الثانى دون الاول اخذنا ما يأتى ان المنفعة في الذمة يجوز اتصالها بالعقد وقوله لا مطلقا اى كافي النجم الاول في هذا المثال على ما تقرر فليراجع سم وفي شرح المنهج وحواشيه ما يوافقه (قوله لا على خدمة شهرين الخ) اى بنفسه بجيرى وسم ومعنى (قوله او منفصلين الخ) عبارة الروض مع شرحه ولو كاتب عبده على خدمة شهرين وجعل كل شهر نجما لم يصح قال الرافعى لان منفعة الشهر الثانى متعينة والمنافع المتعلقة بالاعيان لا تؤجل او كاتبه على خدمة رجب ورمضان فأول الفساد لا نقطاع ابتداء المدة الثانية عن آخر الاولى اه عبارة المعنى تنبيه ظاهر كلامه الا كثفاء بالمنفعة وخذها والمقول أنه ان كان العوض منفعة عين حالة نحو كاتبك على ان تخدمنى شهرا او تخطى لى ثوبا

من دلالة التضمن) قد يمنعه ابن الصلاح (قوله لا الالتزام) لان الصلاح منعه بأن التضمن قد يسمى بالالتزام (قوله يكتفى بها في المخاطبات) لابن الصلاح منعه (قوله فالاحسن في الجواب أنه تصريح الخ) لك أن تقول هذا ليس بجواب فضلا عن كونه احسن فيه وذلك لان حاصل السؤال الذى اجاب عنه ابن الصلاح أن قوله مؤجلا يدل على قوله ديناً فلم يكتف به عنه ولا يخفى أن هذا بمعنى قولنا لم صرح بقوله ديناً مع علمه من قوله مؤجلا ومعلوم أن هذا لا يندفع بجواب الشارح لان حاصل الكلام حيث أنه إنما صرح به مع علمه من المؤجل للتصريح بما علم من المؤجل ولا يخفى فساد لمن تدبر نعم قد يجاب عن المصنف ايضا بأنه لدفع توهم دخول التأجيل في الاعيان اهتماما بالمقام (قوله فيجوز على بناء دارين في ذمته) كانه احتراز عن المتعلقة بعينه فهى كالخدمة فيما يأتى آنفا (قوله في وقتين معلومين) لك أن تقول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في الاجارة لمعنى موجودهنا فيحتمل أن يسوى بينهما بأن يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتين وقتا ابتداء الشروع في كل دار لا جميع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن المنفعة ثم معوض وهنا معوض والعوض اوسع امرأ من المعوض ويتسامح فيها أكثر وأبان ما يتعلق بالعقق المتشوف اليه الشارع يتسامح فيه او بغير ذلك فليتامل (قوله لما لم تخل) كان وجهه أن المنفعة متعلقة بأجزاء الزمان المستقبل فكان حضورها متوقفا على حضور

من دلالة التضمن لا الالتزام
لان مفهوم المؤجل شرعا
دين تأخر وفاؤه فهو مركب
من شيئين ودلالة التضمن
يكتفى بها في المخاطبات
فالاحسن في الجواب أنه
تصريح بما علم من المؤجل
(ولو منفعة) في الذمة كما
يجوز جعلها ثمنا وأجرة
فتجوز على بناء دارين في
ذمته موصوفتين وفي وقتين
معلومين لكن لما لم تخل
المنفعة في الذمة من التأجيل
وإن كان في بعض نجومها
تعجيل كان التأجيل فيها
الذى أفاده المتن وغيره
شرطا في الجملة لا مطلقا لا على
خدمة شهرين متصلين أو
منفصلين وإن صرح بأن كل
شهر نجم لانهما نجم واحد

إذ المنافع المتعلقة بالاعيان لا يجوز شرط تأجيلها ومن ثم لم يصح على ثوب يؤدي نصه بعد سنة ونصف بعد سنتين أما إذا لم يكن دينان كان غير منفعة عين لم تصح الكتابة ولاصححت على ما تقرر ويأتي (ومنجما بنجمين) ولو إلى ساعتين وان عظم المال (فاكثر) لانه لما ثور أيضا نظير ما تقرر ولما ر أنها مشتقة من ضم النجوم بعضها إلى بعض وأقل ما يحصل به الضم اثنان (وقيل ان ملك) السيد (بعضه و باقيه حرم) يشترط اجل وتنجيم) لانه قد يملك بعضه الحر ما يؤديه حالا ورد بان المنع تعبد اتباعا لما جرى عليه الاولون لانها خارجة عن القياس فتعصر فيها على ماورد ونفل شارح في هذه وجهين عن الروضة واصلا بلا تجميع وهم (ولو) كاتب فنه

بنفسك فلا بد معها من ضمنية مال كقوله وتطابق ديار ابد انتضاء لان الضمنية شرط فلم يجوز ان يكون العوض منفعة عين فقط فلو اقتصر على خدمة شهرين وصرح بان كل شهر نجم لم يصح لانها نجم واحد ولا ضمنية ولو كاتبه على خدمة رجب ورمضان فاولى بالفساد إذ بشرط في الخدمة والمنافع المتعلقة بالاعيان ان تنصل بالعقد اه وفي البجيرمي عن الحلبي بعد ذكر ما يوافقه مانصه وهذا يعلم انه لا فرق بين البناء والخدمة وانما متى تعاقبا بالدين لم يصح من غير ضم نجم آخر خلافا لما يتوهم من كلام الشارح اه (قوله) إذ المنافع المتعلقة بالاعيان الخ فيه دلالة على ان صورة المسئلة خدمته بنفسه سم (قوله) ومن ثم لم يصح على ثوب الخ اي بان وصف الثوب بصفة السلم كافي الروض ووجه ترتب هذا على ما قبله انه إذا سلم النصف في المدة الاولى تعين النصف الثاني للثانية والمعين لا يجوز تأجيله كما قاله في شرحه وما في حاشية الشيخ غير صحيح رشدي يعني بذلك قول رخس قوله على ثوب اي على خياطة ثوب ليكون المعقود عليه منفعة اه (قوله) فان كان غير منفعة دين الخ عبارة شرح المنهج فان لم تكن منفعة دين لم تصح الكتابة ولاصححت انتهت وصحتها إذا كانت منفعة دين لا تنافي انه لا بد من انضمام شيء آخر حتى يتعد النجم اخذاعما ياتي في قول المصنف ولو كاتب على خدمة شهر الخ فلا ينافي قول الشارح لا بد من خدمة شهرين الخ اي لعدم تعدد النجم فيه اه سم (قوله) وإلا اي بان كانت منفعة متعلقة بين المكاتب حاي (قوله) على ما تقرر اي من اتصالها بالعقد ش (قوله) ويأتي اي بان يضم لها شيئا آخر كما ياتي في قوله ولو كاتبه على خدمة شهر مثلا من الان ودينار الخ بغير مسمى قول الاول في تفسير كل ما تقرر وما ياتي بجموع الامرين اتصال المنفعة بالعقد وضم شيء آخر اليها (قوله) ولو إلى ساعتين الخ كالمسلم إلى مائة في مال كثير إلى اجل قصير ويؤخذ من ذلك انه لو سلم إلى المكاتب عقد الكتابة صح وهو واحد وجهين وجهه الرافعي بقدرته براس المال قال الاسنوي ومحل الخلاف في السلم الحال اما المؤجل فيصح فيه جزءا كما صرح به الامام مغني وروضع شرحه وكذا في النهاية لا قوله قال الاسنوي الخ وعبارته فقيه وجهان اصحهما الصحة (قوله) لانه الماثور الخ اي من الصحابة رضي الله تعالى عنهم فمن بعدهم ولو جازت على اقل من نجمين لفعله لانهم كانوا يبادرون إلى القرابات والطاعات ما امكن وقيل يكفي نجم واحد وقال في شرح مسلم انه قول جمهور اهل العلم اه وبه قال ابو حنيفة ومالك ومال اليه ابن عبد السلام مغني (قوله) نظير ما تقرر اي في شرح مؤجلا وهذا تأكيد لقوله ايضا (قوله) وبالمصر اي في اول الباب اه (قوله) من ضم النجوم الخ اي من الكتب الذي هو ضم النجوم الخ (قوله) لانه قد يملك الخ اي قول الماتن ولو كاتب عبيدا في المعنى لا قوله اتباعا إلى المتن (قوله) ورد الخ ولو جعل مال الكتابة عينا من الاعيان التي ملكها ببعضه الحر قال الزركشي في شبه القطع بالصحة ولم يذكره اه وظاهر كلامهم عدم الصحة (تنبيه) يشترط بيان قدر العوض وصفته واقدار الآجال وما يؤدي عند حلول كل نجم فان كان على نقد كني الاطلاق ان كان في البلد تقدم مفردا وغالب ولا اشتراط التبيين وان كان على عرض وصفه بالصفات المشروطة في السلم كما مر مغني (قوله) اتباعا لما

تلك الاجزاء فكانت مؤخرة إلى حضورها وكانت مؤجلة وقوله شرط في الجملة اي كافي مثال بناء الدارين المذكور اي بالنسبة للنجم الثاني دون الاول اخذاعما ياتي ان المنفعة في الذمة يجوز اتصالها بالعقد وقوله لا مطلقا اي كافي النجم الاول في هذا المثال على ما تقرر فليراجع (قوله) إذ المنافع الخ قد يخرج ما في الذمة حتى يجوز على خدمه شهرين في الذمة فليراجع (قوله) المتعلقة بالاعيان الخ فيه دلالة على ان صورة المسئلة خدمته بنفسه (قوله) على ما تقرر اي (قوله) فان كان غير منفعة الخ عبارة شرح المنهج فان لم يكن منفعة عين لم تصح الكتابة (قوله) أيضا فان كان غير منفعة لم تصح الكتابة الخ عبارة شرح المنهج فان لم يكن منفعة عين لم تصح الكتابة ولاصححت اه وصحتها إذا كانت منفعة عين لا ينافي انه لا بد من انضمام شيء آخر حتى يتعد النجم اخذاعما ياتي في قوله ولو كانت خدمة شهر الخ فلا ينافي قول الشارح

على منفعة عن مع غيره مؤجلا نحو (خدمة شهر) مثلا من الآن (ودينار) في اثنائه وقد بينه (٢٩١) كيريم بمعنى ربه (عند انقضائه) او

خياطة ثوب صفته كذا في
اثنائه او عند انقضائه
(صحت) الكتابة لان
المنفعة مستحقة حالا والمدة
لتقديرها والدينار انما
تستحق المطالبة به بعد المدة
التي عينها الاستحقاقه ولذا
اختلف الاستحقاق حصل
تعدد التنجيم ولا يضرب
حلول المنفعة لقدرته عليها
حالا فعمل ان الاجل انما هو
شرط في غير منفعة يقدر
على الشروع فيها حالا وان
الشرط في المنافع المتعلقة
بالعين اتصالها بالعقد
بخلاف الملتزمة في الذمة
وان شرط المنفعة التي
توصل بالعقد ويمكن
الشروع فيها عقبه ضمنية
نجم آخر اليها كالمثال
المذكور وان شرطه تقدم
زمن الخدمة فلو قدم زمن
الدينار على زمن الخدمة لم
تصح ويتبع في الخدمة
العرف فلا يشترط بيانها
(أو) كاتبه (على أن يبيعه
كذا) او يشتري منه كذا
(فسدت) الكتابة لانه
كيعين في بيعة (ولو قال
كاتبك وبعثك هذا الثوب
بألف ونجم الالف)
بنجمين فاكثرك كاتبك
وبعثك هذا بالف إلى
شهرين تؤدي منهما خمسة
عند انقضاء الاول والباقي

جري الخ اني كون هذا علة للتعبد لنظر رشیدی (قوله على منفعة عين) أي للكتاب كخدمته عبارة الجواهر
ثم المنفعة المجعولة عوضا اما ان تتعلق بعين المكاتب او ذمته اه فافهم حصرها في هذين انها لا تتعلق بغيرهما
فتمثيل الشارح الجورجى بسكنى دار غير صحيح لان الدار لا تثبت في الذمة فلا تقبل الوصف ولا يمكن تعيينها
لأنها حين الكتابة لا تكون إلا للغير وهي على مال الغير فاسدة سم عن شرح الارشاد (قول المتن عدد
انقضائه) كان على الشارح في المزج ان يزبد قبله لفظه اركان به عليه الرشیدی وفعلة الشارح فيما بعده
(قوله أو خياطة الخ) عطف على دينار في اثنائه الخ (قوله والمدة لتقديرها) أي والتوفية فيها معنى (قوله
والدينار) أي او الخياطة معنى (قوله لا قدرته عليها حالا الخ) عبارة المغنى لان التأجيل يشترط لحصول القدرة
وهو قادر على الاشتغال بالخدمة حالا بخلاف مالو كاتب على دينارين احدهما حال والاخر مؤجل وهذا
يتبين ان الاجل وان اطلقوا اشتراطه فليس ذلك بشرط في المنفعة التي يقدر على الشروع فيها في الحال
(تنبيه) قول المصنف عند انقضائه يفهم منه انه لو قال بعد انقضائه يوم او يومين مثلا انه يصح بطريق
الاولى ولهذا لم يختلفوه وفيما تقدم وجه بعدم الصحة اه (قوله وان شرطه الخ) أي النجم المضموم
ويحتمل ان الضمير للمثال المذكور وعبارة المغنى وان الشرط في المنافع المتعلقة بالعين اتصالها بالعقد فلا
تصح الكتابة على مال يؤديه اخر الشهر وخدمة الشهر الذي بعده لعدم اتصال الخدمة بالعقد كما ان
الاعيان لا تقبل التأجيل اه (قوله فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم تصح) يؤخذ من قوله السابق
بخلاف الملتزمة في الذمة انه لو التزم الخدمة في ذمته صح تقديم الدينار على زمن الخدمة سم (قوله فلا يشترط
بيانها) ولا يكتفى اطلاق المنفعة بان يقول كاتبك على منفعة شهر مثلا لا بخلاف المنافع ولو كاتبه على خدمة
شهر ودينار مثلا فرض في الشهر وفاتت الخدمة انفسخت الكتابة في قدر الخدمة وصحت في الباقي وهل
يشترط بيان موضع التسليم فيه الخلاف الذي في السلم فلو خرب المكان المعين ادى في اقرب المواضع اليه على
قياس ما في السلم معنى وقوله ولو كاتبه الى قوله هل يشترط في النهاية مثله قال ع ش قوله صحت في الباقي وعلى
الصحة فاذا ادى نصيبه هل يسرى على السيد الى باقيه اولا فيه نظر وقياس ما ياتي في ابراه احد الشرطين
السراية وقد يفرق بأن المبرى عتق عليه نصيبه باختياره فسرى الى حصة شريكه وما هنا لم تعتق حصة ما
اداه العبد باختيار السيد فلا سراية إذ شرطها كون العتق اختياريا لمن عتق عليه وهو واضح اه بخلاف
(قوله لانه كيعتق الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغنى لانه شرط عقد في عقد اه (قوله منهما) الاولى
الافراد كما في المغنى (قوله معا) كقبلتها وقوله او مرتبا كقبالت الكتابة والبيع او البيع والكتابة كما
يشعر به كلام المتن وصرح به في الروضة وأصلها زيادى زاد المغنى وهو مخالف لما ذكره في الرهن من ان
الشرط تقدم خطاب البيع على خطاب الرهن اه (قوله وان اطال البلقينى الخ) عبارة المغنى وفي قول
تطل الكتابة ايضا ومال اليه البلقينى ولو قال كاتبك على الف في نجمين مثلا وبعثك الثوب بالف صحت
الكتابة فظما لعدد الصفة بتفصيل الثمن واما البيع فقال الزركشى ان قدمه في العقد على لفظ الكتابة

لا خدمة شهرين الخ لعدم تعدد النجم فيه اه (قوله على منفعة عين) مثلها في شرح الارشاد بقوله كخدمته
قال وتمثيل الشارح بمعنى الجورجى بسكنى دار غير صحيح لان الدار لا تثبت في الذمة فلا تقبل الوصف ولا
يمكن تعيينها لأنها حين الكتابة لا تكون إلا للغير وهي على مال الغير فاسدة وعبارة الجواهر ثم المنفعة المجعولة
عوضا اما ان تتعلق بعين المكاتب او ذمته فافهم حصرها في هذين انها لا تتعلق بغيرهما اه (قوله ونجم الالف
بنجمين فاكثرا الخ) قال في الروض ولو اسلم الى المكاتب عقب العقد ففي الصحة وجهان اه ويفهم عما
ذكره شرحه ان الاصح الصحة وهو ظاهر وقال في آخر كلامه قال الاسنوى ومجمله أي الخلاف في السلم الحال
اما المؤجل فيصح منه جزما كذا صرح به الامام وهو واضح (قوله فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم
يصح) قال في شرح المنهج كان العين لا تقبل التأجيل بخلاف المنافع الملتزمة في الذمة اه وقد يؤخذ منه

عند انقضاء الثاني (وعلق الحرية بادائه) وقبلهما العبد معا او مرتبا (فالذهب صحة الكتابة) بقدر ما يخص قيمة العبد من الالف
الموزعة عليها وعلى قيمة الثوب تقريرا للصفة وان اطال البلقينى في رد ذلك وما يخص العبد يؤديه في النجمين مثلا (دون البيع)

لتقدم أحداً شقياً على أهلية العبد لمبايعة السيد (ولو كاتب) عبد بن كاعلم بالاولى او (عبيداً) صفقة واحدة (على عوض) واحد من نجم بنجمين مثلاً (وعلق عتقه بآدائه) ككاتبكم على الف إلى شهرين إلى آخر ما مر (فالنص صحتها) لا اتحاداً مالاً العوض مع اتحاد لفظه فهو كبيع عبيد بشئ واحد (ويوزع) المسمى (على قيمته) (٣٩٨) يوم الكتابة) لانه وقت الحيلولة بينهم وبين السيد (فن أدى) منهم (حصته عتق) لا استقلال

بطل وإن أخره فإن كان العبد قد بدأ بطلب الكتابة قبل إيجاب السيد صح البيع وإلا فلا اه وهذا ممنوع لتقدم أحد شقياً على أهلية العبد لمبايعة سيده واستثنى البلقين من عدم صحة البيع ما إذا كان المكاتب بمعضاوينه وبين سيده مهياة وكان ذلك في نوبة الحرية فانه يصح البيع ايضاً لفقد المقتضى للإبطال وهو تقدم أحد شقياً على أهلية العبد لمعاملة السيد قال ويجوز معاملة المبعوض مع السيد في الاعيان مطلقاً وفي الذمة إذا كان بينهما مهياة قال ولم ار من تعرض لذلك وهو دقيق الفقه اه (قوله) لتقدم أحد شقياً إلى الفصل في النهاية إلى اقوله أو تعرض لكل الى وإن علم وقوله كالمى ولانه (قوله) أحد شقياً (أى البيع وهو الايجاب على أهلية العبد الخ) اى بقبول الكتابة (قوله) صفقة واحدة (الى قول المتن فن أدى في المعنى (قوله) إلى آخر ما مر) اى تؤدون خمسمائة عند انقضاء الاول والباقي عند انقضاء الثاني عبارة المعنى فإذا أدبتم فأنتم أحرار اه (قول المتن عتق) ولا يتوقف عتقه على أداء الباقي معنى وشرح المنهج (قوله) لان المذهب الخ) اى وكأنه كاتب كل واحد منهم على انفراد وعلق عتقه على أداء ما يخصه وقوله ولهذا اى ولكون المذهب فيها حكم المعاوضة يعتق بالبراء الخ أى ولو نظر إلى جهة التعليق توقف العتق على الأداء عش (قول المتن ومن عجز) اى او مات معنى (لذلك) اى لانه لم يوجد الاداء منه معنى ونهاية اى ولا ما يقوم مقامه (قوله) لا بعضه) اى بعض مارق عش (قوله) لما يأتى) اى فى قول المصنف ولو كاتب بعض رقيق الخ اوفى قوله لانه حيث رقى بعضه الخ (قوله) وذلك) راجع إلى المتن (قول المتن ولو كاتب بعض رقيق الخ) دخل فيه المعنى بقوله ثم اعلم ان من شروط الكتابة ان كل رقيق استيعاب الكتابة له وحيث لو كاتب الخ وقوله كله ليس بقيد بل الاولى إسقاطه ليشمل المبعوض (قوله) اعدم استقلاله الخ) أى العبد بالكسب عش قال المعنى ولان القيمة تنقص بذلك فيتضرر الشريك اه (قول المتن وكذا ان اذن) اى الغير له فيها معنى وقوله أو كان له اى كان الباقي للمكاتب عش (قوله) لا نه حيث) الى الفصل في المعنى الا قوله او كاتبه وهو مريض وقوله كاعلم الى ولانه (قوله) لا نه حيث الخ) ولانه لا يمكن صرف سهم المكاتبين له لانه يصير بعضه ملكاً لملك الباقي فانه من اكسابه بخلاف ما اذا كان باقية حراً نهاية ومعنى (قوله) ولم يخرج الخ) راجع لكل من الصورتين (قوله) وكذا الوأوصى بكتابة البعض) ظاهر صنيعة كالنهاية والمعنى وشرح المنهج ولوزاد الثالث على ذلك البعض (قوله) على ما يحسنه الاذرى) عبارة المعنى ومنها مالو كان بعض العبد موقوفاً على خدمة مسجود نحو من الجهات العامة وبقائه رقيق فكاتبه مالك بعضه قال الاذرى فيشبه ان تصح على قولنا في الوقف انه ينتقل الى الله تعالى لانه يستقل بنفسه في الجملة ولا يبقى عليه احكام ملك بخلاف ما اذا وقف بعضه على معين اه والاوجه كما قال شيخنا خلافاً لمناقاة التعليلين السابقين ولو سلم فالبناء المذكور لا يختص بالوقف على الجهات العامة ومنها مالو مات عن ابنين وخلف عبداً فاقتر أحدهما أن أباه كاتبه وأنكر الآخر كان نصيبه مكاتباً قال في الخصال وفي استثناء هذه كإقال ابن شبة نظر ومثله مالو ادعى العبد على سيده انها كاتبة فصدقه أحدهما وكذب الآخر اه (قوله) او كاتب البعض في مرض موته الخ) فانه يصح قطعاً قاله الماوردى معنى (قوله) وهو الخ) اى البعض في الصور الثلاث (قول المتن ان اتفقت النجوم) هلاصح مع اختلاف النجوم ايضاً وقسم كل نجم على نسبة الملكين فأى محذور فيه الملكاه بالسوية وكاتباه على نجمين أحدهما دينار في الشهر الاول والاخر درهم أو ثوب في الشهر الثاني مثلاً فان العوض أنه لو التزم الخدمة في ذمته صح تقديم الدينار على زمن الخدمة (قوله) لما مر أن الشرط تقديم أى وعلى مقابلة أن ذلك ليس بشرطه لافرق هذا ايضاً (قوله) ان اتفقت النجوم) هلاصح مع اختلافها ايضاً وقسم كل

كل منهم ولا يقال علق العتق بآدائه لان المذهب في الكتابة الصحيحة حكم المعاوضة ولهذا يعتق بالبراء مع انتفاء الاداء (ومن عجز) منهم (رق) لذلك (وتصح كتابة بعض من باقية حر) بان قال كاتب مارق منك لا بعضه لما يأتى وذلك لا فادتها الاستقلال المقصود بالعقد (فلو كاتب كله) أو تعرض لكل من نصفيه وقدم الرق لما مر ان الشرط تقدم ما يصح وان علم حرية باقية (صح في الرق في الاظهر) تفريقاً للصفقة فإذا أدى قسط الرق من القيمة عتق (ولو كاتب بعض رقيق فسدت ان كان باقية لغيره ولم ياذن) فى كتابته لعدم استقلاله حيثئذ وفاد تعبيره بالفساد انها تعطى أحكام الكتابة الفاسدة فيما يأتى خلاف تعبير اصله بالبطالان اذ هذا الباب يفرق فيه الفاسد من الباطن (وكذا ان اذن) فيها (او كان له على المذهب) لانه حيث رقى بعضه لم يستقل بالكسب سفر او حضر ايتان في مقصود الكتابة وقد تصح كتابة البعض كان أوصى بكتابة عبداً او كاتبه وهو مريض

ولم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة وكذا الوأوصى بكتابة البعض أو كان الباقي موقوفاً على مسجد أو جهة عامة على ما يحسنه الاذرى او كاتب البعض في مرض موته وهو ثلث ماله (ولو كاتباه) اى عهدهما استوى ملكهما فيه أم اختلف (معا أو وكلا) من يكاتبه أو وكل أحدهما الآخر (صح) ذلك (ان اتفقت النجوم) جنسا وصفة

وعدد او اجلا (وجعل) عطف على صح (المال نسبة ملكيها) صرح بذلك أم اطلقا (٣٩٩) اثلا يؤدي الى انتفاع أحدهما بالآخر

فان اتفق شرط بما ذكر بأن
جعلاه على غير نسبة المالكين
فسدت (فلو عجز) المكاتب
(فعجزه أحدهما) وفسخ
الكتابة (واراد الآخر
إبقاءه) أي للعقد في حصته
وانظاره (فكابتاه عقد)
على البعض أو هو مثله فلا
يجوز ولو باذن الشريك
كأمر (وقيل يجوز) لأنه
يفتقر في الدوام ما لا يغتفر
في الابتداء (ولو أبرا) أحد
المكاتبين العبد (من نصيبه)
من النجوم (أو اعتقه) أي
نصيبه منه أو كله (عتق
نصيبه) منه (وقوم) عليه
(الباقى) وعتق عليه وكان
الولاء كله له (ان كان
موسرا) وقعدا رقه بان
عجز فعجزه الآخر كأعلم
مما قدمته في مبحث السراية
فلا اعتراض عليه وذلك
لما مر ثم ولا نهما لإبراهم
جميع ما يستحقه أشبهه مالو
كاتب جميعه وأبراه من
النجوم اما اذا عسر اولم
يعد الرق وادى نصيب
الشريك من النجوم فيعتق
نصيبه عن الكتابة ويكون
الولاء لهما وخرج بالابراء
والاعتاق مالو قبض
نصيبه فلا يعتق وان رضى
الآخر بتقدمه لانه ليس له
تخصيص أحدهما بالقبض
(فصل) في بيان ما يلزم

معلوم وحصه كل واحد منه معلومة ثم ظهر أنه يحتمل أن المراد باتفاق النجوم جنسا أن لا يكون بالنسبة
لأحدهما نائير وللآخر دراهم لأن لا تكون دنانير ودراهم بالنسبة لهما جميعا كافي المال الذي فرضناه سم
(قوله وعددا) كانه احتراز عما لو جعل حصه أحدهما في شهرين والآخر في ثلاثه سم وفيه ان المراد بالنجوم
المؤدي الى الوقت المضروب كانه على ذلك المعنى ولو سلم يغني عنه حيث قد قول الشارح واجلا ويظهر انه
احتراز عما لو جعل حصه أحدهما ذهبن كبيرين مثلا وحصه الآخر اربعة ذهبات صفارا (قول المتن
وقيل يجوز) بالاذن قطعاً معني (قوله أحد المكاتبين الخ) أي معاً معني (قول المتن أو اعتقه) أي تجز عتقه ع ش
(قوله وقعدا الخ) (أو احواله ع ش) (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة المعنى (تنبه) كلامه يفهم ان التوقيف
والسراية في الحال وهو قول ولا يظهر انه لا يسرى في الحال بل عند العجز فاذا أدى نصيب الآخر من
النجوم عتق عنه والولاء بينهما وان عجز وعاد الى الرق فحينئذ يسرى ويقوم ويكون كل الولاء له وان كان
معسراً فلا يقوم عليه وان مات قبل التعجيل والاداء مات بعضها وان ادعى انه وفاهما وصدقه أحدهما وحلف
الآخر عتق نصيب المصدق ولم يسر وللشك في مطالبه المكاتب بكل نصيبه أو بالنصف منه وياخذ نصف
ما في يد المصدق ولا يرجع به المصدق وترد شهادة المصدق على المكذب وان ادعى دفع الجميع لأحدهما فقال
له بل أعطيت كلاماً نصيبه عتق نصيب المقر ولم تقبل شهادته على الآخر وصدق في أنه لم يقبض نصيب الآخر
بحلفه ثم لاخر ان ياخذ حصته من المكاتب ان شاء أو ياخذ من المقر نصف ما أخذ وياخذ النصف الآخر
من المكاتب ولا يرجع المقر بما غرمه على المكاتب كأمر نظيره اه (قوله وذلك لما مر الخ) عبارة المعنى
أما في الاعتاق فلما مر في بابه وأما في الإبراء فلا نهما لإبراهم الخ (قوله اما اذا عسر الخ) بقي مالو عسر المبرىء
عن قيمة نصيب شريكه وقعدا الى الرق فهل يضرب ذلك في الحصه التي أبراهم الكهان من نجومها أو لافيه نظر وظاهر
عبارة الثاني حيث عبر باو فان التقدير معها اما اذا عسر المبرىء وعاد الى الرق أو أسر ولم يعد الى الرق الخ
وهو مشكل فمالو عسر المبرىء وعاد الى الرق بانه يتبين به ان الكتابة للبعض فتكون فاسدة وقد يجاب بان
العتق المنجز لا سبيل الى رد فاعتقر لكونه دواً فاشبهه مالو اعتق أحد الشريكين حصته وهو معسر ع ش
(فصل في بيان ما يلزم السيد ويسر له ويحرم عليه) وما لولد المكاتب من الاحكام وغير ذلك (قوله في
بيان ما يلزم السيد) الى قوله وخبر ان المراد في المعنى الا قوله وحيث ذل الى المتن والى قول المتن والحق فيه للسيد
في النهاية الا قوله بخلاف الكتابة كأمر وقوله حتى النظر الى مثلها المبيعة (قوله) وما لولد المكاتب
والمكاتب من الاحكام) عبارة المعنى وبيان حكم ولد المكاتب اه (قول المتن ان يحط عنه جزء من المال أو
يدفعه اليه) الخيرة للسيد حتى لو اراد الدفع اليه وابي المكاتب الا الحط اجيب السيد فيجبر المكاتب على
الاخذ فان لم يفعل قبضه القاضي مر اه سم عبارة المعنى والروض مع شرحه واذ الميق على المكاتب
من النجوم الا القدر الواجب في الاتيء لا يسقط ولا يحصل التقاص لانا وان جعلنا الحط اصلاً للسيد ان

نجم على نسبة المالكين فأى محذور فيها لو ملكاه بالسوية وكان به على نجمين أحدهما دينار في الشهر الاول
والآخر درهم في الشهر الثاني مثلاً أو ثوب في الشهر الثاني مثلاً فان العوض معلوم (١) وحصه كل واحد منه في
شهرين والآخر في ثلاثة ثم ظهر انه يحتمل ان المراد باتفاق النجوم جنسا ان لا يكون بالنسبة لأحدهما نائير
وللآخر دراهم لأن لا يكون دنانير ودراهم بالنسبة لهما جميعا كافي المثال الذي فرضناه (قوله على نسبة
ملكيهما الخ) وفي الروضة وان اختلف النجوم في الجنس أو قدر الاجل أو العدد لو شرط التساوى
في النجوم مع التفاوت في الملك أو بالعكس ففي صحة كتابتهما القولان فيها اذا انفرد أحدهما بكتابة نصيبه باذن
الآخر اه (قوله وقوم عليه الباقي ان كان موسراً الخ) قال الزركشي وظاهر كلام المصنف انه يقوم في
الحال ليسرى ولا يظهر انه لا يسرى في الحال بل عند العجز فاذا أدى نصيب الآخر عتق عن الكتابة وان
عجز وعاد الى الرق ثبتت السراية حيث ناه (فصل يلزم السيدان يحط عنه جزء من المال الخ)

السيد ويسر له ويحرم عليه وما لولد المكاتب والمكاتب من الاحكام وبيان امتناع السيد من القبض ومنع المكاتب من الزوج والتسرى
ويعه للمكاتب أو لنجومه وتوابع لما ذكر (يلوم السيد) (١) قوله وحصه كل واحد منه الخ لعل هنا سقطاً فليحذر

أو وارثته مقدماله على مؤن التجهيز (٤٠٠) (أن يحط عنه) في الكتابة الصحيحة لالفاضة (جزء من المال) المكاتب عليه

يعطيه من غيره وليس له تعجيزه كما سيأتي في الفصل الآتي لأن له عليه مثله لكن رفعه المكاتب إلى الحاكم حتى يرى رايه ويفصل الامر بينهما (قوله أو وارثه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فان مات السيد ولم يؤت شئاً لم الوارث أو وليه الا بئام فان كان النجم باقياً تعين منه وقدم على الدين وإن تلف النجم قدم الواجب على الوصايا وإن أوصى بأكثر من الواجب فالزائد عليه من الوصايا (قوله مقدماله على مؤن التجهيز) أي تجهيز السيد لو مات وقت وجوب الاداء والخط وذلك بان لم يبق من مال الكتابة إلا قدر ما يجب الا بئام لما بقي من انه يدخل وقته بالعقد ويتضيق إذا بقي من النجم الاخير قدر ما يني به من مال الكتابة عرش (قوله المكاتب عليه) أي والالف واللام في المال للعهد مغنى (قوله لا ان رضى) أي العبد عرش عبارة المغنى فان اعطاه من غير جنسه لم يلزمه قبوله ولكن يجوز ان كان من جنسه وجب قبوله اهـ (قوله كاسر) أي من الامر فيها بعد الخطر والامر بعده للاباحة وندهما من دليل آخر (قوله ولو ابراه من الكل فلا وجوب الخ) لزوال مال الكتابة وكذا الوهبها له كقوله الزركشي وكذا الوباة نفسه واعقته ولو بعوض مغنى وروض مع شرحه (قوله وكذا الخ) أي لا وجوب سم أي وليس المراد ان كلامه افهم ذلك ايضاً عرش (قوله وهو ثلث ماله) أي ولو بضم النجوم إلى غير هامن المال عرش (قوله على منفعة) أي منفعة نفسه كذا في النهاية والمغنى ومقتضاه اختصاص الحكم بما اذا كان الكتابة على منفعة متعلقه بعينه بخلاف ما اذا كانت على منفعة في ذمته لكن لا يظهر وجه الاختصاص فليراجع (قوله لانه المأثور من الصحابة الخ) أي قولاً وفعلاً مغنى (قوله والمدفوع قد ينفعه الخ) أي وفي الدفع موهومة فانه قد ينفع المال في جهة الخ نهاية ومغنى (قوله ومن ثم الخ) راجع لكل من التعليين (قوله كان الاصل هو الخط الخ) ما معنى اصالة الخط من ان الا بئام هو المنصوص في الآية الا ان يريد بها ارجحيته في نظر الشرع وانما نص على الا بئام لفهم الخط منه بالاولى ثم رايت في شرح غاية الاختصار للحصنى مانصه قال بعضهم والاياء يقع على الخط والدفع الا ان الخط اولى لانه انفع له وبه فسر الصحابة رضى الله تعالى عنهم اهـ سم (قوله والخط) أي او الدفع مغنى (قوله وحينئذ فينبغي الخ) قد يقال لا حاجة لذلك بل يكفي انه يترتب على الا ليقية الافضلية سم (قوله أي اسم مال) هو صادق باقل متمول كشيء من جنس النجوم قيمته درهم نحاس ولو كان المالك متعدداً وهو ظاهر وكتب سم على قول المنهج متمول انظر لو كان المتمول هو الواجب في التجهيز هل يسقط الخط اهـ اقول الاقرب عدم السقوط وينبغي ان يحط بعد ذلك القدر (قول المتن ولا يختلف بحسب المال) هذا ما نقله عن نص الام عرش وعبارة الروضة اقل متمول وهو المراد من عبارة الكتاب قال البلقيني ان هذا من المعضلات فان ايتاء فلس لمن كوتب على الف درهم تبعد ارادته بالاية الكريمة وأطال في ذلك والثاني لا يكفي ما ذكر وتختلف بحسب المال فيجب ما يليق بالحال فان لم يتفقا على شيء قدر الحاكم باجتهاده (تنبه) لو كانت شريكتان مثلاً عبد الزم كلاهما ما يلزم المنفرد بالكتابة كما يحتمل بعض المتأخرين اهـ وهذا يناقض قول عرش المار ولو كان المالك متعدداً (قوله الاصح وقفه الخ) ومقابله انه رفعه إلى النبي ﷺ وعبارة المحلى أي والا سنى والمغنى وروى عنه أي عن علي رفعه إلى النبي ﷺ عرش (قول المتن ان وقت وجوبه) أي الخط او الدفع مغنى (قوله أي يدخل الخ) عبارة المغنى والثاني بعده لينفع به وعلى الاول انما يتعين في النجم الاخير ويجوز من اول عقد الكتابة

(قوله أن يحط عنه جزء من المال الخ أو يدفعه إليه الخ) الخيرة للسيد حتى لو أراد الدفع إليه وأنى المكاتب الا الخط اجيب السيد فيجب المكاتب على الاخذ فان لم يفعل قبضه الفاضى مـ (قوله وكذا) أي لا وجوب (قوله ومن ثم كان الاصل هو الخط الخ) ما معنى اصالة الخط مع ان الا بئام هو المنصوص في الآية الا ان يرد بها ارجحيته في نظر الشرع وانما نص على الا بئام لفهم الخط منه بالاولى ثم رايت في شرح غاية الاختصار للحصنى مانصه قال بعضهم والاياء يقع على الخط والدفع الا ان الخط اولى لانه انفع له وبه فسر الصحابة رضى الله تعالى عنهم اهـ (قوله وحينئذ فينبغي أن البق معنى افضل الخ) قد يقال لا حاجة لذلك بل يكفي

(أو يدفعه) أي جزء من المعقود عليه بعد أخذه أو من جنسه لا من غيره كالزكاة الا ان رضى (إليه) لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذى آتاكم والامر للجواب اذا صار ف عنه بخلاف الكتابة كما مر ولو أبراه من الكل فلا وجوب كما أفهمه المتن وكذا لو كاتبه في مرض موته وهو ثلث ماله أو كاتبه على منفعة (و الخط اولى) من الدفع لانه المأثور عن الصحابة رضى الله عنهم ولان الاعانة فيه محققة والمدفوع قد ينفعه في جهة أخرى ومن ثم كان الاصل هو الخط والاياء اعما هو يدل عنه (و الخط في النجم الاخير أليق) لانه أقرب الى تحصيل مقصود العتق وحينئذ فينبغي أن البق بمعنى أفضل (والاصح أنه يكفي) فيه ما يقع عليه الاسم أي اسم مال ولا يختلف بحسب المال قلة وكثرة لانه لم يصح فيه توقف وخبر ان المراد في الآية ربع مال الكتابة الاصح وقفه على رايه على كرم الله وجهه فالعلمه من اجتهاده وادعاء أن هذا لا يقال من قبل الراى فهو في حكم المرفوع بمنوع (و الاصح) ان

وفت وجوبه قبل العتق) أي يدخل وقت أدائه بالعقد ويتضيق إذا بقي من النجم الاخير قدر ما يني به من مال الكتابة للمامر لانها

الكتابة صرح به الاصل انتهت فان قيل قوله هـ في المستلثين أعني لإبلاذ المكاتب وكتابة المستولدة انها تعتق
عن الكتابة يخالف قوله في التدبير فيما لو كاتب المذبر او دبر المكاتب انه يعتق بالاسبق من موت السيد واداء
النجوم ويبطل الاخر لان كان هو الكتابة فلا تبطل احكامها وكان قياس ما هنا ان يقال انها بموت
السيد تعتق عن الكتابة قلت لا نسلم المخالفة لجواز ان المراد بعقبتها بالاسبق اذا كان هو الموت عتقها به عن
الكتابة فالمراد بما في البابين واحدا قاله سم ثم اطال في تأييد ذلك بكلام الروض وشرحه في التدبير (قوله
عتقت لكن عن الكتابة) اي فیتبعها اكسابها سم زاد عـش وولدها الحادث بعد الكتابة وقبل
الاستيلاء وهذا هو الفائدة كون العتق عن الكتابة اهـ (قوله عن الكتابة) اي لاعن الابلاذ خلافا للوجه
الثاني فعلى هذا الولد الحادث بعد الكتابة وقبل الاستيلاء هل يتبعها فيه الخلاف الآتي كما قاله الاذرعى اي
بخلافه على الوجه الثاني فانه يتبعها قطعاً رشدي وفيه تأمل (قوله كالو نجر الخ) عبارة المغنى كما لو اعتق
مكاتبه منجزاً او علقه بصفة فوجدت قبل الاداء ويتبعها اكسابها واولادها الحادثون بعد الكتابة
(تنبيه) وطمأنة المكاتب حرام على السيد ولا حد عليه بوطنها ويلزمه المهر بوطنها جز ما فان احبلها فالولد
حر نسيب للشبهة ولا يجب عليه قيمته وتحرير الامة مستولدة له ويلزمه قيمتها لسيدتها ومن كاتب امة حرم
عليه وطمأنتها التي تكاتب عليها ويلزمه به المهر ولا حد للشبهة وينفق عليها منه ومن باقى اكسابها ويوقف
الباقى فان عتقت مع الام فهو لها والا فللسيد فان احبلها صارت ام ولد ويلزمه قيمتها للمكاتب والولد حر
نسيب لا تجب قيمته عليه لانه قد ملك الام ولا قيمة امة لاهلها لانها لا تملكها وتعتق اما بتعتق امها او موت
سيدتها اهـ (قوله بان رقت) اي بان عجزها سيدتها او عجزت نفسها عـش عبارة سم قوله بان رقت الخ
هذا يخرج مالومات السيد قبل تعجزها فاعتقت بموته اهـ (قوله بجهة اخرى) اي غير الكتابة الاولى معنى
(قوله سبباً لاعائه الخ) قد رد عليه ان عتقه تبعاً لاهله ولا شيء عليه كما تقدم فامعنى السبيبة للاعانة المذكورة
الا ان يجاب بان له مكاتب السيد ايضا وتعتق بالاسبق من الاداء من كافى العباب فقد يكون ما ذكره سبباً
لاعائه على العتق ولو بكتابة اخرى سم (قوله لانه مكاتب عليها) اي فيكون الحق فيه لها معنى (قوله

النجوم ويبطل الاخر لان كان هو الكتابة فلا تبطل احكامها وكان قياس ما هنا ان يقال انها بموت السيد
تعتق عن الكتابة قلت لا نسلم المخالفة لجواز ان المراد بعقبتها بالاسبق اذا كان هو الموت عتقها به عن
الكتابة فالمراد بما في البابين واحداً يؤيد ذلك تعبير الروض في التدبير بقوله وان مات وقد دبر مكاتباً تعتق
بالتدبير ويتبعه كسبه وولده كمن اعتق مكاتباً اهـ فتظيره من اعتق مكاتباً الذي سواه وبين ابلاذ
المكاتب في ان العتق عن الكتابة كالصريح في ان المراد منهما واحد وما ذكر في شرحه ان اصله لم يصح
شيئاً من مقالي بطلان الكتابة وعدم بطلانها فيما لو دبر المكاتب قال وذكرا الاصل المسئلة آخر الحكم
الرابع من احكام الكناية فانه صحيح فيمن احبل مكاتبته ثم مات قبل ادائها انها تعتق عن الكتابة لاعن
الابلاذ حتى يتبعها ولدها وكسبها ثم قال واجرى هذا الخلاف في تعليق عتق المكاتب بصفة وقد علمت ان الراجح
في التدبير انه تعليق عتق بصفة اهـ فقد جعل اجراء الخلاف في تعليق العتق بصفة الذي جعلوه كايلاذ
المكاتبه شاملاً للمسئلة التدبير وذلك صريح في ان المراد في البابين واحد فتأمل سم (قوله عتقت لكن عن
الكتابة) اي فیتبعها اكسابها (قوله وولدها اي المكاتب الخ) عبارة العباب فن كوتبت ولها ولد
ملكه سيدها لم يتبعها في الكتابة وتفسد بشرطه لكن تعتق باذائها او في يدها مال وشرطه لها فسد خلافاً
للشيخين او هو حامل تبعها وعتق بجنازة بمقتضاها وكذا ما تحمله بعد الكتابة من زوج او زنا فان مات قبل
الاداء رقت وكذا ان رقت وان اعتقت بعد ذلك ولو كاتب ولدها الحادث الاهل صح ويعتق بالاسبق من
ادائها اهـ (قوله بان رقت الخ) هذا يخرج مالومات السيد قبل تعجزها فاعتقت بموته (قوله سبباً لاعائه
على العتق) قد رد عليه ان عتقه تبعاً لاهله ولا شيء عليه كما تقدم فامعنى السبيبة للاعانة المذكورة الا ان يجاب
بان للسيد مكاتبته ايضا وتعتق بالاسبق من الاداء من كافى الهاشم عن العباب فقد يكون ما ذكره سبباً

لكن عن الكتابة كالو نجر
هـ مكاتبته (وولدها) أى
المكاتبه لا بقيد الاستيلاء
الريق الحادث بعد الكتابة
وقبل العتق (من نكاح او
زنا مكاتب) أى ثبت له
حكم المكاتب (فى الاظهر
يتبعها قوا وعتقا) لانه من
كسبها فيتبعها فى ذلك كولد
المستولدة نعم لا يتبعها لو
عتقت لا بجهة الكتابة بان
وقت ثم عتقت بجهة أخرى
(وليس عليه) أى الولد
(شئ) من النجوم اذ لا التزام
منه (والحق) أى حق الملك
(فيه) أى الولد (للسيد)
لا للام ومن ثم لو وطئه السيد
لو كان أنثى لم يلزمه مهر
وخو لفقضية هذا فى أرش
الجناية عليه الآتى لانه
بدل جزئه الايل للحرية
فاعطى حكمه وفى حل
معاملته له على ما بحثه كالذى
قبله البقنى لانه قد يكون
سبباً لاعائه على العتق ومن
ثم وقف فاضل كسبه كما يأتى
(وفى قول) الحق (لها) أى
المكاتبه لانه مكاتب عليها
وقضية كلام أصل الروضة

أن ولدها من عبدها ملك لها قطعا كولد مكاتب من أمته ونازع فيه البلقيني بل قال أنه وهم وفرق بان المكاتب ملك أمته والولد يتبع أمه في الرق وولدها إنما جاءه الرق من جهتها لا من جهة أبيه الذي هو عبدها (فلو قتل فقيمته) تجب (لذی الحق) منهنها (والمذهب ان ارش جنایة عليه) أي الولد فيها دون النفس (وكسبه ومهره) إذا كان أنثى ووطئت بشبهة (ينفق) (٤٠٣) أراد بالنفقة ما يشمل سائر المؤن (منها) أي

الثلاثة (عليه وما فضل وقف

فان عتق فله ولا لالفلسيد) كما

ان كسب الام لها ان عتقت

والا فللسيد (ولا يعتق شيء

من المكاتب حتى يؤدي

الجميع) أي جميع المال

المكاتب عليه ما عدا ما يجب

إتأؤه أو يبرأ منه أو تقع

الحوالة به لا عليه للخبر

الصحيح المكاتب عبد ما بقي

عليه درهم (ولو أتي

المكاتب ومثله في جميع

الاحكام الآتية المدين فيها

يظهر (بما ل فقال السيد

هذا حرام) أو ليس ملكك

(ولا يئنه) له بذلك (حلف

المكاتب) أنه ليس بحرام

أو (أنه حلال) أو أنه مكره

وصدق عملا بظاهر اليد

نعم ان كان الاصل فيه

التحریم كحكم قال له هذا

حرام وجب استفساله على

الوجه فان قال انه ميتة

فقال بل حلال صدق السيد

لان الاصل عدم التذكية

كنظيره في السلم ويظهر ان

محل ما لم يقل ذكته ولا

صدق لتصريحهم بقبول

خبر الفاسق والكافر عن

فعل نفسه كقوله ذبحت

هذه الشاة وعلى هذا يحمل

ما بحث انه ينبغي تصديق

العبد واما توجيه اطلاقه

بتشوف الشارع للعتق

أن ولدها من عبدها الخ) أي بأن زنى بها ع (قوله) ونازع فيه البلقيني) معتمد أي فيكون كولدها من غيره وسيأتي ما فيه ع (قوله) قال أنه وهم وفرق الخ) وهذا الوجه معنى (قول المتن) فلو قتل (أي الولد) فقيمته لذی الحق فان قلنا للسيد فالقيمة له كقيمة الام او للام فلها تستعين بها في اداء النجوم معنى (قوله) أي الولد) إلى قول المتن ولو عجل بعضها في النهاية لا قوله ما عدا ما يجب إيتأؤه وقوله ومثله إلى المتن وقوله نعم إلى المتن وقوله وقد افقت بخلافه وقوله وما وقع لها إلى المتن (قوله) فيسا دون النفس) أي وأما في النفس فقد تقدم أنفا سم (قوله) بشبهة) أي منها وإن كان زنا من الواطئ فان قلت لم قيد بوطء الشبهة فاخرج النكاح قلت لعله لاجل قول المصنف ينفق منها لانه لو كان نكاح كان الاتفاق على الزوج لا من المهر وفيه نظر إذ قد يزول النكاح بعد وجوب المهر فينفق منه حينئذ سم أي فينبغي حذفه لذلك القيد كافي المعنى (قول المتن) ينفق منها الخ) فان لم يكن له كسب أو لم يف بمؤنته فعلى السيد مؤنته في الاولى وبقيتها في الثانية ويصدق السيد يمينه أنه ولد قبل الكتابة حتى يكون رقيقا له وإن أمكن أنه ولد بعدها لانه باختلاف في وقت الكتابة فصدق فيه كاصلها فان نكل عن اليمين قال الدارمي قال ابن القطان وقف الامر حتى يبلغ الولد ويحلف وقيل ان الام تحلف فان شهد للسيد بدعواه اربع نسوة قبلن وإن أقاما بينتين تعارضتا معنى (قوله) ما عدا ما يجب الخ) قضيته انه يعتق مع بقاء القدر المذكور وهذا مخالف لما يأتي في الفصل الآتي من قوله نعم لا اثر لعجزه عما يجب حظه فيرفع الامر للحاكم الخ) فعلى المراد ما ذكره هنا ما يجب إعطاؤه لا يسوغ معه الفسخ من السيد حتى لو فسخ لم ينفذ فسخه لانه يعتق بمجرد بقاءه وعلى هذا فلو مات العبد فالأقرب انه يرفع الامر للقاضي بعدم تولى حكمه بالتفاس ان رآه عتق العبد فيموت حرا أو يكون ما كسبه لو رثته فيوافق ما تقدم من أنه لو لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء ع (قوله) أو يبرأ منه الخ) عطف على يؤدي الجميع وعبرة النهاية مثل الاداء الأبراء والحوالة به لا عليه وعبرة المعنى وفي معنى ادائه حط الباقي من الواجب والبراء منه والحوالة به ولا يصح الحوالة عليه ولا الاعتراض (تنبيه) لو كانت مطلقا وأدى بعض المال ثم اعتقه على ان يؤدي الباقي بعد العتق صح ولو شرط السيد انه إذا أدى النجم الاول عتق وبقي الباقي في ذمته يؤديه بعد العتق صح ايضا كما يقتضيه كلام الروضة اه وقوله لو كاتبه مطلقا الخ نقله سم عن الروض مع شرحه وأقره (قوله) لا عليه) أي فانه لا يعتق بحوالة السيد عليه بالنجوم لعدم صحة الحوالة كما مر في بابها رشدي وسم (قوله) للخبر الصحيح) تعليل للتمسك (قوله) أو ليس ملكك) إلى قول المتن وإن خرج في المعنى لا قوله ويظهر إلى المتن وقوله وهو خير إلى نعم وقوله وكان كافا مته البيت وقوله زيفا وقوله ونوزع فيه وقوله قال الرافعي إلى ونظير ذلك (قوله) وجب استفساله) فان قال انه سرقة فكذلك نهاية أي المصدق المكاتب ع (قوله) والكافر) أي ولو حريرا ومرتدا ع (قوله) وعلى هذا) أي إخبار المكاتب عن تزكيت نفسه (قوله) توجيه إطلاقه) أي البحث (قوله) ففيه نظر ظاهر) عبارة النهاية فردود بان فيه إضرار أبسده حيث يلزم بقبول ما يحكم بنجاسته لان من رأى لحاوشك في تذكيتة يحرم عليه اكلاه اه (قول المتن) ويقال للسيد) أي إذا حلف المكاتب (قوله) لومه دفعه له) أي إن صدقه معنى (قوله) وإن لم يعين) أي مالكا أو عبدا ولم يصدقه معنى (قوله) إن لم يبق الخ) قيد لآعته على العتق ولو بكتابة أخرى (فيما دون النفس) أي وأما النفس فقد تقدم (قوله) ووطئت بشبهة) أي منها وإن كان زنا من الواطئ فان قلت لم قيد بوطء الشبهة فاخرج النكاح قلت لعله لاجل قول المصنف ينفق منها لانه لو كان نكاح كان الاتفاق على الزوج لا من المهر وفيه نظر إذ قد يزول النكاح بعد وجوب المهر فينفق منه حينئذ (قوله) أو تقع الحوالة به لا عليه) تقدم صحتها

ففيه نظر ظاهر كما يعلم من كلامهم على قطعة اللحم المرمية مكشوفة أو في إناء) ويقال للسيد تأخذه أو تبرئه عنه) أي عن قدره وهو خير بمعنى الانشاء لتعنته نعم فيما إذا أقرب بحر مته ان عين له مالكا وقبضه لومه دفعه له مؤاخذه له باقراره وإن لم يعين امر بامساكه إلى تبين صاحبه ومنع من التصرف فيه فان كذب نفسه وقال هو المكاتب قبل ونفذ تصرفه فيه (فان أبي قبضه القاضي) وعتق المكاتب إن لم يبق عليه شيء أما إذا كان

له بيته بما يقوله فلا يجز على قبحه سمعت ان لم يوين الذم برب زه لان له غير هذا اظا بالامتناع من الحرام (فان نكل المكاتب) عن الحائض
(حلف السيد) وكان كافاته (٤٠٤) البيته (ولو خرج المؤدى) من النجوم (مستحقا) أو زيفا (رجع السيد ببدله) لفساد القبض (فان

للعق فقط (قوله سمعت) أى بيته ولا يثبت ما ولا يمينه ملكا له عليه لا يستقط بحلف المكاتب حتى
من عينه معنى (قوله ان لم يوين الخ) أى البيته والاولى التذكير كائى الهاية والمغنى بارجاع الضمير للسيد
(قوله كان كافاته البيته) يريد عليه ان يمين المرودة كالافرار على الراجح وعليه فله انما قال ذلك لتقدم
حكم البيته فاحال عليه ع (قوله المن ولو خرج المؤدى أى او دعه مستحقا) أى بيته شرعية وإلزام الحاكم
لا باقرار او يمين مردودة معنى (قوله او زيفا) أى كان خرج نحاسا بخلاف الردى فانه لا يتبين به عدم
العق كما يعلم من قول المصنف الاقوان خرج معي الخ ع (قوله المن رجع السيد ببدله) المراد انه رجع
بمستحقه ولو عربه كان اولى معنى (قوله مثلا) عبارة المغنى تنبيه لا يتقيد ذلك بالجم الاخير فوكان
فى غيره ودفع الاخير على وجه معتبر تبين بخروج غيره مستحقا كونه لم يعق ايضا ولذلك عبرى الروضة
ببعض النجوم اه (قوله ولو بعد موت المكاتب) فان ظهر الاستحقاق بعد موت المكاتب بان انه مات
رفيقا وان ما تركه للسيد دون الورثة معنى وزىادى (قوله المن وان كان قال الخ) صورة المسئلة اذا قصد
الاخبار او اطلق فان قصد الانشاء عتق زىادى ويأتى عن سم مثله (قوله بالقبض) أى بالقرائن الدالة على
انه انما رتبته على القبض اخذ انما يأتى (قوله وقد بان خلافه) أى فلم ينفذ العتق معنى (قوله اما لو قال الخ)
محرز قوله متصلا بالقبض ع (قوله والقرائن) قضية افراده القرينة فيما يأتى ان النعد ليس بمراد
هنا (قوله فلا يقبل منه قوله الخ) أى فى الظاهر كما يدل عليه كلاًه اما الباطن فهو دائر مع ادارته وان
انفتت القرائن كما لا يخفى رشيدى (قوله وقول الغزالى الخ) قضية هذا الصنيع انه لا فرق فيما اذا كان
متصلا بين قصد الاخبار وقصد الانشاء والاطلاق وفيه نظر سم (قوله لا فرق) أى بين ان يكون متصلا بقبض
النجوم او غير متصل معنى وع (قوله قيده ان الرفعة الخ) معتمد ع (قوله وتبعه البلقينى وزاد الخ)
عبارة المغنى وقال البلقينى محل عدم اعتقه اذا قال ذلك على وجه الخبر بما جرى فلو قال على سبيل الانشاء
او اطلق لم ترتفع بخروج المدفوع مستحقا بل يعق عن جهة الكتابة ويتبعه كسبه واولاده اه وينبغى
ان يكون الحكم كذلك فيما لو قال لزوجته ان ابرأتى طلقك فارأتى من مجهول فقال انت طالق ثم تبين
ان البراء من مجهول اه (قوله ويوزع فيه) وفى حاشية شيخنا الزىادى انه كالوقصد الاخبار اه وهو
ظاهر لوجود القرينة الدالة عليه ع (قوله وانه الخ) عطف على ان حالة الاطلاق الخ (قوله فى الحالين)
أى حالة قصد الانشاء وحالة الاطلاق (قوله ولو قال له المكاتب الخ) انظر هل هذا فى صورة الاتصال
أو صورة الانفصال رشيدى أقول قضية السيان انه فيه ما معاوان كان قوله للقرينة يقتضى رجوعه للاولى
فقط (قوله للقرينة) عبارة المغنى يمينه اه (قوله قال الرافعى الخ) تايد لقوله ونوزع فيه (قوله ان
مطلق قول السيد) أى قوله انت حر وقد اطلق (قوله ونظير ذلك) أى ما ذكر فى صورة الانفصال كما يدل
عليه قوله فلا يقبل منه الا بقريته رشيدى (قوله وقد افتيت بخلافه فلا يقبل الخ) عبارة المغنى وقد افتى الفقهاء
بخلافه نازعته صدق بيمينه اه (قوله المن وان خرج) أى المؤدى من النجوم معيما أى ولم يرض السيد به
معنى (قوله اور دبدله الخ) هذا صريح فى انه عند تلفه او بقاءه مع حدوث عيب فيه عبده يرد بدله ويأخذ

كان) ما خرج مستحقا أو
زيفا (فى النجم الاخير)
مثلا (بان) ولو بعد موت
المكاتب او السيد (ان
العق لم يقع) لبطان
الاداء (وان كان) السيد
(قال عند اخذه) أى متصلا
بالقبض (انت حر) او
اعتقك لانه بناء على ظاهر
الحال وهو صحة الاداء وقد
بان خلافه اما لو قال ذلك
منفصلا عن القبض
والقرائن الدالة على انه انما
رتبه على القبض فلا يقبل
منه قوله انه بناء على ظاهر
الحال كما رجحاه وقول
الغزالى لا فرق قيده ابن
الرفعة بما اذا قصد الاخبار
عن حاله بعد أداء النجوم
فان قصد انشاء العتق يرى
وعتق وتبعه البلقينى وزاد
ان حالة الاطلاق كحالة
قصد الانشاء ونوزع فيه
وانه فى الحالين يعق عن
جهة الكتابة ويتبعه كسبه
واولاده ولو قال له المكاتب
قلته انشاء فقال بل اخبارا
صدق السيد للقرينة قال
الرافعى وهذا السياق
يقتضى ان مطلق قول
السيد محمول على انه حرم
بما دى وان لم يذكر ارادته
اه ونظير ذلك من قيل له
أطلقت امرأتك فقال نعم
طلقتها ثم قال ظننت ان

(قوله وسمعت وان لم يمين) كتب عليه م وهو الاوجه (قوله وان لم يمين المغضوب منه) والا فلا (قوله)
كافاته البيته) هل هو بناء على ان يمين المرودة كالبينة (قوله وقول الغزالى الخ) قضية هذا الصنيع انه لا فرق
فيما اذا كان متصلا بالقبض بين قصد الاخبار وقصد الانشاء والاطلاق وفيه نظر (قوله فان قصد انشاء العتق
يرى وعق) قد يشكل على حصول البراءة والعق هنا عدم حصولهما فى قوله الآتى ولو جعل بعضها لبرئته من
الباقى فابراه لم يصح الدفع ولا البراء الا ان يلزم هنا حصول العتق عند الاتصال بالقبض وان قصد الانشاء
او اطلق فليحرم (قوله اور دبدله الخ) هذا صريح فى انه عند تلفه او بقاءه مع حدوث عيب فيه عبده يرد بدله

لان العقد إنما يتناول السابم وورده وابطال الارش يدين ان العليم هل وإن كان قال له عند الاداء انت حر كما فرضي به وكان في النجم
 الاخير بان حصول العتق من وقت القبض (ولا يتزوج) المكاتب (لا باذن سيده) لانه (٥٥ ع) عبد كافر في الخبر (ولا يتسرى) يعني
 لا يبطأ مملوكته وإن لم ينزل
 (بأنه على المذهب) لضعف
 ما ذكره وما وقع له في موضع
 بما يقتضي جوازه بالأذن
 مبنى على الضعيف أن العتق
 غير المكاتب يملك بتمليك
 السيد ويظهر أنه ليس له
 الاستمتاع بمادون الوطء
 أيضا (وله شراء الجوارى
 للتجارة) توسعاه في طرق
 الاكتساب (فان وطئها)
 ولم يبال بمنعها له (فلاحد)
 عليه (والولد) من وطنه
 (نسب) لاحق به لشبهة
 المالك ولا مهر لانه المالك
 وإن ضعف ملكه (فان ولده
 في) حال بقاء (الكتابة)
 لايه او مع عتقه (او بعد
 عتقه) لكن (لدون ستة
 اشهر) منه (تبعه رقا وعتقا)
 ولم يعنى حالا لضعف ملكه
 ومع كونه ملكه لا يملك نحو
 بيعه لانه ولده ولا يعنى عتقه
 لضعف ملكه بل يتوقف
 عتقه على عتقه وهذا معنى
 قولهم انه تكاتب عليه (ولا
 تصير مستولدة في الاظهر)
 لانها عقلت بمملوك (وإن
 ولده بعد العتق لفوق ستة
 اشهر) أو ستة أشهر من
 العتق كما في الروضة ولا
 تخالف لانه لا بد من لحظة
 فالتن اعتبرها في بعض
 الصور كما يعلم مما ساقره

بدله وفيه نظر ظاهر وقياس ما تقدم في المبيع أن لا رد بل له الارش ثم رأيت الزركشي قال إنما ثبت الرداه
 إذا لم يحدث ما يمنع فلو حدث عنه عيب فله الارش فان دفعه المكاتب استقر العتق وإلا ارتفع اه ورايت
 الروض قال وإن علم أي بعيبه بعد التالف ولم يرض أي به بل طلب الارش بان لا عتق فان أدى الارش
 عتق من حينئذ اه قال في شرحه فان رضى بالعيب نفذ العتق ثم قال في الروض وإن وجد ما قبض ناقص وزن
 او كيل فلا عتق وإن رضى عتق بالبراءة عن الباقي اه سم (قوله) لان العقد إلى قول المتن ولو جعل النجوم
 في المغني إلا قوله ويظهر إلى المتن وقوله لانه لا بد إلى المتن (قوله) يعني لا يبطأ الخ) إنما أول بذلك لان
 التسري يعتبر فيه امران حجب الامة عن اثنين الناس وانزاله فيها نهاية ومعنى أي وذلك لا يشترط هنا رشدي
 (قوله) لانه المالك) أي ولو وجب عليه لكان له نهاية (قوله) منه) أي من الوطء ومعنى وعش وقال في شرح المنهج
 من العتق اه وهو المطابق لما يأتي في مقابله من قوله أو ستة اشهر من العتق (قول) المتن تبعه رقا وعتقا
 أي في الأولى وعتقا فقط في الثانية والثالثة حاي وعش (قوله) ولم يعنى حالا) أي في الصورة الأولى
 معنى (قوله) ولا يعنى عليه لضعف ما ذكره مع قوله ولم يعنى حالا الخ فكان الأولى حذفه كما في المغني
 (قوله) بل يتوقف عتقه على عتقه) فان عتق عتق والارق وصار للسيد معنى (قوله) وهذا) أي يتوقف عتقه
 على عتق أبيه (قوله) انه الخ) أي ولد المكاتب وقوله عليه أي على المكاتب (قول) في بعض الصور) أي صورة
 الوطء بعد العتق لزيادة المدة حينئذ على ستة اشهر بلحظة الوطء بعد العتق سم ورشدي (قول) في قوله الخ)
 أي في شرح قوله الخ) حذف الاضاف (قول) مع العتق) أي طاعة اشرح المنهج أي انت به ستة اشهر أو
 لاكثر من العتق بحجري (قوله) واهن الخ) قيد في البعدية فقط كما هو صريح صنيع شرح المنهج وصريح قول
 الشارح الاقوى بما تقرر الخ (قوله) فاكثر منه) أي من الوطء معنى (قوله) وبما تقرر الخ) في قول المتن وان
 ولده بعد العتق الخ مع قول الشارح أو ستة اشهر من العتق (قوله) ان التقيد) أي تقيد الوطء بعد العتق
 فقط كما هو صريح صنيع شرح المنهج ويبيدها ايضا قول الشارح الاقوى اما اذا قارن الخ كما مر (قوله) إنما
 هو الخ) يتأمل معنى هذا الكلام فانه قد يقال بل يحتاج لذلك التقيد في صورة الستة أيضا اصدقاها مع الوطء
 مع العتق ولا كلام ومع الوطء بعد العتق ولا يمكن حينئذ كون الولد من الوطء ففائدة ذلك التقيد في
 صورة الستة الاحتراز عن هذه الحالة ولو كانت عبارة هكذا انما هو في صورة الوطء بعد العتق لم يكن فيها
 اشكال فليحجروا سم على حج رشدي وقد يجاب بان الحالة التي ذكرها ليس بما يتوهم فيها العلق مع الحرية
 حتى يحتاج الاحتراز عنها بخلاف صورة الاكثر أي ما اذا ولده لاكثر من ستة اشهر من العتق مع كون

وبأخذ بدله وفيه نظر ظاهر وقياس ما تقدم في المبيع أن لا رد بل له الارش ثم رأيت الزركشي قال إنما ثبت
 الرداه إذا لم يحدث ما يمنع فلو حدث عنه عيب فله الارش فان دفعه المكاتب استقر العتق وإلا ارتفع اه
 ورايت الروض قال وإن علم أي بعيبه بعد التالف ولم يرض أي به بل طلب الارش بان لا عتق فان أدى
 الارش عتق حينئذ اه قال في شرحه فان رضى بالعيب نفذ العتق ثم قال في الروض وإن وجد ما قبض ناقص
 وزن او كيل فلا عتق وإن رضى عتق بالبراءة عن الباقي اه سم (قوله) يعني لا يبطأ الخ) إنما أول بذلك لان التسري
 يعتبر فيه الحجب عن عين الناس وانزاله فيها شمر (قوله) في بعض الصور) الظاهر أن هذا البعض هو صورة
 الوطء بعد العتق لزيادة المدة حينئذ على ستة اشهر بلحظة الوطء بعد العتق (قوله) إنما هو الخ) يتأمل معنى
 هذا الكلام فانه قد يقال بل يحتاج لذلك التقيد في صورة الستة أيضا اصدقاها مع الوطء مع العتق ولا كلام
 ومع الوطء بعد العتق ولا يمكن حينئذ كون الولد من الوطء ففائدة ذلك التقيد في صورة الستة الاحتراز
 عن هذه الحالة ولو كانت عبارة هكذا انما هو في صورة الوطء بعد العتق لم يكن فيها اشكال فليحجروا (قوله)

في قوله وكان يطؤها والروضة حذفها لانها معلومة فتغليط المتن هو الغلط (وكان يطؤها) ولو مرة مع العتق أو بعده وأمكن كون
 الولد من الوطء بان كان لسته أشهر فاكثر منه بما تقرر من فرض ولادته بعد العتق بستة اشهر أو اكثر يعلم ان التقيد بالامكان
 المذكور إنما هو في صورة الاكثر فقط وأما اذا قارن الوطء العتق فيلزم الامكان منه لان الفرض انه لسته بعد العتق فتأمل

(فهو حر وهى أم ولد) لظهور العلق بعد الحرية تغليبا لها فلا ينظر لاحتماله قبلها فان اتنى شرط بما ذكر بان لم يطاها مع العتق ولا بعده أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطء لم تكن أم ولد لعلوقها به في حال عدم صحة إيلاده (ولو عجل) المكاتب (النجوم) قبل وقت حلولها أو بعضها قبل محله (لم يجبر السيد على القبول إن كان له في الامتناع) من قبضها (غرض) صحيح نظير ما مر في السلم (كثوة حفظه) أى مال النجوم إلى محله أو علقه كما بأصله وما قبله يغنى عنه لانه مثال (أو خوف عليه) لنحو نهب وان كاتبه في وقته لما مر في الاجبار حيثئذ من الضرر وكذا لو كان يؤكل عند المحل طريا قال البلقيني أو لثلاث تتعلق به زكاة (٦٠٤) (والا) يكن لغرض صحيح في الامتناع (فيجبر) على القبول لان للمكاتب غرضا صحيحا فيه

وهو العتق أو تقريبه من غير ضرر على السيد ولم يقولوا هنا بنظير ما مر انما من الاجبار على القبض أو الإبراء فيحتمل ان يكون هذا كذلك وهو ما رجحه البلقيني وحذف هنا للعلم به من ثم وعليه فارق ذلك ما مر في السلم من عدم الاجبار على الإبراء بان الكتابة موضوعة على تعجيل العتق ما امكن لتشوف الشارع اليه فضيق فيها بطلب الإبراء ويحتمل الفرق لحلول الحق ثم لانه (فان ابى) قبضه لعجز القاضى عن إجباره أو لكونه لم يجده (قبضه القاضى) عنه وعتق المكاتب ان حصل بالمؤدى شرط العتق لانه نائب الممتنع كالأغاب وإنما لم يقبض دين الغائب في غير هذا لان الغرض هنا العتق ولاخيرة للسيد فيه وشم سقوط الدين عنه وبقاؤه في ذمة المدين اصلح للغائب من اخذ القاضى له لان يده عليه يد أمانة ولو اتى به في غير بلد

الوطء بعده كما هو ظاهر (قوله بعد الحرية) هلا قال أو معها سم (قوله لاحتماله قبلها) أى احتمال العلق قبل الحرية (قوله المكاتب) إلى قول ولو اتى به في المغنى لا قوله وحذف إلى المتن (قوله قبل محله) بكسر الحاء أى وقت حلوله نهاية (قوله أى مال النجوم الخ) كالطعام الكثير معنى (قوله وما قبله) هو قوله مؤنة حفظه عش (قوله يغنى عنه) أى عن قوله أصله أو علقه (قوله لانه مثال) ولان حفظه شامل لحفظ روحه ولعل هذا أولى بما قاله الشارح رشيدى (قوله لنحو نهب الخ) عبارة المغنى بسبب ظاهر يتوقع زواله بان كان زمن نهب أو غارة ولو كاتبه في وقت نهب ونحوه وعجل فيه لم يجبر ايضا لان ذلك قديز ولعند المحل قال الرويانى فان كان هذا الخوف معهودا لا يرجح زواله لزمه القبول قولوا واحداً به جزم الماوردى اه (قوله قال البلقيني الخ) وهو ظاهر معنى (قوله وهو العتق) أى إذا عجل جميع النجوم وقوله أو تقريبه أى إذا عجل بعضه عش (قوله بنظير ما مر الخ) أى من انه إذا اتى المكاتب بمال فقال السيد هذا حرام ولا بينة وحلف المكاتب انه حلال اجبر السيد على اخذه أو الإبراء عنه معنى سم (قوله فيحتمل ان يكون هذا كذلك الخ) وهو الوجه كما جرى عليه البلقيني معنى عبارة النهاية والوجه كما قاله البلقيني ان يقال هنا بنظيره المار من الاجبار الخ (قوله وهو ما رجحه البلقيني) أى وجرم به شرح المنهج سم (قوله قبضه) أى والإبراء عنه على ما مر معنى أى من ان ما هنا كظهير المار (قوله أولكونه لم يجده) ان كان المغنى ان المكاتب لم يجد القاضى لم يثبت مع قول المصنف قبضه القاضى وان كان المغنى ان المكاتب أو القاضى لم يجد السيد لم يثبت مع قول المصنف فان ابى ولعل المراد الثانى وكان قد هرب مثلاً بعد الإبراء رشيدى أقول ويؤيد الثانى قول المغنى أو غاب (قوله ان حصل الخ) قيد لعتق المكاتب لا لقبض القاضى لان ما يحضره المكاتب بقبضه القاضى وان كان بعض النجوم عش عبارة المغنى ان أدى الكل اه (قوله كالو غاب) أى السيد (قوله فيه) أى فى بقاء النجوم في ذمة المكاتب (قوله لان يده) أى القاضى (قوله ولو اتى به) أى مال الكتابة بعد حلوله (قوله مؤنة) أى لها وقع عش (قوله أى النجوم) إلى الفرع فى المغنى لا قوله نعم إلى ويجرى وإلى الفصل فى النهاية إلا قوله وكذا ان اطلق فيما يظهر (قوله أى بشرط ذلك الخ) لعل الأولى إسقاط الباء (قوله يشبهه بالجاهلية الخ) أى من حيث جلب النفع حلى أى والافانها فى مقابلة القصص من الواجب وما فى الجاهلية فى مقابلة الزيادة أو من حيث جعل التعجيل مقابلاً بالإبراء من الباقي فهو كجعلهم زيادة الاجل مقابلاً بمال يجرمى (قوله بالجاهلية) أى المجمع على حرمة معنى (ويجرى ذلك) أى ما ذكره المصنف معنى وما ذكره الشارح من الاستدراك (قوله لم ينفذ) أى تعجز الموصى له عش (قوله للورثة) أى ورثة السيد (قوله لانه بيع) إلى قوله وفارق فى المغنى (قوله للزومه) أى السلم (قول المتن والاعتياض الخ) أى الاستبدال كان يكون النجوم دنائير فيعطى المكاتب بدلها دراهم معنى (قوله كاصحاه هنا) تبعاً للبعوى وهذا الوجه بما نقله بعد الحرية) هلا قال أو معها (قوله ولم يقولوا هنا بنظير ما مر) كانه يريد قول المصنف السابق فى مسئلة مالمو اتى بمال فقال السيد هذا حرام ويقال للسيد تاخذه أو تبريه (قوله وهو ما رجحه البلقيني) أى وجرم

العقد ونقله اليها مؤنة أو كان نحو خوف لم يجبر أو الأجر قاله الماوردى (ولو عجل بعضها) أى النجوم قبل المحل (ليبرته) الرافعى من الباقي) أى بشرط ذلك من احدهما أو افقه الآخر (قوله مع الاخذ) لم يصح الدفع ولا الإبراء للشرط الفاسد لانه يشبهه بالجاهلية كان أحدهم إذا حل دينه قال لمدينة اقض أو زدتان لم يقبضه زادتى الدين والاجل فعلى السيد رد المأخوذ ولا عتق نعم لو أبرأه عالماً بفساد الدفع صح وعتق كما بحثه الزركشى كالادعى اخذ من كلام المصنف ويجزى ذلك فى كل دين يجعل بهذا الشرط (فرع) أوصى بنجوم المكاتب فعجز فعجزه الموصى له لم ينفذ وكان رد امته للوصية أخذ من قول الماوردى ما يؤدبه بعد ذلك يكون للورثة (ولا يصح بيع النجوم) لانه بيع مالم يقبض وما يتطرق السقوط اليه كالمسلم فيه بل أولى للزومه من الطرفين (و) كذا لا يصح (الاعتياض عنها) من المكاتب كما صححاه هنا

لعدم استقرارها لكن اعتمد الاسنوى وغيره ما جرى عليه في الشفعة من صحته للزومها من جهة السيد مع تفوف الشارع للعق (فلو باء) بها السيد لآخر (وادا) ها المكاتب (الى المشتري لم يعتق في الاظهر) وإن تضمن البيع الاذن في قبضها لان المشتري يقبض لنفسه بحكم الشراء الفاسد فلم يصح قبضه فلاعتق (ويطالب السيد المكاتب بها (و) يطالب (المكاتب المشتري بما اخذ منه) لما تقرروا من فساد قبضه وفارق المشتري الوكيل بانه يقبض لنفسه كما تقرروا من ثم لو علما فساد البيع واذن له السيد (٤٠٧) في قبضها كان كالوكيل فيعتق بقبضه

(ولا يصح بيع رقبته) اى
المكاتب كتابة صحيحة بغير
رضاه (في الجديد) كالمتولدة
وفارق المعلق عقته بصفة
بان ذلك يشبه الوصية فجاز
الرجوع عنه بخلاف
المكاتب وشراء عائشة
لبريرة رضى الله عنهما مع
كتابتهما كان باذن بريرة
ورضاها فيكون فسخا
منها ويرشده امره صلى الله
عليه وسلم بعقته ولو بقيت
الكتابة لتعتق بها فان
الاصح على القديم ان
الكتابة لا تنفسخ بالبيع
بل تنقل للبشرى مكاتبا
وبحث البلقيني صحة بيعه
بشرط العتق وينازع فيه
قولهما لا يصح بيعه بيعا
ضميا ولكنه خالف في هذه
ايضا وبحث ايضا جواز
بيعه لنفسه كبيعه من غيره
برضاها فيكون فسخا للكتابة
كما تقرروا (فلو باء) السيد
(فادى النجوم الى المشتري
ففى حقته القولان) السابقان
في بيع نجومه اظهرهما
المنع (وهت) وغيرها
(كبيعه) فبطل بغير رضا
ايضا وكذا الوصية به

الرافعى في باب الشفعة عن الاصحاب من الجواز لما مر وإن صوب الاسنوى ما هنالك وجرى عليه شيخنا هنا في
منهجه معنى عبارة النهاية وهذا هو المعتمد وان اعتمد الاسنوى وغيره ما جرى عليه في الشفعة (الخ) قوله (فلو
باعه السيد الخ) اى على خلاف منعه من عتق (قوله) المشتري الوكيل) فاعل ففعل (قوله) بانه) اى
المشتري (قوله) واذن له) اى للمشتري وظاهر كلامهم اشتراط صراحة الاذن هنا وعدم كفاية الاذن الذى
تضمنه البيع فليراجع (قوله) كتابة صحيحة) خرج بها الفاسدة فان المنصوص في الام صحة البيع فيها إذا علم
البائع بفسادها لبقائه على ملكه كالمعلق عقته بصفة وكذلك ان جعل ذلك على المذهب معنى (قوله) بغير
رضاه) اى فان رضى به جاز وكان رضاه فسخا كما جزم به القاضى الحسين في تعليقه لان الحق له وقد رضى
بابطاله معنى (قول المتن في الجديد) وبهذا قال ابو حنيفة ومالك والقديم يصح كبيع المعلق عقته بصفة وبهذا
قال احمد معنى (قوله) كالمتولدة) قد يقال لو اشبه المتولدة استوى رضاه وعدمه سم عبارة المغنى لان
البيع لا يرفع الكتابة للزومها من جهة السيد فيعتق مستحق العتق فلم يصح بيعه كالمتولدة (تنبيه) محل
الخلاف إذ الميرض المكاتب بالبيع فان رضى به جاز وكان رضاه فسخا كما جزم به القاضى حسين في تعليقه
لان الحق له وقد رضى بابطاله وعلى هذا تستثنى هذه الصورة من عدم صحة بيع المكاتب اه وهى سالمة
عن الاشكال المذكور (قوله) وفارق الخ) رد لدليل القديم (قوله) ويرشده) اى يدل للفسخ (قوله) ولو بقيت
الكتابة الخ) بقاء الكتابة لا ينافى اعتاقها لصحة اعتاق المكاتب ووقوعه عن الكتابة كما علم ما تقدم سم
(قوله) بل تنقل) اى رقة المبيع (قوله) وبحث البلقيني) الى الفصل في المغنى الا قوله وذكر الترويج الى المتن
وقوله سواء الى المتن (قوله) وبحث البلقيني الخ) عبارة النهاية والوجه كما بحثه البلقيني جواز بيعه من نفسه
الخ لا يبيعه بشرط عقته كما دل عليه قولهما لا يصح بيعه بيعا ضميا خلافا لما بحثه البلقيني هنا اه وعبارة
المغنى ويستثنى ايضا صور منها ما اذا بيع بشرط العتق فانه يصح وإن لم يررض المكاتب وترفع الكتابة
ويلزم المشتري اعتاقه والولاء له ذكره البلقيني ومنها البيع الضمى إذا قال اعتق مكاتبك عنى على الف
ذكره البلقيني ايضا وقال انه اولى بالجواز من التى قبلها مع اعترافه بان المنقول فى اصل الروضة البطلان وإذا
كان المنقول فى هذه البطلان فالبطلان فى التى قبلها بطريق الاولى وهو كذلك ومعنى البطلان فى هذه ان
العتق لا يقع عن السائل ولكن يقع عن المعتق ولا يستحق العوض كما سياتى ومنها ما اذا باع المكاتب من
نفسه فانه يصح وترفع الكتابة فلا يتبعه كسبه ولا ولده ومنها ما إذا جنى زمنها اذا عجز نفسه اه بخذف (قوله
فى هذه) اى فى مسألة البيع الضمى (قوله) وذكر الترويج الخ) عبارة المغنى تنبيهه مسألة النكاح مكررة سبقت
فى النكاح اه (قول المتن ولو قال له) اى للسيد وقوله رجل اى مثلا معنى (قوله) وكذا ان اطلق الخ) يقتضيه
كلام المنهج عتق عبارة السيد عمر قوله فيما يظهر عبارة المغنى محل ذلك ما اذا قال اعتقه واطلق اما إذا قال
اعتقه عنى الخ به يعلم ان صورة الاطلاق منقولة وإن اوهم كلام الشارع انها مبجوة له اه (قول المتن
عتق) اى من الآن وفاز السيد بما قبضه من المكاتب من النجوم عتق (قوله) بل عن العتق) اى كالتى قبلها
به فى شرح المنهج فقال وظاهر مما مر انه لا يتعين الاجبار على القبض بل اما عليه او على الابراهم وفارق نظيره
فى السلم وساق الفرق الذى نقله الشارع (قوله) كالمتولدة) قد يقال لو اشبه المتولدة استوى رضاه وعدمه
(قوله) ولو بقيت الكتابة الخ) بقاء الكتابة لا ينافى اعتاقها لصحة اعتاق المكاتب ووقوعه عن الكتابة كما

ان تجزها لان علقها بعدم عقته (وليس له بيع ما فى يد المكاتب واعتاق عبده) اى عند المكاتب (وترويج امته) وبغير ذلك من التصرفات
لا به معه فى المعاملات كاجنى وذكر الترويج هنا لنبه على امتناع غيره بالاولى وفى النكاح لغرض آخر فلا تكرر (ولو قال له) رجل اعتق
مكاتبك) عنك وكذا ان اطلق فيما يظهر (على كذا) سواء اقال على ام لا خلافا لنقيد بالاول (ففعول عتق ولو ماما التزم) كما لو قال ذلك فى
المتولدة وهو بمنزلة فداء الاسير اما لو قال اعتقه عنى كذا فقال اعتقه عنك فلا يعتق عن السائل بل عن المعتق ولا يستحق المال ولو

عق كما مر وبرى عن
النجوم فيقبه كسبه
(فصل) في بيان لزوم
الكتابة من جانب
وجوازا من جانب وما
يترتب عليهما وما يطرأ
عليهما من فسخ أو انفساخ
وجنائه او الجنابة عليه
وما يصح من المكاتب
وما لا يصح (الكتابة)
الصحيحة كما يعلم من كلامه
الآتي (لازمة من جهة
السيد) لانها لحظ المكاتب
فقط فكان كالمرتبة
والسيد كالراهن ويعلم من
لزومها من جهة أنه (ليس
له فسخها) لكن صرح به
ليرتب عليه قوله (إلا ان
يعجز عن الاداء) عند المحل
ولو عن بعض النجم فله
فسخها فتفسخ بغير حاكم
ولا تنسخ بمجرد عجزه من
غير فسخ نعم لا اثر لعجزه
عما يجب حظه في رفع الامر
لحاكم ليلزم السيد بالائتاء
والمكاتب بالاداء او يحكم
بالتقصا ان رآه المصلحة
ولما لم يحصل التقاص
بنفسه لعدم وجود شرطه
الآتي إلا ان غاب كياتي أو
امتنع مع القدرة من الاداء
فلسيد فسخها حينئذ
(وجائزة للمكاتب فله ترك
الاداء وإن كان معه وفاء)
لان الحظ له

رشدي عبارة عس أي لاز في عتقه عن السائل تملك له وهو باطل فالغنى تقييد الاعتاق بكونه عن السائل
ونقي اصله اه (قوله عتقه) أي المكاتب (قوله كاسر) أي في التدين قيل فصل في حكم حل المدرة
(فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب السيد) (قوله في بيان لزوم الكتابة) إلى قوله فان فات مرفي
الطلاق في النهاية إلا لقوله وهذا تص وير إلى المتن وقوله لكنه أكد فيه بظاهر وقوله لا دين إلى المتن وقوله
ليست وفيه وقوله ونفله باضهم إلى المتن وقوله والاذن قبل الحلول إلى المتن (قوله عليهم) أي على المزوم
والجواز وقوله عام إلى على الكتابة (قوله وجنائه او الجنابة عليه) لم يقدّم لانه يرجع رشدي (قوله
الصحيحة) اما الفاسدة فهي جائزة من جهة على الاصح معنى (قوله وكلامه الآتي) أي في الفصل الآتي
(قوله لانها) إلى قول المتن ولو استعمل في المعنى إلا قوله أو يحكم بالانصر إلى وإلا ان غاب وقوله وهذا
تص وير إلى المتن وقوله لكنه أكد فيه بظاهر (قوله لكن صرح به) أي بقوله ليس له فسخها (قوله المتن إلا ان
يعجز) أي المكاتب معنى وسم (قوله فله فسخها الخ) أي للسيد الفسخ قال الماوردي ويشترط ان يقول قد
عجزت عن الاداء وقول السيد فسخت الكتابة ولا حاجة فيه إلى حاكم لانه متفق عليه كالفسخ بالعيب معنى
عبارة سم قال في شرح البهجة بازية ولنفذت الكتابة او باطلتها وعجزت العبد ونحو ذلك اه ومثل في
الروض وبه يظهر الفرق بين تعجز العبد بنفسه وتعجز السيد اياه بشرطه وان الاول لا تنسخ به الكتابة
بخلاف الثاني اه (قوله لا اثر لعجزه الخ) عبارة المعنى اما اذا عجز عن القدر الذي شرطه اوبذل لفاته لا
يفسخ لان عليه مثله ولا يصل النقص لان السيد ان يوتيه من غيره لكن يرفع المكاتب الامر إلى الحاكم
الخ قال عس ولو اختلفا فصدق السيد وجاز له الفسخ حيث ادعى ان الباقي أكثر مما يجب في الايتاء وحلف
عليه اه (قوله اعدم وجود شرطه الخ) عبارة شرح الارشاد انه انفق بالاداء ولان الخط وإن
كان اصلا فللسيد ابداله من مال اخر انتهت اه سم (قوله شرطه الآتي) أي من اتفاق الدينين في
الجنس والحلول والاستقرار ولعل صورة المسئلة ان القيمة من غير جنس النجوم والا فالمانع من
التقصا اللهم إلا ان يقال ان ما يجب حظه في الايتاء ليس ديننا على السيد وان وجب دفعه رفقا بالعبد ومن
ثم جاز للسيد ان يدفع من غير النجوم عس وقوله ان القيمة لم يظهر إلى المراد به عبارة اشارة في الفصل
الآتي بان كانا دينين نقدين واتفق جنسا ونوعا وصفة واستقرارا وحلولا اه (قوله والا ان غاب الخ)
عطف على المتن عبارة المعنى تنبيه يرد على حصره الاستثناء صورتان احدهما إذا امتنع من الاداء
مع القدرة عليه فليسيد الفسخ كما في الروضة كاصلها الثانية إذا حل النجم والمكاتب غائب ولم يبعث
المال كما سيذكره المصنف اه (قول المتن وفاء) أي ما بين بنجوم الكتابة معنى (قوله لان الحظ له)

علم بما تقدم

(فصل الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها الخ) (قوله إلا ان يعجز) أي المكاتب (قوله فله
فسخها) أي السيد (قوله فله فسخها) قال في شرح الروض وان لم يثبت عجزه باقراره او بينة لتعذر
وصوله إلى العوض كالبائع إذا افلس المشتري بالثمن ويفسخ بنفسه وكذا بالقاضي يمكن عنده أي القاضي
يحتاج ان يثبت أي قيم بينة بالكتابة وحلول النجم اه وهذا الصنيع كالصريح في تعليق قوله وان لم يثبت
عجزه الخ بقوله وكذا بالقاضي فانظر إذا نازع المكاتب في عجزه (قوله من غير فسخ) قال في البهجة وفسخها
له أي للسيد فسخ الكتابة عند حلول نجمها ان عجز المكاتب عن الاداء قال في شرحها بان يقول فسخت
الكتابة او ابطالتها وعجزت العبد ونحو ذلك اه ومثله في الروض وبه يظهر الفرق بين تعجزه العبد نفسه
وتعجزه السيد اياه بشرطه وان الاول لا تنسخ به الكتابة بخلاف الثاني وصرح في الروض بعد تعجز السيد
من صنع الفسخ حيث قال فرع قول السيد فسخت الكتابة او ابطالتها ونقضتها وعجزته فسخ ولا تعود
بالتقدير اه (قوله لعدم وجود شرطه الخ) عبارة شرح الارشاد لتعلق العق بالاداء ولان الخط وإن كان
اصلا فللسيد ابداله من مال اخر اه (قوله او امتنع مع القدرة من الاداء فليسيد فسخها) قال في شرح

(فأعجز نفسه) بقوله أنا عاجز عن كتابتي مع تركه الاداء ولو مع القدرة عليه وهذا هو المدارك انما هو على الامتناع من القدرة فتى امتنع من الاداء عند المحل (فالسيد) ولو على التراخي (الاصح) ان لا يجمع عليه فلم يتوقف على حاكم لكنه أكد فيما يظهر (وللمكاتب) وان لم يعجز نفسه (الفسخ) لها (في الاصح) كما ان للمرتمن فسخ الرهن وإذا عاдалق فاكسابه كلها للسيد إلا اللقطة كما مر (ولو استعمل المكاتب) السيد (عند حلول) النجم الاخير او غيره لم يعجزه عن (٤٠٩) الاداء حينئذ (استحب) له استحبها بماؤ كذا

(امهاله) اعاقه على العتق او لا يعجز لزمه الامهال بقدر اخراج المال من محله ووزنه ونحو ذلك ويظهر انه يلزمه لما يحتاج اليه ككل وقضاء حاجة وانه لا توسع الا عذارها توسعها في الشفعة والرد بالعيب لان الحق هنا واجب بالمطالب فلم يجز تأخيرها إلا الامر الضروري ونحوه ومن ثم يظهر ان المدعي في الدين الحال بعد مطالبة الدائن له كالمكاتب فيما ذكر لانه لا يلزمه الاداء فور بعد الطالب (فان أهمله) (ثم اراد) السيد وفهم ان الضمير للعبد غلط (الفسخ) (له) لان الحال لا يتأجل (وان كان) له دين ثابت على ملى او (معه عروض أهمله) وجوب المستوفيه او (ليبيعها) لقرب مدتها وعظيم مصلحتها (فان عرض كساد) او غيره (فله ان لا يزيد في المهلة على ثلاثة ايام) لتضرره ولو لزمه امهال اكثر من ذلك ويفرق بينه وبين ضبط ما يليه بدون يمين بان مانع البيع لا ضابط له فقد يزيد ثمنه وقد

أى فأشبه المرتمن معنى (قوله وهذا) أى تقييد المصنف الفسخ بتعجز المكاتب نفسه سم (قوله فتى امتنع الخ) أى مع القدرة (قوله ولو على التراخي) المناسب تأخير مع حذف الغاية عن قول المصنف والفسخ بنفسه كفى المغنى والنهاية (قوله ان وان شاء بالحاكم) ان ثبتت الكتابة عنده وحلول النجم والعجز باقرار او بيعة معنى (قوله لانه يجمع عليه الخ) تعادل لاصل المتبرشيدى (قوله وإذا عاдалق الخ) في الروض وورق كل من تكاتب عليه من ولد ووالد اى إذا مات رقيقا أو فسخ السيد كتابته لم يعجز او غيره وصار وما فى يده اى من المال ونحوه للسيد ان لم يكن عليه دين قال في شرحه وإلا فسياتي حكمه انتهى اه سم (قوله فاكسابه كلها للسيد) ولكن يجب عليه ان يرد ما ادخل من الزكاة متى زاد الاسنى على من اعطاهما ان كان باقيا وبدل ان كان نافيا اه (قوله إلا اللقطة) اى فالامر فيها للقاضى عرش (قوله كما مر) اى فى بابها معنى (قوله لزمه الامهال الخ) ويعد مانع طرا كبيع المنة ونحوه فيه لم لذلك اخذنا بما أتى من انه لو غاب ماله دون مرحلتين أهمل عرش (قوله السيد) إلى قوله ويفرق في المغنى (قوله وفهم ان الضمير) اى ضمير اراد رشيدى عبارة المغنى قوله فان أهمل السيد كتابته ثم اراد الفسخ بسبب ما مر فله ذلك اه (قوله لهدن) عبارة المغنى تنبيه: قول لا ضار من حال على ملى مع قرأ عليه بيعة حاضرة وقاض مال ودعاه (قوله أو معه عروض) اى وكانت الكتابة تأخيرها واستعمل لبيعها معنى (قوله ليستوفيه) اى الدين (قوله لقرب مدتها) اى المهلة (قوله وعظيم مصلحتها) وهو العتق (قوله لتضرر الخ) اى بتمتعه من الوصول إلى حقه وان لم يكن محتاجا اليه عرش (قوله بينه) اى بين ضبط الامهال هنا ثلاثة ايام (قوله ما يليه) اى ملى غاب ماله (قوله فان لزم الامر) اى عدم الوجوب (قوله ومالا) اى لا يجمله كالحاضر (قوله فيما مر) اى فى باب التزامه على الغائب (قوله يتجه اعتماده فى المنة) وهذا أى ما فى المنة ما جزم به المحرم تبعه للبعوى وجرى عليه ان الملقى وغيره وهو المعتمد معنى (قوله المذكور) صفة ما لو غاب الخ (قوله ان وان كان ماله غائبا) اى واستعمل لا ضار به معنى (قوله أهمله وجوبا) اى لو تبرع عنه اجنبى بالمال ليس للقاضى قبوله لجواز ان لا يرضى المكاتب بتحمل ثمنه عرش (قوله وجوبا) إلى قوله وذكر انه تدم فى المغنى (قوله لانه بمنزلة الحاضر) ظاهره ان عرض له ما يقضى الزيادة على ثلاثة ايام وهو محتمل حيث كانت الزيادة يسيرة عرفا بحيث يقع مثلها كثيرا للمسافر فى تلك الجهة اه عرش اقول لمر انما فى مسألة عروض الكساد كاهم ربح فى خلاف ما قاله (قوله ثم غاب بغير اذن السيد) سيد كمر بغيره بقوله ولو انظر الخ (قوله او حل وهو اى المكاتب غائب) اى ولو باذن

الروض وهذا ما جرى عليه جمع منهم صاحب الحلوى الصغيرة فتقيد الاصل الفسخ بتعجز المكاتب نفسه ليس بظاهر اه (قوله فأعجز نفسه فللسيد) والاصح الفسخ الخ منه لم يملكها لا تنفسخ مجرد تعجزه نفسه بخلاف تعجز السيد باه بشرطه كفى الحاشية الاخرى (قوله وإذا عاдалق فاكسابه كلها للسيد) فى الروض وورق كل من تكاتب عليه من ولد ووالد اى إذا مات رقيقا أو فسخ السيد كتابته لم يعجز او غيره وصار وما فى يده من المال ونحوه للسيد ان لم يكن عليه دين قال في شرحه وإلا فسياتي حكمه اه وفى الروض ايضا قبل ذلك ومتى فسخت يفوز السيد بما اخذ من يرد ما ادخل من الزكاة اى على من اعطاهما ان كان باقيا وبدل ان

(٥٢) - شروانى وابن قاسم - عاشر

ينقص فانطى الامر فيه بما يطول عرفا وهو ما زاد على الثلاثة واما الغائب فلمدار فيه على ما يجعله كالحاضر ومالا وقد تقرر فيما مر ان مادون المرحلتين كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك وهذا يتجه اعتماد ما فى المتن دون ما اقتضاه كلام الروضة واصحابها اولاً لانه انما يلزمه امهال دون يمين كالمو غاب ماله المذكور فى قوله (وان كان ماله غائبا أهمله) وجوباً (إلى الاحضار ان كان دون مرحلتين) لانه بمنزلة الحاضر (ولاً) بان غاب لمرحتين فاكث (فلا) يلزمه امهال لطول المدة وللسيد الفسخ (ولو حل المنجم) ثم غاب بغير اذن السيد او حل (وهو) اى المكاتب (غائب) عن المحل الذى يلزمه الاداء فيه إلى مسافة قصر

الزركشى كالو غاب ماله ونقله بعضهم عن ابن الرفعة في كفايته فبحثه في مطلبه انه لا فرق فيه نظر وان اعتمده شيخنا (فللسيد الفسخ) بلا حاكم وان غاب باذنه أو عجز عن الحضور لنحو خوف أو مرض وذلك لتعذر الوصول الى الغرض وكان من حقه ان يحضر او يبعث المالى والاذن قبل الحلول لا يستلزم الاذن له في استمرار الغيبة ولو انظره بعد الحلول وسافر باذنه ثم رجع لم يفسخ حالا لان المكاتب غير مقصر حيثئذ بل حتى يعمله بالحال بكتاب قاضى بلسيده الى قاضى بلده بعد ثبوت مقدمات ذلك ويحلف ان حقه باق ويذكر انه ندم على الاذن والانتظار وان رجع عنهما ويظهر ان ذكر الذم غير شرط ومخالفة البلقينى في بعض ما ذكرته ضعيفة (ولو كان له مال حاضر فليس للقاضى الاداء منه) بل يمكن السيد من الفسخ حالا لانه ربما لو حضر امتنع من الاداء أو عجز نفسه (ولا تنفسخ) الكتابة ولو فاسدة (بجنون) أو اغتمام (المكاتب) ولا بالحجر عليه لسفه للزوما

لسيد مغنى (قوله لادونها) معتمد عرش (قوله وان اعتمده شيخنا) أى فى شرح منهجه ولا فلفم يرد فى شرح الروض على قوله والمراد بالغيبة كما قال ابن الرفعة فى كفايته مسافة القصر قلت والقياس فوق مسافة العدوى اه سم عبارة المغنى وقال شيخنا والقياس فوق مسافة العدوى اه والوجه ما فى الكفاية اه (قول المتن فللسيد الفسخ) وينبغى انه لو ادعى الفسخ بعد حضور العدوى ارادة دفعه المالى لم يقبل منه ذلك لا لايينة كما لو ادعى احد العاقلين بعد لزوم البيع الفسخ فى زمن الخيار حيث صدق النافى للفسخ عرش وياتى عن المغنى والروض ما يؤيده (قوله بلا حاكم) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويفسخ بنفسه ويشهد لتلايكذه المحاتب وله الفسخ بالحاكم نظير ما مر فى الفسخ بالعجز لكن بعد اقامة اليينة بالكتابة وبحلول النجم والتعذر لتحصيل النجم وحلف السيد انه ما قبض ذلك منه ولا من وكيله ولا اراء منه والآنظره فيه كما نص عليه الشافعى والعراقيون ولا يعلم له مالا حاضرا لان ذلك قضاء على الغالب والتحليف المذكور نقله فى اصل الروضة عن الصيدلانى واقربه وهو المعتمد وان قال الاذرى انه غريب اه (قوله) وان غاب باذنه الخ) كان حقه ان يذكر عقب قول المصنف وهو غائب كما مر عن المغنى (قوله) والاذن قبل الحلول لا يستلزم الخ) وفاقا للمغنى والاسنى وخلافا للنهاية عبارة وقيدته اى جواز فسخ السيد البلقينى نقلا عن جمع ونص الامام بما لا يمتنع من قبل الحلول او بعده ولا اذن له فى السفر كذلك اى قبل الحلول او بعده والامتنع عليه الفسخ وليس له انظار لازم الا فى هذه الحالة اه قال عرش قوله ولا امتنع الخ معتمداه وقال السيد عمر بعد ذكر عبارته المذكورة مانصه وكذا كان فى اصل الشارح ثم ضرب عليه وابدله بقوله والاذن الخ اه (قوله ولو انظره الخ) هل مثله مالى اذن له قبل الحلول بالحق فى السفر الى مرحلتين فاكثرو سافر سم وقد يقال ان قضية ما قبله انه كذلك (قوله ثم رجع) اى السيد عن الانتظار والاذن (قوله غير مقصر الخ) وربما كتسبب فى السفر ما يبنى فى الواجب عليه اسنى ومغنى (قوله بل حتى يعمله بالحال) اى وبعد اعلامه المذكور تفصيل طويل فى الروض سم (قوله بكتاب قاضى بلسيده الى قاضى بلده) فان عجز نفسه كتب به قاضى بلده الى قاضى بلد السيد ليفسخ ان شاء فان لم يكن ببلد السيد قاضى وبعث السيد الى المكاتب من يعمله بالحال ويقبض منه النجوم فهل هو ككتاب القاضى فى اتي فيه مامر فيه خلاف والوجه كما قال شيخنا الاول وهو ما اختاره ابن الرفعة والقهرلى مغنى (قوله بعد ثبوت مقدمات ذلك) عبارة الاسنى بان يرفع الامر الى قاضى بلده ويثبت الكتابة والحلول والغيبة ويحلف ان حقه الخ (قوله فى بعض ما ذكر) وهو التحليف المذكور (قوله بل يمكن السيد من الفسخ الخ) وان عاق المكاتب عن حضوره مرض او خوف فى الطريق شيخ الاسلام ومغنى (قوله ولو فاسدة) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى حيث قيد بالصحة (قوله أو اغتمام) الى قوله فان قلت فى المغنى الا قوله ولو من المحجور (قوله لسفه) أى أو فلس عرش وبحجىرى (قوله الزوما من احد الطرفين الخ) اى وانما يفسخ بذلك العقود الجائرة من الطرفين كالوكالة والقراض

كان تالفا اه (قوله وان اعتمده شيخنا) أى فى شرح منهجه ولا فلفم يرد فى شرح الروض على قوله والمراد بالغيبة كما قال ابن الرفعة فى كفايته مسافة القصر قلت والقياس فوق مسافة العدوى اه (قوله فللسيد الفسخ) قال فى الروض بنفسه ويشهد وكذا بالحاكم لكن بعد الاثبات بالحلول والتعذر اى لتحصيل النجم والحلف انه ما قبض ولا ابرأ ولا يعلم له مالا حاضرا ولو كان له مال حاضر لم يكن للقاضى الاداء يمكن السيد من الفسخ وان عاق المكاتب مرض او خوف اه قال فى شرحه لا ندر بما عجز نفسه لو كان حاضر او لم يؤد المالى وربما فسخ الكتابة فى غيبته قال الاسنوى وهذا مع قوله قبل انه يحلفه انه لا يعلم له مالا حاضرا لا يجتمعان اه والتحليف المذكور نقله الاصل عن الصيدلانى واقربه لكن قال الاذرى انه غريب وعليه الاشكال اه وقد يشكل نفي الاشكال مع اعتبار تعذر تحصيل النجم اذ مقتضاها اعتبار ان لا يكون له مال حاضر اذ مع حضوره لا تعذر لا مكان القاضى منه (قوله ولو انظره) هل مثله مالى اذن له قبل الحلول بلحظة فى السفر الى مرحلتين فاكثرو سافر (قوله حتى يعمله بالحال) اى وبعد اعلامه المذكور تفصيل طويل

(تبيينه) لو أراد السيد فسسخها بخنون حال جنون المكاتب لم يفسخ بنفسه بل يشترط أن يأتى الحاكم
ويقيم البينة بجميع ما مر فيها إذا أراد الفسخ على الغائب من الكتابة والحلول وتعذر التحصيل عند الحاكم
ويطالب بحقه ويحلف على بقاءه مغنى وروض مع شرحه (قوله) ثم إن لم يكن له مال (الخ) كان الأسبك
أن يذكره في شرح ويؤدى القاضى الخ كافى المغنى حيث قال بعد ذكر مثل ما فى الشرح هناك مانصه
فإن لم يجد له القاضى ما لا فسخ السيد باذن القاضى وعاد بالفسخ قتاله فان أفاق من جنونه وظهر له مال
كان حصله من قبل الفسخ دفعه إلى السيد ونقض التعجيز وعق قال فى أصل الروضة كذا أطلقوه
واحسن الامام إذ خص نقض التعجيز بما إذا ظهر المال بيد السيد وإلا فهو ماض لانه فسخ حين تعذر
حقه فاشبهه ما لو كان ماله غائبا فحضر بعد الفسخ اه قال فى الخادم وهذا مع مصادمته لا إطلاقهم مصادم
لنص الشافعى والفرق انه لا تقصير من الحاكم عنده غيبة المال ثم حضوره بخلاف وجوده بالبلد ثم
قال المغنى وارتفاع الحجر عنه كافتقاره من الجنون وكلام المصنف يوم تعين القاضى فى صحة الاداء اى فيما
إذا كانت المصلحة فى الحرية وليس مراد اقلو اداه الجنون له أو استقل هو باخذ عتق لان قبض النجوم
مستحق اه وفى شرح المنهج مثله لا امقالة اصل الروضة ومقالة الخادم (قوله) جاز للسيد فسسخه اى
بعد الحلول كما يدل عليه السياق رشيدى ومرآتنا عن المغنى والروض مع شرحه ما يصرح بذلك (قوله)
فينتقض فسسخه اى حكمه بانقضا له عدم وجود مقتضيه باطنا ولا يتوقف على نقض القاضى عرش
(قوله) ويعتق) ويطالبه السيد بما أنفق عليه قبل نقض التعجيز لانه لم يتبرع عليه به وإنما أنفق عليه على انه
عبد اه قال الاذرى وقيد الدارمى بما إذا أنفق عليه بأمر الحاكم وهو ظاهر بل متعين نعم ان علم ان له مالا
فلا يطالبه بذلك قال الرافعى ولو أقام المكاتب بعدما أفاق بينه انه كان قد أدى النجوم حكم بعقده ولا
رجوع للسيد عليه لانه لبس وانفق على علم بحريته فيجعل متبرعا فلو قال نسيت الاداء فهل يقبل ليرجع
فيه وجهان قال الاسنوى وغيره الصحيح منهما عدم الرجوع ايضا مغنى وروض مع شرحه قال الامام الخ
ضعيف عرش عبارة سم قال الزركشى فى الخادم وهذا مع مصادمته لا إطلاقهم مصادم لنص الشافعى
والفرق انه لا تقصير من الحاكم عنده غيبة المال ثم حضوره بخلاف وجوده بالبلد اه وافر كلام الخادم
المغنى ايضا كما مر اننا (قوله) واستحسنه) اعتراضية بين قال ومقوله (قوله) وان كان له مال (الخ) عدل
لما قبله فى الشارح ودخول فى المأمن لكنه لا ينسجم مع قوله ان وجد له مالا لا تمام (قوله) اى السيد
(قوله) وحينئذ يؤدى اليه القاضى (الخ) شامل لصورة الاغماء سم (قوله) ولم يستقل (الخ) اى والحال عرش
عبارة الرشيدى هذا قيد للبتن اى اما إذا استقل بالاخذ فانه يعتق لحصول القبض المستحق خلافا للامام
والغزالي وهو مقيد بالمصلحة ايضا كما يعلم مما يأتى اه ومرآتنا عن المغنى وشرح المنهج ما وافقها (قوله)
وظهرت المصلحة (الخ) هو قيدان للبتن وانظر معنى قوله ولو لم من المحجور رشيدى ومر عن المغنى ما يعلم

فى الروض (قوله) جاز للسيد الفسخ) ظاهره ولو بلا اذن الحاكم لكن فى شرح الروض التقييد باذن
(قوله) فينتقض فسسخه) قال فى الروض وطالبه السيد بما أنفق عليه اى ان أنفق بأمر الحاكم كما بينه شرحه
لان علم بالمال اه وفى شرحه لذلك ما ينبغي مراجعته (قوله) قال الامام (الخ) قال الزركشى فى الخادم
وهذا مع مصادمته لا إطلاقهم مصادم لنص الشافعى والفرق انه لا تقصير من الحاكم عنده غيبة المال ثم
حضوره بخلاف وجوده بالبلد (قوله) وحينئذ يؤدى اليه القاضى (الخ) شامل لصورة الاغماء (قوله) ان
وجد له مالا) قال فى الروض وشرحه وان لم يجد له القاضى ما لا فسخ السيد باذن القاضى وعاد بالفسخ قتاله
اه فظاهره انه لا يفسخ بغير اذن القاضى بخلاف ما تقدم فليراجع (قوله) ولم يستقل السيد بالاخذ) قال
فى شرح المنهج وخرج بزيادتي ولم ياخذ السيد ما لو اخذه استقلا لافاقه يعتق لحصول القبض المستحق
اه (قوله) وظهرت المصلحة (الخ) قال الغزالي واستحسنه الشيخان قال لكنه قليل النفع مع قولنا ان للسيد
إذا وجد ماله ان يستقل باخذه إلا ان يقال ان الحاكم يمنعه من الاخذ والحالة هذه اى فلا يستقل بالاخذ اه

جاز للسيد الفسخ فيعود قنا
وتلزمه مؤنته ما لم يكن له مال
بني فينتقض فسسخه ويعتق
قال الامام واستحسنه فى
يد السيد ولا مضى الفسخ
كما لو غاب ماله ثم حضر
وان كان له مال أتى
الحاكم واثبت عنده
الكتابة وحلول النجم
وطالب به وحلف يمين
الاستظهار على بقاء
استحقاقه (و) حينئذ
(يؤدى) اليه (القاضى)
من ماله (ان وجد له مالا)
ولم يستقل السيد بالاخذ
ولو من المحجور وظهرت
المصلحة له فى العتق بان لم
يضع به على المعتمد لانه
ينوب عنه لعدم اهليته
بخلاف غائب له مال حاضر
اما إذا لم تظهر المصلحة له
فيه فلا يجوز للحاكم الاداء

عنه ولا للسيد الاستقلال بالاختذ (ولا) تنسخ بجنون او اغماء (السيد) ولا بوجهه او الحجر عليه لازوماه من جهة (ويُدفع) المكاتب النجوم (إلى وليه) إذا جن أو حجر عليه أو وارثه إذا مات لانه قائم مقامه (ولا يعتق بالدفع اليه) أى المجنون لعدم أهليته فيسترده المكاتب لبقائه بملكه نعم لا يضمنه لو تألف في يده انتهى (١٣) بالدفع له بل لولى تجيزه إذا لم يقربده شئ مضاف فالت مرفى الطلاق أن الجنون لا يوجب اليأس

وإن أقصل بالمولت لأن ضرب المجنون كضرب العاقل فقياسه هنا للاعتداد بأخذ المجنون قلت ممنوع لأن المدا رهناء على اخذ ملك والمجنون ليس من اهله بخلاف نحو الضرب (ولو قتل) المكاتب (سيدة) عمدا (فلو ارثه قصاص فان عفى على دية او قتل خطأ) أو شبهه عمدا (أخذها) أى الوارث الدية (بمأمله) ومما سيكسبه إن لم يختار تعجيزه لأن السيد مع المكاتب في المعاملة كالجنبي فكذلك الجنابة وقضية المتن وجوب الدية بالغة ما بلغت واعتمده البلقيني ونقله عن الام واطال في رد ما اقتضاه كلام الروضة واصلها من وجوب الاقل من قيمته وأرث الجنابة كالجنابة على أجنبي ويأتى الفرق بينهما على الاول (فان لم يكن) في يده شئ أصلا أو ينفى بالارث (فله) أى الوارث (تعجيزه في الاصح) لانه يستفيد به رده إلى محض الرق وإذا رقت سقط الارش فلا يتبع به إذا عتق كمن ملك عبدا له عليه دين (أو قطع)

منه معنى ذلك القول (قوله) ولا للسيد الاستقلال (الخ) أى ولا يجوز للسيد الاستقلال بالاختذ حتى لو أخذ لم يعتق بذلك عرش (قوله) ويدفع المكاتب (الخ) أى وجوب ما غنى (قوله) أو وارثه إذا مات (سكت عمن يدفعه اليه إذا اغنى على السيد ولا يبعد انه الحاكم سم (قوله) أى المجنون) أى ومن معه (قوله) فى يده) أى السيد وقوله لتقصيره أى المكاتب عرش (قوله) عمدا إلى قوله ولو قطع المكاتب فى المغنى لا قوله ولو كان وجه ذكره إلى المتن وقوله إن لم يختار تعجيزه وقوله ويوجه إلى المتن وقوله فان اختار العفو وقوله ان كان السيد إلى المتن وإلى الفصل فى النهاية لا قوله وكان وجهه إلى المتن وقوله ان كان السيد إلى المتن وقوله ولو قطع المكاتب إلى المتن وقوله على ما ذكرناه من اوقوله وان ما تصدق إلى ويبحث (قول المتن بمأمله) أى حالا أو مآلا فدخل ما سيكسبه سم (قول) إن لم يختار تعجيزه لا ينبغي اختصاصه بقوله ومما سيكسبه سم أى فيما إذا لم يف ما معه الدية (قوله) لأن السيد (الخ) تعادل المتن (قوله) فكذلك الجنابة) أى فى الجنابة نهاية ومغنى (قوله) وجوب الدية بالغة ما بلغت (الخ) وهو المعتمد نهاية عبارة المغنى وهذا هو الظاهر وجرى عليه شيخنا فى شرحه ونهجه ومحل الخلاف ما لم يعتقه السيد بعد الجنابة فان اعتقه بعد ما وفى يده وفاء وجب ارش الجنابة على المذهب المقطوع به اه (قوله) ويأتى الفرق (الخ) أى فى قوله وفارق ما مر (الخ) (قوله) على الاول) وهو قضية المتن (قوله) أو بنى بالارث) أى او كان ولم يف بالارش مغنى ونهاية (قوله) أو قطع المكاتب طرفه (الخ) وجنابته على طرف ابن سيدة كجنابته على أجنبي وان قتله للسيد القصاص فان عفى على مال او كان القتل غير عمد فكذلك جنابته على السيد مغنى وفى سم بعد ذكر ذلك عن الروض ما نصه قال فى شرحه وكان يده غيره من يرثه سيد وهو واضح انتهى وقضية وجوب الارش هنا بالغاما باغ كالسيد فالمراد بالاجنبى فى قوله الاقلى ولو قتل أجنبيا من عددا السيد ومن يرثه السيد اه (قوله) فان اختار العفو فعفا (الخ) كذا فى اصل الشارح رحمه الله تعالى ومقتضاه انه أى عفا بنى للفعل ولكن فى المغنى نعتى بضم العين بخطه أى عفى المستحق انتهى ومقتضاه انه بنى للفعل والتعويل عليه اولى فى تصحيح المتن فانه صرح بان عنده نسخة بخط المصنف سيد عمر (قوله) وكان وجهه ذكره (الخ) يتأمل سم عبارة المغنى وقوله ومما سيكسبه ليس هو فى الروضة ولم يذكر المصنف فى جنابته على سيد قال ابن شهبة يحتاج إلى الفرق بينهما على ما فى الكتاب انتهى والظاهر أنه لا فرق لكنه سكت عنه هناك وصرح به هنا والمراد بماسيكسبه ما بقيت كتابته اه (قوله) اضاع حقه) اعلم فيما إذا لم يكن فى يد المكاتب شئ او كان ولم يف بالارث او وفى به ولم يقتدر المستحق على إثباته وقوله واحتاج الخ فيما إذا كان فى يد المكاتب ما بنى بالارث واقتدر المستحق على إثباته (قول المتن الاقل من قيمته والارث) فى إطلاق الارش على دية النفس تغليب فلا يطالب باكثر مما ذكر ولا يفدى بنفسه إلا باذن سيده ويفدى نفسه بالاقل بلاذن ويستثنى من إطلاقه ما لو اعتمقه السيد

وسكتا عن يدفعه اليه إذا اغنى عليه ولا يبعد انه الحاكم (قوله) ولو قتل سيد (الخ) قال فى الروض وان قتل ابن سيده فللسيد القصاص فان كان خطأ فكذلك جنابته على السيد قتل فى شرحه وكان سيد غيره من يرثه سيد هو واضح اه وقضية وجوب الارش هنا بالغاما باغ كالسيد فالمراد بالاجنبى فى قوله الاقلى ولو قتل أجنبيا من عددا السيد ومن يرثه السيد (قوله) أخذها بمأمله) أى حالا أو مآلا فدخل ما سيكسبه فأماله (قوله) بالغة ما بلغت) أى وهو المعتمد شمر (قوله) وكان وجهه ذكره (الخ) يتأمل (قوله) الاقل من قيمته والارث) قال فى الروض لا أكثر أى من قيمته بان زاد الارش عليها فلا يطالب به ولا يفدى نفسه به

المكاتب (طرفه) أى السيد (فأقتصاه والدية كاسبق) فى قتله له (ولو قتل) المكاتب (أجنبيا أو قطعه) عمدا بعد وجب القود فان اختار العفو (فعفى على مال أو كان) ما فعله (خطأ) أو شبهه عمدا (أخذها بمأمله) ومما سيكسبه إلى حين عتقه وكان وجهه ذكره لهذا دون جنابته على السيد أن السيد لما ملك تعجيزه عند العجز بنفسه من غير مراجعة قاض لم يكلف وارثه الصبر لا كسبا للمستقبل بخلاف الاجنبى فانه لو لم يتعلق بها لصاع حقه واحتاج إلى كلفة الرفع للقاضى (الاقل من قيمته والارث) لانه يملك تعجيز نفسه

فلا يبقى الارش وتلقى سري قبته. فلزم الاول من قيمته والارش يفرق ما سرق في جنايته (٤١٣) على سيد، بان حق السيد وتلقى بدمته

دون رقبته لانها ملكه
فلزم كل الارش بما فيه
كدين المعاملة بخلاف
جنايته على الاجنبى لما
تتعلق برقبته فقط كما تقرر
(فان لم يكن معه شيء) قدر
الواجب (وسال المستحق)
وهو المحنى عليه او وارثه
(تعجزه بجز الفاضى) قال
الفاضى او السيد وبحث
ابن الرفعة اخذا من
كلام النفيه ومن ان بيع
المروء في الجناية لا يحتاج
الى فك الرهن انه لا يحتاج
هنا لتعجز بل يتبين بالبيع
انفساخ الكتابة اهو يوجه
اطلاقهم بان قضية
الاحتياط للعق التوقف
على التعجز والفرق بينه
وبين الرهن وانما يعجزه
فيما يحتاج لبيعه في الارش
فقط الا ان لا يتأتى بيع
بعضه على الاوجه (ربيع
منه بقدر الارش) فقط ان
زادت قيمته عليه لانه
الواجب (فان بقى منه شيء
بقيت فيه الكتابة) فاذا ادى
حصته من النجوم عتق ولا
سراية (وللسيد فداؤه)
باقل الامرين ويلزم
المستحق القبول لتشوف
الشارع للعق (وابقاؤه
مكتابا ولو اعنته بعد
الجناية و ابراه) عن النجوم
(عتنى) لان كان السيد
موسرا في مسألة الاعناق
اخذا من كلامهم في اعتاق

بعد الجناية في رد رفاة المنصرص الذي قطع به الجهر رله الارش الغاما بلغ معنى (قوله فلا يبقى الارش
الخ) اى ولما عجزها فلا يبقى الخ (قوله ما سرق في جنايته على سيد) اى حيث وجبت فيها الدية بالغة
ما باذنت عش (قوله قدر الواجب) عبارة المعنى اركان لم يرب الواجب اهر (قول المتن وسال المستحق)
اى الارش الفاضى معنى وقوله عجزها اى وجربا عش وقوله الفاضى اى المستحل معنى (قوله قال الفاضى
او السيد الخ) عبارة النهاية او السيد كما قاله الفاضى وما يحتمل ان الرفعة الخ برد بان الواجب الاخذ باطلا فهم
ويوجه بان قضية الاحتياط الخ (قوله او السيد) اى فان امتنع من ذلك انما وبقي الحق بذمة المكاتب
وظاهره ايضا جريان ذلك ولو بعد المحنى عليه عنها عش (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) افره شرح
المنهج وقال المعنى وينبغي اعتماده اه (قوله والفرق) معطوف على التوقف رشيدى وقوله بينه وبين
الرهن اى بما تقدم من ان العتق يحتاج له بخلاف الرهن عش (قوله على الاوجه) وفاقا للنهاية وللمعنى
عبارة الثانى ومقتضى كلام المحقق انه يعجزه جميعه ثم يبيع منه بقدر الارش قال الزركشى والذي يفهمه
كلامه انه يعجز البعض ولهذا حكموا ببقاء الباقي على كتابته ولو كان يعجز الجميع لم يات ذلك لانفساخ
الكتابة في جميعه فيحتاج الى تجديد عقد ويحتمل خلافه ويغفر عدم التجديد للضرورة انتهى وما
افهمه كلامه هو الظاهر وهذا اذا كان يتأتى بيع بعضه فان لم يتأتى لعدم رغب قال الزركشى فالقياس
بيع الجميع للضرورة وما فضل ياخذ السيد اه وفي عش عن سم على المنهج وفيه اى فى قول
الزركشى وما فضل ياخذ السيد نظر اه (قوله وان زادت الخ) اى والا فكله معنى (قول المتن بقيت فيه
الكتابة) قال فى شرح الروض وقضية بقاء الكتابة فى الباقي انه لا يعجز الجميع فيما اذا احتج الى بيع بعضه
خاصة لكن قضية صدر كلامهم انه ان يعجز الجميع ويوجه بانه تعجز مراعى حتى لو عجزه ثم ابراعن الارش بقى
كلامه مكتبا انتهى وقول الشارح السابق ولما يعجزه الخ يوافق القضية الاولى سم (قوله ولا سراية) اى
على سيد معنى (قوله باقل الامرين) من قيمته والارش معنى (قوله لتشوف الشارع الخ) قضيته انه لو
كان غير مكاتب وفداه السيد انه لا يلزمه القبول فليراجع رشيدى عبارة سم قضيته انه لا يلزمه القبول
فى غير المكاتب وفيه نظر اه (قول المتن ولو اعنته الخ) اى او قتله روض ومعنى وقوله او ابراه اى بعد
الجناية معنى (قوله فى مسألة الاعناق) اخرج مسألة الابراء فراجع سم اقول قضية التعليل الآتى
عدم الفرق (قول المتن ولزمه الفداء) اه لى قال فى الروض وفداء من يعتق بعقته ان جنى قال فى شرحه بعد
تكاثره عليه واعتنى هو المكاتب او ابراه من النجوم لان قتله وان اقتضى كلامه خلافه انتهى اه سم
(قوله بخلاف مالو عتق بالاداء الخ) اى فلا يلزم السيد فداؤه ولو جنى جنايات وعتق بالاداء فدى نفسه
او اعنته السيد برعا لزمه فداؤه معنى (قول المتن ولو قتل المكاتب) بعد اختيار سيده الفداء لزم السيد فداؤه
او قبله فلا شيء عليه وبطلت كتابته فى الحالين معنى (قوله وان لم يخلف رفاة) اى بالنجوم معنى (قوله

الاباذن اى من سيده كتبرعه اه (قوله بقيت فيه الكتابة) قال فى شرح الروض وقضية بقاء الكتابة
فى الباقي انه لا يعجز الجميع فيما اذا احتج الى بيع بعضه خاصة لكن قضية كلامهم ان له ان يعجز الجميع
ويوجه بانه تعجز مراعى حتى لو عجزه ثم ابرى عن الارش بقى كلامه مكتبا اه وقول الشارح السابق ولما
يعجزه الخ يوافق القضية الاولى (قوله لتشوف الشارع الخ) قضيته انه لا يلزمه القبول فى غير المكاتب وفيه
نظر (قوله ايضا لتشوف الشارع الخ) اخرج مسألة الابراء فراجع سم (قوله ولو اعنته بعد الجناية) اى
او قتله كافى الروض وقوله لزمه الفداء اى لى قال فى الروض وفدى من يعتق بعقته ان جنى قال فى شرحه بعد
تكاثره عليه واعتنى هو المكاتب او ابراه من النجوم لان قتله وان اقتضى كلامه خلافه اه (قوله
بخلاف مالو عتق بالاداء بعد الجناية) اى فلا يلزم السيد فداؤه ويفدى نفسه بالاقل ولما لم يلزم السيد
فداؤه وان كان هو النماض النجوم قال فى شرح الروض لانه يجبر على قبولها فالحال على المكاتب اولى اه

المتعلق برقبته مال (ولزمه الفداء) بالاقل لانه فوت رقبته بخلاف مالو عتق بالاداء بعد الجناية (ولو قتل المكاتب بطلت) كتابته (ومات رقيقا)
لفوات محل الكتابة فلا يدم ما تركه بحكم الملك لا الارث ولا يزمه تعجزه وان لم يخلف رفاة (وللسيد فداؤه) على قاتله (الماكانى) له

لبقائه بملكه (والإلا بكافته) فاقبته) له هي الواجبة له عليه لانها جناية على نه فان قتله سيد له يلزمه الا الكفارة كما بأصله وحذوه لالم به بما قدّمه في بابها بخلاف ما لو قطع طرفه فانه يضمنه له ولو قطع المكاتب طرف أيه المملوك له قطع طرفه به ولم تراع شبهة الملك لان حرمة الابوة أقوى منها (ويستقل) المكاتب (بكل تصرف (٤١٤) لا تبرع فيه ولا خطر) كعامة بضمن مثل لان في ذلك تحصيل للعق المقصود (والا) بأن

والا يكافته) أي أو كان اقتل غير عمد مغني ورشيدى (قوله فان قتله الخ) أي المكاتب الذي لم يجن على أجنبي والا فعلى السيد فداؤه كما مر عن الروض والمغنى (قوله الا الكفارة) أي مع الاثم إن كان عامدا عرش وشرح المنهج (قوله في بابها) أي الكفارة (قوله فانه يضمنه له) قال الجرجاني وائس لنا من لا يضمن شخصا يضمن طرفه غيره والفرق بطلان الكتابة بموتها وبقاءه مع قطع طرفه والارش من اكسابه مغني (قوله قطع طرفه به) قاله ابن الصباغ ثم قال ولا يعرف للشافعي مسئلة يقتص فيها من المالك الا هذه وحكى الرويانى هذا في البحر عن نص الامم ثم قال وهو غريب اه والمذهب أنه لا يقصا لشبهة الملك مغني وفي سم مانصه بقى ما لو قطعه خطأ أو شبه عمد أو قتله عمدا أو غيره وولعله لا شيء اه (قوله ولم يراع الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى (قول المتن لا تبرع فيه) أي على غير السيد مغني (قول المتن ولا خطر) بفتح الطاء بخطه مغني (قوله كعامة) إلى الفصل في المغنى الا قوله من كل محسوب الى او خطر وقوله امتناع تكفيره الى ان ما تصدق وقوله لخبر بريرة وقوله ووطء وقوله لو كان الولاء للسيد (قوله بضمن مثل) أي بعوض المثل مغني (قوله كالبيع نسيت الخ) أي والقرض مغني (قوله وإن أخذ رهنا وكفيلا) لان الكفيل قديفلس والرهن قديتلف ويحكم الحاكم المرفوع اليه بسقوط الدين مغني (قوله على ما ذكره) هنا (وهو المعتمد) وان صححنا في كتاب الرهن الجواز بالرهن والكفيل مغني (قوله امتناع تكفيره بالمال) معتمد عرش (قوله وان ما تصدق الخ) عطف على امتناع تكفيره الخ (قوله بما يؤكل الخ) أي من نحو لحم وخبز مغني (قوله التبرع به) ظاهره كشرح المنهج وإن كان له قيمة ظاهرة وهو ظاهر حيث جرت العادة بأداء مثله الا كل بل لو قيل بامتناع أخذ عوض عليه في هذه الحالة لم يكن بعيدا عرش (قوله وبحت ان له الخ) عبارة المغنى واستغنى ما فيه خطر ما الغالب فيه السلامة وبفعل البصلحة كتوديع البهايم وقطع السلع منها والفسد والحجامة وختن الرقيق وقطع سلعته التي في قطعها خطر لكن في بقائها أكثر وله افتراض واخذ قراض وهبة بثواب معلوم وبيع ما يساوى مائة بمائة نقدا وعشرة نسيت وشراء النسيت بضمن النقد ولا يرهن به ولا يسلم العرض قبل المعروض في البيع والشراء ولا يقبل هبة من تلمه نفقته الا كسوبا كفايته فيمن قبوله ثم يتكاتب عليه ونفقته في كسبه والفاضل للمكاتب فان مرض قريبه أو عجز لزوم المكاتب نفقته لانه من صلاح ملكه وان جنى بيع فيها ولا يفديه بخلاف عبده اه (قوله نحو قطع السلعة) عبارة النهاية قطع نحو السلعة اه (قوله بما الغالب فيه) أي في القطع عرش (قوله لخبر بريرة) فيه انه قدم في شرح ولا يصح بيع رقبته في الجديدان شراء عائشة لبريرة كان باذنها ورضاها فكان فسخا منها للكتابة (قوله ما فيه تبرع الخ) أي بما تقدم وغيره مغني (قوله وخطر) الواو بمعنى أو كما عبر بها النهاية (قوله قبوله منه الخ) أي قبول السيد من العبد ما تبرع به بالعبد عليه عرش (قوله بأداء ما عليه) أي بأدائه للسيد دينه على مكاتبه الاخر (قوله كما يأتي) أي أنفا عدم صحة العتق والكتابة واما عدم جواز الوطء فقد تقدم في الفصل الاول خلافا لما يوهمه صنيعة (قول المتن من يعتق على سيده) أي من أصله أو فرعه مغني (قوله في صورته) أي صورة شراء البعض (قوله لما مر في العتق) أي من عدم ملكه له اختيارا عرش (قوله لانه تكاتب عليه) عبارة المغنى لتضمنه العتق والزامة للنفقة اه (قول المتن ولا يصح اعتاقه) أي ولو عن كفارة (تمة) لا يصح ابرؤه عن الديون ولا هبته مجانا ولا بشرط الثواب لان في قدره اختلافا على

كان فيه تبرع كبيع بدون ممن مثل ونحوه من كل محسوب من الثلث لو وقع في مرض الموت او خطر كالبيع نسيت ولو باكثر من قيمته وإن أخذ رهنا وكفيلا على ما ذكره هنا (فلا) يستقل به لان أحكام الرق جارية عليه ونقل البلقيني عن النص امتناع تكفيره بالمال مع أنه لا تبرع فيه وان ما تصدق به عليه بما يؤكل ولا يباع عادة له التبرع به لخبر بريرة وبحت أن له نحو قطع السلعة مما الغالب فيه السلام وإن كان فيه خطر (ويصح) ما فيه تبرع وخطر (باذن سيده في الاظهر) لان المنع إنما هو لحقه وكاذنه قبوله منه تبرعه عليه أو على مكاتب له آخر بأداء ما عليه نعم ليس له عتق ووطء وكتابه ولو باذنه كما يأتي (ولو اشترى) كل أو بعض (من يعتق على سيده صح) ولا يعتق على السيد لاستقلال المكاتب بالملك (فان عجز وصار لسيد عتق) عليه لدخوله في ملكه ولا يسرى البعض في صورته الى الباقي وإن اختار سيده

تعيجه لما مر في العتق (أو) اشترى من يعتق (عليه) لو كان حرا (لم يصح بلا إذن) من سيده لانه تكاتب عليه كما يأتي (و) شرائه له القول (باذن) منه (فيه القولان) في تبرعاته أظهرهما الصحة (فان صح) الشراء (تكاتب عليه) فيتبعه رقا وعتقا وليس له نحو بيعه (ولا يصح اعتاقه وكتابته) لقنه (باذن) من سيده (على المذهب) انهما مال الولاء وليس من أهله نعم لو اعتقه عن سيده أو غيره باذنه صح

وكان الولاء للسيد (فصل) في بيان ما تفرق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة وما (٤١٥) توافقا وتباين في الفاسدة الصحيحة وتخالف

المكاتب وسيد أو وارثه وغير ذلك (الكتابة الفاسدة لشرط) فاسد كان شرطان كسبه بينهما أو تأخر عتقه عن الاداء (أو عوض) فاسد كان كاتبه على نحو خمر (أو أجل فاسد) كان يؤجل بمجهول أو يجعله نجما واحدا أو لغير ذلك كان يكاتب بعض الرقيق (كالصحيحة في استقلاله) أي المكاتب (بالكسب) لأنه يعتق فيها بالاداء أيضا وهو إنما يحصل بالتمكن من الاكتساب وخرج بها الباطلة وهي ما اختل بعض أركانها باختلال بعض شروط العاقدين السابقة كالعقد بنحو دم وكفقد إيجاب أو قبول فهي لغو إلا في تعليق عتق أن وقعت بمن يصح تعليقه وكذا يفرق في أن نحو الحج والعارية والخلع (و) في (أخذ أربش الجناية عليه) (و) في إخذامه ما وجب لها من (مهر) عقد صحيح عليها أو وطء (شبهة) لانهما في معنى الاكتساب (وفي أنه يعتق بالاداء) للسيد عند المحل بحكم التعليق لوجود الصفة ولكون المقصود بالكتابة العتق لم تتأثر بالتعليق الفاسد ومن ثم لم يشاركه عقد فاسد في إفادة ملك أصلا

القول بين العلماء ولأن الثوب إنما يستقر بعد قبض الموهوب وفيه خطر ووصيته باطلة سواء أوصى بعين أو بثلك ماله لأن ملكه غير تام معنى (قوله) وكان الولاء للسيد) ظاهره في صورتين سم عبارة الرشدي أي في مسئلته اه وعبارة ع ش هو ظاهر فيما لو اعتقه عن سيده اما حيث اعتقه عن غيره فالذي يظهر أن الولاء فيه للغير لأن غايته أنه هبة ضمنية للغير السيد فهو تبرع وهو جائز على الغير باذن السيد اللهم إلا أن يقال المراد أن سيده اذن له أن يعتقه عن الغير من غير هبة له فيكون تبرعا محضًا بالاعتاق عن غيره وليس يعبأ لاهية أو لغو وقوعه عن الغير ويقع عن السيد لأنه لما كان الاعتاق من المكاتب وتعذر وقوعه عنه لعدم اهليته للولاء صرف إلى سيده تنفيذا للعتق ما أمكن اه

(فصل في بيان ما تفرق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة) (قوله في بيان) إلى قول المتن قلت في النهاية إلا قوله وله معاملته وقوله ولا بالاداء لم يركب السيد وقوله فيما إذا عتق بالاداء إلى وما تخالف الصحيحة (قوله) وتخالف المكاتب (الخ) بالجر عطفًا على ما تفرق (الخ) (قوله) وغير ذلك) أي كيان ما توافقا وتباين في الفاسدة التعليق (قوله) أن كسبه (الخ) أي أو أن يبيعه كذا معنى (قول المتن في استقلاله (الخ) شامل لمكاتبته بعض الرقيق فليراجع سم عبارة البجيرمي على المنهج ظاهره حتى في كتابة البعض والظاهر أنه لا يستقل إلا ببعض الكسب شيخنا اه (قوله) لأنه يعتق (إلى قول المتن) فإن تجانسا في المعنى إلا قوله وله معاملته وقوله لا يمنع من السفرو قوله وفي أنها تبطل إلى المتن وقوله فيما إذا عتق بالاداء وقوله بعد تلفه (قوله) أيضا) أي كالصحيحة (قوله) وهو) أي الاداء (قوله) وخرج بها) أي الفاسدة ع ش عبارة المعنى (تنبيه) قوله فاسد يعود إلى الثلاث كما نقرر واحترز به عن الشرط الصحيح كشرط العتق عند الاداء وبالفاسدة عن الباطلة وهي ما اختلت سماتها باختلال ركن من أركانها ككون الصيغة مختلة بأن فقد الإيجاب أو القبول أو أحد العاقدين مكرها أو صيباً أو مجزئاً أو عقدت بغير مقصود كدم أو بالامتثال فان حكمها الالغاء (الخ) (قوله) (الافى تعليق (الخ) أي فلا تكون لغو بل يعتق معها الرقيق عند وجود الصفة ع ش (قوله) (ان وقعت) أي الفاسدة (قوله) وكذا يفرق (ان) أي الفاسد والباطل معنى ورشدي وع ش وقول سم أي الصحيح والفاسد لعله من تحريف الناسخ (قوله) وفي أخذ أربش الجناية (الخ) أي من اجنبي فان كانت من السيد لم يأخذ منه شيئاً في الفاسدة دون الصحيحة سم على المنهج اه ع ش (قوله) وفي إخذامة) أي مكاتبه (قوله) عند المحل) بكسر الحاء متعلق بالاداء (قوله) لم يتأثر) أي عقد الكتابة (قوله) بالتعليق الفاسد) أي الذي تضمنها الكتابة الفاسدة يعني لو علق بإعطاء نجم واحد مثلاً فسدت ومع ذلك إذا دفع المعلق عليه عتق ع ش (قوله) (ومن ثم) أي لاجل عدم التأثير بذلك (قوله) لم يشاركه) أي عقد الكتابة الفاسدة عبارة المعنى وليس عقد فاسد يملك به إلا هذا اه فقول ع ش أي العقد الصحيح سبق قلم (قوله) (ولو ولده) مبتدأ خبره ككسبه (قوله) (يعه) أي ونحوه مما يزيل الملك (قوله) (ان نفقته (الخ) عبارة شرح المنهج عطفًا على استقلاله (الخ) وفي أنه تسقط نفقته عن سيده اه أي بخلاف فطرته فإنها على السيد سم عبارة المعنى وقضية كلام المصنف أن الفاسدة كالصحيحة فيها ذكره فقط وليس مراد بل كالصحيحة في أن نفقته تسقط عن السيد إذا استقل بالكسب بخلاف الفطرة كما سيأتي اه (قوله) (كفطرته) أي المكاتب فان الفطرة تلزم في الفاسدة دون

نسبته وشرأ النسبته بشمن النقد قال في شرحه قال في الاصل ولا يبرهن به لأن الرهن قد يتلف فان كان بشمن النسبته فقال البغوى تبعاً للقاضي لم يحز بلاذن لأنه تبرع وقال الرويانى في جمع الجوامع يجوز إذ لا غنى فيه قال الأذرى وهو المذهب المنصوص وعليه جرى العراقيون وغيرهم وما ذكره البغوى وجه شاذ للقاضي تبعه عليه اه (قوله) وكان الولاء للسيد) ظاهره في صورتين

(فصل الكتابة الفاسدة لشرط (الخ) (قوله في استقلاله) شامل لمكاتبه بعض الرقيق فليراجع (قوله) وكذا يفرق (ان) أي الصحيح والفاسد (قوله) (ان نفقته على السيد) عبارة شرح المنهج عطفًا على

(و) في أنه (يتبعه) إذا عتق (كسبه) الحاصل بعد التعليق وولده من أمته ككسبه لكن لا يجوز له بيعه لأنه تكاتب عليه ويعتق إذا عتق وكذا لو المكاتبة كتابة فاسدة وقضية كلامهما أن نفقته على السيد كفطرته لكن قال الامام والغزالي

تسقط عنه وجزم به غيرهما وله معاملته (وكالتطبيق) بصفة (في انه لا يعتق ابراه) عن الجرم لا باداء من الفير عنه تبرعا او وكالة ولا بالاداء
تركيل السيد لتدور حصول الصفة واجرا (٤١٦) في الصحيحة لان المقلب فيها المما وضعا والاداء ابراه فيها واحد (و) في ان كتابته (تبطل

بموت سيده) قبل الاداء
لجوازها من الجانبين ولعدم
حصول المعلق عليه ولا
يعتق بالاداء للوارث
بخلاف الصحيحة نعم ان قال
ان ادبت لي اول وارث لم
تبطل (و) في انه (يصح)
نحو يديه وريثته واعتاقه
عن الكفارة (الوصية
برقبته) وان ظن صحة
الكتابة لان العبرة بما في
نفس الامر (و) في انه (لا
يصرف اليه سهم المسكينين)
لانها جائزة من الجانبين
فالاداء فيها غير موقوف به
وفي انه يمتنع من السفر ولا
يطؤها ولا يعتق بتعجيل
التجريم وبما تقرر علم ان
في كل من الصحيحة والفاسدة
عقد معاوضة وان المقلب
في الصحيحة معنى المعاوضة
في الفاسدة معنى التعليق
(وتخالفهما) اي الفاسدة
الصحيحة والتعليق (في ان
للسيد فسوخا) بالفعل
كالباع والقول كابطلتها
فلا يعتق باداء بعد الفسخ
لان تعليقها في ضمن
معاوضة لم يسلم فيها العوض
كايان فلم تلزمه واطلاق
الفسخ فيها فيه تجوز لانه
انما يكون في صحيح وقيد
بالسيد لانه يمتنع عليه
الفسخ في الصحيحة كما قدمه
وكذا في التعليق واما العبد
فتجوز له الفسخ في الصحيحة

الصحيحة ع ش (قوله تسقط عنه) اي مالم يحتاج نهاية اي الى انفاق بان يحجز عن الكسب واما فطرته فلا
تسقط عن السيد في الفاسد وتسقط عنه في الصحيحة سم على المنهج (قوله له معاملته) خلافا للنهاية
والمغنى عبارة سم عبارة الروض ولا يما مل سيده اه قال في شرحه ه اما نقله الاصل عن تهذيب
البعوى ثم قال وله اقوى ونزل قبله عن الامام والغزالي ان له ان يعامله كالمكاتب كتابته صحيحة وقد راجعت
كلام البغوي فرايته انما ذكر ذلك تنريعا على ضيف الى ان قال فلا قوى قول الامام والغزالي انتهى اه
(قوله لتدور حصول الصفة) اي حيث كانت الصيغة اذا ادبت فان حر ع ش وهي اداء اي الصفة اداء
النجم من المكاتب للسيد (قوله واجزا) اي ما ذكر من الابراء واداء الغير وهل يجب على السيد القبول فيها
لو تبرع عنه الغير ولا فيه نظرا والافرب ع ه فيدفعه للمبدان اراد التبرع عليه ع ش ويظهر جريان
مثله في قول المتن في انه لا يعتق ابراه وما زاده الشارح هناك كما مر من الاشارة اليه من ع ش (قوله وفي ان
كتابه) الاولى ابدال الضمير بال (واعتاقه) بالرفع رشيدى (قول المتن ولا يصرف اليه سهم المسكينين)
فلو اخذ من سهم المسكينين ولم يعلم بفساد كذا بهود دفعه للسيد ثم علم بفسادها استرد منه ما دفعه على ما اقتضاه
شرح الروض ع ش وظاهر ان عدم العلم بالفساد ليس بيقيد (قوله وفي انه يمتنع من السفر) اي بخلافه
في الصحيحة فانه جائز بلا اذن مالم يحل النجم شرح الروض اه سم (قوله ويطؤها) وفاقا للشيخ الاسلام
والمغنى وخلافا للنهاية (قوله ويطؤها) عبارة النهاية ولا يطؤها وكذا كان في اصل الشارح رحمه الله تعالى
ثم كسحت لا وهو متعين فان اثباتها سبق فلم يسد عمر عبارة الرشيدى قوله ولا يطؤها الصواب حذف لا اه
ولعل سم لم يطلع على الكسح وكذا كتب مانصه قوله ولا يطؤها عبارة شرح المنهج وجواز وطء الامه
اي بخلاف الصحيحة وعبارة شرح الارشاد للشارح ووطء فلا حده ولا تعزير ولا مهر انتهت فليتأمل
عبارة هذا اه (قول المتن ان السيد فسوخا) اي بالقضى وبفسخه ولا يبطلها القاضي بخير اذن السيد مغنى (قوله
باداء بعد الفسخ) اي بخلاف التعليق فانه لا يبطل بالفسخ لما مر من ان التعليق لا يبطل بالقول فاذا ادى
بعد فسوخا بسخ السيد عتق لتمام التعليق ع ش (قوله لان تعليمها الخ) لا يظهر تقريره عبارة المغنى
وشرح المنهج بالفعل كالباع وبالفعل كابطات كتابته لم يسلم له العوض حتى لو ادى المكاتب المسمى
بعد فسوخا لم يعتق لانه وان كان تعليمها قفوف في ضمن معاوضة فاذا ارتفعت المعاوضة ترفع ما تضمنه من
التعليق اه وهي ظاهرة التقريب (قوله لم يسلم فيها) قدمه المغنى وشرح المنهج على التفرع وجعل لاد
قيد اللتين كما مر انفا (قوله كايان) اي في مشكلة التحالف (قوله فلم تلزم) اي الفاسدة (قوله فيه تجوز الخ)
وكان الاولى للصنف ان يعبر بالابطال كما عبر به الشافعي رضي الله تعالى عنه مغنى (قوله فيه تجوز) لكن
لما كان للفاسدة ثمرات تترتب عليها كالصحيحة عبر بالفسخ تنبيه على ان له ابطال تلك العلقه ع ش (قوله
والحجر عليه بسفه) اي بخلاف الصحيحة فانها لا تبطل بالحجر على السيد بسفه وبدفع العوض الى وليه كما تقدم
ع ش (قوله فيما اذا عتق الخ) سياتي محترزه (قوله والا) اي بان تلف (قوله وقيمتها الخ) هل العبرة في القيمة
بوقت التلف او القبض او اقصى القيم فيه نظرو قياس المنقبوض بالشراء الفاسد ان يكون مضمونا باقضى

في استقلاله الخ وفي انه تسقط نفقته عن سيده اي بخلاف فطرته فانها على السيد اه (قوله تسقط عنه) اي
مالم يحتاج ش م ر (قوله وله معاملته) عبارة الروض ولا يعامل سيده اه قال في شرحه ه هذا ما نقله الاصل
عن تهذيب البغوي ثم قال وله اقوى ونقل قبله عن الامام والغزالي ان له ان يعامله كالمكاتب كتابته صحيحة
وقد راجعت كلام البغوي فرايته انما ذكر ذلك تنريعا على ضيف الى ان قال فلا قوى قول الامام
والغزالي (قوله وفي انه يمتنع من السفر) اي بخلافه في الصحيحة فانه جائز بلا اذن مالم يحل النجم شرح
الروض (قوله ولا يطؤها الخ) عبارة شرح المنهج وجواز وطء الامه اي بخلاف الصحيحة وعبارة شرح

القيم

والفاسدة دون التعليق (و) في انها تبطل بنحو اغتداء السيد والحجر عليه بسفه كايان لا فاسد بخلاف بنحو اغتداء العبد والحجر

ولا يحرم النظر على السيد ولا زوج (٤١٨) عليه مهرأ بوطئه لها وفي صور أخرى تبلغ ستين صورة (قلت أصبح أقوال التقاص سقوط

أحد الدينين بالآخر) أى
يقدره منه ان اتفاقا في
جميع مامر وكانا تقيدين
(بلا رضا) من صاحبها او
من احدهما لان طلب
أحدهما الآخر بمثل ماله
عليه عبث وهذا فيه شبه
بيع تقدير او النهى عن
بيع الدين بالدين اما
مخصوص بغير ذلك لانه
يفتقر في التقديرى مالا
يفتقر في غيره واما محله في
بيع الدين لغير من عليه
(والثاني) انما يسقط
(برضاها) لانه يشبه
الحوالة (والثالث) يسقط
(برضا احدهما) لان
للمدين ان يؤدى من حيث
شاء (والرابع لا يسقط)
وان تراضيا (والله اعلم)
لانه يشبه بيع الدين بالدين
اما اذا اختلفا جنسا وغيره
مامر فلا تقاص كالو كانا
غير تقيدين وهما متقومان
مطلقا او مثليان لان حصل
به عتق لتشريف الشارع
اليه امالو اتفاقا اجلا في
وجه رجعه الامام وتبعه
القبليين واستشهد به بنص
الامام لخاص وفي آخر المنع
رجعه البغوى كالمقاضي
وافضاء كلام الشرح
الصغير لاتقاء المطالبة
ولان اجل احدهما قد
يجل بموته قبل الآخر ولو
تراضيا يجعل الحال قصاصا
عن المؤجل لم يجز كارجحاه
وحمل على ما اذا لم يحصل به

مغنى أى بخلاف ما عليه إذا كان به كتابة صحيحة امتنع عليه الرجوع فيه عس (قوله ولا يحرم) أى عقد الكتابة
الفاسدة النظر إلى المكاتب (قوله وفي صور الخ) منها صحة اعتاقه في الكفارة ومنها عدم وجوب الارش
على سيده إذا جنى عليه ومنها ان السيد منع الزوج من تسليها نارا كالفقه ومنها ان له منعه من صوم الكفارة
إذا حلف بغير اذنه وكان يضعفه الصوم ومنها انه لا تنقطع زكاة التجارة فيه فيخرج عن زكاتها امتنعه من
التصرف فيه ومنها ان له منعه من الاحرام وتحليله إذا حرم بغير اذنه وله ان يتحلل ومنها عدم وجوب
الاستبراء إذا عادت اليه ومنها ان الكتابة الفاسدة الصادرة في المرض ليست من الثلث لاخذ السيد القيمة عن
رقبه بل هي من راس المال ومنها ما إذا زوجها بعينه لم يجب المهر ومنها وجوب الفطرة ومنها تأمليته للغير فان
الصحيحة تخالف الفاسدة في ذلك كما هو قد اوصى الولى العراقي في نسكته الصور المخالفة إلى نحو ستين صورة
ما ذكر منها فيه كفاية لاولى الالباب ومن اراد الزيادة على ذلك فليراجع النكت مغنى (قوله تبلغ الخ)
اى جميع صور المخالفة لا الصور الاخرى فقط لما مر عن المغنى لانه النهاية وفي غير ذلك بل او صلها بعضهم
إلى ستين صورة اه (قوله أى يقدره) إلى قوله امالو اتفاقا اجلا في النهاية (قوله واما محله في بيع الدين لغير
من عليه) اى هذا ليس كذلك مع ان بيع الدين لغير من هو عليه صحيح كامر عن الروضة مغنى (قوله لانه
يشبه الحوالة) اى لانه ابدال ما في ذمة بذمة فاشبه الحوالة لا بد فيها من رضا المحيل والمختال مغنى (قوله لان
للمدين الخ) اى وكل منهما مدين وشيذى (قوله لانه يشبه بيع الدين) إلى قول المتن ثم ان لم يكن في المغنى إلا
قوله ويتجه إلى المتن وقوله اراد به إلى المتن (قوله مطلقا) اى حصل به عتق او لا (قوله امالو اتفاقا اجلا الخ)
هذا بالنظر لغير مسئلة الكتابة سم (قوله وفي آخر المنع الخ) وهو المعتمد مغنى (قوله ولو تراضيا الخ) اى
فما إذا اختلف الدينان حلولا واجلا (قوله قصاصا) اى عوضا (قوله وقياسه تقييد الوجهين الخ) والحاصل
ان التقاص انما يكون في التقيدين فقط بشرط ان يتحد اجنسا وصفة من صحة وتسكرو وحلول واجل
إلا إذا كان يؤدى إلى العتق ويشترط ايضا كالو قال الاسنوم ان يكون الدينان مستقرين فان كانا سلبين فلا
تقاص وإن تراضيا لا تمتنع الاعتياض عنهما قال القاضى الماوردى ونص عليه الشافعى واذا امتنعنا
التقاص في الدينين وهما نقدان من جنسين كدراهم ودنانير فالطريق في وصول كل منهما إلى حقه من غير
اخذ من الجانبين ان ياخذ احدهما ما على الآخر ثم يجعل الماخوذ ان شاء عوضا عما عليه ويرده اليه لان
العوض عن الدراهم والدنانير جائز ولا حاجة حينئذ إلى قبض العوض الآخر او هما عرضان من جنسين
فلقبض كل منهما ماله على الآخر فان قبض واحد منهما لم يجز رده عوضا عن الآخر لانه يبيع عرض قبل
القبض وهو ممتنع لان استحق ذلك للعوض بقرض او اتلاف وان كان احدهما عرضا والاخر نقدا وقبض
العوض مستحقة جاز له رده عوضا عن النقد المستحق عليه ان لم يكن دين سلم لان قبض النقد مستحقة فلا
يجوز له رده عوضا عن العرض المستحق عليه الا ان استحق العرض في قرض ونحوه من الاتلاف او كان ثمتا
وإذا امتنع التقاص وامتنع كل من المتدينين من الدائن بالتسليم لما عليه حبسا حتى يسلم قال الاذرى
وقضيته ان السيد والمكاتب يجبسان إذا امتنعا من التسليم وهو مناذلة ولهم ان الكتابة جائزة من
جهة العبد وله ترك الاداء وان قدر عليه واجيب انه انما يباذ ما ذكر لو لم يمتنع من تعجز المكاتب امالو
امتناعه مع امتناعهما تمام فلا وعليه يحمل كلامهم مغنى وروض مع نرحه (قوله تقييد الوجهين)
الاولى تقييد الوجه الثانى كافى للمغنى (قول المتن فان فسختها) اى الفاسدة مغنى وسم عن السكز وفي
عش بعد ذكر ذلك عن المحلى مانصه ومثاها الصحيحة إذا ساغ للسيد فسختها بان عجز المكاتب نفسه او
امتنع أو غاب على مامر ولعله انما قصره على الفاسدة لان الفسخ بها لا يتوقف على سبب اه (قوله

فيدعجزه فلا يكون فسختها كما هو ظاهر حتى إذا أدى قبل العجز عتق (قوله لان للمدين الخ) ففهم منه ان ذلك
الاخذ هو المدين (قوله امالو اتفاقا اجلا) هذا بالنظر لغير مسئلة الكتابة (قوله فان فسختها السيد) قال في

او العبد (فليشهد) ندبا احتياطا لئلا يتجاهل (ولو ادى) المكاتب (المال فقال السيد) له (كنت فسخت) قبل ان تؤدى (فانكره) العبد
هى اصل الفسخ او كونه قبل الاداء (صدق العبد يمينه) لان الاصل عدم ما ادعاه السيد فلزمه البينة (والاصح بطلان) الكتابة (الفاصلة
بجنون السيد واغماؤه والحجر عليه) بالسفه (لا يجنون العبد) لان الحظ له فاذا افاق وادى المسمى عتق وثبت التراجع (ولو ادى كتابة فانكره)
(سيداه وانه صدقا) اى كل منهما باليمين لان الاصل عدمها (وحلف الوارث على نفى العلم) والسيد على البت كما علم بما مرو لو ادعاه السيد
وانكر العبد جعل انكاره تعجيزا لثبته لنفسه نعم ان اعترف السيد مع ذلك بادماء المال عتق باقراره ويجه ان محل ما ذكر في الانكار ان تعمله
من غير عذر (ولو اختلفا في قدر النجوم) اى الاوقات او ما يؤدى كل نجم (او صفتها) اراد (١٩٤) بها ما يشمل الجنس والنوع والصفة

وقدر الاجل ولا بنة او
لكل منهما بينة (تحالفا)
كما مر في البيع نعم ان كان
خلافهما يؤدى لفسادها
كان اختلافها وقع على
نجم واحد او اكثر صدقه
مدعى الصحة يمينه نظير
ما مر ثم (ثم) بعد التحالف
ان لم يكن السيد (قبض ما
بدعيه لم تنفسخ الكتابة في
الاصح) قياسا على البيع (بل
ان لم يتفقا) على شيء (فسخ
القاضى) الكتابة لهما
لانه يحتاج لنظر واجتهاد
كالفسخ بالعنة وبه فارق ما مر
في نحو البيع لانه منصوص
عليه فاندفعت كما قاله الزركشى
تسوية الاسنوى وغيره
بين ما هنا والبيع (وان كان)
السيد (قبضه) اى ما ادعاه
بتمامه (وقال المكاتب
بعض المقبوض) لم تقع به
الكتابة وانما هو (وديمة)
اودعته اياه ولم ادفعه عن
جهة الكتابة (عتق)

او العبد) الى الكتاب في النهاية الا قوله لاهمالى المتن (قول المتن فقال السيد) اى بعد ذلك مغنى (قول
المتن واغماؤه) من زيادته على المحرر ولو اقتصر عليه لفهم الجنون بالاولى نهاية ومغنى (قوله بالسفه) اما
الفلس فلا يبطل به الفاسدة بل يباع بالدين فاذا بيع بطلت مغنى (قول المتن لا يجنون العبد) اى واغماؤه
والحجر عليه كما قدمه (قول المتن صدقا) الاولى ان يقول صدق المنكر لان العطف باو يقتضى افراد الضمير
مغنى (قوله فاذا افاق الخ) قضيته انه ليس للقاضى ان يؤدى من ماله ان وجد له مالا وتقدم في الصحيحة انه
يؤدى ذلك ان راى له مصلحة في ذلك قال في شرح الروض لان الغلب هنا التعليق والصفة المعاق عليه اوهى
الاداء من العبد ولم توجد انتهى اه عش (قوله جعل انكاره تعجيزا الخ) اى لئتمكّن السيد من الفسخ
الذى كان يمتنع عليه ولا يفسخ بنفسه التعجيز لما مر من ان المكاتب اذا عجز نفسه تخير شديده بين الصبر
والفسخ ومن ثم عبر هنا بقوله جعل انكاره تعجيزا ولم يقل فسحا عش اقول قضية قول شرح المنهج
والمغنى صار قنوا جعل انكاره تعجيزا عدم الاحتياج الى فسخ السيد فليراجع (قوله ان تعمله من غير
عذر) ويقبل دعوى العبد اياه ان قامت عليه قرينة عش (قوله ما يؤدى كل نجم) اى في كل نجم مغنى
(قوله وقدر الاجل) كان قال المكاتب هو عشرة اشهر وقال السيد ثمانية كذا في الجيزى على المنهج ويرد
عليه انه بغنى عنه قول الشارح اى الاوقات الا ان يكون ذكره نظر للتفسير الثانى للنجوم (قوله خلافهما)
اى اختلاف السيد والمكاتب (قوله تسوية الاسنوى الخ) اعتمدها النهاية والمغنى (قوله بين ما هنا
والبيع) فيفسحان هما واحد هما والحاكم نهاية ومغنى (قوله اى ما ادعاه بتمامه) الى الكتاب في المغنى الا
قوله لم تقع الى المتن وقوله وكان مر الى المتن وقوله الذى قطع به الاصحاب وقوله كالتالى الى لسانه لاسرابة
وقوله كالتالى الى المتن وقوله كالتالى الى وخرج (قول المتن بعض المقبوض) وهو الزائد على ما اعترف
به في العقد مغنى وشرح المنهج (قوله لم تقع به الكتابة) اراد به اصلاح المتن فتأمل رشيدى (قوله على
التقدير) اى كون البعض ودعة او من النجم (قوله او قيمته من جنس الخ) يقتضى ان قيمته قد لا تكون
من جنس قيمة العبد وصفتهما مع ان الظاهر ان كلا منهما من غالب نقد البلد سم عبارة المغنى وقد يتقاصان
بان يؤدى الحال الى ذلك بتلف المؤدى وتوجد شروط التقاص السابقة اه (قوله بسفه) اى وفلس مغنى
عبارة عش قيد به اى بقوله بسفه اخذ من قوله ان عرف الخ اه (قوله طرا) اى اما اذا كان مقارنا للبولوج
فلم يحتاج لقوله ان عرف سبق ما ادعاه مغنى (حافلا) الا صوب كاملا كما في عبارة غيره رشيدى اى كالمغنى
ورشيخ الاسلام (قوله ثم ادعى ذلك) اى فقال كنت محجورا على او مجنونا يوم زوجتها مغنى (لان الحق
تعلق بالثالث) وهو الزوجة ومثل النكاح البيع فلو قال كنت وقت البيع صبيها او مجنونا لم يقبل وان امكن
الكنز اى الفاسدة (قوله تسوية الاسنوى الخ) المعتمد التسوية المذكورة عش مر (قوله بعض المقبوض)
قال في شرح المنهج هو الزائد على ما اعترف به في العقد (قوله من جنس قيمة العبد الخ) يقتضى ان قيمته

لا نفاها على وقرب العتق على التقديرين (وبرجع هو) اى العبد (بما ادى) جميعه (و) يرجع (السيد بقيمته) اى العبد لانه لا يمكن رد العتق
(وقد يتقاصان) ان وجدت شروط التقاص السابقة بان تلف المؤدى وكان هو او قيمته من جنس قيمة العبد وصفتها (ولو قال كالتىك وانا
مجنون او محجور على) بسفه طرا (فانكر العبد) وقال بل كنت عاقلا (صدق السيد) يمينه كما باصله (ان عرف سبق ما ادعاه)
لان الاصل بقاؤه فقوى جانبه ومن ثم صدق مع كونه يدعى الفساد على خلاف القاعدة وانما لم يصدق من زوج بنته ثم ادعى ذلك وان عهده
لان الحق تعلق بثلث بخلافه هنا (والا) يعرف ذلك (فالعبد) هو المصدق يمينه لان الاصل ما ادعاه (ولو قال) السيد وضعت منك النجم الاول
او قال) وضعت (البعض فقال) المكاتب (بل) وضعت (الاخر او الكل صدق السيد) يمينه لانه اعرف بارادته وفعله في الصورة ان النجمين

اختلفا قدرا والالم يكن للخلاف نائدة (ولومات عن ابيدين وعبد فقال) لها وهما كاملان (كاتبني ابروكا فان انكرا) ذلك (صدقا) يمينهما على نفي علمهما بكتابة الاب وهذا علم من قوله انفا او وارثه واعاده ليرتب عليه قوله (وان صدقاه) او قامت بذلك بينة (فكاتب) عملا بقوله والبيئة (فان اعتق احدهما (٤٣٠) نصيبه) او ابراه عن نصيبه من النجوم (فالاصح) انه (لا يعتق) لعدم تمام ملكه (بل بوقف فان

ارى نصيب الاخر عتق كله
وولاؤه للاب) لانه عتق
بحكم كتابته ثم ينتقل لها
سواء (وان عجز قوم على
المعتق ان كان موسرا)
وقت العجز وولاؤه كله له
(والا) يكن موسرا (فنصيبه
حرو الباقي فن للاخر قلت
بل الاظهر) الذي قطع به
الاصحاب (العتق) في الحال
لما اعتقه (والله اعلم) كما لو
كاتبنا عبدا واعتق احدهما
نصيبه لكن لاسراية هنا
لان الوارث نائب الميت
وهو لاسراية عليه ومن ثم
لوعتق نصيب الآخر باء
او اعتاق او ابراه كان
الولاء على المكاتب للاب
ثم لها عصوبة على مامر
وان عجزه بشرطه عادتنا
ولا سراية لما تقرر ان
الكتابة السابقة تقتضى
حصول العتق بها والميت
لاسراية عليه (وان صدقه
احدهما فنصيبه مكاتب)
مكاتب) مؤاخذه له باقراره
واغتراف البعض في الكتابة
للضرورة كما لو اوصى
بكتابة عبد فلم يخرج الا
بعضه (ونصيب المكذب
من) اذا حلف على نفي العلم

الصبا وعهد الجنون لانه معاوضة محضة والاقدام عليها تقتضى استجماع شرائطها بخلاف الضمان والطلاق
والقتل اه شيخنا الزيادى اى فانه يقبل من ذلك ان عرف عرش (قوله) اختلفا قدرا (الخ) اقول او اتفقا
قدرا لكن اختلفا جنسا كديننا وثر يساوى دينارا سم اى فالاولى اسقاط قدرا كافى للمغنى (قوله) او
قامت بذلك بينة) اى او نكلا وحلفا العبد المين المردودة مغنى (قوله) والبيئة) اى او عين العبد المردودة
واذا اراد اقامة بينة احتاج الى شهادة عدلين لان مقصود الكتابة العتق دون المال ولو حلف احدهما ونكل
الاخر ثبت الرق في نصيب الخالف وترد اليمين في نصيب الناكل مغنى (قول المتن فان اعتق احدهما (الخ)
اى بعد ثبوت الكتابة بطريق عامر مغنى (قول المتن فالاصح (الخ) ضعيف عرش اى كما ياتي في المتن (قوله)
انه لا يعتق) اى نصيبه مغنى (قول المتن بل بوقف) اى العتق فيه فان ادى اى المكاتب (قوله) وان عجز) اى
المكاتب عن اداء نصيب الابن الاخر قوم اى الباقي وقوله على المعتق اشار به الى انه اذا كان ابراه عن نصيبه
من النجوم لم يعتق منه شئ بالعجز لان الكتابة تبطل بالعجز والعق في غير الكتابة لا يحصل بالابراء مغنى
(وولاؤه كله) اى وبطلت كتابة الاب مغنى (قول المتن فنصيبه) اى الذى اعتقه من المكاتب مغنى اى او
ابراه عنه (قوله) لما اعتقه) اى او ابراه عنه مغنى (قوله) لكن لاسراية هنا) اى في مسئلة المتن على هذا القول
(قوله على مامر) اى فى واخر كتاب العتق مغنى ويحتمل ان مراد الشارح بامر ما قدمه انفا في شرح وولاؤه
للاب (قوله) فان عجزه بشرطه (الخ) عبارة للمغنى وان عجزه بالآخر عاد نصيبه قنا اه (قوله) لما
تقرر) اى انفا (قوله) ونصفه للمكاتب) اى يصرفه الى جهة النجوم مغنى (قوله) اى كله او نصيبه منه) اقتصر
المغنى على المعطوف (قوله في هذه) اى فيما لو قال اشربك الخ وقوله واما في مسئلة تنامع قوله فالذهب الخ عرش
(قوله) لزعم المنكر) اى السابق انفا والجار متعلق باستلزاما وقوله لا لافقاره عطف على استلزاما اى
ولم تثبت السراية باقرار المنكر بما يوجب السراية (قوله) فكانت اتلا فالخ) واستشكل جمع السراية من
حيث ان حصة المصدق محكوم بكتابتها ظاهرا والمصدق لم يعترف بغير ذلك وزعم ان نصيب الشريك
مكاتب ايضا ومقتضاه عدم السراية فكيف يلزم المصدق حكمه مع عدم اعترافه بوجوبها الجيب عنه بان
المكذب يزعم ان الجميع قن ومقتضاه نفوذ اعتناق شريكه وسرايته كالمصدق لاشريكه في عتق قن قد اعتقت
نصيبك وانت موسر فان اتواخذ ونحك بالسراية الى نصيبه لكن هناك لم يلزم شريكه القيمة لعدم ثبوت
اعتاقه وهنا تثبت السراية باقرار المكذب وهى من اثر اعتناق المصدق واعتاقه ثابت فهو باعتاقه متلف
لنصيب شريكه بالطريق المذكور ويضمن قيمة ما تلفه نهاية ولا يخفى ان الاشكال قوى والجواب لا يقاوه
بل لا يلاقيه وان كان الحكم مسلما (قوله) فوجبت قيمته) تصریح بالقرم خلاف ما اعتمده في شرح
الروض اه سم (قوله) وخرج باعتق الخ) (خاتمة) لو اوصى السيد للفقراء او المساكين او لعضائه
دينه من النجوم تعين له كالأوصى بها للانسان ويسلمها المكاتب الى الموصى له بتفريقها او بقضاء دينه
منها فان لم يكن سلمها للقاضي ولومات السيد والمكاتب ممن يعتق على الوارث عتق عليه ولو ورث رجل

بكتابة ابيه استصحابا لاصل الرق فنصف الكسب له ونصفه للمكاتب (فان اعتقه المصدق) اى كله ونصيبه منه (فالذهب زوجته
انه يقوم عليه ان كان موسرا) لزعم منكر الكتابة انه رقيق كله لها فاذا اعتق صاحبه نصيبه سرى اليه عملا بزمه كما لو قال لشريكه اعتقت نصيبك
وانت موسر فان اتواخذ ونحك بالسراية الى نصيبه لكن لما ثبت السراية في هذه بمحض اقرار ذى النصيب لم تجب له قيمة واما في مسئلتنا
فهى انما تثبت استلزاما انعم المسكر لا لافقاره فكانت اتلا فنصيبه فوجبت قيمته له وخرج باعتق عنه عليه باء او ابراه الا سرى

زوجته المكتوبة أو ورثت امرأة زوجها المكتوب انفسخ النكاح لان كلا منهما ملك زوجته أو بعضه ولو اشترى المكتوب زوجته أو بالعكس وانقضت مدة الخيار أو كان الخيار للشترى انفسخ النكاح لان كلا منهما ملك زوجته معنى وروى مع شرحه

(كتاب أمهات الاولاد)

(قوله بضم الهمزة) إلى قوله منها انه صلى الله عليه وسلم في المغني إلا قوله لما كان إلى تسمع وقوله كانه فربه
 (قوله بضم الهمزة الخ) قضيته ان فيه أربع اغات لكن الذي قرىء به في السبع ثلاث لانه على ضم الهمزة ليس إلا فتح الميم وعلى كسرها في الميم الفتح والكسر يجزى (قوله تسمع الشارح الخ) ويحتمل ان الشارح اشار إلى تسمع الجوهري وان مراده ما ذكره الشارح سم عبارة البيهقي عن الطبراني ولقائل ان يقول المحلى لم ينقل ما ذكره عن صحاح الجوهري بل عن الجوهري فيجوز ان يكون قاله في غير الصحاح ليكون كلامه لم ينحصر في الصحاح اه وعبارة المغني ويمكن ان نسخ الجوهري مختلفة واختلاف النحاة في ان الهاء في أمهات زائدة أو أصلية على قولين فذهب سيويه أنها زائدة لان الواحدة أم واقولهم الامومة وقيل أصلية بقرولهم تامهت وإذا فلما بالزائدة اختلف فيه على قولين احدهما ان الهاء زيدت في المفرد ولا في قولهم امه ثم جمعت على أمهات لان الجمع تابع للمفرد الثاني ان المفرد جمع على امات ثم زيدت فيه الهاء وهذا اصح قاله الجوهري اه (قوله فجعلها انقلاعه الخ) والتسميع من حيث النقل عن الصحاح والافكوها جمعا للاصل اولى لوجود الهاء فيهما يجزى (قوله وكانه فر) اي الشارح المحقق به اي بالجعل المذكور (قوله بما قيل هذا الجمع الخ) حكاه المغني عن ابن شبة (قوله لان مفردة) وهو أم (قوله ونظيره سماء سموات) صرحوا بان جمع سماء على سموات من المقصور على السباع سم يعني فلا يقاس عليه وقد يجاب بان وراد ابن شبة نظيره في الورد على خلاف القياس لانه مقيس عليه (قوله ويجمع الخ) عطف على ما تضمنه اول كلامه من ان اما يجمع على امات (قوله لكن الاول) اي امات وقوله الثاني اي امات (قوله ختم) اي المصنف رحمه الله تعالى كتابه معنى (قوله تفاؤلا) ورجاء ان الله تعالى يعقبه وقارته وشارحه من النار فنسال الله تعالى من فضله وكرمه ان يجيرنا ووالديننا ومشايخنا وأصحابنا وجميع أهلنا ومحبينا منها معنى (قوله وختم) أي أبواب العتق بهذا اي باب أمهات الاولاد (قوله فهو اقواها) والاصح ان العتق باللفظ اقوى من الاستيلاء لترتب مسببه عليه في الحال وتأخره في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعا بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة أولا ولا ولان العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء نهاية اسم قال ع ش قوله اقوى اي من حيث الثواب وقبوه خذ من هذا انه لا يترتب على عتق المستولدة ما يترتب على الاعتاق المنجز باللفظ ومنه ان الله تعالى يعتق كل عضو من العتق عضو من المعتق اه (قوله ويجاب الخ) قضية هذا الجواب تقييد كونه قرابة بقصد التوسل للعتق سم عبارة المغني والاولى ان يجزى فيه التفصيل السابق في النكاح وهو ان قصده مجرد الاستمتاع فلا يكون قرابة او حصول ولد ونحوه فيكون قرابة اه وعبارة النهاية وهو اي قضاء الوطر قرابة

(كتاب أمهات الاولاد)

(قوله تسمع الشارح فجعلها الخ) اي ويحتمل ان الشارح اشار إلى تسمع الجوهري وان مراده ما ذكره الشارح (قوله ونظيره سماء سموات) صرحوا بان جمع سماء على سموات من المقصور على السباع (قوله فهو اقواها) والاصح ان العتق باللفظ اقوى من الاستيلاء لترتب سببه عليه في الحال وتأخره في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعا بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة أولا ولان العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء شمر (قوله ويجاب بان لوسائل الخ) قضية هذا الجواب تقييد كونه قرابة بقصد التوسل للعتق (قوله فلا بعد مع ذلك في كونه قرابة الخ) اي وهو قرابة في حق من قصده حصول ولد او ما يترتب عليه من عتق وغيره وقد قام الاجماع على ان العتق من القربات سواء بالمنجز والمعاق واما

(كتاب أمهات)

بضم الهمزة وكسرها مع فتح الميم وكسرها جمع أم وأصلها أمهة كافي الصحاح فهو جمع للفرغ دون الاصل لكن لما كان ما يثبت للفرع يثبت لاصله غالبا تسمع الشارح فجعلها نقلا عنه جمعا لأمهة وكانه فربه عما قيل هذا الجمع مخالف للقياس لان مفردة اسم جنس مؤنث بغير تاء ونظيره سماء وسموات ويجمع على امات لكن الاول غالب في الناس والثاني غالب في غيرهم (الاولاد) ختم بابواب العتق تفاؤلا وختمها بهذا لانه قهرى فهو اقواها لكن لشأبة قضاء الوطر فيه توقف ابن عبد السلام في كونه قرابة ويجاب بان لوسائل حكم المقاصد فلا بعدم ذلك في كونه قرابة

والاصل فيه الاخبار الصحيحة منها انه عليه السلام استولد مارية القبطية بابراهيم وقال اعتمها ولد هالي اثبت لها حق الحرية لانه انعقد حرا
اجماعا ومن ثم لما تناظر ابن سريج (٤٢٢) وابن داود الظاهري في بيعهما فقال ابن داود اجمعنا على انها تباع قبل الولادة فيستصحب

قال ابن سريج اجمعنا على
انها لا تباع مادامت حاملا
فيستصحب فانقطع ابن
داود لئلا يكن كان من الممكن
ان يجيب بان المنع هنا
لطور وسبب هو الحمل وما
طرا لسبب زال بزواله
كحدوث تنجس الماء الكثير
بتغيره وقدر زواله لان
السبب ليس هو مجرد حملها
به بل كون جزئها ثبت له
الحرية ابتداء منجزه ففسرت
اليها تعبلا لكن منتظرة كما
هو شان تراخي التابع عن
متبوعه وهذا الوصف لم يزل
فكان الحق ما استدلل به ابن
سريج (اذا) اثرها على
ان لانها تختص بالمشكوك
والموهم والتادر بخلاف
اذاللبتين والمظنون ولا

شك ان احوال الامام كثير
مظنون بل متيقن ونظيره
اذا اقمتم الى الصلاة وان كنتم
جنباً خص الوضوء باذا
لنكره وكثرة اسبابه
والجناية بان لئدتها
ولسكرة الله عن الموت
حتى صار كأنه منسى
مشكوك فيه اتي بان معه
في نحو ولئن متم واتى باذا
في واذا مس الناس ضرمع
ان الموضع لان نحو وإن
تصبيهم سيئة لئدتها مباغلة
في تخويهم واخبارهم
بانه لا بد ان يمسم شي من

تعليقه فان قصد به حث او منع وتحقيق خبر فليس بقربة ولا فهو قربة ش مر (قوله قال ابن سريج
اجمعنا على انها لا تباع مادامت حاملا الخ) اعترض هذا الاستدلال بالحامل بحر من وطء مشبهة فانها لا تباع
مادامت حاملا وتباع اذا وضعت واجيب بقيام الدليل فيها بجواز البيع بعد الوضع بخلاف ام الولد
(قوله وكذا بعضه) قال في شرح الارشاد على ما صححه الماوردي وتبعه جماعة قوال اليه البلقيني لكن مر عن
الشيخين في ايلاد الاب المبعوض امة ابنتها لا تصير مستولدة بايلاده وهذا صريح في عدم نفوذ ايلاد المبعوض
وايده الزركشي بقول الاصحاب ان المبعوض ليس اهلا للعق وقوع لشيخنا تناقض فانه جزم هنا بنفوذ ايلاده
وفي الكلام على ما ذكر عن الشيخين بعدمه فقال والمبعوض والمكاتب لا يثبت الاستيلاء بايلادها امتهما
فبايلادها مقلدهما ولي ولفرق البلقيني بين ثبوت استيلاءه لامة وعدم ثبوته بايلاده مقلده بما لا يجدي
بل لا يصح لتمامه لاحذره فان قلت نقل عن نص الام موافقة الماوردي قلت بتقدير صحة هذا النقل لا يضرننا
لان للشافعي في المسئلة قولين رجح منهما الماوردي النفوذ ببقية الاصحاب لما ذكر عنهم عدمه وجرى على
هذا الشيخان كما علمت فكان هو المعتمد اه مافي شرح الارشاد وقوله ولفرق البلقيني الخ ذلك الفرق هو ان
الاصل في المبعوض ان لا يثبت له شبهة الاعفاف بالنسبة الى نصفه الرقيق ولا كذلك المبعوض في الامة التي
استقل بمسكها اه (قوله على المنقول الخ) احتجوا له بان حجر الفلاس دائر بين حجرى السفة
والمرض وكلاهما ينفذ معه الا بلادور بانه امتاز عن حجر المرض بعدم الحجر عليه فيما معه وعن حجر
السفة بكونه لحق الغير (قوله لكن رجح السبكي) كتب عليه مر

العذاب وان قل كما اشار اليه تسكير ضرر لفظ المس (احبل) حر كله وكذا بعضه ولو مجنوناً ومكرها وبحجور
سفة وكذا فلس على المنقول الذي اعتمده البلقيني كابن الرفعة لكن رجح السبكي خلافاً وتبعه الاذرعي والزركشي وخرج بالحر المكاتب

فلا تعتق بموته أمته ولا ولدها المأمر أنه ليس من أهل الولاء (أمته) أي من له فيها ملك (٤٣٣) وإن قل لما قدمه في العتق بقوله واستيلاء

أحد الشريكين الموصى
يسرى ومثله استيلاء أصل
أحدهما ولو كانت زوجة
أو محرمة أو مسلمة أو كافراً
ويحال بينه وبينها كالو
أسلمت مستولته أو حبلى
من غير فعلة كان استدخلت
ذكره أو ماله المحترم
(فولدت) في حياة السيد أو
بعد موته بمدة يحكم بثبوت
نسبه منه وفي هذه الصورة
الأوجه كإرجاعه بعضهم
أنها تعتق من حين الموت
فتملك كسبها بعده (حياء أو
ميتاً بشرط أن ينفصل كله
على ما اقتضاه قولها في العدد
تبقى أحكام الجنين مع
انفصال بعضه كنع أرثه
وعدم اجزائه عن الكفارة
ووجوب الغرة بالجناية
على الأم حينئذ ولو كونه يتبعها
في نحو البيع والهبة والعتق
أه وصرح غيرهما بأنه
لا يثبت له حكم المنفصل إلا
في مسألتين الصلاة عليه
إذا علمت حياته قبل انفصال
كله وإن مات قبل ذلك
والقود بمن حزر قبته وقد
علمت حياته قبل ذلك أيضاً
لكن قال غير واحد إن
انفصال الكل لا يشترط
هنا أيضاً وهو صريح قوله
(أو ما تجب فيه غرة) كان
وضعت عضوانه وإن لم
تضع الباقي أو مضغة فيها

خرج به إيلاد المر تدفانه موقوف كذلك أو إيلاد الوأقف أو الموقوف عليه الأمانة الموقوفة فانه لا ينفذ ومالو
استدخلت مني سيدها المحترم بعد موته فانما لا تصير أم ولد لا تتفاء ملكة لها حال علوقها وإن ثبت نسب
الولد وورث منه لكون المني محترماً ولا يعتبر كونه محترماً حال استدخالها خلافاً لبعضهم فقد صرح
بعضهم بأنه لو أنزل في زوجته فساقت بنته فخلت منه لحقه الولد وكذا الواسح ذكره بحجر بعد أنزله في
زوجته فاستجمرت به اجنية فخلت منه نهاية وقوله فانه لا ينفذ قال عش والاقرب أن الولد رقيق لأن
الموطوعة ليست أمته والشبهة ضعيفة أه وقوله ومالو استدخلت إلى قوله فقد صرح في المني (قوله فلا
تعتق بموته) أي مطلقاً حرراً أو رقيقاً قبل العجز أو بعده مغني (قوله أمته) أي التي أولدها (قوله لما سر
أنه ليس من أهل الولاء) لك أن تقول والمبعض كذلك ليس من أهل الولاء فإن قلت لارق بعد الموت فيصير
حينئذ من أهل الولاء قلت فيلزم مثله في المكاتب ثم رايت الشارح بسط في شرح الإرشاد أمر القول بنفوذ
إيلاد المبعض سم (قوله استيلاء أصل أحدهما) أي إذا كان الأصل موسراً نهاية ومغني وسم (قوله
ولو كانت زوجة الخ) غاية المتن عبارة النهاية وشمل قوله أحبل أحباله بوطء حلال أو حرام بسبب حيض
أو نفاس أو إحصاء أو فرض صوم أو اعتكاف أو لسكونه قبل استبرائها أو لسكونه ظاهر منها ثم ملكها قبل
التكفير أو لسكونها محرماً له بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو لسكونها زوجة أو معتدة أو مجوسية أو وثنية
أو مرتدة أو مكاتبة أو لسكونها مسلمة وهو كافر أه (قوله أو محرمة) من التحريم (قوله كان استدخلت
ذكره) ولو كان نائماً مغني (قوله أو ماله المحترم) أي في حال حياته مغني ونهاية من استدخال المني مالو
ساحقت زوجته أمته أو إحدى أمته أخرى فنزل ما بفرج المساحقة فحصل منه حمل فعلق بموته كأم
عش (قول المتن حيا أو ميتاً) أي ولو لا حدثوا مينا كما هو ظاهر وإن لم ينفصل الباقي مطلقاً لوجود مسمى
الولد والولادة سم (قوله بشرط أن ينفصل كله) وفاقاً للنهاية والمغني عبارة الأول نعم لو مات أي السيد بعد
انفصال بعضه ثم انفصل باقيه لم تعاق إلا بتمام انفصاله أه وعبارة الثاني وخرج بقوله فولدت حيا أو ميتاً
مالو انفصل بعضه كان خرج راسه أو وضعت عضواً باقيه بحيث تم موات السيد فلا تعلق وإن خالف في ذلك
الداري فقد قالوا أنه لا أثر لخروج بعض الولد متصلاً كان أو منفصلاً في انقضاء عدة ولا في غيرها من سائر
أحكام الجنين لعدم تمام انفصاله إلا في وجوب القود إذا حزر جان رقبته وهو حي وإلا في وجوب الغرة بالجناية
على أمه إذا مات بعد حياته والاستثناء معيار العموم أه (قوله تبقى الخ) مقول القول (قوله إن انفصال
الكل لا يشترط الخ) تقدم انفا عن النهاية والمغني خلافاً (قوله أيضاً) أي كسئلته العملاء والقود (قوله
كان وضعت عضوانه) خلافاً للمغني كما مر انفا (قوله أو مضغة) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله ولو
للقوابل) ويعتبر أربع منهن أو رجلان خبيران أو رجلان أو امرأتان نهاية ولو اختلف أهل الخبر هل
فيها اختلج آدمي أو لا فقال بعضهم فيها ذلك ونفا بعضهم فالذي يظمر أن المثبت مقدم لأن معه زيادة علم مغني

(قوله لما مر أنه ليس من أهل الولاء الخ) لك أن تقول والمبعض ليس من أهل الولاء فإن قلت لارق
بعد الموت فيصير حينئذ من أهل الولاء قلت فيلزم مثله في المكاتب ثم رايت الشارح بسط في شرح
الإرشاد أمر القول بنفوذ إيلاد المبعض (قوله ومثله استيلاء أصل أحدهما) لكن يعتبر هنا يسار الأصل
أم يكن يسار فرعه فيه نظراً وعبارة البلقيني في تصحيحه تقتضي الأول وهي ولو كانت الأمانة مشتركة بين
فرعه وغيره نفذ الاستيلاء في نصيب فرعه ويسرى إلى نصيب الاجنبي إذا كان المستولد موسراً أه وأما
ما في شرح البهجة عنه أعني هن البلقيني حيث قال ويستثنى من اعتبار اليسار مالو كان المستولد أصلاً
لشريكه فلا يعتبر يساره كالأول الأم التي كلها لفرعه قاله البلقيني أه ومثله في شرح الإرشاد
للشارح في مسئلة أخرى صورتها وطى الإنسان الأمانة المشتركة بينه وبين فرعه فينفذ الإيلاد إلى نصيب
الشريك الاجنبي فإن كان معسراً لم يسر شمر (قوله حيا أو ميتاً) أي ولو لا حدثوا مينا كما هو ظاهر
وإن لم ينفصل الباقي مطلقاً لوجود مسمى الولد والولادة (قوله ولوللقوابل) ويعتبر أربع منهن أو

تخطيط ظاهر ولوللقوابل بخلاف ما إذا لم يكن فيها تخطيط كذلك وإن قل لو بقي تخطيط وإنما انقضت به عدة لأن الغرض ثم براءة الرحم

وهنا ما يسمى ولدا) قضية هذا عدم الاكتفاء بوضع البعض كالعضو سم وتقدم عن المغني آنفا
 هو ناصب اذا عند الجمهور
 والمحققون على ان ناصبها
 شرطها (موت السيد) ولو
 بقتلها له للخبر الصحيح ايما
 امة ولدت من سيدها فهي
 حرة بعدموته وفي رواية
 عن دبر منه وروى البيهقي
 عن عمر رضي الله عنه ان
 السقط كغيره وقد لا تعتق
 بموته كان ولدت منه امة له
 مرهونة او جانية تعلق
 برقبها مال اولعبده المدين
 الماذون له في التجارة او
 لمورثه وقد تعلق بالتركة
 دين وهو معسر ومات كذلك
 وكان نذر مالها التصديق
 بها او بشمها ثم استولدها
 ورد استثناء هذه بزوال
 ملكه عنها بمجرد النذر
 وكان اوصى بعق امة
 تخرج من ثلثه فاولدها
 الوارث فلا ينفذ ايلاده مع
 انها ملكه لثلا تبطل الوصية
 وكان وطى صبي له تسع
 سنين امته فولدت لاكثر
 من ستة اشهر فيلحقه وان لم
 يحكم ببلوغه قال البلقيني
 وظاهر كلامهم انه لا يثبت
 استيلاده اى ويفرق بانه
 محتاط للنسب مالا محتاط
 لغيره (تنبيه) القياس
 بموته لكن لما وهم العتق
 وان اتفقت عنه بمسوغ
 شرعى اظهر الضمير لبيبين
 انها ماتت عتق ان كان سيدها
 وقت الموت (او) احيل
 (امة غيره) او حبلت منه

(قوله) وهنا ما يسمى ولدا) قضية هذا عدم الاكتفاء بوضع البعض كالعضو سم وتقدم عن المغني آنفا
 الجزم بذلك (قول المتن عتقت بموت السيد) ولو سببت مستولدة كافر زال ملكه عنها ولم تعتق بموته وكذا
 مستولدة الحر اى اذا رقبته ولو قهرت مستولدة الحر بى سيدها عتقت في الحال نهاية قال ع ش قوله ولو قهرت
 الخ اى بحيث يتمكن من التصرف فيه وان تخلص بعد ذلك اه (قوله) ولو بقتلها) الى قوله اى ويفرق في المغني
 والى قول المتن وبحرم في النهاية الا قوله فلوا ولدها الى المتن وقوله وحذفه الى وكملها وقوله شبهة الملك الى
 الطريق وقوله كذا ذكره في الدعاوى وقوله فيما يظهر الى المتن وقوله وصرح اصله الى المتن (قوله) ولو
 بقتلها) عبارة النهاية وشمل قوله عتقت بموته مالوقاته فانها تعتق بموته وان استعجلت الشيء قبل اوانه
 ونجس دينه في ذمتها اى حيث لم يوجب القتل قصاصا والاقتص منها ع ش وعبارة المغني ودخل
 في قوله بموته ما اذا قتلت به صرح الرافعي في اوائل الوصية كحلول الدين المؤجل بقتل رب الدين للدين وهذا
 مستثنى من قوله لم تعجل بشيء قبل اوانه عوقب بحرمانه كقتل الوارث المورث ويثبت عليها القصاص
 بشرطه واما الدية فيظهر وجوبها ايضا لان تمام الفعل حصل وهي حرة ويؤخذ من ذلك انها لو قتلت سيدها
 المبعوض عمدا انه يجب عليها القصاص لان حال الجناية رقيقة والقصاص يعتبر حال الجناية والدية بالزوق
 اه (قوله) وقد لا تعتق بموته كان ولدت منه الخ) عبارة المغني ويستثنى من عتقها بموت السيد مسائل منها
 ما اذا تعلق بها حق الغير من رهن او ارش جناية ثم استولدها وهو معسر ثم مات مفلسا فانها لا تعتق بموته وقد
 ذكر المصنف حكم ذلك في محله لكن الاستثناء من اطلاقه هنا ولو رهن جارية ثم مات عن اب فاستولدها
 الاب قال القفال لا تصير اموالها لانه خليفته لنزل منزلته اه وعبارة النهاية ومحل ما ذكره اذ لم يتعلق بالامة
 حق الغير والام ينفذ ايلاد كالمولود لدرهن معسر مرهونه بغير اذن المرتن الا اذا كان المرتن فرعه
 كما يحتمل بعضهم فان انفك الرهن نفذ الاصح وكالمولود لملك معسر امته الجانية المتعلق برقبها مال الا اذا
 كان المجنى عليه فرع مالها اه قال ع ش قوله فان انفك الرهن نفذ الخ ومثله مالو بيعت في الدين ثم
 مالها اه (قوله) اولعبده المدين الخ) عبارة النهاية وكالمولود معسر جارية تجارة عبده الماذون المدينون
 بغير اذن العبد والغرماء اه (قوله) وهو معسر الخ) راجع اكل من المسائل الاربع كما علم بما قدمناه عن
 المغني والنهاية والضمير للمجمل (قوله) وكان نذر مالها الخ) وكان ولد الوارث امة نذر مورثه اعتاقها نهاية
 (قوله) التصديق بها او بشمها) بخلاف مالون نذر اعتاقها نهاية (قوله) ورد استثناء هذه) اى من كلام
 المصنف والا فهى على التقديرين لا تصير مستولدة ع ش (قوله) بزوال ملكه الخ) شامل لصورة نذر
 التصديق بشمها لكن ذكر السيد السهمودى خلافاً فانه ذكر انها لم يتعرض لذلك وانه يبعد القول فيه
 بزوال الملك سم لكن في النهاية والمغني مثل ما في الشارح كما نبهنا اليه (قوله) بمجرد النذر) اى ولما صح
 بيعه لها اذا كان نذر التصديق بشمها لان الشارح ثبت له ولاية ذلك رشيدى (قوله) وكان اوصى الخ)
 وكان ولد الوارث امة اشتراها مورثه بشرط اعتاقها لان نفوذ مانع من الوفاء العتق عن جهة مورثه وكان
 اولد مكاتب امته فلا ينفذ نهاية (قوله) وظاهر كلامهم انه لا يثبت الخ) وهو المعتمد مغني ونهاية (قوله) لكن
 لما وهم العتق الخ) لا يقال ان الاضمار اظهر في دلغ الابهام لان الاضمار وان لم يكن صريحا في اتحاد
 مرجع الضمائر حتى يكون مرجع بموته هو مرجع احيل امته كان ظاهرا في ذلك ظهورا تاما قريبا من
 الصريح بخلاف الاظهار فانه وان لم يكن ظاهرا في اختلاف الظاهر مع الضمير قبله كان محتملا لذلك احتمالا

رجلان خبران اورجل وامراتان ش مر (قوله) وهنا ما يسمى ولدا) قضية هذا عدم الاكتفاء بوضع
 البعض كالعضو (قوله) بزوال ملكه عنها) شامل لصورة نذر التصديق بشمها لكن ذكر السيد السهمودى
 خلافاً فانه ذكر انها لم يتعرض لذلك وانه يبعد القول فيه بزوال الملك (قوله) لكن لما وهم العتق الخ)
 لا يقال ما ذكره ممنوع لان الاظهار اظهر في دفع هذا الابهام لان الاضمار وان لم يكن صريحا في اتحاد مرجع
 الضمائر حتى يكون مرجع بموته هو مرجع اصل امته كان ظاهرا في ذلك ظهورا تاما قريبا من الصريح

(بنكاح) ولم يغر بحريتها لما قدمه في خيار النكاح او زنا (فالولد رقيق) لسيدها لانه يتبع امه رقا وحرية (ولا تصير ام ولد اذا ملكها) لان امية الولد انما تثبت لها تبع الحرية وهو قن نعم ان ملكها وهي حامل منه بنكاح عتق عليه الولد كما باصه وحذفه لما قدمه في العتق بما يشمله وكلها مالو ملكها فرعه كان نكح حرامه اجني ثم ملكها ابنه او عبدا ابنه ثم عتق فلا يفسخ النكاح فلو اولدها ثبت الاستيلاء وانفسخ النكاح كما صححه البلقيني (او) حبلى منه امه الغير (بشبهة) منه بان ظنها زوجته الحرة وان كانت زوجته الامه بان تزوج حرة وامه فوطىء الامه يظن انها الحرة وامه كما باصه وكانه حذفه للعلم بما خرج به وهو مالو ظنها زوجته الامه فان الولد رقيق من قوله اولاً بنكاح وكالشبهة نكاح من غر بحريتها كما مر آنفاً (فالولد حر) عملاً بظنه وعليه قيمته لسيدها وخرج بتفسير الشبهة بما ذكره شعبة الملك كالمشركة وقد مرت آنفاً الطريق كان وظنها بجمة قال بها عالم فلا تؤثر حرية لا تنفاه ظنها (ولا تصير ام ولد اذا ملكها في الاظهر) لانه عقلت به في غير ملكه فلا نظر لحرية

قوي الا نانا قول الاضمار وان كان صريحاً في الرجوع الضمان لكن ليس صريحاً في اتحاده مع وصف كونها امته فليتأمل سم بحذف (قوله ولم يغر) الى الفرع في المغنى الا قوله وحذفه الى وكلها وقوله فلو اولدها الى المتن وقوله وكاه حذفه الى وكالشبهة (قوله فالولد رقيق لسيدها) بالاجماع الا اذا كان سيد الامه المنكوحه من عتق عليه الولد لكونه بعضاً فانه يصير حرانها اي كان تزوج شخص بامه ايه فاحبلم فان الولد يعتق على سيدها لانه ولد له عرش (قوله لانه يتبع امه الخ) ويتبع الاب في النسب واشرفهما في الدين واجاب البدل وتقرير الجزية وأخفهما في عدم وجوب الزكاة وأخسهما في النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكحة نهاية (قوله تبعاً لحرية) اي الولد (قوله نعم ان ملكها وهي حامل الخ) قال الصيدلاني وصورة ملكها حامل لان تضعه قبل ستة اشهر من يوم ملكها او لا يطاها بعد الملك وتاده لدون اربع سنين نهاية رسم قال عرش قوله وصورة ملكها الخ اي على وجه يعتق فيه الولد ولا تصير مستولدة اه (قوله بنكاح) اي بخلاف مالو ملك الحامل منه بزنا فلا يعتق عليه لعدم نسبته له شرعاً وقوله عتق عليه الولد اي ولا تصير به ام ولد عرش (قوله لم يفسخ النكاح) لان الاصل في النكاح الثابت الدوام مغنى (قوله فلو اولدها الخ) خلافاً للمغنى والنهاية ببارتها فلو استولدها الاب ولو بعد عتقه في الثانية وملك ابنه لم ينفذ استيلاءها لانه رضى برق ولده حيث نكحها ولان النكاح حاصل محقق فيكون واطناً بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما لا ذم لكن نكاح وهذا ما جرى عليه الشيوخ في باب النكاح وهو المعتمد وان قال الشيخ ابو محمد ثبت الاستيلاء وينفسخ النكاح ومال اليه الامام وصححه البلقيني اه وفي سم عن الروض مع شرحه في الباب العاشر من ابواب النكاح مثلها (قوله زوجته الحرة) اما اذا ظنها زوجته الامه فالولد رقيق مغنى ونهاية (قوله بان تزوج حرة وامه فوطىء الامه الخ) فلا شبه كما قاله الزركشي ان الولد حر كما في امه الغير اذا ظنها زوجته الحرة نهاية ومغنى (قوله وامه) عطف على قوله زوجته الحرة فمبارة المحرر بان ظنها زوجته الحرة وامه وفي النهاية عطف على ذلك لان ظنها مشتركة بينه وبين غيره وامه فرعه او مشتركة بين فرعه وغيره بخلاف بعضهم اه اي فالولد رقيق في هذه الثلاث كما رجحه الشباب الرمي في حواشي شرح الروض رشيدى (قوله وهو) اي ما خرج به وقوله من قوله الخ متعلق بالعلم (قوله وكالشبهة نكاح من غر بحريتها الخ) اي فالولد قبل العلم حر نهاية اي فالولد الحادث قبل العلم بخلاف الحادث بعده رشيدى (قوله والطريق) وكذا لو اكره على وطء امه الغير كما قاله الزركشي وفي فنوارى البغوى لو استدخلت الامه ذكر حر نائم فعقلت منه فالولد حر لانه ليس بزنا من جهته ويجب قيمة الولد عليه ويحتمل ان يرجع عليها بعد العتق كالمغرور اه (قوله) كان وظنها بجمة الخ) كان اباحه سيد الامه ووطنها على قول من يقول بجوازه باباحة السيد فانت بولد فانه لا يكون حراً عرش (قوله فلا تؤثر حرية) (فرع) جارية بيت المال كجارية الاجنبى فيجدوا طؤها وان اولدها فلا نسب ولا استيلاء وان ملكها بعد سواها كان فقيراً لان الاعفاف لا يجب من بيت المال مغنى زاد النهاية ولو وطىء جارية ايه او امه ظناً للحلها او اكره على الوطء فالذي يظهر كما قاله الاذرعى ان الولد رقيق اه قال عرش قوله فلا نسب ولا ابلا دى عليه المرحوم حيث لم تطاوعه وقوله ولو وطىء جارية الخ مثله بالاولى مالو وطىء جارية زوجته طناً ذلك وقوله ان الولد رقيق اي ولا حاد عليه اذا كان ممن يخفى عليه ذلك

لان الاصل والغالب اتحاد الضمان وعدم تشتهب بخلاف الاظهار فانه ان لم يكن ظاهر اى اختلاف الظاهر مع الضمير فانه كان بمنزلة ذلك احتمالاً لا فويادى الاصل والغالب اتحاد الظاهر المتأخر مع الضمير قبله لانا نقول الاضمار وان كان صريحاً في اتحاد مرجع الضمان لكن ليس صريحاً في اتحاده مع وصف كونها منه فليتأمل (قوله وهو قن) قد يكون حران بان وظنها طناً وانما زوجته الحرة (قوله نعم ان ملكها وهي حامل الخ) قال الصيدلاني وصورة ملكها حامل لان تضعه قبل ستة اشهر من يوم ملكها او لا يطاها بعد الملك وتاده لدون اربع سنين (قوله ثبت الاستيلاء وانفسخ النكاح) هذا خلاف ما جزم به في الروض في الباب العاشر

الولد وكذلك ماله حق الملك فيه كامة مكانة وأمه ابنة اذا لم يستولدها الابن (فرع) نزاع امة بحجة ثم احبلها ثم اكذب نفسه لم يقبل قوله وان وافقه المقر له لكنه يغرم له نقصها وقيمتها والمهر وتعتق بموته ويوقف ولاؤها فان لم يجد حجة غلف المذكور واحبلها ثم اكذب نفسه وأقرها له فكما مر كذا ذكره في الدعاوى وسكتنا عما لو اولدها الاول ثم الثاني ثم اكذب الثاني نفسه الاوجه ثبوت ايلادها الاول لا تنافها عليه آخر او يلزم الثاني له قيمة الولد والمهر والنقص (وله وطء أم الولد) اجماعا ما لم يقم به مافع ككونها محرمة أو مسلبة وهو كافر أو موطوء ابنة أو مكانة أو كونه مبعضا

للشبهة وهل يثبت نسبه منه في الصور الثلاث أم لا فيه نظر وظاهر افتصاره على نفى الحرية في هذه دون نفى النسب والتصريح بنفيه ما قبل ما ثبت في الثلاث فرتب عليه الارث إذا عتق وعدم القتل بقتله إلى غير ذلك من الاحكام فلا يرجع اه (قوله) وكذلك ماله حق الملك الخ اي في ثبوت الاستيلاء والعق بالموت عبارة المغنى ويستثنى من اطلاقه مسائل منها ما لو اولد السيد امة مكانة فانه يثبت فيها الاستيلاء ومنها ما لو اولد الاب الحر امة ابنة التي لم يستولدها فانه يثبت فيها الاستيلاء وان كان الاب معسرا وكافرا ومنها ما لو اولد الشريك الامة المشتركة إذا كان موسرا كاسرفان كان موسرا ثبت الايلاء في نعيه خاصة وكذا الامة المشتركة بين فرع الواطي وأجنبي إذا كان الاصل موسرا ولو اولد الاب الحر مكانة ولده هل ينفذ استيلاءه او لا وجهان وجههما كما جزم القفال الاول ولو اولد امة ولده المزوجة نفذ الايلاء كالايلاء للسيد لها وحرمت على الزوج مدة الحمل وكذا في النهاية الاقواه ولو اولد الاب الحر مكانة ولده الخ (قوله) وامة ابنة الخ ويجب على الاصل قيمتها وكذا مهرها ان تأخر الانزال عن مغيب الحشفة ومن المستثنيات ما لو وطئ امة اشترها بشرط الخيار للبايع باذنه لحصول الاجازة حينئذ وما لو وطئ جارية المغنم بعض الغانمين واحبلها قبل القسمة واختيار التملك والولد حر نسيب إن كان الواطي موسرا وكذا معسرا كما نقله عن تصحيح القاضي ابي الطيب والروايي وينفذ الايلاء في قدر حصته إن كان معسرا ويسرى إلى باقيها إن كان موسرا انتهى به حذف (قوله) اذا لم يستولدها الابن قيد بالابن لان المكاتب لا يصح استيلاءه سم (قوله) لم يقبل قوله اي فينفذ استيلاءه (قوله) لكنه يغرم له اي للمقر له ع (قوله) نقصها وقيمتها انظر ما المراد بالنقص المغنوم مع القيمة وسيأتي اخر مسئلة في الكتاب نقلا عن الروضة انه يغرم قيمتها وقيمة الولد والمهر وسيأتي ثم انه يحرم عليه وطؤها حتى يشترها من المتزوجة منه وظاهر ان محل الحرمة ان كان صادقا في كذابه نفسه رشيدى ويحتمل أن المراد بالنقص ما حصل بالوطء والحمل وبالقيمة قيمتها بعد تمام الانفصال لا قيمتها وقت الوطء فلا يندرج الاول في الثاني (قوله) فكما مر اي من عدم قبول قوله ع (قوله) ع (قوله) لا تنافها عليه اخرا اي با كذابه نفسه ع (قوله) ويلزم الثاني له قيمة الولد علم منه انه لا يحكم بحر بيته رشيدى وفيه وقفة بل الذي يفهم منه الحكم بحر بيته وهو قياس ما سرفي اول الفرع وقياسه ايضا انه يوقف الولاها (قوله) اجماعا الى قوله وكانه اكفى في المغنى الاقوله فيها يظهر من اطلاقهم وقوله ثم رايت إلى المتن وقوله وصرح اصله (قوله) ما لم يقم به الخ عبارة المغنى ما لم يحصل هناك مانع اه وهي احسن (قوله) ككونها محرمة اي على المحبل بنسب او رضاع او مصاهرة مغنى أو كونها مجوسية أو وثنية نهاية (قوله) أو كونه مبعضا الخ اي كون المحبل مبعضا أي أو كون الامة مشتركة بينهما وبين اجني اذا احبلها الشريك المعسر أو مشتركة بين فرع الواطي وأجنبي إذا كان الاصل موسرا كما مر مغنى أو كونها موصى بمنافعه اذا كانت بمن تحبل فاستولدها الوارث فالولد حر وعليه قيمته يشترى بها عدا ليكون مثلها رقبته للوارث ومنفعة الموصى له ويلزمه مهرها وتصير ام ولد فتعتق بموته مسلوقة بالمنفعة وليس له وطؤها الا باذن الموصى له بالمنفعة بخلاف من لا تحبل فيجوز بغير اذنه كما صححه في اصل الروضة او كونها امة تجارة عبده الماذون المديون لا يجوز له وطؤها الا باذن العبد والقرماء كما مر فان احبلها وكان

من ابواب النكاح حيث قال مانصه في حرمان أي نكاح جارية الولد الاعلى أب رقيق فلو تزوجها أي الاب الرقيق ثم عتق أو تزوج حر رقيقه ثم ملكها ابنة لم يفسخ نكاحه فلو استولدها لم ينفذ اي استيلاءها اه ولم يزد في شرحه على تقرير ذلك وتوجيهه وعدم نفوذ الاستيلاء هو ما قاله الشيخ ابو حامد والعراقيون والشيخ ابو على والبغوي وغيرهم ووجهه الاصفوني وجزم به الحجازي والثفوذ قال به الشيخ ابو محمد ومال اليه الامام ووجهه البقيني ش م (قوله) اذا لم يستولدها الابن قيد بالابن لان المكاتب لا يصح استيلاءه (قوله) والمهر) سكت عن قيمة الولد (قوله) ككونها محرمة أو مسلبة وهو كافر أو موطوء ابنة الخ عبارة السيد السمودي

مع سر اثبات الاستيلاء بالنسبة الى السيد فينفذ إذا ما ملكها بعد أن يمت كالمهونة ولا يجوز له الوطء قبل بيعها إلا بالاذن أو كونها أم ولد المرتد لا يجوز له وطؤها في حال ردته أو أم ولد ارتدت أو أم ولد كاتبها نائية أو كونها أم ولد ينفذ فيها الاستيلاء لهن وضعي أو شرعي أو جنائي (فرع) لو شهد اثنان على إقرار سيد الأمة بأبلاؤها وحكم به ثم رجعا عن شهادتهما لم يفر ما ثبت لأن الملك باق فيها ولم يفوت إلا ساطعة البيع ولا قيمة لها بانفرادها فان مات السيد غر ما قيمتها للوارث بمعنى ونهاية لان هذه الشهادة لا تنقطع عن الشهادة بتعليق العتق ولو شهدا بتعليقه فوجدت الصفة وحكم به بعتقه ثم رجعا غر ما معنى (قوله) واذن له الخ) أي في الوطء بعد الإيلاء (قوله) وله استخدامها وإجارها أو عارتها) أي وولدها بطريق الأولى معنى (قوله) وإجارها) لأن من نفقها ولو أوجرها ثم مات في أثناء المدة عتقت وانسخت الإجارة ومثلها المعلق عتقه بصفة والمدبر بخلاف مالو أوجر عبده ثم اعتقه فان الأصح عدم الانقضاء والفرق تقدم سبب العتق بالموت أو الصفة على الإجارة فيمن بخلاف الاعتاق ولهذا الوسخ السابق الإيجار الاستيلاء ثم مات السيد لم تنسخ لتقدم استحقاق المنفعة على سبب العتق نهاية ومعنى قال عرش قوله وانفسخت الخ أي ورجع المستأجر لقسط المسمى على التركة ان كانت ولا فلا مطالبة له على أحد وقوله لم تنسخ أي الإجارة وبنية في عليها من بيت المال فان لم يكن فيه شيء أو منع متوليه فعلى مياسير المسلمين اهـ (قوله) بأن له قيمتها إذا قتلت جزم به المغنى بلا عزو (قوله) على بدل النفس) الأولى على ما يشمل بدل النفس (قول المتن وكذا تزويجها الخ) وله تزويج بنتها جبراً ولا حاجة إلى استبرائها بخلاف الأم لفراشها ولا يجبر ابنها على النكاح ولا له ان يتكح بل بالاذن السيد وبأذنه يجوز ما استثناه البغوى من ان المبيع لا يزوج مستولده ممنوع كما قاله البلقيني لان السيد يزوج أمته بالملك لا بالولاية معنى وقوله وما استثناه البغوى الخ كذا في النهاية (قوله) ولو مبعضا معتمد عرش (قول المتن بغير اذنها) أي بكراً أو ثيباً كان صاقلها فدخل منه في فرجها بلا إيلاج فهي باقية على بكارتها وإن ولدت وزالت الجلد لا نهى لم يوطئ بكارتها بوطء في قلبها عرش (قوله) بخلاف كافر الخ) عبارة النهاية والكافر لا يزوج أمته المسلمة بخلاف مالو كان السيد مسلماً وهي كافرة ولو وثنية أو مجوسية لأن حق المسلم في الولاية أكد وحضانه ولدها لها وإن كانت رقيقة لتبعيته لها في الاسلام اهـ (قوله) ولا يصح) إلى الفرع في النهاية والمعنى إلا قوله على ما حكاه الرويان عن الأصحاب وقوله كذا قاله إلى وتصح كتابتها وقوله سهل إثبات الاختصار (قوله) ولا يصح) أي بيعها وقوله به أي بصحة بيعها على حذف المضاف (قوله) لانه مخالف لنصوص الخ) ومخالف للإجماع وقد اجمع التابعون فمن بعدهم على تحريم بيعها قال المصنف في شرح المهذب هذا هو المعتمد في المسئلة إذ قلنا الإجماع بعد الخلاف يرفع الخلاف وحينئذ فيستدل بالأحاديث وبالاجماع على نسخ الأحاديث في بيعها نهاية قال عرش قوله يرفع الخلاف معتمد اهـ عبارة المغنى وقد قام الإجماع على عدم صحة بيعها واشتهر عن علي رضي الله عنه أنه خطب يوم ألقى المنبر فقال في أثناء خطبته اجتمع رأي ورأي عمر على ان أمهات الأولاد لا يبعن وأنا الآن أرى يبعن فقال عبدة السلباني رأيك مع رأي عمر وفي رواية مع

وإن أذن له مالك بعضه فيما يظهر من إطلاقهم خلافاً للبلقيني ثم رأيت شارحاً رد عليه بما أشرت إليه من كلام الروضة وغيره (و) له (استخدامها) وإجارها (و) وإعارتها (و) إرث جنائيه (عليها) وعلى أولادها التابعين لها وله قيمتهم إذا قتلوا لبقاء ملكه على الكل وانما تجز إجارة الأضحية المنذورة لخروجها عن الملك وصرح أصله بأن له قيمتها إذا قتلت وكأنه اكتفى عنه بدخوله في إرث جنائيه عليها لانهم قد يطلقون الارش على بدل النفس (وكذا) ولو مبعضا (تزوجها بغير اذنها في الأصح) لانه يملكها من غير مانع فيه بخلاف كافر في مستولده المسلمة (ويحرم بيعها) ومثلها ولدها التابع لها كما علم من كلامه ولا يصح بل لو حكم به قاض نقض على ما حكاه الرويان عن الأصحاب لانه مخالف لنصوص وأقيسة جليلة وصح أمهات الأولاد لا يبعن

الجماعة أحب اليامن رأيك وحدك فقال انضوا فيه ما أتم قاضون فاني أكره أن أخالف الجماعة اه (قوله ولا يرهن) والذي في النهاية والمغني ولا يرهن اه ولعل الرواية متعدة (قوله وخبر جابر الخ) اي والذي استدل به القديم على جواز البيع مغني (قوله سرارينا) بتشديد الباء جمع سرية (قوله امام منسوخ الخ) وقيل أن النبي ﷺ لم يعلم بذلك كما قال ابن عمر كنا نأخر رأي بعين سنة لا نرى بذلك بأسا حتى أخبرنا بذلك رافع بن خديج أن النبي ﷺ نهى عن المخاربة وتركناها مغني زاد النهاية ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهي أو قبل ما استدل به عمر وغيره من أمر النبي ﷺ على عتقهن ومن فعله منهم لم يباذه ذلك النهي وهو ظاهر في أز قوله لا نرى بالنون لا بالياء وقال البيهقي ليس في شيء من الطرق أنه اطلع عليه اه (قوله استدلالا واجتهادا) أي منا أخذنا بظاهر قول جابر أن النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم لا نرى بذلك بأسا رشیدی عبارة الجعيري قوله امام منسوخ اي إن قرىء لا يرى بالياء التحية وقوله او منسوب الخ اي إن قرىء بالنون وكذلك يصح كونه منسوخا عليهما ان ثبت انه ﷺ اطلع عليه واقره لكنه ثبت أنه لم يطلع وإنما أسند اليه بطريق الاجتهاد من جابر اي ظن جابر أن النبي ﷺ اطلع على بيعهن واقره شيخنا عز بنى اه (قوله قولنا ونها) وهو الحديث السابق من الدار قطنی مغني ا قوله ولان ما كان الخ) عطف على قوله لا نه يخالف لانه وصار الخ (قوله وصار) اي البيع (قوله ونحو بيعها) كان يقرضها نفسها فتعنت وتأتى له بأمة مثما يدها بجعري عبارة النهاية والمغني وكيعها في ذلك هبتها كما صرح به البيهقي والاذرعي بخلاف الوصية بالاحتياجها إلى القبول وهو إنما يكون بعد المات والعقبة يقع عبه اه قال الرشدي قوله بخلاف الوصية بها اي لنفسها اي فتمرحم لتعاطي العقد الفاسد وكذا وقفها اه (قوله واخذ منه الزركشي الخ) عبارة النهاية قال الزركشي ينبغي صحة بيعها الخ وهو مردود اه وعبارة المغني وليس له بيعها ممن تعنت عليه ولا بشرط العتق ولان من اقرب بمرتها فانا ولو قلنا انه من جهة المشتري اقتداء هو بيع من جهة البايع ففيه نقل ملك اه (قوله إذا الاول) اي بيعها من نفسها عقد عتاقه على الإصح ويؤخذ منه أن محل بيعها من نفسها إذا كان السيد حرا لكل اما إذا كان مملوكا فانه لا يصح لانه عقد عتاقه كما مر وهو ليس من اهل الولاء وهذا ما أخذ من كلامهم ولم ار من ذكره والجهة كالبيع فيما ذكره وهذا كله اذا لم يرتفع الا بالادفان ارتفع بان كانت كافرة وليست لمسلم وسيت وصارت قفة فانه يصح جميع التصرفات فيها فلو عادت لما كتبها بعد ذلك لم يعد الاستيلاء لانا بطلناه بالكية بخلاف المستولدة المهرهنة إذا بيعت ثم ملكها الرهن لانا إنما بطلناه الاستيلاء فيها بالنسبة الى المرتين وقد زال تعلقه وهذا هو الظاهر مغني وقوله وهذا كله الخ في النهاية مثله (قوله ويصح بيع المهرهنة الخ) عبارة النهاية ويستثنى من ذلك مسائل يجوز بيعها الاولى المهرهنة وهما وضعيا أو شرعيا حيث كان المستولد معسرا حال الايلاء الثانية الجانية وسيدها كذلك الثالثة مستولدة المفلس اه قال عرش قوله وهما وضعيا اي بان رهنها المالك في حياته وقوله او شرعا اي بان يموت مالكا وعلى دين فالتركة مهرهنة به شرعا وقوله وسيدها كذلك اي معسرا حال الايلاء اه (قول المتن ورهنها وهبتها) عبارة المغني ويحرم ويبطال بيعها ورهنها وهبتها خبر الدارقطني السابق في الاول والثالث ولا نه لا تقبل النقل فيها وقياسا للثاني عليهما ولان فيه تسليطا على البيع اه (قوله ولو مهرهنة الخ) عبارة النهاية وظاهر ان ام الولد التي يجوز بيعها لعلة رهن وضعي او شرعي او جناية او نحوها تمتنع هبتها اه (قوله لانها تنقل الملك) والحاصل أن حكم أم الولد حكم الفنة لا فيما ينقل به الملك أو يؤدي الى انتقاله وانما صرح المصنف برهنها ففهمه من تحريم بيعها للتثنية على ان تعاطي العقود الفاسدة حرام وان لم

ولا يرهن ولا يورثن يستمتع بها سيدها مادام حيا فاذا مات فهي حرة صحح الدارقطني والبيهقي وقفه على عمر رضي الله عنه وابن القطان رفعه وهو المقدم لان مع راويه زيادة علم وخبر جابر رضي الله عنه كنا نبيع سرارينا امهات الاولاد والنبي ﷺ صلى الله عليه وسلم لا نرى بذلك بأسا اما منسوخ او منسوب له ﷺ وسلم استدلالا واجتهادا فقدم ما نسب اليه من النهي المذكور قولا ونصا ولان ما كان فيه من خلاف في القصر الاول فقد انقطع وصار مجمعا على منعه كذا قالوا ههنا لكنهما صححا في محل آخر عدم نقضه لان المسئلة اجتهادية والادلة فيها متقاربة وتصح كتابتها ونحو بيعها من نفسها واخذ منه الزركشي صحة بيعها ممن تعنت عليه كاصلها وفرعها وفيه نظر اذا الاول عقد عتاقه لا يبيع بخلاف الثاني ويصح بيع المهرهنة والجانية وام ولد المكاتب كما مر (ورهنها) لانه يسلط على البيع (وهبتها) ولو مهرهنة وجانية لانها تنقل الملك (ولو ولدت من زوج رقيقا) أو من (زنا) او من شبهة بان ظن كونها زوجته الامة كما علم عامر

أي لأن الكفر مانع (قوله امام منسوخ الخ) فديقال شرط النسخ عدم امكان الجمع وهو هنا ممكن بحمل النهي على التنزيه (قوله وفيه نظر) كتب عليه مر (قوله وام ولد المكاتب كما مر) في استثنائه نظر لان المكاتب لا يصح استيلاؤه كما مر والله اعلم وهذا اخر ما وجد على نسخة التحرير امام الدنيا بلان زاع وعالم هذا

يتصل به المقصود كما نص عليه في الام قال الزركشي والده يرى ولا تصح الوصية بها ولا وقفها ولا تدبيرها
 نهاية (قوله بعد الاستيلاء) متعلق بقول المصنف ولدت (قول الماتن قال ولد للسيد الخ) سكت عن حكم اولاد
 اولاد المستولدة ولم اره من تعرض لهم والظاهر اخذاهن كلامهم انهم كانوا من اولادها الاناث فحكمهم
 حكم اولادها او من المذكور فلا لان الولد يتبع الام رقاقه كأم (فرع) لو قال لامته انت حرة بعد
 موتي بعشر سنين مثلاً فاما تعق إذا مضت هذه المدة من الثالث واولادها الحادئون بعد موت السيد في هذه
 المدة كأولاد المستولدة ليس لوارث ان يتصرف فيهم بما يؤدي الى ازالة الملك ويعتقون من رأس المال كما
 ذكره في باب التدبير اه (قوله وان ماتت امه) هذا احد الموضع التي يزول فيها حكم المتبوع ويبقى
 حكم التابع كافي نتاج الماشية في الزكاة بخلاف المكاتبه إذا ماتت او عجزت نفسها تبطل الكتابة ويكون
 الولد رقيقاً للسيد لانه يعتق بعقوبتها تبعاً لاداء منه او نحوه وولد المستولدة انما يعتق بما تعق هي به وهو
 موت السيد ولهذا لو اعنت ام الولد او المدبرة لم يعتق الولد كالعكس بخلاف المكاتبه اذا اعتقها بعقوبتها
 واولاد الاضحية والهدى المنذورين له حكمهم بالزوال الملك عنهما وولد الموصى بمنفعتها كالام رقبة لوارث
 ومنفعة للموصى لانه جزء من الأم والمؤجرة لا يتعدى حكمهما الى الولد لان العقد لا يقتضيه وولد
 المهرنة الحادث بعد الرهن غير موهون وولد المضمونة غير مضمون وولد المقصوبة غير مغضوب وولد
 المودعة كالثوب الذي طيرته الريح الى داره وولد الجانية لا يتبعها في الجانية وولد المرددين مرتدو ولد العدو
 تصح شهادته على عدو اصله وولد مال القرأض يفوز به المالك وولد المستاجر غير مستاجر وولد الموقوفة
 لا يتعدى حكم الوقف اليه لان المقصود بالوقف حصول الفوائد والمنافع للموقوف عليه قال الزركشي وضابط
 ما يتعدى الى الولد كل ما لا يقبل الرفع كالنذر عتق جاريته يجب عتق ولدها وكذا ولد الاضحية والهدى اه
 معنى عبارة النهاية وولد الحادث بين ابوين محتلي الحكم على اربعة اقسام الاول ما يعتبر بالابوين جميعاً كما
 في الاكل وحل المنهي عنه والمناكحة والزكاة والتضحية به وجزاء الصيد واستحقاق سهم الغنيمة والثاني ما يعتبر
 بالاب خاصة وذلك في سبعة لمشيها النسب وتوابعه والحرية اذا كان من امته او من امه غر بخرتها وظنها
 زوجته الحرة او امته او من امه فرعه الكفارة والولاء فانه يكون على الولد بمو الى الاب وقد رجع الجزية ومهر
 المثل وسهم ذوى القربى والثالث ما يعتبر بالام خاصة وهو شيان الحرية اذا كان ابوه رقيقاً والرقا اذا كان
 ابوه حراً وامه رقيقة الا في صور ولدا امته ومن غر بخرتها ومن ظنها زوجته الحرة او امته وولد امه فرعه
 وحل حرية من مسلم وقد سبقه والرابع ما يعتبر باحدهما غير معين وهو ضربان احدهما ما يعتبر
 باشرهما كافي الاسلام والجزية يتبع من له كتاب او اعظمهما كما في ضمان الصيد والدية والغرة والضرب
 الثاني ما يعتبر باخسهما وذلك في النجاسة والمناكحة والذبيحة والاطعمة والاضحية والعقيقة واستحقاق سهم
 الغنيمة وولد المدبرة والمعلق عتقها بصفة لا يتبعها في العتق الا اذا كانت حاملاً به عند العتق او وجود الصفة
 وولد المكاتبه الحادث بعد الكتابة يتبعها رقاقه عتقاً بالكتابة ولا شيء عليه وولد الاضحية والهدى الواجبين
 بالتعيين له اكل جميعه كما مر في الكتاب تبعاً لاصله وجرى جماعة على انه اضحية وهدى فليس له اكل شيء منه
 بل يجب التصديق بجميعه وولد المبيعة يتبعها رقيقاً بله جزء من الثمن وولد المهرنة والجانية والمؤجرة والمعارفة
 والموصى بها او بمنفعتها وقد حلت به في الصورتين بين الوصية وموت الموصى سواء اولدته قبل الموت او بعده
 وولد الموقوفة وولد مال القرأض والموصى بتخدمتها والموهوبة اذا ولدت قبل القبض لا يتبعها اما اذا كانت
 الموصى بها او بمنفعتها حاملاً به عند الوصية فانه وصية او حلت به بعد موت الموصى او ولدته الموهوبة به بعد

بعد الاستيلاء (قال ولد للسيد
 يعتق) وان ماتت امه
 (بموته) ويمتنع نحو بيعه
 (كهى) لان الولد يتبع
 أمه رقاً وحرية وكذا
 في سببها اللازم نعم لو غر
 بخرتها

العصر بلا دفاع شيخ مشايخ الاسلام شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي طيب الله ثراه وجعل الجنة
 مثواه بنجاه سيدنا محمد خير انبياء ونعنا به وبعلمه في الدنيا والاخرة آمين وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه أجمعين سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

قيمته وخرج بزواج وزنا
ولدها من السيد فهو حر
وان ظننا زوجته الامة ومصر
ان ادخال الكاف على
الضمير فيه نوع شذوذ سهله
ايتار الاختصار (واولادها
قبل الاستيلاء من زوج او
زنا لا يعتقون بموت السيد
وله بيعهم) لحدوثهم قبل سبب
الحرية اللازم ونظيره مالو
اولد معسر مروه فبيعت
في الدين ثم ولدت من زوج
اوزنا ثم ملكها فلا يعتق
ولدها بموته لحدوثه قبل
سبب الحرية اللازم
(فرع) اتى القاضى
فيمر اقراره وامته فادعت
انها اسقطت منه ما تصير به
ام ولد بانها تصدق ان امكن
ذلك يمينها وحكى ابن
القطان فيه وجهين رجع
منهما الاذرى تصديقه وان
اعترف بالحل الملم تمضى مدة
لا يبقى الحل فيها يجتنأ ولو
ادعى ورثة سيدها مالاله
بيدها قبل موته فادعت
تلفه اى قبل الموت صدقت
يمينها كائنه الاذرى وكلام
النهاية يؤيده اما دعواها
تلفه بعد الموت فيظهر
عدم تصديقه لان يدها
عليه حيثئذ يضمن لانه
ملك الغير وهى حره وقت قبل
شهادة الاب على ابنه باقراره
بالاستيلاء وان تضمنت
الشهادة لولد الولد لانها
تابعة والمقصود الشهادة
على ولده بالاستيلاء وتسمع
دعواها على السيد الايلاء

القبض وقد حملت به بعد الهبة فانه يتبعها لحصول الملك فيها للقابل حيثئذ فان كانت الموهوبة حاملا به عند
الهبة فهو موهبة ولو رجع الاصل في الموهبة لا يرجع في الذى حملت به بعد الهبة وولده بعد القبض وولد
المغصوبة والمعاراة والمقبوضة يبيع فاسدا ويسوم والمبيعة قبل القبض يتبعها في الضمان لان وضع اليد
عليه نابع لوضع اليد عليها وحل الضمان في ولد المعارة اذا كان موجودا عند العارية او حادثا وتمكن من
رده فلم يردده وولد المرئى ان يعقد في الرد وقا ابو امير تدان فتر تدوان انعقد قبلا وفيها واحد اصله مسلم فلم
اه قال الرشيدى قوله وجزاء الصداى ما يجعل جزاء للصيد فيما اذا كان احدا بويه جزى في الجزاء والآخر
لا يجزى وقوله واستحقاق سهم الغنيمة اى بالنسبة للمركوب كما اذا كان متولدا بين ما يسهم له وما يرضخ له
وقوله لموا الى الاب اى حيث امكن فلا يرد انه قد يكون لموا الى الام قبل عتق الاب وقوله وقدر الجزية يتامل
وقوله وولد المبيعة يعنى حملها بخلاف ما بعده فان المراد فيه الولد المنفصل وقوله فان كانت الموهوبة بيهى التى
قبضت وانظر ما يترتب على الحكم بكون ولدها موهوبا او تابعيا وقوله وجرى جماعة الخ منهم الشارح
وكذا المغنى كما رآنا (قوله كان ولده الخ) اى الحادث قبل العلم برقيتها نهاية (قوله فيه نوع شذوذ) ولو قال
كالروضة فحكم الولد حكم امه لكان اولى يشمل منع البيع وغيره من الاحكام معنى (قوله ونظيره الخ) عبارة
النهاية في شرح فالولد للسيد الخ وحل ما ذكره المصنف اذ لم يتبع فان بيعت في رهن وضعى او شرعى او فى جنانية
ثم ملكها المستولدهى واولادها فانها تصير ام ولد على الصحيح واما اولادها فارقام لا يعطون حكمها لانهم
ولدوا قبل الحكم باستيلاءها اما الحادثون بعد ايلاءها وقيل بيعها فلا يجوز له بيعهم وان بيعت امهم
للضرورة لان حق المرتبة والمجنى عليه مثلا لا تعلق لهم فيعتقون بموته دون امهم بخلاف الحادثين بعد
البيع لحدوثهم في ملك غيره اهزاد المغنى وظاهر التعايل ان الحكم كذلك ولو كانت حاملا به عند العود
وهو ما في فتاوى القاضى اه (قوله لحدوثه قبل سبب الحرية الخ) الاولى قبل الحكم باستيلاءها كما مر عن
النهاية والمغنى (قوله وحكى ابن القطان فيه وجهين رجع الخ) اعتمده النهاية عبارة تموفى فروع ابن القطان
لو قالت الامة التى وطئها السيد اقيمت سقطا صرته به ام ولد وانكر السيد اقامها ذلك فن المصدق وجهان
قال الاذرى الظاهر ان القول قول السيد لان الاصل معه لا سيما في الاستيلاء والسقاط والعلق مطلقا وقيل
اذا اعترف بالحل احتمال والا قرب تصديقه ايضا لان تمضى مدة لا يبقى الحل يجتنأ اليها ولو اتفق على
انها اسقطت وادعت انه سقط مصور وقال بل لاصرة فيه اصلا فالظاهر تصديقه ايضا لان الاصل معه اه
قال عرش قوله الظاهر ان القول قول السيد معتمدا (قوله وتسمع دعواها الخ) ولو ادعت المستولدة
ان هذا الولد حدث بعد الاستيلاء او بعد موت السيد معتمدا (قوله وتسمع دعواها الخ) ولو ادعت المستولدة
ان هذا الولد حدث بعد الاستيلاء او بعد موت السيد فهو حرا وانكر الوارث ذلك وقال بل حدث قبل الاستيلاء
فهو قن صدق يمينه بخلاف ما لو كان في يدها مال وادعت انها اكتسبته بعد موت السيد وانكر الوارث فانها
المصدقة لان اليد لها فتر رجع بخلافه في الاولى فانها تدعى حرته والحر لا يدخل تحت اليد معنى عبارة النهاية ولو
تنازع السيد ووارثه والمستولدة في ان ولدها ولدته قبل الاستيلاء او بعده فالقول قول السيد والوارث
وتسمع دعواها والولدها حرة ولو كان لامته ثلاثة اولاد ولم تكن فراشها لاولادهم فقال احدهم ولدى فان
عين الاوسط ولم يكن اقراره يقتضى الاستيلاء فالآخران رقيقان وان اقتضاه بان اعترف بايلاءها في ملكه
لحقه الا صغر ايضا للفرش وان مات قبل التعيين عين الوارث فان تعذر فالقائف فان تعذر فالقرعة ثم ان كان
اقراره لا يقتضى ايلاء او خرجت القرعة او احد عتق وحده ولم يثبت نسبها ولا يوقف نصيب ابن وان كان
اقتضاه فالصغير نسب على كل تقدير ويدخل في القرعة ليرق غيره ان خرجت القرعة له فان خرجت لغيره
عتق معه اه قال الرشيدى قوله وان مات قبل التعيين هذا مقابل قوله فان عين الاوسط وسكت عما اذا
عين الاكبر او الاصغر فالحكم فيها مظاهر مما ذكره وقوله عتق وحده اى حكم بعقده اى عملا بقوله هذا ابني
اذ هو من صلب العتق كما مر في باب وقوله ولم يثبت نسبها اى لان القرعة لا تدخل لحافى النسب اه (قوله

ويكافئ مزيدك جدا كثيرا طيبا مباركا (٤٣٢) فيه كاتجب ياربنا وترضى جدا كالذي نقول وخير مما نقول يلا الهوات والارض

ويقوم بحقوقها (قوله ويكافئ مزيدك) همزة في آخره أي يساوي ما تزيد من النعم ويقوم بشكره (قوله جدا كثيرا) كظنيره الآتين عطف على جدا أي الخ بعاطف مقدر (قوله ربنا) كظنيره الآتي منادى بيا مقدرة (قوله يلا السموات الخ) أي بتقدير تجسمه من نور (قوله من شيء بعد) أي بعدهما كالكرسي والعرش وغيرهما مما لا يحيط به إلا علم علام الغيوب (قوله أهل الثناء الخ) أي بأهل المدح والعظمة ويحوز الرفع بتقدير أنت (قوله أحق الخ) مبتدأ خبره قوله لا مانع الخ وجملة وكنا لك عبدا معترضة بينهما (قوله ولا ينفع ذا الجد الخ) بفتح الجيم أي لا ينفع صاحب الشيء عندك غناه وإنما ينفعه عندك رضاك ورحمتك وما قدمه من أعمال البر بفضلك وكرمك (قوله وأزواجه الخ) عطف على عبدك (قوله كاحليت) لم يزد وسلت وإن اقتضاها حسن المفاصلة اقتصارا على ما ورد (قوله ورضاك) عطف على المضاف أو المضاف إليه (قوله وكما يليق الخ) عطف على قوله كما صليت الخ (قوله وما تحب الخ) عطف على قوله ما يليق الخ (قوله وعلينا معهم الخ) عطف على قوله على عبدك ثم الظاهر أن الشارح قصد بنون الجمع نفسه مع غيره من المؤمنين امتثالا لحديث إذا دعوتهم فعمموا (قوله بالاخلاص فيه) أي في تأليف الشرح من الرياء والسمعة وحب الشهرة والمحمدة بأن يقصد به نفع العباد ومرضاة الرب سبحانه وتعالى (قوله دعواهم فيها سبحانه اللهم الخ) إنما ختم كتابه بهذه الآية التي نزلت في أذكار أهل الجنة وما يختصمون به دعواهم من الحمد لرب العزة رجاء أن يجعله الله تعالى من أهل السعادة والجنة والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وكان الفراغ بحمد الله وعونه وتوفيقه والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وصحبه من تسويد هذه الحواشي الجامعة لمعتمدات ما أخرى الشافية على تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي في مكة المشرفة زادها الله تشريفا وتكريما ومهابة وتعظيما في منتصف ربيع الثاني من شهر سنة الف ومائتين وتسع ومائتين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التحيات وأرجو من فضل الله أن يجعلها في حيز القبول فإنه كريم يعطي خير ما مول والمرجو من اطلاع عليها أن يدعو لقليل البضاعة بالخير والمباعدة عن كل شر وضير وأن يقبل العثرات ويعفو عن التساهلات والسيئات فإن الإنسان محل للقصور والنسيان خصوصاً في هذه الاعوام والأزمان وإني والله معترف بقصر الباع وكثرة الزوال ولكن فضل الله وكرمه لا يعلل بشيء من العلل ونسأله حسن الختام بجاه سيدنا محمد عليه وآله وصحبه الصلاة والسلام

تم

وما شئت ربنا من شيء بعد أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد وصل اللهم وسلم وبارك أفضل صلاة وأفضل سلام وأفضل بركة على عبدك ونبيك ورسولك النبي الأمي وأزواجه وذريته وعلى آله وأصحابه وانصاره وتابعهم باحسان إلى يوم الدين كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد وكما يليق بعظيم شرفه وكماله ورضاك عنه وما تحب وترضى له عدد معلوم منك ومداد كتابك ابدأ الآتين ودهر الداهرين كما ذكرتك وذكره الذاكرون وكما غفل عن ذكرك وذكره الغافلون وعلينا معهم برحمتك يا أرحم الراحمين سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين أيا لك اللهم بجلال وجهك وباهر قدرتك وواسع جودك وكرمك أن تنفع بهذا الشرح المسلمين منفعة عامة وأن تمن علي بالاخلاص فيه ليكون ذخيرة لي إذا جاءت الطامة وإن لا تعاقبني فيه ولا في غيره من سائر أثارى بقبیح ما جنيت من الذنوب وعظيم ما اقترفت من العيوب إنك أرحم

الراحمين وأكرم الأكرمين دعواهم فيها سبحانه اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

ولوفي المرض) إلى قوله صلى الله عليه وسلم في النهاية والمغنى الا قوله كما بينته الى وكذا (قوله ولو في المرض الخ)
 عبارة المغنى والنهية سر اء اجبها او اعتمها في المرض أم لا وصى بها من الثلث أم لا بخلاف ما لو وصى بحجة
 الاسلام فان الوصية بها تحسب من الثلث لان هذا الانلاف حصل بالاستمتاع فاشبهه اتفاق المال في اللذات
 والشهوات (خاتمة) ووطى مشري كان أمة لها وانت بولد وادعي استبراء وحلفا فلا نسب ولا استيلاد
 وان لم يدعيه فله احوال احدها ان لا يمكن كونه من احدهما بان ولدته لا أكثر من اربع سنين من وطء الاول
 ولا قل من ستة اشهر من وطء الثاني أو لا أكثر من اربع سنين من آخرهما وطافكما لو ادعي الاستبراء الحال
 الثاني ان يمكن كونه من الاول دون الثاني بان ولدته لما بين اقل مدة الحمل واكثرها من وطء الاول ولما دون
 اقل مدة الحمل من وطء الثاني فيلحق بالاول ويثبت الاستيلاد في نصيبه ولا سراية ان كان معسر أو يسرى ان
 كان موسرا الحال الثالث ان يمكن من الثاني دون الاول بان ولدته لا أكثر من اربع سنين من وطء الاول
 ولما بين ستة أشهر واربع سنين من وطء الثاني فيلحق بالثاني ويثبت الاستيلاد في نصيبه ولا سراية ان كان
 معسرا وان كان موسرا سرى الحال الرابع ان يمكن من كل واحد منهما بان ولدته لما بين ستة أشهر واربع
 سنين من وطء كل واحد منهما وادعيه او احدهما فيعرض على القائف قان تعذر امر بالانقسام اذا بلغ
 وان انت لكل منهما بولد وموسرا وادعي كل منهما ايلاده قبل ايلاد الاخر لها ليسرى ايلاده الى
 بقية فان حصل الياس من بيان القبيلة عتقت بموتها لا تفاقهما على العتق ولا يعق بعضها بموت أحدهما
 لجواز كونها مستولدة للاخر ونفقتها في الحياة عليهما ويوقف الولاة بين عصبتها لعدم المرجح وان كانا
 معسرين ثبت الاستيلاد لكل واحد في قدر نصيبه فاذا مات أحدهما عتق نصيبه وولاؤه لعصبة فاذا ماتا
 عتقت كلاهما والولاة لعصبتها بالسوية وان كان أحدهما موسرا فقط ثبت ايلاده في نصيبه والزراع في نصيب
 المعسر فنصف نفقتها على الموسر ونصفها الاخر بينهما ثم ان مات الموسر أو لا عتق نصيبه وولاؤه لعصبة فاذا
 مات المعسر بعده عتقت كلها ووقف ولاؤه بين عصبتها وان مات المعسر أو لا لم يعق منها شيء فاذا مات الموسر
 بعده عتقت كلها وولاة نصفها لعصبة ووقف ولاه للنصف الاخر اما لو ادعي كل منهما سبق الاخر وهما
 موسران او أحدهما موسر فقط في الروضة كاصلها عن البغوى يتحالفان ثم يتفان عليها فاذا مات
 أحدهما في الصورة الاولى لم يعق نصيبه لاحتمال صدقه وعتق نصيب الحي لا قراره ووقف ولاؤه فاذا مات
 عتقت كلها ووقف ولاه الكل واذا مات الموسر في الثانية عتقت كلها نصيبه بموته وولاؤه لعصبة ونصيب
 المعسر باقراره ووقف ولاؤه وان مات المعسر أو لا لم يعق منها شيء لاحتمال سبق الموسر فاذا مات الموسر
 عتقت كلها وولاة نصيبه لعصبة وولاة نصيب المعسر موقوف ولو كانا معسرين فكلوا ادعا كل منهما انه
 أولها قبل استيلاد الاخر لها وقد تقدم حكمه والعبرة باليسار والاعسار بوقت الاحبال ولو عجز السيد عن
 نفقة ام ولده اجبر على تخليتها لتكسب وتنفق على نفسها او على ايجارها ولا يجبر على عتقها او تزويجها كما
 لا يرفع ملك اليمين بالعجز عن الاستمتاع فان عجزت عن الكسب فنفقتها في بيت المال كما مر في النفقات اه
 (قوله وان نجز عتقها فيه) اى في مرض موته ولا نظر الى ما فوته من منافعتها التي كان يستحقها الى موته لان
 هذا الانلاف في مرضه فاشبهه ما او اتلفه في طعامه وشرابه بالقياس على من تزوج امرأة باكثر من مهر
 مثلها في مرض موت نهاية (قوله للآخر السابق) اى في اول الباب في حديث مارية القبطية عبارة المغنى
 والنهاية لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم اعتمها ولدها اه (قوله ياربنا لك الحمد) اى يا خالقنا ومربينا نخص
 بك الثناء بالجمل ولما كان تمام التاليف من النعم حمد الله عليه كما حمد على ابتدائه فكانه قال الحمد لله الذي
 أقدرنى على اتمامه كما أقدرنى على ابتدائه وآثر الجملة الاسمية لا فادتها الدوام المناسب للقيام وقدم المسند
 المشتمل على اللام وضمير الخطاب ليفيد الاختصاص على سبيل الرجحان ويكون حمده على وجه الاحسان
 ويتلذذ بخطاب الملك المنان (قوله حمدا الخ) مفعول مطلق نوعى ثان للحمد (قوله يوفى نعمك) اى يوفى بها

ان أرادت اثبات امية الولد
 لانسبه (وعتق المستولدة)
 ولو في المرض وان نجز عتقها
 فيه أو وصى بعقبتها من
 الثلث كما بينته في شرح
 الارشاد مع الفقه بينه وبين
 ما مر في حجة الاسلام وكذا
 اولادها الحادثون بعد
 الاستيلاد (من رأس المال)
 مقدما على الديون والوصايا
 للخير السابق عنه صلى الله
 عليه وسلم وشرف وكرم
 ياربنا لك الحمد كما ينبغي
 لجلال وجهك وعظيم
 سلطانك حمدا يوفى نعمك

خاتمة

ليس بين علماء الاسلام من يجمل ما لعلم الفقه من الافضية على سواء من العلوم ، إذ هو علم العبادات التي هي الوصلة بين العبد وربّه ، وهو علم الحلال الذي أمر الله تعالى عباده به والحرام الذي نهاهم عنه وحذرهم منه ، وإن مذهب الامام القرشي محمد بن إدريس الشافعي أشهر المذاهب الاسلامية انتشارا وأكثرها أتباعا لما عرف عن صاحبه رضي الله عنه من قوة العارضة وبراعة الاستنباط مع الحافظة القادرة لكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم إن كتاب « منهاج الطلاب » مع شرحه « تحفة المحتاج » تصنيف الامام البارع والعلامة المحقق « ابن حجر الهيتمي » نزيل مكة المكرمة - من أنفس كتب المذهب وأحفظها بالفروع الفقهية وأجمعها لنوادره ، وقد كان هذا الكتاب بعيد المنال مع شدة الحاجة إليه واشتداد رغبة أهل العلم في الحصول عليه ، وكما تأقت نفوس أهل العلم وعشاق التزود من بحار الشريعة إلى اقتنائه فمزع عليهم الحصول عليه ، وقد أشار علينا كثير من أهل العلم بطبعه وإعادة نشره مع حاشيتيه العظيمتين : أولاهما تصنيف العلامة المدقق خاتمة العلماء الشيخ أحمد الشهير بابن القاسم العبادي ، والثانية تأليف شيخ العلماء ومعدن التحقيق الشيخ عبد الحميد الشرواني ، فقمنا بطبع هذه المجموعة النادرة المثال على الوجه الذي يرضى عنه الله تعالى ورسوله وأهل العلم الاسلامي ، في عشرة أجزاء كبار تبلغ قرابة ٥٠٠٠ خمسة آلاف صفحة من القطع الكبير ، راجين بذلك رضا الله ورسوله ، وقد عاوننا بارشاده وتشجيعه الأستاذ العالم والرجل الصالح الشيخ محمد علي حسين مالكي الحديث بالحرم المكي ، فنحن نثني عليه بما هو أهل له ونرجو الله أن يجزيه عنا أحسن الجزاء ويثيبه عن العلم والدين خير المثوبة ، آمين .

رجب الفرد سنة ١٣٥٧ هـ
سبتمبر سنة ١٩٣٨ م

المكتبة التجارية الكبرى
بشارع محمد علي بمصر
لصاحبها : الحاج مصطفى محمد



﴿ فهرست الجزء العاشر من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صفحة

(كتاب الايمان)	٢
فصل في بيان كفارة اليمين	١٦
فصل في الحلف على السكنى	٢٠
فصل في الحلف على الاكل والشرب	٣٣
فصل في صور منثورة	٤٤
فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري	٦١
(كتاب النذر)	٦٧
فصل في نذر النكاح والصدقة والصلاة وغيرها	٨٧
(كتاب القضاء)	١٠١
فصل فيما يقتضى انزال القاضى او عزله	١٢٠
فصل في آداب القضاء وغيرها	١٢٩
فصل في التسوية	١٥٠
باب القضاء على الغائب	١٦٣
فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضى	١٧٩
فصل في الغائب الذى تسمع البيعة ويحكم عليه	١٨٦
باب القسمة	١٩٣
(كتاب الشهادات)	١٢١
فصل في بيان قدر النصاب في الشهود	٢٤٥
فصل في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك	٢٦٧
فصل في الشهادة على الشهادة	٢٧٤
فصل في الرجوع عن الشهادة	٢٧٨
(كتاب الدعوى)	٢٨٥
فصل في جواب الدعوى	٣٠٢
فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف	٣١١
فصل في تعارض البيتين	٣٢٦
فصل في اختلاف المتداعيين	٣٣٧
فصل في القائف	٣٤٨
(كتاب العتق)	٣٥١
فصل في العتق بالبعضية	٣٦٦

(تابع فهرست الجزء العاشر من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

٣٦٩ فصل في الاعتاق في مرض الموت

٣٧٥ فصل في الولاء

٣٧٨ (كتاب التدبير)

٣٨٦ فصل في حكم حمل المدبرة والمعلق عنقها بصفة

٣٩٠ (كتاب الكتابة)

٣٩٩ فصل في بيان ما يلزم السيد ويسن له ويحرم عليه

٤٠٨ فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب السيد

٤١٥ فصل في بيان ما تفارق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة

٤٢١ (كتاب أمهات الاولاد)

(تمت)

